

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

للإمام أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النويري

الجزء السابع

محققه وعائنه عليه وأكمله بعد نقصانه

محمد نجيب المطيعي

وحقوق الطبع محفوظة له

الناشر

مكتبة الإرشاد

جدة - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مجيب الدعوات ، ومقيل العثرات ، ومحقق الأمنيات ،
شارح صدور أوليائه بالكتاب المجيد ، والفقہ الرشيد ، والاجتهاد
الحميد . والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المتقين وقائد الغر
المجاهدين وعلى آله الأطهار الميامين ، وأصحابه الهادين ، والتابعين
المهتدين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

(أما بعد) فقد كنت مهموما طيلة سنى الماضية من عجزى
عن أداء فريضة الحج ، وكان يزيدنى همما ما ألقى على عاتقى من
تحقيق كتاب المجموع ، وكنت فى صباى أتأمل فيما أخذه الإمام ابن
القيم فى كتابه زاد المعاد على الإمام ابن حزم من أخطاء فى بعض
أحكام المناسك فى كتاب له فيها ثم يلتبس العذر لابن حزم فى كونه
لم يحج مما أثار إشغافى على حالى ، فإذا كان هؤلاء الفحول الأجلاء
قد زلت أقدامهم وكبت جيادهم ، فكيف بهذا المسكين الذى لم
يدان فى العلم حامل إبريق وضوءهم .

حتى إذا استسلمت للأقدار ، ووكلت الأمر للواحد القهار ،
وألقيت عصا الترحال فى رحاب العبودية فما هى إلا عشية أو ضحاها
حتى ألقيت البريد يحمل إلى ما يعجز اللسان ، ويهيج جيشان الجنان ،
ويطلب الشوق إلى مراتع ومرايع اختارها الله مناسك للمؤمنين ،
خطابا من الحبيب الشريف ذى النسب المنيف السيد محمد بن عبد الله
بأعقيل رضى الله عنه وأرضاه وأكرم مثواه يزف إلى بشرى دعوتى
إلى الحج بواسطة رجل الخير الأشوس الشيخ سالم بن عبد الله
بالعش صاته الله وحفظه فى الدنيا والآخرة ورحمه وأكرم مثواه
وأغدق على ثراه شأبيب رحماته ، وأكرم نزه ، وأدخله مدخل صدق
وأخرجه مخرج صدق وحفظ الله أخويه وولده محمدا وسعيدا
وأحمد الميامين .

ولقد كنت أكره أن يكون أول حجة لي ما كرهه إمامنا
الشافعي رضي الله عنه من مظنة المنة في مثل هذا لولا اشتياق الفؤاد
واحتياج الوجدان .

ولقد كان من توفيق الله وسابغ آلائه ووافر نعمائه أن أنسنا
بمجالس الصالحين وحلقات الذاكرين ، ومحافل العلماء العاملين ،
فكانت لنا إجازات وإنجازات ، ومحاضرات ومساجلات .

ثم إننا بحسن اعتقاد وتقاء صورة نعد هذه الرحلة كرامة
للمجموع وصاحب المجموع (الإمام الحافظ أبي يحيى النووي رضي
الله عنه وأرضاه) فلقد دعا الله تعالى في مقدمة هذا الكتاب أن يتمه
الله على خير حيث قال : « أسأل الله الكريم إتمامه على أحسن الوجوه
وأكملها وأتمها وأعجلها وأنفعها في الآخرة والدنيا وأكثرها انتفاعا به
وأعما فائدة لجميع المسلمين » ، ولما لم يتمه الله على يده ،
وشاءت إرادته تبارك وتعالى أن يوجهنا إلى إتمامه فكان من كمال
إتمامه أن ييسر لنا هذه الرحلة حتى نحسن مراجعة ما صنف ونحقق
ما ألف . فجزى الله كل من أسهم في إنجازها خير ما يجزي المجاهدين
العاملين وحيا الله الحبيب العلامة السيد حامد بن أبي بكر المحضار
كما حيا الحبيب السيد محمد بن عبد الله باعقل .

وحيا الله الشيخ حسين باسندوه والشيخ سراج الكعكي
والشيخ محمد با شيخ ولا ننسى حسن اللقاء والتقدير من السيد
الإمام العارف بالله أحمد مشهور الحداد وأولاده السادة حامد
وطاهر وعلي ومريديهم ومحبيهم ، والشيخ عمر باقيس وابنه حسن
وشكر الله لرابطة العالم الإسلامي وعلى رأسها الشيخ صالح قزاز
ورجال الرابطة في المدينة المنورة الذين أتاحوا لنا التعرف بالمجموع
في محاضرة كاملة عنه في قاعة مدرسة طيبة الثانوية ، كما نشكر الإمام

العلامة عبيد الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وأمينها العام ومدير
 المراسيم الملكية الشيخ الجوخدار • وأنا حين أراجع هذه الكلمة
 الآن من هذه الطبعة أسجل أني أجلس في طائرة الجامبو الذاهبة إلى
 بانجكوك توطئة لإتمام الرحلة إلى دولة ماليزيا حيث أحل ضيفا على
 حكومتها شهرا أنتقل فيه بين ولاياتها من كوالا لامبور إلى قدح
 وكلاستان وسرواق وصباح وجهور وسنغافورة كل ذلك تكريما
 للمجموع والتبرك بعلومه النافعة • جزى الله نائب رئيس الوزراء
 الدكتور محاضر الداعي والأستاذ حسن العادلي سفير ماليزيا
 والأستاذ الشاب الشيط النابه عبد المناف حاج أحمد المستشار
 الثقافي الذين كان لهم فضل في هذه الزيارة تقديرا للمجموع وتبركا
 به وتعريفا بمحققه وصاحب تكملته ، وشكرا جزيلا لأبنائي وتلاميذي
 من أئمة ومدرسين في الجامعات والمعاهد وأعضاء مجلس النواب
 ثم رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشيوخ اللذين أحسنا
 استقبالي ونشكر السيد الأستاذ عيسى بن سبيط الذي تجول بنا
 في سنغافورة وهو مفتيها بما أحطنا به علما عن أحوالها ، مشكور
 كل هؤلاء وغيرهم ممن فاتنا ذكرهم ولم يفتنا عرفان جميلهم ولا
 الدعاء الصالح لهم •

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه

• وسلم

الفقير إلى الله تعالى

محمد نجيب المطيعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف رحمه الله تعالى

كتاب الحج

الحج يقال - بفتح الحاء وكسرها - لفتان ، قرئ بهما في السبع ، أكثر السبعة بالفتح ، وكذا الحجة فيها لفتان ، وأكثر المسموع الكسر والقياس . وأصله القصد ، وقال الأزهري : هو من قولك حججته إذا أتته مرة بعد أخرى ، والأول هو المشهور ، وقال الليث : أصل الحج في اللفة زيارة شيء تعظمه ، وقال كثيرون : هو إطالة الاختلاف إلى الشيء واختاره ابن جرير ، قال أهل اللفة : يقال حج يحجج - بضم الحاء - فهو حاج ، والجمع حجاج وحجيج وحج - بضم الحاء - حكاه الجوهري ، تنازل وتزل ، وقال العلماء : ثم اختص الحج في الاستعمال بقصد الكعبة للنسك (وأما) العمرة ففيها قولان لأهل اللفة حكاهما الأزهري وآخرون (أشهرهما) - ولم يذكر ابن فارس والجوهري وغيرهما غيره - أصلها الزيارة (والثاني) أصلها القصد ، قاله الزجاج وغيره ، قال الأزهري : وقيل : إنما اختص الاعتماد بقصد الكعبة لأنه قصد إلى موضع عامر ، والله أعلم .

(فسر) في طرف من فضائل الحج . قال الله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » ^(١) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور » رواه البخاري ومسلم ، وعنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه » رواه البخاري ومسلم ، وعنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العمرة إلى العمرة كفارة

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » رواه البخارى ومسلم .
 المبرور الذى لا معصية فيه ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « قلت :
 يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : لكن^(١) أفضل
 من الجهاد حج مبرور » رواه البخارى . وعنها أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال : « ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم
 عرفة » رواه مسلم . وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله
 عليه وسلم قال : « عمرة فى رمضان تعدل حجة — أو حجة معى — » رواه
 البخارى ومسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(الحج ركن من أركان الإسلام وفرض من فروضه ، لما روى
 ابن عمر رضى الله عنهما قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله [وأن محمدا رسول الله]^(٢)
 وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان » وفى العمرة قولان
 (قال) فى الجديد : هى فرض لمباروت عائشة قالت : « قلت : يا رسول الله
 هل على النساء جهاد ؟ قال : جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة » (وقال)
 فى القديم : ليست بفرض لما روى جابر « أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن
 العمرة أتمى واجبة ؟ قال : لا ، وإن تعمرك خير لك » والصحيح [هو] الأول .
 لأن هذا الحديث رفعه ابن لهيعة ، وهو ضعيف فيما ينفرد به) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم ، وجاء فى الصحيحين
 « والحج وصوم رمضان » وجاء « وصوم رمضان والحج » وكلاهما
 صحيح ، والواو لا تقتضى ترتيبا ، وسمعه ابن عمر مرتين ، فرواه بهما ،
 وإنما استدلل المصنف به ولم يستدل بقول الله تعالى : (والله على الناس
 حج البيت) لأن مراده الاستدلال على كونه ركنا ، ولا تحصل الدلالة
 لهذا من الآية ، وإنما تحصل من الحديث (وأما) حديث عائشة فرواه ابن
 ماجه والبيهقى وغيرهما بأسانيد صحيحة ، وإستناد ابن ماجه على شرط
 البخارى ومسلم ، واستدل البيهقى لوجوب العمرة بحديث عمر بن الخطاب

(١) لكن إلا مفتوحة للاختصاص وهم كاف الخطاب ويون مشددة مفتوحة للسوة .

(٢) ما بين المقوفين ساقط من ش و ق وقد أيتناه فى هامش ق وما هنا أدق (ط) .

رضى الله عنه في قصة السائل الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام ، وهو جبريل عليه السلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله وأن تقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتحج البيت وتعتق ، وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء ، وتصوم رمضان ، قال : فإن قلت هذا فأنا مسلم ؟ قال : نعم ، قال : صدقت » وذكر الحديث . هكذا رواه البيهقي وقال : (رواه مسلم في الصحيح . ولم يسق منه) هذا كلام البيهقي .

وليس هذا اللفظ على هذا الوجه في صحيح مسلم ولا العمرة والفصل من الجنابة والوضوء فيه في هذا الحديث ذكر ، لكن الإسناد به للبيهقي موجود من صحيح مسلم ، وروى الدارقطني هذا اللفظ الذي رواه البيهقي بحروفه ، ثم قال : هذا إسناد صحيح ثابت . واحتج البيهقي أيضاً بما رواه بإسناده عن أبي رزين العقيلي الصحابي رضي الله عنه أنه قال : « يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة . ولا الظمن ، قال : حج عن أبيك واعتمر » قال البيهقي : (قال مسلم بن الحجاج : سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا أعلم في إيجاب العمرة أجود من حديث أبي رزين هذا ولا أصح منه) هذا كلام البيهقي . وحديث أبي رزين هذا صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بإسناد صحيح ، قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح .

(وأما) حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي ؟ قال : لا وأن تعتبر خير لك « فرواه الترمذي في جامعه من رواية الحجاج هو ابن أرمطة عن محمد بن المنكدر عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي ؟ قال : لا وأن تعتبر فهو أفضل » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، قال الترمذي : قال الشافعي : العمرة سنة لا نعلم أحداً رخص في تركها ، وليس فيها شيء ، ثابت بأنها واجبة ، قال الشافعي : وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف لا تقوم بمثله الحجة ، وقد بلغنا عن ابن عباس أنه كان يوجبها ، هذا آخر كلام الترمذي ، وقد روى البيهقي بإسناده هذا الحديث عن

الحجاج هو ابن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة ؟ قال : لا ، وأن تعتمر خير لك » قال البيهقي : كذا رواه الحجاج بن أرطاة مرفوعا ، والمحفوظ إنما هو عن جابر موقوف عليه غير مرفوع ، قال : وروى عن جابر مرفوعا بخلاف ذلك ، قال : وكلاهما ضعيف ، ثم رواه البيهقي أيضا من غير جهة الحجاج قال : (وهذا وهم ، إنما يعرف هذا المتن بالحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر وروى عن ابن عباس وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العمرة تطوع » وإسنادهما ضعيف) هذا كلام البيهقي .

(وأما) قول الترمذي : إن هذا حديث حسن صحيح ، فغير مقبول ، ولا يغتر بكلام الترمذي في هذا فقد اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف ، كما سبق في كلام البيهقي ، ودليل ضعفه أن مداره على الحجاج بن أرطاة لا يعرف إلا من جهته ، والترمذي إنما رواه من جهته ، والحجاج ضعيف ومدلس باتفاق الحفاظ ، وقد قال في حديثه : عن محمد بن المنكدر . والمدلس إذا قال في روايته : عن ، لا يحتج بها بلا خلاف ، كما هو مقرر معروف في كتب أهل الحديث ، وأهل الأصول ، ولأن جمهور العلماء على تضعيف الحجاج بسبب آخر غير التدليس ، فإذا كان فيه سببان يمنع كل واحد منهما الاحتجاج به وهما الضعف والتدليس . فكيف يكون حديثه صحيحا ؟ وقد سبق في كلام الترمذي عن الشافعي أنه قال : ليس في العمرة شيء ثابت أنها واجبة . فالحاصل أن الحديث ضعيف والله أعلم .

(وأما) قول المصنف : (لأن هذا الحديث رفعه ابن لهيعة وهو ضعيف فيما ينفرد به) فهذا مما أنكر على المصنف ، وغلط فيه ، لأن الذي رفعه إنما هو الحجاج بن أرطاة كما سبق ، لا ابن لهيعة ، وقد ذكره أصحابنا في كتب الفقه على الصواب فقالوا : إنما رفعه الحجاج بن أرطاة ، وذكر البيهقي في معرفة السنن والآثار حديث الحجاج بن أرطاة وضعفه ، ثم قال : وروى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر مرفوعا خلافة قال : « الحج والعمره فريضة واجبتان » قال البيهقي : وهذا ضعيف أيضا لا يصح .

وينكر على المصنف في هذا ثلاثة أشياء (أحدها) قوله : ابن لهيعة وصوابه الحجاج بن أرطاة كما ذكرنا (والثاني) قوله : رفعه وصوابه أن يقول : إنما رفعه (والثالث) قوله : وهو ضعيف فيما ينفرد به وصوابه حذف قوله : فيما ينفرد به ويقتصر على قوله : ضعيف ، لأن ابن لهيعة ضعيف فيما انفرد به وفيما شارك فيه ، والله أعلم . واسم ابن لهيعة عبد الله ابن لهيعة بن عقبة الحضرمي ، ويقال : العافقي المصري أبو عبد الرحمن قاضي مصر (وقوله) وأن تعتمر هو — بفتح الهمة — قال أصحابنا : ولو صح حديث الحجاج بن أرطاة لم يلزم منه عدم وجوب العمرة على الناس كلهم ، لاحتمال أن المراد ليست واجبة في حق السائل لعدم استطاعته ، والله أعلم . (وأما) قول المصنف : (الحج ركن وفرض) مجمع بينهما فقد سبق الكلام عليه في أول كتابي الزكاة والصوم (وأما) استدلاله على وجوب الحج بالحديث ولم يستدل بقول الله تعالى (والله على الناس حج البيت) فقد سبق الجواب عنه في أول كتاب الصيام .

وأما أحكام المسألة فالحج فرض عين على كل مستطيع بإجماع المسلمين وتظاهرت على ذلك دلالة الكتاب والسنة وإجماع الأمة (وأما) العمرة فهل هي فرض من فروض الإسلام ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) باتفاق الأصحاب أنها فرض وهو المنصوص في الجديد (والقديم) أنها سنة مستحبة ليست بفرض ، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : ونص عليه الشافعي في كتاب أحكام القرآن يعني من الحديث ، قال أصحابنا : فإن قلنا هي فرض ، فهي في شرط صحتها وصحة مباشرتها ووجوبها وإحرامها عن عمرة الإسلام كالحج ، كما سنوضحه إن شاء الله تعالى . قال أصحابنا : والاستطاعة الواحدة كافية لوجوبها جميعا ، والله أعلم .

(فسر) في مذاهب العلماء في وجوب العمرة . قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أنها فرض ، وبه قال عمر وابن عباس وابن عمر وجابر وطاوس وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن البصري وابن سيرين والشعبي ومسروق وأبو بردة بن أبي موسى الأشعري وعبد الله بن شداد

والثوري وأحمد وإسحاق وابن عبيد^(١) وداود . وقال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور : هي سنة ليست واجبة ، وحكاها ابن المنذر وغيره عن النخعي ، ودليل الجميع سبق بيانه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجب في العمر أكثر من حجة وعمرة بالشرع ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما « أن الأقرع بن حابس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الحج كل عام ؟ قال : لا ، بل حجة » وروى سرافقة بن مالك قال : « قلت : يا رسول الله أعمرتنا هذه لعامنا ؟ أم للأبد ؟ قال : للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ») .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد حسنة ، ورواه مسلم في صحيحه من رواية أبي هريرة قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم ، ثم قال : ذروني ما تركتكم ، (إنما) هلك من قبلكم بكثرة سؤلهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » رواه مسلم .

(وأما) حديث سرافقة فرواه الدار قطني بإسناد صحيح عن أبي الزبير عن جابر عن سرافقة قال « قلت يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا ؟ أم للأبد^(٢) ؟ فقال : لا بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » قال الدار قطني : رواه كلهم ثقات . وقد رواه النسائي وابن ماجه من رواية عطاء وطاوس عن سرافقة وهذه رواية منقطعة ، فإنها ولدا سنة ست وعشرين أو بعدها ، وتوفي سرافقة سنة أربع وعشرين ، وقد روى البخاري ومسلم سؤال سرافقة من رواية جابر ، لكن بغير هذا اللفظ ، والله أعلم .

(١) لعله ابن عبيدة (ط) .

(٢) فإ بعض روايات جابر (بل لأبد أبداً) (ط) .

(وأما) قوله صلى الله عليه وسلم « دخلت العمرة في الحج إلى يوم
القيامة » فقد ذكر أصحابنا وغيرهم فيه تفسيرين (أحدهما) معناه دخلت
أفعال العمرة في أفعال الحج إذ جمع بينهما بالقرآن (والثاني) معناه
لا بأس بالعمرة في أشهر الحج ، وهذا هو الأصح وهو تفسير الشافعي
وأكثر العلماء ، ونقله الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحاق ، قال الترمذي
وغيره وسببه أن الجاهلية كانوا لا يرون العمرة في أشهر الحج ، ويعتقدون
أن ذلك من أعظم العجور ، فأذن الشرع في ذلك وبين جوازها وقطع
الجاهلية عما كانوا عليه ، ولهذا اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم عمره
الأربع في أشهر الحج ، ثلاثا منها في ذي القعدة والرابعة مع حجة حجة
الوداع في ذي الحجة . ويؤيد هذا ما ثبت عن ابن عباس قال « والله
ما أعر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة في ذي الحجة إلا ليقطع أمر
أهل الشرك ، فإن هذا الحى من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون :
(إذا عفا الوبر ، وبرأ الدبر ، ودخل صفر ، فقد حلت العمرة لمن اعتمر)
فكانوا يحرمون العمرة حتى ينسلخ ذو الحجة والمحرم ، هذا حديث صحيح
رواه أبو داود بإسناد صحيح بلفظه ورواه البخاري في صحيحه مختصرا
فذكر بعضه .

(وقول) المصنف : لا يجب في العمر أكثر من حجة وعمرة بالشرع ،
احترز بقوله : بالشرع عن التذر ، وعن أراد أن يدخل مكة لحاجة لا تتكرر
إذا قلنا : يلزمه الإحرام . والحجة - بكسر الحاء - أفصح من فتحها كما
سبق في أول الباب والعمرة بضم العين والميم وإسكان الميم وفتح العين
وإسكان الميم - والله أعلم .

أما أحكام المسألة فلا يجب على المكلف المستطيع في جميع عمره إلا
حجة واحدة ، وعمرة واحدة بالشرع ، ونقل أصحابنا إجماع المسلمين على
هذا ، وحكى صاحب البيان وغيره عن بعض الناس أنه يجب كل سنة ،
قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : وقال بعض الناس : يجب الحج في كل
سنتين مرة ، قالوا : وهذا خلاف الإجماع ، قائله محجوج بإجماع من كان
قبله ، والله أعلم .

(فسرع) ومن حج ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه الحج ، بل يجزئه حجته السابقة عندنا ، وقال أبو حنيفة وآخرون : يلزمه الحج ، ومبنى الخلاف على أن الردة منى تحبط العمل ؟ فعندهم تحبطه في الحال ، سواء أسلم بعدها أم لا ، فيصير كمن لم يحج ، وعندنا لا تحبطه إلا إذا اتصلت بالموت لقوله تعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر ، فأولئك حبطت أعمالهم ^(١)) وقد سبقت المسألة مستوفاة بأدلتها وفروعها في أول كتاب الصلاة . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن حج واعتمر حجة الإسلام وعمرته ، ثم أراد دخول مكة لحاجة نظرت - فإن كان تقنال ، أو دخلها خائفا من ظالم يطلبه ، ولا يمكنه أن يظهر لأداء النسك - جاز أن يدخل بغير إحرام ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح بغير إحرام لأنه كان لا يأمن أن يقتل ويمنع النسك . وإن كان دخوله لتجارة أو زيارة ففيه قولان (أشهرهما) أنه لا يجوز أن يدخل إلا للحج أو عمرة ، لما روى ابن عباس أنه قال : « لا يدخل أحدكم مكة إلا محرما . ورخص للخطابين » (والثاني) أنه يجوز لحديث الأقرع بن حابس وسراقة بن مالك . وإن كان دخوله لحاجة تنكر كالحطابين والصيادين جاز بغير نسك ، لحديث ابن عباس ، ولأن في إيجاب الإحرام على هؤلاء مشقة ، فإن دخل لتجارة وقلنا : إنه يجب عليه الإحرام فدخل بغير إحرام لم يلزمه القضاء ، لانا لو الزمناه القضاء لزمه لدخوله للقضاء قضاء فلا يتناهى ، قال أبو العباس بن القاسم : إن دخل بغير إحرام لم صار خطابا أو صيدا لزمه القضاء ، لأنه لا يلزمه للقضاء قضاء) .

(الشرح) حديث دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة يوم الفتح بغير إحرام صحيح ، فقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء بغير إحرام » هذا لفظ إحدى روايات مسلم ، وثبت في الصحيحين عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر » .

وأما حكم المسألة فقال أصحابنا : إذا حج واعتمر حجة الإسلام

وعمرته ثم أراد دخول مكة لحاجة لا تتكرر كزيارة أو تجارة أو رسالة ، أو كان مكيا مسافرا فأراد دخولها عائدا من سفره ونحو ذلك ، فهل يلزمه الإحرام بحج أو عمرة ؟ فيه طريقان (أحدهما) أنه مستحب قولوا واحدا ، حكاه القاضي أبو الطيب في المجرد في آخر باب مواقيت الحج ، عن أبي موسى المروزي ، وقطع به سليم الرازي في كتابه الكفاية ، وحكاه أيضا الرافعي وآخرون (وأصحهما) وأشهرهما فيه قولان (أحدهما) يستحب ولا يجب (والثاني) يجب ، ودليل القولين في الكتاب ، واختلفوا في أصحهما فصاح ابن القاص والمسدودي والبغوي وآخرون الوجوب ، وصح الشيخ أبو حامد وأصحابه والشيخ أبو محمد الجويني والغزالي والأكثرون الاستحباب ، وصححه أيضا الرافعي في المحرم ، قال البندنجي : وهو نص الشافعي في عامة كتبه ، قال المتولي : وعلى هذا يكره الدخول بغير إحرام ، هذا حكم من لا يتكرر دخوله .

(أما) من يتكرر دخوله كالخطاب والحشاش والصيد والسقا ونحوهم (فإن قلنا) فيمن لا يتكرر : لا يلزمه الإحرام فهذا أولى ، وإلا فطريقان (المذهب) أنه لا يلزمه ، وبه قطع كثيرون أو الأكثرون (والثاني) فيه وجهان ، وبعضهم يحكيهما قولين (أحدهما) يلزمه (والثاني) لا يلزمه ، ومن حكى الخلاف فيه القاضي أبو الطيب في المجرد والمتولي حكياه وجهين ، وحكاه ابن القاص في التلخيص ، والقفال والمحاملي والبندنجي والدارمي والبغوي وآخرون قولين (فإن قلنا) يلزمه فقد أطلقه كثيرون ، ومن حكى هذا الخلاف وقده المحاملي والبندنجي وآخرون ، بأنه في كل سنة مرة ، قال المحاملي في المجموع : قال الشافعي في عامة كتبه : يدخلها الخطاب ونحوه بغير إحرام ، قال : وقال في بعض كتبه : يحرم في كل سنة مرة ، لئلا يستهين بالحرم . وقال القاضي أبو الطيب : قال أبو علي في الإفصاح : (إن قلنا) غير الخطاب ونحوه لا يلزمه الإحرام ، فالخطاب أولى ، وإلا فقولان ، وظاهر المذهب أنه لا يلزمه . قال : وقال أبو إسحاق : قال الشافعي في الإملاء : يحرمون كل سنة مرة قال القاضي : وهذا غير مشهور والله أعلم .

(وأما) البريد الذي يتكرر دخوله إلى مكة للرسائل فقطع الدارمي بأنه كالخطاب ونحوه . وقال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل والبيان : من أصحابنا من جعله كالخطاب لتكرر دخوله ، ومنهم من قال : إن قلنا : لا يجب على الخطاب فقي البريد وجهان ، فالحاصل أن المذهب أنه لا يجب الإحرام لدخول مكة على من دخل لتجارة ونحوها مما لا يتكرر ، ولا على من يدخل لتكرر الخطاب . ولا على البريد ونحوه ، قال أصحابنا : فإن قلنا : يجب فللوجوب شروط .

(أحدها) أن يجيء الداخل من خارج الحرم ، فأما أهل الحرم فلا إحرام عليهم بلا خلاف لدخوله ، كما لا يشرع تحية المسجد لمن اقتل من موضع منه إلى موضع منه .

(والثاني) ألا يدخلها لقتال ولا خائفا ، فإن دخلها لقتال بقاء أو قطاع طريق أو غيرهما من القتال الواجب أو المباح . أو خائفا من ظالم أو غريم يحسه وهو معسر لا يمكنه الظهور لأداء النسك إلا بشقة ومخاطرة ، لم يلزمه الإحرام بلا خلاف .

(الثالث) أن يكون حرا فإن كان عبدا فلا إحرام عليه إن لم يأذن سيده فيه بلا خلاف ، وكذا إن أذن على المذهب لأنه ليس واجبا عليه بأصل الشرع ، فلا يصير واجبا يأذن سيده ، كصلاة الجمعة وكحجة الإسلام ، وفيه وجه ضعيف أنه يجب عليه إذا أذن سيده ، لأن المنع لحقه فزال بإذنه ، والمذهب الأول ، وهو المنصوص ، وبه قطع جماهير الأصحاب والله أعلم .

قال أصحابنا : وإذا قلنا بوجوب الإحرام ، واجتمعت شروطه فدخل بغير إحرام فطريقان (أحدهما) وهو المذهب ، وبه قطع الجمهور لا قضاء ، لأن القضاء متعذر ، لأن الدخول الثاني إحرام يقتضي إحراما آخر ، فيتسلسل . ولأن الإحرام مشروع لحرمة الحرم ، لئلا ينتهكه بالدخول بغير إحرام . فإذا دخل بغير إحرام فات بحصول الانتهاك كما قال أصحابنا ، وهذا كما إذا دخل المسجد فجلس ولم يصل التحية ، فإنها تفوت بالجلوس

ولا يشرع قضاؤها (الطريق الثاني) فيه وجهان ، وقيل : قولان (أصحابهما) لا قضاء (والثاني) يجب القضاء ، وحكاه المصنف والأصحاب عن ابن القاص ، فعلى هذا يلزمه أن يخرج ثم يعود محرما ، قال الرافعي : علل أصحابنا عدم القضاء بعنتين (إحداهما) أن القضاء لا يمكن لأن الدخول الثاني يحتاج إلى قضاء آخر ، فصار كمن نذر صوم الدهر فأفطر ، وفرع ابن القاص في هذه العلة أنه لو لم يكن ممن يتكرر دخوله كالخطابين ، ثم صار منهم لزمه القضاء . وربما نقلوا عنه أنه يوجب عليه أن يجعل نفسه منهم . قال : (والعلة الثانية) وهي الصحيحة وبها قال العراقيون والفقهاء أنه تحية للبقعة ، فلا يقضى كتحية المسجد ، هذا كلام الرافعي .

قال أصحابنا : وإذا قلنا : يلزمه الإحرام فتركه وترك القضاء عصى ، ولا دم عليه ، لأن الدم يجبر الخلط الحاصل في النسك بالإحرام داخل الميقات من غير رجوع إليه ونحو ذلك ، وهذا لم يدخل في نسك ، قالوا : وإذا أوجبنا الإحرام لزمه أن يحرم من الميقات ، فلو أحرم بعد مجاوزته فعليه دم لما ذكرناه ، ومن صرح بالصورتين القاضي أبو القاسم بن كنج والماوردي والدارمي وآخرون ، والله تعالى أعلم .

(هــرـع) إذا أراد دخول الحرم ولم يرد دخول مكة فحكمه حكم دخول مكة . ففيه التفصيل والخلاف السابق ، وهذا الخلاف صرح به جميع الأصحاب ممن صرح به القاضي والماوردي والدارمي والقاضي أبو الطيب في المجرد في باب المواقيت ، والمحاملي في المنتع وغيره ، والجرجاني في كتابيه البلغة والتحرير ، والشاشي في المستظهرى ، والرويانى في الحلية ، وخالق لا ي حصون صرحوا به ، وأشار إليه المتولى والباقون .

(وأما) قول الرافعي : هل ينزل دخول الحرم منزلة دخول مكة فيما ذكرناه ؟ قال بعض الشارحين : نعم . قال الرافعي : لا يبعد تخريجه على خلاف في نظائره كأنه أراد بنظائره إباحة الصلوات في أوقات النهي ، فإنها تباح بسكة ، وكذا في سائر الحرم على الصحيح ، فهذا الذى قاله

الرافعي عجب من وجهين (أحدهما) كونه نقل المسألة عن بعض الشروح ،
وهي مشهورة صريحة في هذه الكتب المشهورة التي ذكرها وغيرها .

(والثاني) كونه قال : يحتل تخريبه على خلاف ، مع أنه لا خلاف
فيه ، فالصواب ما سبق أن الحرم كمكة بلا خلاف ، والله تعالى أعلم .

(فسرع) ذكر المصنف وجميع الأصحاب هنا أنه يجوز دخول مكة
للقنال بغير إحرام ، قالوا : وصورة ذلك أن يلتجئ إليها طائفة من الكفار
أهل الحرب والعياذ بالله ، أو طائفة من البغاة أو قطاع الطريق ونحوهم ،
وقطع الأصحاب هنا بجواز قتالهم ، وهو الصواب المشهور ، وذكر القفال
في كتاب النكاح من شرح التلخيص ، في كتاب خصائص رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، والماوردي في الأحكام السلطانية خلافا في قتالهم في
مكة وسائر الحرم ، ووجه التحريم قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله
حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي ، ولا تحل لأحد بعدي ، وإنما أحلت لي
ساعة من نهار » .

(فسرع) قال المصنف والأصحاب هنا : إن النبي صلى الله عليه
وسلم دخل مكة يوم الفتح وهو لا يأمن أن يقاتل (قد يقال :) إن هذا
مخالف لمذهب الشافعي فإن مذهب الشافعي وجيع الأصحاب أن النبي
صلى الله عليه وسلم « دخل مكة يوم الفتح صلحا ، وفتحها صلحا » وقال
أبو حنيفة وآخرون : « فتحها عنوة » وقد ذكر المصنف المسألة في كتاب
السير ، وهناك ذكرها الرافعي والأصحاب (والجواب) أن هذا لا يخالف
ذلك ، لأنه صلى الله عليه وسلم صالح أبا سفيان ، وكان لا يأمن غدر أهل
مكة ، فدخل صلحا وهو متأهب للقتال إن غدروا ، والله أعلم .

(فسرع) في مذاهب العلماء فيمن أراد دخول الحرم لحاجة لا تتكرر ،
كالتجارة والزيارة وعبادة المريض ونحوها :

قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يستحب له الإحرام ، ولا يجب ، سواء
قرب داره من الحرم أم بعدت ، وبه قال ابن عمر . وقال مالك وأحمد :

يلزمه ، وقال أبو حنيفة : إن كانت داره في الميقات أو أقرب إلى مكة جاز دخوله بلا إحرام ، وإلا فلا .

واحتجوا للوجوب بقول ابن عباس المذكور في الكتاب . واحتج كثيرون بقوله صلى الله عليه وسلم « إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي ، وإنما أحلت لي ساعة من نهار » ودليلنا الأصح حديث : « ألحج كل عام ؟ قال : لا بل حجة » وهو حديث صحيح كما سبق بيانه قريبا ، ولأنه تحية لبقة فلم تحب كتحية المسجد (وأما) قول ابن عباس فيعارضه مذهب ابن عمر أنه كان لا يراه واجبا (وأما) حديث : « لا تحل لأحد بعدي » فالمراد به القتال كما سبق ، وليس في جميع طرق هذا الحديث ما يقتضي الإحرام وإنما هو صريح في القتال ، وقد سبق تأويله ، والله أعلم .

(فروع) قد ذكرنا أنه إذا قلنا : يجب الإحرام لدخول الحرم فدخل بغير إحرام عصى ، والمذهب لا يلزمه القضاء . وقال أبو حنيفة : يلزمه ، وقال ابن القاسم من أصحابنا : إذا صار خطابا ونصوه لزمه القضاء ، وبالأول قال جمهور أصحابنا ، وماخذ الخلاف بين الجمهور وابن القاسم يقول : إنما يتمتع القضاء للخوف من التسلسل فإذا صار خطابا زال التسلسل ، فإن الخطاب لا يلزمه الإحرام للدخول ، وقال الجمهور : العلة الصحيحة في عدم وجوب القضاء أن الإحرام وجب لحرمة الدخول والبقة ، فإذا لم يأت به فات ولا يشرع قضاؤه ، كتحية المسجد إذا جلس فيه ولم يصلها فإنه لا يشرع له قضاؤها كما سبق تقريره في باب صلاة التطوع . واتفق أصحابنا هنا على أنه لا يشرع قضاؤها ، والصواب فيها ما قدمناه هنا .

قال القفال في شرح التلخيص : وكما لو سلم على إنسان ولم يرد عليه حتى مضت أيام ، ثم لقيه فأراد أن يرد عليه فإنه لا يجزئ ، لأنه مؤقت فات وقته ، قال القاضي أبو الطيب في المجرى : كما لو فر في الزحف من اثنين غير متحرف لقتال أو متحيز إلى فئة ، فإنه لا يمكنه قضاؤه ، لأنه متى لقي اثنين ممن يجب قتالهما وجب قتالهما باللقاء لا قضاء ، قال أصحابنا : فعلى

هذا التعليل لو صار خطاباً ونحوه لم يلزمه القضاء ، لعدم إمكان تدارك فوات انتهاك الحرمة (فإن قيل) وإنما لم تقض تحية المسجد لكونها سنة أما الإحرام فواجب فينبغي قضاؤه ، قال الأصحاب : (فالجواب) أن التحية لم يترك قضاؤها لكونها سنة ، فإن السنة الراتبة إذا فاتت يستحب قضاؤها على الصحيح ، وإنما لم تقض لتعلقها بحرمة مكان صيانة له من الانتهاك وقد حصل ، فلو صلاحها لم يرتفع ما حصل من الانتهاك ، وكذا الإحرام لدخول الحرم .

واعترض على تعليل ابن القاص فقيل : ينبغي أن يجب القضاء ويدخل فيه إحرام الدخول ، وكما إذا دخل المسجد فصلى فريضة فدخل فيه تحية المسجد (والجواب) ما أجاب به البغوي أن الإحرام الواحد لا يجوز أن يقع عن واجبين من جنس واحد كمن أهل بحجتين لا يعقد إحرامه بهما بل يعقد بأحدهما . وقال القفال في شرح التلخيص : قال أصحابنا : هذا التعليل الذي ذكره ابن القاص غلط ، وليس العلة في إسقاط القضاء التسلسل بل فوات الوقت . وقال الشيخ أبو محمد الجويني : اعترض بعض شيوخنا على تعليل ابن القاص فقال : إن كان القضاء واجباً فينبغي أن يجب ، سواء صار خطاباً أولاً ، وإلا فيبطل أن يجب بمصيره خطاباً والله أعلم .

(فسر) قال ابن القاص في التلخيص : كل عبادة واجبة إذا تركها لزمه القضاء أو الكفارة إلا واحدة وهي الإحرام لدخول مكة . وهذا الذي قاله ينتقض بأشياء (منها) إمساك يوم التمتع إذا ثبت أنه من رمضان ، فإنه يجب إمساكه على المذهب الصحيح ، فلو ترك الإمساك لم يلزمه ترك الإمساك كفارة ، ولا قضاء الإمساك والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجب الحج والعمرة إلا على مسلم عاقل بالغ حر مستطيع) فاما الكافر فإن كان أصلياً لم يصح منه ، لأن ذلك من فروع الإيمان فلا يصح من الكافر ، ولا يخاطب به في حال الكفر ، لأنه لا يصح منه ، فإن أسلم لم يخاطب بما فاتته في حال الكفر ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « الإسلام يجنب

ما قبله « ولأنه لم يلتزم وجوبه ، فلم يلزمه ، كضمان حقوق الأديمين ، وإن كان مرتدا لم يصح منه لما ذكرناه ، ويجب عليه لأنه التزم وجوبه فلم يسقط عنه بالردة كحقوق الأديمين » .

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه مسلم في صحيحه من رواية عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الإسلام يهدم ما كان قبله » هذا لفظ رواية مسلم ، ذكره في أوائل الكتاب في كتاب الإيمان ، وفي رواية غيره يجب ما قبله - بضم الجيم وبعدها باء موحدة - من الجنب وهو القطع ، ورويناه في كتاب الزبير بن بكار يحت - بضم الحاء المهملة وبعدها تاء مثناة فوق - من الحت وهو الإزالة ، والألفاظ الثلاثة متفقة المعنى ، وقد ينكر على المصنف كونه استدلال بالحديث ، وهو خبر آحاد يفيد الظن لا القطع ، وترك الاستدلال بقول الله عز وجل : (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) فينكر استدلاله بظني مع وجود القطعي (وجوابه) أن الآية الكريمة تقتضي غفران الذنوب لا إسقاط حقوق وعبادات سبق وجوبها (وأما) الحديث فصحيح صريح في قطع النظر عما قبل الإسلام ، فكان الاستدلال بالحديث هنا هو الوجه لأنطباقه على ما استدل به والله أعلم .

(وأما) قول المصنف : فإن كان أصليا ، فيعنى به الاحتراز عن المرتد ، ويدخل في الأصل الذمي والحربي ، سواء الكتابي والوثني وغيرهما (وقوله) من فروع الإيمان فلا يصح من الكافر فينتقض بالكفارة والعدة وأشباههما فكان ينبغي أن يقول : ركن من فروع الإيمان (وقوله :) ولا يخاطب به في حال الكفر ، معناه لا نطالبه بفعل الحج في حال الكفر (وأما) الخطاب الحقيقي فهو مخاطب بالفروع على المذهب الصحيح ، وقد سبق في أول كتاب الصيام مثل هذه العبارة وبسطنا هناك الكلام فيها (وأما) قوله فإن أسلم لم يخاطب بما فاتة في حال الكفر ، فمعناه أنه إذا كان في حال كفره واجدا للزاد والراحلة وغيرهما من شروط الاستطاعة ، ثم أسلم فلا اعتبار بتلك الاستطاعة ، ولا يستقر الحج في ذمته بها ، بل يعتبر حاله بعد الإسلام فإن استطاع لزمه الحج وإلا فلا ، ويكون إسلامه كبلوغ الصبي المسلم فيعتبر حاله بعده .

(وقوله :) لأنه لم يلتزم وجوبه فلم يلزمه كضمان حقوق الآدميين ،
 قد يقال : هذا الدليل ناقص ، وإنما يصح هذا في الكافر والعربي . (وأما)
 الذمي فإن عليه ضمان حقوق ، فكأنه لم يذكر دليلاً لعدم الوجوب على
 الذمي إذا أسلم (وجوابه) أن مراده أن العربي والذمي لم يلتزما الحج ،
 فلم يلزمهما إذا أسلما ، كما لا يلزم حقوق الآدميين من لم يلتزمهما وهو
 العربي ، وقد سبق مثل هذا في أول كتاب الزكاة ، وبسط هناك بيانه
 (وأما) قوله في المرتد : يجب عليه لأنه التزم وجوبه ، فقد يقال : ينتقض
 بما إذا أتلف المرتد على مسلم شيئاً ، في حال قتال الإمام للطائفة المرتدة
 العاصية ، فانه لا يضمن على الأصح . ومراد المصنف بقوله : (يجب على
 المرتد) أنه إذا استطاع في حال الردة استقر الوجوب في ذمته ، فإذا أسلم
 وهو معسر دام الوجوب في ذمته ، والله أعلم .

أما حكم المسألة فقال الشافعي والأصحاب : إنما يجب الحج على
 مسلم بالغ وعقل حر مستطيع ، فإن اختل أحد الشروط لم يجب بلا خلاف ،
 فالكافر الأصلي لا يطالب بفعله في الدنيا بلا خلاف ، سواء العربي والذمي
 والكتابي والوثني والمرأة والرجل ، وهذا لا خلاف فيه ، فإذا استطاع في
 حال كفره ثم أسلم وهو معسر لم يلزمه الحج إلا أن يستطيع بعد ذلك ،
 لأن الاستطاعة في الكفر لا أثر لها ، وهذا لا خلاف فيه (وأما) المرتد
 فيجب عليه ، فإذا استطاع في رده ثم أسلم وهو معسر فالحج مستقر في
 ذمته بتلك الاستطاعة (وأما) الائتم بترك الحج فيأثم المرتد بلا خلاف ،
 لأنه مكلف به في حال رده (وأما) الكافر الأصلي فهل يأثم ؟ قال أصحابنا :
 فيه خلاف مبني على أنه مخاطب بالفروع أم لا ؟ (فإن قلنا) بالصحيح إنه
 مخاطب أثم وإلا فلا ، والله أعلم .

(فروع) قال أصحابنا : الناس في الحج خمسة أقسام :

(قسم) لا يصح منه بحال ، وهو الكافر .

(والقسم الثاني) من يصح له لا بالمباشرة ، وهو العبي الذي لا يميز

والمجنون المسلمان ، فيحرم عنهما الولي ، وفي الجنون خلاف سنذكره إن شاء الله تعالى .

(والثالث) من يصح منه بالمباشرة ، وهو المسلم المميز وإن كان صبيًا وعبدًا :

(والرابع) من يصح منه بالمباشرة ، ويجزئه عن حجة الإسلام وهو المسلم المميز البالغ الحر .

(الخامس) من يجب عليه ، وهو المسلم البالغ العاقل الحر المستطيع ، قالوا : فشرط الصحة المطلقة للإسلام فقط ، ولا يشترط التكليف ، بل يصح إحرام الولي عن الصبي والمجنون ، وشرط صحة المباشرة بالنفس الإسلام والتمييز ، وشرط وقوعه عن حجة الإسلام البلوغ والعقل والإسلام والحرية ، فلو تكلف غير المستطيع الحج وقع عن فرض الإسلام ، ولو نوى غيره وقع عنه ، وشرط وجوبه هذه الأربعة مع الاستطاعة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما المجنون فلا يصح منه لأنه ليس من أهل العبادات ، فلم يصح حجه ، ولا يجب عليه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى يفيق ^(١) وعن النائم حتى يستيقظ ») .

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه علي وعائشة رضي الله عنهما ، وسبق بيانه في أول كتاب الصيام ، وأجمعت الأمة على أنه لا يجب الحج على المجنون (وأما) صحته ففيها وجهان (جزم) المصنف وآخرون بأنه لا يصح منه (وجزم) البغوي والمتولي والرافعي وآخرون بصحته منه ، كالصبي الذي لا يميز في العبادات قالوا : وأما المعنى عليه فلا يجوز أن

(١) في نسخة المذهب الطبري تقديم النائم على المجنون (ط) .

يحرم عنه غيره لأنه ليس بزائل العقل ، ويرجى برؤه عن قريب ، فهو كالمرضى قال المتولي : فلو سافر الولي بالمجنون إلى مكة فلما بلغ أفاق فأحرم ، صح حجه وأجزأه عن حجة الإسلام ، قال : إلا أن ما أتفق عليه قبل إفاقته فقدر نفقة البلد يكون في مال المجنون ، والزيادة في مال الولي ، لأنه ليس له المسافرة به ، هذا كلام المتولي ، وفي كلام غيره خلاف ، كما سنذكره قريبا إن شاء الله تعالى .

(أما) من يجن ويفيق فقال أصحابنا : إن كانت مدة إفاقته يتمكن فيها من الحج ووجدت الشروط الباقية ، لزمه الحج وإلا فلا .

(فسر) قال الشافعي والأصحاب : يشترط لصحة مباشرته بنفسه للحج إفاقته عند الإحرام والوقوف والطواف والسعي دون ما سواها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الصبي فلا يجب عليه الحج للخبر ، ويصح منه ، لما روى عن ابن عباس « أن امرأة رفعت صبيا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من محبتها فقالت : يا رسول الله لهذا حج ؟ قال : نعم ولك اجر » فإن كان مميزا فأحرم بإذن الولي صح إحرامه ، وإن أحرم بغير إذن فيه وجهان ، قال أبو إسحق : يصح كما يصح إحرامه بالصلاة ، وقال أكثر أصحابنا : لا يصح لأنه يقتدر في أدائه إلى المسال ، فلم يصح بغير إذن الولي ، بخلاف الصلاة ، وإن كان غير مميز جاز لأمه أن تحرم عنه لحديث ابن عباس ، ويجوز لأبيه قياسا على الأم ولا يجوز للأخ والعم أن يحرم عنه ، لأنه لا ولاية لهما على الصغير ، فإن عقد له الإحرام فعل بنفسه ما يقدر عليه ، ويفعل عنه وليه ما لا يقدر عليه ، لما روى جابر قال : « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم » وعن عمر قال : « كنا نحج بصبياننا فمن استطاع منهم رمى ، ومن لم يستطع رمى عنه » وفي نفقة الحج وما يلزمه من الكفارة قولان (أحدهما) يجب في مال الولي ، لأنه هو الذي أدخله فيه (الثاني) يجب في مال الصبي ، لأنه وجب لمصلحته فكان في ماله كاجرة المعلم) .

(التشرح) حديث ابن عباس رواه مسلم (وأما) حديث جابر فرواه الترمذي وابن ماجه بإسناد فيه أشعث بن سوار ، وقد ضعفه الأكثرون ،

ووثقه بعضهم ، وقال الترمذى : هو غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ،
والخفة - بكسر الميم وفتح الحاء - وهى مركب من مراكب النساء
كالهودج إلا أنها لا تقتب بخلاف الهودج ، فإنه مركب من مراكب النساء
يكون مقتبا وغير مقتب ، وكان سؤال المرأة المذكورة فى حديث ابن عباس
فى حجة الوداع سنة عشر من الهجرة ، قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم بنحو ثلاثة أشهر .

أما أحكام الفصل فقال الشافعى والأصحاب : لا يجب الحج على
الصبي ويصح منه سواء فى الصورتين ، الصغير كإبن يوم والمراهق ، ثم إن
كان مميزا أحرم بنفسه بإذن وليه ، ويصح بلا خلاف ، فإن استقل وأحرم
بنفسه بغير إذن وليه فوجهان مشهوران ، ذكر المصنف دليلهما (أحدهما)
يصح ، وبه قال أبو إسحق المروزى (وأصحهما) لا يصح ، وبه قال أكثر
أصحابنا المتقدمين كما ذكره المصنف ، وكذا نقله أيضا ابن الصباغ والبنغوى
وآخرون وصححه المصنف .

قال أصحابنا : (فإن قلنا :) يصح فلوليه تحليله إذا رآه مصلحة ،
ولو أحرم عنه وليه (فإن قلنا :) يصح استقلال الصبي لم يصح إحرام
الولى ، وإلا فوجهان مشهوران ، حكاهما المتولى وآخرون (أحصهما)
عند الرافعى : يصح ، وقطع البنغوى بأنه لا يصح إحرام الولى عنه أبا كان
أو جدا ، وقطع به أيضا صاحب الشامل ، وحكى القاضى أبو الطيب فى
تعليقه وجها عن أبى الحسين بن القطان أنه قال : لا يتعقد إحرام الصبي
المميز بنفسه ، لأنه ليس له قصد صحيح قال القاضى : هذا غلط ، فإن له
قصدًا صحيحًا ، ولهذا تصح صلاته وصومه ، وكذا الحج .

قال القاضى : (فإن قيل :) قد قلتم : لا يتولى الصبي إخراج فطرته
بنفسه وجوزتم هنا إحرامه بنفسه فما الفرق ؟ (قلنا :) الحج لا تدخله
النيابة مع القدرة والفقرة تدخلها النيابة مع القدرة فافترقا ، ولأن الفطرة
يتولاهما الولى والإحرام يفتقر إلى إذن الولى ، فهما سواء . هذا كله فى
الصبي المميز (أما) الصبي الذى لا يميز ، فقال أصحابنا : يحرم عنه وليه ،

قال أصحابنا : سواء كان الولي محرما عن نفسه أو عن غيره أو حلالا ،
وسواء كان حج عن نفسه أم لا . وهل يشترط حضور الصبي ومواجهته
بالإحرام ؟ فيه وجهان حكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي
والرافعي وآخرون ، قال الرافعي : (أصحابنا) لا يشترط .

قال القاضي والدارمي : لو كان الولي ببغداد والصبي بالكوفة ،
فأراد الولي أن يعقد الإحرام للصبي وهو في موضعه ففي جوازه وجهان
(أحدهما) لا يجوز لأنه لو وقع الإحرام فلا يصح في غيبته ، ولأنه لو جاز
الإحرام عنه في غيبته ، لجاز الوقوف بعرفات عنه في غيبته عنها ، ولأنه إذا
أحرم عنه ، وهو غائب لا يعلم الإحرام ، فربما أتلّف صيدا أو فعل غير ذلك
من محظورات الإحرام التي لو علم الإحرام لاجتنبها (والثاني) يجوز ،
لأن المقصود نية الولي ، وذلك يصح ، ويوجد مع غيبة الصبي ، ولكن
يكره لما ذكرناه من خوف المحظورات والله أعلم .

(فسر) وأما الولي الذي يحرم عن الصبي ، أو يأذن له فقد
اضطربت طرق أصحابنا فيه . فأنقل جملة من متفرقات كلامهم ثم اختصرها
إن شاء الله تعالى وقد اتفق أصحابنا على أن الأب يحرم عنه ويأذن له ،
واتفقوا على أن الجد كالأب في ذلك عند عدم الأب ، والمراد بالجد أبو
الأب ، فأما مع وجود الأب ، فطريقان (أصحابنا) لا يصح إحرام الجد
ولا إذنه ، لأنه لا ولاية له مع وجود الأب ، وبهذا قطع الدارمي والبنغوي
والمتولي وغيرهم (والثاني) فيه وجهان (أصحابنا) هذا (والثاني) يصح
كما يصير مسلما تبعا لجدّه مع بقاء الأب على الكفر على خلاف المشهور ،
والمذهب الأول والله أعلم .

قال المتولي : والفرق أن الجد عقد الإسلام لنفسه لا للطفل وصار
تبعا له في الإسلام بحكم البعضية ، والبعضية موجودة (وأما) الإحرام
فلا يحرم الجد عن نفسه ، وإنما يعقد للطفل فيقتضي ولاية ، ولا ولاية له
في حياة الأب ، قال الدارمي وغيره : والجد وإن علا كالأب عند عدم الأب
وعدم جد أقرب منه (وأما) غير الأب والجد فقال جمهور أصحابنا : إن

كان له ولاية بأن يكون وصيا أو قима من جهة الحاكم صح إحرامه عن الصبي وإذنه في الإحرام للمميز ، وإن لم يكن له ولاية لم يصح على المذهب ، سواء في هذا الأم والأخ والعم وسائر العصابات وغيرهم ، وفيه وجه مشهور أن الأخ والعم وسائر العصابات يجوز لهم ذلك وإن لم يكن لهم ولاية ، ولأن لهم حقا في الحضانة والتربية ، وفي الأم طريقان قال الجمهور : وهو المذهب إن لم يكن لها ولاية على مال الصبي ، فإن كان له أب أو جد فإحرامها عنه كإحرام الأخ فلا يصح على الصحيح ، وإن كان لها ولاية بأن كانت وصية أو قيمة من جهة القاضي ، أو قلنا بقول الإصطخري : إنها تلي المال بعد الجد صح إحرامها وإذنها فيه .

(والطريق الثاني) القطع بالصحة مطلقا ، وهو اختيار المصنف وموافقة لظاهر الحديث ، وهي طريقة ضعيفة ، وليس في الحديث تصريح بأن الأم أحرمت عنه ، ولنا وجه أن الوصي والقيم لا يصح إحرامه عنه ، ولا إذنه . هذه جملة القول في تحقيق الولي ، قال صاحب البيان : أما الولي الذي يحرم عن الصبي وبإذن المميز فقال الشيخ أبو حامد وعامة أصحابنا : يجوز ذلك للاب والجد لأنهما يلبان ماله بغير تولية ، وأما غيرهما من العصابات كالأخ وابن الأخ والعم وابن العم فإن لهم حقا في الحضانة وتعليم الصبي وتأديبه ، وليس لهم التصرف في ماله إلا بوصية أو تولية الحاكم ، فإن كان لهم التصرف في ماله صح إحرامهم عن غير المميز وإذنه للمميز وإلا فوجهان (أحدهما) يجوز كما يجوز لهم تعليمه وتأديبه والإنفاق في ذلك من ماله (وأصحهما) ليس لهم ذلك ، لأنهم لا يملكون التصرف في ماله فهم كالأجانب بخلاف النفقة في التأديب والتعليم ، لأنها قليلة فسموح بها .

(أما) الأم فإن قلنا بقول الإصطخري : إنها تلي المال بعد الجد ، فلها الإحرام والاذن ، وإن قلنا بمذهب الشافعي وهي أنها لا تلي المال بنفسها ، فهي كالإخوة وسائر العصابات قال صاحب البيان : (هذه طريقة أبي حامد وعامة أصحابنا قال : وقال صاحب المذهب : الأم تحرم عنه للحديث ، ويجوز للاب قياسا على الأم قال ابن الصباغ : ليس في الحديث

أنها أحرمت عنه ، ويحتمل أنه أحرم عنه وليه وإنما جعل لها الأجر لحملها له ومعوتها له في المناسك والإتفاق عليه) هذا كلام صاحب البيان .

وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه : قال أبو إسحق المروزي والقاضي أبو حامد في جامعه : يجوز للأب والجد أبي الأب الإحرام عنه وكذلك الأم وأم الأم لأن ولادتهما له حقيقة قال أبو الطيب : وقال الشيخ أبو حامد : يجوز لأبيه وجده أبي أبيه ولوصيهما وفي الأخ وابنه والعم وابنه وجهان ، والأم وإن قلنا بقول الإصطخري فكالأب ، وإلا فكالعم والأخ ، هذا كلام أبي الطيب ، وقال المحاملي وابن الصباغ وجمهور العراقيين وصاحب العدة ما حكاه صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد وعامة أصحابنا ، ورجح الدارمي صحة إحرام الأم وإن لم يكن لها ولاية المال ، وقال المتولي : للأب والجد عند عدم الأب الإحرام والإذن للمميز ، ولا يجوز ذلك للأم عند عامة أصحابنا ، وجوزه الإصطخري .

وأما الإخوة والأعمام فإن لم يكن لهم التصرف في ماله بوصية أو إذن حاكم فليس لهم الإحرام على الصحيح ، وفي وجه يجوز لأن لهم الحضانة والقيام بالمصالح وتأديبه إذا ظهر منه ما يقتضى التأديب ، وتعليم الطهارة والصلاة ، قال : فأما الوصي والقيم فجوز لهما الإحرام عنه أصحابنا العراقيون كالتصرف في ماله ، وقال أصحابنا الخراسانيون : لا يجوز لهما ذلك لأنه لا ولاية لهما على نفسه ، والإحرام عقد على نفسه تلزمه أحكامه فهو كالنكاح . هذا كلام المتولي ، وقال البغوي : يجوز للأب والجد الإحرام عنه ، وفي الوصي والقيم وجهان (أحدهما) يصح (والثاني) لا يصح ، وسبق تعليلهما في كلام المتولي ، وقال الرافعي : الولي الذي يحرم عنه أو يأذن له هو الأب ، وكذا الجد وإن علا عند عدم الأب ولا يجوز مع وجوده على الصحيح ، وفيه وجه أنه يجوز .

وفي الوصي والقيم طريقان ، قطع العراقيون بالجواز ، وقال آخرون : فيه وجهان (أرجحهما) عند إمام الحرمين المنع ، وفي الأخ والعم وجهان (أصحهما) المنع ، وفي الأم طريقان (أحدهما) القطع بالجواز (وأصحهما)

وبه قال الأكثرون إنه مبني على ولايتها المسال ، فعلى قول الإصطخري :
تلى المسال قبل الإحرام ، وعلى قول الجمهور : لا تلى المسال ، فلا تلى
الإحرام ، هذا كلام الرافعي . قال الروياني : لو أذن الأب لمن يحرم عن
الصبي ففي صحته وجهان ، ولم يبين أصحهما (والأصح) صحته ، وبه
قطع الدارمي وغيره ، كما يصح أن يوكل الأب في سائر التصرفات المتعلقة
بالأبن ، واتفقوا على أنه لو أحرم به الولي ثم أعطاه لمن يحضره الحج صح
ذلك ، هذا كلام الأصحاب في الولي الذي يحرم عن صبي لا يميز ، ويأذن
للمميز ، وحاصله جواز ذلك للأب ، وكذا الجد عند عدم الأب لا عند
وجوده على المذهب ، وأن المذهب جوازه للوصي والقيم ، ومنعه في الأم
والإخوة والأعمام وسائر العصابات إذا لم يكن لهم وصية ولا إذن من
الحاكم في ولاية المسال .

وإن شئت قلت : فيه أوجه (أحدها) لا يجوز إلا للأب والجد عند
عدمه (والثاني) يجوز للأب وللجد عند عدم الأب ومع وجوده (والثالث)
يجوز لهما وللأم (والرابع) لهؤلاء وللأخوة وسائر العصابات (والخامس)
وهو الأصح للأب والجد عند عدمه ، وللوصي والقيم دون غيرهم ، والله
أعلم .

(فسر) قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : صفة إحرام الولي عن
الصبي أن ينوي جعله محرما ، فيصير الصبي محرما بمجرد ذلك ، قال
القاضي أبو الطيب : هو أن ينويه له ، ويقول : عقدت الإحرام ، فيصير
الصبي محرما بمجرد ذلك ، كما إذا عقد له النكاح فيصير متزوجا بمجرد
ذلك ، قال الدارمي : ينوي أنه أحرم به أو عقده له أو جعله محرما ، قال
صاحب العدة : كيفية إحرام الولي عنه أن يخطر بباله أنه قد عقد له الإحرام
وجعله محرما فينويه في نفسه .

(فسر) الصواب في حقيقة الصبي المميز أنه الذي يفهم الخطاب ،
ويحسن رد الجواب ومقاصد الكلام ونحو ذلك ، ولا يضبط بسن
مخصوص ، بل يختلف باختلاف الأنهام ، والله أعلم .

(فسرع) قال أصحابنا : متى صار الصبي محرماً بإحرامه أو إحرام
 وليه عنه فعل بنفسه ما قدر عليه ، وفعل عنه وليه ما لا يقدر عليه الصبي ،
 قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : يفعله الولي عند إرادة الإحرام ،
 ويجرده عن المخطط ، ويلبسه الإزار والرداء والتعلين إن تأتى منه المشي
 ويطيبه وينظفه ويفعل ما يفعل الرجل ، ثم يحرم أو يحرم عنه على ما سبق
 من التفصيل ، قال أصحابنا : ويجب على الولي أن يجنبه ما يجنبه الرجل ،
 فإن قدر الصبي على الطواف بنفسه عليه فطاف ، وإلا طاف به كما سنوضحه
 في مسائل الطواف في باب صفة الحج إن شاء الله تعالى ، والسعي كالطواف ،
 فإن كان غير مميز صلى الولي عنه ركعتي الطواف بلا خلاف ، صرح به
 الشيخ أبو حامد في تعليقه والدارمي والأصحاب ، ونقله أبو حامد عن
 نص الشافعي في الإملاء ، وإن كان مميزاً أمره بهما فصلها الصبي بنفسه ،
 هذا هو المذهب ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والدارمي والبنديجي ،
 ويشترط إحضار الصبي عرفات بلا خلاف ، سواء المميز وغيره ، ولا يكفي
 حضور الولي عنه ، وكذا يحضر مزدلفة والمشرع الحرام ومنى وسائر
 المواقع ، لأن كل ذلك يسكن فعله من الصبي .

قال أصحابنا : ويجمع الولي في إحضاره عرفات بين الليل والنهار ،
 فإن ترك الجمع بين الليل والنهار ، أو ترك مبیت المزدلفة أو مبیت ليالي
 منى ، وقلنا : بوجوب الدم في كل ذلك ، وجب الدم في مال الولي
 بلا خلاف ، صرح به الدارمي وغيره ، لأن التغريط من الولي بخلاف
 ما سنذكره إن شاء الله تعالى في فدية ما يرتكبه الصبي من المحظورات على
 أحد القولين .

قال أصحابنا : (وأما) الطفل فإن قدر على الرمي أمره به الولي ،
 وإلا رمى عنه من ليس عليه فرض الرمي ، قال أصحابنا : ويستحب أن
 يضع الحصة في يد الطفل ، ثم يأخذ بيده ويرمي بالحصاة ، وإلا فبأخذها
 من يده ثم يرميها الولي ولو لم يضعها في يده بل رماها الولي ابتداءً جاز
 (أما) إذا كان على الولي رمي عن نفسه فإن رمى ونوى به نفسه أو أطلق
 وقع عن نفسه ، وإن نواه عن الصبي فوجهان حكاهما البغوي (أحدهما)

يقع عن الصبي لأنه نواه (والثاني) وبه قطع البندنجي والمتولي : يقع عن الولي لا عن الصبي ، لأن مبنى الحج على أن لا يتبرع به مع قيام الفرض ، ولو تبرع وقع فرضا لا تبرعا ، قال المتولي : والفرق بينه وبين الطواف إذا حمل الولي الصبي وطاف به على أحد القولين أن صورة الطواف وهي الدوران وجدت من الصبي بخلاف الرمي ، فخطيره في الطواف أن يطوف الولي غير حامل للصبي ، وينوي عن الصبي ، فإنه لا يقع عن الصبي بلا خلاف وقد قال الروياني وغيره : لو أركبه الولي دابة وهو غير مميز فطافت به لم يصح إلا أن يكون الولي سائقا أو قائدا ، وإنما ضبطوه بغير المميز لأن المميز لو ركب دابة وطاف عليها صح بلا خلاف ، لأن الفعل منسوب إليه فأشبهه البالغ ، والله أعلم .

(فروع) قال أصحابنا : نفقة الصبي في سفره في الحج يحسب منها قدر نفقته في الحضر ، من مال الصبي ، وفي الزائد بسبب السفر خلاف ، حكاه المصنف والقاضي أبو الطيب في بعض كتبه ، وصاحبا الشامل والتهذيب والشاشي وآخرون قولين ، وحكماهما الشيخ أبو حامد والمحاملي والبندنجي والقاضي أبو الطيب في تعليقه والمتولي وآخرون وجهين ، وذكر المصنف دليلهما ، قال أبو حامد والمحاملي والمتولي وغيرهم : المنصوص في الإماء مخرج ، واتفق الأصحاب على أن الصحيح وجوبه في مال الولي (والثاني) يجب في مال الصبي ، فعلى هذا لو أحرم بغير إذنه وصحناه حله ، فإن لم يفعل أنفق عليه من مال الولي ، هكذا ذكر المسألة جميع الأصحاب ، ولم يذكر المصنف أن القولين مخصوصان بالزائد على نفقة الحضر ، ولا خلاف في ذلك ، وقد نقل الاتفاق عليه الشيخ أبو حامد وغيره وكان المصنف أهمله لظهوره ، والفرق بينه وبين عامل القراض فإنه إذا سافر بإذن المالك وقتلنا : تجب نفقته في مال القراض فإنه يجب كل النفقة على قول لأن عامل القراض معطل في سفره عن بعض مكاسبه التي كانت في الحضر ، فجرت له بخلاف الصبي فإن مصلحة السفر مختصة به .

(وأما) قول المصنف في تعليق القول الثاني : إنها تجب في مال الصبي لأنها وجبت لمصلحته ، فكأن في ماله كالأجرة التعليم فهذا اختيار منه

للأصح أن أجرة التعليم تجب في مال الصبي مطلقا وقد سبق في مقدمة هذا الشرح في أول كتاب الصلاة وجه أن أجرة تعلمه ما ليس متعينا بعد البلوغ فيما زاد على الفاتحة والفرائض وغير ذلك في مال الولي ، فحصل أن الأصح وجوب نفقة الحج في مال الولي ، ووجوب أجرة تعلم ما ليس بواجب في مال الصبي ، والفرق أن مصلحة التعلم كالضرورة وإذا لم يجعلها الولي في صغر الصبي احتاج الصبي إلى استدراكها بعد بلوغه بخلاف الحج . قال الشيخ أبو حامد : ولأن مؤنة التعليم يسيرة غالبا لا تجحف بمال الصبي بخلاف الحج والله أعلم .

(فسر) قال المتولي : ليس للولي أن يسلم النفقة إلى الصبي ، ولكن إن كان معه أتفق عليه ، وإن لم يكن معه سلم المال إلى أمه لتنفق عليه ، فلو سلمه إلى الصبي - فإن كان المال من مال الولي - فلا شيء على أحد ، وإن كان من مال الصبي ضمنه الولي لتفريطه ، والله أعلم .

(فسر) قد سبق أنه يجب على الولي منع الصبي من محظورات الإحرام فلو تطيب أو لبس ناسيا فلا فدية قطعا ، وإن تعمد قال أصحابنا : يبنى ذلك على القولين المشهورين في كتاب الجنائيات أن عمد الصبي عمد أم خطأ ؟ الأصح أنه عمد (فإن قلنا) خطأ فلا فدية ، وإلا وجبت ، قال إمام الحرمين : وبهذا قطع المحققون لأن عمده في العبادات كعمد البالغ ، ولهذا لو تعمد في صلاته كلاما أو في صومه أكلا بطلا ، وحكى الدارمي قولاً غريباً أنه إن كان الصبي ممن يلتذ بالطيب واللباس وجبت وإلا فلا ، ولو حلق أو قلم غفرا أو قتل صيدا عبدا ، وقلنا : عمد هذه الأفعال وسهوها سواء وهو المذهب ، وجبت الفدية ، وإلا فهي كالطيب واللباس .

ومتى وجبت الفدية ، فهل هي في مال الصبي ؟ أم في مال الولي ؟ فيه قولان مشهوران حكاهما القاضي أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ والبقوي والمتولي وخلائق قولين ، وحكاهما الشيخ أبو حامد والبندنجي وآخرون وجهين ، ودليلهما ما سبق في النفقة ، واتفقوا على أن الأصح أنها في مال الولي وهو مذهب مالك . قال أبو حامد والقاضي أبو الطيب

والبنديجي وآخرون : هذا القول هو المنصوص في الإملاء قال أبو الطيب :
والقول الثاني أنها في مال الصبي هو نصه في القديم وحكاة أبو حامد
وجها مخرجا ، وأما المحاملي في المجموع فقال : نص في الإملاء أنها في مال
الصبي وفي الأم أنها في مال الولي والله أعلم .

وهذان القولان إنما هما فيما إذا أحرم بإذن الولي فإن أحرم بغير
إذنه وصحناه فالفدية في مال الصبي بلا خلاف كما لو أئلف شيئا لأدمى ،
صرح به المتولي وغيره وحكى الدارمي والرافعي وجها في أصل المسألة
أنه إن كان الولي أبا أو جدا فالفدية في مال الصبي وإن كان غيره ففي
ماله قال الدارمي : هذا الوجه قاله ابن القطان في كل فدية تجب بفعل
الصبي وهذا غريب ضعيف والله أعلم .

ومتى قلنا : الفدية على الولي فهي كالفدية الواجبة على البالغ بفعل
نفسه ، فإن اقتضت صوما أو غيره فعله وأجزأه (وإذا قلنا :) إنها في مال
الصبي فإن كانت مرتبة فحكمها حكم كفارة القتل وإن كانت فدية تخيير
بين الصوم وغيره واختار أن يفدى الصبي بالصوم فهل يصح منه في حال
الصبا ؟ فيه وجهان مشهوران حكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه والمتولي
وآخرون بناء على الخلاف الذي سنذكره فيها إن شاء الله تعالى في قضاء
الحج الفاسد في حال الصبا (أصحهما) يجوزته قال أبو الطيب والدارمي
وهو قول القاضي أبي حامد المرورودي : لأن صوم الصبي صحيح
(والثاني) لا ، لأنه يقع واجبا ، والصبي ليس ممن يقع عنه واجب ، قال
الدارمي : هذا الوجه قول ابن المرزبان . ولو أراد الولي في فدية التخيير
أن يفدى عنه بالمال لم يجوز لأنه غير متعين فلا يجوز صرف المال فيه
هكذا قطع به جماعة وأشار المتولي إلى خلاف فيه فقال : لا يجوز على
المذهب .

(فسر) لو طيب الولي الصبي وألبسه أو حلق رأسه أو قلعه ،
فإن لم يكن لحاجة الصبي ، فالفدية في مال الولي بلا خلاف ، وكذا لو
طيبه أجنبي فالفدية في مال الأجنبي بلا خلاف ، صرح بها البغوي وآخرون ،

وهل يكون الصبي طريقاً في ذلك ؟ فيه وجهان حكاهما البغوي وآخرون (فإن قلنا :) لا ، لم توجه في مال الصبي مطالبة ، وإلا طوب ورجع على الأجنبي أو الولي عند يساره أو إمكان الأخذ منه والأصح أنه لا يكون طريقاً . وإن فعل الولي ذلك لحاجة الصبي ومصلحته فطريقان (أحدهما) القطع بأنها في مال الولي . لأنه الفاعل (وأصحهما) وبه قطع البغوي وآخرون أنه كباشرة الصبي ذلك فيكون فيمن يجب عليه الفدية القولان السابقان (أحدهما) الولي (والثاني) الصبي والله أعلم .

ولو ألجأ الولي إلى التطيب فالفدية في مال الولي بلا خلاف صرح به الدارمي وغيره قال الدارمي وغيره : ولو فوته الولي الحج فالفدية في مال الولي بلا خلاف .

(فروع) قال المتولي : إذا تمتع الصبي أو قرن فحكم دم التمتع ودم القران حكم الفدية بارتكاب المحظورات فيها بخلاف السابق لوجود المعنى الموجود هناك .

(فروع) لو جامع الصبي في إحرامه ناسياً أو عامداً ، وقلنا : عبده خطأ ففى فساد حجه القولان المشهوران في البالغ إذا جامع ناسياً (أحدهما) لا يفسد حجه (والثاني) يفسد ، وإن جامع عامداً وقلنا : عبده عبداً ، فسد بلا خلاف ، وإذا فسد فهل يجب عليه قضاؤه ؟ فيه قولان مشهوران ، وحكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه وجهين والمشهور قولان (أحدهما) يجب ، اتفقوا على تصحيحه ، من صححه المحاملي والبغوي والمتولي والرافعي وآخرون ، لأنه إحرام صحيح ، فوجب القضاء إذا أفسده ، كحج التطوع في حق البالغ (والثاني) لا يجب لأنه ليس أهلاً لأداء فرض الحج ، فإن قلنا : يجب القضاء ، فهل يصح منه في حال الصبا ؟ فيه خلاف مشهور ، حكاه المصنف في باب محظورات الإحرام ، والبغوي وطائفة قولين ، وحكاه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي والمحاملي والجمهور وجهين (أحدهما) باتفاق الأصحاب أنه يجزئه من صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد والمحاملي وصاحب الشامل والرافعي وآخرون ، قال

الشيخ أبو حامد والبنديجي : وهو المنصوص لأنه لما صلحت حالة الصبا للوجوب على الصبي في هذا ، صلحت لإجزائه (والثاني) لا يجزئه لأن الصبا ليس محل أداء الواجبات .

فعلى هذا قال أصحابنا : إذا بلغ ينظر في الحجة التي أفسدها ، إن كانت بحيث لو سلمت من الإفساد لأجزأته عن حجة الإسلام بأن بلغ قبل فوات الوقوف وقع القضاء عن حجة الإسلام ، وإن كانت بحيث لا تجزئ لو سلمت من الفساد ، بأن بلغ بعد الوقوف لم يقع القضاء عن حجة الإسلام ، بل عليه أن يبدأ بحجة الإسلام ثم يقضى ، فإن نوى القضاء أولا وقع عن حجة الإسلام بلا خلاف ، كما سيأتي إيضاحه بدليله إن شاء الله تعالى . هكذا ذكر هذا التفصيل الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاملي وسائر الأصحاب ، ولا خلاف فيه قال أبو حامد والمحاملي في المجموع : وهذا أصل لكل حجة فاسدة إذا قضيت هل تقع عن حجة الإسلام ؟ فيها هذا التفصيل .

قال أصحابنا : وإذا جوزنا القضاء في مال الصبي فشرع فيه ، وبلغ قبل الوقوف ، انصرف إلى حجة الإسلام وعليه القضاء . قال أصحابنا : وحيث فسد حج الصبح ، وقلنا : يجب القضاء ، وجبت الكفارة ، وهي بدنة وإن لم نوجب القضاء ففي البدنة وجهان (أصحابهما) الوجوب ، وبه قطع الشيخ أبو حامد الإسفرايني والقاضي أبو الطيب في تعليقهما والمحاملي وصاحب الشامل وآخرون ونقل المحاملي وصاحب الشامل الاتفاق عليه ، وإذا وجبت البدنة فهل تجب في مال الولي ؟ وإذا أوجبنا القضاء فنفقة القضاء هل تجب في مال الولي ؟ أم الصبي ؟ فيه الخلاف كالبدنة ، صرح به الدارمي وغيره ، وقد ذكر المصنف هذا الفرع في باب محظورات الإحرام ، وذكره الأصحاب هنا ، فرأيت ذكره هنا أولى لوجهين (موافقة) الجمهور (والمبادرة) إلى الخيرات ، والله تعالى أعلم .

(فروع) قال المتولي : لو صام الصبي في شهر رمضان وجامع فيه جماعا يفسد صومه ، وقلنا : إن وطئه في الحج عامدا يوجب القدية ، ففي

وجوب كفارة الوطء في الصوم وجهان (أحدهما) تلزمه كما تلزمه البدة بإفساد الحج (والثاني) لا تلزمه .

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي : إذا نوى الولي أن يعقد الإحرام للنصب ، فمر به على الميقات ولم يعقده ، ثم عقده بعده فوجهان (أحدهما) تجب الفدية في مال الولي خاصة لأنه لو مر بالميقات مريدا للنسك ولم يحرم ، لزمته الفدية فكذلك هنا . ولأنه لو عقد الإحرام للنصب ثم فوت الحج وجبت الفدية في مال الولي (والثاني) لا تجب الفدية لا على الولي ولا في مال الصبي (أما) الولي فلاه غير محرم ولم يرد الإحرام (وأما) الصبي فلاه لم يقصد الإحرام .

(فرع) قال الرافعي : حكم المجنون حكم الصبي الذي لا يميز في جميع ما سبق ، قال : ولو خرج الولي بالمجنون بعد استقرار فرض الحج عليه ، وأنفق على المجنون من ماله نظر إن لم ينفق حتى فات الوقوف غرم الولي زيادة نفقة السفر ، وإن أفاق وأحرم وحج فلا غرم ، لأنه قضى ما عليه ، ويشترط إفاقته عند الإحرام والوقوف والطواف والسعي ، ولم يتعرض الأصحاب لحالة الحلق . قال وقياس كونه نسكا اشتراط الإفاقة فيه كسائر الأركان ، وهذا كلام الرافعي ، وقال : هو قبل هذا الجنون كصبي لا يميز ، يحرم عنه وليه ، قال : وفيه وجه ضعيف أنه لا يجوز الإحرام عنه ، لأنه ليس من أهل العبادات .

وقد سبق بيان هذا الخلاف في صحة إحرام الولي عنه ، وقد ذكر إمام الحرمين والمتولي والبعوي نحو هذا الذي ذكره ، وقولهم : يشترط إفاقته عند الإحرام وسائر الأركان . معناه يشترط ذلك في وقوعه عن حجة الإسلام (وأما) وقوعه تطوعا ، فلا يشترط فيه شيء من ذلك ، كما قالوا في صبي لا يميز ولهذا قالوا : هو كصبي لا يميز ، وسيأتي إيضاحه مبسوطا في فصل الوقوف بعرفات إن شاء الله تعالى .

(فرع) اتفق أصحابنا العراقيون والخراسانيون وغيرهم ، أن المنعى عليه ومن غشى لا يصح إحرام وليه عنه ولا رفيقه عنه لأنه غير زائل

العقل ويرجى برؤه عن قرب ، فهو كالمرضى . قال أصحابنا : لو خرج في طريق الحج فأغشى عليه عند الميقات قبل أن يحرم ، لم يصح إحرام وليه ولا رفيقه عنه ، سواء كان أذن فيه قبل الإغشاء أم لا ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : يصح إحرام رفيقه عنه استحسانا ، وبصير المعنى عليه محرما ، لأنه علم من قصده ذلك ، ولأنه يشق عليه تفويت الإحرام .

قال القاضي أبو الطيب : واحتج لأبي حنيفة أيضا بأن الإحرام أحد أركان الحج فدخلته النية للعجز كالطواف ، قالوا : وقياسا على الطفل ، قال القاضي : ودليلا أنه بلغ فلم يصح عقد الإحرام له من غيره كالتسائم (فإن قيل :) المعنى عليه إذا نه لا ينتبه بخلاف التائم (قلنا :) هذا الفرق يبطل بإحرام غير رفيقه قال القاضي : وقياسهم على الطواف لا تسلمه ، لأن الطواف لا تدخله النية ، حتى ولو كان مريضا لم يجوز لغيره الطواف عنه ، بل يطاف به محمولا (وأما) قياسهم على الطفل فالفرق أن الإغشاء يرجى زواله عن قرب بخلاف الصبأ ولهذا يصح أن يعقد الولي النكاح للصبي دون المعنى عليه ، والله أعلم .

(فروع) اتفق أصحابنا على أن المريض لا يجوز لغيره أن يحرم له فيصير محرما ، سواء كان مريضا مأیوسا منه أو غيره ، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه والفرق بينه وبين الطفل أن نائب المريض يحتاج أن يفعل عنه كل الأفعال ، فإنها متعذرة منه بخلاف الطفل ، فإنه يتأتى منه معظم الأفعال .

(فروع) في مذاهب العلماء في حج الصبي . قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يصح حجه ، ولا يجب عليه (فأما) عدم وجوبه على الصبي فمجمع عليه ، قال ابن المنذر في الإشراف : أجمع أهل العلم على سقوط فرض الحج عن الصبي وعن المجنون والمعنوه ، قال : وأجمعوا على أن المجنون إذا حج ثم أفاق أو الصبي إذا حج ثم بلغ أنه لا يجزئها عن حجة الإسلام ، قال : وأجمعوا على أن جنائيات الصبيان لازمة لهم (وأما) صحة حج الصبي

فهو مذهبا ومذهب مالك وأحمد داود ، وجماهير العلماء من السلف والخلف وأشار ابن المنذر إلى الإجماع فيه ، وقال أبو حنيفة في المشهور عنه : لا يصح حجة ، وصححه بعض أصحابه واحتج له بحديث « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ » إلى آخره ، وهو صحيح سبق بيانه قريبا . وقياسا على النذر ، فإنه لا يصح منه ، ولأنه لا يجب عليه ، ولا يصح منه ، ولأنه لو صح منه لوجب عليه قضاؤه إذا أقدمه ، ولأنه عبادة بدنية فلا يصح عقدها من الولي للصبي كالصلاة .

واحتج أصحابنا بحديث ابن عباس « أن امرأة رفعت صبيّا في حجة الوداع فقالت : يا رسول الله ألهدنا حج ؟ قال : نعم ولك أجر » رواه مسلم ، وعن السائب بن يزيد رضى الله عنه قال : حُجَّ بي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين » رواه البخاري ، ويحدث جابر : « حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا النساء والصبيان فليينا عن الصبيان ورمينا عنهم » رواه ابن ماجه ، وسبق بيانه في أول الفصل ، وقياسا على الطهارة والصلاة ، فإن أبا حنيفة صححها منه ، وكذا صحح حجه عنده بلا خلاف ، ونقله خطأ منه وصحح إمامة الصبي في النافلة .

(وأما) الجواب عن حديث : « رفع القلم » فمن وجهين (أحدهما) المراد رفع الإثم لا إبطال أفعاله (الثاني) أن معناه لا يكتب عليه شيء ، وليس فيه منع الكتابة له وحصول ثوابه (والجواب) عن قياسهم على النذر من وجهين ذكرهما القاضي أبو الطيب والأصحاب (أحدهما) أنه ينكسر بالوضوء والصلاة ، فإنه لا يصح منه نذرهما وبصحان منه ، وقد سبق أن الكسر هو أن توجد معنى العلة ولا حكم ، والنقض أن توجد العلة ولا حكم ، وقد أوضحت هذا في باب صدقة الموأثي حيث ذكره المصنف (والثاني) أن النذر التزام بالقول ، وقول الصبي ساقط بخلاف الحج فإنه فعل ونية فهو كالوضوء (وأما) قولهم لا يجب عليه ولا يصح منه فجوابه من وجهين (أحدهما) أنه منتقض بالوضوء (والثاني) أن عدم الوجوب للتخفيف وليس في صحته تغليظ . (وأما) قولهم : لوجب قضاؤه

إذا أقسده فنحن نقول به وهو الصحيح عندنا كما سبق بيانه (والجواب)
عن قولهم : عبادة بدنية إلى آخره أن الفرق ظاهر ، فإن الحج تدخله النيابة
بخلاف الصلاة والله أعلم .

قال إمام الحرمين في كتابه الأساليب : الممول عليه عندنا في مسألة
الأخبار الصحيحة التي لا تقبل التأويل ، وذكر بعض ما سبق من الأحاديث ،
ثم ذكر دلائل من حيث القياس والمعنى ، ثم قال : وهذا تكلف بعد الأخبار
الصحيحة قال : ولا يستقيم لهم فرق أصلا بين الصلاة والحج (فإن قالوا :)
في الحج مؤنة (قلنا :) تلك المؤنة في مال الولي على الصحيح ، فلا ضرر
على الصبي (فإن قالوا :) فيه مشقة (قلنا) مشقة المواظبة على الصلاة
والطهارة وشروطهما أكثر ، والله أعلم .

وقال ابن عبد البر في التمهيد : صحح حج الصبي مالك والشافعي
وسائر فقهاء الحجاز والثوري وسائر فقهاء الكوفة ، والأوزاعي والليث
وسائر من سلك سبيلهما من أهل الشام ومصر قال : وكل من ذكرناه يستحب
الحج بالصبيان ويأمر به قال : وعلى هذا جمهور العلماء من كل قرن ،
قال : وقالت طائفة لا يحج بالصبي ، وهذا قول لا يرجع عليه ، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم « حج بأغيلة بنى عبد المطلب » وحج السلف بصبيانهم
قال : وحديث المرأة التي رفعت الصبي وقالت : « ألهذا حج ؟ » قال نعم ولك
أجر » قال : فسقط كل ما خالف هذا والله أعلم . وقال القاضي عياض :
أجمعوا على أن الصبي إذا حج ثم بلغ لا يجزئه عن حجة الإسلام ، إلا فرقة
شدت لا يلتفت إليها ، قال : وأجمعوا على أنه يحج به إلا طائفة من أهل
البدع منعوا ذلك ، وهو مخالف لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
وإجماع الأمة ، والله أعلم .

(فسرع) قال أصحابنا وغيرهم : يكتب للصبي ثواب ما يعمل من
الطاعات كالطهارة والصلاة والصوم والزكاة والاعتكاف والحج والقراءة ،
والوصية والتدبير إذا صححناها ، وغير ذلك من الطاعات ، ولا يكتب
عليه معصية بالإجماع ، ودليل هذه القاعدة الأحاديث الصحيحة المشهورة

كحديث « ألهدا حج ؟ قال : نعم ولك أجر » وحديث السائب بن يزيد وحديث جابر وغيرهما مما سبق هنا ، وحديث صلاة ابن عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث تصويم الصبيان يوم عاشوراء ، وهو في الصحيحين ، وحديث « مَرُّوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَبْعَ » وهو صحيح وسبق بيانه ، وحديث إمامة عمرو بن سلمة وهو ابن سبع سنين ، وهو في البخاري ، وأشباه ذلك .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما العبد فلا يجب عليه [الحج] لأن منافعه ^(١) مستحقة لمولاه وفي إيجاب الحج عليه إضرار بالمولى [ويصح منه ، لأنه من أهل العبادة ، فصح منه الحج كالحجر ، فإن أحرَمَ بإذن السيد وفعل ما يوجب الكفارة ، فإن ملكه السيد مالا ، وقلنا : إنه يملكه لزمه الهدى (وإن قلنا :) لا يملك أو لم يملكه السيد [وجب] عليه الصوم ، [ويجوز] للسيد أن يمنعه من الصوم ، لأنه لم يأذن في سببه ، وإن أذن له في التمتع أو القران وقلنا : لا يملك المال صام ، وليس للمولى منعه من الصوم لأنه وجب بإذنه (وإن قلنا :) [إنه] يملك ففي الهدى قولان (أحدهما) يجب في مال السيد ، لأنه ^(٢) وجب بإذنه (والثاني) لا يجب عليه ، لأن إذنه رضا بوجوبه على عبده لا في ماله ، ولأن موجب التمتع في حق العبد هو الصوم ، لأنه لا يقدر على الهدى ، فلا يجب عليه الهدى) .

(الشرح) أجمعت الأمة على أن العبد لا يلزمه الحج ، لأن منافعه مستحقة لسيده ، فليس هو مستطيعا ، ويصح منه الحج بإذن سيده وبغير إذنه بلا خلاف عندنا ، قال القاضي أبو الطيب : وبه قال الفقهاء كافة ، وقال داود : لا يصح بغير إذنه . دليلنا ما ذكره المصنف ، قال أصحابنا : فإن أحرَمَ بإذنه لم يكن للسيد تحليله ، سواء بقى نسكه صحيحا أو أفسده ، ولو باعه والحالة هذه لم يكن للمشتري تحليله ، وله الخيار إن جهل إحرامه ، قال أصحابنا : ويصح بيعه بلا خلاف ، ويخالف بيع العيين المستأجرة على قول ، لأن يد المستأجر تمنع المشتري من التصرف بخلاف

(١) هذه القطعة سائطة من ش و ق وكذلك كل ما بين القوسين (ط) .

(٢) في ش و ق (لأنه أذن في سببه) (ط) .

العبد ، ولو أحرم بغير إذنه فالأولى أن يأذن له في إتمام نسكه ، فإن حله
جاز على المذهب ، وبه قطع المصنف في باب الفوات والإحصار وجهور
الأصحاب .

وحكى ابن كج وجهاً أنه ليس له تحليله ، لأنه يلزم بالشرع تخريجاً
من أحد القولين في المروجة إذا أحرمت بحج تطوع ، وهذا شاذ منكر ،
لأن إذن السيد تبرع فجاز الرجوع فيه كالعارية ، فلو باعه والحالة هذه
فللمشتري تحليله ولا خيار له ، ذكره البندنجي والجرجاني في المصاياة
وآخرون ، ولو أذن له في الإحرام فله الرجوع في الإذن قبل الإحرام ،
فإن رجع ولم يعلم العبد فأحرم فهل له تحليله ؟ فيه وجهان مشهوران في
طريقتي العراق وخراسان ، قال أصحابنا : هما مبنيان على القولين فيما
إذا عزل الموكل الوكيل ، وتصرف بعد العزل وقبل العلم (أصحابهما) له
تحليله كما أن الأصحاب هناك بطلان تصرفه .

وإن علم العبد رجوع السيد قبل الإحرام ثم أحرم فله تحليله وجهاً
واحداً ، لأنه أحرم بغير إذن ، ويحى فيه الوجه السابق عن حكاية ابن كج ،
وإن رجع السيد بعد إحرام العبد لم يصح رجوعه ولم يكن له تحليله
عندنا . وقال أبو حنيفة : له ذلك كالعارية يرجع فيها متى شاء ، ودليلنا :
أنه عقد عقده بإذن سيده فلم يكن لسيده إبطاله كالنكاح ، ولأن من صح
إحرامه بإذن غيره لم يكن للغير إبطاله كالزواج (والجواب) عن العارية أن
الرجوع فيها لا يبطل ما مضى بخلاف الإحرام والله أعلم .

قال أصحابنا : ولو أذن له في العمرة فأحرم بالحج فله تحليله ، ولو
كان بالعكس لم يكن له تحليله ، هكذا ذكره البغوي ، قال : لأن العمرة
دون الحج . وقال الدارمي : إن أذن له في حج فأحرم بعمرة أو في عمرة
فأحرم بحج فله تحليله ، وقيل : لا يحلله ، وذكر الرافعي كلام البغوي ،
ثم قال فيما إذا أذن في حج فأحرم بعمرة : غنى أنه لا يسلم عن خلاف ،
هذا كلام الرافعي فحصل في صورتين ثلاثة أوجه (أصحابها) وبه قطع
البغوي له أن يحلله فيما إذا أذن في عمرة فأحرم بحج دون عكسه (والثاني)

له تحليه فيها ، وهو اختيار الدارمي (والثالث) ليس له فيها ، وهذا غلط في صورة الإذن في عمرة ، لأنه زيادة على المأذون فيه ، ولو أذن له في التمتع فله من الحج بعد تحلله من العمرة وقبل إحرامه بالحج ، كما لو رجع في الإذن قبل الإحرام بالعمرة ويحيى فيه الوجه السابق عن ابن كج وليس له تحليه من العمرة ولا من الحج بعد الشروع فيها .

ولو أذن في الحج أو التمتع فقرن ليس له تحليه بالاتفاق ، صرح به البغوي وآخرون ، لأن الإذن في التمتع إذن في الحج هذا هو المعروف ، وفي كلام الدارمي إشارة إلى خلاف فيه ، فإنه قال : لو أذن له في القران فافرد أو تمتع يحتل وجهين ، وكذا إن أذن في الأفراد فقرن أو تمتع ، وكذا لو أذن في التمتع أو الأفراد فقرن ، هذا آخر كلام الدارمي .

قال الدارمي : فلو أذن في الإحرام مطلقاً فأحرم وأراد صرفه إلى نسك وأراد السيد غيره فوجهان (أحدهما) القول قول العبد (والثاني) هو كاختلاف الزوجين إذا قالت : راجعتني بعد انقضاء عدتي ، وقال : قبلها (فإن قلنا) قولان فمثله (وإن قلنا :) القول قول الزوج في الرجعة ، وقولها في انقضاء العدة فمثله (وإن قلنا) يراعى السابق بالدعوى فمثله ، قال البغوي وغيره : ولو أذن له في الإحرام في ذي القعدة فأحرم في شوال ، فله فيه تحليه قبل دخول ذي القعدة ولا يجوز بعد دخوله ، قال الدارمي : ولو أذن له في الإحرام من مكان فأحرم من غيره فله تحليه ، ومراد الدارمي إذا أحرم من أبعد منه قال الدارمي : ولو قال العبد لسيد أذنت لي في الإحرام وقال السيد : لم أذن فالحق قول السيد ، قال : ولو نذر العبد حجا ، ففى صحته وجهان ، فإن صححنا فمكته بعد عتقه وبعد حجة الإسلام ، وإن أذن له السيد في فعله رقيقاً ففعله ، ففى صحته الوجهان المشهوران في قضاء الصبي والعبد الحجة الفاسدة في حال الصبا والرق ، والأصح عند الأصحاب صحة نذره والله أعلم .

قال أصحابنا : وأم الولد والمدبر والأمة المزوجة والمعلق عتقه بصفة ، ومن بعضه رقيق كالعبد القن في كل ما ذكرناه وما سنذكره إن شاء الله

تعالى في إحرام العبد وما يتعلق به سواء ، ولو أحرم المكاتب بغير إذن مولاه
ففى جواز تحليله لسيده طريقان (أحدهما) فيه قولان كمنعه من سفر
التجارة (والثاني) له تحليله قطعاً لأن للسيد منفعة في سفره للتجارة ،
بخلاف الصبح ، وهذا الثاني أصح ، ومن صححه البندنجي . وقد ذكر
المصنف المسألة في آخر باب القوات والإحصار ، والله أعلم .

(فسر) إذا أفسد العبد الحجة بالجماع فهل يلزمه القضاء ؟ فيه
طريقان (أحدهما) فيه وجهان كالصبي حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه
والبندنجي والمصنف في باب محظورات الإحرام وطائفة قليلة (الصحيح)
لزومه (والثاني) لا يلزمه ، وهذا الطريق غريب (والطريق الثاني) وهو
الصحيح وبه قطع جماهير الأصحاب في كل الطرق أنه يلزمه القضاء
بلا خلاف ، لأنه مكلف بخلاف الصبي على قول ، وهل يجزئه القضاء في
حال رقه ؟ فيه قولان كما سبق في الصبي (أصحهما) يجزئه فإن قلنا ^(١)
لم يلزم السيد أن يأذن له في القضاء إن كان إحرامه الأول بغير إذنه ، وكذا
إن كان بإذنه على أصح الوجهين ، لأنه لم يأذن في الإفساد ، هكذا ذكره
البندنجي والبعوى وآخرون وهو الصحيح .

وقال المصنف في باب محظورات الإحرام وآخرون : إن قلنا : القضاء
على التراخي لم يلزم السيد الإذن ، وإلا فوجهان ، قال المصنف وسائر
الأصحاب فإذا قلنا : يجزئه القضاء في حال الرق فشرع فيه فعتق قبل
الوقوف بعرفات أو حال الوقوف أجزاء عن حجة الإسلام ، وإن قضى بعد
العتق فهو كالصبي إذا قضى بعد البلوغ ، فإن كان عتقه قبل الوقوف أو
حال الوقوف أجزاء القضاء عن حجة الإسلام ، لأنه لولا فساد الأداء لأجزاء
عن حجة الإسلام ، وإن كان عتقه بعد الوقوف لم يجزئه القضاء عن حجة
الإسلام ، فعليه حجة الإسلام ، ثم حجة القضاء . وقد سبق بيان هذا واضحاً
قريباً في جماع الصبي في الإحرام ، وذكرنا هناك القاعدة المتناولة لهذه
المسألة ونظائرها ، والله أعلم .

(١) كذا بالأصل نحرر (في) قلت ولعل العبارة هكذا : فإن قلنا يلزمه القضاء لم يلزم
السيد الخ (ط) .

(فسرع) كل دم لزم العبد المحرم بفعل محظور كاللباس والصيد أو بالقوات لم يلزم السيد بحال ، سواء أحرّم بأذنه أم بغيره ؟ لأنه لم يأذن في ارتكاب المحظور ، ثم إن المذهب الصحيح الجديد أن العبد لا يملك المال بتملك السيد وعلى القديم يملك به ، فإن ملكه وقتلنا : يملك لزمه إخراجهم وعلى الجديد فرضه الصوم ، وللسيد منعه في حال الرق إن كان أحرّم بغير إذنه ، وكذا بأذنه على أصح الوجهين ، لأنه لم يأذن في التزامه ، ولو قرن أو تمتع بغير إذن سيده فحكم دم القران والتمتع حكم دماء المحظورات ، وإن قرن أو تمتع بأذنه فهل يجب الدم على السيد أم لا ؟ قال في الجديد : لا يجب ، وهو الأصح وفي القديم قولان (أحدهما) هذا (والثاني) يجب ، بخلاف ما لو أذن له في النكاح ، فإن السيد يكون ضامنا للمهر على القول القديم قولاً واحداً لأنه لا بدل للمهر وللدم بدل وهو الصوم والعبد من أهله .

وعلى هذا لو أحرّم بأذن السيد فأحصر وتحلل (فإن قيل) لا بدل لدم الاحصار صار السيد ضامناً على القديم قولاً واحداً (وإن قلنا) له بدل ففي صيرورته ضامناً له في القديم قولان وإذا لم نوجب الدم على السيد فوجب العبد الصوم وليس لسيد منعه على أصح الوجهين وبه قطع البندنجي لإذنه في سببه ولو ملكه سيده هدياً وقتلنا يملكه أراقه وإلا لم تجز إراقته ، ولو أراقه السيد عنه فعلى هذين القولين ، ولو أراق عنه بعد موته أو أطعم عنه جاز قولاً واحداً لأنه حصل الإيأس من تكفيره ، والتملك بعد الموت ليس بشرط ولهذا لو تصدق عن ميت جاز .

وهذا الذي ذكرناه من جواز الهدى والإطعام عنه بعد موته بلا خلاف فيه ، صرح به الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاملي والبندنجي والبهوي والمتولي وسائر الأصحاب ، وصرحوا بأنه لا خلاف فيه ، قال أصحابنا : ولو عتق العبد قبل صومه ووجد هدياً ، فعليه الهدى إن اعتبرنا في الكفارة حال الأداء ، أو الأغلظ ، وإن اعتبرنا حال الوجوب فله الصوم وهل له الهدى ؟ فيه قولان حكاهما البهوي وآخرون (أحصهما) له ذلك

كالحرم المعسر يجد الهدى (والثاني) لا ، لأنه لم يكن من أهله حال الوجوب بخلاف الحر المعسر والله أعلم .

(فرع) إذا نذر العبد الحج ، فهل يصح منه في حال رقه ؟ قال الروياني فيه وجهان كما في قضاء الحجة التي أفسدها .

(فرع) قال أصحابنا : حيث جوزنا للسيد تحليله أردنا أنه يأمره بالتحلل لا أنه يستقل بما يحصل به التحلل ، لأن غايته أن يستخدمه ويمنعه المضى ، ويأمره بفعل المحظورات أو يفعلها به ، ولا يرتفع الإحرام بشيء من هذا بلا خلاف . وحيث جاز للسيد تحليله ، جاز للعبد التحلل ، وطريق التحلل أن ينظر (فإن) ملكه السيد هديا - وقتنا : يسلكه - ذبيح ونوى التحلل ، وحلق ونوى به أيضا التحلل ، وإن لم يملكه فطريقان (أحدهما) أنه كالحرم ، فيتوقف تحلله على وجود الهدى إن قلنا : لا بدل لدم الإحصار - أو على الصوم إن قلنا له بدل ، هذا كله على أحد القولين ، وعلى أظهرهما لا يتوقف بل يكفي نية التحلل والحلق إن قلنا هو نسك (والطريق الثاني) القطع بهذا القول الثاني ، وهذا الطريق هو الأصح عند الأصحاب لعظم المشقة في انتظار العتق ، وأن منافعه لسيد ، وقد يستعمله في محظورات الإحرام ، وقد ذكر المصنف تحليل العبد وما يتعلق به في باب القوات والإحصار ، والله أعلم .

(فرع) حيث جاز تحليله فأعتقه السيد قبل التحلل لم يجز له التحلل بل يلزمه إتمام الحج ، لأن التحلل إنما جاز لحق السيد ، وقد زال ، فإن فاته الوقوف فله حكم القوات في حق الحر الأصلي . هكذا صرح به الدارمي وغيره ، وهو ظاهر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن حج الصبي ثم بلغ ، أو حج العبد ثم اعتق ، لم يجزئه ذلك عن حجة الإسلام ، لما روى ابن عباس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة أخرى » فإن بلغ الصبي أو عتق العبد في الإحرام نظرت - فإن كان قبل الوقوف بعرفة أو في حال الوقوف بعرفة - اجزاء عن حجة الإسلام ،

لأنه أتى بالفعل التمسك في حال الكمال فأجزاه ، وإن كان ذلك بعد فوات الوقوف لم يجزئه [لأنه لم يدرك ^(١) وقت العبادة] وإن كان بعد الوقوف وقبل فوات وقته ولم يرجع إلى الموقف ، فقد قال أبو العباس : يجزئه لأن إدراك وقت العبادة في حال الكمال كفعلها في حال الكمال والدليل عليه أنه لو أحرم ثم كمل جعل كأنه بدأ بالإحرام في الكمال . وإذا صلى في أول الوقت ثم بلغ في آخر الوقت ، جعل كأنه صلى في حال البلوغ (والمنهـب) أنه لا يجزئه لأنه لم يدرك الوقوف في حال الكمال ، فأشبهه إذا كمل في يوم النحر وبخالف الإحرام ، لأن هناك إدراك الكمال والإحرام قائم ، فوزانته من مسألتنا أن يدرك الكمال وهو بعرفة فيجزئه ، وههنا أدرك الكمال وقد انقضى الوقوف فلم يجزئه ، كما لو أدرك الكمال بعد التخلل عن الإحرام ، وبخالف الصلاة ، فإن الصلاة تجزئه بإدراك الكمال بعد الفراغ منها ، ولو فرغ من الحج ، ثم أدرك الكمال لم يجزئه) .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البيهقي في الباب الأول من كتاب الحج بإسناد جيد ، ورواه أيضا مرفوعا ، ولا يقدح ذلك فيه ، ورواية المرفوع قوية ، ولا يضر تفرد محمد بن المنهال بها ، فإنه ثقة مقبول ضابط روى عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما (وقوله) كمل هو — بفتح الميم وضمها وكسرها — ثلاث لغات ، وفي الكسر ضعف .

أما حكم المسألة فإذا أحرم الصبي بالحج ثم بلغ أو العبد ثم عتق ، فلهما أربعة أحوال (أحدها) أن يكون البلوغ والعتق بعد فراغ الحج ، فلا يجزئهما عن حجة الإسلام ، بل تكون تطوعا ، فإن استطاعا بعد ذلك لزمهما حجة الإسلام . وهذا لا خلاف فيه عندنا ، وبه قال العلماء كافة ، وفضل ابن المنذر فيه إجماع من يعتد به للحديث المذكور ، ولأن حجه وقع تطوعا فلا يجزئه عن الواجب بعده .

(الثاني) أن يكون البلوغ والعتق قبل الفراغ من الحج لكنه بعد خروج وقت الوقوف بعرفات فلا يجزئهما عن حجة الإسلام بلا خلاف ، لأنه لم يدرك وقت العبادة فأشبهه من أدرك الإمام بعد فوات الركوع ، فإنه لا تحسب له تلك الركعة .

(١) ما بين المقومين ساطع من نسخة المذهب المطبوعة (ط) .

(الثالث) أن يكون قبل الوقوف بعرفات أو في حال الوقوف ، فيجزئهما عن حجة الإسلام بلا خلاف عندنا . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجزئهما ، والخلاف يتصور مع أبي حنيفة في العبد دون الصبي ، فإنه قال : لا يصح إحرامه . دليلنا أنه وقف بعرفات كاملا فأجزأه عن حجة الإسلام ، كما لو كمل حالة الإحرام .

(الرابع) أن يكون بعد الوقوف بعرفات ، وقبل خروج وقت الوقوف بأن وقف يوم عرفات ثم فارقها ، ثم بلغ أو عتق قبل طلوع الفجر ليلة النحر ، فإن رجع إلى عرفات فحصل فيها ووقت الوقوف باق أجزاء عن حجة الإسلام بلا خلاف ، كما لو بلغ وهو واقف ، وإن لم يعد وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (الصحيح) باتفاق الأصحاب لا يجزئه ، وهو المنصوص ، وقال ابن سريج يجزئه ، وسبق في أول كتاب الصلاة الفرق بين الحج والصلاة واضحا ، قال أصحابنا : وإذا أجزأه عن حجة الإسلام ، فإن بلغ أو عتق في حال الوقوف أو بعده ، وعاد إلى عرفات في وقته أو قبل الوقوف ، فإن كان لم يسع عقب طواف القدوم ، فلا بد من السعي ، لأنه ركن ، وإن كان سعى في حال الصبا والرق ففى وجوب إعادته وجهان (أحدهما) لا يجب كما لا يجب إعادة الإحرام ، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد ، قال أبو الطيب ، وهو قول ابن سريج : (وأصحهما) يجب ، وبه قطع أبو علي الطبري في الإفصاح ، والدارمي وآخرون ، ورجحه القاضي أبو الطيب والرافعي وآخرون ، لأنه وقع في حال النقص فوجب إعادته بخلاف الإحرام فإنه مستدام .

(وأما) السعي فاتقضى بكماله في حال النقص ، فإذا وقع حجه تطوعا لم يجزئه عن حجة الإسلام ، ولا دم عليه بلا خلاف ، وإن وقع عن حجة الإسلام ففى وجوب الدم طريقان (أحصهما) على قولين (أحصهما) لا دم إذ لا إساءة ولا تقصير (والثاني) يجب لفوات الإحرام الكامل من الميقات فإن كماله أن يحرم بالغا حراً من الميقات ، ولم يوجد ذلك .

(والطريق الثاني) لا يجب قولاً واحداً ، وبه قال أبو الطيب بن سلمة ،

وأبو سعيد الاصطخري ، وقد ذكر المصنف المسألة في باب مواقيت الحج ، وجزم بالطريق الأول وهو المنهور ، قال أصحابنا : وهذا الخلاف إذا لم يعد بعد البلوغ والعنق إلى الميقات ، فإن عاد إليه محرماً فلا دم على المذهب ، كما لو ترك الميقات ثم عاد إليه ، وفيه وجه أنه لا يسقط الدم بالعودة هنا .

قال أصحابنا : والطواف في العمرة كالوقوف في الحج ، فإذا بلغ أو عتق أجزأته عن عمرة الإسلام ، وكذا لو بلغ أو عتق فيه ، وإن كان بعده فلا ، وحيث أجزأهما عن حجة الإسلام وعمرته ، فهل نقول وقع إحرأهما أولاً تطوعاً ؟ ثم انقلب فرضاً عقب البلوغ والعنق ؟ أم وقع إحرأهما موقوفاً ؟ فإن أدركا به حجة الإسلام نبينا وقوعه فرضاً وإلا فنفل ؟ فيه وجهان حكاهما البغوي والمتولي وآخرون (أصحابنا) وقع تطوعاً وانقلب فرضاً ، وبهذا قطع البنديجي والمحاملي في المجموع . قال المحاملي : وفائدة الوجهين أنا إن قلنا : وقع نفلاً وسعى عقب طواف القدوم ، ثم بلغ ، وجبت إعادة السعي وإلا فلا .

(هـ) قد ذكرنا أن الأصحاب قالوا : إذا أقصد الصبي والعبد حجهما وقلنا : يلزمهما القضاء ، ولا يصح في الصبا والرق ، أو قلنا : يصح ولم يفعلاه حتى كمل بالبلوغ والعنق ، فإن كانت تلك الحجة لو سلمت من الإفساد لأجزأت عن حجة الإسلام ، فإن بلغ أو عتق قبل فوات الوقوف وقع القضاء عن حجة الاسلام بلا خلاف ، وإن كانت لا تجزئ عن حجة الإسلام لو سلمت من الإفساد بأن بلغ أو عتق بعد فوات الوقوف لم يقع القضاء عن حجة الإسلام ، بل عليه أن يبدأ عن حجة الاسلام ثم يقضى ، فإن نوى القضاء أولاً ، وقع عن حجة الإسلام ، قال أصحابنا : وهذا أصل لكل حجة فاسدة إذا قضيت ، هل يقع عن حجة الإسلام ؟ فيه هذا التفصيل ، وقد سبق بيان هذه القاعدة واضحاً في جماع الصبي .

قال الدارمي : ولو فات الصبي والعبد الحج وبلغ وعتق . فإن كان البلوغ والعنق قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزئه عن فرض الإسلام

والقضاء ، وإن كان بعد الفوات فعليه حجتان حجة الفوات وحجة الإسلام ،
ويبدأ بالإسلام ، قال : وإن أفسد الحر البالغ حجه قبل الوقوف ثم فاته
الوقوف أجزأته حجة واحدة عن حجة الإسلام والفوات والقضاء ، وعليه
بذنتان إحداها للإفساد والأخرى للفوات ، والله أعلم .

(فسر) في حكم إحرام الكافر ومروره بالميقات وإسلامه في
إحرامه ، وهذا الفرع ذكره المزي في مختصره والأصحاب أجمعون ، مع
مسائل حج الصبي والعبد ، وترجموا للجميع بابا واحدا ، وقد ذكر
المصنف مسألة منه في باب مواقيت الحج ، قرأت ذكره هنا أولى لموافقة
الجمهور ، ومبادرة إلى الخيرات قال أصحابنا : إذا أتى كافر الميقات يريد
النسك فأحرم منه ، لم ينعقد إحرامه بلا خلاف كما سبق بيانه ، فإن أسلم
قبل فوات الوقوف ولزمه الحج لتمكته منه ، فله أن يحج من سنته ، وله
التأخير ، لأن الحج على التراخي ، والأفضل حجه من سنته فإن حج من
سنته ، وعاد إلى الميقات فأحرم منه أو عاد منه محرما بعد إسلامه
فلا دم بالاتفاق ، وإن لم يعد بل أحرم وحج من موضعه ، لزمه الدم كالمسلم
إذا جاوزه بقصد النسك ، هكذا نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب
إلا المزي ، فانه قال : لا دم لأنه مر به وليس هو من أهل النسك ، فأشبه
غير مريد النسك والمذهب الأول .

هذا كله إذا أسلم وأمكنه من سنته فإن لم يسكن بأن أسلم بعد
الفجر من ليته لم يجب عليه الحج في هذه السنة فإن استطاع بعد ذلك
لزمه وإلا فلا ، ولا خلاف أنه لا أثر لإحرامه في الكفر في شيء من الأحكام
فلو قتل صيدا أو وطئ أو تطيب أو لبس أو حلق شعره أو فعل غير ذلك
من محرمات الاحرام فلا شيء عليه ولا ينعقد نكاحه وكل هذا لا خلاف
فيه ولو مر كافر بالميقات مريدا للنسك وأقام بمكة ليحج قابلا منها وأسلم
قال الدارمي : فإن كان حين مر بالميقات أراد حج تلك السنة ثم حج بعدها
فلا دم بالاتفاق لأن الدم إنما يجب على تارك الميقات إذا حج من سنته وهذا
لم يجب من سنته وإن كان نوى حال مروره حج السنة الثانية التي حج فيها

ففى وجوب الدم وجهان قال : ولو كان حين مروره لا يريد إحراما بشئ ، ثم أسلم وأحرم فى السنة الثانية ففعله من مكة فى السنة الثانية ففى وجوب الدم الوجهان كالكافر .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى حج العبد والصبي سوى ما سبق .
قد ذكرنا أن الصبي والعبد إذا أحرمَا وبلغ وعتق قبل فوات الوقوف أجزاءهما عن حجة الإسلام وبه قال إسحاق بن راهويه وقال به الحسن البصرى وأحمد فى العبد . قال أبو حنيفة ومالك وأبو ثور : لا يجزئهما واختاره ابن المنذر (أما) إذا لم يبلغ أو لم يعتق إلا بعد الوقوف فلا يجزئه سواء كان بعد ذهاب وقت الوقوف أو فى الوقت ولم يعد إلى عرفات كما سبق ، هذا هو المشهور من مذهبنا وقال ابن سريج : يجزئهما إن كان وقت الوقوف باقيا وإن لم يرجعا والصحيح لغير ابن سريج الأول قال العبدري : وبهذا قال جمهور العلماء ولم يذكر فى المسألة خلافا .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم إلا من شذ منهم ممن لا يعتد بخلافه خلافا أن الصبي إذا حج ثم بلغ ، والعبد إذا حج ثم عتق أن عليهما بعد ذلك حجة الإسلام إن استطاعا ، وإحرام العبد بغير إذن سيده صحيح عندنا كما سبق ، قال العبدري وبه قال جميع الفقهاء ، واختلف فيه أصحاب داود والمشهور عنه بطلانه ، ولو مر الكافر بالميقات مريدا نسكا وجاوزه ثم أسلم ثم أحرم ولم يعد إلى الميقات لزمه دم كما سبق ، وبه قال أحمد وقال مالك والمزنى وداود : لا يلزمه .

(فرع) قال أصحابنا : المحجور عليه لفسه يسد^(١) فى وجوب الحج ، لكن لا يجوز للولى دفع المال إليه ، بل يصحبه الولي وينفق عليه بالمعروف ، أو ينصب قتيلاً ينفق عليه من مال السفیه ، قال البغوى : وإذا شرع السفیه فى حج القرض أو حج نذره قبل الحجر بغير إذن الولي لم يكن للولى تحليله ، بل يلزمه الإتفاق عليه من مال السفیه إلى فراغه ، ولو

(١) كذا بالأصل ولا تستقيم العبارة هكذا وإنما يمكن أن يقال : لفسه كفره فى وجوب الحج إلخ : الطبرى .

شرع في حج تطوع ثم حجر عليه فكذلك ولو شرع فيه بعد الحجر فللولى تحليله إن كان يحتاج إلى مؤنة تزيد على نفقته المعهودة ، ولم يكن له كسب ، فإن لم تزد أو كان له كسب يفي مع قدر النفقة المعهودة بمؤنة سفره وجب إتمامه ولم يكن له تحليله .

(**فسرع**) يصح حج الأغلف وهو الذى لم يختن . هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة (وأما) حديث أبى بردة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحج الأغلف حتى يختن » ضعيف ، قال ابن المنذر فى كتاب الختان من الإشراف : هذا الحديث لا يثبت وإسناده مجهول .

(**فسرع**) إذا حج بآل حرام أو راكبا دابة مفصولة أثم وصح حجه وأجزأه عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك والعبدى وبه قال أكثر الفقهاء . وقال أحمد : لا يجوز . ودليلنا أن الحج أفعال مخصوصة والتحريم لمعنى خارج عنها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فاما غير المستطيع فلا يجب عليه لقوله عز وجل : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فدل على أنه لا يجب على غير المستطيع ، والمستطيع اثنان مستطيع بنفسه ومستطيع بغيره ، والمستطيع بنفسه ينظر فيه ، فإن كان من مكة على مسافة تقصر فيها الصلاة ، فهو أن يكون صحيحا واجدا للزاد والماء بثمن المثل فى المواضع التى جرت العادة أن يكون فيها فى نهبه ورجوعه ، وواجدا لراحلة تصلح لمثله بثمن المثل أو باجرة المثل ، وأن يكون الطريق آمنا من غير خفارة ، وأن يكون عليه من الوقت ما يتمكن فيه من السير والاداء (فاما) إذا كان مريضا تلحقه مشقة غير معتادة فلا يلزمه ، لما روى أبو امامة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة أو مرض حابس أو سلطان جائر فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا » .

(**الشرح**) حديث أبى امامة رواه الدارمى فى مسنده والبيهقى فى سننه بإسناد ضعيف قال البيهقى : وهذا وإن كان إسناده غير قوى فله شاهد من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكر بإسناده عنه نحوه .

والخفارة - بضم الخاء وكسرها وفتحها ثلاث لغات - حكاها صاحب المحكم وهي المال المأخوذ في الطريق للحفظ ، وفي الطريق لغتان تذكيره وتأتيه ، واختار المصنف هنا تذكيره بقوله : (آمنا) ولم يقل : آمنة .

اما الاحكام فالاستطاعة شرط لوجوب الحج باجماع المسلمين . واختلفوا في حقيقتها وشروطها . ومذهبنا أن الاستطاعة نوعان كما ذكره المصنف (استطاعة) بمباشرة بنفسه (واستطاعة) بغيره ، فالأول شروطه الخمسة التي ذكرها المصنف (أحدها) أن يكون بدنه صحيحا ، قال أصحابنا : ويشترط فيه قوة يستمسك بها على الراحلة ، والمراد أن يثبت على الراحلة ، بغير مشقة شديدة ، فإن وجد مشقة شديدة لمرض أو غيره فليس مستطيعا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن لم يجد الزاد لم يلزمه لما روى ابن عمر قال : « قام رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما يوجب الحج ؟ فقال : الزاد والراحلة » فإن لم يجد الماء لم يلزمه لأن الحاجة إلى الماء أشد من الحاجة إلى الزاد فإذا لم يجب على من لم يجد الزاد ، فلأن لا يجب على من لم يجد الماء أولى ، وإن وجد الماء والزاد بأكثر من ثمن المثل لم يلزمه ، لأنه لو لزم ذلك لم يأمن أن لا يباع منه ذلك إلا بما يذهب به جميع ماله ، وفي إيجاب ذلك إضرار فلم يلزمه) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه الترمذى من رواية ابن عمر كما ذكره المصنف ، وقال : إنه حديث حسن وفي إسناده إبراهيم بن يزيد الخوزى ، قال الترمذى : وقد تكلم فيه بعض من قد قل حفظه . والله أعلم .

(قلت) وقد اتفقت الحفاظ على تضعيف إبراهيم الخوزى قال البيهقى : قال الشافعى : قد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث تدل على أنه لا يجب المشى على أحد في الحج ، وإن أطاقه ، غير أن فيها منقطعا ، ومنها ما ينسب أهل الحديث من تثبيته ثم ذكر حديث ابن عمر هذا

من رواية الخوزي قال البيهقي : هذا هو الذي عني الشافعي بقوله : يمتنع أهل الحديث من تشييته ، قال : وإنما امتنعوا من تشييته لأنه يعرف بالخوزي ، وقد ضعفه أهل الحديث قال : وقد روى من طريق غير الخوزي ولكنه أضعف من الخوزي قال : وروى عن قتاده عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أراه إلا موها فالصواب عن قتادة عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

قال البيهقي : وروى في المسألة أحاديث آخر لا يصح شيء منها (وأشهرها) حديث إبراهيم الخوزي ، وينضم إليه مرسل الحسن ، وقد روى الدارقطني هذا الحديث من رواية جماعة من الصحابة ، وهي الأحاديث التي قال البيهقي لا يصح شيء منها ، وروى الحاكم حديث أنس وقال : هو صحيح ولكن الحاكم متساهل كما سبق بيانه مرات . والله أعلم .

أما حكم المسألة فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : ويشترط لوجوب الحج وجود الزاد والماء في المواضع التي جرت العادة بوجودها فيها ويشترط وجودها بشن المثل فإن زاد لم يجب الحج ، لأن وجود الشيء بأكثر من ثمن مثله كعدمه ويشترط وجود أوعية الزاد والماء وما يحتاج إليه في سفره قال أصحابنا : فإن كانت سنة جذب وختل بعض المنازل التي جرت العادة بحمل الزاد منها من أهلها ، أو انقطعت المياه في بعضها ، لم يجب الحج ، قال أصحابنا : وثمن المثل المعين في الماء والزاد هو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان ، فإن وجدتهما بشن المثل ، لزمه تحصيلهما والحج ، سواء كانت الأسعار غالية أم رخيصة ، إذا وفي ماله بذلك .

قال أصحابنا : ويجب حمل الماء والزاد بقدر ما جرت العادة به في طريق مكة ، كحمل الزاد من الكوفة إلى ^(١) وحمل الماء مرحلتين وثلاثاً ، ونحو ذلك بحسب العادة والمواضع ويشترط وجود آلات الحمل (وأما)

(١) يباح بالأسل ولعله (من الكوفة إلى مكة) كما في الروضة من مراجعات السيد

علف الدواب فيشترط وجوده في كل مرحلة لأن المؤنة تعظم في حمله لكثرتة ، هكذا ذكره البغوى والمتولى والرافعى وغيرهم ، وينبغى أن يعتبر فيه العادة كالماء ، والله أعلم . ولو ظن كون الطريق فيه مانع ، كعدم الماء أو العلف ، أو أن فيه عدوا أو نحو ذلك فترك الحج ، فبان أن لا مانع ، فقد استقر عليه وجوب الحج ، وصرح به الدارمى وغيره ، ولو لم يعلم وجود المانع ولا عدمه قال الدارمى : إن كان هناك أصل عمل عليه وإلا فيجب الحج ، وهذا في العدو ظاهر (وأما) في وجود الماء والعلف فشكل لأن الأصل عدمهما .

(فسر) لو لم يجد ما يصرفه في الزاد والماء ، ولكنه كسب يكتسب ما يكفيه ووجد نفقة ، فهل يلزمه الحج تعويلا على الكسب ؟ حكم إمام الحرمين عن أصحابنا العراقيين أنه إن كان السفر طويلا أو قصيرا ، ولا يكتسب في كل يوم إلا كفاية يومه لم يلزمه ، لأنه ينقطع عن الكسب في أيام الحج ، وإن كان السفر قصيرا ويكتسب في يوم كفاية أيام لزمه الحج قال الإمام : وفيه احتمال ، فإن القدرة على الكسب يوم العيد لا تجعلك كذلك الصاع في وجوب الفطرة ، وهذا ما ذكره الإمام وحكاها الرافعى وسكت عليه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن لم يجد راحلة لم يلزمه ، لحديث ابن عمر ، وإن وجد راحلة لا تصلح لمثله ، بأن يكون ممن لا يمكنه الثبوت على القتب والزاملة ، لم يلزمه حتى يجد عمارية أو هودجا ، وإن بذل له رجل راحلة من غير عوض لم يلزمه قبولها ، لأن عليه في قبول ذلك مئنة ، وفي تحمل المئنة مشقة فلا يلزمه ، وإن وجد بأكثر من ثمن المثل أو بأكثر من أجره المثل لم يلزمه لما ذكرناه في الزاد) .

(الشرح) قال أهل اللغة : الزاملة يعبر يستظهر به المسافر ، يحمل عليه طعامه ومناعه (وأما) العمارية — فبفتح العين — والصواب تخفيف ميمها وسبق بيانها واضحا في باب استقبال القبلة ، وسبق بيان الهودج قريبا عند ذكر المحفة في حج الصبي .

أما حكم المسألة فإذا كان بينه وبين مكة مسافة تقصر فيها الصلاة لم يلزمه الحج ، إلا إذا وجد راحلة تصلح لمثله بثمان المثل ، أو أجرة المثل فإن لم يجدها أو وجدها بأكثر من ثمن المثل أو بأكثر من أجرة المثل أو عجز عن ثمنها أو أجرتها لم يلزمه الحج سواء قدر على المشي وكان عادته ، أم لا ، لكن يستحب للناذر الحج ، قال أصحابنا : فإن كان يستمسك على الراحلة من غير محمل ولا يلحقه مشقة شديدة لم يشترط في حقه القدرة على المحمل ، بل يشترط قدرته على راحلة ، وإن كانت مقربة . وإن كانت زاملة — فإن لم يسكنه ذلك إلا بمشقة شديدة — فإن كان شيخا هرما أو شابا ضعيفا أو عادته الترفه ونحو ذلك — اشترط وجود المحمل ، وراحلة تصلح للمحمل .

قال صاحب الشامل وآخرون : ولو وجد مشقة شديدة في ركوب المحمل اشترط في حقه الكنيسة^(١) ونحوها بحيث تندفع عنه المشقة الشديدة قال المحاملي وآخرون : ويشترط في المرأة وجود المحمل ، لأنه أستر لها ، ولم يفرقوا بين مستمسك على المقرب وغيره . قال الغزالي وغيره : العادة جارية بركوب اثنين في محمل ، فإذا وجد مؤنة محمل أو شق محمل ووجد شريكا يركب معه في الشق الآخر ، لزمه الحج ، وإن لم يجد الشريك لم يلزمه سواء وجد مؤنة المحمل أو الشق ، قال الرافعي ولا يبعد تخرجه على إلزام أجرة البذرة ، قال : وفي كلام إمام الحرمين إشارة إليه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن وجد الزاد والراحلة لذهابه ، ولم يجد لرجوعه نظرت — فإن كان له أهل في بلده — لم يلزمه ، وإن لم يكن له أهل فيه وجهان (أحدهما) يلزمه لأن البلاد كلها في حقه واحدة (والثاني) لا يلزمه ، لأنه يستوحش بالانقطاع عن الوطن والمقام في القرية فلم يلزمه) .

(الشرح) اتفق أصحابنا على أنه إذا كان له في بلده أهل أو عشيرة اشترطت قدرته على الزاد والراحلة وسائر مؤن الحج في ذهابه ، ورجوعه ،

(١) الأصح أن يقال : (الكنيسة) وهو دخول اليهود أو الخيمة (ط) .

فإن ملكه لذهابه دون رجوعه لم يلزمه بلا خلاف ، إلا ما انفرد به الحنابلة والرافعي فحكيا وجها شاذاً أنه لا يشترط تفتة الرجوع ، وهذا غلط ، فإن لم يكن له أهل ولا عشيرة هل يشترط ذلك للرجوع ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، وهما مشهوران ، وانفق الأصحاب على أن أحصهما الاشتراط فلا يلزمه إذا لم يقدر على ذلك ، ودليلهما في الكتاب ، والوجهان جاريان في اشتراط الراحة بلا خلاف ، وهو صريح في كلام المصنف ، وهل يخص الوجهان بما إذا لم يكن له ببلده مسكن ؟ فيه احتمالات للإمام (أصحابها) عنده التخصيص ، قال أصحابنا : وليس المعارف والأصدقاء كالعشيرة ، لأن الاستبدال بهم متيسر ، فيجربى فيه الوجهان فيس ليس له عشيرة ولا أهل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن وجد ما يشتري به الزاد والراحلة ، وهو محتاج إليه لدين عليه لم يلزمه حالاً كان الدين أو مؤجلاً ، لأن الدين الحال على الفور ، والحج على التراخي فقدم عليه ، والمؤجل يعجل عليه ، فإذا صرف ما معه في الحج لم يجد ما يقضى به الدين) .

(الشرح) هذا الذي ذكره نص عليه الشافعي في الإملاء ، وأطبق عليه الأصحاب من الطريقين ، وفيه وجه شاذ ضعيف أنه إذا كان الدين مؤجلاً أجلاً لا ينقضى إلا بعد رجوعه من الحج لزمه ، حكاه المأوردي والمتولي وغيرهما وبه قطع الدارمي ، والصواب الأول ، وقطع به الجماهير ، ونقل كثيرون أنه لا خلاف فيه قال أصحابنا : ولو رضى صاحب الدين بتأخيره إلى ما بعد الحج لم يلزمه الحج بلا خلاف ، قال أصحابنا : ولو كان له دين — فإن أمكن تحصيله في الحال ، بأن كان حالاً على ملىء مفر ، أو عليه بينة — فهو كالحال في يده ويجب الحج ، وإن لم يمكن تحصيله بأن كان مؤجلاً أو حالاً على معسر أو جاحد — ولا بينة عليه — لم يجب الحج بلا خلاف لأنه إذا لم يجب عليه بسبب دين عليه فعدم وجوب الاستدانة أولى ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان محتاجا إليه لنفقة من تلزمه نفقته لم يلزمه الحج ، لأن النفقة على الفور والحج على التراخي ، وإن احتاج إليه لمسكن لأبد له من مثله أو خادم يحتاج إلى خدمته لم يلزمه) .

(الشرح) أما إذا احتاج إليه لنفقة من تلزمه نفقته مدة ذهابه ورجوعه فلا يلزمه الحج ، لما ذكره المصنف ، قال أصحابنا : وكسوة من تلزمه كسوته وسكناء كنفتته ، وكذلك سائر المؤن (أما) إذا احتاج إلى مسكن أو خادم يحتاج إلى خدمته لمنصبه أو زماتته ونحوهما وليس معه ما يفضل عن ذلك فهل يلزمه الحج ؟ فيه وجهان (أصحابنا) وبه قطع المصنف وكثيرون أو الأكثرون لا يلزمه ، وصححه الجمهور ومن قطع به مع المصنف القاضي أبو الطيب في تعليقه ، وفي المجرد ، والدارمي والمحاملي والفوراني والبنغوي وآخرون ونقله المحاملي في المجموع عن أصحابنا ، ونقل تصحيحه الرافعي عن الأكثرين ، وقاسوه على الكفارة ، فانه لا يلزمه بيع المسكن والخادم فيهما ، وعلى ثبائه وما في معناها من ضروريات حاجاته .

(والوجه الثاني) يلزمه الحج وبيع المسكن والخادم في ذلك ، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد فيما نقله صاحب الشامل ، وقطع به أيضا البندنجي ، صححه القاضي الحسين والمتولي ، وعلى هذا يستأجر مسكنا وخادما ، وفرق القاضي حسين بينه وبين الكفارة ، بأن لها بدلا ينتقل إليه بخلاف الحج ، والمذهب أنه لا يلزمه الحج كما سبق قال المحاملي : ولم ينص الشافعي على هذه المسألة ، إلا أنه ذكر قريبا منها ، فإذا اشترطنا لوجوب الحج زيادة على المسكن والخادم فلم يوجداه عنده وعنده مال يصرفه فيهما ولا يفضل شيء لم يلزمه الحج .

هذا كله إذا كانت الدار مستغرقة لحاجته ، وكانت سكنى مثله والعبد لا يثق بخدمة مثله ، فإن أمكن بيع الدار ووفى ثمنه بمؤنة الحج . ويكفيه لسكناء باقيها ، أو كانا لا يليقان بمثله ، ولو أبدلها أوفى الزائد

بثؤنة الحج فإنه يلزمه الحج هكذا صرح به الأصحاب هنا وكذا نقل
الرافعي أن الأصحاب أطلقوه هنا ، قال : لكل في بيع الدار والعبد النفيسين
المألوذين في الكفارة وجهان ، قال : ولا بد من جريانهما هنا وهذا لم
ينقله عن غيره ، وليس جريانهما بلازم والفرق ظاهر ، فإن الكفارة لها
بدل ولهذا اتفقوا على ترك المسكن والخادم في الكفارة واختلفوا فيهما
هنا ، والله أعلم .

(فسر) لو كان فقيها وله كتب فهل يلزمه بيعها للحج ؟ قال القاضي
أبو الطيب في تعليقه : إن لم يكن له من كل كتاب إلا نسخة واحدة لم
يلزمه ، لأنه يحتاج إلى كل ذلك ، وإن كان له نسختان لزمه بيع إحداها ،
فإنه لا حاجة به إليها ، هذا كلام القاضي أبي الطيب ، وقال في مجرده :
لا يلزمه بيع كتبه إلا إذا كان له نسختان من كتاب ، فيجب بيع إحداها ،
وقال القاضي حسين في تعليقه : يلزم الفقيه بيع كتبه في الزاد والراحلة ،
وصرف ذلك في الحج ، وكذا المسكن والخادم ، وهذا الذي قاله القاضي
حسين ضعيف ، وهو تفريع منه على طريقته الضعيفة في وجوب بيع المسكن
والخادم للحج ، وقد سبق أن المذهب لا يلزمه ذلك ، فالصواب ما قاله
القاضي أبو الطيب فهو الجاري على عادة المذهب ، وعلى ما قاله الأصحاب
هنا في المسكن والخادم ، وعلى ما قالوه في باب الكفارة وباب التفليس ،
وقد سبق بيان المسكن والخادم في أول باب قسم الصدقات ، في فصل
سهم الفقير ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن احتاج إلى النكاح وهو يخاف العنت قدم النكاح ، لأن الحاجة
إلى ذلك على الفور ، والحج ليس على الفور) .

(الشرح) قال الرافعي : لو ملك فاضلا عن الأمور المذكورة ما يمكنه
به الحج ، واحتاج إلى النكاح لخوف العنت ، فصرف المال إلى النكاح
أهم من صرفه إلى الحج ، هذه عبارة الجمهور ، وعملوه بأن حاجة النكاح
ناجزة ، والحج على التراخي ، والسابق إلى الفهم من هذه العبارة أنه لا يجب

الحج والحالة هذه ، ويصرف ما معه في النكاح ، وقد صرح إمام الحرمين بهذا ، ولكن كثير من العراقيين وغيرهم قالوا : يجب الحج على من أراد التزوج لكن له أن يؤخره لوجوبه على التراخي ، ثم إن لم يخف العنت فتقدم الحج أفضل ، وإلا فالنكاح . هذا كلام الرافعي ، وقد صرح خلافاً من الأصحاب بأنه يلزمه الحج ويستقر في ذمته ، ولكن له صرف هذا المسال إلى النكاح وهو أفضل ، ويبقى الحج في ذمته ، ممن صرح بهذا الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد والمعامل في كتابيه المجموع والتجريد ، والقاضي حسين ، والدارمي ، وصاحب الشامل ، وصاحب التتمة وصاحب العدة وصاحب البيان ، وآخرون . فهذا هو المذهب الصحيح ولا تقبل دعوى الرافعي فيما قاله عن الجمهور وفهمه عنهم .

(وأما) نقله عن إمام الحرمين فصحيح ، وقد صرح الجرجاني في المعايمة به فقال : لا يصير مستطيماً ، وهذا لفظ إمام الحرمين قال : قال العراقيون : لو فضل شيء وخاف العنت لو لم يتزوج ، وكان بحيث يباح له نكاح الأمة ، لم يلزمه أن يحج ، بل له صرف المسال إلى النكاح ، لأن في تأخير ضرراً به والحج على التراخي ، قال : فإذا لا استطاعة ولا وجوب قال : وهذا الذي ذكره العراقيون قائلين به قياساً طرقنا وإن لم نجد منصوصاً فيها ، هذا لفظ الإمام بحروفه ، وفيه التصريح بأنه إنما صرح بأنه لا تحصل الاستطاعة اعتماداً على ما ذكره العراقيون وليس فيما ذكره العراقيون أنه لا يجب الحج ، بل قالوا يجب الحج وله تأخير صرف المسال إلى النكاح ، ويكون الحج ثابتاً في الذمة كما قدمناه عنهم ، وفي حكاية الإمام عنهم إشارة إلى هذا ، فالصواب استقرار الحج كما سبق ، وعمله صاحب الشامل وغيره بأن النكاح من الملاذ فلا يمنع وجوب الحج ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن احتاج إليه في بضاعة يتجر فيها ليحصل له ما يحتاج إليه للنفقة ففيه وجهان ، قال أبو العباس بن سريج : لا يلزمه الحج ، لأنه يحتاج إليه فهو كالمسكن والخادم (ومن) أصحابنا من قال : يلزمه لأنه واجد للزاد والراحة) .

(الشرح) قال أصحابنا : إذا كانت له بضاعة يتكسب بها كفايته وكفاية عياله ، أو كان له عرض تجارة يحصل من غلته كل سنة كفايته وكفاية عياله ، وليس معه ما يبيع به غير ذلك ، وإذا حج به كفاه وكفى عياله ذاهبا وراجعا ، ولا يفضل شيء ، فهل يلزمه الحج ؟ فيه هذان الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، وهما مشهوران (أحدهما) لا يلزمه ، وهو قول ابن سريج ، وصححه القاضي أبو الطيب والرويانى والشاشي ، قال : لأن الشافعي قال في المغلس : يترك له ما يتجر به لئلا ينقطع ويحتاج إلى الناس ، فإذا جاز أن ينقطع له من حق الغرماء بضاعة فجوازه في الحج أولى .

(والثاني) وهو الصحيح يلزمه الحج لأنه واجد للزاد والراحلة ، وهما الركن المهم في وجوب الحج ، قال الشيخ أبو حامد : ولو لم تقل بالوجوب للزم أن نقول : من لا يسكنه أن يتجر بأقل من ألف دينار لا يلزمه الحج إذا ملكها . وهذا لا يقوله أحد ، قال أصحابنا : والفرق بين هذا وبين المسكن والخادم أنه محتاج إليهما في الحال . وما نحن فيه نجده ذخيرة ، قال المحاملى والأصحاب : وأما ما ذكره الشافعي في باب التفليس فمراده أنه يترك له ذلك برضى الغرماء ، فأما بغير رضاهم فلا يترك ، وهذا الذى صححه من وجوب الحج هو الصحيح عند جماهير الأصحاب فمن صححه الشيخ أبو حامد والبندنجي والماوردي والمحاملى والقاضى حسين في تعليقه والمتولى وصاحب البيان والرافعى وآخرون ، قال صاحب الحاوى : هذا مذهب الشافعي وجهاه أصحابه سوى ابن سريج .

قال الشيخ أبو حامد : هذا هو المذهب ولا أعرف ما حكى عن ابن سريج عنه ولا أجده في شيء من كتبه ، قال أبو حامد : وقول ابن سريج خلاف للإجماع وقال المحاملى : قول عامة أصحابنا أنه يلزمه الحج ، وما قاله ابن سريج غلط ، وكذا قال القاضي حسين والمتولى وصاحب البيان وآخرون من أصحابنا أن عامة أصحابنا قالوا بالوجوب خلافا لابن سريج ، وتقل الإمام الحرمين عن العراقيين أنهم غلطوا ابن سريج في هذا وزيفوا قوله ، وهو كما قالوه . هذا لفظ الإمام ، وبالوجوب قال أبو حنيفة وبعدمه قال أحمد ، وأكرر بعضهم على الشيخ أبى حامد دعواه الإجماع على الوجوب مع

مخالفة أحمد ، وجوابه أنه أراد إجماع من قبله ، وكأنه يقول : إن أحمد وابن سريج محجوجان بالإجماع قبلهما ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن لم يجد الزاد والراحلة وهو قادر على المشي وله صنعة يكتسب بها كفايته لنفقته ، استحب له أن يحج ، لأنه يقدر على إسقاط الفرض بمشقة لا يكره تحملها ، فاستحب له إسقاط الفرض ، كالسافر إذا قدر على الصوم في السفر ، وإن لم يكن له صنعة ويحتاج إلى تكف الناس كره له أن يحج بمسالة ، لأن المسالة مكروهة ، ولأن في المسالة تحمل مشقة شديدة فكره) .

(الشرح) قوله : لا يكره تحملها احتراز عن المسألة (وقوله :) يتكفف معناه يسأل الناس شيئا في كفه ، وهذا الحكم الذي ذكره في المسائلتين متفق عليه عندنا ، قال أصحابنا : ولو أمكنه أن يكرى نفسه في طريقه استحب له الحج بذلك ، ولا يجب ذلك ، ودليلهما ما بينا في القادر على الصنعة فإن أكرى نفسه فحضر موضع الحج لزمه الحج ، لأنه متسكن الآن بلا مشقة وقد قدمنا أنه لا يجب عليه استقراض مال يحج به بلا خلاف .

(فسر) قال الشافعي والأصحاب : يستحب لقاصد الحج أن يكون متخليا عن التجارة ونحوها في طريقه ، فإن خرج بنية الحج والتجارة فحج واتجر صح حجه وسقط عنه فرض الحج ، لكن ثوابه دون ثواب المتخلي عن التجارة ، وكل هذا لا خلاف فيه ، ودليل هذا مع ما سبق ثابت عن ابن عباس قال « كانت عكاظ ومكة وذو المجاز أسواقا في الجاهلية فمالوا أن يتجروا في المواسم ، فنزلت : ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم - في مواسم الحج » رواه البخاري ، وعن ابن عباس أيضا « أن الناس في أول الحج كانوا يتبايعون بنى وعرفات وذو المجاز ومواسم الحج ، فحافوا البيع وهم حرم ، فأنزل الله تعالى : ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم - في مواسم الحج » رواه أبو داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم ، وعن أبي أمامة التيمي قال : « كنت رجلا أكرى في هذا

الوجه ، وإن قاسا يقولون : ليس لك حج ، فقال ابن عمر : أليس يحرم ويلبى ويلطوف بالبيت ويفضى من عرفات ويرمى الجمار ؟ قلت : بلى ، قال : فإن لك حجاً ، جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عما سألتني عنه فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجبه حتى نزلت هذه الآية (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم) فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ عليه هذه الآية وقال : لك حج « رواه أبو داود بإسناد صحيح .

وعن عطاء عن ابن عباس أن رجلاً سأله فقال : « أؤاجر نفسي من هؤلاء القوم فأنتك معهم المناسك إلى آخرها ؟ فقال ابن عباس : نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن .

(شرح) في مذاهب العلماء فيمن عادته سؤال الناس أو المشى . مذهبنا أنه لا يلزمه الحج ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد ، ونقله ابن المنذر عن الحسن البصري ومجاهد وسعيد بن جبير وأحمد وإسحق ، وبه قال بعض أصحاب مالك قال البغوي هو قول العلماء ، وقال مالك : يلزمه الحج في صورتين . وبه قال داود ، وقال عكرمة : الاستطاعة صحة البدن ، قال ابن المنذر : لا يثبت في الباب حديث مسند قال : وحديث « ما السبيل ؟ قال : الزاد والراحلة » ضعيف ، وهو كما قال ، وقد سبق بيانه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان الطريق غير آمن لم يلزمه ، لحديث أبي امامة ، لأن في إيجاب الحج مع الخوف تفرياً بالنفس والمال ، وإن كان الطريق آمناً إلا أنه محتاج إلى خفارة لم يلزمه ، لأن ما يؤخذ من الخفارة بمنزلة ما زاد على ثمن المثل وأجرة المثل في الزاد والراحلة فلا يلزمه ، ولأنه رشوة على واجب فلم يلزمه) .

(الشرح) حديث أبي امامة سبق في الفصل الذي قبل هذا أنه حديث ضعيف ، وسبق في الفصل المذكور أن الخفارة - بضم الخاء وكسرهما وفتحها - والرشوة - بكسر الراء وضمها - لغتان مشهورتان .

اما الاحكام فقال أصحابنا : يشترط لوجوب الحج أمن الطريق في ثلاثة أشياء ، النفس والمال والبضع (فأما) البضع فمتعلق بحج المرأة والخشى ، وسنذكرها بعد هذا بقليل حيث ذكرها المصنف إن شاء الله تعالى ، قال إمام الحرمين : وليس الأمن المشترط أمنا قطعيا . قال : ولا يشترط الأمن الغالب في الحضربل الأمن في كل مكان بحسب ما يليق به (فأما) النفس فمن خاف عليها من سبع أو عدو كافر أو مسلم أو غير ذلك لم يلزمه الحج إن لم يجد طريقا آخر آمنا . فإن وجده لزمه ، سواء كان مثل طريقه أو أبعد إذا وجد ما يقطعه به ، وفيه وجه شاذ ضعيف أنه لا يلزمه سلوك الأبعد ، حكاه المتولى والرافعى والصحيح الأول وبه قطع الجمهور .

(وأما) البحر فسندكر الخوف منه عقيب هذا إن شاء الله تعالى (وأما) المال فلو خاف على ماله في الطريق من عدو أو رصدي أو غيره ، لم يلزمه الحج سواء طلب الرصدي شيئا قليلا أو كثيرا إذا تعين ذلك الطريق لم يجد غيره سواء كان العدو الذى يخافه مسلما أو كافرا لكن قال أصحابنا إن كان العدو كافرا وأطاق الحاج مقاومتهم استحب لهم الخروج إلى الحج ويقاثلوهم لينالوا الحج والجهاد جميعا ، وإن كانوا مسلمين لم يستحب الخروج ولا القتال .

قال أصحابنا : ويكره بذل المال للراصدين ، لأنهم يحرسون على التعرض للناس بسبب ذلك ، هكذا صرح به القاضى حسين والمتولى والبغوى ونقله الرافعى وغيرهم ولو وجدوا من يخفرونهم بأجرة وغلب على الظن أنهم ففى وجوب استجاره ووجوب الحج وجهان ، حكاهما إمام الحرمين (وأصحهما) عنده وجوبه لأنه من جملة أهب الطريق فهو كالراحلة (والثانى) لا يجب لأن سبب الحاجة إلى ذلك خوف الطريق وخروجها عن الاعتدال ، وقد ثبت أن أمن الطريق شرط ، هكذا ذكر الوجهين إمام الحرمين وتابعه الغزالى والرافعى ، والذى ذكره المصنف وجماعهير الأصحاب من العراقيين والخراسانيين أنه إذا احتاج إلى خفارة لم يجب الحج ،

فيحمل على أنهم أرادوا بالخفارة ما يأخذه الرصديون في المراسد ، وهذا لا يجب الحج معه بلا خلاف ولا يكونون متعرضين لمثله .

قال إمام الحرمين : يحتمل أنهم أرادوا الصورتين فيكون خلاف ما قاله ولكن الاحتمال الأول أصح وأظهر في الدليل ، فيكون الأصح على الجملة وجوب الحج إذا وجدوا من يصحبهم الطريق بخفارة ، ودليله ما ذكره الإمام ، وقد صححه إمامان من محققي متأخري أصحابنا أبو القاسم الرافعي وأبو عمرو بن الصلاح مع اطلاعهما على عبارة الأصحاب التي ذكرناها والله أعلم .

ولو امتنع محرم المرأة من الخروج معها إلا بأجرة ، قال إمام الحرمين : هو مقيس على أجرة الخفير ، وال لزوم في المحرم أظهر لأن الداعي إلى الأجرة معنى في المرأة ، فهو كمؤنة المحمل في حق المحتاج إليه والله أعلم .

(فسر) قال البغوي وغيره : يشترط لوجوب الحج وجود رفقة يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة أهل بلده بالخروج فيه ، فإن خرجوا قبله لم يلزمه الخروج معهم ، وإن أخرّوا الخروج بحيث لا يبلغون مكة إلا بأن يقطعوا في كل يوم أكثر من مرحلة لم يلزمه أيضا ، قال البغوي : لو لم يجد المسال حال خروج القافلة ثم وجده بعد خروجهم بيوم لم يلزمه أن يتبعهم ، هذا كله إذا خاف في الطريق ، فإن كانت آمنة بحيث لا يخاف الواحد فيها لزمه ، ولا يشترط الرفقة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن لم يكن له طريق إلا في البحر فقد قال في الأم : لا يجب عليه ، قال في الإملاء : إن كان أكثر معاشه في البحر لزمه ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان (أحدهما) يجب ، لأنه طريق مسلك فاشبه البر (والثاني) لا يجب لأن فيه تفريرا بالنفس والمال فلا يجب كالطريق المخوف ، ومنهم من قال : إن كان الغالب منه السلامة لزمه ، وإن كان الغالب منه الهلاك لم يلزمه كطريق البر ومنهم من قال : إن كان له عادة بركوبه لزمه وإن لم يكن له عادة بركوبه لم يلزمه ، لأن من له عادة لا يشق عليه ، ومن لا عادة له يشق عليه) .

(الشرح) اختلفت نصوص الشافعي في ركوب البحر فقال في الأم والإملاء ما ذكره المصنف ، وقال في المختصر : ولا يتبين لي أن أوجب عليه ركوب البحر ، قال أصحابنا : إن كان في البر طريق يمكن سلوكه قريب أو بعيد لزمه الحج بلا خلاف ، وإن لم يكن ففيه طرق (أصحها) وبه قال أبو إسحاق المروزي وأبو سعيد الإصطخري وغيرهما فيما حكاه صاحب الشامل والتتمة وغيرهما أنه إن كان الغالب منه الهلاك إما لخصوص ذلك البحر وإما لهيجان الأمواج لم يجب الحج ، وإن غلبت السلامة وجب ، وإن استويا فوجهان (أصحهما) أنه لا يجب (والطريق الثاني) يجب قولاً واحداً (الثالث) لا يجب (الرابع) في وجوبه قولان (والخامس) إن كان عادته ركوبه وجب وإلا فلا (والسادس) حكاه إمام الحرمين أنه يفرق بين من له جرأة وبين المستشعر وهو ضعيف القلب فلا يلزم المستشعر . وفي غيره قولان (والسابع) حكاه الإمام وغيره يلزم الجريء وفي المستشعر قولان (والثامن) يلزم الجريء ولا يلزم المستشعر .

قال أصحابنا : وإذا قلنا لا يجب ركوب البحر ففي استحبابه وجهان (أحدهما) لا يستحب مطلقاً لما فيه من الخطر (وأصحهما) وبه قطع كثيرون يستحب إن غلبت السلامة : فإن غلب الهلاك حرم ، قل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب على تحريره والحالة هذه ، فإن استويا ففي التحريم وجهان (أصحهما) التحريم وبه قطع الشيخ أبو محمد الجويني (والثاني) لا يحرّم ولكن يكره ، قال إمام الحرمين لا خلاف في ثبوت الكراهية ، وإنما الخلاف في التحريم .

قال أصحابنا : وإذا لم نوجب ركوب البحر فتوسطه في بحارة أو غيرها ، فهل يلزمه التصادي في ركوبه إلى الحج ؟ أم له الانصراف إلى وطنه ؟ ينظر إن كان ما بين يديه إلى مكة أكثر مما قطعه من البحر ، فله الرجوع إلى وطنه قطعاً ، وإن كان أقل لزمه التصادي قطعاً ، وإن استويا فوجهان ، وقيل : قولان (أصحهما) يلزمه التصادي لاستواء الجاهدين في حقه (والثاني) لا ، قالوا : وهذان الوجهان فيما إذا كان له في الرجوع

من مكة إلى وطنه طريق في البر ، فإن لم يكن فله الرجوع إلى وطنه قطعاً ،
لئلا يتحمل زيادة الخطر بركوب البحر في الرجوع من الحج ، قال أصحابنا
وهذان الوجهان كالوجهين فيمن أحصر وهو محرم وأحاط به العدو من
كل جهة ، فهل له التحلل أم لا ؟ وسنوضحهما في موضعهما إن شاء الله
تعالى .

هذا كله في الرجل (أما) المرأة فإن لم توجب ركوب البحر على
الرجل فهي أولى وإلا ففيها خلاف (والأصح) الوجوب (والثاني) المنع
لضعفها عن احتلال الأهوال ، ولكونها عورة معرضة للاكتشاف وغيره
لضيق المكان ، قال أصحابنا : فإن لم توجه عليها لم يستحب على المذهب ،
وقيل في استحبابه لها حينئذ الوجهان السابقان في الرجل ، وحكى
البنديجي قولين . هذا كله حكم البحر (أما) الأنهار العظيمة كدجلة
وسيحون وجيحون وغيرها فيجب ركوبها قولاً واحداً عند الجمهور ، لأن
المقام فيها لا يطول ولا يعظم الخطر فيها وبهذا قطع المتولي والبغوي وحكى
الرافعي فيه وجهاً شاذاً ضعيفاً أنه كالبحر ، والله أعلم .

(فسر) إذا حكنا بتحريم ركوب البحر للحج عند غلبة الهلاك كما
سبق فيحرم ركوبه للتجارة ونحوها من الأسفار المباحة ، وكذا المندوبة
أولى ، وهل يحرم ركوبه في الذهاب إلى العدو ؟ فيه وجهان حكاهما إمام
الحرمين هنا (أحدهما) يحرم لأن الخطر المحتمل في الجهاد هو الحصول
بسبب القتل ، وليس هذا منه (الثاني) لا يحرم لأن مقصود العدو
يناسبه ، فإذا كان المقصود وهو الجهاد مبنيّاً على العدو لم ينفذ احتمال
العدو في السبب والله أعلم .

(فسر) إذا كان البحر مغرقاً أو كان قد اغتلم وماج ، حرم ركوبه
لكل سفر ، لقول الله تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) ولقوله
تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) هكذا صرح به إمام الحرمين والأصحاب .

(فسر) مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه يجب الحج في البحر

إن غلبت فيه السلامة وإلا فلا^(١) وهذا هو الصحيح عندنا كما سبق ، ومما جاء في هذه المسألة من الأحاديث حديث ابن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يركب أحد بحرا إلا غازيا أو معتمرا أو حاجا وإن تحت البحر نارا وتحت النار بحرا » رواه أبو داود والبيهقي وآخرون ، قال البيهقي وغيره : قال البخاري : هذا الحديث ليس بصحيح ، ورواه البيهقي من طرق عن ابن عمرو موقوفا والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان أعمى لم يجب عليه إلا أن يكون معه قائد لأن الأعمى من غير قائد كالزمن ومع القائد كالصير) .

(الشرح) قال أصحابنا : إن وجد للأعمى زاد وراحلة ومن يقوده ويهديه عند النزول ويركبه وينزله ، وقدر على الثبوت على الراحلة بلا مشقة شديدة ، لزمه الحج ، وكذلك مقطوع اليدين والرجلين ، ولا يجوز لهما الاستئجار للحج عنهما والحالة هذه ، وإن لم يكن كذلك لم يلزمهما الحج بأنفسهما ويكونان معضوبين ، هذا هو الصحيح في مذهبننا ، وبه قال أبو يوسف ومحمد وأحمد . وقال أبو حنيفة في أصح القولين عنه : يجوز له الاستئجار للحج عنه في الحالين ، ولا يلزمه الحج بنفسه ، قال صاحب البيان : قال الصيرى : وبه قال بعض أصحابنا ، وحكى هذا الوجه أيضا الدارمي عن ابن القطان عن ابن أبي هريرة عن أبي علي بن خيران ، والمشهور من مذهبنا ما سبق .

واستدل أصحابنا بأنه في الصورة الأولى قادر على الثبوت على الراحلة فأشبهه البصير وقامه الماوردى على جاهل الطريق وأفعال الحج

(١) قلت : ومثل البحر وسائل الطيران كطائرات السفر المزودة بوسائل الراحة وطائرات الحرب المزودة بوسائل القتال والدفاع وغير ذلك من أنواع الطائرات المستعدة ومضى الآن عقد ، فذكره بركوبها إلى حج بيت الله ، أهدانا إياها الشيخ سالم بالعمش من أميان جيدة وبشجيع وتحريض من العلامة الشريف السيد حامد الحصار والسيد محمد بن عبد الله باعقل نسأله تعالى أن يتم لنا الخير وأن يحقق ما نصبو إليه في خدمة الإسلام ، آمين) كما نسأله أن يعزيم خير الجزاء فقد كنت صرورة قبل سنة ١٣٩٢ هـ من هاشم الطبعة الأولى للتوحيد .

وعلى الأصم ، فانهما يلزمهما الحج بالاتفاق ، وكذلك يلزمهما الجمعة إذا وجدا القائد ، والفرق بينه وبين الجهاد أن الجهاد يحتاج إلى القتال ، والأعشى ليس من أهل القتال بخلاف الحج ، قال الرافعي والقائد في حق الأعشى كالمحرم في حق المرأة يعني فيكون في وجوب استنجاره وجهان (أصحهما) الوجوب وهو مقتضى كلام الجمهور والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كانت امرأة ، لم يلزمها إلا أن تامن على نفسها بزواج أو محرم أو نساء ثقات ، قال في الإملاء : أو امرأة واحدة وروى الكرايسى عنه إذا كان الطريق آمناً جاز من غير نساء ، وهو الصحيح ، لما روى عدى بن حاتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « حتى لتوشك الظفينة أن تخرج منها بغير جوار حتى تطوف بالكعبة » قال عدى : فلقد رأيت الظفينة تخرج من الحيرة حتى تطوف بالكعبة بغير جوار » ولأنها تصير مستطيعة بما ذكرناه ، ولا تصير مستطيعة بغيره) .

(التشرح) حديث عدى هذا صحيح رواه البخارى في صحيحه بمعناه في باب علامات النبوة ، وهذا لفظه عن عدى بن حاتم قال : « بينما أنا عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ، ثم أتى إليه آخر فشكا قطع السبيل فقال يا عدى : هل رأيت الحيرة ؟ قلت : لم أرها ، وقد أثبتت عنها ، قال : فإن طالت بك الحياة لترين الظفينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحدا إلا الله تعالى ، قال عدى : فرأيت الظفينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله » هذا اللفظ رواية البخارى مختصرا وهو بعض من حديث طويل .

(وأما) قوله : من غير جوار — فكسر الجيم — ومعناه بغير أمان وذمة والحيرة — بكسر الحاء المهملة — وهى مدينة عند الكوفة والظفينة المرأة ، ويوشك بكسر الشين — أى يدع^(١) ، وفى هذا الحديث معجزة ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم .

(١) كما فى ش و ق وصوابه ، يدنو) وإنما هو تصحيف لم يظنه له من صحيح التسخين (ط) .

أما حكم المسألة فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى : لا يلزم المرأة الحج إلا إذا أمنت على نفسها يزوج أو محرم نسب ، أو غير نسب ، أو نسوة ثقات ، فأى هذه الثلاثة وجد لزومها الحج بلا خلاف ، وإن لم يكن شيء من الثلاثة لم يلزمها الحج على المذهب سواء وجدت امرأة واحدة أم لا ، وقول ثالث أنه يجب أن تخرج للحج وحدها إذا كان الطريق مسلوكة كما يلزمها إذا أسلمت في دار الحرب الخروج إلى دار الإسلام وحدها بلا خلاف ، وهذا القول اختيار المصنف ومثاقفة ، والمذهب عند الجمهور ما سبق ، وهو المشهور من نصوص الشافعي .

(والجواب) عن حديث عدي بن حاتم أنه إخبار عما سيقع ، وذلك محمول على الجواز ، لأن الحج يجب بذلك ، والجواب عن الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام أن الخوف في دار الحرب أكثر من الخوف في الطريق ، وإذا خرجت مع نسوة ثقات فهل يشترط لوجوب الحج أن يكون مع واحدة منهن محرم لها ؟ أو زوج ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يشترط لأن الأطماع تنقطع بجماعتهن (والثاني) يشترط . فإن فقد لم يجب الحج ، قال القفال : لأنه قد يوجب أمر يحتاج إلى الرجل ، وقطع المراقبون وكثير من الخراسانيين بأنه لا يشترط ، ونقله المتولي عن عامة أصحابه سوى القفال .

قال إمام الحرمين : ولم يشترط أحد من أصحابنا أن يكون مع كل واحدة منهن محرم أو زوج ، قال : ويقصد بما قاله القفال حكم الخلوة ، فإنه كما يحرم على الرجل أن يخلو بأمرأة واحدة كذلك يحرم عليه أن يخلو بنسوة ، ولو خلا رجل بنسوة وهو محرم إحداهن جاز ، وكذلك إذا خلّت امرأة برجال وأحدهم محرم لها جاز ، ولو خلا عشرون رجلا بعشرين امرأة وإحداهن محرم لأحدهم جاز ، قال : وقد نص الشافعي على أنه لا يجوز للرجل أن يصلي بنساء مفردات إلا أن تكون إحداهن محرما له ، هذا كلام إمام الحرمين هنا ، وحكى صاحب العدة عن القفال في الخلوة مثل ما ذكره إمام الحرمين بحروفه ، وحكى فيه نص الشافعي في تحريم خلوة بنسوة مفردا بهن ، هذا الذي ذكره الإمام وصاحب العدة ، والمشهور هو جواز

خلوة رجل بنسوة لا محرم له فيهن لعدم المفسدة غالباً لأن النساء يستحبن من بعضهن بعضاً في ذلك وقد سبقت هذه المسألة في باب صفة الأئمة .

(فسر) هل يجوز للمرأة أن تسافر لحج التطوع ؟ أو لسفر زيارة وتجارة ونحوهما مع نسوة ثقات ؟ أو امرأة ثقة ؟ فيه وجهان وحكاها الشيخ أبو حامد والماوردي والمجمل وأخرون من الأصحاب في باب الإحصار ، وحكاها القاضي حسين والبعقوي والرافعي وغيرهم (أحدهما) يجوز كالحج (والثاني) وهو الصحيح باتفاقهم وهو المنصوص في الأم ، وكذا نقلوه عن النص : لا يجوز ، لأنه سفر ليس بواجب ، هكذا علته البعقوي .

ويستدل للتحريم أيضاً بحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تسافر امرأة ثلاثاً إلا ومعها محرم » رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ثلاث ليالٍ إلا ومعها ذو محرم » وعن ابن عباس قال : « قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تسافر امرأة إلا مع محرم فقال رجل : يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، وامرأتى تريد الحج قال : أخرج معها » رواه البخاري ومسلم وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تسافر امرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم » رواه البخاري ومسلم ، وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوماً وليلة ليس معها ذو حرمة » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم « مسيرة يوم » وفي رواية له « مسيرة ليلة » وسأعيد هذه المسألة بأبسط من هذا مع ذكر مذاهب العلماء فيها في آخر باب الفوات والإحصار إن شاء الله تعالى .

(فسر) يجب الحج على الخنثى المشكل البالغ ، ويشترط في حقه من المحرم ما شرط في المرأة ، فإن كان معه نسوة من محارمه كأخواته جاز ، وإن كن أجنيات فلا ، لأنه يحرم عليه الخلوة بهن ، ذكره القاضي أبو الفتح وصاحب البيان وغيرهما .

(هــرع) اتفق أصحابنا على أن المرأة إذا أسلمت في دار الحرب لزمها الخروج إلى دار الإسلام وحدها من غير اشتراط نسوة ولا امرأة واحدة قال أصحابنا : وسواء كان طريقها مسلوكة أو غير مسلوكة لأن خوفها على نفسها ودينها بالمقام فيهم أكثر من خوف الطريق ، وإن خافت في الطريق سبعا لم يجب سلوكه ، هكذا ذكر هذه المسألة بتفصيلها هنا القاضي حسين والمتولي وغيرهما وذكرها الأصحاب في كتاب السير .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن لم يبق من الوقت ما يتمكن فيه من السير لاداء الحج لم يلزمه لانه إذا ضاق الوقت لم يقدر على الحج فلم يلزمه فرضه) .

(الشرح) قال أصحابنا : إمكان السير بحيث يدرك الحج شرط لوجوبه ، فإذا وجد الزاد والراحلة وغيرهما من الشروط المعتبرة وتكاملت وبقي بعد تكاملها زمن يمكن فيه الحج وجب ، فإن أخره عن تلك السنة جاز ، لأنه على التراخي ، لكنه يستقر في ذمته فإن لم يبق بعد استكمال الشرائط زمن يمكن فيه الحج لم يجب عليه ولا يستقر عليه هكذا قاله الأصحاب ، قالوا : والمراد أن يبقى زمن يمكن فيه الحج إذا سار السير المعهود ، فإذا احتاج إلى أن يقطع في كل يوم أو بعض الأيام أكثر من مرحلة لم يجب الحج .

ولم يذكر الغزالي هذا الشرط ، وهو إمكان السير ، وأفكر عليه الرافعي ذلك وقال : هذا الامكان شرطه الأئمة لوجوب الحج وأهمله الغزالي ، فأفكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح على الرافعي اعتراضه هذا على الغزالي ، وجعله إمكان السير ركنا لوجوب الحج ، وإنما هو شرط استقرار الحج ليجب قضاؤه من تركه لو مات قبل الحج ، وليس شرطاً لأصل وجوب الحج ، بل متى وجدت الاستطاعة من مسلم مكلف حر لزمه الحج في الحال ، كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها ، ثم استقرارها في الذمة يتوقف على مضي زمن التمكن من فعلها ، هذا اعتراضه ، والصواب ما قاله الرافعي ، وقد نص عليه المصنف والأصحاب

كما نقل (وأما) إنكار الشيخ ففاسد لأن الله تعالى قال : (وقد على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) وهذا غير مستطیع ، فلا حج عليه وكيف يكون مستطیعاً وهو عاجز حساً .

(وأما) الصلاة فإنها تجب بأول الوقت ، لإمكان تسيبها وافته أعلم ، هذا مذهبن ، وحكى أصحابنا عن أحمد أن إمكان السير ، وأمن الطريق ليسا بشرط في وجوب الحج دليلنا أنه لا يكون مستطیعاً بدونهما والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ولم يجد راحة فحزرت - فإن كان قادراً على المشى - وجب عليه لأنه يمكنه الحج من غير مشقة شديدة وإن كان زماناً لا يقدر على المشى ويقدر على الحبو ، لم يلزمه لأن المشقة في الحبو في المسافة القريبة أكثر من المشقة في المسافة البعيدة في السير ، وإن كان من أهل مكة وقدر على المشى إلى مواضع النسك من غير خوف وجب عليه ، لأنه بصير مستطیعاً بذلك) .

(الشرح) قال أصحابنا : من كان في مكة أو كانت داره من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، فإن كان قوياً على المشى لزمه الحج ، ولا يشترط وجود الراحة لأنه ليس في المشى في هذه الحالة مشقة كثيرة ، وإن كان ضعيفاً لا يقوى على المشى أو يناله به ضرر ظاهر اشترطت الراحة لوجوب الحج عليه ، وكذا المحمل إن لم يمكنه الركوب ، ولا يلزمه الزحف والحبو ، هكذا قطع به المصنف والجاهير ، وحكى الدارمى وجهاً أنه يلزمه الحبو ، حكاه عن حكاية ابن القطان وهو شاذ أو غلط ، وحكى الرافعى أن القرب من مكة كالبعيد فلا يلزمه الحج إلا بوجود الراحة ، وهو ضعيف أو غلط ، واتفق جمهور أصحابنا على اشتراط وجود الزاد لوجوب الحج على هذا القرب ، فإن لم يمكنه فلا حج عليه ، لأن الزاد لا يستغنى عنه بخلاف الراحة ، وحكى القاضى حسين في تعليقه وجهاً أنه لا يشترط لوجوب الحج على هذا القرب وجود الزاد ، والصواب المشهور اشتراطه .

لكن قال الماوردي والقاضي حسين وصاحب البيان وآخرون في اعتبار زاده كلاما حسنا ، قالوا : إن عدم الزاد ، وكان له صنعة يكتب بها كفايته وكفاية عياله ، ويفضل له مؤنة حجه ، لزمه الحج وإن لم يكن له صنعة ، أو كانت بحيث لا يفضل منها شيء عن كفايته وكفاية عياله ، وإذا اشتغل بالحج أضر بعياله لم يجب عليه الحج ، قال الماوردي : ومقامه على عياله في هذه الحالة أفضل ، والله أعلم .

واعلم أن المصنف جعل القريب الذي لا يشترط أوجب الحج عليه الراحلة إذا أطاق المشي هو من كان دون مسافة القصر من مكة ، ولم يقل من الحرم ، وهكذا صرح باعتباره من مكة شيخه القاضي أبو الطيب في المجرد ، والدارمي والقاضي حسين وصاحب الشامل والبعوى والمتولى وصاحب العدة والبيان ، والرافعي وآخرون ، وضبطه آخرون بالحرم ، فقالوا : القريب من بيته وبين الحرم مسافة لا تقصر فيها الصلاة من صرح بهذا الماوردي والمحاملي والجرجاني وغيرهم وهذا الخلاف نحو الخلاف في حاضرم المسجد وهو من كان دون مسافة القصر ، وهل يعتبر من مكة أم من الحرم ؟ وسنوضحهما في موضعهما إن شاء الله لكن الأشهر هنا اعتبار مكة وهناك اعتبار الحرم وبهذا قطع المصنف والجمهور والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن قدر على الحج راكبا وماشيا ، فالأفضل أن يحج راكبا « لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج راكبا » ولأن الركوب أعون على المناسك) .

(الشرح) المنصوص للشافعي رحمه الله تعالى في الإملاء وغيره : أن الركوب في الحج أفضل من المشي ، ونص أنه إذا نذر الحج ماشيا لزمه ، وأنه إذا أوصى بحجه ماشيا لزم أن يستأجر عنه من يحج ماشيا ، وللأصحاب طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف ومعظم العراقيين ، أن الركوب أفضل « لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج راكبا » ولأنه أعون على المناسك والدعاء وسائر عباداته في طريقه وأنشط له (والثاني) وهو مشهور في كتب الخراسانيين ، فيه قولان (أصحهما) هذا (والثاني) المشي

لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : « على قدر نصيبك » وحكى الرافعي وغيره في باب النذر قولاً ثالثاً أنهما سواء ، وقال ابن سريج : هما قبل الإحرام ، فإذا أحرم فالمتى أفضل . وقال الغزالي : من سهل عليه المشي فهو أفضل في حقه ، ومن ضعف وساء خلقه بالمشي فالركوب أفضل ، والصحيح أن الركوب أفضل مطلقاً ، وأجاب القائلون بهذا عن نصه في الوصية بالحج ماشياً أن الوصية تتبع فيها ما ساء الموصى ، وإن كان غيره أفضل ، ولهذا لو أوصى أن يتصدق عنه بدينار لا يجوز التصديق عنه بدينار ، والله أعلم .

(فسر) في مذاهب العلماء في الحج ماشياً وراكباً أيهما أفضل ؟
قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبن أن الراكب أفضل ، قال العبدري : وبه قال أكثر الفقهاء ، وقال داود : ماشياً أفضل . واحتج بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : « ولكنها على قدر نفقتك — أو نصيبك » — رواه البخاري ومسلم . وفي رواية صحيحة : « على قدر عنايتك ونصيبك » وروى البيهقي بإسناده عن ابن عباس قال : « ما أسئ على شيء ما أسئ أني لم أحج ماشياً » وعن عبيدة وابن عبيير قال ابن عباس : « ما ندمت على شيء فاتني في شياي إلا أني لم أحج ماشياً » . ولقد حج الحسن بن علي خمساً وعشرين حجة ماشياً ، وإن النجائب لتقاد معه ولقد قاسم الله تعالى ماله ثلاث مرات ، حتى كان يعطى الخف وبسك التعل . وابن عبيير يقول ذلك رواية عن الحسن بن علي ، قال البيهقي : وقد روى فيه حديث مرفوع من رواية ابن عباس — وفيه ضعف — عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حج من مكة ماشياً حتى رجع إليها كتب له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم ، وحسنات الحرم الحسنة بمائة ألف حسنة » وهو ضعيف .

وإسناده عن مجاهد « أن إبراهيم وإسماعيل حجا ماشيين » ومن حيث المعنى أن الأجر على قدر النصب ، قال المتولي : ولهذا كان الصوم في السفر أفضل من الفطر لمن أطاق الصوم ، وصيام الصيف أفضل . واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج راكباً » (فإن

قيل : (حج راكبا لبيان الجواز وكان يواظب في معظم الأوقات على الصفة الكاملة ، فأما ما لم يفعله إلا مرة واحدة فلا يفعله إلا على أكمل وجوهه ومنه الحج ، فإنه لم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلا حجة واحدة بإجماع المسلمين ، وهي حجة الوداع ، سبت بذلك لأنه ودع الناس فيها لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا عني مناسككم » ولأنه أعون له على المناسك كما سبق والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : الحج على المقتب والزامة أفضل من المحل لمن أطلق ذلك ، ودليل ذلك حديث ثمامة بن عبد الله بن أنس قال : « حج أنس على رجل ، ولم يكن صحيحا ، وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج على رجل ، وكانت زامة » رواه البخاري والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستطيع بغيره إنان (أحدهما) من لا يقدر على الحج بنفسه لزامة أو كبر ، وله مال يدفعه إلى من يحج عنه ، فيجب عليه فرض الحج لأنه يقدر على أداء الحج بغيره ، كما يقدر على أدائه بنفسه ، فيلزمه فرض الحج (والثاني) من لا يقدر على الحج بنفسه ، وليس له مال ، ولكن له ولد يطيعه إذا أمره بالحج فينظر فيه ، فإن كان الولد مستطيعا بالزاد والراحلة وجب على الأب الحج ، ويلزمه أن يأمر الولد بأدائه عنه ، لأنه قادر على أداء الحج بولده ، كما يقدر على أدائه بنفسه ، وإن لم يكن للولد مال ، ففيه وجهان (أحدهما) يلزمه لأنه قادر على تحصيل الحج بطاعته (والثاني) لا يلزمه ، لأن الصحيح لا يلزمه فرض الحج من غير زاد ولا راحلة ، فالمضروب أولى أن لا يلزمه . وإن كان الذي يطيعه غير الولد ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه الحج بطاعته ، لأن في الولد إنما وجب عليه لأنه بضعة منه ، فنفسه كنفسه ، وماله كماله في النفقة وغيرها ، وهذا المعنى لا يوجد في غيره فلم يجب الحج بطاعته (والثاني) يلزمه . وهو ظاهر النص . لأنه واجد لمن يطيعه فاشبه الولد ، وإن كان له من يجب الحج عليه بطاعته فلم ياذن له ففيه وجهان (أحدهما) أن الحاكم يتوب عنه في الإذن كما يتوب عنه إذا امتنع من إخراج الزكاة (والثاني) لا يتوب عنه ، كما إذا كان له مال ولم يجهز من يحج عنه لم ينب الحاكم عنه في تجهيز من يحج عنه . وإن بدل له الطاعة ثم رجع البازل ففيه وجهان (أحدهما) أنه لا يجوز لأنه لما لم يجز للمبدول له أن يرد ، لم يجز للبازل أن يرجع (والثاني) أنه يجوز وهو الصحيح ، لأنه متبرع بالبذل فلا يلزمه الوفاء بما بذل (وأما) إذا بدل له

مالا يدفعه إلى من يحج عنه فغيه وجهان (أحدهما) أنه يلزمه قبوله كما يلزمه قبول الطاعة (والثاني) لا يلزمه وهو الصحيح لأنه إيجاب كسب لإيجاب الحج ، فلم يلزمه كالكسب بالتجارة .

(الشرح) قوله : لأنه بضعة منه وهو — بفتح الباء — لاغير ، وهي قطعة من اللحم ، وأما البضع والبضعة في العدد ففيه لفتان مشهورتان — كسر الباء وفتحها — والكسر أفصح ، وبه جاء القرآن ، وأما المعضوب — فهو بالعين المهملة والضاد المعجمة — وأصل العضب القطع ، كأنه قطع عن كمال الحركة والتصرف ، ويقال له أيضا : المعصوب — بالصاد المهملة — قال الرافعي : كأنه قطع عصبه أو ضرب عصبه .

أما الأحكام فأولها بيان حقيقة المعضوب ، قال أصحابنا : من كان به علة يرجى زوالها فليس هو بمعضوب ، ولا يجوز الاستئابة عنه في حياته بلا خلاف ، كما ستذكره واضحا بعد هذا ، حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى ، وإن كان عاجزا عن الحج بنفسه عجزا لا يرجى زواله ، لكبر أو زمانة أو مرض لا يرجى زواله . أو كان كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الرحلة إلا بشقة شديدة ، أو كان شابا نضو^(١) الخلق لا يثبت على الرحلة إلا بشقة شديدة أو نحو ذلك ، فهذا معضوب فينظر فيه ، فإن لم يكن له مال ولا من يطيعه ، لم يجب عليه الحج ، وإن كان له مال — ولم يجد من يستأجره ، أو وجده وطلب أكثر من أجرة المثل — لم يجب الحج ، ولا يصير مستطيعا والحالة هذه ، فلو دام حاله هكذا حتى مات فلا حج عليه .

وإن وجد مالا ، ووجد من يستأجره بأجرة المثل لزمه الحج ، فإن استأجره وحج الأجير عنه ، وإلا فقد استقر الحج في ذمته لوجود الاستطاعة بالمال ، وهكذا إذا كان للمعضوب ولد لا يطيعه في الحج عنه ، أو يطيعه ولم يحج الولد عن نفسه لا يجب الحج على المعضوب ، وإن كان الولد يطيعه — وقد حج عن نفسه — وجب الحج على المعضوب ، ولزمه

(١) النضو بكسر النون الهزيلة البدن من الإنسان والحيوان (ط) .

أن يأذن للولد في أن يحج عنه . قال أصحابنا : وإنما يلزم المعصوب الاستابة ، ويجب عليه الإحجاج عن نفسه في صورتين (إحداهما) أن يجد مالا يستأجر به من يحج وشرطه أن يكون بأجرة المثل ، وأن يكون المال فاضلا عن الحاجات المشترطة فيمن يحج بنفسه ، إلا أنه يشترط هناك أن يكون المصروف إلى الزاد والراحلة فاضلا عن نفقة عياله ذهابا ورجوعا ، وهنا لا يشترط إلا كونه فاضلا عن نفقتهم وكسوتهم يوم الاستئجار خاصة . وفيه وجه ضعيف ذكره إمام الحرمين والبعوى وغيرهما ، أنه يشترط أن يكون فاضلا عن ذلك مدة ذهاب الأجير^(١) كما لو حج بنفسه .

والمذهب أنه لا يشترط ذلك كما في الفطرة والكفارة ، بخلاف من يحج بنفسه ، فإنه إذا لم يفارق ولده أمكنه تحصيل نفقاتهم ، ثم إن وفي ما يجده بأجرة راكب فقد استقر الحج عليه ، وإن لم يف إلا بأجرة ماش فمضى وجوب الاستئجار وجهان (أحدهما) لا يجب ، كما لا يجب على عاجز عن الراحلة (وأصحهما) يجب إذ لا مشقة عليه في مشى الأجير ، بخلاف من يحج بنفسه ، وقد سبق أنه لو طلب الأجير أكثر من أجرة المثل لا يجب الحج ، لأن وجود الأجير بأكثر من أجرة المثل كعدمه كما في نظائر المسألة ولو رضى الأجير بأقل من أجرة المثل ، ووجد المعصوب ذلك لزمه الحج لأنه مستطيع ، وليس في ذلك كثير منة . وإذا تمكن من الاستئجار بشرطه فلم يستأجر ، فهل يستأجر عنه الحاكم لامتناعه أم لا ؟ فيه وجهان مشهوران (أحدهما) لا ، لأن الحج على التراخي فيصير كما لو امتنع القادر من تعجيل الحج (والثاني) يستأجر عنه كما يؤدي زكاة الممتنع ، هكذا علله المصنف والجمهور .

وقال المتولي : إذا لزمه الحج فلم يحج حتى صار معصوبا ، فهل يلزمه الحج على الفور ؟ أم يبقى على التراخي ؟ فيه وجهان إن قلنا : على الفور فامتنع استأجر الحاكم عنه وإلا فلا (الصورة الثانية) لوجوب

(١) هكذا بالاسول ولعله : (مدة ذهاب الأجير وعودته) والله أعلم (ط) .

الحج على المعسوب أن لا يجد المال ، لكن يجد من يحصل له الحج ،
وله أحوال .

(أحدها) أن يبذل له أجنبي مالا ليستأجر به ، ففى وجوب قبوله
الوجهان اللذان ذكرهما المصنف فى آخر الفصل (أصحابها) عند المصنف
والأصحاب لا يلزمه ، وادعى المتولى الاتفاق عليه (والثانى) يلزمه ويستقر
به الحج على هذا فى ذمته ، ودليلهما فى الكتاب .

(الثانى) أن يبذل واحد من بنيه أو بناته أو أولادهم وإن سفلوا
الإطاعة فى الحج عنه ، فيلزمه الحج بذلك وعليه الإذن للمطيع ، هذا هو
المذهب ونص عليه الشافعى فى جميع كتبه ، واتفق عليه الأصحاب فى جميع
الطرق ، إلا السرخسى فحكى فى الأمالى وجهاً عن حكاية أبى طاهر الزيادى
من أصحابنا ، أنه لا يلزم المطاع الحج بذلك وهذا غلط والصواب لزوم ،
وسنوضح دليله فى فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى .

قال أصحابنا : وإنما يصير الحج واجباً على المطاع بأربعة شروط
(أحدها) أن يكون المطيع ممن يصح منه فرض حجة الإسلام ، بأن يكون
مسئلاً بالغاً عاقلأ حراً (والثانى) أن يكون المطيع قد حج عن نفسه . وليس
عليه حجة واجبة عن إسلام أو قضاء أو نذر (والثالث) أن يكون موثقاً
بوفائه بطاعته (والرابع) ألا يكون معسوباً : هكذا ذكر هذه الشروط
الأصحاب فى الطريقين ، واتفقوا عليها إلا الدارمى فقال : إذا كان على
المطيع حج ففى وجوب الحج على المطاع وجهان (الصحيح) لا يلزمه كذا
قال الأصحاب (والثانى) يلزمه ويلزم المطيع الحج عن نفسه ، ثم عن
المطاع ، وهذا شاذ ضعيف .

قال أصحابنا : ولو شك فى طاعة الولد لم يلزمه الحج بلا خلاف ،
للكش فى حصول الاستطاعة ، ولو توسم فيه أمر الطاعة وظننها ، فهل يلزمه
أن يأمره بالحج ؟ فيه وجهان حكاهما المتولى والبعوى والشاشى (الصحيح)
المنصوص يلزمه لحصول الاستطاعة ، وبهذا قطع القاضى أبو الطيب
وآخرون (والثانى) لا يلزمه ما لم يصرح بالطاعة ، لأن الظن قد يخطئ .

فلا يتحقق القدرة بذلك ، قال المتولي : وهذا اختيار القاضى حسين ، ولو بذل المطيع الطاعة وجب على الوالد المطاع أن يأذن له فى ذلك فإن لم يأذن ألزمه الحاكم بذلك فإن أصر على الامتناع فهل ينوب الحاكم عنه ؟ فيه وجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) لا ، لأن الحج على التراخى : قال الدارمى : قال ابن القطان : هذا قول ابن أبى هريرة (والثانى) قول أبى إسحق المروزي •

وإذا اجتمعت شروط وجوب الحج بالطاعة فمات المطيع قبل أن يأذن له أو رجع عن الطاعة — وصححنا رجوعه ، فإن مضى بعد وجود الشرط زمن إمكان الحج — استقر وجوب الحج فى ذمة الميت وإلا فلا ، ولو كان له من يطيعه ولم يعلم بطاعته فهو كما لو كان له مال موروث ولم يعلم به ، وهكذا أطلقه الشيخ أبو حامد وآخرون ، ولم يذكروا حكمه ، قال ابن الصباغ والمتولى وصاحب العدة : هو كمن فقد الماء فى رحله وصلى بالتيمم ، والمذهب وجوب إعادة الصلاة ، ومعنى هذا أنه يجرى هنا خلاف كذلك الخلاف فيكون الصحيح أنه يجب الحج ولا يعذر بالجهل ، لأنه مقصر (والثانى) يعذر ولا يجب عليه الحج ، وقال الناشئ فى المعتمد هو شبيه بالمسال الضال فى الزكاة والمذهب وجوبها فيه •

قال الرافعى : ولك أن تقول : لا يجب الحج بمال مجهول لأنه متعلق بالاستطاعة ، ولا استطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة ، قال المتولى ولو ورث المعضوب مالا ولم يعلمه حتى مات ، ففى وجوب قضاء الحج من تركته هذا الخلاف ، قال : وكذا لو كان له من يطيعه ولم يعلم به حتى مات •

ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد الرجوع — فإن كان بعد إحرامه — لم يجز بلا خلاف ، وإن كان قبله فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أحسهما) له ذلك ، لأنه تبرع بشيء لم يتصل به الشروع ، فإن كان رجوعه قبل حج أهل بلده نبيهاً أنه لا حج على المطاع ، هكذا أطلق المصنف والأصحاب الوجهين وقال الدارمى : الوجهان إذا بذل الطاعة

وقبلها الوالد ، فأما إذا بذلها ولم يقبل الوالد ولا الحاكم — إذا قلنا : يقوم مقامه عند الامتناع — فللباذل الرجوع .

(الحال الثالث) أن يبذل الأجير الطاعة فيجب قبولها على أصح الوجهين وهو ظاهر نص الشافعي ، كما ذكره المصنف وجهها واحدا ، وهذا الذي قاله ظاهر ، وكلام الأصحاب محمول على الرجوع (والثاني) لا يجب والأخ كالأجنبي مطيعا لأن استخدامه يشغل على الإنسان كاستخدام الأجنبي بخلاف الولد (وأما) ابن الأخ والعم وابن العم فكالأخ (وأما) الجد والأب فالمذهب أنهما كالأخ ، وبهذا قطع الجمهور ، وهو المنصوص في الأم والإملاء ، وقيل : هما كالولد لاستوائهما في النفقة والعق بالملك ، ومنع الشهادة ونحوها حكاه المتولي وغيره ، والمذهب الأول بعد القبول ، والله أعلم .

قال الدارمي : ولو رجع فاختلفا فقال الأب : رجعت بعد قبول ، وقال الابن : بل قبله ، فأيهما يصدق ؟ يحتمل وجهين (واعلم) أن ما صحناه من الوجهين في أصل المسألة وهو جواز الرجوع قبل الإحرام هو الصحيح عند المصنف وجماهير الأصحاب في الطريقين وشذ المساوردي فصحح منع الرجوع وفرق بينه وبين بذل المساء للمتييم ثم رجع قبل قبضه بأن للماء بدلا وهو التيمم والله أعلم .

(الحال الرابع) أن يبذل له الولد المال ، فهل يجب قبوله والحج ؟ فيه وجهان مشهوران ، وذكر المصنف دليلهما (أحصهما) لا يجب ، لأنه ما يضمن به بخلاف خدمته بنفسه ، والوجهان مرتبان على بذل الأجنبي المال ، فإن أوجبنا القبول من الأجنبي فالولد أولى وإلا فوجهان (الأصح) لا يجب ، ولو بذل المال للمعسوب أبوه ، فهل هو كبذل الأجنبي ؟ أم كبذل الولد ؟ فيه احتمالان ذكرهما إمام الحرمين (أحصهما) كالولد لعدم المنة بينهما غالبا ، وهذا الذي ذكرناه في بذل الطاعة كله مفروض فيما إذا كان الباذل يحج راکبا ، فلو بذل الابن ليحج ماشيا ففي لزوم القبول وجهان (أحصهما) لا يلزم ، قال الشيخ أبو محمد الجويني وغيره : هما مرتبان

على الوجهين في وجوب استئجار الماشى وهنا الأولى منع الوجوب ، لأنه يشق عليه مشى ولده ، وفي معناه الوالد إذا أطاع - وأوجبنا قبوله - ولا يجيء الترتيب إذا كان المطيع أجنبيا . فالحاصل أن الأصح أنه لا يجب القبول إذا كان المطيع ماشيا أباً أو ولدا ويجب إذا كان أجنبيا .

وإذا أوجبنا القبول - والمطيع ماش - فذلك إذا كان له زاد ، فإن لم يكن وعول على الكسب في طريقه ، ففي وجوب القبول وجهان ، حكاهما إمام الحرمين وغيره ، لأن الكسب قد ينقطع ، فإن لم يكن مكتسبا وعول على السؤال ، قال الإمام : فالخلاف قائم على الترتيب ، وأولى بأن لا يجب ، قال : فإن احتاج إلى ركوب مفازة ليس بها كسب ولا سؤال ينفع ، لم يجب القبول بلا خلاف ، لأنه يحرم التفرير بالنفس على الابن المطيع ، فإذا حرم ذلك عليه استحال وجوب استنابته والحالة هذه . وذكر المصنف والجمهور في اشتراط الزاد والراحلة للمطيع وجهين من غير ترتيب ، وعمل المتولي الوجوب بأن المطاع صار قادرا فلزمه الحج كمن كان معه مال ، ولا يكفي لحج فرض ، ووجد من يحج بذلك المال ، يلزمه الاستئجار لتسكنه .

(فروع) قال أصحابنا : إذا أفسد المطيع البازل حجه انقلب إليه ، كما سيأتي في الأجير إن شاء الله تعالى .

(فروع) قال الدارمي : إذا بذل الولد الطاعة لأبويه قبلما لزمه ، ويبدأ بأبهما شاء ، قال : وإذا قبل الوالد البذل لم يجز له الرجوع .

(فروع) قال أصحابنا : وإذا كان على المعضوب حجة نذر أو قضاء فهي كحجة الإسلام فيما سبق .

(فروع) قال أصحابنا : لا يجزىء الحج عن المعضوب بغير إذنه بخلاف قضاء الدين عن غيره ، لأن الحج يفتقر إلى النية وهو أهل للإذن بخلاف الميت ، وفيه وجه ضعيف أنه يجوز بغير إذنه . حكاه المتولي عن القاضي أبي حامد المروارثي ، وحكاه أيضا الرافعي ، وهو شاذ

ضعيف ، واتفق أصحابنا على جواز الحج عن الميت ، ويجب عند استقراره عليه سواء أوصى به أم لا ويستوى فيه الوارث والأجنبي كالدين ، قال المتولى : ويخالف ما لو كان على الميت عتق رقبة فأعتقها أجنبي ، فإنه لا يصح على أحد الطريقين ، لأن العتق يقتضى الولاء ، والولاء يقتضى الملك ، وإثبات الملك بعد موته مستحيل .

(وأما) صفة الحج فلا تقتضى ثبوت ملك له قال أصحابنا : تجوز الاستتابة عن الميت إذا كان عليه حجة ، وله تركة ، وسأئى تفصيله فى كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى (وأما) المعضوب فنلزمه الاستتابة سواء طرأ الغضب بعد الوجوب ، أو بلغ معضوبا واجدا للمال ، ولوجوب الاستتابة صورتان سبق بيانهما ، والله أعلم .

(فسر) قال المتولى : المعضوب إذا كان من مكة ، أو بينه وبينها دون مسافة القصر ، لا يجوز أن يستتبع فى الحج لأنه لا تكثر المشقة عليه فى أداء الحج ، ولهذا لو كان قادرا لا يشترط فى وجوب الحج عليه الراحة .

(فسر) قال أصحابنا : إذا طلب الوالد المعضوب العاجز عن الاستتجار من الولد أن يحج عنه ، استحب للولد إجابه ولا تلزمه إجابه ولا الحج بلا خلاف ، قال المتولى وغيره : والفرق بينه وبين الإعفاف وهو التزويج فإنه يلزم الولد عند حاجة الأب على المذهب ، وأنه ليس على الوالد فى امتناع الولد من الحج ضرر ، لأنه حق الشرع ، فإن عجز عنه لم يأنم ، ولا يجب عليه ، بخلاف الإعفاف فإنه حق الأب واضطراره عليه فهو شبيه بالنفقة ، والله أعلم .

(فسر) قال المتولى : لو استأجر المطيع إنسانا ليحج عن المطاع المعضوب فإن كان المطيع ولدا فالمذهب أنه يلزم المطاع الحج ، وإن كان أجنبيا ، وقلنا : يجب الحج بطاعة الأجنبي فوجهان (أحدهما) يلزمه . لأنه وجد من يطيعه ، فصار كما لو بذل الطاعة بنفسه (والثانى) لا ، لأن هذا فى الحقيقة بذل مال ، ولا يجب الحج ببذل الأجنبى المال ، وهذا

إذا قلنا بالمذهب : إن بذل الأجنبي المال لا يجب قبوله ، وقد جزم الشيخ أبو حامد والمحاملي وصاحب الشامل وغيرهم باللزوم فيما إذا كان المطيع ولدا .

(فرع) إذا كان للمعسوب مال ، ولم يستأجر من يحج عنه لامتناعه ، فيه طريقان (أحدهما) أن فيه وجهين كالوجهين السابقين فيما إذا امتنع المطاع من الإذن للمطيع الباذل للطاعة ، وبهذا الطريق قطع الفوراني والبعوي وغيرهما من الخراسانيين (والثاني) لا يستأجر عنه وجهها واحدا قال صاحب البيان : وبه قطع العراقيون من أصحابنا ، والفرق بينه وبين الإذن للمطيع أن للمعسوب غرضا في تأخير الاستئجار بأن ينتفع بساله .

(فرع) قال أصحابنا : يشترط أن ينوى الباذل للحج عن المعسوب .

(فرع) إذا بذل الولد الطاعة ، وقبلها الأب ، ثم مات الباذل قبل الحج ، قال الدارمي : إن كان قدر على الحج فلم يحج قضى من ماله ، وإن كان لم يقدر فلا شيء عليه ، قال : وعلى قول من قال : للبازل الرجوع يقوم ورثته مقامه في اختيار الرجوع ، وهذا الذي قاله من وجوب قضائه من تركه البازل فيه نظر ، وهو محتمل .

(فرع) قال الدارمي وغيره : يلزم البازل أن يحج من الميقات فإن جاوزه لزمه دم ، وكذا كل عمل يتعلق به فدية .

(فرع) قال أصحابنا : وشروط البازل الذي يصح بذله ويجب به الحج أربعة (أحدها) أن يكون ممن يصح منه أداء حجة الإسلام بنفسه ، بأن يكون بالغاً عاقلاً حراً مسلماً (والثاني) كونه لا حج عليه (والثالث) أن يكون موثقاً ببذله له (والرابع) أن لا يكون معسوباً ، وقد سبق بيان هذه الشروط وقد أخذ المصنف بإيضاحها ، فأردت التنبيه عليها مفردة لتحفظ ، قال السرخسي : وذكر القفال مع هذه الشروط شرطاً آخر ، وهو

بقاء المطيع على الطاعة مدة إمكان الحج ، فلو رجع قبل الإمكان فلا وجوب ،
كما إذا استجمع أسباب الاستطاعة في حق نفسه ففات بعضها قبل إمكان
الحج ، فإنه يسقط الوجوب ، ولا نقول : إنه لم يجب ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب الحج على المعسوب ، إذا
وجد مالا وأجيرا بأجرة المثل ، قد ذكرنا أن مذهبنا وجوبه ، وبه قال
جمهور العلماء منهم علي بن أبي طالب والحسن البصري والثوري
وأبو حنيفة وأحمد وإسحق وابن المنذر وداود ، وقال مالك : لا يجب عليه
ذلك ، ولا يجب إلا أن يقدر على الحج بنفسه . واحتج بقوله تعالى : (وأن
ليس للإنسان إلا ما سعى) وبقوله تعالى (والله على الناس حج البيت من
استطاع إليه سبيلا) وهذا لا يستطيع ، وبأنها عبادة لا تصح فيها النيابة
مع القدرة ، فكذا مع العجز كالصلاة .

واحتج أصحابنا بحديث ابن عباس « أن امرأة من خثعم قالت :
يا رسول الله إن فريضة الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا ، لا يثبت
على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم . وذلك في حجة الوداع » رواه
البخاري ومسلم ، وعن أبي رزین العقيلي أنه أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال : « إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن
قال : حج عن أبيك واعتمر » رواه أبو داود والترمذي والنسائي ، وقال
الترمذي : حديث حسن صحيح .

وعن علي رضي الله تعالى عنه « أن جارية شابة من خثعم استفتت
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أبي شيخ كبير قد أقر ، وقد أدركته
فريضة الله تعالى في الحج ، فهل يجزيه عنه أن أؤدي عنه ؟ قال : نعم فادي
عن أبيك » رواه أحمد والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح ، وعن
عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال : « جاء رجل من خثعم إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبي أدركه الإسلام وهو شيخ كبير
لا يستطيع ركوب الرجل ، والحج مكتوب عليه ، أفأحج عنه ؟ قال أنت
أكبر ولده ؟ قال : نعم ، قال : رأيت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه

أكان ذلك يجزئ عنه ؟ قال : نعم ، قال : فأجج عنه » رواء أحمد والنسائي .

والجواب عن قوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) أنه وجد من المعضوب السعي وهو بذل المال والاستتجار ، عن قوله تعالى : (من استطاع) أن هذا مستطيع بماله ، وعن القياس على الصلاة أنها لا يدخلها المال والله أعلم .

(فرع) في مذاهبهم في المعضوب ، إذا لم يجد مالا يحج به غيره ، فوجد من يطيعه . قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الحج عليه . وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد : لا يجب عليه ودليلنا ودليلهم يعرف مما ذكره المصنف مع ما ذكرته في الفرع قبله .

(فرع) في مذاهبهم فيما إذا أحج المعضوب عنه ثم شفى ، وقدر على الحج بنفسه . قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أنه لا يجزئه ، وعليه أن يحج بنفسه ونقله القاضي عياض عن جمهور العلماء ، وقال أحمد وإسحق : يجزئه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب لمن وجب عليه الحج بنفسه أو بغيره أن يقدمه لقوله تعالى (فاستبقوا الخيرات) ولأنه إذا أخره عرضه للفوات بحدوث الزمان ، ويجوز أن يؤخره من سنة إلى سنة ، لأن فريضة الحج نزلت سنة ست ، وآخر النبي صلى الله عليه وسلم الحج إلى سنة عشر من غير عذر ، فلو لم يجز التأخير لما أخره) .

(الشرح) قوله : من غير عذر قد ينكر ، فيقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتح مكة ولم يتمكن من الحج إلا في سنة ثمان ، وظاهر كلام المصنف أنه لم يحج من حين نزلت فريضة الحج ، وهذا اعتراض فاسد لأن مراد المصنف أن النبي صلى الله عليه وسلم تمكن سنة ثمان سنة تسع وتمكن كثيرون من أصحابه ، ولم يحج ويحجوا إلا سنة عشر ، ولم يقل المصنف إنه تمكن من سنة ست .

أما أحكام الفصل ففيه مسألتان (إحداهما) المستحب لمن وجب عليه الحج بنفسه أو بغيره تعجيله ، لما ذكره المصنف ، ولحديث مهران بن صفوان عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أراد الحج فليعجل » رواه أبو داود بإسناده عن مهران ، ومهران هذا مجهول ، قال ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عنه فقال : لا أعرفه إلا من هذا الحديث .

(الثانية) إذا وجدت شروط وجوب الحج وجب ^(١) التراخي ، على ما نص عليه الشافعي ، واتفق عليه الأصحاب إلا المزني ، فقال : هو على الفور فعلى المذهب يجوز تأخيره بعد سنة الإمكان ما لم يخش العصب ، فإن خشيه فوجهان مشهوران في كتب الخراسانيين ، حكاهما إمام الحرمين والبعوي والمتولي وصاحب العدة وآخرون ، وقال الرافعي (أصحابهما) لا يجوز ، لأن الواجب الموسع لا يجوز تأخيره إلا بشرط أن يغلب على الظن السلامة إلى وقت فعله ، وهذا مفقود في مسألتنا (والثاني) يجوز ، لأن أصل الحج على التراخي ، فلا يتغير بأمر محتمل ، قال المتولي : ويجرى هذان الوجهان فيمن خاف أن يهلك ماله ، هل له تأخير الحج أم لا ؟ والله أعلم .

(فسر) في مذاهب العلماء في كون الحج على الفور أو التراخي . قد ذكرنا أن مذهبنا أنه على التراخي ، وبه قال الأوزاعي والثوري ومحمد بن الحسن ، ونقله المساوردي عن ابن عباس وأنس وجابر وعطاء وطاوس رضى الله تعالى عنهم . وقال مالك وأبو يوسف : هو على الفور ، وهو قول المزني كما سبق ، وهو قول جمهور أصحاب أبي حنيفة ، ولا نص لأبي حنيفة في ذلك .

واحتج لهم بقوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) وهذا أمر ، والأمر يقتضي الفور ، وبحديث ابن عباس السابق في هذا الفصل : « من

(١) أقفه (وجب على التراخي) والا فان التراخي ليس واجبا ، ولو كان التراخي واجبا لحرم الفور (ط) .

أراد الحج فليجمل» وبالحديث الآخر السابق : « من لم يمنعه من الحج حاجة أو مرض حاس ، أو سلطان جائر ، فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا » .
ولأنها عبادة تجب الكفارة بإفسادها ، فوجبت على القور كالصوم ، ولأنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة كالجهاد ، قالوا : ولأنه إذا لزمه الحج وأخره إما أن تقولوا يموت عاصيا ، وإما غير عاص (فإن قلت :) ليس بمعاص خرج الحج عن كونه واجبا وإن (قلت :) عاص فلما أن تقولوا عصي بالموت أو بالتأخير ، ولا يجوز أن يعصى بالموت إذ لا صنع له فيه ، ثبت أنه بالتأخير فدل على وجوبه على القور .

واحتج الشافعي والأصحاب بأن فريضة الحج نزلت بعد الهجرة ، وفتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في رمضان سنة ثمان ، وانصرف عنها في شوال من سنته واستخلف عتاب بن أسيد ، فأقام الناس الحج سنة ثمان بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مقيما بالمدينة هو وأزواجه وعامة أصحابه ، ثم غزا غزوة تبوك في سنة تسع ، وانصرف عنها قبل الحج . فبعث أبا بكر رضى الله تعالى عنه فأقام الناس الحج سنة تسع ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأزواجه وعامة أصحابه قادرين ^(١) على الحج غير مشغولين بقتال ولا غيره ، ثم حج النبي صلى الله عليه وسلم بأزواجه وأصحابه كلهم سنة عشر ، فدل على جواز تأخيره ، هذا دليل الشافعي وجمهور الأصحاب .

قال البيهقي : وهذا الذى ذكره الشافعي مأخوذ من الأخبار قال (فأما) نزول فرض الحج بعد الهجرة فكما قال . واستدل أصحابنا له بحديث كعب بن عجرة قال : « وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ، ورأى يتهافت قملا ، فقال : يؤذيك هَوَامُك ؟ قلت : نعم يا رسول الله . قال أبو داود : فقال : قد آذاك هَوَامُ رأسك ؟ قال : نعم ، قال : فاحلق رأسك قال : ففعلت . نزلت هذه الآية : فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية إلى آخره » رواه البخاري ومسلم ، قال

(١) متصوب على الحال (ط) .

أصحابنا : فثبت بهذا الحديث أن قوله تعالى : (وأنتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ، ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ، فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه) إلى آخرها نزلت سنة ست من الهجرة ، وهذه الآية دالة على وجوب الحج ، ونزل بعدها قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) •

وقد أجمع المسلمون على أن الحديبية كانت سنة ست من الهجرة في ذى القعدة وثبت بالأحاديث الصحيحة واتفاق العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا حنيئا بعد فتح مكة ، وقسم غنائمها واعتبر من سنته في ذى القعدة ، وكان إحرامه بالعمرة من الجعرانة ، ولم يكن بقي بينه وبين الحج إلا أيام يسيرة ، فلو كان على الفور لم يرجع من مكة حتى يحج مع أنه هو وأصحابه كانوا حينئذ موسرين ، فقد غنموا الغنائم الكثيرة ولا عذر لهم ولا قتال ولا شغل آخر ، وإنما أخره صلى الله عليه وسلم عن سنة ثمان بيانا لجواز التأخير ، وليتكامل الإسلام والمسلمون فيحج بهم حجة الوداع ، ويحضرها الخلق فيبلغوا عنه المناسك ، ولهذا قال في حجة الوداع « ليلعب المشاهد منكم الغائب ولتأخذوا عنى مناسككم » ونزل فيها قوله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) •

قال أبو زرعة الرازي فيما روياه عنه حضر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع مائة ألف وأربعة عشر ألفا كلهم رآه وسمع منه ، فهذا قول الإمام أبي زرعة الذي لم يحفظ أحد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كحفظه ، ولا ما يقاربه (فان قيل) إنما أخره إلى سنة عشر لتعذر الاستطاعة لعدم الزاد والراحلة ، أو الخوف على المدينة والاشتغال بالجهاد (فجوابه) ما سبق قريبا •

واحتج أصحابنا أيضا بحديث أنس رضي الله عنه قال : « نهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، فجاء رجل من أهل البادية) فقال : يا محمد أنا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك ،

قال : صدق ، قال : فمن خلق السماء ؟ قال الله ، قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : الله ، قال : فمن نصب هذه الجبال ؟ وجعل فيها ما جعل ؟ قال : الله ، قال : فبالذى خلق السماء ، وخلق الأرض ونصب هذه الجبال الله أرسلك ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليتنا ، قال : صدق . قال : فبالذى أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا ، قال صدق ، قال : فبالذى أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا رمضان في سنتنا ، قال : صدق ، قال : فبالذى أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال نعم ؟ قال : وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا قال : صدق » رواه مسلم في صحيحه في أول كتاب الإيمان بهذه الحروف ، وروى البخارى أصله .

وفي رواية البخارى أن هذا الرجل ضام بن ثعلبة ، وقدم ضام ابن ثعلبة على النبي صلى الله عليه وسلم كان سنة خمس من الهجرة ، قاله محمد بن حبيب وآخرون ، وقال غيره سنة سبع . وقال أبو عبيد : سنة تسع ، وقد صرح في هذا الحديث بوجوب الحج .

واحتج أصحابنا أيضا بالأحاديث الصحيحة المستفيضة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر في حجة الوداع من لم يكن معه هدى الإحرام بالحج ، ويجعله عمرة ، وهذا صريح في جواز تأخير الحج مع التمكن . واحتج أصحابنا أيضا بأنه إذا أخره من سنة إلى سنة أو أكثر ، وفعله ، يسمى مؤديا للحج لا قاضيا بإجماع المسلمين ، هكذا نقل الإجماع فيه القاضى أبو الطيب وغيره ، ونقل الاتفاق عليه أيضا القاضى حسين وآخرون ولو حرم التأخير لكان قضاء لا أداء (فإن قالوا) هذا ينتقض بالوضوء ، فإنه إذا أخره حتى خرج وقت الصلاة ثم فعله كان أداء ، مع أنه يأتى بذلك (قلنا :) قد منع القاضى أبو الطيب كونه أداء في هذه الحالة . وقال : بل هو قضاء لبقاء الصلاة ، لأنه مقصود لها لا لنفسه وجواب آخر وهو أن الوضوء ليس له وقت محدود ، فلا يوصف بالقضاء بخلاف الحج ، وقد تقرر في الاصطلاح أن القضاء فعل العبادة خارج وقتها المحدود .

واحتج أصحابنا أيضا بأنه إذا تمكن من الحج وأخره ثم فعله لا ترد شهادته فيما بين تأخيره وفعله بالاتفاق ، ولو حرم لردت لارتكابه الميئس ، قال إمام الحرمين في الأساليب : أسلوب الكلام في المسألة أن تقول : العباداة الواجبة ثلاثة ^(١) أقسام (أحدها) ما يجب لدفع حاجة المساكين العاجزة وهو الزكاة ، فيجب على الفور ، لأنه المعنى من مقصود الشرع بها .

(والثاني) ما تعلق بغير مصلحة المكلف ، وتعلق بأوقات شريفة كالصلاة وصوم رمضان ، فيتعين فعلها في الأوقات المشروعة لها ، لأن المقصود فعلها في تلك الأوقات .

(والثالث) عبادة تستغرق العمر وتبسط عليه حقيقة وحكما وهو الإيمان فيجب التدارك إليه ليثبت وجوب استغراق العمر به .

(والرابع) عبادة لا تتعلق بوقت ولا حاجة ولم تشرع مستغرقة للعمر ، وكانت مرة واحدة في العمر ، وهي الحج ، فحمل أمر الشرع بها للامتثال المطلق ، والمطلوب تحصيل الحج في الجملة ، ولهذا إذا فاتت الصلاة كان قضاؤها على التراخي لعدم الوقت المختص ، وكذا القياس في صوم رمضان إذا فات لا يختص قضاؤه بزمان ، ولكن ثبت آثار اقتضت غايته بمدة السنة ، هذا كله إذا قلنا إنه يقتضى الفور ، ولنا طريق آخر ، وهو أن المختار أن الأمر — مجردا عن القرائن — لا يقتضى الفور ، وإنما المقصود منه الامتثال المجرد ، ومن زعم أنه يقتضى الفور نقلنا الكلام معه إلى أصول الفقه ، ويمكن أن يقال : الحج عبادة لا تنال إلا بشق الأنفس ولا يتأني الإقدام عليها بعينها بل يقتضى التشاغل بأسبابها والنظر في الرفاق والطرق ، وهذا مع بعد المسافة يقتضى مهلة فسيحة لا يمكن ضبطها بوقت ، وهذا هو الحكمة في إضافة الحج إلى العمر ، ويمكن أن يجعل هذا قرينة في اقتضاء الأمر بالحج للتراخي فنقول : الأمر بالحج إما أن يكون مطلقا ، والأمر المطلق لا يقتضى الفور وإما أن يكون معه ما يقتضى التراخي كما ذكرناه ، هذا كلام إمام الحرمين رحمه الله .

(١) هكذا قال في النسخ كلها (ثلاثة) وعند التفصيل قال (الرابع) فحرم (طه) .

(وأما) الجواب عن احتجاج الحنفية بالآية الكريمة وأن الأمر يقتضى الفور ، فمن وجهين (أحدهما) أكثر أصحابنا قالوا : إن الأمر المطلق المجرد عن القرائن لا يقتضى الفور ، بل هو على التراخي ، وقد سبق تقريره فى كلام إمام الحرمين ، وهذا الذى ذكرته من أن أكثر أصحابنا عليه هو المعروف فى كتبهم فى الأصول ، ونقله القاضى أبو الطيب فى تعليقه فى هذه المسألة عن أكثر أصحابنا (والثانى) أنه يقتضى الفور ، وهنا قرينة ودليل يصرفه إلى التراخي ، وهو ما قدمناه من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر أصحابه مع ما ذكره إمام الحرمين من القرينة المذكورة فى آخر كلامه .

(وأما) الحديث : « من أراد الحج فليعجل » (فجوابه) من أوجه (أحدها) أنه ضعيف (والثانى) أنه حجة لنا ، لأنه فوض فعله إلى إرادته واختياره ولو كان على الفور لم يفوض تعجيله إلى اختياره (والثالث) أنه أمر نذبه جمعا بين الأدلة (وأما) الجواب عن حديث « فليست إن شاء يهوديا » فمن أوجه (أحدها) أنه ضعيف كما سبق (والثانى) أن الذم لمن أخره إلى الموت ، ونحن نوافق على تحريم تأخيرها إلى الموت ، والذى نقول بجوازها هو التأخير بحيث يفعل قبل الموت (الثالث) أنه محمول على من تركه معتقدا عدم وجوبه مع الاستطاعة ، فهذا كافر ، ويؤيد هذا التأويل أنه قال : « فليست إن شاء يهوديا أو نصرانيا » وظاهره أنه يمتنع كافرا ، ولا يكون ذلك إلا إذا اعتقد عدم وجوبه مع الاستطاعة وإلا فقد أجمعت الأمة على أن من تمكن من الحج فلم يحج ومات لا يحكم بكفره ، بل هو عاص ، فوجب تأويل الحديث لو صح والله أعلم .

(والجواب) عن قياسهم على الصوم أن وقته مضيق فكان فعله مضيقا بخلاف الحج .

(والجواب) عن قياسهم على الجهاد من وجهين (أحدهما) جواب القاضى أبى الطيب وغيره : لا نسلم وجوبه على الفور بل هو موكول إلى

رأى الإمام بحسب المصلحة في الفور والتراخي (والثاني) أن في تأخير
الجهاد ضرراً على المسلمين بخلاف الحج .

(والجواب) عن قولهم : إذا أخره ومات هل يموت عاصياً أن
الصحيح عندنا موته عاصياً ، قال أصحابنا : وإنما عصى لتفريطه بالتأخير
إلى الموت ، وإنما جاز له التأخير بشرط سلامة العاقبة كما إذا ضرب ولده
أو زوجته أو المعلم الصبي ، أو عزز السلطان إنساناً فمات ، فإنه يجب
الضمان ، لأنه مشروط بسلامة العاقبة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات نظرت فإن مات قبل أن
يتمكن من الأداء - سقط فرضه ، ولم يجب القضاء ، وقال أبو يحيى البلخي :
يجب القضاء ، وأخرج إليه أبو إسحق نص الشافعي رحمه الله فرجع عنه ،
والدليل على أنه يسقط أنه هلك ما تعلق به الفرض قبل التمكن من الأداء
فسقط الفرض ، كما لو هلك النصاب قبل أن يتمكن من إخراج الزكاة ، وإن
مات بعد التمكن من الأداء لم يسقط الفرض ويجب قضاؤه من تركته ، لما
روى بريدة قال : « أنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : يا رسول
الله إن أمي ماتت ولم تحج قال : حجى عن أمك » ولأنه حق تدخله النيابة
لزمه في حال الحياة ، فلم يسقط بالموت ، كدين الأدمي ، ويجب قضاؤه عنه
من الميقات ، لأن الحج يجب من الميقات ، ويجب من رأس المال لأنه دين
واجب فكان من رأس المال كدين الأدمي وإن اجتمع الحج ودين الأدمي
والتركة لا تنسع لهما ففيه الأقوال الثلاثة التي ذكرناها في آخر الزكاة) .

(الشرح) حديث بريدة رواه مسلم ، وفي الفصل مسائل :

(إحداها) إذا وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات - فإن مات قبل
تكمينه من الأداء ، بأن مات قبل حج الناس من سنة الوجوب - تبيناً عدم
الوجوب لتبين علامة عدم الإمكان ، هكذا نص عليه الشافعي ، وقطع به
الأصحاب ، وكان أبو يحيى البلخي من أصحابنا يقول : يجب قضاؤه من
تركته ، ثم رجع عن ذلك حين أخرج إليه أبو إسحق المروزي نص الشافعي
كما ذكره المصنف ودليله في الكتاب . وإن مات بعد التمكن من أداء الحج
بأن مات بعد حج الناس استقر الوجوب عليه ، ووجب الإحجاج عنه من
تركته .

قال البغوي وغيره : ورجوع الناس ليس معتبرا إنما المعتبر إمكان فراغ أفعال الحج حتى ولو مات بعد انتصاف ليلة التجر ومضى إمكان السير إلى منى والرعى بها وإلى مكة والطواف بها استقر الفرض عليه ، وإن مات أو جن قبل ذلك لم يستقر عليه ، وإن هلك ماله بعد رجوع الناس أو بعد مضى إمكان الرجوع استقر عليه الحج ، وإن هلك ماله بعد حجهم وقبل الرجوع أو إمكانه فوجهان (أحصهما) أنه لا يستقر لأنه يشترط بقاؤه في الذهاب والرجوع ، وقد تبينا أن ماله لا يبقى إلى الرجوع . هذا حيث نشترط أن يملك نفقة الرجوع فإن لم نشترطها استقر بلا خلاف ولو أحصروا وأمكنه الخروج معهم فتحللوا ، لم يستقر عليه الحج ، لأننا تبينا عجزه وعدم إمكان الحج هذه السنة ، فلو سلكوا طريقا آخر وحجوا استقر عليه الحج ، وكذا لو حجوا في السنة التي بعدها إذا عاش وبقي ماله .

(الثانية) قال أصحابنا : حيث وجب عليه الحج وأمكنه الأداء فمات بعد استقراره يجب قضاؤه من تركته كما سبق ، ويكون قضاؤه من الميقات ، ويكون من رأس المال لما ذكره المصنف ، هذا إذا لم يوص به . فإن أوصى بأن يحج عنه من الثلث أو أطلق الوصية به من غير تقييد بالثلث ولا برأس المال ، فهل يحج عنه من الثلث ؟ أم من رأس المال ؟ فيه خلاف مشهور في كتاب الوصية ، فإن كان هناك دين آدمى وضاعت التركة عنهما ففيه الأقوال الثلاثة السابقة في كتاب الزكاة (أحصاها) يقدم الحج (والثاني) دين الآدمي (والثالث) يقسم بينهما .

وقد ذكر إمام الحرمين والبغوي والمتولي وآخرون من الأصحاب قولاً غريباً للشافعي ، أنه لا يحج عن الميت الحجة الواجبة إلا إذا أوصى بها ، فإذا أوصى حج عنه من الثلث ، وهذا قول غريب ضعيف جداً . ومنوضح المسألة في كتاب الوصية ^(١) إن شاء الله تعالى ، وهذا كله إذا كان للميت تركة فلو استقر عليه الحج ومات ولم يحج ولا تركه له بقي

(١) شاء الله إلا يمتد الأجل بالامام النووي ليس بوعده وقد شاء الله أن يتولى شرح الوصية نرجو أن تكون قد قاربنا وسددنا وله الحمد والمنة سبحانه (ط) .

الحج في ذمته ولا يلزم الوارث الحج عنه لكن يستحب له ، فإن حج عنه الوارث بنفسه أو استأجر من يحج عنه سقط الغرض عن الميت ، سواء كان أوصى به أم لا لأنه خرج عن أن يكون من أهل الإذن فلم يشترط إذنه بخلاف المعضوب فإنه يشترط إذنه كما سبق لإمكان أدائه ، ولو حج عن الميت أجنبي والحالة هذه جاز ، وإن لم يأذن له الوارث ، كما يقضى دينه بغير إذن الوارث ويرأ الميت به •

(الثالثة) إذا وجب عليه الحج وتمكن من أدائه واستقر وجوبه فمات بعد ذلك ولم يحج ، فقد سبق أنه يجب قضاؤه ، وهل نقول مات عاصيا ؟ فيه أوجه مشهورة في كتب الخراسانيين (أصحابها) وبه قطع جماهير العراقيين ، ونقل القاضي أبو الطيب وآخرون الاتفاق عليه أنه يموت عاصيا ، واتفق الذين ذكروا في المسألة خلافا على أن هذا هو الأصح ، قالوا : وإنما جاز له التأخير بشرط سلامة العاقبة (والثاني) لا يعصى لأنا حكمنا بجواز التأخير (والثالث) يعصى الشيخ دون الشاب ، لأن الشيخ بعد مقصرا لقصر حياته في العادة ، قال أصحابنا : والخلاف جار فيما لو كان صحيح البدن فلم يحج حتى صار زَمِنًا (والأصح) العصيان أيضا لأنه فوت الحج بنفسه كما لو مات ، فإذا زَمِنَ وقتنا بالعصيان فهل يجب عليه الاستئابة على الفور بخروجه بالتقصير عن استحقاق الترفيه ؟ ولأنه قد صار في معنى الميت ؟ أم له تأخير الاستئابة ؟ كما لو بلغ معضوبا فإن له تأخير الاستئابة قطعا ؟ فيه وجهان (أصحابها) يلزمه على الفور •

وعلى هذا لو امتنع وأخر الاستئابة ، هل يجبره القاضي عليها ويستأجر عنه ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم ، كزكاة الممتنع (وأصحابها) لا ، وقد سبق الوجهان ، ونظائرهما قريبا ، فيما إذا بذل للمعضوب ولده الطاعة فلم يقبل ، هل يقبل الحاكم عنه ؟ (الأصح) لا يقبل ، قال أصحابنا : وإذا قلنا : يموت عاصيا فمن أي وقت يحكم بعصيانه ؟ فيه أوجه (أصحابها) من السنة الأخيرة من سني الإمكان ، لأن التأخير إليها جائز ، قال القاضي أبو الطيب وغيره : وهذا قول أبي إسحق المروزي (والثاني) من السنة الأولى

لاستقرار الغرض فيها (والثالث) يموت عاصيا ، ولا يضاف العصيان إلى سنة بعينها •

قال أصحابنا : وتظهر فائدة الخلاف في أحكام الدنيا في صور (منها) أنه لو شهد بشهادة ولم يحكم بها حتى مات ، لم يحكم لبيان فسقه ، ولو قضى بشهادته بين السنة الأولى والأخيرة من سنى الإمكان - فإن قلنا عصيان من الأخيرة - لم ينقض ذلك الحكم لأن فسقه لم يقارن الحكم ، بل طرأ بعده فلا يؤثر ، وإن قلنا : عصيان من الأولى ففى نقضه القولان ، فيما إذا بان أن فسق الشهود كان مقارنا للحكم ، والله أعلم •

هذا حكم الحج ، ولو أخر الصلاة عن أول الوقت الموسع فمات في أثناءه فقد سبق أنه هل يموت عاصيا ؟ فيه وجهان (الأصح) لا يموت عاصيا (والأصح) في الحج العصيان ، قال أصحابنا : والفرق أن آخر وقت الصلاة معلوم وقريب ، فلا يعد مفرا في التأخير إليه ، مع غلبة الظن بالسلامة بخلاف الحج ، وقد سبق في كتاب مواقيت الصلاة أن تأخير الواجب الموسع إنما يجوز لمن غلب على ظنه السلامة إلى أن يفعل ، فأما من لم يغلب على ظنه ذلك فلا يحل له التأخير بلا خلاف والله أعلم •

(فسر) في مذاهب العلماء في الحج عن الميت قد ذكرنا أن مذهبنا أن من تمكن من الحج فمات يجب الإحجاج من تركته ، سواء أوصى به أم لا ، وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وقال أبو حنيفة ومالك : لا يحج عنه إلا إذا أوصى به ويكون تطوعا • دليلنا حديث بريدة المذكور في الكتاب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وتجوز النيابة في حج الغرض في موضعين (أحدهما) في حق الميت إذا مات وعليه حج ، والدليل عليه حديث بريدة (والثاني) في حق من لا يقدر على الثبوت على الرحلة إلا بمشقة غير معتادة ، كالزمن والشيخ الكبير ، والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنهما « أن امرأة من خثعم أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبى شيخا كبيرا ، لا يستطيع أن يستمسك على الرحلة ، فاحج عنه ؟ قال : نعم ، قالت اينفعه ذلك ؟ قال : نعم ، كما لو كان على

أبيك دين فقصيته نفعه « ولأنه آيس من الحج بنفسه فناب عنه غيره كالميت ، وفي حج التطوع قولان (أحدهما) لا يجوز لأنه غير مضطر إلى الاستئابة فيه ، فلم تجز الاستئابة فيه كالصحيح (والثاني) أنه يجوز ، وهو الصحيح ، لأن كل عبادة جازت النيابة في فرضها جازت النيابة في نفلها كالصدقة ، فإن استأجر من يتطوع عنه ، وقلنا : لا يجوز ، فإن الحج للحاج ، وهل يستحق الأجرة ؟ فيه قولان (أحدهما) أنه لا يستحق ، لأن الحج قد انعقد له فلا يستحق الأجرة كالضرورة (والثاني) يستحق ، لأنه لم يحصل له بهذا الحج منفعة ، لأنه لم يسقط به عنه فرض ولا حصل له به نواب ، بخلاف الضرورة ، فإن هناك قد سقط عنه الفرض .

(فاما) الصحيح الذي يقدر على الثبوت على الراحة فلا تجوز النيابة عنه في الحج ، لأن الفرض عليه في بدنه فلا ينتقل الفرض إلى غيره إلا في الموضع الذي وردت فيه الرخصة ، وهو إذا آيس وبقي فيما سواه على الأصل فلا تجوز النيابة عنه فيه (واما) المريض فينظر فيه ، فإن كان غير مايوس منه لم يجز أن يحج عنه غيره ، لأنه لم يياس من فعله بنفسه ، فلا تجوز النيابة عنه فيه كالصحيح فإن خالف واحتج عن نفسه ثم مات فهل يجزئه عن حجة الإسلام ؟ فيه قولان (أحدهما) يجزئه لأنه لما مات تبيننا أنه كان مايوسا منه (والثاني) لا يجزئه لأنه أحج وهو غير مايوس منه في الحال فلم يجزه ، كما لو برا منه ، وإن كان مريضا مايوسا منه جازت النيابة عنه في الحج ، لأنه مايوس منه فاشبه الزميين والشيخ الكبير ، فإن أحج عن نفسه ثم برا من المرض ففيه طريقان (أحدهما) أنه كالمسالة التي قبلها ، وفيها قولان (والثاني) أنه يلزمه الإعادة قولاً واحداً ، لانا تبيننا الخطأ في الإياس ، ويخالف ما إذا كان غير مايوس منه فمات ، لانا لم نتبين الخطأ لأنه يجوز أنه لم يكن مايوسا منه ، ثم زاد المرض فصار مايوسا منه ، ولا يجوز أن يكون مايوسا منه ، ثم يصير غير مايوس منه) .

(الشرح) حديث بريدة وحديث ابن عباس صحيحان سبق بيانهما قريبا ، وحديث ابن عباس سبق في فرع مذاهب العلماء في حج المعصوب أن البخاري ومسلم رواه ، وليس فيه الزيادة التي في آخره ، وهناك سبق بيان لفظه في الصحيحين ، وقد استدلل المصنف بهذا الحديث على الحج عن الحي المعصوب ، وكذلك احتج به جميع الأصحاب هنا وغيرهم من العلماء ، وترجم له ابن ماجه والبيهقي وخلائق من المحدثين (بسبب الحج عن الحي المعصوب أو العاجز) ونحو هذه العبارة ، واحتج به المصنف في آخر باب الأوصياء على جواز الحج عن الميت ، وكذا احتج به الغزالي

ومن تابعهما ، وقد ينكر ذلك ويسكن الجواب عنهم بأنه إذا ثبت جوازه عن الحي المعصوب بهذا الحديث ، كان جوازه عن الميت أولى ، فيكون الاستدلال به للميت من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى والله أعلم .

(وقوله) كل عبادة جازت النية في فرضها جازت النية في نقلها ، كالصدقة ، ينتقض بالصوم عن الميت فإنه تجوز النية فيه في الفرض على القول القديم ، وهو المختار ، كما سبق ، ولا تجوز في النقل بلا خلاف (وقوله :) كالضرورة هو - بفتح الصاد المهملة - وهو الذي لم يحج حجة الإسلام ، وقد ثبت في سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا ضرورة في الإسلام » قال العلماء : لا يبقى أحد في الإسلام بلا حج ولا يحل لمستطيع تركه .

(وأما) قوله ولا حصل له ثواب ، هكذا قاله المتولي وصاحب البيان وآخرون ، والمختار حصول الثواب له بوقوع الحج له (وقوله) لم يئس هو بفتح الهزة وكسرهما لغتان مشهورتان (وقوله) برأ بفتح الراء وفيه لغتان أخريان سيأتى^(١) متعلقة باللفظ في باب التيمم (قوله) الإياس بكسر الهزة ويقال : بفتحها والأحسن اليأس .

أما الأحكام ففيها مسائل (إحداهما) قال الشافعي والأصحاب : تجوز النية في حج الفرض المستقر في الذمة في موضعين (أحدهما) المعصوب (والثاني) الميت وسبق بيان المعصوب ، ودليلهما في الكتاب .

(فأما) حج التطوع فلا تجوز الاستنابة فيه عن حي ليس بمعصوب ، ولا خلاف بين جمهور الأصحاب في عدم جوازه ، ولا عن ميت لم يوص به بلا خلاف ، قلل الاتفاق عليه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وآخرون وهل يجوز عن ميت أوصى به أو حي معصوب استأجر من يحج عنه ؟ فيه قولان مشهوران منصوصان للشافعي في الأم ذكر المصنف دليلهما ، واختلف أصحابنا في أصحهما فقال الجمهور : (أصحهما) الجواز ،

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب سيأتى بهاتهما في باب القسامة (ط)

وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد ، ومن نص على تصحيحه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في المجرّد والمصنف هنا والبغوي والرافعي وآخرون وصحّح المحاملي في المجموع المنع ، والجرجاني في التحرير والنشائي ، قال ابن الصباغ وآخرون ما ذكره القائل بالمنع من أنه إنما جاز الاستتابة في الفرض للضرورة ولا يجوز في النفل فيلتبس بالتيسم فإنه جاز في الفرض للحاجة ، ويجوز أيضا في النفل ، وقد سبق في التيسم والمستحاجة وجه تبادّ أنهما لا يفعلان النفل أبدا تخريجا من هذا القول والله أعلم .

(وأما) الحجة الواجبة بقضاء أو نذر فيجوز النياية فيها عن الميت والمعسوب بلا خلاف عندنا ، كحجة الإسلام لكن لا يجوز عن المعسوب إلا بإذنه ويجوز عن الميت بإذنه وبغير إذنه ، ويجوز من الوارث والأجنبي سواء أذن له الوارث أم لا بلا خلاف وقد سبق بيان هذا ، ولو لم يكن للميت حج ولا لزمه حج لعدم الاستطاعة ففي جواز الإحجاج عنه طريقان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أحدهما) القطع بالجواز لوقوعه واجبا (والثاني) أنه على القولين كالتطوع ، لأنه لا ضرورة إليه .

قال أصحابنا : فإذا قلنا : تجوز النياية في حج التطوع عن الميت والمعسوب جاز حجتان وثلاث وأكثر ، من صرح به صاحب البيان ، قال أصحابنا وإذا جوزناه جاز أن يكون الأجير عبدا أو صبيّا ، لأنها من أهل التبرع بخلاف حجة الإسلام ، فإنه لا يجوز استئجارهما فيها ، وهل يجوز استئجارهما في حجة النذر ؟ قال الرافعي : إن قلنا : يسلك بالنذر مسلك جاز التبرع جاز وإلا فلا . قال أصحابنا : وإذا صححنا النياية في حج التطوع استحق الأجير الأجرة المسماة بلا خلاف ^(١) . [وإن لم تجوز الاستئجار وقع الحج عن الأجير ولم يستحق المسمى] ، وهل يستحق أجرة المثل ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) لا يجزئه (والثاني) يجزئه ، هكذا أطلق المصنف والأصحاب الصورة ، والظاهر أن مرادهم إذا مات بذلك المرض فلو مات فيه بسبب غرض بأن

(١) من حريدة مراجعات السيد الحداد ومنها نقلنا ما بين المعقوفين .

قتل أو لسعته حية ونحوها أو وقع عليه سقف ونحو ذلك لم يجزئه قولاً واحداً ، لأننا لم تبيين كون المرض غير مرجو الزوال .

(أما) إذا كان المرض والعلّة غير مرجو الزوال فله الاستئابة ، فإن حجّ النائب واتصل بالموت أجزاءً عن حجة الإسلام ، وإن شفى نظريتان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) القطع بعدم الإجزاء ، وهو نصه في الأم (وأصحهما) فيه القولان كالصورة التي قبلها (أصحهما) لا يجزئه (فإن قلنا) في الصورتين : يجزئه استحق الأجير الأجرة المسماة (وإن قلنا) لا يجزئه فعن يقع الحج ؟ فيه وجهان (أصحهما) عند الجمهور يقع عن الأجير تطوعاً لأن المستأجر لا يجوز أن يحصل له تطوع وعليه فرض (وأصحهما) عند الغزالي يقع عن تطوع المستأجر ويكون هذا غرراً في وقوع النفل قبل الفرض كالرق والنسب والمذهب الأول ، وبه قطع كثير من .

(فإن قلنا) يقع عن الأجير فهل يستحق أجرة ؟ فيه قولان مشهوران في الطرفين ، قال البغوي والرافعي : (أصحهما) لا يستحق ، لأن المستأجر لم ينتفع بها (والثاني) يستحق ، لأنه عمل له في اعتقاده ، قال أصحابنا : وهذان القولان مبنيان على أن الأجير إذا أحرم عن المستأجر ثم صرف الإحرام إلى نفسه لا ينصرف ، بل يبقى للمستأجر ، وهل يستحق الأجرة ؟ فيه قولان مشهوران (أصحهما) باتفاق الأصحاب يستحق لأن حجه وقع عن المستأجر فرضاً كأنه لم يصرفه (والثاني) لا يستحق شيئاً ، لأنه لم يعمل له في اعتقاده والفرق في الصورتين في الأصح حيث قلنا : الأصح في هذه الثانية المبني عليها أنه يستحق الأجرة ، والأصح في الأولى المبني لا يستحق لأن في الثانية وقع الحج فرضاً عن المستأجر كما استأجره ، وفي الأولى لم يقع عنه .

وقاس أصحابنا وجوب الأجرة على الأصح في صورة صرف الإحرام إلى نفس الأجير ، على ما إذا استأجره إنسان لينى له حائطاً فبناه الأجير ، معتقداً أن الحائط لنفسه فبأن للمستأجر ، فإنه يستحق عليه الأجرة قولاً

واحدا ، والفرق على القول الضعيف أن الأجير في صرف الإحرام جائز مخالف ، وإن كان لا ينصرف ، بخلاف الثاني ، فإن قلنا في أصل مسألتنا : يستحق الأجرة ، فهل هي المسى ؟ أم أجرة المثل ؟ فيه وجهان حكاهما البغوى وغيره (أحدهما) المسماة لأن العقد لم يطل (والثاني) أجرة المثل ، لأن العقد يتعين عما عقد عليه ، وهذا أصح (وإن قلنا :) عن المستأجر استحق الأجير الأجرة قولاً واحداً ، وهل هي أجرة المثل أم المسى ؟ (الصحيح) أنها المسى ، وهو ظاهر كلام البغوى والأكثرين ، وقال الشيخ أبو محمد : لا يعد تخريجه على الوجهين .

(فرع) قد ذكرنا أنه إذا كان مريضاً غير مأبوس منه لا يجوز أن يستتيب ، ولو استتاب ومات لا يجزئه على أصح القولين ، قال الماوردي : هذا إذا مات بعد حج الأجير ، فإن مات قبل حج الأجير أجراه ووقع عن حجة الإسلام ، ويجرى القولان فيما لو تفاحش ذلك المرض فصار مأبوساً منه ، صرح به صاحب الشامل والمتولى وصاحب البيان وآخرون .

(فرع) يعرف كون المريض مأبوساً منه بقول مسلمين عدلين من أهل الخبرة ذكره ^(١) وينبغي أن يحىء فيه الخلاف السابق في باب التيمم أنه هل يشترط العدد في كون المرض بهذه الصفة ؟ ويسكن أن يفرق بسهولة أمر التيمم .

(فرع) الجنون غير مأبوس من زواله ، قال صاحب الشامل والأصحاب فإذا وجب عليه الحج ثم جن لا يستتاب عنه ، فإذا مات حج عنه ، وإن استتاب وحج عنه في حال حياته ثم أفاق لزمه الحج قولاً واحداً كما سبق في المريض إذا شفى ، وإن استمر جنونه حتى مات قال صاحب الشامل : فينبغي أن يكون على القولين في المريض إذا اتصل مرضه بالموت .

(١) بياني بالأصل وأعلمه ذكره المصنف في باب التيمم (ط) .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن المريض غير المأبوس منه لا يصح استنابته في الحج ، وكذا المجنون لا يجوز استنابته في حج الفرض عندنا ، وبه قال أحمد وداود ، وحكى أصحابنا عن أبي حنيفة جوازه في المسألتين ، قال : ويكون موقوفا ، فإن صح وجب فعله : وإن مات أجزاء . واحتج بالقياس على المعصوب ، قلنا : المعصوب آيس من الحج بنفسه بخلاف هذا .

(فرع) قد ذكرنا أن الصحيح لا يصح استنابته في حج فرض ولا نفل هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وابن المنذر وداود . وجوز أبو حنيفة وأبو ثور استنابته في التطوع ، وهو رواية عن مالك . دليلنا القياس على الفرض ، قال ابن المنذر : وقد أجمعوا على أنه لا يصوم أحد عن حي ولا يصلي ولا يعتكف تطوعا .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا المشهور أنه إن مات وعليه حج الإسلام أو قضاء أو نذر ، وجب قضاؤها من تركته ، أوصى بها أم لم يوص ، قال ابن المنذر : وبه قال عطاء وابن سيرين ، وروى عن أبي هريرة وابن عباس ، وهو قول أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر ، وقال النخعي وابن أبي ذؤيب : لا يحج أحد عن أحد . وقال مالك : إذا لم يوص به يتطوع عنه بغير الحج ويهدي عنه أو يتصدق أو يعتق عنه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يحج عن الغير من لم يحج عن نفسه ، لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : « سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يقول : ليبيك عن شبرمة ، فقال : احجبت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : فحج عن نفسك ثم حج عن شبرمة ، ولا يجوز أن يعتن عن غيره من لم يعتن عن نفسه قياسا على الحج ، قال الشافعي رحمه الله : واكره أن يسمى من لم يحج ضرورة ، لما روى ابن عباس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ضرورة في الإسلام » ولا يجوز أن يتنفل بالحج والعمرة وعليه فرضهما ،

ولا يحج ويعتمر عن التذر وعليه فرض حجة الإسلام ، لأن التذر والتسذر
أضعف من حجة الإسلام ، فلا يجوز تقديمهما عليها كحج غيره على حجة ،
فإن أحرم عن غيره وعليه فرضه انعقد إحرامه لنفسه ، لما روى في حديث
ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : أحججت
عن نفسك ؟ قال : لا قال : فأجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة » .

فإن أحرم بالتذر وعليه فرضه انعقد إحرامه عن الفرض ، وإن أحرم
من التذر وعليه فرض الإسلام انعقد إحرامه عن فرض الإسلام قياسا على
من أحرم عن غيره وعليه فرضه ، فإن أمر المعضوب من يحج عنه عن التذر
وعليه حجة الإسلام فأحرم عنه انصرف إلى حجة الإسلام ، لأنه نائب عنه ،
ولو أحرم هو عن التذر انصرف إلى حجة الإسلام ، فكذلك النائب عنه ، وإن
كان عليه حجة الإسلام وحجة تذر فاستاجر رجلين يحجان عنه في سنة واحدة
فقد نص في الأم أنه يجوز ، وكان أولى لأنه لم يقدم التذر عن حجة الإسلام ،
ومن أصحابنا من قال : لا يجوز لأنه لا يحج بنفسه حجتين في سنة وليس
بشيء) .

(الشرح) حديث ابن عباس : (لا ضرورة في الإسلام) رواه أبو داود
باسناد صحيح بعضه على شرط مسلم وباقيه على شرط البخاري ، والضرورة
— بالصاد المهملة — قد بيناه قريبا ، وأنه اسم لمن لم يحج ، سمي بذلك
لأنه صر بنفسه عن إخراجها في الحج ، ويقال أيضا لمن لم يتزوج : ضرورة
لأنه صر بنفسه عن إخراجها في النكاح .

(وأما) حديث ابن عباس في قصة شبرمة فرواه أبو داود والبارقطنى
والبيهقى وغيرهم بإسناد صحيحة ولفظ أبي داود عن ابن عباس « أن
النبي صلى الله عليه وسلم سجع رجلا يقول : لييك عن شبرمة قال : من
شبرمة ؟ قال : أخ لى أو قريب قال أحججت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال :
حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة » هذا لفظ أبي داود وإسناده على شرط
مسلم ، ورواه البيهقى بإسناد صحيح عن ابن عباس « أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم سجع رجلا يقول : لييك عن شبرمة فقال : من شبرمة ؟ فذكر
أخا له أو قرابة ، فقال : أحججت قط ؟ قال : لا ، قال فأجعل هذه عنك ثم
حج عن شبرمة » قال البيهقى : هذا إسناد صحيح ، قال : وليس في هذا

الباب أصح منه ، ثم رواه من طرق كذلك مرفوعاً . قال : ورؤى موقوفاً
عن ابن عباس ، قال : ومن رواه مرفوعاً حافظ ثقة فلا يشزه خلاف من
خالفه .

قال البيهقي : وأما حديث الحسن بن عمار عن عبد الملك عن طاوس
عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « سمع رجلاً يقول :
ليبك عن شبرمة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : من شبرمة ؟ فقال :
أخ لي ، فقال : هل حججت ؟ قال : لا ، قال : حج عن نفسك ثم ارجع
عن شبرمة ، قال البيهقي : قال الدارقطني : هذا هو الصواب عن ابن عباس ،
والذي قبله وهم ، قال : إن الحسن بن عمار كان يرويه ثم رجع عنه
فحدث به على الصواب موافقاً لرواية غيره عن ابن عباس ، قال : وهو
متروك الحديث على كل حال والله أعلم (وأما) شبرمة فبشين معجمة
مضمومة ثم باء موحدة ساكنة ثم راء مضمومة .

أما أحكام الفصل ففيه مسائل (إحداهما) قال الشافعي والأصحاب :
لا يجوز لمن عليه حجة الإسلام أو حجة قضاء أو نذر أن يحج عن غيره ، ولا
لمن عليه عمرة الإسلام إذا أوجبها ، أو عمرة قضاء أو نذر أن يعتصر عن
غيره بلا خلاف عندنا ، فإن أحرم عن غيره وقع عن نفسه لا عن الغير ، هذا
مذهبنا وبه قال ابن عباس والأوزاعي وأحمد وإسحق ، وعن أحمد رواية
أنه لا يتعد عن نفسه ولا غيره ، ومن أصحابه من قال : يتعد الإحرام
عن الغير ، ثم ينقلب عن نفسه ، وقال الحسن البصري وجعفر بن محمد
وأيوب السجستاني وعطاء والنخعي وأبو حنيفة يتعدوه هل يستحق الأجرة ؟
نظر إن ظنه قد حج فبان لم يحج لم يستحق أجرة لتغيره ، وإن علم أنه
لم يحج ، وقال : يجوز في اعتقادي أن يحج عن غيره من لم يحج ، فحج
الأجير وقع عن نفسه ، وفي استحقاقه أجرة المثل قولان أو وجهان
سبق نظرهما .

(وأما) ^(١١) إذا استأجر للحج من حج ولم يعتمر أو للعمرة من اعتمر ولم يحج ، فقرن الأجير ، وأحرم بالنسكين عن المستأجر أو أحرم بما استأجر له عن المستأجر وبالأجير عن نفسه ، فتولان حكاها البغوى وآخرون (الجديد) الأصح يقعان عن الأجير لأن نسكى القران لا يفرقان لاتحاد الإحرام ، ولا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر إليه (والثاني) أن ما استأجر له يقع عن المستأجر والآخر عن الأجير ، وقطع كثيرون بالجديد ، وصورة المسألة أن يكون المستأجر عنه حيا ، فإن كان ميتا وقع النسكان جميعا عن الميت بلا خلاف نص عليه الشافعى والأصحاب : قالوا : لأن الميت يجوز أن يحج عنه الأجنبى ويعتمر من غير وصية ولا إذن وارث بلا خلاف كما يقضى دينه •

(أما) ^(١٢) إذا استأجر رجلان شخصا (أحدهما) ليحج عنه (والآخر) ليعتمر عنه فقرن عنهما فعلى الجديد يقعان عن الأجير ، وعلى الثانى يقع عن كل واحد ما استأجر له •

(فسرع) لو أحرم الأجير عن المستأجر ، ثم نذر حجة — نظر إن نذره بعد الوقوف — لم ينصرف حجه إليه ، بل يقع عن المستأجر ، وإن نذره قبله فوجهان حكاها الرافعى وآخرون (أصحهما) انصرافه إلى الأجير (والثاني) لا ينصرف • ولو أحرم رجل بحج تطوع ثم نذر حجا بعد الوقوف لم ينصرف إلى النذر ، وقبله على الوجهين •

(المسألة الرابعة) نقل المصنف والأصحاب أن الشافعى رحمه الله قال : أكره أن يسمى من لم يحج صرورة ، قال القاضى وغيره : سبب الكراهة أنه من ألفاظ الجاهلية ، كما كره أن يقال للعشاء (عَسَاءَة) وللمغرب (عشاء) وللطواف (شوط) قالوا : وكانت العرب تسمى من

(١١) لم يذكر من المسائل سوى الأولى والرابعة ولعل الثانية هي هذه والمسألة الثالثة (أما إذا استأجر رجلان شخصا ورفقتا عليها ؟ فتأمله) (ط).

لم يحج ضرورة لصره النفقة وإساکها ، وتسعى من لم يتزوج ضرورة ،
لأنه صر الماء في ظهره ، هذا كلام القاضى •

(وقوله :) يكره تسمية الطواف شوطا هكذا نص عليه الشافعى
وقد ثبت فى الصحيحين عن ابن عمر وابن عباس تسمية الطواف شوطا ،
وهذا يقتضى أن لا كراهة فيه إلا أن يقال : إنما استعماله لبيان الجواز ،
وهذا جواب ضعيف ، وسنعيد المسألة فى مسائل الطواف إن شاء الله
تعالى •

(وأما) كراهية تسمية من لم يحج ضرورة ، واستدلّاهم بهذا
الحديث ، ففيه نظر ، لأنه ليس فى الحديث تعرض للنهى عن ذلك ؟ وإنما
معناه لا ينبغي أن يكون فى الإسلام أحد يستطيع الحج ولا يحج ، والله
أعلم •

(فسر) فى مذاهب العلماء فيمن عليه حجة الإسلام وحجة نذر
قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب تقديم حجة الإسلام ، وبه قال ابن عمر وعطاء
وأحمد وإسحق وأبو عبيد ، وقال ابن عباس وعكرمة والأوزاعى : يجزئ
حجة واحدة عنهما ، وقال مالك : إذا أراد بذلك وفاء نذره فهو عن النذر ،
وعليه حجة الإسلام من قابل ، والله أعلم •

فصل في الاستئجار للحج

هذا الفصل ذكر المصنف بعضه في كتاب الإجارة ، وبعضها منه في كتاب الوصية وحذف بعضا منه ، وقد ذكره المزني في المختصر هنا ، وترجم له بابا مستقلا في أواخر كتاب الحج ، وتابعه الأصحاب على ذكره هنا إلا المصنف . فأردت موافقة المزني والأصحاب فأذكر إن شاء الله تعالى مقاصد ما ذكره مختصرة .

قال الشافعي والأصحاب : يجوز الاستئجار على الحج وعلى العمرة لدخول النيابة فيهما كالزكاة ويجوز بالبذل كما يجوز بالإجارة ، وهذا لا خلاف فيه ، سرح به القاضي أبو الطيب في المجرد والأصحاب ، قالوا : وذلك بأن يقول : حج عني وأعطيك نفقتك ، أو كذا وكذا ، وإنما يجوز الاستئجار حيث تجوز النيابة ، وإنما تجوز في صورتين في حق الميت وفي المعسوب كما سبق بيانه ، وأجرة الحج حلال من أطيب المكاسب .

(فرع) الاستئجار في جميع الأعمال ضربان (أحدهما) استئجار عين الشخص (والثاني) إلزام ذمته العمل ، مثال الأول من الحج أن يقول المعسوب استأجرتك أن تحج [عني أو] عن ميتي ، ولو قال : احجج بنفسك كان تأكيدا (ومثال الثاني) ألزمت ذمتك تحصيل الحج لي أو له ، ويفترق النوعان في أمور سترها إن شاء الله تعالى . ثم لصحة الاستئجار شروط وآثار وأحكام موضعها كتاب الإجارة ، والذي نذكر هنا ما يتعلق بخصوص الحج .

قال أصحابنا : وكل واحد من ضربي الإجارة قد يعين فيه زمن العمل وقد لا يعين ، وإذا عين فقد تعين السنة الأولى ، وقد تعين غيرها ، فأما في إجارة العين فإن عينًا السنة الأولى جاز بشرط أن يكون الخروج والحج فيما بقي منها مقدورا للأجير ، فلو كان مريضا لا يسكنه الخروج أو كان الطريق غير آمن ، أو كانت المسافة بعيدة بحيث لا تنقطع في بقية السنة لم

يصح العقد للعجز عن المنفعة ، فإن عينا غير السنة الأولى لم يصح العقد ،
كاستئجار الدار للشهر المقبل •

قال أصحابنا : إلا أن تكون المسافة بعيدة بحيث لا يمكن قطعها في
سنة فلا يضر التأخير ، ولكن يشترط السنة الأولى من سنى الإمكان ،
فيعتبر فيها ما سبق (وأما) الإجارة الواردة على الذمة فلا يشترط فيها
السنة الأولى بل يجوز تعيين السنة الأولى وتعين غيرها ، فإن عين الأولى
أو غيرها تعينت ، وإن أطلق حمل على الأولى ولا يقدر في هذه الإجارة
مرض الأجير ، ولا خوف الطريق ، لإمكان الاستئابة في هذه الإجارة ،
ولا يقدر فيها أيضا ضيق الوقت ، إن عين غير السنة الأولى •

قال أصحابنا : وليس للأجير في إجارة العين أن يستتيب بحال ، وأما
في إجارة الذمة فقد أطلق الجمهور أن له الاستئابة ، وقال الصيدلاني
والبغوي وآخرون : إن قال : ألزمت ذمتك تحصيل حجة لي جاز أن
يستتيب ، وإن قال أحجج بنفسك لم يجز أن يستتيب ، بل يلزمه أن يحجج
بنفسه ، لأن الغرض يختلف باختلاف أعيان الأجرء وحكى إمام الحرمين
هذا الفصل عن الصيدلاني وخطأه فيه ، وقال : الإجارة في الصورة الثانية
باطلة ، لأن الدئية مع الربط بالعيثة^(١) يتناقضان كمن أسلم في ثرة
بستان معين ، قال الرافعي : وهذا إشكال قوي •

(فسر) ذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه والمحاملي وآخرون من
الأصحاب في هذا الموضع أن البيع ينقسم إلى ضربين كالإجارة (أحدهما)
بيع عين ، وهو أن يبيع عينا بعين فيقول : بعثك هذا ، فإن أطلق العقد
اقتضى الصحة وتسليم العين في الحال ، فإن تأخر التسليم يوما أو شهرا
أو أكثر لم يبطل العقد ، سواء كان بعذر أو بلا عذر ، وإن شرط في العقد
تأخير السلم ولو ساعة بطل العقد ، لأنه غرر لا يقتدر العقد إليه ، وربما

(١) هكذا بالأمول بالرجوع الى ما حكاه إمام الحرمين في مخطوطة دار الكتب
وجدنا العبارة هكذا : لأن الدئية مع الربط بالدئية يتناقضان . . الخ ، وهكذا نعتقدنا من
المصدر الذي نقل عنه الشارح رحمه الله (ط) .

تلف المعقود عليه والصواب الثاني ، وهو بيع صفة وهو السلم ، فإن أطلق العقد اقتضى الحلول ، وإن شرط أجلا صح ، بخلاف الضرب الأول ، لأن ما في الذمة لا يتصور تلفه فلا غرر .

(شرح) قال أصحابنا : أعمال الحج معروفة فإن علمها المتعاقدان عند العقد صحت الإجارة ، وإن جهلها أحدهما لم تصح بلا خلاف ، ومن صرح به إمام الحرمين والبعثي والمتولي ، وهل يشترط تعيين الميقات الذي يحرم منه الأجبر ؟ نص الشافعي في الأم ومختصر المزني أنه يشترط ، ونص في الإملاء أنه لا يشترط ، وللأصحاب أربع طرق (أصحها) وبه قال أبو إسحاق المروزي والأكثرون ، ووافق المصنفون على تصحيحه : فيه قولان (أصحها) لا يشترط ، ويحمل على ميقات تلك البلدة في العادة الغالبة ، لأن الإجارة تقع على حج شرعي والحج الشرعي له ميقات معقود شرعا وغيرها فانصرف الإطلاق إليه .

ولأنه لا فرق بين ما يقرره المتعاقدان وما تقرر في الشرع أو العرف ، كما لو باع بشئ مطلق فإنه يحمل على ما تقرر في العرف ، وهو النقد الغالب ويكون كما قرأه ، ومن نص على تصحيح هذا القول الشيخ أبو حامد في تعليقه والمحامي والبندجي والرافعي وآخرون (والقول الثاني) يشترط لأن الإحرام قد يكون من الميقات وفوقه ودونه ، والغرض يختلف بذلك فوجب بيانه .

(والطريق الثاني) إن كان للبلد طريقان مختلفا الميقات ، أو طريق يفضى إلى ميقتين ، كقرن وذات عرق لأهل العراق ، وكالجحفة وذى الحليفة لأهل الشام فإنهم تارة يسمون بهذا وتارة يسمون بهذا ، اشترط بيانه وإلا فلا . وهذا الطريق مشهور في طريق العراق وخراسان .

(والثالث) ^(١) إن كان الاستئجار عن حى اشترط ، وإن كان عن ميت فلا ، لأن الحى قد يتعلق له به غرض بخلاف الميت ، فإن المقصود في حقه

(١) من الطرق الأربعة في اشتراط تعيين الميقات (ط) .

تحصيل الحج ، وهذا الطريق حكاه المصنف في كتاب الإجارة والشيخ أبو حامد والمحاملي وسائر العراقيين ، وضعفه الشيخ أبو حامد وآخرون ، وقالوا : هذا والذي قبله ليس بشيء ، ونقله إمام الحرمين •

(والرابع) يشترط قولاً واحداً حكاه الدارمي ، قال أصحابنا : فإن شرطاً تعيينه فاهملاً فسدت الإجارة ، لكن يقع الحج عن المستأجر له لوجود الإذن ويلزمه أجره المثل ، وهذا لا خلاف فيه ، قاله المتولي وغيره ، ولو عينا ميقاتا أقرب إلى مكة من ميقات بلد المستأجر ، فهو شرط فاسد ، وتفسد الإجارة ، لكن يصح الحج عن المستأجر ، وعليه أجره المثل كما سبق ، ولو عينا ميقاتا أبعد عن مكة من ميقاته صححت الإجارة ويتمين ذلك الميقات كما لو نذر ، وأما تعيين زمان الإحرام فليس بشرط بلا خلاف ، لأن للإحرام وقتاً مضبوطاً لا يجوز التقدم عليه ، فلو شرط الإحرام من أول يوم من شوال جاز ، ولزمه الوفاء به ، ذكره المتولي وغيره •

قال القاضي حسين والمتولي : وعلى هذا لو أحرم في أول شوال وأفسده لزمه في القضاء أن يحرم في أول شوال كما في ميقات المكان ، قال أصحابنا : وإن كانت الإجارة للحج والعمرة ، اشترط بلا خلاف بيان أنهما أفراد أو تمتع أو قران لاختلاف الغرض به ، وقد ذكر المصنف هذا في كتاب الإجارة •

(هـ) نقل المزني أن الشافعي نص في المنشور أنه إذا قال المعضوب : من حج عني فله مائة درهم ، فحج عنه إنسان استحق المائة ، قال المزني : ينبغي أن يستحق أجره المثل ، لأن هذا إجارة فلا يصح من غير تعيين الأجر ، هذا كلام الشافعي والمزني ، وقد ذكر المصنف المسألة في أول باب الجمالة ، وللأصحاب في المسألة ثلاثة أوجه (الصحيح) وقوع الحج عن المستأجر ، ويستحق الأجير الأجرة المسماة ، وبهذا قطع المصنف والجمهور كما نص الشافعي ، قالوا : لأنه جمالة وليس بإجارة ، والجمالة تجوز على عمل مجهول ، فالمعلوم أولى •

(والثاني) وهو اختيار المزني أنه يقع عن المستأجر ويستحق الأجير
 أجره المثل لا المسمى ، حكى إمام الحرمين أن معظم الأصحاب مالوا إلى
 هذا وليس كما قال ، وهذا القائل يقول : لا تجوز الجعالة على عمل معلوم ،
 لأنه يمكن الاستئجار عليه .

(والثالث) أنه يفسد الإذن ويقع الحجج عن الأجير ، لأن الإذن غير
 متوجه إلى إنسان بعينه فهو كما لو قال : وكلت من أراد بيع داري في بيعها
 فالوكالة باطلة ولا يصح تصرف البائع اعتدادا على هذا التوكيل ، وهذا
 الوجه حكاه الرافعي ، وذكر إمام الحرمين أن الشيخ والده أبا محمد أشار
 إليه فقال لا يستمتع أن يحكم بفساد الإذن ، وهذا الوجه ضعيف جدا ،
 بل باطل مخالف للنص والمذهب والدليل ، فإذا قلنا بالمذهب والمنصوص ،
 فقال : من حج عنه فله مائة درهم ، فسمعه رجلان وأحرما عنه قال القاضي
 حسين والأصحاب إن سبق إحرام أحدهما وقع عن المستأجر القائل ،
 ويستحق السابق المسائة ، وإحرام الثاني يقع عن نفسه ، ولا يستحق
 شيئا ، وإن أحرما معا أوشك في سبق والمعية ، لم يقع شيء منه عن
 المستأجر ، بل يقع إحرام كل واحد منهما عن نفسه ، لأنه ليس أحدهما
 أولى من الآخر فصار كمن عقد نكاح أختين بعقد واحد ، ولو قال : من
 حج عنى فله مائة دينار ، فأحرم عنه رجلان أحدهما بعد الآخر ، وقع إحرام
 السابق بالإحرام عن المستأجر القائل ، وله عليه المسائة ، ولو أحرما معا
 وقع حج كل واحد منهما عن نفسه ولا شيء لهما على القائل ، لما ذكرناه
 في الصورة السابقة ، ولأنه ليس فيها أول ، ولو كان العوض مجهولا بأن
 قال : من حج عنى فله عبد أو ثوب أو دراهم ، وقع الحج عن القائل بأجرة
 المثل وانه أعلم .

(فروع) إذا استأجر من يحج عنه بأجرة فاسدة أو فسدت الإجارة
 بشرط فاسد ، وحج الأجير وقع الحج عن المستأجر بأجرة المثل بلا خلاف
 صرح به أصحابنا ، ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه لصحة الإذن .
 قال الإمام وغيره : وهو كما لو وكله في البيع بشرط عوض فاسد للتوكيل

فالإذن صحيح ، والعوض فاسد ، فإذا باع الوكيل صح واستحق أجر
المثل .

(فروع) قال الرافعي : مقتضى كلام إمام الحرمين والغزالي تجوز
تقديم إجارة العين على وقت خروج الناس للحج ، وأن للأجير انتظار
خروجهم ، ويخرج مع أول رفقة ، قال الرافعي : والذي ذكره جمهور
الأصحاب على اختلاف طبقاتهم ينافي فيه ، ويقتضى اشتراط وقوع العقد
في وقت خروج الناس من ذلك البلد ، حتى قال البغوي : لا تصح إجارة
العين إلا في وقت خروج القافلة من ذلك البلد ، بحيث يشتغل عقب العقد
بالخروج أو بأسبابه ، مثل شراء الزاد ونحوه ، فإن كان قبله لم يصح ،
قال : وبنا على ذلك أنه لو كان الاستئجار بمكة لم يجز إلا في أشهر الحج
لتمكن من الاشتغال بالعمل عقب العقد ، قال : وعلى ما قاله الإمام والغزالي
لو جرى العقد في وقت تراكم الثلوج والأنداد فوجهان (أحدهما) يجوز ،
وبه قطع الغزالي في الوجيز ، وصححه في الوسيط ، لأن توقع زوالهما
مضبوط (والثاني) لا ، لتعذر الاشتغال بالعمل في الحال بخلاف انتظار
خروج الرفقة فإن خروجها في الحال غير متعذر هذا كله في إجارة العين .

(أما) إجارة الدمة فيجوز تقديمها على الخروج بلا شك ، هذا آخر
كلام الرافعي ، وقد أكرر عليه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح هذا النقل
عن جمهور الأصحاب ، قال : وما ذكره عن البغوي يمكن التوفيق بينه
وبين كلام الإمام ، أو هو شذوذ من البغوي لا ينبغي أن يضاف إلى جمهور
الأصحاب ، فإن الذي رأيناه في الشامل والتنبيه والبحر وغيرها ، مقتضاه
أنه يصح العقد في وقت يمكن فيه الخروج والسير على العادة ، والاشتغال
بأسباب الخروج قال صاحب البحر : أما عقدها في أشهر الحج : فيجوز في
كل موضع لا مكان الإحرام في الحال ، هذا كلام أبي عمرو .

وقد قال القاضي حسين في تعليقه : إنما يجوز عقد إجارة العين في
وقت الخروج إلى الحج واتصال القوافل ، لأن عليه الاشتغال بعمل الحج
عقب العقد والاشتغال بنراء الزاد ، والتأهب للسفر منزل منزلة السفر ،

وليس عليه الخروج قبل الرفقة ولو استأجر أخاه من قبل زمان خروج القافلة لم تعتقد الإجارة لأن الإجارة في زمان مستقبل باطلة ، هذا كلام القاضي حسين ، وقال المصنف في أول باب الإجارة : فإن استأجر من يحج لم يجز إلا في الوقت الذي يتمكن فيه من التوجه ، فإن كان في موضع قرب لم يجز قبل أشهر الحج ، لأنه يتأخر استيفاء المعقود عليه عن حال العقد ، وإن كان في موضع بعيد لا يدرك الحج إلا أن يسير قبل أشهره لم يستأجر إلا في الوقت الذي يتوجه بعده لأنه وقت الشروع في الاستيفاء .

وقال المحاملي في المجموع في هذا الباب من كتاب الحج : لا يجوز أن يستأجره في إجارة العين إلا في الوقت الذي يتمكن من أفعال الحج أو ما يحتاج إليه في سيره إلى الحج عقب العقد ، قال : فإن كان ذلك بسكة أو غيرها من البلاد التي يمكن ابتداء الحج فيها في أشهر الحج ويدركه لم يجز أن يستأجره قبل أشهر الحج ، لأنه لا حاجة به إلى ذلك ، فيكون في معنى شرط تأخير السلم في إجارة العين ، وإن استأجره في أشهر الحج صح ، لأنه يمكنه أن يحرم بالحج ويأخذ في أفعاله عقب عقد الإجارة ، فلا يتأخر المعقود عليه عن حال العقد ، وإن كان يبلد لا يمكنه أن يحج إلا بأن يخرج منه قبل أشهر الحج ، جاز أن يستأجره في الوقت الذي يحتاج فيه إلى السير إلى الحج ، والخروج له من البلد ، ولا يجوز قبل ذلك ، ومثله في تعليق الشيخ أبي حامد وذكره البندنجي وكثيرون .

وقال القاضي أبو الطيب في المجرد : لا يجوز إجارة العين إلا في وقت يمكن العمل فيه ، أو يحتاج فيه إلى السبب ، فإن كان بسكة أو في بلاد قريبة بحيث لا يحتاج إلى تقديم السير على أشهر الحج كبلاد العراق ، لم يجز عقدها إلا في أشهر الحج ؟ وإن كان يحتاج إلى تقديم السير قبل أشهره كبلاد خراسان جاز تقديم العقد على أشهر الحج بحسب الحاجة ، فأما عقده في أشهر الحج فيجوز في كل مكان لإمكان الاشتغال به ، وقال الدارمي : إذا استأجر عنه فإن وصل العقد بالرحيل صح العقد ، وإن لم يصله — فإن كان في غير أشهر الحج — لم يجز ، وقال ابن المرزبان : يجوز ، وقيل : إن كان يبلد قريب كبغداد لم يجز ، وإن كان بعيدا جاز .

(فسرع) إذا لم يشرع في الحج في السنة الأولى لعذر أو لغير عذر ، فإن كانت الإجارة على العين انفسخت بلا خلاف لقوات المعقود عليه ، وإن كانت في الذمة ينظر - إن لم يعينا سنة - فقد سبق أنه كتعيين السنة الأولى وذكر البغوى أنه يجوز التأخير عن السنة الأولى والحالة هذه ، لكن ثبت للمستأجر الخيار ، وإن عينا السنة الأولى أو غيرها وآخر عنها فطريقان مشهوران (أصحهما) على قولين كما لو انقطع المُسْتَلَمُ فيه في محله (أظهرهما) لا ينفسخ العقد (والثاني) ينفسخ قولاً واحداً ، وهو مقتضى كلام المصنف في باب الإجارة ، وبه قطع غيره ، فإذا قلنا : لا ينفسخ - فإن كان المستأجر هو المعضوب عن نفسه - فله الخيار إن شاء فسخ ، وإن شاء آخر ، ليحج الأجير في السنة الأخرى .

وإن كان الاستئجار عن ميت ، فقال المصنف وسائر أصحابنا العراقيين وجماعة من غيرهم : لا خيار للمستأجر ، قالوا : لأنه لا يجوز التصرف في الأجرة إذا فسخ العقد ، ولا بد من استئجار غيره في السنة الثانية ، فلا وجه للفسخ . وحكى إمام الحرمين هذا عن العراقيين ، ثم قال : وفيما ذكروه نظر قال : ولا ينع أن يثبت الخيار للورثة نظراً للميت وسعيدهون بالفسخ استرداد الأجرة ، وصرفها إلى إحرام آخر أخرى بتحصيل المقصود ، هذا كلام الإمام وتابعه الغزالي على ذلك ، فحكى قول العراقيين وجزم به ، ثم قال : وفيه احتمال ، وذكر احتمال إمام الحرمين ، وقال البغوى وآخرون : يجب على المولى مراعاة المصلحة ، فإن كانت في ترك الفسخ تركه ، وإن كانت في الفسخ لخوف إفلاس الأجير أو هربه ، لزمه أن يفسخ فإن لم يفسخ ضمن .

قال الرافعى : هذا هو الأصح ، قال : فيجوز أن يحبل المتقول عن العراقيين على أحد أمرين وأثبتهما الأئمة (أحدهما) صور بعضهم المنع بما إذا كان الميت قد أوصى بأن يحج عنه فلان مثلاً ، ووجهه بأن الوصية مستحقة الصرف إليه .

(والثاني) قال أبو إسحق في الشرح : للمستأجر عن الميت أن يرفع الأمر إلى القاضي ليفسخ العقد ، إن كانت المصلحة تقتضيه ، وأن لا يستقل به ، فإذا نزل ما ذكره على المعنى الأول ارتفع الخلاف ، وإن نزل على الثاني كان أمره ، هذا كلام الرافعي .

(أما) إذا استأجر إنسان من مال نفسه من يحج عن الميت فهو كاستئجار المعضوب لنفسه في ثبوت الخيار بالاتفاق (وأما) إذا استأجر المعضوب لنفسه من يحج عنه فمات المعضوب وآخر الأجير الحج عن السنة المعينة ، فقال الرافعي : لم أر المسألة مسطورة . قال : وظاهر كلام الغزالي أنه ليس للوارث فسخ الإجارة ، قال الرافعي : والقياس ثبوت الخيار للوارث كالرد بالعيب ونحوه ، هذا كلام الرافعي ، والصحيح المختار أنه ليس له الفسخ إذ لا ميراث في هذه الأجرة بخلاف الرد بالعيب قال أصحابنا : ولو قدم الأجير على السنة المعينة جاز بلا خلاف ، وقد زاد خيرا ، وفرقوا بينه وبين من عجل المسلم فيه قبل المحل ، فإن في وجوب قبوله خلافا وتفصيلا بأنه قد يكون له غرض في تأخير قبض المسلم فيه ، ليحفظ في الذمة ونحو ذلك ، بخلاف الحج .

(فروع) إذا انتهى الأجير إلى الميقات المتعين للإحرام ، إما بشرطه وإما بالشرع إذا لم يشترط تعيينها فلم يحرم عن المستأجر ، بل أحرم عن نفسه بعمره ، فلما فرغ منها أحرم عن المستأجر بالحج فله حالان (أحدهما) أن لا يعود إلى الميقات فيصح الحج عن المستأجر للإذن ويحط شيء من الأجرة المسماة لإخلاله بالإحرام من الميقات الملتزم ، وفي قدر المعطوط خلاف متعلق بأصل ، وهو أنه إذا سار الأجير من بلد الإجارة وحج ، فالأجرة تقع عن مقابلة أصل الحج وحدها ؟ أم موزعة على السير والأعمال ؟ فيه قولان مشهوران سنوضحهما قريبا إن شاء الله تعالى فيما إذا مات الأجير (أحدهما) توزع على الأعمال والسير جميعا (والثاني) على الأعمال ، وقال ابن سريج : إن قال : استأجرتك لتحج عني يقسط على الأعمال فقط ، وإن قال : لتحج عني من بلد كذا يقسط عليهما ، وحمل القولين على هذين الحالتين ، فإن خصصناها بالأعمال وزعت الأجرة المسماة على حجة من

الميقات وحجة من مكة ، لأن المقابل بالأجرة على هذا هو الحج من الميقات فإذا كانت أجرة الحجة المسافة من مكة ديناران ، والمسافة من الميقات خمسة دنانير ، فالتفاوت ثلاثة أخماس ، فيحط ثلاثة أخماس المسمى .

وإن وزعنا الأجرة على السير والأعمال — وهو المذهب — فقولان (أحدهما) لا تحسب له المسافة هنا ، لأنه صرفها إلى غرض نفسه لإحرامه بالعمرة من الميقات ، فعلى هذا توزع على حجة تنشأ من بلد الإجارة ، ويقع الإحرام بها من الميقات ، وعلى حجة تنشأ من مكة فيحط من المسمى بنسبته ، فإذا كانت أجرة المنشأة من البلد مائة ، والمنشأة من مكة عشرة ، حط تسعة أعشار المسمى (والقول الثاني) وهو الأصح يحسب قطع المسافة إلى الميقات لجواز أنه قصد الحج منه ، إلا أنه عرض له العمرة ، فعلى هذا توزع المسافة على حجة منشأة من بلد الإجارة ، إحرامها من الميقات ، وعلى حجة منشأة من البلد إحرامها من مكة فإذا كانت أجرة الأولى مائة ، والثانية تسعين ، حط عشر المسمى ، فحصل في الجملة ثلاثة أقوال (المذهب) منها هذا الأخير .

قال أصحابنا : ثم إن الأجير في مسألتنا يلزمه دم لإحرامه بالحج بعد مجاوزة الميقات ، وسنذكر إن شاء الله تعالى خلافا في غير صورة الاعتبار أن إساءة المجاوزة هل تنجبر بإخراج الدم حتى لا يحط شيء من الأجرة ؟ أم لا ؟ وذلك الخلاف يجرى هنا ، ذكره أبو الفضل بن عبدان وآخرون فإذاً الخلاف في قدر المحطوط فرع للقول بإثبات أصل الحط قال الرافعي : ويجوز أن يفرق بين الصورتين ويقطع بعدم الانجبار هنا ، لأنه ارتفق بالمجاوزة هنا ، حيث أحرم بالعمرة لنفسه (الحال الثاني) أن يعود إلى الميقات بعد الفراغ من العمرة ، فيحرم بالحج منه ، فهل يحط شيء من الأجرة ؟ ينشأ على الخلاف السابق (إن قلنا) الأجرة موزعة على الأعمال والسير لم يحسب السير لانصرافه إلى عمرة ، ووزعت الأجرة على حجة منشأة من بلد الإجارة ، إحرامها من الميقات ، وعلى حجة منشأة من الميقات بغير قطع مسافة . ويحط بالنسبة من المسمى (وإن قلنا :) الأجرة في مقابلة الأعمال أو وزعناها عليه وعلى السير ، وحسبت المسافة ، فلا حط .

وتجب الأجرة كلها ، وهذا هو المذهب ولم يذكر البنديجي وكثيرون غيره .

(فرع) قال الشافعي : الواجب على الأجير أن يحرم من الميقات الواجب بالشرع أو الشرط ، فإن أحرم منه فقد فعل واجبا ، وإن أحرم قبله فقد زاد خيرا هذه عبارة الشيخ أبي حامد وسائر الأصحاب ، فإن جاوز الأجير الميقات المعتبر بالشرط أو الشرع غير محرم ، ثم أحرم بالحج للمستأجر - فينظر إن عاد إليه وأحرم منه - فلا دم ، ولا يحط من الأجرة شيء ، وإن أحرم من جوف مكة أو بين الميقات ومكة ولم يعد ، لزمه دم للإساءة بالمجاوزة ، وهل ينجر به الخلل حتى لا يحط شيء من الأجرة ؟ فيه طريقان مشهوران ، حكاهما المصنف في كتاب الإجارة والأصحاب (أصحهما) عند المصنف والأصحاب : فيه قولان (أحدهما) ينجر ويصير كأنه لا مخالفة ، فيجب جميع الأجرة ، وهذا ظاهر نصه في الإملاء والقديم ، لأنه قال : يجب الدم ، ولم يذكر الحط (وأصحهما) وهو نصه في الأم والمختصر يحط .

(والطريق الثاني) القطع بالحط وتناولوا ما قاته في الإملاء والقديم بأنه سكت عن وجوب الحط ، ولا يلزم من سكوته عنه عدم وجوبه ، مع أنه نص على وجوب الحط في المختصر والأم (فإن قلنا) بالانجبار ، فهل تعتبر قيمة الدم ؟ ونقابلهما بالتفاوت ؟ فيه وجهان حكاهما القاضي حسين ، وإمام الحرمين والغزالي والمتولي والبعوي وآخرون (أصحهما) لا ، لأن التعويل في هذا القول على جبر الخلل ، وقد حكم الشرع بأن الدم يجبره من غير نظر إلى اعتبار القيمة (والثاني) نعم ، فلا ينجر ما زاد على قيمة الدم ، فعلى هذا تعتبر قيمة الدم ، فإن كان التفاوت مثلهما أو أقل حصل الانجبار ولا حط ، وإن كان أكثر وجب الزائد . هذا إذا قلنا بالانجبار ، وإن قلنا بالمذهب وهو الحط ففي قدره وجهان ، بناء على الأصل السابق وهو أن الأجرة في مقابلة ماذا ؟ (إن قلنا) في مقابلة الأعمال فقط ، وزعنا المسعى على حجة من الميقات وحجة من حيث أحرم (وإن قلنا) في مقابلة الأعمال والسير ، وهو المذهب ، وزعنا المسعى على حجة من بلدة إحرامها

من الميقات ، وعلى حجة من بلدة إحرامها من حيث أحرم وعلى هذا يقلل المخطوط ، ثم حكى الشيخ أبو محمد وإمام الحرمين ومن تابعهما وجهين في أن النظر إلى الفراسخ وحدها أم يعتبر مع ذلك السهولة والحزونة (أصحهما) الثاني .

(أما) إذا عدل الأجير عن طريق الميقات المعتبر إلى طريق آخر ميقاته مثل المعتبر أو أقرب إلى مكة فطريقان (أصحهما) وهو المنصوص ، وبه قطع البندنجي والجمهور ، أنه لا شيء عليه ، وحكى القاضي حسين والبعثي وغيرهما فيه وجهين (أصحهما) هذا ، لأنه قائم مقام الميقات المعتبر (والثاني) أنه كمن ترك الميقات وأحرم بعده ، لأنه بالشرط تعين المكان (أما) إذا عينا موضعا آخر فإن كان أقرب إلى مكة من الشرعي فالشرط فاسد يفسد الإجارة كما سبق إذ لا يجوز لمريد النسك مجاوزة الميقات غير محرم ، وإن كان أبعد بأن عينا الكوفة فيلزم الأجير الإحرام منها وفاء بالشرط ، فلو جاوزها وأحرم بعد مجاوزتها ، فهل يلزمه الدم ؟ فيه وجهان (الأصح) المنصوص نعم لأنه جاوز الميقات الواجب بالشرط ، فأشبه مجاوزة الميقات الشرعي (والثاني) لا لأن الدم يجب في مجاوزة الشرعي فإن قلنا : لا يلزمه الدم وجب حط قسط من الأجرة قطعاً . وإن ألزمناه الدم ففي حصول الانجبار به الطريقان السابقان (المذهب) لا ينجر .

وكذا لو لزمه الدم لترك مأمور به ، كالرمي والمبيت ، ففيه الطريقان ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : فإن ترك نسكا لا دم فيه كالمبيت وطواف الوداع - إذا قلنا لا دم فيهما - لزمه رد شيء من الأجرة بقسطه بلا خلاف ، ولا ينجر لأنه ليس هنا دم ينجر به على القول الضعيف ، فإن لزمه بفعل محظور كاللبس والقلم لم يحط شيء من الأجرة بلا خلاف ، لأنه لم ينقص شيئا من العمل ، اتفق أصحابنا على التصريح بهذا ، ونقل الغزالي وغيره الاتفاق عليه ، ويجب الدم في مال الأجير بلا خلاف ولو شرط الإحرام في أول شوال فأخره لزمه الدم ، وفي الانجبار الخلاف ، وكذا لو شرط أن يحج ماشيا فحج راكبا لأنه ترك مقصودا ، هكذا حكى المسألين عن القاضي

حسين والرافعي، ثم قال : ويشبه أن يكونا مفرعين، على أن الميقات المشروط الشرعي وإلا فلا يلزمه الدم ، كما في مسألة تعيين الكوفة ، هذا كلام الرافعي .

وقطع البغوي بأنه إذا استأجره لحج ماشيا فحج راكبا (فإن قلنا) الحج راكبا أفضل ، فقد زاد خيرا (وإن قلنا :) الحج ماشيا أفضل فقد أساء بترك المتى ، وعليه دم ، وفي وجوب رد التفاوت بين أجره الراكب والماشي وجهان بناء على ما سبق ، وهذا الذي قاله المتولي هو الأصح .

(فرع) قال أصحابنا : إذا استأجره للقران بين الحج والعرة ، فتارة يشتل ، وتارة يعدل إلى جهة أخرى ، فإن امتثل فقد وجب دم القران ، وعلى من يجب ؟ فيه وجهان ، وقيل : قولان (أصحابنا) على المستأجر . وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي ، كما لو حج بنفسه لأنه الذي شرط القران (والثاني) على الأجير لأنه المترفع ، فعلى الأول لو شرطه على الأجير فسدت الإجارة نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ، لأنه جمع بين بيع مجهول وإجارة لأن الدم مجهول الصفة ، فإن كان المستأجر معسرا فالصوم الذي هو بدل الهدى على الأجير لأن بعض الصوم وهو الأيام الثلاثة ينبغي أن يكون في الحج لقوله تعالى : (فصيام ثلاثة أيام في الحج) والذي في الحج منهما هو الأجير ، كذا ذكره البغوي ، وقال المتولي : هو كالعاجز عن الهدى والصوم جميعا وعلى الوجهين يستحق الأجرة بكما لها .

(فأما) إذا عدل فينظر إن عدل إلى الأفراد فحج ثم اعتبر ، فإن كانت الإجارة على العين لزمه أن يرد من الأجرة حصة العرة . نص عليه الشافعي في المناسك الكبير . واتفق عليه الأصحاب ، قالوا : لأنه لا يجوز تأخير العمل في هذه الإجارة عن الوقت المعين ، وإن كانت في الذمة — نظر ، فإن عاد إلى الميقات للعرة — فلا شيء عليه ، لأنه زاد خيرا ، ولا على

المستأجر أيضا ، لأنه لم يقرن ، وإن لم يعد فعلى الأجير دم لمجاوزته الميقات للعمرة ، وهل يحط شيء من الأجرة ؟ أم تنجبر الإساءة بالدم ؟ فيه الخلاف السابق .

وإن عدل إلى التمتع فقد أشار المتولى إلى أنه إن كانت إجارة عين لم يقع الحج عن المستأجر لوقوعه في غير الوقت المعين ، وهذا هو قياس ما سبق قريبا من نص الشافعي ، وإن كانت على الذمة - نظر إن عاد إلى الميقات للحج - فلا دم عليه ، ولا على المستأجر ، وإن لم يعد فوجهان (أحدهما) لا يجعل مخالفا لتقارب الجهتين ، فيكون حكمه كما لو امتثل ، وفي كون الدم على الأجير أو المستأجر الوجهان (وأصحهما) يجعل مخالفا فيجب الدم على الأجير لإساءته ، وفي حط شيء من الأجرة الخلاف السابق في الأجير إذا أحرم بعد مجاوزة الميقات (قيل :) يحط قولاً واحداً ، والأصح قولان (أحدهما) يحط (والثاني) لا ، قال الرافعي : وذكر أصحاب الشيخ أبي حامد أنه يلزم الأجير دم لترك الميقات ، وعلى المستأجر دم آخر ، لأن القرآن الذي أمر به يتضمنه ، قال : واستبعده ابن الصباغ وغيره .

(فرع) إذا استأجره للنسج فامتثل فهو كما لو استأجره للقران فامتثل ، وإن أفرد - نظر ، إن قدم العمرة وعاد لإحرام الحج إلى الميقات - فقد زاد خيرا ، وإن أخر العمرة - نظرت ، فإن كانت إجارة عين - انفسخت في العمرة لقوات وقتها المعين ، فيرد حصتها من المسمى ، وإن كانت الإجارة في الذمة وعاد إلى الميقات للعمرة لم يلزمه شيء ، وإن لم يعد فعليه دم لترك الإحرام بالعمرة من الميقات ، وفي حط شيء من الأجرة الخلاف السابق ، وإن قرن فقد زاد خيرا . نص عليه الشافعي ، لأنه أحرم بالنسكين من الميقات ، وكان مأمورا بأن يحرم بالحج من مكة ، ثم إن عدد الأفعال للنسكين فلا شيء عليه ، وإلا فهل يحط شيء من الأجرة لانتقاصه على الأفعال ؟ فيه وجهان ، وكذا الوجهان في أن الدم على المستأجر أم الأجير ؟

(فرع) لو استأجره للإفراد فامثل فذاك ، فلو قرن - نظر ، إن كانت الإجارة على العين - فالعمره واقعة في غير وقتها ، فهو كما لو استأجره للحج وحده ففرن ، وقد سبق بيانه في فرع بعد المسألة الثالثة من المسائل التي قبل فصل الاستئجار ، وذكرنا فيه قولين بتفريعهما (الجديد) الأصح وقوع النسكين عن الأجير (وأما) إن كانت الإجارة في الذمة فيقعان عن المستأجر وعلى الأجير الدم ، وهل يحط شيء من الأجرة للخلل ؟ أم يجبر بالدم ؟ فيه الخلاف ، وإن تمتع - فإن كانت الإجارة على العين وقد أمره بتأخير العمره - فقد وقعت في غير وقتها ، فيرد ما يخصها من الأجرة ، وإن أمره بتقديسها ، أو كانت الإجارة على الذمة ، وقعا عن المستأجر ، ولزم الأجير دم إن لم يعد إلى الميقات لإحرام الحج ، وفي حط شيء من الأجرة الخلاف .

هذا كله إذا كان المحجوج عنه حيا ، فإن كان ميتا ففرن الأجير أو تمتع وقع النسكان عن الميت بكل حال ، صرح به الشيخ أبو حامد والأصحاب ، قالوا : لأن الميت لا يفترق إلى إذنه في وقوع الحج والعمره عنه ، لأن الشافعي نص على أنه لو بادر أجنبى فحج عن الميت صح ووقع عن فرض الميت من غير وصية ولا إذن وارث ، ولو قال الحي للأجير : حج عني وإن تمتع أو قرئت فقد أحسنت ، ففرن أو تمتع وقع النسكان (٣) بلا خلاف صرح به البنديجي وغيره ، ولو استأجر للحج فاعتمر ، أو للعمره فحج ، فإن كانت الإجارة لميت وقع عن الميت لما ذكرنا ، وإن كانت عن حي وقعت عن الأجير ولا أجرة له في الحالين .

(فرع) إذا جامع الأجير وهو محرم قبل التحلل الأول فسد حجه ، وانقلب الحج إليه ، فيلزمه القدية في ماله ، والمضي في فاسده ، والقضاء ، هذا هو الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور وتظاهرت عليه تصوص الشافعي وفيه قول آخر أنه لا ينقلب ولا يفسد ولا يجب القضاء بل يبقى صحيحا واقعا عن المستأجر لأن العبادة للمستأجر فلا تفسد بفعل غيره ، وبهذا القول قال المزني أيضا ، والمذهب الأول .

(١١) كما بالأصل ولعل العبارة وقع النسكان صحيحين وحق الأجر له . الطبع

قال إمام الحرمين إنما قلنا : تنقلب الحجة الفاسدة إلى الأجير ولا تضاف بعد الفساد إلى المستأجر ، لأن الحجة المطلوبة لا تحصل بالحجة الفاسدة ، بخلاف من ارتكب محظورا غير مفسد وهو أجير ، لأن مثل هذه الحجة يعتد به شرعا ، فوق الاعتماد به في حق المستأجر ، والحج لله تعالى ، وإن اختلفت الإضافات ، والحجة الفاسدة لا تبرئ الذمة .

(فإذا قلنا) بالمذهب فإن كانت إجارة عين انفسخت ، ويكون القضاء الذي يأتي به واقعا عن الأجير ، ويرد الأجرة بلا خلاف ، وإن كانت في الذمة لم تنفسخ لأنها لا تختص بزمان ، فإذا قضى في السنة الثانية فعمن يقع القضاء ؟ فيه وجهان مشهوران ، وقال جماعة : هما قولان (أحدهما) عن المستأجر لأنه قضاء الأول ، ولو سلم الأول من الإفساد لكان عن المستأجر ، فكذا قضاؤه (وأصحهما) عن الأجير وبه قطع البندنجي وآخرون . لأن الأداء الفاسد وقع عنه . فعلى هذا يلزمه سوى القضاء حجة أخرى فيقضى عن نفسه ثم يحج عن المستأجر في سنة أخرى أو يستتيب من يحج عنه في تلك السنة أو غيرها ، وإذا لم تنفسخ الإجارة فللمستأجر خيار الفسخ لتأخر المقصود هذا إن كان معضوبا ، فإن كانت الإجارة عن ميت فقيه الوجهان السابقان فيما إذا لم يحج الأجير في السنة المعينة في إجارة الذمة ، قال الخراسانيون : ثبت الخيار ومنعه العراقيون ، وقد سبق توجيههما .

(فرع) إذا أحرم الأجير عن المستأجر ثم صرف الإحرام إلى نفسه قلنا منه أنه ينصرف ، وأثم الحج على هذا الظن فلا ينصرف الحج إلى الأجير بل يبقى للمستأجر بلا خلاف ، نص عليه ^(١) واتفق عليه الأصحاب ، وعلوه بأن الإحرام من العقود اللازمة ، فإذا انعقد على وجه لا يجوز صرفه إلى غيره ، وفي استحقاق الأجير الأجرة قولان مشهوران في الطريقين (أحدهما) لا يستحق شيئا لإعراضه عنها ، ولأنه عمل لنفسه فيما يعتقد (وأصحهما) عند الأصحاب في الطريقين يستحق لحصول غرض المستأجر ، وكما لو

(١) بياض بالأصل فحرر ولعل العبارة : نص عليه الشافعي ، وهو في الأم . الطبع

استأجره ليبنى له حائطا فيناه الأجير ، طائنا أن الحائط له ، فإنه يستحق الأجرة بلا خلاف وقد سبق هذا وسبق الفرق بينه وبين الأجير في الحج على القول الأول ، لأن الأجير في البناء لم يجبر ولا خالف وفي الحج جار وخالف .

فإن قلنا : يستحق الأجير في الحج ، فهل يستحق المسمى أم أجرة المثل ؟ فيه وجهان حكاهما المتولى وغيره (أصحهما) وبه قطع الجمهور : يستحق المسمى ، لأن العقد لم يفسد فبقى المسمى (والثاني) أجرة المثل ، لأنه عين العقد بنيت وهذا ضعيف نقلا ودليلا ، قال إمام الحرمين : وهذان القولان في استحقاق الأجرة بناهما الأئمة على ما إذا دفع ثوبا إلى صباغ ليصبغه بأجرة فجحد الثوب وأصر على أخذه لنفسه ، ثم صبغه لنفسه ثم ندم ورده على مالكه ، هل يستحق الأجرة على مالك الثوب ؟ فيه قولان والله أعلم .

(فسر) إذا مات الحاج عن نفسه في أثناءه ، هل تجوز النيابة على حجه ؟ فيه قولان مشهوران (الأصح) الجديد لا يجوز كالصلاة والصوم (والتقديم) يجوز لدخول النيابة فيه ، فعلى الجديد يبطل المأثني به إلا في الثواب ، ويجب الإحجاج عنه من تركته ، إن كان قد استقر الحج في ذمته ، وإن كان تطوعا أو لم يستطع إلا هذه السنة لم يجب وعلى التقديم قد يموت وقد بقي وقت الإحرام وقد يموت بعد خروج وقته ، فإن بقي أحرم النائب بالحج ، ويقف بعرفة إن لم يكن الميت وقف ، ولا يقف إن كان وقف ، ويأثني بباقي الأعمال ، فلا بأس بوقوع إحرام النائب داخل الميقات ، لأنه يبنى على إحرام أثني منه .

وإن لم يبق وقت الإحرام فسيح يحرم به النائب ؟ وجهان (أحدهما) وبه قال أبو إسحق : يحرم بعمره ثم يطوف ويسعى ، فيجزأته عن طواف الحج وسعيه ، ولا يبيت ولا يرمى ، لأنها ليسا من العمرة ، ولكن يجبران بالدم (وأصحهما) وبه قطع الأكثرون تقريرا على التقديم أنه يحرم بالحج ، ويأثني ببقية الأعمال ، وإنما ينزع إنشاء الإحرام بعد أشهر الحج إذا ابتداء ،

وهذا ليس مبتدأ ، بل مبني على إحرام قد وقع في أشهر الحج وعلى هذا إذا مات بين التحللين أحرم إحراما لا يحرم اللبس والقلم ، وإنسا يحرم النساء كما لو بقى الميت . هذا كله إذا مات قبل التحللين فإن مات بعدهما لم تجز النيابة بلا خلاف ، لأنه يمكن جبر الباقي بالدم . قال الرافعي : وأوهم بعضهم إجراء الخلاف وهذا غلط .

(فرع) إذا مات الأجير في أثناء الحج فله أحوال (أحدها) يموت بعد الشروع في الأركان ، وقبل فراغها ، فهل يستحق شيئا من الأجرة ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف في كتاب الإجارة (أحدهما) لا يستحق شيئا لأنه لم يحصل المقصود ، فهو كما لو قال : من رد عبدي فله دينار ، فردّه إلى باب الدار ثم هرب أو مات ، فإنه لا يستحق شيئا (وأصحهما) عند المصنف والأصحاب يستحق بقدر عمله ، لأنه عمل بعض ما استؤجر عليه فوجب له قسطه كمن استؤجر لبناء عشرة أذرع فبنى بعضها ثم مات ، فإنه يستحق بقسطه بخلاف الجعالة ، فإنها ليست عقدا لازما ، إنسا هي التزام بشرط ، فإذا لم يوجد الشرط بكماله لا يلزمه شيء كتعليق الطلاق والعتق ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : القول الأول هو نصه في القديم ، والثاني الأصح هو نصه في الأم والإملاء .

قال أصحابنا : وسواء مات بعد الوقوف بعرفات أو قبله ففيه القولان ، هذا هو المذهب (وقيل :) يستحق بعده قطعاً ، حكاه الرافعي وهو شاذ ضعيف ، فإذا قلنا : يستحق فهل يقسط على الأعمال فقط أم عليها وعلى قطع المسافة جميعاً ؟ فيه قولان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في باب الإجارة وسبق بيانهما قريبا (فأصحهما) عند المصنف وطائفة على الأعمال فقط (وأصحهما) عند الأكثرين على الأعمال والمسافة جميعاً ، من صححه الرافعي وآخرون وفي المسألة طريق آخر قدمناه عن ابن سريج أنه إن قال : استأجرتك لتحج عنى قسط على العمل فقط ، وإن قال : لتحج من بلد كذا قسط عليهما ، وحمل القولين على هذين الحالين والله أعلم .

ثم هل يجوز البناء على فعل الأجير ؟ ينظر إن كانت إجارة عين
انفسخت ولا بناء لورثة الأجير ، كما لو لم يكن له أن يستيب ، وهل
للمستأجر أن يستأجر من يبنى ؟ فيه القولان السابقان في الفرع قبله ، في
جواز البناء ، وإن كانت الإجارة على الذمة (فإن قلنا) لا يجوز البناء فلورثة
الأجير أن يستأجروا من يستأنف الحج عن المستأجر ، فإن أمكنهم في تلك
السنة لبقاء الوقت فذاك وإن تأخر إلى السنة القابلة ثبت الخيار في فسخ
الإجارة كما سبق (وإن جوزنا) البناء فلورثة الأجير أن يبنوا ، ثم القول
فيما يحرم به النائب وفي حكم إحرامه بين التحليلين على ما سبق في الفرع
قبله .

(الحال الثاني) أن يموت بعد الشروع في السفر وقبل الإحرام ،
وفيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف في باب الإجارة (الصحيح)
النصوص للشافعي رحمه الله تعالى في القديم والجديد ، وبه قطع الجمهور
لا يستحق شيئا من الأجرة بناء على أن الأجرة لا تقابل قطع المسافة بسبب
إلى الحج ، وليس بحج فلم يستحق في مقابلته أجرة كما لو استأجر رجلا
ليخبر له فأحضر الآلة وأوقد النار ومات قبل أن يخبر ، فإنه لا يستحق
شيئا ، هذا تعليل المصنف وعلل غيره بأنه لم يحصل شيئا من المقصود
(والثاني) وهو قول أبي سعيد الإصطخري وأبي بكر الصيرفي : يستحق
من الأجرة بقدر ما قطع من المسافة واقفا ، بهذا نسبة العرامطة ^(١) وحكى
الرافعي وجهها ثالثا عن أبي الفضل ابن عبدان أنه إن قال : استأجرتك لتحج
من بلد كذا استحق بقسطه : وهذا نحو ما سبق عن ابن سريج في الحال
الأول .

(الحال الثالث) أن يموت بعد فراغ الأركان وقبل فراغ باقي
الأعمال ، فينظر إن فات وقتها أو لم يف ، ولكن (إذا) لم نجوز البناء
وجب جبر الباقي بالدم من مال الأجير ، وهل يرد شيئا من الأجرة ؟ فيه
الخلاف السابق فيمن أحرم بعد مجاوزة الميقات ولم يعد إليه وجبره بالدم

(١) كذا بالأصل ولعل العبارة : نسبة العرامطة للشافعي (ط) .

وهو طريقان (المذهب) وجوب الرد ، وإن جوزنا البناء وكان وقتها باقيا ، فإن كانت الإجارة على العين - انفسخت الأعمال الباقية • ووجب رد قسطها من الأجرة ، ويستأجر المستأجر من يرمى ويبيت ، ولا دم في تركه الأجير ، وإن كانت في الذمة استأجر وارث الأجير من يرمى ويبيت ، ولا حاجة إلى الإحرام لأنهما عملا يفعلان بعد التحليل ولا يلزم الدم ولا رد شيء من الأجرة ، ذكره المتولي وغيره •

(فرع) إذا أحصر الأجير قبل إمكان الأركان التحلل ، قال الشافعي في الأم والأصحاب : ولا قضاء عليه ، ولا على المستأجر ، كأنه أحصر وتحلل فإن كانت حجة تطوع أو كانت حجة إسلام ، وقد استقرت قبل هذه السنة بقي الاستقرار ، وإن كان استطاعها هذه السنة سقطت الاستطاعة ، فإذا تحلل الأجير فعن يقع ما أتى به ؟ فيه قولان (أصحهما) عن المستأجر كما لو مات إذ لا تفسير (والثاني) عن الأجير كما لو أفسده ، فعلى هذا دم الإحصار على الأجير ، وعلى الأول هو على المستأجر ، وفي استحقاقه شيئا من الأجرة الخلاف المذكور في الموت ، وإن لم يتحلل ودام على الإحرام حتى فاته الحج انقلب الإحرام إليه كما في الإفساد ، لأنه مقصر حيث لم يتحلل بأعمال عمرة وعليه دم القوات ، ولو حصل القوات بنوم أو تأخر عن القافلة أو غيرها من غير إحصار انقلب المسأى به إلى الأجير أيضا كما في الإفساد ، ولا شيء للأجير على المذهب ، وقيل : فيه الخلاف المذكور في الموت ، وقال الشيخ أبو حامد هل له من الأجرة بقدر ما عمله إلى حين انقلب الإحرام إليه ؟ فيه قولان منصوصان •

(فرع) لو استأجر المعضوب من يحج عنه فأحرم الأجير عن نفسه تطوعا فوجهان ، حكاهما إمام الحرمين (أحدهما) وهو قول الشيخ أبي محمد ينصرف إلى المستأجر ، قال أبو محمد : وكذا كل من في ذمته حجة مرسلة بإجارة ، فإذا نوى التطوع بالحج انصرف إلى ما في ذمته ، كما لو نوى التطوع وعليه حجة الإسلام أو النذر أو القضاء ، فإنه ينصرف إلى ما عليه دون التطوع بلا خلاف (والوجه الثاني) وهو الصحيح • وهو

قول سائر الأصحاب يقع تطوعاً للأجير ، قال إمام الحرمين : وما قاله شيخنا أبو محمد انفراداً به ، ولا يساعده عليه أحد من الأصحاب ، لأننا إنما نقدم واجب الحج على نفعه لأمر يرجع إلى نفس الحج مع بقاء الأمة على تقديم الأولى فالأولى في مراتب الحج .

(وأما) الاستحقاق على الأجير فليس من خاصة الحج ، ولو ألزم الأجير ذمته بالإجارة ما لا يلزم مثله ، لكان حكم الوجوب فيه حكم الوجوب في الحج قال : والذي يوضح ذلك أن الحجة قد تكون تطوعاً من المستأجر إذا جوزنا الاستئجار في حج التطوع وهو الأصح فلا خلاف في أن ذلك اللزوم ليس من مقتضيات الحج ، والله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : لو استأجر رجلان رجلاً يحج عنهما فأحرم عنهما معا انعقد إحرامه لنفسه تطوعاً ولا ينعقد لواحد منهما ، لأن الإحرام لا ينعقد عن اثنين ، وليس أحدهما أولى من الآخر ، ولو أحرم عن أحدهما وعن نفسه معا انعقد إحرامه عن نفسه ، لأن الإحرام عن اثنين لا يجوز وهو أولى من غيره فانعقد ، هكذا نص عليه الشافعي في الأم وتابعه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والأصحاب .

(فسر) إذا استأجره اثنان ليحج عنهما أو أمراه بلا إجاره ، فأحرم عن أحدهما لا بعينه ، انعقد إحرامه عن أحدهما ، وكان له صرفه إلى أيهما شاء ، قبل التلبس بشيء من أفعال الحج . هذا مذهبننا ونقله العبدري عن مذهبنا وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، وقال أبو يوسف : يقع عن نفسه . دليلنا أن مالكا ينعقد ابتداء ذلك الإحرام به مطلقاً ثم يصرفه إلى ما يشاء ، كما لو أحرم مطلقاً عن نفسه ثم صرفه إلى حج أو عمرة . واحتج أبو يوسف بأنه أحرم بإحرام معين فإذا أحرم مطلقاً لم يأت بالمأمور فيه (قلنا :) نقيض ما أسند للنيابة هذا إذا استأجره ليحج بنفسه ، فإن عقداً معا فالعقد باطل في حقهما ، وإن عقد أحدهما بعد الآخر فالأول صحيح والثاني باطل ، وإن عقد العقدین في الذمة صح ، فإن تبرع بالحج عن أحدهما ثبت للآخر الخيار في فسخ العقد لتأخير حقه .

(فرع) قال صاحب الحاوي في باب الإجارة على الحج من كتاب الحج : لو استأجره لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لم تصح ، قال : وأما الجعالة على زيارة القبر فإن كانت على مجرد الوقوف عند القبر ومشاهدته لم تصح لأنه لا تدخله النية وإن كانت على الدعاء عند زيارة قبره صلى الله عليه وسلم صحت لأن الدعاء تدخله النية ولا تضر الجعالة بنفس الدعاء .

(فرع) في مذاهب العلماء في الاستئجار للحج ، قد ذكرنا أن مذهبنا صحة الإجارة للحج بشرطه السابق وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يصح عقد الإجارة عليه ، بل يعطى رزقا عليه قال أبو حنيفة : يعطيه نفقة الطريق فإن أفضل منها شيئا رده ، ويكون الحج للفاعل ، وللمستأجر ثواب نفقته ، لأنه عبادة بدنية ، فلا يجوز الاستئجار عليها كالصلاة والصوم ، لأن الحج يقع طاعة فلا يجوز أخذ العوض عليه دليلا أنه عمل تدخله النية فجاز أخذ العوض عليه ، كتفرقة الصدقة وغيرها من الأعمال (فإن قيل :) لا نسلم دخول النية ، بل يقع الحج عن الفاعل (قلنا :) هذا منابذ للأحاديث الصحيحة السابقة في إذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج عن العاجز ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « فدين الله أحق بالقضاء » « وحج عن أهلك » وغير ذلك .

(فإن قيل) ينتقض بشاهد الفرع فإنه ثابت عن شاهد الأصل ولا يجوز له أخذ الأجرة على شهادته (قلنا :) شاهد الفرع ليس ثابتا عن شاهد الأصل وإنما هو شاهد على شهادته ، ولو كان ثابتا عنه لجاز أن يشهد بأصل الحق ، لا على شهادته ، ودليل آخر هو أن الحج يجوز أخذ الرزق عليه بالإجماع ، فجاز أخذ الأجرة عليه كبناء المساجد والقنابر (فإن قيل) ينتقض بالجهاد (قلنا) الفرق أنه إذا حضر الصف تعين الجهاد ، فلا يجوز أن يجاهد عن غيره وعليه فرضه (وأما) الرزق في الجهاد فإنه يأخذه لقطع المسافة (وأما) الجواب عن قياسهم على الصوم والصلاة ، فهو أنه لا تدخلها النية بخلاف الحج (وعن) قولهم : الحج يقع طاعة ، فينتقض بأخذ الرزق والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أنه إذا استأجره لبفرد الحج والعمرة فقرن عنه وقع الحج والعمرة عن المحجوج عنه ، وقد زاده خيرا ، وبه قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة : إذا أمره أن يحج عن ميت أو يعتسر ، فقرن فهو ضامن للمال الذي أخذه ، لأنه لم يأت بالمأمور به على وجهه • دليلنا أنه أمره بحج وعسرة ، فأتى بهما وزاده خيرا بتقديم العمرة •

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه في هذا الموضع : قال الشافعي لا بأس أن يكثرى المسلم جبلا من ذمى للحج عليها لكن الذمى لا يدخل الحرم فيوجه مع جبلة مسلما يقودها ويحفظها قال الشافعي : وإذا كان المسلم عنده نصراني خلته في الحل ولا يجوز إدخاله معه الحرم •

(فرع) قال أصحابنا : إذا قال الموصى : أحجوا عنى فلانا فسأت فلان ، وجب إحجاج غيره كما لو قال : اعتقوا عنى رقبة ، فاشتروا رقبة ليعتقوها ، فمات قبل الإعتاق وجب شراء أخرى ، قال القاضي أبو الطيب : ودليل المسألين أن المقصود فيهما تحصيل العبادة ، فإذا مات من غير إيقاعها أقيم غيره مقامه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج ، والدليل عليه قوله عز وجل : (الحج أشهر معلومات ، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) والمراد به وقت إحرام الحج ، لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر ، فدل على أنه أراد به وقت الإحرام ، ولأن الإحرام نسك من مناسك الحج ، فكان مؤقتا ، كالوقوف والطواف • وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة ، وهو إلى أن يطلع الفجر من يوم النحر ، لما روى عن ابن مسعود وجابر وابن الزبير رضى الله عنهم أنهم قالوا : « أشهر الحج معلومات ، شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة » فإن أحرم بالحج في غير أشهره انعقد إحرامه بالعمرة لأنها عبادة مؤقتة ، فإذا عقدتها في غير وقتها انعقد غيرها من جنسها ، كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال فإنه يتعقد إحرامه بالنفل ولا يصح في سنة واحدة أكثر من حجة لأن الوقت يستغرق أفعال الحجة الواحدة ، فلا يمكن اداء الحجة الأخرى) •

(الشرح) (قوله :) لأن الوقت يستغرق أفعال الحجة ، الأجود أن يقال لأن الحجة تستغرق الوقت . ثم في الفصل مسائل (إحداها) فيما يتعلق بالقائه فقله تعالى (فمن فرض فيهن الحج) قال المفسرون وغيرهم من العلماء : معناه من أوجب على نفسه والزما الحج ، ومعنى الفرض في اللغة الإلزام والإيجاب (وأما) الرث ، فقال ابن عباس والجمهور : المراد به الجماع ، وقال كثيرون : المراد به هنا التعرض للنساء بالجماع ، وذكره بحضرتهم ، فأما ذكره من غير حضور النساء فلا بأس به وهذا مروى عن ابن عباس وآخرين (وأما) الفسوق فقال ابن عباس وابن عمر والجمهور : هو المعاصي كلها .

(وأما) الجدل ، فقال المفسرون وغيرهم : المراد النهي عن جدال صاحبه ومباراته حتى يفضيه ، وسيت المخاصمة مجادلة ، لأن كل واحد من الخصمين يروم أن يقتل صاحبه عن رأيه ويصرفه عنه وقال مجاهد وأبو عبيدة وغيرهما معناه هنا ولا شك في الحج أنه في ذى الحجة ، والمراد إبطال ما كانت الجاهلية عليه من تأخيرها ، وفعلهم النساء وهو النسء والتأخير ، والأول هو قول الجمهور ، وقد ذكر المصنف تفسير ابن عباس الآية في آخر باب الإحرام . قال المفسرون وأهل المعاني وغيرهم : ظاهر الآية نفى ومعناها نهى ، أى لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا . واختلف القراء السبعة في قراءة هذه الآية فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (فلا رث) ولا فسوق (بالرفع والتثنية : وقرأ باقي السبعة بالنصب بلا تنوين ، وانفقوا على نصب اللام من جدال .

(وأما) قوله تعالى : (الحج أشهر) والمراد شهران وبعض الثالث فجاز على المعروف في لغة العرب في إطلاقهم لفظ الجمع على اثنين وبعض الثالث ، ومنه قوله تعالى : (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ويكفيها طهران وبعض الطهر الأول (وأما) قول المصنف : وقت إحرام الحج فهكذا قاله أصحابنا في كتب الفقه ، وانفقوا عليه ووافقهم بعض العلماء (وأما) التحويون وأصحاب المعاني ومحققوا المفسرين فذكروا في الآية قولين (أحدهما) تقديرها : أشهر الحج أشهر معلومات فحذف المضاف وأقيم

المضاف إليه مقامه (والثاني) تقديرها : الحج حج أشهر معلومات ، أى لا حج إلا في هذه الأشهر فلا يجوز في غيرها ، خلاف ما كانت الجاهلية تفعله من حجهم في غيرها . فعلى هذا يكون حذف المصدر المضاف للأشهر ، قال الواحدى : ويسكن حمل الآية على غير إضمار وهو أن الأشهر جعلت نفس الحج ليكون الحج فيها ، كقولهم : ليل فائمه لما كان النوم فيه جعل فائسا .

(وأما) قول المصنف : ولأن الإحرام نسك من مناسك الحج وكان مؤقّتا كالوقوف والطواف فمقصوده به إلزام تعبير الثورى ومالك وأبى حنيفة وغيرهم ممن يقول : إنه يجوز الإحرام بالحج في جميع السنة ولا يأتى بشيء من أفعاله قبل أشهره ، ووافقونا على أن الوقوف والطواف لا يكونان في كل السنة ، بل هما مؤقتان ففاس المصنف الإحرام عليهما (وأما) قوله : أشهره شوال وذو القعدة أو القعدة - بفتح القاف - على المشهور . وحكى كسرهما ، وذو الحجة - بكسر الحاء - على المشهور ، وحكى فتحها (ولها) الآثار المذكورة عن ابن مسعود وغيره فسذكرها في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى .

(وأما) قول المصنف : لأنها عبادة مؤقّنة ، فقال القلعى : احترز بمؤقّنة عن الوضوء والغسل ، وهو ما إذا توضأ للظهر مثلاً قبل الزوال ، فإنه يصح وضوؤه للظهر وغيرها ، وتنعقد طهارته التى عينها بعينها ، قال : ويحتل أنه أراد إذا كان متطهرا فتوضأ أو اغتسل بشية الحدث أو الجنابة اللذين يوجدان في المستقبل ، فإنه لا يصح له ما نواه ، ولا ينعقد وضوؤه تجديدا ، ولا غسله مستنونا ، قال : ويحتل أن يحترز من التيمم ، وهو إذا تيمم للظهر قبل الزوال فإنه لا يصح تيممه ولا يجوز أن يصلى به فريضة ولا نافلة . (فأما) الفريضة فإنه تيمم لها قبل وقتها (وأما) النافلة فلاه إنما يستباحها بالتيمم تبعاً للفريضة ، فإذا لم يستبح المتبوع لم يستبح التابع .

(وأما) قوله : كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال ، فإنه ينعقد

إحرامه بالنفل ، فكذلك قاس الشافعي والأصحاب ، وكذا نقله المزني في المختصر وهذا الذي قاله من انعقاد الظهر نفلا إذا أحرم بها قبل الزوال هو المذهب ، وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين ، وفيه قول آخر : إنها لا تعتقد ، وسبق بيان المسألة في أول صفة الصلاة ، وصورة المسألة : إذا ظن دخول الوقت فبان خلافه (فاما) إذا أحرم بها قبل الزوال عالماً بأن الوقت لم يدخل فلا تعتقد صلاته على المذهب ، وفيه خلاف ضعيف جداً سبق هناك .

(واعلم) أن قياس المصنف والشافعي والأصحاب على من صلى الظهر قبل الزوال أرادوا به ما إذا كان جاهلاً عدم دخول الوقت ، وحينئذ يقال : ليست صورة الحج مثلها إلا أن يفرض فيمن أحرم بالحج في غير أشهره ؛ ظاناً جواز ذلك ، عالماً بأنه لا يعتد بالحج في غير أشهره . وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين العالم والجاهل ، فينبني الإشكال ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) لا يعتد الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج بخلاف عندنا . وأشهره شوال وذو القعدة وعشر ليالٍ من ذي الحجة آخرها طلوع القمر ليلة النحر (فاما) كون أولها أول شوال فصمم عليه (وأما) امتدادها إلى طلوع القمر فهو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي في المختصر ، وقطع به جمهور الأصحاب في الطريقتين ، وحكى الخراسانيون وجهاً أنه لا يصح الإحرام ليلة العشر ، بل آخر الشهر آخر يوم عرفة ، وحكى القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي والسرخسي وصاحب البيان وآخرون قول الشافعي أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بكسالة ، حكاه المحاملي وأبو الطيب وصاحب البيان عن نفيه في الأملاء ، ونقله السرخسي عن نفيه في القديم ، ودليل الجميع في الكتاب مع ما سنذكره إن شاء الله تعالى والله أعلم .

(الثالثة) إذا أحرم بالحج في غير أشهر الحج لم يعتد حجا بلا خلاف ، وفي انعقاده عرة ثلاث طرق (الصحيح) أنه يعتد عرة مجزئة عن عرة الإسلام وهو نص الشافعي في القديم (والثاني) أنه يتحلل بأفعال

عمره ولا يحسب عمره ، كمن فاته الحج ، قال المتولى وأخرجه من السنة : إنه تعذر عليه الحج لعدم الوقت في المسألتين (والثالث) أنه يعتقد إحرامه بهما فإن صرفه إلى عمره كان عمره صحيحه ، وإلا تحلل بعمل عمره ولا يحسب عمره ، قال أصحابنا : ولا خلاف في انعقاد إحرامه وأنه يتحلل بأعمال عمره ، وإنما الخلاف في أنها عمره مجزئة عن عمره الإسلام (أما) إذا أحرم بنسك مطلقا قبل أشهر الحج فيعتقد إحرامه عمره على المذهب ، وبه قطع أصحابنا في كل الطرق إلا الرافعي ، فحكى فيه طريقا آخر أنه على وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) هو محكى عن أبي عبد الله الحصري يعتقد بهما ، فإذا دخلت أشهر الحج صرفه إلى ما شاء من حج أو عمره أو قران ، والصواب الأول ، لأن الوقت لا يقبل إلا العمرة فتعين إحرامه لها والله أعلم .

(الرابعة) قال المصنف والأصحاب : لا يصح في سنة واحدة أكثر من حجة لأن الوقت يستغرق أفعال الحجة الواحدة لأنه ما دام في أفعال الحجة لا يصلح إحرامه لحجة أخرى ، ولا يفرغ من أفعال الحج إلا في أيام التشريق ، ولا يصح الإحرام بالحج فيها ولو صح الإحرام فيها على القول السابق عن الاملاء والقديم لم يمكن حجة أخرى لتعذر الوقوف .

قال أصحابنا : ولو أحرم بحجتين أو عمرتين انعقدت إحداها ولا تنعقد الأخرى ولا تثبت في ذمته عندنا لأنه لا يسكنه المضي فيهما فلم يصح الدخول فيهما قياسا على صوم النذر وصوم رمضان ، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في أوائل باب الإحرام ، قال أصحابنا : ولو أحرم بحجة ثم أدخل عليها حجة أخرى أو بعمره ثم أدخل عليها عمره أخرى فالثانية لغو والله أعلم (وإن قيل :) قلتم : لو أحرم بحجتين انعقدت إحداها ، ولو أحرم بصلاتين لم تنعقد واحدة منهما ، فما الفرق ؟ (فالجواب) أن تعيين النية شرط في الصلاة بخلاف الحج ، ولأن الإحرام يحافظ عليه ما أمكن ولا يلغى ، ولهذا لو أحرم بالحج في غير أشهره انعقد عمره والله أعلم .

(فسر) قال صاحب البيان : لو أحرم قبل أشهر الحج ، ثم شك

هل أحرم بحج ؟ أم بعمره ؟ فهي عمرة قطعاً ، وإن أحرم بالحج ثم شك ، هل كان إحرامه في أشهر الحج ؟ أم قبلها ؟ قال الصيرى : كان حجا لأنه على يقين من هذا الزمان ، وعلى شك من تقدمه .

(فرع) قال الشافعى فى مختصر المزنى أشهر الحج سؤال ذو القعدة وتسع من ذى الحجة وهو يوم عرفة فمن لم يدرك إلى الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج ، هذا نصه بحرفه واعترض عليه أبو بكر الطاهرى فقال : قوله : إن أراد به الليالى فهو خطأ لأن الليالى عشر وإن أراد الأيام فهو خطأ فى اللغة فإن الأيام مذكرة فالصواب تسعة وأجاب الأصحاب عن هذا ، بأن المواد الأيام والليالى وغلب لفظ التأنيث على عادة العرب فإن العرب تغلب لفظ التأنيث فى اسم العدد يقولون : صمنا عشرا ويريدون الليالى والأيام ويقولون صمنا خمسا ويريدون الأيام ، ومن هذا قول الله تعالى (يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) والمراد باليالى والأيام ومنه قوله تعالى (يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشرا) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال » وقد سبق بيان هذا كله واضحا فى باب صوم التطوع فى هذا الحديث ، قال الزمخشري : يقولون صمنا عشرا ولو قلت : صمت عشرة لم تكن متكلمًا بكلام العرب ، قال القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والأصحاب : إنما أفرد الشافعى ليلة النحر بالذكر وذكرها بعد التسع ، لأن الإحرام يستحب تقديبه عليها قالوا : ويحتمل أنه أفردها لأنها تنفرد عن اليوم الذى بعدها ، ويحتسب أنه أفردها لتعلق القوات بها .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى وقت الإحرام بالحج ، لا ينعقد الإحرام بالحج إلا فى أشهره عندنا ، فإن أحرم فى غيرها انعقد عمرة ، وبه قال عطاء وطاوس ومجاهد وأبو ثور ، ونقله الماوردى عن عمر وابن مسعود وجابر وابن عباس وأحمد . وقال الأوزاعى : يتحلل بعمره . وقال ابن عباس : لا يحرم بالحج إلا فى أشهره . وقال داود : لا ينعقد وقال النخعى والثورى ومالك وأبو حنيفة وأحمد : يجوز قبل أشهر الحج لكن يكره ، قالوا : فأما الأعمال فلا تجوز قبل أشهر الحج بلا خلاف ، واحتج

لها بقوله تعالى : (يسألونك عن الأهلة ، قل : هي مواقيت للناس والحج)
فأخبر سبحانه وتعالى أن الأهلة كلها مواقيت للناس والحج ، ولأنها عبادة
تدخلها النيابة ، وتجب الكفارة في إفسادها ، فلم تخص بوقت كالعمرة ،
ولأن الإحرام بالحج يصح في زمان لا يمكن إيقاع الأفعال فيه ، وهو
شوال فعلم أنه لا يختص بزمان .

قالوا : ولأن التوقيت ضربان توقيت مكان وزمان ، وقد ثبت أنه لو
تقدم إحرامه على ميقات المكان صح ، فكذا الزمان ، قالوا : وأجبنا على
أنه لو أحرم بالحج قبل أشهره انعقد ، لكن اختلفنا هل ينعقد حجاً أم
عمرة ؟ فلو لم ينعقد حجاً لما انعقد . واحتج أصحابنا بقوله تعالى (الحج
أشهر معلومات) قالوا : وتقديره : وقت الإحرام بالحج أشهر معلومات ،
لأنه لا يجوز حمل الآية على أن المراد أفعال الحج ، لأن الأفعال لا تكون
في أشهر وإنما تكون في أيام معدودة .

(فإن) قالوا : قد قال الزجاج : قال جمهور أهل المعاني والنحويين :
معنى الآية أشهر الحج أشهر معلومات (قلنا) قال القاضي أبو الطيب
وغيره : لو كان المراد هذا لم يكن فيه فائدة ، وفي التقدير الذي ذكرناه
فائدة ، فالحمل عليه أولى (فإن قيل :) تقدير وقت الإحرام لا يدل على
أن تقديره لا يصح كالسعي ، فإنه مؤقت ، ويجوز تقديره على وقته ، قال
أصحابنا : لا نسلم جواز تقديم السعي لأنه يشترط تأخير السعي على
الإحرام بالحج في أشهر الحج ، ويكره عندهم في غيرها (قلنا :) هذا
خلاف الظاهر ، وهو منتقض بيوم العيد ، فإنه عند الحنفية من أشهر
الحج ، ولا يستحب الإحرام فيه .

(فإن) قالوا : نحن لا نجيز الحج في غير أشهره وإنما نجيز الإحرام
به ، وذلك ليس عندنا من الحج ، قال أصحابنا (فالجواب) أن الإحرام
— وإن لم يكن عندهم من الحج — إلا أن المحرم يدخل به في الحج ، فإذا
أحرم به قبل أشهره دخل في الحج قبل أشهره واحتج أصحابنا أيضاً برواية
أبي الزبير قال : « سئل جابر : أهل بالحج في غير أشهر الحج ؟ قال : لا »

رواه البيهقي بإسناد صحيح ، وعن ابن عباس قال : « لا يحرم بالحج إلا في أشهره ، فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهر الحج » رواه البيهقي بإسناد صحيح ولأنها عبادة مؤقتة فكان الإحرام بها مؤقتا كالصلاة ، ولأنه آخر ^(١) أركان الحج فلا يصح تقديمه على أشهر الحج كالوقوف بعرفة .

(وأما) الجواب عما احتجوا به من قوله تعالى : (يسألونك عن الأهلة) فهو أن الأشهر هنا مجبلة ، فوجب حملها على المبين ، وهو قوله تعالى : (الحج أشهر معلومات) والجواب عن قوله تعالى : (وأنسوا الحج والعمرة لله) مع قول عمر وعلى من وجهين (أحدهما) أنه محمول على ديرة أهله ، بحيث يسكنه الإحرام منها في أشهر الحج (والثاني) إن سلمنا أنه مخالف لما ذكرنا فهو مخالف لما صح عن ابن عباس وجابر ، وإذا اختلفت الصحابة لم يعمل بقول بعضهم (وأما) القياس على العمرة (فجوابه) أن أفعالها غير مؤقتة ، فكذا إحرامها بخلاف الحج .

(وأما) قولهم : إن الإحرام بالحج يصح في زمان لا يمكن إيقاع الأفعال فيه وهو شوال ، فعلم أنه لا يختص بزمان (فجوابه) من وجهين (أحدهما) أن ما ذكره ليس بلازم (والثاني) ينتقض بصلاة الظهر ، فإن الإحرام بها يجوز عقب الزوال ، ولا يجوز حينئذ الركوع والسجود وهي مؤقتة (وأما) قولهم : التوقيت ضربان إلى آخره ، فهو أن مقتضى التوقيت أن يتقدم عليه خالفنا ذلك في المكان ، وليس كذلك الزمان (وأما) قولهم : ولأننا أجمعنا على صحة إحرامه (فجوابه) إنما صح إحرامه عندنا بالعمرة ، ولا يلزم من ذلك صحة إحرامه بالحج ، ونظيره إذا أحرم بالظهر قبل الزوال غلطاً يصح غلطاً لا ظهراً .

(فسر) في مذاهب العلماء في أشهر الحج ، قد ذكرنا أن مذهبنا أنها شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة ، وحكاها ابن المنذر عن

(١) كذا في الأصل ولعله من أركان .

ابن مسعود وابن الزبير والشعبي وعطاء ومجاهد وقتادة والنخعي والثوري وأبي ثور وبه قال أبو يوسف وداود ، وقال مالك : هي شوال وذو القعدة وذو الحجة بكسالة ، قال ابن المنذر : وروى عن ابن عمر وابن عباس روايتان كالمذهبيين ، وقال أبو حنيفة وأحمد وأصحاب داود : شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة ، وخالف أصحاب داود في هذا . والخلاف بيننا وبين أبي حنيفة وموافقيه في يوم النحر ، فهو عنده من أشهر الحج ، وليس هو عندنا منها ، وقد نقل المحاملي في المجموع إجماع العلماء على أن أول وقت أشهر الحج شوال وإنما اختلفوا في آخرها .

قال صاحب الشامل وآخرون من أصحابنا : وهذا الخلاف الذي بيننا وبين أبي حنيفة وأحمد يجوز الإحرام بالحج في جميع السنة كما حكيناه عنهما في الفرع السابق ولا يجوز عندهما إيقاف الفعل إلا في أوقاتها من أشهر الحج ، فلا فرق بين أن يوافقوا في أشهر الحج أو يخالفوا ، وقال المتولي : لا فائدة في هذا الخلاف إلا في شيء واحد ، وهو أن عند مالك يكره الاعتسار في أشهر الحج ، فالعمرة عنده مكروهة في جميع ذي الحجة ، وهذا الذي استثناه المتولي لا حاجة إليه لأن العمرة لا تكره عندنا في شيء من السنة ، فلا فرق بين أن يوافقنا مالك في أشهر الحج أو يخالفنا ، وهكذا قال العبدري : إن فائدة الخلاف عند مالك إذا أخر طواف الإفاضة عن ذي الحجة لزم دم ، وهذا أيضا لا حاجة إليه لأن الدم لا يجب عندنا بتأخير الطواف ، ولو أخره سنين .

واحتج لأبي حنيفة وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم قالوا : أشهر الحج شهران وعشر ليال ، قالوا : وإذا أطلقت الليالي تبعتها الأيام فيكون يوم النحر منها ، ولأن يوم النحر يفعل فيه معظم المناسك ، فكان من أشهر الحج كيوم عرفة ، واحتج مالك بأن الأشهر جمع وأقله ثلاثة ، واحتج أصحابنا برواية فافع عن ابن عمر أنه قال : « أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة » وعن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير مثله ، رواها كلها البيهقي ، وصحح الرواية عن ابن عباس ، ورواية ابن عمر صحيحة ، وأجاب أصحابنا عن قول الحنفية : إذا

أطلقت الليالي تبعها الأيام بأن ذلك عند إرادة المتكلم ، ولا نسلم بوجود الإرادة هنا . بل الظاهر عدمها فنحن قائلون بما قالته الصحابة .

(والجواب) عن قولهم : إن يوم الحر يفعل فيه معظم المناسك ، فينتقص بأيام التشريق (والجواب) عن قول مالك : إن العرب تعبر عن اثنين وبعض الثالث بلفظ الجمع ، قال الله تعالى : (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وأجمعنا نحن ومالك على أن الأقراء هي الأطهار ، وأنه إذا طلقها في بقية طهر حسبت تلك البقية قراء . فاتفقنا على حمل الأقراء على قرءين وبعض ، واتفقت العرب وأهل اللغة على استعمال مثله في التواريخ وغيرها ، يقولون : كتبت ثلاث ، وهو في بعض الليلة الثالثة ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهبهم فيمن أهل بحجتين . قد ذكرنا أن مذهبنا أنه ينعقد إحداها ولا يلزمه فعل الأخرى [وعند أبي حنيفة ينعقدان ويلزمه قضاء الأخرى] ^(١) ، والذي حكاه ابن المنذر عنه أنه يصير ناقضا لإحداها حتى يتوجه إلى مكة ، قال أبو يوسف : أما أنا فأراه ناقضا لإحداها حين يحرم بها قبل أن يسير إلى مكة ، دليلنا ما سبق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما العمرة فإنها تجوز في أشهر الحج وغيرها لما روت عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتم عمرتين في ذي القعدة وفي شوال » وروى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة في رمضان تعدل حجة » ولا يكره فعل عمرتين وأكثر في سنة ، لما ذكرناه من حديث عائشة رضي الله عنها .)

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم ، وروى أم معقل الصحابية رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة في رمضان تعدل حجة » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ، قال الترمذي : حديث حسن ، قال : وفي الباب بغير عمرة في رمضان عن ابن

(١) ما بين المعقولين من جريدة السيد الحداد .

عباس وجابر وأنس بن مالك وأبي هريرة ووهب بن خنبل قال : ويقال
 هرم بن خنبل رضي الله عنهم قال الترمذي : قال إسحاق - يعني ابن
 راهوية : معنى هذا الحديث مثل « قراءة قل هو الله أحد تعدل ثلث
 القرآن » .

(وأما) حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر مرتين
 في ذي القعدة وفي شوال » فصحیح رواه أبو داود في سننه بإسناده
 الصحيح ، وقد ثبت فعل العمرة في أشهر الحج في الأحاديث الصحيحة من
 طرق كثيرة (منها) حديث أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر
 أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجة » رواه البخاري ومسلم ،
 وعن ابن عمر قال : « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر
 إحداهن في رجب ، فبلغ ذلك عائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن
 ما اعتمر عمرة قط إلا وهو شاهد ، وما اعتمر قط في رجب » رواه البخاري
 ومسلم ، وعن البراء « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في ذي القعدة »
 رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، وفي الباب عن ابن عباس
 وغيره أحاديث كثيرة .

أما الأحكام فقال الشافعي والأصحاب جميع السنة وقت للعمرة
 فيجوز الإحرام بها في كل وقت من السنة ، ولا يكره في وقت من الأوقات ،
 وسواء أشهر الحج وغيرها في جوازها فيها من غير كراهة ، ولا يكره
 عسرتان وثلاث وأكثر في السنة الواحدة ، ولا في اليوم الواحد ، بل يستحب
 الإكثار منها بلا خلاف عندنا ، قال أصحابنا : ويستحب الاعتناء في أشهر
 الحج وفي رمضان للأحاديث السابقة ، قال المتسولي وغيره : والعمرة في
 رمضان أفضل منها في باقي السنة للحديث السابق ، قال أصحابنا : وقد
 يستمتع الإحرام بالعمرة في بعض السنة لعارض لا بسبب الوقت ، وذلك
 كالمحرم بالحج لا يجوز له الإحرام بالعمرة بعد الشروع في التحلل من
 الحج بلا خلاف وكذا لا يصح إحرامه بها قبل الشروع في التحلل على
 المذهب ، كما سنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى في إحرام القارن . قال
 أصحابنا : لو تحلل من الحج التحليل وأقام ببنى للرمى والمبيت ، فأحرم

بالعمرة لم يتعقد إحرامه بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ،
نص عليه الأصحاب لأنه عاجز عن التشاغل بها لوجوب ملازمة إتمام الحج
بالرمي والمبيت قال أصحابنا : ولا يلزمه بذلك شيء .

(فاما) إذا نفر النفر الأول وهو بعد الرمي في اليوم الثاني من أيام
التشريق فأحرم بعمرة فيما بقي من أيام التشريق ليلا أو نهارا فعمرته
صححة بلا خلاف قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق وآخرون
من أصحابنا : والفرق بين هاتين الصورتين أن المقيم بمنى يوم النفر وإن
كان خاليا من علائق الإحرام بالتحللين ، إلا أنه مقيم على نكث مشغل
بإتمامه وهو الرمي والمبيت ، وهما من تمام الحج ، فلا تنعقد عمرته ما لم
يكمل حجه بخلاف من نفر فإنه فرغ من الحج وصار كغير الحاج ، قال
أبو محمد : ولا يتصور حين يحرم بالعمرة في وقت ، ولا تنعقد عمرته إلا
في هذه المسألة وقد يرد على هذا ما إذا أحرم بالعمرة في حال جماعه المرأة ،
فإنه حلال ولا يتعقد إحرامه على أصح الأوجه ، كما سيأتي بيانه إن شاء
الله تعالى في جماع المحرم ، ويمكن أن يجاب عنه بأن عدم انعقاد العمرة
هنا لعدم أهلية المحرم لا لعارض ، فهو كالكافر وغيره : ممن لا يصح
إحرامه لعدم أهليته ، ولا شك أن الكافر ونحوه لا يرد على قول الشيخ
أبي محمد ، والله أعلم .

(فسر) في مذاهب العلماء في وقت العمرة . قد ذكرنا أن مذهبا
جوازها في جميع السنة ، ولا تكره في شيء منها ، وبهذا قال مالك وأحمد
وداود ، ونقله المساوردي عن جمهور الفقهاء ، وقال أبو حنيفة ، تكره
العمرة ، واحتج أصحابنا بأن الأصل عدم الكراهة حتى يثبت النهي
الشرعي ، ولم يثبت هذا الخبر ، ولأنه يجوز القرآن في يوم عرفة بلا كراهة ،
فلا يكره أفراد العمرة فيه كما في جميع السنة ، ولأن كل وقت لا يكره فيه
استدامة العمرة لا يكره فيه إنشاؤها كباقي السنة .

(وأما) قول عائشة (فأجاب) أصحابنا عنه بأجوبة أجودها أنه باطل
لا يعرف عنها ، ولم يذكره عنها أحد ممن يعتمد ، ولو صح لكان قول

صحابي لم يشتهر ، فلا حجة فيه على الصحيح ، ولو صح واشتهر لكان محبولا على من كان متلبسا بالحج (وأما) قولهم : إنها أيام الحج فكرهت فيها العمرة ، فدعوى باطلة لا شبهة لها .

(فرع) في مذاهبهم في تكرار العمرة في السنة . مذهبا أنه لا يكره ذلك بل يستحب ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء من السلف والخلف ، ومن حكاه عن الجمهور الماوردي والسرخسي والبيهقي ، وحكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأنس وعائشة وعطاء وغيرهم رضي الله عنهم ، وقال الحسن البصري وابن سيرين ومالك : تكره العمرة في السنة أكثر من مرة ، لأنها عبادة تشتمل على الطواف والسعي فلا تفعل في السنة إلا مرة كالحج ، واحتج الشافعي والأصحاب وابن المنذر وخلائق بما ثبت في الحديث الصحيح « أن عائشة رضي الله عنها أحرمت بعمرة عام حجة الوداع ، فحاضت ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تحرم بحج ففعلت ، وصارت قارئة ووقفت المواقف ، فلما ظهرت طافت وسعت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجك وعمرتك ، فطلبت من النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمرها بعمرة أخرى ، فأذن لها فاعتمرت من التعيم عمرة أخرى » رواه البخاري ومسلم مطولا ، ونقلته مختصرا .

قال الشافعي : وكانت عمرتها في ذي الحجة ، ثم أعمرها العمرة الأخرى في ذي الحجة فكان لها عمرتان في ذي الحجة . وعن عائشة أيضا « أنها اعتمرت في سنة مرتين أي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم » وفي رواية ثلاث عمر ، وعن ابن عمر أنه اعتمر أعواما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام ، ذكر هذه الآثار كلها الشافعي ، ثم البيهقي بأسانيدهما .

(وأما) الحديث الذي ذكره المصنف فليس فيه دلالة ظاهرة ، لأنها لم تقل : اعتمر في ذي القعدة وشوال من سنة واحدة واحتج أصحابنا أيضا في المسألة بحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » رواه البخاري ومسلم ، وسبق ذكره في أول

كتاب الحج ، ولكن ليست دلالة ظاهرة ، وإن كان البيهقي وغيره قد احتجوا به ، وصدر به البيهقي الباب ، فقال بعض أصحابنا : وجه دلالة أنه صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين كون العمرتين في سنة أو سنتين ، وهذا تعليق ضعيف . واحتج أيضا بالقياس على الصلاة فقالوا : عبادة غير مؤقتة ، فلم يكره تكرارها في السنة كالصلاة ، قال الشافعي في المختصر : من قال : لا يعتمر في السنة إلا مرة مخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني حديث عائشة السابق .

(فإن قيل) قد ثبت في حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : « ارفضى عمرتك وامتشطى وأهلى بالحج » ففعلت ثم اعتمرت ، وهذا ظاهره أنه لم يحصل لها إلا عمرة واحدة (فالجواب) أنها لم ترفضها ، يعني الخروج منها والإعراض عنها ، لأن العمرة والحج لا يخرج منها بنية الخروج بلا خلاف وإنما رفضها رفض أعمالها مستقلة ، لأنها أحرمت بعدها بالحج فصارت قارنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ارفضها » أي اتركى أعمالها المستقلة لاندراجها في أفعال الحج (وأما) امتصاصها فلا دلالة فيه . قال القاضي أبو الطيب وغيره لأن المحرم يجوز له عندنا الامتناع (وأما) الجواب عن احتجاج مالك بالقياس على الحج فهو أن الحج مؤقت لا يتصور تكراره في السنة والعمرة غير مؤقتة ، فتصور تكرارها كالصلاة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز إفراد الحج عن العمرة والتمتع بالعمرة إلى الحج والقران بينهما ، لما روت عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففنا من أهل بالحج : ومنا من أهل بالعمرة ، ومنا من أهل بالحج والعمرة » والإفراد والتمتع أفضل من القران ، وقال المزني القران أفضل ، والدليل على ما قلناه أن المفرد والتمتع يأتي بكل واحد من التمسكين بكمال أفعاله ، والقران يقتصر على عمل الحج وحده ، فكان الإفراد والتمتع أفضل ، وفي التمتع والإفراد قولان (أحدهما) أن التمتع أفضل ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج » (والثاني) أن الإفراد أفضل لما روى جابر قال : « أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج ليس معه عمرة » ولأن التمتع يتعلق به

وجوب دم فكان الأفراد أفضل منه كالقران (وأما) حديث ابن عمر رضي الله عنهما فإنه يحتمل أنه أراد امر بالتمتع كما روى أنه رجم معاذا وأراد أنه امر برجمه ، والدليل عليه أن ابن عمر هو الراوى ، وقد روى « أن النبى صلى الله عليه وسلم أفرد بالحج » .

(الشرح) حديث عائشة وحديث ابن عمر وحديث جابر رواها كلها البخارى ومسلم بلفظها ، إلا حديث جابر فلفظها فيه : « أهل النبى صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالحج » (وأما) قوله ليس معه عمرة فليست في روايتها ورواها البيهقى بإسناد ضعيف .

أما الأحكام فقد اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على جواز الإحرام على خمسة أنواع ، الأفراد ، والتمتع ، والقران ، والاملاق ، وهو أن يحرم بنسك مطلقاً ثم يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو كليهما ، والتعليق وهو أن يحرم بأحرام كاحرام^(١) فهذه الأنواع الخمسة جائزة بلا خلاف ، وذكر المصنف هنا الثلاثة الأولى (وأما) النوعان الآخران فذكرهما في باب الإحرام وسنوضحهما هناك إن شاء الله تعالى .

(وأما) الأفضل من هذه الأنواع الثلاثة الأولى ففيه طرق وأقوال منتشرة (الصحيح) منها الأفراد ، ثم التمتع ، ثم القران ، هذا هو المنصوص للشافعى رحمه الله تعالى في عامة كتبه ، والمشهور من مذهبه (والقول الثانى) أن أفضلها التمتع ، ثم الأفراد ، وهذا القول في الكتاب ، وهذا الثانى نصه في كتاب اختلاف الحديث ، حكاه عنه القاضى أبو الطيب والأصحاب (والثالث) أفضلها الأفراد ، ثم القران ، ثم التمتع ، حكاه صاحب الفروع ، والسرخسى وصاحب البيان ، وآخرون ، قالوا نص عليه في أحكام القران ، ومن اختاره من أصحابنا المزنى وابن المنذر وأبو إسحق المروزى والقاضى حسين في تعليقه . قال أصحابنا : وشرط تقديم الأفراد أن يحج ثم يعتمر في سنة ، فإن أخر العمرة عن سنة فكل واحد من التمتع والقران أفضل منه بلا خلاف ، لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه .

(١) لعله كاحرام زيد بن سلام (ط) .

هكذا قاله جماهير الأصحاب ، ممن صرح به الماوردي والقاضي أبو الطيب في تعليقه . وصاحب الشامل والبيان والرافعي وآخرون ، وقال القاضي حسين والمتولي : الأفراد أفضل من التمتع والقرآن ، سواء اعتسر في سنته أم في سنة أخرى ، وهذا شاذ ضعيف ، والله أعلم .

(فسر) في مذاهب العلماء في الأفراد والتمتع والقرآن . قد ذكرنا أن مذهبنا جواز الثلاثة ، وبه قال العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، إلا ما ثبت في الصحيحين عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما أنهما كانا ينهيان عن التمتع ، وقد ذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه وآخرون من أصحابنا ومن غيرهم من العلماء في نهى عمر وعثمان تأويلين (أحدهما) أنهما نهيا عنه تنزيها ، وحسلا للناس على ما هو الأفضل عندهما وهو الأفراد ، لا أنهما يعتقدان بطلان التمتع هذا مع علمهما بقول الله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) (والثاني) أنهما كانا ينهيان عن التمتع الذي فعلته الصحابة في حجة الوداع ، وهو نسخ الحج إلى العمرة ، لأن ذلك كان خاصا لهم كما سنذكره واضحا إن شاء الله تعالى ، وهذا التأويل ضعيف وإن كان مشهورا وسياق الأحاديث الصحيحة يقتضي خلافه . ومن العلماء من أصحابنا وغيرهم من يقتضي كلامه أن مذهب عمر بطلان التمتع وهو ضعيف ولا ينبغي أن يحمل كلامه عليه ، بل المختار في مذهبه ما قدمته والله أعلم .

(فسر) في مذاهبهم في الأفضل من هذه الأنواع الثلاثة . قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أن الأفراد أفضل ، وبه قال عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر وجابر وعائشة ومالك والأوزاعي وأبو ثور وداود ، وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري وإسحاق بن راهوية والزمري وابن المنذر وأبو إسحاق المروزي القرآن أفضل . وقال أحمد التمتع أفضل . وحكى أبو يوسف أن التمتع والقرآن أفضل من الأفراد . وحكى القاضي عياض عن بعض العلماء أن الأنواع الثلاثة سواء في الفضيلة لا أفضلية لبعضها على بعض ، ودليل الجميع يفهم مما ذكره المصنف وما سأذكره إن شاء الله تعالى بعد هذا ، والله أعلم .

(فروع) قال المزني في المختصر : قال الشافعي في اختلاف الحديث : ليس شيء من الاختلاف أسير من هذا ، وإن كان الغلط فيه قبيحا من جهة أنه مباح ، لأن الكتاب ثم السنة ثم ما لا علم فيه خلاف يدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج وإفراد الحج والقرآن واسع كله ، قال الشافعي : وثبت أنه صلى الله عليه وسلم « خرج ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو فيما بين الصفا والمروة ، فأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج — ولم يكن معه هدى — أن يجعلها عمرة وقال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ، ولجعلتها عمرة » .

قال الشافعي : (فإن) قال قائل : فمن أين أثبت حديث عائشة وجابر وابن عمر يعني روايتهم للإفراد دون حديث من قال قرن ؟ (قيل :) لتقدم صحة جابر للتبني صلى الله عليه وسلم وحسن سياقه لابتداء الحديث وآخره لرواية عائشة ، وفضل حفظها عنه ، وقرب ابن عمر منه ، هذا نصه في مختصر المزني . قال المساوردي : يعني قول الشافعي ليس شيء من الخلاف أسير من هذا لأنه مباح ليس فيه تغيير حكم ، لأن الإفراد والتمتع كلها جائزة ، قال : وقول الشافعي وإن كان الغلط فيه قبيحا يحتمل أمرين (أحدهما) أنه أراد الإنكار على الرواة حيث لم يتفقوا على نقلها ، وهي حجة واحدة (والثاني) أنه أراد الإنكار على من لا معرفة له بالأحاديث وترتيب مختلفها ، والجمع بينها ، وأنها غير متضادة ، بل يجمع بينها ، هذا كلام المساوردي .

وقال القاضي حسين : وإنما استيسر الخلاف فيه لأن الأنواع الثلاثة منصوص عليها في القرآن ، وكلها منقولة عنه صلى الله عليه وسلم صحيحة عنه ، وكلها جائزة بالاجماع (أما) الإفراد فبين في قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) (وأما) التمتع ففي قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) وأما القرآن ففي قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) هذا كلام القاضي حسين ، وفي الاستدلال بهذه الأخيرة للقرآن نظر ، وقد استدلل بها أصحاب أبي حنيفة لمذهبهم في ترجيح القرآن ، وأنكر ذلك أصحابنا وقالوا : لا دلالة في الآية

للقرآن ، لأنه ليس في الآية أكثر من جمع الحج والعمرة في الذكر ، ولا يلزم من ذلك جمعهما في الفعل ، نظيره قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه في شرح كلام الشافعي هذا وقوله : وإن كان الغلط فيه قبيحا ، يعني اختلافهم فيها قبيح ، قال : ثم عذرهم في ذلك فإنه قد كان ثبت عندهم أن الأفراد والتجمع والقرآن كلها جائزة لم يهتّموا بما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يعلمونه علما قطعيا ، ويتفقون عليه ، بل اقتصر كل واحد على ما غلب على ظنه كما رواه وسعه منه ، مع أمور فوق ظنه في روايته ، والله أعلم .

(فروع) أذكر فيه إن شاء الله تعالى جملة من الأحاديث الصحيحة في الأفراد والتجمع والقرآن (فأما) جوازها كلها ففيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعرة ، ومنا من أهل بحج وعمرة ، ومنا من أهل بحج ، وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم : « منا من أهل بالحج مفردا ، ومنا من قرن ، ومنا من تتمع » (وأما) ترجيح الأفراد فثبت في الصحيح من رواية جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة .

(فأما) حديث عائشة فقد سبق الآن في قولها : « وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج » وفي رواية له أيضا عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالحج مفردا » وفي رواية البخاري ومسلم قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يذكر لنا الحج ، فلما جئنا سرف طمئت - وذكرت تمام الحديث إلى قولها - ثم رجعوا مهلين بالحج - يعني إلى منى - » .

(وأما) حديث ابن عمر فعن بكر بن عبد الله المزني عن أنس قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا ، قال بكر : فحدثت بذلك ابن عمر فقال : لبي بالحج وحده ، فلقيت أنسا

فحدثته بقول ابن عمر فقال أنس : ما تعدوننا إلا صبيانا ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لبيك عمرة وحجا « رواه البخاري ومسلم ، وعن زيد بن أسلم « أن رجلا أتى ابن عمر فقال : بم أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : بالحج ، ثم أتاه من العام المقبل فسأله فقال : ألم تأتني عام أول ؟ قال : بلى ، ولكن أنسا يزعم أنه قرن ، قال ابن عمر : إن أنسا كان يدخل على النساء وهن منكشفات الرؤوس ، وإنى كنت تحت نافذة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنت أسعه يلبي بالحج « رواه البيهقي بإسناد صحيح ، وفي رواية لمسلم أيضا عن ابن عمر قال : « أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج منفردا » .

(وأما) حديث جابر فمن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : « أهل النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالحج » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم أيضا عن جابر قال : « أهللنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالحج خالصة وحده ، فقدمنا صبح رابعة من ذي الحجة فأمرنا أن نحل » وفي صحيح مسلم أيضا عن جابر في حديث طويل قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لمناسك الحج — وذكر الحديث إلى أن قال — حتى إذا كان آخر طواف على المروة قال النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدى فليتحلل وليجعلها عمرة » (قوله) آخر طواف على المروة يعني الصمى .

(وأما) حديث ابن عباس ففيه قال : « أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فقدم لأربع مضين من ذي الحجة وصلى الصبح وقال لما صلى الصبح : من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة » رواه مسلم ، وفي رواية لمسلم أيضا عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، وسلت ائدم وقلدها نعلين ، ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البداء أهل بالحج » وروى البيهقي بإسناده عن علي بن رضى الله تعالى عنه أنه قال لابنه :

« يا بني أفرد الحج فإنه أفضل » وبإسناده عن ابن مسعود أنه أمر بأفراد الحج .

(وأما) ترجيح التمتع فعن ابن عمر قال : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شيء حتى يقضى حجه ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ، وليقصر وليحلل ، ثم ليهل بالحج وليهد فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ثم خب ثلاثة أطواف من السبع ، ومشى أربعة أطواف ، ثم ركب حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سأم فانصرف ، فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحلل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر ، وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدى ، وساق الهدى من الناس » رواه البخاري ومسلم .

وعن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، وتمتع الناس معه . قال الزهري : مثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري ومسلم ، قال البيهقي : قد روينا عن ابن عمر وعائشة فيما سبق في أفراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يخالف هذا ، قال : وكوته قال في هذه الرواية : لم يتحلل من إحرامه حتى فرغ من حجه دليل ظاهر على أنه لم يكن متمتعا . وعن غنيم بن قيس - بضم الغين المعجمة - قال : « سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة فقال : فعلناها ، وهذا يومئذ كافر بالعرش - يعني بيوت مكة - » رواه مسلم (وقوله) العرش هو - بضم العين

والراء - وهي بيوت مكة (وقوله) وهذا كافر يعنى معاوية ، وفي رواية غير مسلم : « فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يومئذ كافر بالعرش - يعنى معاوية - » .

وعن محمد بن عبد الله بن الحارث أنه « سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان ، وهما يذكران التمتع والعمرة إلى الحج ، فقال الضحاك : لا يصنع مثل هذا إلا من جهل أمر الله تعالى ، فقال سعد : بس ما قلت يا بن أخي ، قال الضحاك : فإن عمر بن الخطاب نهى عن ذلك ، فقال سعد : قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه » رواه الترمذى ، وقال : حديث صحيح ، وفي بعض النسخ حسن صحيح ورواه النسائى وآخرون أيضا ، وعن أبي موسى الأشعرى قال « بعثنى النبى صلى الله عليه وسلم إلى قومى باليمن فجئت وهو متنيخ بالبطحاء فقال : بم أهملت ؟ فقلت أهملت كإهلال النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : هل معك من هدى ؟ قلت : لا ، فأمرنى فطفت بالبيت والصفاء والمروة ، ثم أمرنى فأحللت فأثيت امرأة من قومى فمشطتني - أو غسلت رأسي - » رواه البخارى ومسلم .

وعن سالم بن عبد الله « أنه سمع رجلا من أهل الشام سأل ابن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال ابن عمر : هي حلال ، قال الشامى : إن أباك قد نهى عنها قال ابن عمر : أرايت إن كان أبى نهى عنها وصنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لقد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه الترمذى بإسناد صحيح ، وقال : حديث حسن ، وهو من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، ولهذا لم يقع في بعض نسخ انترمذى قوله : حديث حسن . وعن عمران بن الحصين قال : « تمتع النبى صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه » رواه مسلم بهذا اللفظ ورواه البخارى بمعناه قال : « تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزل القرآن ، قال رجل برأيه ما شاء » وعن أبي حمزة - بالجيم - قال « تمتع فنهانى فاس عن ذلك فسألت ابن عباس فأمرنى بها . فرأيت في المنام كأن رجلا

يقول لى : حج مبرور وعمره متقبلة ، فأخبرت ابن عباس فقال : سنة النبى
صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى ومسلم .

(وأما) القرآن فجاءت فيه أحاديث (منها) حديث سعيد بن المسيب
قال : « اختلف على عثمان وهما يمسفان فكان عثمان نهى عن المتعة أو
العمره فقال على ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فقال عثمان : دعنا منك ، فقال : إني لا أستطيع أن أدعك ، فلما
رأى على ذلك أهل بهما جميعا » رواه البخارى ومسلم (ومنها) حديث
أنس فبن بكر بن عبد الله المزنى عن أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يلبي بالحج والعمره جميعا . قال بكر : فحدثت بذلك ابن عمر
فقال لى بالحج وحده ، فلقيت أنسا فحدثه بقول ابن عمر ، فقال أنس :
ما تعدوننا إلا صياقا ، سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : لبيك عرفة
وحجا » وروى البيهقى بإسناده عن سليمان بن الحارث وهو شيخ البخارى
قال : « سمع هذه الرواية أبو قلابه من أنس وأبو قلابه فقيه » قال : وقد
روى حميد ويحيى بن أبى إسحق عن أنس قال : « سمعت النبى صلى الله
عليه وسلم يلبي بعمره وحج » قال سليمان : ولم يحفظا إنما الصحيح
ما قال أبو قلابه « أن النبى صلى الله عليه وسلم أقرد للحج ، وقد جمع
بعض أصحابه بين الحج والعمره » فأما سمع أنس فعن أولئك الذين جمعوا
بين الحج والعمره ، قال البيهقى : فالاشتباه وقع لأنس لا لمن دونه قال :
ويحتمل أن يكون سمع النبى صلى الله عليه وسلم يعلم رجلا كيف صورة
القرآن ، لا أنه قرن عن نفسه وعن أنس قال : « سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم أهل بهما لبيك عرفة وحجا » رواه مسلم ، وعن عمران بن
الحصين قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجة وعمره
ثم لم يه حتى مات ، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه » رواه مسلم .

وعن عمر رضى الله تعالى عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول بوادى العقيق أتانى الليلة آت من ربي ، فقال : صل فى
هذا الوادى المبارك ، وقال : عمره فى حجة » رواه البخارى هكذا فى بعض
الروايات ، وقال عمره فى حجة ، وفى بعضها نقل : عمره فى حجة ، قال

البيهقي : ويكون ذلك إذا في إدخال العمرة على الحج ، لأنه أمره في نفسه ، وعن الصَّبَّيْنِ بن معبد قال : « كنت رجلا نصرانيا فأسلمت فأهللت بالحج والعمرة فلما آتيت العذيب لقيني سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان ، وأنا أهل بهما جميعا فقال أحدهما للآخر : ما هذا بأفقه من بعيره قال : فكأنما ألقى على جبل حتى آتيت عمر بن الخطاب فقلت له : يا أمير المؤمنين إني كنت رجلا أعرابيا نصرانيا ، وإني أسلمت وأنا حريص على الجهاد ، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي ، فأتيت رجلا من قومي فقال لي اجمعهما وأذبح ما استيسر من الهدى ، وإني أهللت بهما جميعا ، فقال عمر : هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح ، قال الدارقطني في كتاب العلل : هو حديث صحيح .

قال البيهقي : ومقتضى هذا جواز القرآن لا تفضيله وقد أمر عمر بالإفراد (قلت) وهذا أود^(١) ما قلته منه في تأويل نهي عمر رضي الله تعالى عنه عن التمتع ، وأنه إنما نهى عنه لتفضيله أمر الإفراد لا لبطلان التمتع ، وعن أبي قتادة قال : « إنما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة لأنه علم أنه ليس بجامع بعدها » رواه الدارقطني ، وعن حمصة قالت : « قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك ؟ قال : إني قلدت هديي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج » رواه البخاري قال البيهقي : قال الشافعي : قولها من عمرتك أي من إحرامك ، قال : إني قلدت هديي ولبدت رأسي ، فلا أحل حتى أنحر ، أي حتى يحل الحاج لأن القضاء نزل عليه أنه من كان معه هدي جعل إحرامه حجا .

(واعلم) أن البيهقي ذكر بابا في جواز الإفراد والتمتع والقرآن ، ثم بابا في تفضيل الإفراد ، ثم باب من زعم أن القرآن أفضل ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعا ، وذكر في كل نحو ما ذكرته من الأحاديث ثم قال باب كراهة من كره التمتع والقرآن ، وبيان أن جميع ذلك جائز ، وإن كنا

(١) كذا بالأصل ولعله (وهذا ما يزيد ما نقلته الخ أو نحوه فراجع)

اخبرنا الأفراد فذكر في هذا الباب بإسناده عن سعيد بن المسيب « أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فشهد عنده أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي قضى فيه ينهى عن العمرة قبل الحج » رواه أبو داود في سننه ، وقد اختلفوا في سماع سعيد بن المسيب من عمر ، لكنه لم يروها عن عمر ، بل عن صحابى غير مسمى ، والصحابة كلهم عدول .

وعن معاوية « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرن بين الحج والعمرة » رواه البيهقى بإسناد حسن ، وروى البيهقى حديث عمران بن الحصين قال « تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل فيه القرآن فليقل رجل برأيه ما شاء » رواه البخارى ومسلم ، وحديث أبى موسى السابق فى القرآن وأن أبى موسى قال : « قلت أفتى الناس بالذى أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من التمتع فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمن أبى بكر وصدر خلافة عمر » رواه البخارى ومسلم ، وفيه أن عمر كان ينهى عنها ، وفى رواية « أن أبى موسى سأل عمر عن نهيه فقال عمر : قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله وأصحابه ، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن فى الأراك ، ثم يروحون فى الحج تظفر رؤسهم » رواه مسلم إلا قوله : « وأصحابه ، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن تحت الأراك ثم يروحون » (والإعراس) كناية عن وطء النساء .

وروى البيهقى عن الزهرى عن عروة عن عائشة « أنها أخبرته فى تمتع النبي صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، و تمتع الناس معه بثل الذى أخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الزهرى : فقلت لسالم فلم ينهى عن التمتع ، وقد فصل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله الناس معه ؟ قال سالم : أخبرنى ابن عمر أن الأئمة للعمرة أن تفردوها من أشهر الحج : (للحج أشهر معلومات) شوال وذو القعدة وذو الحجة ، فأخلصوا فيهن الحج واعتصموا فيما سواهن من الشهور ، قال : وإن أعمر بذلك لزمه إتمام العمرة لقول الله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة) وذلك أن العمرة إنما يمتنع بها إلى

الحج ، والتمتع لا يتم إلا بالهدى أو الصيام إذا لم يجد هديا ، والعمرة في غير أشهر الحج تتم بلا هدى ولا صيام ، فأراد عمر بترك التمتع تمام العمرة كما أمر الله تعالى باتمامها وأراد أيضا أن تكرر زيارة الكعبة في كل سنة مرتين . فكره التمتع لثلاث يقتضوا على زيارة مرة فتردد الأئمة في التمتع حتى ظن الناس أن الأئمة يرون ذلك حراما ، قال : ولعمري لم ير الأئمة ذلك حراما ، ولكنهم اتبعوا ما أمر به عمر رضى الله عنه إحسانا للخير » وبإسناده الصحيح عن سالم قال : « سئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها فقيل إنك تخالف أباك فقال : إن أبى لم يقل الذى يقولون ، إنما قال أفردوا الحج من العمرة ، أى إن العمرة لا تتم في أشهر الحج فجعلتموها أنتم حراما وعاقبتم الناس عليها ، وقد أحلها الله عز وجل ، وعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فإذا أكثروا عليه قال : فكتاب الله أحق أن ينبع أم عمر ؟ » .

وعن سالم قال : « كان ابن عمر يفتى بالذى أنزل الله تعالى من الرخصة في التمتع ، وبين فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول ناس لابن عمر : كيف أباك وقد نهى عن ذلك ؟ فيقول لهم ابن عمر : ألا تتقون الله ؟ أرايتم إن كان عمر نهى عن ذلك يبغي فيه الخير ويلتمس فيه تمام العمرة ، فلم كرهتموها وقد أحلها الله تعالى ؟ وعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبعوا ؟ أم عمر ؟ إن عمر لم يقل ذلك ، إن العمرة في أشهر الحج حرام ، ولكنه قال : إن إتمام العمرة أن تفردوها من أشهر الحج » ثم روى البيهقي بإسناده الصحيح عن عبيد بن عمير قال : « قال على بن أبى طالب لعمر بن الخطاب رضى الله عنهما : أنهيت عن المتعة ؟ قال : لا ولكنى أردت كثرة زيارة البيت ، فقال على : من أفرد الحج فحسن ، ومن تمتع فقد أخذ بكتاب الله تعالى وسنة نبيه » .

عن أبى نصره قال : « قلت لجابر بن عبد الله إن ابن الزبير ينهى عن المتعة ، وإن ابن عباس يأمر بها ، فقال جابر : على يدى دار الحديث ، تستعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال : إن الله كان يحل

لرسوله صلى الله عليه وسلم ما شاء بما شاء ، وإن القرآن قد نزل منازل
فأتوا الحج والعمرة لله كما أمركم الله وابتغوا نكاح هذه النساء فلن أوتي
برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجته بالحجارة » رواه مسلم ، وفي رواية :
« فإنه أتم بحجكم وأتم بعمرتكم » قال البيهقي : وفي هذه الزيادة دلالة
على أن عمر نهى عن المتعة على الوجه الذي سبق بيانه في الحديث قبله .

وعن عبد الله بن شقيق « كان عثمان ينهى عن المتعة » وكان على يأمر
بها ، فقال عثمان لعلى كلمة ثم قال على : لقد علمت أنا قد تستعنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال : أجل ، ولكننا كنا خائفين » رواه مسلم
وأراد بكنا خائفين عمرة القضاء وكانت سنة سبع من الهجرة قبل الفتح ،
وعن أبي ذر قال : « كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم خاصة » رواه مسلم . قال البيهقي : إنما أراد فسخهم الحج إلى العمرة
هو أن بعض الصحابة أهل بالحج ، ولم يكن معه هدى فأمرهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يجعلوه عمرة لينقض بذلك عادتهم في تحريم العمرة
في أشهر الحج وهذا لا يجوز اليوم وقد جاء في رواية ابن عباس وغيره
مادل على ذلك .

وعن محمد بن إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان بن
الأسود أن أبا ذر رضى الله عنه كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة ولم
يكن ذلك إلا الركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه
أبو داود ، ولكنه ضعيف لأن محمد بن إسحق صاحب المغازي هذا
مدلس وقد قال (عن) وقد اتفق العلماء على أن المدلس إذا قال (عن)
لا يحتج بروايته . وعن ابن مسعود قال « الحج أشهر معلومات ليس فيها
عمرة » قال البيهقي . وكراهة من كره ذلك أظنها على الوجه الذي ذكرناه
عن ابن عمر عن عمر . وقد روى عن الأسود عن ابن مسعود قال : « أحب
أن يكون لكل واحد منهما ^(١) قال البيهقي فثبت بالسنة الثابتة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم جواز التمتع والافراد وثبت بضئ النبي

(١) كذا بالأصل فحرر ولعل السقط (سنة ماضية) المطبوع .

صلى الله عليه وسلم في حج مفرد ثم باختلاف الصدر الأول في كراهة التمتع
والقران دون الإفراد كون إفراد الحج عن العمرة أفضل وأنه أسلم .

(شرح) في طريق الجمع بين هذه الأحاديث الصحيحة على الوجه
الذى تقتضيه طرقها . قد سبق في هذه الأحاديث الصحيحة أن من الصحابة
من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حجة الوداع مفردا (ومنهم)
من روى أنه كان قارئا (ومنهم) من روى أنه كان متستعا ، وكله في الصحيح
وهي قصة واحدة ، فيجب تأويل جميعها ببعضها . والجمع بينها ، وصنف
ابن حزم الظاهري كتابا فيها حاصله أنه اختار القران وتأول باقي الأحاديث
وتأويل بعضها ليس بظاهر فيسا قاله (والصواب) الذى نعتفده أنه صلى
الله عليه وسلم أحرم أولا بالحج مفردا ، ثم أدخل عليه العمرة فصار قارئا ،
وإدخال العمرة على الحج جائز على أحد القولين عندنا ، وعلى الأصح
لا يجوز لنا ، وجاز للنبي صلى الله عليه وسلم تلك السنة للحاجة ، وأمر
به في قوله « لبيك عمرة في حجة » كما سبق .

فاذا عرفت ما قلناه سهل الجمع بين الأحاديث (فمن روى أنه صلى
الله عليه وسلم كان مفردا وهم الأكثرون كما سبق أراد أنه اعتزم أول
الإحرام (ومن) روى أنه كان قارئا أراد أنه اعتزم آخره ، وما بعد أحراه
(ومن) روى أنه كان متستعا أراد التمتع اللغوى وهو الانتفاع والالتذاذ ،
وقد اتفق بأن كفاه عن النسكين فعل واحد ، ولم يحتج إلى إفراد كل
واحد بعمل ، ويؤيد هذا الذى ذكرته أن النبي صلى الله عليه وسلم لم
يعتزم تلك السنة عمرة مفردة ، لا قبل الحج ولا بعده ، وقد قدمنا أن
القران أفضل من إفراد الحج من غير عمرة بلا خلاف ، ولو جعلت حجة
صلى الله عليه وسلم مفردة لزم منه أن لا يكون اعتزم تلك السنة ، ولم
يقُل أحد : إن الحج وحده أفضل من القران ، وعلى هذا الجمع الذى ذكرته
ينتظم الأحاديث كلها في حجة صلى الله عليه وسلم في نفسه .

(وأما) الصحابة فكانوا ثلاثة أقسام (قسم) أحرموا بحج وعمرة ،
أو بحج ومعهم هدى فبقوا عليه حتى تحللوا منه يوم النحر (وقسم) بعمرة

وبقوا في عسرتهم حتى تحلوا قبل يوم عرفة ثم أحرموا بالحج من مكة (وقسم) بحج وليس معه هدى فيها ولا أمرهم صلى الله عليه وسلم أن يقبلوا حجهم عسرة وهو معنى فسح الحج إلى العمرة ، وعلى هذا تنظم الروايات في إحرام الصحابة (فمن) روى أنهم كانوا قارين أو مستمعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الطائفة الذين علم منهم وظن أن الباقيين مثلهم ، فهذا الذي ذكرته من الجمع والتأويل هو المعتد وحاصله ترجيح الأفراد لأن النبي صلى الله عليه وسلم اختاره أولا ، وإنما أدخل عليه العمرة لذلك المصلحة السابقة وهي بيان جواز الاعتماد في أشهر الحج وكانت العرب تعتقد أن ذلك من أفجر الفجور ، فأراد بيانه في تلك السنة التي جمعت من الخلق ما لم يجتمع قبلها مثلها ، ليظهر فيهم ذلك ويشتهر جوازه وصحته عند جمعهم ، وإن كان صلى الله عليه وسلم قد اعتمر قبل ذلك مرات في أشهر الحج ، إلا أنها لم تشتهر اشتها هذه ^(١) في حجة الوداع ولا قريبا منها ، وكل هذا لا يخرج الأفراد عن كونه الأفضل . وتأول جماعة من أصحابنا الأحاديث التي جاءت أنه صلى الله عليه وسلم كان متسعا أو فارعا أنه أمر بذلك ، كما قالوا : رجم ما عزا أي أمر برجمه ، وهذا ضعيف برده صريح الروايات الصحيحة السابقة ، بل الصواب ما قدمته قريبا ، والله أعلم .

(فسر) قال الإمام أبو سليمان الخطابي : طعن جماعة من الجهال وكفرة من الملحدين في الأحاديث والرواة ، حيث اختلفوا في حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، هل كان مفردا أو متسعا أو قارنا ؟ وهي حجة واحدة مختلفة الأفعال ، ولو يسروا للتوفيق واعتنوا بحسن المعرفة لم ينكروا ذلك ، ولم يدفعوه ، قال : وقد أنعم الشافعي رحمه الله تعالى ببيان هذا في كتاب اختلاف الحديث وجود الكلام فيه ، وفي اقتصاص كل ما قاله تطويل ، ولكن الوجيز المختصر من جوامع ما قال أن معلوما في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الأمر به ، لجواز إضافته إلى الفاعل ، كقولك : بنى فلان دارا إذا أمر بينائها ، وضرب الأمير فلانا إذا أمر بضربه ، ورجم

(١) بياني بالأصل ولعلها العمرة .

النبي صلى الله عليه وسلم ما عزا وقطع سارق رداء صفوان ، وإنما أمر بذلك .

ومثله كثير في الكلام ، وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم القارن والمفرد والمتنوع ، وكل منهم يأخذ عنه أمر نسكه ويصدر عن تعليمه ، فجاز أن تضاف كلها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى أنه أمر بها وأذن فيها . قال : ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول : لبيك بحجة ، فحكى أنه أفرد وخفى عليه قوله : وعرة ، فلم يحك إلا ما سمع ، وسمع أنس وغيره الزيادة ، وهي لبيك بحجة وعرة ، ولا ينكر قبول الزيادة ، وإنما يحصل التناقض لو كان الزائد نافيا لقول صاحبه ، فأما إذا كان مثبتا له وزائدا عليه فليس فيه تناقض . قال : ويحتمل أن يكون الراوى سمعه يقول ذلك لغيره على وجه التعليم ، فيقول له لبيك بحجة وعرة على سبيل التلقين .

فهذه الروايات المختلفة في الظاهر ليس فيها تكاذب والجمع بينها سهل كما ذكرنا ، وقد روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم « أحرم من ذى الحليفة إحراما موقوفا وخرج ينتظر القضاء فنزل عليه الوحي وهو على الصفا فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعله عرة ، وأمر من كان معه هدى أن يحج » هذا كلام الخطابي .

وقال القاضي عياض : (قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث من علماء وغيرهم ، فمن مجيد منصف ومن مقصر متكلف ، ومن دخیل مكره ، ومن مقتصر مختصر ، وأوسعهم نقسا في ذلك أبو جعفر الطبري الحنفى) وإن كان تكلف في ذلك في زيادة على ألف ورقة ، وتكلم معه في ذلك أيضا أبو جعفر الطبري . ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة بن المهلب ، والقاضي أبو عبد الله بن المراتب ، والقاضي أبو الحسين بن القصار البغدادى ، والحافظ أبو عسر بن عبد البر وغيرهم .

قال القاضي عياض : وأولى ما يقال في هذا على ما لخصناه من كلامهم واختراء من اختياراتهم ما هو أجمع للروايات وأشبهه بسباق الأحاديث

أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح للناس من فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها إذ لو أمر بواحد لكان غيره يقن أنه لا يجزئ ، فأضيف الجميع إليه ، وأخبر كل واحد بما أمر به وأباحه له ، ونسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم إما لأمره به ، وإما لتأويله عليه .

(وأما) إحرامه صلى الله عليه وسلم بنفسه فأخذ بالأفضل فأحرم مفردا بالحج ، وبه تظاهرت الروايات الصحيحة ، وأما الروايات بأنه كان متمتعا فمعتاها أمر به وأما الروايات بأنه كان قارنا فإخبار عن حالته الثانية لا عن ابتداء إحرامه بل إخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم ، وقلبه إلى عرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدى ، فكان هو صلى الله عليه وسلم ومن معه في الهدى في آخر إحرامهم قارئين ، بمعنى أنهم أرددوا الحج بالعمرة ، وفعل ذلك مواساة لأصحابه ، وتأنيسا لهم في فعلها في أشهر الحج ، لكونها كانت منكرة عندهم في أشهر الحج ، ولم يسكنه التحلل معهم لسبب الهدى واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار صلى الله عليه وسلم قارنا في آخر أمره .

وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة ، وشذ بعض الناس فمنعه وقال : لا يدخل إحرام على إحرام كما لا يدخل صلاة على صلاة ، واختلفوا في إدخال العمرة على الحج ، فجوزها أصحاب الرأي ، وهو قول الشافعي لهذه الأحاديث ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم لضرورة الاعتبار حينئذ في أشهر الحج ، قال : وكذلك يتأول قول من كان متمتعا أى تمتع بفعله العمرة في أشهر الحج ، وفعلها مع الحج لأن لفظ المتعة يطلق على معان فانتظمت الأحاديث واتفتت . قال : ولا يبعد رد ما ورد عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفردا . فيكون الأفراد إخبارا عن فعلهم أولا ، والقران إخبارا عن إحرام الذين معهم هدى بالعمرة ثانيا ، والتمتع لفسخهم الحج إلى العمرة ، ثم اهلالهم بالحج بعد التحلل منها كما فعله كل من لم يكن معه هدى .

قال القاضي : وقد قال بعض علمائنا : إنه أحرم إحراما مطلقا منتظرا ما يؤمر به من أفراد أو تمتع أو قرآن ثم أمر بالحج ، ثم أمر بالعمرة في وادي العقيق بقوله : « أهل في هذا الوادي ، وقل عمرة في حجة » قال القاضي : والذي سبق أيين وأحسن في التأويل . هذا كلام القاضي عياض ثم قال القاضي في وضع آخر بعده : لا يصح قول من قال : أحرم النبي صلى الله عليه وسلم إحراما مطلقا منهما ، لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الأحاديث الصحيحة تردده ، وهي مصرحة بخلافه .

(فرع) قد ذكرنا ما جاء من الأحاديث في الأفراد والتمتع والقرآن والإطلاق ، واختلاف العلماء في الأفضل منها ، وفي كيفية الجمع بينها ، وفي الجواب عن اعتراض الملحددين عليها ، وذكرنا أن جميع الأنواع جائزة ، وأوضحنا الجواب عما نقل من كراهة عمر وغيره رضى الله عنهم من التمتع أو القرآن ، وذكرنا أن الأصح تفضيل الأفراد ، ورجحه الشافعي والأصحاب وغيرهم بأشياء ، منها أنه الأكثر في الروايات الصحيحة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم (ومنها) أن رواه أخص بالنبي صلى الله عليه وسلم في هذه الحجة . فإن منهم جابرا ، وهو أحسنهم سياقا لحجة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه ذكرها من أول خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى فراغه ، وذلك مشهور في صحيح مسلم وغيره ، وهذا يدل على ضبطه لها واعتناؤه بها .

(ومنها) ابن عمر ، وقد قال : « كنت تحت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم يسئني لعابها أسمعه يلبي بالحج » وقد سبق بيان هذا عنه (ومنها) عائشة وقربها من النبي صلى الله عليه وسلم معروف ، وإطلاعا على باطن أمره وفعله في خلوته وعلاقته مع فقهاء وعظم فطنها (ومنها) ابن عباس ، وهو بالمحل المعروف من الفقه والفهم الثاقب ، مع كثرة بحثه وحفظه أحوال النبي صلى الله عليه وسلم التي لم يخفها ، وأخذها إياها من كبار الصحابة .

(ومنها) أن الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم بعد النبي صلى الله

عليه وسلم أفردوا الحج وواظبوا عليه ، كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان : واختلف فعل علي رضي الله عنهم أجمعين ، وقد حج عمر بالناس عشر حجج مدة خلافته كلها مفردا ولو لم يكن هذا هو الأفضل عندهم ، وعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم حج مفردا ، لم يواظبوا على الإفراد ، مع أنهم الأئمة الأعلام وقادة الإسلام ويقتدى بهم في عصرهم وبعدهم ، وكيف يظن بهم المواظبة على خلاف فعل النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أو أنهم خفي عنهم جميعهم فعلة الله صلى الله عليه وسلم ؟ (وأما) الخلاف عن علي وغيره ، فإنما فعلوه ليبيان الجواز ، وقد قدمنا عنهم ما يوضح هذا .

(ومنها) أن الإفراد لا يجب فيه دم بالإجماع ، وذلك لكسالة . ويجب الدم في التمتع والقران . وذلك الدم دم جبران لسقوط الميقات وبعض الأعمال ، ولأن ما لا خلل فيه ولا محتاج إلى جبر أفضل (ومنها) أن الأمة أجمعت على جواز الإفراد من غير كراهة ، وكره عمر وعثمان وغيرهما ممن ذكرناه قبل هذا التمتع ، وبعضهم التمتع والقران ، وإن كانوا يجوزونه على ما سبق تأويله ، فكان ما أجمعوا على أنه لا كراهة فيه أفضل .

واحتج القائلون بترجيح القران بالأحاديث السابقة فيه ، ويقولون تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) ومشهور عن عمر وعلي أنهما قالوا : « إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك » وبحديث الصئبي بن معبد السابق ، وقول عمر له : « هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم » وبحديث وادي العقيق « قل : لبيك عمرة في حجة » قالوا : ولأن المفرد لا دم عليه ، وعلى القارن دم وليس هو دم جبران ، لأنه لم يفعل حراما ، بل دم عبادة والعبادة المتعلقة بالبدن والمال أفضل من المختصة بالبدن ، قال المزني : ولأن القارن مسارع إلى العبادة فهو أفضل من تأخيرها ، قالوا : ولأن في القران تحصيل العمرة في زمن الحج وهو أشرف .

(وأجاب) أصحابنا عن الأحاديث الواردة في القران بجوابين (أحدهما) أن أحاديث الإفراد أكثر وأرجح ، وذلك من وجوه كما سبق (والثاني) أن حديث القران مؤولة كما سبق ، ولا بد من التأويل للجمع

بين الأحاديث ، وقد سبق إيضاح الجمع والتأويل (والجواب) عن الآية الكريمة أنه ليس فيها إلا الأمر بإتسامهما ، ولا يلزم من ذلك قرنها في الفعل ، كما في قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (وأما) ما روى عن عمر وعلى فمعناه الإحرام بكل واحد منهما من دورة أهله ، يدل على أنه صح عن عمر كراهته للتمتع وأمره بالإفراد .

(والجواب) عن حديث الصُّبَيْ بن معبد أن عمر أخبره بأن القرآن سنة ، أي جائز قد أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل : إنه أفضل من الإفراد بل المعروف عن عمر ترجيح الإفراد كما سبق (والجواب) عن حديث وادي العقيق من وجهين سبق أحدهما عند ذكره (والثاني) أنه إخبار عن القرآن في أثناء الحول لا في أول الإحرام ، وقد سبق إيضاح هذا (والجواب) عن قولهم : إن القارن عليه دم ، وهو دم نسك ، قال أصحابنا : بل هو عندنا دم جبران على الصحيح ، بدليل أن الصيام يقوم مقامه عند العجز ، ولو كان دم نسك لم يقيم مقامه كالأضحية .

(وأما) قولهم : إن القارن لم يفعل حراما فليس شرط وجوب دم الجبران أن يكون في ارتكاب حرام ، بل قد يكون في مأذون كمن حلق رأسه للأذى أو لبس للمرض أو لحر أو برد ، أو أكل صيدا لمجاعته أو احتاج إلى التدأوى بطبيب ، فإنه يجب الدم ولم يفعل حراما (والجواب) عما قال المزني : إن من العبادات ما تأخيرها أفضل لمعنى ، كمن عدم الماء في السفر وعلم وجوده في أواخر الوقت ، فتأخير الصلاة أفضل ، وتأخير صلاة عيد الفطر وتأخير صلاة الضحى إلى امتداد النهار وأشباه ذلك والله أعلم . قال المساوردي : ولأن الإفراد فعل كل عبادة وحدها وأفرادها بوقت فكان أفضل من جمعهما كالجمع بين الصلاتين (وأما) قولهم : لأن في القرآن تحصل العمرة في زمن الحج وهو أشرف ، فقال أصحابنا ، ليس هو أشرف بالنسبة إلى العمرة ، بل رخصة في فعلها فيه ، وإنما شرفه بالنسبة إلى الحج والله أعلم .

واحتج القائلون بترجيح التمتع بالأحاديث السابقة ، وبقوله صلى

الله عليه وسلم : « ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة » فتأسف على فوات العمرة والتمتع فدل على رجحانه .
 ودليلنا عليهم ما سبق من الأحاديث ومن الدلائل على ترجيح الأفراد (وأما) تأسفه صلى الله عليه وسلم فسببه أن من لم يكن معهم هدى أمروا بجعلها عمرة ، فحصل لهم حزن حيث لم يكن معهم هدى ، ويوافقون النبي صلى الله عليه وسلم في البقاء على الإحرام ، فتأسف صلى الله عليه وسلم حينئذ على فوات موافقتهم تطييبا لنفوسهم ، ورغبة فيما يكون في موافقتهم .
 لا أن التمتع دائما أفضل . قال القاضى حسين : ولأن ظاهر هذا الحديث غير مراد بالإجماع ، لأن ظاهره أن سوق الهدى ينفع انعقاد العمرة ، وقد انعقد الإجماع على خلافه ، والله أعلم .

(فروع) ذكر القاضى حسين في هذا الباب من تعليقه والقاضى أبو الطيب في آخر باب صوم المتمتع من تعليقه وغيرهما من أصحابنا أن الشافعى نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج مطلقا . وكان ينتظر القضاء ، وهو نزول جبريل ببيان ما يصرف إحرامه المطلق إليه فنزل جبريل عليه السلام وأمره بصرفه إلى الحج المفرد . وذكر البيهقى في السنن الكبير في هذا بابا قال : باب ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم إحراما مطلقا ينتظر القضاء ، ثم أمر بإفراد الحج ومضى فيه واستدل له البيهقى بأحاديث لا دلالة فيها أصلا إلا في حديث مرسل ، وهو ما رواه الشافعى والبيهقى بإسنادهما الصحيح عن طاووس قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى حجا ولا عمرة ، ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة ، فأمر أصحابه من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة ، وقال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى » .

وذكر في الباب أيضا حديث جابر الطويل بكماله ، قال فيه : « فأهل

رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد : لبيك اللهم لبيك ، لا شريك لك لبيك . إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، وأهل الناس بهذا الذى يهلون به فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم شيئا منه ، ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تليته قال جابر : لسنا تنوى إلا الحج لسنا نعرف العمرة حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن ، وذكر الطواف والسعى . قال : فلما كان آخر طوافه على المروة ، قال : لو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى ، وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل ، وليجعلها عمرة » رواه مسلم بهذه الحروف .

(قلت) ظاهر الأحاديث الصحيحة كلها أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يحرم إحراما مطلقا ، بل معينا ، وقد قال الشيخ أبو حامد فى تعليقه ، وصاحب البيان وآخرون من أصحابنا : المشهور فى الأحاديث خلاف ما قاله الشافعى فى هذا ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم أحرم هو وأصحابه بالحج ، فلما دخل مكة فسخه إلى العمرة لمن لم يكن معه هدى ، والله أعلم .

(فرع) إذا أحرم بالحج لا يجوز له فسخه وقلبه عمرة ، وإذا أحرم بالعمرة لا يجوز له فسخها حجا لا لعذر ولا لغيره . وسواء ساق الهدى أم لا ، هذا مذهبننا ، قال ^(١) ابن الصباغ والعبدى وآخرون وبه قال عامة الفقهاء ، وقال أحمد يجوز فسخ الحج إلى العمرة لمن لم يسق الهدى . وقال القاضى عياض فى شرح صحيح مسلم : جمهور الفقهاء على أن فسخ الحج إلى العمرة ، كان خاصا للصحابة ، قال : وقال بعض أهل الظاهر : هو جائز الآن . واحتج لأحمد بحديث جابر المذكور فى الفرع الذى قبل هذا وأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « وليجعلها عمرة » وهو صحيح كما سبق ، وعن ابن عباس ، قال : كانوا يرون العمرة فى أشهر الحج من أفرج

(١) كذا فى شرح واصل العبارة : قاله ابن الصباغ والعبدى . . . الخ .

الفجور في الأرض ويجعلون المحرم صفرا ، ويقولون : إذا برأ الدَّيْبَرُ
وعنى الأثر ، وانسلخ صفر حلت العمرة لمن اعتمر . فقدم النبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة
فتعاطم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله أى الحل ؟ قال : « حل كله »
رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية مسلم : « الحل كله » وفي رواية عنه قال :
« قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبح رابعة يلبون بالحج فأمرهم
أن يجعلوها عمرة إلا من كان معه هدى » رواه البخارى ومسلم ، وهذا
لفظ البخارى .

وعن جابر قال : أهل النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالحج
وليس مع أحد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم وطلحة وكان على
قدم من اليمن ومعه هدى ، فقال : أهلت بما أهل به النبي صلى الله عليه
وسلم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن يجعلوها عمرة ويطوفوا
ويقصروا ويحلوا ، إلا من كان معه الهدى ، فقالوا : نتطلق إلى منى ، وذكر
أحدنا يقطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال « لو استقبلت من
أمرى ما استدرت ما أهديت ، ولولا أن معى الهدى لأهلت وأن سرافة
ابن مالك لقي النبي صلى الله عليه وسلم بالعقبة وهو يرميها فقال : ألكم
هذه خاصة يا رسول الله ؟ قال : « بل للأبد » رواه البخارى ومسلم .

وعن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا نذكر إلا الحج حتى جئنا سرف فطشت فدخل على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلما قدمت مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه :
اجعلوها عمرة فأحل الناس إلا من كان معه الهدى قالت : فكان الهدى مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وذوى اليسارة ، ثم أهلوا
حين راحوا إلى منى » رواه البخارى ومسلم ، ولفظه لمسلم ، وعن أبى
سعيد قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرخ بالحج
صراخا ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة إلا من ساق الهدى فلما

كان يوم التروية ورحنا إلى منى أهللنا بالحج » رواه مسلم ، قوله : رحنا أي أردنا الرواح وعن ابن عباس أنه سئل عن متعة الحج فقال : « أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، وأهللنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوا إهلالكم بالحج عبرة إلا من قلد الهدى » رواه البخاري ، فقال : وقال أبو كامل : قال أبو معشر : قال عشان بن عتاب عن عكرمة عن ابن عباس قال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف : هذا حديث غريب ، ولم أره عند أحد إلا عند مسلم بن الحجاج ، قال : ولم يذكر مسلم في صحيحه من أخذ عن عكرمة ، وعندى أن البخاري أخذه عن مسلم قلت : يحتل ما قاله أبو مسعود ، ويحتل أن البخاري أخذه من أبي كامل بلا واسطة .

قال العلماء : والبخاري يستعمل هذه العبارة فيما أخذه عرضا ومناولة لا ساعا ، والعرض والمناولة صحيحان يجب العمل بهما كما هو مقرر في علوم الحديث . واحتج أصحابنا بأن هذا النسخ كان خاصا بالصحابة ، وإنما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالنسخ ليحرموا بالعمرة في أشهر الحج ، وبخالفوا ما كانت الجاهلية عليه من تحريم العمرة في أشهر الحج ، وقولهم : إنها أفجر الفجور .

واحتج أصحابنا وموافقوهم للتخصيص بحديث الحرث بن بلال بن الحرث عن أبيه قال : « قلت : يا رسول الله أرأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بل لكم خاصة » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم ، وإسناده صحيح إلا الحرث بن بلال ، ولم أر في الحرث جرحا ولا تعديلا ، وقد رواه أبو داود ولم يضعفه وقد ذكرنا مرات أن ما لم يضعفه أبو داود فهو حديث حسن عنده ، إلا أن يوجد فيه ما يقتضى ضعفه ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : هذا الحديث لا يثبت عندي ولا أقول به ، قال : وقد روى الفسخ أحد عشر صحابيا أين يقع الحرث بن بلال منهم ؟ قلت : لا معارضة بينكم وبينه حتى

يقدّموا عليه لأنهم أثبتوا الفسخ للصحابة ، ولم يذكروا حكم غيرهم ، وقد وافقهم الحرث بن بلال في إثبات الفسخ للصحابة لكنه زاد زيادة لا تخالفهم وهي اختصاص الفسخ بهم .

واحتج أصحابنا بحديث أبي ذر رضى الله عنه قال : « كانت المنة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة » رواه مسلم موقوفاً على أبي ذر ، قال البيهقي وغيره من الأئمة : أراد بالمنة فسخ الحج إلى العمرة لأنه كان لمصلحة ، وهي « جواز الاعتناء في أشهر الحج ، وقد زالت فلا يجوز ذلك اليوم لأحد » واحتج أبو داود في سننه والبيهقي وغيرهما في ذلك برواية محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان بن الأسود أن أبا ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة : لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسناده هذا لا يحتج به لأن محمد بن إسحاق مدلس ، وقد قال (عن) واتفقوا على أن المدلس إذا قال : عن لا يحتج به .

(وأجاب) أصحابنا عن قوله صلى الله عليه وسلم لسرافة : « بل للأبد » أن المراد جواز العمرة في أشهر الحج لا فسخ الحج إلى العمرة ، أو أن المراد دخول أفعالها في أفعال الحج وهو القرآن ، وحمله من يقول : إن العمرة ليست واجبة على أن العمرة اندرجت في الحج ، فلا تجب ، وإنما تجب على المكلف حجة الإسلام دون العمرة .

(فسر) مذهبا أن المكى لا يكره له التمتع والقرآن ، وإن تمتع لم يلزمه دم ، وبه قال مالك وأحمد وداود ، وقال أبو حنيفة : يكره له التمتع والقرآن ، وإن تمتع أو قرن فعليه دم . واحتج له بقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ، تلك عشرة كاملة ، ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) فأباح التمتع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد

الحرام خاصة ، لأن المتنع شرع له أن لا يلم بأهله ، والمكى ملم بأهله ، فلم يكن له ذلك ، قالوا : ولأن الغريب إذا تمتع لزمه دم ، وقتلتم : إذا تمتع مكي فلا دم ، وهذا يدل على أن نسكه ناقص عن نسك الغريب فكره له فعله .

واحتج أصحابنا بأن ما كان من النسك قرية وطاعة في حق غير المكي : كان قرية وطاعة في حق المكي كالأفراد (والجواب) عن الآية أن معناها فمن تمتع فعليه الهدى إذا لم يكن من حاضرى المسجد ، فإن كان فلا دم ، فهذا ظاهر الآية فلا يعدل عنه (فإن قيل) فقله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله) ولم يقل على من لم يكن أهله (قلنا :) اللام بمعنى على كذا في قوله تعالى : (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها) أى فعليها ، وقوله تعالى : (أولئك لهم اللعنة) أى عليهم ، قال القاضى أبو الطيب ، وجواب آخر وهو أن قوله تعالى (فمن تمتع) شرط ، وقوله تعالى (فما استيسر من الهدى) جزء الشرط ، وقوله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله حاضرى المسجد) بمنزلة الاستثناء ، وهو عائد إلى الجزء دون الشرط ، كما لو قال : من دخل الدار فله درهم إلا بنى تميم ، أو قال : ذلك لمن لم يكن من بنى تميم ، فإن الاستثناء يعود إلى الجزء دون الشرط الذى هو دخول الدار كذا ههنا .

(وأما) قولهم : المتنع شرع له أن لا يلم بأهله ، فقال أصحابنا : لا نسلم ذلك ولا تأثير للمسام بأهله في التنع ، ولهذا لو تمتع غريب عن أهله فآلم بأهله يصح تمتعه ، وكذا لو تمتع من غير إلمام بأهله فتمتعه عندهم مكروه (وأما) قوله : إن نسكه ناقص لوجوب الدم على الغريب ، فقال أصحابنا : إنما لزم الغريب الدم لأنه ترفه بالتنع ، فيلزمه الدم ، والمكى أحرم بحجة وعمره من ميقاته الأصلي فلم يلزمه دم لعدم الترفه ، والله أعلم .

(شرح) أجمع العلماء على جواز العمرة قبل الحج ، سواء حج في سنته أم لا ، وكذا الحج قبل العمرة واحتجوا له بحديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل أن يحج » رواه البخاري والأحاديث الصحيحة المشهورة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث عمر قبل حجته ، وكان أصحابه في حجة الوداع أقساما ، منهم من اعتمر قبل الحج ، ومنهم من حج قبل العمرة » كما سبق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والإفراد أن يحج ثم يعتمر ، والتمتع أن يعتمر في أشهر الحج ثم يحج من عامه ، والقرآن أن يحرم بهما جميعا ، فإن أحرمت بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف جاز ويصير قارنا ، لما روى « أن عائشة رضى الله عنها أحرمت بالعمرة فحاضت فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تبكي ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اهلي بالحج واصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت ولا تصلي » وإن أدخل عليها الحج بعد الطواف لم يجز ، واختلف أصحابنا في علته (فمنهم) من قال : لا يجوز لأنه قد أخذ في التحلل (ومنهم) من قال : لا يجوز لأنه قد أتى بمقتضود العمرة ، وإن أحرمت بالحج وأدخل عليه العمرة ففيه قولان (أحدهما) يجوز لأنه أحد النسكين فجاز إدخاله على الآخر كالحج (والثاني) لا يجوز ، لأن أفعال العمرة استنحقت بإحرام الحج ، فلا يعد إحرام العمرة شيئا . (فإن قلنا) إنه يجوز ، فهل يجوز بعد الوقوف ؟ يبني على العلتين في إدخال الحج على العمرة بعد الطواف (فإن قلنا) لا يجوز إدخال الحج على العمرة بعد الطواف ، لأنه أخذ في التحلل جاز ههنا بعد الوقوف . لأنه لم يأخذ في التحلل (وإن قلنا) لا يجوز لأنه أتى بالمقتضود لم يجز ههنا ، لأنه قد أتى بمعظم المقتضود ، وهو الوقوف ، وإن أحرمت بالعمرة وأفسدها ثم أدخل عليها الحج ففيه وجهان (أحدهما) يتمتع بالحج ، ويكون فاسدا لأنه إدخال حج على عمرة ، فاشبه إذا كان صحيحا (والثاني) لا يتمتع لأنه لا يجوز أن يصح لأنه إدخال حج على إحرام فاسد ، ولا يجوز أن يفسد لأن إحرامه لم يصادفه الوطء فلا يجوز إفساده) .

(الشرح) حديث عائشة رواه البخاري ومسلم إلا قوله : « ولا تصلي »

فإنها لفظة غريبة ليست معروفة .

أما حكم المسألة فقال أصحابنا : لكل واحدة من الأنواع الثلاثة صور مختلف في بعضها (أما) الأفراد فصورته الأصلية أن يحرم بالحج وحده ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة ، وسيأتي باقي صورته في شروط التمتع الموجب للدم إن شاء الله تعالى (وأما) التمتع فصورته الأصلية أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ، ويدخل مكة ويفرغ من أفعال العمرة ، ثم ينشئ الحج من مكة ، ويسى متمعا لاستمتاعه بمحظورات الإحرام بينهما ، فإنه يحل له جميع المحظورات إذا تحلل من العمرة ، سواء كان ساق الهدى أم لا ، ويجب عليه دم ، ولو جوبه شروط تأتي إن شاء الله تعالى .

(وأما) القرآن فصورته الأصلية أن يحرم بالحج والعمرة معا ، فتدرج أعمال العمرة في أعمال الحج ، ويتحد الميقات والفعل فيكفي لهما طواف واحد ، وسعى واحد وحلق واحد وإحرام واحد فلو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج أى أحرم به نظر إن أدخل في غير أشهر الحج لغا إدخاله ولم يتغير إحرامه بالعمرة وإن أدخله في أشهره نظر إن كان أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ففي صحة إدخاله وجهان (أحدهما) وهو اختيار الشيخ أبى على السنجى بكسر السين المهمله والجيم وحكاية عن عامة الأصحاب أنه لا يصح الإدخال ، لأنه يؤدي إلى صحة الإحرام بالحج قبل أشهره (وأصحهما) يصح وهو اختيار القفال ، وبه قطع صاحبنا الشامل والبيان وآخرون ، لأنه أحرم بكل واحد منهما في وقته ، ولأنه إنما يصير محرما بالحج في حال إدخاله ، وهو وقت صالح للحج ، ولو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أدخله عليها في أشهره فإن لم يكن شرع في شيء من طوافها صح ، وصار قارنا بلا خلاف .

وإن كان قد شرع فيه وخطأ منه خطوة لم يصح إحرامه بالحج بلا خلاف وإن وقف عند الحجر الأسود للمشروع في الطواف ، ولم يمسه ثم أحرم بالحج صح وصار قارنا ، لأنه لم يتلبس بشيء من الطواف ، وإن

استلم الحجر ولم يمش ثم أحرم قبل شروعه في المشي فإن كان استلامه ليس بنية الاستلام للطواف صح إحرامه بالحج بلا خلاف ، كذا صرح به الماوردي ، وإن كان استلامه بنية أن يطوف ففي صحة إحرامه بالحج بعده وجهان حكاهما الصيمري وصاحبه الماوردي وصاحب البيان وآخرون (أحدهما) يصح لأنه مقدمة للطواف (والثاني) لا يصح لأنه أحد أبعاض الطواف ، وينبغي أن يكون الأول أصح ، ولو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع في الطواف أو بعده ؟ قال الماوردي : قال أصحابنا : صح إحرامه لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتيقن المنع ، فصار كمن أحرم وتزوج ، ولم يدر هل كان إحرامه قبل تزوجه أم بعده ، قال الشافعي : أجزاء وصح تزوجه ، هذا كلام الماوردي •

قال أصحابنا : وإذا شرع المحرم بالعمرة في الطواف ثم أحرم بالحج فقد قلت : إنه لا يصح بلا خلاف ، وفي علة بطلانه أربعة أوجه مشهورة حكى المصنف منها اثنين (أحد الأربعة) أنه اشتغل بعمل من أعمال العمرة (والثاني) لأنه شرع في فرض من فروضها (والثالث) لأنه أتى بمعظم أفعالها (والرابع) لأنه شرع في سبب التحلل وهذا الرابع هو الأصح وهو نص الشافعي نقله أبو بكر الفارسي في عيون المسائل وصحح البنديجي الثالث ، وتظهر فائدة هذا الخلاف فيما لو أحرم بحج ثم أدخل عليه العمرة ، وجوزناه كما سنذكره الآن إن شاء الله تعالى •

هذا كله إذا كانت العمرة التي أدخل عليها الحج صحيحة ، فإن كانت فاسدة بأن أفسدها بجماع ثم أدخل عليها حجا ففي صحة إدخاله ومصيره محرما بالحج وجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) عند الأكثرين يصير محرما ، وبه قال ابن سريج والشيخ أبو زيد (والثاني) لا يصير وصححه صاحب البيان ، وإن قلنا : يصير فهل يكون حجه صحيحا

مجزئاً ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم لأن المفسد متقدم (وأصحهما) لا ، لأنه تابع لعبرة فاسدة فعلى هذا هل يعتقد فاسدا من أصله ؟ أم صحيحا ثم يفسد ؟ فيه وجهان (أحدهما) يعتقد صحيحا ثم يفسد ، كما لو أحرم فجامع فإنه يعتقد صحيحا ثم يفسد على أحد الأوجه ، كما سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى (وأصحهما) يعتقد فاسدا ، إذ لو انعقد صحيحا لم يفسد إذا لم يوجد بعد انعقاده مفسد .

(فإن قلنا) يعتقد فاسدا أو صحيحا ثم يفسد لزمه المضى في النسكين ، ولزمه قضاؤهما (وإن قلنا :) يعتقد صحيحا ولا يفسد قضى العمرة دون الحج وعلى الأوجه الثلاثة يلزمه دم القران ، ولا يجب عليه بالإفساد إلا بدنة واحدة . كذا قاله الشيخ أبو على السنجى ، وحكى إمام الحرمين وجهين آخرين إذا حكمنا بانعقاد حجه فاسدا (أحدهما) يلزمه بدنة أخرى لفساد الحج (والثانى) يلزمه بدنة للعمرة وشاة للحج كما لو جامع ثم جامع ، وهذان الوجهان ضعيفان ، والصحيح ما ذكره أبو على والله أعلم .

هذا كله في الإحرام للحج بعد الإحرام بالعمرة (أما) إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة فقولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (القديم) صحته ويصير قارناً (والجديد) لا يصح وهو الأصح (فإن قلنا) بالقديم ، فيأبى منى يجوز الإدخال ؟ فيه أربعة أوجه مفرعة على الأوجه الأربعة السابقة فبين أحرم بالعمرة ثم بالحج (أحدهما) يجوز ما لم يشرع في طواف القدوم أو غيره من أعمال الحج ، قال البغوى : هذا أصحها (والثانى) يجوز بعد طواف القدوم ما لم يشرع في السعى أو غيره من فروض الحج . قاله الخضرى (والثالث) يجوز ، وإن فعل فرضا ما لم يقف بعرفات ، فعلى هذا لو كان قد سعى لزمه إعادة السعى ليقع عن النسكين جميعا . كذا قاله الشيخ أبو على السنجى وغيره (والرابع) يجوز ؟ وإن وقف ما لم

يشغل بشيء من أسباب التحلل من الرمي وغيره ، وعلى هذا لو كان قد سعى فقياس ما ذكره أبو علي وجوب إعادته ، وحكى إمام الحرمين فيه وجهين وقال : المذهب أنه لا يجب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب على المتمتع دم لقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) ولا يجب عليه إلا بخمسة شروط (أحدها) أن يعتمر في أشهر الحج ، فإن اعتمر في غير أشهر الحج لم يلزمه دم لأنه لم يجمع بين التيسر في أشهر الحج ، فلم يلزمه دم كالمفرد ، فإن أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج واتى بأفعالها في أشهر الحج ففيه قولان (قال) في القديم والإملاء : يجب عليه دم ، لأن استدامة الإحرام بمنزلة الابتداء ، ولو ابتداء الإحرام بالعمرة في أشهر الحج لزمه الدم فكذا إذا استدامه (وقال) في الأم : لا يجب عليه الدم لأن الإحرام نسك لا تتم العمرة إلا به ، وقد أتى به في غير أشهر الحج فلم يلزمه دم المتمتع كالطواف . (والثاني) أن يحج من سنته فاما إذا حج في سنة أخرى لم يلزمه دم ، لما روى سعيد بن المسيب قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرون في أشهر الحج ، فإذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا ، ولأن الدم إنما يجب لترك الإحرام بالحج من الميقات ، وهذا لم يترك الإحرام بالحج من الميقات ، فإنه إن أقام بمكة صارت مكة ميقاته ، وإن رجع إلى بلده وعاد فقد أحرم من الميقات . (والثالث) أن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات ، فاما إذا رجع لإحرام الحج إلى الميقات وأحرم فلا يلزمه دم ، لأن الدم وجب بترك الميقات ، وهذا لم يترك الميقات ، فإن أحرم بالحج من جوف مكة ثم رجع إلى الميقات قبل أن يقف فيه وجهان (أحدهما) لا دم عليه ، لأنه حصل محرما من الميقات قبل التلبس بنسك فاشبه من جاوز الميقات غير محرم ثم أحرم وعاد إلى الميقات (والثاني) يلزمه لأنه وجب عليه الدم بالإحرام من مكة فلا يسقط بالعود إلى الميقات ، كما لو ترك الميقات وأحرم دونه ثم عاد بعد التلبس بنسك (والرابع) أن يكون غير حاضري المسجد الحرام (فاما) إذا كان من حاضري المسجد الحرام فلا دم عليه لقول الله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وحاضروا المسجد الحرام أهل الحرم ، ومن بينه وبينه مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، لأن الحاضر في اللغة هو القريب ولا يكون قريبا إلا في مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، وفي الخامس وجهان وهو نية المتمتع

(أحدهما) أنه لا يحتاج إليها لأن الدم يتعلق بترك الإحرام بالحج من الميقات ، وذلك يوجد من غير نية (والثاني) أنه يحتاج إلى نية التمتع لأنه جمع بين العبادتين في وقت إحداهما ، فافتقر إلى نية الجمع كالجمع بين الصلاتين (فإننا قلنا) بهذا ففي وقت النية وجهان (أحدهما) أنه يحتاج إلى أن ينوى عند الإحرام بالعمرة (والثاني) يجوز أن ينوى ما لم يفرغ من العمرة ، بناء على القولين في وقت نية الجمع بين الصلاتين ، فإن في ذلك قولين (أحدهما) ينوى في ابتداء الأولى منهما (والثاني) ينوى ما لم يفرغ من الأولى) .

(الشرح) هذا الأمر المذكور عن سعيد بن المسيب حسن رواه البيهقي بإسناد حسن ، قال أصحابنا : يجب على المتمتع الدم لقوله تعالى : (ومن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) قال أصحابنا : ولوجوب هذا الدم شروط (أحدها) أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام ، وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم ، وقيل من بينه وبين نفس مكة دون مسافة القصر ، حكاه المتولي والبعوي وآخرون من الخراسانيين ، وحكى ابن المنذر عن الشافعي قولاً قديماً أنه من أهله دون الميقات ، وهذا غريب ، والصحيح الأول ، وبه قطع الجمهور فإن كان على مسافة القصر فليس بحاضر بالاتفاق ، فإن كان له مسكنان أحدهما في حد القرب والآخر بعيد ، فإن كان مقامه بأحدهما فالحكم له ، فإن استوى مقامه بهما وكان أهله وماله في أحدهما دائماً أو أكثر فالحكم له ، فإن استوى في ذلك وكان عزمه الرجوع إلى أحدهما فالحكم له ، فإن لم يكن له عزم فالحكم للذي خرج منه ، هكذا ذكر أصحابنا هذا التفصيل وانفقوا عليه ونص الشافعي عليه في الإملاء ، قال المحاملي : إلا المسألة الأخيرة فلم ينص عليها ، ولكن ذكرها أصحابنا وانفقوا عليها .

قال الشافعي رحمه الله : ويستحب أن يريق دمًا بكل حال ، ولو استوطن غريب مكة فهو حاضر بلا خلاف ، وإن استوطن مكى العراق أو

غيره فليس بحاضر بالاتفاق ، ولو قصد الغريب مكة فدخلها متستعا ناويا الإقامة بها بعد فراغه من التسكين أو من العمرة أو نوى الإقامة بها بعدما اعتسر فليس بحاضر ، فلا يسقط عنه الدم ، ولو خرج المسكى إلى بعض الآفاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ثم حج من عامه ، لم يلزمه دم عندنا بلا خلاف ، وقال طاووس : يلزمه والله أعلم .

قال الرافعى : ذكر الغزالي مسألة ، وهى من مواضع التوقف ، قال : ولم أجدها لغيره بعد البحث ، قال الرافعى : إذا جاوز الميقات غير مرید نسكا فاعتسر عقب دخوله مكة ثم حج لم يكن متستعا إذا صار من الحاضرين إذ ليس يشترط فيه قصد الإقامة ، قال الرافعى : وهذه المسألة تتعلق بالخلاف السابق فى أن قصد مكة هل يوجب الإحرام بحج أو عرة أم لا ؟ ثم قال ما ذكره من اعتبار اشتراط الإقامة ينازعه فيه كلام الأصحاب ونقلهم عن نصح فى الإملاء والتقديم ، فإنه ظاهر فى اعتبار الإقامة ، بل فى اعتبار الاستيطان . وفى الوسيط حكاية وجهين فى صورة تدانى هذه ، وهو أنه لو جاوز الغريب الميقات وهو لا يريد نسكا ولا دخول الحرم ، ثم بدا له بقرب مكة أن يعتسر فاعتسر منه وحج بعدها على صورة التمتع هل يلزمه الدم ؟ (أحد الوجهين) لا يلزمه لأنه حين بدا له كان فى مسافة الحاضر (وأصحهما) لا يلزمه لوجود صورة التمتع ، وهو غير معدود من الحاضرين ، هذا كلام الرافعى ، والمختار فى الصورة الأولى التى ذكرها الغزالي أنه متمتع ليس بحاضر ، بل يلزمه الدم والله أعلم .

قال أصحابنا : ولا يجب على حاضرى ^(١) المسجد الحرام دم انقران ، كما لا يجب عليه دم التمتع ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور وحكى الحناتلى والرافعى وجها أنه يلزمه ، قال الرافعى : ويشبه أن يكون هذا الخلاف على وجهين حكاهما صاحب العدة أن دم القرآن دم جبر أم دم

(١) الجميع هنا على تقدير (أهله)

نسك ؟ والمذهب المعروف أنه دم جبر (قلت) الذى قطع به جماهير الأصحاب أن دم التمتع ودم القران دم جبر ، وإنما القائل بأنهما دم نسك أبو حنيفة ، وقد سبق بيانه بدليله فى مسألة تفضيل الأفراد على التمتع والقران .

(هـ) هل يجب على المكى إذا قرن إنشاء الإحرام من أدنى الحل ، كما لو أفرد العمرة ؟ أم يجوز أن يحرم من جوف مكة إدراجا للعمرة تحت الحج فى الميقات ؟ كما أدرجت أفعالها فى أفعاله ؟ فيه وجهان حكاهما^(١) وآخرون (أصحهما) الثانى وبه قطع الأكثرون قالوا : ويجزى الوجهان فى الآفاقى إذا كان بسكة وأراد القران .

(الشرط الثانى) أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج ، فلو أحرم بها وفرغ منها قبل أشهر الحج ثم حج فى سنته لم يلزمه دم بلا خلاف عندنا ، وبه قال جمهور العلماء ، وقال طاوس : يلزمه : دليلنا ما ذكره المصنف . ولو أحرم بها قبل أشهر الحج وأتى بجميع أفعالها فى أشهره فقولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) نصه فى الأم : لا دم (والثانى) نصه فى القديم والإملاء : يجب الدم ، وقال ابن سريج : ليست على قولين بل على حالين إن أقام بالميقات محرما بالعمرة حتى دخلت أشهر الحج أو عاد إليه فى أشهره محرما بها وجب الدم ، وإن جاوزه قبل الأشهر ولم يعد إليه فلا دم ولو وجد الإحرام بالعمرة وبعض أعمالها قبل أشهره (فإن قلنا) لا دم إذا لم يتقدم الإحرام فىى أولى . وإلا فوجهان مشهوران فى كتب الخراسانيين (أصحهما) عندهم لا يجب وبه قطع العراقيون ، قال الخراسانيون : وإذا لم توجب دم التمتع فى هذه الصور ففى وجوب دم الإساءة وجهان (أحدهما) يجب لأنه أحرم بالحج من مكة (وأصحهما)

(١) بيانى بالأصل فحرر ولعل السقط (المصنف) راجع المتن .

لا . لأن المنيء من ينتهي إلى الميقات قاصدا للنسك ويجاوزه غير محرم ، وهذا جاوزه محرما .

(الشرط الثالث) أن تقع العمرة والحج في سنة واحدة ، فلو اعتسر ثم حج في السنة القابلة فلا دم ، سواء أقام بسكة إلى أن حج أم رجع وعاد ، وهل يشترط كون العمرة والحج جميعا في شهر واحد ؟ فيه وجهان مشهوران في الطريقتين (أحدهما) باتفاق المصنفين وقطع به كثيرون منهم ، وهو قول عامة أصحابنا المتقدمين لا يشترط (والثاني) يشترط انفرد به أبو علي بن خيران .

(الشرط الرابع) أن لا يعود إلى الميقات بأن أحرم بالحج من نفس مكة واستمر ، فلو عاد إلى الميقات الذي أحرم بالعمرة منه وإلى مسافة مثله وأحرم بالحج فلا دم بالاتفاق ، ولو أحرم به من مكة ثم ذهب إلى الميقات محرما ففي سقوطه الخلاف الذي سنذكره إن شاء الله تعالى فيمن جاوز الميقات غير محرم ثم عاد محرما ، ولو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته وأحرم منه ، بأن كان ميقات عمرته الجحفة فعاد إلى ذات عرق فهل هو كالعود إلى ميقات عمرته ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا ، وعليه دم لأنه دونه (وأصحهما) نعم لأنه أحرم من موضع ليس ساكنوه من حاضري المسجد الحرام قال الرافعي : وهذا اختيار القفال والمعتبرين ، وقطع الفوراني بأنه لو سافر بعد عمرته من مكة سفرا تقصر فيه الصلاة ثم حج من سنته لا دم عليه .

(فروع) لو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات فالذهب أنه لا دم نص عليه في الإملاء ، وقطع به كثيرون أو الأكثرون وصححه الخناطي وآخرون ، وقال إمام الحرمين : (إن قلنا) المتمتع إذا أحرم بالحج ثم عاد إليه لا يسقط عنه الدم فهنا أولى ، وإلا فوجهان ، والفرق أن اسم القران لا يزول بالعود بخلاف التمتع ، ولو أحرم بالعمرة

من الميقات ودخل مكة ثم رجع إلى الميقات قبل طوافه فأحرم بالحج فهو قارن ، قال الدارمي في آخر باب الفوات : (إن قلنا) إذا أحرم بهما جميعا ثم رجع سقط الدم فهنا أولى وإلا فوجهان .

(الشرط الخامس) مختلف فيه ، وهو أنه هل يشترط وقوع النسكين عن شخص واحد ؟ فيه وجهان مشهوران ، قال الخضرى : يشترط ، وقال الجمهور : لا يشترط ، وهو المذهب قال أصحابنا : ويتصور فوات هذا الشرط في صور (أحدها) أن يستأجره شخص لحج وآخر لعمره (الثانية) أن يكون أجيرا في عمرة فيفرغ منها ثم يحج لنفسه (الثالثة) أن يكون أجيرا لحج فيعتمر لنفسه ، ثم يحج للمستأجر (فإن قلنا) بقول الجمهور ، قال أصحابنا : وجب نصف دم التمتع على من يقع له الحج ، ونصفه على من تقع له العمرة ، قال الرافعى : وليس هذا الإطلاق على ظاهره ، بل هو محمول على تفصيل ذكره بغوى (أما) في الصورة الأولى فقال : إن أذن المستأجران في التمتع فالدم عليهما نصفان ، وإلا فعلى الأجير ، وعلى قياسه أنه إن أذن أحدهما فقط ، فالنصف على الآذن والنصف على الأجير .

(وأما) في الصورتين الأخيرتين فقال : إن أذن له المستأجر في التمتع فالدم عليهما نصفان ، وإلا فالجميع على الأجير ، قال الرافعى : واعلم بعد هذا أمورا (أحدها) أن إيجاب الدم على المستأجرين أو أحدهما مفرغ على الأصح ، وهو أن دم التمتع والقران على المستأجر ، وإلا فهو على الأجير بكل حال (الثانى) إذا لم يأذن المستأجران أو أحدهما في الصورة الأولى ، والمستأجر في الثالثة ، وكان ميقات البلد معينا في الإجارة أو نزلنا الإطلاق عليه ، لزمه مع دم التمتع دم الإساءة لمجاوزة ميقات نسكه (الثالث) إذا أوجبا الدم على المستأجرين وكافا معشرين لزم كل واحد منهما صوم خمسة أيام ، لكن صوم التمتع بعضه في الحج وبعضه بعد الرجوع ، وهما لم يباشرا حجا ، وقد سبق في فروع الإجارة فيسن استؤجر

ليقرن قرن أو ليمتنع فتمتنع ، وكان المستأجر معسرا وقلنا الدم^(١) خلافا بين
 البغوى والمتولى فعلى قياس البغوى الصوم على الأجير ، وعلى قياس
 المتولى هو كما لو عجز الممتنع عن الهدى والصوم جميعا ، قال الرافعى :
 ويجوز أن يكون الحكم كما سياتى فى الممتنع إذا لم يصم فى الصح كيف
 يقضى ؟ فإذا أوجبنا التفريق فتفريق الخمسة بنسبة الثلاثة والسبعة ببعض
 القسمين ، فيكملان ويصوم كل واحد منهما ستة أيام ، وقس على هذا
 ما إذا أوجبنا الدم فى الصورتين الأخيرتين على الأجير والمستأجر .

(وأما) إذا قلنا بقول الخضرى : فإذا اعتمر عن المستأجر ثم حج عن
 نفسه ففى كونه مسيئا الخلاف السابق فيمن اعتمر قبل أشهر الحج ، ثم
 حج من مكة ، لكن الأصح هنا أنه مسمى لإمكان الإحرام بالحج حين حضر
 الميقات ، قال الإمام : فإن لم يلزم الدم فقوات هذا الشرط لا يؤثر إلا فى
 قوات فضيلة التمتع فى قولنا إنه أفضل من الأفراد وإن ألزمناه الدم فله
 أثران (أحدهما) هذا (والثانى) أن الممتنع لا يلزمه العود إلى الميقات ،
 وإذا عاد وأحرم منه سقط عنه الدم بلا خلاف ، والمسمى يلزمه العود ، وإذا
 عاد ففى سقوط الدم عنه خلاف ، وأيضا فالدمان يختلف بدلهما ، والله
 أعلم .

(الشرط السادس) مختلف فيه أيضا ، وهو نية التمتع ، وفى
 اشتراطها وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) لا يشترط
 كما لا يشترط فيه القران ، فإن شرطناها ففى وقتها ثلاثة أوجه حكاهما
 الدارمى وآخرون (أحدهما) حالة الإحرام بالعمرة (والثانى) وهو الأصح
 ما لم يفرغ من العمرة وهذان الوجهان فى الكتاب (والثالث) ما لم يشرع
 فى الحج ، وقد سبق مثل هذه الأوجه فى الجمع بين الصلاتين .

(١) بيان بالأصل لحرر ، ولعل تقديره (فقد رأينا) أو (فقد حكينا) .

(الشرط السابع) أن يحرم بالعمرة من الميقات ، فلو جاوز مریدا للنسك ثم أحرم بها فقد نص الشافعي أنه ليس عليه دم التمتع ، بل يلزمه دم الإساءة ، فقال جماعة من الأصحاب بظاهر النص ، وقال الأكثرون : هذا إذا كان الباقي بينه وبين مكة دون مسافة القصر ، فإن بقيت مسافة القصر فعليه الدمان معا ، وما يؤيد هذا أن صاحبى البيان والشامل ذكرا عن الشيخ أبى حامد أنه حكى عن نص الشافعي في القديم أنه إذا مر بالميقات فلم يحرم حتى بقى بينه وبين مكة دون مسافة القصر ثم أحرم بالعمرة ، فعليه دم الإساءة بترك الميقات ، وليس عليه دم التمتع ، لأنه صار من حاضرى المسجد الحرام •

(فسرع) قال أصحابنا : هذه الشروط السبعة معتبرة لوجوب الدم وفقا وخلافا ، وهل يعتبر في تسميته متمتعا ؟ فيه وجهان مشهوران حكاهما صاحب العدة والبيان وآخرون (أحدهما) يعتبر ، فلو فاته شرط كان مفردا (والثانى) لا يعتبر ، بل يسمى متمتعا متى أحرم بالعمرة في أشهر الحج وحج من عامه ، واختلفوا في الأرجح منهما فقال صاحب العدة والبيان : قال الشيخ أبو حامد : لا يعتبر ، وقال القفال : يعتبر وذكر أنه نص الشافعي ، وبه قطع الدارمى ، وقال الرافعى : الأشهر أنه لا يعتبر ، قال : ولهذا قال الأصحاب : يصح التمتع والقرآن من المكى خلافا لأبى حنيفة (قلت) : الأصح لا يعتبر لما ذكره الرافعى •

(فسرع) إذا اعتسر المتمتع ولم يرد العود إلى الميقات لزمه أن يحرم بالحج من نفس مكة ، وهى في حقه كهى في حق المكى ، وأما الموضع الذى هو أفضل للأحرام ، وإحرامه من خارج مكة أو خارج الحرم ، من غير عود إلى الميقات ، ولا إلى مسافته فحكمه كله كما سنذكره في باب مواقيت الحج ، في المكى إذا فعل ذلك إن شاء الله تعالى ، وإذا اقتضى الحال وجوب دم الإساءة وجب أيضا مع دم التمتع ، حتى لو خرج بعد تحلله من العمرة

إلى الحل وأحرم من طرفه بالحج ، فإن عاد إلى مكة محرماً قبل وقوفه بعرفات
لزمه دم التمتع دون الإساءة ، وإن ذهب إلى عرفات ولم يعد إلى مكة قبل
الوقوف فالصحيح الذي عليه الأصحاب أنه يلزمه دمان ، دم التمتع ودم
الإساءة ، وحكى ابن الصباغ هذا عن الأصحاب ثم قال : وفيه نظر .

وينبغي أن يلزمه دم واحد للتمتع لأن دم التمتع وجب لترك الإحرام
بالحج من ميقات بلده ، ولا فرق بين أن يترك منه مسافة قليلة أو كثيرة ،
وإن أحرم من موضع من الحرم خارج مكة ولم يعد إلى مكة ، فهل هو كمن
أحرم من مكة ؟ أم كمن أحرم من الحل ؟ قال صاحب الشامل والبيان : فيه
وجهان : وقيل قولان (أحدهما) كمكة لأنهما سواء في الإحرام ، وتحريم
الصيد وغيره (والثاني) كالحل لأن مكة صارت ميقاته فهو كمن لزمه
الإحرام من قرنته التي بين مكة والميقات فجاوزها وأحرم ، وهذا الثاني
أصح .

(هــرـع) قال صاحب البيان : قال الشافعي في القديم : إذا حج رجل
نفسه من ميقات في أشهر الحج ، فلما تحلل منه أحرم بالعمرة عن نفسه من
أدنى الحل ، أو تمتع أو قرن لنفسه من الميقات ، ثم اعتسر عن نفسه من
أدنى الحل ، لم يلزمه عن العمرة المتأخرة دم ، وكذا لو أفرد عن غيره فحج
ثم اعتسر عنه من أدنى الحل ، أو تمتع أو قرن عن زيد ثم أحرم عنه بالعمرة
من أدنى الحل ، لم يجب عليه إلا دم القران والتمتع ، قال : فأما إذا اعتسر
عن نفسه من الميقات ثم حج عن غيره من مكة ، أو حج عن نفسه من الميقات
ثم اعتسر عن غيره من أدنى الحل ، فعليه الدم خلافاً لأبي حنيفة . دليلنا
أن الإحرامين إذا كانا عن شخصين وجب فعلهما من الميقات ، فإذا ترك
الميقات في أحدهما لزم الدم كمن مر بالميقات يريد للنسك .

وإن أحرم بعد مجاوزته قال صاحب البيان : وعلى قياس هذا إذا
أحرم الأجير بالعمرة من الميقات عن المستاجر ، وتحلل منها ، ثم أقام يعتسر

عن نفسه من أدنى الحل ، ثم أحرم بالحج من مكة عن المستأجر لزمه الدم
للعمره التي أحرم بها عن نفسه من أدنى الحل ، ولا يلزم الدم لما بعدها
من العمر لأن الواجب عليه أن يحرم عن نفسه من الميقات بنسك واحد .
هذا آخر كلام صاحب البيان .

(فرع) إذا فرغ المتمتع من أفعال العمرة صار حلّالا ، وحل له
الطيب واللباس والنساء وكل محرّمات الاحرام ، سواء كان ساق الهدى
أم لا ، هذا مذهبا لا خلاف فيه عندنا ، وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة
وأحمد : إن لم يكن معه هدى تحلل كما قلنا ، فإن كان معه هدى لم يجز
أن يتحلل ، بل يقيم على إحرامه حتى يحرم بالحج ويتحلل منهما جميعا ،
لحديث حفصة رضي الله عنها أنها قالت لرسول الله : « ما شأن الناس حلوا
لعمره ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا
أحل حتى أنحر » رواه البخاري ومسلم .

واحتج أصحابنا بأنه متمتع أكمل أفعال عمرته فتحلل ، كمن لم يكن
معه هدى (وأما) حديث حفصة فلا حجة لهم فيه لأن النبي صلى الله عليه
وسلم كان مفردا أو قارنا كما سبق إيضاحه . ولهذا قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى
ولجعلتها عمرة » وقد سبق بيانه ، (فإن قيل :) فقد ثبت في صحيح مسلم
عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع
فمنا من أهل بعرة ، ومنا من أهل بحجة ، حتى قدمنا مكة فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : من أحرم بعرة ولم يهد فليحلل ، ومن أحرم
بعرة وأهدى فلا يتحلل ، حتى ينحر هديه ، ومن أهل بحجة فليتم حجه »
فالجواب أن هذه الرواية مختصرة من روايتين ذكرهما مسلم قبل هذه
الرواية وبعدها ، قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
حجة الوداع فأهللنا بعرة ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من

كان معه هدى فليلهل بالحج من العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا »
فهذه الرواية مفسرة للاولى ، ويتعين هذا التأويل ، لأن القصة واحدة
فصحت الروايات .

(فسرع) إذا تحلل المتمتع من العمرة استحب له أن لا يحرم بالحج
إلا يوم التروية ، وهو الثامن من ذى الحجة ، هذا إن كان واجد الهدى ،
وإن كان غادمه استحب له تقديم الإحرام بالحج قبل اليوم السادس ، لأن
فرضه الصوم ، ولا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج ، وواجبه ثلاثة أيام في
الحج وسبعة إذا رجع ، ويستحب أن لا يصوم يوم عرفة فيتعين ثلاثة أيام
قبله . وهى السادس والسابع والثامن ، هذا مذهبنا وثبت ذلك في
الصحيحين عن ابن عمر من فعله ، وبه قال بعض المالكية وآخرون ، منهم
عطاء بن أبى رباح وسعيد بن جبير وأحمد وإسحق وابن المنذر وآخرون
وقال مالك وآخرون : الأفضل أن يحرم من أول ذى الحجة ، سواء كان
واجدًا للهدى أم لا ، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وأبى ثور
ونقله القاضى عن أكثر الصحابة والعلماء والخلاف فى الاستحباب ، فكلاهما
جائز بالإجماع .

دليلا ما ثبت عن جابر رضى الله عنه أنه قال : « حججنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم عام ساق الهدى معه — يعنى حجة الوداع — وقد
أهلوا بالحج مفردا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحلوا من إحرامكم
فطوفوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حللا ، حتى إذا كان
يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التى قدمتم بها متعة » وفى رواية قال :
« تحللنا فواقمنا النساء وتطينا ولبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع
ليال ، ثم أهللنا يوم التروية يعنى بالحج » وفى رواية : « فلما كان يوم
التروية أهللنا بالحج » وفى رواية : « حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا
مكة بظهر أهللنا بالحج » وفى رواية : « أمرنا النبى صلى الله عليه وسلم
لما أهللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى » .

هذه الروايات كلها في صحيح مسلم وبعضها في البخاري أيضا .
وثبت في الصحيحين عن ابن عمر « أنه كان إذا كان بمكة يحرم بالحج يوم
التروية فقال له عبيد^(١) بن جريج في ذلك فقال : إني لم أر رسول الله صلى
الله عليه وسلم يهل حتى تنبت به راحلته » قال العلماء : أجابه ابن عمر
بضرب من القياس حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم على المسألة بعينها ، فاستدل بما في معناه ووجه قياسه
أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحج والذهاب
إليه فأخر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج والذهاب وتوجهه إليه
وهو يوم التروية لأنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى والله أعلم .

(فروع) في مذاهب العلماء في مسائل سبقت (منها) إذا أحرم
بالعمرة في غير أشهر الحج وفعل أفعالها في أشهره فقد ذكرنا أن الأصح
عندنا أنه ليس عليه دم التمتع ، وبه قال جابر بن عبد الله وقتادة وأحمد
وإسحق ودود والجمهور ، وقال الحسن والحكم وابن شبرمة يلزمه (ومنها)
إذا عاد التمتع لإحرام الحج إلى الميقات سقط عنه دم التمتع عندنا . وقال
أبو حنيفة : لا يسقط (ومنها) حاضر المسجد الحرام عندنا من كان في
المسجد الحرام ، أو بينه وبينه مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، وقال ابن عباس
وطاوس ومجاهد والثوري : هو من كان بالحرم خاصة ، وقال مالك : هم
أهل مكة وذو طوى وقال مكحول : هم من كان أهله دون الميقات ، وحكاه
ابن المنذر عن نص الشافعي في القديم .

وقال محمد بن الحسن : هو من كان من أهل الميقات أو دونه (ومنها)
قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن لمن أهل بعمرة في أشهر الحج أن
يدخل عليها الحج ، ما لم يفتتح الطواف بالبيت ، قال : واختلوا في إدخاله
عليها بعد افتتاح الطواف فجوزاه مالك ومنعه عطاء والشافعي وأبو ثور ،

(١) تسمى من الطبقة الثالثة ثقة (ط) .

وقال : واختلفوا في إدخال العمرة على الحج فقال أصحابنا : يجوز ويصير قارنا ، وعليه دم القران • وهو قول قديم للشافعي ومنعه الشافعي في مصر ، وتقل منه عن أكثر من لقيه • قال ابن المنذر ويقول مالك أقول (ومنها) وقال : ابن المنذر أجمع العلماء على أن من دخل مكة بعمره في أشهر الحج مريدا للمقام بها ثم حج من مكة أنه متمتع ، يعني وعليه الدم (ومنها) إذا خرج المكي إلى بعض الآفاق لحاجة ثم عاد وأحرم بالعمره منه أو من ميقاته وحج من عامه فلا دم عليه عندنا ، وقال طاووس : يجب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب دم التمتع بالإحرام بالحج لقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) ولأن شرائط الدم إنما توجد بوجود الإحرام بالحج ، فوجب أن يتعلق الوجوب به ، وفي وقت جوازه قبولان (أحدهما) لا يجوز قبل أن يحرم بالحج ، لأن اللبح فرية تتعلق بالبدن فلا يجوز قبل وجوبها كالصوم والصلاة (والثاني) يجوز بعد الفراغ من العمرة ، لأنه حق مال يجب بسببين ، فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة بعد ملك النصاب) •

(الشرح) قوله : يتعلق بالبدن احتراز من الزكاة (وقوله) حق مال احتراز من الصلاة والصوم (وقوله) يجب بسببين احتراز من حق مال يجب بسبب واحد ككفارة الجماع في نهار رمضان وغيرها مما قدمنا بيانه في آخر باب تعجيل الزكاة •

أما حكم المسألة فقد سبق أن دم التمتع واجب بإجماع المسلمين ، ووقت وجوبه عندنا الإحرام بالحج بلا خلاف (وأما) وقت جوازه فقال أصحابنا : لا يجوز قبل الشروع في العمرة بلا خلاف ، لأنه لم يوجد له سبب ، ويجوز بعد الإحرام بالحج بلا خلاف ولا يتوقف بوقت كسائر دماء الجبران ، لأن الأفضل ذبحه يوم النحر ، وهل تجوز إراسته بعد التحلل من

العمرة وقبل الإحرام بالحج ؟ فيه قولان مشهوران ، وحكماهما جماعة وجهين ، والمشهور قولان ، وذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) الجواز فعلى هذا هل يجوز قبل التحلل من العمرة ؟ فيه طريقان (أحدهما) لا يجوز قطعاً ، وهو مقتضى كلام المصنف وكثيرين ، ونقله صاحب البيان عن أصحابنا العراقيين ، ونقل الماوردي اتفاق الأصحاب عليه (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) لا يجوز (والثاني) يجوز لوجود بعض السبب ، حكاه أصحابنا الخراسانيون وصاحب البيان ، فالعاصل في وقت جوازه ثلاثة أوجه أحدها بعد الإحرام بالعمرة (وأصحها) بعد فراغها (والثالث) بعد الإحرام بالحج .

(فسر) في مذاهب العلماء في وقت وجوب دم التمتع . ذكرنا أن مذهبنا وجوبه بالإحرام بالحج ، وبه قال أبو حنيفة وداود ، وقال عطاء : لا يجب حتى يقف بمرفات وقال مالك : لا يجب حتى يرمى جمرة العقبة (وأما) جوازه فذكرنا أنه يجوز عندنا بعد الإحرام بالحج بلا خلاف ، وفيما قبله خلاف . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجوز قبل يوم النحر ، واستدل أصحابنا بقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) ومعناه فعليه ما استيسر ، وبمجرد الإحرام يسمى تمتعاً فوجب الدم حينئذ ، ولأن ما جعل غاية تعلق الحكم بأوله كقوله تعالى : (ثم أنموا الصيام إلى الليل) ولأن شروط التمتع وجدت فوجب الدم والله أعلم .

قال العلماء : قوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة) أى بسبب العمرة ، لأنه إنما يتمتع بمحظورات الإحرام بين الحج والعمرة ، بسبب العمرة قالوا : والتمتع هنا التلذذ والانتفاع ، يقال : تمتع به أى أصاب منه وتلذذ به ، والمتاع كل شئ ينتفع به والله أعلم . واحتج به مالك وأبو حنيفة في أن دم التمتع لا يجوز قبل يوم النحر بالقياس على الأضحية . واحتج أصحابنا عليهما بالآية الكريمة ، ولأنهما وافقا على جواز صوم التمتع قبل

يوم النحر ، أعنى صوم الأيام الثلاثة ، فالهedy أولى ، لأنه دم جبران
فجاز بعد وجوبه وقبل يوم النحر ، كدم فدية الطيب واللباس وغيرهما ،
ويخالف الأضحية لأنه منصوص على وقتها والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : دم التمتع شاة صفتها صفة الأضحية ، قال
أصحابنا : ويقوم مقامها سبُع بدنة أو سبُع بقرة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن لم يكن واجدا للهدي في موضعه انتقل إلى الصوم ، وهو صوم
ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ، لقوله تعالى : (فمن لم يجد فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) فاما صوم ثلاثة أيام
(في الحج) فلا يجوز قبل الإحرام بالحج ، لأنه صوم واجب . فلا يجوز قبل
وجوبه كصوم رمضان ، ويجوز بعد الإحرام بالحج إلى يوم النحر ، والمستحب
أن يفرغ منه قبل يوم عرفة فإنه يكره للحاج صوم يوم عرفة ، وهل يجوز
صيامها في أيام التشريق ؟ فيه قولان ، وقد ذكرناهما في كتاب الصيام (واما)
صوم السبعة ففيه قولان ، قال في حرمله : لا يجوز حتى يرجع إلى اهله ،
لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كان معه هدي
فليهد ، ومن لم يكن يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى
اهله » وقال في الإملاء : يصوم إذا أخذ في السير خارجا من مكة لقوله تعالى :
(وسبعة إذا رجعتم) وابتداء الرجوع إذا ابتداء بالسير من مكة ، فإذا قلنا
بهذا ففي الأفضل قولان (أحدهما) الأفضل أن يصوم بعد الابتداء بالسير
لأن تقديم العبادة في أول وقتها أفضل (والثاني) الأفضل أن يؤخر إلى أن
يرجع إلى الوطن ليخرج من الخلاف فإن لم يصم الثلاثة حتى يرجع إلى اهله
لزمه صوم عشرة أيام . وهل يشترط التفريق بينهما ؟ وجهان (أحدهما)
ليس بشرط لأن التفريق وجب بحكم الوقت ، وقد فات فسقط ، كالتفريق
بين الصلوات (والثاني) أنه يشترط وهو المذهب ، لأن ترتيب أحدهما على
الأخر لا يتعلق بوقت فلم يسقط بالفوات كترتيب الأعمال الصلاة (فإن قلنا)
بالوجه الأول صام عشرة أيام كيف شاء (وإن قلنا) بالمذهب فرق بينهما بمقدار
ما وجب التفريق بينهما في الأداء) .

(الشرح) أما حديث جابر فرواه البيهقي من رواية جابر بإسناد جيد ،
ورواه البخارى ومسلم من رواية ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم
بنقله هذا .

وأما احكام الفصل فقال أصحابنا : إذا وجد المتمتع الهدى فى موضعه
لم يجز له العدول إلى الصوم لقوله تعالى : (فمن لم يجد) وهذا مجمع
عليه ، فإن عدم الهدى فى موضعه لزم صوم عشرة أيام ، سواء كان له مال
غائب فى بلده أو غيره ، أم لم يكن ، بخلاف الكفارة فإنه يشترط فى الانتقال
إلى الصوم فيها عدم مطلقا ، والفرق أن بدل الدم مؤقت بكونه فى الحج
ولا توقيت فى الكفارة ولأن الهدى يختص ذبحه بالحرم بخلاف الكفارة ،
قال أصحابنا : فإن وجد الهدى وثمنه لكنه لا يباع إلا بأكثر من ثمن المثل
فهو كالمعدوم ، فله الانتقال إلى الصوم ولو وجد الثمن وعدم الهدى فى
الحال وعلم أنه يجده قبل فراغ الصوم هل يجوز الانتقال إلى الصوم ؟
فيه قولان حكاهما البغوى (أصحابنا) الجواز وهو مقتضى كلام الجمهور ،
وسبق مثل هذا الخلاف فى التيمم .

قال البغوى : ولو كان يرجى الهدى ولا يتيقنه جاز الصوم ، وهل
يستحب انتظار الهدى ؟ فيه قولان كالتيمم ، قال : فإن لم يجد هديا لم
يجز تأخير الصوم لأنه مضيق ، كمن عدم المساء صلى بالتيمم ، ولا يجوز
التأخير بخلاف جزاء الصيد ، فإنه يجوز تأخيره إذا غاب ماله ، لأنه يقبل
التأخير ككفارة القتل والجماع والله أعلم . ثم الصوم الواجب يقسم ثلاثة
وسبعة ، فالثلاثة يصومها فى الحج ، ولا يجوز تقديبها على الإحرام بالحج ،
ولا يجوز صوم شيء منها يوم النحر ، وفى أيام التشريق قولان سبقا فى
كتاب الصيام . ويستحب صوم جميع الثلاثة قبل يوم عرفة ، لأنه يستحب
للحاج فطر يوم عرفة (وأما) قول المصنف : يكره صومه فخلاف عبارة
الجمهور كما سبق فى باب ، وإنما يمكنه هذا إذا تقدم إحرامه بالحج على
اليوم السادس من ذى الحجة .

وقال أصحابنا : يستحب للمستحب الذى هو من أهل الصوم أن يحرم بالحج قبل السادس . وحكى الحناتى وجها أنه إذا لم يتوقع هديا وجب تقديم الإحرام بالحج على السابع ، ليتمكن صوم الثلاثة قبل يوم النحر (والمذهب) أنه مستحب لا واجب (وأما) واجد الهدى فيستحب أن يحرم بالحج يوم التروية ، وهو الثامن من ذى الحجة ، وقد سبق بيانه قريب ولا يجوز تأخير الثلاثة ولا شئ منها عن يوم عرفة ، نص عليه الشافعى فى المختصر ، وتابعه الأصحاب . ودليله قوله تعالى : (ثلاثة أيام فى الحج ؛ .

قال أصحابنا : وإذا فات صوم الثلاثة فى الحج لزمه قضاؤها ، ولا دم عليه ، وخرج ابن سريج وأبو إسحاق المروزى قولاً أنه يسقط الصوم ويستقر الهدى فى ذمته ، حكاه الشيخ أبو حامد والماوردى وآخرون عن أبى إسحق ، وحكاه المحاملى وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج ، وحكاه صاحب البيان وآخرون عنهما . والمذهب الأول ، قال أصحابنا : ويحصل فواتها بفوات يوم عرفة إن قلنا : لا يجوز صوم أيام التشرى ، وإن جوزناه حصل الفوات بخروج أيام التشرى ، ولا خلاف أنها تقوت بخروج أيام التشرى حتى لو تأخر طواف الزيارة عن أيام التشرى كان يعد فى الحج ، وكان صوم الثلاثة بعد التشرى قضاء وإن بقى الطواف ، لأن تأخيره بعيد فى العادة فلا يحصل على قول الله تعالى (ثلاثة فى الحج) هكذا ذكره إمام الحرمين وآخرون ، وحكى البغوى فيه وجها آخر ، قال أصحابنا : (فإن قلنا :) أيام التشرى يجوز له صومها فصامها كان صومها أداء والله أعلم .

(وأما) السبعة فوقتها إذا رجع ، وفى المراء بالرجوع قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابنا) عند الأصحاب الرجوع إلى أهله ووطنه ، نص عليه الشافعى فى المختصر وحرمة (والثانى) أنه الفراغ من الحج ، وهو نصه فى الإملاء (فإذا قلنا) بالوطن فالمراد به كل

ما يقصد استيطانه بعد فراغه من الحج ، سواء كان بلده الأول أم غيره .
 قال أصحابنا : فلو أراد أن يتوطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها ، وإن
 لم يتوطنها لم يصح صومه بها ، وهل يجوز في الطريق وهو متوجه إلى
 وطنه ؟ فيه طريقان (أحدهما) القطع بأنه لا يجوز ، وبه قطع العراقيون
 (والثاني) فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز ، لأنه قبل وقته (والثاني)
 يجوز ، لأنه يسمى راجعا . حكاه الخراسانيون .

(وإن قلنا :) المراد بالرجوع الفراغ فأخذه حتى رجع إلى وطنه
 جاز ، وهل هو أفضل أم التقديم ؟ فيه قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف
 بدليلهما (أحدهما) التأخير أفضل ، ولا يجوز صوم شيء من السبع
 في أيام التشريق ، وإن جوزنا صيامها لغيره فهذا لا خلاف فيه ، لأنه
 لا يسمى راجعا ، ولأنه يعد في الحج وإن تحلل . وحكى الخراسانيون قولاً
 أن المراد بالرجوع الرجوع إلى مكة من منى ، وجعل إمام الحرمين والغزالي
 هذا قولاً غير قول الفراغ من الحج ، قال الرافعي : ومقتضى كلام كثير من
 الأصحاب أنها شيء واحد ، قال : وهو الأشبه ، قال : وعلى تقدير كونه
 قولاً آخر يتفرع عليه أنه لو رجع من منى إلى مكة صح صومه ، وإن تأخر
 طواف الوداع ، وهذا الذي قاله الرافعي عجب ، فإن الرجوع إلى مكة غير
 الفراغ فقد يفرغ ويتأخر عن مكة يوماً أو أياماً بعد التشريق .

وذكر المساوردي خلافاً في معنى نصه في الإملاء قال : قال أصحابنا
 البصريون : مذهبه في الإملاء أنه يصومها بعد شروعه من مكة إلى وطنه ،
 ولا يجوز صومها في مكة قبل خروجه ، قال : وقال أصحابنا البغداديون :
 مذهبه في الإملاء أنه يصومها إذا رجع إلى مكة من منى بعد فراغ مناسكه ،
 سواء أقام بمكة أو خرج منها ، وهذا الخلاف الذي حكاه المساوردي
 حكاه أيضاً صاحب الشامل وآخرون فحصل في المراد بالرجوع أربعة
 أقوال (أحدها) إذا رجع إلى أهله (والثاني) إذا توجه من مكة راجعا

إلى أهله (والثالث) إذا رجع من منى إلى مكة (والرابع) إذا فرغ من أفعال الحج وإن لم يرجع إلى مكة والله أعلم .

(وأما) من بقى عليه طواف الإفاضة فلا يجوز صيامه ، سواء قلنا : الرجوع إلى أهله أم الفراغ ، سواء كان بمكة أو في غيرها ، وحكى الدارمي فيه وجها ضعيفا أنه يجوز إذا قلنا الرجوع الفراغ . قال أصحابنا : وإذا لم يصم الثلاثة في الحج ورجع ، لزمه صوم العشرة ، فالثلاثة قضاء والسبعة أداء ، وفي الثلاثة القول المخرج السابق أنه لا يصومها ، بل تستقر الهدى في ذمته ، فعلى المذهب هل يجب التفريق بين الثلاثة والسبعة ؟ فيه قولان ، وقيل وجهان ، وهما مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند المصنف والجمهور : يجب ، قال صاحب الشامل : وبهذا الوجه قال أكثر أصحابنا ، ممن صرح بتصحيحه المصنف والماوردي (وأصحهما) عند إمام الحرمين لا يجب فعلى الأول هل يجب التفريق بقدر ما يكون تفريق الأداء ؟ فيه قولان (أحدهما) لا ، بل يكفي التفريق يوم ، نص عليه الشافعي في الإملاء وبه قال أبو سعيد الإصطخري (وأصحهما) يجب ، وفي قدره أربعة أقوال تتولد من أصلين سبقا ، وهما صوم المتمتع أيام التشریق ، وأن الرجوع من ماذا ؟

(فإن قلنا) بالأصح إن المتمتع ليس له صوم أيام التشریق ، وأن الرجوع رجوعه إلى الوطن فالتفريق بأربعة أيام ، ومدة إماكن السير إلى أهله على العادة الغالبة ، وبهذا جزم المصنف وغيره (وإن قلنا) له صومها ، والرجوع هو الرجوع إلى الوطن ، فالتفريق بمدة إماكن السير فقط (وإن قلنا) له صومها والرجوع الفراغ فوجهان (أحصهما) لا يجب التفريق ، لأنه ليس في الأداء تفريق ، وبه قطع صاحبنا الشامل والبيان (والثاني) يجب التفريق بيوم ، لأن التفريق كله على وجوب التفريق .

فإن أردت اختصار الأقوال التي تجيء فيمن لم يصم الثلاثة في الحج

كانت ستة (إحداهما) لا صوم بل ينتقل إلى الهدى (والثاني) عليه صوم عشرة أيام متفرقة أو متتابعة (والثالث) عشرة ويفرق بيوم فصاعدا (والرابع) يفرق بأربعة فقط (والخامس) يفرق بسدة إمكان السير (والسادس) بأربعة ومدة إمكان السير ، وهذا أصحها فلو صام عشرة متوالية وقلنا بالمذهب : وهو وجوب قضاء الثلاثة أجزاء إن لم تشتط التفريق ، فإن شرطناه واكتفينا بالتفريق بيوم لم يعتد باليوم الرابع ، ويستحب ما بعده ، فيصوم يوما آخر ، هذا هو الصحيح المشهور ، وفي وجه لا يعتد بشيء سوى الثلاثة حكاه الثوري وآخرون ، وفي وجه الإصطخري لا يعتد بالثلاثة أيضا إذا نوى السابع ، وهما شاذان ضعيفان ، ومن حكى هذا الأخير الدارمي والماوردي والرافعي وآخرون .

قال الماوردي : هذا الذي قاله الإصطخري غلط فاحش ، لأن تفريق الصوم ومتابعته يتعلق بالفعل لا بالنية ، ولأن فساد بعض الأيام لا يلزم منه فساد غيره فلا يجوز إفساد الثلاثة لفساد السبعة ، قال أصحابنا : وإن شرطنا التفريق بأكثر من يوم لم يعتد بذلك القدر . هكذا ذكر الأصحاب هذا التفصيل وقال صاحب البيان بعد أن نقل هذا عن الأصحاب : ينبغي أن يقال في القول الأخير يفرق بقدر مدة السير وثلاثة أيام لا أربعة ، وفي القول الخامس بقدر مدة السير إلا يوما ، واستدل له بما لا دلالة فيه .

قال صاحب الشامل والأصحاب : قال الشافعي في الإملاء : أقل ما يفرق بينهما يوم ، قالوا : واختلف أصحابنا في معناه فقال أبو إسحق : هذا تفرع على جواز صيام أيام التشريق عن كل صوم له سبب ، لأنه كان يمكنه أن يفرغ من الثلاثة يوم عرفة ويفطر يوم النحر ، ثم يصوم التشريق عن سبعة . قال صاحب الشامل : وهذا الوجه خطأ فاحش من قائله ، لأن صوم السبعة لا يجوز في أيام التشريق بالإجماع ، لأنه إنما يجوز بعد فراغ الحج أو بعد الرجوع إلى أهله ، ومن أصحابنا من قال : هذا قول

لشافعي مستقل ليس مبنيا على شيء ، لأن الله تعالى أمر بالتفريق بينهما ،
والتفريق يحصل بيوم ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : كل واحد من صوم الثلاثة والسبعة لا يجب
التتابع فيه ، لكن يستحب ، هكذا صرح به صاحب الشامل والجمهور ،
وقال الدارمي : في وجوب التتابع في كل واحد منهما وجهان ، وحكى
المساوردي والرافعي وغيرهما في وجوب التتابع قولاً مخرجاً من كفارة
اليمين ، وهو شاذ ضعيف والمذهب ما سبق .

(فرع) ينوى بهذا الصوم صوم التمتع ، وإن كان قارناً نوى
صوم القران ، وإذا صام الثلاثة في الحج والسبعة بعد الرجوع لم يلزمه
نية التفرقة . هذا هو المذهب ، وحكى الدارمي فيه طريقين (أحدهما)
هذا (والثاني) في وجوبه وجهان حكاه عن حكاية ابن القطان ، والله
أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن دخل في الصوم ثم وجد الهدى فالأفضل أن يهدي ولا يلزمه ،
وقال المزني : يلزمه كالتيمم إذا رأى الماء ، وإن وجد الهدى بعد الإحرام
بالحج وقبل الدخول في الصوم ، فهو مبنى على الأقوال الثلاثة في الكفارات
(أحدها) أن الاعتبار بحال الوجوب ففرضه الصوم (والثاني) الاعتبار بحال
الاداء ففرضه الهدى (والثالث) الاعتبار باغلق الحالين ففرضه الهدى) .

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب : إذا شرع في صوم التمتع الثلاثة
أو السبعة ثم وجد الهدى لم يلزمه ، لكن يستحب أن يهدي ، وبمذهبنا
قال مالك وأحمد وداود ، وقال المزني : يلزمه ، وقال أبو حنيفة : يلزمه
إن وجده في الثلاثة ولا يلزمه في السبعة ، والخلاف شبيه بالخلاف بين
الشافعي وبينهما في رؤية المسافر الماء في أثناء صلاته بالتيمم ، وسبق
بيانه بدلائله ، وإن أحرم بالحج ولا هدى ثم وجده قبل شروعه في الصوم

قال المصنف والأصحاب : ينبغي على أن الاعتبار في الكفارة بماذا ؟ وفيها الأقوال التي ذكرها المصنف (وأصحها) الاعتبار بوقت الأداء فيلزمه الهدى ، وهو نص الشافعي في هذه المسألة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب على القارن دم لأنه روى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ، ولأنه إذا وجب على المتمتع لانه جمع بين التمسكين في وقت أحدهما فلا بد من دم على القارن وقد جمع بينهما في الإحرام أولى ، وإن لم يجد الهدى فعليه صوم المتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع على ما بيناه) .

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب : يلزم القارن دم بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، فإن لم يجد الهدى فعليه صوم المتمتع كما سبق تفصيله وتفريمه وهذا الدم شاة كدم المتمتع كما سبق . هكذا ذكره الشافعي والأصحاب في جميع الطرق إلا الحنطلي والرافعي ، فحكيا قولاً قديماً أنه بدنة ، وهو مذهب الشافعي . وقال طائوس وحكاه العبدري عن الحسن ابن علي وابن سريج وهو مذهب داود وابنه أبي بكر محمد بن داود : لا دم عليه ، وبالشاة قال مالك وأبو حنيفة وجيهور العلماء ، قال العبدري : هو قول العلماء كافة سوى من ذكرنا .

وقال الشافعي في المختصر : القارن أخف حالا من المتمتع ، قال أصحابنا : يحتمل أنه أراد بهذا الرد على الشعبي لأن القارن أحرم بالنسكين من الميقات بخلاف المتمتع فإذا كفى المتمتع شاة فالقارن أولى ، قالوا : ويحتمل أنه رد على طائوس لأن القارن أقل فعلاً من المتمتع ، فإذا لزم المتمتع الدم فالقارن أولى ، وهذا التأويل مشهوران ذكرهما القاضي أبو الطيب في كتابيه ، والماوردي والمحاملي وابن الصباغ وسائر شراح المختصر ، قال الماوردي : التأويل الأول هو نصه في القديم والثاني هو نصه في الجديد .

(فسرع) قال الشافعي في المختصر : فإن مات المتمتع قبل أن يصوم تصدق عما فاتة صومه عن كل يوم بعد من حنطة ، هذا نصه ، وقال في الأم إذا أحرمت المتمتع بالحج لزمه الهدى ، فإن لم يجد فعلية الصيام ، فإن مات من ساعته ففيه قولان (أحدهما) يهدى عنه (والثاني) لا هدى ولا إطعام . هذا نصه في الأم ، قال أصحابنا في شرح هذه المسألة : إذا مات المتمتع بعد فراغه من الحج - وهو واجد للهدى ، ولم يكن أخرجه - وجب إخراجه من تركته بلا خلاف كسائر الديون المستقرة ، وإن مات في أثناء الحج فقولان مشهوران (أحدهما) لا يسقط الدم لأنه وجب بالإحرام بالحج فلا يسقط ، فيجب إخراجه من تركته ، كما لو مات وعليه دم الوطء في الإحرام أو دم اللباس وغيره (والثاني) يسقط لأنه إنسا يجب بالتتمتع لتحصيل الحج ، ولم يحصل الحج بتمامه . هكذا أطلق الجمهور صورة القولين فيما إذا مات قبل فراغ الحج وهو موسر ، وذكرهما الماوردي فيمن مات قبل فراغ أركان الحج إشارة إلى أنه لو مات بعد فراغ الأركان وقد بقى الرمي والمبيت لزم الدم قولاً واحداً ، وهذا هو الصواب ، وكلام الأصحاب محمول عليه ، لأن الحج قد حصل .

هذا كله فيمن مات وهو واجد الهدى ، فإن مات معسراً فقد مات وفرضه الصوم قال أصحابنا : فإن مات قبل تمكنه منه فقولان (أحدهما) يسقط لعدم التمكن كصوم رمضان (والثاني) يهدى عنه ، قال أصحابنا : وهذا القول يتصور فيما إذا لم يجد الهدى في موضعه ، وله في بلده مال أو وجده بأكثر من ثمن مثله ، فأما إذا لم يكن له مال أصلاً ولم يتمكن من الصوم فيسقط عنه قطعاً ، وإن تمكن من الصوم فلم يصم حتى مات ، فهل هو كصوم رمضان ؟ فيه طريقان (أحدهما) نعم فيصوم عنه وليه على القول القديم ، وفي الجديد يطعم عنه من تركته لكل يوم مد ، فإن كان تمكن من الأيام العشرة وجب عشرة أمداد ، وإلا فبالقسط ، وهل يتعين صرفه إلى فقراء الحرم ومساكينه ؟ فيه قولان حكاهما الماوردي وآخرون

(أحدهما) يتعمنون ، فإن فرقت على غيرهم لم يجز ، لأنه مال وجب بالإحرام فتعين لأهل الحرم كالدّم (وأصحهما) لا يتعمنون ، بل يستحب صرفه إليهم فإن صرف إلى غيرهم جاز ، لأن هذا الإطعام بدل عن الصوم الذي لا يختص بالحرم فكذا بدله .

(والطريق الثاني) لا يكون كصوم رمضان ، فعلى هذا فيه قولان (أصحهما) الرجوع إلى الدّم لأنه أقرب إلى هذا الصوم من الأمداد ، فيجب في ثلاثة أيام إلى العشرة شاة ، وفي يوم ثلث شاة ، وفي يومين ثلثاها ، وأشار أبو إسحق المروزي إلى أن اليوم واليومين كإتلاف المحرم شعرة أو شعرتين وفي الشعرة ثلاثة أقوال مشهورة (أحدها) مد (والثاني) درهم (والثالث) ثلث شاة ، وغائط أصحابنا أبا إسحق في هذا ، ونقل غليظه عن الأصحاب صاحب الشامل وغيرهم (والقول الثاني) لا يجب شيء أصلا ، وأما المتسكن المذكور فصوم الثلاثة يتمكن منه بأن يحرم بالحج في زمن يسع صومها قبل الفراغ . ولا يكون عارض من مرض وغيره وذكر إمام الحرمين أنه لا يجب شيء في تركه ما لم ينته إلى الوطن ، لأن دوام السفر كدوام المرض ولا يزيد تأكيد الثلاثة على صوم رمضان .

وهذا الذي قاله ضعيف ، لأن صوم الثلاثة يجب إيقاعه في الحج بالنص ، وإن كان مسافرا فليس السفر عذرا فيه بخلاف رمضان (وأما) السبعة (فإن قلنا) الرجوع إلى الوطن فلا يمكن قبله (وإن قلنا) الفراغ من الحج فلا يمكن قبله ثم دوام السفر عذر . هكذا قاله الإمام ، وقال القاضي حسين : إذا استجبنا التأخير إلى وصوله الوطن تقرّبا على قول الفراغ فهل يهدى عنه إذا مات ؟ فيه وجهان .

(فروع) في مذاهب العلماء في تمتع لم يجد الهدى فانتقل إلى الصوم قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز أن يصوم إلا بعد إحرامه بالحج ، وبه قال مالك وروى عن ابن عمر وعائشة وإسحق وابن المنذر (وقال)

أبو حنيفة يجوز في حال العرة وعن أحمد روايتان كالمذهبين • دليلاً
ما ذكره المصنف •

(شرع) لو فاته صوم الأيام الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولا دم
عليه هذا مذهبنا المشهور وبه قال مالك • وقال أبو حنيفة : عليه دمان
أحدهما للتمتع والثاني لتأخير الصوم • وعن أحمد ثلاث روايات (أصحها)
كأبي حنيفة (والثانية) دم واحد (والثالثة) يفرق بين المعذور وغيره •
دليلاً أنه صوم واجب مؤقت ، فإذا فات وجب قضاؤه كرمضان لا غير
(وأما) صوم السبعة فقد ذكرنا أن الصحيح عندنا أنه يصومها إذا رجع
إلى أهله وبه قال ابن عمر وعطاء ومجاهد وقتادة وابن المنذر (والثاني)
يصومها إذا تحلل من حجه • وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد والله
أعلم • قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن من وجد الهدى لا يحرم عليه
الصوم ، والله أعلم •

باب المواقيت

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ميقات أهل المدينة ذو الحليفة ، وميقات أهل الشام الجحفة ، وميقات أهل نجد قرن ، وميقات أهل اليمن يللم ، لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن ») قال ابن عمر رضي الله عنهما : « وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يهل أهل اليمن من يللم وأهل الشام من الجحفة » (وأما) أهل العراق فميفانهم ذات عرق ، وهل هو منصوص عليه ؟ أو مجتهد فيه ؟ قال الشافعي رحمه الله في الأم : هو غير منصوص عليه ووجهه ما روى عن ابن عمر قال : « لما فتح المصران أتوا عمر رضي الله عنه قالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حد لأهل نجد قرنا ، وإننا إذا أردنا أن نأتي قرنا شق علينا ، قال : فانظروا حدوها من طريقكم قال : فحد لهم ذات عرق » ومن أصحابنا من قال : هو منصوص عليه ومذهبه ما نبتت به السنة والدليل عليه ما روى جابر بن عبد الله قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يهل أهل المشرق من ذات عرق » وروى عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق » قال الشافعي رحمه الله : ولو أهل المشرق من العقيق كان أحب إلي لأنه روى عن ابن عباس قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق العقيق » ولأنه أبعد من ذات عرق فكان الفصل .

(الشرح) حديث ابن عمر الأول رواه البخاري ومسلم من طرق هكذا ، ورواه من رواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يللم ، وقال : هن لهن ولكل من أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعرة ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة » هذا لفظ رواية البخاري ومسلم وفي رواية لهما :

« فمن كان دونهن فمهلكته من أهله ، وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها » (وأما) حديث ابن عمر الثاني : « لما فتح المصران » إلخ فرواه البخاري في صحيحه .

(وأما) حديث جابر في ذات عرق فضيف ، رواه مسلم في صحيحه ، لكنه قال في روايته عن أبي الزبير « أنه سمع جابرا يسأل عن المهمل فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : ومهل أهل العراق من ذات عرق » فهذا إسناد صحيح لكنه لم يجزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يثبت رفعه بمجرد هذا ، ورواه ابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد الجوزي ⁽¹⁾ - بضم الجيم المعجمة - بإسناده عن جابر مرفوعا بغير شك لكن الجوزي ضعيف لا يحتج بروايته ، ورواه الإمام أحمد في مسنده عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا شك أيضا ، لكنه من رواية الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف .

وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « وقت لأهل العراق ذات عرق » رواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم بإسناد صحيح ، لكن نقل ابن عدي أن أحمد بن حنبل أنكر على أفلح بن حديد روايته هذه ، وانفراده به أنه ثقة وعن ابن عباس قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق العقيق » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث

(1) هكذا ضبطه الإمام النووي بالجيم وهو خطأ لأنه منسوب إلى الخواري فالتاء المعجمة وهو شعب بمكة وليس منسوباً إلى خوزستان قال في الميزان : إبراهيم بن يزيد الخواري المكي عن طائفة وعده ومنه وكيع وزيد بن الحباب وجماعة ، قال أحمد والنسائي : متروك وقال ابن معين : ليس بثقة وقال البخاري سكتوا عنه أ هـ . ومثل هذا قال ابن حجر في التلخيص والتحذير وقال في اللسان : إبراهيم بن يزيد غير منسوب روى ابن عدي : حدثنا إبراهيم بن عبد السلام المكي عن إبراهيم بن يزيد عن سليمان عن طائفة عن ابن عباس رفعه : للسان حق وإن جاء على فرس « قال ابن عدي : إبراهيم هذا مجهول ولعله سرقه منه إبراهيم بن عبد السلام والظاهر أنه إبراهيم بن يزيد الخواري إلى أن قال : قال ابن القطان : إن كان إبراهيم بن يزيد هو الخواري والا فهو مجهول قلت : هو الخواري لا ريب فيه مما يظهر لي والله أعلم (الطبعي) .

حسن ، وليس كما قال ، فانه من رواية يزيد بن زياد وهو ضعيف باتفاق المحدثين . وعن الحارث بن عمرو السهمي الصحابي رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق » رواه أبو داود عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه وقت لأهل المشرق ذات عرق » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن . وعن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وعطاء من كبار التابعين ، وقد قدمنا في مقدمة هذا الشرح أن مذهب الشافعي الاحتجاج بمرسل كبار التابعين إذا اعتضد بأحد أربعة أمور (منها) أن يقول به بعض الصحابة أو أكثر العلماء ، وهذا قد اتفق على العمل به الصحابة ومن بعدهم ، قال البيهقي : هذا هو الصحيح من رواية عطاء أنه رواه مرسل ، قال : قد رواه الحجاج بن أرطاة عن عطاء وغيره متصل ، والحجاج ظاهر الضعف ، فهذا ما يتعلق بأحاديث الباب .

(وأما) القاب الفصل وألفاظه (فقلوه) ذو الحليفة هو — بضم الحاء المهمل وبالفاء — وهو موضع معروف بقرب المدينة^(١) بينه وبينها نحو ستة أميال ، وقيل غير ذلك ، وبينه وبين مكة نحو عشر مراحل فهو أبعد المواقيت من مكة (وأما) الجحفة فبحيم مضمومة ثم حاء مهمل ساكنة — ويقال لها : مهجة — بفتح الميم والياء مع سكون الهاء بينهما — وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة على نحو ثلاث مراحل من مكة سميت جحفة ، لأن السيل جحفها في الزمن الماضي .

(وأما) يلمس — بفتح الياء المثناة تحت ، واللامين — وقيل له : الملم — بفتح الهزة — وحكى صرفه وترك صرفه وهو على مرحلتين من مكة (وأما) قرن — بفتح القاف وإسكان الراء — بلا خلاف بين أهل الحديث واللغة والتواريخ وغيرهم ، وهو جبل بينه وبين مكة مرحلتان ، ويقال له : قرن المبارك^(٢) (وأما) قول الجوهرى : إنه بفتح الراء وأن

(١) هذا المكان يعرف الآن عند العامة باسم (أبار على) (ط) .

(٢) جميع مبرك مكان بروك المطايا (ط) .

أويسا القرنى منسوب إليه فغلط باتفاق العلماء ، فقد اتفقوا على أنه غلط فيه في شيئين فتح راءه ونسبة أويس إليه وإنما هو منسوب رضى الله عنه إلى قرن قبيلة من مراد بلا خلاف بين أهل المعرفة ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أويس بن عامر من مراد ثم من قرن » (وقوله) صلى الله عليه وسلم : « يعل » معناه يحرم برفع الصوت .

(وأما) ذات عرق — فبكر العين المهملة — وهى قرية على مرحلتين من مكة ، وقد خربت (وأما) العقيق فقال الإمام أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة : يقال لكل مسيل ماء شقه السيل فأثوره ووسعه عقيق ، قال : وفى بلاد العرب أربعة أعقة وهى أودية عادية (منها) عقيق يدفق مأؤه فى غور تهامة ، وهو الذى ذكره الشافعى فقال : لو أهلوا من العقيق كان أحب إلى (وقوله :) لما فتح المصران — يعنى البصرة والكوفة — ومعنى فتحا نشأ أو أنشأ ، فإنهما أنشأا فى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فهما مدينتان إسلاميتان ، وقد أوضحتها فى تهذيب اللغات .

أما الأحكام فقد قال ابن المنذر وغيره : أجمع العلماء على هذه المواقيت . قال أصحابنا : ميقات الحج والعمره زمانى ومكانى (أما) الزمانى فسبق بيانه واضحا فى الباب الذى قبل هذا (وأما) المكانى فالناس فيه ضربان (أحدهما) المقيم بمكة مكيا كان أو غيره ، وفى ميقات الحج فى حقه وجهان ، وغيره قولان (أصحابها) نفس مكة ، وهو ما كان داخلا منها (والثانى) مكة وسائر الحرم ، وقال البندنجى : دليل الأصح حديث ابن عباس السابق لأن مكة والحرم فى الحرمة سواء على الصحيح ، فعلى الأول لو فارق ببيان مكة وأحرم فى الحرم فهو مسمى يلزمه الدم إن لم يعد ، كجائزة سائر المواقيت ، وعلى الثانى حيث أحرم فى الحرم لا إساءة .

(أما) إذا أحرم خارج الحرم فمسيء بلا خلاف ، فيأثم ويلزمه آدم إلا أن يعود قبل الوقوف بعرفات إلى مكة على الأصح أو إلى الحرم على الثاني . قال أصحابنا : ويجوز الإحرام من كل موضع من مكة بلا خلاف ، لعموم حديث ابن عباس . وفي الأفضل قولان ، وقيل : وجهان (أحدهما) أن ينهي للإحرام ويحرم من المسجد قريبا من الكعبة ، إما تحت الميزاب وإما في غيره (وأصحهما) أن الأفضل أن يحرم من باب داره ، ويأثم المسجد محرما ، وبه قطع البغوي وغيره لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ » (وأما) الميقات الزماني للمسكى فهو كغيره ، لكن يستحب له الإحرام بالحج يوم التروية ، وهو الثامن من ذي الحجة ، وقد سبق بيانه واضحا في الباب قبل .

(الضرب الثاني) غير المكي وهو صنفان (أحدهما) من مسكنه بين الميقات ومكة ، فيمقاته القرية التي يسكنها أو الحلة التي ينزلها البدوي ، فإن أحرم بعد مجاوزتها إلى مكة فمسيء بلا خلاف ، ودليله حديث ابن عباس (الصنف الثاني) من مسكنه فوق الميقات الشرعي ، ويسمى هذا الألفي^(١) بضم الهزة وفتحها - فيجب عليه الإحرام من ميقات بلده ، والمواقيت الشرعية خمسة (أحدها) ذو الحليفة وهو ميقات من توجه من المدينة (والثاني) الجحفة ميقات المتوجهين من الشام ومصر والمغرب ، هكذا قاله الأصحاب ، وأهل المصنف ذكر مصر والمغرب مع أنه ذكر مصر في التنبيه (الثالث) يللم ميقات المتوجهين من اليمن (الرابع) قرن ميقات المتوجهين من نجد اليمن ونجد الحجاز ، هكذا قاله الشافعي في المختصر والأصحاب ،

(١) في لسان العرب : قال نعلب : رجل الفتي والفتى منسوب إلى الاتفاق أو إلى الاتفاق الأخرى من شاة النسب وفي التهذيب : رجل الفتي يفتح المهمة والفاء إذا كان من أماء الأرض أي نواحيها ، وبعضهم يقول : الفتي بضمهما وهو القياس قال الكشي :
الفاثون الراتلون الأفقون على المعاصر .

ويقال لافق إذا جابنا من افق وهم حديث لقمان بن عاد حين وصف أخاه قال : ضعاق افاق . (ط) .

ولم ينه المصنف على إيضاحه (الخامس) ذات عرق ميقات المتوجعين من العراق وخراسان .

قال أصحابنا : والمراد بقولنا : ميقات اليمن يللم ، أى ميقات تهامة اليمن لا كل اليمن ، فإن اليمن تشمل نجدا وتهامة ، قال أصحابنا وغيرهم : والأربعة الأولى من هذه الخمسة نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا خلاف ، وهذا مجمع عليه للأحاديث ، وفي ذات عرق وجهان ذكرهما المصنف وسائر الأصحاب (أحدهما) وهو نص الشافعى فى الأم كما ذكره المصنف وغيره ، أنه مجتهد فيه ، اجتهد فيه عمر رضى الله عنه لحديث ابن عمر السابق : « لما فتح المصران » (والثانى) وهو الصحيح عند جمهور أصحابنا أنه منصوص عليه من النبى صلى الله عليه وسلم ومن صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد فى تعليقه ، والمحاملى فى كتابيه المجموع والتجريد ، وصاحب الحاوى ، واختاره القاضى أبو الطيب فى تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما ، قال الرافعى : وإليه ميل الأكثرين .

ورجح جماعة كونه مجتهدا فيه ، منهم القاضى حسين وإمام الحرمين وغيرهما ، وقطع به الغزالى فى الوسيط ، قال إمام الحرمين : الصحيح أن عمر وقتئذ قىاسا على قرن ويللم ، قال : والذى عليه التعويل أنه باجتهاد عمر ، وذكر القاضى أبو الطيب فى تعليقه أن قول الشافعى قد اختلف فى ذات عرق ، فقال فى موضع : هو منصوص عليه ، وفى موضع ليس منصوصا عليه ، ومن قال : إنه مجتهد فيه من السلف طاوس وابن سيرين وأبو الشعثاء جابر بن زيد . وحكاه البيهقى وغيره عنهم ، ومن قال من السلف : إنه منصوص عليه ، عطاء بن أبى رباح وغيره . وحكاه ابن الصباغ عن أحمد وأصحاب أبى حنيفة .

(واحتج) من قال : إنه مجتهد فيه بحديث ابن عمر : « لما فتح المصران » (واحتج) القائلون بأنه منصوص عليه بالأحاديث السابقة فيه

عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة ، فمجموعها يقوى بعضه بعضا ، ويصير الحديث حسنا ، ويحتج به ، ويحمل تحديد عمر رضى الله عنه باجتهاده على أنه لم يبلغه تحديد النبي صلى الله عليه وسلم فحدده باجتهاده فوافق النص ، وكذا قال الشافعى فى أحد نصيه السابقين : إنه مجتهد فيه ، لعدم ثبوت الحديث عنده ، وقد اجتمعت طرقه عند غيره فقوى وصار حسنا ، والله أعلم .

قال الشافعى فى المختصر والمصنف وسائر الأصحاب : لو أحرم أهل المشرق من العقيق كان أفضل ، وهو واد وراء ذات عرق مما إلى المشرق ، وقال أصحابنا : والاعتماد فى ذلك على ما فى العقيق من الاحتياط ، قيل : وفيه سلامة من التباس وقع فى ذات عرق لأن ذات عرق قرية خربت وحول بناؤها إلى جهة مكة ، فالاحتياط للإحرام قبل موضع بنائها الآن ، قالوا : ويجب على من أتى من جهة العراق أن يتحرى ويطلب آثار القرية العتيقة . ويحرم حين ينتهى إليها ، قال الشافعى : ومن علاماتها المقابر القديمة ، فإذا انتهى إليها أحرم ، واستأنس المصنف والأصحاب فى ذلك مع ما ذكرناه من الاحتياط بحديث توقيت العقيق السابق ، والله أعلم .

(فروع) قال أصحابنا : أعيان هذه المواقيت لا تشترط ، بل الواجب عينها أو حذوها ، قالوا : ويستحب أن يحرم من أول الميقات ، وهو الطرف الأبعد من مكة حتى لا يمر بشيء مما يسمى ميقاتا غير محرم ، قال أصحابنا : ولو أحرم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز بلا خلاف لحصول الاسم .

(فروع) قال أصحابنا : الاعتبار فى هذه المواقيت الخمسة بتلك المواضع لا باسم القرية والبناء ، فلو خرب بعضها ونقلت عمارته إلى موضع آخر قريب منه وسى باسم الأول لم يتغير الحكم ، بل الاعتبار بموضع الأول .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وهذه المواقيت لأهلها ولكل من مر بها من غير أهلها ، لما روى ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرنا ، ولأهل اليمن يلملم ، وقال : هذه المواقيت لأهلها ولكل من أتى عليها من غير أهلها ممن أراد الحج والعمره ، ومن كان داره دون ذلك فمن حيث يشئ » ، ثم كذلك أهل مكة يهلون من مكة ») .

(الشرح) حديث ابن عباس هذا رواه البخارى ومسلم ، وسبق بيانه ولفظه فى أول الباب ، وهذا الحكم الذى ذكره المصنف متفق عليه ، فإذا مر شامى من طريق العراق أو المدينة ، أو عراقى من طريق اليمن ، فميقاته ميقات الإقليم الذى مر به ، وهكذا عادة حجيج الشام فى هذه الأزمان أنهم يبرون بالمدينة فيكون ميقاتهم ذا الحليفة ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى الجحفة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن سلك طريقا لا ميقات فيه من بر أو بحر فميقاته إذا حاذى أقرب المواقيت إليه لأن عمر رضى الله عنه لما اجتهد فى ميقات أهل العراق اعتبر ما ذكرناه) .

(الشرح) هذا الذى ذكره المصنف نص عليه الشافعى ، واتفق عليه الأصحاب ، قال أصحابنا : ويجتهد فيحرم من الموضع الذى يغلب على ظنه أنه حذو أقرب المواقيت إليه ، قالوا : ويستحب أن يستظهر حتى يتيقن أنه قد حاذى الميقات أو فوقه ، وأشار القاضى أبو الطيب فى تعليقه إلى وجوب هذا الاستظهار ، والمذهب استحبابه ، والله أعلم . (وأما) إذا أتى من ناحية ولم يمر بميقات ولا حاذاه ، فقال أصحابنا : لزمه أن يحرم على مرحلتين من مكة اعتبارا بفعل عمر رضى الله عنه فى توقيته ذات عرق .

(فسر) قال أصحابنا : إن سلك طريقا لا ميقات فيه لكن حاذى ميقتين طريقه بينهما — فإن تساويا فى المسافة إلى مكة — فميقاته

ما يحاذيهما ، وإن تفاوتتا فيهما وتساويا في المسافة إلى طريقه فوجهان (أحدهما) يتخير إن شاء أحرم من المحاذي لأبعد الميقاتين ، وإن شاء لأقربهما (وأصحهما) يتعين محاذاة أبعدهما ، وقد يتصور في هذا القسم محاذاة ميقاتين دفعة واحدة ، وذلك بانحراف أحد الطريقين والتوائه ، أو لوعورة وغيرها ، فيحرم من المحاذاة ، وهل هو منسوب إلى أبعد الطريقين أو أقربهما ؟ فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره ، قال : وفائدتهما أنه لو جاوز موضع المحاذاة بغير إحرام وانتهى إلى موضع يفضى إليه طريقا الميقاتين ، وأراد العود لرفع الإساءة ، ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع إلى هذا الميقات ؟ أم إلى ذاك ؟ ولو تفاوت الميقاتان في المسافة إلى مكة وإلى طريقه فهل الاعتبار بالقرب إليه ؟ أم إلى مكة ؟ فيه وجهان (أصحهما) إليه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن كانت داره فوق الميقات فله أن يحرم من الميقات ، وله أن يحرم من فوق الميقات ، لما روى عن عمر وعلى رضي الله عنهما أنهما قالا : « إتمامهما أن تحرم بهما من ديرة اهلك » وفي الأفضل قولان (أحدهما) أن الأفضل أن يحرم من الميقات ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم من ذى الحليفة ، ولم يحرم من المدينة ، ولأنه إذا أحرم من بلده لم يأمن أن يرتكب محظورات الإحرام ، وإذا أحرم من الميقات أمن ذلك . فكان الإحرام من الميقات الفضل (والثاني) أن الأفضل أن يحرم من داره ، لما روت أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، ووجبت له الجنة ») .

(الشرح) حديث إحرام النبي صلى الله عليه وسلم من ذى الحليفة صحيح مشهور مستفيض رواه البخاري ومسلم في صحيحهما من رواية جماعة من الصحابة (وأما) حديث أم سلمة فرواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وآخرون ، وإسناده ليس بالقوى (وأما) الأثر عن عمر وعلى

رضى الله عنهما فرواه الشافعى وغيره بإسناد^(١) (واعلم) أنه وقع في المذهب في حديث أم سلمة « وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجبت له الجنة » بالواو ، وكذا وقع في أكثر كتب الفقه والصواب « أو وجبت » بأو وهو شك من عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى أحد رواة ، هكذا هو بأو في كتب الحديث ، وصرحوا بأن ابن يحيى هو الذى شك فيه ، ويحس - بشأنه من تحت مضمومة ثم حاء مهمل مفتوحة ثم نون مكسورة ومفتوحة ثم سين مهمل .

اما احكام الفصل فأجمع من يعتد به من السلف والخلف من الصحابة فمن بعدهم على أنه يجوز الإحرام من الميقات وما فوقه ، وحكى العبدى وغيره عن داود أنه قال : لا يجوز الإحرام مما فوق الميقات وأنه لو أحرم مما قبله لم يصح إحرامه ويلزمه أن يرجع ويحرم من الميقات ، وهذا الذى قاله مردود عليه بإجماع من قبله (وأما) الأفضل فيه قولان للشافعى مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) الإحرام من الميقات أفضل (والثانى) ما فوقه أفضل وهذان القولان مشهوران في طريقتى العراق وخراسان ، وفي المسألة طريق آخر : وهو أن الإحرام أفضل من دورة أهله قولاً واحداً ، وهى قول القفال ، وهى مشهورة في كتب الخراسانيين ، وهى ضعيفة غريبة ، والصحيح المشهور أن المسألة على القولين ثم إن هذين القولين منصوبان في الجديد نقلهما الأصحاب عن الجديد (أحدهما) الأفضل أن يحرم من دورة أهله نص عليه في الإملاء (والثانى) الأفضل الإحرام من الميقات نص عليه البوطى والجامع الكبير للمزنى .

(وأما) الغزالي فقال في الوسيط : لو أحرم قبل الميقات فهو أفضل ، قطع به في القديم ، وقال في الجديد : هو مكروه ، وهو متناول ، ومعناه أن

(١) كذا بالأصل والسطر كلمة : قوى . وذلك لأن الحديث أخرجه الشافعى في الأم من عمر والحاكم في المستدرک من على وأساندهما قوى . (طه) .

يتوقى المخطط والطيب من غير إحرام ، وكذا نقل الفوراني في الإبانة أنه كره في الجديد الإحرام قبل الميقات ، وكان الغزالي تابع للفوراني في هذا النقل ، وهو نقل ضعيف غريب لا يعرف لغيرهما ، ونسبه صاحب البحر إلى بعض أصحابنا بخراسان ، والظاهر أنه أراد الفوراني ، ثم قال صاحب البحر : هذا النقل غلط ظاهر ، وهذا الذي قاله صاحب البحر من التغليط هو الصواب ، فإن الذي كرهه الشافعي في الجديد أنه هو التجرد عن المخطط لا الإحرام قبل الميقات ، بل نص في الجديد على الإنكار على من كره الإحرام قبل الميقات .

واختلف أصحابنا في الأصح من هذين القولين فصحت لمائة الإحرام من دورة أهله ، من صرح بتصحيحه القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد والرويانى في البحر والغزالي والرافعي في كتابيه وصحح الأكثرون والمحققون تفضيل الإحرام من الميقات من صححه المصنف في التبيين وآخرون ، وقطع به كثيرون من أصحاب المختصرات . منهم أبو الفتح سليم الرازي في الكفاية ، والماوردي في الإقتناع ، والمحاملي في المقنع ، وأبو الفتح نصر المقدسي في الكافي ، وغيرهم ، وهو الصحيح المختار ، وقال الرافعي : في المسألة ثلاث طرق (أصحها) على قولين (والثاني) القطع باستجابته من دورة أهله (والثالث) إن من [خشى] على نفسه من ارتكاب محظورات الإحرام فدورة أهله أفضل ، وإلا فالميقات .

(والأصح) على الجملة أن الإحرام من الميقات أفضل ، للأحاديث الصحيحة المشهورة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم في حجته من الميقات » وهذا مجمع عليه ، وأجمعوا على أنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد وجوب الحج ولا بعد الهجرة غيرها « وأحرم صلى الله عليه وسلم عام الحديبية بالعمرة من ميقات المدينة ذى الحليفة » رواه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي ، وكذلك أحرم معه صلى الله عليه وسلم بالحجة المذكورة والعمرة المذكورة أصحابه من الميقات ، وهكذا فعل بعده صلى

الله عليه وسلم أصحابه والتابعون وجماهير العلماء ، وأهل الفضل ، فترك
النبي صلى الله عليه وسلم الإحرام من مسجده الذي صلاة فيه أفضل من
ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وأحرم من الميقات
فلا يبقى بعد هذا شك في أن الإحرام من الميقات أفضل •

(فإن قيل :) إنما أحرم النبي صلى الله عليه وسلم من الميقات ليبين
جوازه (فالجواب) من أوجه (أحدها) أنه صلى الله عليه وسلم قد بين
الجواز بقوله صلى الله عليه وسلم : « مهل أهل المدينة من ذى الحليفة »
(الثانى) أن بيان الجواز إنما يكون فيما يتكرر فعله ، ففعله صلى الله عليه
وسلم مرة أو مرات يسيرة على أقل ما يجزئ بيانا للجواز ، ويدوم في
عوام الأحوال على أكمل الهيئات ، كما توضأ مرة مرة في بعض الأحوال ،
وداوم على الثلاث ، ونظائر هذا كثيرة ، ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم
أحرم من المدينة ، وإنما أحرم بالحج وعمره الحديبية من ذى الحليفة
(الثالث) أن بيان الجواز إنما يكون في شيء اشتهر أكمل أحواله بحيث
يخاف أن يظن وجوبه ، ولم يوجد ذلك هنا •

وهذا كله إنما يحتاج إليه على تقدير دليل صريح صحيح في مقابلته
ولم يوجد ذلك ، فإن حديث أم سلمة قد سبق أن إسناده ليس بقوى ،
فيجاب عنه بأربعة أجوبة (أحدها) أن إسناده ليس بقوى (الثانى) أن
فيه بيان فضيلة الإحرام من فوق الميقات ، وليس فيه أنه أفضل من الميقات ،
ولا خلاف أن الإحرام من فوق الميقات فيه فضيلة ، وإنما الخلاف أيهما
أفضل ؟ (فإن قيل) هذا الجواب يبطل فائدة تخصيص المسجد الأقصى
(فالجواب) أن فيه فائدة ، وهى تبين قدر الفضيلة فيه (الجواب الثالث)
أن هذا معارض لفعله صلى الله عليه وسلم المتكرر في حجته وعمرته ، فكان
فعله المتكرر أفضل (الرابع) أن هذه الفضيلة جاءت في المسجد الأقصى
لأن له مزايا عديدة معروفة ، ولا يوجد ذلك في غيره فلا يلحق به ، والله
أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء في هذه المسألة . قد ذكرنا أن الأصح أن يحرم من الميقات ، وبه قال عطاء والحسن البصري ومالك وأحمد وإسحق ، وروى عن عمر بن الخطاب حكاه ابن المنذر عنهم كلهم ، ورجح آخرون دوية أهله وهو المشهور عن عمر وعلى وبه قال أبو حنيفة ، وحكاه ابن المنذر عن علقمة والأسود وعبد الرحمن وأبي إسحاق - يعني السيمي - ودليل الجميع سبق بيانه ، قال ابن المنذر : وثبت أن ابن عمر أهل من إيليا وهو بيت المقدس .

(فرع) إن قيل : ما الفرق بين ميقات الزمان والمكان ؟ حيث جاز تقديم الإحرام على ميقات المكان دون الزمان ؟ فالجواب ما أجاب به الجرجاني في المأبأة أن ميقات المكان يختلف باختلاف البلاد ، بخلاف ميقات الزمان ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن كان ناره دون الميقات فميقاته موضعه . ومن جاوز الميقات قاصدا إلى موضع قبل مكة ثم أراد النسك أحرم من موضعه ، كما إذا دخل مكة لحاجة ثم أراد الإحرام كان ميقاته من مكة) .

(الشرح) من كان مسكنه بين مكة والميقات فميقاته موضعه بلا خلاف ، لحديث ابن عباس السابق في أول الباب ، وقد سبقت هذه المسألة قال أصحابنا : فإذا كان في قرية بين مكة والميقات فالأفضل أن يحرم من الطرف الأبعد منها إلى مكة فإن أحرم من الطرف الأدنى إلى مكة جاز ولا دم عليه بلا خلاف كما سبق في المواقيت الخمسة . فإن خرج من قريته وفارق العمران إلى جهة مكة ثم أحرم كان آثما وعليه الدم للإساءة فإن عاد إليها سقط الدم ، وإن كان من أهل خيام استحب أن يحرم من أبعد أطراف الخيام إلى مكة ، ويجوز من الطرف الأدنى إلى مكة ، ولا يجوز أن يفارقها إلى جهة مكة غير محرم .

وإن كان في واد استحب أن يقطع طرفيه محرماً ، فإن أحرم من الطرف الأقرب إلى مكة جاز ، فإن كان في بركة ساكناً منفرداً بين مكة والميقات أحرم من منزله ، لا يفارقه غير محرم ، هكذا ذكر هذا التفصيل كله أصحابنا في الطريقتين ، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : لو كان مسكنه بين مكة والميقات فتركه وقصد الميقات فأحرم منه ، جاز ولا دم عليه ، كالمكي إذا لم يحرم من مكة ، بل خرج إلى ميقات فأحرم منه جاز ولا دم عليه .

(المسألة الثانية) إذا مر الآفاقي بالميقات غير مرید نسكاً — فإن لم يكن قاصداً نحو الحرم ، ثم عن له قصد النسك بعد مجاوزة الميقات — فميقاته حيث عن له هذا القصد ، وإن كان قاصداً الحرم لحاجة فمن له النسك بعد المجاوزة (فإن قلنا :) من أراد الحرم لحاجة يلزمه الإحرام ، فهذا يأثم بمجاوزته غير محرم ، وهو كمن قصد النسك وجاوزه غير محرم ، وسنذكره إن شاء الله تعالى . وإن قلنا بالأصح : إنه لا يلزمه فهو كمن جاوزه غير قاصد دخول الحرم .

(فسر) في مذاهب العلماء في هذه المسألة : قد ذكرنا أن مذهبنا أن من مسكنه بين مكة والميقات فميقاته موضعه ، وبه قال طاووس ومالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور والجمهور . وقال مجاهد : يحرم من مكة . ودليلنا حديث ابن عباس السابق (أما) إذا جاوز الميقات غير مرید نسكاً ثم أراد ففقد ذكرنا أن مذهبنا أنه يحرم من موضعه ، وبه قال ابن عمر وعطاء ومالك والثوري وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وابن المنذر . وقال أحمد وإسحاق : يلزمه العود إلى الميقات .

(فسر) حكى الشافعي وابن المنذر عن ابن عمر أنه أحرم من الفرع — بضم الفاء وإسكان الراء — وهو بلاد بين مكة والمدينة ، بين ذي الحليفة وبين مكة ، فتكون دون ميقات المدني ، وابن عمر مدني وهذا

ثابت عن ابن عمر ، رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح ، وتأوله الشافعي وأصحابنا تأويلين (أحدهما) أن يكون خرج من المدينة إلى القرع لحاجة ولم يقصد مكة ، ثم أراد النسك فإن ميقاته مكانه (والثاني) أنه كان بسكة فرجع قاصدا إلى المدينة فلما بلغ القرع بدا له أن يرجع إلى مكة فميقاته مكانه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن كان من أهل مكة وأراد الحج فميقاته من مكة ، وإن أراد العمرة فميقاته من أدنى الحل ، والأفضل أنه من الجمرات ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ، فإن أخطأها فمن التمتع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر عائشة من التمتع) .

(الشرح) أما إحرام النبي صلى الله عليه وسلم من الجمرات فصحيح متفق عليه ، رواه البخاري ومسلم في صحيحهما من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه ، ورواه الإمام الشافعي وأبو داود الترمذي والنسائي وغيرهم أيضا من رواية محرش الكعبي الخزاعي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الترمذي : هذا حديث حسن ، قال : ولا يعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث ، وهو محرش - بضم الميم وفتح الحاء وكسر الراء المشددة وبعدها شين معجمة - هذا أشهر الأقوال في ضبطه ، ولا يذكر ابن ماكولا وجباة إلا هذا (والثاني) محرش - بكسر الميم وإسكان المهملة (والثالث) بكسر الميم وإسكان الحاء المعجمة - ممن حكى هذه الأقوال الثلاثة فيه أبو عمر عبد الله بن يوسف بن عبد البر ، والله أعلم .

(وأما) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر عائشة من التمتع فرواه البخاري ومسلم من رواية عائشة وأما الجمرات - فكسر الجيم وإسكان العين وتخفيف الراء - وكذا الحديثية بتخفيف الياء هذا قول الشافعي فيهما ، وبه قال أهل اللغة والأدب وبعض المحدثين ، وقال ابن

وهب صاحب مالك : هنا بالتشديد ، وهو قول أكثر المحدثين ، والصحيح تخفيفهما ، والتنعيم أقرب أطراف الحل إلى مكة ، والتنعيم - بفتح التاء - وهو بين مكة والمدينة على ثلاثة أميال من مكة وقيل : أربعة قيل : سعى بذلك لأن عن يمينه جبلا يقال له : نعيم ، وعن شماله جبل يقال له ناعم ، والوادي نعان .

أما الأحكام ففيه مسألتان (إحداها) ميقات المسكى بالحج نفس مكة ، وفيه وجه ضعيف أنه مكة وسائر الحرم ، وقد سبقت المسألة في أول الباب واضحة بفروعها والمراد بالمسكى من كان بمكة عند إرادة الإحرام بالحج سواء كان مستوطنها أو غابر سبيل (المسألة الثانية) إذا كان بمكة مستوطنا أو غابر سبيل وأراد العمرة فميقاته أدنى الحل ، نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ، قال أصحابنا : يكفيه الحصول في الحل ولو بخطوة واحدة من أى الجهات كان جهات الحل ، هذا هو الميقات الواجب .

(وأما) المستحب فقال الشافعي في المختصر : أحب أن يعتصر من الجعراة لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتصر منها فإن أخطأه منها فمن التنعيم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعر عائشة منها وهى أقرب الحل إلى البيت ، فإن أخطأه ذلك فمن الحديبية ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأفضلها من الجعراة وبعدها في الفضيلة التنعيم ثم الحديبية كما نص عليه ، واتفق الأصحاب على التصريح بهذا في كل الطرق ولا خلاف في شيء منه إلا أن الشيخ أبى حامد قال : الذى يقتضيه المذهب أن الاعتبار من الحديبية بعد الجعراة أفضل من التنعيم ، فقدم الحديبية على التنعيم .

(وأما) قول المصنف في التنبية : الأفضل أن يحرم بها من التنعيم فغلط ومنكر لا يعد من المذهب إلا أن يتأول على أنه إذا أراد أفضل أدنى الحل التنعيم ، فإنه قال أولا : خرج إلى أدنى الحل ، والأفضل أن يحرم من التنعيم ، فالاعتذار عنه بهذا وما أشبهه أحسن من تخطئته ، وليست

المسألة خفية أو غريبة ليعذر في الغلط فيها ، واستدل الشافعي للإحرام من الحديبية بعد التنعيم بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد المدخل لعمرته منها ، وهذا صحيح معروف في الصحيحين وغيرهما ، وكذلك استدل محققوا الأصحاب . وهذا الاستدلال هو الصواب .

(وأما) قول الغزالي في البسيط ، وقول غيره إنه صلى الله عليه وسلم هم بالإحرام بالعمرة من الحديبية فغلط صريح ، بل ثبت في صحيح البخاري في كتاب المغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالعمرة عام الحديبية من ذى الحليفة والله أعلم .

(فإن قيل) قال الشافعي والأصحاب : إن الإحرام بالعمرة من الجمرات أفضل من التنعيم ، فكيف أصر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة من التنعيم ؟ (فالجواب) أنه صلى الله عليه وسلم إنما أصرها منه لضيق الوقت عن الخروج إلى أبعد منه ، وقد كان خروجها إلى التنعيم عند رحيل الحاج وانصرافهم ، وواعدها النبي صلى الله عليه وسلم إلى موضع في الطريق ، هكذا ثبت في الصحيحين ، ويحتمل أيضا بيان الجواز من أدنى الحل ، والله أعلم .

(فسر) يستحب لمن أراد الإحرام بالحج من مكة أن يحرم يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة ، ولا يقدم الإحرام قبله إلا أن يكون متمتعاً لم يجد الهدى ، فيحرم قبل اليوم السادس من ذى الحجة حتى يمكنه صوم ثلاثة أيام في الحج ، وقد سبقت المسألة مبسوطاً في أواخر الباب السابق في أحكام التمتع في فرع مستقل ، وذكرنا فيه مذاهب العلماء ودليل المسألة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن بلغ الميقات مريداً للتسك لم يجز أن يجاوزه حتى يحرم ، لما ذكرناه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما فإن جاوزه وأحرم دونة نظرت

— فإن كان له عذر بأن يخشى أن يفلته الحج ، أو الطريق مخوف — لم يعد وعليه دم ، وإن لم يخش شيئا لزمه أن يعود لأنه نسك واجب مقدور عليه ، فليزمه الإتيان به فإن لم يرجع لزمه الدم ، وإن رجع نظرت — فإن كان قبل أن يتلبس بنسك — سقط عنه الدم ، لأنه قطع المسافة بالإحرام وزاد عليه ، فلم يلزمه دم ، وإن عاد بعدما وقف أو بعدما طاف لم يسقط عنه الدم . لأنه عاد بعد فوات الوقت فلم يسقط عنه الدم ، كما لو دفع من الموقف قبل الغروب لم عاد في غير وقته .

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب : إذا انتهى الآفاقي إلى الميقات وهو يريد الحج أو العمرة أو القران حرم عليه مجاوزته غير محرم بالإجماع ، فإن جاوزه فهو مسيء سواء كان من أهل تلك الناحية أم من غيرها ، كالشامي يمر بميقات المدينة . قال أصحابنا : ومتى جاوز موضعا يجب الإحرام منه غير محرم أثم وعليه العود إليه والإحرام منه إن لم يكن له عذر ، فإن كان عذر كخوف الطريق أو انقطاع عن رفقته أو ضيق الوقت ، أو مرض شاق أحرم من موضعه ومضى وعليه دم إذا لم يعد فقد أثم بالمجاوزة ، ولا يأثم بترك الرجوع ، فإن عاد فله حالان (أحدهما) يعود قبل الإحرام فيحرم منه فالمذهب الذي قطع به المصنف والجمهور لا دم عليه ، سواء كان دخل مكة أم لا .

وقال إمام الحرمين والغزالي : إن عاد قبل أن يبعد عن الميقات بمسافة القصر سقط الدم ، وإن عاد بعد دخول مكة وجب ولم يسقط بالعود ، وإن عاد بعد مسافة القصر وقبل دخول مكة فوجهان (أحدهما) يسقط ، وهذا التفصيل شاذ منكر .

(الحال الثاني) أن يحرم بعد مجاوزة الميقات محرما فطريقان (أحدهما) في سقوط الدم وجهان وقيل قولان حكاهما الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل وآخرون . قال القاضي أبو الطيب : هما قولان وكان الشيخ أبو حامد يقول وجهان . قال : والصحيح قولان ، وسواء عند هؤلاء رجع من مسافة قريبة أو بعيدة ،

لكنهم شرطوا رجوعه قبل تلبسه بنسك (والطريق الثاني) وهو الصحيح ،
وبه قطع المصنف والجمهور أنه يفصل ، فإن عاد قبل التلبس بنسك سقط
الدم ، وإن عاد بعده لم يسقط سواء كان النسك ركنا كالوقوف والسمي
أو سنة كطواف القدوم وفيه وجه ضعيف أنه لا أثر للتلبس بالسنة
فيسقط بالعود بعد . حكاه البغوي والمتولي وآخرون ، كما لو كان محرما
بالعرة مما دون الميقات وعاد إليه بعد طوافها ، فإنه لا يسقط الدم بالعود
بلا خلاف والمذهب الأول . ويخالف المعتز ، فإنه عاد بعد فعله معظم
أفعال النسك . والحاج لم يأت بشيء من أعمال النسك الواجبة فسقط
عنه الدم .

واعلم أن جمهور الأصحاب لم يتعرضوا لزوال الإساءة بالعود ، وقد
قال صاحب البيان : وهل يكون مسينا بالمجاوزة إذا عاد إلى الميقات حيث
سقط الدم ؟ فيه وجهان حكاهما في الفروع . الظاهر أنه لا يكون مسينا
لأنه حصل فيه محرما (والثاني) يصير مسينا لأن الإساءة حصلت بنفس
المجاوزة فلا يسقط . قال أصحابنا : ولا فرق في لزوم الدم في كل هذا بين
المجاوز للميقات عامدا عالما أو جاهلا أو ناسيا لكن يفترون في الإثم ،
فلا إثم على الناسى والجاهل ، قال القاضى أبو الطيب والمتولى وغيرهما :
ويخالف ما لو تطيب ناسيا لا دم عليه ، لأن الطيب من المحظورات ،
والنسيان عذر عندنا في المحرمات كالأكل والصوم والكلام في الصلاة
(وأما) الإحرام من الميقات فمأمور به والجهل والنسيان في المأمور به
لا يجعل عذرا والله أعلم .

(وأما) إذا مر بالميقات وأحرم بأحد النسكين ثم بعد مجاوزته أدخل
النسك الآخر عليه بأن أدخل الحج على العرة أو عكسه - وجوزناه - فمى
وجوبه عليه وجهان حكاهما المتولى والبغوي وآخرون (أحدهما) يلزمه
لأنه جاوز الميقات مريدا للنسك وأحرم بعده (والثاني) لا يلزمه لأنه جاوز

المیقات محرماً فصار كما لو أحرَمَ بالمیقات إحراماً مبهماً ، فلما جاوز صرفه إلى الحج ، والله أعلم •

(فرع) فی مذاہب العلماء فی هذه المسألة :

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا جاوز المیقات مریداً للنسك فأحرَمَ دونه أثم فإن عاد قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم ، سواء عاد ملياً أم غير ملب • هذا مذهبنا وبه قال الثوري وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور • وقال مالك وابن المبارك وزفر وأحمد : لا يسقط عنه الدم بالعود • وقال أبو حنيفة : إن عاد ملياً سقط الدم وإلا فلا وحكى ابن المنذر عن الحسن والنخعي أنه لا دم على المجاوز مطلقاً ، قال : وهو أحد قولی عطاء • وقال ابن الزبير : يقضى حجته ثم يعود إلى المیقات فيحرم بعمره • وحكى ابن المنذر وغيره عن سعيد بن جبیر أنه لا حج له ، والله أعلم •

(فرع) قال صاحب البيان : سمعت الشريف العثماني من أصحابنا يقول : إذا جاوز المدني ذا الحليفة غير محرم وهو مرید للنسك ، فبلغ مكة غير محرم ، ثم خرج منها إلى میقات بلد آخر كذات عرق أو يللمم وأحرَمَ منه • فلا دم عليه بسبب مجاوزة ذي الحليفة ، لأنه لا حكم لإرادته النسك لما بلغ مكة غير محرم « فصار كمن دخل مكة غير محرم ، وقتلنا : يجب الإحرام لدخولها لا دم عليه ، هذا نقل صاحب البيان ، وهو محتمل وفيه نظر •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر الإحرام من موضع فوق المیقات لزمه الإحرام منه ، فإن جاوزه وأحرَمَ دونه كان كمن جاوز المیقات وأحرَمَ دونه في وجوب الصود والدم ، لأنه وجب الإحرام منه كما وجب [الإحرام] من المیقات ، فكان حكمه حكم المیقات ، وإن مر كافر بالمیقات مریداً للحج فأسلم دونه وأحرَمَ ولم يعد إلى المیقات لزمه الدم ، وقال الزنى : لا يلزمه لأنه مر بالمیقات ، وليس هو من أهل النسك فاشبهه إذا مر به غير مرید للنسك ثم أسلم دونه وأحرَمَ ،

وهذا لا يصح لأنه ترك الإحرام من الميقات وهو مريد للنسك فليزومه الدم
كالمسلم . وإن مر بالميقات صبي وهو محرم ، أو عبد وهو محرم ، فبلغ
الصبي أو عتق العبد ففيه قولان (أحدهما) أنه يجب عليه دم لأنه ترك
الإحرام بحجة الإسلام من الميقات (والثاني) لا يلزمه ، لأنه جاوز الميقات
وهو محرم ، فلم يلزمه دم كالحر البالغ) .

(الشرح) (أما) مسألة النذر فهي كما قالها المصنف (وأما) مسألة
الكافر ومسألة الصبي والعبد فقد سبقتنا واضحتين بفروعهما في أوائل
كتاب الحج عند إحرام الصبي وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن كان من أهل مكة فخرج لإحرام الحج إلى أدنى الحل وأحرم ،
فإن رجع إلى مكة قبل أن يقف بعرفة لم يلزمه دم ، وإن لم يرجع حتى وقف
وجب عليه دم ، لأنه ترك الإحرام من الميقات فاشبه غير المكي إذا أحرم من
دون الميقات ، وإن خرج من مكة إلى خارج البلد وأحرم في موضع من الحرم
ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه الدم ، لأن مكة والحرم في الحرمة سواء
(والثاني) يلزمه وهو الصحيح ، لأن الميقات هو البلد ، وقد تركه فليزومه
الدم ، وإن أراد العمرة فأحرم من جوف مكة نظرت ، فإن خرج إلى أدنى
الحل قبل أن يطوف لم يلزمه دم ، لأنه دخل الحرم محرماً فاشبه إذا أحرم
أولاً من الحل ، وإن طاف وسعى ولم يخرج إلى الحل ففيه قولان (أحدهما)
لا يعتد بالطواف والسعي عن العمرة لأنه لم يقصد الحرم بإحرام ، فلم يعتد
بالطواف والسعي (والثاني) أنه يعتد به (بالطواف) وعليه دم لتركه الميقات
كغير المكي إذا جاوز ميقات بلده غير محرم لم أحرم ودخل مكة وطاف
وسعى) .

(الشرح) إما إحرام المكي بالحج فقد سبق حكمه في أول الباب
مستوفى وأما إحرامه بالعمرة ، فقد قدمنا أن ميقاته الواجب فيها أدنى الحل
ولو بخطوة والمستحب إحرامه من الجمرات فإن فاتته فالتعميم ثم الحديبية ،
فإن خالف فأحرم بالعمرة في الحرم انعقد إحرامه بلا خلاف ، ثم له حالان
(أحدهما) أن لا يخرج إلى الحل بل يطوف ويسعى ويحلق فهل يجزئه

ذلك وتصح عمرته ؟ فيه قولان مشهوران نص عليهما في الأم وذكرهما المصنف بدليهما (أصحهما) يجزئه ويلزمه دم لتركه الإحرام من الميقات الواجب (والثاني) لا يجزئه ، بل يشترط أن يجمع في عمرته بين الحل والحرم كما يجمع الحاج في حجه بين الحل والحرم فإنه يشترط وقوفه بعرفات وهي من الحل والطواف والسعى وهما في الحرم . فعلى القول الأول لو وطئ بعد الحلق لا شيء عليه ، لأنه بعد التحلل ، وعلى الثاني يكون الوطء واقعا قبل التحلل ، لكنه يعتقد أنه متحلل فيكون كجماع الناس ، وفي كونه مفسدا القولان المشهوران ، فإن جعلناه مفسدا لزمه المضي في فاسده بأن يخرج إلى الحل ويعود فيطوف ويسعى ويحلق ويلزمه القضاء وكفارة الجماع ودم الحلق لوقوعه قبل التحلل .

(وإن قلنا) بالأصح : إن جماع الناس لا يفسد ، فعمرته على حالها ، فلزمه أن يخرج إلى الحل ويرجع فيطوف ويحلق وقد تمت عمرته ، وليس عليه دم الجماع ، وأما دم الحلق ففيه القولان المشهوران في حلق الناس (أصحهما) يجب (الحال الثاني) أن يخرج إلى الحل ثم يدخل مكة فيطوف ويسعى ويحلق ، فيعتد بذلك وتتم عمرته بلا خلاف ، وفي سقوط دم الإساءة عنه طريقان (المذهب) وبه قطع الجمهور سقوطه (والثاني) على طريقين (أصحهما) القطع بسقوطه (والثاني) أنه على الخلاف السابق فيمن جاوز الميقات غير محرم (فإذا قلنا) بالمذاهب فالواجب خروجه إلى الحل قبل الأعمال إما في ابتداء الإحرام وإما بعده (وإن قلنا) لا يسقط فالواجب هو الخروج قبل الإحرام ، والله أعلم .

(فسر) قال الشيخ أبو حامد في آخر كتاب الحج من تعليقه : قال الشافعي : أحب لمن أحرم في بلده أن يخرج متوجها في طريق حجه عقب إحرامه ، ولا يقيم بعد إحرامه ، قال الشافعي : وكذا لو كان إحرامه من جوف مكة . قال أبو حامد : هذا الذي قاله الشافعي صحيح ، فيستحب لمن أحرم من بلده أو من مكة أن يخرج عقب إحرامه ، وينبغي أن يكون إحرام المكي عند إرادته التوجه إلى منى وقد سبق قريبا بيان هذا ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الإحرام وما يحرم فيه

(إذا أراد أن يحرم فالمستحب أن يغتسل ، لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل لإحرامه » وإن كانت امرأة حائضا أو نفساء اغتسلت للإحرام ، لما روى القاسم بن محمد « أن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء فذكر ذلك أبو بكر رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروها فلتغتسل ثم لتهل » ولأنه غسل يراد به النكح فاستوى فيه الحائض والطاهر ، ومن لم يجد الماء تیمم لأنه غسل مشروع فانتقل فيه إلى التيمم عند عدم الماء كفصل الجنابة ، قال في الأم : وبغتسل لسبعة مواطن للإحرام ودخول مكة والوقوف بعرفة والوقوف بالمزدلفة ولرمي الجمرات الثلاث ، لأن هذه المواضع تجتمع لها الناس فاستحب لها الاغتسال ، ولا يغتسل لرمي جمرة العقبة لأن وقته من نصف الليل إلى آخر النهار ، فلا يجتمع له الناس في وقت واحد ، وأضاف إليها في القديم الفصل لطواف الزيارة وطواف الوداع لأن الناس يجتمعون لهما ولم يستحب في الجديد ، لأن وقتها متسع فلا يتفق اجتماع الناس فيها) .

(الشرح) حديث زيد بن ثابت رواه الدارمي والترمذي وغيرهما ، قال الترمذي : حديث حسن وفي معناه حديث القاسم في قصة أسماء وهو صحيح كما سنوضحه إن شاء الله تعالى (وأما) حديث القاسم فصحيح رواه مالك في الموطأ هكذا مرسل ، كما رواه المصنف عن القاسم « أن أسماء ولدت » فذكره بكما له ، وهذا اللفظ يقتضي إرسال الحديث ، فإن القاسم تابعي وهو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ورواه ابن ماجه كذلك في رواية له ، ورواه مسلم في صحيحه عن القاسم عن عائشة أن أسماء ولدت فذكره بلفظه هكذا متصلا بذكر عائشة ، وكذلك رواه أبو داود في سننه والدارمي وابن ماجه في روايته الأخرى وغيرهم فالحديث متصل صحيح وكفى به صحة رواية مسلم له في صحيحه ووصله

ثابت في صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر العبدي عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة وناهيك بهذا صحة ، وثبت هذا الحديث في صحيح مسلم أيضا من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وأسماء هذه هي امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ، وأبوها عيسى - بضم العين المهملة وفتح الميم - وسبق بيانه في أول كتاب الطهارة ، والبيداء - بفتح الباء والمد - والمراد به هنا مكان بذى الحليفة ، وقد جاء في كثير من الروايات في صحيح مسلم وغيره : ولدت أسماء بذى الحليفة فذكره إلى آخره .

وقوله صلى الله عليه وسلم « مروها أن تغتسل ثم لتهل » يجوز في - لام تهل - الكسر والإسكان والفتح ، وهو غريب ، ووقع في كثير من نسخ المذهب « مرها » وفي بعضها « مروها » بزيادة واو وذكر الإمام محمود بن خليشي^(١) بن عبد الله الخليشي أنه رآه هكذا بخط المصنف .

(وأما) قول المصنف : باب الإحرام وما يحرم فيه ، فكذا قاله في التنبيه ، وهو - بفتح الياء وضم الراء - من يحرم وليس هو بضم الياء وكسر الراء ، لأنه صدر الباب بمقدمات الإحرام من الاغتسال والتطيف والتطيب والصلاة ، ثم ذكر الإحرام نفسه وهو النية ، فكل هذا داخل في ترجمة الإحرام ، ثم ذكر بعد هذا كله ما يحرم بسبب الإحرام ، ولو كان بضم الياء على إرادة ما يلبسه المحرم لكافى الترجمة قاصرة ، لأنه يكون مدخلا في الباب ما لم يترجم له وهو محرمات الإحرام وهي معظم الباب فتعين ما قلناه ، والحمد لله وهو أعلم (وقوله) لأنه غسل يراد بالنسك احتراز من غسل الجنابة والحيض والجمعة وأراد بالنسك ما يختص بالحج أو العمرة (وقوله) غسل مشروع ذكر القلعي أنه احتراز من الغسل للدخول على السلطان ، ولبس الثوب ونحوهما ، وهذا محتمل ويحتمل أنه أراد تقريب الفرع من الأصل دون الاحتراز .

(١) ثم نلاحظ له ذكر في طبقات الشافعية لابن السبكي ولا في وفيات الأعيان .

اما الاحكام فيها مسائل (إحداهما) اتفق العلماء على أنه يستحب
 الغسل عند إرادة الإحرام بحج أو عمرة أو بهما ، سواء كان إحرامه من
 الميقات الشرعي أو غيره ، ولا يجب هذا الغسل وإنما هو سنة متأكدة يكره
 تركها ، نص عليه الشافعي في الأم واتفق عليه الأصحاب كما سأذكره
 قريبا إن شاء الله تعالى قال ابن المنذر في الإشراف : أجمع عوام أهل العلم
 على أن الإحرام بغير غسل جائز ، قال : وأجمعوا على أن الغسل للإحرام
 ليس بواجب إلا ما روى عن الحسن البصري أنه قال : إذا نسي الغسل
 يغتسل إذا ذكره ، قال أصحابنا : والدليل على عدم وجوبه أنه غسل لأمر
 مستقبل ، فلم يكن واجبا كغسل الجمعة والعيد ، والله أعلم .

قال الشافعي رضى الله عنه في الأم : (استحب الغسل عند الإحرام
 للرجل والصبي والمرأة والحائض والنفساء ، وكل من أراد الإحرام ^(١)
 قال : وأكره ترك الغسل له وما تركت الغسل للإحرام ، ولقد كنت أغتسل
 له مريضا في السفر وأنى أخاف ضرر الماء ، وما صحبت أحدا أقتدى
 به رأيت تركه ، وما رأيت أحدا منهم عدا به أن رآه اختيارا ، قال : وإذا
 أتت الحائض والنفساء الميقات وعليهما من الزمان ما يمكن فيه طهرهما
 وأدركهما الحج بلا علة أحببت استنغارهما ليظهرهما فيحرما طاهرتين ، وإن
 أهلتا غير طاهرتين أجزا عنهما ولا فدية) قال : (وكل ما عملته الحائض
 عمله الرجل الجنب والمحدث والاختيار له أن لا يعمل كله إلا طاهرا ،
 قال : وكل عمل الحج تعمله الحائض وغير الطاهر من الرجال إلا الطواف
 بالبيت وركتيه) هذا آخر نصه في الأم بحروفه ^(٢) واتفق أصحابنا في

(١) في نسخة من الأم (وكل من أراد الإحلال ابتاعا للسنة . ومعتقوله أنه يجب إذا دخل
 الحرم في نسكه لم يكن له فيه أن يدخله إلا بأكمل الطهارة وإن ينظف له لامتنامه من أحداث
 الطيب في الإحرام ، وإذا اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم لمرأة وهي نفساء لا يظهرها
 الغسل للصلاة فاختر لها الغسل كان من يطهره الغسل للصلاة أو أن يقتار له أو في مثل معتاه
 أو أكثر منه الخ (ط) .

(٢) قلت : مع بعض التصرف في الحذف والاختصار (ط) .

جميع الطرق على جميع هذا إلا قولاً شاذاً ضعيفاً حكاه الرافعي أن الحائض والنفساء لا يسن لهما الغسل (والصواب) استحبابه لهما للحديث السابق ، قال أصحابنا : ويفتسلان بنية غسل الإحرام كما ينوي غيرهما ، وإمام الحرمين في نيتهما احتساب .

(الثانية) إذا عجز المحرم عن الغسل تيمم ، هكذا نص عليه الشافعي في الأم ، وقطع به الأصحاب في جميع الطرق إلا أن الرافعي قال : يتيمم العاجز . قال : وقد ذكرنا في غسل الجمعة احتمالاً لإمام الحرمين أنه لا يتيمم ، قال : وذلك لاحتمال جأزه هنا ، والمذهب ما سبق ، وهذا الذي ذكرته من أنه يتيمم إذا عجز عن الغسل أحسن وأعم من عبارة المصنف ومن وافقه في قولهم : إن لم يجد الماء يتيمم لأن العجز يعم عدم الماء والخوف من استعماله وغير ذلك ، والحكم في الجميع واحد .

(وأما) إذا وجد من الماء ما لا يكفي للغسل فقد قال المعاملي في كتبه الثلاثة المجموع والتجريد والمقتنع ، والبعثي والرافعي : يتوضأ به ، وهذا الذي قالوه إن أرادوا به أنه يتوضأ مع التيمم فحسن ، وإن أرادوا أنه يقتصر على الوضوء فليس بمعول ، ولا يوافقون عليه ، لأن التيمم يقوم مقام الغسل عند العجز عن الماء ، ولا يقوم الوضوء مقام الغسل ، ولا يرد هذا على الجنب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع فإنه يستحب له الوضوء ولا يستحب له التيمم ، لأن الجنب الذي فيه الكلام واجد لما يكفي لغسله ، ولا يفيد التيمم شيئاً ، ولا يصح للقدرة على الماء وفيدته الوضوء رفع الحدث عن أعضائه فاستحب له ، وفي مسألة المحرم هو عادم لما يكفي لغسله فنظيره من الجنب أن يكون عادماً لما يكفي من الماء ، فإنه يتيمم مع الوضوء أو يتيمم من غير وضوء ، على القولين المعروفين في باب التيمم .

(الثالثة) قال المصنف : قال الشافعي رحمه الله في الأم : يغتسل

المحرم لسبعة مواطن : للإحرام ، ودخول مكة ، والوقوف بمزدلفة ، ولرمي الجمرات الثلاث ، لأن هذه المواضع يجتمع لها الناس ويستحب لها الاعتسال ، وهذا النص الذي نقله عن الأم كذا هو في الأم ، وكذا نقله أصحابنا عن الأم ، ونقله بعضهم عن نصوصه قديما وجديدا ، وليس هذا التعليل في الأم — أعنى قوله : لأن هذه المواطن يجتمع لها الناس — بل هو من عند المصنف والأصحاب ، وإنما استدل الشافعي رحمه الله في الأم في ذلك بآثار ذكرها ، قال في الأم عقب ذكره هذه المواضع : وأستحب الغسل بين هذه المواضع عند تغير البدن بالعرق وغيره تنظيفا للبدن ، قال : فلذلك أحبه للحائض ، قال : وليس واحد من هذا واجبا والله أعلم .

وقوله : (للوقوف بمزدلفة) يعنى الوقوف على المشرع الحرام وهو قرح ، وذلك الوقوف يكون بعد صلاة الصبح يوم النحر كما سيأتي بيانه في باب إن شاء الله تعالى ، وهكذا قال جماهير الأصحاب في هذا الغسل : إنه للوقوف بالمزدلفة ونقله عن الأم ، وكذا رأيته في الأم صريحا وخالفهم الحاملي في كنهه الثلاثة المجموع والتجريد والمقتنع وأبو الفتح سليم الرازي في الكفاية ، والشيخ نصر المقدسي في الكافي ، فقالوا : الغسل للمبيت بالمزدلفة ، ولم يذكروا الغسل للوقوف بالمزدلفة ، بل جعلوا الغسل السابع هو الغسل للمبيت بها ، والصواب الأول ، لأن المبيت بها ليس فيه اجتماع فلا يحتاج إلى غسل ، بخلاف الوقوف ، فالصواب أن الغسل السابع للوقوف بالمزدلفة ، وأنه لا يشرع للمبيت بها ، وقولهم (لرمي الجمرات الثلاث) يعنون الجمرات في أيام التشريق يغتسل في كل يوم من الأيام الثلاثة غسلا واحدا لرمي الجمرات ولا يغتسل لكل جمرة في أفرادها ، هذا الذي ذكرناه من الأغسال المستحبة في الحج سبعة فقط هو نصه في الجديد ، وأضاف إليها في القديم استحبابه لطواف الزيارة وطواف الوداع ، هكذا نقله الأصحاب عن القديم .

ولم يذكر المصنف والشيخ أبو حامد وجهور الأصحاب في الطريقتين عن التقديم أنه أضاف إلى هذين الغسلين ، وزاد القاضي أبو الطيب في تعليقه والرافعي عن التقديم غسلا ثالثا ، وهو الغسل للحلق ، واتفقت نصوصه وطرق الأصحاب على أنه لا يستحب الغسل لرمى جمرة العقبة يوم النحر ، وقد ذكر المصنف دليله والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يتجرد عن المخيط في إزار ورداء أبيضين ونعلين ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين » والمستحب أن يكون ذلك بياضا ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خيار ثيابكم » وكفتموا فيها موتاكم » والمستحب أن يتطيب في بدنه ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت ولا يطيب ثوبه لأنه ربما نزع الغسل فيطرحه على بدنه ، فتجب به القدية ، والمستحب أن يصلي ركعتين لما روى ابن عباس وجابر رضي الله عنهم « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين ثم أحرم » وفي الأفضل قولان (قال) في التقديم : الأفضل أن يحرم عقب الركعتين ، لما روى ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل في دبر الصلاة » (وقال) في الأم : الأفضل أن يحرم إذا أتبعت به راحلته إن كان راكبا ، وإذا ابتدا السير إن كان راكلا ، لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رحمت إلى منى متوجهين فاهلوا بالحج » ولأنه إذا لبى مع السير وافق قوله فعلة ، وإذا لبى في مضلة لم يوافق قوله فعلة ، فكان ما قلناه أولى) .

(الشرح) حديث ابن عمر : « ليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين » حديث غريب ، ويعنى عنه ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بعدما نزل وادعاهن وليس إزاره ورداء هو وأصحابه ولم ينه عن شيء من الأزر والأردية يلبس إلا المزعفرة التي تردع الجلد ، حتى أصبح بذي الحليفة ركب راحلته ، حتى

استوى على البيداء أهل هو وأصحابه » ثم ذكر تمام الحديث ، رواه البخارى فى صحيحه وقوله (تردع الجلد) أى تلتطخه إذا لبست ، وهو بفتح التاء المثناة فوق وإسكان الراء ثم دال مفتوحة ثم عين مهملة قال أهل اللغة : الردع بالعين المهملة أثر من الطيب كالزعفران ، والردع بالمعجمة الطين ، وقال أبو بكر ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وليحرم أحدكم فى إزار ورداء وتعلين » قال : وكان سفيان الثورى ومالك والشافعى وأحمد وإسحق وأبو ثور وأصحاب الرأى ومن تبعهم يقولون : يلبس الذى يريد الإحرام إزارا ورداء ، هذا كلام ابن المنذر ، وثبت فى الصحيحين من حديث ابن عميرة وغيره أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فيمن لم يجد التعلين : « فليلبس خفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين » وثبت فيهما عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يجد الإزار فليلبس سراويل ، ومن لم يجد التعلين فليلبس الخفين » ومثله فى صحيح مسلم من رواية جابر ، والله أعلم .

(وأما) حديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خيار ثيابكم ، وكفوا فيها موتاكم » فحديث صحيح رواه أبو داود والترمذى وغيرهما بأسانيد صحيحة ، قال الترمذى : هو حديث حسن صحيح رواه أبو داود فى كتاب اللباس والترمذى وابن ماجه فى الجنائز ، وسبق ذكره ويانه فى المذهب فى باب هيئة الجمعة وغيره (وأما) حديث عائشة : « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت » فرواه البخارى ومسلم فى صحيحهما من طرق كثيرة ، وهو حديث مستفيض مشهور جدا ، وروى البخارى ومسلم فى صحيحهما عن عائشة أيضا من طرق قالت : « كأننا أنظر إلى ويص الطيب فى مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم » وفى بعض الروايات مفارق « وفى بعضها » « ويص المسك »

والمفارق جمع مفروق — بكسر الراء — هو وسط الرأس حيث يتفرق الشعر
يميناً وشمالاً ، والويص — بالصاد المهملة — وهو البريق واللمعان .

(وأما) قوله : إن ابن عباس وجابراً روايا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين بذي الحليفة ، فحديث جابر صحيح رواه مسلم في صحيحه في جملة حديث جابر الطويل في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم وهو حديث عظيم الفوائد ، فيه مناسك ، ومعظمها ذكر فيه كل ما فعله صلى الله عليه وسلم من حين خروجه إلى فراغه ، رواه مسلم وأبو داود وغيرهما بطوله ، ولم يروه البخاري بطوله (وأما) حديث ابن عباس في صلاة الركعتين فرواه أبو داود وغيره وإسناده ليس بقوى ، وفي حديث جابر كفاية عنه ، وثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر « أنه كان يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ركعتين ثم يركب فإذا استوت به راحلته قائمة أهل ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(وأما) حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل في دير الصلاة : فرواه أبو داود والترمذي والنسائي والبيهقي وغيرهم قال البيهقي : هو ضعيف الإسناد لأن في إسناده خصيب^(١) الجزري ، قال : وهو غير قوى ، وكذا قاله غيره وقال الترمذي : هو حديث حسن (وأما) قول البيهقي : إن خصبيا غير قوى فقد خالفه فيه كثيرون من الحفاظ والأئمة المتقدمين في البيان فوثقه يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل ، ووثقه أيضا محمد بن سعد . وقال النسائي فيه : هو صالح ، وقول الترمذي : إنه حسن لعله اعتضد عنده فصار بصفة الحسن التي سبق بيانها في مقدمة هذا الشرح .

(١) كذا في ش و ق بإيالة الوحدة التحتية وصوابه بإلقاء الوحدة (خصيب) بن عبد الرحمن بكسر الهمزة المعجمة الأولى الأمازي مولاهم الحرائي الحوري روى عن مجاهد ومكرمة وابن مبيدة ابن عبد الله وعنه ابن اسحاق والسفيان بن ولحق فثقله أحمد ووثقه ابن معين وأبو زرعة وقال ابن عدي : إذا حدث عنه ثقة فلا بأس به (٢) .

(وأما) حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا رحمت إلى منى متوجهين فاهلوا بالحج » فصحيح رواه مسلم في صحيحه بمعناه ، وثبت في صحيح البخاري عن جابر « أن إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة حين استوت راحلته » وثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال : « لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبث به راحلته » وفي الصحيحين عن ابن عمر أيضا « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أدخل رجله في الفرز واستوت به ناقته أهل من مسجد ذي الحليفة » الفرز — بفتح الفين المعجمة وإسكان الراء — وبعدها زاي — ركاب ، وكان كور البعير إذا كان من جلد أو خشب ، فان كان من حديد فهو ركاب ، وقيل يسمى غرزا من أي شيء كان .

وثبت في الصحيحين عن ابن عمر أيضا « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل حين استوت به راحلته قائمة » وثبت في صحيح البخاري عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بذى الحليفة فلما أصبح واستوت راحلته أهل » وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذى الحليفة ثم ركب راحلته فلما استوت به على البداء أهل بالحج » رواه مسلم ، فهذه أحاديث صحيحة قاطعة بترجح الإحرام عند ابتداء السير والله أعلم .

ومن قال بترجح الإحرام عقب الصلاة احتج بحديث ابن عباس السابق ، وقد أشار ابن عباس في رواية له رواها البيهقي بإسناده عن محمد بن إسحق عن خفيف^(١) عن سعيد بن جبير قال : « قلت لابن عباس :

(١) من فوضى التحقيق والتصحيف أن كتاب الترتيب للحافظ ابن حجر ضبطه مصححه الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف بالبهاء الموحدة في حين أنه ورد في ميزان الاعتدال الترجمة ٢٥١١ بالقاد والتصغير وضبط خاده وفتح صاده في جميع المواضع الأستاذ محمد الجاوي ولكن الصواب — والله أعلم — هو ما حققناه وأما الجزري التي وردت آنفا فعمل صوابها الحوري بفتح الحاء المهملة نسبة إلى قرية بالرة باسمها حوري راجع لسان الميزان الترجمة ١٦٣٠ (ط) .

عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أوجب فقال : إني لأعلم الناس بذلك ، إنما كانت حجة واحدة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن هناك اختلفوا ، خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعتيه أوجبه في مجلسه أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه ، فسمع ذلك منه أقوام فحفظته عنه ، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل ، وأدرك ذلك منه أقوام ، وذلك أن الناس كانوا يأتون أرسالا فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل فقالوا : إنما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما علا على شرف البيداء أهل وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا : أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين علا شرف البيداء وإيم الله لقد أوجب في مصلاه ، وأهل حين استقلت به ناقته ، وأهل حين علا شرف البيداء » قال البيهقي : خصيب غير قوى وقد سبق قريبا ذكر الاختلاف فيه ، والله أعلم .

أما احكام الفصل ففيه مسائل (إحداها) السنة أن يحرم في إزار ورداء وتعلين ، هذا مجمع على استحبابه كما سبق في كلام ابن المنذر ، وفي أي شيء أحرم جاز إلا الخف ونحوه والمخيط كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى ، قال أصحابنا : ويستحب كون الإزار والرداء أبيضين ، لما ذكره المصنف ، قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي وصاحب البيان وآخرون من الطريقتين : الثوب الجديد في هذا أفضل من المغسول ، قالوا : فإن لم يكن جديد فمغسول (وأما) قول المصنف جديدين ونظيفين ، فقد يوهم أنهما سواء في الفضيلة ، ولكن يحمل كلامه على موافقة الأصحاب وتقدير كلامه جديدين وإلا نظيفين قال أصحابنا : ويكره له الثوب المصبوغ وقد ذكره المصنف في آخر هذا الباب ، وهناك ينسب الكلام فيه بأدلته إن شاء الله تعالى .

(الثانية) يستحب أن يتطيب في بدنه عند إرادة الإحرام سواء الطيب الذي يبقى له جرم بعد الإحرام والذي لا يبقى ، وسواء الرجل والمرأة ، هذا هو المذهب ، وبه قطع جماهير الأصحاب في جميع الطرق ، وحكى الرافعي وجها أن التطيب مباح لا مستحب ، وحكى القاضي الطيب وآخرون قولاً أنه لا يستحب للنساء التطيب بحال وحكى القاضي أبو الطيب وآخرون وجها أنه يحرم عليهن التطيب بما يبقى عنه ، وحكى صاحب البيان وغيره وجها في تحريم ما يبقى عنه على الرجل والمرأة وليس بشيء ، والصواب استحبابه مطلقاً . قال القاضي أبو الطيب : هذا هو المنصوص للشافعي في كتبه ، قال : وبه قطع عامة الأصحاب . وسنسط أدلته في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى .

قال أصحابنا : وسواء في استحبابه المرأة الشابة والعجوز ، وقالوا : والفرق بينه وبين الجمعة أنه يكره للنساء الخروج إليها متطيبات لأن مكان الجمعة يضيق ، وكذلك وقتها فلا يمكنها اجتناب الرجال بخلاف النسك . قال أصحابنا : فإذا تطيب فله استدامته بعد الإحرام بخلاف المرأة إذا تطيبت ثم لزمها عدة فانه يلزمها إزالة الطيب في أحد الوجهين ، لأن العدة حق آدمي فالمضايقة فيه أكثر . ولو أخذ طيباً من موضعه بعد الإحرام ورد إليه أو إلى موضع آخر لزمته الفدية على المذهب ، وبه قطع الأكثرين ، وقيل : فيه قولان ، ولو انتقل الطيب من موضع إلى موضع بالمرق فوجهان (أصحهما) لا شيء عليه لأنه تولد من مباح (والثاني) عليه الفدية إن تركه لخروجه عن محل الإذن ، لأنه حصل بغير اختياره فصار كالناسي ، ولأن حصوله هناك تولد من فعله ، فهذا الوجه ضعيف عن الأصحاب . ولو مسه يده عمداً فعليه الفدية ، ويكون مستعملاً للطيب ابتداءً .

(الثالثة) اتفق أصحابنا على أنه لا يستحب تطيب ثوب المحرم عند إرادة الإحرام ، وفي جواز تطيبه طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف والعراقيون جوازه ، فإذا طيبه ولبسه ثم أحرم واستدام لبسه جاز ولا فدية ،

فإن نزع ثم لبسه لزمه الفدية لأنه لبس ثوبا مطيبا بعد إحرامه (والطريق الثاني) طريقة الخراسانيين فيه ثلاثة أوجه (أصحابها) الجواز كما سبق قياسا على البدن (والثاني) التحريم ، لأنه يبقى على الثوب ولا يستهلك ويلبسه أيضا بعد نزع ، فيكون مستأنفا للطيب في الإحرام (والثالث) يجوز بما لا يبقى له جرم ولا يجوز بغيره • قالوا : فإن قلنا : يجوز فنزعه ثم لبسه ففى وجوب الفدية وجهان (أصحابهما) عند بغوى وغيره الوجوب ، كما لو أخذ الطيب من بدنه ثم رده إليه (والثاني) لا فدية لأن العادة في الثوب النزع واللبس فصار معفوا عنه • وحكى المتولى في طيب الثياب قولين (أحدهما) يستحب كما يستحب في البدن (والثاني) أنه محرم ، وهذا الذى ذكره من الاستحباب غريب جدا ، هذا كله في تطيب ثياب الإحرام (أما) إذا طيب البدن فتعطر ثوبه فلا خلاف أنه ليس بحرام ، وأنه لا فدية عليه ، والله أعلم •

(شرح) قال الشافعى في الأم والمختصر : أحب للمرأة أن تختضب للإحرام واتفق الأصحاب على استحباب الخضاب لها ، قال أصحابنا : وسواء كان لها زوج أم لا لأن هذا مستحب بسبب الإحرام فلا فرق بينهما (فأما) إذا كانت تريد الإحرام - فإن كان لها زوج - استحباب لها الخضاب في كل وقت لأنه زينة وجمال ، وهى مندوبة إلى الزينة والتجمل لزوجها كل وقت ، وإن كانت غير ذات زوج ولم ترد الإحرام كره لها الخضاب من غير عذر ، لأنه يخاف به الفتنة عليها وعلى غيرها بها ، وهذا كله متفق عليه عند أصحابنا ، وسواء في استحباب الخضاب عند الإحرام المعجوز والشابة كما سبق في التطيب • قال أصحابنا : وحيث اختضبت تختضب يديها إلى الكوعين ولا تزيد عليه لأن ذلك القدر هو الذى يظهر منها قال أصحابنا : وتختضب الكفين تعميما ، ولا تطرف الأصابع ولا تنقش ولا تسود وقد سبق بيان هذا في باب طهارة البدن واتفق أصحابنا على أن الرجل منهى عن الخضاب ، قالوا : وكذلك الخشن المشكل والله أعلم •

قال أصحابنا : ويستحب للمرأة عند الإحرام أن تمسح وجهها أيضا بشيء من الخاء قال : والحكمة في ذلك : وفي خضاب كفه أن يستر لون البشرة ، لأنها تؤمر بكشف الوجه وقد يكشف الكفان أيضا . قال أصحابنا : ولأن الخاء من زينة النساء فاستحب عند الإحرام كالطيب وترجيل الشعر ، وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة قالت : « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعي عمرك واتقضي رأسك وامتنطي وأهلي بالحج » وروى أبو داود في سننه بإسناده عن عائشة قالت : « كنا نخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة فنضمد جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام فإذا عرقت إحدانا سالت على وجهها فبإمر النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا » هذا حديث حسن رواه أبو داود بإسناد حسن .

قال أصحابنا : ويكره للمرأة الخضاب بعد الإحرام ، لأنه من الزينة وهي مكروهة للمحرم ، لأنه أشعث أغبر . قال أصحابنا : فإذا اختضبت في الإحرام فلا فدية ، لأن الخاء ليس بطيب عندنا ، فإن اختضبت ولقت على يديها الخرق قال الشافعي في الأم : رأيت أن تقتدي ، وقال في الإملاء : لا يبين لي أن عليها الفدية قال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل والأصحاب هذا الاختلاف من قول الشافعي مع تحريم القفازين من هذين الكتابين ، يدل على أن قوله مختلف في سبب تحريم القفازين فالموضع الذي أوجب فيه الفدية في الخرق الملقوفة يدل على أن تحريم القفازين إنما كان لأمر إحرام المرأة يتعلق بوجهها وكفيها ، وإنما جوز لها ستر كفيها بكفيها للحاجة إلى ذلك ، ولأنه لا يسكن الاحتراز من ذلك ودليل ذلك أن الكفين ليسا عورة فوجب كشفهما منها كالوجه .

قالوا : والموضع الذي لم يوجب فيه الفدية في الخرق يدل على أنه إنما حرم القفازين لأنها معمولان على قدر الكفين ، كما يحرم على الرجل الخفان . ودليل هذا أنه لما تعلق إحرامها ببعضو تعلق تحريم المخيط بغيره

كالرجل، ولا يرد على هذا سائر بدنّها لأنّه عورة، هذا نقل القاضي أبي الطيب وصاحب الشامل والأكثرين ، ولم يحك الشيخ أبو حامد نصه في الاملاء ، وإنما حكى نصه في الأم ، قال : إن لم يشد الخرق فلا فدية وإلا فقولان كالتقازين ، وقطع آخرون بأن لف الخرق على يديها مع الحناء أو دونه لا فدية فيه . والحاصل ثلاث طرق (المذهب) أن لف الخرق مع الحناء وغيره على يدي المرأة لا فدية فيه (والثاني) في وجوبها قولان (والثالث) إن لم تشدها لا فدية وإلا فقولان ، وسنعيد المسألة في فصل تحريم اللباس من هذا الباب إن شاء الله تعالى .

(الرابعة) قال أصحابنا : يستحب أن يتأهب للإحرام مع ما سبق بحلق العانة وتنف الإبط ، وقص الشارب ، وقلم الأظفار ، وغسل الرأس بسدر أو خطمي ونحوهما ، وعجب كون المصنف أهل هذا في المذهب ، مع أنه ذكره في التبييه ، ومع أنه مشهور في كتب المذهب ويستحب أن يلبد رأسه بصنغ أو خطمي أو عسل ونحوها ، والتلبيد أن يجعل في رأسه شيئاً من صنغ ونحوه ليتلبد شعره فلا يتولد فيه القمل ولا يتشعث في مدة الإحرام .

ودليل استحبابه الأحاديث الصحيحة المشهورة في ذلك (منها) حديث ابن عمر قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهمل ملبداً » رواه البخاري ومسلم ، وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعيره ميتاً : « اغسلوه بماء وسدر وكفّوه في ثوبه ، ولا تمسوه بطيب ، ولا تخشروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً » رواه البخاري ومسلم هكذا « ملبداً » فأما البخاري فرواه هكذا في رواية له في كتاب الجنائز ورواه مسلم في كتاب الحج هكذا من طرق ، وروياه من أكثر الطرق « ملياً » ولا مخالفة ، وكلاهما صحيح ، وعن حفصة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أزواجه أن يحلن عام حجة

الوداع ، قالت : فقلت : ما يمنعك أن تحل فقال : إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر هديي » رواه البخاري ومسلم .

(الخامسة) يستحب أن يصلي ركعتين عند إرادة الإحرام ، وهذه الصلاة مجمع على استحبابها ، قال القاضي حسين والبغوي والمتولي والرافعي وآخرون : لو كان في وقت فريضة فصلها كفي عن ركعتي الإحرام كتحية المسجد تدرج في الفريضة وفيما قالوه نظر ، لأنها سنة مقصودة ، فينبغي أن لا تدرج كسنة الصبح وغيرها ، قال أصحابنا : فإن كان في الميقات مسجد استحب أن يصليهما فيه ، ويستحب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة في الأولى : (قل يا أيها الكافرون) وفي الثانية : (قل هو الله أحد) فإن كان إحرامه في وقت من الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها فالأولى انتظار زوال وقت الكراهة ثم يصليها ، فإن لم يمكنه الانتظار فوجهان (المشهور) الذي قطع به الجمهور : تكره الصلاة ، ولا يكون الإحرام سببا لأنه متأخر وقد لا يقع فكرهت الصلاة كصلاة الاستخارة والاستسقاء (والثاني) لا يكره حكاة البغوي وغيره ، وقطع به البندنجي لأن سببها إرادة الإحرام ، وقد وجدت ، وقد سبق بيان المسألة في باب الساعات التي نهى عن الإحرام فيها ، والله أعلم .

(السادسة) هل الأفضل أن يحرم عقب صلاة الاحرام وهو جالس ؟ أم إذا انبعثت به راحلته متوجهة إلى مقصده حين ابتداء السير ؟ فيه قولان وهما مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (قديم) عقب الصلاة (والأصح) نصه في الأم أن الأفضل حين تنبعث به دابته إلى جهة مكة إن كان راكبا ، أو حين يتوجه إلى الطريق إن كان ماشيا ، قال أصحابنا : وعلى القولين يستحب استقبال الكعبة عند الإحرام لحديث ابن عمر في صحيح البخاري وغيره المصرح بذلك ، والله أعلم .

(فسر) في مذاهب العلماء في الطيب عند إرادة الإحرام . قد

ذكرنا أن مذهبنا استحبابه ، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف والمحدثين والفقهاء ، منهم سعد بن أبي وقاص ، وابن عباس وابن الزبير ومعاوية وعائشة وأم حبيبة وأبو حنيفة والثوري وأبو يوسف وأحمد وإسحق وأبو ثور وابن المنذر وداود وغيرهم . وقال عطاء والزهري ومالك ومحمد بن الحسن : يكره ، قال القاضي عياض : حكى أيضا عن جماعة من الصحابة والتابعين ، واحتج لهم بحديث يعلى بن أمية قال : « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل وهو بالجمرة وعليه جبة ، وعليه أثر الخلق فقال : يا رسول الله كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اخلع عنك هذه الجبة ، واغسل عنك أثر الخلق ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك » رواه البخاري ومسلم ، قالوا : ولأنه في معنى التطيب بعد إحرامه يمنع منه .

واحتج أصحابنا بحديثي عائشة رضي الله عنها السابقين ، وهما صحيحان رواهما البخاري ومسلم كما سبق ، ولأن الطيب معنى يزاد للاستدامة فلم يمنع الإحرام من استدামته كالنكاح .

(والجواب) عن حديث يعلى من أوجه (أحدها) أن هذا الخلق كان في الجبة لا في البدن ، والرجل منهى عن التزعر في كل الأحوال ، قال أصحابنا : ويستوى في النهي عن المزعر الرجل الحلال والمحرم ، وقد سبق بيانه واضحا في باب ما يكره لبسه .

(الجواب الثاني) أن خبرهم متقدم وخبرنا متأخر فكان العمل على المتأخر ، وإنما قلنا ذلك لأن خبرهم بالجمرة كان عقب فتح مكة سنة ثمان من الهجرة ، وخبرنا كان عام حجة الوداع بلا شك ، وحجة الوداع كانت سنة عشر من الهجرة ، وإنما قلنا : إنه كان عام حجة الوداع لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد الهجرة غيرها بالإجماع (فان قيل :) فلعل عائشة أرادت بقولها : « أطيبه لإحرامه » أي إحرامه للمرة (قلنا) : هذا غلط

وغباوة ظاهرة ، وجهالة بينة ، لأنها قالت : « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه حين يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ولا خلاف أن الطيب يحرم على المعتبر قبل الطواف وبعده حتى تفرغ عمرته ، وإنما يباح الطيب قبل طواف الزيارة في الحج فتمين ما قلناه .

(الجواب الثالث) أنه يحتمل أنه استعمل الطيب بعد إحرامه فأمر بإزالته ، وفي هذا الجواب جمع بين الأحاديث فيتعين المصير إليه (وأما قولهم : هو في معنى المتطيب بعد إحرامه فيبطل بعد إحرامه فيبطل عليهم بالنكاح والله أعلم .

واعلم أن القاضي عياضا وغيره ممن يقول بكرة الطيب تأولوا حديث عائشة على أنه تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب قبل الإحرام قالوا : ويزيد هذا قولها في الرواية الأخرى : « طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرما » هكذا ثبت في رواية لمسلم فظاهره أنه إنما تطيب لمباشرة نسائه ، ثم زال بالغسل بعده . لا سيما وقد نقل أنه كان يتطهر من كل واحدة قبل الأخرى ولا يبقى مع ذلك طيب ويكون قولها : « ثم أصبح ينضح ^(١) طيبا » كما ثبت في رواية لمسلم أي أصبح ينضح طيبا قبل غسله ، وقد ثبت في رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان خريزة ، وهي ما يذهب الغسل ، قالوا : وقولها : « كأنني أنظر إلى ويبس الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم » المراد أثره لا جرمه هذا اعتراضهم ، والصواب ما قاله الجمهور من استحباب الطيب للإحرام لقولها : « طيبته لإحرامه » وهذا ظاهر في أن التطيب للإحرام لا للنساء ، وبعضه قولها : « كأنني أنظر إلى ويبس الطيب » وتأويلهم المذكور غير مقبول لمخالفته الظاهر بغير دليل يحملنا عليه والله أعلم .

(١) النضح بالمعجمة غريب من النضح ، ولد اختلف فيهما أيهما أكثر ، والأكثر أنه بالمعجمة أقل من الهمة وقيل هو بالمعجمة الآخر يبقى في النوب والجسد وبالهمة الغسل نفسه وقيل في المعيد بالمعجمة وفي الكتابين الترويض فيهما حينئذ لفظتان لفظ

(شرح) في مذايعهم في الوقت المستحب للإحرام . قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يستحب إحرامه عند ابتداء السير وانبعثت الرحلة ، وبه قال مالك والجمهور من السلف والخلف ، وقال أبو حنيفة وأحمد وداود : إذا فرغ من الصلاة . وقد سبقت الأحاديث الدالة للمذهبين واضحة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وينوى الإحرام ولا يصح الإحرام إلا بالنية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات [ولكل امرئ ما نوى] » ولأنه عبادة محضة ، فلم يصح من غير نية كالصوم والصلاة . ويلبى لنقل الخلف عن السلف ، فإن اقتصر على النية ولم يلب أجزاء ، وقال [أبو إسحاق و] أبو عبد الله الزبيرى : لا يتعقد إلا بالنية والتلبية ، كما لا تتعقد الصلاة إلا بالنية والتكبير ، والمذهب الأول لأنها عبادة لا يجب النطق في آخرها ، فلم يجب [النطق] في أولها كالصوم) .

(الشرح) حديث : « إنما الأعمال بالنيات » رواه البخارى ومسلم من رواية عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وسبق بيانه واضحا في أول باب نية الوضوء (وقوله) : عبادة محضة احتراز من الأذان والعدة ونحوهما ، والسلف الصدر الأول والخلف من بعدهم ، وسبق بيانه في باب صفة الصلاة ، وأبو عبد الله الزبيرى من أصحابنا المتقدمين سبق بيان حاله في باب الحيض (وقوله :) لا يجب النطق في آخرها احتراز من الصلاة .

أما الأحكام فقال أصحابنا : ينبئ لمريد الإحرام أن ينويه بقلبه ، ويلفظ بذلك بلسانه ، ويلبى فيقول بقلبه ولسانه : نويت الحج وأحرمت به لله تعالى ، لييك اللهم لييك إلى آخر التلبية ، فهذا أكمل ما ينبغى له ، فالإحرام هو النية بالقلب ، وهى قصد الدخول في الحج أو العمرة أو كليهما هكذا صرح به البندنجى والأصحاب (وأما) اللفظ بذلك فمستحب لتوكيد ما في القلب كما سبق في نية الصلاة ونية الوضوء ، فإن اقتصر على

اللفظ دون القلب لم يصح إحرامه ، وإن اقتصر على القلب دون لفظ
اللسان صح إحرامه كما سبق هناك (أما) إذا لبى ولم ينو فنص الشافعي
في رواية الربيع أنه يلزمه ما لبى به ، وقال الشافعي في مختصر المزني : وإن
لم يرد حجا ولا عمرة فليس بشيء ، وللأصحاب طريقتان (المذهب) القطع
بأنه لا ينعقد إحرامه ، وتأولوا رواية الربيع على من أحرم مطلقا ، ثم تلفظ
بنسك معين ولم ينو فيجعل لفظه تعيينا للإحرام المطلق ، وبهذا الطريق
قطع الجمهور .

(والطريق الثاني) حكاه إمام الحرمين ومتابعوه أن المسألة على
قولين (أحدهما) لا ينعقد إحرامه (والثاني) ينعقد ويلزمه ما سعى لأنه
الترمه بالنسبة ، قالوا : وعلى هذا لو أطلق التلبية انعقد الإحرام مطلقا
يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو قرآن ، وهذا القول ضعيف جدا
بل غلط ، قال إمام الحرمين : لا أعرف له وجها ، قال : فإن تكلف له
متكلف وقال : من ضرورة تجريد القصد إلى التلبية مع انتفاء سائر المقاصد
سوى الإحرام أن يجزىء في الضمير قصد الإحرام (قلنا :) هذا ليس
بشيء لأنه إذا فرض هذا فهو إحرام بنية ، ولا خلاف في انعقاد الإحرام
بالنية (قلت) والتأويل المذكور أولا ضعيف جدا لأننا سنذكر قريبا إن
شاء الله تعالى أن الإحرام المطلق لا يصح صرفه إلا بنية (واعلم) أن نصه
في مختصر المزني محتاج إلى قيد آخر ، ومعناه لم يرد حجا ولا عمرة ، ولا
أصل الإحرام والله أعلم .

هذا كله إذا لبى ولم ينو فلو نوى ولم يلب ففيه أربعة أوجه أو أقوال
(الصحيح) المشهور من نصوص الشافعي ، وبه قطع جمهور أصحابنا
المتقدمين والمتأخرين ينعقد إحرامه (والثاني) لا ينعقد ، وهو قول أبي
عبد الله الزيري وأبي علي بن خيران وأبي علي ابن أبي هريرة وأبي العباس
ابن القاسم ، وحكاه إمام الحرمين وغيره قولاً قديماً (والثالث) حكاه
الشيخ أبو محمد الجويني وغيره قولاً للشافعي أنه لا ينعقد إلا بالتلبية

أو سوق الهدى وتقليده والتوجه معه (والرابع) حكاه الحناتلى وغيره
 قولاً للشافعى أن التلبية واجبة وليست بشرط للانقضاء ، فإن نوى ولم يلب
 انعقد وأثم ولزمه دم ، والمذهب الأول ، فعلى المذهب قال الشافعى
 والأصحاب : الاعتبار بالنية ، فلو لبى بحج ونوى عمرة فهو معتمر ، وإن
 لبى بعمرة ونوى حجا فهو حاج ، وإن لبى بأحدهما ونوى القران فقارن ،
 ولو لبى بهما ونوى أحدهما انعقد ما نوى فقط ، وقد سبق هذا مع نظائره
 فى نية الوضوء .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أن الإحرام ينعقد بالنية دون
 التلبية ، ولا ينعقد بالتلبية بلا نية ، وقال داود وجماعة من أهل الظاهر :
 ينعقد بمجرد التلبية قال داود : ولا تكفى النية بل لا بد من التلبية ورفع
 الصوت بها . وقال أبو حنيفة : لا ينعقد الإحرام إلا بالنية مع التلبية أو
 مع سوق الهدى واحتج لهم بأن النبى صلى الله عليه وسلم لبى وقال صلى
 الله عليه وسلم : « لتأخذوا عنى مناسككم » . واحتج داود لوجوب رفع
 الصوت بالتلبية بحديث خلاد بن السائب الأنصارى عن أبيه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال : « أتانى جبريل فأمرنى أن آمر أصحابى ومن
 معى أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال - أو قال بالتلبية - » رواه أحمد بن
 حنبل وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة ،
 قال الترمذى : هو حديث حسن صحيح ، وهذا لفظ أبى داود ، ولفظ
 النسائى : « جاءنى جبريل فقال لى : يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا
 أصواتهم بالتلبية » واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف ، وحملوا أحاديث
 التلبية على الاستحباب والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وله أن يعين ما يحرم به من الحج أو العمرة ، لأن النبى صلى الله
 عليه وسلم أهل بالحج ، فإن أهل⁽¹⁾ ينسك ونوى غيره انعقد ما نواه ، لأن

(1) فى بعض النسخ (فإن لبى ينسك) (ط) .

النية بالقلب وله أن يحرم إحراما مبهما ، كما روى أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال : « قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كيف أهملت ؟ قال : قلت : لبيك بإهلال كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أحسنت » وفي الأفضل قولان (قال في الأم) التعيين الأفضل لأنه إذا عين عرف ما دخل فيه (والثاني) أن الإبهام الأفضل لأنه أحوط ، فإنه ربما عرض مرض أو إحصار فيصرفه إلى ما هو أسهل عليه . وإن عين انعقد ما عينه والأفضل أن لا يذكر ما أحرم به في تليته على المنصوص ، كما روى نافع قال : سئل ابن عمر أيسمى أحدنا حجا أو عمرة ؟ فقال : اتنبئون الله بما في قلوبكم إنما هي نية أحدكم ، ومن أصحابنا من قال : الأفضل أن ينطق به ، كما روى أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لبيك بحجة وعمرة » ولأنه إذا نطق به كان أبعد من السهو ، فإن أبهم الإحرام جاز أن يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة ، لأنه يصلح لهما فصرفه إلى ما شاء منهما) .

(الشرح) حديث أبي موسى رواه البخاري ومسلم ، والأثر المذكور عن ابن عمر صحيح رواه البيهقي بإسناد صحيح (وأما) حديث أنس وحديث إحرام النبي صلى الله عليه وسلم بحج فصحيحان سبق بيانهما في مسألة الأفراد والتمتع والقرآن ، وذكر الجمع بينهما (وقد) ينكر على المصنف احتجاجه بحديث أبي موسى لجواز إطلاق الإحرام ، فإنه ليس فيه إطلاق وإبهام ، وإنما فيه تعليق إحرامه بإحرام غيره ، وهي المسألة التي ذكرها المصنف بعد هذه (وبجواب) عنه بأنه يحصل به الدلالة لأنه إذا دل بجواز التعليق مع ما فيه من الغرر ، ومخالفة القواعد فالإطلاق أولى والله أعلم .

أما الأحكام ففيه مسائل (إحداها) للإحرام حالان (أحدهما) أن يعتقد معينا بأن ينوي الحج أو العمرة أو كليهما ، فيعتقد ما ينوي لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » فلو أحرم بحجتين أو عمرتين انعقدت إحداهما فقط ، ولم تلزمه الأخرى ، وقد سبقَت المسألة وذكرنا مذهب أبي حنيفة فيها في الباب الأول (الثاني) أن يعتقد مطلقا ويسمى المطلق مبهما كما نوى ، ثم ينظر فإن أحرم في أشهر الحج فله صرفه إلى

ما شاء من حج أو عمرة أو قرآن ، ويكون الصرف بالنية لا باللفظ ، ولا يجزئه العمل قبل النية ، فلو طاف أو سعى لم يعتد به قبل النية ، وإن أحرم قبل الأشهر فإن صرفه إلى العمرة جاز . وإن صرفه إلى الحج بعد دخول الأشهر فوجهان (الصحيح) لا يجوز ، بل انعقد إحرامه عمرة (والثاني) يجوز صرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو قرآن ، وعلى هذا يكون إحرامه قد وقع مطلقا (أما) إذا صرفه إلى الحج قبل الأشهر فهو كمن أحرم بالحج قبل الأشهر وقد سبق بيانه .

(المسألة الثانية) هل الأفضل إطلاق الاحرام أو تعيينه ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) نصه في الأم أن التعيين أفضل (والثاني) نصه في الإملاء أن الإطلاق أفضل . فعلى الأول هل يستحب التلفظ في تليته بما عينه بأن يقول : ليك اللهم بحج أو ليك اللهم بعمرة أو بحج وعمرة ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) لا يستحب ، بل يقتصر على النية والتلبية ، وهذا هو المنصوص كما ذكره المصنف وصححه الأصحاب ، هكذا أطلق الجمهور المسألة ، وقال الشيخ أبو محمد الجويني : هذا الخلاف فيما سوى التلبية الأولى التي عند ابتداء الإحرام فيستحب أن يسمى فيها ما أحرم به من حج أو عمرة وجها واحدا ، قال : ولا يجهر بهذه التلبية بل يسمعها نفسه بخلاف ما بعدها ، فإنه يجهر .

(المسألة الثالثة) إذا نوى بقلبه حجا ولبي بعمرة أو عكسه انعقد ما في قلبه دون لسانه ، وقد سبقت المسألة قريبا بفروعها واضحة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن قال : إهلالا كإهلال فلان انعقد إحرامه بما عقد به فلان إحرامه ، فإن مات الرجل الذي علق إهلاله بإهلاله أو جن ولم يعلم ما أهل به ، يلزمه أن يقرن ليسقط ما لزمه بيقين ، فإن بان أن فلانا لم يحرم انعقد إحراما مطلقا فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة ، لانه عقد الإحرام ، وإنما علق عين

النسك على إحرام فلان فالأنا سقط إحرام فلان بقي إحرامه مطلقا فيصرفه
إلى ما شاء من حج أو عمرة .

(الشرح) قال أصحابنا : إذا أحرم عمرو بما أحرم به زيد جاز
بلا خلاف ، لحديث أبي موسى الأشعري السابق ثم لزيد أحوال أربعة
(أحدها) أن يكون محرما ويمكن معرفة ما أحرم به ، فينعقد لعمرو مثل
إحرامه إن كان حجا فحج ، وإن كان عمرة فعمرة ، وإن كان قرانا فقران ،
وإن كان زيد أحرم بعمرة بنية التمتع كان عمرو محرما بعمرة ، ولا يلزمه
التمتع ، وإن كان إحرام زيد مطلقا ، انعقد إحرام عمرو مطلقا ، وتخير كما
يتخير زيد ، ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرف إليه زيد ، هذا هو المذهب
وبه قطع الجمهور وحكى الرافعي وجها أنه تلزمه موافقته في الصرف ،
والصواب الأول قال البغوي : إلا إذا أراد إحراما كإحرام زيد بعد تعيينه
فيلزمه (أما) إذا كان إحرام زيد فاسدا فوجهان (أحدهما) لا ينعقد إحرام
عمرو لأن الفاسد لاغ (وأصحهما) انعقاده ، قال القاضي أبو الطيب :
وهذان الوجهان كالوجهين فيمن نذر صلاة فاسدة ، هل ينعقد نذره بصلاة
صحيحة ؟ أم لا ينعقد ؟ والصحيح لا ينعقد نذره .

(أما) إذا كان زيد أحرم مطلقا ثم عنه قبل إحرام عمرو فوجهان
(أحدهما) ينعقد إحرام عمرو مطلقا (والثاني) معينا ، وبه قال ابن القفال ،
ويجزي الوجهان فيما لو أحرم زيد بعمرة ثم أدخل عليها الحج فعلى الأول
يكون عمرو معتمرا وعلى الثاني قارنا (والوجهان) فيما إذا لم يخطر
التشبيه بإحرام زيد في الحال ولا في أوله فإن خطر التشبيه لإحرام زيد في
الحال فالاعتبار بما خطر بلا خلاف . ولو أخبره زيد بما أحرم به ووقع في
نفسه خلافه فهل يعمل بخبره ؟ أم بما وقع في نفسه ؟ فيه وجهان حكاهما
الدارمي (أقبيهما) بخبره .

ولو قال له : أحرمت بالعمرة فعمل بقوله فيأن أنه كان محرما بالحج ،

فقد بان أن إحرام عمرو كان منعقدا بحج ، فإن فات الوقت تحلل وأراق
 دما ، وهل الدم في ماله أم في مال زيد ؟ فيه وجهان (الأصح) في ماله .
 من حكى الوجيهين الدارمي والرافعي (والحال الثاني) أن لا يكون زيد
 محرما أصلا - فينظر إن كان عمرو جاهلا به - انعقد إحرامه مطلقا ، لأنه
 جزم بالإحرام ، وإن كان عمرو عالما بأنه غير محرم بأن علم موته فطريقان
 (المذهب) والمنصوص الذي قطع به الجمهور انعقاد إحرام عمرو مطلقا
 (والثاني) على وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) لا ينعقد أصلا حكاة
 الدارمي عن ابن القفال وحكاة آخرون ، كما لو قال : إن كان زيد محرما
 فقد أحرمت فلم يكن محرما (والصواب) الأول . ويخالف قوله : إن كان
 زيد محرما فإنه تعليق لأصل الإحرام فلهذا يقول : إن كان زيد محرما ،
 فهذا المعلق وإلا فلا (وأما) ههنا فأصل الإحرام مجزوم به .

قال الرافعي : واحجوا للمذهب بصورتين نص عليهما في الأم
 (إحداهما) لو استأجر رجلا ليحج عنهما ، فأحرم عنهما لم ينعقد عن
 واحد منهما ، وانعقد عن الأجير ، لأن الجمع بينهما متعذر فلفت الإضافة ،
 وسواء كانت الإجارة في الذمة أم على العين ، لأنه - وإن كان إحدى
 إيجارتي العين فاسدة - إلا أن الإحرام عن غيره لا يتوقف على صحة
 الإجارة (الصورة الثانية) لو استأجر رجلا ليحج عنه فأحرم عن نفسه
 وعن المستأجر لفت الإضافة ، وبقي الإحرام للأجير ، فلما لفت الإضافة
 في الصورتين وبقي أصل الإحرام جاز أن يلغوها التشبيه ، ويبقى أصل
 الإحرام .

(الحال الثالث) أن يكون زيد محرما ، وتتعدد مراجعته لجنون أو
 موت أو غيبة ، ولهذه المسألة مقدمة وهي إن أحرم بأحد النسكين ثم نسيه
 (قال) في القديم : أحب أن يقرن ، وإن تحرى رجوت أن يجزئه وقال في
 الجديد : هو قارن ، وللأصحاب فيه طريقان (أحدهما) القطع بجواز
 التحرى ، وتأويل الجديد على ما إذا شك هل أحرم بأحد النسكين ؟ أم

قرن ؟ (وأصحهما) وبه قطع الجمهور أن المسألة على (قولين) القديم جواز التحرى ، ويعمل بظنه ، والجديد لا يجوز التحرى ، بل يمتنع أن يصير نفسه قارنا كما سنوضحه إن شاء الله تعالى . فإذا تعذر معرفة إحرام زيد فطريقان (أحدهما) يكون عمرو كمن نسي ما أحرم به ، وفيه الطريقان ، وبهذا الطريق قطع الدارمي (والطريق الثاني) وهو المذهب ، وبه قطع الجمهور من العراقيين وغيرهم ، لا يتحرى بحال ، بل يلزمه القرآن ، وحكوه عن نصه في القديم ، وليس في الجديد ما يخالفه ، والفرق أن الشك في مسألة النسيان وقع عن فعله ، فلا سبيل إلى التحرى بخلاف إحرام زيد .

(فسر) هذا الذى ذكرناه من الأحوال الثلاثة لزيد هو فيما إذا أحرم عمرو في الحال بإحرام كإحرام زيد ، أما إذا علق إحرامه فقال : إذا أحرم زيد فانا محرم فلا يصح إحرامه ، كما لو قال : إذا جاء رأس الشهر فانا محرم ، هكذا نقله البغوى وآخرون ، وذكره ابن القطان والدارمي والشاشي في المعتمد في صحة الإحرام المعلق بطلوع الشمس ونحوه وجهين ، قال ابن القطان والدارمي : (أصحهما) لا ينعقد قال الرافعى : وقياس تجويز تعليق أصل الإحرام بإحرام الغير تجويز هذا ، لأن التعليق موجود في الحالين إلا أن هذا تعليق بمستقبل ، وذاك تعليق بحاضر ، وما يقبل التعليق من العقود يقبلها جميعا والله أعلم .

قال الرويانى في البحر : لو قال : أحرمت كإحرام زيد وعمرو فإن كانا محرمين بنسك متفق كان كأحدهما ، وإن كان أحدهما بممرة والآخر بحج كان هذا المعلق قارنا . وكذا إن كان أحدهما قارنا ، قال : فلو قال كإحرام زيد الكافر ، وكان الكافر قد أتى بصورة إحرام ، فهل ينعقد له ما أحرم به الكافر ؟ أم ينعقد مطلقا ؟ فيه وجهان ، وهذا الذى حكاه ضعيف أو غلط ، بل الصواب انعقاده مطلقا ، قال الرويانى : قال أصحابنا : لو قال :

أُحرمت يوما أو يومين انعقد مطلقا كالطلاق . ولو قال : أحرمت بنصف نسك انعقد بنسك كالطلاق ، وفيما نقله نظر ، وينبغي أن لا ينعقد لأنه من باب العبادات والنية الجارية الكاملة شرط فيها بخلاف الطلاق ، فإنه مبني على الغلبة والسراية ، ويقبل الإخطار ويدخله التعليق ، والله أعلم .

(فسرع) إذا أحرم عمرو كإحرام زيد فأحصر زيد وتحلل ، لم يجوز لعمرو أن يتحلل بمجرد ذلك ، بل إن وجد عمرو في إحصار أو غيره مما يبيح له التحلل تحلل ، وإلا فلا ، ولو ارتكب زيد محظورا في إحرامه فلا شيء على عمرو بذلك .

(فسرع) إذا أحرم بحج أو عمرة وقال في نيته : إن شاء الله ، قال الدارمي : قال القاضي أبو حامد : ينعقد إحرامه ، هذا نقل الدارمي ، والصواب أن الحكم فيه كما سبق في كتاب الصوم فيمن نوى الصوم وقال : إن شاء الله ، وقد ذكر القاضي أبو الطيب في تعليقه المسألة هنا فقال : لو قال : أنا محرم إن شاء الله قال القاضي أبو حامد : ينعقد إحرامه في الحال ، ولا يؤثر فيه الاستثناء ، قال : فقيل له : أليس لو قال لعبده : أنت حر إن شاء الله صح استثناءه فيه ؟ فقال : الفرق أن الاستثناء يؤثر في النطق ولا يؤثر في النيات ، والعق ينعقد بالنطق ، ولذلك أثر الاستثناء فيه ، والإحرام ينعقد بالنية فلم يؤثر الاستثناء فيه ، فقيل له : أليس لو قال لزوجه : أنت خلية إن شاء الله ونوى الطلاق أثر الاستثناء فيه ؟ فقال : الفرق أن الكناية مع النية في الطلاق كالصریح ، فلهذا صح الاستثناء فيه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ون أحرم بحجتين أو عمرتين لم ينعقد الإحرام بهما ، لأنه لا يمكن المضي فيهما وتنعقد إحداهما لأنه يمكنه المضي في إحداهما ، قال في الأم : ولو استأجره رجلان ليحج عنهما فأحرم عنهما انعقد إحرامه عن نفسه ، لأنه لا يمكن الجمع بينهما ، ولا تقديم أحدهما على الآخر فتعارضوا وسقطا ،

وبقى إحرام مطلق فأنقذ له ، ولو استأجره رجل ليحج عنه فأحرم عنه وعن نفسه أنقذ الإحرام عن نفسه ، لأنه تعارض التعمينان فسقطا وبقي إحرام مطلق (١) فأنقذ له .

(الشرح) هذه المسائل صحيحة ذكرها الشافعي والأصحاب كما ذكرها المصنف ، وقد سبق بيان مسألة الإحرام بحجتين أو عمرتين في الباب الأول في مسألة لا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهره ، وذكرنا بعدها تعليل مذاهب العلماء فيها (وأما) مسألة الأجير فسبقنا قريبا في الحال الثاني من الأحوال الثلاث التي في تعليق الإحرام بإحرام زيد ، وسبقنا أيضا في فصل الاستئجار للحج والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن أحرم بنسك معين ثم نسيه قبل أن يأتي بنسك فيه قولان (قال في الأم : يلزمه أن يقرن لأنه شك لحقه بعد الدخول في العبادة ، فيبني فيه على اليقين كما لو شك في عدد ركعات الصلاة (وقال) في القديم : يتحرى لأنه يمكن أن يدرك بالتحرى فيتحرى فيه كالقبلة (فإذا قلنا) يقرن لزمه أن ينوي القران ، فإذا قرن أجزاء ذلك من الحج ، وهمل يجزئه عن العمرة ؟ (إن قلنا) يجوز إدخال العمرة على الحج أجزاء عن العمرة أيضا (وإن قلنا :) لا يجوز ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه ، لأنه يجوز أن يكون أحرم بالحج وادخل عليه العمرة فلم يصح ، وإذا شك لم يسقط الغرض (والثاني) أنه يجزئه لأن العمرة إنما لا يجوز إدخالها على الحج من غير حاجة ، وههنا به حاجة إلى إدخال العمرة على الحج والمذهب الأول .

(فإن قلنا) إنه يجزئه عن العمرة لزمه الدم ، لأنه قارن (وإن قلنا) لا يجزئه عن العمرة فهل يلزمه دم ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا دم عليه ، وهو المذهب لأن لم نحكم له بالقران فلا يلزمه دم (والثاني) يلزمه دم لجواز أن يكون قارنا فوجب عليه الدم احتياطا ، وإن نسي بعد الوقوف وقبل طواف القدوم ، فإن نوى القران وعاد قبل طواف القدوم أجزاء الحج ، لأنه إن كان حاجا أو قارنا فقد أنقذ إحرامه بالحج ، وإن كان متمرا فقد أدخل الحج

(١) في بعض النسخ (وبقي مطلق الإحرام) (ط) .

على العمرة قبل طواف العمرة ، فصح حجه ولا يجزئه عن العمرة ، لأن إدخال العمرة على الحج لا يصح في أحد القولين ، ويصح في الآخر ما لم يقف بعرفة ، فإذا وقف بعرفة لم يصح فلم يجزئه وإن نسي بعد طواف القدوم وقبل الوقوف (فإن قلنا) إن إدخال العمرة على الحج لا يجوز لم يصح له الحج ولا العمرة لأنه يحتمل أنه كان معتمرا فلا يصح إدخال الحج على العمرة بعد الطواف ، فلم يسقط فرض الحج مع الشك ، ولا تصح العمرة لأنه يحتمل أن لا يكون أحرم بها أو أحرم بها بعد الحج ^(١) فلا يصح ، وإن قلنا : إنه يجوز إدخال العمرة على الحج لم يصح له الحج ، لجواز أن يكون أحرم بالعمرة وطاف لها ، فلا يجوز أن يدخل الحج عليها ، وتصح له العمرة لأنه أدخلها على الحج قبل الوقوف فإن أراد أن يجزئه الحج طاف وسمى لعمرة ويحلق ، ثم يحرم بالحج ويجزئه ، لأنه إن كان معتمرا فقد حل من العمرة وأحرم بالحج ، وإن كان حاجا أو فارنا فلا يضره تجديد الإحرام بالحج ، ويجب عليه دم واحد ، لأنه إن كان معتمرا فقد حلق في وقته وصار متمتعا ، فعليه دم التمتع دون دم الحلق ، وإن كان حاجا فقد حلق في غير وقته ، فعليه دم الحلق دون دم التمتع وإن كان فارنا فعليه دم الحلق ودم القران ، فلا يجب عليه دمان بالشك ، ومن أصحابنا من قال : يجب عليه دمان احتياطا وليس بشيء .

(الشرح) إذا أحرم بنسك ، ثم نسيه وشك هل هو حج أم عرة أم حج وعرة ؟ فقد قال الشافعي في القديم : أحب أن يقرن ، وإن تحرى رجوت أن يجزئه . وقال في كتبه الجديدة : هو قارن . وفي المسألة طريقان حكاهما الرافعي (أحدهما) القطع بجواز التحرى ، وتأويل الجديد على ما إذا شك هل أحرم بأحد النسكين أم قرن ؟ (والطريق الثاني) وهو الصحيح المشهور وهو الذي اقتصر عليه المصنف والجمهور أن المسألة على قولين (أحدهما) قوله القديم : يجوز التحرى ويعمل بظنه (وأصحهما) وهو نصه في كتبه الجديدة لا يجوز التحرى بل يقرن ، وهذا نص الشافعي في الأم والإملاء ، قال المحاملي : هو نصه في كتبه الجديدة والإملاء والمختصر .

(١) في بعض النسخ (أو أحرم بها على حج) .

قال أصحابنا : فإذا قلنا بالقديم تحرى ، فإن غلب على ظنه أحدهما بأماره عمل بمقتضى ذلك ، سواء كان الذى ظنه حجبا أو عمرة ، قالوا : ولا يحتاج إلى نية ، بل يعمل على ما أدى إليه اجتهاده ، قال أصحابنا : وعلى هذا القديم يستحب أن لا يتحرى ، بل ينوى القرآن ، هكذا صرح به أصحابنا فى الطريقتين ، ونص عليه الشافعى فى القديم ، فإنه قال فى القديم : إذا أحرم بنسك ثم نسيه ، فأحب أن يقرن لأن القرآن يشتمل على ما فعله ، قال : فإن تحرى رجوت أن يجزئه إن شاء الله تعالى ، هذا نصه ، وكذا نقله المحاملى فى كتابيه والبعوى وآخرون عن القديم ، قال الشافعى والأصحاب : فإذا قلنا بالقديم فتحرى فأدى اجتهاده إلى شيء عمل بمقتضاه وأجزأه ذلك النسك ، هذا هو الصواب تقريبا على القديم ، وحكى جماعة منهم الرافعى وجها أنه لا يجزئه النسك ، بل فائدة التحرى التخلص من الإحرام وهذا إسناد ضعيف جدا .

أما إذا قلنا بالجديد فللشك حالان (أحدهما) أن يعرض قبل عمل شيء من أفعال الحج ، فلفظ الشافعى أنه قارن ، قال الأصحاب : معناه أنه ينوى القرآن ويصير نفسه قارنا ، ولا بد من نية ، هذا هو الصواب ، وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه قول أنه يصير قارنا بلا نية ، وهو ظاهر نص الشافعى الذى ذكرناه ، وكذا نقله المزنى عن الشافعى فى المختصر فقال : إذا لبى بأحدهما ثم نسيه فهو قارن ، وكذا لفظ المصنف فى التبيه فإنه قال : يصير قارنا ، وتأول الجمهور نقل المزنى على أنه يصير نفسه قارنا بأن ينوى القرآن ، وكذا يتأول كلام المصنف فى التبيه .

قال أصحابنا : ثم إذا نوى القرآن ، وأتى بالأعمال تحلل من إحرامه ، وبرت ذمته من الحج ييقين وأجزأه عن حجة الإسلام ، لأنه إن كان محرما بالحج لم يضره تجديد نية العمرة بعده ، سواء قلنا : يصح إدخالها عليه أم لا ، وإن كان محرما بالعمرة ، فإدخال الحج عليها قبل الشروع فى أعمالها

جائز فثبت له الحج بلا خلاف (وأما) العمرة فإن جوزنا إدخالها على الحج
أجزاته أيضا عن عمرة الإسلام وإلا فوجهان (أحدهما) تجزئته ، والثاني
لا تجزئته ، قال أبو إسحق المروزي وقد ذكر المصنف دليلهما وزيف الأصحاب
قول أبي إسحق المروزي هذا ، وبالفوا في إبطاله ولم يذكره المتولى والبغوى
وآخرون (فإن قلنا :) يجزئته العمل لزمه دم القران ، فإن لم يجده لزمه
صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (وإن قلنا) لا يجزئته الدم
فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) لا يلزمه (والثاني)
يلزمه ، ووجهه مع شدة ضعفه أن نية القران وجدت ، وهى موجبة للدم
إلا أنه لم نعتد بالعمرة احتياطا للعبادة والاحتياط في الدم وجوبه ، وهذا
الاستدلال أحسن من استدلال المصنف •

(واعلم) أن قول الأصحاب : يجعل نفسه قارنا • وقول المصنف :
يلزمه أن ينوى القران ليس المراد بجميعه تحتم وجوب القران ، فإنه
لا يجب بلا خلاف ، وإنما الواجب نية الحج ، قال إمام الحرمين لم يذكر
الشافعى رحمه الله القران على معنى أنه لا بد منه ، بل ذكره ليستفيد به
الشاك التحلل مع براءة الذمة من النسكين ، قال : فلو اقتصر بعد النسيان
على الإحرام بالحج وأنى بأفعاله حصل التحلل قطعا ، وتبرا ذمته من الحج ،
ولا تبرا من العمرة لاحتمال أنه أحرم ابتداء بالحج ، وكذا قال المتولى :
لو لم ينو القران ، ولكن قال : صرفت إحرامى إلى الحج حسب له الحج
لأنه إن كان محرما بالحج فقد حدد إحراما به فلا يضره ، وإن كان محرما
بالعمرة فقد أدخل الحج عليها قبل الطواف ، قال : ويستحب له أن يريق
دما لاحتمال أن إحرامه كان بعمرة فيكون قارنا •

قال : ولو قال : صرفت إحرامى إلى عمرة لم ينصرف إليها ، وإذا أتى
بأعمالها لا تحسب له العمرة ولا يتحلل ، لاحتمال أنه محرم بحج أو قران ،
إما إذا اقتصر على الإحرام بالعمرة وأنى بأعمال القران فيحصل له التحلل

بلا شك ، وتبرأ ذمته من العمرة إن قلنا بجواز إدخالها على الحج ، وإلا فلا تبرأ منها ، ولا يبرأ من الحج على كل قول لاحتمال أنه أحرم أولا بعمرة والله أعلم . ولو لم يجدد إحراما بعد النسيان ، بل اقتصر على عمل الحج حصل التحلل ولا تبرأ ذمته من الحج ولا من العمرة لشكه فيما أتى به ولو اقتصر على عمل عمرة لم يحصل التحلل لاحتمال أنه أحرم بالحج ولم يتم أعماله والله أعلم .

(الحال الثاني) أن يعرض الشك بعد فعل شيء من أعمال النسك ، وهو ثلاثة أضرب .

(الضرب الأول) أن يعرض بعد الوقوف بعرفة وقبل الطواف ، فيجزئه الحج لأنه إن كان محرما به فذاك ، وإن كان محرما بالعمرة فقد أدخله عليها قبل الطواف ، وذلك جائز ولا تجزئه العمرة إذا قلنا بالمذهب : إنه لا يجوز إدخالها على الحج بعد الوقوف ، وقبل الشروع في أسباب التحلل فأما إن قلنا بجواز إدخال العمرة على الحج بعد الوقوف ، وقبل الشروع في أسباب التحلل ، فيحصل له العمرة صرح به أصحابنا ، وكان ينبغي للمصنف أن يذكره لأن تقسيمه يقتضيه وقد ذكر هو فيما سبق الخلاف في جواز إدخال العمرة بعد الوقوف ، فإذا قلنا بجوازه وحصلت العمرة وجب دم القران ، وإلا ففى وجوب الدم الوجهان السابقان في الكتاب وقد شرحناهما قريبا في الحال الأول (أصحهما) لا دم (والثاني) يجب والله أعلم .

واعلم أن هذا الضرب مفروض فيما إذا كان وقت الوقوف باقيا عند مصيره قارنا ثم وقف مرة ثانية وإلا فيحتمل أنه إن كان محرما بالعمرة فلا يجزئه ذلك الوقوف عن الحج ، وهذا الذى ذكرته من تصوير المسألة فيما إذا كان وقت الوقوف باقيا لا بد منه ، وقد نبه عليه صاحب البيان في كتابيه البيان ومشكلات المذهب ، ونبه عليه أيضا الرافعى وآخرون ، وينكر على المصنف والمحاملى في المجموع والبنوى وغيرهم إطلاقتهم المسألة من

غير تنبيه على ما ذكرناه ، وكأنهم استغنوا عن ذكره بوضوحه ومعرفته من سياق المسألة والله أعلم .

(الضرب الثاني) أن يعرض الشك بعد الطواف وقبل الوقوف ، فإذا نوى القران وأتى بأعمال القارن لم يجزئه الحج لاحتمال أنه كان محرما بالعمرة فيمتنع إدخال الحج عليها بعد الطواف (وأما) العمرة فإن قلنا بجواز إدخالها على الحج بعد الطواف أجزائه وإلا فلا وهو المذهب ، ثم ذكر أبو بكر بن الحداد حيلة لتحصيل الحج في هذه الصورة ، فقال : ينبغي له أن يتم أعمال العمرة بأن يصلي ركعتي الطواف ، ثم يسعى ، ثم يحلق أو يقصر ، ثم يحرم بالحج ، ويأتي بأفعاله ، فإذا فعل هذا صح حجه وأجزؤه عن حجة الإسلام ، لأنه إن كان محرما بالحج لم يضره الإحرام به ثانيا . وإن كان محرما بعمرة فقد تحلل منها وأحرم بعدها بالحج وصار متمتعا فأجزؤه الحج ، ولا تصح عمرته ، لاحتمال أنه كان محرما بالحج ولم يدخل العمرة عليه ، إذ لم ينو القران ، هذا كلام ابن الحداد ، واتفق الأصحاب على أنه إذا فعل ما ذكره ابن الحداد فالحكم كما قال ابن الحداد ، قالوا : وكذا إن كان فقيها وفعل ما ذكره ابن الحداد بإجتهاده ، فالحكم ما سبق ، وأما إذا استفتانا فهل نفتيه بذلك ؟ فيه وجهان مشهوران .

(قال) الشيخ أبو زيد المروزي : لا نفتيه بجواز الحلق لاحتمال أنه محرم بالحج أو قارن ، فلا يجوز له الحلق قبل وقته ، هذا كلام أبي زيد وبه قال صاحب التقريب والقتال والمروزي ونقله الرافعي عن الأكثرين ، ونقله صاحب التهذيب عن أصحابنا مطلقا ، قالوا : وهذا كما لو ابتلعت دجاجة إنسان جوهرية لغيره لا يفتي صاحب الجوهرية بذبحها وأخذ الجوهرية ، ولكن لو ذبحها لم يلزمه إلا التفاوت بين قيمتها مذبوحة وحية ، قالوا : وكذا لو تقابلت دابستان لشخصين على شاطئ وتعدّر مرورهما لا يفتي أحدهما بإملاك دابة الآخر ، لكن لو فعل وخلص دابته لزمه قيمة دابة صاحبه . (والوجه الثاني) نفتيه بما قاله ابن الحداد .

ويجوز له الحلق لأنه يستباح في الحال الذي يكون حراما محققا
للحاجة فاستباحه هنا . ولا يتحقق أنه محرم أولا ، فانه محتاج إليه أيضا
ليحسب له فعله وإلا قتلغوه ، ومن قال بهذا الوجه ابن الحداد ، والقاضي
أبو الطيب الطبري وصاحب الشامل وآخرون ، ورجحه الغزالي وغيره وهو
الأصح المختار ، والله أعلم .

(واعلم) أن المصنف رحمه الله قال : طاف وسعى وحلق فذكر إعادة
الطواف ، وهو خلاف ما قال الأصحاب وخلاف الدليل ، فانهم لم يذكروا
الطواف ، بل قالوا : يسعى ويحلق فقط ، فهذا هو الصواب ولا حاجة إلى
إعادة الطواف ، فانه قد أتى به أولا ، وقد ذكر صاحب البيان في كتابه
البيان ومشكلات المذهب ما ذكره المصنف ، ثم قال : وهذا الطواف لا معنى
له ، فانه قد طاف ، والله أعلم .

قال أصحابنا : وسواء أفتيناه بما قاله ابن الحداد وموافقوه أم لم
نفته به ففعله ، لزمه دم لأنه إن كان محرما بحج فقد حلق في غير وقته ،
وإن كان بعمره فقد تمتع ، فيريق دما عن الواجب عليه ، ولا يعين الجهة ،
كما يكفر ، فإن كان معسرا لا يجد دما ولا طعاما صام عشرة أيام كصوم
التمتع فإن كان الواجب دم التمتع فذاك ، وإن كان دم الحلق أجزاء ثلاثة
أيام ويقع الباقي تطوعا ، ولا يعين الجهة في صوم الثلاثة ، ويجوز تعيين
التمتع في صوم السبعة ، ولو اقتصر على صوم ثلاثة هل تبرأ ذمته ؟ قال
الرافعي : مقتضى كلام الشيخ أبي علي أنه لا تبرأ ، وقال إمام الحرمين :
يحتمل أن تبرأ ، وعبر الغزالي في الوسيط عن هذين بوجهين ، وبجزئه
الصوم مع وجود الإطعام ، لأنه لا مدخل للطعام في التمتع وفدية الحلق
على التخيير ، ولو أطعم هل تبرأ ذمته ؟ فيه كلاما الشيخ أبي علي والإمام ،
وهذا كله إذا استجمع الرجل شروط وجوب دم التمتع ، فإن لم يستجمعها
كالمكلى لم يجب الدم لأن دم التمتع مقصود والأصل عدم وجوب دم الحلق ،

وإذا جوز أن يكون إحرامه أولاً بالقران فهل يلزمه دم آخر مع الدم الذي وصفناه ؟ فيه الوجهان السابقان (الصحيح) لا يلزمه •

(الضرب الثالث) أن يعرض الشك بعد الطواف والوقوف فإن أتى ببقية أعمال الحج لم يحصل له حج ولا عمرة (أما) الحج فلجواز أنه كان محرماً بعمرة فلا ينفعه الوقوف (وأما) العمرة فلجواز أنه كان محرماً بحج ، ولم يصح دخول العمرة عليه ، فإن نوى القران وأتى بأعمال القارن فإجزاء العمرة مبنى على أنه هل يصح إدخالها على الحج بعد الوقوف ؟ قال الرافعي : وقياس المذكور في الضرب السابق أنه لو أتم أعمال العمرة وأحرم بالحج وأتى بأعماله مع الوقوف أجزأه الحج ، وعليه دم كما سبق ، ولو أتم أعمال الحج ثم أحرم بعمرة وأتى بأعمالها أجزأته العمرة ، والله أعلم •

(فسر) لو تمتع بالعمرة إلى الحج فطاف للحج طواف الإفاضة ثم بان أنه كان محدثاً في طواف العمرة لم يصح طوافه ذلك ولا سعيه بعده وبان أن حلقه في غير وقته ويصير بإحرامه بالحج مدخلاً للحج إلى العمرة قبل الطواف ، فيصير قارناً ويجزئه طوافه وسعيه في الحج عن الحج والعمرة ، وعليه دمان دم للقران ودم للحلق ، وإن بان أنه كان محدثاً في طواف الحج توضاً وأعاد الطواف والسعى ، وليس عليه إلا دم التمتع إذا اجتمعت شروطه ، ولو شك في أي الطوافين كان حدثه لزمه إعادة الطواف والسعى ، فإذا أعادهما صح حجه وعمرته وعليه دم ، لأنه قارن أو متمتع وينوى بإراقة الواجب عليه ولا يعين الجهة ، وكذا لو لم يجد الدم فصام •

والاحتياط أن يريق دماً آخر لاحتمال أنه حالق قبل الوقت ، فلو لم يحلق في العمرة وقلنا : الحلق استباحة محظور فلا حاجة إليه ، وكذا لا يلزمه عند تبين الحدث في أطواف العمرة إلا دم واحد • ولو كانت المسألة بحالها لكن جامع بعد العمرة ثم أحرم بالحج ، فهذه المسألة تفرع

على أصليين (أحدهما) جماع الناس ، هل يفسد النسك ويوجب التقية كالعند ؟ فيه قولان (الأصل الثاني) إذا أفسد العمرة بجماع ثم أدخل الحج عليها هل يدخل ويصير محرما بالحج ؟ فيه وجهان سبق بيانهما في فصل القرآن (أحدهما) عند الأكثرين يصير محرما بالحج ، وبه قال ابن سريج والشيخ أبو زيد ، فعلى هذا هل يكون الحج صحيحا مجزئا ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم (وأصحهما) لا وعلى هذا هل يتعقد صحيحا ؟ أم يفسد ؟ أم يتعقد فاسدا ؟ فيه وجهان (أحدهما) يتعقد فاسدا ، إذ لو انعقد صحيحا لم يفسد ، إذ لم يوجد بعد انعقاده مفسد ، وقد سبقت المسألة في القرآن مبسوطة •

(فإن قلنا :) يتعقد فاسدا أو صحيحا ثم يفسد ، مضى في التمسكين وقضاهما (وإن قلنا :) يتعقد صحيحا مجزئا ولا يفسد ، قضى العمرة دون الحج ، وعلى الأوجه الثلاثة يلزمه دم القرآن ، ولا يجب للإفساد إلا بدنة واحدة ، كذا قال الشيخ أبو علي ، وحكى إمام الحرمين وجهين آخرين إذا حكمنا بانعقاد حجه فاسدا (أحدهما) يلزمه بدنة أخرى لفساد الحج (والثاني) يلزمه البدنة للعمرة وشاة للحج ، كما لو جامع ثم جامع ثانيا •

إذا عرفت هذين الأصلين فإن قال : كان الحدث في طواف العمرة الطواف والسعي فاسدان ، والجماع واقع قبل التحلل ، ولكن لا يعلم كونه قبل التحلل ، فهل يكون كالتاسي ؟ فيه طريقان (أحدهما) نعم ، وبه قطع الشيخ أبو علي (والثاني) لا : فإنه لم تفسد العمرة ، وبه صار قارنا ، وعليه دم للقران ودم للحلق قبل وقته إن كان حلق كما سبق ، وإن أفسدنا العمرة فعليه للإفساد بدنة وللحلق شاة ، وإذا أحرم بالحج فقد أدخله على عمرة فاسدة ، فإن لم ندخله فهو في عبرته كما كان فيتحلل منها ويقضيها ، وإن أدخلناه وقلنا بفساد الحج فعليه بدنة للإفساد ودم للحلق قبل وقته ودم للقران ويضئ في فاسدهما ، ثم يقضيها ، وإن قال : كان الحدث في

طواف الحج فعليه إعادة الطواف والسمي ، وقد صح نكاهه وليس عليه إلا دم التمتع ، فإن قال : لا أدري في أي الطوافين كان ، أخذ في كل حكم باليقين ولا يتحلل ما لم يعد الطواف والسمي ، لاحتمال أن حدثه كان في طواف الحج ولا يخرج عن عهدة الحج والعمرة إن كانا واجبين عليه ، لاحتمال كونه محدثاً في طواف العمرة ، وتأثير الجماع في إفساد التمسكين ولا تبرأ ذمته بالشك ، وإن كان متطوعاً فلا قضاء عليه لاحتمال أن لا فساد ، وعليه دم إما للتمتع إن كان الحدث في طواف الحج ، وإما للحلق إن كان في طواف العمرة ، ولا يلزمه البدنة لاحتمال أنه لم يفسد العمرة ، لكن الاحتياط ذبح بدنة وشاة إذا جوزنا إدخال الحج على العمرة الفاسدة لاحتمال أنه صار قارناً بذلك ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب أن يكثر من التلبية ، ويلبى عند اجتماع الرفاق ، وفي كل صعود وهبوط ، وفي أدبار الصلوات وإقبال الليل والنهار ، لما روى جابر رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي إذا رأى ركبا أو سعدا أو هبط واديا ، وفي أدبار المكتوبة وآخر الليل » ولأن في هذه المواضع ترتفع الأصوات ويكثر الضجيج ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الفضل الحج المعج والتج » ويستحب في مسجد مكة ومنى وعرفات ، وفيما عندها من المساجد قولان (قال) في القديم : لا يلبي (وقال) في الجديد : يلبي لأنه مسجد بني للصلاة فاستحب فيه التلبية كالمساجد الثلاثة . وفي حال الطواف قولان (قال) في القديم : يلبي ويخفض صوته (وقال) في الجديد : لا يلبي لأن للطواف ذكرا يختص به ، فكان الاشتغال به أولى ، ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية لما روى زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « جاءني جبريل عليه السلام فقال : يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية ، فإنها من شعار الحاج » وإن كانت امرأة لم ترفع الصوت بالتلبية لأنه يخاف عليها الافتتان .

(١) كيلا في شوق والدي في سنن ابن ماجه (غاتها من شعار الحج) وق بعض نسخ

المذهب (من شعار الحاج) (ط) .

والتلبية ان يقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد
والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن تلبية
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ،
إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » قال الشافعي رحمه الله : فإن زاد
على هذا فلا بأس ، لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يزيد فيها :
« لبيك وسعديك ، والخير كله يديك ، والرغبة إليك والعمل » وإذا رأى
شيئاً يعجبه قال : لبيك إن العيش عيش الآخرة . لما روى « أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هم فيه
فقال : لبيك إن العيش عيش الآخرة » والمستحب إذا فرغ من التلبية أن
يصل على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه موضع شرع فيه ذكر الله سبحانه
وتعالى ، فشرع فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالإذان ثم يسأل
الله تعالى رضوانه والجنة ، ويستعيز برحمته من النار ، لما روى خزيمة
ابن ثابت رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ
من تليته في حج أو عمرة سأل الله تعالى رضوانه والجنة ، واستعاذ برحمته
من النار ، ثم يدعو بما أحب » .

(الشرح) حديث ابن عمر في تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم
رواه البخاري ومسلم ، وكذلك الزيادة التي زادها ابن عمر من كلامه ،
وهذا لفظ الجميع عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى
الله عليه وسلم : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد
والنعمة لك والملك لا شريك لك » قال : وكان عبد الله بن عمر يزيد^(١)
فيها : لبيك وسعديك ، والخير يديك ، والرغبة إليك والعمل » رواه
البخاري ومسلم بهذا اللفظ .

(وأما) حديث زيد بن خالد الجهني فرواه ابن ماجه وأبو حاتم
البيهقي وغيرهم ، وذكره الترمذي في جامعه فقال : روى بعضهم

(١) قال الترمذي : قال الشافعي : وإن زاد في التلبية شيئاً من تعظيم الله فلا بأس إن
شاد الله وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هذا الحديث عن خلاد^(١) ابن السائب عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال الترمذى : ولا يصح هذا قال : والصحيح عن خلاد بن السائب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال والتلبية » قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ، وكذا رواه مالك والشافعى وأبو داود والنسائى وغيرهم عن خلاد بن السائب عن أبيه ، وسبق بيانه قريبا فى مذاهب العلماء فى انعقاد الإحرام بالتلبية والله أعلم .

(وأما) حديث : « أفضل الحج المعج والثج » فرواه الترمذى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم من رواية أبى بكر الصديق رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو من رواية محمد بن اسماعيل بن أبى فديك عن الضحاك بن عثمان عن عبد الرحمن بن يربوع عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه مرفوعا ، قال الترمذى فى جامعه : محمد بن المنكدر لم يسمع من عبد الرحمن بن يربوع ، ورواه البيهقى بهذا الإسناد الذى قدمته ، ثم رواه من طريق آخر عن ضرار بن سرد عن أبى فديك عن الضحاك بن عثمان عن ابن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن أبيه عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه مرفوعا ، قال البيهقى : وكذلك رواه محمد بن عمرو السواق عن أبى فديك ، قال البيهقى : قال الترمذى : سألت البخارى عن هذا الحديث فقال : هو عندى مرسل ، محمد بن المنكدر لم يسمع من عبد الرحمن بن يربوع (قلت) فمن ذكر فيه سعيدا قال : هو خطأ ليس فيه سعيد (قلت) ضرار بن سرد وغيره روى عن ابن أبى فديك هذا الحديث ، وقالوا : عن سعيد بن عبد الرحمن عن أبيه قال : ليس بشئ ، قال البيهقى : وكذا قال أحمد بن حنبل فيما بلغنا عنه ، هذا آخر كلام البيهقى ، والله أعلم .

(١) ثبت فى شى و فى خلاد بالنحية جلاذ فى المواضع كلها والمواضع خلاد بالقوية كما
البيان (ط) .

(وأما) الحديث الذي روى عن أبي حريز - بالحاء المهملة والزاي في آخره - واسمه سهل مولى المغيرة بن أبي الغيث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا بلغنا الروحاء حتى سمعت عامة الناس قد بحت أصواتهم من التلبية » فرواه البيهقي وضعفه ، قال : أبو حريز هذا ضعيف . قال : ورواه عمر بن صهبان وهو أيضا ضعيف عن أبي الزناد عن أنس بن مالك (وأما) حديث : « لييك إن العيش عيش الآخرة » فرواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن جريج عن حميد الأعرج عن مجاهد قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية : « لييك اللهم لييك - فذكر التلبية ، قال : حتى إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هم فيه فزاد فيها - لييك إن العيش عيش الآخرة » قال ابن جريج : وحسب أن ذلك يوم عرفة . هكذا روياه مرسلًا .

(وأما) حديث خزيمة بن ثابت فرواه الشافعي والدارقطني والبيهقي بأسانيدهم عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من تليته سأل الله تعالى مغفرته ورضوانه ، واستعاذ برحمة من النار » قال صالح : سمعت القاسم بن محمد يقول : وكان يستحب للرجل إذا فرغ من تليته أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وصالح بن عمر هذا ضعيف صرح بضعفه الجمهور ، وقال أحمد : لا أرى به بأسا والله أعلم .

(وأما) ألفاظ الفصل فالرفاق - بكسر الراء - جمع رفقته - بضم الراء وكسرها - لثلاثين مشهورتان قال الأزهرى : الرفاق جمع رفقة - بضم الراء وكسرها - وهى الجماعة يترافقون فينزلون معا ويرحلون معا ويرتفق بعضهم ببعض ، تقول : رافقت وترافقتا وهو رفيق ومرافقى وجمع رفيق رفقاء . (وأما) قوله فى كل صعود وهبوط فالصعود والهبوط -

يفتح أولهما - اسم للسكان الذي يصعد فيه ويهبط منه وبضمهما ويصح أن يقرأ هنا بالوجهين (وأما) الأكمة - فيفتح الهزة والكاف - وهي دون الريبة (وأما) المعج فرفع الصوت ، والشج إرافة الدماء (وقوله) في كلام ابن عمر « والرغبة إليك » كذا وقع في المذهب « والرغبة » والذي في الصحيحين وغيرهما : « والرغباء » وفيها لغتان الرغباء - يفتح الراء والمد - والرغبي - يضم الراء والقصر ومعناها الرغبة (وقوله) : العيش عيش الآخرة معناه أن الحياة الهنية المطلوبة الدائمة هي حياة الدار الآخرة (وأما) لفظ التلية ، فقال القاضي عياض : التلية مثناة للتكثير والمبالغة ، ومعناه إجابة بعد إجابة ، ولزوما لطاعتك فتى للتوكيد لا تثنية حقيقية ، بل هو بمنزلة قوله تعالى : (بل يدها مبسومتان) أى نعمتا ، على تأويل اليد بالنعمة هنا ونعم الله تعالى لا تحصى .

وقال يونس بن حبيب البصرى : لبيك اسم مفرد لا مثنى ، قال : وآلفه إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير ، ككلى وعلى ، ومذهب سيويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المظهر وأكثر الناس على ما قاله سيويه . قال ابن الأنبارى : ثنوا لبيك كما ثنوا حنانك أى تحننا بعد تحنن وأصل لبيك لبيك ، فاستقلوا الجمع بين ثلاث باءآت فأبدلوا من الثلاثة ياء كما قالوا من الفن تظنيت والأصل تظننت . واختلفوا فى معنى لبيك واشتقاقها (ف قيل :) معناها اتجأه وقصدى إليك مأخوذ من قولهم : دارى تلب دارك أى تواجهها (وقيل :) معناها محبته لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة إذا كانت محبة ولدها عاتقة عليه (وقيل) معناها إخلاصى لك مأخوذ من قولهم : حب لباب إذا كان خالصا محضا ومن ذلك لب الطعام ولبابه (وقيل) معناها أنا مقيم على طاعتك وإجابتك مأخوذ من قولهم لب الرجل بالمكان وألب إذا أقام فيه ولزمه ، وقال ابن الأنبارى : وبهذا قال الخليل ابن أحمد .

قال القاضى : قيل هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم صلى الله عليه وسلم (وأذن في الناس بالحج) قال إبراهيم الحريمى فى معنى لبيك : أى قربا منك وطاعة والإقبال القرب وقال أبو نصر : معناه أنا ملب بين يديك أى خاضع . هذا آخر كلام القاضى (قوله) لبيك إن الحمد والنعمة لك يروى - بكسر الهمزة - من إن وفتحها - وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة . قال الجمهور : والكسر أجود قال الخطابى : الفتح رواية العامة قال ثعلب : الاختيار الكسر وهو أجود فى المعنى من الفتح لأن من كسر جعل معناه إن الحمد والنعمة لك على كل حال ، ومن فتح قال : لبيك لهذا السبب .

(وقوله) : والنعمة لك المشهور فيه نصب النعمة قال القاضى عياض : ويجوز رفعها مع الابتداء ، ويكون الخبر محذوفا قال ابن الأنبارى : وإن شئت جعلت خبر إن محذوفا تقديره : إن الحمد لك ، والنعمة مستقرة لك وقوله : وسعديك ، قال القاضى : إعرابها وتشبيها ما سبق فى لبيك ، ومعناها مساعدة لطاعتك بعد مساعدة وقوله والخير يديك (أى) الخير كله بيد الله تعالى ومن فضله وقوله : (الرغبة إليك والعمل) معناه الطلب والمسالمة إلى من يده الخير ، وهو المقصود بالعمل ، المستحق للعبادة ، وهو الله تعالى والله أعلم .

أما الأحكام فاتفق العلماء على استحباب التلبية ، ويستحب الإكثار منها فى دوام الإحرام ويستحب قائما وقاعدا ، وراكبا ومشيا ، وجنبا وحائضا ويتأكد استحبابها فى كل صعود وهبوط وحدوث أمر من ركوب أو نزول ، أو اجتماع رفقة ، أو فراغ من صلاة ، وعند إقبال الليل والنهار ، ووقت السحر ، وغير ذلك من تغاير الأحوال نص على هذا كله الشافعى ، واتفق عليه الأصحاب ، واتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على استحبابها فى المسجد ، ومسجد الخيف بنى ومسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم بقرقات

لأنها مواضع نك ، وفي سائر المساجد قولان (الأصح) الجديد يستحب التلبية (والقديم) لا يلبي لتلاي هوش على المصلين والمتعبدين ، ثم قال الجمهور : والقولان في أصل التلبية فإن استحبابها استحباب رفع الصوت بها وإلا فلا وجعلهما إمام الحرمين في استحباب رفع الصوت ثم قال : لم يستحب رفعه في سائر المساجد ، ففي الرفع في المساجد الثلاثة وجهان (والمذهب) الأول .

وهل يستحب التلبية في طواف القدوم ؟ والسعي بعده ؟ فيه قولان ، وهما مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما الأصح الجديد : لا يلبي ، والقديم يلبي ، ولا يجهر ولا يلبي في طواف الإفاضة والوداع بلا خلاف ، لخروج وقت التلبية . ويستحب للرجل رفع صوته بالتلبية بحيث لا يضر بنفسه ، ولا تجهر بها المرأة ، بل تقتصر على سماع نفسها قال الروائي : فإن رفعت صوتها لم يحرم ، لأنه ليس بعورة على الصحيح . هذا كلام الروائي ، وكذا قال غيره : لا يحرم لكن يكره ، صرح به الدارمي والقاضي أبو الطيب والبندنجي ، ويخفض الخنثى صوته كالمرأة ، ذكره صاحب البيان وهو ظاهر ويستحب أن يكون صوت الرجل في صلاته على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقب التلبية دون صوته بها .

قال الشافعي والمصنف والأصحاب : ويستحب أن لا يزداد على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يكررها وهي : « لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » . قال أصحابنا فإن زاد لم يكره ، لما سبق عن ابن عمر ، قال صاحب البيان : قال الشيخ أبو حامد ذكر أهل العراق عن الشافعي أنه كره الزيادة على ذلك ، قال أبو حامد : وغلطوا ، بل لا تكره الزيادة ولا تستحب والله أعلم . ويستحب إذا رأى شيئا يعجبه أن يقول : لبيك إن العيش عيش الآخرة . ويستحب إذا فرغ من التلبية أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأن يسأل الله تعالى رضوانه والجنة ويستعيز به من النار ، ثم يدعو بما
أحب .

ويستحب أن لا يتكلم في أثناء تليته بأمر أو نهى أو غيرها لكن لو
سلم عليه رد ، نص عليه الشافعي في الإملاء ، وتابعه الأصحاب ، ويكره
التسليم عليه في حال تليته . ومن لا يحسن التلية بالعربية يلبي بلسانه ،
كتكبيرة الإحرام وغيرها ، وإن أحسن العربية أتى بها نص عليه الشافعي .
قال المتولي : إذا لم يحسن التلية أمر بالتعليم ، وفي مدة التعليم يلبي بلسان
قومه ، وهل يجوز بلغة أخرى مع القدرة على التلية ؟ حكمه حكم
التسيحات في الصلاة لأنه ذكر مسنون قال القاضي أبو الطيب في تعليقه :
تكره التلية في مواضع النجاسات .

(شرح) قال صاحب الحاوي : قال الشافعي في الأم : وإذا لبي
فأستحب أن يلبي ثلاثا . قال : واختلف أصحابنا في تأويله على ثلاثة أوجه
(أحدها) أن يكرر قوله : لبيك ثلاث مرات (والثاني) يكرر قوله : لبيك
اللهم لبيك ثلاث مرات (والثالث) يكرر جميع التلية ثلاث مرات . هذا
كلامه وهذا الثالث هو الصحيح أو الصواب ، والأولان فاسدان لأن فيهما
تغيرا للفظ التلية المشروعة .

(شرح) قد ذكرنا أن التلية مستحبة بالاتفاق وليست واجبة هذا
هو الصواب المشهور من نصوص الشافعي والأصحاب . وقال صاحب
الحاوي : حكى عن أبي علي بن خيران وأبي علي ابن أبي هريرة من
أصحابنا أن التلية في أثناء الحج والعمرة واجبة ، قال : وزعم أنها وجدت
للشافعي نصا دل عليه قال : وليس يعرف للشافعي في كتبه نص يدل عليه ،
هذا كلام صاحب الحاوي وقال الدارمي قال الطبري - يعني أبا علي
الطبري : للشافعي ما يدل على أنها واجبة قال : وبه قال ابن خيران والمذهب
ما قدمناه .

(فسر) مذهبتنا استحباب التلية في كل مكان وفي الأمصار والبراري
قال العبدري : إظهار التلية في الأمصار ومساجدها لا يكره وليس لها
موضع تختص به قال : وبه قال أكثر الفقهاء قال : وقال أحمد : هو مسنون
في الصحارى قال ولا يعجبني أن يلبي في المصر والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإذا احرم الرجل حرم عليه حلق الرأس لقوله تعالى : (ولا تحلقوا
رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) ويحرم حلق شعر سائر البدن لأنه (حلق)
يتنظف به ويترفه به ، فلم يجز كحلق الرأس ، وتجب به الفدية لقوله تعالى
(فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو
نسك) ولما روى كعب بن عجرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « لملك آتاك هوام رأسك ؟ قلت : نعم يا رسول الله قال : احلق
رأسك وصم ثلاثة أيام ، أو اطعم ستة مساكين ، أو انسك شاة » ويجوز له
أن يحلق شعر الحلال لأن نفعه يعود إلى الحلال فلم يمنع منه كما لو أراد أن
يعمه أو يطيبه ، ويحرم عليه أن يقلم أظفاره ، لأنه جزء ينمى وفي قطعه ترفيه
وتنظيف ، فمنع الإحرام منه كحلق الشعر ، وتجب به الفدية قياسا على
(الحلق) .

(الشرح) حديث كعب بن عجرة رواه البخاري ومسلم وهوام
الرأس بتشديد الميم — الفعل وقوله : حلق يتنظف به احتراز من الشعر
النابت في عينه وقال القلمي : هو احتراز من قلعه شعر الحلال وقوله : جزء
ينمى ، قال القلمي : هو احتراز من قطع الأصبع المتأكلة وجلدة الختان ،
قال : وقوله : في قطعه ترفيه وتنظيف احتراز من قطع الشجر أو الحشيش
في غير الحرم ، هذا كلامه والأظهر أنه احتراز به عن قطع اليد الصحيحة ،
فإنه قطع جزء ينمى ولا شيء فيه ، لأنه ليس فيه ترفيه ولا تنظيف ، قال :
وجمعه بين الترفيه والتنظيف للتأكيد لا للاحتراز ، بل لو اقتصر على أحدهما
كفاه وقوله : جزء ينمى هو بفتح أوله ، ويقال : ينمو لغتان الأولى أفصح
وأشهر .

أما الأحكام فأجمع المسلمون على تحريم حلق شعر الرأس نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره ، وسواء في تحريمه الرجل والمرأة ، وكذلك يجب على ولي الصبي المحرم أن يمنعه من إزالة شعره ، ويحرم عليه تمكين الصبي وغيره من إزالته قال أصحابنا : ولا يختص التحريم بالحلق ولا بالرأس ، بل تحرم إزالة الشعر قبل وقت التحلل ، وتجب به الفدية سواء شعر الرأس واللحية والشارب والإبط والعانة وسائر البدن ، وسواء الإزالة بالحلق والتقصير والإبانة بالنف أو الإحراق وغيرها ، ولا خلاف في هذا كله عندنا ، قال أصحابنا وإزالة الظفر كإزالة الشعر سواء قلمه أو كسره أو قطعه ، وكل ذلك حرام موجب للفدية سواء كل الظفر وبعضه .

قال أصحابنا : ولو قطع يده أو بعض أصابعه وعليها شعر وظفر فلا فدية بلا خلاف ، لأنهما تابعان غير مقصودين وشبه أصحابنا هذا بما لو كانت له امرأة صغيرة فأرضعتها أمه انفسخ النكاح ولزم الأم مهرها ، ولو قتلها لم يلزمها المهر لا تدراج البضع في القتل قال الشافعي وأصحابنا : ولو كشط المحرم جلدة الرأس فلا فدية والشعر تابع ، ولو اقتضى كان أفضل قال الشافعي : ولو مشط لحيته فنشف شعرات لزمه الفدية ، فلو شك هل كان متقلما أم انتصف بالمشط ؟ فوجهان ، وقيل قولان (أصحابهما) لا فدية للاحتمال مع أصل البراءة (والثاني) تجب الفدية للظاهر . هذا كله في الحلق والقلم بلا عذر فإن حلق لعذر أو ناسيا أو جاهلا أو مكرها فسيأتي بيانه حيث ذكره المصنف في أواخر الباب إن شاء الله تعالى ، ولو حلق المحرم رأس الحلال جاز ولا فدية ، لما ذكره المصنف ، والله أعلم .

(فرع) في مسائل من مذاهب العلماء متعلقة بالحلق والقلم

قد ذكرنا أن مذهبنا يحرم حلق جميع شعور البدن والرأس ، وبه قال الأكثرون وقال أهل الظاهر : لا فدية في شعر غير الرأس ، وعن مالك روايتان كاللذهيين . دليلنا ما ذكره المصنف (ومنها) لو حلق المحرم رأس

الحلال جاز ولا فدية ، هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وداود (وقال)
أبو حنيفة لا يجوز فإن فعل قال فعلى الحالق صدقة • دليلنا ما ذكره
المصنف (ومنها) يحرم على المحرم قلم أظفاره ويجرى مجرى حلق الرأس
هذا مذهبنا وبه قال أحمد •

وقال أبو حنيفة : إن قلم أظفار يد أو رجل بكمالها لزمه فدية كاملة ،
وإن قلم من كل يد أو رجل أربعة أظفار أو دونه لزمه صدقة ، وقال مالك :
حكم الأظفار حكم الشعر يتعلق الدم بما يمسح الأذى ، وقال داود : يجوز
للمحرم قلم أظفاره كلها ولا فدية عليه • هكذا نقل العبدري عنه ، وقد
نقل ابن المنذر وغيره إجماع المسلمين على تحريم قلم الظفر في الإحرام
فلعلمهم لم يعتدوا بـداود ، وفي الاعتداد به في الإجماع خلاف سبق مرات
(وأما) حك المحرم رأسه فلا أعلم خلافا في إباحته ، بل هو جائز وقد حكى
ابن المنذر جوازه عن ابن عمر وجابر وسعيد بن جبيرة والثوري
وأصحاب^(١) •

وأحمد وإسحق وبه قال ابن المنذر ولم يذكر فيه خلافا ، لكن قالوا :
يرفق لئلا ينتف شعر والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه أن يستر رأسه ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعيره : « لا تخمروا
رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا » وتجب به الفدية لأنه فعل محرم في
الإحرام فتعلق به الفدية كالحلق ، ويجوز أن يحمل على رأسه مكتلا لأنه
لا يقصد به الستر فلم يمنع منه • كما لا يمنع المحدث من حمل المصحف في
عيبه المتاع حين لم يقصد حمل المصحف ، ويجوز أن يترك يده على رأسه
لأنه يحتاج إلى وضع اليد على الرأس في المسح فعفى عنه ، ويحرم عليه
لبس القميص لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه

(١) يعني بالأصل ولعله (أصحاب الرأي وهو ظاهر مذهبهم) المعظم •

وسلم قال في المحرم : « لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف ، إلا ألا يجد نعلين فيقطعهما أسفل من الكمين » ولا يلبس من الثياب ما سبه ورس أو زعفران ، وتجب به الفدية لأنه فعل محظور في الإحرام فتطقت به الفدية كالحلق ، ولا فرق بين أن يكون ما يلبسه من الخرق أو الجلود أو اللبود أو الورق ، ولا فرق بين أن يكون مخيطا بالإبرة أو ملصقا بسسه إلى بعض لأنه في معنى المخيط ، والصباغة والدراسة كالقميص فيما ذكرناه ، لأنه في معنى القميص .

ويحرم عليه لبس السراويل لحدث ابن عمر رضي الله عنهما وتجب به الفدية لما ذكرناه من المعنى والتبائن^(١) والران كالسراويل فيما ذكرناه ، لأنه في معنى السراويل وإن شق الإزار وجعل له ذيلين وشدهما على ساقيه لم يجز ، لأنها كالسراويل ، وما على الساقين كالبابكين ، ويجوز أن يعقد عليه إزاره لأن فيه مصلحة له وهو أن يثبت عليه ، ولا يعقد الرداء عليه ، لأنه لا حاجة به إليه ، وله أن يفرض طرفيه في إزاره ، وإن جعل لإزاره حجرة ، وادخل فيها التكة واتزر به جاز ، وإن اتزر وشده فوقه تكة جاز ، قال في الإملاء : وإن زره أو خاطه أو شوكة لم يجز ، لأنه يصير كالخيط ، وإن لم يجد إزارا جاز أن يلبس السراويل ولا فدية عليه ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يجد إزارا فليلبس السراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين » فإن لم يجد رداء لم يلبس القميص ، لأنه يمكنه أن يرتدى به ولا يمكنه أن يتزر بالسراويل ، فإن لبس السراويل ثم وجد الإزار لزمه خله .

ويحرم عليه لبس الخفين للخبر ، وتجب به الفدية لما ذكرناه من التلبس على الحلق ، فإن لم يجد نعلين لبس الخفين بعد أن يقطعهما من أسفل الكمين للخبر ، فإن لبس الخف مقطوعا من أسفل الكعب مع وجود النعل لم يجز على المنصوص ، وتجب عليه الفدية ، ومن أصحابنا من قال : يجوز ولا فدية عليه ، لأنه قد صار كالنعل بدليل أنه لا يجوز المسح عليه . وهذا خلاف المنصوص وخلاف السنة ، وما ذكره من المسح لا يصح لأنه وإن لم يجز المسح إلا أنه يترفع به في دفع الحر والبرد والأذى ، ولأنه يبطل بالخف المخرق ، فإنه لا يجوز المسح عليه ثم يمنع من لبسه ويحرم عليه لبس الفغازين ، وتجب به الفدية لأنه ملبوس على قدر الغصو فاشبه الخف ،

(١) سراويل من الجلد تصير فوق الركبة غالبا . (الطحاوي)

ولا يحرم عليه ستر الوجه لقوله صلى الله عليه وسلم في الذي خر من بعيره :
« ولا تغمروا راسه » فخص الرأس بالنهي .

ويحرم على المرأة ستر الوجه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما « ان
النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن التفاضين والتقاب وما
مسه الورس والزعفران من الثياب » وليلبسن بعد ذلك ما اختير من ألوان
الثياب من معصر أو خز أو حلى أو سراويل أو قميص أو خف ، وتجب به
الغدية قياسا على الحلق ، ويجوز أن تستر من وجهها ما لا يمكن ستر
الرأس إلا بستره لانه لا يمكن ستر الرأس إلا بستره فعفى عن ستره ، فإن
أرادت ستر وجهها عن الناس سددت على وجهها شيئا لا يباشر الوجه ، لما
روى عائشة رضي الله عنها قالت : « كان الركبان يمرون بنا ، ونحن مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات ، فإذا حاذونا سددت إحدانا جلبابها
من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفنا » ولأن الوجه من المرأة كالرأس
من الرجل ، ثم يجوز للرجل ستر الرأس من الشمس بما لا يقع عليه ، فكذلك
المرأة في الوجه ، ولا يحرم عليها لبس القميص والسراويل والخف ، لحديث
ابن عمر رضي الله عنهما ، ولأن جميع بدنها عورة إلا الوجه والكفين ، فجاز
لها ستره لما ذكرناه ، وهل يجوز لها لبس التفاضين ؟ فيه قولان (أحدهما)
انه يجوز لانه غصو يجوز لها ستره بغير المخيط ، فجاز لها ستره بالمخيط
كالرجل (والثاني) لا يجوز للخبر ، ولانه غصو ليس بمورة منها فتعلق به
حرمة الإحرام في اللبس كالوجه) .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخارى ومسلم (وأما) حديث
ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يلبس المحرم القميص ولا
السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف ، إلا أن لا يجد نعلين فليلبس
الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ، ولا يلبس من الثياب
ما مسه ورس أو زعفران » فرواه البخارى ومسلم هكذا ، وزاد البيهقي
وغیره فيه « ولا يلبس القباء » قال البيهقي : هذه الزيادة صحيحة محفوظة .
وأما حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لم
يجد إزارا فليلبس السراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس الخفين » فرواه
البخارى ومسلم ورواه مسلم أيضا من رواية جابر بن عبد الله رضي الله

عنهما (وأما) حديث ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مسه الورس والزعفران من الثياب ، وليلبسن بعد ذلك ما أحببن من ألوان الثياب من معصر أو خز أو حرير أو حلى أو سراويل أو قميص أو خف » فرواه أبو داود بإسناد حسن ، وهو من رواية محمد بن إسحق صاحب المغازي إلا أنه قال حدثني نافع عن ابن عمر وأكثر ما أكره على ابن إسحق التبدليس ، وإذا قال المدلس (حدثني) احتج به على المذهب الصحيح المشهور .

(وأما) حديث عائشة قالت : « كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلباها من رأسها على وجهها فإذا جاوزونا كشفناه » . فرواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما وإسناده ضعيف (وأما) لغات الفصل والفاظه ، فتخير الرأس تغطيته ، وقوله : لأنه فعل محرم في الإحرام فتعلقت به القدية ، احترزنا بالإحرام عن الغيبة في الصيام ونحوها ، وكان ينبغي أن يقول محرم الإحرام ليحترز عن شرب الخمر ونحوه ، فإنه محرم في الإحرام ولا قدية فيه (وأما) المكتل — فكسر الميم وفتح المثناة فوق — وهو الزنبيل ، ويقال فيه أيضا الزنبيل — بفتح الزاي والقفة والعرق والعرق — بفتح الراء وإسكانها — والسقيفة وقد سبق بيان هذا كله في كتاب الصيام في كفارة الجناح وقوله لا يمنع المحدث من حمل المصحف في عيبة المتاع — هي بفتح العين المهملة وهي وعاء يجعل فيه الثياب وجمعها عيب — بكسر العين وفتح الياء — كبكرة وبدر وعياب وعيبات ذكرهن الجوهرى .

(وأما) البرنس — فيضم الباء والنون — قال الأزهري وصاحب المحكم وغيرهما : البرنس كل ثوب رأسه منه ملتزق به دراعة كانت أوجة أو مطرا ، والمطر — بكسر الميم الأولى وفتح الطاء — ما يلبس في المطر يتوقى به (وأما) الورس فسبق بيانه في باب زكاة الثمار (وقوله) مخطا

بالإبر - بكسر الهمزة وفتح الباء - جمع إبرة (وأما) القباء فممدود وجمعه أقبية ويقال : تقيت القباء قال الجواليقي : قيل : هو فارسى معرب : وقيل : عربى مشتق من القبو وهو الضم والجمع ، وأما الدراعة فمثل القميص لكنها ضيقة الكمين ، وهى لفظة غريبة وأما الثبان - فبضم المثناة فوق بعدها باء موحدة مشددة - وهو سراويل قصيرة ، وسبق بيانه فى باب الكفن (وأما) الران فكالخف لكن لا قدم له ، وهو أطول من الخف .

(وقوله) وإن جعل لإزاره حزة وأدخل فيها التكة واتزر به جاز ، التكة - بكسر التاء - معروفة (وقوله :) حزة كذا وقع فى المذهب وهو صحيح ، يقال : حزة السراويل وحزة السراويل بحذف الجيم وإثباتها لفتان مشهورتان ، ذكرهما صاحب المجلد والصحاح وآخرون ، وهى التى يجعل فيها التكة (وقوله :) إن زره أو خاطله أو شوكة لم يجز ، لأنه يصير كالمخيط فشوكه - بتشديد الواو - معناه خلة بشوك أو بمسلة ونحوها (وأما) القفازان فبقاف مضمومة ثم فاء مشددة وبالزاي - وهى شئ يعمل لليدين يحشى بقطن ، ويكون له أزرار تزر على الكفين والساعدين من البرد وغيره ، والله أعلم .

أما الأحكام فالحرام على الرجل من اللباس فى الإحرام ضربان (ضرب) متعلق بالرأس (وضرب) بياقى البدن (وأما) الضرب الأول فلا يجوز للرجل ستر رأسه لا بمخيط كالقفنوسة ولا بغيره كالعمامة والإزار والخرقه ، وكل ما يعد ساترا ، فإن ستر لزمه الفدية ، ولو توسد وسادة أو وضع يده على رأسه أو انغمس فى ماء أو استظل بمحمل وهودج ، جاز ولا فدية ، سواء من المحمل رأسه أم لا ، وقال المتولى : إذا من المحمل رأسه وجبت الفدية ، وهذا ضعيف جدا أو باطل . قال الرافعى : لم أره هنا لغيره والصواب أنه جائز ولا فدية فيه . لأنه لا يعد ساترا ، ولو وضع

على رأسه زنبلا أو حلا فطريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وكثيرون
أو الأكثرون يجوز ولا فدية لأنه لا يقصد به الستر كما لا يسع المحدث
من حمل المصنف في متاع (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولان
(أصحهما) هذا (والثاني) يحرم وتجب به الفدية ، ومن ذكر الطريقتين
جميعا البغوى ، ومن قطع بتحريمه أبو الفتح سليم الرازى في الكفاية
والمذهب الجواز •

وقال صاحب الشامل : حكى الشافعى في الأم عن عطاء أنه لا بأس
بحمل المكتل على رأسه ، ولم ينكر ذلك الشافعى ولا اعترض عليه ، قال :
وحكى ابن المنذر في الإشراف عن الشافعى أنه قال : عليه الفدية • قال
صاحب الشامل : قال أصحابنا : هذا لا نعرفه في شيء من كتب الشافعى •
وحكى أبو حامد في تعليقه أن الشافعى نص في بعض كتبه على وجوب الفدية
فيه وحكى البنديجى وجوب الفدية عن نصه في الإملاء والله أعلم • أما
إذا طلى رأسه بطين أو حناء أو مرهم أو نحوها فإن كان رقيقا لا يستر
فلا فدية ، وإن كان ثخينا ساترا فوجهان (الأصح) وجوب الفدية ، وبه
قطع البنديجى لأنه ستر ، ولهذا لو ستر عورته بذلك صحت صلاته
(والثاني) لا ، لأنه لا يعد ساترا والله أعلم •

قال أصحابنا : ولا يشترط لوجوب الفدية ستر جميع الرأس ، كما
لا يشترط في وجوب فدية الحلق الاستيعاب ، بل تجب الفدية بستر قدر
يقصد ستره لغرض كشد عصاة وإصاق لتصقق لشجة ونحوها ، هكذا
ضبطه إمام الحرمين والغزالي ، واتفق الأصحاب على أنه لو شد خيطا على
رأسه لم يضره ولا فدية • قال الرافعى : وهذا ينقض ما ضبط به الإمام
والغزالي ، فإن ستر المقدار الذى يحويه الخيط قد يقصد لمنع الشعر من
الاتشار وغيره ، فالوجه الضبط بتسميته سائر كل الرأس أو بعضه •
هذا كلام الرافعى والصواب ما قاله الإمام والغزالي ولا ينتقض ما قاله بما
قاله الرافعى ، لأنهما قالا : قد يقصد ستره والخيط ليس بسائر •

وفرق أصحابنا بين الخيط حيث جاز شد الرأس به والعصابة العريضة حيث لم يجز بأنه لا يعد ساترا بخلاف العصابة ، قال أصحابنا : وسواء في التحريم ما يعتاد الستر به وما لا يعتاد كقلنسوة مقورة ، وتجب القدية بتغطيته البياض الذي وراء الأذنان ، ذكره الرويانى وغيره وهو ظاهر ولو غطى رأسه بكف غيره فلا فدية كما لو غطاء بكف نفسه هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وذكر صاحبنا الحاوى والبحر فيه وجهين (الصحيح) هذا (والثانى) وجوب القدية لجواز السجود على كف غيره بخلاف كفه والله أعلم .

(الضرب الثانى) فى غير الرأس ، قال أصحابنا : يجوز للرجل المحرم ستر ما عدا الرأس من بدنه فى الجملة ، وسنوضح تفصيله إن شاء الله تعالى . قال أصحابنا : وإنما يحرم عليه لبس المخيط وما هو فى معناه مما هو على قدر عضو من البدن ، فيحرم كل مخيط بالبدن أو بعض منه ، سواء كان مخيطا بخياطة أو غيرها كما سنوضحه إن شاء الله تعالى . قال أصحابنا : فيحرم عليه لبس القميص والسرراويل والتبان والدراعة والخف والران ونحوها ، فإن لبس شيئا من ذلك مختارا عامدا أثم ولزمه المبادرة إلى إزالته ولزمته القدية سواء قصر الزمان أم طال ، ولا خلاف فى هذا .

قال ابن المنذر : أجمع العلماء على منع المحرم من لبس القميص والعمامة والقلنسوة والسرراويل والبرنس والخف ، ولو لبس القباء لزمه القدية ، سواء أخرج يديه من كفيه أم لا سواء فى ذلك جميع الأقبية وفيه

وجه ضعيف فى الحاوى وغيره أنه إن كان من أقبية خراسان ضيق الأكمام قصير الذيل وجبت القدية ، وإن لم يدخل يده فى كفه ، وإن كان من أقبية العراق واسع الكم طويل الذيل لم تجب حتى يدخل يديه كفيه ، وهذا الوجه غريب ضعيف وقال الدارمى : إذا طرح القباء على كتفيه وأدخلهما لزمته القدية ، وقال ابن القطان : فيه قولان وهذا أيضا غريب ضعيف ،

والمذهب وجوب الفدية مطلقا . ولو ألقى على بدنه قباء أو فرجية وهو مضطجع قال إمام الحرمين إن صار على بدنه بحيث لو قام عد لابسه لزمته الفدية ، وإن كان بحيث لو قام أو قعد لم يستسك عليه إلا بزيادة أمر فلا فدية .

قال أصحابنا واللبس الحرام الموجب للفدية محمول على ما يعتاد في كل ملبوس ، فلو التحف بقميص أو قباء أو ارتدى بهما أو اترز بسرويل فلا فدية ، لأنه ليس لبسا له في العادة ، فهو كمن لفق إزارا من خرق وطبقها وخاطها فلا فدية عليه بلا خلاف ، وكذا لو التحف بقميص أو بعباءة أو إزار ونحوها ولفها عليه طاقا أو طاقين أو أكثر فلا فدية ، وسواء فعل ذلك في النوم أو اليقظة ، قال أصحابنا : وله أن يتقلد المصحف وحامل السيف ، وأن يشد الهيآن والمنطقة في وسطه ويلبس الخاتم ولا خلاف في جواز هذا كله ، وهذا الذي ذكرناه في المنطقة والهيآن مذهبنا ، وبه قال العلماء كافة إلا ابن عمر في أصح الروايتين عنه ، فكرههما وبه قال نافع مولاه ، قال أصحابنا : ولا يتوقف التحريم والفدية على المخطط ، بل سواء المخطط وما في معناه ، وضابطه أنه يحرم كل ملبوس معمول على قدر البدن ، أو قدر عضو منه بحيث يحيط به بخيامة أو غيرها ، فيدخل فيه درع الزرد والجوشن والجورب واللبد والملزق بعضه ببعض سواء اتخذ من جلد أو قطن أو كتان أو غير ذلك ، ولا خلاف في هذا كله .

(فروع) اتفقت نصوص الشافعي والمصنف والأصحاب على أنه يجوز أن يعقد الإزار ويشد عليه خيطا ، وأن يجعل له مثل الحجرة ، ويدخل فيها التكة ونحو ذلك ، لأن ذلك من مصلحة الإزار فإنه لا يستمسك إلا بنحو ذلك . هكذا صرح به المصنف والأصحاب في جميع طرقهم ، وكذا نص عليه الشافعي في الأم ، ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه أن الشافعي نص على أنه لا يجوز له أن يجعل للإزار حجرة ويدخل فيها التكة ، لأنه يصير

كالسراويل ، وهذا نقل غريب ضعيف ، ونقل ابن المنذر في الإشراف عن الشافعي أنه قال : لا يعقد على إزاره ، وهذا نقل غريب ضعيف ، يخالف للمعروف من نصوص الشافعي وطرق الأصحاب . قال الشافعي في الأم : ويعقد المحرم عليه إزاره لأنه من صلاح الإزار ، قال : والإزار ما كان معقودا . هذا نصه بحروفه .

ويمكن أن يتأول ما نقله ابن المنذر على أن المراد بالعقد العقد بالخياطة ، فهذا حرام كما ذكره المصنف في الكتاب والأصحاب . قال أصحابنا : وله غرز رداءه في طرف إزاره ، وهذا لا خلاف فيه ، لأنه يحتاج إليه للاستمسك .

(و أ ما) عقد الرداء فحرام وكذلك خله بخلال أو بسلة ونحوها ، وكذلك ربط طرفه إلى طرفه الآخر بخيط ونحوه وكله حرام موجب للقضية . هذا هو المذهب وقد نص الشافعي في الأم على تحريم عقد الرداء ، وتابعه عليه المصنف وجماهير الأصحاب ، وفرق المصنف والأصحاب بين الرداء والإزار حيث جاز عقد الإزار دون الرداء ، بأن الإزار يحتاج فيه إلى العقد دون الرداء ، فعلى هذا إذا عقده أو رده أو خله بخلال أو مسلة أو جعل له شرجا وعري وربط الشرج بالعري لزمته القضية . هكذا صرح به الشيخ أبو حامد والجمهور ، وهو مقتضى النص السابق في تحريم عقد الرداء ، وقالت طائفة من أصحابنا لا يحرم عقد الرداء كما لا يحرم عقد الإزار ، وبهذا قطع إمام الحرمين والغزالي في البسيط والمتولى وغيرهم ، إلا أن المتولى قال : يكره عقده فإن عقده فلا فدية ، ودليل هذا أنه لا يمد مغيطا ، ودليل المذهب أنه في معنى المخيط من حيث إنه مستمسك بنفسه ، وقد أنكر أبو عمرو بن الصلاح على إمام الحرمين تجويزه عقد الرداء ، قال : ولعله لم يبلغه نص الشافعي والأصحاب في المنع من ذلك ، وحكى صاحب البيان عن الشيخ أبي نصر صاحب المعتمد من العراقيين أنه قال : لا فدية

في عقد الرداء ، والمشهور في المذهب تحريم عقده ووجوب الفدية فيه والله أعلم .

(فرع) إذا شق الإزار نصفين وجعل له ذيلين ، ولف على كل ساق نصفاً وشده ، فوجهان (الصحيح) المنصوص في الأم نصاً صريحاً وجوب الفدية ، وبهذا قطع المصنف والجمهور ، ونقلوه أيضاً عن نصه في الأم وتابعوه عليه ، وأطبق العراقيون على التصريح به ، وقطع به البغوي وآخرون من الخراسانيين ، قالوا : فإن فعل ذلك أثم ولزمته الفدية ، وهكذا نقله الغزالي في البسيط عن العراقيين ، قال : وفيه احتمال أنه لا فدية ، قاله إمام الحرمين قال الرافعي : الذي نقله الأصحاب وجوب الفدية لأنه كالسراويل ، قال : وقال إمام الحرمين : لا فدية بمجرد اللف وعقده وإنما يجب إن كانت خياطة أو شرجاً وعري وقطع المتولى بأنه يكره ولا يحرم ولا فدية فيه ، لأن الإحاطة على سبيل اللف ليست محرمة كما لو التحف بإزار وقبض وعباءة ، ووجه المذهب أنه شابه السراويل في الصورة والله أعلم .

قال المصنف : قال الشافعي في الإملاء : وإن زر الإزار أو شوكة أو خاتمه لم يجز ، وهذا الذي قاله متفق عليه ، قال أصحابنا : فإن خالف لزمته الفدية لما سبق من الدليل .

(فرع) يحرم على الرجل لبس القفازين بلا خلاف ، وفي المرأة خلاف سنوضحه إن شاء الله تعالى ، ولو اتخذ الرجل لمساعدته أو لمعضو آخر شيئاً مخيطاً أو للنحية خريطة يعلقها بها إذا خضبها فالمذهب تحريمه ووجوب الفدية ، وبهذا قطع ابن المرزبان والأكثر لأن في معنى القفاز ، وتردد الشيخ أبو محمد الجويني في تحريمه لأن المقصود تحريم الملابس المعتادة ، وهذا ليس معتاداً .

(فسرع) قد ذكرنا أن لبس الخف حرام على الرجل المحرم ، وهذا مجمع عليه سواء كان الخف صحيحاً أو مخرقاً لمعوم الحديث الصحيح السابق (وأما) لبس المداس والحمم والخف المقطوع أسفل من الكعبين فهل يجوز مع وجود النعلين ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب (الصحيح) باتفاقهم تحريمه ، ونقله المصنف والأصحاب عن نص الشافعي ، وقطع به كثيرون أو الأكثرون ، وهو مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح السابق : « فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » والله أعلم .

(فسرع) قال صاحب البيان : قال الصيمري : إذا أدخل رجله إلى ساقى خفيه أو أدخل إحدى رجله إلى قرار الخف دون الأخرى فلا فدية ، لأنه ليس لبس خفين هذا كلامه (فأما) المسألة الثانية وهي إدخال إحدى الرجلين إلى قرار الخف فغلط صريح ، بل الصواب وجوب الفدية بلا خلاف هذا هو المفهوم من كلام الأصحاب ، وصرح به جماعة منهم المتولي لو لبس الخف في إحدى رجله لزمته الفدية لوجود مخالفة أمر الشارع وحصول الستر . هذا كلام المتولي وكلام غيره بسعناه ، قال أصحابنا : لأنه لا فرق في الحرام الموجب للفدية بين ما يستوعب العضو أو بعضه ، كما لو ستر بعض رأسه أو لبس القميص إلى سترته ونحو ذلك ، فإنه تجب الفدية بلا خلاف (وأما) المسألة الأولى فينبغي أن يجيء فيها الخلاف السابق في باب مسح الخفين ، فيما إذا أدخل رجله إلى ساق الخف ، ثم أحدث قبل استقرارها في القدم ، هل يجوز المسح أم لا ؟ (الأصح) لا يجوز ، فلا يكون لبساً ، فلا فدية (والثاني) يجوز المسح فيكون لبساً فتجب الفدية ، والله أعلم .

(فسرع) قال أصحابنا : لو كان على المحرم جراحة فشد عليها خرقة ، فإن كانت في غير الرأس فلا فدية ، وإن كانت في الرأس لزمه الفدية لأنه يمنع في الرأس المخيط وغيره ، لكن لا إثم عليه للعذر .

(شرح) قال الدارمي وغيره : لو لف وسطه بعمامة أو أدخل يده في كم قميص منفصل عنه فلا فدية له .

(شرح) قال أصحابنا سواء في كل ما ذكرناه اللبس في زمن طویل وقصير ، وسواء الرجل والصبي ، لكن الصبي لا يأنم ويجب الفدية ، وهل تجب في ماله أم مال الولي ؟ فيه الخلاف السابق في الباب الأول .

(شرح) هذا الذي ذكرناه كله إذا لم يكن للرجل عذر في اللبس ، فإن كان عذر ففيه مسائل (إحداها) إذا احتاج إلى ستر رأسه أو لبس المخيط لعذر كحر أو برد أو مداواة أو احتاجت المرأة إلى ستر الوجه جاز الستر ووجب الفدية لقوله تعالى : (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية) الآية .

(الثانية) إذا لم يجد رداء لم يجز له لبس القميص ، بل يرتدى به ولو لم يجد إزاراً ووجد سراويل نظر إن لم يتأت منه إزار لصغره ، أو لعدم آلة الخياطة أو لخوف التخلف عن القافلة ، ونحو ذلك ، فله لبسه ولا فدية لحديث ابن عباس السابق في أول الفصل . وإن تأتى منه إزار وأمكنه ذلك بلا ضرر فهل يجوز لبس السراويل على حاله ؟ فيه طريقتان (المذهب) جوازه ، وبه قطع المصنف وسائر العراقيين والمتولي وآخرون من الخراسانيين (والثاني) حكاه البغوي وآخرون من الخراسانيين فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثاني) لا يجوز ، بل يتعين جعله إزاراً ، فإن لبسه سراويل لزمه الفدية ، وبهذا الوجه قطع الفوراني ، ووجهه أنه غير مضطر إلى السراويل والصواب الأول لعموم الحديث ، ولأن في تكليف قطعه مشقة وتضييع مال . هذا كله إذا لم يمكنه أن يتزر بالسراويل على هيئته ، فإن أمكنه لم يجز لبسه على صفته ، فإن لبسه لزمته الفدية . صرح به المتولي وغيره وهو ظاهر ، وقياساً على ما لو فقد الرداء ووجد القميص ، فإنه لا يجوز لبسه ، بل يرتدى به كما سبق .

وحيث جوزنا لبس السراويل لعدم الإزار فلبسه فلا فدية وإن طال زمانه . فلو وجد الإزار لزمه نزعها في الحال ، فإن أخر أثم ولزمته الفدية إن كان عالماً ، صرح به الأصحاب واتفقوا عليه . وإذا وجد السراويل ووجد إزاراً يباع ولا ثمن معه ، أو كان يباع بأكثر من ثمن المثل جاز لبس السراويل ، قال الدارمي وغيره : ولو وهب له الإزار لم يلزمه قبوله ، بل له لبس السراويل لمصلحة المنة في قبوله ، وكذا لو وهب له ثمنه ، فإن كان الواهب ولده ففي وجوب قبوله وجهان ، حكاهما الدارمي والقاضي أبو الطيب وغيرهما ، وهما كالوجهين في وجوب الحج لبذل الولد المال للمعصوب . وسبق في بذل ثمن الماء في التيمم مثله .

قال الدارمي والقاضي أبو الطيب وآخرون : لو أغير إزاراً لم يجز لبس السراويل ، هكذا قطع به الدارمي ، وقد سبق في وجوب قبوله عارية الثوب لمن يصلى فيه وجهان (الصحيح) وجوبه ، وهنا أولى بجريان الخلاف كطول زمان لبسه هنا في العادة ، ولو كان معه سراويل قيمته قيمة إزار فقد أطلق الدارمي أنه يلزمه أن يستبدل به إزاراً إذا أمكنه والصواب التفصيل ذكره القاضي أبو الطيب في تعليقه قال : إن أمكنه ذلك من غير مضى زمان تظهر فيه عورته لزمه وإلا فلا ، والله أعلم .

(الثالثة) إذا لم يجد نعلين جاز لبس المداس وهو المكعب ، ولبس خفين مقطوعين من أسفل الكعبين ولا فدية لحديث ابن عباس ، ولو لبس الخفين المقطوعين لفقد النعلين ثم وجد النعلين وجب نزعها في الحال . فإن أخر وجبت الفدية . هذا هو المذهب والمنصوص به قطع الجمهور كما قلنا في لبس السراويل بعد وجود الإزار (والثاني) يجوز به قال أبو حنيفة وهو الوجه السابق في جواز لبس المداس والخفين المقطوعين مع وجود النعلين ، لأنهما في معنى النعلين ، ولهذا لا يجوز المسح عليهما وهذا ضعيف ، لأن ظاهر الحديث تخصيص الإباحة لمن لم يجد نعلين ، وما ذكره

من المسح ينتقض بالحف المخرق ، فإنه لا يجوز المسح عليه مع تحريم لبسه ووجوب الفدية فيه قال أصحابنا : وإذا جاز لبس الخفين المقطوعين لم يضر استتار طهر القدمين بياقيه • قال أصحابنا : والمراد بعقد الإزار والخف أن لا يقدر على تحصيله لعقده أو لعدم بذل مالكة أو عجز عن ثمنه وأجرته ، ولو بيع بغبن أو نسيئة أو وهب له لم يلزمه قبوله ، والله أعلم •

(فسر) هذا الذي سبق كله في أحكام الرجل (أما) المرأة فالوجه في حقها كراش الرجل ، فيحرم ستره بكل ساتر كما سبق في رأس الرجل ، ويجوز لها ستر رأسها وسائر بدنهما بالمخيطة وغيره كالقميص والخف والمرابيل ، وتستر من الوجه القدر اليسير الذي يلي الرأس ، لأن ستر الرأس واجب لكونه عورة ، ولا يمكن استيعاب ستره إلا بذلك ، قال أصحابنا : والمحافظة على ستر الرأس بكماله لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك الجزء من الوجه قال أصحابنا : ولها أن تسدل على وجهها ثوبا متجافيا عنه بخشبة ونحوها ، سواء فعلته لحاجة كحر أو برد أو خوف فتنة ونحوها ، أم لغير حاجة • فإن وقعت الخشبة فأصابت الثوب بغير اختيارها ورفعت في الحال فلا فدية ، وإن كان عبدا أو استدامت ، لزمتهما الفدية •

وهل يحرم عليها لبس الققازين ؟ فيه قولان مشهوران (أصحابنا) عند الجمهور تحريمه ، وهو نص في الأم والإملاء ويجب به الفدية (والثاني) لا يحرم ولا فدية ، ولو اختضبت ولفت على يدها خرقة فوق الخضاب أو لفتها بلا خضاب فالذهب لا فدية وقيل : قولان كالققازين • وقال الشيخ أبو حامد : إن لم تشد الخرقة فلا فدية ، وإلا فالقولان ، وقد سبقت هذه المسألة واضحة في أوائل هذا الباب عند استحباب الحناء للمرأة عند الإحرام •

(فسر) هذا الذي ذكرناه في إحرام المرأة ولبسها هو المشهور من

نصوص الشافعي والأصحاب ، ولم يفرقوا بين الحرة والأمة . وقال
القاضي أبو الطيب في تعليقه : هذا المذكور هو حكم الحرة (فأما) الأمة
ففي عورتها وجهان (أحدهما) أنها كالرجل ، فعورتها ما بين سرتها وركبتها
(والثاني) جميع بدنها عورة إلا رأسها ويديها وساقها . قال : فعلى هذا
الثاني فيهما وجهان قال القاضي أبو حامد : هي كالحرة في الإحرام فيثبت
لها حكم الحرة في كل ما ذكرنا ، قال : ومن أصحابنا من قال : وفي ساقها
ورأسها وجهان كالقفازين للحرة . قال : وإن قلنا هي كالرجل فوجهان
(أحدهما) أنها كالرجل في حكم الإحرام (والثاني) كالمرأة . قال : وإن
كان نصفها حرا ونصفها رقيقا ، فهل هي كالأمة أو كالحرة ؟ فيه وجهان
هذا آخر كلام القاضي أبي الطيب وهو شاذ ، والمذهب ما سبق .

(فرع) (أما) الخنثى المشكل فقال أصحابنا : إن ستر وجهه
فلا فدية فيه ، لاحتمال أنه رجل ، وإن ستر رأسه فلا فدية لاحتمال أنه
امرأة ، وإن سترهما وجبت لتيقن ستر ما ليس له ستره . قال القاضي
أبو الفتوح : فإن قال : أكشف رأسي ووجهي قلنا : فيه ترك للواجب ،
قال : ولو قيل يؤمر بكشف الوجه كان صحيحا لأنه إن كان رجلا فكشف
وجهه لا يؤثر ولا يمنع منه ، وإن كان امرأة فهو الواجب قال صاحب
البيان : وعلى قياس قول أبي الفتوح إذا لبس الخنثى قميصا أو سراويل
أو خفا فلا فدية لجواز كونه امرأة ، ويستحب أن لا يستر بالقميص والخف
والسراويل لجواز كونه رجلا ويسكنه ستر ذلك بغير المخيط . هكذا ذكر
حكم الخنثى جمهور الأصحاب ، وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه :
لا خلاف أنا نأمره بالستر ولبس المخيط كما نأمره في صلاته أن يستتر
كالمرأة ، قال : وهل تلزمه الفدية ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا ، لأن الأصل
برأته (والثاني) يلزمه احتياطا كما يلزمه الستر في صلاته احتياطا للعبادة ،
والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد نعلين

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز له لبس خفين بشرط قطعهما أسفل من الكعبين ، ولا يجوز من غير قطعهما ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود والجمهور ، وهو مروي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعروة والنخعي وقال أحمد : يجوز لبسهما من غير قطع ، وروى ذلك عن عطاء وسعيد بن سالم القداح . واحتج أحمد بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات يقول : السراويل لمن لم يجد الإزار والخفاف لمن لم يجد النعلين يعني المحرم » رواه البخاري ومسلم ، وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد إزارا فليلبس سراويل » رواه مسلم .

واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فذكر الحديث السابق في أول الفصل إلى قوله صلى الله عليه وسلم : « إلا أحد لا يجد النعلين فليلبس الخفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين » رواه البخاري ومسلم وأجاب الشافعي والأصحاب عن حديثي ابن عباس وجابر بأن حديث ابن عمر فيه زيادة ، فالأخذ به أولى ، ولأنه مفسر ، وخبر ابن عباس مجمل ، فوجب ترجيح حديث ابن عمر قال الشافعي : وابن عمر وابن عباس حافظان عدلان لا مخالفة بينهما ، لكن زاد أحدهما زيادة فوجب قبولها ، والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أنه إذا لم يجد إزارا جاز له لبس السراويل ولا فدية وبه قال أحمد وداود وجمهور العلماء . وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز له لبسه ، وإن عدم الإزار فإن لبسه لزمه الفدية . وقال الرازي من الحنفية : يجوز لبسه وعليه الفدية . ودليلنا حديث ابن عمر وابن عباس المذكورين في الفرع ، والقياس على من عدم النعلين فإنه ليس له لبس

الخفين المقطوعين ولا فدية عليه بالاتفاق ، والفرق بينه وبين ما قاسوا عليه من تحريم لبس القميص إذا لم يجد الرداء لا يجب عليه لبسه فلا ضرورة إليه ، بخلاف الإزار فإنه يجب لبسه لستر العورة فإذا لم يجد عدل إلى السراويل ولأن السراويل لا يمكنه أن يتزر به ويمكنه أن يرتدى بالقميص وإذا قلنا لو أمكنه أن يتزر بالسراويل لم يجز لبسه كما سبق إيضاحه .

(فروع) قد ذكرنا أنه لا يجوز للمحرم لبس القباء ، سواء أخرج يديه من كفيه أم لا ، فإن لبسه لزمه الفدية ، وبه قال مالك وحكاه ابن المنذر بمعناه عن الأوزاعي . وقال إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأبو ثور والخرقي من أصحاب أحمد : يجوز لبسه إذا لم يدخل يديه في كفيه ، دليلنا على تحريمه حديث ابن عمر « أن رجلا أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا القباء ولا ثوبا يمسه ورس أو زعفران » رواه البيهقي بإسناد صحيح على شرط الصحيح ، قال البيهقي : وهذه الزيادة وهي ذكر القباء صحيحة محفوظة وعن ابن عمر أيضا قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القميص والأقية والسراويل والخفين إلا أن لا يجد نعلين » رواه البيهقي بإسناد صحيح ، ولأنه مخيط فكان محرما موجبا للفدية كالجبة (وأما) تشبيههم إياه بمن التحف بقميص فلا يصح ، لأن ذلك لا يسمى لبسا في القميص ، ويسمى لبسا في القباء ، ولأنه غير معتاد في القميص ومعتاد في القباء ، والله أعلم .

(فروع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز للمحرم أن يستظل في المحل بما شاء . راكبا وازالا ، وبه قال أبو حنيفة . وقال مالك وأحمد : لا يجوز فإن فعل فعله الفدية « وعن أحمد رواية أخرى أنه لا فدية ، وأجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز ، ووافقونا على أنه إذا كان الزمان يسيرا في المحل فلا فدية ، وكذا لو استظل بيده ، ووافقوا أنه لا فدية .

وقد يحتج بحديث^(١) عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة قال : « صحبت عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فما رأيته مضطربا فسطاطا حتى رجع » رواه الشافعى والبيهقى بإسناد حسن ، وعن ابن عمر « أنه أبصر رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال : أضح لمن أحرمت له » رواه البيهقى بإسناد صحيح .

وعن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه » رواه البيهقى وضعفه . ودليلنا حديث أم الحصين رضى الله عنها قالت : حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلاا واحدهما آخذ بخطام ناقة النبى صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمره العقبة » رواه مسلم فى صحيحه ، ولأنه لا يسمى لبسا (وأما) حديث جابر المذكور فقد ذكرنا أنه ضعيف مع أنه ليس فيه نهى وكذا فعل عمر ، وقول ابن عمر ليس فيه نهى ، ولو كان فحديث أم الحصين مقدم عليه ، والله أعلم .

(فرع) مذهبا أنه يجوز للرجل المحرم ستر وجهه ولا فدية عليه ، وبه قال جمهور العلماء . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز كراسه . واحتج لهما بحديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى المحرم الذى خر من بعيره : « ولا تخمروا وجهه ولا رأسه » رواه مسلم وعن ابن عمر أنه كان يقول : « ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم » رواه مالك والبيهقى وهو صحيح عنه .

واحتج أصحابنا برواية الشافعى عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه « أن عثمان بن عفان وزيد ثابت ومروان بن الحكم

(١) هذا الحديث هو ابن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث ثقة من الطبقة الرابعة من التابعين (الطبرى) .

كانوا يخشون وجوههم وهم حرم » وهذا إسناد صحيح وكذلك رواه البيهقي ، ولكن القاسم لم يدرك عثمان وأدرك مروان . واختلفوا في إمكان إدراكه زيدا وروى مالك والبيهقي بالإسناد الصحيح عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : « رأيت عثمان بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطي وجهه بقطيفة أرجوان » (والجواب) عن حديث ابن عباس أنه إنما نهى عن تغطية وجهه لصيانة رأسه ، لا لتقصده كشف وجهه ، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه ولا بد من تأويله ، لأن مالكا وأبا حنيفة يقولان : لا يستع من ستر رأس الميت ووجهه والشافعي وموافقه يقولون : يباح ستر الوجه دون الرأس ، فتعين تأويل الحديث (وأما) قول ابن عمر فمعارض بفعل عثمان وموافقيه ، والله أعلم .

(**فسرع**) قد ذكرنا أن الأصح عندنا تحريم لبس القفازين على المرأة ، وبه قال عمر وعلي وعائشة رضى الله عنهم . وقال الثوري وأبو حنيفة : يجوز وحكى ذلك عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه .

(**فسرع**) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز أن يتقلد السيف ، وبه قال الأكثرون ، ونقل القاضي أبو الطيب عن الحسن البصري كراهته ، وعن مالك أنه لا يجوز .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه استعمال الطيب في ثيابه وبدنه لحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ولا يلبس من الثياب ما مسه ورس أو زعفران ») ويجب به الفدية قياسا على الحلق ، ولا يلبس ثوبا مبخرًا بالطيب ، ولا ثوبا مصبوغا بالطيب ويجب به الفدية قياسا على ما مسه الورس والزعفران ، وإن علق بخفه طيب وجبت به الفدية لأنه ملبوس فهو كالثوب ويحرم عليه استعمال الطيب في بدنه ولا يجوز أن يأكله ولا أن يكتحل به ولا أن يستعط به ولا يحتقن به فإن استعمله في شيء من ذلك لزمته الفدية لأنه إذا وجب ذلك فيما يستعمله في الثياب فلأن يجب فيما يستعمله في بدنه

أولى ، وإن كان الطيب في طعام - نظرت فإن ظهر في طعمه أو رائحته - لم يجز أكله وتجب به الفدية ، وإن ظهر ذلك في لونه وصبغ به اللسان من غير طعم ولا رائحة ، فقد قال في المختصر والأوسط من الحجج : لا يجوز ، وقال في الأم والإملاء : يجوز ، قال أبو إسحق : يجوز قولاً واحداً ، وتناول قوله في الأوسط على ما إذا كانت له رائحة ، ومنهم من قال : فيه قولان (أحدهما) لا يجوز لأن اللون إحدى صفات الطيب فمنع من استعماله كالطعم والرائحة (والثاني) يجوز وهو الصحيح لأن الطيب بالطعم والرائحة) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم (وقوله) ، قياساً على الحلق إنما قاس عليه لأنه منصوص عليه في القرآن ، وفي حديث كعب ابن عجرة السابق وقوله : وإن علق بخفه طيب ، قال الفارقي : « وفرض هذا في النعل أولى لأن النعل يجوز له لبسه والخف يحرم لبسه ، قال : ويمكن تصويره بأن يكون قد لبسه ولزمته الفدية » وعلق به الطيب فيلزمه فدية ، هذا كلامه وهو متصور في النعل وفي الخف كما ذكره ، وفيما لو لبس خفا مقطوعاً للعجز عن النعلين ، وفيما لو لبس الخفين جاهلاً بتحريمهما وعلق به طيب وهو يعلم تحريمه .

أما الأحكام فقال الشافعي والأصحاب : يحرم على الرجل والمرأة استعمال الطيب ، وهذا مجمع عليه لحديث ابن عمر . قال أصحابنا : واستعمال الطيب هو أن يلمس الطيب يده أو ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب ، فلو طيب جزءاً من بدنه بغاية أو مسك مسحوق أو ماء ورد لزمته الفدية ، سواء الإلصاق بظاهر البدن أو باطنه ، بأن أكله أو احتقن به أو استعط أو اكتحل أو لطيخ به رأسه أو وجهه أو غير ذلك من بدنه أثم ولزمته الفدية ، ولا خلاف في شيء من ذلك إلا الحقنة والسعوط ، ففيهما وجه أنه لا فدية فيهما . حكاه الرافعي وهو ضعيف (والمشهور) وجوب الفدية ، وبه قطع المصنف والجمهور ، ولو لبس ثوباً مبخرًا بالطيب ، أو ثوباً مصبوغاً بالطيب أو علق بمنعله طيب لزمته الفدية ، لما ذكره المصنف .

ولو عبت رائحة الطيب دون عينه بأن جلس في دكان عطار أو عند الكعبة وهي تبخر ، أو في بيت يبخر ساكنوه فلا فدية بلا خلاف ، ثم إن لم يقصد الموضع لاشتتام الرائحة لم يكره ، وإن قصد لاشتتامها ففي كراهته قولان للشافعي (أصحهما) يكره ، وبه قطع القاضي أبو الطيب وآخرون ، وهو نص في الإملاء (والثاني) لا يكره وقطع القاضي حسين بالكراهة ، وقال : إنما القولان في وجوب الفدية (والمذهب) الأول وبه قطع الأكثرون ، وقطع البنديجي أنه لا يكره القرب من الكعبة لشم الطيب . قال : وإنما القولان في غيرها ، وليس كما قال ، بل المذهب طرد الخلاف في الجميع ، ولو احتوى على مجرة فتبخر بالعود بدنه أو ثيابه لزمته الفدية بلا خلاف لأنه يعد استعمالا ولو مس طيبا يابساً كالمسك والكافور والذرية ، فإن علق بيده لونه وريحه وجبت الفدية بلا خلاف لأن استعماله هكذا يكون ، وإن لم يعلق بيده شيء من عينه لكن عبت به الرائحة ففي وجوب الفدية قولان (الأصح) عند الأكثرين ، وهو نص في الأوسط لا تجب لأنها عن مجاورة فأشبهه من قعد عند الكعبة وهي تبخر (والثاني) تجب ، وصححه القاضي أبو الطيب وهو نص في الإملاء والإملاء والتقديم لأنها عن مباشرة .

وإن كان الطيب رطباً — فإن علم أنه رطب وقصد منه فعلق بيده — لزمته الفدية وإن ظن أنه يابس فمس فعلق بيده فقولان (أحدهما) تجب الفدية لأنه منه قاصداً ، فصار كمن علم أنه رطب (والثاني) لا . لأنه علق به بغير اختياره ، فصار كمن رش عليه ماء ورد بغير اختياره وذكر الدارمي أن هذا القول الثاني نصه في الجديد ، والأول هو القديم ، ولذلك ذكره صاحب التقريب . قال الرافعي : رجح إمام الحرمين وغيره الوجوب ، ورجحت طائفة عدم الوجوب ، قلت : هذا أصح لأنه نصه في الجديد ، ولأنه غير قاصد وقد ذكر المصنف المسألة في أواخر الباب في استعمال الطيب ناسياً والله أعلم .

ولو شد مسكا أو كافورا أو عنبرا في طرف ثوبه أو جبهته ، أو لبسته امرأة حشوا بشيء منها وجبت الفدية قطعا ، لأنه استعماله ، ولو شد العود فلا فدية ، لأنه لا يعد تطيبا بخلاف شد المسك ، ولو شم الورد فقد تطيب ، ولو شم ماء الورد فلا ، بل استعماله أن يصبه على يده أو ثوبه ، ولو حمل مسكا أو طيبا في كيس أو خرقة مشدودا ، أو قارورة مصمة الرأس أو حمل الورد في وعاء فلا فدية ، نص عليه في الأم ، وقطع به الجمهور ، وفيه وجه شاذ أنه إن كان يشم قصدا لزمت الفدية ، ولو حمل مسكا في قارورة غير مشقوقة فلا فدية في أصح الوجهين ، وبه قطع القاضي أبو الطيب ونقله عن الأصحاب ، ولو كانت القارورة مشقوقة أو مفتوحة الرأس قال الأصحاب وجبت الفدية ، قال الرافعي : وفيه نظر لأنه لا يعد طيبا ولو جلس على فراش مطيب أو أرض مطيبة أو نام عليها مفضيا إليها يده أو ملبوسه لزمت الفدية ولو فرش فوقه ثوبا ثم جلس عليه أو نام لم تجب الفدية نص عليه الشافعي في الأم ، واتفق عليه الأصحاب ، لكن إن كان الثوب رقيقا كره وإلا فلا ولو داس بنعله طيبا لزمت الفدية .

(فروع) لو خفيت رائحة الطيب أو الثوب المطيب لمرور الزمان أو لنفاذ وغيره - فإن كانت بحيث لو أصابه الماء فاحت رائحته - حرم استعماله ، وإن بقي اللون لم يحرم على أصح الوجهين . ولو انفرش من الطيب في غيره ، كماء ورد انحق في ماء كثير ، لم تجب الفدية باستعماله على أصح الوجهين ، فلو انفمرت الرائحة وبقي اللون أو الطعم ففيه الخلاف الذي سنذكره إن شاء الله تعالى في الطعام المطيب (أما) إذا أكل طعاما فيه زعفران أو طيب آخر أو استعمل مخلوطا بالطيب لا لجهة الأكل - فينظر إن استهلك الطيب فلم يبق له ريح ولا طعم ولا لون - فلا فدية بلا خلاف . وإن ظهرت هذه الأوصاف وجبت الفدية بلا خلاف وإن بقيت الرائحة فقط وجبت الفدية لأنه يعد طيبا ، وإن بقي اللون وحده فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب ، ودليلهما في الكتاب (أصحهما)

على قولين (أصحهما) لا فدية وهو نصه في الأم والإملاء والقديم
(والثاني) يجب وهو نصه في الأوسط (والطريق الثاني) لا فدية قطعا .

وإن بقي الطعم فقط ، فثلاث طرق ذكرها صاحب الشامل والبيان
وغيرهما (أصحهما) وجوب الفدية قطعا ، وبه قطع المصنف والجمهور ،
وتقل القاضي أبو الطيب في تعليقه اتفاق الأصحاب عليه كالرائحة (والثاني)
فيه طريقان (والثالث) لا فدية وهذا ضعيف أو غلط . وحكى البنديجي
طريقا رابعا لا فدية قطعا ، ولو أكل الحليحتين المربي في الورد نظر في
استهلاك الورد فيه وعدمه ، قال الرافعي : ويحىء فيه هذا التفصيل ، أطلق
الدارمي أنه إن كان فيه ورد ظاهر وجبت الفدية قال المساوردي والرويانى :
لو أكل العود لا فدية عليه لأنه لا يعد تطيبا إلا بالتبخر به بخلاف المسك ،
والله أعلم .

(فسر) لو كان المحرم أخشم لا يجد رائحة فاستعمل
الطيب لزمته الفدية بلا خلاف ، لأنه وجد استعمال الطيب مع العلم
بتحريمه ، فوجبت الفدية ، وإن لم ينتفع به كما لو تنف شعر لحيته أو
غيرها من شعوره التي لا ينفعه تنفها ومن صرح بالمسألة المتولى وصاحبها
العدة والبيان .

(فسر) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : قال الشافعي في الأم :
وإن لبس إزارا مطيبا لزمته فدية واحدة للطيب ، ولا شيء عليه في اللبس ،
لأن لبس الإزار مباح قال : وإن جعل على رأسه الغالية لزمه فديتان إحداهما
للطيب والثانية لتغطيته رأسه ، وهما جنسان فلا يتداخلان ، هذا نقل
القاضي وكذا نقله غيره ، قال الدارمي : لو لبس إزارا غير مطيب ولبس
فوقه إزارا آخر مطيبا قال ابن القطان فيه وجهان يعنى هل تجب فيه فدية
أم فديتان ؟ الأصح فدية ، لأن جنس الإزار مباح ، ولو طبق أزرا كثيرة
بعضها فوق بعض جاز .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والطيب كل ما يتطيب به ويتخذ منه الطيب ، كالمسك والكافور والعنبر والصندل والورد والياسمين والورس والزعفران ، وفي الريحان الفارسي والرنجنوشي واللينوفر والترجس قولان (أحدهما) يجوز شمهأ لما روى عثمان رضي الله عنه « أنه سئل عن المحرم يدخل البستان ؟ فقال : نعم ويشم الريحان » ولأن هذه الأشياء لها رائحة إذا كانت رطبة ، فإذا جفت لم يكن لها رائحة (والثاني) لا يجوز لأنه يراد للرائحة فهو كالورد والزعفران (وأما) البنفسج فقد قال الشافعي : ليس هو بطيب ، فمن أصحابنا من قال : هو طيب قولاً واحداً لأنه تشم رائحته ويتخذ منه الدهن ، فهو كالورد ، وتناول قول الشافعي على المريب بالسكر ، ومنهم من قال : ليس هو بطيب قولاً واحداً لأنه يراد للتداوي ولا يتخذ من يابسه طيب ، ومنهم من قال : هو كالترجس والريحان ، وفيه قولان لأنه يشم رطبه ولا يتخذ من يابسه طيب .

(وأما) الأترج فليس بطيب [لأنه يراد للأكل فهو كالتفاح والسفرجل]^(١) وأما العصفر فليس بطيب [لقوله صلى الله عليه وسلم : « وليلبس ما أحبين من المعصر »] لأنه يراد للون فهو كاللون^(٢) والحناء ليس بطيب ، لما روى « أن أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يختصن بالحناء وهن محرمات » ولأنه يراد للون فهو كالعصفر . ولا يجوز أن يستعمل الأدهان المطيبة كدهن الورد والزنبق ودهن البان المنشوش وتجب بها الفدية ، لأنه يراد للرائحة (وأما) غير المطيب كالزيت والشيرج والبان غير المنشوش فإنه يجوز استعمالها في غير الرأس واللحية ، لأنه ليس فيه طيب ولا تزيين ولا يحرم استعمالها في شعر الرأس واللحية ، لأنه برجل الشعر ويزينه وتجب به الفدية ، فإن استعمله في رأسه وهو أصلع جاز ، لأنه ليس فيه تزيين ، وإن استعمله في رأسه وهو مخلوق لم يجز ، لأنه يحسن الشعر إذا نبت ويجوز أن يجلس عند المطار ، وفي موضع يبخر لأن في المنع من ذلك مشقة ، ولأن ذلك ليس بتطيب مقصود ، والمستحب أن يتوفى ذلك إلا أن

(١) ما بين المقولين ساقط من شرح (ط) .

(٢) في بعض نسخ المخطوطات فهو كالزيت .

(٣) كذا في شرح نووي والواقع من كلام الشارح وبعض نسخ المخطوطات حذف (٧) ثلثون الحرة (ط) .

يكون في موضع قرية كالجلوس عند الكعبة وهي نجس ، فلا يكره ذلك لأن الجلوس عندهما قرية ، فلا يستحب تركها لأمر مباح ، وله أن يحمل الطيب في خرقه أو قارورة ، والمسك في نافحة ولا فدية عليه ، لأن دونه حائلا . وإن مس طيبا فعمقت به رائحته ففيه قولان (أحدهما) لا فدية عليه ، لأنه رائحة من مجاورة فلم يكن لها حكم كالماء إذا تغيرت رائحته بجيفة بقربه (والثاني) يجب لأن التصود من الطيب هو الرائحة ، وقد حصل ذلك وإن كان عليه طيب فأراد غسله فالمستحب أن يولي غيره غسله حتى لا يباشره بيده فإن غسله بنفسه جاز ، لأن غسله ترك له فلا يتعلق به تحريم كما لو دخل دار غيره بغير إذنه فأراد أن يخرج . وإن حصل عليه طيب ولا يقدر على إزالته بغير الماء ، وهو محدث ، ومعه من الماء ما لا يكفي الطيب والوضوء غسل به الطيب ، لأن الوضوء له بدل ، وغسل الطيب لا بدل له ، وإن كان عليه نجاسة استعمل الماء في إزالة النجاسة لأن النجاسة تمنع صحة الصلاة ، والطيب لا يمنع صحة الحج) .

(الشرح) أما حديث « وليلبس ما أحببت » فسبق بيانه قريبا في فصل تحريم اللباس (وأما) الأثر المذكور عن عثمان فغريب ، وصح عن ابن عباس معناه ، فذكر البخاري في صحيحه عن ابن عباس معناه تعليقا بغير إسناد أنه قال : « يشم المحرم الرياح ويتداوى بأكل الزيت والسمن » وروى البيهقي بإسناده الصحيح المتصل عن ابن عباس أيضا أنه كان لا يرى بأسا للمحرم بشم الرياح . وروى البيهقي عكسه عن ابن عمر وجابر فروى بإسنادين صحيحين (أحدهما) عن ابن عمر أنه كان يكره شم الرياح للمحرم (والثاني) عن أبي الزبير أنه سمع جابرا يسأل عن الرياح أيشمه المحرم والطيب والدهن ؟ فقال : لا (وأما) قوله : إن أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم « كن يختصبن بالحناء وهن محرمات » فغريب ، وقد حكاه ابن المنذر في الإشراف بغير إسناد ، وإنما روى البيهقي في هذه المسألة حديث عائشة أنها سئلت عن الحناء والخضاب فقالت : « كان خليلي صلى الله عليه وسلم لا يحب ريحه » قال البيهقي : فيه كالدلالة على أن الحناء ليس بطيب فقد « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الطيب ولا يحب ريح الحناء » .

(أما الفاظ الفصل) فالياسمين والياسمون إن شئت أعربته بالياء والواو ، وإن شئت جعلت الإعراب في النون ، لغتان (وأما) الورس فسبق بيانه في باب زكاة الثمار (وأما) الريحان الفارسي فهو الضمران (وأما) المرزنجوش - فميم مفتوحة ثم راء ساكنة ثم زاي مفتوحة ثم نون ساكنة ثم جيم مضمومة ثم واو ثم شين معجمة - وهو معروف وهو نوع من الطيب يشبه الغسلة - بكسر الفين - والعوام يصحفونه (وأما) اللينوفر فهكذا هو في المذهب - بلامين - وذكر أبو حفص بن مكي الصقلي الإمام في كتابه (تثقيف اللسان) أنه إنما يقال نيلوفر - بفتح النون واللام ونيوفر بنونين مفتوحتين ولا يقال نينوفر - بكسر النون - وجعله من لعن العوام ، قوله : ولأن هذه الأشياء لها رائحة إذا كانت رطبة ، فإذا جفت لم يكن لها رائحة ، يعني فلا يكون طيبا لأن الطيب هو ما قصد به الطيب رطبا وبابسا ، وهذه الأشياء ليست كذلك ، فإن رائحتها تختص بحال الرطوبة .

(قوله :) ورشم الريحان - هو بفتح الياء والشين - قوله : الأترج هو - بضم الهززة والراء وإسكان التاء بينهما وتشديد الجيم - ويقال ترنج حكاة الجوهرى وآخرون ، والأول أفصح وأشهر ، وأما الحناء فمسدود وهو اسم جنس والواحدة حناء كقضاء وقضاء ، قوله : كدهن الورد والزئبق هو - بفتح الزاي ثم نون ساكنة ثم باء موحدة مفتوحة ثم قاف - وهو دهن الياسمين الأبيض ، وقال الجوهرى في صحاحه : هو دهن الياسمين فلم يخصه بالأبيض وهو لفظ عربي ، قوله : دهن البان المنشوس هو - بالنون والشين المتجبة المكررة ومعناه المغلى بالنار ، وهو يغلى بالمسك قوله : الكعبة وهي تجبر - بالجيم المفتوحة وتشديد الميم - أى تبخر ، قوله : المسك فى نافجة هى بالنون والفاء والجيم - وهى وعاءه الأصلى الذى تلقية الظبية ، قوله : شبت رائحته هو - بكسر الباء - أى فاحت ، والله أعلم .

أما الأحكام فقال أصحابنا رحمهم الله : يشترط في الطيب الذي يحكم بتحريمه أن يكون معظم الغرض منه الطيب ، واتخاذ الطيب منه ، أو يظهر فيه هذا الغرض ، هذا ضابطه ثم فصلوه فقالوا : الأصل في الطيب المسك والعنبر والكافور والعود والصندل والدرة ونحو ذلك ، وهذا كله لا خلاف فيه ، والكافور صمغ شجر معروف ، وأما النبات الذي له رائحة فأنواع منها ما يطلب للتطيب واتخاذ الطيب منه كالورد والياسمين والخيري والزعفران والورس ونحوها فكل هذا طيب ، وحكى الرافعي وجها شاذا في الورد والياسمين والخيري أنها ليست طيبا والمذهب الأول .

قال أصحابنا : نص النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح السابق على الزعفران والورس ، ونهنا بهما على ما في معناها وما فوقهما كالمسك (ومنها) ما يطلب للأكل أو للتداوي غالبا كالقرنفل والدارسيني والقلقل والمصطكي والسنبل وسائر الفواكه ، كل هذا وشبهه ليس بطيب ، فيجوز أكله وشمه وصنع الثوب به . ولا فدية فيه ، سواء قليله وكثيره ، ولا خلاف في شيء من هذا إلا القرنفل ، فإن صاحب البيان حكى فيه وجهين (أحدهما) وهو قول الصيدلاني أنه ليس بطيب (والثاني) قول الصيمري أنه طيب . قال : وهو الأصح ، وليس كما قال ، بل الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه ليس بطيب والله أعلم .

(ومنها) ما ينبت بنفسه ولا يراد للطيب كنور أشجار الفواكه كالنخاع والشمس والكشري والفرجل ، وكالشيخ والقيصوم وشقائق النعمان والإذخر والخزامى وسائر أزهار البراري ، فكل هذا ليس بطيب ، فيجوز أكله وشمه وصنع الثوب به ، ولا فدية فيه بلا خلاف (ومنها) ما يتطيب به ولا يتخذ منه الطيب كالنرجس والمرزنجوش والريحان الفارسي والآس وسائر الرياحين ، ففيها طريقان حكاهما البندنجي (أحدهما) عنده أنها طيب قولاً واحداً (والطريق الثاني) وهو الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور فيه قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف

بدليلهما (الصحيح) الجديد أنها طيب موجبة للقدية (والقديم) ليست بطيب ولا فدية . ومن ذكر كل الرياحين في هذا النوع وحكى فيها القولين المحاملي والبندنجي وصاحب البيان .

(وأما) الينوفرفيه طريقان (المشهور) أنه كالترجس فيكون فيه القولان (الجديد) تحريمه (والقديم) إباحته . وبهذا الطريق قطع المصنف والأكترون (والثاني) أنه طيب قولاً واحداً حكاه الرافعي وقطع به البندنجي ، وقطع المصنف في التنبيه بأنه ليس ^(١) بطيب وهو شاذ ضعيف (وأما) البنفسج ففيه ثلاث طرق مشهورة ذكرها المصنف (أصحها) أنه طيب (والثاني) أنه ليس بطيب وبه قطع المصنف في التنبيه (والثالث) فيه قولان ، فإذا قلنا بالمذهب : أنه طيب فقد ذكر الماوردي وغيره لنص الشافعي الذي حكاه المصنف تأويلين (أحدهما) محمول على المربي بالسكر الذي ذهب رائحته ، وهذا هو التأويل الذي ذكره المصنف وهو المشهور (والثاني) أنه محمول على البنفسج البري ، وحكى الرافعي وجهاً أنه يعتبر عادة كل بلد فيما يتخذ طيباً ، قال : وهو غلط نبهنا عليه والصواب ما سبق .

(فسر) الحناء والعصفر ليسا بطيب بلا خلاف عندنا ، ولا فدية فيهما كيف استعملهما . وقال صاحب الإبانة : قال الشافعي : لو اختضببت المرأة بالحناء ولقت على يدها خرقة فعليها ^(٢) قال فمنهم من قال : فيه قولان ومنهم من قال ليس بطيب قولاً واحداً وإنما القولان في لف الخرقة

(١) قال المصنف في التنبيه : ومحرم عليه الطيب في ثيابه وبدنه ويحرم عليه شم الأدهان الطبية وأكل ما فيه طيب ظاهر وشم الرياحين كالورد والياسمين والورس والزعفران ويجوز له شم الينوفرف والبنفسج وفي الرياحان الفلاني قولان ما قالت ترى أنه لم يذكر الترجس ولعله سقط من النسخة القديمة الآن في الأسواق وهذه إحدى روايات طبع الكتب بغير تحقيق من أهل هذا الفن (ط) .

(٢) كما بالأصل لمجرد ونرى أن السقط : التكرار لأنه أشبه القائل قال وأما - والقول هنا لصاحب الإبانة - الحناء فينبغي إلغ (ط) .

كالتولين في القفازين هذا كلامه ، وكذا قال شارح الإبانة هو وصاحب
 العدد : الحناء هل هو طيب أم لا ؟ قيل : فيه قولان وقيل : ليس بطيب
 قطعاً ، وهذا الخلاف الذي حكياه غلط ، والمشهور والمعروف في المذهب
 أنه ليس بطيب قولاً واحداً وإنما القولان في الخرق الملقوفة ، وقد سبق
 بيانه واضحاً والله أعلم .

(فروع) في أنواع من النبات غريبة ذكرها بعض الأصحاب (منها)
 الكاذي - بالذال المعجمة - نقل القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الشافعي
 أنه طيب قولاً واحداً كالمسك ، قال الشافعي : وهو نبات يشبه السوسن ،
 ومن قطع بأنه طيب الماوردي وصاحب البيان (ومنها) اللفاح ذكر
 المحاملي والقاضي أبو الطيب والبندنجي والبغوي والمتولي وصاحب العدد
 أنه على القولين كالترجس . قال القاضي أبو الطيب . وكذلك القولان في
 النمام - بفتح النون وتشديد الميم - وهو نبات معروف طيب الرائحة .
 قال : ويجريان في السوسن والبرم ، وقال الدارمي : النمام يحتل أنه على
 القولين كالترجس ، ويحتل أنه ليس بطيب قطعاً كالبقول . قال الدارمي :
 الأترج والتارنج ليسا بطيب ، قال : وأما قشورهما فقال أبو إسحق
 المروزي : ليست بطيب ، وقال أبو علي ابن أبي هريرة : فيه قولان
 كالريحان . هذا كلامه وهو غريب ، والصواب القطع بأنها ليست طيباً .

(فروع) حب المحلب قال الدارمي : ليس هو بطيب ، ولم يذكر فيه
 خلافاً ، وفيما قاله احتمال .

(فروع) الأذهان ضربان (أحدهما) دهن ليس بطيب ولا فيه طيب
 كالزيت والشيرج والسنن والزبد ودهن الجوز واللوز ونحوها فهذا
 لا يحرم استعماله في جميع البدن إلا في الرأس واللحية ، فيحرم استعماله
 فيهما بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، فلو كان أصلع لا تنبت رأسه شعراً
 فدهن رأسه أو أمرد فدهن ذقته فلا فدية ، بلا خلاف وإن كان مخلوق

الرأس فوجهان مشهوران في طريقة خراسان (أصحهما) وبه قطع المصنف وجماهير العراقيين وجوب الفدية لما ذكره المصنف (والثاني) لا فدية لأنه لا يزال به شعث وهذا اختيار المزي والقرطبي . واتفق أصحابنا على جواز استعمال هذا الدهن في جميع بدنه غير الرأس واللحية ، سواء شعره وبشره وعلى جواز أكله . ولو كان على رأسه شجة فجعل هذا الدهن في داخلها من غير أن يمس شعرا فلا فدية بلا خلاف ، صرح به الدارمي والبندنجي والماوردي وصاحب الشامل وآخرون . قال الماوردي : ولو طلى شعر رأسه ولحيته بلبن جاز ولا فدية ، وإن استخرج منه السمن لأنه ليس بدهن ، ولا يحصل به ترجيل الشعر . قال : وأما الشحم والشمع إذا أذيبا فهما كالدهن يحرم على المحرم ترجيل شعره بهما والله أعلم .

(الضرب الثاني) دهن هو طيب (فمنه) دهن الورد ، والمذهب وجوب الفدية فيه ، وبه قطع المصنف والجمهور (وقيل :) فيه وجهان حكاه الرافعي وأشار إليه إمام الحرمين (ومنه) دهن البنفسج ، فإن لم توجب الفدية في نفس البنفسج فدهنه أولى ، وإلا فكدهن الورد . قال الرافعي : ثم اتفق الأصحاب على أن ما طرح فيه الورد والبنفسج فهو دهنهما ، ولو طرحا على السمسم فأخذ رائحته ثم استخرج منه الدهن ، قال الجمهور : لا فدية فيه ، وخالفهم الشيخ أبو محمد الجويني فأوجبها .

(ومنه) البان ودهنه ، قال الرافعي : أطلق الجمهور أن كل واحد منهما طيب ، ونقل إمام الحرمين عن نص الشافعي أنها ليسا بطيب ، وتابعه الغزالي قال الرافعي : ويشبه أن لا يكون خلافا محققا ، بل هما محمولان على تفصيل حكاه صاحب المذهب والتحذير ، وهو أن دهن البان المنشوش وهو المغلى في الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب ، هذا كلام الرافعي وهو كما قال . وقد قال : بالتفصيل الذي ذكره صاحب المذهب والتحذير جماعات غيرهما منهم القاضي أبو الطيب والمحاملي وصاحب البيان

وآخرون . ونقله المحاملى عن نص الشافعى (ومنه) دهن الزنبق والخيرى
والكاذى ، وهذا كله طيب بلا خلاف لما ذكره المصنف والله أعلم .

(وأما) دهن الأترج ففيه وجهان حكاهما الماوردى والرويانى
(أحدهما) أنه طيب ، وبه قطع الدارمى لأن قشره يربى به الدهن كالورد
(والثانى) ليس بطيب لأن الأترج ليس بطيب ، وإنما هو مأكول مباح
للمحرم .

(فسر) اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أنه يجوز أن
يجلس المحرم عند عطار ، وهو فى موضع يبخر ، والأولى اجتنابه لما ذكره
المصنف ، وقد سبق بيان هذا فى الفصل الذى قبل هذا ، وسبق فيه أيضا
حكم حمل الطيب فى قارورة وخرقة ، وحمل نافحة المسك ، وسبق فيه
أيضا بيان القولين فيمن مس طيبا فعلق به رائحته وأن الأصح أنه لا فدية .
والله أعلم .

(فسر) متى لصق الطيب بيده أو ثوبه على وجه لا يوجب الفدية
بأن كان ناسيا أو القته ريح عليه لزمه المبادرة بإزالته بأن ينحيه أو يغسله
أو يعالجه بما يقطع ريحه قال الدارمى وغيره لوحت حتى ذهب أثره كفاء
قال المصنف والأصحاب : الأولى يأمر غيره بإزالته ولا يباشره بنفسه ، فإن
باشره بنفسه جاز بلا خلاف لما ذكره المصنف ، فإن أخر إزالته مع الإمكان
لزمته الفدية فإن كان زمنا لا يقدر على إزالته فلا فدية كمن أكره على
التطيب ذكره البغوى . ولو لصق به طيب يوجب الفدية لزمه أيضا المبادرة
إلى إزالته فإن أخره عصى ولا تتكرر به الفدية . قال المصنف والأصحاب :
ولو كان معه ما يكفيه لوضوئه أو إزالة الطيب ولا يكفيه لهما وهو محدث
ولم يمكنه إزالة الطيب بغير الماء غسل الطيب ، لأنه لا بدل له ويتيمم .
هكذا أطلق المصنف وكثيرون المسألة ، وقال المحققون : هذا إذا لم يمكن
أن يتوضأ به ويجمعه ثم يفصل به الطيب ، فإن أمكن ذلك وجب فعله جمعا

بين العبادتين ، وقد سبقت المسألة واضحة في باب التيمم في مسألة من وجد بعض ما يكفيه . ولو كان عليه نجاسة وطيب ولم يمكنه إلا غسل أحدهما غسل النجاسة لما ذكره المصنف ، والله أعلم .

(شرح) قال أصحابنا : ولا يكره للمحرم شري الطيب ، كما لا يكره شري المخيط والجارية .

(شرح) يحرم عليه أن يكتحل بما فيه طيب ، فإن احتاج إليه جاز ، وعليه الفدية ، وله الاكتحال بما لا طيب فيه فقد ذكر المصنف في أواخر هذا الباب أنه يكره لأنه زينة . واتفق أصحابنا على أنه لا يحرم (وأما) الكراهة فنقل المزي عن الشافعي أنه لا بأس به ، ونص في الإملاء على كراهته قليل قولان (والأصح) أنه على حالين ، فإن لم يكن فيه زينة كالتونية الأبيض لم يكره ، وإن كان فيه زينة كالأمند كره إلا لحاجة كرمد .

(شرح) قد ذكرنا أن الطيب حرام على المحرم . وهذا مجمع عليه ومذهبنا أنه لا فرق بين أن يتبخر أو يجعله في بدنه أو ثوبه وسواء كان الثوب مما ينقض الطيب لم يكن ، قال العبدري : وبه قال أكثر العلماء ، وقال أبو حنيفة : يجوز للمحرم أن يتبخر بالعود والند ولا يجوز أن يجعل شيئا من الطيب في بدنه ، ويجوز أن يجعله على ظاهر ثوبه ، فإن جعله في باطنه — وكان الثوب لا ينقض — فلا شيء عليه وإن كان ينقض لزمته الفدية . دليلنا حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يلبس ثوبا منه ورس أو زعفران » رواه البخاري ومسلم ، وهو عام يتناول ما ينقض وغيره .

(شرح) الحناء ليس بطيب عندنا كما سبق ولا فدية ، وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : طيب يوجب الفدية .

(شرح) إذا لبس ثوباً معصفاً فلا فدية ، والمصفر ليس بطيب هذا مذهبنا وبه قال أحمد وداود وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وجابر وعبد الله بن جعفر وعقيل بن أبي طالب وعائشة وأسماء وعطاء ، قال : وكرهه عمر ابن الخطاب ، ومن تبعه الثوري ومالك ومحمد بن الحسن وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة : إن نقض على البدن وجبت الفدية ، وإلا وجبت صدقة . دليلنا الحديث الذي ذكره المصنف .

(شرح) إذا حصل الطيب في مطبوخ أو مشروب — فإن لم يبق له طعم ولا لون ولا رائحة — فلا فدية في أكله وإن بقيت رائحته وجبت الفدية بأكله عندنا كما سبق ، وقال أبو حنيفة : لا فدية . ودليلنا أن مقصود الطيب وهو الترفه باق .

(شرح) قد ذكرنا أن مذهبنا أن الزيت والشيرج والسمن والزبد ونحوها من الأدهان غير المطيبة لا يحرم على المحرم استعمالها في بدنه ، ويحرم عليه في شعر رأسه ولحيته . وقال الحسن بن صالح : يجوز استعمال ذلك في بدنه وشعر رأسه ولحيته وقال مالك : لا يجوز أن يدهن بها أعضاء الظاهرة ، كالوجه واليدين والرجلين ، ويجوز دهن الباطنة وهي ما يوارى باللباس . وقال أبو حنيفة كقولنا في السمن والزبد ، وخالفنا في الزيت والشيرج ، فقال : يحرم استعماله في الرأس والبدن ، وقال أحمد : إن أدهن بزيت أو شيرج فلا فدية في أصح الروايتين ، سواء يديه ورأسه وقال داود : يجوز دهن رأسه ولحيته وبدنه بدهن غير مطيب .

واحتج أصحابنا بحديث فرقد السنجي الزاهد رحمه الله عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « ادعهم بزيت غير مقت وهو محرم » رواه الترمذي والبيهقي وهو ضعيف ، وفرقد غير قوي عند المحدثين قال الترمذي : هو ضعيف غريب لا يعرف إلا من حديث فرقد ، وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد وقوله : غير

مقت أى غير مطيب وإذا لم يثبت الحديث تعين المصير إلى حديث آخر ، وهو أن الذى جاء الشرع به استعمال الطيب ، وهذا ليس منه فلا يثبت تحريره . هذا دليل على من حرمه فى جميع البدن (أما) من أباحه فى الرأس واللحية فالدليل عليه ما ذكره المصنف .

(فسر) ذكرنا أن مذهبنا أن فى تحريم الرياحين قولين (الأصح) تحريره ووجوب الفدية ، وبه قال ابن عمر وجابر والثورى ومالك وأبو ثور وأبو حنيفة إلا أن مالكا وأبا حنيفة يقولان : يحرم ولا فدية قال ابن المنذر : واختلف فى الفدية عن عطاء وأحمد ، ومن جوزها - وقال : هو حلال لا فدية فيه - عثمان وابن عباس والحسن البصرى ومجاهد وإسحق ، قال العبدري : وهو قول أكثر الفقهاء .

(فسر) قد ذكرنا أن مذهبنا جواز جلوس المحرم عند العطار ، ولا فدية فيه ، وبه قال ابن المنذر ، قال : وأوجب عطاء فيه الفدية ، وكره ذلك مالك .

(فسر) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والشيرج والسمن ، قال : وأجمع عوام أهل العلم على أنه له دهن بدنه بالزيت والشحم والشيرج والسمن ، قال : وأجمعوا على أنه ممنوع من حيث استعمال الطيب فى جميع بدنه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه أن يتزوج وأن يزوج غيره بالوكالة وبالولاية الخاصة ، فإن تزوج أو زوج فالتكاح باطل ، لما روى عثمان رضى الله عنه أنه النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يَنْكح المحرم ولا يَنْكح ولا يخطب » ولأنه عبادة تحرم الطيب فحرمت النكاح كالعدة ، وهل يجوز للإمام أو الحاكم أن يزوج بولاية الحكم ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز كما لا يجوز أن يزوج بالولاية الخاصة (والثانى) يجوز ، لأن الولاية العامة أكد والدليل عليه أنه يملك بالولاية الصامة أن يزوج المسلمة والكافرة ، ولا يملك ذلك بالولاية

الخاصة . ويجوز أن يشهد في النكاح ، وقال أبو سعيد الإصطخري : لا يجوز لانه ركن في العقد ، فلم يجوز أن يكون محرما كالولي (والمذهب) انه يجوز ، لان العقد [هو] الإيجاب والقبول ، والشاهد لا صنع له في ذلك . وتكره له الخطبة لان النكاح لا يجوز فكرهت الخطبة له ، ويجوز له أن يراجع الزوجة في الإحرام ، لان الرجعة كاستدامة النكاح بدليل انها تصح من غير ولي ولا شهود ، وتصح من العبد الرجعة بغير إذن الولي ، فلم يمنع الإحرام منه كالبقاء على العقد) .

(الشرح) حديث عثمان رواه مسلم ، واللفظ الأول : لا ينكح — بفتح أوله — أى لا يتزوج (والثاني) بضم أوله ، أى لا يُزَوِّج غيره ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا يخطب » معناه لا يخطب المرأة وهو طلب زواجها . هذا هو الصواب الذي قاله العلماء كافة (وأما) قول أبي علي الفارقي في كتابه (فوائد المذهب) المراد به الخطبة التي بين يدي العقد ، وهي (الحشد لله الخ) فغلط صريح وخطأ فاحش ولا أدري ما حمله على هذا الذي تعسف وتجرس عليه ، لولا خوفي من اعتراض بعض المتفتحين به ، لما استجزت حكايته والله أعلم .

اما احكام الفصل فيحرم على المحرم أن يتزوج ، ويحرم عليه أن يزوج موليته بالولاية الخاصة وهي العصوية والولاء ، ويحرم على المحرم أن يتزوج ، فإن كان الزوج أو الزوجة أو الولي أو وكيل الزوج أو وكيل الولي محرما فالنكاح باطل بلا خلاف ، لانه منهي عنه لهذا الحديث الصحيح ، والنهي يقتضى الفساد ، وهل يجوز للإمام والقاضي أن يزوج بالولاية العامة ؟ وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحصهما) لا يجوز ، وذكر الماوردي وجهها ثالثا أنه يجوز للإمام دون القاضي ، وحكاها أيضا القاضي أبو الطيب والدارمي وآخرون .

وهل يجوز كون المحرم شاهدا في العقد ؟ ويتعقد بحضوره ؟ فيه وجهان ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) باتفاق المصنفين يجوز ،

وينعقد به ، وهذا هو المنصوص في الأم ، وقول عامة أصحابنا المتقدمين (والثاني) لا يجوز ، ولا ينعقد قاله أبو سعيد الإصطخري برواية جاءت : « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يشهد » وبالقياص على الولي . وأجاب الأصحاب عن الرواية بأنها ليست ثابتة ، وعن القياص بالفرق من وجهين (أحدهما) أن الولي متعين كالزوج بخلاف الشاهد (والثاني) أن الولي له فعل في العقد بخلاف الشاهد ، والله أعلم .

قال الشافعي والأصحاب : ويجوز له خطبة المرأة لكن يكره للحديث فإن قيل : كيف قلتم : يحرم الزوج والتزويج وتكره الخطبة وقد قرن بين الجميع في الحديث ؟ قلنا : لا يستع مثل ذلك كقوله تعالى : (كلوا من ثمره إذا أثمر ، وآتوا حقه يوم حصاده) والأكل مباح والإتياء واجب قال الماوردي وغيره : ويكره أيضا للحلال خطبة محرمة ليتزوجها بعد إحلالها ولا تحرم بخلاف خطبة المعتدة وفرق الماوردي والقاضي أبو الطيب وغيرهما أن المحرمة متمكنة من تعجيل تحللها في وقتها والمعتدة لا يمكنها تعجيل ، فربما غلبتها الشهوة فأخبرت بانقضاء عدتها قبل وقتها ، والله أعلم .

قال البندنجي وغيره : ويكره للمحرم أن يخطب لغيره ، قال هو وغيره : ويجوز أن تزف إليه امرأة عقد عليها قبل الإحرام ، وتزف المحرمة قال الشافعي والأصحاب : ويجوز أن يراجع المحرم المحرمة والمحلة ، سواء أطلقها في الإحرام أو قبله ، ذكره المصنف . هذا هو الصواب وهو نص الشافعي في كتبه وبه قطع المصنف والعراقيون ، وذكر الخراسانيون وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) أنه لا تصح الرجعة بناء على اشتراط الشهادة على أحد القولين ، والصواب الأول والله أعلم .

قال أصحابنا : وفي تأثير الإحرام وجهان (أحدهما) سلب الولاية ونقلها إلى الأبعد كما لو جن (وأصحهما) مجرد الامتناع دون زوال

الولاية لبقاء الرشد والنظر ، فعلى هذا يزوجهما السلطان والقاضى كما لو غاب الولي قال أصحابنا : ويستوى في هذا كله الإحرام بالحج أو العمرة ، والإحرام الصحيح والفاسد نص عليه الشافعى في الأم واتفق عليه العراقيون وجماعات من غيرهم وذكر جماعة من الخراسانيين أن الفاسد لا يمنع .

(فرع) من فاته الحج ، هل يصح نكاحه قبل التحلل بعمل غيره ؟
فيه وجهان حكاهما الحناطي (أصحهما) المنع لأنه محرم .

(فرع) إذا وكل حلال حلالا في التزويج ثم أحرم أحدهما أو المرأة ففي انقزال الوكيل وجهان (أصحهما) لا ينزل ، فيتزوج بعد التحلل بالوكالة السابقة وهذا هو المنصوص في الأم وقرئ الماوردي والقاضى أبو الطيب والأصحاب بينه وبين الصبي إذا وكل في تزويجه ، ثم بلغ فزوجه الوكيل لا يصح لأن المحرم له عبادة وإذن صحيح بخلاف الصبي وليس للوكيل الحلال أن يزوج قبل تحليل الموكل هذا هو الصواب المعروف في المذهب ، وقتل الغزالي في الوجيز فيه وجها أنه يجوز ، وهو غلط قال الرافعى : وهذا الوجه لم أره لغيره ، ولا له في الوسيط (أما) إذا وكله في حال إحرام الوكيل أو الموكل أو المرأة نظر إن وكله ليعقد في الإحرام لم يصح بلا خلاف ، لأنه إنما أذن له فيما لا يصح منه وإن قال : أتزوج بعد التحلل أو أطلق صح ، لأن الإحرام يمنع انعقاد النكاح دون الإذن .

قال الرافعى : ومن الحق الإحرام بالجنون لم يصححه ولو قال : إذا حصل التحلل فقد وكلتك ، فهذا تعليق الوكالة وفيها خلاف مشهور إن صححناه صح وإلا فلا قال أصحابنا : وإذن المرأة في حال إحرامها على هذا التفصيل المذكور في الوكيل ولو وكل حلال محرما ليوكل حلالا بالتزويج ففي صحته وجهان الأصح الصحة وبه قطع الثوريانى وغيره ، لأنه سفير محض ليس إليه من العقد شيء قال أصحابنا ويصح تزويج وكيل المصلى

بخلاف وكيل المحرم لأن عبارة المحرم غير صحيحة ، وعبارة المصلى صحيحة ،
ولهذا لو زوجها في صلاته ناسيا صح النكاح والصلاة ، والله أعلم .

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : لو أحرم رجل ثم أذن
لعبد في التزويج ، قال أبو الحسن بن المرزبان . قال ابن القطان : الإذن
باطل ولا يصح نكاح العبد لأنه لا يصح نكاحه إلا بإذن سيده وسيده
لا يصح تزوجه ولا تزويجه في حال إحرامه ، فلم يصح إذنه قيل لابن
القطان : فلو أذنت محرمة لعبيدها في النكاح ؟ فقال : لا يجوز وهي كالرجل .
قال ابن المرزبان : وعندى في المسألتين نظر هذا آخر نقل القاضي أبي الطيب
وحكى الدارمي كلام ابن القطان ثم قال : ويحتمل عندى الجواز في
المسألتين .

(فرع) إذا أسلم الكافر على أكثر من أربع نسوة وأسلمن وأحرم ،
فله أن يختار في إحرامه أربعة منهن ، لأنه ليس نكاحا هذا هو المنصوص
للشافعي ، وهو المذهب وبه قال جمهور الأصحاب ، وقيل : فيه قولان ،
وقد ذكر المصنف المسألة في باب نكاح المشرك وأوضح الخلاف فيها .

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : قال ابن القطان : قال
منصور^(١) بن اسماعيل الفقيه من أصحابنا في كتابه (المستعمل) : إذا
وكل المحرم رجلا ليزوجه إذا حل من إحرامه صح ذلك وصح تزوجه بعد
إحلاله . ولو وكل رجلا ليزوجه إذا طلق إحدى زوجاته الأربع أو إذا طلق

(١) أبو الحسن التميمي الفقيه الشافعي المصنف المعروف بأحد الفقه من أصحاب الشافعي
ومن أصحاب أصحابه وله غير المستعمل (الواجب) (والساير) (والهداية) وهو صاحب
البيتين :

عاب النقلة لوم لا عقول لهم وما طيه اذا عابوه من غرر

ما غر شمس الضحى والشمس طالعة الا يسرى غشوها من ليس ذا بعر

توفي سنة ٢٠٦ (هـ)

فلأن زوجته أن يزوجه له لم يصح ، قال : والفرق بينه وبين وكيل المحرم أن وكيل المحرم ليس بينه وبين العقد مانع سوى الإحرام ، ومدته معلومة . وغايته معروفة ، وفي المسألتين الأخيرتين بينه وبين العقد مدة ليس لها غاية معروفة ، قال ابن القطان : ولا فرق بين المسائل الثلاث عندي ، فيصح التوكيل في الجميع أو لا يصح في الجميع . هذا ما نقله القاضي أبو الطيب (فاما) مسألة الإحرام فقد سبق أن الصحيح فيها الصحة ، وبها قطع الجمهور ، وأما المسألتان الأخيرتان ففيهما وجهان سنوضحهما في كتاب الوكالة إن شاء الله تعالى (أحصهما) بطلان الوكالة والإذن ، ولا يصح التزويج .

(شروع) إذا تزوج بنفسه أو تزوج له وكيله وأحرم ، ثم اختلف الزوجان ، هل كان النكاح في حال الإحرام ؟ أم قبله ؟ فإن كانت بينة عمل بها فإن لم تكن فادعى الزوج أنه وقع العقد قبل الإحرام ، وادعت وقوعه في الإحرام فالقول قول الرجل يمينه ، لأن الظاهر معه ، وهو ظاهر قوى فوجب تقديمه ، وإن ادعت وقوعه قبل الإحرام وادعى الرجل وقوعه في الإحرام ، فالقول قولها يمينها في وجوب المهر وسائر مؤن النكاح ، ويحكم بانقاسخ النكاح لإقرار الزوج بتحريمها ، فإن كان قبل الدخول وجب نصف المهر وإلا فجميعه ، وهذا كله مشهور في كتب الأصحاب ، صرح به الدارمي والبندنجي والقاضي أبو الطيب والماوردي والمحاملي وصاحب الشامل وخلائق .

قال صاحبنا الشامل والبيان وآخرون : فلو لم يدع الزوجان شيئا ، وشكنا هل وقع العقد في الإحرام أم قبله ؟ قال الشافعي رحمه الله : النكاح صحيح في الظاهر ، فلها البقاء عليه لأن الظاهر صحته قال : والورع أن يفارقها بطلقة لاحتمال وقوعه في الإحرام ، وإنما قال الشافعي : يطلقها طلقة لتحل لغيره يتيقن ، وحكى الدارمي هذا عن نص الشافعي كما ذكره

الأصحاب ، ثم قال : وخرج أصحابنا قولاً أن النكاح باطل بناء على مسألة من قده ملفوفاً ، وفيها قولان في كتاب الجنائيات ، قال الدارمي : ولو قال الرجل : وقع العقد في الإحرام فقالت : لا أدري حكم يبطلانه لإقراره ، ولا مهر لها ، لأنها لا تدعيه والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في نكاح المحرم . قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح تزوج المحرم ولا تزويجه ، وبه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وهو مذهب عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وسليمان بن بشر والزهري ومالك وأحمد وإسحق وداود وغيرهم وقال الحكم والثوري وأبو حنيفة : يجوز أن يتزوج ويزوج ، واحتجوا بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « تزوج ميسونة وهو محرم » رواه البخاري ومسلم والقياس على استدامة النكاح على الخلع والرجعة ، والشهادة على النكاح ، وشراء الجارية ، وتزويج السلطان في إحرامه واحتج أصحابنا بحديث عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا ينكح المحرم ولا ينكح » رواه مسلم .

فإن قيل : المراد بالنكاح الوطء (فالجواب) من أوجه ذكرها القاضي والأصحاب (أحدها) أن اللفظ إذا اجتمع فيه عرف اللغة وعرف الشرع قدم عرف الشرع ، لأنه طارئ ، وعرف الشرع أن النكاح العقد لقوله تعالى : (فانكحوا من أيذن أهلين) (ولا تعضلوهن أن ينكحن) (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وفي الحديث الصحيح : « ولا تنكح المرأة على عمتها » وفي الصحيح : « انكح أسامة » والمراد بالنكاح في هذه المواضع وشبهها العقد دون الوطء (وأما) قوله تعالى : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) وقوله تعالى : (الزاني لا ينكح إلا زانية) فانما حملناه على الوطء بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « حتى تذوق عسيلته » .

(الجواب الثاني) أنه يصح حمل قوله صلى الله عليه وسلم : « ولا ينكح » على الوطء ، فإن قالوا : المراد لا يطأ ولا يمكن غيره من الوطء قلنا : أجمعنا على أن المحرم يجوز له أن يمكن غيره من الوطء ، وهو إذا زوج بنته حلالا ثم أحرم فانه يلزمه أن يمكن الزوج من الوطء بتسليمها إليه .

(الجواب الثالث) أن في هذا الحديث « لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب » والخطبة تراد للعقد وكذلك النكاح ، قالوا : يحمل « ولا يخطب » على أنه لا يخطب الوطء بالطلب والاستدعاء (والجواب) أن الخطبة المقرونة بالعقد لا يفهم منها إلا الخطبة المشهورة ، وهي طلب التزويج .

(الجواب الرابع) أنه ثبت عن قتيبة بن وهب أن عمر بن عبيد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر ابنة ثيبة بن جبير فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان ، فأنكر ذلك عليه أبان وقال : سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم في صحيحه ، وهذا السبب والاستدلال منهم وسكوتهم عليه يدل على سقوط هذا التأويل وعن أبي غطفان بن طريف المري « أن أباه طريفا تزوج امرأة وهو محرم ، فرد عمر بن الخطاب نكاحه » رواه مالك في الموطأ ، وروى البيهقي بإسناده عن سعيد بن المسيب « أن رجلا تزوج وهو محرم فأجمع أهل المدينة على أن يفرق بينهما » ولأنه نكاح لا يعقبه استباحة الوطء ولا القبلة ، فلم يصح كنكاح المعتدة ، ولأنه عقد يمنع الإحرام من مقصوده فمنع أصله كشاء الصيد .

(وأما) الجواب عن حديث ابن عباس في نكاح ميمونة فمن أوجه (أحدها) أن الروايات اختلفت في نكاح ميمونة ، فروى يزيد بن الأصم عن ميمونة وهو ابن أختها « أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال » رواه مسلم وعن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

تزوج ميمونة حلالا وبني بها حلالا ، وكنت الرسول بينهما » رواه الترمذى وقال : حديث حسن . قال أصحابنا : وإذا تعارضت الروايات تعين الترجيح ، فرجعنا رواية الأكثرين أنه تزوجها حلالا (الوجه الثاني) أن الروايات تعارضت فتعين الجمع ، وطريق الجمع تأويل حديث ابن عباس أن قوله (محرما) أى فى الحرم فتزوجها فى الحرم وهو حلال أو تزوجها فى الشهر الحرام ، وهذا شائع فى اللغة والعرف ، ويتعين التأويل للجمع بين الروايات (الثالث) الترجيح من وجه آخر وهو أن رواية تزوجها حلالا من جهة ميمونة ، وهى صاحبة القصة ، وأبى رافع وكان السفير بينهما ، فهما أعرف فاعتماد روايتهما أولى (الرابع) أنه لو ثبت أنه تزوجها صلى الله عليه وسلم محرما لم يكن لهم فيه دليل ، لأن الأصح عند أصحابنا أن للنبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج فى حال الإحرام وهو قول أبى الطيب بن سلعة وغيره من أصحابنا والمسألة مشهورة فى الخصائص من أول كتاب النكاح .

(وأما) الجواب عن أقيستهم كلها فهو أنها كلها ليست نكاحا وإنما ورد الشرع بالتهى عن النكاح وعن قياسهم على الإمام أن الأصح عندنا ألا يصح تزويجه لمعوم الحديث ، وقد سبق بيان هذا (وإن قلنا) بالضعيف : إنه يجوز ، فالفرق بقوة ولايته ، والله أعلم .

(شرع) إذا تزوج المحرم فنكاحه باطل عندنا وعند الجمهور ، ويفرق بينهما بفرقة الأبدان بغير طلاق . وقال مالك وأحمد : يجب تطليقها لتحل لغيره بيقين ، لشبهة الخلاف فى صحة النكاح دليلنا أن العقد الفاسد غير منعقد ، فلا يحتاج فى إزالته إلى فسخ كالبيع الفاسد وغيره ، وفى هذا جواب عن دليلهم .

(شرع) قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا صحة رجعة المحرم ، وبه

قال مالك والعلماء إلا أحمد في أشهر الروايتين عنه دليلنا أنها ليست
بنكاح ، وإنما نهى الشرع عن النكاح ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه الوطء في الفرج لقوله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج
فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) قال ابن عباس : الرفث الجماع ،
وتجب به الكفارة ، لما روى عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر
وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم أنهم أوجبوا فيه الكفارة ، ولأنه
إذا وجبت الكفارة في الطلق فلأن تجب في الجماع أولى) .

(التشرح) هذه الآية الكريمة سبق تفسيرها في مسألة الإحرام بالحج
في أشهر الحج ، وأجمعت الأمة على تحريم الجماع في الإحرام سواء كان
الإحرام صحيحا أم فاسدا ، وتجب به الكفارة والقضاء إذا كان قبل
التحللين ، وسيأتي في الباب الآتي إن شاء الله تعالى إيضاح ذلك بفروعه ،
حيث ذكره المصنف ، وسواء الوطء في القبل والدير من الرجل والمرأة
والصبي ، وسواء وطء الزوجة والزنا (وأما) إثبات البهية فالذهب أنه
كوطء المرأة ، ولا يفسد به الحج تفريعا على وجوب التعزير فيه (وأما)
الخنثى المشكل فيحرم عليه الإيلاج والإيلاج فيه ، فإن أولج غيره في دبره
فهو كغيره يفسد حجه ، ويجب المضي في فاسده والقضاء والكفارة ، وإن
أولج غيره في قبله أو أولج هو في غيره لم يفسد ، ولا كفارة لاحتمال أنه
عضو زائد . فإن أولج في دبر رجل وأولج ذلك الرجل في قبله ففسد
حجهما ، ولزمهما القضاء والكفارة ، ودليله ظاهر . ولو لف الرجل على
ذكره خرقة وأولجه ففي فساد الحج به ثلاثة أوجه كما في وجوب الغسل ،
وقد سبق بيانها في باب الغسل (الأصح) فساد الحج ووجوب الغسل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه المباشرة فيما دون الفرج ، لأنه إذا حرم عليه النكاح
فلأن تحرم المباشرة وهي ادعى إلى الوطء أولى ، وتجب به الكفارة ، لما

روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : « من قبل امرأة وهو محرم فليهرق دما »
ولأنه فعل محرم في الإحرام فوجب به الكفارة كالجماع .

(الشرح) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يحرم على
المحرم المباشرة بشهوة كالفاخذة والقبلة واللس باليد بشهوة
قبل التحليل ، وفيما بين التحليل خلاف سنذكره حيث ذكره
المصنف فيما يحل بالتحلل الأول إن شاء الله تعالى . ومتى ثبت
التحريم فباشر عددا بشهوة لزمته الفدية ، وهي شاة أو بدلها من الإطعام
أو الصيام ، ولا يلزمه البدنة بلا خلاف ، سواء أنزل أم لا . وإنما تجب
البدنة في الجماع ، ولا يفسد نسكه بالمباشرة بشهوة بلا خلاف سواء
أنزل أم لا . هذا كله إذا باشر عالما بالإحرام ، فإن كان ناسيا فلا فدية
بلا خلاف ، لأنه استتاع محض فلا تجب فيه الفدية مع النسيان كالطيب
واللباس بخلاف جماع الناسي على قول ضعيف ، لأنه في معنى الاستهلاك .
ولو باشر دون الفرج ثم جامع هل تدرج الشاة أم يجان معا ؟ فيه
وجهان .

(وأما) اللبس بغير شهوة فليس بحرام بلا خلاف وينكر على
المصنف كونه لم ينه عليه كما نه عليه الأصحاب ، وكما نه عليه هو
في التنبيه . (وأما) قول الغزالي في الوسيط والوجيز : تحرم كل مباشرة
تنقض الوضوء فغلطوه فيه ، واتفقوا على أنه سهو وليس وجها ، وسبب
التغليط أنه قال : مباشرة تنقض الوضوء فتدخل فيه المباشرة بغير شهوة ،
وليست محرمة بلا خلاف والله أعلم .

(وأما) الاستثناء باليد فحرام بلا خلاف لأنه حرام في غير الإحرام
ففي الإحرام أولى . فإن استمنى المحرم فأنزل فهل تلزمه الفدية ؟ فيه
وجهان (الصحيح) المشهور لزومها ، وبه قطع المساوردي وقطع به المصنف
في الباب الذي بعدها ، وقطع به أيضا المصنف في التنبيه وآخرون ، لأنه
مباشرة محرمة فأشبه مباشرة المرأة (والثاني) لا فدية حكاه إمام الحرمين
عن حكاية العراقيين وحكاها أيضا الفوراني والقاضي حسين والمتولي

والبغوى وآخرون ، لأنه استمتع بفرد به فأشبه الإنزال بالنظر فإنه لا فدية فيه ، قال البغوى : ويجرى الوجهان في تقبيل الغلام بالشهوة (الأصح) وجوب الفدية (والثانى) لا قلت : والصواب في الغلام القطع بالوجوب لأنها مباشرة لغيره ، وهى حرام ، فأشبهت مباشرة المرأة بخلاف الاستثناء ، فإنه ليس فيه مباشرة لغيره ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه الصيد المأكول من الوحش والطيور ، فلا يجوز له أخذه لقوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دتم حُرماً) . فإن أخذه لم يملكه بالأخذ . لأن ما منع من أخذه لحق الفير لم يملكه بالأخذ من غير إذنه ، كما لو غصب مال غيره فإن كان الصيد لادى وجب رده إلى مالكه ، وإن كان من المباح وجب إرساله في موضع يمتنع على من يأخذه ، لأن ما حرم أخذه لحق الفير إذا أخذه وجب رده إلى مالكه كالمغصوب ، وإن هلك عنده وجب عليه الجزاء ، لأنه مال حرام أخذه لحق الفير فضمنه بالبذل كمال الادى ، فإن خلع صيدا من فم سبع فداواه فمات في يده لم يضمنه لأنه قصد الصلاح قال الشافعى رحمه الله ولو قيل : يضمن لأنه تلف في يده كان محتتملا ، ويحرم عليه قتله ، فإن قتله عمداً وجب عليه الجزاء لقوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) وإن قتله خطأ وجب عليه الجزاء لأن ما ضمن عمده بالمال ضمن خطؤه كمال الادى ولأنه كفارة تجب بالقتل فاستوى فيه الخطأ والعمد ككفارة القتل .

وإن كان الصيد مملوكاً لادى وجب عليه الجزاء والقيمة ، وقال المزنى : لا يجب الجزاء في الصيد المملوك ، لأنه يؤدي إلى إيجاب بدلين عن متلف واحد ، والدليل على أنه يجب أنه كفارة تجب بالقتل فوجب بقتل المملوك ككفارة القتل ، ويحرم عليه جرحه لأن ما منع من إتلافه لحق الفير منع من إتلاف أجزائه كالادى . فإن أتلّف جزءاً منه ضمنه بالجزاء لأن ما ضمن جميعه بالبذل ضمن أجزاؤه كالادى ويحرم عليه تغيير الصيد لقوله صلى الله عليه وسلم في مكة : « لا يَنْتَهَرُ صَيْدُهَا » وإذا حرم ذلك في صيد الحرم وجب أن يحرم في الإحرام ، فإن نفره فوقع في بئر فهلك ، أو نهشته حية ، أو أكله سبع ، وجب عليه الضمان ، لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه دخل دار الندوة فطلق رداءه فوقع عليه طائر فخاف أن ينحسه

فطيرد ، فنهشته حية فقال : طير طردته حتى نهشته الحية ، فسأل من كان معه ان يحكموا عليه فحكموا عليه بشاة « ولانه هلك بسبب من جهته فاشبهه إذا حفر له بئرا او نصب له احبولة فهلك بها .

ويحرم عليه ان يعين على قتله بدلالة او إعاذة آله ، لأن ما حرم قتله حرمت الإعانة على قتله كالآدمي . وإن اعان على قتله بدلالة او إعاذة آله فقتل لم يجب عليه الجزاء ، لأن ما لا يلزمه حفظه ، لا يضمنه بالدلالة على إنزاله كمال الغير) .

(الشرح) أما قوله صلى الله عليه وسلم في مكة « ولا ينفر صيدها » فرواه البخاري ومسلم من رواية ابن عباس (وأما) الأمر المذكور عن عمر رضى الله عنه فرواه الشافعي والبيهقي . وفي إسناد رجل مستور ، والرجلان اللذان حكما على عمر هما عثمان ونافع بن عبد الحارث الصحابي ، قوله : ما منع من أخذه لحق الغير لم يملكه بالأخذ من غير إذنه ، قال القلمي : قوله لحق الغير احتراز ممن رأى صيدا في لجة البحر أو في مهلكة أخرى ، بحيث يغلب على ظنه أنه لو كان عالج أخذه لهلك دونه ، فإنه ممنوع من أخذه ، فلو خاطر بنفسه وأخذه ملكه ، قال : ومع هذا فهذه العلة منتقضة بمن سبق إلى معدن ظاهر ، أو إلى شيء من المباحات ، فإنه أحق به فلا يجوز لغيره مزاحمته فيه قبل قضاء وطره ، فإن زاحمه فيه غيره وأخذه ملكه بالأخذ مع كونه ممنوعا من أخذه لحق الغير .

(قوله :) لأن ما حرم أخذه لحق الغير إذا أخذه وجب رده كالمغصوب قال القلمي : قوله : لحق الغير يحتز من غضب خمرًا من مسلم على قصد شربها فإنه يجب عليه أخذها لحق الله تعالى لا لحق الآدمي ، ثم لا يجب ردها على المغصوب منه ، بل تجب إراقتها ، قوله : لأنه مال حرام أخذه لحق الغير فضسنة بالبدل كمال الآدمي ، احتراز ممن خاطر بنفسه في أخذ صيد من مهلكة يغلب على ظنه الهلاك إذا عالج أخذه بأن كان في مسبعة أو لجة ونحو ذلك فإنه يحرم أخذه لحق نفسه لا لحق غيره فإذا أخذه ملكه

ولا يضمنه ومع هذا فهذه العلة منتقضة بالحربى إذا أئلف مال مسلم وبالعبد إذا أخذ مال سيده فأنلفه ، فانه ما حرم أخذه لحق الغير ولا يضمنه بالبدل فكان ينبغى أن يقول : والأخذ من أهل الضمان فى حقه ليحترز من الحربى والعبد كما قال المصنف مثل هذا فى أول باب الغصب . قوله : (لأن ما ضمن عمده بالمال ضمن خطؤه) احترز بالمال من ضمان القصاص ومع هذا فهذه العلة منتقضة بمن قتل من تترس به المشركون من النساء والصبيان ، فانه يضمنه بالكفارة إن قتله عمدا ، ولا يضمن إن قتله خطأ .

(قوله :) لأنه كفارة تجب بالقتل فاستوى فيه الخطأ والعمد ، احترز بقوله : بالقتل من الطيب واللباس ، فان الكفارة تجب فى العمد ، ومع هذا فهو منتقض بمن تترس به المشركون كما ذكرناه فى الاحتراز الذى قبله ، قوله : لأن ما ضمن جميعه بالبدل ضمنّت أجزاؤه ، احترز بالبدل عن الكفارة فانها تجب بقتل النفس دون قطع الطرف ، ومع هذا فهذا منتقض بالمعارية فانه يضمن جميعها بالبدل ولا يضمن أجزائها . الناقصة بالاستعمال ، فكان ينبغى أن يقول : وما ضمن جميعه بالبدل ونم يؤذن فى إتلاف أجزائه ضمنّت أجزاؤه قوله : وإذا حرم ذلك فى صيد الحرم وجب أن يحرم فى الإحرام ، يعنى لاشتراكهما فى تحريم الاصطياد والإحرام أولى ، لأن حرمة أكد ، ولهذا يحرم فيه الطيب واللباس والنكاح وغيرها بخلاف الحرم .

قوله : دخل دار الندوة) هى - بفتح النون وإسكان الدال المهمله وفتح الواو - وهى دار معروفة بمكة ، كانت منزل قصى بن كلاب جد جد أبى رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب ، ثم صارت قرىش تجتمع فيها للمشاورة ونحوها ، إذا عرض لهم أمر مهم ، قال الأزرقى فى تاريخ مكة : سميت بذلك لاجتماع الندى فيها يتشاورون ، ويبرمون أمرهم والندى

— بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء — الجماعة ينتدون — أى يتحدثون — قال الأزرقى والحازمى وغيرهما : وقد صارت دار الندوة فى المسجد الحرام وهى فى جانبه الشمال ، قال الماوردى فى الأحكام السلطانية : أول دار بنيت بمكة دار الندوة والله أعلم •

قوله : نصب أحبولة هى — بضم الهزة والباء — وهى المصيدة — بكسر الميم — والمشهور فى اللغة فيها حباله بكسر الحاء ، وقوله : بدلالة هى — بكسر الدال وفتحها — ويقال : دلولة — بضمها — ثلاث لغات سبق يأنهن ، قوله : لأن ما لا يلزمه حفظه لا يضمه بالدلالة على إتلافه ، احتراز من الوديعه عنده ، فإنه لو دل عليها ضمنها ، والله أعلم •

أما الأحكام فأجمعت الأمة على تحريم الصيد فى الإحرام ، وإن اختلفوا فى فروع منه ، ودلائله نص الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، قال أصحابنا : يحرم عليه كل صيد برى مأكول أو فى أصله مأكول ، وحشيا كان أو فى أصله وحشى ، هذا ضابطه ، فأما ما ليس بصيد كالبقر والغنم والإبل والخيل وغيرها من الحيوان الإنسانى فليس بحرام بالإجماع لأنه ليس بصيد ، وإنما حرم الشرع الصيد ، قال القاضى أبو الطيب والأصحاب : قال الشافعى يحرم على المحرم الدجاجة الحبشية ، لأنها وحشية تمتنع بالطيران ، وإن كانت ربما ألفت البيوت قال القاضى : وهى شبيهة بالدجاج ، قال : ونسبى بالعراق سندية ، فإن أتلفها لزمه الجزاء والله أعلم •

(وأما) ما ليس بمأكول ولا هو متولد من مأكول وغير مأكول فليس بحرام بلا خلاف عندنا ، وقد ذكره المصنف فى الفصل الذى بعد هذا ، وهناك نوضحه بدلائله وفروعه إن شاء الله تعالى (وأما) صيد البحر فحلال للحلال والمحرم بالنص والإجماع ، قال الله تعالى : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة ، وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) قال أصحابنا : والمراد بصيد البحر الذى هو حلال للمحرم ما لا يعيش إلا فى

البحر ، سواء الصغير والكبير (أما) ما يعيش في البر والبحر فحرام كالبري
تغليبا لجهة التحريم كما قلنا في المتولد من مأكول وغيره (وأما) الطيور
المائية التي تغوص في الماء وتخرج منه فبرية محرمة على المحرم .

(وأما) الجراد فبري على المشهور ، وفيه قول واه سنوضحه حيث
ذكره المصنف إن شاء الله تعالى أنه بحري غير مضمون . قال الماوردي
وغيره : قال الشافعي : كلما كان أكثر عيشه في الماء فكان في بحر أو نهر
أو بحر أو واد أو ماء مستنقع أو غيره فسواء ، وهو مباح صيده للمحرم
في الحل والحرم ، قال : فأما طائره ، فأنما يأوى إلى أرض فهو صيد بر حرام
على المحرم ، هذا نصه وتابعوه عليه .

(وأما) المتولد من مأكول وغير مأكول أو من وحشي وإنسي كمتولد
بين طي و شاة ، أو بين يعفور ودجاجة ، فيحرمان على المحرم ، ويجب
فيهما الجزاء كما سنوضحه إن شاء الله تعالى بعدها ، حيث ذكره المصنف
في الفصل الآتي (وأما) الصيد المحرم الذي سبق ضبطه فيحرم جميع
أنواعه ، صغيره وكبيره ، وحشه وطيئه ، وسواء المستأنس منه وغيره
والمملوك وغيره . وقال المزني لا جزاء في المملوك وذكر المصنف الدليل .

قال الشافعي والأصحاب : يضمن المحرم الصيد المملوك بالجزاء
والقيمة ، فيجب الجزاء لله تعالى يصرف إلى مساكين الحرم ، والقيمة
لمالكه . قال أصحابنا : فإن أئلفه بغير ذبيح فعليه للآدمي كمال القيمة ،
وعليه لله تعالى الجزاء وإن ذبحه (فإن قلنا :) ذبيحة المحرم ميتة لا تحل
لأحد ، فعليه أيضا القيمة بكما لها (وإن قلنا :) تحل ذبيحته لزمه مع الجزاء
لمالكه ما بين قيمته مذبوحا وحيا ، إذا رده إليه مذبوحا ، وإذا أئلفه أو
ذبحه وقلنا : هو ميتة فجلده لمالكه لا للمحرم ، صرح به الماوردي
وغيره .

قال أصحابنا : ولو توحش حيوان إنسي كشاة وبعير ودجاجة ونحوها
لم يحرم ، ولا جزاء فيه بلا خلاف ، لأنه ليس بصيد .

قال أصحابنا : ويحرم قتل الصيد وأخذه وجرحه وإتلاف شيء من أجزائه وتغييره والتسبب في ذلك كله أو في شيء منه ، فإن أخذه لم يملكه لما ذكره المصنف ، فإن كان مملوكا لآدمي لزمه رده إلى صاحبه ، وإن كان مباحا وجب إرساله في موضع يمتنع على من يقصده ، فإن أتلفه أو تلف عنده ضمنه بالجزاء وإن كان مملوكا لآدمي ضمنه بالجزاء أو القيمة كما سبق ، ودليل هذا كله في الكتاب . ~~والمخلص~~ المحرم صيدا من فم سبع أو هرة أو نحوها وأخذه ليدأويه ثم يرسله ، أو رآه مجروحاً فأخذه ليدأويه ، ثم يرسله فمات في يده ، ففي ضمانه القولان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران ، وانفقوا على أن الأصح أنه لا يضمن لأنه قصد الصلاح . وذكر الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب السلسلة في المسألة طريقين (أحدهما) على القولين (والثاني) لا يضمن قولاً واحداً ، قال أبو محمد : وفرغ أصحابنا على هذا أنه لو انتزع إنسان العين المغصوبة من غاصبها ليردها إلى مالكها قتلت في يده بلا تعريض ، هل يضمن فيه الطريقان كالصيد ؟

(فسر) لو حصل تلف الصيد بسبب شيء في يد المحرم بأن كان راكب دابة أو سائقها أو قائدها ، فتلّف صيد بعضها ، أو رفسها ، أو بالت في الطريق فزلق به صيد ، فهلك به ، ضمنه لأنها منسوبة إليه فضمن ما أتلفته أو تلف بسببها ، كما لو أتلفت آدمياً ومالاً (أما) إذا اقتلّت دابة المحرم فأتلفت صيدا فلا شيء عليه ، نص الشافعي رحمه الله على هذا الفرع كله ، واتفق الأصحاب عليه . قال الدارمي : ولو كان مع الدابة ثلاثة سائق وقائد وراكب ، فأتلفت صيدا فوجهان (أحدهما) يجب الجزاء على الثلاثة (والثاني) على الراكب وحده .

(فسر) قال أصحابنا : جهات ضمان الصيد في حق المحرم ثلاث المباشرة واليد والتسبب (فأما) المباشرة فمعروفة (وأما) اليد فيحرم على المحرم وضع يده على الصيد . ولا يملكه بذلك ، ويضمنه إن تلف ، وقد

سبق هذا قريبا واضحا ومن هذا ما إذا حصل التلف بسبب دابة في يده
كما سبق بيانه قريبا (وأما) إذا سبقت اليد على الإحرام أو كانت يدا
قهرية كالإرث ، أو يد معاودة كشراء أو وصية أو هبة ونحوها ، فقد ذكره
المصنف بعد هذا ، وسنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى •

(وأما) التسبب فيه مسائل •

(إحداها) لو نصب الحلال شبكة أو فخا أو حبالا ونحو ذلك في
الحرم ، أو نصبها المحرم حيث كان فتعقل بها صيد وهلك ، لزمه ضمانه ،
سواء نصبها في ملكه أو موات أو غيرها (فأما) إذا نصبها وهو حلال
ثم أحرم ، فوقع بها صيد فلا يضمنه بلا خلاف • نص عليه وصرح به القفال
والبنديجي والأصحاب •

(الثانية) قال الشافعي والأصحاب : يكره للمحرم استصحاب البازي
وكل صائد من كلب وغيره ، فإن حله فأرسله على صيد فلم يقتله ولم يؤذ
فلا جزاء عليه ، لكن يائمه كما لو رماه بسهم فأخطأه ، فإنه يائمه بالرمي
لنقصه الحرام ، ولا ضمان لعدم الإلتاف • ولو انفلت بنفسه فقتله فلا
ضمان ، نص عليه الشافعي في المناسك الكبير ، واتفق الأصحاب عليه ،
سواء فيه الكلب والبازي وغيرهما قال الماوردي : وسواء فرط في حفظه
أم لا ، لأن للكلب اختيارا (وأما) إذا أرسل المحرم الكلب على الصيد أو
حلّ رباطه • وهناك صيد ولم يرسله فأنلفه ، ضمنه لأنه متسبب ، ولو
كان هناك صيد وانحل رباط الكلب لتقصير المحرم فالمذهب أنه يضمنه ،
وفيه خلاف ضعيف حكاه الرافعي ، فلو لم يكن هناك صيد فأرسل الكلب
أو حل رباطه فظهر صيد ضمنه أيضا على الأصح ، لأنه منسوب إليه •

قال الماوردي : (فإن قيل :) قلتم هنا : إنه لو أرسل الكلب على
الصيد ضمنه • ولو أرسله على آدمي فقتله لا ضمان ، فالفرق أن الكلب
معلم للاصطياد فإذا صاد بارساله كان كصيده بنفسه فضمنه ، وليس هو

معلما قتل الآدمي ، فإذا أغمراه على آدمي فقتله لم يكن القتل منسوبا إلى
 المغري ، بل إلى اختيار الكلب فلم يضمنه . قال : ومثاله في الصيد أن
 يرسل كلبا غير معلم على صيد فيقتله فلا ضمان ، لأن غير المعلم لا ينسب
 فعله إلى المرسل ، بل إلى اختياره ، ولهذا لا يؤكل ما اصطاده بعد الإرسال ،
 كما لا يؤكل ما صاده المسترسل بنفسه ، هذا كلام الماوردي ، وهذا
 الذي قاله في غير المعلم فيه نظر ، وينبغي أن يضمن بإرساله لأنه سبب ،
 والله أعلم .

(الثالثة) إذا نحر المحرم صيدا فعثر وهلك بالعشار ، أو أخذه في
 مغارة سبع ، أو انصدم بشجرة أو جبل أو غير ذلك ، لزمه الضمان ، سواء
 قصد تنفيذه أم لا ، قال أصحابنا : ولا يزال المنحر في عهدة ضمان التنقيير
 حتى يعود الطير إلى عادته في السكون ، فإن عاد ثم هلك بعد ذلك فلا ضمان
 بلا خلاف ، ولو هلك في حال هربه ونفساره قبل سكونه بأفة سماوية
 فوجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون قالوا : أصحها لا ضمان لأنه
 لم يتلف في يده ولا بسببه والثاني يضمنه لاستدامة أثر النار .

(الرابعة) لو صاح المحرم على صيد فمات بسبب صياحه ، أو صاح
 حلال على صيد في الحرم فمات به (فوجهان) حكاهما البغوي (أحدهما)
 يضمنه كما لو صاح على صبي فمات ، تجب دية (والثاني) لا يضمنه لأن
 الغالب أن الصيد لا يموت بالصياح . فهو كما لو صاح على بالغ عاقل
 متيقظ فمات لا ضمان ، ولم يرجح واحدا من الوجهين ، والظاهر الضمان
 لأنه بسببه .

(الخامسة) إذا حفر المحرم بئرا في محل عدوان أو حفرها حلال في
 الحرم في محل عدوان فهلك فيها صيد لزمهما الضمان بلا خلاف ، فإن
 حفرها في ملكه أو موات فأربعة أوجه (أصحها) يضمن في الحرم دون
 الإحرام (والثاني) يضمن (والثالث) لا يضمن فيها (والرابع) إن حفرها

لصيد ضمن وإلا فلا . وخزم الماوردي بأنه إن قصد الاصطياد لا ضمن وإلا فوجهان .

(السادسة) اتفق أصحابنا أنه لو رمى صيدا فنفذ فيه السهم وأصاب صيدا آخر فقتلها لزمه جزاؤهما ، لأن أحدهما عمد والآخر خطأ أو بسببه ، وكل ذلك مضمن ، وقد نص الشافعي على هذا ، واتفقوا على أنه لو أصاب صيدا فوق الصيد على صيد آخر أو على فراخه ويضيه ضمن ذلك كله ، لأنه بسببه .

(السابعة) لو رمى حلال إلى صيد ثم أحرم ثم أصابه ففى وجوب ضمانه وجهان ، حكاهما المتولى والرويانى وغيرهما (الأصح) يضمن ، ورجح أبو على البنديجى عدم الضمان ، وصحح القاضى حسين فى تعليقه والرافعى الضمان ، قال المتولى : هما كالوجهين فيمن رمى إلى حريمى أو مرتد فأسلم ، ثم أصابه فقتله ، قال : لكن الأصح هناك لا ضمان ، لأن الرمى إلى الحريمى يحتاج إليه للقتال ، فلو أوجبنا الضمان لامتنع من رميه خوفا من إسلامه (وأما) المحرم فيمكنه تأخير الإحرام إلى ما بعد الإصابة . ولو رمى سهما إلى صيد وقد بقى عليه من أسباب التحلل الحلق فقصر شعره بعد الرمى ، ثم أصابه السهم بعد فراغ التقصير - وهو حلال - فوجهان ، حكاهما المتولى والرويانى وآخرون (أحدهما) لا ضمان ، لأن الإصابة فى حال لا يضمن فيها ، فأشبه من رمى إلى مسلم فارتد أو ذمى فنقض العهد ثم أصابه لا ضمان (والثانى) يجب لأن الرمى جناية وجدت فى الإحرام ، ويخالف المرتد والذمى ، فإنهما مقصران بسا أحدهما من إهدارهما .

(الثامنة) إذا دل الحلال محرما على صيد فقتله وجب الجزاء على المحرم ، ولا ضمان على الحلال ، سواء كان الصيد فى يده أم لا ، لكنه

يأثم ، ولو دل المحرم حلالا على صيد فقتله - فإن كان الصيد في يد المحرم ، لزمه الجزاء ، لأنه ترك حفظه وهو واجب عليه فصار كالمودع إذا دل السارق على الوديعة ، فإنه يضمنها وإن لم يكن في يده فلا جزاء على واحد منهما ، لكن يأثم المحرم بدلالته ، وإنما لم يضمن لما ذكره المصنف وهو أنه لم يلتزم حفظه . ولو دل المحرم محرما فقتله ، أو دل الحلال حلالا أو محرما على صيد في الحرم فقتله ، فلا جزاء على الدال ، ويجب على القاتل ، ولو أعان المحرم حلالا أو محرما في قتل صيد بإعارة آله أو أمره بإتلافه أو نحو ذلك فأنقلبه فلا ضمان على المعين ، لما ذكرناه ، لكن يأثم سواء كان في الحل أو الحرم .

(فرع) قال الشافعي والأصحاب : العائد والمخطئ ، وهو الناسي والجاهل في ضمان الصيد سواء فيضمنه كل واحد منهم بالجزاء ، ولكن يأثم العائد دون الناسي والجاهل هذا هو المذهب ، وبه تظاهرت نصوص الشافعي وطرق الأصحاب ، وقيل : في وجوب الجزاء على الناسي قولان ، حكاه المصنف بعد هذا الفصل ، وحكاه الأصحاب ، وسنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى . ولو أحرم به ثم جن أو أغشى عليه فقتل صيدا ففي وجوب الجزاء قولان نص عليهما (أقيسهما) الوجوب ، لأنه من باب العرامات ، والمجنون كثيره في ذلك (والأصح) أنه لا يجب ، لأن المنع من الصيد تعبد يتعلق بالمكلفين ، وقد ذكر المصنف المسألة بعد هذا الفصل بقليل . ولو أكره المحرم على قتل صيد أو أكره حلالا على قتل صيد في الحرم فوجهان ، حكاهما البغوي وغيره (أحدهما) يجب الجزاء على الأمر (والثاني) يجب على المأمور ثم يرجع إلى الأمر ، كما لو حلق الحلال شعر المحرم مكرها ، وهذا الثاني أصح وقال الدارمي : هو كما لو أكره على قتل آدمي .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه أكل ما صيد له ، لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : « الصيد حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم »
ويحرم عليه أكل ما أعان على قتله بدلالة أو إغارة ، لما روى عبد الله بن أبي
قتادة قال : « كان أبو قتادة في قوم محرمين وهو حلال ، فابصر حمام وحش
فاختلس من بعضهم سوطا فضربه به حتى صرعه ، ثم ذبحه وأكله هو
وأصحابه ، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هل أشار إليه
أحد منكم ؟ قالوا : لا ، قال : فلم ير بأكله بأسا » فإن أكل ما صيد له أو
أعان على قتله ، فهل يجب عليه الجزاء ؟ أم لا ؟ فيه قولان (أحدهما) يجب
لأنه فعل محرم بحكم الإحرام ، فوجبت فيه الكفارة كقتل الصيد (والثاني)
لا يجب لأنه ليس بنام . ولا ينول إلى التمسك فلا يضمن بالجزاء كالشجر
اليابس والبيض المذر .

(الشرح) أما حديث جابر فرواه أبو داود والترمذي والنسائي من
رواية عمرو بن أبي عمرو ، والمدني مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب ،
عن مولا المطلب عن جابر ، وإسناده إلى عمرو بن أبي عمرو صحيح (وأما)
عمرو بن أبي عمرو فقال النسائي : ليس هو بقوى ، وإن كان قد روى عنه
مالك وكذا قال يحيى بن معين هو ضعيف ليس بقوى ، وليس بحجة .
وقد أشار الترمذي إلى تضعيف الحديث من وجه آخر فقال : لا يعرف
للمطلب سماع من جابر فأما تضعيف عمرو بن أبي عمرو فغير ثابت ، لأن
البخاري ومسلما روى له في صحيحهما واحتجابه ، وهما القدوة في هذا
الباب ، وقد احتج به مالك وروى عنه وهو القدوة ، وقد عرف من عاداته
أنه لا يروى في كتابه إلا عن ثقة . وقال أحمد بن حنبل فيه : ليس به
بأس ، وقال أبو زرعة : هو ثقة ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وقال ابن
عدي : لا بأس به لأن مالكا روى عنه ولا يروى مالك إلا عن صدوق
ثقة .

(قلت :) وقد عرف أن الجرح لا يثبت إلا مفسرا ولم يفسره ابن
معين ، والنسائي يثبت تضعيفه (وأما) إدراك المطلب لجابر ، فقال ابن
أبي حاتم : وروى عن جابر ، قال : ويشبه أن يكون أدركه . هذا كلام

ابن أبي حاتم ، فحصل شك في إدراكه ، ومذهب مسلم بن الحجاج الذي ادعى في مقدمة صحيحه الإجماع فيه أنه لا يشترط في اتصال الحديث اللقاء ، بل يكفي إمكانه ، والإمكان حاصل قطعاً ، ومذهب علي بن المديني والبخاري والأكثرين اشتراط ثبوت اللقاء ، فعلى مذهب مسلم الحديث متصل ، وعلى مذهب الأكثرين يكون مرسلًا لبعض كبار التابعين ، وقد سبق أن مرسل التابعي الكبير يحتاج به عندنا إذا اعتضد بقول الصحابة ، أو قول أكثر العلماء أو غير ذلك مما سبق وقد اعتضد هذا الحديث فقال به من الصحابة رضي الله عنهم من سنذكره في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

(وأما) حديث عبد الله بن أبي قتادة الذي ذكره المصنف فرواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ، وينكر على المصنف كونه جعله مرسلًا ، فقال : عن عبد الله بن أبي قتادة قال : كان أبو قتادة ، فلم يذكر أنه سمعه من أبيه ، مع أن الحديث في الصحيحين عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه متصل فغيره المصنف (وقوله) في حديث جابر : « ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » هكذا الرواية فيه يصاد بالألف ، وهو جائز على لغة ، ومنه قوله تعالى : (إنه من ينقئ ويصبر) على قراءة من قرأ بالياء ومنه قول الشاعر :

الم ياتيك والإناء تنمى^(١)

وقد غير المصنف ألفاظاً في حديث أبي قتادة فلفظه في البخاري ومسلم : « عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال : انطلقنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم ، فبصر أصحابنا بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض ، فنظرت فرأيت ، فحصلت عليه الفرس فطعنته فأنثته ، فاستغتمهم فلم يعينوني فأكلنا منه ، ثم لحقت

(١) من بيت لأميرد القيس ويقينه : بما لانت لبون بني زباد (ط) .

برسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله إنا صدنا حمار وحش ، وإن عندنا فاضلة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : كلوا ، وهم محرمون » وفي رواية « فرأيت أصحابي يتراءون شيتا فنظرت فإذا حمار وحش ، فوقع السوط ، فقالوا : لا نعينك عليه بشيء ، إنا محرمون ، فتناولته فأخذه ثم أتيت الحمار من وراء أكمة فعقرته ، فأتيت به أصحابي ، فقال بعضهم : كلوا ، وقال بعضهم : لا تأكلوا ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو أمامنا فسألته ، فقال : كلوه حلال » وفي رواية : « هو حلال فكلوه » .

وفي رواية في الصحيحين فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو أشار إليه ؟ » وفي رواية « أنه سأل أصحابه أن يناولوه سوطه فأبوا فسألهم رمحه فأبوا ، فأخذه ثم شد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فأدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه عن ذلك فقال : إنا هي طعمة أطعمكموها الله عز وجل ، وفي رواية البخاري قال : « كنت جالسا مع رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق مكة والقوم محرمون ، وأنا غير محرم ، فأبصروا حمارا وحشيا وأنا مشغول أخصف نعلي ، فلم يؤذوني به وأحبوا لو أني أبصرته ، فالتفت فأبصرته ، فقلت إلى الفرس فأسرجه ثم ركبت ونسيت السوط والرمح ، فقلت لهم : ناولوني السوط والرمح ، فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشيء ، فغضبت فنزلت فأخذهما ثم ركبت ، فشددت على الحمار فعقرته ثم جئت به وقد مات ، فوقعوا عليه يأكلونه ، ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم ، فرحنا وخباب^(١) العفد معي فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه

(١) الخبابة شريعة اللحم فكانه كان معه شريعة من الفخذ الامامية . الطبري .

عن ذلك فقال : هل معكم من شيء ، فناولته العسد فأكلها حتى تترقها ^(١)
وهو محرم » .

وفي رواية لمسلم فقال : « هل معكم شيء ؟ فناولته العسد فأكلها ثم
ترقها وهو محرم » وفي رواية لمسلم فقال : « هل معكم منه شيء ؟ فقالوا :
معنا رجله فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلها » هذه ألفاظ
الحديث في الصحيح . وإنما أخذ صلى الله عليه وسلم ما أخذه وأكله
تطبيبا لقلوبهم في إباحته ، ومبالغة في إزالة الشبهة عنهم والشك فيه ،
لحصول الاختلاف فيه بينهم قبل ذلك ، والله أعلم .

(أما) قول المصنف : لأنه فعل محرم بحكم الإحرام فوجبت فيه
الكفارة فقال القلمي : احتراز بفعل عن عقد النكاح (وبقوله :) محرم من
الأفعال المباحة في الإحرام (وبقوله :) في الإحرام عن ذبح شاة غيره
(وقوله :) ليس بنام احتراز من قتل الصيد وقطع شجر الحرم (وقوله :)
ولا يقول إلى النماء احتراز من كسر بيض الصيد (وقوله :) البيض المذر
هو — بالذال المعجمة — أي الفاسد ، والله أعلم .

أما حكم المسألة فقال الشافعي والأصحاب : يحرم على المحرم أكل
صيد صاده هو ، أو أعان على اصطياده ، أو أعان على قتله بدلالة أو إغارة
آلة ، سواء دل عليه دلالة ظاهرة أو خفية ، وسواء إغاره ما يستغنى عنه
القائل أم لا ، وهذا لا خلاف فيه ، قال الشافعي والأصحاب : ويحرم عليه
لحم ما صاده الحلال المحرم ، سواء علم به المحرم وأمره بذلك أم لا ، وهذا
لا خلاف فيه أيضا (وأما) إذا صاد الحلال شيئا ولم يقصد اصطياده
للمحرم ، ولا كان من المحرم فيه إغارة ولا دلالة ، فيحل للمحرم أكله بلا
خلاف ، ولا جزاء عليه في ذلك بلا خلاف فإن أكل المحرم مما صاده الحلال

(٢) يقال : حرقت العظم وعرفته وأعرفته إذا أخذت اللحم منه نهشا بأسنائك وعظم
مروق إذا ألقى منه لحمه (ط) .

له أو بإعائه أو دلالاته ففى وجوب الجزاء عليه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الأصح) الجديد لا جزاء (والقديم) وجوب الجزاء ، وهو القيمة بقدر ما أكل . هكذا قال الأكثرون تفرعاً على القديم .

وقال الماوردى : فى كيفية الضمان على القديم ثلاثة أوجه (أحدها) يضمن مثله لحما من لحوم النعم يتصدق به على مساكين الحرم (والثانى) يضمن مثله من النعم ، فيضمن بقدر ما أكل من مثله من النعم فإن أكل عشر لحمه لزمه عشر مثله (والثالث) يضمن قيمة ما أكل ، دراهم ، فإن شاء تصدق بها دراهم وإن شاء اشترى بها طعاماً ، وتصدق به هذا تقل الماوردى وعلى مقتضى الثالث أنه إن شاء صام عن كل مد يوماً . (أما) إذا أكل المحرم ما ذبحه بنفسه فقد ذكر المصنف بعد هذا وسائر الأصحاب أنه لا يلزمه بأكله بعد الذبح شيء آخر بلا خلاف عندنا ، كما لا يلزمه فى صيد الحرم بعد الذبح شيء آخر ، وإنما يلزمه فى الموضعين جزاء قتله فقط ، هذا مذهبنا . وقال أبو حنيفة : يلزمه فى صيد الإحرام جزاء آخر ، ووافقنا فى صيد الحرم ، فلهذا قاس الأصحاب عليه وقاسوه أيضاً على من ذبح شاة لأدمى ثم أكلها ، فانه تلزمه قيمة واحدة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن ذبح المحرم صيداً حرم عليه أكله ، لانه إذا حرم عليه ما صيد له أو دل عليه ، فلان يحرم ما ذبحه أولى ، وهل يحرم على غيره ؟ فيه قولان) (قال) فى الجديد : يحرم ، لأن ما حرم على الذابح أكله حرم على غيره كدبيحة الجوسى (وقال) فى القديم : لا يحرم لأن ما حل بذكاته غير الصيد حل بذكاته الصيد كاللحلال ، فإن أكل ما ذبحه لم يضمن بالأكل لأن ما ضمنه بالقتل لم يضمنه بالأكل كشاة الفير) .

(الشرح) إذا ذبح المحرم صيداً حرم عليه بلا خلاف ، وفى تحريمه على غيره القولان اللذان ذكرهما المصنف (الجديد) تحريمه وهو الأصح عند الجمهور . وقال القاضى أبو الطيب فى تعليقه : صحح كثيرون من

أصحابنا هذا القديم . وقال القاضي أيضا في كتابه المجرى : وقال أصحابنا : القديم ^(١) هنا هذا كلامه ، والصحيح عند الجمهور هو الجديد ، ودليل الجميع في الكتاب (وإن قلنا) بالجديد فأكله غير المحرم لم يلزمه الجزاء بلا خلاف ، لأنه لم يتلف صيدا فهو كمن أكل ميتة أخرى . صرح به المساورى وغيره ، فعلى الجديد ذبيحة المحرم ميتة ، وعلى القديم ليست ميتة . هذا في حق غيره ، ولا خلاف في تحريمها عليه في الإحرام .

فلو تحلل واللحم باق هل يجوز له ؟ (إن قلنا) يحرم على غيره فعليه أولى ، وإلا فطريقان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أحدهما) القطع بتحريمه ، لأننا لو أبخناه له بعد التحلل جعل ذلك ذبيحة إلى ادخاره ، قال إمام الحرمين : وبهذا الطريق قطع المراوزة (والطريق الثانى) فيه وجهان (أحدهما) تحريمه لما ذكرناه (والثانى) بإباحته لأن المنع للإحرام وقد زال ، وبهذا الطريق قطع المتولى والبغوى وآخرون ، ونقله إمام الحرمين عن العراقيين إلا أنه قال : زيفوا وجه الإباحة والله أعلم . هذا حكم ذبيحة المحرم (فاما) إذا ذبح الحلال صيدا حرميا ففيه طريقان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في أواخر الباب الذى بعد هذا (أحدهما) أنه كذبيحة المحرم « فيحرم عليه بلا خلاف ، وفي تحريمه على غيره القولان (الأصح) تحريمه (والثانى) بإباحته (والطريق الثانى) وصححه البندنجى يحرم على غيره قولوا واحدا ، كما يحرم عليه والفرق بينه وبين ذبيحة المحرم من وجهين (أحدهما) أن صيد الحرم محرم على جميع الناس (والثانى) أنه محرم في جميع الأزمان بخلاف صيد الإحرام والله أعلم .

وإذا أكل ما ذبحه بنفسه في الحرم أو الإحرام لا يلزمه بالأكل جزاء ، إنما يلزمه جزاء واحد بسبب الذبح . وقد سبقت المسألة قريبا واضحة والله

(١) هكذا بالنسخة التى بين أيدينا ولعل العبارة وقال أصحابنا القديم هنا لا يحرم هذا

أعلم (أما) إذا كسر المحرم بيض صيد وقلاه فيحرم عليه بلا خلاف وفي تحريمه على غيره طريقان (أشهرهما) وهي التي اختارها المصنف في الفصل الذي بعد هذا وكثيرون وبها قطع الشيخ أبو حامد ونقلها صاحب البحر عن الأصحاب مطلقاً أنه على القولين كاللحم (الجديد) تحريمه (والقديم) إباحتها (والطريق الثانية) القطع بإباحتها واختارها القاضي أبو الطيب وصححها الماوردي والمتولي والرويانى في البحر وغيرهم ، وقطع بها القاضي حسين في تعليقه والبعوى وآخرون .

قال الماوردي : وجعل بعض المتأخرين فحكي في تحريمه قولين . قال : وهذا جهل قبيح ، والصواب إباحتها لأنه لا يحتاج إلى ذكاة وفرق هؤلاء بين اللحم والبيض ، بأن الحيوان لا يستباح إلا بذكاة ، والمحرم ليس من أهلها بخلاف البيض فإنه يباح بكل حال ويباح من غير قلى ، ولو كسره مجوسى أو قلاه حل بخلاف الحيوان قال المتولي : فعلى هذا ينزل البيض منزلة ذبيحة حلال ^(١) ، فمن حل له أكل صيد ذبحه له حلال حل له هذا البيض . قال المتولي : ولو حلب لبن صيد أو قتل جرادة فهو ككسره البيض لأن الجرادة تحل بالموت ، ولهذا لو قتلها مجوسى حلت ، وقطع الماوردي وغيره بأن الجراد إذا قتله محرم حل للحلال .

قال المتولي : ولو أخذ إنسان بيض صيد الحرم فكسره أو قلاه فطريقان (أحدهما) أنه كلحم صيد الحرم (وأصحهما) أنا إن قلنا : صيد الحرم ليس ببيته فاليبيض حلال ، وإن قلنا : ميتة ففى البيض وجهان (أحدهما) لا يحل ، لأننا جعلنا صيد الحرم كحيوان لا يحل لكونه محرماً على العموم ، ويبيض ما لا يؤكل لا يحل (والثاني) يحل ، لأن أخذ البيض وقليه ليس سبب الإباحة بخلاف ذبح الصيد . قال : وحكم ابن صيد الحرم وحكم جراده حكم البيض فيما ذكرنا وقطع الماوردي بأن بيض صيد

(١) مضاف ومضاف إليه أى ذبيحة انسان غير محرم (ط)

الحرم حرام على كاسره ، وعلى جميع الناس قولاً واحداً ، لأن حرمة الحرم
لم تزل عنه بكسره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم عليه أن يشتري الصيد أو يتهبه ، لما روى عن ابن عباس
رضي الله عنهما « أن الصمصم بن جثامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم حمار وحش فرده عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : « إنا لم نرده
عليك إلا أنا حرم ») ولأنه سبب يملك به الصيد فلم يملك به مع الإحرام
كالاصطياد . وإن مات من يرثه وله صيد ففيه وجهان (أحدهما) لا يرثه ،
لأنه سبب للملك فلا يملك به الصيد ، كالبيع والهبة (والثاني) أنه يرثه لأنه
يدخل في ملكه بغير قصده ويملك به الصبي والمجنون فجاز أن يملك به المحرم
الصيد . وإن كان في ملكه صيد فأحرم ففيه قولان (أحدهما) لا يزول ملكه
عنه ، لأنه ملك فلا يزول بالإحرام كملك البضع (والثاني) يزول ملكه عنه ،
لأنه معنى لا يراد للبقاء يحرم [على المحرم] ابتداءً فحرمت استدامته ،
كلبس الخيط .

(فإن قلنا :) لا يزول ملكه جاز له بيعه وهبته ، ولا يجوز له قتله ،
فإن قتله وجب عليه الجزاء ، لأن الجزاء كفارة تجب لله تعالى ، فجاز أن
تجب على مالكه ككفارة القتل (وإن قلنا :) يزول ملكه وجب عليه إرساله ،
فإن لم يرسله حتى مات ضمنه بالجزاء ، وإن لم يرسله حتى تحلل ففيه
وجهان (أحدهما) يعود إلى ملكه ويسقط عنه فرض الإرسال ، لأن علة زوال
الملك هو الإحرام ، وقد زال فعاد الملك كالصغير إذا صار خمرًا ثم صار خلا
(والثاني) أنه لا يعود إلى ملكه ويلزمه إرساله ، لأن يده متعدية فوجب أن
يزيلها) .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم من طرق (منها)
ما ذكره المصنف بلفظه ، وفي رواية لمسلم : « أن الصمصم بن جثامة أهدى
لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش » وفي رواية له « من لحم
حمار وحش » وفي رواية « رجل حمار وحش » وفي رواية : « عجز حمار
وحش ينظر دماً » وفي رواية : « شق حمار وحش » وفي رواية : « عضو
من لحم صيد » هذه الروايات كلها في صحيح مسلم ، وترجم البخاري :

باب إذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل • ثم رواه بإسناده وقال في روايته : حمارا وحشيا فأشار البخاري إلى أن هذا الحمار كان حيا • وحكى هذا أيضا عن مالك وغيره ، وهو الظاهر من استدلال المصنف وغيره من أصحابنا • وهذا تأويل باطل مردود بهذه الروايات الصحيحة الصريحة التي ذكرها مسلم •

(فالصواب) أنه إنما أهدى بعض لحم صيد لأكله ، ويكون قوله : حمارا وحشيا وحش مجازا أي بعض حمار ، ويكون رد النبي صلى الله عليه وسلم له عليه لأنه علم منه أو من حاله أنه اصطاده للنبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يقصد الاصطياد له قبله منه ، فإن لحم الصيد الذي صاده الحلال إنما يحرم على المحرم إذا صيد له أو أعان عليه كما سبق بيانه قريبا (فإن قيل :) فإنما علل النبي صلى الله عليه وسلم رده عليه بأنهم حرم (قلنا :) لا تمنع هذه العبارة كونه صيداً له ، لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط كونه محرماً ، فبين الشرط الذي يحرم به ، وبأسط الكلام في إيضاح هذا الحديث ، وبيان طرده وما يوافقه ، وكلام العلماء عليه في فرع مذاهب العلماء في المسألة الثالثة منه إن شاء الله تعالى ، والله أعلم •

(وأما) قوله : الصعب بن جثامة فالصعب — بفتح الصاد وإسكان العين وجثامة — بجيم مفتوحة ثم ثاء مثناة مشددة — (وقوله) صلى الله عليه وسلم : « لم ترده عليك » هو — برفع الدال — على الصواب المعروف لأهل العربية ، وغلب على السنة المحدثين والفتهاء فتحها وهو ضعيف ، وقد أوضحت في التهذيب وشرح مسلم (وقوله :) لأنه سبب يملك به الصيد • إنما قال : يملك ، ولم يقل يملك ليحترز عن الإرث ، فإنه يملك به على أحد الوجهين لأنه سبب يملك به الصيد • ولا يقال في الإرث : يملك إنما يقال لأنه ملك قهرى (قوله :) لأنه معنى لا يراد للبقاء يحرم ابتداءه فحرمت استدامته كلبس المخيط احتراز بقوله : لا يراد للبقاء من

النكاح ، ويقول : يحرم ابتداءه من لبس ما سوى المخيط ، وهذه العلة منتقضة بالطيب ، فإنه لا يحرم استدامته ، والله أعلم .

أما الأحكام ففيها مسائل (أحدها) يحرم على المحرم شراء الصيد وقبول هبته وهديته والوصية له به ، فإن اشتراه أو قبل الهبة أو الهدية أو الوصية فهل يملكه ؟ فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين لا يملكه لما ذكره المصنف (والثاني) طريقة القفال ومعظم الخراسانيين أنه يبنى على أنه إذا كان في ملكه صيد فأحرم (فإن قلنا :) يزول ملكه عنه لم يملك الصيد بالشراء والهبة والهدية والوصية ، وإلا فقولان كشراء الكافر عبدا مسلما (أحدهما) لا يملك .

قال أصحابنا : (فإن قلنا) بالمذهب : إنه لا يملك فليس له القبض فإن قبض قال الشافعي رحمه الله : لزمه إرساله واختلف أصحابنا في مراده بقوله : لزمه إرساله ، على وجهين مشهورين ، فمن قال : إنه يملكه تعلق بهذه اللفظة من كلام الشافعي ، وقال : لولا أنه ملكه ما أمره بإرساله ، ومن قال : لا يملكه اختلفوا في المراد فقال الشيخ أبو حامد والمحاملي وطائفة . المراد بإرساله رده إلى صاحبه ، وليس المراد إرساله في البرية ، قالوا : لأنه لم يملكه ، فلا يجوز له تضييعه ، ولم يزل ملك البائع والواهب عنه فلا يجوز تفويته عليه . وقال صاحب الشامل وآخرون : يلزمه إرساله في البرية . ويحمل كلام الشافعي على ظاهره ، فيجب إرساله بحيث يتوحيش ويصير مستعاضا في البرية ويدفع إلى مالكه القيمة .

قالوا : ويجوز تفويت حق المالك من عين وإن كان باقيا على ملكه ، لأنه هو المتسبب في حصوله في يد المحرم حتى وجب إرساله فانتقل حقه إلى البديل جمعا بين الحقين . قال المتولي : ويصير المحرم كمن اضطر إلى أكل طعام غيره فيأكله ويفرم بدله ، ويكون الاضطرار عذرا في إتلاف مال

الغير بغير إذنه فكذلك هنا . هذا مختصر كلام الأصحاب في تفسير قول الشافعي : (لزمه إرساله) والله أعلم .

قال أصحابنا : فإن هلك في يد المحرم قبل إرساله ورده إلى مالكه لزمه الجزاء لحق الله تعالى يدفع إلى المساكين ، ويلزمه لمالكه قيمته إن كان قبضه بالشراء ، لأن المقبوض بالشراء الفاسد مضمون ، وفي وقت اعتبار القيمة الخلاف المعروف فيمن تلف عنده المقبوض بشراء فاسد ، وإن كان قبضه بالهبة ونحوها لزمه الجزاء لحق الله تعالى ، وهل يلزمه القيمة لمالكه الوهاب ؟ فيه وجهان مشهوران في كل ما قبض بهبة فاسدة هل يكون مضمونا ، أم لا ؟ (أصحابهما) لا يكون مضمونا ، لأن حكم العقود انقاسدة حكم الصحيحة في الضمان ، فما ضمن صحيحه ضمن فاسده وما لا يضمن صحيحه لا يضمن فاسده . وهذه قاعدة مشهورة سنوضحها في كتاب الرهن والشركة والهبة إن شاء الله تعالى .

ومما ذكر الوجهين فيها هنا الماوردي وغيره ، وقطع القاضي أبو الطيب والمحاملي وأبو علي البندنجي في كتابه الجامع والقاضي حسين وابن الصباغ وصاحب البيان وآخرون هنا بالأصح ، وهو أنه لا ضمان وأشار جماعة من الخراسانيين إلى القطع بالضمان وقد اغتر الرافعي بهذا فوافق إشارتهم فقطع هنا بالضمان مع أنه ذكر الخلاف في كتاب الهبة ، وأن الأصح أنه لا ضمان ، فكأنه لم يتذكره في هذا الموطن . فالحاصل أن الصحيح أنه لا ضمان . هذا كله إذا تلف في يد المحرم (أما) إذا أتلفه فقد صرح القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما بأنه كما لو تلف في جميع ما ذكرناه (أما) إذا رده إلى مالكه فتسقط عنه القيمة التي هي حق الآدمي سواء كان قبضه بالشراء أو الهبة ونحوها ، ولكن لا يسقط عنه الجزاء لحق الله تعالى إلا بإرساله .

وإن تلف في يد مالكه بعد ذلك لزم المحرم الجزاء ، وإن أرسله

مالكه سقط عن المحرم الجزء هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، وقطع
 البنديجي بأنه إذا رد ما قبضه بالبيع إلى بائعه زال عنه الضمان ، ولو
 قبضه بالهبة فردّه إلى واهبه لم يزل عنه الضمان ، وفرق بأن المتبّع كان
 يمكنه إرساله ولا يكون ضامنا لو اهبه بخلاف المشتري ، وهذا الحكم
 والفرق ضعيفان ، قال الغزالي : فإن صححنا الشراء قبضه المحرم حرم
 البيع ، ولكن ينعقد ويجب على المشتري إرساله فإذا أرسله فهل يكون من
 ضمان البائع ؟ فيه الخلاف فيمن باع عبدا مرتدا فقتل في يد المشتري .

هذا كلام الغزالي ، وكأنه أراد ما ذكره شيخه إمام الحرمين ، فإن
 إمام الحرمين قال : قال الأئمة : إذا باع المحرم صيدا أمرناه بإطلاقه ،
 ووجب على المشتري إرساله . قال : فإن استبعد الفقيه ذلك فهو كتصحيحنا
 من المشتري شراء مع أمرنا بإياه إرساله ، ثم إذا أرسله المشتري بعد قبضه
 اتصل هذا بالتبرع فيمن اشتراه مرتدا فقتل في يده بالردة فمن ضمان
 هو ؟ وفيه خلاف قال : ولعل الوجه القطع هنا بإرساله من ضمان البائع
 وجها واحدا ، لأننا قد نقول : المرتد قد يقتل لردة حائلة ، والخطرات تتجدد ،
 والسبب الذي علق به وجوب الإرسال دائم لا تجدد فيه . قال : ثم قال
 الأصحاب : لو تلف الصيد في يد المشتري أو في يد من اشتري منه ، وهكذا
 كل شيء كيف تناسخت الأيدي ؟ فالضمان على المحرم لأنه المتسبب إلى
 إثبات هذه الأيدي ، وللسبب في المضمونات حكم المباشرة هذا آخر كلام
 إمام الحرمين ، ومراده بالضمان المذكور في آخر كلامه ضمان الجزء والله
 أعلم .

(المسألة الثانية) إذا مات للمحرم قريب يملك صيدا فهل يرثه ؟ فيه
 طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين وجهان (أحدهما)
 يرثه (والثاني) لا ، ودليلهما في الكتاب (والطريق الثاني) وبه قطع القفال

(1) لعل واو العطف هنا زائدة لتكون وجب جواب إذا الشرطية والا فإين جواب إذا (ط)

والشيخ أبو محمد الجويني ، وأبو بكر الصيدلاني ، وآخرون من أئمة أصحابنا الخراسانيين : يرثه وجها واحدا لأنه ملك قهري . قال القاضي أبو الطيب في تعليقه ، وإنما يتصور القول بتوريثه على قولنا إن الإحرام لا يزول الملك عن الصيد (فأما) إذا قلنا بالقول الآخر : إنه يزوله فلا يدخل في ملكه بالإرث ، هذا كلام القاضي وذكر إمام الحرمين عكسه فقال : قال العراقيون إذا قلنا : الإحرام يقطع دوام الملك ففى الإرث وجهان (أحدهما) لا يفيد الملك لأنه مشبه باستمرار الملك على الدوام ، فإذا كان الإحرام ينافي دوام الملك فكذلك ينافي الملك المتجدد المشبه بالدوام (والثاني) يحصل الملك بالإرث ويزيله ، فإذا فُضِرَ إلى الجرى على قياس التورث فلتنجر ذلك الحكم ثم نحكم بعده بالزوال .

هذا كلام إمام الحرمين ، وهو مخالف لما ذكره القاضي أبو الطيب ولم يتعرض جمهور الأصحاب لما قاله وهذا النقل الذى أضافه الإمام إلى العراقيين غريب في كتبهم (وأما) المتولى فقال : إن قلنا : يزول ملكه في الصيد لم يرثه وإلا فيرثه . قال الرافعي : فإن قلنا : يرث قال إمام الحرمين والغزالي يزول ملكه عقب ثبوته بناء على أن الملك يزول عن الصيد بالإحرام ، قال : وفي التهذيب وغيره خلافه ، لأنهم قالوا : إذا ورثه لزمه إرساله ، فإن باعه صح بيعه ، ولا يسقط عنه ضمان الجزاء حتى لو مات في يد المشتري وجب الجزاء على البائع ، وإنما يسقط عنه إذا أرسله المشتري ، هذا كلام الرافعي ، وهذا الذى أضافه إلى التهذيب وغيره هو الصحيح المشهور الذى قطع به المحاملي وآخرون .

قال المحاملي في المجموع : إذا قلنا : إنه يملكه بالإرث كان ملكا له يملك التصرف فيه كيف شاء إلا القتل والإتلاف والله أعلم (وأما) إذا قلنا لا يرث ففى حكمه وجهان (أحدهما) وبه قطع المتولى يكون ملك الصيد لباقي الورثة ، ويكون إحرامه بالنسبة إلى الصيد مانعا من موانع الإرث (والوجه الثاني) وهو الصحيح بل الصواب المشهور الذى قطع به الجمهور

أنه يكون باقيا على ملك المشتري الميت حتى يتحلل المحرم من إحرامه ،
 فإن تحلل دخل في ملكه . ومن صرح بهذا الشيخ أبو حامد في تعليقه
 والدارمي وأبو على البندنجي في كتابه الجامع والمحاملي في كتابه المجموع
 والتجريد ، والقاضي أبو الطيب في المجرد ، وصاحب الحاوي والقاضي
 حسين في تعليقه وأبو القاسم الكرخي شيخ المصنف وصاحب العدة والبيان
 وغيرهم . قال الدارمي : فإن مات الوارث قبل تحلله قام وارثه مقامه والله
 أعلم .

(المسألة الثالثة) إذا كان في ملكه صيد فأحرم ففي زوال ملكه عنه
 فولان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما نص الشافعي عليهما في الأم ،
 ومنهم من يقول : إنما نص في الإملاء على أنه لا يزول : ممن حكى هذا
 الشيخ أبو حامد والماوردي (والأصح) من القولين أنه يزول ممن
 صححه القاضي أبو الطيب في تعليقه وفي المجرد والعبدي والرافعي
 وغيرهم ، وخالفهم الجرجاني فقال في كتابه التحرير : الأصح لا يزول ملكه ،
 والمشهور تصحيح زوال ملكه قال الرافعي : هل يلزمه إرساله ؟ فيه قولان
 (الأظهر) يلزمه إرساله (وقيل) : لا يلزمه إرساله قولاً واحداً ، بل
 يستحب .

قال أصحابنا : فإن لم نوجب الإرسال فهو باق على ملكه له بيعه وهبته ،
 لكن لا يجوز له قتله ، فإن قتله لزمه الجزاء كما لو قتل عبده يلزمه الكفارة ،
 ولو أرسله غيره أو قتله لزمه قيمته للمالك ولا شيء على المالك . وإن
 أوجبنا إرساله فهل يزول ملكه عنه ؟ فيه قولان (أحصهما) يزول ، فعلى
 هذا لو أرسله غيره أو قتله فلا شيء عليه ، ولو أرسله المحرم فأخذه غيره
 ملكه لأنه صار مباحا كما كان قبل اصطیاده أولاً . ولو لم يرسله حتى
 تحلل فهل يلزمه إرساله ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما
 (أحصهما) يلزمه وهو المنصوص واتفقوا على تصحيحه (والثاني) لا يلزمه ،
 وهو قول أبي إسحق المروزي وحكى إمام الحرمين على هذا القول وجهين

في أنه يزول ملكه بنفس الإحرام أم الإحرام يوجب عليه الإرسال فإذا أرسل زال حينئذ (والأول) منهما أصح وهو مقتضى كلام جمهور الأصحاب وصرح به جماعة منهم .

(وإن قلنا :) لا يزول ملكه فليس لغيره أخذه ، فلو أخذه لم يملكه ، ولو قتله ضمنه . وعلى القولين لو مات في يده بعد إمكان الإرسال لزمه الجزاء لأنها فرعان على وجوب الإرسال ، وهو مقصر بالإمساك ، ولو مات الصيد قبل إمكان الإرسال وجب الجزاء على أصح الوجهين ، ولا يجب في الثاني ، وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي وصاحب البيان ، ومن صحح الأول إمام الحرمين والرافعي . وإذا لم يرسله حتى حل من إحرامه وقتلنا بالصحيح : المنصوص أنه يلزمه الإرسال بعد التحلل فقتله فوجهان ، حكاهما الشيخ أبو حامد والأصحاب (أحدهما) لا ضمان لأنه قتله وهو حلال (وأصحهما) وجوب الجزاء لأنه ضمنه باليد في الإحرام فلا يزول الضمان إلا بالإرسال ، واتفق الأصحاب على أنه لا يجب تقديم الإرسال على الاحرام ومن نقل الاتفاق عليه إمام الحرمين ، والله أعلم .

(فسر) قال الأصحاب : متى أمر بإرسال الصيد فأرسله زال عنه الضمان ، وصار الصيد مباحا ، فمن أخذه من الناس بعد ذلك وهو حلال ملكه ، وكذا لو أخذه المحرم بعد تحلله ملكه ، كغيره من الناس ، وكغيره من الصيدود .

(فسر) لو اشترى صيدا فوجده معيبا وقد أحرم البائع ، فإن قلنا للمحرم : أن يملك الصيد بالإرث رده عليه وإلا فوجهان مشهوران ، ذكرهما ابن الصباغ والمتولي وصاحب البيان وآخرون (أحدهما) لا يرد ، لأن المحرم لا يدخل الصيد في ملكه (والثاني) يرد ، لأن منع الرد إضرار بالمشتري . قال المتولي : (فإن قلنا :) لا يرد فحكمه حكم من اشترى شيئا فرهنه ، ثم علم به عيبا وهو مرهون . وقال صاحب البيان إذا قلنا :

لا رد فماذا يصنع ؟ فيه وجهان ، قال القاضي أبو الطيب : يرد عليه البائع الثمن ، ويوقف الصيد حتى يتحلل فيرده عليه ، لأن المتعذر هو رد الصيد دون رد الثمن ، وقال ابن الصباغ يكون المشتري بالخيار بين أن يوقف حتى يتحلل البائع ، ويرد عليه وبين أن يرجع بالأرض لتعذر الرد في الحال ، لأنه لو ملك المشتري لزال ملكه عن الصيد إلى البائع ولوجب رده عليه لنلا يجتمع العوضان للمشتري ، (قلت :) هذا الذي حكاه عن القاضي أبي الطيب إنما هو احتمال ذكره في تعليقه ، ولم يجزم به ، والصحيح ما ذكره ابن الصباغ ، والله أعلم .

(فسر) لو اشترى الحلال صيدا ثم أفلس بالثمن والبائع محرم ، فهل له الرجوع في الصيد ؟ فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي والماوردي والمحاملي وابن الصباغ وسائر العراقيين والقاضي حسين وغيره من الخراسانيين : ليس له ذلك ، وبهذا قطع المصنف في كتاب التفليس ، ونقله المحاملي هنا في المجموع عن أصحابنا مطلقا ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب العدة اتفاق الأصحاب عليه (والطريق الثاني) فيه وجهان حكاه المتولي وآخرون كالرد بالعيب ، ووجه الجواز رفع الضرر عن البائع ، والمذهب الأول ، لأن هنا يملك الصيد بالاختيار ، فلم يجزىء مع الإحرام كالمشتري بخلاف الإرث فإنه مجزىء ، وبخلاف الرد بالعيب على وجه ، فإنه بغير اختياره فإذا قلنا : لا يرجع ، قال الماوردي وغيره : له الرجوع بعد التحلل من إحرامه .

(فسر) لو استعار المحرم صيدا صار مضمونا عليه بالجزاء لله تعالى ، والقيمة للمعير ، وليس له التعرض له ، فإن تلف في يده لزمه الجزاء والقيمة ، فإن أرسله عصي ولزمه القيمة للمالك وسقط عنه الجزاء ، وإن رده إلى المالك برىء من حق المالك ولا يسقط عنه الجزاء ما لم يرسله المالك . هكذا ذكر هذا الفرع أصحابنا في الطريقتين ، واتفقوا على

تحريم إغارة الصيد للحرم وقد ذكر المصنف تحريم الإغارة في أول كتاب العارية (وأما) إذا أودع الصيد عند المحرم فوجهان (أصحهما) وبه قطع القاضي حسين والبعوى والرافعى هنا أنه يكون مضمونا عليه بالجزاء كما لو استعاره ، لأنه ممنوع من وضع اليد عليه فصار كما لو استودع مالا مغضوبا .

فعلى هذا إن تلف في يده لزمه الجزاء ولا تلزمه القيمة للمالك إلا أن يفرط ، لأن الوديعة لا تضمن إلا بالتفريط ، وقال القاضي حسين في تعليقه : يضمنه ، وهذا ضعيف . وإن أرسله عصي ولزمه القيمة للمالك ، وإن رده إليه لم يسقط عنه الجزاء ما لم يرسله المالك (والثاني) لا جزاء عليه وإن تلف في يده ، وبه قطع الشيخ أبو حامد ، وحكاه عنه صاحب البيان في أول كتاب العارية ، لأنه لم يمسكه لنفسه . وهذه العلة تنتقض بالمغضوب إذا أودع عنده والله أعلم . قال الماوردي هنا : فأما إذا استعار الحلال صيدا من محرم فتلف في يد المستعير ، فإن قلنا : يزول ملك المحرم عن الصيد بالإحرام وجب الجزاء على المحرم المعير ، لأنه كان مضمونا عليه باليد ولا شيء على المستعير ، لا جزاء ولا قيمة (أما) الجزاء فلاه حلال (وأما) القيمة فلأن المعير لا يملكه ، وإن قلنا : لا يزول ملك المحرم فلا جزاء على المحرم ، لأنه على هذا القول لا يضمنه إلا بالجناية . وتجب القيمة على المستعير للمالك لأنها عارية مملوكة ، فوجب ضمانها بالتلف والله أعلم .

(فسرع) قال أصحابنا : حيث صار الصيد مضمونا على المحرم بالجزاء - فإن تلف في يده - لزمه الجزاء ، فإن قتله حلال في يده فالجزاء على المحرم ، وإن قتله محرم آخر فوجهان حكاهما الشيخ أبو حامد والماوردي والبعوى وآخرون (أحدهما) الجزاء عليهما نصفين ، كما لو اشتركا في قتل صيد (وأصحهما) يجب على القاتل ، ويكون الذي كان في يده طريقا في الضمان .

(فسر) قال إمام الحرمين : لو كان بين رجلين صيد مملوك لهما فأحرم أحدهما ، وقتلنا : يلزم المحرم إرسال الصيد الذي كان في ملكه قبل الإحرام ، فالإرسال هنا غير ممكن ، فأقصى ما يمكن أن يرفع يد نفسه عنه ، قال : ولم يوجب الأصحاب عليه السعي في تحصيل الملك في نصيب شريكه ليطلقه ، ولكن ترددوا في أنه لو تلف هل يلزمه ضمان حصته ؟ من جهة أنه لم يأت منه إطلاقه على ما ينبغي والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان الصيد غير مأكول نظرت ، فإن كان متولدا بين ما يؤكل وبين ما لا يؤكل كالسمع المتولد بين الذئب والضبع ، والحمار المتولد بين حمار الوحش وحمار الأهل فتحكمه حكم ما يؤكل في تحريم صيده ووجوب الجزاء ، لأنه اجتمع فيه جهة التحليل والتحريم ، فقلب التحريم كما غلبت جهة التحريم في أكله وإن كان حيوانا لا يؤكل ، ولا هو متولد مما يؤكل ، فالحلل والحرام فيه واحد ، لقوله تعالى : (وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) فحرم من الصيد ما يحرم بالإحرام ، وهذا لا يكون إلا فيما يؤكل ، وهل يكره قتله أو لا يكره ؟ ينظر فيه ، فإن كان مما يضر ولا ينفع كالذئب والأسد والحية والعقرب والغارة والحداة والغراب والكلب العقور والبق والبرغوث والقمل والقرقش والزنبور فالمستحب أن يقتله ، لأنه يدفع ضرره عن نفسه وعن غيره ، وإن كان مما ينتفع به ويستقر به كالنهد والبازي فلا يستحب قتله لما فيه من المنفعة ، ولا يكره لما فيه من المفسدة ، وإن كان مما لا يضر ولا ينفع كالخنافس والجعلان وبنات وردان فإن يكره قتله ولا يحرم) .

(الشرح) السمع — بكسر السين — والضبع اسم للآش (وأما) الذكر فيقال له ضبعان — بكسر الضاد وإسكان الباء — والغارة مهوذة ، ويجوز تخفيفها بترك الهزة ، والحداة — بكسر الحاء — وبعد الدال همزة وجمعها حداة كعنبه وعنب ، والبرغوث — بضم الباء — والقرقش — بقتافين مكسورتين — قال الجوهرى : هو البعوض الصغير ، قال : ويقال : الجرجس — بجيمين مكسورتين — وقيل : إنه نوع من البق (وأما) البازي ففيه ثلاث لغات — تخفيف الياء وتشديدها — والثالثة باز بغير ياء ،

أفصحهم البازي بالياء المخففة ، ولغة التشديد غريبة ، ومن حكاه ابن مكي وأنكرها الأكثرون ، وقد أوضحت ذلك مع ما يتعلق به من جمع ^(١) الكلمة . وتصريفها في تهذيب اللغات .

اما الأحكام فمنه قبلها بحديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خمس من الدواب كلهن فاسق ، يقتلن في الحرم ، الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور » رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية لهما : « فيقتلن في الحل والحرام » وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح ، الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور » رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية لمسلم : « في الحرم والإحرام » وفي رواية لمسلم : « خمس من قتلن وهو محرم فلا جناح عليه » وفي رواية عن زيد ابن جبير قال : « سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم ؟ قال : حدثني إحدى نسوة النبی صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والغراب والحية » قال : وفي الصلاة أيضا ، والله أعلم .

وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عما يقتل المحرم قال : « الحية والعقرب والفويسقة ، ويرمى الغراب ولا يقتله ، والكلب العقور ، والحداة والسبع العاوى » رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم ، وهو من رواية يزيد بن أبى زياد وهو ضعيف جدا وقد قال الترمذى : إنه حديث حسن فإن صح حمل قوله : ويرمى الغراب ولا يقتله على أنه لا يتأكد تدب قتله كتأكده في الحية والفأرة والكلب العقور والله أعلم . وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى

(١) قال رضى الله عنه : قال أبو حامد السجستاني في كتابه (المذكر والمؤثر) البقر مذكر لا اختلاف فيه يقال : البازي قال في التنثية ياربان والجمع يواء يقال البراة والشوامين ا هـ التهذيب الجزء الأول من القسم الثانى .

الله عليه وسلم قال : « الوزغ فويسق - ولم أسمعه أمر يقتله » رواه البخارى ومسلم ، وعن أم شريك رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمر بقتل الأوزاغ » رواه البخارى ومسلم ، وعن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال : « أمر النبى صلى الله عليه وسلم بقتل الوزغ وسماه فويسقا » رواه مسلم وعن طارق بن شهاب « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمر المحرم بقتل الزنبور » رواه الشافعى والبيهقى بإسناد صحيح . وعن ربيعة بن عبد الرحمن بن الجبير أنه رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرء بعيرا له فى طين بالسقيا وهو محرم » رواه مالك فى الموطأ والشافعى والبيهقى بإسناد صحيح ، والله أعلم .

قال أصحابنا : ما ليس مأكولا من الدواب والطيور ضربان (أحدهما) ما ليس فى أصله مأكولا (والثانى) ما أحد أصليه مأكولا ، فالأول لا يحرم التعرض له بالإحرام ، فيجوز للمحرم قتله ولا جزاء عليه ، وكذلك يجوز قتله للحلال ، والمحرم فى الحرم ولا جزاء عليه ، للأحاديث السابقة قال أصحابنا : وهذا الضرب ثلاثة أقسام (أحدها) ما يستحب قتله للمحرم وغيره وهى المؤذيات كالحية والفأرة والعقرب والخنزير والكلب العقور والغراب والحداثة والذئب والأسد والنسر والدب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور والقراد واللكة والقرقش وأشباهها .

(القسم الثانى) ما فيه نفع ومضرة ، كالفهد والعقاب والبياضى والصقر ونحوها ، فلا يستحب قتلها ولا يكره لما ذكره المصنف ، قال القاضى : نفع هذا الضرب أنه يعلم للاصطياد ، وضرره أنه يعدو على الناس والبهائم .

(الثالث) ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالخنافس والدود والجعلان والسرطان والبقانة والرخمة والعضاء واللعكاء والذباب وأشباهها ، فيكره قتلها ولا يحرم ، هكذا قطع به المصنف والجمهور . وحكى إمام الحرمين

وجها شأذا أنه يحرم قتل الطيور دون الحشرات ، ودليل الكراهة أنه عبث
 بلا حاجة ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن شداد بن أوس رضى الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله كتب الإحسان على كل شيء
 فإذا قتلتم فأحسنوا » إلى آخره . وليس من الإحسان قتلها عبثا . وروى
 البيهقي عن قطيبة بن مالك الصحابي رضى الله عنه قال : « كان يكره أن
 يقتل الرجل ما لا يضره » قال أصحابنا : ولا يجوز قتل النحل والنمل
 والخطاف والضفدع ، وفي وجوب الجزاء بقتل الهدهد والضرد خلاف
 مبنى على الخلاف في جواز أكلهما إن جاز وجب إلا فلا .

واستدل البيهقي وغيره في المسألة بحديث ابن عباس أن النبي صلى
 الله عليه وسلم « نهى عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدد
 والضرد » رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم ، وعن
 أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن نملة قرصت ثيبا من
 الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فأمر بقرية النمل فأحرقت ، فأوحى الله
 تعالى إليه أن فرصتك نملة أهلكك أمة من الأمم تسبح »^(١) رواه
 البخاري ومسلم والله أعلم .

(وأما) الكلب الذي ليس بعفور ، فإن كان فيه منفعة مباحة فقتله
 حرام بلا خلاف ، وإن لم يكن فيه منفعة مباحة فلا يصح أنه يحرم قتله ،
 وقيل : يكره والأمر بقتل الكلاب منسوخ ، وقد سبقت المسألة مستوفدة
 في باب إزالة النجاسة وسنعيدها واضحة إن شاء الله تعالى حيث ذكر المصنف
 مادتها في باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز (أما) القمل فقتله مستحب في
 غير الإحرام بلا شك ، لأنه في معنى المتخصص عليه في الأحاديث السابقة

(١) وعلى منهج الإمام النووي في أنه ينبغي بذكر الصحيحين إذا كان الحديث قديما
 ولا يذكر غيره مع وروده والا فهذا الحديث أخرجه أبو داود في الآداب والنسائي في المبد
 ولم يرد ذكر البخاري ومسلم في المهرس الذي صنعه المستشرقون فقتله ورفاته حكم في ذلك
 المهرست من أخطاء .

(وأما) في حال الإحرام فإن ظهر على ثياب المحرم أو بدنه فلا يكره له تنحيته ولا يحرم عليه قتله ، فإن قتله فلا شيء فيه لأنه ليس مأكولا ، قال الشافعي والأصحاب : ويكره أن يفلى رأسه ولحيته فإن فعل وأخرج منها قملة وقتلها قال الشافعي : تصدق ولو بقلعة ، قال جمهور الأصحاب : هذا التصديق مستحب .

وحكى القاضي حسين في تعليقه وإمام الحرمين وآخرون وجها شاذا ضعيفا أنه واجب لما فيه من إزالة الأذى عن الرأس . قال القاضي حسين : ولو جعل الزيت في رأسه فمات القمل والصبيان ففي وجوب الجزاء هذان الوجهان . هذا إذا جعله في شعر رأسه أو لحيته بعد الإحرام ، قال الشافعي والأصحاب : قالوا جميعا : فإن جعله قبل الإحرام فلا فدية قطعاً ولا واجبة ولا مستحبة قال الشافعي : وللصبيان حكم القمل وهو يبيض القمل ، لكن فديته أقل من فدية القمل لكونه أصغر منه ، قال أصحابنا : وحقيقته الفدية ليست للقمل بل للترفة بإزالة الأذى عن الرأس فأشبهه حلق شعر الرأس (الضرب الثاني) ما في أصله مأكول كالتولد بين ذئب وضبع ، أو حمار وحش وإنس ، فيحرم التعرض له ويجب الجزاء لما ذكره المصنف ، ويلحق بهذا الضرب ما تولد من صيد وحيوان أهلي كمتولد بين ضبع وشاة ودجاجة ويعفور ونحو ذلك ، فيحرم على المحرم التعرض له ويضمنه بالجزاء لما ذكرناه في المتولد بين مأكول وغيره ، وهذا كله لا خلاف فيه ، والله أعلم .

(فسر) قال الشافعي : فإن أئلف حيوانا وشك هل هو مأكول أم لا ؟ أو شك هل خالطه وحتى مأكول أم لا ؟ لم يجب الجزاء لأن الأصل براءته ، ولكن يستحب احتياطاً ، واتفق الأصحاب على هذا وكذلك البيض كالحيوان عند الشك ، والله أعلم .

(وما حرم على المحرم من الصيد حرم عليه بيضه ، وإذا كسره وجب عليه الجزاء وقال المزني رحمه الله لا جزاء عليه لأنه لا روح فيه . والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بيض النعامة بصبه المحرم تمنه » ولأنه خارج من الصيد يخلق منه مثله فضمن بالجزاء كالفرخ فإن كسر بيضا لم يحل له أكله ، وهل يحل لغيره ؟ فيه قولان كالصيد . وقال شيخنا القاضي أبو الطيب رحمه الله : في تحريمه على غيره نظر لأنه لا روح فيه فلا يحتاج إلى ذكاة ، وإن كسر بيضا مذرا لم يضمنه من غير النعامة ، لأنه لا قيمة له ، ويضمنه من النعامة لأن لقشر بيض النعامة قيمة) .

(الشرح) أما حديث أبي هريرة فرواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من رواية أبي المهزم يزيد بن أبي سفيان عن أبي هريرة ، وأبو المهزم هذا ضعيف باتفاق المحدثين ، وبالغوا في تضعيفه حتى قال شعبة : ولو أعطوه فلما لحدهم سبعين حديثا . وذكر البيهقي في الباب أحاديث كثيرة وآثارا ، وقوله : لأنه خارج من الصيد ، احتراز من بيض الدجاج ، وقوله : يخلق منه مثله احتراز من البيض المذر .

(إمام الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : كل صيد حرم على المحرم حرم عليه بيضه ، وإذا كسره لزمه قيمته ، هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة إلا المزني وداود فقالا : هو حلال ولا جزاء فيه ، واتفق أصحابنا على أن البيض المذر لا يحرم ، ولا جزاء في إتلافه إلا أن يكون بيض نعامة ، فعليه قيمته لأن قشرها ينتفع به متقوم ، هذا هو المذهب ، وبه قطع المصنف والأصحاب في جميع الطرق إلا إمام الحرمين فإنه قال : لو كسر بيضة للنعامة مذرة فلا شيء عليه قال : وإن قدرت قيمته فهي للقشر وليس هو مضمونا كما لا يضمن الريش المنفصل من الطائر هذا كلامه وهو شاذ ضعيف أو غلط والله أعلم .

قال أصحابنا : ولو نفر صيدا عن بيضته التي حضنها ففسدت لزمه

فبذبحها ، لأنها تلفت بسببه ، ولو أخذ بيض دجاجة فأحضنه صيدا فلم يقعد
 التصيد على بيض نفسه ففسد ، أو قعد على بيضه وبيض الدجاجة ففسد
 بيضه ، وجب عليه ضمانه ، لأن الظاهر أن فسادَه بسبب ضم بيض الدجاجة
 إليه وامتناعه من القعود عليه بسببه . ولو أخذ بيض صيد وأحضنه دجاجة
 فهو في ضمانه حتى يخرج الفرخ ويسعى ويستقل ، فإن خرج ومات قبل
 الامتناع لزمه مثله من النعم إلا بقيته . وإن تلف البيض تحت الدجاجة
 لزمه قيمته . ولو كسر بيضة صيد فيها فرخ له روح فطار وسلم فلا شيء
 عليه ، وإن مات فعليه مثله من النعم ، ولو نزا ديك على عفورة أو يعفور
 على دجاجة فباضت ، فالبيض حرام على المحرم كما سبق في المتولد من
 الدجاجة واليعفور إذا صار فرخا ، فإن أتلفه لزمه قيمته .

قال أصحابنا : وبيض الجراد حرام مضمون بالجزاء لأنه صيد
 (وأما) بيض السك فباح للمحرم كالسك ولا جزاء فيها . قال
 الماوردي : ولو رأى المحرم على فراشه بيض السك فأزاله عنه ففسد ،
 فقد علق الشافعي القول فيه قال : أخرجه أصحابنا عن فولين (أحدهما)
 عليه ضمانه ، لأنه فسد بفعله (والثاني) لا ضمان عليه ، والله أعلم .

(فرع) إذا كسر المحرم بيض صيد أو قلاه حرم عليه أكله بلا
 خلاف . وفي تحريمه على الحلال طريقان (أحدهما) فيه قولان كلهم
 الصيد (والطريق الثاني) لا يحرم على الحلال قولا واحدا ، وهذا الطريق
 أصح ، وقد سبق بيان الطريقين والقائلين بهما ، وبيان الترجيح وما ينتزع
 عليهما ، وبيض صيد الحرم ولبنة وبيض الجراد أو ضحاه قريبا في مسألة
 لحم صيد ذبحه المحرم ، والله أعلم .

(فرع) إذا حلب المحرم لبن صيد ضمنه . هذا هو المذهب وبه
 قطع أبو العلاء البديجي في كتابه الجامع وصاحب الشامل وصاحب
 البيان والجمهور وقال الرويانى . لا يضمنه . وقال أبو حنيفة إن نقص

الصيد بذلك ضمنه وإلا فلا ، ودليل المذهب القياس على البيض والريش ،
هكذا استدلال صاحب الشامل وغيره .

(فرع) يجب في شعر الصيد القيمة بلا خلاف . سرح به القاضي
حسين والأصحاب ، قال القاضي : والفرق بينه وبين أوراق أشجار الحرم
فانه لا يضمن أن جز الشعر يضر الحيوان وبقاءه ينفعه بخلاف الورق .

(فرع) إذ رمى الحصاة السابعة ثم رمى صيدا قبل وقوع الحصاة
في الجبرة ، قال الدارمي : قال ابن المرزبان : يلزمه الجزاء ، لأنه رماه قبل
التحلل ، فإنه لا يحصل التحلل إلا بوقوع الحصاة في الجبرة ، قال
الدارمي : وعندى أنه لا فائدة في هذه المسألة ، لأن موضع الرمي متوسط
في الحرم لا يمكن أحدا أن يرمى منه إلى صيد في الحل ، فسواء رمى
الصيد قبل رمى الحصاة أو بعده ، يلزمه الجزاء ، لأنه رمى صيدا في
الحرم . هذا كلام الدارمي وهذا عجب منه ، والصواب قول ابن المرزبان ،
والصورة مقصورة فيما إذا رمى إلى صيد مملوك فإنه يلزمه الجزاء ويلزمه
القيمة للمالك ، ولو كان رمية لهذا الصيد بعد وقوع الحصاة في الجبرة
لم يلزمه الجزاء ، لأنه صيد مملوك ، والحلل إذا قتل في الحرم صيدا
سلوكا لم يلزمه الجزاء بلا خلاف عندنا ، وستأتي المسألة مبسوطة إن شاء
الله تعالى في آخر باب محظورات الإحرام .

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بالصيد في حق الحرم
(إحداها) إذا قتل الحرم الصيد عبدا أو خطأ أو ناسيا لإحرامه لزمه
الجزاء عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور . قال العبدري :
هو قول الفقهاء كافة . وقال مجاهد : إن قتله خطأ أو ناسيا لإحرامه لزمه
الجزاء ، وإن قتله عبدا ذاكرا لإحرامه فلا جزاء . قال ابن المذر : أجسع
العلماء على أن الحرم إذا قتل الصيد عبدا ذاكرا لإحرامه فعليه الجزاء إلا
مجاهدا فقال : إن تعمد ذاكرا فلا جزاء ، وإن نسي وأخطأ فعليه الجزاء .

قال ابن المنذر : ولا نعلم أحدا وافق مجاهدا على هذا القول وهو خلاف الآية الكريمة ، قال : واختلقوا فيمن قتله خطأ فقال ابن عباس وملاوس وسعيد بن جبير وأبو ثور : لا شيء عليه قال ابن المنذر : وبه أقول . قال : وقال الحسن وعطاء والنخعي ومالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي : عليه الجزاء واحتج مجاهد بقوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا) قال : والمراد متعمدا لقتله ناسيا لإحرامه بدليل قوله تعالى في آخر الآية : (ومن عاد فينتقم الله منه) فعلق الانتقام بالعود ، فدل على أنه لا يأنم بالأول ولو كان عامدا ذاكرا لإحرامه لأنهم . واحتج عليه أصحابنا بقوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) فأوجب الجزاء على العامد ، ولم يفرق بين عامد القتل ذاكرا للإحرام وعامد القتل ناسي الإحرام فكانت الآية متساوية عموم الأحوال ، ولأن التكفارة تنغلظ بحسب الإثم ، فإذا وجبت في الخطأ فالعمد أولى .

(والجواب) عن الآية أن المفسرين قالوا : معنى قوله تعالى : (ومن عاد) أى عاد إلى قتل الصيد بعد نزول الآية : لأن ما قبل نزولها معفو عنه قال أصحابنا ولأننا نحمل الآية على الأمرين ، ونوجب الجزاء في العمد والخطأ . واحتج القائلون بأن العامد يشنن دون المخطئ والناسي بقوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) فعلقه بالعمد وبحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وهو حديث سبق بيانه مرات ، ولأنه محظور في الإحرام ، فوجب في العمد دون النسيان والخطأ كالطيب واللباس .

واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) فاحتل أن يكون المراد متعمدا لقتله ، ناسيا لإحرامه ، واحتمل أن يكون متعمدا لقتله ذاكرا لإحرامه فوجب حمله على الأمرين ، لأن ظواهر العموم إنشاء لها ، وبها روى مالك في الموطأ عن محمد بن سيرين « أن رجلا جاء

إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : إني أجريت أنا وصاحبي فرسين لنا نستبق إلى نغرة فأصبنا طيبا ونحن محرمان فقال عمر لرجل إلى جنبه : نعال حتى أحكم أنا وأنت ، فحكم عليه بعنز » وذكر باقى الحديث والرجل الذى دعاه عمر هو عبد الرحمن بن عوف وهذا الأمر وإن كان مرسلا فقد قال به بعض الصحابة وأكثر الفقهاء كما سبق . واحتج أصحابنا أيضا بالقياس على قتل الآدمى فإن الكفارة تجب فى قتله عمدا وخطأ .

(والجواب) عن الآية أن أصحابنا قالوا : ذكر الله تعالى فيها اتعمد تنبيها على وجوب الكفارة بقتل الآدمى عمدا ، ولما ذكر سبحانه وتعالى الكفارة فى قتل الآدمى خطأ فقال تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة) به بذلك على وجوبها بقتل الصيد الخطأ ففى كل واحدة من الآيتين تنبيه على حكم ما لم يذكر فى الأخرى (وأما) الجواب عن الحديث فهو حمله هنا على رفع الإثم لأن هذا من باب الغرامات ويستوى فيها العمد والناسى وإنما يفترقان فيها فى الإثم (والجواب) عن قياسهم على الطيب واللباس أنه استمتاع فافترق عمده وسهوه . وقتل الصيد إتلاف فاستوى عمده وسهوه فى الغرامة كإتلاف مال الآدمى ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) إذا قتل المحرم صيدا ولزمه جزاؤه ثم قتل صيدا آخر لزمه للثانى جزاء آخر ، هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وإسحق وابن المنذر وجيهور العلماء . قال العبدري : هو قول الفقهاء كافة إلا من سذكروه . وقال ابن المنذر : قال ابن عباس وشريح والحسن وسعيد ابن جبير ومجاهد والنخعي وقتادة : يجب الجزاء بالصيد الأول دون ما بعده وحكاه أصحابنا عن داود قال الماوردى قال داود : لو قتل مائة صيد إنما يلزمه الجزاء بالأول فقط . وعن أحمد روايتان كالمذهبيين . واحتج هؤلاء بقوله تعالى : (ومن قتل منكم متعمدا فجزاء) فعلق وجوب الجزاء على لفظ (من) قالوا وما علق على لفظ من لا يقتضى تكرارا كما لو قال : من دخل الدار فله درهم ، أو من دخلت الدار ففى مائة ، فإذا

تكرر دخوله لم يستحق إلا درهما بالدخول الأول . وإذا تكرر دخوله لا يقع إلا تطلقه بالدخول الأول قالوا : ولأن الله تعالى قال : (ومن عاد دينتم الله منه) ولم يرتب على العود غير الانتقام .

واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأتمم حرم ، ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) قال الماوردي . وفي هذه الآية لنا دلتان (إحداها) أن لفظ الصيد إشارة إلى الجنس لأن الألف واللام يدخلان للجنس أو العهد وليس في معهود فتعين الجنس وأن الجنس يتناول الجملة والأفراد فقوله تعالى « ومن قتله منكم » يعود إلى جملة الجنس وأحاده « والدلالة الثانية » أن الله تعالى قال « ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم » وحقيقة المماثلة أن يفسد الواحد بواحد ، والاثني بإثنين ، والمائة بمائة ، ولا يكون الواحد من النعم مثلا لجماعة صيود ، ولأنها نفس تضمن بالكفارة فتكررت بتكرر القتل كقتل الآدميين ، ولأنها غرامة متلف فتكررت بتكرر الإتلاف كإتلاف أموال الآدمي . قال القاضي أبو الطيب : ولأننا أجمعنا على أنه لو قتل صيدين دفعة واحدة أزمه جزاء أن فاذا تكرر بقتلهما معا وجب تكرره بقتلهما مرتباً كالعيدين ومساثر الأموال .

(والجواب) عن استدلالهم بأن لفظ « من » لا يقتضي تكرارا ، قال أصحابنا إنما يصح هذا إذا كان الفعل الثاني واقعا في محل الأول (فأما) إذا وقع الثاني في غير محل الأول ، فإن تكراره يوجب تكرار الحكم ، كقوله : من دخل دارى فله درهم ، فاذا دخل دارا له ثم دارا له استحق « درهمين » فكذلك الصيد لما كان الثاني غير الأول وجب أن يتعلق به ما يتعلق بالأول (والجواب) عن استدلالهم بقوله تعالى : « ومن عاد » أن المراد ومن عاد في الإسلام فقتل صيدا لأن قوله تعالى : « عفا الله عما سلف » أى قبل نزول الآية والله أعلم .

(المسألة الثالثة) ما صاده المحرم أو صاده له حلال بأمره أو بغير أمره أو كان من المحرم فيه إشارة أو دلالة أو إعانة باعارة آلة أو غيرها :
فلحبه حرام على هذا المحرم ، فإن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم ،
ثم أهدى منه للمحرم أو باعه أو وهبه ، فهو حلال للمحرم أيضا هذا مذهبنا
وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : لا يحرم عليه ما صيد له بغير
إعانة منه ، وحكى ابن المنذر في المسألة ثلاثة مذاهب ، وقال : كان عمر بن
الخطاب وأبو هريرة ومجاهد وسعيد بن جبير يقولون : للمحرم كل
ما صاده الحلال قال وروى ذلك عن الزبير بن العوام وبه قال أصحاب
الرأي . قال : وقال عطاء ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور :
ياكله إلا ما صيد من أجله قال وروى بمعناه عن عثمان بن عفان . قال :
ثم اختلف مالك والشافعي فيمن أكل ما صيد له فقال مالك : عليه
الجزاء .

وقال الشافعي : لا جزاء عليه ، قال : وفيه مذهب ثالث أنه يحرم
مطلقا فكان على بن أبي طالب وابن عمر لا يريان للمحرم أكل الصيد وكره
ذلك طاوس وجابر بن زيد والثوري . قال : وروينا عن ابن عباس وعطاء
قولا رابعا قالوا : ما ذبح وأنت محرم فهو حرام عليك واحتج من حرمه مطلقا
بقوله تعالى : « وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » قالوا : والمراد
بالصيد المصيد وبحديث الصعب بن جثامة السابق « أنه أهدى للنبي صلى
الله عليه وسلم حمارا وحشيا فرده عليه ، وقال : إنا لم نرده عليك إلا أنا
حرم » رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه وبيان طريقه وأنه ثبت في صحيح
مسلم من طرق أنه أهدى لحم حمار .

واحتج أصحابنا عليهم بحديث أبي قتادة السابق أنه « لما صاد
الحمار الوحشي وسأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فقال صلى الله عليه
وسلم للمحرمين : كلوا ، وأكل النبي صلى الله عليه وسلم منه وهو محرم »
كما سبق بيانه رواه البخاري ومسلم وبحديث جابر أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال : « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وسبق بيانه وفي رواية في حديث أبي قتادة أنه قال حين اصطاد الحمار الوحشي : « فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أني لم أكن أحرم وإنما اصطدته لك ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل حتى أخبرته أني اصطدته له » رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح . قال الدارقطني : قال أبو بكر النيسابوري (قوله) إنما اصطدته لك (وقوله) لم يأكل منه لا أعلم أحدا ذكره في هذا الحديث غير معمر ، قال البيهقي : هذه الزيادة غريبة والذي في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل منه ، قال : وإن كان الإسنادان صحيحين . هذا كلام البيهقي (قلت) ويحتمل أنه جرى لأبي قتادة في تلك السفرة قضيتان للجمع بين الروایتين والله أعلم .

قال أصحابنا : يجب الجمع بين هذه الأحاديث ، فحديث جابر هذا صريح في الفرق وهو ظاهر في الدلالة للشافعي وموافقيه ورد لما قاله أهل المذهبين الآخرين ، ويحمل حديث أبي قتادة على أنه لم يقصدهم باصطياده ، وحديث الصعب على أنه قصدهم باصطياده ويحمل قوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمت حراما) على الاصطياد ، وعلى لحم ما صيد للحرم للأحاديث المبينة للمراد من الآية (فإن قيل) فقد علل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب حين رده بأنه محرم ، ولم يقل لأنك صدته لنا (فالجواب) أنه ليس في هذه العبارة ما يمنع أنه صاد له صلى الله عليه وسلم لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط أنه محرم فبين الشرط الذي يحرم به . ودليلنا على أبي حنيفة وموافقيه حديث أبي قتادة وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو أشار إليه » رواه البخاري ومسلم ، وسبق بيانه في الفصل السابق في أكل المحرم لحم ما صيد له ، وحديث الصعب بن جثامة .

(وأما) حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال : « كنا مع طلحة

ابن عبید الله ونحن حرم فأهدى له طير وطلحة راقدة ، فمننا من أكل ومننا من تورع فلما استيقظ طلحة وافق من أكله وقال : أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم وعن عمير بن سلمة الضمري « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة وهو محرم ، فمر بالعرج فإذا هو بحمار عقير فلم يلبث أن جاء رجل من بهز^(١) فقال لرسول الله : هذه رميتي ففأنتكم بها فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمة بين الرفاق » رواه مالك وأحمد والنسائي والبيهقي وإسناده صحيح ، وما رواه البيهقي بإسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال (إنما نهيت أن يصاد وأن ابن عمر سئل عن لحم الصيد يهديه الحلال للمحرم فقال : كان عمر يأكله) وفي موطأ مالك بإسناده الصحيح عن أبي هريرة أنه مر به قوم محرمون فاستفتوه في لحم صيد وجدته فأس محلون أياكلونه فأفتاهم يأكله ، قال : ثم قدمت على عمر بن الخطاب فسأله عن ذلك فقال : بم أفتيتهم ؟ قلت أفتيتهم بأكله قال عمر : لو أفتيتهم بغير ذلك لأوجعتكم » وبإسناده الصحيح في الموطأ أن الزبير بن العوام « كان يتزود لحم الظباء^(٢) في الإحرام » فهذا كله محمول على ما لم يصد للمحرم ، ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأدلة السابقة وهذا والله أعلم .

وقد روى مالك والشافعي والبيهقي بإسنادهم الصحيحة عن عبد الله ابن عامر بن ربيعة قال : « رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه بالعرج في يوم صائف وهو محرم ، وقد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد ، فقال لأصحابه : كلوا ، قالوا : ألا تأكل أنت ؟ قال : إني لست كهيتكم إنما صيد من أجلى ، والله أعلم .

(١) ذكر الباهي أن البهزي البهم في هذه الروايات هو زيد بن كعب السلمي . حكاة المصنوع في شرح الوطأ . (الطبعي) .

(٢) رواية الوطأ : كان يتزود سليف الظباء قال مالك : والسليف القديد (الطبعي) .

(فسر) في بيان أمر مهم وهو حديث الصب بن جثامة . قد ثبت في الصحيحين « أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو محرم فرده عليه ، وقال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم » . وذكرنا قبل هذا حيث ذكره المصنف بيان ألفاظ روايات كثيرة جاءت في صحيح مسلم أنه « أهدى لحم حمار » أو « شق حمار » وذكرنا هناك أنه يتأول قوله حمارا أى بعض لحم حمار ، أو شق حمار ، أو عجز حمار يقطر دما ، ونحو ذلك من الألفاظ المصروفة بأنه أهدى لحم حمار ، وذكرنا هناك أن البخاري والمصنف وسائر أصحابنا احتجوا به في هدية الصيد الحى ، وجعلوه حمارا حيا .

وكذا ترجم له البيهقي فقال : باب لا يقبل المحرم ما يهدى له من الصيد حيا ثم ذكره في الباب عن مالك عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصب بن جثامة « أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا » . وكذا رواه شعيب عن الزهري حمار وحش ، وكذلك رواه الليث وصالح بن كيسان ومعر بن راشد وابن أبي ذئب ومحمد بن إسحق ومحمد بن عمر بن علقمة وغيرهم ، عن الزهري حمارا وحشيا قال البيهقي : وخالفهم سفيان بن عيينة عن الزهري بإسناده فقال : لحم حمار وحش ، وكذلك رواه عبد الرحيم بن منبت عن سفيان قال : رواه الحميدي عن سفيان على الصحة ، كما رواه سائر الناس عن الزهري ، ثم ذكر بإسناده وقال ، حمار وحش ، ثم روى البيهقي بإسناده عن الحميدي قال : كان سفيان يقول في لحم حمار وحش ، وربما قال سفيان يقطر دما ، وربما لم يقل ، قال : وكان سفيان فيما خلا وربما قال حمار وحش ثم صار إلى لحم حتى مات ، رواه البيهقي من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « أهدى الصب ابن جثامة إلى النبي صلى الله عليه وسلم حمار وحش فرده عليه ، وقال :

لولا أنا محرمون لقبلاء منك » رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي
كريب كلاهما عن أبي معاوية بإسناده .

قال البيهقي : هكذا رواه الأعمش عن حبيب ، وخالفه شعبة فرواه
عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « أهدى للنبي صلى الله
عليه وسلم شق حمار وحش وهو محرم فرده » رواه مسلم عن عبيد الله
ابن معاذ عن أبيه عن شعبة قال : وخالفه أبو داود الطيالسي فرواه عن شعبة
عن حبيب ، كما رواه الأعمش عن حبيب عن سعيد عن ابن عباس « أن
الصعب بن جثامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش
وهو محرم فرده » ثم رواه البيهقي عن أبي داود الطيالسي أيضا عن شعبة
ابن الحكم عن سعيد عن ابن عباس « أن الصعب بن جثامة أهدى إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم عجز حمار فرده رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقطر دما » رواه مسلم : قال البيهقي : ولعل هذا هو
الصحيح حديث شعبة عن الحكم عجز حمار . وحديثه عن حبيب حمار
وحش كما رواه أبو داود ، فقد رواه العباس بن الفضل عن أبي الوليد
وسليمان بن حرب قالا : حدثنا شعبة عن الحكم وحبيب بن أبي ثابت عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن الصعب بن جثامة أهدى إلى النبي صلى
الله عليه وسلم قال أحدهما : عجز حمار وقال الآخر حمار وحش فرده » .

ثم رواه البيهقي عن العباس بن الفضل بإسناده كذلك قال البيهقي :
وإذا كانت الرواية هكذا وافقت رواية شعبة عن حبيب رواية الأعمش عن
حبيب ووافقت رواية شعبة عن الحكم رواية منصور عن الحكم ، فيكون
الحكم منفردا بذكر اللحم أو ما في معناه . ثم روى البيهقي بإسناده عن
المعتمر بن سليمان عن منصور بن المعتمر عن الحكم عن سعيد عن ابن عباس
قال : « أهدى الصعب بن جثامة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل
حمار وحش فرده » رواه مسلم عن يحيى عن المعتمر ورواه^(١) البيهقي عن

(١) لعله وروى البيهقي عن الشافعي فليحذر .

الشافعي قال : فإن كان الصعب بن جثامة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الحمار حيا فليس لمحرّم ذبح حمار وحش حي ، وإن كان أهدى له لحما فقد يحتمل أنه علم أنه صيد له فردّه عليه ، وإيضاحه في حديث جابر ابن عبد الله يعني : « صيد البر حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » قال الشافعي : وحديث مالك أن الصعب أهدى النبي صلى الله عليه وسلم حمارا أثبت من حديث من حدث أنه أهدى لحم حمار .

قال البيهقي : وقد روى في حديث الصعب أنه أكل منه ، ثم رواه البيهقي بإسناده عن عمرو بن أمية الضمري « أن الصعب بن جثامة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم » قال البيهقي هذا إسناده صحيح ، قال : فإن كان محفوظا فكأنه رد الحمار وقبل اللحم . ثم روى البيهقي عن طاوس قال : « قدم زيد بن أرقم فقال له عبد الله بن عباس : تتذكر كيف أخبرتني عن لحم صيد أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرام ؟ فقال : أهدى له عضو من لحم صيد فردّه ، فقال : إنا لا نأكله إنا حرم » رواه مسلم في صحيحه . ثم روى البيهقي « أن عبد الله بن الحارث صنع لعثمان بن عفان طعاما وصنع فيه من الحجل واليعاقير ولحوم الوحش فبعث إلى علي بن أبي طالب فجاء فقالوا له : كل فقال ألعنوه قوما حلالا فإنا حرم ، ثم قال علي : أنشد الله من كان ههنا من أشجع أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى إليه رجل حمار وحش وهو محرم فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم » قال البيهقي . وتأويل عذّيب الحديثين ما ذكره الشافعي في تأويل حديث من روى في قصة الصعب ابن جثامة لحم حمار .

قال البيهقي : وأما علي وابن عباس فقالا يحرم على المحرم أكله مطلقا . وخالفهما عمر وعثمان وطلحة والزبير وغيرهم . ومنهم حديث أبي قتادة وجابر ثم روى بإسناده عن عبد الله بن شماس قال : « سألت عائشة عن لحم الصيد يهديه الحلال للمحرّم فقالت : اختلف فيه أصحاب رسول

الله صلى الله عليه وسلم فكرهه بعضهم ولم ير بعضهم به بأساً ، ولا بأس به « والله أعلم » .

(المسألة الرابعة) إذا ذبح المحرم صيدا في الحل لم يحل له أكله بالإجماع ، وفي تحريمه على غيره عندنا قولان سبقا (الأصح) التحريم ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد ويكون مية وحكى ابن المنذر هذا عن الحسن البصري والقاسم وسالم بن عبد الله ومالك والأوزاعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي قال : وقال الحكم وسفيان الثوري وأبو ثور : لا بأس بأكله ، وقال الحسن البصري في رواية عنه وعمر بن دينار وأيوب السخيتاني : يأكله الحلال . قال ابن المنذر : وهو مذكى كذبيحة السارق ، وسبق دليل المذهبين في الكتاب .

(المسألة الخامسة) إذا ذبح المحرم صيدا وأكل منه لزمه الجزاء بالذبح ، ولا يلزمه بالأكل شيء فيه ، هذا مذهبنا ، وبه قال أحمد وأبو يوسف ومحمد وابن المنذر ، وقال عطاء : عليه جزاءان ، وقال أبو حنيفة : عليه الجزاء بالذبح وعليه قيمة ما أكل . ووافقنا في صيد الحرم أنه إذا قتله المحرم وأكله لا يلزمه إلا جزاء واحد . دليلنا القياس على صيد الحرم ، ولأنه أكل مية فأشبهه سائر الميتات .

(السادسة) إذا دل المحرم حلالا على صيد في الحرم فقتله أثم الدال ولا جزاء على واحد منهما ، ولو دل محرم محرما فقتله فالجزاء على القاتل دون الدال ، هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وأبو ثور وداود . وقال الشعبي والحرب ^(١) العكلى وأبو حنيفة : إذا دل محرم محرما فقتله فعلى كل منهما جزاء ، قال ابن المنذر : وقال سعيد بن جبيرة : على كل واحد من القاتل والأمر والدال والمشتري جزاء ، قال : وروى عن علي وابن عباس قالا : « إذا دل المحرم حلالا فقتله لزم المحرم الجزاء » وبه قال عطاء وبكر بن

(١) كذا بالأصل والصحيح أنه العارث بن يزيد العكلى كوفي ثقة (الطبعي) .

عبد الله وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي . قال : وعندى لا شيء عليه .
دلينا أن الله تعالى قال : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) فأوجب الجزاء
على التقاتل فلا يجب على غيره ، ولا يلحق به غيره ، لأنه ليس في معناه .

(السابعة) إذا قتل صيدا مملوكا فعليه الجزاء لله تعالى ، وقبضته
للمالك ، هذا مذهبننا ، قال العبدري : وبه قال أبو حنيفة وأحمد وأكثر
أصحاب داود ، وقال : وهو مذهب مالك ليس له قول غيره قال : وحكم
عنه خلاف هذا وهو غلط ، وقال المزني : عليه القيمة لمالكه ولا جزاء ،
وبه قال بعض أصحاب داود لأنه مملوك فأشبهه الأنعام . دلينا عموم قول
الله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء) ولأنه تعلق به حقان : حق لله
تعالى وحق للآدمي ، فوجب بدله كما لو أكره امرأة على الزنا لزمه الحد
والمهر ، وكما لو ولى زوجة أبيه بشبهة لزمه مهران مهر لها ومهر لأبيه ،
لأنه أقصد تكاحه وفوت عليه البضع ، ويخالف الأنعام لأنها ليست صيدا ،
وانما ورد الشرع بالجزاء في الصيد والله أعلم .

(الثامنة) إذا قتل القارن صيدا لزمه جزاء واحد : كما لو تطيب أو
لبس ، تزمه فدية واحدة ، هذا مذهبنا ، وبه قال مالك وأبو ثور وابن المنذر
وأحمد في أصح الروايتين عنه . وقال أبو حنيفة : عليه جزاءان ، لأنه
أدخل النقص على الحج والعمرة بقتل الصيد ، فوجب جزاءان كما لو قتل
المفرد في حجه وفي عمرته ، دلينا أن المقتول واحد ، فوجب جزاء واحد ،
كما لو قتل المحرم صيدا في الحرم ، فإنه وافقنا أنه يجب عليه جزاء واحد
مع أنه اجتمع فيه حرمتان (وأما) ما فأس عليه فالمقتول هناك اثنان .

(التاسعة) يجب الجزاء على المحرم بإتلاف الجراد عندنا ، وبه قال
عمر وعثمان وابن عباس وعطاء ، قال العبدري : وهو قول أهل العلم كافة
إلا أبا سعيد الاصطخري فقال : لا جزاء فيه ، وحكاه ابن المنذر عن كعب
الأخبار وعروة بن الزبير قالوا : هو من صيد البحر فلا جزاء فيه ، واحتج
لهم بحديث أبي المهزم عن أبي هريرة قال : « أصبنا سربا من جراد فكان

رجل يضرب بسوطه وهو محرم ، ف قيل له إن هذا لا يصلح ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما هو من صيد البحر » رواه أبو داود والترمذي وغيرهما . واتفقوا على تضعيفه لضعف أبي المهزم وهو - بضم الميم وكسر الزاي وفتح الهاء - بينهما ، واسمه يزيد بن سفيان متفق على ضعفه وسبق بيانه قريبا عند ذكر البيض . وفي رواية لأبي داود عن ميمون ابن جابان عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الجراد من صيد البحر » قال أبو داود : وأبو المهزم ضعيف ، والروايتان جميعا وهم .

قال البيهقي وغيره : ميمون بن جابان غير معروف ^(١) واحتج الشافعي والأصحاب والبيهقي بما رواه الشافعي بإسناده الصحيح أو الحسن ، والبيهقي عن عبد الله بن أبي عمار أنه قال : « أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعرة حتى إذا كنا ببعض الطريق ، وكعب على ثار يصطلي ، فمرت به رجل من جراد ، فأخذ جرادتين قتلها ونسى إحرامه ثم ذكر إحرامه فالتقاهما ، فلما قدما المدينة دخل القوم على عمر ودخلت معهم ، فنص كعب قصة الجرادتين على عمر رضي الله عنه قال : ما جعلت على نفسك يا كعب ؟ قال درهمين ، قال : بخ درهمان خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك » وبإسناد الشافعي والبيهقي الصحيح عن القاسم بن محمد قال « كنت جالسا عند ابن عباس فسأته رجل عن جرادة قتلها وهو محرم ، فقال ابن عباس : فيها قبضة من طعام ، ولتأخذن بقبضة من جرادات ولكن ولو . »

قال الشافعي قوله : ولتأخذن بقبضة جرادات أي إنما فيها القبضة ، وقوله : ولو ، يقول تحتاط فتخرج أكثر مما عليك بعد أن أعلمتك أنه أكثر مما عليك .

(١) ميمون بن جابان بالهميم البصري أبو الحكم وثقه حماد بن سلمة وحماد بن زيد .

وباستادهما الصحيح عن عطاء قال : « سئل ابن عباس عن صيد الجراد في الحرم فقال : لا ، نهى عنه ، قال فأما ^(١) قلت له وإما رجل من النجوم : فان قومك يأخذونه وهم مختبئون في المسجد ، فقال : لا يعتنون ، وفي رواية منحنون » قال الشافعي : هذا أصوب كذا رواه الحفاظ منحنون - بتوئين بينهما الحاء المهملة - (والجواب) عن حديث أبي هريرة في الجراد أنه من صيد البحر أنه حديث ضعيف كما سبق ، ودعوى أنه بحري لا تقبل بغير دليل ، وقد دلت الأحاديث الصحيحة والإجماع أنه مأكول ، فوجب جزاؤه كغيره والله أعلم .

(العاشرة) كل طائر وصيد حرم على المحرم يحرم عليه بيضه ، فإن أُلِّفه ضمنه بقيته . هذا مذهبنا وبه قال أحمد وآخرون من سذكركه إن شاء الله تعالى وقال المزني وبعض أصحاب داود : لا جزء في البيض ، وقال مالك : يضمه بعشر ثمن أصله ، قال ابن المنذر : اختلفوا في بيض الحمام فقال على وعطاء : في كل بيضتين درهم ، وقال الزهري والشافعي وأصحاب الرأي وأبو ثور : فيه قيمته ، وقال مالك : يجب فيه عشر ما يجب في أمه ، قال : واختلفوا في بيض النعام فقال عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس والشعبي والنخعي والزهري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي : يجب فيه القيمة ، وقال أبو عبيدة وأبو موسى الأشعري : يجب فيه صيام يوم أو إطعام مسكين ، وقال الحسن : فيه جنين من الإبل ، وقال مالك : فيه عشر ثمن البدنة كما في جنين الحرة غرة عيد أو أمة ، قيمته عشر دية الأم . قال : وروينا عن عطاء فيه خمسة أقوال (أحدها) كقول الحسن (والثاني) فيها كبش (والثالث) درهم ^(٢) دليلنا أنه جزء من الصيد لا مثل

(١) القائل هنا عطاء يتردد خاطرة بين أن يكون هو القائل وإما رجل من النجوم ويقول القول : أن قومك يأخذونه الخ - (الطبعي) .

(٢) كذا بالأسل وانظر ابن الرابع والخامس ١ منقول لعلهما هكذا (الرابع) فيه صيام يوم - (والخامس) فيه إطعام مسكين وهو قول أبي عبيدة وابن موسى الأشعري - (الطبعي) .

له من النعم ، فوجبت قيمته كسائر المتلفات التي لا مثل لها وذكر البيهقي فيه بابا فيه أحاديث وآثار ، وليس فيها ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(الحادية عشرة) إذا أحرم وفي ملكه صيد فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يلزمه إرساله ويزول ملكه عنه . وقال العبدري : وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد : لا يزول ملكه ، ولكن يجب إزالة يده الظاهرة عنه ، فلا يكون مسكنا له في يده ، ويجوز أن يتركه في بيته وقصصه وقال ابن الزبير : قال مجاهد وعبد الله بن الحرث ومالك وأحمد وأصحاب الرأي : ليس عليه إرسال ما كان في منزله ، قال : وقال مالك والأوزاعي وأحمد وأصحاب الرأي : إن كان في يده صيد لزمه إرساله وقال أبو ثور . ليس عليه إرسال ما في يده ، قال ابن المنذر وهذا صحيح .

(الثانية عشرة) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطیاده وأكله وبيعه وشراؤه ، قال : واختلتوا في قوله تعالى : (وطعامه متاعا لكم وللسيارة) فقال ابن عباس وابن عمر : هو ما لفظه البحر وقال ابن المسيب : صيده ما اصطدت وطعامه ما تزودت مملوحا (قلت :) وأما طير الماء فقال الأوزاعي والثشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وعوام أهل العلم : هو من صيد البر ، فإذا قتله المحرم لزمه الجزاء والله أعلم .

(الثالثة عشرة) قال العبدري : الحيوان ضربان أهلي ووحشي ، فالأهلي يجوز للمحرم قتله إجماعا ، والوحشي يحرم عليه إتلافه إن كان مأكولا أو متولدا من مأكول وغيره ، وإن كان مما لا يؤكل وليس متولدا من مأكول وغيره فلا ، هذا مذهبا وبه قال أحمد وداود ، وقال أبو حنيفة : عليه الجزاء إلا في الذئب وقال ابن المنذر ، ثبت أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال « خمس لا جناح على من قتلن في الإحرام الغراب والفأرة والعقرب والكلب العقور والحدأة » قال : فأخذ بظاهر هذا الحديث الثوري والشافعي وأحمد وإسحق غير أن أحمد لم يذكر الفأرة . قال : وكان مالك يقول : الكلب العقور ما عقر الناس وعدا عليهم كالأسد والنمر والفهد والذئب ، قال : فأما ما لا يعدو من السباع ففيه الفدية ، قال : وقال أصحاب الرأي : إن ابتدأه السبع فلا شيء عليه ، وإن ابتدأ المحرم السبع فعليه قيمته إلا أن يكون قيمته أكثر من الدم فعليه دم ، إلا الكلب والذئب فلا شيء عليه وإن ابتدأهما ، قال : وأجمعوا على أنه لا شيء عليه في قتل الحية . قال : وأباح أكثرهم قتل الغراب في الإحرام ، منهم أبو عمر " ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وقال بعض أصحاب الحديث : إنما يباح الغراب الأبقع دون سائر الغرابان .

(وأما) الفأرة فأباح الجمهور قتلها ولا جزاء فيها ولا خلاف فيها بين العلماء إلا ما حكاه ابن المنذر عن النخعي أنه منع المحرم من قتلها ، قال : وهذا لا معنى فيه لأنه خلاف السنة وقول العلماء . قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن السبع إذا بدر المحرم فقتله فلا شيء عليه ، قال واختلفوا فيمن بدأ السبع فقال مجاهد والنخعي والشعبي والثوري وأحمد وإسحق : لا يقتله ، وقال عطاء وعمر بن دينار والشافعي وأبو ثور لا بأس بقتله في الإحرام عدا عليه أم لم يعد ، قال ابن المنذر : وبه أقول . قال ابن المنذر : قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لا شيء على المحرم في قتل البعوض والبراغيث والبق ، وكذا قال عطاء في البعوض والذباب .

وقال مالك في الذباب والذر والقمل إذا قتلن : أرى أن يتصدق بشيء من الطعام ، وكان الشافعي يكره قتل النملة ، ولا يرى على المحرم

في قتلها شيئا ، قال فأما الزبور فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه كان يأمر بقتله ، وقال عطاء وأحمد : لا جزء فيه ، وقال مالك : يطعم شيئا قال ابن المنذر . وأما القملة إذا قتلها المحرم فقال ابن عمر : تصدق بحفنة من طعام ، وفي رواية عنه أنه قال : « أهون مقتول . أى لا شيء فيها » . وقال عطاء : قبضة من طعام ، ومثله عن قتادة . وقال مالك : حفنة من طعام . وقال أحمد يطعم شيئا . وقال إسحق : ثمرة فما فوقها ، وقال أصحاب الرأي : ما تصدق به فهو خير منها . وقال الثوري : يقتلها ويكفر إذا كره وقال ^(١) طاوس وعطاء وسعيد بن جبير وأبو ثور يقولون لا شيء فيها ، وقال الشافعي : إن قتلها من رأسه افتدى بلقمة وإن كانت ظاهرة في جسده فقتلها فلا فدية . قال ابن المنذر : لا شيء فيها وليس لمن أوجب فيها شيئا حجة .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب قتل التراد في الإحرام وغيره قال البدرى : يجوز عندنا للمحرم أن يقرد بعيره ، وبه قال عمر وابن عباس وأكثر الفقهاء . وقال مالك : لا يقرده ، قال ابن المنذر ومن أباح تقيده بعيره عمر وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والشافعي وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي ، وكرهه ابن عمر ومالك وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال في المحرم يقتل قرادا يتصدق بثمره أو تمرتين قال ابن المنذر : وبالأول أقول . ودليلا في جميع هذه المسائل الأحاديث السابقة قريبا حيث ذكرها المصنف قبل ما لا يؤكل ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن احتاج المحرم إلى اللبس لحر أو برد أو احتاج إلى الطيب لمرض أو إلى حلق الرأس للأذى أو شد رأسه بعصابة لجراحة عليه أو إلى ذبح الصيد للمجاعة لم يحرم عليه وتجب عليه الكفارة لقوله تعالى : (فمن كان

(١) لعل الصواب : وكان طاوس وعطاء الخ العبارة فليتنامل . (الطبي).

منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (ولحديث كعب بن عجرة - فثبت الحلق بالنصي ، وقسنا عليه ما سواه ، لأنه في معناه وإن ثبت في عينه شعرة فقلعها أو نزل شعر الرأس على عينه (ففطها) قطع ما غطى العين أو انكسر شيء من ظفره فقطع ما انكسر منه ، أو صال عليه صيد فقتله دفعا عن نفسه جاز ولا كفارة عليه ، لأن الذي تعلق به المنع الجاه إلى إتلافه ويخالف إذا أذاه القمل في رأسه فحلق الشعر ، لأن الأذى لم يكن من جهة الشعر الذي تعلق به المنع ، وإنما كان من غيره . وإن افترش الجراد في طريقه فقتله ففيه قولان (أحدهما) يجب عليه الجزاء ، لأنه قتله لمنفعة نفسه فاشبه إذا قتله للمجاعة (والثاني) لا يجب لأن الجراد الجاه إلى قتله فاشبه إذا صال عليه الصيد فقتله للدفع . وإن باس صيد على فراشه فقتله ولم يحضنه الصيد ، فقد حكى الشافعي رحمه الله عن عطاء رحمه الله أنه لا يلزمه ضمانه ، لأنه مضطر إلى ذلك قال : ويحتمل عندى أن يضمن لأنه اتلفه باختياره فحصل فيه قولان كالجراد . وإن كشط من (1) يده جلدا وعليه شعر أو قطع كفه وفيه إظفار لم تلزمه فدية ، لأنه تابع لمحلته فسقط حكمه تبعا لمحلته كالأطراف مع النفس في قتل الإدمى) .

(الشرح) قوله تعالى : (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية) فيه محذوف دل عليه سياق الكلام وتقديره (فحلقه) فعليه فدية والمجاعة - بفتح الميم - شدة الجوع وحديث كعب بن عجرة رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه (قوله) : افترش الجراد هو برفع الجراد وهو فاعل افترش ، قال أهل اللغة : افترش الشيء إذا انبسط ، قالوا : ومنه قولهم : أكمة مفترشة أي دكاء وإنما ذكرت أنه مرفوع وأوضحته لأنني رأيت بعض الكبار يغلط فيه (قوله :) ولم يحضنه هو - بفتح الياء وضم الضاد - قال أهل اللغة : يقال حضن الطائر يبيض يحضنه إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه (قوله :) أو قطع كفه وفيه إظفار هكذا في النسخ وفيه : وكان ينبغي أن يقول : وفيها ، لأن الكف مؤنثة (ويجاب) عنه بأنه حمل الكلام على المعنى ، فعاد الضمير إلى معنى الكف ، وهو العضو .

(1) ما بين المقولين ليست في ش و ق وفي بعض نسخ الهذلي (وإن كشط من يده جلدا) (ط) .

(أما الأحكام) ففيها مسائل (إحداهما) إذا احتاج المحرم إلى اللبس لحر أو برد أو قتال صائل من آدمى وغيره أو إلى الطيب لمرض أو إلى حلق الشعر من رأسه أو غيره لأذى في رأسه من قمل أو وسخ أو حاجة أخرى فيه أو في غيره من البدن ، أو إلى شد عصاة على رأسه لجراحة أو وجع ونحوه أو إلى ذبح صيد للمجاعة أو إلى قطع ظفر للأذى أو ما في معنى هذا كله جاز له فعله وعليه الفدية لما ذكره المصنف ، وهذا لا خلاف فيه عندنا •

(الثانية) إذا ثبت في عينه شعرة أو شعرات داخل الجفن وتأذى بها جاز قلعها بلا خلاف ، هذا هو المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور وحكاه إمام الحرمين في النهاية عن الأئمة ، ثم قال : وحكى الشيخ أبو على في شرح التلخيص فيه طريقين (أصحهما) هذا (والثاني) تخريج وجوب الفدية على وجهين بناء على القولين في الجراد إذا افترش في الطريق ، قال الإمام : وهذا وإن كان قريبا في المعنى فهو بعيد في النقل وذكر الجرجاني في كتابيه التحرير والمعاينة في المسألة قولين (أصحهما) لا ضمان (والثاني) يضمن والمذهب لا ضمان قطعاً • ولو طال شعر حاجبه أو رأسه فغطى عينه فله قطع المغطي بلا خلاف ، ولا فدية على المذهب ، وفيه الطريقان اللذان ذكرهما الإمام وسلك القاضي حسين في تعليقه طريقة عجبية ، فقطع بأنه إذا ثبت الشعر في عينه لزمه الفدية بقلعة • قال : ولو انعطف هدبه إلى عينه فأذاه فنتفه أو قطعه فلا فدية وفرق بأن هذا كالأصائل بخلاف شعر العين ، لأنه في موضعه والمذهب أنه لا فدية في الجميع كما سبق •

ولو انكسر بعض ظفر فتأذى به قطع المنكسر وحده جاز ولا فدية على المذهب ، وحكى الإمام عن الشيخ أبي على أنه حكى فيه الطريقين كشعر العين (أما) إذا قطع المكسور وشيئا من الصحيح فعليه ضمانه بما يضمن به الظفر بكماله ، نص عليه الشافعي والأصحاب وكذا كل من أخذ

بعض ظفر أو بعض شعر فهو كالظفر الكامل والشعرة الكاملة وفيه وجه ضعيف إن أخذ أعلا الظفر — ولكنه دون المعتاد — وجب ما يجب في جميع الظفر ، كما لو قطع بعض الشعرة الواحدة ، وإن أخذ من جانب دون جانب وجب بقسطه . والمذهب الأول ، وستأتي المسألة مبسطة حيث ذكرها المصنف في أول الباب الآتي إن شاء الله تعالى .

(الثالثة) لو صال عليه صيد وهو محرم أو في الحرم ولم يمكن دفعه إلا بقتله فقتله للدفع فلا جزاء عليه بلا خلاف عندنا . ولو ركب إنسان صيدا وصال على المحرم أو الحلال في الحرم ولم يمكن دفعه إلا بقتله فقتله للدفع فطريقان (المذهب) وجوب الجزاء ، وبه قطع المتولي والبعوى وصاحب العدة والأكثر ، لأن الأذى ليس من الصيد (والطريق الثاني) حكاية القفال وإمام الحرمين والرافعي وغيرهم فيه وجهان (أحدهما) يجب الضمان على الراكب ولا يطالب به المحرم (والثاني) يطالب المحرم ، ويرجع به على الراكب ، وجعل إمام الحرمين الخلاف قولين ، قال : وكذا نقل القفال القولين أيضا فيمن ركب دابة معضوبة وقصد إنسانا فقتل المقصود الدابة في ضرورة الدفع (أحدهما) الفرامة على الراكب ولا مطالبة على الدافع (والثاني) يطالب كل واحد منهما ، والقرار على الراكب لأنه غاصب .

(الرابعة) إذا انبسط الجراد في طريقه وعم المسالك فلم يجد عنه معدلا ، ولم يمكن المشي إلا عليه فقتله في مروره ففيه طريقان (أحدهما) وهو المشهور ، وبه قطع المصنف والجمهور في وجوب ضمانه قولان ، وحكاها جماعة وجهين ذكر المصنف دليلهما (والثاني) القطع بأن لا ضمان حكاها الرافعي (والأصح) من القولين عند الأكثرين : لا ضمان ، ومن صححه الجرجاني في التحرير والفارقي في الفوائد والرافعي وغيرهم ، وقطع به المحاملي في المقنع ، وصحح الشيخ أبو حامد إيجاب الضمان ،

والمذهب الأول . قال البنديجي وغيره : وسواء في جريان هذا الخلاف جراد الحرم والإحرام ، والله أعلم .

(الخامسة) إذا باض صيد على فراشه فنقله عنه فلم يحضنه الصيد حتى فسد أو تقلب عليه في نومه فقتله ولم يعلم به ففي وجوب الجزاء فيه القولان ، كالجراد المفترش ، هكذا قاله المصنف والأصحاب ، قال البنديجي وغيره : ولو وضع الصيد الفرخ على فراش المحرم فنقله فقتل أو تقلب عليه جاهلا فقتل ، ففيه القولان .

(السادسة) إذا قطع المحرم يده وعليها شعر ، أو كشط جلدة منها عليها شعر ، أو قطع يده وعليها أظفار ، لم يلزمه فدية بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، ومن نقل اتفاق الأصحاب على المسألة إمام الحرمين ، قال هو وغيره : وكذا لو كشط جلدة الرأس التي عليها شعر فلا فدية بالاتفاق ، ونقل أبو علي البنديجي هذا عن نص الشافعي ، وجزم به ، قال الشافعي : ولو افتدى كان أحب إلى .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن المحرم إذا قتل صيدا صال عليه فلا ضمان عليه وقال أبو حنيفة : يلزمه الضمان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن لبس أو تطيب أو دهن رأسه أو لحيته جاهلا بالتحريم أو ناسيا للإحرام لم يلزمه الفدية ، لما روى يعلى بن أمية رضي الله عنه قال : « أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل بالجمرانة ، وعليه جبه ، وهو مصفر رأسه ولحيته فقال : يا رسول الله أحرمت بمعرة وأنا كما ترى ، فقال : اغسل عنك الصفرة وانزع عنك الجبة ، وما كنت صانعا في حجك فاصنع في عمرتك » ولم يأمره بالفدية فدل على أن الجاهل لا فدية عليه ، وإذا ثبت هذا في الجاهل ثبت في الناسي ، لأن الناسي يفعل وهو يجهل بتحريمه عليه ، فإن ذكر ما فعله ناسيا أو علم ما فعله جاهلا نزع اللباس وأزال الطيب ، لتحديث يعلى بن أمية ، فإن لم يقدر على إزالة الطيب لم تلزمه الفدية ، لأنه

مضطر إلى تركه فلم تلزمه فدية ، كما لو أكره على التطيب ، وإن قدر على إزالته واستدام لزمته الفدية لأنه تطيب من غير عذر ، فاشبه إذا ابتدا به وهو عالم بالتحريم .

وإن مس طيبا وهو يظن أنه يابس فكان رطباً ، ففيه قولان (أحدهما) تلزمه الفدية ، لأنه قصد مس الطيب (والثاني) لا تلزمه لأنه جهل بتحريمه ، فاشبه إذا جهل بتحريم الطيب في الإحرام . وإن حلق الشعر أو قلم النظفر ناسيا أو جاهلا بالتحريم فالمتنصوص أنه يجب عليه الفدية ، لأنه إلتلاف ، فاستوى في ضمانه العمد والسهو « كإلتلاف مال آدمي » وفيه قول آخر مخرج أنه لا يجب . لأنه ترفه وزينة ، فاختلف في فديته السهو والعمد كالطيب . وإن قتل صيدا ناسيا أو جاهلا بالتحريم وجب عليه الجزاء ، لأن ضمانه ضمان المال فاستوى فيه السهو والعمد ، والعلم والجهل ، كضمان مال الأدميين ، وإن أحرّم ثم جن وقتل صيدا ففيه قولان (أحدهما) يجب عليه الجزاء لما ذكرناه (والثاني) لا يجب لأن المنع من قتل الصيد تعبد ، والمجنون ليس من أهل التعبد فلا يلزمه ضمان . ومن أصحابنا من نقل هذين القولين إلى الناسي ، وليس بشيء . وإن جامع ناسيا أو جاهلا بالتحريم ففيه قولان (قال) في الجديد : لا يفسد حجه ، ولا يلزمه شيء ، لأنه عبادة يجب بإفسادها الكفارة ، فاختلف في الوطء فيها العمد والسهو كالصوم (وقال) في القديم : يفسد حجه وتلزمه الكفارة ، لأنه معنى يتعلق به قضاء الحج ، فاستوى فيه العمد والسهو كالنوافل) .

(الشرح) حديث يعلى صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحهما وسبق بيان الجمرات في باب المواقيت . قوله : (وفيه قول مخرج) أي مخرج من الطيب ، قوله : (لأنه ترفه وزينة) احتراز من إلتلاف مال آدمي ، ومن إلتلاف الصيد ، قوله : (لأنه عبادة يجب بإفسادها الكفارة) احتراز من الصلاة والطهارة . قوله : (يتعلق به قضاء الحج احتراز من الطيب واللباس . قوله : (لأن ضمانه ضمان المال) يعني أنه يضمن بالمثل أو القيمة وفيه احتراز من قتل آدمي .

(أما الأحكام) ففيها مسائل (أحدها) إذا تطيب أو لبس أو دهن رأسه أو لحيته جاهلا بتحريم ذلك ، أو ناسيا لإحرام فلا فدية عليه ، نص عليه

الشافعي ، واتفق عليه الأصحاب إلا المزني فأوجبها . دليل المذهب ما ذكره المصنف ، فإن ذكر ما فعله ناسيا أو علم ما فعله جاهلا ، لزمه المبادرة بإزالة الطيب واللباس ، وله نزع الثوب من قبل رأسه ، ولا يكلف شقه . هذا مذهبننا ومذهب الجمهور ، وخالف فيه بعض السلف ، قال أصحابنا : فإن شرع في الإزالة وطال زمانها من غير تفريط فلا فدية عليه لأنه معذور ، وإن أخر الإزالة مع إمكانها لزمه الفدية ، سواء طال الزمان أم لا ، لأنه متطيب في ذلك الزمان بلا عذر ، وإن تعذرت عليه إزالة الطيب أو اللباس بأن كان أقطع أو بيده علة أو غير ذلك ، أو عجز عما يزيل به الطيب فلا فدية ما دام العجز ، لما ذكره المصنف ، ومتى تمكن ولو بأجرة المثل ، لزمه المبادرة بالإزالة .

قال أصحابنا : ولو علم تحريم الطيب وجهل وجوب الفدية ، وجبت الفدية لأنه مقصر ، وهو كمن زنى أو شرب أو سرق عالما بتحريم ذلك ، جاهلا وجوب الحد ، فيجب الحد بالاتفاق ، وكذا لو علم تحريم القتل وجهل وجوب القصاص وجب القصاص ، ولو علم تحريم الطيب وجهل كونه المسوس طيبا فلا فدية على المذهب ، وقيل في وجوبها وجهان ، حكاهما إمام الحرمين وغيره (والصحيح) الأول وبه قطع الجمهور .

قال المتولي : ولو علم تحريم الطيب ولكنه اعتقد في بعض أنواع الطيب أنه ليس بحرام ، فالصحيح وجوب الفدية لتقصيره (أما) إذا مس طيبا يظنه يابسا فكان رطباً ، ففى وجوب الفدية قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الجديد) لا فدية (والقديم) وجوبها وسبق بيانهما واختلاف الأصحاب في الأصح منهما في فصل تحريم استعمال الطيب (أما) إذا آكره على التطيب فلا فدية بالاتفاق صرح به المصنف في قياسه المذكور . واتفق الأصحاب عليه .

(المسألة الثانية) إذا حلق الشعر أو قلم الظفر فاسيا لإحرامه أو جاهلا بتحريمه فوجهان (الصحيح) المنصوص وجوب الفدية (والثاني) مخرج أنه لا فدية ، وذكر المصنف دليلهما وهو مخرج من الطيب واللباس . وقال كثيرون مخرج من المغنى عليه إذا حلق ، فإن الشافعى نص فى المغنى عليه إذا حلق أو قلم فى حال الإحرام على قولين ، وكذلك إذا قتل المغنى عليه الصيد نص فيه على قولين . قال أصحابنا : والمغنى عليه والمجنون والصبي الذى لا يميز إذا أزالوا فى إحرامهم شعرا أو ظفرا ، هل تجب الفدية ؟ فيه قولان (الأصح) لا فدية بخلاف العاقل الناسى والجاهل فإن المذهب وجوب الفدية ، فإنه ينسب إلى تقصير بخلاف المجنون والمغنى عليه .

(الثالثة) إذا قتل الصيد فاسيا لإحرامه أو جاهلا بتحريمه فيه طريقان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) القطع بوجوب الفدية ، وهو الأصح عند المصنف وآخرين (والثاني) هل الخلاف فى الحلق والقلم ، وعلى الجملة المذهب وجوب الفدية (وأما) المجنون والمغنى عليه والصبي الذى لا يميز فقد ذكرنا حكم قتلهم الصيد فى المسألة التى قبل هذه ، وذكرناه أيضا قبل هذا فى أوائل فصل تحريم الصيد .

(الرابعة) إذا جامع المحرم قبل التحلل من العمرة أو قبل التحلل الأول من الحج فاسيا لإحرامه أو جاهلا بتحريمه ، فيه قولان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (الأصح) الجديد لا يفسد نسكه ولا كفارة (والتقديم) فساده ووجوب الكفارة ولو رمى جمرة العقبة فى الليل وهو يعتقد أنه بعد نصف الليل وحلق ، ثم جامع ، ثم بان أنه رمى قبل نصف الليل وأن التحلل لم يحصل فطريقان حكاهما الدارمى (أصحابهما) كالناسى فيكون فيه القولان (والثاني) يفسد حجه قولاً واحداً لتقصيره . ولو أكرهت المحرمة على الوطء ففيه وجهان بناء على القولين فى الناسى ولو

أكره الرجل ففيه طريقان بناء على الخلاف في تصور إكراهه على الوطء في الزنا وغيره (أحدهما) أن إكراهه لا يتصور ، فيكون مختاراً فيفسد سكه وتلزمه الكفارة (والثاني) أنه متصور فيكون فيه وجهان بناء على الناسي كما قلنا في المرأة (والأصح) لا يفسد ، لأن الأصح تصور إكراهه • ولو أكره عاقلاً ثم جن أو أغشى عليه فجامع في جنونه أو إغشائه ففيه القولان كالناسي والله أعلم •

(فسر) قال إمام الحرمين والبخوي وآخرون في ضابط هذه المسائل : إذا فعل المحرم محظوراً من محظورات الإحرام ناسياً أو جاهلاً ، فإن كان إتلافاً قتل الصيد والحلق والقلم ، فالمذهب وجوب الفدية ، وفيه خلاف ضعيف سبق بيانه ، وإن كان استمتاعاً محضاً كالطيب واللباس ودهن الرأس واللحية والقبلة واللمس وسائر المباشرات بالشهوة ما عدا الجماع فلا فدية ، وإن كان جماعاً فلا فدية في الأصح ، والله أعلم •

(فسر) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا لبس أو تطيب ناسياً لإحرامه أو جاهلاً تحريره فلا فدية ، وبه قال عطاء والثوري وإسحاق وداود • وقال مالك وأبو حنيفة والمزني وأحمد في أصح الروايتين عنه : عليه الفدية وقاسوه على قتل الصيد ، ودليلنا ما ذكره المصنف ، والفرق أن قتل الصيد إتلاف (وأما) إذا وطئ ناسياً أو جاهلاً ، فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه لا يفسد نسكه ولا كفارة • وقال مالك وأبو حنيفة : يفسد ويلزمه القضاء والكفارة ووافقنا داود في الناسي والمكره ، وقد ذكر المصنف دليل المذهبين •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن حلق رجل رأسه فإن كان بإذنه وجبت عليه الفدية لأنه أزال شعره بسبب لا عذر له فيه فاشبه إذا حلقه بنفسه ، وإن حلقه وهو نائم أو مكره وجبت الفدية ، وعلى من تجب ؟ فيه قولان (أحدهما) تجب على الحاقق لأنه أمانة عنده ، فإذا أتلفه غيره وجب القسمان على من أتلفه كالوديمة

إذا أظفها غاصب (والثاني) تجب على المخلوق لأنه هو الذي ترفه بالخلق فكانت الفدية عليه (فإن قلنا) تجب الفدية على الخالق فللمخلوق مطالبته بإخراجها ، لأنها تجب بسببه ، فإن مات الخالق أو عسر بالفدية لم تجب على المخلوق الفدية (وإن قلنا :) تجب على المخلوق أخذها من الخالق إخراجها وإن اقتدى المخلوق نظرت - فإن اقتدى بالمال - رجع بأقل الأمرين من الشاة ، أو ثلاثة أصع ، وإن أداها بالصوم لم يرجع عليه ، لأنه لا يمكن الرجوع به : ومن أصحابنا من قال : يرجع بثلاثة أمداد ، لأن صوم كل يوم مقدر بعد وإن خلق رأسه وهو ساكت ففيه طريقان (أحدهما) أنه كائنهم والمكره ، لأن السكوت لا يجرى مجرى الإذن ، والدليل عليه أنه لو ألتف رجل ماله فسكت لم يكن سكوته إذنا في إتلافه (والثاني) أنه بمنزلة ما لو أذن فيه لأنه يلزمه حفظه والمنع من حلقه ، فإذا لم يفعل جعل سكوته كالإذن فيه كالودع إذا سكت عن إتلاف الوديعة .

(الشرح) قوله (أقل الأمرين من الشاة أو ثلاثة أصع) هكذا استعمل المصنف والأصحاب هذه العبارة ، والأجود حذف الألف ، فيقال : أقل الأمرين من الشاة وثلاثة أصع ، وهذا ظاهر لمن تأمل ، وقد أوضحته في تهذيب اللغات وفي ألفاظ التبيين وقوله : يجرى مجرى هو - بفتح الميم - وقوله : سكت عن إتلاف الوديعة ، يقال : سكت عنه وعليه .

(أما الأحكام) فقال أصحابنا : للخالق والمخلوق أربعة أحوال (أحدها) أن يكونا حلالين فلا شيء عليهما (الثاني) أن يكون الخالق محرما والمخلوق حلالا فلا منع منه ، ولا شيء عليهما (الثالث) أن يكونا محرمين (الرابع) أن يكون المخلوق محرما دون الخالق ، وفي هذين الحالتين يأثم الخالق ثم إن كان الخالق يأذن المخلوق أثم أيضا ، ووجبت الفدية على المخلوق ولا شيء على الخالق بلا خلاف عندنا ، وقال أبو حنيفة : إن كان الخالق محرما فعليه صدقة دليلنا أنه آلة للمخلوق فوجبت إضافة الخلق إلى المخلوق دونه أما إذا خلق الحلال أو المحرم شعر محرم بغير إذنه فإن كان نائما أو مكرها أو مجنونا أو مغمى عليه فطريقان حكاهما الشيخ أبو حامد والمسارودي والمحاملي والقاضي أبو الطيب والشاشي وآخرون (أحدهما)

طريقة أبي العباس بن سريج (الثاني) أبي إسحق المروزي أن في المسألة قولين (أحدهما) أن القدية على الخالق نص عليه الشافعي في القديم والإملاء (والثاني) يجب على المخلوق ثم يرجع بها على الخالق ، نص عليه في البويطي في مختصر الحج الأوسط وقاله ابن الصباغ وغيره في المختصر الكبير .

(والطريق الثاني) طريقة أبي علي ابن أبي هريرة أن المسألة على قول واحد وهو أن القدية تجب على الخالق ابتداء قولاً واحداً ، فما دام موسراً حاضراً فلا شيء على المخلوق قولاً واحداً وإنما القولان إذا غاب الخالق أو أعسر ، فهل يلزم المخلوق إخراج القدية ؟ ثم يرجع بها بعد ذلك على الخالق إذا حضر وأيسر ؟ فيه القولان ، واختلف الأصحاب في الرجوع من هذين الطريقين ، فقال المساوردي في الحلوى : الصحيح طريقة أبي علي ابن أبي هريرة قال : وبها قال أكثر أصحابنا . هذا كلام المساوردي ، وخالفه الجمهور ، فصحبوا طريقة ابن سريج وأبي إسحق ممن صححها القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد وصاحب البيان وآخرون ، ونقلها صاحب البيان عن عامة أصحابنا .

قال الشيخ أبو حامد وأبو علي البندنجي والمحاملي والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ والقاضي حسين والبغوي والنشائي وسائر الأصحاب : هذا الخلاف مبني على أن الشعر على رأس المحرم هل هو عنده بمنزلة الوديعة ؟ أم بمنزلة العارية ؟ وفيه قولان للشافعي (فإن) قلنا : عارية وجبت القدية على المخلوق ، ثم يرجع بها على الخالق ، كما لو تلفت العارية في يده (وإن قلنا :) وديعة وجبت على الخالق ولا شيء على المخلوق ، كما لو تلفت الوديعة عنده بلا تفريط . ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الأصحاب أنهم قالوا : فيه قولان ، قال : وقيل وجهان (أحدهما) أنه عارية (والثاني) وديعة ومن نقل الخلاف في أن الخلاف

فولان أو وجهان صاحب الشامل والتامى قال القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والشاملى وغيرهم : (الأصح) أنه كالوديعة ، قال القاضى : لأن التقصد بالعارية انتفاع المستعير بها والمحرم لا ينتفع يكون الشعر على رأسه ، وإنما منفعته فى إزالته لأنه لو تمعط بالمرض لم يضمه بلا خلاف ، فدل على أنه كالوديعة ، ولو كان كالعارية لضمنه كالعارية التالفة بأفة ساوية .

قال القاضى : (فإن قيل :) إنما لم يضمن إذا تمعط بالمرض ، لأن صاحب العارية هو الذى أتلفه وهو الله تعالى (فالجواب) أنه يلزم مثل ذلك إذا حلقه بنفسه ، لأن الله تعالى هو الفاعل الحقيقى فى الحلق ولا محدث للأفعال سواء قال : ويمكن أن يفرق بأن الحلق اكتسبه العبد فضمنه ، والتمعط بالمرض ليس بكسب فلم يضمنه . هذا كلام القاضى أبى الطيب ونقل ابن الصباغ فى الشامل أن القاضى أبى الطيب قال : ذكر الخلاف فى ذلك خطأ والصواب أنه وديعة وهذا يخالف قول القاضى فى تعليقه ، فإنه ذكر الخلاف ولم يقل إنه خطأ والله أعلم . واتفق الأصحاب فى أن الأصح من القولين أن التقدية تجب على الحالق ، ولا يطالب المخلوق أبداً ، ومن صرح بتصحيحه أبو إسحق المروزى فى شرحه والقاضى أبو الطيب فى كتابيه التعليق والمجرد والمحاملى فى المجوع وصاحب الحاوى والجرجانى فى التحرير والبنغوى والشاملى وصاحب البيان والفرقى والرافعى وآخرون ، لأن المخلوق معذور ولا تقصير من جهته بخلاف الناسى (وأما قول القائل الآخر) ، إنه ترفه بالحلق ، فقالوا : هذا ينتقض بمن عنده شراب وديعة فجاء إنسان فاوجره فى حلق المودع بغير اختياره فإن الضمان يجب على المؤجر دون المودع وإن كان قد حصل فى جوفه لأنه لا صنع له فيه ، والله أعلم .

قال أصحابنا : (فإن قلنا :) التقدية على الحالق فامتنع من أداؤها مع

قدرته فلمخلوق مطالبته بإخراجها هكذا قطع به المصنف وجماهير الأصحاب ، ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه ، قال : وهو مشكل في المعنى ، وإنما التعويل على النقل وحكى ابن الصباغ هذا عن الأصحاب ثم استشكله وأنكره على الأصحاب كما استشكله إمام الحرمين ونقل المتولي عن الأصحاب كلهم أنهم قالوا : للمخلوق مطالبة الخالق بإخراج الفدية ، وله مطالبة الإمام بالاستيفاء ، ثم قال : والصحيح أنه ليس له مطالبة ، لأن الحق ليس له وليس عليه في ترك الإخراج ضرر ، لأن الخالق هو المأمور بالإخراج بخلاف السرقة لأن في القطع غرضا وهو الزجر لصيانة ملكه . هذا كلام المتولي ، وذكر الراقعي في المسألة وجهين (الصحيح) وهو قول الأكثرين له مطالبته (والثاني) لا . واحتج الأصحاب للشهور بما احتج به المصنف ، قال الفارقي : ولأن حج المخلوق يتم بإخراج الفدية فكان له المطالبة بإخراجها والله أعلم .

قال المصنف والأصحاب : وإذا قلنا : يجب على الخالق فيات أو أعسر فلا شيء على المخلوق ولو أخرج المخلوق الفدية إن كان يأذن الخالق جاز بلا خلاف ، كما لو أدى زكاته وكفارته بإذنه ، وإن كان بغير إذنه فوجهان حكاهما الراقعي (الأصح) لا يجزىء كما لو أخرجها أجنبى بغير إذنه ، فإنه لا يجزىء وجها واحدا وهذا الوجه قطع الدارمي وأبو على البنديجي والمتولي وغيرهم ، والفرق بين هذا وبين قضاء الدين عن الإنسان فإنه يجوز بغير إذنه بلا خلاف لأن الفدية شبيهة بالكفارة ، ولأنها قرينة وجبت بسبب العبادة والله أعلم .

(أما) إذا قلنا تجب الفدية على المخلوق فقال المصنف وجها من الأصحاب : إن كان الخالق حاضرا وهو موثر فلمخلوق أن يأخذها من الخالق ويخرجها لأنه لا معنى لإلزام المخلوق بإخراجها ثم الرجوع على الخالق مع إمكان الأخذ من الخالق هكذا قطع به المصنف وسائر العراقيين

وجماعة من غيرهم وقال المتولى والبغوى والرافعى : هل له أن يأخذ من الحائق قبل الإخراج ؟ فيه وجهان (أصحابهما) عندهم ليس له ذلك والله أعلم .

وقال أصحابنا : فإن أراد إخراجها والحالة هذه كان عليه أن يفدى بالهدى أو الإطعام دون الصيام هكذا قاله الشيخ أبو حامد والأصحاب لأنه متحمل لهذه الفدية عن غيره والصوم لا يصح فيه التحلل . وإن غاب الحائق أو أعسر لزم المحلوق أن يفدى ليخلص نفسه من الفرض ، قال الأصحاب : وله هنا أن يفدى بالهدى والإطعام والصوم ، أطلق البغوى وغيره أن له أن يفدى بالإطعام والهدى والصيام ، ولم يفرقوا بين وجود الحائق وعدمه ، وقطع الماوردى بأنه لا يجوز الصيام مطلقا لأنه متحمل . وإذا فدى المحلوق على هذا القول نظرت فإن فدى بالطعام أو الهدى رجع بأقلهما فيمة لأنه متبرع بالزيادة ، لأنه مخير بينهما فعدوله إلى أكثرهما تبرع فلا يرجع به ، ويرجع بالأقل هكذا قطع به المصنف والجماهير .

وذكر الماوردى في المسألة وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) أنه إذا فدى بأكثرهما لا يرجع على الحائق بشيء لأنه غارم عن غيره ، فلزمه أن يسقط الغرم بأقل ما يقدر عليه ، فإذا عدل إلى الأكثر كان متطوعا بذلك غير مأذون له فيه ، والمذهب الأول ، وإن فدى بالصيام ففيه أربعة أوجه (أصحابها) عند المصنف والأصحاب وبه قطع جماعة : لا يرجع بشيء لما ذكره المصنف (والثاني) يرجع لكل يوم بسد لما ذكره المصنف (والثالث) يرجع لكل يوم بصاع ، ذكره المتولى لأن الشرع عادل بين صوم ثلاثة أيام وثلاثة أصع (والرابع) حكاه الدارمي والقاضى أبو الطيب في تعليقه عن ابن القطان وحكاه الرافعى يرجع بما يرجع به لو فدى بالهدى أو الإطعام .

ولو أراد الحائق على هذا القول أن يفدى ، قال أصحابنا : إن كان

بالصوم لم يجز وإن كان بالهدى أو الإطعام — فإن كان ياذن المخلوق —
 جاز وإلا (فوجهان) حكاهما المتولي والبغوي وغيرهما (أصحهما) لا يجوز ،
 وبه قطع القاضي حسين والرافعي ، قال القاضي حسين : والفرق بين هذا
 وبين من أكره إنسانا على إتلاف مال ، وقتلنا : إن المكروه المأمور يضمن
 ثم يرجع به على الأمر فأداه الأمر بغير إذن المأمور ، يبرأ المأمور ، لأن
 الفدية فيها معنى القرية ، فلا بد من قصدتها ممن لاقاه الوجوب ، والله
 أعلم .

(فروع) إذا حلق إنسان رأس المحرم وهو مستيقظ عاقل غير مكروه ،
 لكنه ساكت فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) أنه
 كما لو حلق ياذنه فتكون الفدية على المخلوق قولاً واحداً ولا مطالبة على
 الحالق بشيء ، لأن الشعر عنده ودعة أو عارية وعلى التقديرين إذا أنلفت
 العارية أو الودعة وهو ساكت متسكن من المنع يكون ضامناً في الطريق
 الثاني ، كما أنه لو حلق نائماً أو مكروها فيكون على الخلاف .

(فروع) لو أمر حلال حلالاً بحلق رأس محرم فأنفذه فالفدية على
 الأمر إن لم يعرف الحالق الحال ، فإن عرفه فوجهان (الأصح) أنها عليه ،
 قال الدارمي ونو أكره إنساناً محرماً على حلق رأس نفسه ففيه القولان ،
 كما لو حلقه مكروها ولو أكره رجلاً على حلق المحرم فالفدية على الأمر .

(فروع) إذا سقط شعر المحرم بمرض أو غيره من الآفات من غير
 صنع آدمي فلا فدية بلا خلاف ولو طارت إليه نار فأحرقته ، فقد قال
 المتولي والرويانى في البحر : إن لم يمكنه إطفائها فلا فدية بلا خلاف ،
 كما لو سقط بالمرض ، وإن أمكنه فهو كمن حلق رأسه وهو ساكت ، ففيه
 الطريقان السابقان وأطلق الدارمي والماوردي وآخرون من العراقيين
 أنه لو أحرق بالنار لا فدية ، وقال القاضي حسين في تعليقه : قال العراقيون :
 لا فدية ، واختار القاضي أنه إن قلنا : إن الشعر كالعارية ضمنه ، وإن قلنا

وديمة فلا ، والصواب ما قدمناه عن المتولى والرويانى . وتعين حمل كلام العراقيين على من لم يسكنه الإطفاء ، وكلامهم يقتضيه ، فإنهم جعلوه حجة لسقوط الفدية عن المخلوق النائم والمكره ، وبه يحصل الاحتجاج .

(فرع) قد ذكرنا أن الحلال إذا حلق رأس المحرم مكرها وجبت الفدية على الحالق فى الأصح ، وفى الثانى تجب على المخلوق ، ويرجع بها على الحالق . قال إمام الحرمين : لم نختلف الأئمة فى إيجاب الفدية ، قال : وأقرب مسلك فيه أن الشعر فى حق الحلال كصيد الحرم وشجره .

(فرع) فى مذاهب العلماء لو حلق محرم رأس حلال جاز ولا فدية ، وبه قال مالك وأحمد ودأود ، وقال أبو حنيفة لا يجوز ، فإن فعل فعلى الحالق صدقة كما لو حلق رأس محرم . دليلنا أنه حلق شعرا لا حرمة له بخلاف شعر المحرم ، ولو حلق حلال شعر محرم فأنم أو مكره فقد ذكرنا أن الأصح عند وجوب الفدية على الحالق ، وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور وابن المنذر ، وقال أبو حنيفة : تجب على المخلوق ولا يرجع بها على الحالق ، وقال غطاء : من أخذ من شارب المحرم فعليهما الفدية .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره للمحرم أن يحك شعره بأظفاره حتى لا ينتثر شعره ، فإن انتثر منه شعره لزمته الفدية ويكره أن يطفى رأسه ولحيته ، فإن طوى وقتل قملة استحج له أن يغطيها ، قال الشافعى رحمه الله : وإى شيء فداها به فهو خير منها ، فإن ظهر القمل على يده أو ثيابه لم يكره أن ينجبه لانه الجاه . ويكره أن يكتحل بما لا طيب فيه ، لانه زينة ، والحاج اشعث أغبر ، فإن احتاج إليه لم يكره ، لانه إذا لم يكره ما يحرم من الحلق والطيب للحاجة ، فلأن لا يكره ما يحرم أولى . ويجوز أن يدخل الحمام ويفتسل بالماء ، لما روى أبو أيوب رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتسل وهو محرم » ويجوز أن يفسل شعره بالماء والسدر لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « فى المحرم الذى خر من بعيره : اغسلوه بماء وسدر » ويجوز أن يحتجم ما لم يقطع شعرا لما

روى ابن عباس رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو محرم » ويجوز أن يفتصد أيضا كما يجوز أن يحتجهم ، ويجوز أن يستظل سائرا وناظرا ، لما روى جابر رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقبة من شعر أن تضرب له بمنرة » وإذا ثبت جواز ذلك بالحر نازلا وجب أن يجوز سائرا قياسا عليه ، ويكره أن يلبس الثياب المصبغة لما روى أن عمر رضى الله عنه رأى على طلحة توبين مصبوغين وهو حرام ، فقال : ايها الرهط انتم ائمة يقتدى بكم ، ولو أن جاهلا رأى عليك توبيك لقال : قد كان طلحة يلبس الثياب المصبغة ، وهو محرم ، فلا يلبس أحدكم من هذه الثياب المصبغة في الإحرام شيئا .

ويكره أن يحمل بازا أو كلبا معلما لأنه ينفر به الصيد ، وربما انفلت فقتل صيدا ، وينبغي أن ينزه إحرامه من الخصومة والشتم والكلام القبيح ، لقوله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) قال ابن عباس : الفسوق المنازلة بالألقاب ، وتقول لأخيك : يا ظالم يا فاسق ، والجدال أن تمارى صاحبك حتى تغضبه ، وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كهيئته يوم ولدته أمه » والله التوفيق .

(الشرح) حديث أبي أيوب رواه البخارى ومسلم ولفظ روايتهما قال أبو أيوب : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل وهو محرم » وحديث ابن عباس في المحرم الذي خر من بعيره وحديثه في الحجامة رواها البخارى ومسلم (وأما) حديث جابر في القبة فرواه مسلم وأبو داود في جملة حديث جابر الطويل ، الذى استوعب فيه صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه كما ذكره المصنف وعن أم الحصين الصحابية رضى الله عنها قالت : « حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جيرة العقبة » رواه مسلم في صحيحه . (وأما) حديث عمر وقوله لطلحة في الثوب المصبوغ فصحيح رواه مالك في الموطأ بإسناد على شرط البخارى ومسلم

(وأما) حديث أبي هريرة فرواه البخارى ومسلم (وأما) تفسير قوله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فسبق بيانه في الباب الأول من كتاب الحج في وقت الإحرام بالحج قوله : يكره أن يغلى رأسه هو - بفتح الياء وإسكان الفاء وتخفيف اللام -

(أما الأحكام) ففي الفصل مسائل (إحداها) يكره حك الشعر في الإحرام بالأظفار لثلاث شرا ، ولا يكره يبطون الأنامل ، وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله : يكره أن يحك شعره بأظفاره فأشار إلى أنه لا يكره بأنامله ويكره مشط رأسه ولحيته ، لأنه أقرب إلى تف الشعر ، فإن حك أو مشط فتنت بذلك شعرة أو شعرات لزمه فدية فإن سقط شعر وشك هل تنف بفعله ؟ أم كان يقتل ^(١) بنفسه ؟ فوجهان وقيل : قولان ، ومن حكاهما قولين الشيخ أبو محمد الجويني وإمام الحرمين عن حكايته (أصحهما) وبه قطع جماعة منهم البندنجي وصاحب البيان : لا فدية ، لأنه محتمل الأمرين والأصل براءته فلا تلزمه الفدية بالشك (والثاني) تلزمه إحالة على السبب الظاهر ، قال الإمام : وهو نظير من ضرب بدن امرأة فأجھضت جنينا يجب الضمان ، وإن كان يحتمل الإجهاض بسبب آخر ، هذا كله في حك الشعر (وأما) حك الجسد فلا كراهة فيه بلا خلاف ، وفي الموطأ عن عائشة « أنها سئلت أيحك المحرم جسده ؟ قالت : نعم فيحككه وليشدد » .

قال أصحابنا : ولا يكره للمحرم ذلك البدن وإزالة الوسخ عنه ، وقال مالك ، لا يفعله ، فإن فعله فعليه صدقة . دليلنا أنه لم يثبت في ذلك شيء شرعي ، فلا ينفع فهذا هو المعتمد في الدلالة (وأما) ما يحتج به أصحابنا من رواية الشافعي والبيهقي بإسنادهما عن ابن عباس « أنه دخل حماما

(١) اقتتل الشعر والصوف تسولا : سقط (ط) .

وهو بالجحفة وهو محرم وقال : ما يعبأ الله بأوساخنا شيئاً « فهذا ضعيف ،
لأنه من رواية ابن أبي يحيى وهو ضعيف عند المحدثين .

(المسألة الثانية) يكره أن يلقى رأسه ولحيته ، فإن قلى وقتل قملة
تصدق ولو بقلعة ، نص عليه الشافعى وفى نص آخر قال : أى شئ فداها
به فهو خير منها كما حكاه عنه المصنف وهو بمعنى الأول وهذا التصديق
مستحب وليس بواجب هكذا قطع به المصنف وجباهير الأصحاب لأنها
ليست مأكولة فأشبهت قتل الحشرات والسباع التى لا تؤكل ، وفيه وجه
أن التصديق واجب لأنه يتضمن إزالة الأذى عن الرأس ، وقد سبق بيانه
فى فصل قتل ما لا يؤكل من السباع والحشرات ، حكاه القاضى حسين
وإمام الحرمين وآخرون قال المصنف والأصحاب : ولو ظهر القمل فى بدنه
وثيابه فله إزالته ولا فدية بلا خلاف لا واجبة ولا مستحبة ، بخلاف قمل
الرأس لأنه يتضمن إزالة الأذى من الرأس وقد ورد فيه النص والله أعلم
وسبق هناك أن الصبيان لها حكم القمل والله أعلم .

(الثالثة) يحرم الاكتحال بكحل فيه طيب كما سبق فى فصل الطيب ،
فإن احتاج إليه لدواء جاز وعليه الفدية (وأما) الاكتحال بما لا طيب فيه
فقد سبق فى آخر فصل تحريم الطيب أنه لا يحرم ؟ وللشافعى فى كراهته
نصان فقيل قولان ، وقيل على حالين وهو الأصح ، فإن كان فيه زينة
كالإثمد ونحوه كره إلا لحاجة كرمد ونحوه ، وإن لم يكن فيه زينة كالتوتيا
لم يكره ، وبهذا التفصيل قطع الشيخ أبو حامد والماوردى والقاضى
أبو الطيب والجمهور ، وعليه يحمل كلام المصنف ، قال أبو على البنديجى :
إن كان مما لا يحسن العين كالتوتيا فلا كراهة وإن كان يحسنها كالإثمد
فقد نقل المزنى أنه لا بأس به ، ونص فى الإملاء أنه يكره وهو ظاهر نصه
فى الأم ، قال : فإن صح قتل المزنى فالمسألة على قولين ، وإلا فالمعروف
فى كتبه أنه مكروه فالمذهب التفصيل .

قال أبو الطيب وآخرون : ويكره للمحرمة الاكتحال بالإثمد أشد من كراهته للرجال ، لأن ما يحصل من الزينة أكثر من الرجل ، فإن اكتحل به رجل أو امرأة فلا فدية بلا خلاف ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن عثمان ابن عفان رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المحرم : « يعنى يشتكى عينه قال : يضمدها بالصبر » وروى البيهقي عن شميصة قالت « اثنتك عيني وأنا محرمة فسألت عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها عن الكحل ، فقالت : اكتحلى بأى كحل شئت غير الإثمد ، أو قالت : غير كل كحل أسود ، أما أنه ليس بحرام ولكنه زينة ، ونحن فكرهه ، وقالت إن شئت كحلته بصبر فأبيت » .

(فروع) اتفق العلماء على جواز تضميد العين وغيرها للمحرم بالصبر ونحوه مما ليس بطيب ولا فدية في ذلك . وأجمعوا على أنه إذا احتاج إلى ما فيه طيب جاز فعله . وعليه الفدية ، وأجمعوا على أن له أن يكتحل بما لا طيب فيه إذا احتاج إليه ولا فدية ، وأما الاكتحال للزينة فمكروه عندنا على الصحيح كما سبق ، وبه قال جماعة من العلماء . قال ابن المنذر : ثبت أن ابن عمر قال : يكتحل المحرم بكل كحل لا طيب فيه . قال : ورخص في الكحل له الثوري وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي غير أن إسحق وأحمد قالا : لا يجيبنا ذلك للزينة ، وكرهه مجاهد ، وكره الإثمد للمحرم الثوري وأحمد وإسحق ، قال ابن المنذر : لا يكره .

(المسألة الرابعة) قال الشافعي والأصحاب : للمحرم أن يغتسل في الحمام وغيره ، وينغمس في الماء لما ذكره المصنف ، وله إزالة الوسخ عن نفسه ، ولا كراهة في ذلك على المذهب ، وبه قطع الجمهور « قال الرافي : وقيل : يكره على القديم ، وله غسل رأسه بالسدر والخطمي ، لكن يستحب أن لا يفعل خوفا من انتاف الشعر ، ولأنه ترفه ونوع زينة ولم يذكر الجمهور كراهته بل اقتصروا على أنه خلاف الأولى وصرح

البندنجي بكراته ، قال الرافعي : وذكر الحناطي كراته عن القديم .
 قال أصحابنا : وإذا غسله فينبغي أن يرفق لثلا يتنف شعره . هذا تفصيل
 مذهبنا ، قال الماوردي : أما اغتسال المحرم بالماء والانغماس فيه
 فجاز ، لا يعرف بين العلماء خلاف فيه ، لحديث أبي أيوب السابق (فأما)
 دخول الحمام وإزالة الوسخ عن نفسه فجاز أيضا عندنا . وبه قال الجمهور .
 وقال مالك : تجب القدية بإزالة الوسخ وقال أبو حنيفة : إن غسل رأسه
 بخطمي لزمته القدية . دليلنا حديث ابن عباس في المحرم الذي خر عن
 بعبيره ، قال ابن المنذر : وكره جابر بن عبد الله ومالك غسل المحرم رأسه
 بالخطمي . قال مالك : وعليه القدية ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال أبو ^(١)
 يعقوب ومحمد : عليه صدقه ، قال ابن المنذر : هو مباح لحديث
 ابن عباس .

(الخامسة) قال الشافعي والأصحاب : للمحرم أن يحتجم ويقتصد
 وبقطع العرق ما لم يقطع شعرا ولا قدية عليه هذا مذهبنا لا خلاف فيه
 عندنا ، وبه قال جمهور العلماء منهم مسروق وعطاء وعبيد بن عمير والثوري
 وأحمد وإسحق وابن المنذر ، وقال ابن عمر ومالك : ليس له الحجامة إلا
 من ضرورة وقال الحسن البصري : إن فعله ^(٢) دليلنا حديث ابن عباس
 الذي ذكره المصنف . قال أصحابنا : فإن احتاج إلى الحجامة ونحوها ولم
 يمكن إلا بقطع شعر قطعه لزمه القدية .

(السادسة) قال الشافعي والأصحاب : له أن يستظل سائرا ونازلا
 للحديث الذي ذكره المصنف ، ولحديث أم الحصين الذي ذكرناه معه .
 هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا ، ونقله ابن المنذر عن ربيعة والثوري وابن
 عيينة قال : وروى ذلك عن عثمان بن عفان وعطاء والأسود بن يزيد ، قال :

(١) لعله أبو يوسف .

(٢) هكذا بالأصل والنسخت هو (وعليه القدية) . الخطمي .

وكره ذلك مالك وأحمد . وقال عبد الرحمن بن مهدي : لا أستظل ، قال :
وروينا عن ابن عمر قال : أضح لمن أحرمت له « قال ابن المنذر : ولا بأس
به عندي لأني لا أعلم خيرا ثابتا يمنع منه ، وما كان للحلال فعله كان
للمحرم فعله إلا ما نهى عنه المحرم . قال : كل ما نهى عنه المحرم يستوى
فيه الرأكب ومن على الأرض ، كالطبيب واللباس السابقين في حديث ضرب
القبة بسمرة ، وحديث أم الحصين . هذا كلام ابن المنذر ، ونقل أصحابنا
عن مالك وأحمد أنهما قالوا : يجوز الاستظل للنازل ، ولا يجوز للسائر ،
فإن استظل لزمه الفدية وعن أحمد رواية أنه لا فدية . قال العبدري
ووافقنا : إنه لو كان زمن استظلاله يسيرا فلا فدية ، وكذا لو استظل بيده
ونحوها ، دليلنا الحديثان السابقان (وأما) ما رواه البيهقي وغيره بالإسناد
الصحيح عن نافع قال : « أبصر ابن عمر رجلا على بعيره وهو محرم قد
استظل بينه وبين الشمس فقال له : أضح لمن أحرمت له « فمحمول على
الاستحباب (وقوله) أضح أى ابرز إلى الشمس (وأما) حديث جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب
إلا غربت بذنوبه ، حتى يعود كما ولدته أمه « فرواه البيهقي وقال : هو
إسناد ضعيف ولو صح لم يكن فيه دليل للمنع من الاستظل ، ولا كراهة
فيه ، ولا فيه فرق بين سائر ونازل . قال أبو على البندنجي وغيره من
أصحابنا : الاستظل وإن كان جائزا فالبروز للشمس أفضل منه للرجل ،
ما لم يخف ضررا والستر للمرأة أفضل .

(السابعة) قال المصنف والأصحاب : يكره للمحرم لبس الثياب
المصبغة كراهة تنزيه . فإن لبسها فلا فدية سواء في هذا المصبوغ بالليل
والنمرة وغيرها مما ليس بطيب .

(الثامنة) يكره للمحرم أن يستصحب معه بازيا أو كلبا معلما أو
غيرهما من جوارح السباع والطيور لما ذكره المصنف ، وهذا متفق عليه

نص عليه الشافعي وتابعه الأصحاب ، وسبقت المسألة بفروعها في فصل
الصيد •

(التاسعة) قال المصنف والأصحاب : ينبغي أن ينزه إحرامه من
الشتم والكلام القبيح والخصومة والمراء والجدال ، ومقاطبة النساء بما
يتعلق بالجماع والقبلة ونحوها من أنواع الاستمتاع ، وكذا ذكره بحضرة
المرأة • ويستحب أن يكون كلامه وكلام الحلال بذكر الله تعالى ، وما في
معناه من الكلام المندوب ، كتعليم وتعلم وغير ذلك ، لحديثي [أبي شريح ^(١)
الخزامي] وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت »

ولا بأس عليهما بالكلام المباح من شعر وغيره لحديث أبي بن كعب رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن من الشعر لحكمة » رواه
البخاري ، وعن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« الشعر كلام حسنة كحسن الكلام ، وقبيحة كقبيحة » رواه الشافعي
والبيهقي هكذا مرسلًا عن عروة وروى البيهقي « أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه غنى وهو محرم » والله أعلم •

(العاشرة) قال أصحابنا : لا بأس بنظر المحرم في المرأة : ولا كراهة
في ذلك سواء كان رجلا أو امرأة هذا هو الصحيح المشهور في المذهب وبه
قطع القاضي أبو الطيب والماوردي وآخرون ، وقال أبو علي البندنجي
في كتابه الجامع : لا بأس بنظر المحرم والمحرمة إلى وجهه في المرأة قال :
وقال الشافعي في سنن حرمة : يكره لهما ذلك هذا كلام البندنجي • وقال
صاحب العدة : قال الشافعي في الأم لا بأس به ، وقال في سنن حرمة :
يكره ذلك لأنه زينة • وقال صاحب البيان : قال صاحب المعتمد لا يكره

(١) في ش و ق (أبي شريح عن الخزامي) وهو خطأ واضح • وأبو شريح الخزامي اسمه
خويلد بن عمرو أسلم عام الفتح له عشرون حديثا اتفق الشيخان على حديثه مات سنة ٦٨

قال : ونقل صاحب الفروع عن الشافعي أنه نص في الإملاء أنه يكره فحصل للشافعي في المسألة قولان (الأصح) لا يكره ، وبه قطع الأكثرون ، ونقل ابن المنذر عدم الكراهة عن ابن عباس وأبي هريرة وطاوس والشافعي وأحمد وإسحق . قال : وبه أقول ، وكره ذلك عطاء الخراساني ، وقال مالك . لا يفعل ذلك إلا عن ضرورة . قال : وعن عطاء في المسألة قولان (أحدهما) يكره (والثاني) لا بأس به واحتج البيهقي بحديث نافع « أن ابن عمر نظر في المرأة » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم ، وعن ابن عباس أنه كره أن ينظر المحرم في المرأة إلا من وجع ، قال البيهقي : وعطاء الخراساني ^(١) ضعيف لقوله والرواية الأولى أصح .

(الحادية عشر) أشار المصنف في كلامه في هذا الفصل وغيره إلى أنه يستحب كون الحاج أشعث ، وكذا صرح به الأصحاب . ودليله قوله تعالى : (ثم ليقضوا ثمنهم) وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى يباهي بأهل عرفات أهل السماء فيقول لهم : انظروا إلى عبادي جاءوني شعثا غبرا » رواه البيهقي بإسناد صحيح .

(فسر) قال الشافعي في هذا الباب من المختصر : المرأة كالرجل في ذلك إلا ما أمرت به من الستر ، فاستتر لها أن تخفض صوتها بالتلبية ، ولها

(١) كذا في شرح وفي العبارة نظر ، لأن الجبال هنا هو في سوق فولين لعطاء الغلبه وليس في تقدير عطاء الزاوية ، ولعل الضعف إنما يلحق قوله الأول بالكراهة ، ويكون قوله الثاني موافقا للأصح من قول الشافعي . وعطاء هذا هو ابن أبي مسلم الخراساني قائد جيوش العباسية ومؤسس دولتهم ، وهو من كبار العلماء ، وهو من أهل سمرقند ، وقيل من أهل بلخ ، وولاه للمذهب بن أبي صفرة ، ورجل وطوف وسكن الشام ، ودواياته من ابن عباس وابن عمر فمرسلة وهو كثير الإرسال ومن روى عنهم النسي وسعيد بن المسيب ومكرمة وعروة وعنه ابنه عثمان والأوزاعي ومعمر وشعبة وسليمان وبجير بن حمزة وإسماعيل بن عياش قال يحيى بن معي : عطاء قالوا ابن أبي مسلم وقالوا ابن أبي مبصرة وقال مالك عطاء ابن عبد الله هـ . وقال البخاري عطاء بن عبد الله هو ابن أبي مسلم سألت عبد الله بن عثمان عن عطاء فقال : نحن من أهل بلخ هـ . وقد فرق مسلم والنسائي بينهما فجعلاهما اثنين وقال ابن مسافر : وهما هما واحد هـ . من میزان مخلصا (ط) .

أن تلبس القميص والقباء ، إلى آخر كلامه ، وشرح الأصحاب هذا الكلام فأحسنهم شرحا صاحب الجلوى قال : (أما) أركان الحج والعمرة فلا يختلف الرجل والمرأة في شيء منها ، وإنما يختلفان في هيئات الإحرام ، فهي نخالفة في خمسة أشياء (أحدها) أنها مأمورة بلبس المخيط كالقميص والقباء والسراويل والخفين ، وما هو أستر لها ، لأن عليها ستر جميع بدنها غير وجهها وكفيها ، والرجل منهي عن المخيط وتلزمه به الفدية (الثاني) أنها مأمورة بخفض صوتها بالتلبية ، والرجل مأمور برفعه لأن صوتها يفتن (الثالث) أن إحرامها في وجهها فلا تغطيه ، فإن سترته لزمها الفدية ، وللرجل ستره ولا فدية عليه (الرابع) ليس للرجل لبس القفازين بلا خلاف وفي المرأة قولان مشهوران (الخامس) يستحب لها أن تختضب لإحرامها بحناء ، وللرجل منهي عن ذلك •

(قلت :) وتخالفة في شيء سادس من هيئات الإحرام ، وهو أن كراهة الاكتمال في حقها أشد من الرجل ، وقد سبق بيانه قريبا ، وفي سابع وهو أنه يستحب لها مس وجهها عند إرادة الإحرام بشيء من الحناء لتستر بشرته عن الأعين ، وقد سبق بيان هذا واضحا في أوائل هذا الباب قال الأصحاب : وفي أشياء من هيئات الطواف (أحدها والثاني) الرمل والاضطباع يشرعان للرجل دونها ، قال المساوردي : هي منهية عنهما ، بل تمشي على هينتها ، وتستتر جميع بدنها غير الوجهين والكفين (الثالث) يستحب لها أن تطوف ليلا لأنه أستر لها ، والرجل يطوف ليلا ونهارا ، قال المساوردي وغيره : ويستحب لها أن لا تدنو من الكعبة في الطواف إن كان هناك رجال ^(١) وإنما تطوف في حاشية الناس ، والرجل بخلافها ، قال السرخسي وهكذا يستحب لها في الطريق أن لا تغالط الناس وتسير على

(١) من الصور التي تساعدنا الصورة الأفرقيسات التذكرويات وهي حاسرات الأذرع والصور يراحم الرجال ويدانهم ليصلن إلى استلام الحجر الأسود فإين حاشية الناس من هذا الالتصاق الذي تنمده أقدامهن في طوافها وشقتها الزحام بلا مبالاة ولا خجل (ط) •

٢٨١
١٤٠٠
١٤٠١
١٤٠٢
١٤٠٣
١٤٠٤
١٤٠٥
١٤٠٦
١٤٠٧
١٤٠٨
١٤٠٩
١٤١٠
١٤١١
١٤١٢
١٤١٣
١٤١٤
١٤١٥
١٤١٦
١٤١٧
١٤١٨
١٤١٩
١٤٢٠
١٤٢١
١٤٢٢
١٤٢٣
١٤٢٤
١٤٢٥
١٤٢٦
١٤٢٧
١٤٢٨
١٤٢٩
١٤٣٠
١٤٣١
١٤٣٢
١٤٣٣
١٤٣٤
١٤٣٥
١٤٣٦
١٤٣٧
١٤٣٨
١٤٣٩
١٤٤٠
١٤٤١
١٤٤٢
١٤٤٣
١٤٤٤
١٤٤٥
١٤٤٦
١٤٤٧
١٤٤٨
١٤٤٩
١٤٥٠
١٤٥١
١٤٥٢
١٤٥٣
١٤٥٤
١٤٥٥
١٤٥٦
١٤٥٧
١٤٥٨
١٤٥٩
١٤٦٠
١٤٦١
١٤٦٢
١٤٦٣
١٤٦٤
١٤٦٥
١٤٦٦
١٤٦٧
١٤٦٨
١٤٦٩
١٤٧٠
١٤٧١
١٤٧٢
١٤٧٣
١٤٧٤
١٤٧٥
١٤٧٦
١٤٧٧
١٤٧٨
١٤٧٩
١٤٨٠
١٤٨١
١٤٨٢
١٤٨٣
١٤٨٤
١٤٨٥
١٤٨٦
١٤٨٧
١٤٨٨
١٤٨٩
١٤٩٠
١٤٩١
١٤٩٢
١٤٩٣
١٤٩٤
١٤٩٥
١٤٩٦
١٤٩٧
١٤٩٨
١٤٩٩
١٥٠٠
١٥٠١
١٥٠٢
١٥٠٣
١٥٠٤
١٥٠٥
١٥٠٦
١٥٠٧
١٥٠٨
١٥٠٩
١٥١٠
١٥١١
١٥١٢
١٥١٣
١٥١٤
١٥١٥
١٥١٦
١٥١٧
١٥١٨
١٥١٩
١٥٢٠
١٥٢١
١٥٢٢
١٥٢٣
١٥٢٤
١٥٢٥
١٥٢٦
١٥٢٧
١٥٢٨
١٥٢٩
١٥٣٠
١٥٣١
١٥٣٢
١٥٣٣
١٥٣٤
١٥٣٥
١٥٣٦
١٥٣٧
١٥٣٨
١٥٣٩
١٥٤٠
١٥٤١
١٥٤٢
١٥٤٣
١٥٤٤
١٥٤٥
١٥٤٦
١٥٤٧
١٥٤٨
١٥٤٩
١٥٥٠
١٥٥١
١٥٥٢
١٥٥٣
١٥٥٤
١٥٥٥
١٥٥٦
١٥٥٧
١٥٥٨
١٥٥٩
١٥٦٠
١٥٦١
١٥٦٢
١٥٦٣
١٥٦٤
١٥٦٥
١٥٦٦
١٥٦٧
١٥٦٨
١٥٦٩
١٥٧٠
١٥٧١
١٥٧٢
١٥٧٣
١٥٧٤
١٥٧٥
١٥٧٦
١٥٧٧
١٥٧٨
١٥٧٩
١٥٨٠
١٥٨١
١٥٨٢
١٥٨٣
١٥٨٤
١٥٨٥
١٥٨٦
١٥٨٧
١٥٨٨
١٥٨٩
١٥٩٠
١٥٩١
١٥٩٢
١٥٩٣
١٥٩٤
١٥٩٥
١٥٩٦
١٥٩٧
١٥٩٨
١٥٩٩
١٦٠٠
١٦٠١
١٦٠٢
١٦٠٣
١٦٠٤
١٦٠٥
١٦٠٦
١٦٠٧
١٦٠٨
١٦٠٩
١٦١٠
١٦١١
١٦١٢
١٦١٣
١٦١٤
١٦١٥
١٦١٦
١٦١٧
١٦١٨
١٦١٩
١٦٢٠
١٦٢١
١٦٢٢
١٦٢٣
١٦٢٤
١٦٢٥
١٦٢٦
١٦٢٧
١٦٢٨
١٦٢٩
١٦٣٠
١٦٣١
١٦٣٢
١٦٣٣
١٦٣٤
١٦٣٥
١٦٣٦
١٦٣٧
١٦٣٨
١٦٣٩
١٦٤٠
١٦٤١
١٦٤٢
١٦٤٣
١٦٤٤
١٦٤٥
١٦٤٦
١٦٤٧
١٦٤٨
١٦٤٩
١٦٥٠
١٦٥١
١٦٥٢
١٦٥٣
١٦٥٤
١٦٥٥
١٦٥٦
١٦٥٧
١٦٥٨
١٦٥٩
١٦٦٠
١٦٦١
١٦٦٢
١٦٦٣
١٦٦٤
١٦٦٥
١٦٦٦
١٦٦٧
١٦٦٨
١٦٦٩
١٦٧٠
١٦٧١
١٦٧٢
١٦٧٣
١٦٧٤
١٦٧٥
١٦٧٦
١٦٧٧
١٦٧٨
١٦٧٩
١٦٨٠
١٦٨١
١٦٨٢
١٦٨٣
١٦٨٤
١٦٨٥
١٦٨٦
١٦٨٧
١٦٨٨
١٦٨٩
١٦٩٠
١٦٩١
١٦٩٢
١٦٩٣
١٦٩٤
١٦٩٥
١٦٩٦
١٦٩٧
١٦٩٨
١٦٩٩
١٧٠٠
١٧٠١
١٧٠٢
١٧٠٣
١٧٠٤
١٧٠٥
١٧٠٦
١٧٠٧
١٧٠٨
١٧٠٩
١٧١٠
١٧١١
١٧١٢
١٧١٣
١٧١٤
١٧١٥
١٧١٦
١٧١٧
١٧١٨
١٧١٩
١٧٢٠
١٧٢١
١٧٢٢
١٧٢٣
١٧٢٤
١٧٢٥
١٧٢٦
١٧٢٧
١٧٢٨
١٧٢٩
١٧٣٠
١٧٣١
١٧٣٢
١٧٣٣
١٧٣٤
١٧٣٥
١٧٣٦
١٧٣٧
١٧٣٨
١٧٣٩
١٧٤٠
١٧٤١
١٧٤٢
١٧٤٣
١٧٤٤
١٧٤٥
١٧٤٦
١٧٤٧
١٧٤٨
١٧٤٩
١٧٥٠
١٧٥١
١٧٥٢
١٧٥٣
١٧٥٤
١٧٥٥
١٧٥٦
١٧٥٧
١٧٥٨
١٧٥٩
١٧٦٠
١٧٦١
١٧٦٢
١٧٦٣
١٧٦٤
١٧٦٥
١٧٦٦
١٧٦٧
١٧٦٨
١٧٦٩
١٧٧٠
١٧٧١
١٧٧٢
١٧٧٣
١٧٧٤
١٧٧٥
١٧٧٦
١٧٧٧
١٧٧٨
١٧٧٩
١٧٨٠
١٧٨١
١٧٨٢
١٧٨٣
١٧٨٤
١٧٨٥
١٧٨٦
١٧٨٧
١٧٨٨
١٧٨٩
١٧٩٠
١٧٩١
١٧٩٢
١٧٩٣
١٧٩٤
١٧٩٥
١٧٩٦
١٧٩٧
١٧٩٨
١٧٩٩
١٨٠٠
١٨٠١
١٨٠٢
١٨٠٣
١٨٠٤
١٨٠٥
١٨٠٦
١٨٠٧
١٨٠٨
١٨٠٩
١٨١٠
١٨١١
١٨١٢
١٨١٣
١٨١٤
١٨١٥
١٨١٦
١٨١٧
١٨١٨
١٨١٩
١٨٢٠
١٨٢١
١٨٢٢
١٨٢٣
١٨٢٤
١٨٢٥
١٨٢٦
١٨٢٧
١٨٢٨
١٨٢٩
١٨٣٠
١٨٣١
١٨٣٢
١٨٣٣
١٨٣٤
١٨٣٥
١٨٣٦
١٨٣٧
١٨٣٨
١٨٣٩
١٨٤٠
١٨٤١
١٨٤٢
١٨٤٣
١٨٤٤
١٨٤٥
١٨٤٦
١٨٤٧
١٨٤٨
١٨٤٩
١٨٥٠
١٨٥١
١٨٥٢
١٨٥٣
١٨٥٤
١٨٥٥
١٨٥٦
١٨٥٧
١٨٥٨
١٨٥٩
١٨٦٠
١٨٦١
١٨٦٢
١٨٦٣
١٨٦٤
١٨٦٥
١٨٦٦
١٨٦٧
١٨٦٨
١٨٦٩
١٨٧٠
١٨٧١
١٨٧٢
١٨٧٣
١٨٧٤
١٨٧٥
١٨٧٦
١٨٧٧
١٨٧٨
١٨٧٩
١٨٨٠
١٨٨١
١٨٨٢
١٨٨٣
١٨٨٤
١٨٨٥
١٨٨٦
١٨٨٧
١٨٨٨
١٨٨٩
١٨٩٠
١٨٩١
١٨٩٢
١٨٩٣
١٨٩٤
١٨٩٥
١٨٩٦
١٨٩٧
١٨٩٨
١٨٩٩
١٩٠٠
١٩٠١
١٩٠٢
١٩٠٣
١٩٠٤
١٩٠٥
١٩٠٦
١٩٠٧
١٩٠٨
١٩٠٩
١٩١٠
١٩١١
١٩١٢
١٩١٣
١٩١٤
١٩١٥
١٩١٦
١٩١٧
١٩١٨
١٩١٩
١٩٢٠
١٩٢١
١٩٢٢
١٩٢٣
١٩٢٤
١٩٢٥
١٩٢٦
١٩٢٧
١٩٢٨
١٩٢٩
١٩٣٠
١٩٣١
١٩٣٢
١٩٣٣
١٩٣٤
١٩٣٥
١٩٣٦
١٩٣٧
١٩٣٨
١٩٣٩
١٩٤٠
١٩٤١
١٩٤٢
١٩٤٣
١٩٤٤
١٩٤٥
١٩٤٦
١٩٤٧
١٩٤٨
١٩٤٩
١٩٥٠
١٩٥١
١٩٥٢
١٩٥٣
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨
١٩٥٩
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢
١٩٦٣
١٩٦٤
١٩٦٥
١٩٦٦
١٩٦٧
١٩٦٨
١٩٦٩
١٩٧٠
١٩٧١
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
١٩٨٦
١٩٨٧
١٩٨٨
١٩٨٩
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
١٩٩٩
٢٠٠٠
٢٠٠١
٢٠٠٢
٢٠٠٣
٢٠٠٤
٢٠٠٥
٢٠٠٦
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠
٢٠١١
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٤
٢٠١٥
٢٠١٦
٢٠١٧
٢٠١٨
٢٠١٩
٢٠٢٠
٢٠٢١
٢٠٢٢
٢٠٢٣
٢٠٢٤
٢٠٢٥
٢٠٢٦
٢٠٢٧
٢٠٢٨
٢٠٢٩
٢٠٣٠
٢٠٣١
٢٠٣٢
٢٠٣٣
٢٠٣٤
٢٠٣٥
٢٠٣٦
٢٠٣٧
٢٠٣٨
٢٠٣٩
٢٠٤٠
٢٠٤١
٢٠٤٢
٢٠٤٣
٢٠٤٤
٢٠٤٥
٢٠٤٦
٢٠٤٧
٢٠٤٨
٢٠٤٩
٢٠٥٠
٢٠٥١
٢٠٥٢
٢٠٥٣
٢٠٥٤
٢٠٥٥
٢٠٥٦
٢٠٥٧
٢٠٥٨
٢٠٥٩
٢٠٦٠
٢٠٦١
٢٠٦٢
٢٠٦٣
٢٠٦٤
٢٠٦٥
٢٠٦٦
٢٠٦٧
٢٠٦٨
٢٠٦٩
٢٠٧٠
٢٠٧١
٢٠٧٢
٢٠٧٣
٢٠٧٤
٢٠٧٥
٢٠٧٦
٢٠٧٧
٢٠٧٨
٢٠٧٩
٢٠٨٠
٢٠٨١
٢٠٨٢
٢٠٨٣
٢٠٨٤
٢٠٨٥
٢٠٨٦
٢٠٨٧
٢٠٨٨
٢٠٨٩
٢٠٩٠
٢٠٩١
٢٠٩٢
٢٠٩٣
٢٠٩٤
٢٠٩٥
٢٠٩٦
٢٠٩٧
٢٠٩٨
٢٠٩٩
٢١٠٠
٢١٠١
٢١٠٢
٢١٠٣
٢١٠٤
٢١٠٥
٢١٠٦
٢١٠٧
٢١٠٨
٢١٠٩
٢١١٠
٢١١١
٢١١٢
٢١١٣
٢١١٤
٢١١٥
٢١١٦
٢١١٧
٢١١٨
٢١١٩
٢١٢٠
٢١٢١
٢١٢٢
٢١٢٣
٢١٢٤
٢١٢٥
٢١٢٦
٢١٢٧
٢١٢٨
٢١٢٩
٢١٣٠
٢١٣١
٢١٣٢
٢١٣٣
٢١٣٤
٢١٣٥
٢١٣٦
٢١٣٧
٢١٣٨
٢١٣٩
٢١٤٠
٢١٤١
٢١٤٢
٢١٤٣
٢١٤٤
٢١٤٥
٢١٤٦
٢١٤٧
٢١٤٨
٢١٤٩
٢١٥٠
٢١٥١
٢١٥٢
٢١٥٣
٢١٥٤
٢١٥٥
٢١٥٦
٢١٥٧
٢١٥٨
٢١٥٩
٢١٦٠
٢١٦١
٢١٦٢
٢١٦٣
٢١٦٤
٢١٦٥
٢١٦٦
٢١٦٧
٢١٦٨
٢١٦٩
٢١٧٠
٢١٧١
٢١٧٢
٢١٧٣
٢١٧٤
٢١٧٥
٢١٧٦
٢١٧٧
٢١٧٨
٢١٧٩
٢١٨٠
٢١٨١
٢١٨٢
٢١٨٣
٢١٨٤
٢١٨٥
٢١٨٦
٢١٨٧
٢١٨٨
٢١٨٩
٢١٩٠
٢١٩١
٢١٩٢
٢١٩٣
٢١٩٤
٢١٩٥
٢١٩٦
٢١٩٧
٢١٩٨
٢١٩٩
٢٢٠٠
٢٢٠١
٢٢٠٢
٢٢٠٣
٢٢٠٤
٢٢٠٥
٢٢٠٦
٢٢٠٧
٢٢٠٨
٢٢٠٩
٢٢١٠
٢٢١١
٢٢١٢
٢٢١٣
٢٢١٤
٢٢١٥
٢٢١٦
٢٢١٧
٢٢١٨
٢٢١٩
٢٢٢٠
٢٢٢١
٢٢٢٢
٢٢٢٣
٢٢٢٤
٢٢٢٥
٢٢٢٦
٢٢٢٧
٢٢٢٨
٢٢٢٩
٢٢٣٠
٢٢٣١
٢٢٣٢
٢٢٣٣
٢٢٣٤
٢٢٣٥
٢٢٣٦
٢٢٣٧
٢٢٣٨
٢٢٣٩
٢٢٤٠
٢٢٤١
٢٢٤٢
٢٢٤٣
٢٢٤٤
٢٢٤٥
٢٢٤٦
٢٢٤٧
٢٢٤٨
٢٢٤٩
٢٢٥٠
٢٢٥١
٢٢٥٢
٢٢٥٣
٢٢٥٤
٢٢٥٥
٢٢٥٦
٢٢٥٧
٢٢٥٨
٢٢٥٩
٢٢٦٠
٢٢٦١
٢٢٦٢
٢٢٦٣
٢٢٦٤
٢٢٦٥
٢٢٦٦
٢٢٦٧
٢٢٦٨
٢٢٦٩
٢٢٧٠
٢٢٧١
٢٢٧٢
٢٢٧٣
٢٢٧٤
٢٢٧٥
٢٢٧٦
٢٢٧٧
٢٢٧٨
٢٢٧٩
٢٢٨٠
٢٢٨١
٢٢٨٢
٢٢٨٣
٢٢٨٤
٢٢٨٥
٢٢٨٦
٢٢٨٧
٢٢٨٨
٢٢٨٩
٢٢٩٠
٢٢٩١
٢٢٩٢
٢٢٩٣
٢٢٩٤
٢٢٩٥
٢٢٩٦
٢٢٩٧
٢٢٩٨
٢٢٩٩
٢٣٠٠
٢٣٠١
٢٣٠٢
٢٣٠٣
٢٣٠٤
٢٣٠٥
٢٣٠٦
٢٣٠٧
٢٣٠٨
٢٣٠٩
٢٣١٠
٢٣١١
٢٣١٢
٢٣١٣
٢٣١٤
٢٣١٥
٢٣١٦
٢٣١٧
٢٣١٨
٢٣١٩
٢٣٢٠
٢٣٢١
٢٣٢٢
٢٣٢٣
٢٣٢٤
٢٣٢٥
٢٣٢٦
٢٣٢٧
٢٣٢٨
٢٣٢٩
٢٣٣٠
٢٣٣١
٢٣٣٢
٢٣٣٣
٢٣٣٤
٢٣٣٥
٢٣٣٦
٢٣٣٧
٢٣٣٨
٢٣٣٩
٢٣٤٠
٢٣٤١
٢٣٤٢
٢٣٤٣
٢٣٤٤
٢٣٤٥
٢٣٤٦
٢٣٤٧
٢٣٤٨
٢٣٤٩
٢٣٥٠
٢٣٥١
٢٣٥٢
٢٣٥٣
٢٣٥٤
٢٣٥٥
٢٣٥٦
٢٣٥٧
٢٣٥٨
٢٣٥٩
٢٣٦٠
٢٣٦١
٢٣٦٢
٢٣٦٣
٢٣٦٤
٢٣٦٥
٢٣٦٦
٢٣٦٧
٢٣٦٨
٢٣٦٩
٢٣٧٠
٢٣٧١
٢٣٧٢
٢٣٧٣
٢٣٧٤
٢٣٧٥
٢٣٧٦
٢٣٧٧
٢٣٧٨
٢٣٧٩
٢٣٨٠
٢٣٨١
٢٣٨٢
٢٣٨٣
٢٣٨٤
٢٣٨٥
٢٣٨٦
٢٣٨٧
٢٣٨٨
٢٣٨٩
٢٣٩٠
٢٣٩١
٢٣٩٢
٢٣٩٣
٢٣٩٤
٢٣٩٥
٢٣٩٦
٢٣٩٧
٢٣٩٨
٢٣٩٩
٢٤٠٠
٢٤٠١
٢٤٠٢
٢٤٠٣
٢٤٠٤
٢٤٠٥
٢٤٠٦
٢٤٠٧
٢٤٠٨
٢٤٠٩
٢٤١٠
٢٤١١
٢٤١٢
٢٤١٣
٢٤١٤
٢٤١٥
٢٤١٦
٢٤١٧
٢٤١٨
٢٤١٩
٢٤٢٠
٢٤٢١
٢٤٢٢
٢٤٢٣
٢٤٢٤
٢٤٢٥
٢٤٢٦
٢٤٢٧
٢٤٢٨
٢٤٢٩
٢٤٣٠
٢٤٣١
٢٤٣٢
٢٤٣٣
٢٤٣٤
٢٤٣٥
٢٤٣٦
٢٤٣٧
٢٤٣٨
٢٤٣٩
٢٤٤٠
٢٤٤١
٢٤٤٢
٢٤٤٣
٢٤٤٤
٢٤٤٥
٢٤٤٦
٢٤٤٧
٢٤٤٨
٢٤٤٩
٢٤٥٠
٢٤٥١
٢٤٥٢
٢٤٥٣
٢٤٥٤
٢٤٥٥
٢٤٥٦
٢٤٥٧
٢٤٥٨
٢٤٥٩
٢٤٦٠
٢٤٦١
٢٤٦٢
٢٤٦٣
٢٤٦٤
٢٤٦٥
٢٤٦٦
٢٤٦٧
٢٤٦٨
٢٤٦٩
٢٤٧٠
٢٤٧١
٢٤٧٢
٢٤٧٣
٢٤٧٤
٢٤٧٥
٢٤٧٦
٢٤٧٧
٢٤٧٨
٢٤٧٩
٢٤٨٠
٢٤٨١
٢٤٨٢
٢٤٨٣
٢٤٨٤
٢٤٨٥
٢٤٨٦
٢٤٨٧
٢٤٨٨
٢٤٨٩
٢٤٩٠
٢٤٩١
٢٤٩٢
٢٤٩٣
٢٤٩٤
٢٤٩٥
٢٤٩٦
٢٤٩٧
٢٤٩٨
٢٤٩٩
٢٥٠٠
٢٥٠١
٢٥٠٢
٢٥٠٣
٢٥٠٤
٢٥٠٥
٢٥٠٦
٢٥٠٧
٢٥٠٨
٢٥٠٩
٢٥١٠
٢٥١١
٢٥١٢
٢٥١٣
٢٥١٤
٢٥١٥
٢٥١٦
٢٥١٧
٢٥١٨
٢٥١٩
٢٥٢٠
٢٥٢١
٢٥٢٢
٢٥٢٣
٢٥٢٤
٢٥٢٥
٢٥٢٦
٢٥٢٧
٢٥٢٨
٢٥٢٩
٢٥٣٠
٢٥٣١
٢٥٣٢
٢٥٣٣
٢٥٣٤
٢٥٣٥
٢٥٣٦
٢٥٣٧
٢٥٣٨
٢٥٣٩
٢٥٤٠
٢٥٤١
٢٥٤٢
٢٥٤٣
٢٥٤٤
٢٥٤٥
٢٥٤٦
٢٥٤٧
٢٥٤٨
٢٥٤٩
٢٥٥٠
٢٥٥١
٢٥٥٢
٢٥٥٣
٢٥٥٤
٢٥٥٥
٢٥٥٦
٢٥٥٧
٢٥٥٨
٢٥٥٩
٢٥٦٠
٢٥٦١
٢٥٦٢
٢٥٦٣
٢٥٦٤
٢٥٦٥
٢٥٦٦
٢٥

حاشيتهم تحرزا عنهم . قال أصحابنا : وتخالفه في أشياء من هيئات السعي (أحدها) أنها تمشي جميع المسافة بين الصفا والمروة ، لا تسعى في شيء منها بخلاف الرجل (والثاني) ذكره الماوردي أنها تمنع من السعي راكبة ، والرجل لا يمنع منه (والثالث) ذكره الماوردي أيضا أنها تمتنع من صعود الصفا والمروة والرجل يؤمر به .

قال الماوردي : وتخالفه في ثلاثة أشياء من هيئات الوقوف بعرفات (أحدها) يستحب لها أن تقف نازلة لا راكبة ، لأنه أصون لها وأستر ، والرجل يستحب أن يكون راكبا على الأصح (والثاني) يستحب لها أن تكون جالسة والرجل قائما (والثالث) أنه يستحب لها أن تكون في حاشية الموقف وأطراف عرفات ، والرجل يستحب كونه عند الصخرات السود بوسط عرفات . قال الماوردي : وتخالفه في ثلاثة أشياء من هيئات باقى المناسك (أحدها) يستحب للرجل رفع يده في رمي الجمار ، ولا يستحب للمرأة (والثاني) يستحب له أن يذبح نسكه ، ولا يستحب ذلك للمرأة (والثالث) الحلق في حق الرجل أفضل من التقصير ، وتقصيرها هي أفضل من حلقها ، بل حلقها مكروه ، قال : وما سوى المذكور فالمرأة والرجل فيه سواء والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب ما يجب في محظورات الأحرام

من كفارة وغيرها

(إذا حلق المحرم رأسه فكفارته أن يذبح شاة أو يطعم ستة مساكين ثلاثة أصع ، لكل مسكين نصف صاع أو يصوم ثلاثة أيام ، وهو مخير بين الثلاثة لقوله تعالى : (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) ولحديث كعب بن عجرة . وإن حلق ثلاث شعرات كانت كفارته ما ذكرناه في حلق الرأس ، لأنه يقع عليه اسم الجميع المطلق ، فصار كمن حلق جميع رأسه ، وإن حلق شعر رأسه وشعر بدنه لزمه ما ذكرناه وقال أبو القاسم الأنماطي : يلزمه فديتان لأن شعر الرأس مخالف لشعر البدن إلا ترى أنه يتعلق بالنسك بحلق الرأس ولا يتعلق بشعر البدن ؟ والمذهب الأول ، لأنهما وإن اختلفا في النسك إلا أن الجميع جنس واحد فاجزاه لهما فدية واحدة ، كما لو غطى رأسه ولبس القميص والسرويل ، وإن حلق شعرة أو شعرتين ففيه ثلاثة أقوال (أحدها) يجب لكل شعرة ثلث دم لأنه إذا وجب في ثلاث شعرات دم وجب في كل شعرة ثلثه (والثاني) يجب لكل شعرة درهم ، لأن إخراج ثلث دم يشق ، فعُدل إلى قيمته ، وكانت قيمة الشاة ثلاثة دراهم فوجب ثلثه (والثالث) مد لأن الله تعالى عدل في جزاء الصيد من الحيوان إلى الطعام فيجب أن يكون هنا مثله ، وأقل ما يجب من الطعام مد فوجب ذلك . وإن قلم أظفاره أو ثلاثة أظفار وجب عليه ما يجب في الحلق ، وإن قلم ظفرا أو ظفرين وجب فيهما ما يجب في الشعرة والشعرتين لأنه في معناهما .

(الشرح) قال أصحابنا : دم الحلق والقلم دم تخيير وتقدير ومعنى التخيير أنه يجوز العدول إلى غيره مع القدرة عليه . ومعنى التقدير أن الشرع جعل البدل المعدول إليه مقدرا بقدر لا يزيد عليه ولا ينقص منه ، فإذا حلق رأسه أو قلم أظفاره لزمه الفدية ، وهي ذبح شاة أو إطعام ثلاثة أصع لستة مساكين كل مسكين نصف صاع ، أو صوم ثلاثة أيام وهو مخير بين الثلاثة للآية وحديث كعب بن عجرة . وإذا تصدق بالآصع وجب أن يعطى كل مسكين نصف صاع . وهذا هو الصحيح وبه قطع

المصنف والأصحاب : وحكى الرافعى وجها عن حكاية صاحب العدة أنه لا يقدر نصيب كل مسكين ، بل تجوز المفاضلة وهذا شاذ ضعيف والمذهب ما سبق . ولو حلق ثلاث شعرات فهو كحلق كل رأسه . فيتخير بين الأمور الثلاثة ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، وهكذا الحكم لو قلم ثلاثة أظفار سواء كانت من أظفار اليد أو الرجل أو منها . هذا إذا أزالها دفعة واحدة في مكان ، فإن فرق زمانا أو مكانا فسيأتى حكمه قريبا إن شاء الله تعالى فيا إذا حلق أو قلم أو تطيب مرة بعد أخرى .

(أما) إذا حلق شعرة واحدة أو شعرتين ففيه أربعة أقوال ذكر المصنف الثلاثة الأول منها بدلائلها (أصحاب) وهو نص في أكثر كتبه . يجب في شعرة مد وفي شعرتين مدان (والثاني) يجب في شعرة درهم ، وفي شعرتين درهما (والثالث) في شعرة ثلث دم . وفي شعرتين ثلثاه (والرابع) في الشعرة الواحدة دم كامل ، حكاه إمام الحرمين عن حكاية صاحب التقريب . قال الإمام : وهذا القول ، وإن كان ينقذ توجيهه فليست أعداه من المذهب ، وهذا الذى ذكره من أن الأصح أن في شعرة مدا ، وفي شعرتين مدين هو الصحيح عند الجمهور من صرح بتصحيحه صاحب الحاوى ، والقاضى أبو الطيب في تعليقه ، والقاضى حسين في تعليقه والعبدرى والبغوى وصاحب الانتصار والرافعى وآخرون وهو نص الشافعى في مختصر المزنى وفي الأم والإملاء .

قال صاحب الحاوى : هذا القول هو الصحيح الذى نص عليه في المختصر وفي أكثر كتبه ، قال : وعليه يعمل أصحابنا ، والقول الذى يقول : يجب في الشعرة ثلث دم ، وفي الشعرتين ثلثان هو رواية أبى بكر الحميدى شيخ البخارى ، وصاحب الشافعى عن الشافعى ، شذ الجرجانى في التحرير فصحه والمشهور تصحيح المد كما سبق . واتفق أصحابنا على أن الظفر كالشعرة ، والظفرين كالشعرتين ، ففيه الأقوال الأربعة (الأصح) في الظفر

مد ، وفي الظفرين مدان (أما) إذا حلق شعر رأسه وبدنه فوجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين : تجب فدية واحدة (والثاني) وهو قول الأنساطي فدينان ، قال أصحابنا وهو غلط .

(فرع) قال أصحابنا : تجب الفدية بإزالة ثلاث شعرات متواليات ، سواء شعر الرأس والبدن ، وسواء التنف والإحراق والحلق والتقصير والإزالة بالتوردة وغيرها ، فتقصير الشعر في وجوب الفدية كحلقه من أصله هذا هو المذهب ، وبه قطع الأصحاب في الطريقين إلا الماوردي فقال : لو قطع نصف الشعرة من رأسه أو جسده فوجهان (أحدهما) يلزمه ما يلزمه في الشعرة الواحدة إذا قلعهما من أصلها ، وفيه الأقوال الأربعة (الأصح) مد لأن التقصير كالحلق من أصله في حصول التحلل ، فكذا في الفدية (والوجه الثاني) قال : وهو الأصح يجب بقسط ما أخذ من الشعرة ، فيكون نصف مد على أصح الأقوال الأربعة ، وحاصله نصف ما في الشعرة . والصحيح ما قدمناه عن الأصحاب والله أعلم .

ولو قلم من ظفره دون المعتاد ولكن استوعب جميع أعلاه فهو كقطع بعض شعرة ، فيجب فيه ما يجب في الشعرة بكمالها على المذهب ، وفيه وجه الماوردي ولو أخذ من بعض جوانب الظفر ولم يستوعب جوانبه (فإن قلنا) في الظفر الواحد دم أو درهم وجب هنا بقسطه . وإن قلنا : مد وجب هنا أيضا مد ، ولم يبعث ، هكذا ذكره المتولي وغيره ، ونقله المتولي عن الأصحاب مطلقا قال : قالوا : وإننا أوجبنا المد في بعضه لأنه لا يتبعض ، والفدية في الحج مبنية على التغليب .

(فرع) هذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف في الشعرة والشعرتين والظفر والظفرين تجرى أيضا في ترك حصة من الجمرات ، وفي ترك بيت ليلة من ليالي منى ، وقد ذكرها المصنف في مواضعها ، قال

إمام الحرمين : القول بدرهم في الشعرة لا أرى له وجهاً إلا تحسين الاعتقاد في عطاء فانه قاله ، ولا يقوله إلا عن نيت ، هذا كلام الإمام . وقد ذكر القاضي حسين أن من أصحابنا من قال : إن هذا القول ليس مذهبي للمشافعي وإنما هو مذهب عطاء قال القاضي : والأصح أنه قول للمشافعي (وأما) احتجاج المصنف وغيره لهذا القول بأن الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم . فلنا هو مجرد دعوى لا أصل لها ، فإن أرادوا أنها كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تساوي ثلاثة دراهم فهو مردود لأن النبي صلى الله عليه وسلم عادل بينها وبين عشرة دراهم في الزكاة ، فجعل الجبران سائين وعشرين درهماً ، وإن أراد أنها كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن آخر لم يكن فيه حجة ولا يلزم اعتساده هذا في جميع الأزمان وأكرر صاحب التهمة على الأصحاب قولهم : أن الشاة كانت تساوي ثلاثة دراهم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : هذا باطل لا وجه :

(أحدها) أن الموضع الذي يصار فيه إلى التفرغ في ندية الحج لا تخرج الدراهم ، بل يصرف الطعام ، وهو جزاء الصيد ، فكان ينبغي أن يصرف في الطعام .

(والثاني) أن الاعتبار في القيمة بالوقت لا بما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في جزاء الصيد ، فإنه يقوم ما لا مثل له من انعم بقيمة الوقت ، فكان ينبغي أن يجب ثلث قيمة شاة .

(الثالث) أن الشرع خير بين الشاة والطعام ، والطعام يحتمل التبعض كما ذكرته . قال صاحب التهمة : وأما توجيه القول بأن في الشعرة مداً بأن الشرع عدل الحيوان بالطعام في جزاء الصيد وغيره ، وأقل ما يجب في الشرع للتفريق في الكفارات مداً ، والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة ، فأوجبنا في مقابلتها أقل ما يوجب عدة في الشرع ، فهذا التوجيه فيه ضعف ، لأنه إذا لم يكن بد من الرجوع إلى الطعام فقد قابل الشرع الشاة

في فدية الحلق بثلاثة أصع ، والأصع ما يحتل التقسيط ، فكان ينبغي أن يجب في مقابلة الشعرة صاع ، قال : ومن قال يجب في الشعرة ثلث درهم فهو أقرب إلى القياس . قال : وعلى مقتضى هذا ينبغي أن يتخير بين ثلث شاء وبين أن يتصدق بصاع وبين أن يصوم يوما ، كما يتخير في ثلاث شعرات بين ثلث وصوم ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة أصع ، قال : ولكن هذا القول فيه إشكال من جهة المذهب ، لأنه ينتقض فيما لو جرح طيبة فنقص عشر قيمتها أن عليه عشر ثلث شاء وما أوجبه عشر ثلث شاء ، قال : فالقياس يلزمه صاع أو صوم يوم . هذا كلام صاحب التتمة ، وقال إمام الحرمين في توجيه إيجاب مد في الشعرة : هذا القول مشهور معتضد بآثار السلف ، وهو مرجوع إليه في مواضع من الشريعة فإن اليوم الواحد من صوم رمضان يقابل بمد كما سبق في باب ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء . قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا حلق ثلاث شعرات فصاعدا نزلت الفدية بكاملها . وقال أبو حنيفة : إن حلق ربع رأسه لزمه الدم ، وإن حلق دونه فلا شيء ، وفي رواية فعليه صدقة ، والصدقة عنده صاع من أي طعام شاء إلا البراءة فيكفيه منه نصف صاع . وقال أبو يوسف : إن حلق النصف وجب عليه الدم ، وقال مالك : إن حلق من رأسه ما أماته به عنه الأذى وجب اندم من غير اعتبار ثلاث شعرات . وعن أحمد روايتان (إحداهما) كقولنا (والثانية) يجب بأربع شعرات . واحتج مالك بأن ثلاث شعرات لا يحصل بها إمالة الأذى . واحتج أبو حنيفة بأن الربع يقوم مقام الجميع كما يقول : رأت زيدا وإنما رأى بعضه . واحتج أصحابنا بقوله تعالى : (ولا تخلقوا رؤوسكم) أي شعر رؤوسكم ، والشعر اسم جنس ، أقل ما يقع على ثلاث .

(والجواب) عن دليل مالك أن إمالة الأذى ليست شرطا لوجوب الفدية (والجواب) عن قول أبي حنيفة أنها دعوى ليست مقبولة (أما)

إذا حلق شعرة أو شعرتين فعليه الضمان ، هذا مذهبنا ، قال العبدري :
 وبه قال أكثر الفقهاء ، وقال مجاهد : لا شيء في شعرة وشعرتين ، وبه قال
 داود ، وهو إحدى الروايتين عن عطاء ، وقال أحمد : في الشعرة والشعرتين
 يجب قبضة من طعام ، وذكرنا قوله في ثلاث شعرات ، وقال داود : للمحرم
 أن يأتي في إحرامه كل ما يجوز للحلال فعله ، إلا ما نص على تحريره ، فله
 الاقتسال وعن لحيته وجسده إذا لم يكن الدهن مطبياً ، وله قلم أنفاره ،
 وحلق عاتنه ونف إبطه إلا أن يعزم على الأضحية فلا يأخذ من أنفاره ،
 ولا من شعره في العشر حتى يضحى قال : والمرأة الاختضاب وللرجل
 المحرم شم الريحان وأكل ما فيه زعفران ، فإن فعل ما نهى عنه من لباس
 وتطيب لم تجب الفدية عليه عند فعله ، لعدم الدليل على إيجاب ذلك ، هكذا
 حكاه عنه العبدري .

(أما) إذا حلق المحرم شعر بدنه فقد ذكرنا أن مذهبنا وجوب الفدية
 كحلق شعر الرأس ، وعن مالك روايتان (إحداهما) عليه الفدية (والثانية)
 لا فدية ، وبه قال داود ، ولا تجب الفدية إلا بشعر رأسه ، دليلنا أنه محرم
 ترفه بأخذه شعرة من غير إنجاء ، فلزمه الفداء كشعر رأسه ، وفيه احتراز
 من شعر نبت في العين .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن فدية الحلق على التخيير بين شاء
 وصوم ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة أصع لستة مساكين كل مسكين نصف صاع .
 وسواء حلقه لأذى أو غيره وقال أبو حنيفة : إن حلقه لعذر فهو مخير كما
 قلنا وإن حلقه لغير عذر نعتت الفدية بالدم ، دليلنا أن كل كفارة لا يثبت
 فيها التخيير إذا كان سببها مباحاً ثبت ، وإن كان حراماً ككفارة اليمين
 والقتل وجزاء الصيد واحتجوا بقوله تعالى : (أو به أذى من رأسه ففدية
 من صيام أو صدقة أو نسك) فثبت التخيير عند العذر من الأذى ، فدل
 على أنه لا تخيير مع عدمه (وأجاب) أصحابنا بأن هذا تمسك بدليل

الخطاب ، وهم لا يقولون به ، ونحن نقول به ، إلا أن السببية مقدمة عليه (أما) الأظفار فلها حكم الشعر في كل ما ذكرنا فيحرم على المحرم إزالتها وتجب الفدية بها وثلاثة أظفار كثلاث شعرات ، وظفر كشعرة وبه قال أحمد .

وقال أبو حنيفة : إن قلم أظفار يد أو رجل بكمالها لزمه الفدية الكاملة ، وإن قلم من كل يد أو رجل أربعة أظفار فما دونها لزمته صدقة . وقال محمد بن الحسن : إن قلم خمسة أظفار لزمه الدم ، سواء من يد أو يدين . وقال مالك : حكم الأظفار حكم الشعر ، يتعلق الدم بما يسيط الأذى وقال داود : يجوز للمحرم إزالة الأظفار كلها ولا فدية عليه ، وقد سبق بيان مذهبه قريبا دليلا أنه كالشعر في الترفه ، فكان له حكمه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن تطيب أو لبس المخيط في شيء من بدنه أو غطى رأسه أو شيئا منه أو دهن رأسه أو لحيته وجب عليه ما يجب في حلق الشعر لأنه لرفه وزينة فهو كالحلق وإن تطيب ولبس وجبت لكل واحد منهما كفارة . لأنهما جنسان مختلفان وإن لبس^(١) ومس طيبا وجب كفارة واحدة ، لأن الطيب تابع للثوب فدخل في ضمانه ، وإن لبس ، ثم لبس أو تطيب ثم تطيب ، في أوقات متفرقة ، ففيه قولان (أحدهما) تتداخل لأنها جنس واحد ، فأنسبه إذا كانت في وقت واحد (والثاني) لا تتداخل لأنها في أوقات مختلفة فكان لكل وقت من ذلك حكم نفسه وإن حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات فهي على القولين ، إن قلنا : تتداخل لزمه دم وإن قلنا لا تتداخل وجب لكل شعرة دم وإن حلق تسع شعرات في ثلاثة أوقات فعلى القولين إن قلنا : لا تتداخل لزمه ثلاثة دماء ، وإن قلنا : تتداخل لزمه دم واحد) .

(الشرح) فيه مسائل (إحداها) إذا تطيب في بدنه أو ثوبه أو لبس المخيط في بدنه ، أو غطى رأسه أو شيئا منه ، أو دهن رأسه أو لحيته ، أو باشر فيما دون الفرج بشهوة ، لزمه الفدية بلا خلاف عندنا ، سواء طيب

(١) في بعض نسخ المخطوط (وإن لبس ثوبا طيبا وجبت كفارة واحدة) (ط) .

عضوا كاملا أو بعضه ، وسواء استدام اللبس يوما أو ساعة أو لحظة ، وسواء ستر الرأس ساعة أو لحظة ، فتجب الفدية في كل ذلك بلا خلاف عندنا ، وفي هذه الفدية ثلاث طرق (أصحها) وبه قطع المصنف والأكثر أنهما كعدي الحلق فيتخير بين شاة وصوم ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة آصع كما سبق (والثاني) ذكره أبو علي الطبري في الإيضاح وآخرون من العراقيين ، فيه قولان (أحدهما) أنه كالمستنع فيلزمه الهدى ، فإن لم يجده لزمه صوم عشرة أيام كما سبق (والثاني) يلزمه الهدى ، فإن لم يجده قومه دراهم والدرهم طعاما ثم يصوم عن كل مد يوما (والطريق الثالث) فيه أربعة أوجه (أصحها) أنه كالحلق لاشتراكهما في الترفه (والثاني) أنه مخير بين شاة وبين تفويدها ، ويخرج قيمتها طعاما أو يصوم عن كل مد يوما (والثالث) تجب شاة فإن عجز عنها لزمه الطعام بقيمتها (والرابع) كالمستنع كما سبق .

(المسألة الثانية) إذا تطيب ولبس في مجلس قبل أن يكفر عن الأول منهما أو فعلهما معا ، ففيه ثلاثة أوجه مشهورة في كتب العراقيين وغيرهم (أصحها) باتفاق الأصحاب تجب فديتان لما ذكره المصنف ، قال القاضي أبو الطيب : هذا قول أكثر أصحابنا ، قال المساوردي : هو مذهب الشافعي ومنصوصه (والثاني) تجب فدية واحدة ، وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة لأنها استتاع فتداخلا كما لو لبس قميصا وعمامة (والثالث) وهو قول أبي سعيد الإصطخري إن اتحد سببهما بأن أصابته شجة واحتاج في مداواتها إلى طيب وسترها لزمه فدية واحدة ، وإن لم يتحد السبب نفديتان ، والمذهب الأول . قال أصحابنا وما قال أبو علي وأبو سعيد غلط ، ومنقضى بالحلق والقلم .

(الثالثة) إذا لبس ثوبا مطيبا أو طلى رأسه بطيب تخين بحيث يعنى بعضه بعضا فطريقان (المذهب) وجوب فدية واحدة وبه قطع المصنف

والجمهور ونص عليه الشافعي (والثاني) نقله صاحب البيان (إن قلنا)
 يقول ابن أبي هريرة السابق في المسألة الثانية أن الطيب واللباس جنس لزمه
 فدية (وإن قلنا) بالمذهب إنهما جنسان فوجهان (أصحهما) فدية لأنه تابع
 (والثاني) فدينان .

(الرابعة) إذا لبس ثم لبس ، أو تطيب ثم تطيب ، أو قبل امرأة ثم
 قبلها فإن كان في مجلس واحد ولم يكفر عن الأول بأن لبس قميصاً ثم
 سراويل ثم عمامة أو كرر واحداً منها في المجلس مرات أو تطيب بمسك
 ثم زعفران ثم كافور أو كرر إحداها في المجلس مرات ، أو قبل امرأة ثم
 أخرى ثم أخرى ، أو كرر قبلة امرأة واحدة ، وفعل هذا كله في مجلس قبل
 أن يكفر ، لزمه كفارة واحدة ، سواء طال زمنه في معالجة لبس القميص
 والسراويل ، ولف العمامة واستعمال الطيب . ومحاولة المرأة في القبلة ،
 ونحو ذلك أو قصر فيكفر كفارة واحدة مطلقاً بشرط أن يكون الفعل
 متوالياً لأنه كالفعل الواحد (أما) إذا كفر عن الأول قبل فعل الثاني فيلزمه
 للثاني كفارة أخرى بلا خوف ، لأن الأول استقر حكمه بالتكفير ، كما لو
 زنى فحد ثم زنى فانه يحد ثانياً ، وإن فعل ذلك في مجالس أو في مجلسين
 وتخلل زمان طويل من غير توالي الأفعال نظرت - فإن فعل الثاني بعد
 التكفير عن الأول - لزمه الثاني كفارة أخرى بلا خلاف ، لأن الأول استقر
 حكمه بالتكفير ، وإن فعل الثاني قبل التكفير عن الأول فإن كان السبب
 واحداً بأن لبس في المرتين أو المرات للبرد أو للحر أو تطيب لمرض واحد
 مرات ، فتولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (الأصح) الجديد ،
 لا تتداخل فيجب لكل مرة فدية (والقديم) تتداخل ويكفي فدية عن
 الجميع ، ولو كان مائة مرة .

وإن تكرر الفعل بسببين أو أسباب مختلفة ، بأن لبس بكرة للبرد ،
 وعشية للحر ، ونحو ذلك فطريقان حكاهما الشيخ أبو حامد والأصحاب

(أحدهما) تجب فديتان قطعا . ويجعل اختلاف السبب كاختلاف الجنس (وانتاني) وهو المذهب وبه قطع كثيرون . فيه قولان ، كما لو اتحد السبب . لأن الشافعي رحمه الله لم يعتبر اختلاف السبب وإنما اعتبر اختلاف الجنس . قال أصحابنا الخراسانيون ومن تابعهم : حيث قلنا : يكفيهِ للجميع فدية واحدة فارتكب محظورا أو أخرج الفدية ونوى باخراجها التكفير عما فعله وما سيفعله من جنسه ، ففيه خلاف مبني على جواز تقديم التكفير على الحث المحظور ، إن متعناه فلا أثر لهذه البتة ، فيقع التكفير عن الأول فقط ويجب التكفير ثانيا عن الثاني وإن جوزناه فوجهان (أحدهما) أن الفدية كالكفارة في جواز التقديم فلا يلزمه للثاني شيء ، (والثاني) لا يجزئه عن الثاني مطلقا ، لأنه لم يوجد سبب الثاني ولا شيء منه بخلاف كفارة اليمين وهي أحد السببين .

(الخامسة) إذا حلق شعر رأسه كله - فإن كان في وقت واحد - لزمه فدية واحدة ، وإن طال الزمان في فعله كما قلنا في اللبس ، وكما لو حلق لا يأكل في اليوم إلا مرة واحدة ، فوضع الطعام وجعل يأكل لقمة لقمة من بكرة إلى العصر ، فإنه لا يحث .

وإن كان ذلك في أمكنة أو في مكان واحد في أوقات متفرقة فطريقان (أصحهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون : تتمتع الفدية ، فيفرد كل مرة بحكم ، فإن كانت كل مرة ثلاث شعرات فصاعدا وجب لكل مرة فدية ، وهي شاة ، أو صوم ثلاثة أيام ، أو إنعام ثلاثة أصع ستة مساكين ، وإن كانت شعرة أو شعرتين ففيها الأقوال السابقة (الأصح) في كل شعرة مد (والثاني) درهم (والثالث) ثلث دم (والرابع) دم كامل (والطريق الثاني) وبه قطع المصنف وشيخه أبو الطيب ومن وافقهما أنه على القولين السابقين في المسألة الرابعة ، فيمن كرر لبسا أو تطيبا (إن قلنا) بالقول

القديم وهو التداخل لزمه دم ويصير كأنه فعل الجميع في مجلس متواليا
(وإن قلنا :) لا تداخل لزمه ثلاثة دماء •

(أما) إذا حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة ، أو ثلاثة أزمنة متفرقة ،
ففيه الطريقان (أصحهما) طريق أبي حامد وموافقيه أنه يفرد كل شعرة
بحكمها ، وفيها الأقوال السابقة (أصحها) في كل شعرة مد فيجب ثلاثة
أمداد (والثاني) درهم ، فيجب ثلاثة دراهم (والثالث) ثلث دم ، فيجب
دم كامل ، وعلى القول الرابع الذي حكاه صاحب التقريب أنه يجب في
الشعرة دم كامل : يجب هنا ثلاثة دماء (والطريق الثاني) طريق المصنف
وشيخه (إن قلنا) بالتداخل وجب دم ، وإلا ففيه الأقوال الأربعة ، واقتصر
المصنف منها على الأصح ، وهو وجوب ثلاثة أمداد ، ولا بد من جريان باقي
الأحوال ، وقد صرح به الأصحاب والله أعلم •

(أما) إذا أخذ ثلاث شعرات في وقت واحد من ثلاثة مواضع من
بدنه فطريقان (الصحيح) الذي قطع به الأصحاب في معظم الطرق أنه كما
لو أخذهما من موضع واحد فيلزمه دم ، وهو مخير بين شاة وصوم ثلاثة
أيام ، وثلاثة أصع (والطريق الثاني) فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثاني)
أنه كما لو أزالها في ثلاثة أوقات ، فيكون على الخلاف السابق ، وهذا
الطريق حكاه الثوري في الإبانة ، ونقله عنه إمام الحرمين وصاحب العمدة
وصاحب البيان ، واففقوا على تضعيف الوجه الثاني ، والله أعلم • قال
أصحابنا : وأخذ الأظفار في مجالس كأخذ الشعرات في مجلس ، فيجىء فيه
ما سبق ، والله أعلم •

(فسر) فيما إذا فعل المحرم محظورين فأكثر ، هل تداخل التقية ؟
وقد ذكرنا الآن معظمه فنعينه مع ما بقي مختصرا ، فينضبط إن شاء الله
نعمالي • قال أصحابنا : المحظورات تنقسم إلى استهلاك كالحلق والقلم
والصيد ، وإلى استمتاع وترفه ، كالطيب واللباس ومقدمات الجماع ، فإذا

فعل محظورين فله ثلاثة أحوال (أحدها) أن يكون أحدهما استهلاكاً ،
والآخر استمتاعاً ، فينظر إن لم يستند إلى سبب واحد كالحلق وليس
القيص تعددت الفدية ، كالحودود المختلفة ، وإن استند إلى سبب كمن
أصاب رأسه شجرة واحتاج إلى حلق جواربها وسترها بضاد ، وفيه طيب
ففى تعدد الفدية وجهان سبقا (الصحيح) التعدد .

(الحال الثاني) أن يكون استهلاكاً . وهذه ثلاثة أضرب (أحدها)
أن يكون مما يقابل بمثله وهو الصيد ، فتعدد الفدية بلا خلاف عندنا ،
سواء فدى عن الأول أم لا ، وسواء اتحد الزمان والمكان أم اختلف ،
كضمان المتلفات (الضرب الثاني) أن يكون أحدهما مما يقابل بمثله دون
الآخر ، كالصيد والحلق ، فتعدد بلا خلاف (الضرب الثالث) أن لا يقابل
واحد منهما ، فينظر إن اختلف نوعهما كحلق وقلم ، أو طيب ولباس أو
حلق ، تعددت الفدية ، سواء فرق أو والى ، فى مكان أو مكانين ، بفعلين
أو بفعل واحد ، إلا إذا لبس ثوباً مطيباً ، فقد سبق فيه وجهان (الصحيح)
المنصوص فدية واحدة (والثاني) فديتان وإن اتحد النوع بأن حلق فقط ،
نقد سبق تفصيله قريباً .

(الحال الثالث) أن يكون استمتاعاً ، فإن اتحد النوع بأن تطيب
بأنواع من الطيب ، أو لبس أنواعاً من الثياب ، كعمامة وقيص وسراويل
وخف ، أو نوعاً واحداً مرات ، فإن فعل ذلك متوالياً من غير تخلل تكفير
كفاه فدية واحدة ، وإن تخلله تكفير وجبت الفدية للثاني أيضاً ، وإن فعل
ذلك فى مكانين أو فى مكان وتخلل زمان ، فإن تخلل التكفير وجب للثاني
فدية ، وإلا فقولان (الأصح) الجديد تتعدد الفدية (والقديم) تتداخل ،
وإن اختلف النوع بأن لبس وتطيب ثلاثة أوجه سبق بيانها قريباً (الأصح)
التعدد (والثاني) لا (والثالث) إن اختلف السبب تعدد ، وإن اتحد فلا .
هذا كله فى غير الجماع ، فإن تكرر الجماع ففیه خلاف سنوضحه قريباً
إن شاء الله تعالى .

واتفق أصحابنا على أن الكفارة لتعدد جهة التحريم إذا اتحد الفعل كما سبق بيانه في محرم قتل صيدا حرميا وأكله ، فهذه ثلاثة أسباب للتحريم ، وهي الحرم والإحرام والأكل ، وإنما يلزمه جزاء واحد ، ولو باشر أمراته مباشرة توجب شاة لو اقتصرت ثم جامعها ، فثلاثة أوجه (أصحها) تكفيه البدنة عنهما ، كما لو كانت أجنبية فإنه يكفيه الحد ، ولا يميزر للمباشرة (والثاني) تجب بدنة وشاة ، ولا يدخل أحدهما في الآخر لاختلافهما واختلاف واجبهما (والثالث) إن قصد بالمباشرة الشروع في الجماع فبدنة وإلا فشاة وبدنة (والرابع) إن طال الفصل فشاة وبدنة وإلا فبدنة ، والله أعلم .

(فروع) في مذاهب العلماء . قد ذكرنا أن مذهبنا أن المحرم إذا لبس مخطا أو طيب لزمته الفدية . سواء لبس يوما أو لحظة ، وسواء طيب عضوا كاملا أو بعضه ، وبه قال أحمد . ووافقنا أيضا مالك إلا أنه يشترط الانتفاع باللبس ، قال حتى لو خلعه في الحال ولم ينتفع بلبسه فلا فدية وقال أبو حنيفة : إن لبس يوما كاملا أو ليلة كاملة لزمه فدية كاملة ، وإن لبس دون ذلك لزمه صدقة ، قال : وإن غطي ربع رأسه لزمه فدية كاملة ، وإن لبس دون ذلك لزمه صدقة ، قال : وإن طيب عضوا كاملا لزمه الفدية ، وإن طيب بعضه لزمه صدقة ، والصدقة عنده إطعام مسكين صاعا من أى طعام إلا البر ، فيكفيه منه نصف صاع ، وإن كان زيبا فعنه روايتان (أحدهما) صاع (والثانية) نصف صاع . وعن أبي يوسف روايتان (إحدهما) كقول أبي حنيفة (الثانية) أن الاعتبار بلبس أكثر اليوم وأكثر الليلة ، وعن محمد بن الحسن نحوه ، والله أعلم . قال أبو حنيفة وأبو يوسف : ولو حلق رأسه في مجلس لزمه فدية ، وإن حلقه في مجالس لزمه لكل مرة فدية سواء فدى عن الأول أم لا ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإنوطىء في العمرة أو في الحج قبل التحلل الأول فقد فسد نسكه)

ويجب عليه أن يمضي في فاسده ثم يقضى لما روى عن عمر وعلى وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهم « أنهم أوجبوا ذلك » وهل يجب القضاء على الفور ؟ أم لا ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه على الفور وهو ظاهر النص لما روى عن عمر وعلى وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة أنهم قالوا « يقضى من قابل » (والثاني) أنه على التراخي لأن الأداء على التراخي فكذلك القضاء وهذا لا يصح لأن القضاء يدل عما أفسده [من الأداء] ، والأداء وجب على الفور فوجب أن يكون القضاء مثله ويجب الإحرام في القضاء من حيث أحرم في الأداء ، لأنه قد تعين ذلك بالدخول فيه ، فإذا أفسده وجب قضاءه كحج التطوع ، فإن سلك طريقا آخر لزمه أن يحرم من مقدار مسافة الإحرام في الأداء ، وإن كان قارنا بقضائه بالفراد جاز ، لأن الأفراد الفضل من القرآن . ولا يسقط عنه دم القرآن ، لأن ذلك دم وجب عليه فلا يسقط عنه بالإفساد كدم الطبيب .

وفي نفقة المرأة في القضاء وجهان (أحدهما) في مالها كنفقة الأداء (والثاني) تجب على الزوج ، لأنها غرامة تتعلق بالوطء ، فكانت على الزوج كال كفارة ، وفي ثمن الماء الذي تفتسل به وجهان (أحدهما) يجب على الزوج لما ذكرناه (والثاني) يجب عليها لأن الفصل يجب للصلاة ، فكان ثمن الماء عليها ، وهل يجب عليهما أن يفترا في موضع الوطء ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجب ، لما روى عن عمر وعلى وابن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا : « يفترقان » ولأن اجتماعهما في ذلك المكان يدعو إلى الوطء فمنع منه (والثاني) لا يجب وهو ظاهر النص كما لا يجب في سائر الطرق ، ويجب عليه بدنة ، لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : « على كل واحد منهما بدنة . فإن لم يجد فعليه بقرة ، لأن البقرة كالبدينة لأنها تجزئ في الإضحية عن سبعة فإن لم يجد لزمه سبع من الغنم فإن لم يجد قوم البدينة دراهم والدرهم طعاما وتصديق به فإن لم يجد الطعام صام عن كل مد يوما » وقال أبو إسحق : فيه قول آخر أنه يتخير بين هذه الأشياء الثلاثة قياسا على قربة الأذى) .

(الشرح) الوجه أن أقدم الآثار الواردة في الفصل عن يزيد بن نعيم الأسلمي التابعي أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان فسأل الرجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما : « اقضيا نسككما وأهديا

هديا ثم ارجعا حتى إذا جئتما المكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فترقا ولا يرى واحد منكما صاحبه وعليكما حجة أخرى ، فتقبلان حتى إذا كنتما بالمكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فأحرما وأتما نسككما وأهديا »
 رواه البيهقي ، وقال : هذا منقطع وفي الموطأ قال مالك : « إنه بلغني أن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وأبا هريرة رضی الله عنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا ينفذان لوجهها حتى يقضيا حجها ثم عليهما الحج من قابل والهدى ، وقال على : فإذا أهلا بالحج من قابل فترقا حتى يقضيا حجها » وهذا أيضا منقطع وعن عطاء أن عمر بن الخطاب قال في محرم أصاب امرأته يعني وهي محرمة فقال : « يقضيان حجهما وعليهما الحج من قابل » رواه البيهقي وهو أيضا منقطع ، فإن عطاء لم يدرك عمر ، وإنما ولد عطاء في آخر خلافة عثمان .

وعن ابن عباس « أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهي بمنى قبل أن يفيض ، فأمره أن ينحر بدنه » رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح ، وعن ابن عباس أيضا في رجل وقع على امرأته وهو محرم قال اقضيا نسككما وارجعا إلى بلدكما ، فإذا كان عام قابل فأخرجا حاجين ، فإذا أحرمتما فترقا ولا تلتقيا حتى تقضيا نسككما وأهديا هديا » رواه البيهقي بإسناد صحيح . وفي رواية . « ثم أهلا من حيث أهلتما أول مرة » وعن عمرو بن شعيب عن أبيه أن رجلا أتى عبد الله بن عمرو وأنا معه يسأله عن محرم وقع بامرأته فأشار إلى عبد الله بن عمر فقال : اذهب إلى ذلك فسله ، قال شعيب : فلم يعزم الرجل فذهبت معه فسأل ابن عمر فقال : بطل حجك ، فقال الرجل : فما أصنع ؟ قال : اخرج مع الناس واصنع ما يصنعون ، فإذا أدركت قابل فحج وأهد ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه فأخبره فقال : اذهب إلى ابن عباس فسله قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس فسأله فقال له كما قال ابن عمر ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه فأخبره بما قال ابن عباس ، ثم قال : ما تقول أنت ؟ فقال : قولي مثل ما قالوا »

رواه البيهقي بإسناد صحيح . ثم قال البيهقي هذا إسناد صحيح ، قال :
رفيه دليل على صحة سماع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
من جده عبد الله بن عمرو .

وعن عكرمة « أن رجلا قال لابن عباس : أصبت أهلى ، فقال
ابن عباس : أما حجكما بهذا فقد بطل فجاءا قايلا ، ثم أهلا من حيث
أهلتما ، وحيث وقعت عليها ففارقها فلا تراك ولا تراها حتى ترميا الجبرة
وأهد ناقة ولتهد ناقة » رواه البيهقي . وعن ابن عباس : إذا جامع فعلى
كل واحد منهما بدنة » رواه ابن خزيمة والبيهقي بإسناد صحيح ، وعنه :
« يجزى عنها جزور » رواه ابن خزيمة والبيهقي بإسناد صحيح وعنه
قال : « إن كانت أعاتك فعلى كل واحد منكما بدنة حسناء جملاء ، وإن
كانت لم تمنك فعليك ناقة حسناء جملاء » رواه ابن خزيمة بإسناد صحيح .

(وأما) ألفاظ الفصل فقوله : غرامة تتعلق بالوطء ، احتراز من
نفقتها في حجة الأداء ، والمراد بقوله : إن نفقة الأداء في مال المرأة الزائد
على نفقة الحضر هذا إذا سافرت معه كما سنوضحه قريبا إن شاء الله
تعالى .

أما الأحكام فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : إذا وطئ المحرم
بالحج في الفرج عامدا عالما بتحريمه ، وبالإحرام قبل التحلل الأول فسد
حجه ، سواء كان قبل الوقوف بعرفات أو بعده وتفسد العمرة أيضا بالجماع
قبل التحلل منها وليس لها إلا تحلل واحد بخلاف الحج فإن له تحللين
كما هو مقرر في باب صفة الحج (فإن قلنا :) الحلق نسك فهو مما يقف
التحلل عليه وإلا فلا . قال الشافعي والأصحاب : ويلزم من أقصد حجا أو
عمرة أن يضى في فاسدهما وهو أن يتم ما كان يعمل لولا الإفساد . ونقل
أصحابنا اتفاق العلماء على هذا ، وأنه لم يخالف فيه إلا داود الظاهري
فإنه قال : يخرج منه بالإفساد .

واستدل أصحابنا بقوله تعالى : (وآتوا الحج والعمرة لله) ولم يفرق بين صحيح وفاسد ، وبالأثار السابقة قال أصحابنا ، وهذا الذي ذكرناه من وجوب المضى في فاسد الحج والعمرة وأنه لا يخرج منهما بالإفساد مختص بهما دون سائر العبادات (وأما) باقى العبادات فيخرج منها بالإفساد ولا يبقى لها حرمة بعده إلا الصوم فإنه يخرج منه بالفساد لكنه يبقى له حرمة فيجب إمساك بقية النهار لحرمة الزمان وقد سبق بيان هذه القاعدة في أوائل كتاب الصوم في مسألة صوم الشك إذا ثبت في أثناء النهار كونه من رمضان •

(فسر) يجب على مفسد الحج بدنة بلا خلاف ، وفي مفسد العمرة طريقان (أصحابها) وبه قطع المصنف والجمهور يجب عليه بدنة كمفسد الحج (والثاني) فيه وجهان (أصحابها) بدنة (والثاني) شاة ممن حكاه الرافعي •

(فسر) يجب على مفسد الحج أو العمرة القضاء بلا خلاف ، سواء كان الحج أو العمرة فرضاً أو نفلاً لأن النفل منهما يصير فرضاً بالشروع فيه ، بخلاف باقى العبادات ، ويقع القضاء عن المفسد ، فإن كان فرضاً وقع عنه ، وإن كان نفلاً فعنه ، ولو أحرم بالقضاء فأفسده بالجماع لزمه الكفارة ، ولزمه قضاء واحد حتى لو أحرم بالقضاء مائة مرة ففسد كل مرة منهن ، يلزمه قضاء واحد ويقع عن الأول قال أصحابنا : ويتصور القضاء في عام الإفساد ، بأن يحصر بعد الإفساد ويتعذر عليه المضى في الفاسد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيحرم بالقضاء ويفعله ويجزئه في سنته ، قالوا : ولا يتصور القضاء في سنة الإفساد إلا في هذه الصورة (أما) وقت وجوب القضاء ففيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابها) عند المصنف والأصحاب : يجب على الفور وهو ظاهر النص (والثاني) على التراخي (فإن قلنا) على الفور ، وجب في السنة المستقبلية ،

ولا يجوز تأخيرها عنها ، فإن أخرها عنها بلا عذر أثم ولم يسقط عنه القضاء بل تجب المبادرة في السنة التي تليها ، وهكذا أبدا .

قال أصحابنا : فإن أحصر بعد الإفساد وتحلل قبل فوات الوقوف وأمكنه الإحرام بالقضاء ، وإدراك الحج في سنته ، لزمه ذلك إذا قلنا : إن القضاء على الفور ، لأنه أقرب من السنة المستقبلية قال أصحابنا يجب عليه في القضاء أن يحرم من أبعد الموضعين ، وهما الميقات الشرعى . والموضع الذى أحرم منه في الأداء هذه عبارة الأصحاب وشرحوها فقالوا : إن كان أحرم في الأداء من الميقات الشرعى أحرم منه في القضاء ، وإن كان أحرم قبل الميقات من ديرة أهله أو غيرها لزمه أن يحرم في هذا القضاء من ذلك الموضع ، فإن جاوزه غير محرم لزمه الدم كما يلزمه بمجاورة الميقات الشرعى ، وإن كان أحرم في الأداء بعد مجاوزة الميقات الشرعى نظر — إن جاوزه مسيئا — لزمه في القضاء الإحرام من الميقات الشرعى ، وليس له أن يسئ ثانيا ، وهذا مما يدخل في قول الأصحاب : يحرم في القضاء من أبعد الموضعين ، وإن جاوزه غير مسيء بأن لم يرد النسك ، ثم بدا له بعد مجاوزته أحرم ثم أفسده ، فوجهان (أصحابهما) وبه قطع البغوى وغيره : يلزمه أن يحرم في القضاء من الميقات الشرعى (والثانى) له أن يحرم من ذلك الموضع ، ليسلك بالقضاء مسلك الأداء ولهذا لو اعتذر من الميقات ثم أحرم بالحج من مكة وأفسده كفاه في القضاء أن يحرم بالحج من نفس مكة بلا خلاف ، وكذا لو أفرد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ، ثم أفسدها ، كفاه أن يحرم في قضاائها من أدنى الحل بلا خلاف .

قال الرافعى وغيره والوجهان فيمن لم يرجع في الأداء إلى الميقات ، أما من كان رجعا ثم عاد فيلزمه في القضاء الإحرام من الميقات ، وجه واحد والله أعلم واتفق أصحابنا على أنه لا يلزم في القضاء الطريق الذى سلكه في الأداء ، بل سلوك طريق آخر ، ولكن بشرط أن يحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء . واتفق أصحابنا على أنه لا يجب أن يحرم في القضاء في

الزمن الذي أحرم منه في الأداء ، بل له التأخير عنه بخلاف المكان الذي أحرم منه في الأداء ، ومن صرح بالمسألة القاضي حسين والبعوى والرافعي ، وفرقوا بأن اعتناء الشرع بالملاقات المكانية أكمل ، ولهذا يتعين مكان الإحرام بالنذر ولا يتعين زمانه بالنذر حتى لو نذر الإحرام في شوال له تأخير ، هكذا ذكر هذا الاستشهاد القاضي حسين والرافعي وغيرهما ، قال القاضي : هو استشهاد مشكل ، لأن طول الإحرام عبادة ، وما كان عبادة لزمه بالنذر ، قال : وأصل هذه المسألة أنه لو نذر الصوم في أيام طوال ، له أن يصوم في قصر ، ولو نذر أن يصوم أطول أيام السنة لزمه ، لأنه متعين . وكذا قال الرافعي ، وأظن هذا الاستشهاد لا يخلو من نزاع والله أعلم .

(فرع) قال المتولي : لو أرادت المرأة القضاء على الفور ، هل للزوج منعها أم لا ؟ (إن قلنا) القضاء على التراخي فله منعها ، وإلا فلا وقال البغوي : هل يلزمه أن يأذن لها في القضاء ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه كما لا يلزمه في الابتداء (والثاني) يلزمه لأنه هو الذي ألزمها القضاء .

(فرع) ذكر القفال وآخرون من الخراسانيين هنا أن الوجهين اللذين ذكرناهما في كون القضاء يجب على الفور أم على التراخي جاريان في كل كفارة وجبت بعدوان (وأما) الكفارة بلا عدوان فعلى التراخي ، وذكروا قضاء الصوم والصلاة ، وقد سبق بيان هذا كله في موضعين من هذا الشرح في آخر باب مواقيت الصلاة وفي آخر كتاب الصوم .

(فرع) اتفق أصحابنا على أن من أفسد حجا مفردا أو عمرة مفردة فله أن يقضيه مع النسك الآخر قارنا ، وله أن يقضيه متمتعا ، واتفقوا على أن للقارن والمتمتع أن يقضيا على سبيل الإفراد ، ولا يسقط دم القران بالقضاء على سبيل الإفراد ، قال الشافعي والأصحاب : إذا أفسد القارن

لزمه البدنة للإفساد ، ويلزمه شاة للقران ، وإذا قضاه قارنا لزمه شاة أخرى للقران الثانى ، وإن قضاه مفردا لزمه أيضا شاة أخرى ، لأن الذى وجب عليه أن يقضى قارنا ، فلما أفرد كان متبرعا بالإفراد فلا يسقط عنه الدم ، هكذا نقله القاضى أبو الطيب فى تعليقه عن الشافعى ، واتفق الأصحاب فى الطريقتين على أن القارن إذا أفسده وقضاه مفردا يلزمه مع البدنة شاتان ، شاة فى السنة الأولى للقران الفاسد ، وشاة فى السنة الثانية لأن واجبه القران ، وفيه شاة ، فإذا عدل إلى الأفراد لم تسقط عنه الشاة ، وكل الأسحباب مصرحون بهذا ، منهم الشيخ أبو حامد فى تعليقه ، والقاضى أبو الطيب فى كتابيه التعليق والمجرد ، والمحاملى فى كتابيه ، والماوردى فى الحاوى ، وابن الصباغ والمنولى ، وصاحب البيان ، وآخرون ولا خلاف فيه .

قال الشيخ أبو حامد فى تعليقه والماوردى والمحاملى والقاضى أبو الطيب فى المجرد : قال الشافعى : وإذا قضى القارن نسكية مفردا لم يكن له ذلك قالوا : ومراده لم يكن له إسقاط الدم عنه بالإفراد ، بل عليه دم القران للقضاء ، وإن قضاه مفردا لم يرد أن فرض الحج والعمرة الواجبين بالقران الفاسد لا يسقطان عنه إفرادهما ، وإنما أراد أن الدم لا يسقط ، هكذا ذكر التأويل هؤلاء ونقله الماوردى والقاضى أبو الطيب فى المجرد عن أصحابنا كلهم ، ولا خلاف فيه ، وإنما بسطت هذا الكلام بعض البسط لأن عبارة المصنف غير موضحة لمقصود المسألة ، بل موهمة خلاف الصواب ، والوهم حاصل من تعليقه فى قوله : لا يسقط دم القران لأنه واجب عليه فلا يسقط بالإفساد ، كدم الطيب ، وهذا التعليل يوهم أنه يلزمه دم بسبب إفساد القران وأنه لا يلزمه فى القضاء مفردا دم آخر ، وليس الحكم كذلك ، بل يلزمه فى القضاء مفردا دم آخر بلا خلاف ، كما حكيانه عن الأصحاب ، ودليله ما ذكرناه .

ويجاب عن كلام المصنف أنه ذكر أن الدم الواجب بالقران فى سنة

الإفساد لا يسقط ، ولم يقل : إنه لا يجب في القضاء مفردا دم آخر ، بل سكت عن إثباته وفيه ، فيكون ساكتا عن مسألة ، وليس ذلك غلطا إنما هو قنوت فضيلة وفائدة (واعلم) أن صاحب الإبانة حكى وجها أنه لا يلزم القارن شاة في سنة الإفساد ، لأن نسكه لم يصح قرانا ، فلم يلزمه الدم ، وتابعه على حكايته عنه صاحب البيان وغيره ، وهذا الوجه غلط ، إنما أذكره للتنبيه على بطلانه لئلا يغتر به ، فإنه خطأ من حيث المذهب ، ومن حيث الدليل (أما) المذهب ، فالأصحاب مطبقون على خلافه (وأما) الدليل فلأنه يجب عليه المضى في فاسده ويبقى له حكم الصحيح ، ومن أحكام الصحيح وجوب الدم والله أعلم .

قال أصحابنا : وإذا جامع القارن - فإن كان قبل التحليل الأول - فسد حجه وعمرته بلا خلاف ، ولزمته بدنة واحدة بسبب الإفساد لانحداد الإحرام ، ويلزمه مع ذلك شاة للقران وفيه الوجه الضعيف المحكى عن صاحب الإبانة . وإن جامع بعد التحلل الأول وقبل الثاني لم يفسد حجه بلا خلاف ، ولا تفسد عمرته أيضا على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه حكاه البغوي وغيره عن أبي بكر الأودنى من متقدمي أصحابنا أنه تفسد عمرته ، لأنه لم يأت بشيء من أفعالها ، قال البغوي وغيره ممن حكى هذا الوجه : هذا غلط ، لأن العمرة في القران تتبع الحج ، فإذا لم يفسد الحج لم تفسد العمرة ، قالوا : ولهذا يحل للقارن معظم محظورات الإحرام بعد التحلل الأول ، وإن لم يأت بأعمال العمرة ، ولأنه لو فاته الوقوف بعرفات فاته الحج ، وكذا العمرة على الصحيح كما سنذكره قريبا إن شاء الله تعالى . فإن كان وقت العمرة موسعا ، ولأنه لو قدم القارن مكة وطاف وسعى ثم جامع ، بطل حجه وعمرته وإن كان قد فرغ من أعمال العمرة ، الله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : إذا فات القارن الحج لفوات الوقوف ، فهل يحكم بفوات عمرته ؟ فيه قولان (أصحابنا) نعم ، تبعنا للحج ، كما

تفسد بفساده (والثاني) لا ، لأنها لا تفوت ، وأنه يتحلل بعملها ، فإن قلنا بفواتها فعليه دم واحد للقوات ، ولا يسقط دم القرآن ، فإذا قضاهما فالحكم كما ذكرناه في قضائهما عند الإفساد ، فإن قرن في القضاء أو تمت فعليه دم ثالث ، وإن أفرد فكذلك على المذهب ، وفيه الخلاف السابق عن الإبانة ومتابعيه .

(شرح) إذا كانت المرأة الموطوءة محرمة أيضا نظر — إن جامعها نائمة أو مكرهة — فهل يفسد حجها وعمرتها ؟ فيه طريقان (أصحهما) على القولين في وطء الناس هل يفسد الحج ؟ (أصحهما) لا يفسد وهذا الطريق قطع ابن المرزباني ، والقاضي أبو الطيب في كتابه المجرد (والثاني) وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة أنه لا يفسد وجها واحدا ، وعلى هذا فالفرق أن المكرهة لا فعل لها بخلاف الناس ، ومن حكى الطريقين الدارمي ، وإن كانت طائفة عاتمة فسد نسكها كالرجل ولزمها المضي في فاسده والقضاء (وأما) البدنة فهل تجب عليها أم لا ؟ فيه طريقان مشهوران (أحدهما) حكاه الخراسانيون وجماعة من العراقيين يجب عليها بدنة في مالها قولاً واحداً كما يجب على الرجل بدنة (والطريق الثاني) أن فيه الأقوال الثلاثة السابقة في جماع الصائم الصائمة (أحدها) تجب على كل واحد منهما بدنة (والثاني) تجب عليه بدنة عنه وعنهما (والثالث) تجب عليه بدنة عن نفسه فقط ولا شيء عليها ، وهذا الطريق أشهر ، وبه قطع أكثر العراقيين .

ومن قال بالأول فرق بأن الصائمة تفطر بكل واصل إلى باطنها ، ولا يفطر الرجل إلا بالجماع ، ولو أدخل الرجل أصبعه في فرجها لم يبطل صومه وبطل صومها ، وأما الحج فلا يبطل حجها إلا بالجماع ، فلو أدخلت أصبعها أو نحوها لم يبطل حجها فهي في الحج كالرجل لا فرق بينهما في الجماع بخلاف الصوم فإن بطلان صومها لا يتعين لكونه جماعاً ، بل

لدخول الداخل ، فلا تلزمها الكفارة وانفرد الدارمي بطريقة أخرى سبق له مثلها في الوطء في نهار رمضان فقال : في الكفارة أربعة أقوال ككفارة الصيام (أحدها) يلزمه بدنة عنه فقط (والثاني) بدنة عنه وعنهما (والثالث) يلزمه بدتان بدنة عنه وبدنة عنها (والرابع) يلزمه بدنة ، ويلزمها في مالها بدنة أخرى . وذكر الماوردي في الحاوي الأقوال الأربعة .

(فرع) أما نفقة الزوجة في قضاء الحج ، فإن كانت معه في القضاء لزمه قدر نفقة الحضر بلا خلاف وفي الزائد وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) يلزم الزوج (والثاني) يجب في مالها وماخذ الخلاف أن الشافعي رحمه الله قال : يحج بامرأته واختلفوا في مراده فقيل : أراد وجوب ذلك عليه وهذا هو ظاهر كلامه وهو الأصح عند الأصحاب وقيل : إنه يأذن لها في الحج ومنهم من قال : أراد أنه يستحب له ذلك قال القاضي حسين : والزاد والراحلة من النفقة الزائدة فيها الوجهان قال القاضي حسين والبعوى : ولوزمت الزوجة وصارت معضوبة هل يلزم الزوج أن يستأجر من ماله من يحج عنها قضاء ؟ فيه الوجهان في النفقة الزائدة والله أعلم .

(وأما) قول المصنف : أحد الوجهين تجب النفقة في مالها كنفقة الإداء ، فمراده إذا سافرت وحدها للحج بغير إذن الزوج أو بإذنه فإنها إذا سافرت بغير إذنه فلا نفقة لها بلا خلاف وإذا سافرت بإذنه ففي وجوب نفقتها عليه قولان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب في كتاب النفقات (الأصح) لا تجب عليه ، فقااس المصنف على الأصح (وأما) إذا سافرت في الإداء معه فيجب نفقتها عليه بلا خوف^{ثلاث} ولأنها في قبضته ، وقد ذكره المصنف والأصحاب في كتاب النفقات ، ولم يوضح المصنف المسألة هنا وحكمها ما ذكرناه والله أعلم قال المصنف : وفي ثمن الماء الذي تقتسل به وجهان هذان الوجهان مشهوران ، وقد سبق بيانها في آخر باب صفة

الغسل ، وذكرنا هناك حكم ماء غسلها من الوطء والنفاس والحيض والاحتلام وماء وضوئها من لمسة أو غيره ، وماء طهارة المملوك وأوضحناه كله والله الحمد . قال الماوردي : فإن كانت الموطوءة أجنبية ومثلها يشبهه أو زنا فمؤنتها في مالها بلا خلاف ، وإن كانت أمة للواطئ فعليه مؤنتها في القضاء بلا خلاف والله أعلم .

(فرع) إذا خرج الرجل وزوجته المفسدين ليقضيا الحج أو العمرة ، واصطجبا في طريقهما استحب لهما أن يفترقا من حين الإحرام ، فإذا وصلا إلى الموضع الذي جامعها فيه فهل يجب فيه المفارقة ؟ فيه خلاف حكاه المصنف والجمهور وجهين ، وانفقوا على أن الأصح أنه مستحب ليس بواجب (والثاني) أنه واجب ، وقال القاضي أبو حامد في جامعته والدارمي والقاضيان أبو الطيب وحسين في تعليقهما ، والمتولي والبعوي وغيرهم : هذا الخلاف قولان (الجديد) أنه مستحب (والقديم) واجب (فإن قلنا) يجب فتركاه أثما وصح حجها ، ولا دم عليهما ، وإذا تفرقا لم يجتمعا إلا بعد التحلل ، سواء قلنا التفرق واجب أو مستحب صرح به القاضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي وغيرهما ، قال الماوردي : ويعتبر كل في السير والمنزل ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : المفسد لحجه وعمرته إذا مضى في فاسده ، وارتكب محظورا بعد الإفساد أثم ولزمه الكفارة ، فإذا تطيب أو لبس أو قتل صيدا أو فعل غير ذلك من المحظورات ، لزمه القدية ولا يستثنى من هذا إلا الجماع مرة ثانية ، ففيه الخلاف الذي سنذكره قريبا إن شاء الله ، ولا خلاف فيما ذكرناه إلا ما انفرد به المتولي ، فإنه حكى قولاً شاذاً ضعيفاً أنه لا يلزمه شيء بارتكاب المحظورات كما لو وطئ في نهار رمضان ثم وطئ ثانياً ، لا شيء عليه مع وجوب الإمساك ، وهذا القول باطل والله أعلم .

(فرع) هذا الذي ذكرناه كله في جماع العامد العالم بحريسته المختار له العاقل (أما) الناسى والجاهل والمكره والمجنون والمنعنى عليه ، فقد سبق بيان حكمهم في الباب الذي قبل هذا ، والله أعلم .

(فرع) إذا أحرِمَ مجامعا ففيه ثلاثة أوجه ، حكاهما البغوى والمتولى وغيرهما (أصحهما) لا يتعقد إحرامه ، كما لا تنعقد الصلاة مع الحدث (والثاني) يتعقد صحيحا فإن نزع في الحال فذاك وإلا فسد نسكه ، وعليه المضى في فاسده والقضاء والبدنة ، واحتجوا له بالقياس على الصوم فيما إذا طلع الفجر وهو مجامع ، إن نزع في الحال ، صح صومه وإلا فسد (والثالث) يتعقد فاسدا وعليه القضاء والمضى في فاسده ، سواء نزع أو مكث (وأما) الكفارة فإن نزع في الحال لم يجب شيء وإن مكث وجبت وفي الواجب القولان في نظائره (أحدهما) بدنة (والثاني) شاة واستدل البغوى بهذا الوجه الثالث بأن الحج لا يبطل ولا يخرج منه ببنائيه وهو الجماع فلا يمتنع انعقاده معه بخلاف الصلاة والله أعلم .

(فرع) إذا ارتد في أثناء حجته أو عمرته فوجهان مشهوران ، وقد ذكرهما المصنف في آخر باب القوات والإحصار (أصحهما) يفسد كالصوم والصلاة صححه الأصحاب ونقله إمام الحرمين عن الأكثرين ، وهذا هو الأصح عند الشيخ أبى حامد (والثاني) لا يفسد كما لا يفسد بالمجنون ، فعلى هذا لا يعتد بالمفعول في حال الردة ، لكن إذا أسلم بنى على ما فعله قبل الردة إن كان وقف بعرفات إن كان وقت الوقوف باقيا فإن لم يكن وقف وأسلم بعد قوات وقته لزمه أن يتحلل بعمل عرة وعليه القضاء كسائر أنواع القوات وسواء طال زمن الردة أم قصر فالوجهان جاريان (إن قلنا) بالفساد فوجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أصحهما) وبه قطع المصنف والأكثرون يبطل النسك من أصله فلا يبضى فيه لا في الردة ولا بعد الإسلام (والثاني) أنه كالإفساد بالجماع فيمضى في فاسده إن

أسلم ، لكن لا كفارة عليه ، وحكى الدارمي في آخر باب الإحصار وجها
عن حكاية ابن القطان أنه يبطل حجه وعليه بدنة ، وهذا شاذ ضعيف ،
والله أعلم .

(الشرح) قد ذكرنا أنه يجب على من أفسد حجه أو عمرته بالجماع
دم واختلف الأصحاب فيه هل هو دم تخيير أم لا ؟ فقيه طرق (أصحها)
عند المصنف وسائر الأصحاب ، وهو المنصوص في المختصر وغيره ، قال
القاضي أبو الطيب في تعليقه : هو نص الشافعي في عامة كتبه أنه دم ترتيب
وتعديل ، فيجب بدنة فإن عجز عنها فبقرة ، وإن عجز فسبع شياه ، فإن
عجز قوم البدنة دراهم بسعر مكة حال الوجوب ، ثم الدراهم بطعام
وتصدق به ، فإن عجز عنه صام عن كل مد يوما .

(والطريق الثاني) طريق أبي العباس بن سريج أن في المسألة قولين ،
حكاه عنه القاضي حسين وغيره (أصحها) كالطريق الأول (والثاني)
أنه مخير بين هذه الأشياء الخمسة ، وهي البدنة والبقرة والشاة والإطعام
والصيام ، فأبها شاء فعله وأجزأه مع القدرة على الثاني .

(والطريق الثالث) حكاه المصنف والأصحاب عن أبي إسحق المروزي
أن في المسألة قولين (أصحها) الطريق الأول (والثاني) أنه مخير بين
الثلاثة الأولى وهي البدنة والبقرة والشاة فلا يجزئ الإطعام والصيام مع
القدرة على واحد من الثلاثة ، فإن عجز عن الثلاثة قوم أبها شاء وتصدق
بقيسته طعاما ، فإن عجز عنه صام عن كل مد يوما .

(والطريق الرابع) أنه يجب بدنة فإن عجز فبقرة فإن عجز فسبع
شياه فإن عجز قوم البدنة وصام ، فإن عجز عن الصيام أنعم فيقدم الصيام
على الإطعام ككفارة الظهر ونحوها . وقيل : لا مدخل للإطعام والصيام
هنا بل إذا عجز عن الغنم ثبت الهدى في ذمته إلى أن يجد تخريجا من أحد
التولين في دم الإحصار والله أعلم .

وحيث قلنا بالصيام فإن كسر مد صام عن بعض المد يوما كاملا بلا خلاف كما في نظائره من اليمين وغيرها . ومن صرح به الماوردي ، وحيث قلنا بالإطعام قال صاحب البحر : أقل ما يجزى أن يدفع الواجب إلى ثلاثة من مساكين الحرم إن أمكنه ثلاثة فإن دفع إلى اثنين مع القدرة على ثالث ضمن ، وفي قدر الضمان وجهان أحدهما الثلث (وأصحهما) ما يقع عليه الاسم ، وهما كالخلاف فيمن دفع نصيب صنف من أهل الزكاة إلى اثنين ، فإن فرق على مساكين فهل يتعين لكل مسكين مد أم لا ؟ فيه وجهان حكاهما الماوردي والرويانى وغيرهما (أصحهما) لا يتعين ، بل يجوز أن يعطى المسكين أقل من مد وأكثر من مد ، كما لو ذبح الدم وفرق اللحم ، فإنه لا يتقدر بشئ ، ويجزى أن يدفع إلى المسكين القليل والكثير (الثانى) يتقدر بمد كالكفارة ، فإن أعطاه أكثر لم تحسب الزيادة ، وإن أعطاه أقل من مد لم يحسب شئ منه إلا أن يعطيه تمام المد ، والله أعلم . وحيث قلنا بالبدنة أو البقرة أو الشاة ، فالمراد ما يجزى في الأصحية بلا خلاف ، وسيأتى إيضاحه في آخر هذا الباب إن شاء الله تعالى . والله أعلم .

(فرع) لو وطئ المحرم زوجات له فهو كوطئ الواحدة فيفسد حجه وحجهن ، وعليه وعليهن المضى في فاسده والقضاء ، قال الدارمى : وحكم نفقتهن وغيرها كما مضى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان المحرم صبيا فوطئ عامدا بنيت على التوليد : فإن قلنا : إن عمدته خطأ فهو كالناسى ، وقد بيناه . وإن قلنا : عمدته عمد فسد نسكه ، ووجبت الكفارة ، وعلى من تجب ؟ فيه قولان (أحدهما) في ماله (والثانى) على الولي ، وقد بيناه في أول الحج ، وهل يجب عليه القضاء ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يجب لأنها عبادة تتعلق بالبدن ، فلا تجب على الصبي كالصوم والصلاة (والثانى) يجب لأن من فسد الحج بوطئه وجب عليه القضاء كالبالغ ، فإن قلنا : يجب فهل يصح منه في حال الصغر ؟ فيه قولان (أحدهما)

لا يصح ، لأنه حج واجب ، فلا يصح من الصبي كحجة الإسلام (والثاني)
يصح لأنه يصح منه ادأؤه فصح منه قضاؤه كالبالغ ؟ وإن وطئ العبد في
إحرامه عامدا فسد حجه ، ويجب عليه القضاء .

ومن اصحابنا من قال : لا يلزمه لأنه ليس من اهل فرضي الحج ، وهذا
خطا لأنه يلزمه الحج بالنذر فلزمه القضاء بالافساد كالحر ، وهل يصح منه
القضاء في حال الرق ؟ على القولين على ما ذكرناه في الصبي . فإن قلنا : إنه
يصح منه القضاء ، فهل للسيد منعه منه ؟ يبنى على الوجهين في ان القضاء
على الفور ام لا ؟ فإن قلنا : إن القضاء على التراخي فله منعه لأن حق السيد
على الفور ، فتقدم على الحج ، وإن قلنا : إنه على الفور فغيه وجهان (أحدهما)
انه لا يملك منعه ، لأنه موجب ما اذن فيه ، وهو الحج ، فصار كما لو اذن
فيه (والثاني) انه يملك منعه لأن المالكون فيه حجة صحيحة ، فإن اعتق
بعد التحلل من الفاسد وقبل القضاء لم يجز ان يقضى حتى يحج حجة الإسلام
ثم يقضى ، وإن اعتق قبل التحلل من الفاسد نظرت - فإن كان بعد الوقوف -
مضى في فاسده ثم يحج حجة الإسلام في السنة الثانية ، ثم يحج عن القضاء
في السنة الثالثة ، وإن اعتق قبل الوقوف مضى في فاسده ثم يقضى ، ويجزئه
ذلك عن القضاء وعن حجة الإسلام ، لأنه لو لم يفسد لكان ادأؤه يجزئه عن
حجة الإسلام فاذا فسد وجب ان يجزئه قضاؤه عن حجة الإسلام) .

(الشرح) هذا الفصل تقدم بيان جميعه مع فروع كثيرة متعلقة به
في أوائل الباب الأول من كتاب الحج وأوضحناه هناك وقول المصنف :
بنيت - يعني المسألة - وقوله : في الصبي إذا أفسد حجه بالجماع هل
يجب القضاء ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يجب ، لأنه عبادة تتعلق بالبدن
فلا يجب على الصبي كالصوم احتراز به عن الزكاة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن وطئ وهو قارن وجب مع البدنة دم القران ، لأنه دم وجب
بغير الوطء فلا يسقط بالوطء ، كدم الطيب ، وإن وطئ ثم وطئ ولم يكفر
عن الأول ففيه قولان ، قال في القديم : يجب عليه بدنة واحدة كما لو زنى
ثم زنى كفاه لهما حد واحد ، وقال في الجديد : يجب عليه لثاني كفارة
أخرى ، وفي الكفارة الثانية قولان (أحدهما) شاة لأنها مباشرة لا توجب

الفساد ، فوجب فيها شاة كالقنبلة بشهوة (والثاني) يلزمه بدنة لانه وطء في إحرام منعقد فاشبه الوطء في إحرام صحيح ، وإن وطء بعد التحلل الأول لم يفسد حجه لانه قد زال الإحرام فلا يلحقه فساد ، وعليه كفارة ، وفي كفارته قولان (أحدهما) أنها بدنة لانه وطء في حال يحرم فيه الوطء ، فاشبه ما قبل التحلل (والثاني) أنها شاة لانها مباشرة لا توجب الفساد ، فكانت كفارتها شاة ، كالمباشرة فيما دون الفرج ، وإن جامع في قضاء الحج لزمته بدنة ، ولا يلزمه إلا قضاء حجة واحدة ، لأن المقتضى واحد فلا يلزمه أكثر منه .

(الشرح) فيه ثلاث مسائل (إحداها) إذا فسد حجه بالجماع ثم جامع ثانيا ففيه خلاف ذكر المصنف بعضه ، وباقيه مشهور ، وحاصله خمسة أقوال (أصحها) تجب بالأول بدنة وبالثاني شاة (والثاني) يجب لكل واحد بدنة (والثالث) يكفي بدنة عنهما جميعا (والرابع) إن كفر عن الأول قبل الجماع الثاني وجبت الكفارة للثاني ، وهي شاة في الأصح وبدنة في الآخر ، وإن لم يكن كفر عن الأول كفته بدنة عنهما (والخامس) إن طال الزمان بين الجماعين أو اختلف المجلس وجبت كفارة أخرى للثاني ، وفيها القولان ، وإلا فكفارة واحدة . ولو وطء مرة ثالثة ورابعة وأكثر ففيه هذه الأقوال (الأظهر) يجب للأول بدنة ، ولكل مرة بعده شاة (والثاني) يجب لكل مرة بدنة وباقي الأقوال ظاهرة ، ودليل الجميع يفهم مما ذكره المصنف ، قال إمام الحرمين : هذا الخلاف إذا كان قد قضى في كل جماع وطء ، قال : فأما لو كان ينزع ويعود ، والأفعال متواصلة ، وحصل قضاء الوطر آخرها فالجميع جماع واحد بلا خلاف .

(المسألة الثانية) إذا وطء بعد التحلل الأول وقبل التحلل الثاني فهذا الوطء حرام بلا خلاف ، كما سيأتي بيانه في صفة الحج إن شاء الله تعالى ، وهل يفسد حجه ؟ فيه ثلاث طرق (أصحها) وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وغيرهم لا يفسد ، لما ذكره المصنف (والثاني) في فساده وجهان (أصحها) يفسد (والثاني) لا يفسد حكاه إمام الحرمين

وآخرون (والثالث) حكاه الدارمي والرافعي وغيرهما فيه قولان (الجديد)
لا يفسد (والقديم) أنه يفسد ما بقي من حجه دون ما مضى فلا يمضي في
فاسده ، بل يخرج إلى أدنى الحل ويجدد منه إحراما ، ويأتي بعمل عمرة
وهو مذهب مالك ، لأن الباقي من حجه طواف وسعى وحلق ، وذلك هو
عمل العمرة ، وهذا ضعيف لأن العبادة الواحدة المرتبطة لا يوصف بعضها
بالبطلان دون بعض . فإذا قلنا بالمذهب : إنه لا يفسد قولان (أحدهما)
عند الجمهور يلزمه شاة ، وبه قطع المحاملي في المقتع (والثاني) يلزمه
بدنة ، وصححه البغوي وأشار المحاملي في المجموع والتجريد إلى ترجيحه ،
وحكى الرافعي وجهها أنه لا شيء عليه وهو شاذ ضعيف . واعلم أن جمهور
الأصحاب أطلقوا القولين في المسألة كما ذكره المصنف ، وحكماهما الجرجاني
في البحر وجهين ، وقال المحاملي في المجموع والتجريد : المنصوص يلزمه
بدنة وفيه قول مخرج أنه شاة والمشهور قولان مطلقا كما سبق .

(فروع) قال المتولي : إذا وقف الحاج بعرفات ولم يرم ولا طاف
ولا حلق ، وفات وقت الرمي ثم جامع فإن قلنا : الحلق نسك فسد حجه ،
لأنه لم يحصل التحلل الأول فعليه البدنة والمضي في فاسده والقضاء ، وإن
قلنا : الحلق ليس نسكا فوجهان قال ابن سريج : يفسد حجه ، وقال غيره :
لا يفسد وأصل الوجهين أن رمى جمرة العقبة إذا فات وجب فيه الدم ،
وهل يتوقف التحلل على ذبح الدم ؟ فيه وجهان (أحدهما) يتوقف فإن
قلنا يتوقف فسد حجه لأنه لم يحصل التحلل الأول وإلا فلا . هذا كلام
المتولي ، وذكر القاضي حسين نحوه .

(المسألة الثالثة) إذا جامع في قضاء الحج قبل التحلل الأول فسد
القضاء ، ولزمه المضي في فاسده والبدنة بلا خلاف ويلزمه قضاء واحد عن
الإحرام الأول ولو تكرر القضاء والإفساد مائة مرة لم يجب إلا قضاء
واحد وتجب البدنة في كل مرة أفسدها .

(شرح) لو رمى جمره العقبة في الليل معتقدا أنه بعد نصف الليل وحلق ثم جامع ، ثم بان أنه رمى قبل نصف الليل ، فطريقان حكاهما الدارمي (وأصحهما) كما لو وطئ ناسيا فيكون فيه القولان (والثاني) يفسد قطعاً لتقصيره ، وقد سبقت المسألة في الباب الماضي •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والوطء في الدبر والواط وإتيان البهيمة كالوطء في القبل في جميع ما ذكرناه لأن الجميع وطء والله أعلم) •

(الشرح) هذا الذي قاله هو المذهب ، وبه قطع الجمهور من العراقيين والخراسانيين ، وقيل : لا يفسد الحج بشيء من ذلك وحكى القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد وغيره من أصحابنا قولاً أنه لا يجب في جميع ذلك إلا شاة ، وظاهر عبارتهم أنه لا يفسد به الحج ولا العمرة على هذا القول قال القاضي أبو الطيب في تعليقه وآخرون : يفسد الحج والعمره بالوطء في دبر الرجل أو المرأة ، وتجب البدنة وهو كالوطء في قبلها قالوا : (وأما) البهيمة فإن قلنا : وطؤها يوجب العد فكذلك وإن قلنا : يوجب التعزير فوجهان والصحيح ما قدمنا عن الجمهور • والله أعلم •

(شرح) لو لف على ذكره خرقة وأولجه في امرأة فهل يفسد حجه ؟ فيه ثلاثة أوجه حكاهما الصيمري والماوردي والرويانى وصاحب البيان وغيرهم (أصحها) يفسد كما لو لم يلف خرقة ، لأنه يسمى جماعاً (الثاني) لا ، لأنه إنما أولج في خرقة (والثالث) اختاره أبو الفياض البصري والصيمري إن كانت الخرقة رقيقة لا تمنع الحرارة واللذة فسد حجه وإلا فلا ، وقد سبقت هذه الأوجه في باب ما يوجب الفسل وسبق أنها جارية في كل الأحكام والصحيح أنه جماع في كل الأحكام والله أعلم •

(فرع) قد سبق في باب ما يوجب الغسل ، أن أحكام الوطء تتعلق بتغيب جميع الحشفة ولا يتعلق شيء من أحكام الوطء ببعض الحشفة وأنه إذا كان مقطوعا فإن بقي من الذكر دون قدر الحشفة فلا حكم لإيلاجه وإن كان قدرها تعلقت الأحكام بتغيبه كله وإن كان أكثر فوجهان (الأصح) يتعلق بقدرها (والثاني) لا تتعلق إلا بكل الباقي وسبق هناك أن استدخال المرأة ذكر بهيمة له حكم وطء الرجل لها ، وفي استدخال الذكر المقطوع وجهان (الأصح) أنه كالوطء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن قبلها بشهوة أو بارشها فيما دون الفرج بشهوة لم يفسد حجة لأنها مباشرة لا يجب الحد بجنسها ، فلم تفسد الحج كالمباشرة بغير شهوة ، وتجب عليه فدية الأذى لأنه استمتاع لا يفسد الحج فكانت كفارته [ككفارة] فدية الأذى والطيب والاستمضاء كالمباشرة فيما دون الفرج في الكفارة ، لانه بمنزلتها في التحريم والتعزير ، فكان بمنزلتها في الكفارة) .

(الشرح) قد سبق في الإحرام أنه يحرم على المحرم المباشرة بشهوة كالقبلة والمفاخضة واللمس باليد بشهوة ونحو ذلك ، هذا إذا كان قبل التحللين فإن كان بينهما ففي تحريم المباشرة فيما دون الفرج بشهوة خلاف مشهور في باب صفة الحج ومتى ثبت التحريم فباشر عمدا علما بالتحريم مختارا لم يفسد حجه سواء أنزل أم لا ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، ولا تلزمه البدنة بلا خلاف ، وتلزمه الفدية الصغرى وهي فدية الحلق وقد سبق بيانها في أول الباب (وأما) اللبس والقبلة ونحوهما بغير شهوة فليس بحرام ؟ ولا فدية فيه بلا خلاف (وأما) قول إمام الحرمين والغزالي : كل مباشرة نقضت الوضوء فهي حرام على المحرم فلفظ وسبق فلم يتأول على أن المراد كل ملاسة تنقض الوضوء فهي محرمة ، بشرط كونها بشهوة . ومرادهما بهذه العبارة استيعاب صور اللبس اتفاقا واختلافا والله أعلم .

قال الصيرى والماوردى وصاحب البيان : لو قدم المحرم من سفر ، أو قدمت امرأته من سفر فقبلها أو أراد أحدهما سفرا فودعها وقبلها ، فإن قصد تحية القادم والمسافر وإكرامه ، ولم يقصد شهوة فلا فدية ، وإن قصد الشهوة عصى ولزمته الفدية ، وإن لم يقصد شيئا فوجهان (أحدهما) لا فدية لأن ظاهر الحال يقتضى التحية (والثانى) نجب لأنها موضوعة للشهوة ، فلا تنصرف عنها إلا بنية ، هكذا قالوه ، وهذا الوجه ضعيف ، والصواب أن لا فدية ، لأنها لا تجب إلا بالشهوة ، ولم يقصد هنا شهوة ، ولا يشترط قصد غير الشهوة ، والله أعلم .

(فرع) إذا قبل المحرم امرأته بشهوة ولزمته الفدية ثم جامعها ، فزمته البدنة ، فهل تسقط عنه الشاة وتندرج فى البدنة ؟ أم تجبان معا ؟ فيه وجهان حكاهما الماوردى وآخرون ، قال الماوردى : هما مبنيان على الوجهين فى المحدث إذا أجنب هل يندرج الحدث فى الجنابة ويكفيه الغسل أم لا ؟ إن أدرجناه هناك أدرجناه هنا وإلا فلا ، وقد سبقت هذه المسألة قريبا فى فصل من ليس ثم ليس ، أو تطيب ثم تطيب وذكرنا فيه أربعة أوجه (أصحها) تكفيه بدنة (والثانى) تجب بدنة وشاة (والثالث) إن قصد بالمباشرة الشروع فى الجماع فبدنة وإلا فبدنة وشاة (والرابع) إن قصر الزمان بينهما فبدنة ، وإلا فبدنة وشاة والله أعلم . ولو وطئ وطئا يوجب البدنة ثم باشر دون الفرج بشهوة ، قال الدارمى : إن كان كفر عن الجماع قبل المباشرة لزمه للمباشرة شاة ، وإلا ففى اندراجها فى البدنة وجهان والله أعلم .

(فرع) إذا استمنى بيده ونحوها فأنزل ، عصى بلا خلاف ، وفى لزوم الفدية وجهان حكاهما القاضى حسين والقصورانى وإمام الحرمين والبغوى والمنولى وصاحب البيان وآخرون (أصحهما) عندهم وجوبها ، وبه قطع المصنف هنا وفى التنيه والماوردى وغيرهما لما ذكره المصنف

(والثاني) لا فدية لأنه إزال من غير مباشرة غيره ، فأشبهه من نظر فأزول فإنه لا فدية (فإن قلنا) بالفدية فهي فدية الحلق كما قلنا في مباشرة المرأة بغير الجماع ولا يفسد حجه بالاستمناة بلا خلاف (وأما) إذا نظر إلى امرأة بشهوة وكرر النظر حتى أزال فلا يفسد حجه ، ولا فدية بلا خلاف عندنا وقال عطاء والحسن البصري ومالك : يفسد حجه ، وعليه القضاء وعن ابن عباس في الفدية روايتان (إحداها) تجب بدنة (والثانية) شاة وبه قال سعيد بن جبير وأحمد وإسحق . ودليلنا أنه إزال من غير مباشرة فأشبهه إذا فكر فأزول من غير نظر .

(فرع) لو باشر غلاما حسنا بغير الوطء بشهوة فهو كمباشرة المرأة لأنها مباشرة مخرمة فأشبهتها فوجبت الفدية وفيه وجه ضعيف حكاه البغوي أنه لا فدية ، وقد سبق بيانه في باب الإحرام وأوضحنا هناك ضعف هذا الوجه .

(فرع) قال المساوردي : لو أولج المحرم ذكره في قبل خشي مشكل لم يفسد حجه سواء أزال أم لا لأنه يحتل أنه رجل ، فيكون قد أولج في عضو زائد من رجل ، فلا يفسد بالشك لكن إن أزال لزمه الغسل وشاة ، كمباشرة المرأة بدون الجماع ، وإن لم ينزل فلا غسل ولا شاة ، ولا شيء سوى التعزير والإثم .

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل من مباشرة المحرم المرأة ونحوها (إحداها) إذا وطئها في القبل عامدا عالما بتحريمه قبل الوقوف بعرفات ، فسد حجه بإجماع العلماء ، وفيما يجب عليه خلاف لهم ، فمذهبنا أن واجبه بدنة كما سبق وبه قال أحمد وهو مذهب جماعات من الصحابة رضي الله عنهم ذكرنا بعضهم في أول هذا الفصل وقال أبو حنيفة : عليه شاة لا بدنة وقال داود : هو مخير بين بدنة وبقرة وشاة .

(الثانية) إذا وطئها بعد الوقوف بعرفات قبل التحللين فسد حجه •
وعليه المضي في فاسده وبدنة والتقضاء • هذا مذهبا ، وبه قال مالك وأحمد ،
وقال أبو حنيفة : لا يفسد ، ولكن عليه بدنة وعن مالك رواية أنه لا يفسد
دليلنا أنه وطئ في إحرام كامل فأشبهه الوطء قبل الوقوف • احتجوا
بالحديث : « الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد تم حجه » قال أصحابنا :
هذا متروك الظاهر بالإجماع فيجب تأويله وهو محمول على أن معناه فقد
أمن الفوات •

(الثالثة) إذا وطئ بعد التحلل الأول وقبل الثاني لم يفسد حجه
عندنا ولكن عليه الفدية ووافقنا أبو حنيفة في أنه لا يفسد ، وقال مالك :
إذا وطئ بعد جرة العقبة وقبل الطواف لزمه أعمال عمرة ولا يجزئه حجه
لأن الباقي عليه أعمال عمرة وهى الطواف والسعى والحلق ، وقالوا : فيلزمه
الخروج إلى الحل ويحرم بعمره ، ويلزمه الفدية ، وعن أحمد روايتان في
الفدية هل هى شاة أم بدنة ؟

(الرابعة) إذا وطئ في الحج وطئا مفسدا لم يزل بذلك عقد الإحرام ،
بل عليه المضي في فاسده والتقضاء ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد
والجمهور وقال الماوردي والعبدي : هو قول عامة الفقهاء • وقال
داود : يزول الإحرام بالإفساد ويخرج منه بمجرد الإفساد ، وحكاه
الماوردي عن ربيعة أيضا قال وعن عطاء نحوه ، قال : واستدلوا بحديث
عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من عمل
عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » رواه مسلم قالوا : والفاصد ليس مما عليه
أمره ، وقياسا على الصلاة والصوم • واستدل أصحابنا بإجماع الصحابة ،
وقد قدمنا ذلك عن جماعة منهم في أول هذا الفصل ، ولأنه سبب يجب به
قضاء الحج فوجب أن لا يخرج به من الحج كالفوات • والجواب عن
الحديث أن الذى ليس عليه أمر صاحب الشرع إنما هو الوطء ، وهو

مردود ، وأما الحج فعليه أمر صاحب الشرع (وأما) قياسهم على الصوم والصلاة فجوابه أنه يخرج منهما بالقول ، فكذا بالإفساد بخلاف الحج ولأن محظورات الصلاة والصوم تنافيهما بخلاف الحج .

(الرابعة) ^(١) إذا وطئ امرأته وهما محرمان فسد حجها وقضيا وفرق بينهما في الموضع الذي جامعها فيه فلا يجتمعان إلا بعد التحلل وهل التفريق واجب ؟ أم يستحب ؟ فيه قولان أو وجهان عندنا (أحدهما) مستحب . وقال مالك وأحمد : واجب ، وزاد مالك فقال : يفترقان من حيث يحرمان ، ولا ينتظر موضع الجماع . وقال عطاء وأبو حنيفة : لا يفرق بينهما ولا يفترقان ، ومن قال بالتفريق عمر بن الخطاب وعثمان وابن عباس وسعيد بن المسيب والثوري وإسحق وابن المنذر . واحتج أبو حنيفة بالقياس على الوطء في نهار رمضان ، فإنهما إذا قضيا لا يفترقان . واحتج أصحابنا بأن ما قلناه قول الصحابة ولأنه لا يؤمن إذا اجتمعا أن يتذكرا ما جرى فيتوقا إليه فيفعلاه ، والجواب عن قياسه على الصوم أن زمنه قصير ، فإذا تاق أمكنه الجماع بالليل بخلاف الحج .

(الخامسة) إذا أحرم بالحج أو العمرة من موضع قبل الميقات ثم أفسده ، لزمه في القضاء الإحرام من ذلك الموضع ، وبه قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وأحمد وإسحق وابن المنذر . وحكى ابن المنذر عن النخعي أنه يحرم من المكان الذي جامع فيه ، وقال مالك وأبو حنيفة : إن كان حاجا كفاه الإحرام من الميقات . وإن كان معتمرا فمن أدنى الحل ، واحتجنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : « ارفضي عمرتك ثم أمرها أن تحرم من التعميم بالعمرة » رواه البخاري ومسلم ، واحتج أصحابنا بأنها مسافة وجب قطعها في أداء الحج فوجب في القضاء كالميقات . وأما حديث عائشة فإنها صارت قارئة فأدخلت الحج على العمرة ، ومعنى

(١) الرابعة هنا مكررة ولعلها الرابعة عشرة ويكون موضعها عقب الثالثة عشرة فتأمل .

ارفضى عمرتك أى دعى إتمام العمل فيها واقتصرى على أعمال الحج فإنها تكفيك عن حجك وعن عمرتك ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لها فى صحيح مسلم وغيره : « طوافك وسعيك يجزئك لحجك وعمرتك » فهذا تصريح بأنها لم تبطلها من أصلها ، بل أعرضت عن أعمالها منفردة لدخولها فى أعمال الحج ، وقد بسطت هذا التأويل بأدلة الصحيحة الصريحة فى شرح صحيح مسلم رحمه الله والله أعلم .

(السادسة) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزم من أفسد حجه بدنة ، وبه قال ابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد ومالك والثورى وأبو ثور وإسحق ، إلا أن الثورى وإسحق قالا : إن لم يجد بدنة كفاه شاة . وعندنا وعندنا آخرين إن لم يجد بدنة فبقرة ، فإن فقدوها فبسم من الغنم ، فإن فقدوها أخرج بقيمة البدنة طعاما ، فإن فقد صام عن كل مد يوما . وعن أحمد رواية أنه مخير بين هذه الخمسة ، وسبق بيان مذهب أبى حنيفة فى المسألة الأولى والثانية . دليلنا آثار الصحابة .

(السابعة) إذا وطئ القارن فسد حجه وعمرته ، ولزمه المضى فى فاسدهما وتلزمه بدنة للوطء ، وشاة بسبب القران ، فإذا قضى لزمه أيضا شاة أخرى ، سواء قضى قارنا أم مفردا لأنه توجه عليه القضاء قارنا ، فإذا قضى مفردا لا يسقط عنه دم القران ، قال العبدري : وبهذا كله قال مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة إن وطئ قبل طواف العمرة فسد حجه وعمرته ، ولزمه المضى فى فاسدهما ، والقضاء وعليه شاتان شاة لإفساد الحج وشاة لإفساد العمرة . ويسقط عنه دم القران ، فإن وطئ بعد طواف العمرة فسد حجه ، وعليه قضاؤه وذبح شاة ولا تفسد عمرته فيلزمه بدنة بسببها ويسقط عنه دم القران ، قال ابن المنذر . ومن قال : يلزمه هدى واحد عطاء وابن جريج ومالك والشافعى وإسحق وأبو ثور وقال الحكيم : يلزمه هديان .

(الثامنة) إذا أفسد المحرم والمحرمة حجهما بالوطء فقد ذكرنا الخلاف في مذهبننا أنه هل يلزمهما بدنة ؟ أم بدتان ؟ قال ابن المنذر : وأوجب ابن عباس وابن المسيب والضحاك والحكم وحماد والثوري وأبو ثور على كل واحد منهما هديا ، وقال النخعي ومالك : على كل واحد منهما بدنة ، وقال أصحاب الرأي : إن كان قبل عرفة فعلى كل واحد منهما شاة ، وعن أحمد روايتان (إحداهما) يجزئهما هدي (والثانية) على كل واحد منهما هدي ، وقال عطاء وإسحق لزمهما هدي واحد .

(التاسعة) إذا جامع مرارا فقد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يجب في المرة الأولى بدنة ، وفي كل مرة بعدها شاة ، قال ابن المنذر : وقال عطاء ومالك وإسحق : عليه كفارة واحدة ، وقال أبو ثور : لكل وطء بدنة ، وقال أبو حنيفة إن كان في مجلس واحد فدم ، وإلا فدمان وقال محمد : إن لم يكن كفر عن الأول كفاه لهما كفارة وإلا فعليه للثاني كفارة أخرى . دليلنا أن الثاني مباشرة محرمة مستقلة لم تفسد نسكا فوجبت فيها شاة كالمباشرة بغير الوطء .

(العاشرة) لو وطئ امرأة في دبرها أو لاط برجل أو أتى بهيمة فقد ذكرنا أن الصحيح عندنا أنه يفسد حجه وعمرته بكل واحد من هذا ، وقال أبو حنيفة البهيمة لا تفسد ولا فدية ، وفي الدبر روايتان ، وقال داود : لا تفسد البهيمة واللواط .

(الحادية عشرة) لو وطئها فيما دون الفرج لم يفسد حجه عندنا ، وعليه شاة في أصح القولين ، وبدنة في الآخر ، سواء أزال أم لا وكذا قال جمهور العلماء لا يفسد من قاله الثوري وأبو حنيفة وأبو ثور ، قال سعيد ابن جبير والثوري وأحمد وأبو ثور وعليه بدنة . وقال أبو حنيفة : دم ، وقال ابن المنذر عندى عليه شاة ، وقال عطاء والقاسم بن محمد والحسن ومالك وإسحق : إن أزال فسد حجه ولزمه قضاؤه وعن أحمد في فساده

روایتان ، وأما إذا قبلها بشهوة فهو عندنا كالوطء فيما دون الفرج فلا يفسد الحج ، وتجب شاة في الأصح وبه قال ابن المسيب وعطاء وابن سيرين والزهرى وقتادة ومالك والثورى وأحمد وإسحق وأبو حنيفة وأبو ثور ، وقال ابن المنذر : رويناه ذلك عن ابن عباس ، ورويناه عنه أنه يفسد حجه ، وعن عطاء رواية أنه يستغفر الله تعالى ولا شيء عليه ، وعن سعيد بن جبير أربع روايات (إحداها) كقول ابن المسيب (والثانية) عليه بقرة (والثالثة) يفسد حجه (والرابعة) لا شيء عليه بل يستغفر الله تعالى .

(الثانية عشرة) لو ردد النظر إلى زوجته حتى أمنى لم يفسد حجه ، ولا فدية عليه ، وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور ، وقال الحسن البصرى ومالك : يفسد حجه وعليه الهدى ، وقال عطاء : عليه الحج من قابل وعن ابن عباس روايتان (إحداهما) عليه بدنة (والثانية) دم وقال سعيد بن جبير وأحمد وإسحق : عليه دم .

(الثالثة عشرة) إذا وطئ المعتمر بعد الطواف وقبل السعى فسدت عمرته وعليه المضى في فاسدها ، والقضاء والبدنة ، وبه قال أحمد وأبو ثور لكنهما قالوا : عليه القضاء والهدى ، وقال عطاء : عليه شاة ولم يذكر القضاء ، وقال الثورى وإسحق : يريق دما وقد تمت عمرته ، وقال ابن عباس : العمرة والطواف ، واحتج إسحق بهذا ، وقال أبو حنيفة : إن جامع بعد أن طاف بالبيت أربعة أشواط لم تفسد عمرته ، وعليه دم : وإن كان طاف ثلاثة أشواط فسدت وعليه إتمامها والقضاء ودم ، قال ابن المنذر : وأجمعوا على أنه لو وطئ قبل الطواف فسدت عمرته ، أما إذا جامع بعد الطواف والسعى وقبل الحلق فقد ذكرنا أن مذهبنا فساد العمرة إن قلنا : الحلق نسك وهو الأصح ، قال ابن المنذر : ولا أحفظ هذا عن غير الشافعى ، وقال ابن عباس والثورى وأبو حنيفة : عليه دم ، وقال مالك : عليه الهدى ، وعن عطاء أنه يستغفر الله ولا شيء عليه ، قال ابن المنذر : قول ابن عباس أعلى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن قتل صيدا نظرت إن كان له مثل من النعم وجب عليه مثله من النعم والنعم هي الإبل والبقر والغنم ، والدليل عليه قوله عز وجل : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) فيجب في النعمة بدنة ، وفي حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة ، وفي الضبع كبش ، وفي الغزال عنز وفي الأرنب عناق ^(١) وفي اليربوع جفره ، لما روى عن عثمان وعلى وابن عباس وزيد بن ثابت وابن الزبير ومعاوية رضي الله عنهم « أنهم قضوا في النسيئة بدنة » وعن عمر رضي الله عنه أنه « جعل في حمار الوحش بقرة » وحكم في الضبع بكش وفي الأرنب عناق ، وفي اليربوع بجفرة » وعن عثمان رضي الله عنه أنه حكم في أم حنين بخلان وهو الحمل ، فما حكم فيه الصحابة لا يحتاج فيه إلى اجتهاد ، وما لم تحكم فيه الصحابة يرجع في معرفة المماثلة بينه وبين النعم إلى عدلين من أهل المعرفة ، لقوله تعالى : (يحكم به ذوا عدل منكم هديا) . وروى قبيصة بن جابر الأسدي قال : « أصبت ظبيا وأنا محرم فأتيت عمر رضي الله عنه ومعي صاحب لي ، فذكرت ذلك له ، فاقبل على رجل إلى جانبه فشاوره ، فقال لي : اذبح شاة ، فلما انصرفنا قلت لصاحبي : إن أمير المؤمنين لم يدرك ما يقول ، فسمعتني عمر فاقبل على ضربا باللرة وقال انقزل صيدا وانت محرم وتقمض الفتيا - أي تحتقرها - وتظن فيها قال الله عز وجل في كتابه : (يحكم به ذوا عدل منكم) ها أنذا عمر وهذا ابن عوف » .

(فصل) المستحب أن يكونا فقيهين ، وهل يجوز أن يكون القاتل أحدهما فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز كما لا يجوز أن يكون المتلف للمال أحد المومنين (والثاني) أنه يجوز ، وهو الصحيح ، لأنه يجب عليه لحق الله تعالى فجاز أن يجعل من يجب عليه أمينا فيه كرب المال في الزكاة ، ويجوز أن يفدى الصغير بالصغير ، والكبير بالكبير ، فإن فدى الذكر بالأنثى جاز لأنها أفضل ، وإن فدى الأعور من اليمين بالأعور من اليسار جاز ، لأن المقصود فيهما واحد [وإذا وجب عليه المثل فهو بالخيار بين أن يذبح المثل ويفرقه وبين أن يقومه بالدراهم والدراهم طعام ويتصدق

(١) العنق كسحاب من أوال العنز (عذو) .

به ، وبين أن يصوم عن كل مد يوما لقوله تعالى « هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما »^(١) .

وإن جرح صيدا له مثل فنقص عشر قيمته فالمنصوص أنه يجب عليه عشر ثمن المثل ، وقال بعض أصحابنا : يجب عليه عشر المثل ، وتأول النص عليه إذا لم يجد عشر المثل ، لأن ما ضمن كله بالمثل ضمن بعضه بالمثل كالطعام ، والدليل على المنصوص أن إيجاب بعض المثل يشق فوجب العدول إلى القيمة كما عدل في خمس من الإبل إلى الشاة حين شق إيجاب جزء من البعير ، وإن ضرب صيدا حاملا فأسقطت ولدا حيا ثم ماتا ضمن الأم بثلها ، وضمن الولد بمثله ، وإن ضربها فأسقطت جنينا ميتا والأم حية ضمن ما بين قيمتها حاملا وحائلا ، ولا يضمن الجنين .

(فصل) وإن كان الصيد لا مثل له من النعم وجب عليه قيمته في الموضع الذي أتلفه فيه ، لما روى أن مروان سأل ابن عباس رضى الله عنه عن الصيد بصيده المحرم ولا مثل له من النعم قال ابن عباس : ثمنه يهدى إلى مكة ، ولأنه تعذر إيجاب المثل فيه فضمن بالقيمة كمال الأدمى ، فإذا أراد أن يؤدي فهو بالخيار بين أن يشتري بثمنه طعاما ويفرقه ، وبين أن يقوم بثمنه طعاما ، ويصوم عن كل مد يوما ، وإن كان الصيد طائرا نظرت فإن كان حماما وهو الذي يعب ويهدر كالذى يقتنيه الناس في البيوت ، كالدهسي والقمرى والفاخنة فإنه يجب فيه شاة ، لأنه روى ذلك عن عمر وعثمان ونافع بن عبد الحارث وابن عباس رضى الله عنهم ، ولأن الحمام يشبه الغنم ، لأنه يعب ويهدر كالغنم فضمن به ، وإن كان أصغر من الحمام كالصغور والبلبل والجراد ضمنه بالقيمة ، لأنه لا مثل له فضمن بالقيمة ، وإن كان أكبر من الحمام كالقطا واليعقوب والبط والأوز ففيه قولان (أحدهما) يجب فيه شاة ، لأنها إذا وجبت في الحمام قلان تجب

(١) ما بين المعقوفين ساقطه ش و في (ط) .

في هذا وهو أكبر أولى (الثاني) أنه يجب فيها قيمتها لأنه لا مثل لها من النعم ، فضمن بالقيمة ، وإن كسر بيض صيد ضمنه بالقيمة ، وإن تلف ريش طائر ثم نبت ففيه وجهان (أحدهما) لا يضمن (والثاني) يضمن بناء على القولين فيمن قلع شيئاً ثم نبت .

(فصل) وإن قتل صيدا بعد صيد وجب لكل واحد منهما جزاء ، لأنه ضمان متلف فيتكرر بشكر الإلتلاف ، وإن اشترك جماعة من المحرمين في قتل صيد وجب عليهم جزاء واحد ، لأنه بدل متلف يتجزأ ، فإذا اشترك الجماعة في إلتلافه قسم البدل بينهم كقيم المتلفات ، وإذا اشترك حلال وحرام في قتل صيد وجب على المحرم نصف الجزاء ، ولم يجب على الحلال شيء ، كما لو اشترك رجل وسبع في قتل آدمى . وإن أمسك محرم صيدا فقتله حلال ضمنه المحرم بالجزاء ثم يرجع به على القاتل لأن القاتل أدخله في الضمان فرجع عليه ، كما لو غصب مالا من رجل فأنلفه آخر في يده .

(فصل) وإن جنى على صيد فأزال امتناعه نظرت — فإن قتله غيره — ففيه طريقان ، قال أبو العباس : عليه ضمان ما نقص ، وعلى القاتل جزاؤه مجروحا إن كان محرما ، ولا شيء عليه إن كان حلالا ، وقال غيره : فيه قولان (أحدهما) عليه ضمان ما نقص لأنه جرح ولم يقتل ، فلا يلزمه جزاء كامل ، كما لو بقى ممتعا ، ولأننا لو أوجبنا عليه جزاء كاملا وعلى القاتل إن كان محرما — جزاء كاملا ، سويتا بين القاتل والجرح ولأنه يؤدي إلى أن نوجب على الجرح أكثر مما يجب على القاتل ، لأنه يجب على الجرح جزاؤه صحيحا ، وعلى القاتل جزاؤه مجروحا ، وهذا خلاف الأصول (والقول الثاني) أنه يجب عليه جزاؤه كاملا لأنه جعله غير ممتع فأشبه الهالك . فأما إذا كسره ثم أخذه وأطعمه وسقاه حتى يرى نظرت — فإن عاد ممتعا — ففيه وجهان ، كما قلنا فيمن تلف ريش طائر فعاد ونبت ، فإن لم يعد ممتعا فهو على القولين (أحدهما) يلزمه ضمان ما نقص (والثاني) يلزمه جزاء كامل .

(فصل) والمفرد والقارن في كفارات الإحرام واحد ، لأن القارن
كالمفرد في الأفعال ، فكان كالمفرد في الكفارات) .

(الشرح) هذه الآثار مشهورة ، فالوجه أن أذكر الآثار الواردة في
المسألة (منها) الأثر المذكور عن قبيصة بن جابر الأسدي . رواه البيهقي
بإسناد صحيح وعن أبي حريز - بالحاء - وآخره زاي - قال : « أصبت ظبيا
وأنا محرم فأتيت عمر فسألته فقال إيت رجلين من إخوانك فليحكما عليك ،
فاتيت عبد الرحمن بن عوف وسعيدا فحكما تيسا أغفر » رواه البيهقي .
وعن طارق قال : « خرجنا حجاجا فأوطأ رجل يقال له أربد ضبا ففرز ظهره ،
فقدمنا على عمر فسأله أربد فقال عمر : احكم يا أربد فقال : أنت خير مني
يا أمير المؤمنين وأعلم ، فقال عمر : إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم آمرك أن
تزكيني ، فقال : أربد أرى فيه جديا قد جمع الماء والشجر ، فقال عمر
بذلك فيه » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح وعن علي بن أبي طلحة
عن ابن عباس قال : إن قتل نعمة فعليه بدنة من الإبل ، رواه البيهقي وهو
منقطع لأن علي بن أبي طلحة لم يدرك ابن عباس ، سقط بينهما مجاهد
أو غيره .

وعن ابن عباس : « وفي بقرة الوحش بقرة ، وفي الإبل بقرة » رواه
الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح . وعن عطاء الخراساني : أن عمر
وعثمان وعليا وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضوا الله عنهم قالوا : في
النعامة يقتلها المحرم بدنة من الإبل » رواه الشافعي والبيهقي . قال
الشافعي : هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث ، وهو قول الأكثرين
من لقيت ، فيقولهم : في النعامة بدنة ، وبالقياص قلنا : بالنعامة لا بهذا ،
قال البيهقي : وجه ضعفه أنه مرسل ، فإن عطاء الخراساني ولد سنة خمسين
ولم يدرك عمر ، ولا عثمان ، ولا عليا ، ولا زيدا ، وكان في زمن معاوية
سييا ولم يثبت له سماع من ابن عباس ، وإن كان يحتمل أنه سمع منه ،

فان ابن عباس توفي سنة ثمان وخمسين ، ثم إن عطاء الخراساني مع انقطاع حديثه ممن تكلم فيه أهل العلم بالحديث .

وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضبع فقال : « هي صيد ، وجعل فيها كبشا ، إذا صادها المحرم » رواه البيهقي قال : وهو حديث جيد يقوم به الحجة ثم قال البيهقي : قال الترمذي : سألت البخاري عنه فقال هو حديث صحيح . وعن عكرمة قال : « أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الضبع صيدا وقضى فيها كبشا » رواه الشافعي والبيهقي قال الشافعي : هذا حديث لا يثبت مثله ، لو انفرد ، قال البيهقي : وانما قال ذلك لأنه مرسل قال وروى موصولا ، ثم رواه بإسناد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق بيان اختلاف المحدثين في الاحتجاج بعمرو بن أبي عمرو هذا والله أعلم . وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز ، وفي الأرب بعناق ، وفي اليربوع بجفرة ، هذا إسناد مبلج صحيح .

قال البيهقي : وروى مرفوعا عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : والصحيح أنه موقوف على عمر « وعن ابن عباس قال : في الضبع كبش » رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح أو حسن . قال البيهقي : وروى عن علي رضي الله عنهم أجمعين ، وعن عسر أنه قضى في الضبع بكبش ، وفي الظبي بشاة ، وفي الأرب بعناق ، وفي اليربوع بجفرة . وروى الشافعي والبيهقي بإسنادهما الصحيح عن شريح ، قال : لو كان معي حكم حكمت في الثعلب بجدي . قال البيهقي : وروى عن عطاء أن في الثعلب سطة وعن عثمان رضي الله عنه أنه قضى في أم حبين بحلان من الغنم ، رواه الشافعي والبيهقي بإسناد ضعيف فيه مطرف بن مازن قال يحيى بن معين . هو كذاب والله أعلم .

(أما) ألفاظ الفصل فالعناق - بفتح العين - وهى من أولاد المعز خاصة وهى التى^(١) (وأما) الجفرة فهى التى بلغت أربعة أشهر، وفصلت عن أمها (وأما) أم حبين^(٢) فمعروفة وهى - بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة المخففة - (وأما) الحلان^(٣) - بضم الحاء المهملة وتشديد اللام - (وأما) الحمل - فيفتح الحاء والميم - وهو الخروف . قال الأزهري : هو الجدى ، ويقال له : حلام - بالميم - أيضا (قوله) تنمض الفتيا هو - بفتح التاء وكسر الميم وبالصاد المهملة - أى تحتقرها وتستصفرها ، ويقال : فتيا وفتوى (الأولى) - بضم الفاء - (والثانية) - بفتحها - (قوله) : يجب عليه لحق الله تعالى احتراز من التوقيف .

(أما الأحكام) فقال الشافعى والأصحاب : الصيد ضربان مثلى وهو ماله مثل من النعم ، وهى الإبل والبقر والغنم ، وغير مثلى وهو ما لا يشبه شيئا من النعم ، فالمثلى جزءان على التخيير والتعديل ، فيخير القاتل بين أن يذبح مثله فى الحرم ويتصدق به على مساكين الحرم ، إما بأن يفرق لحمه عليهم ، وإما بأن يسلم جلته إليهم مذبوحة ويسلكهم إياه ، ولا يجوز أن يدفعه إليهم حيا ، وبين أن يقوم المثلل دراهم ، ثم لا يجوز تفرقة الدراهم ، بل إن شاء اشترى بها طعاما وتصدق به على مساكين الحرم ، وإن شاء صام عن كل مد يوما ، ويجوز الصيام فى الحرم وفى جميع البلاد ، وإن انكسر مد وجب صيام يوم ، وأما غير المثلى فيجب فيه قيمته ، ولا يجوز أن يتصدق بها دراهم ، بل يقوم بها طعاما ثم يتخير إن شاء أخرج الطعام ، وإن شاء صام عن كل مد يوما ، فإن انكسر مد صام يوما ، فحصل من هذا أنه فى المثلى مخير بين ثلاثة أشياء الحيوان والطعام والصيام ، وفى

(١) يباس بالأسل وتحريره هكذا : وهى التى من حين تولد إلى أن ترعى .

(٢) أم حبين عني على خلفه العرباء خريضة الصدر عظيمة البطن على قدر الشدة غراء لها أربع قوائم .

(٣) وأما الحلان فهو الجدى يوجد فى بطن أمه . (الطبيص)

غيره بين الطعام والصيام ، هذا هو المذهب وهو المقطوع به في كتب الشافعي والأصحاب .

وروي أبو ثور عن الشافعي قولاً قديماً أنها على الترتيب ، هكذا حكاه أبو علي الطبري في الإفصاح ، ومن بعده من المصنفين ، قال القاضي أبو الطيب : أصحابنا كلهم لا يعرفون هذا عن الشافعي ، وهي رواية عن الشافعي شاذة ، وكذا نقل البندنجي عن الأصحاب إنكار هذه الرواية ، وأنه نص في القديم على التخيير لا غير قال أصحابنا : وإذا لم يكن مثلياً فالمعتبر قيمته في محل الإلتلاف ووقته ، وإن كان مثلياً فقيمه في مكان يوم الانتقال إلى الإطعام ، لأن محل ذبحه مكة فإذا عدل عن ذبحه وجبت قيمته بسحل الذبح ، هذا هو المذهب في الصورتين وقيل : فيهما قولان (أحدهما) الاعتبار بقيمة يوم الإلتلاف (والثاني) بقيمة يوم العدول إلى الإطعام وقيل : القولان فيما لا مثل له ، وأما ماله مثل فالمعتبر قيمة المثل حال العدول إلى الإطعام قولاً واحداً ، فهذه ثلاثة طرق (المذهب) منها الأول صححه الشيخ أبو حامد والأصحاب .

ومأخذ الخلاف أن الشافعي نص في أكثر كتبه أنه يقوم يوم إخراج الطعام ، وقال في موضع : يجب تقويمه يوم قتل الصيد ، فقال الأكثرون : ليست على قولين ، بل على حالين ، فقلوه : يعتبر يوم الانتقال إلى الإطعام أراد إذا كان الصيد مثلياً ، وقوله : يعتبر حين القتل أراد إذا كان غير مثلي ، ومنهم من قال : بل هما قولان فيهما ، ومنهم من قال بالطريق الثالث ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : الطريق الأول أصح ، وحيث اعتبرناه بسحل الإلتلاف فلا مام الحرمين احتمالان في أنه يعتبر في العدول إلى الضام سعر الطعام في ذلك المكان أم سعره بمكة (والثاني) منهما أصح .

(فرع) في بيان المثلي ، قال أصحابنا : ليس المثلي معتبراً على

التحقيق والتحديد ، بل المعتبر التقرب ، وليس معتبرا في القيمة ، بل في الصورة والخلقة ، والكلام في الدواب ثم الطيور (أما) الدواب فما ورد فيه نص ، أو حكم فيه صحايبان أو عدلان من التابعين ، أو ممن بعدهم من النعم أنه مثل الصيد المقتول اتبع ذلك ولا حاجة إلى تحكيم جديد ، وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع بكبش ، وحكمت الصحابة رضي الله عنهم في النعامة بيدنة ، وفي حمار الوحش وبقرته ببقرة ، وفي الغزال بعنز ، وفي الأرنب بعناق ، وفي اليروع بجفرة ، وعن عثمان رضي الله عنه أنه حكم في أم حبين بحلان ، وعن عطاء ومجاهد أنهما حكما في الوبر بشاة .

قال الشافعي رحمه الله : إن كانت العرب تأكله ففيه جفرة ، لأنه ليس أكبر بدنا منها ، وعن عمر وغيره في الضب جدى ، وعن ابن عباس في الإبل بقرة ، وهذا صحيح عنه سبق بيانه قريبا وعن عطاء في الثعلب شاة وكذا قال الشافعي في الثعلب شاة وأما الوعل فقال صاحب البيان : حكى ابن الصباغ أن فيه بقرة وبهذا جزم البندنجي وغيره وقال الصيرى : فيه تيس قال الشافعي في الأم : في الأروى غضب والغضب دون الجذع من البقر . أما العناق فهي الأثني من المعز من حين تولد إلى حين ترعى ما لم تستكمل سنة وجمعها أغنق وعنوق وأما الجفرة فقال أهل اللغة : هي ما بلغت أربعة أشهر من أولاد المعز ، من حين تولد وفصلت عن أمها ، والذكر جفر ، سمي بذلك لأنه جفر جنباه أي عظما ، هذا معناها في اللغة : قال الرافعي : لكن يجب أن يكون المراد هنا بالجفرة ما دون العناق ، لأن الأرنب خير من اليروع .

(وأما) أم حبين فدابة على صورة الحرياء عظيمة النظر ، وفي حل أكلها خلاف سنوضحه في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى (الأصح) أنها حلال ، وفيها الجزاء (والثاني) حرام فلا جزاء ، قال الرافعي : ويقع في بعض كتب الأصحاب في الطبى كبش ، وفي الغزال عنز ، وممن صرح به

البندنجي ، وكذا قاله أبو القاسم الكرخي ، وزعم أن الطيبي ذكر الغزال ،
والأثني غزال ، قال إمام الحرمين : هذا وهم بل الصحيح أن في الطيبي
عزرا وهو شديد الشبه بها . فانه أجرد الشعر متقلص الذنب ، وأما الغزال
فولد الطيبي فيجب فيه ما يجب في الصغار (قلت) هذا الذي قاله الإمام
هو الصواب ، قال أهل اللغة : الغزال ولد الظبية إلى حين يقوى ويطلع
قرناه ، ثم هي ظبية ، والذكر ظبي .

هذا بيان ما فيه حكم (أما) ما ليس فيه حكم عن السلف فيرجع
فيه إلى قول عدلين فطنين ، قال الشافعي والأصحاب : ويستحب كونهما
فقيهين لأنهما أعرف بالشبه المعبر شرعا ، وهل يجوز أن يكون قاتل الصيد
أحد الحكمين ؟ أو يكون قاتلاهما هما الحكمين ؟ قال أصحابنا : ينظر إن
كان القتل عدوانا فلا ، لأنه يفسق وإن كان خطأ أو مضطرا إليه جاز على
الأصح المنصوص وفيه وجه أنه لا يجوز ، وقد ذكر المصنف دليلهما ولو
حكم عدلان أن له مثلا ، وعدلان أن لا مثل فهو مثلي لأن معهما زيادة
علم بمعرفة دقيق الشبه ، ولو حكم عدلان بمثل وعدلان بمثل آخر ،
فوجهان حكاهما الماوردي والرويانى (أحدهما) يتخير في الأخذ بأيهما
شاء (والثاني) يأخذ بأغظهما بناء على الخلاف في اختلاف المفتين ،
والأصح التخيير في الموضعين والله أعلم .

(وأما) الطيور فحمام وغيره ، فالحمامة فيها شاة وغيرها ، إن كان
أصغر منها جثة ، كالزرزور والصعوة والبلبل والقطرة والوطواط ، وفيه
القيمة ، وإن كان أكبر من الحمام أو مثله فقولان (أحدهما) وهو الجديد
وأحد قولي التقديم : الواجب القيمة إذ لا مثل له (والثاني) شاة لأنها
إذا وجدت في الحمامة فالذي أكبر منها أولى ، ومن هذا النوع الكركي
والبطة والأوزة والحباري ونحوها ، والمراد بالحمام كل ما عب في الماء ،
وهو أن يشربه جرعا . وغير الحمام يشرب قطرة قطرة ، كذا نص الشافعي
عليه في عيون المسائل ، قال الشافعي : ولا حاجة في وصف الحمام إلى

ذكر المذير مع العب قانها متلازمان ولهذا اقتصر الشافعي على العب ،
قال أصحابنا : ويدخل في اسم الحمام اليمام اللواتي يألفن البيوت ،
والقري والفاخرة والدسي والقطاء ، والعرب تسمى كل مطوق حماما .

قال الشيخ أبو حامد في التعليق : قال الشافعي : إنما أوجبنا في
الحمامة شاة اتباعا ، يعنى إجماع الصحابة على ذلك ، وإلا فالقياس إيجاب
القيمة فيها ، ومن أصحابنا من قال : إنما أوجب الشاة فيها لأنها تشبهها
من وجه ، فإنها تعب كالغنم ، قال أبو حامد : وليس بشئ . * بل المنصوص
ما ذكرناه وهذا الذي ذكرناه من وجوب شاة في الحمامة لا خلاف فيه
عندنا ، قال أصحابنا : سواء فيه حمام الحل وحمام الحرم ، وقال مالك :
إن قتلها المحرم وهي في الحل فعليه القيمة ، وإن أصيبت في الحرم ففيها
شاة ، وقال أبو حنيفة : فيها شاة مطلقا ، والله أعلم .

(فسر) قال الشافعي والمصنف والأصحاب : يشد الكبير من
الصيد بكبير من مثله من النعم والصغير بصغير ، والسين بسمين ،
والمهزول بهزول ، والصحيح بصحيح ، والمريض بمرض ، والمعيب
بعيب ، إذا اتحد جنس العيب ، كأعور بأعور ، فإن اختلف كالعور
والجرب فلا ، وإن كان عور أحدهما في اليمين والآخر في اليسار ففي
إجزائه طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين : يجوز ،
لأن المنصود لا يختلف (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه وجهان (أحدهما)
هذا (والثاني) لا يجوز كما لو اختلف نوع العيب كالجرب والعور ،
وسواء كان عور اليمين في الصيد أو في المثل ، فالحكم واحد بلا خلاف ،
وربما أوهم تخصيص المصنف خلاف هذا ، ولكن لا خلاف فيه ، وإنما
ذكره كالمثال ، ولو قال فدى الأعور من عين بالأعور من أخرى لكان
أحسن ، قال أصحابنا : ولو قابل المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم فهو
أفضل .

ولو فدى الذكر بالأثني ففيه طرق (أصحها) على قولين (أصحهما) الإجزاء (والثاني) المنع (والطريق الثاني) القطع بالإجزاء ، وبه قطع المصنف والشيخ أبو حامد (والثالث) إن أراد الذبح لم يجز وإن أراد التقويم جاز لأن قيمة الأثني أكثر ولحم الذكر أطيب (والرابع) إن لم تلد الأثني جاز وإلا فلا ، لأنها تضعف بالولادة (والخامس) حكاه صاحب البيان وغيره إن قتل ذكرا صغيرا أجزاء أثني صغيرة ، وإن قتل كبيرا لم تجزئه كبيرة ، فإن جوزة الأثني فهل هي أفضل منه ؟ فيه وجهان (أصحهما) لا للخروج من الخلاف (والثاني) نعم وهو ظاهر نص الشافعي وظاهر كلام المصنف وإن فدى الأثني بالذكر فوجهان وقيل قولان ، قال أبو علي البندنجي : (المذهب) أنه يجزى ، قال الرافعي : وإذ تأملت ما ذكرناه من كلام الأصحاب وجدتهم طاردين الخلاف مع نقض اللحم ، وقال إمام الحرمين : الخلاف فيما إذا لم ينقص اللحم في القيمة وفي الطيب ، فإن كان واحد من هذين النقصين لم يجز بلا خلاف ، هذا كلامه والله أعلم .

(فسرع) (لو قتل نعامة فأراد أن يعدل عن البدنة إلى بقرة أو سبع من النعم لم يجز على الصحيح المشهور) وبه قطع الأكثرون تصريحاً وتعريضاً وفيه وجه حكاه الروياني في البحر أنه يجوز ، لأنها كهي في الإجزاء في الأضحية وغيرها .

(فسرع) قال الشافعي رحمه الله في المختصر : وإن جرح طليبا فنقص عشر قيمته فعمله عشر قيمة شاة ، قال المزني تخريجا يلزمه عشر شاة ، قال جمهور الأصحاب الحكم ما قاله المزني ، وإنما ذكر الشافعي القيمة لأنه قد لا يجد شريكا في ذبح شاة فأرشدته إلى ما هو أسهل ، لأن جزاء الصيد على التخير ، فعلى هذا هو مخير إن شاء أخرج عشر المثل ، وإن شاء صرف قيمته في طعام وتصدق به وإن شاء صام عن كل مد يوما . ومن الأصحاب من أخذ بظاهر النص وقال : الواجب عشر القيمة ، وجعل في المسألة قولين المنصوص وتخريج المزني فعلى هذا إذا قلنا بالمنصوص ففيه

وجه (أصحابها) تتمين الصدقة بالدرهم (والثاني) لا تجزئه الدرهم ، بل يتصدق بالطعام أو يصوم (والثالث) يتخير بين عشر المثل وبين إخراج الدرهم (والرابع) إن وجد شريكا في الدم أخرجه ولم تجزئه الدرهم وإلا أجزأه (والخامس) وبه قطع الشيخ أبو حامد مخير بين أربعة أشياء إن شاء أخرج الدرهم وإن شاء اشترى به جزءا من مثل ذلك الصيد من النعم وإن شاء أخرج بها طعاما وإن شاء صام عن كل مد يوما ، هذا كله في الصيد المثلي ، فأما غيره فالواجب ما نقص من قيمته قطعاً ثم يتخير بين الصيام والطعام والله أعلم .

(فرع) لو قتل صيدا حاملا قابلهما بشله حاملا ، ولا نذبح الحامل ، بل يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمته طعاما أو يصوم ، هذا هو الصحيح المشهور وفيه وجه ضعيف غريب حكاه الراقعي أنه يجوز ذبح حائل نقيصة بقيمة حامل وسط ، ويجعل التفاوت كالتفاوت بين الذكر والأنثى ولو ضرب بطن صيد حامل فالقت جنينا ميتا نظر إن ماتت الأم أيضا فهو كقتل الحامل ، وإن عاشت الأم ضمن ما نقصت . ولا يضمن الجنين . هكذا قطع به المصنف والأصحاب بخلاف جنين الأمة فإنه يضمن بعشر قيمة الأم لأن الحمل يزيد في قيمة البهائم وينقص الأدميات فلا يسكن اعتبار التفاوت في الأدميات . وإن ألفت جنينا حيا ثم ماتا ضمن كل واحد منهما بانفراده ، فيضمن كل واحد بشله إن كان مثليا . وإن مات الولد المنفصل حيا من آثار الجنابة ، وعاشت الأم ضمن الولد بانفراده بكامل أجزائه . وضمن نقص الأم وهو ما بين قيمتها حاملا وحائلا .

(فرع) لو جرح صيدا فاندمل جرحه وصار الصيد زمنا فيه وجهان مشهوران وحكماهما المصنف قولين ، وكذا حكاهما أبو علي البنديجي في الجامع (أصحابهما) يلزمه جزاء كامل كما لو أزم من عبدا لزمه كل قيمته (والثاني) يلزمه أرض النقص وبه قال ابن سريج كما لو

جنى على شاة فأزمنها ، وصحح صاحب البيان هذا الثانى وهو تصحيح شاذ بل غلط ، والصواب أنه يلزمه جزاء كامل ، ومن نص على تصحيحه أبو على البندنجى فى كتاب الجامع ، وإمام الحرمين والمصنف فى التنبيه ، والغزالى والرافعى وآخرون ، وقطع به جماعات من كبار الأصحاب من قطع به الشيخ أبو حامد فى تعليقه والمحاملى فى المجموع والماوردى فى الحاوى والقاضى وحسين فى تعليقه ، ونقله الشيخ أبو حامد عن أصحابنا مطلقا . ونقله إمام الحرمين عن معظم الأئمة ، قال : والوجه الثانى القائل بأرش ما نقص مزيف متروك والله أعلم .

(فإن قلنا :) يلزمه أرش النقص فهل يجب قسط من المثلى إن كان مثليا ؟ أو من قيمة المثل ؟ فيه الخلاف السابق قريبا فيما إذا جرحه فنقص عشر قيمته ، ولو أزمنه ^(١) فجاء محرم آخر فقتله بعد الاندمال أو قبله ، فعلى الناقض جزاؤه زنا بلا خلاف ، ويبقى على الأول الجزاء الذى كان كما كان وهو كمال الجزاء أو أرش النقص هذا هو المذهب ، وفيه وجه آخر أنه إن أوجبنا هناك جزاء كاملا عاد بجناية الثانى إلى أرش النقص ، لأنه يبعد إيجاب جزاءين لثلف واحد ، وهذا الوجه هو الأسح عند الشيخ أبى حامد فى تعليقه .

(أما) إذا أزمنه محرم ثم عاد هو فقتله ، فإن قتله قبل الاندمال لزمه جزاء واحد ، كما لو قطع يدي رجل ثم قتله فعليه دية فقط ، ولنا هناك وجه أنه يلزمه أرش الطرف مع دية النقص . قال إمام الحرمين وغيره : فيجىء ذلك الوجه هنا وإن قتله بعد الاندمال أفردت كل جناية بحكمها . ففى القتل جزاؤه زنا وفى الإزمان الوجهان (الأصح) جزاء كامل إذا أوجبنا فى الإزمان جزاء كاملا ، وإن كان للصيد امتناعان كالنميمة

(١) أزمنه أى أحدث به عادة دائمة فيقتض ذلك من جزائه إذا قتله آخر بعد اندماله أو قبله (الطهيمى) .

تمتنع بالعدو وبالجنح فأبطل أحد امتناعيه فوجهان ، حكاهما إمام الحرمين عن العراقيين ، وحكاهما غيره (أحدهما) يتعدد الجزاء لتعدد الامتناع (وأصحهما) لا ، لاتحاد الممتنع ، وعلى هذا فما الواجب ؟ قال إمام الحرمين : الغالب على الظن أنه يجب ما نقص لأن امتناع النعمة في الحقيقة واحد إلا أنه يتعلق بالرجل والجنح فالزائل بعض الامتناع .

(فروع) لو جرح صيدا فغاب ثم وجده ميتا ، فإن علم أنه مات بجراحته أو وقع بسببه في ماء أو من من جبل ونحو ذلك ، لزمه جزاء كامل ، وإن علم أنه مات بسبب آخر بأن قتله آخر - نظر إن لم يكن الأول صيده غير ممتنع - فعليه أرش ما نقص وإن كان الثاني صيره غير ممتنع فمينا على الأول الخلاف السابق في أواخر الفرع قبله . وإن شك فلم يعلم بماذا مات فتولان : حكاهما القاضي حسين والبعوى والمتولى وغيرهم (أحدهما) يلزمه جزاء كامل ، لأن الغالب أنه مات من جرحه (وأصحهما) لا يجب إلا ضمان الجرح ، وبه قطع الماوردي لاحتمال موته بسبب آخر ، والأصل براءته . قال القاضي والمتولى : هذا الخلاف مبني على القولين في الحلال إذا جرح صيدا وغاب عنه فوجده ميتا ، هل يحل أكله أم لا ؟ (الأصح) لا يحل (فإن قلنا) يحل أكله فقد جعلناه قاتلا ، فيلزمه جزاء كامل ، وإلا فعليه أرش الجرح فقط .

(أما) إذا جرحه وغاب ولم يتبين حاله فلم يعلم أمات أم لا ؟ قال أصحابنا لا يلزمه جزاء كامل لأن الأصل براءته ، ولأن الأصل حياة الصيد ، وإنما يلزمه أرش الجراحة ، قالوا : والاحتياط إخراج جزاء كامل لاحتمال موته بسببه . هكذا قطع الأصحاب بالمسألة في الطريقتين كما ذكرته ، ونقله القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الأصحاب . وحكى الشيخ أبو حامد في تعليقه عن أبي إسحق المروزي أنه يلزمه جزاء كامل ، إذا كان قد صيره غير ممتنع ، لأن الأصل بقاؤه كذلك حتى يعلم سلامته . قال

أبو حامد : وهذه من غلطات أبي إسحق على مذهب الشافعي ، لأن الشافعي
نص في الإملاء على أنه يلزمه ما نقص . قال في الإملاء : لأنه قد يعرض
سبب الهلاك ولا يهلك ، وهذا صحيح لأن الأصل الحياة ما لم يعلم
التلف .

(فروع) إذا جرحه ثم أخذه فداواه وأطعمه وسقاه حتى برأ وعاد
ممتعا كما كان ففي سقوط الضمان عنه وجهان ، حكاهما المصنف والأصحاب
(الأصح) لا يسقط الضمان (والثاني) يسقط بناء على القولين فيمن
قلع سن كبير فنبت هل يسقط عنه ديتها ؟ (فإن قلنا) لا يسقط فعلية
ما كان واجبا وهو كمال الجزء في الأصح ، وأرض ما نقص في الوجه
الآخر ، وفي وجه ثالث جزم به البندنجي أنه يجب ما بين قيمته صحيحا
ومندملا ، والمذهب الأول ، وإذا قلنا : أرض ما نقص فهل يجب بقسطه من
المثل ؟ أو من القيمة ؟ فيه الطرق السابقة ، فيمن جرح ظييا فنقص عشر
قيمه . هذا كله إذا لم يبق بعد برئه فيه نقص ، فإن صار ممتعا ولكن
بقي فيه شين ونقص وجب ضمانه بلا خلاف (وأما) إذا داواه حتى برأ
وبقي زنا ففيه الوجهان السابقان فيمن أزمه (أصحهما) يلزمه كمال
الجزء (والثاني) أرض نقصه .

ولو تنف ريش طير فهو كجرح الصيد في كل ما سبق فإن نبت وبقي
نقص ضمنه ، وإلا فوجهان كما سبق ، فإن وجب اعتبر نقصه حال الجرح ،
كذا ذكره أصحابنا مع باقي فروع جرح الصيد والله أعلم .

(فروع) يجب في بيض الصيد قيمته . وقال المزني : لا يجب ،
وسبقت المسألة في الباب الماضي ، وسبق هناك الخلاف في قيمة لبن الصيد ،
وأن الأصح وجوبها ، وسبق أن الجراد مضمون بقيمته على المشهور ،
وسبق قول شاذ أنه لا يحرم الجراد ولا ضمان فيه وليس بشيء ، قال
الشافعي : ويجب في الدبا قيمته والدبا صغار الجراد ، وقيمه أقل من

قيمة الجراد . قال أصحابنا : وما نقل عن الصحابة من تقدير الجزاء في الجراد فهو محمول على أن ذلك قيمته في ذلك الوقت . قال أصحابنا : فإذا وجبت القيمة في البيض والجراد واللبن فهو مخير بين إخراج الطعام وبين أنه يصوم عن كل مد يوما ، فإن انكسر مد وجب صيام يوم كما سبق في الصيد الذي لا مثل له .

(فروع) إذا قتل المحرم صيدا بعد صيد وجب لكل صيد جزاء ، وإن بلغ مائة صيد وأكثر ، سواء أخرج جزاء الأول أم لا ، وهذا لا خلاف فيه وفيه خلاف بيننا وبين أبي حنيفة وغيره ، وقد سبق بيانه ودليله في الباب السابق ومما استدلل به أصحابنا أنه بدل متلف فتكرر بتكرار الإلتلاف كمال الآدمي بخلاف ما إذا كرر المحرم لبسا أو طيبا لأنه ليس بإلتلاف . وإن اشترك جماعة من المحرمين في قتل صيد لزمهم جزاء واحد . واستدل المصنف بأنه بدل متلف يتجزأ فإذا اشترك جماعة في إلتلافه قسم البدل بينهم كقسم المتلفات وكالدية وفي قوله : يتجزأ ، احتراز من القصاص في النفس والطرف .

ولو اشترك محرم وحلال في قتل صيد لزم المحرم نصف الجزاء ، ولا شيء على الحلال ، وكذا لو اشترك محرم ومطلون أو محل ومحرمون وجب على المحرم من الجزاء بقسطه على عدد الرؤوس كبذل المتلفات . هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، ونص عليه الشافعي في الأم ، وقطع المتولي بأنه يجب على المحرم جزاء كامل وهذا شاذ ضعيف .

ولو أمسك محرم صيدا فقتله حلال ضمنه المحرم بالجزاء لأنه تسبب إلى إلتلافه ، وهل يرجع به على الحلال القاتل ؟ فيه وجهان (أحدهما) يرجع ، وبه قطع المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب والبعوى . لأن القاتل أدخل المحرم في الضمان ، فرجع عليه ، كما لو غصب مالا فأتلفه إنسان في يده ، فإن الغاصب يرجع على المتلف (وأصحهما) لا يرجع .

وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو علي البندرجي في كتابه الجامع ، وصححه صاحب الشامل وغيره ، لأنه أئلف صيدا يجوز له إتياله ، فإنه غير ممنوع منه لا لحق الله تعالى ، ولا لحق آدمي ، فإن المسك لا يملكه ، وإذا جاز له إتياله لم يجب عليه ضمانه بخلاف مسألة الغصب ، فإن المتلف للمغصوب متعدد فضمن والله أعلم .

ولو أمسك محرم صيدا فقتله محرم آخر فثلاثة أوجه (أصحها) يجب الجزاء كله على القاتل ، لأنه وجد من المسك سبب ، ومن القاتل مباشرة ، فوجب تقديم المباشرة كما في قتل آدمي وغيره (والثاني) يجب الجزاء بينهما نصفين لأنهما من أهل ضمانه ، وهذا ينتقض بضمان آدمي ، وبهذا الوجه قطع المصنف في التبيه (والثالث) قاله القاضي أبو الطيب وصححه أبو المكارم ، يجب الضمان على كل واحد منهما ، فإن أخرجه المسك رجع به على القاتل ، وإن أخرجه القاتل لم يرجع به على المسك ، كما لو غصب شيئا فأتلفه آخر في يده ، وقال صاحب الشامل : هذا الوجه أقيس عندى ، لأن ما ذكره الأول ينتقض بمن غصب شيئا وأتلفه غيره في يده ، وما ذكره الثاني فاسد ، لأن الضمان لا ينقسم على المباشرة والسبب الذي لا يلجئ في شيء من الأصول ، والله أعلم .

(فروع) قال المساوردي وغيره لو جرح الحلال صيدا في الحل ثم دخل الصيد الحرم فجرحه فيه فمات منها لزمه نصف الجزاء ، لأنه مات من جرحين وجرح أحدهما مضمون دون الآخر .

(فروع) القارن والمفرد والمتنع في جزاء الصيد ، وفي جميع كفارات الإحرام سواء ، فإذا قتل القارن صيدا لزمه كفارة واحدة ، وإن ارتكب محظورا آخر لزمه فدية واحدة . بلا خلاف عندنا . وقال أبو حنيفة : يلزمه جزاءان ، وقد سبقت المسألة بدلائلها في الباب السابق والله أعلم .

(فسرع) الصوم الواجب هنا يجوز متفرقا ومتتابعا ، نص عليه الشافعي ونقله عن ابن المنذر ، ولا تعلم فيه خلافا لقوله تعالى : (أو عدل ذلك صياما) .

(فسرع) في مذاهب العلماء في مسائل من جزاء الصيد (إحداهما) إذا قتل المحرم صيدا أو قتله الحلال في الحرم ، فإن كان له مثل من النعم وجب فيه الجزاء بالإجماع ، ومذهبنا أنه مخير بين ذبح المثل ، والإطعام بقيته والصيام عن كل مد يوما . وبه قال مالك وأحمد في أصح الروايتين عنه ودادود ، إلا أن مالكا قال : يقوم الصيد ولا يقوم المثل ، وقال أبو حنيفة لا يلزمه المثل من النعم . وإنما يلزمه قيمة الصيد ، وله صرف تلك القيمة في المثل من النعم . وقال ابن المنذر : قال ابن عباس : إن وجد المثل ذبحه وتصدق به ، فإن فقد قومه دراهم ، والدراهم طعاما ، وصام ولا يطعم . قال : وإنما أريد بالطعام الصيام ووافقه الحسن البصري والنخعي وأبو عياض وزفر . وقال الثوري : يلزمه المثل ، فإن فقد فإلإطعام ، فإن فقد صام . دليلنا قوله تعالى : (ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل) إلى آخر الآية .

واحتج المخالفون بأن المتلف يجب مثله من جنسه أو قيمته ، وليست النعم واحدا منها فلم يضمن به كالصيد الذي لا مثل له من النعم ، وكما لو أتلف الحلال صيدا مملوكا وكضمان المحرم للصيد المملوك لماله . قال أصحابنا : هذا قياس منابذ لنص القرآن فلا يلتفت إليه ، ثم ما ذكره منتقض للآدمي الحر ، فانه يضمن بالإل وضمن في حق الله تعالى بما لا يضمن به في حق الآدمي ، فانه يضمن للآدمي بقصاص أو إبل ، وضمن لله تعالى بالكفارة ، وهي عتق ، وإلا فصيام ، وبهذا يحصل الجواب عن قياسهم . قال أصحابنا : والفرق بينه وبين صيد لا مثل له أنه لا يمكن فيه المثل فتعذر فوجب اعتبار القيمة بخلاف المثل .

(الثانية) إذا عدل عن مثل الصيد إلى الصيام ، فمذهبنا أنه يصوم عن كل مد يوما وبه قال عطاء ومالك . وحكى ابن المنذر عن ابن عباس والحسن البصري والثوري وأبي حنيفة وأحمد وإسحق وأبي ثور أنه يصوم عن كل مدين يوما . قال ابن المنذر : وبه أقول . (قال :) وقال سعيد بن جبير الصوم في جزاء الصيد ثلاثة أيام إلى عشرة ، وعن أبي عياض أن أكثر الصوم أحد وعشرون يوما ، قال : ومال أبو ثور إلى أن الجزاء في هذا ككفارة الحلق دليلا أن الله تعالى قال : (أو عدل ذلك صياما) وقد قابل سبحانه وتعالى صيام كل يوم بإطعام مسكين في كفارة الظهار ، وقد ثبت بالأدلة المعروفة أن إطعام كل مسكين هناك مد ، فكذا هنا يكون كل يوم مقابل مد ، واحتجوا بحديث كعب بن عجرة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم جعله مخيرا بين صوم ثلاثة أيام وإطعام ستة مساكين ، كل مسكين نصف صاع ، فدل على أن اليوم مقابل بأكثر من مد (والجواب) أن حديث كعب إنما ورد في فدية الحلق ، ولا يلزم طرده في كل فدية ، ولو طرد لكان ينبغي أن يقابل كل صاع بصوم يوم وهذا لا يقول به المخالفون ، ولا نحن ولا أحد ، والله أعلم .

(الثالثة) قال أصحابنا : مذهبنا أن ما حكمت الصحابة رضي الله عنهم فيه بمثل فهو مثله ، ولا يدخله بعدهم اجتهد ولا حكم ، وبه قال عطاء وأحمد وإسحق وداود (وأما) أبو حنيفة فجري على أصله السابق أن الواجب القيمة ، وقال مالك : يجب الحكم في كل صيد ، وإن حكمت فيه الصحابة . دليلا أن الله تعالى قال : (يحكم به ذوا عدل منكم) وقد حكما ، فلا يجب تكرار الحكم .

(الرابعة) الواجب في الصغير من الصيد المثلي صغير مثله من النعم ، وبه قال ابن عمر وعطاء والثوري وأحمد وأبو ثور ، وقال مالك : يجب فيه كبير لقوله تعالى : (هديا بالغ الكعبة) والصغير لا يكون هديا وإنما

يجزىء من الهدى ما يجزىء في الأضحية وبالقياس على قتل الآدمى ، فانه يقتل الكبير بالصغير . دليلنا قوله تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم) . مثل الصغير صغير ، ودليل آخر وهو ما قدمناه عن الصحابة رضى الله عنهم أنهم حكموا في الأرنب بعناق ، وفي اليربوع بجفرة ، وفي أم حبين بحلان ، فدل على أن الصغير يجزىء . وأن الواجب يختلف باختلاف الصغير والكبير ، وقياسا على سائر المضمونات فانها تختلف مقادير الواجب فيها .

(والواجب) عن الآية التى احتج بها أنها مطلقة وهنا مقيدة بالمثل ، وعن قياسهم على قتل الآدمى أن تلك الكفارة لا تختلف باختلاف أنواع الآدميين من حر وعبد ومسلم وذمى ، لم تختلف في قدرها بخلاف ما نحن فيه والله أعلم .

(وأما) الصيد الميب فيذهبنا أنه يفديه بمعيب ، وعن مالك يفديه بصحيح ، ودليلنا ما سبق في الصغير .

(الخامسة) إذا اشترك جماعة في قتل صيد وهم محرمون ، لزمهم جزاء واحد عندنا ، وبه قال عمر وعبد الرحمن بن عوف وابن عمر وعطاء والزهرى وحامد وأحمد وإسحق وأبو ثور وداود ، وقال الحسن والشعبي والنخعى والثورى ومالك وأبو حنيفة : يجب على كل واحد جزاء كامل ، ككفارة قتل الآدمى ، دليلنا أن المقتول واحد فوجب ضمانه موزعا ، كقتل العبد وإنلاف سائر الأموال .

(السادسة) إذا قتل القارن صيدا لزمه جزاء واحد ، وإذا تطيب ولبس لزمه فدية واحدة . هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه وابن المنذر وداود ، وقال أبو حنيفة : يلزمه جزاءان وكفارتان ، وسبقت المسألة مع دليلنا عليهم .

(السابعة) في النعامة بدنة عندنا وعند العلماء كافة ، منهم عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية وعطاء ومجاهد ومالك ، وآخرون إلا النخعي ، فحكى ابن المنذر عنه أن في النعامة وشبهها ثمنها ، دليلنا الآية .

(الثامنة) مذهبنا أن الثعلب صيد يؤكل ويحرم على المحرم قتله ، فإن قتله لزمه الجزاء ، وبه قال طاوس والحسن وقتادة ومالك ، وهو إحدى الروايتين عن عطاء ، وقال عمرو بن دينار والزهرى وابن المنذر . لا يحل أكله ولا يحرم على المحرم ، ولا فدية فيه ، وهو عندهم من السباع ، وقال أحمد أمره مشتبّه .

(التاسعة) مذهبنا أن في الضب جديا نص عليه الشافعي والأصحاب وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وعن جابر وعطاء أن فيه شاة وعن مجاهد حفنة من طعام ، وعن مالك قبضة من طعام ، فإن شاء أطعم وإن شاة صام ، وعن قتادة صاع من طعام وعن أبي حنيفة قيمته .

(العاشرة) مذهبنا أن في الحمامة شاة ، سواء قتلها محرم أو قتلها حلال في الحرم وبه قال عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر ونافع بن عبد الحارث وعطاء بن أبي رباح وعروة بن الزبير وقتادة وأحمد وإسحق وأبو ثور ، وقال مالك في حمامة الحرم شاة ، وحمام الحل القيمة ، وعن ابن عباس في حمامة الحل ثمنها وعن النخعي والزهرى وأبي حنيفة ثمنها ، وعن قتادة درهم . دليلنا ما روى الشافعي والبيهقي بالإسناد الصحيح عن عثمان ونافع بن الحارث وابن عباس أنهم أوجبوا في الحمامة شاة .

(الحادية عشرة) العصفور فيه قيمته عندنا ، وبه قال أبو ثور ، وقال الأوزاعي : مد طعام وعن عطاء نصف درهم ، وفي رواية عنه ثمنها عدلان .

(الثانية عشرة) ما دون الحمام من العصافير ونحوها من الطيور
تجب فيه قيمته عندنا ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور ، وهو
الصحيح في مذهب داود ، وقال بعض أصحاب داود : لا شيء فيه لقوله
تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم) فدل على أنه لا شيء فيما لا مثل
له . واحتج أصحابنا بأن عمر وابن عباس وغيرهما أوجبوا الجزاء في
الجرادة ، فالعصفور أولى . وروى البيهقي بإسناده عن ابن عباس قال :
في كل طير دون الحمام قيمته .

(الثالثة عشرة) كل سيد يحرم قتله تجب القيمة في إتلاف بيضه ،
سواء بيض الدواب والطيور ، ثم هو مخير بين الطعام والصيام ، وبه قال
جماعة ، وقال مالك : يضمه بعشر بدنة ، وقال المزني وبعض أصحاب
داود : لا جزاء في البيض وسبقت .

(المسألة الرابعة عشرة) إذا قتل الصيد على وجه لا يفسق به فالأصح
عندنا أنه يجوز أن يكون القاتل أحد الحكمين كما سبق ، وبه قال عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه ، كما سبق عنه في قصة أربد ، وبه قال إسحق
ابن راهوية وابن المنذر ، وقال النخعي ومالك : لا يجوز ، دليلنا فعل عمر
مع عموم قول الله تعالى (يحكم به ذوا عدل) ولم يفرق بين القاتل
وغيره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم صيد الحرم على الحلال والمحرم ، لما روى ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله تعالى حرم مكة ، لا يختلئ خلاها ،
ولا يعصد شجرها ، ولا ينفر صيدها ، فقال المباس : إلا الإذخر لصاغتتنا ؟
فقال (إلا الإذخر) وحكمه في الجزاء حكم صيد الإحرام لأنه مثله في التحريم .
فكان مثله في الجزاء ، فإن قتل محرم صيدا في الحرم لزمه جزاء واحد ، لأن
القتول واحد ، فكان الجزاء واحدا كما لو قتله في الحل . وإن اصطاد انحلال
صيدا من الحل وادخله إلى الحرم جاز له التصرف فيه بالإمساك والذبح

وغير ذلك مما كان يملكه به قبل ان يدخل إلى الحرم ، لأنه من صيد الحل ، فلم يمنع من التصرف فيه . وإن ذبح الحلال صيدا من صيود الحرم لم يحل له أكله ، وهل يحرم على غيره ؟ فيه طريقان (من) أصحابنا من قال : هو على قولين ، كالحرم إذا ذبح صيدا (ومنهم) من قال : يحرم ههنا قولاً واحداً ، لأن الصيد في الحرم محرم على كل واحد فهو كالحيوان الذي لا يؤكل .

وإن رمى من الحل إلى صيد في الحرم فاصابه لزمه التضامن ، لأن الصيد في موضع آمنه ، وإن رمى من الحرم إلى صيد في الحل فاصابه ضمنه ، لأن كونه في الحرم يوجب تحريم الصيد عليه . وإن رمى من الحل إلى صيد في الحل ومر السهم في موضع من الحرم فاصابه فيه وجهان (أحدهما) يضمه ، لأن السهم مر من الحرم إلى الصيد (والثاني) لا يضمه ، لأن الصيد في الحل والرامي في الحل ، وإن كان في الحرم شجرة وأغصاتها في الحل فوقعت حمامة على غصن في الحل فرماه من الحل فاصابه لم يضمه ، لأن الحمام غير تابع للشجرة فهو كطير في هواء الحل ، وإن رمى إلى صيد في الحل فعدل السهم وأصاب صيدا في الحرم فقتله لزمه الجزاء ، لأن العهد والخطأ في ضمان الصيد سواء ، وإن أرسل كلباً في الحل على صيد في الحل فدخل الصيد الحرم فنبهه الكلب فقتله لم يلزمه الجزاء ، لأن للكل اختياراً ودخل الحرم باختياره ، بخلاف السهم . قال في الإملاء : إذا أمسك الحلال صيدا في الحل ، وله فرخ في الحرم فمات الصيد في يده ومات الفرخ ، ضمن الفرخ لأنه مات في الحرم بسبب من جهته ، ولا يضمن الأم لأنه صيد في الحل مات في يد الحلال .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم من طرق ، والخلا بفتح الخاء المعجمة مقصور ، هو رطب الكلا قال أهل اللغة : الحشيش هو اليابس من الكلا ، والخلا هو الرطب منه ، ومعنى يعضد يقطع ، والإذخر - بكسر الهمزة والخاء المعجمة - نبت طيب الرائحة معروف .

أما الأحكام فصيد حرم مكة حرام على الحلال والحرام بالإجماع ، ودليله الحديث المذكور ونبه صلى الله عليه وسلم بالتفسير على الإلتلاف وغيره ، قال أصحابنا : فيحرم في صيد الحرم كل ما يحرم في صيد الإحرام

من اصطیاده وتملكه وإتلافه ، وإتلاف أجزائه وجرحه وتغييره والتسبب إلى ذلك ويحرم بيضه ، وإتلاف ريشه وغير ذلك مما سبق ، ولا يختلفان في شيء من ذلك . وحكم لبنه حكم لبن صيد الإحرام كما سبق ، فإن قتل حلال أو محرم صيدا في الحرم أو أتلف جزءا منه أو تلف بسبب منه ضمنه ، وضابطه ما ذكره المصنف والأصحاب أنه كصيد الإحرام في التحريم والجزاء ، وقدر الجزاء وصفته .

ولو قتل محرم صيدا في الحرم لزمه جزاء واحد بلا خلاف عندنا لما ذكره المصنف . ولو أدخل حلال إلى الحرم صيدا مملوكا له كان له إمساكه وذبحه والتصرف فيه ، كيف شاء كالنعم وغيرها لما ذكره المصنف . وإن ذبح حلال صيدا حرميا حرم عليه أكله بلا خلاف ، وفي تحريره على غيره طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما ، وقد سبق بيانهما بفروعهما في الباب السابق والمذهب تحريره ، فيكون ميتة نجسا كذبيحة الجوسى ، وكالحيوان الذى لا يؤكل . ولو رمى من الحرم صيدا في الحرم أو من الحرم صيدا في الحل ، وأرسل كلبا في الصورتين على الصيد فقتله لزمه الجزاء لما ذكره المصنف . ولو رمى حلال في الحرم صيدا فأحرم قبل أن يصيبه ثم أصابه ، أو رمى محرم إليه فتحلل قبل أن يصيبه ثم أصابه ، لزمه الضمان على الأصح ، وسبق مثله في صيد الحرم في الباب السابق .

ولو رمى من الحل إلى صيد ، بعضه في الحل وبعضه في الحرم ففيه خمسة أوجه الثلاثة الأولى منها حكاه صاحب الحاوى والجرجاني في المعاياة وغيرهما (أحدها) لا جزاء فيه ، لأنه لم يتعمض حرميا (والثانى) إن كان أكثره في الحرم وجب الجزاء ، وإن كان أكثره في الحل فلا ، اعتبارا بالغالب (والثالث) إن كان خارجا من الحرم إلى الحل ضمنه ، وإن كان عكسه فلا ، اعتبارا بما كان عليه (والرابع) وبه قطع القاضى حسين والبعوى والرافعى إن كان رأسه في الحرم وقوائمه كلها في الحل فلا جزاء .

عليه وإن كان بعض قوائمه في الحرم وجب الجزاء وإن كانت قائمة واحدة تغليبا للحرمية (والخاص) يجب فيه الجزاء بكل حال ، حتى لو كان رأسه في الحرم وقوائمه كلها في الحل ، وهو قائم أو مستيقظ وجب الجزاء ، وبهذا قطع أبو علي البنديجي وصاحب البيان تغليبا لحرمية الحرم ، والله أعلم .

(أما) إذا رمى من النخل صيدا في الحل فمر السهم في ذهابه في طرف من الحرم ، ثم أصاب الصيد في الحل ففى وجوب ضمانه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) لا يضمن كما لو أرسل كلبا في الحل على صيد في الحل فتخير في مروره في طرف الحرم فإنه لا يضمن على المذهب ، وبه قطع الجمهور وفيه وجه أو قول حكاه صاحب الحاوي أنه يضمن وهو شاذ ضعيف (وأصحهما) يضمن ، لأنه تلف بفعل الكلب ، فإن للكلب اختيارا بخلاف السهم ، ولهذا قال المصنف والأصحاب كلهم : لو رمى صيدا في الحل فعدل الصيد فدخل الحرم فأصابه السهم وجب الضمان ، وبمثله لو أرسل كلبا فأصابه لم يجب ، ثم في مسألة إرسال الكلب وتخطيه طرف الحرم إنما لا يجب الضمان إذا كان للصيد مقر آخر فأما إذا تعين دخوله الحرم عند الهرب فيجب الضمان قطعاً ، سواء كان المرسل عالماً بالحال أو جاهلاً ، ولكن يأنم العالم دون الجاهل ، قال صاحب الحاوي فيما إذا أرسل الكلب من الحل على صيد في الحل فعدل الصيد إلى الحرم فتبعه الكلب فقتله ، قال الشافعي : لا جزاء عليه ، لأنه إنما أرسله على صيد في الحل ، قال صاحب الحاوي : قال أصحابنا : أراد الشافعي إذا كان مرسله قد زجره عن اتباع الصيد في الحرم ، فلم ينزجر ، فإن لم ينزجر فعليه الجزاء ، لأن الكلب المعلم إذا أرسل إلى صيد تبعه أين توجه هذا كلامه ، وهذا الذي شرطه من الزجر غريب لم يذكره الأصحاب .

(فسرع) لو كانت شجرة ثابتة في الحرم ، وأغصانها في الحل ، فوقع

على الغصن طائر فقتله إنسان في الحل ، فلا ضمان ولو قطع الغصن ضمن الغصن لأن الغصن جزء من الشجرة تابع لها والشجرة مضمونة فكذا غصنها وأما الطائر فليس جزءا من الشجرة ولا هو في الحرم ، وإنما هو في الحل فلا يجب ضمانه وعكسه لو كانت الشجرة نابتة في الحل ، وغصنها في الحرم ، فوقع عليه طائر فقتله ، لزمه ضمانه لأنه في هواء الحرم ، ولو قطع الغصن لم يضمنه لأنه تابع لشجرة في الحل ، وهذا الفرع لا خلاف فيه ، وعبرة المصنف تشير إلى التنبيه على الصورتين • قال الدارمي : ولو وقف الحلال على الغصن ورمى إلى صيد في الحل فقتله فهو كما لو قتل الصيد الذي على الغصن ، فإن كان الغصن في هواء الحرم ضمن ، وإلا فلا والله أعلم •

(فسر) لو قتل إنسان صيدا مملوكا في الحرم ، فإن كان القاتل محرما فقد سبق في الباب الماضي أن عليه الجزاء للمساكين ، وعليه القيمة لمالكه ، وإن كان حلالا فعليه القيمة لمالكه ولا جزاء عليه ، لأنه ليس له حكم صيد الحرم ، ولهذا لو قتله صاحبه لم يلزمه الجزاء بخلاف صيد الإحرام ومن صرح بالمسألة الماوردي •

(فسر) لو أخذ حمامة في الحل أو ألتفها فهلك فرخها في الحرم ضمنه ، ولا يضمنها لما ذكر المصنف نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ولو أخذ الحمامة من الحرم وقتلها فهلك فرخها في الحل ضمن الحمامة والفرخ جميعا • لأنه ألتفه بسبب جرى منه في الحرم كما لو رمى من الحرم إلى صيد في الحل قال أبو على البندنجي : لو أخذ الصيد ففسد بيضه في الحرم ضمنه كما يضمن الفرخ قال أصحابنا : ولو نثر صيدا حرميا عامدا أو غير عامد تعرض لضماته فإن مات بسبب التنفير بصدمة أو أخذ سبع ونحوه ، لزمه الجزاء ، وكذا لو دخل الحل فقتله حلال لزم المنفر الجزاء ، ولا شيء على الحلال القاتل ، فإن أخذه محرما في الحل

وجب الجزاء على الآخذ تقديسا للمباشرة على السبب هكذا ذكره
الأصحاب .

وقال الماوردي: إذا قتلته الحلال في الحل فلا جزاء عليه كما ذكرناه. قال:
وأما المنفر له من الحرم فقال أصحابنا: إن كان حين نقره التجأ إلى الحل
ومنعه من الحرم فعليه الجزاء لأن الصيد ملجأ والتنفير سبب، وإن لم يكن
التجأ إلى الخروج إلى الحل، ولا منعه العود إلى الحرم، فلا جزاء عليه،
لأنه غير ملجأ . والمباشرة أقوى من السبب، هذا كلام الماوردي،
والمذهب ما قدمناه، وهو أنه يجب على المنفر من الحرم ضمانه إذا قتلته
حلال في الحل، ما لم يسكن نفاره، ولا يزال في ضمانه حتى يسكن
نفاره، ويسكن في موضع من الحل أو الحرم، فإذا سكن في مكان منهما
زال عنه الضمان، وقبل السكون هو في ضمانه . هكذا صرح به القاضي
حسين وإمام الحرمين والبغوي والمتولي والرافعي وآخرون ونقله إمام
الحرمين عن الأصحاب فقال: لو نقر صيدا حرميا فقد تعرض للضمان،
فإن استمر النفار حتى خرج من الحرم فسكن في الحل، وجب الضمان
بلا خلاف، قال: ثم قال الأئمة: يدوم التعرض للضمان حتى يزول نفاره،
قال الصيدلاني: حتى يعود إلى الحرم، قال الإمام: وهذا أراه ذلة فليس
عليه أن يسعى في رده إلى الحرم ولا يتعرض لخروجه للضمان والله أعلم .

(فروع) إذا خرج الصيد الحرمي إلى الحل حل للحلال اصطیاده
في الحل ولا شيء عليه في إتيانته، لأنه صار صيد الحل كما أن صيد الحل
إذا دخل الحرم حرم اصطیاده لأنه صار صيد حرم، وحكى البغوي عن
مالك أنه لا يجوز أخذ صيد الحرم في الحل، كما لو قلع شجرة من حرم
وغرسها في الحل لا يحل قطعها، قال: والفرق على مذهبنا أن الصيد
يتحول بنفسه، فيكون له حكم المكان المتحول إليه بخلاف الشجرة،
والله أعلم .

(فسرع) قال البغوى : إذا دخل شيء من الجوارح إلى الحرم فقلت
فأنتلف صيدا فلا ضمان على صاحبه لأنه لا فعل له ، وقد سبق نظير هذا
في الحرم .

(فسرع) إذا حفر بئرا في الحرم فهلك فيها صيد ، فقد سبق في
الباب الماضى أنه إن حفرها في محل عدوان لزمه ضمانه وإن حفرها في
ملكه أو موات فالأصح الضمان أيضا ، وسبقت المسألة مبسوطة هناك .
ولو نصب شبكة في الحرم فهلك بها صيد ضمن ، قال البغوى : ولو أخرج
يده من الحرم فنصبها في الحل فتلف بها صيد لم يضمن ، ولو أدخل يده
من الحل فنصبها في الحرم ضمن والله أعلم .

(فسرع) لو كان الحلال جالسا في الحرم فرأى صيدا في الحل فعدا
إليه فقتله في الحل فلا ضمان بلا خلاف ، قال القاضى أبو الطيب وغيره :
والفرق بينه وبين من رمى سهما من الحرم إلى صيد في الحل فانه يضمن
إن ابتداء الاصطياد من حين الرمي لأن السهم ليس له اختيار وليس ابتداء
الاصطياد من حين العدو بل من حين ضربه ، ولهذا شرع له التسمية عند
ابتداء إرسال السهم ولا يشرع عند ابتداء العدو إلى ضربه بل عند ابتداء
ضربه وإذا ثبت هذا علم أن مرسل السهم اصطاد في الحرم ، بخلاف العادى
قال أبو على البندنجى في كتابه الجامع : وهكذا لو عدا من الحل إلى صيد
في الحل فسلك الحرم ، ثم خرج إليه فقتله فلا شيء عليه بلا خلاف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن دخل كافر إلى الحرم فقتل فيه صيدا فقد قال بعض اصحابنا :
يجب عليه الضمان ، لأنه ضمان يتعلق بالإتلاف ، فاستوى فيه المسلم
والكافر ، كضمان الأموال ، ويحتمل عندى أنه لا ضمان عليه ، لأنه غير
ملتزم بحرمة الحرم فلا يضمن صيده) .

(الشرح) المشهور في المذهب وجوب الجزاء عليه ، وينكر على

المصنف قوله : قال بعض أصحابنا ، فأوهم أفراد بعض الأصحاب به ، مع أنه مشهور ، قطع به الأصحاب في الطريقتين ، وهذا الاحتمال الذي قاله المصنف غريب انفراد به . وجعله صاحب البيان وجها ، فحكاه عن المصنف ، ورجحه القارقي تلميذ المصنف ، وليس كما قال ، بل المذهب وجوب الضمان ، وبه قطع الأصحاب في الطريقتين ، ممن صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه ، والقاضي أبو الطيب في كشافه التعليق والمجرد ، وأبو علي البنديجي في كتابه الجامع ، والدارمي والمحاملي في كتابيه ، قال البنديجي وسائر الأصحاب : ولا يفارق الكافر المسلم في ضمان صيد الحرم وشجره ، وسائر نباته إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يجوز له الجزاء بالصيام ، بل يتخير بين المثل والطعام .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم قلع شجر الحرم ، ومن أصحابنا من قال : ما أنبت آدميون يجوز قلعه ، والمذهب الأول ، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ، ولأن ما حرم لحرمه الحرم استوى فيه المباح والمنكوح كالصيد ، ويجب فيه الجزاء ، فإن كانت شجرة كبيرة ضمنها بقرة ، وإن كانت صغيرة ضمنها بشاة ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « في الدوحة بقرة ، وفي الشجرة الجزلة شاة » فإن قطع غصنا منها ضمن ما نقص ، فإن نبت مكانه فهل يسقط عنه الضمان على القولين بناء على القولين في السن إذا قلع لم نبت . ويجوز أخذ الورق ولا يضمنه ، لأنه لا يضر بها وإن قلع شجرة من الحرم لزمه ردها إلى موضعها ، كما إذا أخذ صيدا منه لزمه تغليته ، فإن أعادها إلى موضعها فنبتت لم يلزمه شيء وإن لم تنبت وجب عليه ضمانها .

ويحرم قطع حشيش الحرم لقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا يختلي خلاها » ويضمنه ، لأنه ممنوع من قطعة لحرمه الحرم ، فضمنه كالشجر ، وإن قطع الحشيش فنبت مكانه لم يلزمه الضمان قولاً واحداً ، لأن ذلك يستخلف في العادة ، فهو كسن الصبي إذا قلعه فنبت مكانه مثله ، بخلاف الأغصان ، ويجوز قطع الإذخر لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ، ولأن الحاجة تدعو إليه ، ويجوز دعي الحشيش لأن الحاجة تدعو إلى ذلك لحاجته ،

كقطع الإذخر ، ويجوز قطع الموسج والشوك لأنه مؤذ فلم يمنع من إزالته كالسبع والذئب) .

(الشرح) قوله : ولأن ما حرم لحرمة الحرم احتراز من الصيد في الحل في حق الحلال ، فانه لا يستوى فيه المباح والملوك ، بل يحل له اصطياد المباح دون الملوك ، قال القلعي : وقياسه على الصيد في هذه العلة غير مسلم ، لأن الصيد الملوك يجوز ذبحه وتبث اليد عليه في الحرم دون المباح ، وإنما يستوى المباح والملوك في التحريم على المحرم خاصة ، والدوحة - بدال مفتوحة وحاء مهملتين بينهما واو ساكنة - وهي العظيمة وقوله : (ممنوع قطعه لحرمة الحرم احتراز من قطع شجر وَجَّ والنقيع وغيرهما ، وقال القلعي : احتراز من قطع يد نفسه ، وهذا صحيح ، لكن الأول أحسن) قوله : (يستخلف ، لو قال : يخلف كان أجود .

اما الاحكام فقال الشافعي والأصحاب : يحرم قطع نبات الحرم ، كما يحرم اصطياد صيده ، وهذا مجمع عليه ، لحديث ابن عباس ، وهو في الصحيحين كما سبق ، وهل يتعلق بنباته الضمان ؟ فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف والعراقيون وجماعة غيرهم يتعلق كالصيد (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولان (أصحابهما) هذا (والثاني) لا ضمان فيه بأن الصيد نص فيه على الجزاء بخلاف النبات وهذا القول حكوه عن القديم والمذهب وجوب الضمان .

ثم النبات ضربان ، شجر وغيره (أما) الشجر فيحرم التعرض بالقلع والقطع لكل شجر رطب حرمي غير مؤذ فاحتريزنا بالرطب عن اليابس ، فلا يحرم قطعه ولا ضمان فيه بلا خلاف ، كما لو قد صيدا ميتا نصفين . هكذا قاسه البغوي والأصحاب ، واحتريزنا بغير مؤذ عن الموسج وكل شجرة ذات شوك فلا يحرم ، ولا يتعلق بقطعه ضمان كالحيوان المؤذي . هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور « وفي وجه حكاه القاضي

حسين والمتولى واختاره المتولى أنه مضمون لإطلاق الحديث وبخالف الحيوان ، فإنه يقصد للأذى وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ولا يعضد شوكتها » وهذا مما يقوى هذا الوجه ، وللقائلين بالذهب أن يجيوا عنه بأنه مخصوص بالقياس على الفواسق الخمس ونحوها من المؤذى والله أعلم .

واحترزنا بالحرمة عن اشجار الحل فلا يجوز أن يقطع شجرة من الحرم وينقلها إلى الحل ، محافظة على حرمتها ولو نقل قطعها ردها بخلاف ما لو نقل من بقعة من الحرم إلى بقعة أخرى منه لا يؤمر بالرد ، وسواء نقل أشجار الحرم أو أغصانها إلى الحل أو الحرم ، ينظر إن يثبت لزومه الجزاء ، وإن ثبت في الموضع المنقول إليه فلا جزاء عليه ، فلو قطعها قالع لزم القالع الجزاء إبقاء لحرمته الحرم ، ولو قطع شجرة أو غصنا من الحل وغرسها في الحرم فثبت لم يثبت لها حكم الحرم ، فلو قطعها هو أو غيره فلا شيء عليه بلا خلاف . اتفق أصحابنا على هذا في الطريقين . ونقل إمام الحرمين عن الأصحاب أنهم نقلوا الاتفاق عليه بخلاف الصيد إذا دخل الحرم وهو على الإباحة فإنه يحرم التعرض له ، ويجب الجزاء ، لأن الصيد ليس بأصل ثابت فاعتبر مكانه والشجر أصل ثابت فله حكم منبته ، حتى لو كان أصل الشجرة في الحرم وأغصانها في الحل حرم قطع أغصانها ووجب فيه الضمان ، ولو كان أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فلا شيء في قطع أغصانها ووجب فيه الضمان ، ولو كان أصلها في الحل وأغصانها في الحرم فلا شيء في قطع أغصانها ، قال أبو علي البندنجي والمتولى والرويانى : ولو كان بعض أصل الشجرة في الحل وبعضه في الحرم فجميعها حكم الحرم .

(فروع) إذا أخذ غصنا من شجرة حرمية ولم يخلف فعلية ضمان النقصان وسيله سبيل ضمان جرح الصيد ، وإن أخلف في تلك السنة

لكون العن لطيغا كسواك وغيره فلا ضمان . وإذا أوجينا الضمان لعدم
إخلافه فثبت العن - وكان المقطوع مثل الثابت - ففي سقوط الضمان
القولان اللذان حكاهما المصنف (أصحهما) لا يسقط .

(فرع) اتفق أصحابنا على جواز أخذ أوراق الأشجار ، لكن
يؤخذ بسهولة ، ولا يجوز خبطها بحيث يؤذى قشورها . قال أصحابنا :
قال الشافعي في القديم : يجوز أخذ الورق من شجر الحرم وقطع الأغصان
الصغار للسواك وقال في الاملاء : لا يجوز ذلك قال أصحابنا : ليست على
قولين بل على حالين فالموضع الذي قال . يجوز أراد إذا لقط الورق بيده
وكسر الأغصان الصغار بيده بحيث لا تنأذى نفس الشجرة ، والموضع
الذي قال لا يجوز أراد إذا خبط الشجرة حتى تساقط الورق وتكسرت
الأغصان ، لأن ذلك يضر بالشجرة هكذا ذكر هذا التأويل للحصر والجمع
بينهما الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو على البندنجي والمحاملي في كتابيه
المجموع والتجريد ، وآخرون ، ونقله صاحب البيان عن الأصحاب والله
أعلم .

واتفق أصحابنا على جواز أخذ ثمار شجر الحرم ، وإن كانت أشجارا
مباحة كالأراك ، ويقال لثمرة الأراك الكبث - بكاف مفتوحة ثم باء
موحدة مخففة ثم ألف ثم ثاء مثثة - واتفقوا على أخذ عود السواك
ونحوه ، وسبق في الباب الماضي الفرق بين أخذ الأوراق وأخذ شعر
الصيد ، فإنه مضمون ، لأن أخذه يضر الحيوان في الحر والبرد .

(فرع) هل يعم التحريم والضمان ما ينبت من الأشجار بنفسه ؟
وما يستتبت أم يختص بما ثبت بنفسه ؟ فيه طريقان حكاهما الشيخ أبو حامد
وأبو على البندنجي وآخرون (أصحهما) وأشهرهما على قولين ، وبهذا
قطع المصنف والجمهور (وأصح) القولين عند المصنف وسائر العراقيين
والجمهور من غيرهم التعميم (والثاني) التخصيص ، وبه قطع إمام الحرمين

والغزالي (والطريق الثاني) القطع بالتعميم وهو الذي اختاره الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقهما وآخرون ، قال أبو حامد : وشجر الحرم حرام سواء نبت بنفسه أو أنبت آدمي . قال : وحكم بعض أصحابنا عن الشافعي أنه قال : إنما يحرم ما نبت بنفسه دون ما أنبت آدمي . قال أبو حامد : وإنما أخذ هذا من قول الشافعي في الإملاء : ولو قطع شجرة من شجر الحرم فعليه الجزاء إذا كان لا مالك له فمفهومه أنه إذا كان له مالك فلا جزاء .

قال أبو حامد : وهذا ليس بشيء لأنه إنما خص الشجر الذي لا مالك له فتبين أن الواجب فيه الجزاء فقط ، ولم يذكر ماله مالك لأن فيه الجزاء أو القيمة . هذا كلام أبي حامد ، وقطع الماسرجسي والدارمي والماوردي بأن ما زرعه الآدمي من التمر كالعنب والتخل والتفاح والتين ونحوها فلا ضمان فيه ، ولا يحرم قطعه ، وأنكر القاضي أبو الطيب في المجرد هذا عليهم ، وقال : هذا خلاف نص الشافعي ، وخلاف قول أكثر أصحابنا ، فإن التحريم والضمان عام في الجميع ، وهكذا نقل أبو علي البندنجي عن نص الشافعي في عامة كتبه أنه يجب الضمان في شجر السفرجل والتفاح ، وسائر ما أنبت الأرض من الثمار فالحاصل أن المذهب التعميم ، فإذا قلنا — بالضعيف — وهو التخصيص ، زيد في الضابط الذي قدمناه قيد آخر ، وهو كون الشجر مما ينبت بنفسه ، وعلى هذا القول يحرم الأراك والطرفا وغيرها من أشجار البوادي ، دون التين والعنب والتفاح والصنوبر وسائر ما ينبت الآدمي ، سواء كان مشرا كما ذكرنا أو غيره ، كالخلاف .

وأدرج إمام الحرمين في هذا القسم العوسج . وأنكر الأصحاب ذلك عليه لأنه ذو شوك ، وقد سبق اتفاق الجمهور على أن ماله شوك لا يحرم ولا ضمان فيه . وعلى القول الضعيف ، وهو التخصيص ، لو نبت ما يستتبت أو عكسه فوجهان (الصحيح) الذي قطع به الجمهور

أن الاعتبار بالجنس ، فيجب الضمان في الثاني دون الأول (والثاني) وهو قول أبي العباس بن القاص في التلخيص أن الاعتبار بالقصد ، فينعكس الحكم (وإن قلنا) بالمذهب وهو التعميم ، فجميع الشجر حرام سواء ما ثبت بنفسه وما أثبتته آدمي ، والمثمر وغيره ، إلا العوسج وسائر شجر الشوك . وكذا ما قطع من الحل ، وغرس في الحرم ، فإنه لا يحرم كما سبق والله أعلم . قال صاحب البيان : صورة مسألة الخلاف فيما أثبتته الأدمي أن يأخذ غصنا من شجرة حرمة فيغرسه في موضع من الحرم أما إذا أخذ شجرة أو غصنا من الحل فغرسه في الحرم ثم قلعها هو أو غيره فلا شيء عليه بخلاف كما سبق .

(فرع) لو انتشرت أغصان شجرة حرمة ومنعت الناس الطريق ، أو آذتهم ، جاز قطع المؤذى منها . هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، ومن قطع به أبو الحسن بن المرزبان ، والقاضي أبو الطيب في كتابه المجرد ، والروائي وآخرون ، وحكاه الدارمي عن ابن المرزبان ثم قال : ويحتل عندی الضمان .

(فرع) قال التافعي والأصحاب حيث وجب ضمان الشجر ، فإن كانت شجرة كبيرة ضمنها ببقرة ، وإن شاء يبدنه ، وما دونها بشاة . قال إمام الحرمين وغيره : والمضونة بشاة ما كانت قريبة من سبع الكبيرة ، فإن صغرت جدا فالواجب القيمة . قال أصحابنا : ثم البقرة والشاة والقيمة على التعديل والتخيير كالصيد ، فإن شاء أخرج البقرة فذبحها وفرق لحمها ، وإن شاء قومها دراهم وأخرج بقيمتها طعاما ، وإن شاء صام عن كل مد يوما إلا أن يكون المتلف كافرا فانه لا يدخل ذلك صيامه كما سبق والله أعلم . قال الشيخ أبو حامد : الدوحة هي الشجرة الكبيرة ذات الأغصان ، والجذلة التي لا أغصان لها ، وأطلق أكثر الأصحاب أن الجذلة هي الصغيرة .

(الضرب الثاني) من نبات الحرم غير الشجر ، وهو نوعان (أحدهما)

ما زرعه الآدمي كالحنطة والشعير والذرة والقطرة والبقول والخضراوات
 فيجوز لمالكه قطعه ولا جزء عليه ، وإن قطعه غيره فعليه قيمته لمالكه ،
 ولا شيء عليه للمساكين ، وهذا لا خلاف فيه ، صرح به الماوردي وابن
 الصباغ وصاحب البيان وآخرون (النوع الثاني) ما لم يبتسه الآدمي
 وهو أربعة أصناف (الأول) الإذخر ، وهو مباح ، فيجوز قلمه وقطعه
 بلا خلاف لحديث ابن عباس ، ولعموم الحاجة إليه (والثاني) الشوك
 فيجوز قطعه وقلمه كما سبق في العوسج وشجر الشوك ، ومن صرح به
 هنا الماوردي (الثالث) ما كان دواء كالسنا ونحوه ، وفيه طريقان .

(أحدهما) القطع بجوازه لأنه ما يحتاج إليه ، فالحق بالإذخر ،
 وقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم الإذخر للحاجة وهذا في معناه . ومن
 جزم بهذا الطريق الماوردي .

(والطريق الثاني) فيه وجهان (أحدهما) الجواز (والثاني) المنع .
 ومن حكى هذا الطريق الشيخ أبو علي السنجي في شرح التلخيص ،
 وإمام الحرمين والبعوي وآخرون ، لكن خص هؤلاء الخلاف بما إذا احتاج
 إلى ذلك للدواء ، ولم يخصه الماوردي بل عساه وجعله مباحا مطلقا
 كالإذخر (الرابع) الكلا : فيحرم قطعه وقلمه إن كان رطباً ، فإن قلمه لزمته
 القيمة وهو مخير بين إخراجها طعاماً والصيام كما سبق في الشجر والصيد .
 هذا إذا لم يخلف المقلوع فإن أخلف فلا ضمان على الصحيح ، وبه قطع
 المصنف والجمهور ، لأن الغالب هنا الإخلاف ، فهو كسب الصبي ، فإنها
 إذا قلمت فبنت فلا ضمان قولاً واحداً هكذا ذكر الأصحاب في الطريقين
 الحكم والدليل . رُشد عنهم القاضي أبو الطيب فقال في عليته : إذا قطع
 الحشيش ثم بنت ضمنه قولاً واحداً ، ولا يكون على التولين في الغصن
 إذا عاد ، قال : والفرق أن الحشيش يخلف في العادة ، فلو أسقطنا الضمان
 عن قاطعه بعوده أدى ذلك إلى الإغراء بقطعه بخلاف الغصن ، فإنه قد

يعود وقد لا يعود ، هذا كلام القاضى فى تعليقه ، وجزم هو فى كتابه المجرّد بسقوط الضمان إذا نبت الحشيش كما قاله الأصحاب وهو المذهب . هذا إذا عاد كما كان فإن عاد ناقصا ضمن ما نقص بلا خلاف والله أعلم .

هذا كله فى غير اليايس (أما) اليايس فقال البغوى : إن كان قطعه فلا شئ عليه ، كما سبق فى الشجر اليايس ، وإن قلعه لزمه الضمان ، لأنه لو لم يقلعه لنبت ثانيا ، هذا لفظ البغوى وتابعه عليه الرافعى . وقال المساورى : إذا جف الحشيش ومات جاز قلعه وأخذه ، وهذا لا يخالف قول البغوى ، فيكون قول البغوى : إن القلع يوجب الضمان فيما إذا كان اليايس لم يمت ، بل هو مما ينبت لولا القلع ولم يفسد أصله ، وقول المساورى : إنما هو فيما مات ، ولا يرجى نباته لو بقى ، والله أعلم . واتفق أصحابنا على جواز تسريح البهائم فى كلا الحرم لترعى ، واستدلوا بحديث ابن عباس قال : « أقبلت راكباً على أتان فوجدت النبى صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار ، فدخلت فى الصف وأرسلت الأتان يرتع » رواه البخارى ومسلم ، ومنى من الحرم .

ولو أخذ الكلا لعلف البهائم فى جوازه وجهان ، حكاهما الشيخ أبو على السنجى فى شرح التلخيص . وإمام الحرمين والبغوى والرافعى وآخرون (أحدهما) التحريم ووجوب الضمان ، لموم قوله صلى الله عليه وسلم : « ولا يختلى خلاها » (والثانى) الجواز ولا ضمان قال الرافعى : وهو الأصح كما لو أرسل دابته ترعى ، ولأن تحريم الاحتشاش إنما كان لتوفير الكلا للبهائم والصيد وقال الإمام : وهذا القائل يقول : إنما يحرم الاختلا والاحتشاش للبيع وغيره من الأغراض ، سوى العلف ، والله أعلم .

(فرع) قال أهل اللغة : العشب والخلأ مقصور اسم للرطب ، والحشيش اسم لليابس . وقد ذكر ابن مكى وغيره فى لحن العوام إطلاقهم

الحشيش على الرطب ، قالوا : والصواب اختصاص الحشيش باليابس ، قالوا : والكلأ مهموز يقع على الرطب واليابس وهذا يصح على المجاز ، فسمى الرطب حشيشاً باسم ما يشول إليه لكونه أقرب إلى افهام أهل العرف ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز إخراج تراب الحرم واحجاره ، لما روى عن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما انهما كانا يكرهان ان يخرج من تراب الحرم إلى الحل ، او يدخل من تراب الحل إلى الحرم . وروى عبد الأعلى بن عبد الله ابن عامر قال : « قدمت مع أمي او مع جدتي مكة فأتينا صفيّة بنت شيبة ، فارسلت إلى الصفا فقطعت حجرا من جنبه فخرجنا به ، فترلنا أول منزل ، فذكر من علتهم جميعا ، فقالت أمي او جدتي : ما أرانا آتينا إلا أنا اخرجنا هذه القطعة من الحرم ، قال : وكنت أنا امثلهم ، فقالت لي : انطلق بهذه القطعة إلى صفيّة فردها ، وقل لها : إن الله عز وجل وضع في حرمه شيئا لا ينبغي ان يخرج منه ، قال عبد الأعلى : فما هو إلا ان نحينا ذلك فكانت ما انشطنا من عقال » ويجوز إخراج ماء زمزم ، لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « استهدى راوية من ماء زمزم ، فبعث إليه براوية من ماء ، ولان الماء يستخلف بخلاف التراب والاحجار) .

(الشرح) أما حديث ماء زمزم فروى البيهقي بإسناده عن ابن عباس رضى الله عنه قال : « استهدى النبي صلى الله عليه وسلم سهل بن عمرو من ماء زمزم » وبإسناده عن جابر رضى الله عنه قال : « أرسلني صلى الله عليه وسلم وهو بالمدينة قبل أن يفتح مكة إلى سهل بن عمرو أن أهد لنا من ماء زمزم ولا تترك ، فبعث إليه بمزادتين » وعن عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها « كانت تحمل ماء زمزم ، وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله » رواه الترمذى وقال : حديث حسن الاسناد ورواه البيهقي هكذا ثم قال : وفي رواية : « حمله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأداوى والقرب ، وكان يصب على المرضى ويسقيهم » .

(وأما) تراب الحرم وأحجاره فروى الشافعى والبيهقى عن ابن عباس وابن عمر أنهما كرها أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل شئ ، (وأما) حديث عبد الأعلى الذى ذكره المصنف فرواه الشافعى والبيهقى بلفظ يخالف رواية المصنف ، فلفظهما عن عبد الأعلى قال : « قدمت مع أمى ، أو قال جدتى فأنتها صفة بنت شيبه فأكرمتها ، وفعلت بها قالت صفة : ما أدرى ما أكافئها به فأرسلت إليها بقطعة من الركن فخرجنا بها ، فنزلنا لأول منزل ، فذكرنا من مرضهم وعلتهم جميعا قال فقالت أمى أو جدتى ما أرانا أتينا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم ، فقالت لى وكنت أمثلهم انطلق بهذه القطعة إلى صفة فردها ، وقل لها : إن الله تعالى قد وضع فى حرمه شيئا فلا ينبغى أن يخرج منه قال عبد الأعلى : فقالوا لى : فما هو إلا أن نجينا بدخولك الحرم ، فكانما أنشطنا من عقل » هذا لفظ رواية الشافعى والبيهقى وغيرهما .

وذكر أبو الوليد الأزرقى فى كتاب مكة فى مضل الحجر الأسود أنها أعطتهم قطعة من الحجر الأسود ، كانت عندها أصابتها حين اقتلع الحجر فى زمن ابن الزبير ، حين حاصر الحجاج ، وهذا معنى رواية الشافعى قطعة من الركن أى الركن الأسود ، والمراد الحجر الأسود والله أعلم وعبد الأعلى هذا تابعى قريشى (وأما) صفة هذه فى صحاية قريشية عبادية وهى صفة بنت شيبه الصحابى ، حاجب الكعبة ، وهو شيبه بن عثمان بن طلحة ابن أبى طلحة . واسم طلحة هذا عبد الله بن عثمان بن عبد الدار بن قصى ، قالت صفة : « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يستلم الركن بمحجن » رواه أبو داود ، ولها فى الصحيحين خمسة أحاديث عن عائشة .

أما الأحكام فيه مسائل (إحداها) اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على جواز نقل ماء زمزم إلى جميع البلاد ، واستحباب أخذه للتبرك ، ودليله ما ذكره المصنف مع ما ذكرته (الثانية) اتفقوا على أن الأولى أن

لا يدخل تراب الحل وأحجاره الحرم ، لئلا يحدث لها حرمة لم تكن ، ولا يقال : إنه مكروه ، لأنه لم يرد فيه نهى صحيح صريح ، وأما قول صاحب البيان : قال الشيخ أبو إسحق : لا يجوز إدخال شيء من تراب الحل وأحجاره إلى الحرم فغلط منه ، ولم يذكر الشيخ أبو إسحق هذا الذي ادعاه (الثالثة) قال المصنف لا يجوز إخراج تراب الحرم وأحجاره إلى الحل ، هذه عبارة المصنف ، وكذا قال المحاملي في كتابيه المجموع والتجريد : لا يجوز إخراجهما ، وتابعهما صاحب البيان في هذه العبارة ، وقال صاحب الحاوي : يمنع من إخراجهما ، وقال الدارمي : لا يخرجهما ، وقال كثيرون ، أو الأكثرون من أصحابنا : يكره إخراجهما ، فأطلقوا لفظ الكراهية . ممن قال يكره : الشيخ أبو حامد في تعليقه ، وأبو علي البنديجي ، والقاضي حسين والبغوي والمتولي وصاحب العدة والرافعي وآخرون .

وقال القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد : قال الشافعي في الجامع الكبير ولا أجزى في أن يخرج من حجارة الحرم وترابه شيئاً إلى الحل . لأن له حرمة قال : وقال في القديم : ثم أكره إخراجهما ، قال الشافعي : ورخص بعض الناس في ذلك ، واحتج بشراء البرام من مسكة ، قال الشافعي : هذا غلط فإن البرام ليست من حجارة الحرم ، بل تحمل من مسيرة يومين أو ثلاثة من الحرم . هذا نقل القاضي . وهكذا نقل الأصحاب عن الشافعي نحو هذا فحصل خلاف للأصحاب في أن إخراجهما مكروه أو حرام ، قال المحاملي وغيره : فإن أخرجه فلا ضمان ، قال الماوردي وغيره : وإذا أخرجه فعليه رده إلى الحرم قال الشيخ أبو حامد في موضع آخر ، وهو آخر الحج من تعليقه : ذكر الشافعي هذه المسألة في الأمانى القديمة ، وعللها بأن الحرم بقعة تخالف سائر البقاع ، ولها شرف على غيرها بدليل اختصاص النساكين بها ووجوب الجزاء في صيدها فلا تقوت هذه الحرمة لترابها ، والله أعلم .

(فسرع) في حكم سترة الكعبة ، قال صاحب التلخيص : لا يجوز بيع أستار الكعبة ، وكذا قال أبو الفضل بن عبدان من أصحابنا : لا يجوز قطع أستار الكعبة ، ولا قطع شيء من ذلك ، قال ولا يجوز نقله ولا بيعه وشراؤه ، خلاف ما يفعله العامة : يشترونها من بنى شيعة ، وربما وضعوه في أوراق المصاحف ، قال : ومن حمل منه شيئا لزمه رده . وحكى الرافعي قول ابن عبدان وسكت عليه ولم يذكر غيره ، فكأنه ارتضاء ووافقه عليه ، وكذا قال أبو عبد الله الحلي من أئمة أصحابنا : لا ينبغي أن يؤخذ منها شيء ، وحكى الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قول الحلي وابن عبدان ثم قال : الأمر فيها إلى الإمام يصرفها في بعض مصارف بيت المال بيعا وعطاء ، واحتج بها رواه الأزرقى صاحب كتاب مكة ، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان ينزع كسوة البيت كل سنة ، فيقسمها على الحاج ، وهذا الذى اختاره الشيخ أبو عمرو حسن متعين ، لئلا يؤدى إلى تلفها بطول الزمان . وقد روى الأزرقى عن عمر رضى الله عنه ما سبق ، وروى الأزرقى أيضا عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهما أنهما قالوا : تباع كسوتها ويجعل ثمنها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل ، قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة : لا بأس أن يلبس كسوتها من صارت إليه من حائض وجنب وغيرهما ، والله أعلم .

(فسرع) لا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره ، ومن أخذ شيئا منه لزمه رده إليها ، فإن أراد التبرك أتى بطيب من عنده فمسحها به ثم أخذه ، والله أعلم .

(فسرع) مهم في بيان حدود حرم مكة الذى يحرم فيه الصيد والنبات ، ويسنح أخذ ترابه وأحجاره ، وبيان ما يتعلق به من الأحكام وما يخالف فيه غيره من الأرض ، وفيه مسائل (إحداها) في حدود الحرم ، وقد ذكرها المصنف في أواخر كتاب الجزية مختصرة والله أعلم أن الحرم

هو مكة ، وما أحاط بها من جوانبها جعل الله تعالى لها حكمها في الحرمه
تشريفا لها ، ومعرفة حدود الحرم من أهم ما يعتنى به لكثرة ما يتعلق به
من الأحكام وقد اجتهدت في إيضاحه وتبعية كلام الأئمة في اتقانه على أكمل
وجوهه بحمد الله تعالى ، فحد الحرم من جهة المدينة دون التنعيم عند بيوت
بنى نفار ، على ثلاثة أميال من مكة ، ومن طريق اليمن ، طرف أضافة لبن
على سبعة أميال من مكة ، ومن طريق الطائف على عرفات من بطن نيرة
على سبعة أميال ، ومن طريق العراق على ثنية جبل بالمقطع على سبعة أميال
ومن طريق الجعرانة في شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة أميال ، ومن
طريق جدة منقطع الأعشاش على عشرة أميال من مكة .

هكذا ذكر هذه الحدود أبو الوليد الأزرقى في كتاب مكة ، وأبو
الوليد هذا أحد أصحاب الشافعى الآخذين عنه ، الذين رَوَوْا عنه الحديث
والفقه . وكذا ذكر هذه الحدود الماوردى صاحب الحاوى في كتابه
الأحكام السلطانية وكذا ذكرها المصنف وأصحابنا في كتب المذهب ، إلا
أن عبارة بعضهم أوضح من بعض ، لكن الأزرقى قال في حده من طريق
الطائف أحد عشرة ميلا ، والذي قاله الجمهور سبعة فقط ، بتقديم السين
على الباء ، وفي هذه الحدود الفاظ غريبة ينبغي ضبطها فقولهم : بيوت
نفار هو - بكسر النون وبالفاء - وقولهم أضافة لبن - بفتح الهمزة
وبالضاد المعجمة - على وزن القنافة ، وهى مستنقع الماء (وأما) لبن
- فبلام مكسورة ثم باء موحدة ساكنة - كذا ضبطها الإمام الحافظ
أبو بكر الحازمى المتأخر فى كتابه المؤلف والمختلف فى أسماء الأماكن
(وقولهم :) الأعشاش هو - بفتح الهمزة وبشينين معجمتين - جمع عش
(وقولهم :) فى جدة من جهة الجعرانة تسعة أميال هو بتقديم التاء على
السين (وأما) الحدود الثلاثة الباقية فانها بتقديم السين .

(واعلم) أن الحرم عليه علامات منصوبة فى جميع جوانبه ذكر الأزرقى

وغيره بأسانيدهم أن إبراهيم الخليل عليه السلام علمها ، ونصب العلامات فيها وكان جبريل عليه السلام يريه مواضعها ، ثم أمر نبينا صلى الله عليه وسلم بتحديددها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية رضى الله عنهم ، وهى إلى الآن بينة والله الحمد قال الأزرقى فى آخر كتاب مكة : أنصاب الحرم التى على رأس الثنية ما كان من وجوهها فى هذا الشق فهو حرم ، وما كان فى ظهرها فهو حل قال : وبعض الأعشاش فى الحل وبعضه فى الحرم .

(المسألة الثانية) حكى الماوردى خلافا للعلماء فى أن مكة مع حرمتها هل صارت حرما آمنا بقول إبراهيم عليه السلام ؟ أم كانت قبله كذلك ؟ فمنهم من قال : لم تزل حرما ، ومنهم من قال : كانت مكة حلالا قبل دعوة إبراهيم عليه السلام كسائر البلاد ، وإنما صارت حرما بدعوته ، كما صارت المدينة حرما بتحريم النبى صلى الله عليه وسلم بعد أن كانت حلالا واحتج هؤلاء بحديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى جملة حديث طويل : « اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حرما ، وإنى حرمت المدينة حرما مأزميها أن لا يراق فيها دم ، ولا يحمل فيها سلاح لقتال ، ولا يخط فيها شجرة إلا لعلف » رواه مسلم فى آخر كتاب الحج من صحيحه ، وفى رواية لمسلم عن أبى سعيد أيضا أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « إنى حرمت ما بين لابتى المدينة كما حرم إبراهيم مكة » وعن جابر رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن إبراهيم حرم مكة ، وإنى حرمت المدينة ، ما بين لابتيها لا يعضد عضاها ولا يصاد صيدها » رواه مسلم .

وعن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإنى أحرم المدينة ، وما بين لابتيها » رواه البخارى ومسلم هذا لفظ البخارى ، ولفظ مسلم ، وفى رواية للبخارى أن النبى صلى الله عليه وسلم لما أشرف على المدينة قال : « اللهم إنى أحرم ما بين جبليها ، مثل

ما حرم به إبراهيم مكة . وعن رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن إبراهيم حرم مكة وإني أحرم ما بين لابتيها ، يريد المدينة » رواه مسلم ، وعن عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها ، وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ، وإني دعوت في صاعها ومدنها بثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة » رواه البخاري ومسلم .

ولمحتج القائلون بأن تحريمها لم يزل من حين خلق الله السموات والأرض بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة : « هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والأرض ، وهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة » رواه البخاري ومسلم وعن أبي شريح الخزاعي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن مكة حرمتها الله ، ولم يحرمها الناس » رواه البخاري ومسلم ، ومن قال بهذا أجاب عن الأحاديث السابقة بأن إبراهيم عليه السلام أظهر تحريمها بعد أن كان خفيا مهجورا لا يعلم ، لا أنه ابتداء ، ومن قال بالمذهب الأول أجاب عن حديث ابن عباس بأن المراد أن الله تعالى كتب في اللوح المحفوظ أو غيره أن مكة سيحرمها إبراهيم ، أو أظهر ذلك للملائكة (والأصح) من القولين أنها ما زالت محرمة من حين خلق الله تعالى السموات والأرض والله أعلم .

(المسألة الثالثة) مذهبنا أنه يجوز بيع دور مكة وإجاراتها وسائر المعاملات عليها ، وكذا سائر الحرم كما يجوز في غيرها ، وستأتي المسألة مبسطة بدلائلها وفروعها ، حيث ذكرها الأصحاب في آخر باب ما يجوز بيعه إن شاء الله تعالى .

(الرابعة) مذهبنا أن النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة صلحا لا عنوة ، لكن دخلها صلى الله عليه وسلم متأهبا للقتال خوفا من غدر أهلها

وستأتي المسألة بدلائلها وفروعها حيث ذكرها المصنف في كتاب السير
والفنائم إن شاء الله تعالى .

(الخامسة) مذهبنا جواز إقامة الحدود والقصاص في الحرم ، سواء
كان قتلًا أو قطعًا ، سواء كانت الجناية في الحرم أو خارجه ، ثم لجأ إليه
وستأتي المسألة بدلائلها وفروعها حيث ذكرها المصنف في آخر باب استيفاء
القصاص إن شاء الله تعالى .

(السادسة) في الأحكام التي يخالف الحرم فيها غيره من البلاد ،
وهي كثيرة ، نذكر منها أطرافاً (أحدها) أنه ينبغي أن لا يدخله أحد إلا
بإحرام ، وعمل ذلك واجب أم مستحب ؟ فيه خلاف سبق (الأصح) مستحب
(الثاني) يحرم صيده على جميع الناس حتى أهل الحرم والمحلين (الثالث)
يحرم شجره وخلاه (الرابع) منع إخراج ترابه وأحجاره ، وهل هو منع
كرهية أو تحریم فيه الخلاف السابق (الخامس) أنه يمنع كل كافر من
دخوله مغبهاً كان أو ماراً هذا مذهبنا ومذهب الجمهور . وجوزه أبو حنيفة
ما لم يستوطنه ، وستأتي المسألة بدلائلها وفروعها حيث ذكرها المصنف في
كتاب الجزية إن شاء الله تعالى (السادس) لا تحل لقطته لممتلك ، ولا تحل
إلا لمنشد ، هذا هو المذهب ، وفيه وجه ضعيف (السابع) تظيف الدية
بالقتل فيه (الثامن) تحريم دفن المشرك فيه ويجب نبشه منه (التاسع)
تخصيص ذبح دماء الجزاءات في الحج والهدايا (العاشر) لا دم على المتنتع
والقارن إذا كان من أهله (الحادي عشر) لا يكره صلاة النفل التي لا سبب
لها في وقت من الأوقات في الحرم سواء في مكة وسائر الحرم ، وفيما عدا
مكة وجه شاذ سبق بيانه في بابه .

(الثاني عشر) إذا نذر قصده لزمه الذهاب إليه بحج أو عمرة ،
بخلاف غيره من المساجد فإنه لا يجب الذهاب إليه إذا نذره ، إلا مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى على أحد القولين فيها

(الثالث عشر) إذا نذر النحر وحده بمكة لزمه النحر بها ، وتفرقة اللحم على مساكين الحرم ، ولو نذر ذلك في بلد آخر لم يعتد نذره في أصح الوجهين (الرابع عشر) يحرم استقبال الكعبة واستدبارها بالبول والغائط في الصحراء (الخامس عشر) تضعيف الأجر في الصلوات بالمسجد الحرام ، وكذا سائر الطاعات (السادس عشر) يستحب لأهل مكة أن يصلوا العيد في المسجد الحرام (وأما) غيرهم فهل الأفضل صلاتهم في مسجدهم ؟ أم في الصحراء ؟ فيه خلاف سبق في باب صلاة العيد (السابع عشر) لا يجوز إحرام المقيم في الحرم بالحج خارجه .

(المسألة السابعة) مكة عندنا أفضل الأرض ، وبه قال علماء مكة والكوفة وابن وهب وابن حبيب المالكيان وجمهور العلماء قال العبدري : هو قول أكثر الفقهاء ، وهو مذهب أحمد في أصح الروايتين عنه وقال مالك وجماعة : المدينة أفضل وأجمعوا على أن مكة والمدينة أفضل الأرض ، وإنما اختلفوا في أيهما أفضل ، دليلنا حديث عبد الله بن عدي بن الحمرأ رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف على راحلته بمكة يقول لمكة : « والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » رواه الترمذي والنسائي وغيرهما ، ذكره الترمذي في جامعه في كتاب المناقب وقال : هذا حديث حسن صحيح وسنزيد المسألة بسطا وإيضاحا إن شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف في كتاب النذر ، فيمن نذر الهدى إلى أفضل البلاد . وعن ابن الزبير : قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى » حديث حسن رواه أحمد في مسنده ، والبيهقي بإسناد حسن . ونقل القاضى عياض في آخر كتاب الحج من شرح صحيح مسلم إجماع المسلمين على أن موضع قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الأرض ، وأن الخلاف فيما سواه .

(الثامنة) يكره حمل السلاح بمكة لغير حاجة . لحديث جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحمل أن يحمل السلاح بمكة »
رواه مسلم .

(التاسعة) قال أصحابنا : من فروض الكفاية أن تحج الكعبة في كل
سنة فلا تعطل وليس لعدد المحصلين لهذا الغرض قدر متعين ، بل الغرض
وجود حجة كل سنة من بعض المكلفين ، وستأتي المسألة مبسوطة في أول
كتاب السير حيث ذكر الشافعي والمزني والأصحاب فروض الكفاية إن
شاء الله تعالى .

(العاشرة) عن أبي ذر رضى الله عنه قال : « سألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن أول مسجد وضع في الأرض قال : المسجد الحرام ،
قلت : ثم أي ؟ قال : المسجد الأقصى قلت : كم بينهما ؟ قال أربعون عاما »
رواه البخاري ومسلم .

(الحادية عشر) قال الماوردي في الأحكام السلطانية في خصائص
الحرم : لا يحارب أهله فإن بغوا على أهل العدل فقد قال بعض الفقهاء :
يحرم قتالهم بل يضيق عليهم حتى يرجعوا عن البغي ، ويدخلوا في أحكام
أهل العدل ، قال : وقال جمهور الفقهاء : يقاتلون على بغيتهم إذا لم يكن
ردهم عن البغي إلا بالقتال ، لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى التي
لا تجوز إضاعتهما ، فحفظها في الحرم أولى من إضاعتهما . هذا كلام
الماوردي ، وهذا الذي نقله عن أكثر الفقهاء هو الصواب ، وقد نص
عليه الشافعي في كتاب اختلاف الحديث من كتب الأم ونص عليه الشافعي
في آخر كتابه المسمى بسير الواقدي من كتب الأم . وقال القفال المروزي ،
في كتابه شرح التلخيص في أول كتاب النكاح في ذكر الخصائص : لا يجوز
القتال بمكة ، قال : حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجز لنا
قتالهم فيها ، وهذا الذي قاله القفال غلط نبهت عليه لئلا يغتر به .

(فإن قيل :) فقد ثبت عن أبي شريح الخزاعي رضى الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الذي بعد يوم فتح مكة يقول : « إن مكة حرمتها الله ولم يحرمها الناس ، ولا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ، ولا يعصدها شجرة ، فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له : إن الله قد أذن لرسوله ، ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ثم عادت اليوم كحرمتها بالأمس ، وليبلغ الشاهد الغائب » رواه البخاري ومسلم . وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بمعناه في تحريم القتال بمكة ، وأنها لم يخل القتال بها إلا ساعة للنبي صلى الله عليه وسلم (فالجواب) أن معنى الحديث تحريم نصب القتال عليهم وقتالهم بما يعم كالمجنين وغيره ، إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك ، بخلاف ما إذا تحصن كفار في بلد تحصن كفار في بلد آخر ، فإنه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل شيء ، وقد نص الشافعي رضى الله عنه على هذا التأويل في آخر كتابه المعروف بسير الواقدي من كتب الأم والله أعلم .

(الثانية عشرة) سدانة الكعبة وحجابتها هي ولايتها وخدمتها وفتحها وإغلاقها ونحو ذلك ، وهذا حق مستحق لبني طلحة الحببيين من بني عبد الدار بن قصي ، اتفق العلماء على هذا ، ومن نقله عن العلماء القاضي عياض في أواخر كتاب الحج من شرح صحيح مسلم ، وذكرته أنا هناك في شرح صحيح مسلم ، وأوضحته بدليله ، قال العلماء فهي ولاية لهم عليها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبقى دائمة أبدا ولهم ولذرياتهم ، لا تحل لأحد منازعتهم فيها ما داموا موجودين صالحين لذلك ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مائة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي إلا سقاية الحاج وسدانة البيت » .

(فروع) ذكر العلماء أن الكعبة الكريمة بنيت خمس مرات (إحداها)

بنتها الملائكة قبل آدم ، وحجها آدم فمن بعده من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم (الثانية) بناها إبراهيم صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى : (وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت)^(١) وقال تعالى : (وإذ يرفع إبراهيم

(١) قال أهل التفسير : اعلم أن هذا هو النوع الرابع من الأمور التي حكاه الله تعالى عن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وهو أنهما عند بناء البيت ذكرا ثلاثة من الدعاء ثم هنا مسائل :

(المسألة الأولى) قوله : (وإذ يرفع حكاية حال ماضية ، والقواعد جميع قاعدة وهي الأساس والأصل لما فوقه وهي صفة غالبة ومعناها الثابتة أو نقلت من هيئة الانحناء إلى هيئة الارتعاع ونطاولت بعد التقاصر ويحوز أن يكون المراد بها مسافات البناء ، لأن كل ساف قاعدة للذي يبنى عليه ويوضع فوقه ، ومعنى رفع القواعد رفعها بالبناء لانه اذا وضع سافا فوق ساف فقد رفع المسافات .

(المسألة الثانية) الأكثرون من أهل الأخبار على أن هذا البيت كان موجودا قبل إبراهيم عليه السلام على ما روينا من الأحاديث فيه ، واحتجوا بقوله (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت) فإن هذا صريح في أن تلك القواعد كانت موجودة مبدمة إلا أن إبراهيم عليه السلام رفعها وعرها .

(المسألة الثالثة) اختلفوا في أنه هل كان شريكا له في ذلك والتقدير : (وإذ يرفع إبراهيم وإسماعيل القواعد من البيت) والدليل عليه أنه تعالى عطف إسماعيل ، فلا بد وأن يكون ذلك العطف في فعل من الأفعال التي سلف ذكرها ولم يتقدم إلا ذكر رفع القواعد فوجب أن يكون إسماعيل معطوفا على إبراهيم في ذلك ، ثم إن إشراكهما في ذلك يستلزم وجهين :

(أحدهما) أن يشتركا في البناء ورفع الجدران (والثاني) أن يكون أحدهما بانيا للبيت والآخر يرفع إليه الحجر والطين ويهيئ له الآلات والأدوات . وعلى الوجهين تصح إضافة الرفع إليهما ، وإن كان الوجه الأول أدخل في الحقيقة . ومن الناس من قال : أن إسماعيل في ذلك الوقت كان طفلا صغيرا ، وروى معناه من علي رضي الله عنه ، وأنه لما بنى البيت خرج وخلف إسماعيل وحاجرا فقالا : إلى من نلنا ؟ فقال إبراهيم : إلى الله قطعش إسماعيل فلم ير شيئا من البناء فناداهما جبريل عليه السلام ومحمي الأرض بأصبعه فبعت زمزم ، وهؤلاء جعلوا الوقت على قوله من البيت ثم ابتدأوا وإسماعيل ربتا تقبل منا طاعتنا ببناء هذا البيت فعلى هذا التقدير يكون إسماعيل شريكا في الدعاء لا في البناء ، وهذا التساويل ضعيف لأن قوله تقبل منا ليس فيه ما يدل على أنه تعالى ملأ يقبل فوجب صرفه إلى المذكور السابق وهو رفع البيت فإذا لم يكن ذلك من فعله كيف يدعى الله بأن يقبله منه ، فإذن هذا القول على خلاف ظاهر القرآن فوجب رده .

القواعد من البيت) الآية (الثالثة) بنتها قرش في الجاهلية ، وحضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء قبل النبوة ، ثبت ذلك في الصحيحين ، وكان له صلى الله عليه وسلم حينئذ خمس وعشرون سنة ، وقيل : خمس وثلاثون (الرابعة) بناها ابن الزبير ثبت ذلك في الصحيحين (الخامسة) بناها الحجاج بن يوسف في خلافة عبد الملك بن مروان ، ثبت ذلك في الصحيح ، واستقر بناؤها الذي بناه الحجاج إلى الآن ، وقيل : إنها بنيت مرتين آخرتين قبل بناء قرش ، وقد أوضحته في كتاب المناسك الكبير ،

(المسألة الرابعة) أما قال : واد يرفع ابراهيم القواعد من البيت ولم يفل يرفع الله تعالى حكمهما بعد ذلك ثلاثة أنواع من الدعاء : النوع الأول : في قوله : نقبل منك انت السميع العليم وفيه مسائل « المسألة الأولى » اخضعوا في قوله : نقبل منك ا فقال المتكلمون : كل عمل يقبله الله تعالى فهو بطلب صاحبه ويرضاه منه والذي لا يشبه عليه ولا يرضاه منه فهو الردود فبهذا مر من احد المتكلمين باسم الآخر ، فذكر لفظ القبول وأراد به الثواب والرضا لان التقبل هو ان يقبل الرجل ما يهدي اليه ، فحسه الفعل من العبد بالعطفية والرضا من الله تعالى بالقبول توسعا ، وقال المعارفون : فرق بين القبول والتقبل ، فان التقبل عبارة عن ان يتكلف الإنسان في قبوله وذلك لما يكون حيث يكون العمل ناقصا لا يستحق ان يقبل ، لهذا اعتراف منهما بالتقصير في العمل ، واعتراف بالمعجز والانكسار ، وايضا فلم يكن المقصود اعطاء الثواب عليه ، لان كون الفعل واقعا موقع القبول من المخدم الله عند الخادم العاقل من اعطاء الثواب عليه « المسألة الثانية » انهم بعد ان اتوا بتلك العبادة مخلصين تصرعوا الى الله تعالى في ثوبها وطلبوا الثواب عليها على ما قاله المتكلمون ، ولو كان تزيين الثواب على الفعل القرون بالاخلاص واجبا على الله تعالى لما كان في هذا الدعاء والتضرع قائدة فانه يجري مجرى ان الانسان يتضرع الى الله فيقول : يا الله اجعل النار حارة والجمد باردا بل ذلك الدعاء احسن لانه لا استبعاد عند التكلم في ضرورة النار حال بقائها على صورتها في الاشراق ، والاشتعال باردة والجمد حال بقائه على صورته في الانجماد واليباس حارا ، ويستحيل عند المعتزلة ان لا يترب الثواب على مثل هذا العمل فوجب ان يكون الدعاء ههنا اقبح قلنا لم يكن كذلك علمنا انه لا يجب للعبد على الله أصلا « المسألة الثالثة » انه انما عقب هذا الدعاء بقوله (انك انت السميع العليم) كانه يقول : سمع دعاءنا وتضرعنا وتعلم ما في قلبنا من الاخلاص وترك الالتفات الى احد سواك .

فلان قيل : قوله : انك انت السميع العليم يفيد الحمد وليس الامر كذلك فان غيره قد يكون سميعا . قلنا : انه سبحانه لكماله في هذه الصفة يكون كانه الخشن بها دون غيره والله تعالى اعلم .

قال القاضي أبو الطيب في تعليقه في باب دخول مكة في آخر مسألة افتتاح الطواف بالاستلام : قال الشافعي : أحب أن تترك الكعبة على حالها فلا تهدم ، لأن هدمها يذهب حرمتها ، ويصير كالتلاعب بها ، فلا يريدون تغييرها إلا هدمها فلذلك استحسبنا تركها على ما هي عليه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم صيد المدينة وقطع شجرها ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن إبراهيم حرم مكة ، وإني حرمت المدينة مثل ما حرم إبراهيم مكة ، لا ينفر صيدها ، ولا يعضد شجرها ولا يفتل خلاها ولا تحل لقطتها إلا لمنشد » فإن قتل فيها صيدا ففيه قولان ، قال في القديم : يسلب القاتل لما روى « أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أخذ سلب رجل قتل صيدا في المدينة وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من وجدتموه يقتل صيدا في حرم المدينة فاسلبوه » وقال في الجديد : لا يسلب لأنه موضع يجوز دخوله من غير إحرام فلا يضمن صيده كوج فإن قلنا : يسلب دفع سلبه إلى مساكن المدينة كما يدفع جزاء صيد مكة إلى مساكن مكة وقال شيخنا أبو الطيب رحمه الله : يكون سلبه لمن أخذه لأن سعد بن أبي وقاص أخذ سلب القاتل وقال : طعنة اطعمنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(فصل) ويحرم صيد وج وهو واد بالطائف لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل صيد وج فإن قتل فيه صيدا لم يضمنه بالجزاء لأن الجزاء وجب بالشرع والشرع لم يرد إلا في الإحرام والحرم ، ووج لا يبلغ الحرم من الحرمة فلم يلحق به في الجزاء) .

(الشرح) حديث أبي هريرة ليس بمعروف عن أبي هريرة ولكن في الصحيح أحاديث عن غير أبي هريرة ويحصل بها مقصود المصنف في الدلالة هنا (منها) عن عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة » الحديث رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة قال : « حرم

رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة « رواه البخاري ومسلم ، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حراما ، وإنى حرمت المدينة حراما ما بين ما زميها أن لا يهراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح لقتال ، ولا تخط فيها شجرة إلا لعلف » رواه مسلم . وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنى أحرم ما بين لابتي المدينة أن تقطع عضاها أو يقتل صيدها » رواه مسلم ، وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة ما بين لابتيها ، لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها » رواه مسلم ، وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المدينة حرام من كذا إلى كذا ، لا يقطع شجرها ، ولا يحدث فيها ، من أحدث حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » رواه البخاري .

وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في المدينة : « لا يخلئ خلاها ولا ينفر صيدها ، ولا يلتقط لقطتها إلا لمن أشاد بها ، ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال ، ولا يصلح أن يقطع منها شجر إلا أن يعلف رجل بعيره » رواه أبو داود بإسناد صحيح ، وفي المسألة أحاديث كثيرة بمعنى ما سبق والله أعلم .

وأما حديث سعد بن أبي وقاص المذكور في الكتاب فرواه مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص أن سعدا وجد عبدا يقطع شجرا ويخبطه فسلبه ، فلما رجع سعد جاء أهل العبد فكلموه أن يرد عليهم غلامهم أو ما أخذ من غلامهم ، فقال : معاذ الله أن أرد شيئا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى أن يرد عليهم « رواه مسلم » وعن سليمان بن أبي عبد الله قال : رأيت سعد بن أبي وقاص أخذ رجلا يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلبه ثيابه ، فجاءه مواليه

فكلموه فيه ، فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم ، وقال من وجد أحدا فيه فليسلبه فلا أرد عليكم طعمة أطمعنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن إن شئتم دفعت إليكم ثمنه »
 رواه أبو داود بإسناد كلهم ثقات حفاظ إلا سليمان بن أبي عبد الله هذا ، فقال أبو حاتم : ليس هو بالمشهور ، ولكن يعتبر بحديثه ، ولم يضعفه أبو داود ، وهذا الذي رواه بمعنى ما رواه مسلم ، فيقتضى مجموع هذا أن هذه الرواية صحيحة أو حسنة ، وفي رواية للبيهقي « أن سعدا كان يخرج من المدينة فيجد الحاطب معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ سلبه ، فيكلم فيه فيقول : لا أدع غنيمة غنمناها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنني لمن أكثر الناس مالا » والله أعلم .

(وأما) حديث صيد وج فرواه البيهقي بإسناده عن الزبير بن العوام رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا إن صيد وج وعضاهه يعنى شجره حرام محرم » وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره ثقيفا ، لكن إسناده ضعيف قال البخارى فى تاريخه : لا يصح ، وج - بواو مفتوحة ثم جيم مشددة - (وأما) قول المصنف : إنه واد بالطائف فكذا قاله غيره من أصحابنا الفقهاء (وأما) أهل اللغة فيقولون : هو بلدة الطائف ، وقال الحازمى فى كتابه المؤتلف والمختلف فى الأماكن : وج اسم لحصون الطائف ، وقيل لواحد منها ، وربما اشتبه وج هذا بوج - بالحاء المهملة قال الحازمى : هى ناحية بنعمان والله أعلم .

(أما الأحكام) ففيها مسائل (إحداها) يحرم التعرض لصيد حرم المدينة وشجره ، هذا هو المذهب ، وعليه نص الشافعى ، وأطبق عليه جماهير أصحابنا وحكى المتولى والرافعى قولاً شاذاً أنه مكروه ليس بحرام ، قال المتولى : وأخذ هذا القول من قول الشافعى ، ولا يحرم قتل صيد إلا صيد الحرم ، وأكره قتل صيد المدينة ، وهذا النقل شاذ ضعيف ، بل باطل منابذ

للأحاديث الصحيحة السابقة (وأما) نص الشافعي فقال القاضي أبو الطيب :
هذه الكراهة التي ذكرها الشافعي كراهة تحریم باتفاق أصحابنا ، ثم
استدل ببعض ما قدمناه من الأحاديث الصحيحة السابقة ، فالصواب الجزم
بالتحریم ، وعلى هذا فإذا ارتكب هذا الحرام هل يضمن ؟ فيه قولان
مشهوران (الجديد) لا يضمن (والقديم) يضمن ودليلهما في الكتاب ،
وأجابوا للجديد عن حديث سعد في سلب الصائد بجوابين ضعيفين (أحدهما)
جواب الشيخ أبي حامد في تعليقه أنه محمول على التغليظ (والثاني) جواب
القاضي أبي الطيب في تعليقه وجماعة بأنه يحمل على أنه كان هذا حين كانت
العقوبة بالأموال ثم نسخ ، وهذان الجوابان ضعيفان بل باطلان . والمختار
ترجيح القديم ، ووجوب الجزاء فيه ، وهو سلب القاتل لأن الأحاديث فيه
صحيحة بلا معارض والله أعلم .

قال أصحابنا : وإذا قلنا : يضمن فوجهان حكاهما القورائي والبعوي
وصاحب البيان والرافعي (أحدهما) يضمن كضمان حرم مكة على ما سبق
(والثاني) وهو الصحيح ، وبه قطع الجمهور في الطريقتين أنه سلب
الصائد وقاطع الشجر أو الكلاء ، وعلى هذا في المراد بالسلب طريقان
(أحدهما) وبه قطع الجمهور أنه كسلب القتل من الكفار من قطع به
الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو علي البندنجي في جامعهم والدارمي
والمسوردي والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد والقاضي أبو الطيب
في كتابيه التعليق والمجرد والقاضي حسين والجرجاني وابن الصباغ
والمصنف والشاشي والبعوي وخلائق لا ينحصرون ، ودليله الحديث
(والطريق الثاني) حكاه الرافعي فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثاني)
أن سلبه ثيابه فقط ، وبه قطع إمام الحرمين والغزالي ، وقد أشار المتولي
إلى هذا .

وفي مصرف سلبه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه للسلب كالقتيل ، ودليله

الحديث ، فإن سعدا أخذ السلب لنفسه ، ومن صحح هذا الوجه الدارمي والمحاملي في المجموع ، والقاضي أبو الطيب كما حكاه المصنف (والثاني) أنه لفقراء المدينة وهذا الوجه حكاه القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد وغيرهم ، وقطع به المحاملي في التجريد ، واختاره القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الأصحاب ، وأشار هو والمصنف إلى ترجيحه ، ولم يوافقا على هذا الترجيح وليس هو ترجيحاً راجحاً (والثالث) أنه لبيت المال ، حكاه إمام الحرمين والغزالي وغيرهما ، وينكر على المصنف عبارته المذكورة فإنه أوهم أن المشهور في المذهب تفرعاً على القديم أن السلب للمساكين وأن القاضي أبا الطيب انفرد باختيار كونه للسالب ، وليس الحكم كذلك ، بل الخلاف مشهور جداً للمتقدمين والمتأخرين ، فمن حكى الأوجه الثلاثة إمام الحرمين وآخرون ، ومن حكى الوجهين الأولين ، وهما كونه للسالب أو للفقراء الشيخ أبو حامد في تعليقه ، والدارمي وأبو على البندنجي والماوردي والمحاملي في المجموع ، والقاضي حسين وخلّاق نحوهم وكل هؤلاء أقدم من المصنف وحكاها من معاصري المصنف ونحوهم ابن الصباغ والجرجاني والمتولي والبغوي وآخرون لكن الجرجاني حكاهما في كتابه التحرير قولين ، والله أعلم .

فإذا قلنا بالمذهب إن السلب كسلب القتل ، قال أصحابنا : فهو مثله في كل شيء ، فكل شيء اتفقوا عليه هناك اتفقوا عليه هنا ، وكل شيء قالوا هناك : لا يدخل كالمنازع الذي في منزله لا يدخل هنا أيضاً ، وكل شيء اختلفوا فيه هناك كالطوق والمنطقة فيه هنا ذلك الخلاف . هكذا صرح به الشيخ أبو حامد وأبو على البندنجي والماوردي وآخرون ، فإذا قلنا بالمذهب إن السلب كسلب القتل وأنه للسالب ، فقال الشيخ أبو حامد : يأخذ جميع ما معه من ثياب وفرش ونحو ذلك ، ويعطيه إزاراً يستر به عورته ، فإذا قدر على ما يستر به عورته أخذ منه الإزار ، وقال الدارمي : لو كان عليه سراويل يأخذه السالب ويستر المسلوب نفسه ، فأشار إلى

أنه لا يخلى له ساترا ، وقطع الماوردي بأنه يترك له ما يستر عورته وحكى الروياني وجهين في أنه هل يترك له ساتر العورة ؟ واختار أنه يترك ، قال : وهو قول الماوردي ، وهذا هو الأصح والله أعلم .

ولو كان على الصائد والمحتطب ثياب مفضوبة لم يسلب بلا خلاف . صرح به الدارمي والقاضي أبو الطيب في المجرى ، وهو ظاهر كما لو كان مع الحرى المقتول مال أخذه من مسلم ، فإنه لا يستحقه السالب والله أعلم . قال الرافعي : وأعلم أن ظاهر الحديث وكلام الأصحاب أنه يسلب إذا اصطاد ، ولا يشترط الإتلاف ، وقال إمام الحرمين : لا أدرى أيسلب إذا أرسل الصيد أم لا يسلب حتى يتلفه ؟ قال : وكلاهما محتمل ، قال : وليس عندنا فيه ثبت من توقيف ولا قياس قاله الإمام ، ولا فرق في هذا المذكور بين صيد وصيد ، ولا شجرة وشجرة ، وكان السلب في معنى المعاقبة للمعامل ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) قال الشافعي في الإملاء : أكره صيد وج وللأصحاب فيه طريقان (أصحهما) عندهم القطع بتحريمه ، وبهذا قطع الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي أبو الطيب والمحاملي والمصنف والبيهقي والمتولي والجمهور من أصحابنا في الطريقتين . قالوا : ومراد الشافعي بالكراهة كراهة تحریم (الطريق الثاني) حكاه الشيخ أبو علي السنجي وإمام الحرمين والغزالي ومن تابعهم فيه وجهان (أصحهما) يحرم (والثاني) يكره ، ويجرى الخلاف في شجره وخلاه ، صرح به الأصحاب ونقل أبو علي البندنجي عن نضه في الإملاء أن الشجر كالصيد (فإذا قلنا) بالمذهب وهو تحريمه فاصطاد فيه أو احتطب أو احتش فطريقان (أصحهما) وبه قطع صاحب التلخيص وجماهير الأصحاب في الطريقتين أنه يائثم ولا ضمان ، ونقل القاضي أبو الطيب في تعليقه اتفاق الأصحاب على هذا ، لأن الأصل أن لا ضمان إلا فيما ورد فيه الشرع ، ولم يرد في هذا شيء (والطريق

(الثاني) حكاه إمام الحرمين والبغوي وغيرهما فينه خلاف (الصحيح)
لا ضمان (والثاني) أنه كصيد المدينة وشجرها وخلها ، والله أعلم •

(الثالثة) النقيع بالنون على المشهور ، وقيل بالباء ، وهو الحمى
الذي حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الصدقة ونحوها ليس هو
بحرم ، ولا يحرم صيده باتفاق الأصحاب (وأما) خلاه فحرام باتفاقهم
صرح به أبو على السنجي وإمام الحرمين والغزالي والبغوي والمتولي
وآخرون (وأما) شجره ففيه طريقان قطع المتولي والبغوي بتحريمه ، وقال
أبو على والإمام الغزالي : في تحريمه وجهان لتردد الصيد والخلا ، فإن
أخذ منه شجرا أو كلاً ففي وجوب ضمانه وجهان ، حكاهما أبو على والإمام
والبغوي وغيرهم (أحدهما) لا كصيده (وأصحهما) وجوب الضمان
كحرم مكة • صححه إمام الحرمين والرافعي فعلى هذا تجب القيمة بلا خلاف
ولا يسلب القاتل • قال البغوي والرافعي : تصرف القيمة في مصرف نعم
الزكاة والجزية ، هذا كلامهما وينبغي أن يكون مصرفه بيت المال والله
أعلم • واستدلوا لهذه المسألة بحديث جابر رضى الله عنه قال : (قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يخطب ولا يعضد حمى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولكن يحش هشاً رقيقاً) رواه أبو داود بأسناد غير
قوى ، لكنه لم يضعفه وروى البيهقي بأسناده أن عمر بن الخطاب قال
لرجل : « إني أستعملك على الحمى فمن رأيت يعضد شجراً أو يخطب فخذ
فأسه وحبله ، قال أخذ رداه ؟ قال : لا » والله أعلم •

(هــرـع) في بيان الأحاديث الواردة في بيان حرم المدينة (منها) عن
علي رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المدينة
حرام ما بين غير إلى تور » رواه البخاري ومسلم هكذا ، وفي رواية
للبخاري ما بين عائر إلى كذا • قال أبو عبيد وغيره من العلماء : غير • ويقال
له : عائر جبل معروف بالمدينة ، قالوا : وأما تور فلا يعرف أهل المدينة بها

جبلًا يقال له : تور ، وإنما تور جبل بمكة قالوا : فترى أن أصل الحديث ما بين غير إلى أحد ، ولكنه غيره غلط الرواة فيه ، واستمرت الرواية . وقال أبو بكر الحازمي في كتابه المؤلف في الأماكن : الرواية الصحيحة ما بين غير إلى أحد ، قال : وقيل : إلى تور قال : وليس له معنى . هذا كلامهم في هذا الحديث ، ولا يبعد أن الجبل كان يسمى تورا ثم هجر ذلك الاسم .

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما بين لابتيها حرام » رواه البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم « حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة » واللابتان الحرتان ، تثنى لآبة ، وهي الأرض الملبسة بحجارة سوداء ، والمدينة بين لابتين في شرقها وغربها ، وعن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إني حرمت ما بين لابتي المدينة كما حرم إبراهيم مكة » رواه مسلم . وعن أبي سعيد أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حراما ، وإني حرمت المدينة حراما ما بين مأزميها أن لا يهراق فيها دم ، ولا يحمل فيها سلاح لقتال ، ولا يخط فيها شجر إلا لعلف » رواه مسلم .

وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن إبراهيم حرم مكة ، وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضاها ، ولا يصاد صيدها » رواه مسلم . وعن أنس قال : أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على المدينة فقال : « اللهم إني أحرم ما بين جليليها ، مثل ما حرم إبراهيم مكة » رواه البخاري ومسلم ذكره البخاري في كتاب الدعوات في باب التعمود من غلبات الرجال ، وفيها أحاديث أخر سبقت . وعن عدي بن زيد الخزاعي الصحابي قال : « حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة يريد أن لا يخط شجرة ولا تعضد إلا ما يساق به الجمل »

رواه أبو داود بإسناد غير قوى ، فالحاصل أن حرم المدينة ما بين جبلها
طولا ، وما بين لابتها عرضا والله أعلم .

(هــرـع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بصيد الحرم ونباته
(إحداهما) أجمعت الأمة على تحريم صيد الحرم على الحلال ، فإن قتله
فعليه الجزاء ، هذا مذهبنا ، وبه قال العلماء كافة ، وقال داود : لا جزاء
عليه لقوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فقيده بالمحرمين . دليلنا
ما سبق عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين تلقى بسببه الطائر في دار
الندوة ، وما سبق عن ابن عباس في الجراد ، وغير ذلك من الآثار ، وقياسا
على صيد الإحرام وداود — وإن لم يقل بالقياس — فيستدل على إثبات
القياس .

(الثانية) حكم جزاء الحرم كجزاء الإحرام ، فيتخير بين المثل
والإطعام والصيام ، هذا مذهبنا ، وبه قال الأكثرون ، منهم مالك وأحمد ،
وقال أبو حنيفة لا مدخل للصيام فيه ، قال : لأنه يضمن ضمان الأموال ،
بدليل أنه يضمنه لمعنى في غيره وهو الحرم ، فأشبه مال الآدمى . دليلنا
القياس على صيد الإحرام . ولو سلك به مسلك مال الآدمى لم يدخله
المثل والإطعام ، وليعتبر نقد البلد ، ولأن هذا المعنى موجود في صيد
الإحرام ويستقضى ما قالوه أيضا بكفارة القتل .

(الثالثة) إذا صاد الحلال في الحل وأدخله الحرم فله التصرف فيه
بالبيع والذبيح والأكل وغيرها ، ولا جزاء عليه ، وبه قال مالك وداود .
وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز ذبحه ، بل يجب إرساله . قالوا : فإن
أدخله مذبوحا جاز أكله وقاسوه على المحرم . واستدل أصحابنا بحديث
أنس أنه كان له أخ صغير يقال له : أبو عمير ، وكان له نمر يلقب به ، فمات
النمر ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « يا أبا عمير ما فعل النمر »
رواه البخارى ومسلم وموضع الدلالة أن النمر من جملة انصيد ، وكان

مع أبي عمير في حرم المدينة ، ولم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم ، وأيضا
فإن الذي عني الشرع منه صيد الحرم ، وهذا ليس بصيد حرم ، وقياسا
على من أدخل شجرة من الحل أو حشيشا والله أعلم .

(الرابعة) شجر الحرم عندنا حرام مضمون ، سوى ما أثبت آدمي ،
وما ثبت بنفسه على المذهب . وبه قال أحمد . وقال بعض أصحابنا :
لا يحرم ما أثبت آدمي كما سبق . وقل أبو حنيفة : إن أثبت آدمي أو
كان من جنس ما يثبت لم يحرم ، وإن كان مما لا يثبت آدمي وثبت بنفسه
حرم . وقال مالك وأبو ثور وداود هو حرام ، لكن لا ضمان فيه . احتج
لهم بالقياس على الزرع واحتج أصحابنا بعموم النهي ، وفرقوا بأن الزرع
تدعو إليه الحاجة .

(الخامسة) يجوز رمي حشيش الحرم وخلاه عندنا ، وقال أبو حنيفة
وأحمد : لا يجوز . ودليلا حديث ابن عباس السابق حيث أرسل الأنان
يرتج في منى . ومنى من الحرم .

(السادسة) إذا أئلف شجرة في الحرم ضمن الكبيرة ببقرة ، والصغيرة
بشاة ، وبه قال أحمد . وقال أبو حنيفة : يضمنها بالقيمة . ودليلا أثر
ابن الزبير وابن عباس .

(السابعة) إذا أرسل كلبا من الحل على صيد في الحرم ، أو من
الحرم على صيد في الحل لزمه الجزاء . وقال أبو ثور : لا يلزمه .

(الثامنة) صيد حرم المدينة حرام عندنا ، وبه قال مالك وأحمد
والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فقال : ليس بحرام دلينا الأحاديث السابقة .
وإذا أئلف صيد المدينة فلا ضمان على الأشهر في مذهبنا ، وقال في القديم :
يسلب القاتل وبه قال أحمد وهو المختار كما سبق ، وبه قال سعد بن أبي

وقاص وجماعة من الصحابة ، وقال جمهور العلماء : لا ضمان فيه لا سلب ولا غيره .

(التاسعة) صيد وج حرام عندنا . قال المبدرى : وقال العلماء كافة لا يحرم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا وجب على المحرم دم لأجل الإحرام كدم التمتع والقران ، ودم الطيب ، وجزاء الصيد ، (وجب) عليه صرفه لمساكين الحرم لقوله تعالى : (هديا بالغ الكعبة) فإن ذبحه في الحل وادخله الحرم نظرت فإن تغير وانتن لم يجزئه لأن المستحق لحم كامل غير متغير فلا يجزئه المنتن المتغير وإن ، لم يتغير ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه لأن الذبيح أحد مقصودى الهدى فاختص بالحرم كالترفة (والثاني) يجزئه لأن المقصود هو اللحم ، وقد أوصل ذلك إليهم ، وإن وجب عليه طعام لزمه صرفه إلى مساكين الحرم ، قياسا على الهدى ، وإن وجب عليه صوم جاز أن يصوم في كل مكان ، لأنه لا منفعة لأهل الحرم في الصيام ، وإن وجب عليه هدى وأحصر عن الحرم جاز له أن يذبح ويفرق حيث أحصر ، لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « خرج معتمرا فحالت كفار قریش بينه وبين البيت فنحرهديه وحلق راسه بالحديبية ، وبين الحديبية وبين الحرم ثلاثة أميال » ولأنه إذا جاز أن يتحلل في غير موضع التحلل لأجل الإحصار جاز أن ينحر الهدى في غير موضع النحر) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم ، وسبق أن الحديبية تقال - بالتخفيف والتشديد - والتخفيف أجود ، والمنتن - بضم الميم وكسرهما - والهدى بإسكان الدال مع تخفيف الياء وبكسرهما مع تشديد الياء لفتان الأولى أفصح .

أما الأحكام فقال الأصحاب : الدماء الواجبة في الحج لها زمان ومكان (أما) الزمان فالدماء الواجبة في الإحرام لفعل محظور أو ترك مأمور ، لا تختص بزمان ، بل تجوز في يوم النحر وغيره ، وإنما تختص

يوم النحر والتشريق الضحايا . ثم ما سوى دم الفوات يراق في النسك الذي هو فيه (وأما) دم الفوات فيجوز تأخيره إلى سنة القضاء ، وهل يجوز إراقته في سنة الفوات ؟ فيه وجهان ، وقيل : قولان (أحصهما) لا ، بل يجب تأخيره إلى سنة القضاء ، وقد ذكرهما المصنف بدليلهما في باب الفوات (فإن قلنا) يجوز فوقت الوجوب سنة الفوات (وإن قلنا) بالأصح ففى وقت الوجوب وجهان (أحصهما) وقته إذا أحرم بالقضاء ، كما يجب دم التمتع بالإحرام بالحج ، ولهذا لو ذبح قبل تحلله من الغائت لم يجز على أصح الوجهين ، كما لو ذبح التمتع قبل فراغ العمرة .

هذا إذا كفر بالذبح فاذا كفر بالصوم (فإن قلنا) وقت الوجوب أن يحرم بالقضاء لم يقدم صوم الثلاثة على القضاء ، ويصوم السبعة إذا رجع (وإن قلنا) يجب بالفوات ففى جواز صوم ثلاثة في حجة الفوات وجهان ، ووجه المنع أنه إحرام ناقص والله أعلم .

(وأما) المكان فالدعاء الواجبة على المحرم ضربان واجب على المحصر بالإحصار ، أو بفعل محظور ، وسيأتى بيانه قريبا في فصل الدماء إن شاء الله تعالى (والضرب الثانى) واجب على غير المحصر ، فيختص بالحرم ، ويجب تفريقه على مساكين الحرم ، سواء الغرباء الطارئون والمستوطنون ، لكن الصرف إلى المستوطنين أفضل ، وله أن يخص به أحد الصنفين ، نص عليه الشافعى ، واتفقوا عليه وفي اختصاص ذبحه بالحرم خلاف حكاة المصنف وآخرون وجهين ، وحكاة آخرون قولين (أحصهما) يخص ، فلو ذبحه في طرف الحل ونقله في الحال طريا إلى الحرم لم يجزئه (والثانى) لا يخص ، فيجوز ذبحه خارج الحرم بشرط أن ينقله ويفرقه في الحرم قبل تغيير اللحم ، وسواء في هذا كله دم التمتع والقران وسائر ما يجب بسبب في الحل أو الحرم ، أو بسبب مباح كالحلق للأذى . أو بسبب محرم ، وهذا هو الصحيح .

وفي القديم قول : إن ما أنشئ سببه في الحل يجوز ذبحه وتفرقه في الحل قياساً على دم الإحصار . ومن حكى هذا القول ^(١) وفي وجه ضعيف أن ما وجب بسبب مباح لا يختص ذبحه وتفرقه بالحرم ، وفيه وجه أنه لو حلق قبل وصوله الحرم وذبح وفرق حيث حلق جاز ، وكل هذا شاذ ضعيف والمذهب ما سبق . قال الشافعي والأصحاب : ويجوز الذبح في جميع بقاع الحرم قريبا وبعيدا ، لكن الأفضل في حق الحاج الذبح بنسي ، وفي حق المعتسر المروة ، لأنهما محل تحللها . وكذا حكم ما يسوقانه من الهدى .

(فرع) قال القاضي حسين في الفتاوى : لو لم يجد في الحرم مسكينا لم يجز نقل الدم إلى موضع آخر سواء جوزنا نقل الزكاة أم لا ، لأنه وجب لمساكين الحرم ، كمن نذر الصدقة على مساكين بلد فلم يجد فيه مساكين ، يصبر حتى يجدهم ، ولا يجوز نقله بخلاف الزكاة على أحد القولين ، لأنه ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بها بخلاف الهدى .

(فرع) إذا كان الواجب الإطعام بدلا عن الذبح ، وجب صرفه على مساكين الحرم ، سواء المستوطنون والطارئون كما قلنا في لحم المذبح (أما) إذا كان الواجب الصوم فيجوز أن يصوم حيث شاء من أقطار الأرض لما ذكره المصنف .

(فرع) قال الماوردي والرويانى : أقل ما يجزى أن يدفع الواجب من اللحم إلى ثلاثة من مساكين الحرم إن قدر ، فإن دفع إلى اثنين مع قدرته على ثالث ضمن وفي قدر الضمان وجهان (أحدهما) الثلث (وأصحهما) أقل ما يقع عليه الاسم كالقولين في الزكاة (وأما) إذا فرق الطعام فوجهان (أحدهما) يتقدر لكل مسكين مد كال كفارة فلا يزد ولا ينقص ، فإن زاد لم يحسب ، وإن نقص لم يجزئه حتى يتم مدا (وأصحهما) لا يتقدر ، بل تجوز الزيادة على مد والنقص عنه .

(١) بياض بالأصل فخر .

(فرع) لو ذبح الهدى في الحرم فسرق منه قبل التفرقة لم يجزئه عسا في دمه ، ويلزمه إعادة الذبح ، وله شراء اللحم والتصدق به بدل الذبح ، لأن الذبح قد وجد ، وفي وجه ضعيف يكفيه التصدق بالقيسة حكاه الرافعي .

(فرع) قال الروياني وغيره : تلزمه النية عند التفرقة كسائر العبادات .

(فرع) قال أصحابنا : الدماء الواجبة في المناسك سواء تعلقت بترك واجب أو ارتكاب منهي حيث أطلقناها أردنا بها شاة ، فإن كان الواجب غيرها كالبذنة في الجماع نصصنا عليها ، ولا يجزئ فيها جيمعا إلا ما يجزئ في الأضحية إلا في جزاء الصيد ، فيجب المثل في الصغير صغير ، وفي الكبير كبير ، وفي المعيب والمكسور مثله كما سبق . قال أصحابنا : وكل من لزمه شاة جاز له ذبح بقرة أو بذنة مكانها ، لأنها أكمل ، كما يجزئ في الأضحية إلا في جزاء الصيد فلا يجزئ حيوان عن المثل . قال أصحابنا : وإذا ذبح بذنة أو بقرة مكان الشاة فهل الجميع فرض حتى لا يجوز أكل شيء منها ؟ أم الفرض سبعة فقط حتى يجوز أكل الباقي ؟ فيه وجهان (الأصح) سبعة صححه الروياني وغيره ، وسبقت نظائر المسألة في باب صفة الوضوء ومواضع أخرى . ولو ذبح بذنة ونوى التصدق بسبعة عن الشاة الواجبة عليه وأكل الباقي جاز ، وله نحر البذنة عن سبع شياء لزمته . ولو اشتراك جماعة في ذبح بذنة أو بقرة أراد بعضهم الهدى ، وبعضهم الأضحية ، وبعضهم اللحم ، جاز ، ولا يجوز اشتراك اثنين في شاتين لأن الانفراد ممكن .

(فرع) في كيفية وجوب الدماء وإبدالها ، وقد سبقت مقاصده مفرقة فأحببت جمعها ملخصا كما فعله الأصحاب ، وقد لخصها الرافعي متقنة فاقصر على نقله ، قال : في ذلك نظران (أحدهما) النظر في أن أي

دم يجب مرتباً ، وأى دم يجب على التخيير ، وهاتان الصفتان متقابلتان
فمعنى الترتيب أنه يجب الدم ، ولا يجوز العدول إلى غيره إلا إذا عجز
عنه ، ومعنى التخيير أنه يجوز العدول إلى غيره مع القدرة عليه .

(النظر الثانى) فى أنه أى دم يجب على سبيل التقدير ، وأى دم يجب
على سبيل التعديل وهاتان الصفتان متقابلتان ، فمعنى التقدير أن الشرع
قدر البديل المعدول إليه ترتيباً أو تخييراً ، أى مقدراً لا يزيد ولا ينقص ،
ومعنى التعديل أنه أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة ، وكل
دم بحسب الصفات المذكورة لا يخلو من أحد أربعة أوجه (أحدها) التقدير
والترتيب (والثانى) الترتيب والتعديل (والثالث) التخيير والتقدير
(والرابع) التخيير والتعديل وتفصيلهما بشمانية أنواع (أحدها) دم التمتع ،
وهو دم ترتيب وتقدير كما ورد به نص القرآن العزيز ، وقد سبق بيانه ،
ودم القران فى معناه وفى دم الفوات طريقان (أحدهما) وبه قطع الجمهور
أنه كدم التمتع فى الترتيب والتقدير وسائر الأحكام ، والثانى على قولين
(أحدهما) هذا (والثانى) أنه كدم الجماع فى الأحكام إلا أن هذا شاة
والجماع بدنة لا شراك للصورتين فى وجوب القضاء .

(والثانى) جزاء الصيد ، وهو دم ترتيب وتعديل ، ويختلف بكون
الصيد مثلياً أو غيره ، وسبق إيضاحه ، وجزاء شجر الحرم وحشيشه كجزاء
الصيد وقد سبق حكاية قول عن رواية أبى ثور أن دم الصيد على الترتيب ،
وهو شاذ (الثالث) دم الحلق والقلم ، وهو دم تخيير وتقدير ، فإذا حلق
جميع شعره أو ثلاث شعرات تخير بين دم وثلاثة أصع لسته مساكين ،
وصوم ثلاثة أيام وسبق بيانه .

(الرابع) الدم الواجب فى ترك المسامورات كالإحرام من الميقات ،
والرمى والمبيت بعرفة ليلة النحر ، وبمنى ليلالى التشريق والدفع من عرفة
قبل الغروب وطواف الوداع ، وفى هذا الدم أربعة أوجه (أحدها) وبه

قطع العراقيون وكثيرون من غيرهم أنه كدم التمتع في الترتيب والتقدير ، فإن عجز عن الدم صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (والثاني) أنه دم ترتيب وتعديل لأن التعديل هو القياس ، وإنما يصار إلى الترتيب بتوقيف . فعلى هذا يلزمه شاة ، فإن عجز قومها دراهم ، واشترى بها طعاما وتصدق به ، فإن عجز صام عن كل مد يوما ، وإذا ترك حصة ففيه أقوال مشهورة (أصحها) يجب مد (والثاني) درهم (والثالث) ثلث شاة ، فإن عجز فالطعام ثم الصوم على ما يقتضيه التعديل بالقيسة (والرابع) أنه دم ترتيب ، فإن عجز لزمه صوم الحلق (والخامس) أنه دم تخيير وتعديل كجزء الصيد ، وهذا الوجهان شاذان ضعيفان (الخامس) دم الاستمتاع كالطيب والأدهان واللبس ومقدمات الجباع ، وفيه أربعة أوجه (أصحها) أنه دم تخيير وتقدير كالصوم والحلق ، لا اشتراكهما في الترفه (والثاني) دم تخيير وتعديل كالصيد (والثالث) دم ترتيب وتعديل (والرابع) دم ترتيب وتقدير كالتمتع .

(السادس) دم الجباع ، وفيه طرق للأصحاب ، واختلاف منتشر المذهب منه أنه ترتيب وتعديل فيجب بدنه ، فإن عجز عنها فبقرة ، فإن عجز فسبع شياه فإن عجز قوم البدنة بدرهم ، والدراهم بطعام ثم تصدق به ، فإن عجز صام عن كل مد يوما (وقيل) : إذا عجز عن الغنم قوم البدنة وصام فإن عجز أطعم فيقدم الصيام على الإطعام ، ككفارة الظهار وضوحا ، وقيل : لا مدخل للإطعام والصيام هنا ، بل إذا عجز عن الغنم ثبت الفداء في ذمته إلى أن يجد تخريجا من أحد القولين في دم الإحصار ، ولنا قول ، وقيل : وجه . أنه يتخير بين البدنة والبقرة والغنم ، فإن عجز عنها فالإطعام ، ثم الصوم ، وقيل : يتخير بين البدنة والبقرة والشياه والإطعام والصيام (السابع) دم الجباع الثاني أو الجباع بين التحليلين ، وقد سبق خلاف في أن واجبهما بدنة أم شاة ؟ (فإن قلنا) بدنة فهي في الكيفية كالجماع الأول قبل التحليلين كما سبق (وإن قلنا) شاة فكمقدمات الجباع .

(الثامن) دم الإحصار فمن تحلل بالإحصار فعليه شاة ولا عدول عنها إن وجدها ، فإن عديمها فهل له بدل ؟ فيه قولان مشهوران (أحدهما) نعم كسائر الدماء (والثاني) لا ، إذا لم يذكر في القرآن بدله بخلاف غيره (فإن قلنا) بالبدل ، ففيه أقوال (أحدها) بدله الإطعام بالتعديل ، فإن عجز صام عن كل مد يوما (وقيل) يتخير على هذا بين صوم الحلق وإطعامه (والقول الثاني) بدله الإطعام فقط ، وفيه وجهان (أحدهما) ثلاثة أصح كالحلق (والثاني) يطعم ما يقتضيه التعديل (والقول الثالث) بدله الصوم فقط ، وفيه ثلاثة أقوال (أحدها) عشرة أيام (الثاني) ثلاثة (والثالث) بالتعديل عن كل مد يوما ، ولا مدخل للطعام على هذا القول غير أنه يعتبر به قدر الصيام (المذهب) على الجملة الترتيب والتعديل هذا آخر كلام الرافعي والله أعلم •

تم الجزء السابع ويليه الجزء الثامن بإذن الله تعالى وأوله باب صفة الحج •

فهارس الجزء السابع
من المجموع شرح المذهب

- أولا : الآيات القرآنية .
- ثانيا : الأحاديث والآثار والأخبار .
- ثالثا : الأشعار الاستشهادية .
- رابعا : الأعـلام .
- خامسا : الأحكام .

أولا : الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
أحل لكم صيد البحر وطعامه بضاعا لكم وللسيارة ، وحرم عليكم	
صيد البر ما بهنم حرما (٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣٣٤)	
الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق	
ولا جدال في الحج (١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤)	
الزاني لا ينكح إلا زانية (٣٠٢)	
اليوم أكملت لكم دينكم (٨٨)	
إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتم فلها (١٦٦)	
إنه من ينشئ ويصير (٣١٨)	
أو عدل ذلك صليبا (٤٤٠)	
أولئك لهم اللعنة (١٦٦)	
بل يذاه مبسوطتان (٢٥٧)	
ثم أتوا الصيام إلى الليل (١٨٤)	
ثم ليقتضوا تقهيم (٣٨٠)	
عفا الله عما سلف (٣٤٤)	
فاستبقوا الخيرات (٨٥)	
فاتكحوا ما طاب لكم من النساء (٣٠٢)	
فاتكحوهن بآذن أهلهن (٣٠٢)	
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (٣٠٢)	
فمن تنكح بالعورة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد	
فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة	
ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (١١٨ ، ١٤٣ ،	
١٤٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧)	
فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فغدية من صيام أو	
صدقة أو نسك (٣٥٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨)	
فيهما عينا نضاختان (٢٣٤)	
قل للذين كفروا إن يفتنوا يفتن لهم ما قد سلف (٢١)	
قل هو الله أحد (١٣٨ ، ٢٣٢)	
قل يا أيها الكافرون (٢٣٢)	
كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده (٢٦٨)	

- لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل
 — ما قتل من النعم (٣٠٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٢ ، ٤٢٢ ،
 ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٧٩)
 — ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ... ٦١ ، ٦٢ ،
 — هديا بالغ الكعبة ... (٤٨١)
 — هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صيلا (٤٢٣ ، ٤٤٠)
 — وأنتموا الحج والعمرة لله ... (١٣٥ ، ٣٩٩)
 — وأنتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى
 — ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا
 — أو به أذى من رأسه ... (٨٦ ، ٨٨ ، ١٤٤ ، ١٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٧٤)
 — وإذا بؤنا لإبراهيم مكان البيت ... (٤٦٩)
 — وأذن في الناس بالحج ... (٢٥٨)
 — وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت ... (٤٦٩)
 — وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ... (٨٨ ، ١٤٥)
 — وإن ليس للإنسان إلا ما سعى ... (٨٥)
 — وحرم عليكم صيد البر ما تمت حرم ... (٣٤٥ ، ٣٤٦)
 — وطعامه مناعا لكم وللسيارة ... (٣٥٥)
 — ولا تحلقوا رءوسكم ... (٣٨٧)
 — ولا تقتلوا أنفسكم ... (٦٦)
 — ولا تعضلوهن أن ينكحن ... (٣٠٢)
 — ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ... (٦٦)
 — والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا (٧ ، ٨)
 — ١١ ، ٥١ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٤٤
 — ومن عاد فينتقم الله منه ... (٣٤٢ ، ٣٤٤)
 — ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة ... (٣٤٣)
 — ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم (١٤)
 — يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشرا ... (١٣٣)
 — يبرصن بأنفسهم أربعة أشهر إلا عشرا ... (١٣٣)
 — يبرصن بأنفسهم ثلاثة قروء ... (١٢٩ ، ١٣٧)
 — يحكم به ذوا عدل منكم هديا ... (٤٢٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣)
 — يسألونك عن الأهل والذرية قل هي مواقيت للناس والحج ... (١٣٤ ، ١٣٥)

ثانيا : الأحاديث والآثار والأخبار

الصفحة

الحديث

— أبصر ابن عمر رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال : أضح إن أحرمت له (٢٨٠ ، ٢٧٨)

— أناني جيريل فأمرني أن آمر أصحابي ومن معي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال أو قال بالثبابة فأتينا من شعائر الحاج (٢٣٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥)

— أتت امرأة النبي — صلى الله عليه وسلم — فقالت : يا رسول الله إن أمي ماتت ولم تحج قال : حجي عن أمك (٩٢)

— أتى رجلا ابن عمر فقال : بم أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : بالحج ، ثم أتاه من العام المقبل فسأله فقال : ألم تأتني عام أول قال : بلى ولكن أنسا يزعم أنه قرن ، قال ابن عمر : إن أنسا كان يدخل على النساء وهن منكشفات الرؤوس ، وإني كنت تحت ناقة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فكنت أسمعه يلبي بالحج (١٤٦)

— أتى رجلا من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — عمر بن الخطاب فشهد عنده أنه سمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في مرضه الذي قضى فيه ينهى عن العمرة قبل الحج (١٥١)

— أتى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — رجل بالجمرة وعليه جبه وهو يصف رأسه ولحيته فقال : يا رسول الله أحرمت بعمرة وأنا كما ترى فقال : اغسل منك الصفرة واتزع منك الجبة وما كنت صائعا في حجك فاصنع في عمرتك (٣٦١)

— أتى عبد الله بن عمرو وأنا معه يسأله عن محرم وقع بأمراته فأشار إلى عبد الله بن عمر فقال : اذهب إلى ذلك فصله قال شعيب فلم يعزم الرجل فذهب معه فسأل ابن عمر فقال : بطل حجك فقال الرجل فما أصنع ، قال : أخرج مع الناس وأصنع ما يصنعون فإذا أدركت قابل فحج واحد ، فرجع إلى عبد الله ابن عمرو وأنا معه فأخبره فقال : اذهب إلى ابن عباس فصله ،

- قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس فسأله فقال كما قال ابن عمر ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه فأخبره عما قال ابن عباس ثم قال : ما تقول أنت فقال : قولي مثل ما قالوا ... (٣٩٧ ، ٣٩٨)
- أحب أن يكون لكل واحد منهما سنة ماضية (١٥٣)
- أحرم النبي — صلى الله عليه وسلم — بالحج مطلقا (١٦١)
- إحرام النبي — صلى الله عليه وسلم — من الجعرانة (٢١٠)
- أحرم النبي — صلى الله عليه وسلم — من ذى الحليفة إحراما موقوفا ، وخرج ينتظر القضاء فنزل عليه الوحي وهو على الصفا فأمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من لم يكن معه هدى أن يجعله عمرة ، وأمر من كان معه هدى أن يحج (١٥٦)
- أحرمت عائشة — رضى الله عنها — بعمره عام حجة الوداع فحاضت فأمرها النبي — صلى الله عليه وسلم — أن تحرم بحج ففعلت وصارت قارئة ووقفت المواقف فلما ظهرت طأقت وسعت فقال لها النبي — صلى الله عليه وسلم — قد حلت من حجك وعمرك فطلعت من النبي — صلى الله عليه وسلم — أن يعمرها عمرة أخرى فآذن لها فاعتمرت من الضعيف عمرة أخرى (١٤٠)
- أحرم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في حجة من الميقات (٢٠٦)
- أحرم — صلى الله عليه وسلم — عام الحديبية بالعمرة من ميقات المدينة ذى الحليفة (٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٢)
- أخبرني ابن عمر أن الأثم للعمرة أن تفردوها من أشهر الحج « الحج أشهر معلومات » شوال وذو القعدة وذو الحجة ، فأخلصوا فبين الحج ، واعتبروا فيما سواهن من الشهور ، قال : وإن أعبر بذلك لزمه إتمام العمرة لقول الله تعالى « وآتوا الحج والعمرة » وذلك أن العمرة إنما يتبع بها إلى الحج ، والتبع لا يتم إلا بالهدى أو الصيام إذا لم يجد هدبا ، والعمرة في غير أشهر الحج تتم بلا هدى ولا صيام ، فأراد عمر بترك التبع إتمام العمرة كما أمر الله تعالى بإتمامها وأراد أيضا أن تكرر زيارة الكعبة في كل سنة مرتين . ففكره التمتع لثلا يقتصروا على زيارة مرة فتردد الأئمة في التمتع حتى ظن الناس أن الأئمة يرون ذلك حراما ، قال :

- ولعمري لم ير الأئمة ذلك حراماً ، ولكنهم اتبعوا ما أمر به عمر
رضي الله عنه إحساناً للخير ... (١٥١ ، ١٥٢)
- أخذ سعد بن وثاب رضي الله عنه أخذ سلب رجل قتل صيدا في
المدينة ، وقال سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول
من وجدتموه يقتل صيدا في حرم المدينة فاسلوه ... (٤٧١)
- إذا دل المحرم خللا فقتله لزم المحرم الجزاء ... (٣٥١)
- إذا رحتم إلى منى متوجهين فاعلوا بالحج ... (٢٢٣)
- أراد عمر بن عبد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر ابنة شيبه
ابن جبير ، فأرسل إلى أبان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان
فأنكر ذلك عليه أبان ، وقال سمعت عثمان بن عفان يقول : قال
رسول الله — صلى الله عليه وسلم : لا ينكح المحرم ولا ينكح
ولا يخطب ... (١٣٠٣)
- أشهر الحج شهران وعشر ليال ، وإذا أطلقت الليالي تبعتها
الأيام فيكون يوم النحر منها ... (١٢٦)
- أشهر الحج مطلوبات شوال وذو القعدة وعشر ليال من
ذو الحجة ... (١٢٨ ، ١٣٦)
- أفضى الناس بالذي أمر به النبي — صلى الله عليه وسلم — عن
التمتع في حياة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وزمن
أبي بكر وصدر خلافة عمر ... (١٥١)
- أقرن النبي — صلى الله عليه وسلم — للحج وقد جمع بعض
أصحابه بين الحج والعمرة ... (١٤٩)
- أقرن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الحج ... (١٤٥ ، ١٤٦)
- أفضل الحج المعج والثج ... (٢٥٣)
- أقبل ابن عباس رضي الله عنهما على اتان فوجدت النبي — صلى
الله عليه وسلم — يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار فدخلت
وأرسلت الاتان يرتع ... (٤٥٧)
- أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في إناس محرمين من بيت
القدس بعمرة حتى إذا كنا ببعض الطريق وتعب على نار يصطلي

ميرت به رجل من جراد فأخذ جرادتين قتلها ونسى إحرامه ثم ذكر إحرامه فالتفها ، فلما قدما المدينة دخل القوم على عمر ودخلت معهم فقص كعب قصة الجرادتين على عمر رضى الله عنه ، قال : ما جعلت على نفسك يا كعب ، قال : درهمين ، قال : نج درهمان خير من مائة جرادة أجعل ما جعلت في نفسك (٢٥٣)

— أصبت ظبياً وأنا محرم فأنيت عمر رضى الله عنه ومعى صاحب لى فذكرت ذلك له ، فأقبل على رجل إلى جانبته فشاورة فقال لى : أذبح شاة فلما انصرفنا قلت لصاحبى : إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول ، سمعنى عمر فأكبل على ضربا بالذرة وقال : أنقث صيدا وأنت محرم وتغضب الفتيا — أى تحقرها — ونظمن فيها قال الله عز وجل في كتابه : (يحكم به ذوا عدل منكم) ها أنذا عمر وهذا ابن عوف (٢٢) ، (٢٥)

— أصبنا سرياً من جراد فكان رجل يضرب بسوطه وهو محرم فقبل له : إن هذا لا يصلح فذكر ذلك للنبي — صلى الله عليه وسلم — فقال : إنها هو من صيد البحر (٢٥٣)

— ألا إن سيد وج وعشاهه يعنى شجره حرام محرم (٧٣)
— الإسلام أن تشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقبم الصلاة وتؤتى الزكاة وتحج البيت وتعتز وتغفل من الجناية وتقم الوضوء وتصوم رمضان قال : فإن قلت هذا أنا مسلم قال : نعم ، قال : صدقت (٩)

— الإسلام يجب ما قبله (٢٠)
— اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حراماً ، وإنى حرمت المدينة حراماً ما زيتها أن لا يراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح لقتال ولا يخط فيها شجرة إلا لعلف (٦٣) ، (٧٢) ، (٧٨)

— أمر النبي — صلى الله عليه وسلم أزواجه أن يخلن عام حجة الوداع ، قالت فقلت : ما يمنعك أن تحل فقال : إني لبدت رأسى وقلت هدى فلا أحل حتى أنحر هدى (٢٢١) ، (٢٢٢)

— أمر النبي — صلى الله عليه وسلم — بقبة من شعر أن تضرب له بنمرة (٣٧٣)

- أمر النبي — صلى الله عليه وسلم — بقتل الوزغ وسماه نوبسا (٣٣٦)
- أمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في حجة الوداع من لم يكن معه هدى الإحرام بالحج ويجعله عمرة ... (٨٩)
- أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقتل الزنبيور ... (٣٣٦)
- أمرنا النبي — صلى الله عليه وسلم — لما أهلكنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى ... (١٨١)
- إن أبا موسى سأل عمر نبيه فقال عمر : قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وأصحابه ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن في الأراك ، ثم يروهن في الحج تقطر رموسهم ... (١٥١)
- إن إبراهيم الخليل عليه السلام عليهما ، ونصب العلامات فيها وكان جبريل عليه السلام يريه مواضعها ثم أمر نبينا صلى الله عليه وسلم بتحديدتها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية رضي الله عنهم (٤٦٣)
- إن إبراهيم حرم مكة وإني حرمت المدينة ، ما بين لا بينهما ، لا بعضد عضائها ولا يصاد صيدها ... (٤٧٢ ، ٤٧٨)
- إن إبراهيم حرم مكة وإني حرمت المدينة مثل ما حرم إبراهيم مكة ، لا ينفر صيدها ولا بعضد شجرها ولا يخلئ خلاها ، ولا تحل لقطتها إلا لنفسه ... (٤٧١)
- إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها ، وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة وإني دعوت في صاعها ومبدها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة ... (٤٦٤)
- إن إبراهيم وإسماعيل حجا ماشيين ... (٧٤)
- إن أزواج النبي — صلى الله عليه وسلم — كن يفتشين بالحناء وهن محرمات ... (٢٨٦ ، ٢٨٧)
- إن الله تجلوز عن أمي الخطأ والآسيان وما استكرهوا عليه ... (٣٤٢)
- إن الله تعالى حرم مكة لا يخلئ خلاها ولا بعضد شجرها ولا ينفر صيدها ، فقال العباس : إلا الإذخر لصاغت ؟ فقال : إلا الإذخر (٤٤٣ ، ٤٥٧)

- إن الله تعالى يباهى بأهل عرفات أهل السماء فيقول لهم انظروا إلى عبادي جاؤوني شعفا غبرا ... (٢٨٠)
- إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي ، ولا تحل لأحد بعدي وإنما أحلت لي ساعة من نهار ... (١٨) ، ٩٩
- إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة (٣٣٧)
- إن النبي — صلى الله عليه وسلم — جعله مخيرا بين صوم ثلاثة أيام وإطعام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع ... (٤٤٠)
- إن النبي — صلى الله عليه وسلم — سئل عن العمرة أهى واجبة ، قال لا ، وإن تعتمر خير لك ... (٨) ، ٩ ، ١٠
- إن النبي — صلى الله عليه وسلم — صلى الظهر بذى الطليفة ثم دعا بناتقته فأنشعها في صفحة سنامها الأيمن ، وسملت الدم وقتلها فعلى ثم ركعها فلفه فلما استوت به على البعدها أهل بالحج (١٤٦)
- إن النبي — صلى الله عليه وسلم — نهى أن يقرن بين الحج والعمرة (١٥١)
- إن امرأة رفعت صبيها إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — من محبتها فقالت : يا رسول الله الهذا حج ؟ فقال : نعم ولك أجر (٢٤) ، ٢٨ ، ٤٠
- إن رجلا تزوج وهو محرم فأجمع أهل المدينة على أن يفرق بينهما (٣٠٣)
- إن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : إني أجريت أنا وصاحبي فرسين لنا نستبق إلى ثغرة فأسبنا ظبيا ونحن محرمان فقتل عمر لرجل إلى جنبه : تعالى حتى أحكم أنا وأنت ، فحكم عليه بعنز ... (٣٤٢)
- أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان فسال الرجل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال لها : اتصيا نسككما وأهديا هديا ثم ارجعا حتى إذا جئتما المكان الذي أصبتم فيه ما أصبتما فمفرقا ولا يرى واحد منكما صاحبه وعليكما حجة أخرى فتقبلا حتى إذا كتبتا بالمكان الذي أصبتم فيه ما أصبتما فمحرما وأتما نسككما وأهديا ... (٣٩٦)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — اعتمر ثلاث عمر قبل حجته

- وكان أصحابه في حجة الوداع اتسبها منهم من اعتمر قبل الحج
ومنه من حج قبل العمرة ... (١٦٧)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم أهل في دير الصلاة (٢٢٣) ، (٢٢٥)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — جمع بين حجة وعمرة
ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه ... (١٤٩)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حرم هذا الحرم وقال
من وجد أحدا فيه فليسلبه فلا ارد عليكم طعمية اطعمنيها رسول
الله — صلى الله عليه وسلم — ولكن شئتم دفعت إليكم ثبته ... (٤٧٣)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : لا يلبس ثوبا
مسه ورس أو زعفران ... (٢٩٤)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كان إذا أدخل رجله في
الفرز واستوت به ناقته أهل من مسجد ذي الحليفة ... (٢٢٦)
- إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كان ذات يوم والناس
يصرفون عنه كأنه آتاه ما هم فيه فقال : لبيك إن المشي عيش
الآخرة ... (٢٥٤) ، (٢٥٦)
- إن سعدا كان يخرج من المدينة فيجد الحاطب معه شجرة رطب
قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ سلبه فيكلم فيه فيقول :
لا ادع غنيمة فتمنيها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وإني
لن اكفر الناس مالا ... (٤٧٣)
- إن طريف المري تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب نكاحه
— انطلق النبي — صلى الله عليه وسلم — من المدينة بعد ما ترجل
واذهن ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه ولم ينه عن شيء من
الأزر والأردية يلبس إلا المزعفرة التي تردع الجلد ، حتى أصبح
بذي الحليفة ركب راحلته ، حتى استوى على البداء أهل هو
وأصحابه ... (٢٢٣)
- إن عائشة رضي الله عنها أحرمت بالعمرة فحاضت فدخل عليها
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهي تكي فقال لها رسول
الله أهلي بالحج واصنع ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت
ولا تصلي ... (١٦٧)

- إن عبد الله بن الحرث صنع لعثمان بن عفان طعاماً ومنع فيه من الحجل واليعاقبة ولحوم الوحش فبعث إلى علي بن أبي طالب مجاة فقالوا له كل فقال أطيعوه قوماً خللاً فلما حرم ثم قال علي: أشهد الله من كان ههنا من أشجع أتعلون أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أهدى إليه رجل حمار وحش وهو محرم فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم ... (٢٥٠)
- إن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان بن الحكم كانوا يخمرون وجوههم وهم حرم ... (٢٨٠)
- إن عمر أخير السبي بن معبد بأن القرآن سنة ... (١٦٠)
- إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرء بغيره له في طين بالسقيا وهو محرم ... (٢٣٦)
- إن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبا هريرة رضى الله عنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا ينفذان لوجهها حتى يقضيا حجها ثم عليهما الحج من قابل والهدى ، وقال علي : فإذا أعلا بالحج من قابل تفرقا حتى يقضيا حجها (٢٩٧)
- إن عمر وعثمان وعلياً وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضى الله عنهم قالوا في التعمية بقتلها المحرم بدنة من الإبل ... (٤٢٥)
- إن قتل تعمية فعليه بدنة من الإبل ... (٤٢٥)
- إن كان الصيد حراماً قال ابن عباس رضى الله عنهما يجب فيه شاة ... (٤٤٢)
- إن كانت أعتنك فعلى كل واحد منك بدنة حسناء جملاء ، وإن كانت لم تعتك فعليك ثلاثة حسناء جملاء ... (٣٩٨)
- إنها الأعمال بالنيات ولكل أمرئ ما نوى ... (٢٢٥ ، ٢٢٨)
- إنها جمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة لأنه علم أنه ليس بجامع بعدها ... (١٥٠)
- إنها نهيت أن يصاد وأن ابن عمر سئل عن لحم الصيد يهديه الحلال للمحرم فقال : كان عمر يأكله ... (٢٤٧)
- إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ، ولا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعضد بها شجرة فإن أحد

- ترخص لقتال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فيها فقولوا له : إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لى فيها ساعة من نهار ثم عادت اليوم كحرمتها بالأمس وليبلغ الشاهد الغائب ... (٤٦٤ ، ٤٦٨)
- إن من الشعر لحكمة ... (٣٧٩)
- إن نملة قرصت نبيا من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فأمير بقرية النمل فأحرقت فأوحى الله تعالى إليه أفي أن ترصنك نملة أهلكت أمة من الأمم تسبح ... (٣٣٧)
- إني أحرّم ما بين لابني المدينة أن تقطع عضاها أو يقتل سيدها (٤٧٢)
- إني استعملك على الحمى فمن رأيت يعضد شجرة أو تخبط فخذ نفسه وجعله قال : آخذ رداءه ؟ قال : لا ... (٤٧٧)
- إني حرمت ما بين لابني المدينة كما حرم إبراهيم مكة ... (٤٦٣ ، ٤٦٤)
- أهدى الصعب بن جثامة إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حمار وحشي فرده عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم ... (٣٢٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩)
- أهدى الصعب بن جثامة للنبي — صلى الله عليه وسلم — عجز حمار وهو بالجحفة فاكل منه وأكل القوم ... (٣٤٨ ، ٣٥٠)
- أهل ابن عمر من إيليا وهو بيت المقدس ... (٢٠٨)
- أهل النبي — صلى الله عليه وسلم — هو وأصحابه بالحج ... (١٤٢)
- أهل النبي — صلى الله عليه وسلم — هو وأصحابه بالحج وليس مع أحد منهم هدى غير النبي — صلى الله عليه وسلم — ومطلحة وكان على قدم من اليمين ومعه هدى فقال : أهلت بها أهل به النبي — صلى الله عليه وسلم — فأمر النبي — صلى الله عليه وسلم — أصحابه أن يجعلوها عمرة ويطوفوا ويقصروا ويحلقوا إلا من كان معه الهدى فقالوا : ننطلق إلى منى وذكر أحدنا يقطر فبلغ النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال : لو استقبلت من أمرى ما استبدرت ما أهديت ولولا أن معي الهدى لأحللت وأن سرافة بن مالك لقى النبي — صلى الله عليه وسلم — بالمقبة وهو يرميها فقال : ألكم هذه خاصة يا رسول الله قال : بل للأبد ... (١٦٣ ، ١٦٤)

- أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالتوحيد لبك واللهم لبك وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عليهم شيئا منه ، ولزم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — تلبيته ، قال جابر : لسنا ننوي إلا الحج لسنة نعرف العمرة حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن وذكر الطواف والسعى قال فلما كان آخر طوافه على المروة قال : لو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة ... (١٦٢)
- أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالحج ... (١٤٥) ، (٢٣٧)
- أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالحج فقدم لأربع مضين من ذى الحجة وصلى الصبح وقال لما صلى الصبح : من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة ... (١٤٦)
- أهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بحج ليس معه عمرة ... (١٤١)
- أهل في هذا الوادى وقتل عمرة في حجة ... (١٥٨)
- أهلنا أصحاب محمد — صلى الله عليه وسلم — بالحج خلاصا وحده فقدمنا صبح رابعة من ذى الحجة فأمرنا أن نحل ... (١٤٦)
- أبنا صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأبنا عبد حج ثم أعتق فعليه حجة أخرى ... (٥)
- بعثنى النبي — صلى الله عليه وسلم — إلى قومي باليمن فجئت وهو منيع بالبطحاء فقال : هم أهلت فقلت : أهلت كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم — قال : هل معك من هدى قلت : لا فأمرنى فطفت بالبيت والصفاء والمروة ثم أمرنى فاحطلت فأتيت امرأة من قومي فمسطنتى أو غسلت رأسى ... (١٤٨)
- بنا الكعبة ابن الزبير ... (٤٧٠)
- بناها الحجاج بن يوسف في خلافة عبد الملك بن مروان ... (٤٧٠)
- بنتها قريش في الجاهلية وحضر النبي — صلى الله عليه وسلم — هذا البناء قبل النبوة ... (٤٧٠)
- تباع كسوة الكعبة ويجعل ثمنها في سبيل الله والمساكين وابن السبيل ... (٤٦١)

— بيض النعامة بصبغه المحرم (٢٣٩)

— بينما أنا عند النبي — صلى الله عليه وسلم — إذ أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ثم أتى إليه آخر فشكا قطع السبيل فقال : يا عدي هل رأيت الحيرة ؟ قلت : لم أرها وقد أنشئت عنها قال : فإن طالت بك الحياة لترين الظمينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله تعالى (٦٠)

— إتمامها أن تحرم بهما من دويره أهلك (٢٠٤)

— تمتعت فتهاني ناس عن ذلك فسألت ابن عباس فأمرني بها فمأيت في المنام كان رجلا يقول لي حج مبرور وعبرة متقبلة فأخبرت ابن عباس فقال سنة النبي — صلى الله عليه وسلم — (١٤٨ ، ١٤٩)

— تمتع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة وبدأ رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بأهل بالعمرة ثم أهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالعمرة إلى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فإله لا يحل من شيء حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحل ثم ليهل بالحج وليهد فمن لم يجد هدنيا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وطاق رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ثم خب ثلاثة أطواف من السبع ، ومشى أربعة أطواف ثم ركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سلم فاتصرف ، فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر ، وأفاض فطاف البيت ثم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثلما فعل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من أهدى وساق الهدى من الناس (١٤١ ، ١٤٧)

— تمتعنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ونزل فيه القرآن

فليل رجل برأيه ما شاء (١٤٨ ، ١٥١)

- جعل عمر رضي الله عنه في حمار الوحش بقرة ... (٤٢٢)
- حتى تذوقى عسليته ... (٣٠٢)
- الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة ... (١٥٣)
- حج الحسن بن علي خمسا وعشرين حجة ماشيا وإن النجائب
لتقاد معه ولقد قاسم الله تعالى ماله ثلاث مرات حتى كان يعطى
الخف ويمسك النعل ... (٧٤)
- حج النبي - صلى الله عليه وسلم - بأغيلة بنى عبد المطلب ... (٢٩)
- حج النبي - صلى الله عليه وسلم - راجيا ... (٧٣ ، ٧٤)
- حج أنس على رجل ولم يكن صحيحا ... (٧٥)
- حج بى مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع
وانا ابن سبع سنين ... (٢٨)
- حججت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - حجة الوداع فرأيت
أسامة وبلالا واحدهما أخذ بخطام ناقة النبي - صلى الله عليه
وسلم - والآخر رابع ثوبه يسره من الحر حتى رمى جبرة العتبة
(٢٨٠ ، ٣٧٢)
- حججنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عام ساق
الهدى معه يعنى حجة الوداع وقد أهلوا بالحج مفردا ، فقال
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأهلوا من إحرامكم فطوفوا
بالببيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حللا حتى إذا كان
يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي تقدمتم بها متعة ... (١٨١)
- حججنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومعنا النساء
والصبيان فلبينا عن الصبيان ومعنا عنهم ... (٢٤ ، ٢٨)
- حج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حج على رجل وكانت
زائلة ... (٧٥)
- الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد تم حجه ... (٤١٧)
- احتجهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو محرم ... (٢٧٢)
- الحج والعمرة فريشتان واجبتان ... (١٠)
- حرم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما بين لابتي المدينة ... (٤٧٢)

- حضر مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم حجة الوداع مائة ألف وأربعة عشر ألفاً كلهم وسمع منه ... (٨٨)
- حكم عثمان رضي الله عنه في أم حبيبن بحلان وهو الحمل (٢٢٢) ، (٢٦) ، (٢٦٩)
- تحللنا فواقنا النساء وتطينا ولبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين هرة إلا أربع ليال ، ثم أهللنا يوم التروية يعني بالحج ... (١٨١)
- حمل رسول الله — صلى الله عليه وسلم ماء زمزم في الأداوى والغرب وكان يصب على المرضى ويسقيهم ... (٤٥٨)
- حمى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كل ناحية من المدينة يريد أن يريدا لا تخبط شجرة ولا تعض إلا ما يساقى به الجمل ... (٧٨)
- اختلف على وعثمان وهما يعسفان فكان عثمان نهى عن المتعة أو العمرة فقال علي : ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال عثمان : دعنا منك ، فقال : إني لا أستطيع أن أذكك فلما رأى على ذلك أهل بيها جبيها ... (١٤٩)
- خرج النبي — صلى الله عليه وسلم معتمرا فحالت قريش بينه وبين البيت ففحر هديه وحلق رأسه بالحديبية وبين الحديبية وبين الحرم ثلاثة أميال ... (٤٨١)
- خرج النبي — صلى الله عليه وسلم — ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو فيها بين الصفا والمروة فأمر أصحابه أن من كان منهم أهل الحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة ، وقال لو استقبلت من أمرى ما استعبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة (١٤٤) ، (١٦١)
- خرج رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يريد مكة وهو محرم ففحر بالمرج فإذا هو بحمار عقير فلم يلبث أن جاء رجل من بهز فقال لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — هذه رميتي فشانكم بها فأمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أبا بكر فقتسه بين الرفاق ... (٣٤٧)
- خرجنا حجاجا فأوكأ رجل يقال له أريد ضبا ففزر ظهره فقدمنا على عمر فسأله أريد فقال عمر : أحكم يا أريد ، فقال : أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال عمر : إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم

- أمر أن تركبني فقال أريد : أرى فيه جدبا وقد جيع الماء الشجر
فقال عمر بذلك فيه ... (٤٢٥)
- خرجنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حجة الوداع
منا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحجة حتى قدمنا مكة فقال رسول
الله — صلى الله عليه وسلم : من أحرم بعمرة ولم يهد فليطل ومن
أحرم بعمرة وأهدى فلا يتحلل حتى ينحر هديه ومن أهل بحجة
فليتم حجه ... (١٨٠)
- خرجنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عام حجة الوداع
فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحج وعمرة ومنا من أهل بحج ،
وأهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالحج ... (١٤١ ، ١٤٥)
- خرجنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فلما بنفنا
الروحاء حتى سمعت عابة الناس قد بحت أصواتهم من التلبية
— خرجنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لا يذكر لنا الحج
فلما جئنا سرف طهت ... (١٤٥)
- خطبنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : أيها الناس
قد فرس عليكم الحج فحجوا فقال رجل : أكل عام يا رسول الله
نسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم :
لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال : فزوني ما تركتكم ، إنما
هلك من قبلكم بكرة سيئهم وأختلافهم على أنبيائهم
فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء
فدعوه ... (١٢ ، ١٩)
- خمس من الدواب كلهن فاسق ، يقتلن في الحرم ، الغراب والحدأة
والمعرب والفرأة والكلب المتور ... (٣٣٥ ، ٣٥٦)
- دخل ابن عباس حاما وهو بالجحفة وهو محرم وقال : ما يعبأ
الله بأوساخنا شيئا ... (٣٧٥)
- دخل النبي — صلى الله عليه وسلم — مكة عام الفتح وعلى رأسه
مغفر ... (١٤)
- دخل النبي — صلى الله عليه وسلم — مكة يوم الفتح وعليه عمامة
سوداء بغير إحرام ... (١٤)

- دخل عمر رضي الله عنه دار الندوة فعلق رداءه فوقع عليه طائر
فخاف أن ينجسه فطيره فنهشته حية فقال : طير طردته حتى
نهشته الحية ، فسأل من كان معه أن يحكموا عليه فحكوا عليه
بشاة ... (٢٠٧ ، ٢٠٨)
- ادهن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بزيت غير مقتب
وهو محرم ... (٢٩٥)
- رأى عمر رضي الله عنه على طلحة ثوبين مصبوغين وهو حرام
فقال ايها الرهط انتم ائمة يقتدى بكم ولو ان جاهلا رأى عليك
ثوبيك لقال قد كان طلحة بلبس الثياب المصبغة وهو محرم
فلا يلبس احدكم من هذه الثياب المصبغة في الإحرام شيئا ... (٢٧٣)
- رايث النبي — صلى الله عليه وسلم — يستلم الركن بمحجن ... (٤٥٩)
- رايث عثمان بن عفان رضي الله عنه بالعرج في يوم سائف وهو
محرم وقد غطى وجهه بقطيعة ارجوان ثم أتى بلحم سيد فقال
لاصحابه : كلوا ، قالوا : الا تأكل انت ، قال : إني لست
كمثنتكم إنما سيد من أجل ... (٢٨١ ، ٢٩٧)
- رجل وقع على امرائه وهو محرم قال ابن عباس : اتفيا نسككما ،
وارجعا إلى بلدكما فإذا كان عام قابل فآخرجا حاجين فإذا أحرمتما
فنفرتا ولا تلتقيا حتى تتفيا نسككما وأهديا هديا ... (٢٩٧)
- رجم النبي — صلى الله عليه وسلم — ماعز ... (١٥٦)
- أرسلني — صلى الله عليه وسلم — وهو بالمدينة قبل أن يفتح
مكة إلى سهل بن عمرو أن اهد لنا من ماء زمزم ولا تترك ، فبعث
إليه بمزادتين ... (١٥٨)
- أرفضي عبرتك ثم امرها أن تحرم من التمتع بالعمرة ... (٤١٨)
- أرفضي عبرتك وامتنطي وأهلي بالحج ... (١٤١)
- رفع العلم عن ثلاث ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن المجنون حتى
يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ ... (٢٣ ، ٢٨)
- روى أن مروان سأل ابن عباس رضي الله عنهما عن الصيد يصيده
المحرم ولا مثل له من النعم ، قال ابن عباس ثمنه يهدي إلى مكة (٤٢٣)

- روى عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما يجب على القارئ دم (١٩٢)
- روى عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وعبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهم أنهم قالوا في الجياح : تجب به الكفارة ... (٣٠٥)
- تزوج النبي — صلى الله عليه وسلم — ميمونة وهو حلال وبني بها حلالا ، وكنت الرسول بينهما ... (٣٠٣ : ٣٠٤)
- تزوج النبي — صلى الله عليه وسلم — ميمونة وهو محرم ... (٣٠٢)
- سئل ابن عباس عن رجل وقع على أهله وهو يبنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة ... (٣٩٧)
- سئل ابن عباس عن صيد الجراد فقال : لا ، نهى عنه ، قال : فإنما قلت له وإما رجل من القوم فإن قومك يأخذونه وهم محتبون في المسجد فقال : لا يعلمون ... (٣٥٤)
- سئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها ف قيل : إنك تخالف أباك فقال : إن أبي لم يزل الذي يقولون إنما قال : امردوا الحج من العمرة أي أن العمرة لا تتم في أشهر الحج فجعلتموها أنتم حراما وعاقبتهم الناس عليها وقد أحلها الله عز وجل وعمل بها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : فإذا أكثروا عليه قال : فكتاب الله أحق أن يتبع أم عمر ... (١٥٢)
- سأل أصحابه أن يتناولوه سوطه فأبوا فسألهم رمحه فأبوا فأخذه ثم شد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — وأبى بعضهم فأدركوا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقتله عن ذلك فقال : إنما هي طعنة أطعمتموها الله عز وجل ... (٣١٩)
- سأل رجل ابن عباس رضي الله عنهما أو أجز نفسي من هؤلاء القوم فأنسك معهم المناسك إلى آخرها فقال ابن عباس : نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب ... (٦٢)
- سئل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أي الأعمال أفضل قال : إيمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال : حج مبرور ... (٧)

- سألت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن أول مسجد وضع في الأرض قال : المسجد الحرام ، قلت : ثم أي قال : المسجد الأقصى ، قلت : كم بينهما ، قال : أربعون عاماً ... (٤٦٧)
- سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة فقال : فعلناها مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهذا يومئذ كافر بالعرش — يعني بيوت مكة ... (١٤٧)
- سألت عائشة أيك المحرم جسده قالت : نعم فليحكه وليشدد (٣٧٤)
- سألت عائشة عن لحم الصيد يهديه الحلال للمحرم فقالت : اخطف فيه أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فكرهه بعضهم ولم ير بعضهم به بأس ولا بأس به ... (٣٥٠)
- سئل جابر أهل بالحج في غير أشهر الحج ؟ قال : لا ... (١٣٤)
- سئل جابر عن الریحان يشبه المحرم ؟ والطيب والدهن فقال : لا (٢٨٧)
- سئل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن الضبع فقال : هي سيد وجعل فيها كبشاً إذا صاها المحرم ... (٤٢٦)
- سئل عثمان رضي الله عنه عن المحرم يدخل البستان فقال : نعم ، ويشم الریحان ... (٢٨٦)
- سئل نافع بن عمرو أيسمى أحدنا حجا أو عمرة فقال : اتنبئون الله بما في قلوبكم ، إنما هي نية أحدكم ... (٢٣٨)
- السراويل لمن لم يجد الإزار والخفاف لمن لم يجد الثعلين يعني المحرم ... (٢٧٨)
- سمع أبو الزبير جابراً يسأل عن المهل فقال : سمعت أحصيه رفع إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : ومهل أهل العراق من ذات عرق ... (١٩٧)
- سمع رجل من أهل الشام سأل ابن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال ابن عمر : هي حلال ، قال الشامي : إن أباك قد نهى عنها ، قال ابن عمر : أرايت إن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : لقد صنعها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ... (١٤٨)

- سمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — رجلا يقول : لبيك
من شبرمه ، فقال : أجهجت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : حج
عن نفسك ثم حج عن شبرمه ... (١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣)
- سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : بنى الإسلام
على خمس شهادة ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإتمام
الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان ... (٨)
- سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول بوادي
العقيق : إنني الليل آت من ربي فقال : صل في هذا الوادي
المبارك ، وقال : عمرة في حجة ... (١٤٩)
- سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : من حج
فلم يرفث ولم يفسك رجع كيوم ولدته أمه ... (٧)
- سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يلبي بالحج
والعمرة جميعا ، قال بكر : فحدثت بذلك ابن عمر فقال : لبي
بالحج وحده ، فلقيت أنسا فحدثته بقول ابن عمر فقال أنس :
ما تعدوننا إلا صبيانا ، سمعت رسول الله — صلى الله عليه
وسلم — يقول : لبيك عمرة وحجا ... (١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ٢٢٨)
- سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يهمل مليدا ... (٢٣١)
- سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية
ابن أبي سفيان وهما يذكران التمتع والعمرة إلى الحج ، فقال
الضحاك : لا يصنع مثل هذا إلا من جهل أمر الله تعالى ، فقال
سعد : بئس ما قلت يا ابن أختي ، قال الضحاك : فإن عمر بن
الخطاب نهى عن ذلك ، فقال سعد : قد صنعها رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — وصنعناها معه ... (١٤٨)
- سمع عبد الله بن عدي بن الحمراء رضى الله عنه النبي — صلى
الله عليه وسلم — وهو واقف على راحلته بهكة يقول لمكة : والله
إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى ولولا إني أخرجت منك
ما خرجت ... (٢٦٦)
- الشعر كلام حسنة كحسن الكلام وتبيحه كتبيحه ... (٢٧٩)
- اشتكت عيني وأنا محرمة فسألت عائشة أم المؤمنين رضى الله

- عنها عن الكحل فقالت : اكتحلى بأى كحل شئت غير الإثمد او
قالت : غير كل كحل أسود أما إنه ليس بحرام ولكنه زينة ونحن
نكرهه ، وقالت : إن شئت كحلثك بصبر ، فأبيت ... (٣٧٦)
- صحبت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فمما رأيته مضطربا
فسطاطا حتى رجع ... (٢٨٠)
- صلى النبي — صلى الله عليه وسلم الظهر بذي الحليفة ، ثم دعا
بناقته فأشمرها في صفحة سنانها الأيمن وسلت الدم وقتلها
نعلين ثم ركب راحلته فلما استوت به على البداء اهل بالحج (١٤٦)
- صلى النبي — صلى الله عليه وسلم — الظهر بذي الحليفة ، ثم
ركب راحلته فلما استوت به على البداء اهل بالحج (٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦)
- صلى النبي — صلى الله عليه وسلم — في التعميم وأراد المدخل
لعمرته منها ... (٢١٢)
- صلاة ابن عباس مع النبي — صلى الله عليه وسلم ... (٤٠)
- تصويم الصبيان يوم عاشوراء ... (٤٠)
- صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه مرة أو يصاد لكم ... (٣٤٦ ، ٣٥٠)
- الصيد حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم ... (٢١٧ ، ٣١٨)
- طيبت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عند إحرامه ثم طاف
على نسائه ثم أصبح محرما ... (٢٣٤)
- أعطتهم قطعة من الحجر الأسود كانت عندها أصابنها حين اقتلع
الحجر في زمن ابن الزبير حين حاصر الحجاج ... (٤٥٩)
- على كل واحد منهما بدنة فإن لم يجد فعليه بقرة لأن البقرة كالبدنة
لأنها تجزئ في الإضحية عن سبعة ، فإن لم يجد لزمه سبع من
الغنم ، فإن لم يجد قوم البدنة دراهم والدرهم طعاما وتحصق
به ، فإن لم يجد الطعام صام عن كل مد يوما ... (٣٩٦)
- اعتمر ابن عمر رضى الله عنهما أعواما في عهد ابن الزبير مرتين
في كل عام ... (١٤٠)
- العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ... (١٤٠)

- العبرة إلى العبرة كخبرة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلى الجنة ... (٨٤٧)
- أعر النبي — صلى الله عليه وسلم عائشة من التثعيم (٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢)
- اعتبر النبي — صلى الله عليه وسلم — عمرتين في ذي القعدة وفي شوال ... (١٣٧ ، ١٣٨)
- اعتبر النبي — صلى الله عليه وسلم — قبل أن يحج ... (١٦٧)
- اعتبر رسول الله — صلى الله عليه وسلم أربع عمر إحداهن في رجب فبلغ ذلك عائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتبر عمرة قط إلا وهو شاهد وما اعتبر قط في رجب ... (١٣٨)
- اعتبر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته ... (١٣٨)
- اعتبرت عائشة في سنة مرتين بعد وفاة النبي — صلى الله عليه وسلم ... (١٤٠)
- عمرة في رمضان تعدل حجة أو حجة معى ... (٨ ، ١٣٧)
- عن ابن عباس رضي الله عنهما إذا جامع فعلى كل واحد منهما بدنة (٣٩٨)
- عن ابن عمر وابن عباس تسمية الطواف شوطاً ... (١٠٥)
- عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال : انطلقنا مع النبي — صلى الله عليه وسلم — عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم ، فبصر أصحابنا بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض ، فنظرت فرأيت ، فحصلت عليه الفرس فطمئنته فأنشبه ، فاستعنتهم فلم يعينوني فأكلنا منه ، ثم لحقت برسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقلت : يا رسول الله إنا صدنا حمار وحش ، وإن عندنا غاضلة فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لأصحابه : كلوا وهم محرمون ... (٣١٨)
- غنى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو محرم ... (٣٧٩)
- اغتسل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لإحرامه ... (٢١٨)
- فمن فرض فبين الحج فلا رغت ولا فسوق ولا جدال في الحج ،

- قال ابن عباس : الفسوق الملبذة بالالتغلب ، وتقول لأخيك : يا فلان يا فلان ، والجدال : أن تمارى صاحبك حتى تغضبه ... (٣٧٢)
- في الدوحة بقرة ، وفي الشجرة الجزلة شاء ... (٤٥٠)
- في بقرة الوحش بقرة ، وفي الإبل بقرة ... (٤٢٥)
- قدمت على النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال : كيف أهلت ؟ فقال : قلت لبيك يا هلال النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال : أهصنت ... (١٢٣٨)
- قدمت مع أمي أو مع جدتي مكة فأتينا صفيية بنت شيبة ف أرسلت إلى الصفا فقطعت حجرا من جنبه فخرجنا به فنزلنا أول منزل فذكر من علمهم جميعا ، فقالت أمي أو جدتي : ما أرانا أتينا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم قال : وكنت أنا أمثلهم فقالت لي : انطلق بهذه القطعة إلى صفيية فردها وقل لها إن الله عز وجل وضع في حرمه شيئا لا ينبغي أن يخرج منه قال عبد الأعلى فما هو إلا أن نجينا ذلك فكانما أنشطنا من عقال ... (٤٥٨ ، ٤٥٩)
- قدم زيد بن أرقم فقال له عبد الله بن عباس تذكر كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهو حرام فقال أهدى له عضو من لحم صيد فردده فقال : إنا لا نأكله إنا حرم ... (٣٥٠)
- قراءة (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن ... (١٣٨)
- قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الضبيع بكش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة ... (٤٢٦)
- قضوا في التعمية ببدنة ... (٤٢٢)
- قطع النبي — صلى الله عليه وسلم — سارق رداء صفوان ... (١٥٦)
- قال ابن عباس : الرغث الججاع ... (١٣٠٥)
- قال ابن عباس : في كل طير دون الحمام قبيته ... (٤٤٣)
- قال ابن عباس وابن عمر : الفسوق هو المعاصي كلها ... (١٢٩)
- قال ابن عباس وابن عمر في قوله تعالى (وطعامه مما عاكس لكم وللسيارة وما لغنله البحر ... (٣٥٥)

- قال ابن عمر : القنفة إذا قتلها المحرم أهون مقتول أى لا شيء فيها (٣٥٧)
- قال ابن عمر رضى الله عنهما يكتحل المحرم بكل كحل لا طيب فيه (٣٧٦)
- قال أبو قتادة حين اصطاد الحمار الوحش فذكرت شأنه لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — وذكرته إني لم أكن أحرمت وإني اصطدته لك ، فأمر النبي — صلى الله عليه وسلم — أصحابه فأكلوها ولم يأكل حتى أخبرته أني اصطدته له (٣٤٦)
- قال أبو نصر لجابر بن عبد الله أن ابن الزبير ينهى عن المتعة وأن ابن عباس يأمر بها ، فقال جابر : على يدي دار الحديث تمتعنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فلما قام عمر قال : إن الله كان يحل لرسوله — صلى الله عليه وسلم — ما شاء بها شاء وأن القرآن قد نزل بمنزلة فأنبوا الحج والمعبرة لله كما أمركم الله وابتغوا نكاح هذه النساء فلن أوتى برجل نكح امرأة إلى أهل إلا رجمته بالحجارة (١٥٣ ، ١٥٢)
- قال النبي — صلى الله عليه وسلم — في المحرم الذي خر من بعيره ميتا أفسلوه بهاء وسدر وكهنوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخرموا رأسه فبقيت يوم القيامة ملبدا (٢٦٣ ، ٢٦٢)
- قال النبي — صلى الله عليه وسلم — في المدينة لا يختل خلاها ولا ينفر صيدها ولا يلتقط لقطتها إلا لمن أشاد بها ، ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال ، ولا يصلح أن يقطع منها شجر إلا أن يطف رجل بعيره (٤٧٢)
- قال النبي — صلى الله عليه وسلم — فيمن لم يجد النعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين (٢٢٤)
- قال النبي — صلى الله عليه وسلم — لا تسافر امرأة إلا مع محرم ، فتال رجل : يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا وأمراني تريد الحج ، قال : أخرج معها (٧٠)
- قال النبي — صلى الله عليه وسلم — لعائشة رضى الله عنها ولكنها على قدر نفقتك أو نصيبك (٧٤)

- قالت عائشة : يا رسول الله انرى الجهاد افضل العمل افلا نجاهد ،
 قال : لكن افضل من الجهاد حج مبرور (٨)
- قالت عائشة : يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال : جهاد
 لا قتال فيه الحج والعمرة (٨)
- قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم : العمرة تطوع (١٠)
- قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — صلاة في مسجدى هذا
 افضل من الف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ،
 والمسجد الحرام افضل مائة صلاة في مسجدى (٤٦٦)
- قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لعائشة : دعى عمرتك
 وانفضى رأسك وامتشطى واهلى بالحج (١٣٣٠)
- قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لعائشة رضى الله
 عنها : طوافك وسعيك بجزرك لحجك وعمرتك (٤١٩)
- قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فى الحرم يعنى اشكى
 عينيه قال يضمدها بالعبر (٣٧٦)
- قال سعيد بن جبير لابن عباس : عجبت لاختلاف اصحاب رسول
 الله — صلى الله عليه وسلم — فى إهلال رسول الله — صلى الله
 عليه وسلم — حين اوجب فقال : إني لاعلم الناس بذلك إنها إنما
 كانت حجة واحدة من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فمن
 هناك اختلفوا ، وخرج رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حاجا
 فلما صلى فى مسجده بذي الحليفة ركعتيه اوجبه فى مجلسه اهل
 بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه اقوام فحفظته عنه ،
 ثم ركب فلما استقلت به ناقته اهل ، وادرك ذلك منه اقوام ،
 وذلك ان الناس كانوا يأتون ارسالا فسموه حين استقلت به
 ناقته يهل فقالوا : إنما اهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم
 حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله — صلى الله عليه وسلم
 فلما علا على شرف البداء اهل وادرك ذلك منه اقوام فقالوا :
 اهل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حين علا شرف البداء ،
 وأيم الله لقد اوجب فى مصلاه واهل حين استقلت به ناقته واهل
 حين علا شرف البداء (٢٢٧)

- قال — صلى الله عليه وسلم — في مكة لا ينفر سيدها (٣٠٨ ، ٣٠٧)
- قال علي بن أبي طالب لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما انتهيت من المنعة ؟ قال : لا ولكني أردت كثرة زيارة البيت ، فقال علي : من أئرد الحج فحسن ، ومن تمتع فقد أخذ بكتاب الله تعالى
- وسنة نبيه (١٥٢)
- قال علي رضي الله تعالى عنه انه قال لابنه يا بني أئرد الحج فإله أفضل (١٤٧)
- قال عمر بن الخطاب في محرم أصاب امرأته يعني وهي محرمة فقال : يقضيان حجها وعليهما الحج من قابل (٣٩٧)
- قلت للنبي — صلى الله عليه وسلم — ما شأن الناس حلوا ولم تحل عمرتك قال : إني قلت هديي ولبيت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج (١٥٠)
- قلت يا رسول الله : أرايت تمسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بل لكم خاصة (١٦٤)
- قلت يا رسول الله : عمرتنا هذه لعائنا هذا أم للأبد ؟ فقال : لا بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة (١٢)
- كان أبو ذر رضي الله عنه يقول فيمن حج ثم مسخها بعمرة ولم يكن ذلك إلا الركب الذين كانوا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم (١٥٣ ، ١٦٥)
- كان ابن عباس لا يرى بأسا للمحرم بشم الرياحان (٢٨٧)
- كان ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما كأنهما يكرهان أن يخرج من تراب الحرم إلى الحل أو يدخل من تراب الحل إلى الحرم (٤٥٨)
- كان ابن عمر إذا كان بمكة يحرم بالحج يوم التروية ، فقال له عبيد بن جريح في ذلك فقال إني لم أر رسول الله — صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته (١٨٢)
- كان ابن عمر يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ركعتين ثم يركب ،

- فلذا استوثق به راحلته قائمة أهل ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ... (٢٥٥)
- كان ابن عمر يزيد في التلبية لبك وسعديك والخير كله بيدك والرغبة إليك والعمل ... (٢٥٤)
- كان ابن عمر يكره شم الريحان للمحرم ... (٢٨٧)
- كان أبو قتادة في قوم محرمين وهو خلال فأبصر حمار وحش فاختلس من بعضهم سوطا فضربه به حتى صرعه ثم ذبحه وأكله هو وأصحابه فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم — فقال : هل أشار إليه أحد منكم قالوا : لا قال : فلم ير يأكله بأسا ... (٣١٧)
- كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرون في أشهر الحج ... (١٧١)
- كان الركيان يهرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعمرات فلذا حازونا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها فلذا جاوزنا كشفنا ... (٢٦٥ ، ٢٦٦)
- كان الزبير بن العوام يتزود لحم الظباء في الإحرام ... (٣٤٧)
- كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم — خاصة ... (١٥٣ ، ١٦٥)
- كانت عائشة رضي الله عنها تحمل ماء زمزم وتخبّر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم — كان يقطعه ... (٤٥٨)
- كانت عكاظ ومكة وذو المجاز أسواقا في الجاهلية فقالوا أن يتجروا في المواسم فنزلت (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) في مواسم الحج ... (٦١)
- كان خروج عائشة إلى التعميم عن رحيل الحاج وانصرافهم وواعدها النبي صلى الله عليه وسلم — إلى موضع في الطريق ... (٢١٢)
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من تلبية في حج أو عمرة سأل الله تعالى رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار ثم يدعو بها أحب ... (٢٥٤ ، ٢٥٦)

- كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يحب الحطب ولا يصب
(٢٨٧) ربح الحناء
- كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يفتسل وهو محرم ... (٢٧٢)
- كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يلبى إذا رأى ركبا أو
سعدا أكمة أو عبطا وأديا وفي أنبار المكتوبة وآخر الليل ... (٢٥٣)
- كان عثمان ينهى عن المشعة وكان على يأمربها فقال عثمان لعلى
كلمة ثم قال على : لقد علمت إنا قد تمتعنا مع رسول الله — صلى
الله عليه وسلم — فقال : أجل ولكننا كنا خائفين ... (١٥٣)
- كان على بن أبى طالب وابن عمر لا يريان للمحرم أكل الصيد ... (٣٤٥)
- كان عمر بن الخطاب يأمر بقتل الزنبور ... (٣٥٧)
- كان عمر بن الخطاب يقول للمحرم كل ما صاده الحلال ... (٣٤٥)
- كان عمر وعثمان بن عفان رضى الله عنهما ينهيان عن التمتع ... (١٤٣)
- كان قطبة بن مالك الصحابى رضى الله عنه يكره أن يقتل الرجل
مالا يضره ... (٣٣٧)
- كان لأنس أخ صفيير يقال له أبو عمير وكان له نغر يلقب به، فمات
النغر ، فكان النبى — صلى الله عليه وسلم — يقول : يا أبا عمير
ما فعل النغير ... (٤٧٩)
- كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض ،
ويجعلون المحرم سفرا ، ويقولون : إذا برأ الدبر وعلى الأثر ،
وانسلخ صفر حلت العمرة لمن اعتمر فقدم النبى — صلى الله
عليه وسلم — وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن
يجعلوها عمرة فتعاضم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله أى
الحل ؟ قال : « حل كله » ... (١٦٣)
- كل مائة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي إلا سقاية الحاج
وسدانة البيت ... (٤٦٨)
- كنا عند رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فأناء رجس وهو
بالجرانة وعليه جبة وعليه أثر الخلق فقال يا رسول الله :
كيف تأمرنى أن أصنع في عمرى ، فقال النبى — صلى الله عليه

- وسلم : اطلع عنك هذه الجبة واغسل عنك أثر الخلق ، واصنع
 (٢٢٢) في معركتك كما تصنع في حجك
- كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فاعدى له طير وطلحة رائد
 فبنا من أكل ومنا من تورع فلما استيقظ طلحة وافق من أكله
 وقال : أكلنا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم (٣٤٦)
- كنا نخرج مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إلى مكة
 فنضمد جباهنا بالسك الطيب عند الإحرام فإذا عرقت إحدانا
 سألت على وجهها ميرة النبي — صلى الله عليه وسلم — فلا ينهانا
 (٢٣٠)
- كنت أطيب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لإحرامه قبل
 أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت كأنما انظر إلى وبيض الطيب
 في مغرق رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهو محرم
 (٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٤)
- كنت تحت ناقة النبي — صلى الله عليه وسلم — يمسني لعابها
 (١٥٨) أسمعه يلى بالحج
- كنت جالسا عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو
 محرم فقال ابن عباس : فيها قبضة من طعام يتبضئة من جرادات
 (٣٥٣) ولكن ولو
- كنت جالسا مع رجال من أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
 وسلم — في طريق مكة والقوم محرمون وأنا غير محرم فابصروا
 حمارا وحشيا وأنا مشغول اخصف نعلي فلم يؤذوني به وأحبوا
 لو اتى ابصرته فالتفت فابصرته فتمت إلى الفرس فاسرجته
 ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم : ناولوني السوط
 والرمح فقالوا : لا والله لا نميلك عليه بشيء فغضببت فزلت
 فأخذتهما ثم ركبت فشدت على الحمار فعفرته ثم جئت به وقد
 مات ، فوقعوا عليه يأكلونه ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم
 فرحنا وخيب العشد ممى فادركنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
 وسلم فسأله عن ذلك فقال : هل معكم من شيء فتناولته العشد
 (٢١٩) فآكلها حتى شرقتها وهو محرم
- كنت رجلا أكرى في هذا الوجه وإن ناسا يقولون : ليس لك حج ،

فقال ابن عمر : ليس يحرم ويلبس ويطوف بالبيت ويفضي من
عرفات ويرمي الجمار قلت : بلى قال : فإن لك حجا ، جاء رجل
إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فسأله عما سألتني عنه
فسكت رسول الله - صلى الله عليه وسلم فلم يجبه حتى نزلت
هذه الآية (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) فأرسل
إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقرأ هذه الآية وقال :
لك حج (٦١ ، ٦٢)

— كنت رجلا نصرانيا فأسلمت فاهللت بالحج والعمرة فلما أتيت
العذيب لقيني سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان وأنا أهل بهما
جميعا فقتل أحدهما للآخر : ما هذا بلغته من بغيه ، قال :
مكاتبنا التي على جبل حتى أتيت عمر بن الخطاب فقلت له : يا أمير
المؤمنين إني كنت رجلا أعرابيا نصرانيا وإني أسلمت وأنا حريص
على الجهاد وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين على فائيت رجلا من
تومي فقال لي : اجمعهما وأذبح ما استيسر من الهدى وإني
اهللت بهما جميعا فقتل عمر : هديت لسنة نبيك - صلى الله عليه
وسلم (١٥٠)

— لا بأس أن يلبس كسوة الكعبة من صارت إليه من هائض وجنب
وغيرهما (٤٦١)
— لا تسافر امرأة مسيرة ليلة إلا ومعها زوجها أو ذو محرم ... (٧٠)
— لا تسافر امرأة مسيرة يوم إلا ومعها زوجها أو ذو محرم ... (٧٠)
— لا تسافر امرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم ... (٧٠)
— لا تنكح المرأة على عمتها (٣٠٢)
— لا ضرورة في الإسلام (١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣)
— لا يحج الأغلف حتى يثخن (٥١)
— لا يحرم بالحج إلا في أشهره فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج
في أشهر الحج (١٣٥)
— لا يحل أن يحمل السلاح بمكة (٤٦٧)
— لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ثلاث ليال
إلا ومعها ذو محرم (٧٠)

- لا يحل لعملة مكة إلا للتقصد ... (٤٧١)
- لا يخطئ ولا يعض حتى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ولكن يهش هشاً رقيقاً ... (٤٧٧)
- لا يدخل أحدكم مكة إلا محرماً ويوخص للحطابين ... (١٤)
- لا يركب أحد بحراً إلا غارياً أو معقراً أو حاجاً وإن تحت البحر نارا وتحت النار بحراً ... (٦٧)
- لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف إلا ألا يجد نعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا يلبس من الثياب ما منه ورس أو زعفران ولا يلبس القباء (٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩)
- لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ... (٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣)
- تلبية رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لبك اللهم لبك ، لبك لا شريك لك لبك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ... (٢٥٤ ، ٢٥٩)
- لبك عبرة في حجة ... (١٥٤ ، ١٥٩)
- البسوا من ثيابكم البيضاء ، فزلوها من خيل ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم ... (٢٢٣ ، ٢٢٤)
- لتأخذوا عني مناسككم ... (٧٥ ، ٢٣٧)
- لعلك اذاك هوام رأسك قلت : نعم يا رسول الله ، قال : احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين أو انسك ثبابة (٢٦١)
- للسائل حق وإن جاء على فرس ... (١٩٧)
- لم أر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يهل حتى تاتيئ به راحلته ... (٢٢٦)
- لما نادى أبو قتادة الحمار الوحشي سال النبي — صلى الله عليه وسلم — عنه فقال صلى الله عليه وسلم للمحرمين كلوا ، وأكل النبي — صلى الله عليه وسلم — وهو محرم ... (٢٤٥)
- لما فتح المصران أتوا عمر رضي الله عنه . قالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم — حد لأهل نجد قرنا وإنما إذا أردنا أن نأتي

- ترنا شق علينا ، قال : فانظروا حظوها من طريقتكم ، قال : نجد
لهم ذات عرق (١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠١)
- لو استقبلت من أمرى ما استقبلت لم أسق الهدى ولجعلتها
عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدى فليتحلل وليجعلها عمرة (١٤٦ ، ١٨٠)
- ليحرم أحدكم في إزار ورداء عليه (٢٢٣ ، ٢٢٤)
- ما بين لانتها حرام (٤٧٨)
- ما شأن الناس حلوا العمرة ولم تحلل أنت من عمرتك ، قال : إني
لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أهل حتى أنحر (١٨٠)
- ما فوق الذن من الرأس فلا يخمره المحرم (٢٨٠)
- ما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب إلا غربت بذنوبه حتى
يعود كما ولدته أمه (٢٨٠ ، ٣٧٨)
- ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفه (٨)
- ما قدمت على شيء فأتاني في شبابي إلا أتى لم أحج ماشياً (٧٤)
- المدينة حرام ما بين عبر إلى تور (٤٧٧)
- المدينة حرام من كذا إلى كذا ، لا يقطع شجرها ، ولا يحدث فيها ،
من أحدث حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين (١٧٢)
- من قوم محرمون على أبي هريرة فاستقبلوه في لحم صيد وجدده
ناس مطحون أياكلونه فأنفاهم يأكله ، قال : ثم قدمت على عمر بن
الخطاب فسألته عن ذلك فقال : بيم أفتيتهم ؟ قلت : أفتيتهم يأكله
قال عمر : لو أفتيتهم بغير ذلك لأوجعتك (٣٤٧)
- مروا أولادكم بالصلاة لسبع (٤٠)
- من أراد الحج فليعجل (٨٦ ، ٨٧ ، ٩١)
- من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام
غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجب له الجنة (٢٠٤ ، ٢٠٥)
- من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيئنته يوم ولدته أمه (٣٧٣)
- من حج من مكة ماشياً حتى رجع إليها كتب له بكل خطوة سبع مائة
حسنة من حسنات الحرم ، وحسنات الحرم الصنعة بمائة ألف
حسنة (٧٤)

- من صام رمضان واتبعة سقا من شوال كأنه صام الدهر ... (١٣٣)
- من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد ... (٤١٧)
- من قيل امرأة وهو محرم فليهرق دما ... (٣٠٦)
- من كان معه هدى فليهد ومن لم يكن يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ... (١٨٥)
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ... (٣٧٩)
- من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين ... (٢٢٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٨)
- من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة أو مرض حابس أو سلطان جائر فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا ... (٥١ ، ٨٧ ، ٩١)
- انكحى أسامة ... (٣٠٢)
- نهى النبي — صلى الله عليه وسلم — النساء في إحرامهن عن القفازين والثياب وما مسه الورس والزعفران من الثياب وليلبس بعد ذلك ما احببن من ألوان الثياب من معصر أو خز أو حرير أو حلى أو سراويل أو قميص أو خف ... (٢٦٥ ، ٢٦٦)
- نهى النبي — صلى الله عليه وسلم — عن سيد وج ... (٤٧١)
- نهى — صلى الله عليه وسلم — عن قتل أربع في الدواب النطة والنحلة والهدهد والصرد ... (٣٣٧)
- نهين ان تسأل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عن شيء فكان يمجيبنا ان يجيء الرجل من اهل البادية المعاتل فيسأله ونحن نسمع فحاجة رجل من اهل البادية فقال يا محمد اتانا رسولك فزعم لنا انك تزعم ان الله ارسلك قال : صدق قال : فمن خلق السماء ؟ قال : الله قال : فمن خلق الارض ؟ قال : الله ، قال : فمن نصب هذه الجبال ؟ وجعل فيها ما جعل قال : الله ، قال : فبالذي خلق السماء وخلق الارض ونصب هذه الجبال الله ارسلك ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك ان علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا ، قال : صدق قال : فبالذي ارسلك الله امرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك ان علينا زكاة في أموالنا ، قال : صدق ، قال : فبالذي ارسلك الله امرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم

- رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سفتنا ، قال : صدق ،
 قال : فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم
 رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا قال : صدق (٨٨ ، ٨٩)
- استهدى راويه من ماء زمزم فبعث إليه براويه من ماء ... (٤٥٨)
 — هديت لسنة نبيك — صلى الله عليه وسلم ... (١٥٩)
 — هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والأرض وهو حرام
 بحرمة الله إلى يوم القيامة ... (٤٦٤)
 — هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو أشار إليه ... (٣٦٦)
 — (وأتوا الحج والعمرة) قال عمر وعلى رضي الله عنهما
 إتيانها أن تحرم بهما من ديرة أهلك ... (١٥٩)
 — والله إنك لخير أرض وأحب أرض إلى الله ولولا أني أخرجت منك
 ما خرجت ... (٤٦٦)
 — والله ما أمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — عائشة في ذي
 الحجة إلا ليقطع أمر أهل الشرك فإن هذا الحي من قريش ومن
 دان دينهم كانوا يقولون : « إذا عفا الوبر وبرأ الدبر ودخل صفر
 وقد حلت العمرة لمن اعتمر » فكانوا يحرمون العمرة حتى ينسلخ
 ذو الحجة والمحرم ... (١٣)
 — أوجب ابن عباس رضي الله عنهما العمرة ... (٩)
 — أوجب عمر وابن عباس رضي الله عنهما الجزاء في الجردة ... (٤٤٣)
 — الوزغ فويسق ولم تسمع عائشة رضي الله عنها رسول الله — صلى
 الله عليه وسلم — أمر بقتله ... (٣٦٦)
 — وجد سعدا عبدا يقطع شجرا وتخيطة فسلبه فلما رجع سعد جاء
 أهل العبد فكلموه أن يرد عليهم غلامهم أو ما أخذ من غلامهم فقال :
 معاذ الله أن أرد شيئا فعله رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
 وأبى أن يرد عليهم ... (٤٧٢)
 — وصف لقمان بن عاد أخاه قال : صفاق أفاق ... (٢٠٠)
 — وقت النبي — صلى الله عليه وسلم — لأهل العراق ذات
 عرق ... (١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨)

- وقت النبي — صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ،
ولا لاهل الشام الجمعة ولا لاهل نجد قرن المنازل ولا لاهل اليمن يلهم
وقال : من لهن ولكل من اتى عليهن من غيرهن ممن اراد الحج
والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث انشأ حتى اهل مكة
من مكة ... (١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧)
- وقت النبي — صلى الله عليه وسلم — لاويس بن عامر من مراد
ثم قرن ... (١٩٩)
- وقت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لاهل المشرق
العقيق ... (١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨)
- وقت علي رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بالحديبية ورأس
ينهايت تملا فقال : يؤذك هوامك ؟ قلت : نعم يا رسول الله
قال ابو داود : فقال قد اذاك هو ام رأسك قال : نعم قال : فاحلق
رأسك ، قال : لمي نزلت هذه الآية (فمن كان مريضا او به اذى من
رأسه فغدية) ... (٨٧)
- ولا يعضد شوكتها ... (١٥٢١)
- ولا يلبس من الثياب ما منه ورس او زعفران ... (٢٨١)
- ولدت أسماء بنت عيسى محمد بن ابي بكر بالبداء فذكر ذلك
ابو بكر رضى الله عنه لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مروها فلتفتسل ثم
لتهل ... (٢١٨ ، ٢١٩)
- وليلبس ما احب من المعصر ... (٢٩٦)
- يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة والظعن ،
قال : حج عن ابيك واعتبر ... (٩٠ ، ٨٤ ، ٩٠)
- يا رسول الله ما يوجب الحج ؟ فقال : الزاد والراحلة ... (٥٢١ ، ٦٢)
- يشم المحرم الزيحان وينداوى باكل الزيت والسمن ... (٢٨٧)

ثالثا : الأشعار الاستشهادية

— الفائقون الرائقون الأفقون على المعاشر (الكعبيت) ... (٢٠٠)

— ألم يأنك والآنبياء تنمى

بملا لآقت لبسون بنى زياد

(امرؤ القيس) ... (٣١٨)

— عاب التفقه قوم لا عقول لهم

وما عليه إذا عابوه من شرر

ما غرشمس الضحى والشمس طالعة

الا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

(أبو الحسن التميمي) ... (٣٠٠)

رابعاً : فهرست الأعلام

- ابلان بن عثمان ٣٠٣
- ابي بن كعب ٣٧٩
- إبراهيم (خليل الرحمن) ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٨
- إبراهيم بن عبد السلام المكي ١٩٧
- إبراهيم بن يزيد الخوزي ١٩٧
- إبراهيم بن يزيد الخوزي ١٩٧ ، ٥٢
- أحمد بن حنبل رضي الله عنه ٩ - ١٢ - ١٣ - ١٨ - ٢٧ - ٢٨ -
- ٥٠ - ٥١ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٦ - ٦٧ - ٨٤ - ٨٥ - ٩٨ -
- ١٠١ - ١٠٣ - ١٠٥ - ١٢٧ - ١٣٢ - ١٣٦ - ١٣٩ - ١٤٠ - ٢٥٥ -
- ٢٥٦ - ٢٦١ - ٢٦٣ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ -
- ٣٠٢ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣١٧ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٥ - ٣٤٧ -
- ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٦٥ - ٣٧٢ -
- ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٨٠ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٥ -
- ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٩ - ٤٤٠ -
- ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٦٦ - ٤٧٩ - ٤٨٠
- أحمد بن سالم عبد الله بالعمش ٣
- أحمد مشهور الحداد ٤
- أريد ٤٢٥ - ٤٤٣
- الأزرقي ٣٠٩ - ٣١٠
- الأزهري = أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ٧ -
- ٢٥٦ - ٢٦٦ - ٢٢٧
- أسامة بن زيد = زيد بن حارثة ٢٢٣
- ابن إسحق ٢٢٥ - ٢٢٦
- أبو إسحق السبعمي ٢٠٨
- إسحق بن راهوية ١٢ - ١٣ - ٥٠ - ٦٢ - ٨٤ - ٨٥ - ١٠٣ -

— ٢٠٩ — ٢٠٨ — ١٩٤ — ١٨٢ — ١٨١ — ١٤٣ — ١٣٨ — ١٠٥
 — ٣٤٥ — ٣٤٣ — ٣٤٢ — ٣٠٢ — ٢٩٦ — ٢٦٣ — ٢٣٣ — ٢٢٤
 — ٣٨٠ — ٣٧٧ — ٣٧٦ — ٣٦٥ — ٣٥٧ — ٣٥٦ — ٣٥٢ — ٣٥١
 — ٤٤٢ — ٤٤١ — ٤٤٠ — ٤٢١ — ٤٢٠ — ٤١٩ — ٤١٨ — ٤١٦
 ٤٤٣

— أبو إسحق المروزي ١٥ — ٢٤ — ٢٥ — ٢٨ — ٦٥ — ٧٩ — ٩٢
 — ١٩٤ — ١٨٧ — ١٤٣ — ١٤٢ — ١٢٢ — ١١٤ — ١٠٨ — ٩٤
 — ٣٩٦ — ٣٦٨ — ٣٦٧ — ٣٣٠ — ٢٩١ — ٢٨٢ — ٢٤٧ — ٢٣٥
 ٤٦٠ — ٤٣٦ — ٤٣٥ — ٤٠٨

— أسماء بنت عميس ٢١٨ — ٢١٩ — ٢٩٥

— إسماعيل بن إبراهيم ٤٦٩

— إسماعيل بن عياش ٣٨٠

— الأسود بن يزيد النخعي ١٥٣ — ٢٠٨ — ٣٧٧

— أشعث بن سوار ٢٤

— الأعمش ٣٤٨ — ٣٤٩

— الفلج بن حميد ١٩٧

— الأفرع بن حابس ١٢

— إمام الحرمين = عبد الملك الجويني أبو المعالي إمام الحرمين (الإمام)

— ٢٨ — ٣٢ — ٣٦ — ٣٩ — ٥٤ — ٥٥ — ٥٩ — ٦٠ — ٦٣ — ٦٤
 — ٦٥ — ٦٦ — ٦٩ — ٧٧ — ٨٠ — ٨١ — ٨٦ — ٩٠ — ٩١ — ٩٣
 — ٩٨ — ١٠٧ — ١٠٨ — ١٠٩ — ١١٠ — ١١١ — ١١٣ — ١١٦ — ١١٧
 — ١٢١ — ١٢٢ — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٧٠ — ١٧١ — ١٧٥ — ١٨٧
 — ١٨٨ — ١٨٩ — ٢٩٢ — ٣٠٦ — ٣١٤ — ٣٢٢ — ٣٢٨ — ٣٢٩
 — ٣٣٠ — ٣٣١ — ٣٣٤ — ٣٣٦ — ٣٣٨ — ٣٣٩ — ٣٥٩ — ٣٦٠
 — ٣٦١ — ٣٦٢ — ٣٦٥ — ٣٦٩ — ٣٧٢ — ٣٧٤ — ٣٧٥ — ٣٨٤
 — ٣٨٦ — ٣٨٧ — ٣٩٣ — ٤٠٧ — ٤١١ — ٤١٤ — ٤١٥ — ٤٣٠
 — ٤٣٢ — ٤٣٤ — ٤٣٥ — ٤٤٨ — ٤٥٢ — ٤٥٣ — ٤٥٥ — ٤٥٦
 ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦ — ٤٧٧

— أبو أمامة رضي الله عنه ٥١ — ٦٢

— أبو امامة التيمي ٦١

— ابن الأثيري ٢٥٧ — ٢٥٨

— الأنماطي ٣٨٥

— أنس بن مالك رضي الله عنه ١٤ — ٥٣ — ٧٥ — ٨٦ — ٨٨ — ١٣٨

— ١٤٠ — ١٤٥ — ١٤٦ — ٢١٠ — ٢٢٦ — ٢٢٨ — ٢٥٦ — ٣٨٠

— ٤٦٣ — ٤٧٢ — ٤٧٨ — ٤٧٩

— الأوزاعي ٣٩ — ٨٦ — ١٠٣ — ١٠٥ — ١٣٣ — ١٤٣ — ٢٧٩

— ٣٥١ — ٣٥٥ — ٣٨٠

— أويس بن عامر ١٩٩

— أبو أيوب رضي الله عنه ٣٧٢ — ٣٧٣ — ٣٧٧

— أيوب السجستاني ١٠٣

— أيوب السخيتاني ٣٥١

— البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه

الجعفي) ٧ — ٨ — ١٢ — ١٣ — ١٤ — ٣٨ — ٤٠ — ٤٦ — ٦١ —

٦٧ — ٦٨ — ٧٠ — ٧٤ — ٧٥ — ٨٤ — ٨٧ — ٨٩ — ٩٦ — ١٠٢ —

١٠٥ — ١٣٧ — ١٣٨ — ١٤٠ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٥ — ١٤٦ —

١٤٧ — ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥٠ — ١٥١ — ١٦٣ — ١٦٥ — ١٦٧ —

١٨٠ — ١٨١ — ١٨٢ — ١٨٦ — ١٩٦ — ١٩٧ — ٢٠٣ — ٢٠٤ —

٢٠٦ — ٢١٠ — ٢١٢ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٣٠ — ٢٣١ —

٢٣٢ — ٢٣٣ — ٢٣٥ — ٢٣٨ — ٢٥٤ — ٢٥٥ — ٢٥٧ — ٢٦١ —

٢٦٥ — ٢٧٨ — ٢٨٢ — ٢٨٧ — ٢٩٤ — ٣٠٢ — ٣٠٨ — ٣١٧ —

٣١٨ — ٣١٩ — ٣٢٤ — ٣٢٥ — ٣٣٥ — ٣٣٦ — ٣٣٧ — ٣٤٥ —

٣٤٦ — ٣٤٨ — ٣٥٨ — ٣٦٢ — ٣٧٣ — ٣٧٤ — ٣٧٩ — ٣٨٠ —

٣٨٤ — ٤١٨ — ٤٢٦ — ٤٤٤ — ٤٥١ — ٤٥٢ — ٤٥٧ — ٤٥٩ —

٤٦٣ — ٤٦٤ — ٤٦٧ — ٤٦٨ — ٤٧٠ — ٤٧١ — ٤٧٢ — ٤٧٣ —

٤٧٧ — ٤٧٨ — ٤٧٩ — ٤٨١

— البراء بن عازب ١٣٨

— أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ١١

— بريدة بن الحصيب ٩٢ — ٩٥ — ٩٦

— البغوي (الحسين بن مسمود صاحب التهذيب) ٢٥ — ٢٣ — ١٥ —
 — ٢٦ — ٢٨ — ٣٠ — ٣٢ — ٣٤ — ٣٦ — ٤١ — ٤٢ — ٤٣ —
 — ٤٤ — ٤٨ — ٥٠ — ٥٤ — ٥٧ — ٦٢ — ٦٣ — ٦٤ — ٦٦ — ٧٠ —
 — ٧٣ — ٧٧ — ٧٨ — ٨٣ — ٨٦ — ٩٣ — ٩٨ — ٩٩ — ١٠٠ — ١٠٤ —
 — ١٠٧ — ١٠٨ — ١١١ — ١١٣ — ١١٦ — ١١٧ — ١١٨ — ١٧٠ —
 — ١٧٢ — ١٧٦ — ١٧٧ — ١٨٦ — ١٨٧ — ٢٠٠ — ٢١٤ — ٢٢١ —
 — ٢٢٩ — ٢٣٢ — ٢٤٠ — ٢٤٢ — ٢٤٦ — ٢٤٧ — ٢٤٨ — ٢٦٨ —
 — ٢٧٢ — ٢٧٤ — ٢٩١ — ٢٩٣ — ٣٠٧ — ٣١٤ — ٣١٦ — ٣٢٢ —
 — ٣٢٣ — ٣٢٣ — ٣٦٠ — ٣٦٥ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٧٠ — ٣٧١ —
 — ٣٨٤ — ٤٠٠ — ٤٠١ — ٤٠٣ — ٤٠٥ — ٤٠٦ — ٤٠٧ — ٤١٥ —
 — ٤١٦ — ٤٣٥ — ٤٣٧ — ٤٤٥ — ٤٤٨ — ٤٤٩ — ٤٥١ — ٤٥٦ —
 ٤٥٧ — ٤٦٠ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦ — ٤٧٧

— أبو بكر الحازمي محمد بن موسى (صاحب المؤلف والمخلف) و (الناسخ
 والمنسوخ) ٤٦٢ ، ٤٧٨

— أبو بكر الحميدي ٢٨٤

— أبو بكر بن أبي شيبة ٣٤٩

— أبو بكر الصديق ٨٧ — ١٥١ — ١٥٩ — ١٦٣ — ٢١٨ — ٢١٩ —
 ٢٥٥ — ٢٤٧

— أبو بكر الطاهري ١٣٢

— بكر بن عبد الله المزني ١٤٥ — ١٤٩ — ٣٥١

— أبو بكر الفارسي ١٦٩

— أبو بكر محمد بن داود ١٩٢

— أبو بكر النيسابوري ٣٤٦

— أبو بكر الأودي ٤٠٣

— بلال بن رباح رضي الله عنه ٣٧٣

— بلال بن الحرث ١٦٤

— البندنجي (محمد بن حمد بن خلف حنفي (أبو بكر) (صاحب ذخيرة)

— ١٥ — ٢٠ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٤١ — ٤٣ — ٤٤ —
 — ٤٨ — ٥٧ — ٥٩ — ٦٠ — ٦٦ — ١٠٨ — ١١٢ — ١١٦ — ١١٧ —

— ١١٨ — ١٢٠ — ١٢١ — ١٦٦ — ١٦٦ — ١٩٩ — ٢٢٢ — ٢٢٥ — ٢٥٩ —
 — ٢٦٨ — ٢٨٢ — ٢٨٥ — ٢٨٩ — ٢٩٠ — ٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٨ —
 — ٣٠١ — ٣١٣ — ٣١٥ — ٣٢٢ — ٣٢٧ — ٣٢٨ — ٣٣٠ — ٣٣١ —
 — ٣٣٢ — ٣٤٠ — ٣٦١ — ٣٦٧ — ٣٦٩ — ٣٧٤ — ٣٧٥ — ٣٧٧ —
 — ٣٧٨ — ٣٧٩ — ٤٢٨ — ٤٢٩ — ٤٣٠ — ٤٣٢ — ٤٣٣ — ٤٣٤ —
 — ٤٣٦ — ٤٣٨ — ٤٤٣ — ٤٤٦ — ٤٤٧ — ٤٤٩ — ٤٥٠ — ٤٥٢ —
 — ٤٥٣ — ٤٥٤ — ٤٦٠ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦ —

— البويطى (أبو يعقوب يوسف بن يحيى) ٢٠٥ — ٣٦٧

— البيهقى (أحمد بن الحسين بن علي) (أبو بكر) ٨ — ٩ — ١٠ — ٤٦ —
 — ٥١ — ٥٢ — ٥٣ — ٦٢ — ٦٧ — ٧٤ — ٨٧ — ٩٦ — ١٠٢ — ١٠٣ —
 — ١٣٥ — ١٣٦ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٦ — ١٤٧ — ١٤٩ —
 — ١٥٠ — ١٥١ — ١٥٢ — ١٥٣ — ١٦١ — ١٦٥ — ١٧٢ — ١٨٦ —
 — ١٩٨ — ٢٠١ — ٢٠٤ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٢٧ — ٢٣٨ — ٢٥٤ —
 — ٢٥٥ — ٢٥٦ — ٢٦٥ — ٢٧٩ — ٢٨٠ — ٢٨١ — ٢٨٧ — ٢٩٥ —
 — ٣٠٣ — ٣٠٤ — ٣٠٥ — ٣٠٦ — ٣١٧ — ٣١٨ — ٣٢٦ — ٣٢٧ —
 — ٣٢٨ — ٣٣٦ — ٣٣٧ — ٣٣٩ — ٣٤٦ — ٣٤٧ — ٣٥٩ —
 — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٧٤ — ٣٧٥ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٣٧٨ — ٣٧٩ —
 — ٣٨٠ — ٣٩٧ — ٣٩٨ — ٤٢٦ — ٤٤٢ — ٤٤٣ — ٤٥٨ — ٤٥٩ —
 — ٤٦٥ — ٤٧٣ — ٤٧٧ —

— الترمذى (محمد عيسى) ٩ — ١٠ — ١٣ — ٢٤ — ٢٥ — ٥٢ — ٨٤ —
 — ١٢٧ — ١٢٨ — ١٤٨ — ١٩٧ — ٢١٠ — ٢١٨ — ٢٢٤ — ٢٢٥ —
 — ٢٢٧ — ٢٥٤ — ٢٥٥ — ٢٦٥ — ٢٠٤ — ٢١٧ — ٢٢٥ — ٢٤٦ —
 — ٣٥٣ — ٤٢٦ — ٤٥٨ — ٤٦٦ —

— نعلب ٢٠٠ — ٢٥٨

— نسامة بن عبد الله بن انس ٧٥

— أبو ثور (إبراهيم بن خالد) ١٢ — ٥٠ — ١٠١ — ١٢٣ — ١٢٦ —
 — ١٤٣ — ١٨١ — ١٨٢ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٢٤ — ٢٢٣ — ٢٧٩ —
 — ٢٩٥ — ٢٩٦ — ٣٤٢ — ٣٤٥ — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٤ — ٣٥٥ —
 — ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٧٢ — ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٨ — ٤٤٠ —
 — ٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٨٠ — ٤٨٥ —

— الثورى (سفيان بن سعيد أبو عبد الله) ١٢ — ٣٩ — ٨٤ — ٨٦ —

— ١٣. — ١٣٣ — ١٣٦ — ١٤٣ — ١٨٢ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٢٤ —
 — ٢٣٣ — ٢٦٣ — ٢٨١ — ٢٩٠ — ٢٩٦ — ٣٠٢ — ٣٤٢ — ٣٤٥ —
 — ٣٥١ — ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٦٥ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٤١٨ — ٤١٩ —
 ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٣٩ — ٤٤٠ — ٤٤١

— جابر بن زيد (أبو الشعثاء) ٢٠١ — ٣٤٥ — ٣٥٧

— جابر بن سمرة (رضى الله عنه) ٨ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٢ — ١٤ —
 — ٢٤ — ٣٨ — ٤٠ — ٨٦ — ١٢٨ — ١٣٣ — ١٣٤ — ١٣٥ — ١٣٨ —
 — ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٤٥ — ١٥٦ — ١٥٨ — ١٦١ —
 — ١٦٢ — ١٦٣ — ١٨١ — ١٨٥ — ١٨٦ — ١٩٧ — ٢٢٣ — ٢٢٤ —
 — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٥٣ — ٢٦٣ — ٢٧٨ — ٢٨٠ — ٢٨٧ — ٢٩٥ —
 — ٢٩٦ — ٣١٦ — ٣١٧ — ٣١٨ — ٣٤٥ — ٣٧٣ — ٣٧٨ — ٤٢٦ —
 ٤٤٢ — ٤٥٨ — ٤٦٣ — ٤٦٧ — ٤٧٢ — ٤٧٧ — ٤٧٨

— جابر بن عبد الله (رضى الله عنه) ١٤٦ — ١٥٢ — ١٨٢ — ١٩٦ —
 ٢١٩ — ٢٦٥ — ٣٥٠ — ٣٧٧

— ابن جبير ١١ — ٦٢ — ١٨١ — ٢١٥ — ٢٢٦ — ٢٦٣ — ٢٩٥ —
 — ٣٣٥ — ٣٤١ — ٣٤٣ — ٣٤٥ — ٣٤٨ — ٣٤٩ — ٣٥١ — ٣٥٧ —
 ٤١٦ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٤٠

— الجرجاني (القاسمي أبو العباس أحمد بن محمد) ١٧ — ٤١ — ٥٩ —
 — ٧٣ — ٩٨ — ٢٣٠ — ٢٥٩ — ٣٦٠ — ٣٦٨ — ٣٨٤ — ٤١٢ — ٤٤٥ —
 ٤٧٤ — ٤٧٥

— ابن جريج (عبد الملك بن عبد العزيز) ٢٥٦ — ٤١٩

— ابن جرير ٧

— أبو جعفر الطبري الحنفي ١٥٦

— جعفر بن محمد (جعفر الصائغ رضى الله عنه) ١٠٣

— أبو حمزة ١٤٨

— الجواليقي = موهوب بن أحمد (أبو منصور) ٢٦٧

— الجوخدار ٥

— الجوهرى (الحسن بن على) ٧ — ١٩٨ — ٢٦٦ — ٢٨٨ — ٣٢٤

- الجويني (الشيخ أبو محمد) عبد الله بن يوسف ١٥ — ٢٠ — ٦٥ —
 — ٨٠ — ١٠٠ — ١١٠ — ١١٧ — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٢٩ — ٢٢٦ —
 ٢٢٩ — ٢٧٣ — ٢٩٢ — ٣١٢ — ٣٢٩ — ٣٧٤ —
 — أبو حاتم الرازي وابنه ابن أبي حاتم ٤٧٣ —
 — أبو حاتم السجستاني ٣٣٥ —
 — ابن أبي حاتم ٨٦ — ٣١٧ — ٣١٨ —
 — الحارث بن عمرو السهمي ١٩٨ —
 — الحارث بن يزيد العنكي ٣٥١ —
 — الحارثي = أبو بكر ٣١٠ — ٤٧٣ —
 — الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري بن البيع ٥٣ — ٢٠٥ —
 — أبو حامد (الشيخ) أحمد بن أحمد الأسفراييني ١٥ — ٢٧ — ٢٨ —
 — ٢٩ — ٣٠ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٤٤ — ٤٧ — ٥٧ —
 — ٥٩ — ٦٠ — ٧٠ — ٧٩ — ٨٣ — ٩٧ — ٩٨ — ١٠٧ — ١٠٨ —
 — ١٠٩ — ١١٢ — ١١٦ — ١١٧ — ١١٨ — ١١٩ — ١٢٠ — ١٢٣ —
 — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٤٣ — ١٦٢ — ١٧٨ — ١٨٧ — ٢٠١ — ٢١١ —
 — ٢١٣ — ٢١٧ — ٢٢٣ — ٢٣١ — ٢٥٩ — ٢٦٨ — ٢٧١ — ٢٧٦ —
 — ٣٢٣ — ٣٢٦ — ٣٣٠ — ٣٣١ — ٣٣٢ — ٣٣٣ — ٣٦٠ — ٣٦٦ —
 — ٣٦٧ — ٣٧٥ — ٣٩١ — ٣٩٢ — ٣٩٣ — ٤٠٢ — ٤٠٧ —
 — ٤٢٨ — ٤٣١ — ٤٣٢ — ٤٣٣ — ٤٣٤ — ٤٣٥ — ٤٣٦ — ٤٣٨ —
 ٤٥٠ — ٤٥٣ — ٤٥٤ — ٤٥٥ — ٤٦٠ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦ —
 — أبو حامد المروزي (القاضي أبو حامد) ٢٨ — ٣٣ — ٨١ — ٢٤٣ —
 ٢٧٧ — ٤٠٦ —
 — حامد أحمد مشهور الحداد ٤ —
 — حامد بن أبي بكر الحضار ٤ — ٦٧ —
 — ابن حبيب المالكي ٤٦٦ —
 — حبيب بن أبي ثابت ٣٤٨ — ٣٤٩ —
 — أم حبيبة (رضى الله عنها) ٢٣٣ —
 — الحجاج بن أرطاة ٩ — ١٠ — ١١ — ١٩٧ — ١٩٨ —

- الخجاج يوسف ٤٥٩ — ٤٧٠
- ابن حجر (الحافظ أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي المسقلاني)
١٩٧ — ٢٢٦
- السيد الحداد ٥٣ — ٩٨ — ١٣٧
- ابن الحداد (أبو بكر محمد بن أحمد القاضي صاحب الفروع) ٢٤٩ — ٢٥٠
- الحرث بن بلال بن الحرث ١٦٤ — ١٦٥
- حرطه (بن يحيى التجيبي) ١٨٧
- أبو حريز (سهل مولى المغيرة بن أبي الغيث) ٢٥٦ — ٢٥٥
- ابن حزم (أبو محمد علي بن حزم الظاهري صاحب المحلى والأحكام
والفصل) ١٥٤ — ٣
- الحسن البصري ١١ — ٥٠ — ٥٣ — ٦٢ — ٨٤ — ١٠٣ — ١٤٠ —
١٨٢ — ٢٠٨ — ٢١٥ — ٢٢٠ — ٢٨١ — ٢٩٦ — ٣٤٢ — ٣٤٣ —
٣٥١ — ٣٥٤ — ٣٧٧ — ٤١٦ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٣٩ — ٤٤٠ —
٤٤١ — ٤٤٢
- حسين باستفوه ٤
- الحسن بن صالح ٢٩٥
- حسن العادلي ٥
- الحسن بن علي ٧٤ — ١٩٢
- الحسن بن عمارة ١٠٣
- أبو الحسين بن القصار البغدادي القاضي ١٥٦
- حسن عمر بلقيس ٤
- أبو الحسن بن المرزيان ٤٥٥
- حسين بن محمد المروزي (القاضي حسين) ١٧ — ٥٧ — ٥٨ —
٥٩ — ٦٠ — ٦٣ — ٧٠ — ٧١ — ٧٢ — ٧٣ — ٧٩ — ٨٩ — ١٠٤ —
١٠٥ — ١٠٩ — ١١٠ — ١١١ — ١١٢ — ١١٦ — ١١٧ — ١١٨ —
١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٦١ — ١٨١ — ١٩٤ — ٢٠١ — ٢٣٢ —
٢٨٣ — ٣٠٦ — ٣١٥ — ٣٢٣ — ٣٢٧ — ٣٣٠ — ٣٣٢ — ٣٣٣

— ٣٨٤ — ٣٧٥ — ٣٧١ — ٣٦٧ — ٣٥٩ — ٣٤١ — ٣٣٨ — ٣٣٦
 — ٤٣٤ — ٤١٥ — ٤١٢ — ٤٠٨ — ٤٠٦ — ٤٠٥ — ٤٠١ — ٣٨٦
 ٤٨٣ — ٤٧٥ — ٤٧٤ — ٤٦٠ — ٤٥٢ — ٤٤٨ — ٤٤٥ — ٤٣٥

— أبو حفص بن مكي الصقلي ٢٨٨

— حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها ٢٣١ — ١٨٠ — ١٥٠

— الحكم بن أبي خالد ١٨٢ — ٣٠٢ — ٣٤٩ — ٣٥١ — ٤١٩ — ٤٢٠

— حماد بن زيد ٣٥٣ — ٤٢٠ — ٤٤١

— ابن الحمراء ٤٦٦

— الحميدي (عبد الله بن الزبير القرشي شيخ البخاري) ٣٤٨

— حميد الأعرج ١٤٩ — ٢٥٦

— الحناطى (أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله الطبري) ٥٦ —

١٧٣ — ١٧٥ — ١٨٧ — ١٩٢ — ٢٣٧ — ٢٩٧ — ٣٧٧

— أبو حنيفة (النعمان بن ثابت الإمام) ١٢ — ١٤ — ١٨ — ١٩ — ٣٧ —

٣٨ — ٤١ — ٤٧ — ٥٠ — ٥١ — ٦٠ — ٦٢ — ٦٧ — ٨٤ — ٨٥ —

٨٦ — ٩٥ — ٩٨ — ١٠١ — ١٠٣ — ١٢٦ — ١٢٧ — ١٢٨ — ١٣٠ —

١٣٣ — ١٣٦ — ١٣٧ — ١٣٩ — ١٤٠ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٦٥ —

١٧٤ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٨٠ — ١٨٢ — ١٨٤ — ١٩١ — ١٩٢ —

١٩٥ — ٢٠١ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٣٣ — ٢٣٥ — ٢٣٧ —

٢٣٨ — ٢٦٣ — ٢٧٥ — ٢٧٨ — ٢٧٩ — ٢٨٠ — ٢٨١ — ٢٩٤ —

٢٩٥ — ٢٩٦ — ٣٠٢ — ٣٢١ — ٣٤٠ — ٣٤١ — ٣٤٣ — ٣٤٥ —

٣٤٦ — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٥ — ٣٦١ — ٣٦٥ — ٣٦٦ — ٣٧٢ —

٣٧٧ — ٣٨٧ — ٣٨٨ — ٣٨٩ — ٣٩٥ — ٤١٦ — ٤١٧ — ٤١٨ —

٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٣١ — ٤٣٧ — ٤٣٨ — ٤٣٩ — ٤٤٠ —

٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٤٣ — ٤٦٥ — ٤٧٩ — ٤٨٠

— الحورى ٢٢٦

— الخرقى (صاحب متن الفقه الحنبلى) ٢٧٩

— خزيمه بن ثابت ٢٥٦

- ابن خزيمة (أبو بكر محمد بن اسحق) ٢٩٨
- خصيف بن عبد الرحمن ٢٢٥ — ٢٢٦
- القنصري (أبو عبد الله محمد بن أحمد المروزي) ١٧٠ — ١٧٦ — ١٧٧
- الخطابي (أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب) ١٥٥ — ١٥٦ — ٢٥٨
- خلاد بن السائب الأنصاري ٢٢٧ — ٢٥٥
- الخليل بن أحمد ٢٥٧
- الخوزي ٥٣
- ابن خيزان (أبو علي) ٦٧ — ١٦٥ — ٢٣٦ — ٢٦٠
- الدار قطنى (أبو الحسن علي بن عمر الحافظ صاحب السنن) ٩ — ١٢ — ٥٣ — ١٠٢ — ١٠٣ — ١٥٠ — ١٩٧ — ٢٥٦ — ٣٣٩ — ٣٤٦
- الدارمى (الفقيه صاحب الاستبصار أبو الفرج محمد بن عبد الواحد) ١٥ — ١٦ — ١٧ — ٢٦ — ٢٨ — ٢٩ — ٣٠ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٣٦ — ٤١ — ٤٢ — ٤٥ — ٤٧ — ٤٨ — ٤٩ — ٥١ — ٥٤ — ٥٦ — ٥٧ — ٥٩ — ٦٧ — ٧٢ — ٧٣ — ٧٨ — ٧٩ — ٨٠ — ٨١ — ٨٣ — ١٠٩ — ١١٢ — ١٧٦ — ١٧٧ — ١٧٨ — ١٨٩ — ١٩٠ — ١٩١ — ٢١٨ — ٢٤٠ — ٢٤١ — ٢٤٢ — ٢٤٣ — ٢٥٩ — ٢٦٠ — ٢٦٩ — ٢٧٤ — ٢٧٥ — ٢٨٣ — ٢٨٥ — ٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٣ — ٢٩٧ — ٣٠٠ — ٣٠١ — ٣٠٢ — ٣١٢ — ٣١٦ — ٣٣٠ — ٣٤١ — ٣٦٤ — ٣٦٩ — ٣٧٠ — ٣٧١ — ٤٠٤ — ٤٠٥ — ٤٠٦ — ٤٠٨ — ٤٠٩ — ٤١٢ — ٤١٣ — ٤١٥ — ٤٤٧ — ٤٥٠ — ٤٥٤ — ٤٥٥ — ٤٦٠ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦
- أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن) ٩ — ١٢ — ١٣ — ٦١ — ٦٢ — ٦٧ — ٨٤ — ٨٦ — ٨٧ — ٩٧ — ١٠٢ — ١٣٧ — ١٣٨ — ١٥٠ — ١٥١ — ١٥٣ — ١٦٤ — ١٦٥ — ١٩٧ — ١٩٨ — ٢٠٤ — ٢١٠ — ٢١٨ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٣٠ — ٢٣٧ — ٢٥٥ — ٢٩٦ — ٣١٧ — ٣٣٥ — ٣٣٧ — ٣٤٦ — ٣٤٩ — ٣٥٣ — ٤٥٩ — ٤٧٢ — ٤٧٣ — ٤٧٧ — ٤٧٩
- أبو داود الطيالسي ٣٤٩

— داود بن علي الظاهري ٢٢ — ٣٧ — ٣٨ — ٤٠ — ٥٠ — ٧٤ — ٨٤ —
 — ١٠١ — ١٣٣ — ١٣٦ — ١٣٩ — ١٤٣ — ١٦٥ — ١٨٢ — ١٨٤ —
 — ١٩١ — ١٩٢ — ٢٠٥ — ٢٣٣ — ٢٣٥ — ٢٣٧ — ٢٦٣ — ٢٧٨ —
 — ٢٩٤ — ٢٩٥ — ٣٠٢ — ٣٣٩ — ٣٤٣ — ٣٤٥ — ٣٥١ — ٣٥٢ —
 — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٦٥ — ٣٧٢ — ٣٨٨ — ٣٨٩ — ٤١٦ — ٤١٧ —
 ٤٢٠ — ٤٣٩ — ٤٤٠ — ٤٤١ — ٤٤٣ — ٤٧٩ — ٤٨٠ —

— ابن دينار ٤٤٢ —

— أبو ذر الغفاري رضي الله عنه ١٥٣ — ١٦٥ — ٤٦٧ —

— ابن أبي نؤيب ١٠١ — ٣٤٨ —

— ذوى اليسارة ١٦٣ —

— رافع بن خديج ٤٦٤ —

— أبو رافع رضي الله عنه (مولى رسول الله — صلى الله عليه وسلم) ٣٠٣ —
 ٣٥٣ — ٣٠٤ —

— الرافعي | عبد الكريم بن محمد صاحب منج العزیز والحرر (١٥ —
 — ١٧ — ١٨ — ٢٣ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٨ — ٢٩ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٦ —
 — ٤١ — ٤٧ — ٥٤ — ٥٥ — ٥٦ — ٥٧ — ٥٨ — ٥٩ — ٦٠ — ٦٣ —
 — ٦٤ — ٦٦ — ١٢٣ — ١٢٤ — ١٣٢ — ١٧٣ — ١٧٥ — ١٧٦ —
 — ١٧٧ — ١٧٨ — ١٨٨ — ١٩٠ — ١٩١ — ١٩٢ — ٢٠١ — ٢٠٦ —
 — ٢٢١ — ٢٢٣ — ٢٢٨ — ٢٣٢ — ٢٤٠ — ٢٤١ — ٢٤٢ — ٢٤٥ —
 — ٢٤٨ — ٢٤٩ — ٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٦٧ — ٢٦٨ — ٢٧٢ — ٢٨٢ —
 — ٢٨٣ — ٢٨٤ — ٢٨٥ — ٢٨٩ — ٢٩٠ — ٢٩٢ — ٢٩٩ — ٣١٣ —
 — ٣١٥ — ٣٢٧ — ٣٢٩ — ٣٣٠ — ٣٣١ — ٣٣٣ — ٣٦٠ — ٣٦٨ —
 — ٣٦٩ — ٣٧٠ — ٣٧١ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٣٨٤ — ٤٠٠ — ٤٠١ —
 — ٤١٢ — ٤٢٩ — ٤٣٢ — ٤٣٣ — ٤٣٤ — ٤٤٥ — ٤٤٨ — ٤٥٧ —
 ٤٦٠ — ٤٦١ — ٤٧٣ — ٤٧٤ — ٤٧٦ — ٤٧٧ — ٤٨٤ — ٤٨٧ —

— الرزى أبو بكر ٢٧٨ —

— ربيعة بن عبد الرحمن بن الجبير ٣٣٦ — ٤١٧ —

— أبو رزين العقيلي ٩ — ٨٤ —

— الروياتى (اسماعيل بن أحمد بن محمد صاحب بحر المذهب والحظية)

٢٧ — ٢٩ — ٣١ — ٤٥ — ٦٠ — ١١١ — ٢٠٦ — ٢٤٢ — ٢٥٩ —
 ٢٦٩ — ٢٨٥ — ٢٩٣ — ٣١٥ — ٣٢٣ — ٣٤٠ — ٣٧١ — ٣٧٢ —
 ٤٠٩ — ٤١٣ — ٤٣٠ — ٤٣٢ — ٤٥٢ — ٤٥٥ — ٤٧٦ — ٤٨٣ —
 ٤٨٤

— أبو الزبير ١٢ — ١٣٤ — ١٩٧ — ٢٨٧ — ٣٥٥ — ٤٢٦ —
 — ابن الزبير (عبد الله رضى الله عنه) ٨٤ — ١٢٨ — ١٣٦ — ١٤٠ —
 ١٥٢ — ٢١٥ — ٢٢٣ — ٢٣٥ — ٢٣٦ — ٢٥٢ — ٢٢٢ — ٤٤٢ —
 ٤٥٨ — ٤٥٩ — ٤٦٥ — ٤٨٠

— الزبير بن بكار ٢١ —
 — الزبير بن العوام (رضى الله عنه) ٣٤٥ — ٣٤٧ — ٣٥٠ — ٤٧٣ /

— أبو زرعة الرازى ٨٦ — ٨٨ — ٢٢٥ — ٢١٧

— الزجاج (أبو اسحق ابراهيم بن السرى النحوى) ٧

— زفر (صاحب أبى حنيفة) ٢١٥ — ٤٣٩

— الزمخشري (محمود بن عمر) ١٣٣

— أبو الزناد (عبد الله بن زكوان) ٢٥٦

— الزهرى (أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب
 ابن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشى المدنى التابعى)
 ١٤٧ — ١٥١ — ٢٠٣ — ٢٣٣ — ٢٤٨ — ٣٥٤ — ٤٢١ — ٤٤١ —
 ٤٤٢

— أبو زيد (الشيخ) من قدماء أصحاب الشافعى ١٦٩

— زيد بن أرقم رضى الله عنه ٣٥٠

— زيد بن أسلم ١٤٦

— زيد بن ثابت رضى الله عنه ٢١٨ — ٢٨٠ — ٢٨١ — ٣٠٢ — ٤٢٢ —
 ٤٤٢ — ٤٢٥

— زيد بن كعب السلمى ٣٤٧

— زيد بن الحباب ١٩٧

— زيد بن خالد الجهنى ٢٥٣ — ٢٥٤ — ٢٥٥

- زيد بن صوحان ١٥٠ —
 — أبو زيد المرزوي (الشيخ) ٢٤٩ — ٢٥٢ —
 — السائب الأنصاري ٢٣٧ —
 — السائب بن يزيد ٣٨ — ٤٠ —
 — سالم بن عبد الله بن عمر ١٤٧ — ١٤٨ — ١٥١ — ١٥٢ — ٢٥١ —
 — سالم بن عبد الله بالعمش ٣ — ٦٧ —
 — ابن السبكي (تاج الدين بن تقي الدين بن عبد الكافي) ٢١٩ —
 — سراج الكعكي ٤ —
 — سراقبة بن مالك بن جعشم (أبو سفيان رضي الله عنه) ١٢ — ١٦٥ —
 — السرخسي (صاحب التعليقة والإملاء عبد الرحمن بن أحمد بن محمد
 الأستاذ أبو الفرج بن الزاز) ٧٨ — ٨٣ — ١٣١ — ١٤٠ — ١٤٢ —
 ٢٨١ —
 — ابن سريج (أبو العباس أحمد بن عمر) ٤٦ — ٤٧ — ٥٠ — ٥٩ —
 — ٦٠ — ٦١ — ٧٤ — ١١٤ — ١٢٣ — ١٦٩ — ١٧٤ — ١٨٧ — ١٩٢ —
 ٢٥٢ — ٢٦٧ — ٤٠٨ — ٤١٢ — ٤٢٤ — ٤٣٣ —
 — أبو سعيد الأسطخري ٢٧ — ٢٨ — ٢٩ — ٤٨ — ٦٥ — ١٢٤ —
 ١٨٩ — ١٩٠ — ٢٩٧ — ٢٩٨ — ٣٥٢ — ٣٩٠ —
 — أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ٧٠ — ١٦٣ — ٢٣٥ — ٤٦٣ —
 ٤٧٢ — ٤٧٨ —
 — سعيد بن سالم القداح ٢٧٨ —
 — سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ٢٥٥ —
 — سعيد بن عبد الله بالعمش ٣ —
 — سعيد بن المسيب ١١ — ١٤٩ — ١٥١ — ١٧١ — ١٧٢ — ٣٠٢ — ٣٠٣ —
 ٣٥٥ — ٣٥٧ — ٣٨٠ — ٤١٨ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٥ —
 — سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ١٤٧ — ١٤٨ — ٢٢٣ — (٢٨١) —
 ٢٣٦ — ٤٧١ — ٤٧٢ — ٤٧٣ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٨٠ —
 — السمودي ١٥ —

- أبو سفيان بن حرب (رضى الله عنه) ١٨
- سفيان بن عيينه ١٢ — ٢٨٠ — ٣٤٨ — ٣٨٠
- أم سلمة (أم المؤمنين بنت أبي أمية المخزومية رضى الله عنها) ٢٠٤ — ٢٠٥ — ٢٠٧
- سليمان بن الأسود ١٥٣ — ١٦٥
- سليمان بن بشار ١٩٧ — ٣٠٢
- سليمان بن الحارث ١٤٩
- سليمان بن حرب ٣٤٩
- سليم الرازي (أبو الفتح بن أيوب) ١٥
- سلمان بن ربيعة ١٥٠
- سليمان بن أبي عبد الله ٤٧٢ — ٤٧٣
- سهيل بن عمرو ٤٥٨
- سيويه ٢٥٧
- ابن سيرين (محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك) ١١ ، ١٠١ ،
- ١٤ ، ٢٠١ ، ٣٤٢ ، ٤٢١
- الشافعي (محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الإمام الكبير فخر الإسلام أبو بكر الشافعي صاحب المنظهرى المسمى بحلية العلماء وصاحب المعتمد وهو كالشرح له) ١٧ — ٣١ — ٦٠ — ٧٨ — ٧٩ — ٩٨ — ٢٤٢ — ٣٦٦ — ٣٦٧ — ٤٧٤
- الشافعي (محمد بن إدريس الإمام المظلي رضى الله عنه صاحب المذهب وكتبه الأم والإملاء والرسالة والمختصر) ٤ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٣ — ١٥ — ١٨ — ٢٢ — ٢٤ — ٢٧ — ٣٠ — ٣٩ — ٤٩ — ٥٢ — ٥٣ — ٥٦ — ٥٧ — ٦٠ — ٦٢ — ٦٤ — ٦٥ — ٧٢ — ٧٨ — ٨٠ — ٨٦ — ٨٧ — ٩٢ — ٩٣ — ٩٧ — ١٠٣ — ١٠٤ — ١٠٥ — ١٠٦ — ١٠٨ — ١٠٩ — ١١٦ — ١١٨ — ١١٩ — ١٢٠ — ١٢١ — ١٢٤ — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٢٨ — ١٣١ — ١٣٣ — ١٣٨ — ١٣٩ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٤ — ١٤٥ — ١٥٠ — ١٥٥ — ١٥٧ — ١٥٨ — ١٦١ — ١٦٢ — ١٦٩ — ١٧٢ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٨٢ — ١٨٣

١٨٧ — ١٨٩ — ١٩٠ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٣ — ١٩٦ — ١٩٨ —
 ١٩٩ — ٢٠٠ — ٢٠١ — ٢٠٢ — ٢٠٣ — ٢٠٥ — ٢٠٦ — ٢٠٩ —
 ٢١٠ — ٢١١ — ٢١٢ — ٢١٣ — ٢١٧ — ٢٢٠ — ٢٢١ — ٢٢٢ —
 ٢٢٤ — ٢٢٨ — ٢٢٩ — ٢٣٠ — ٢٣٦ — ٢٣٧ — ٢٤٤ — ٢٤٥ —
 ٢٤٦ — ٢٤٧ — ٢٥٤ — ٢٥٥ — ٢٥٦ — ٢٥٨ — ٢٥٩ — ٢٦٠ —
 ٢٦٢ — ٢٦٨ — ٢٧٠ — ٢٧١ — ٢٧٢ — ٢٧٣ — ٢٧٧ — ٢٧٨ —
 ٢٨٠ — ٢٨١ — ٢٨٢ — ٢٨٣ — ٢٨٤ — ٢٨٥ — ٢٨٦ — ٢٩٠ —
 ٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٤ — ٢٩٨ — ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣٠١ — ٣٠٧ —
 ٣٠٨ — ٣١٠ — ٣١١ — ٣١٣ — ٣١٥ — ٣١٦ — ٣٢٠ — ٣٢٦ —
 ٣٢٧ — ٣٣٠ — ٣٣٦ — ٣٣٨ — ٣٣٩ — ٣٤٠ — ٣٤٢ — ٣٤٥ —
 ٣٤٦ — ٣٤٧ — ٣٤٩ — ٣٥٠ — ٣٥٣ — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٥٦ —
 ٣٥٧ — ٣٥٨ — ٣٥٩ — ٣٦١ — ٣٦٣ — ٣٦٤ — ٣٦٧ — ٣٧٢ —
 ٣٧٤ — ٣٧٥ — ٣٧٧ — ٣٧٩ — ٣٨٠ — ٣٨٤ — ٣٨٦ — ٣٩٠ —
 ٣٩١ — ٣٩٢ — ٣٩٨ — ٤٠١ — ٤٠٢ — ٤٠٥ — ٤٠٨ — ٤١٩ —
 ٤٢١ — ٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٢٧ — ٤٢٨ — ٤٢٩ — ٤٣٠ — ٤٣١ —
 ٤٣٢ — ٤٣٦ — ٤٣٧ — ٤٣٩ — ٤٤٢ — ٤٤٦ — ٤٤٧ — ٤٥٣ —
 ٤٥٤ — ٤٥٥ — ٤٥٩ — ٤٦٠ — ٤٦٧ — ٤٦٨ — ٤٧١ — ٤٧٣ —
 ٤٧٤ — ٤٧٦ — ٤٨٢ — ٤٨٣

— شبرمة ١٠١ — ١٠٢

— ابن شبرمة ١٨٢

— شداد بن اوس رضي الله عنه ٣٣٧

— شريح (القاضي شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي الكوفي) ٣٤٣

— ابو شريح الخزاعي (خويلد بن عمرو) ٣٧٩ — ٤٦٤ — ٤٦٨

— شعبة بن الحجاج العتكي ٣٤٩ — ٣٨٠

— الشعبي (عامر بن شراحيل) ١١ — ١٣٦ — ١٩٢ — ٣٥١ — ٣٥٤ —

٣٥٦ — ٤٤١

— شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ٣٤٨ — ٣٩٧ — ٣٩٨

— شيبه بن عثمان بن طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبد الدار بن ثمي ٤٥٩

— شيبه بن عمر ٣٠٣

- الشيرازي (الشيخ أبو اسحق إبراهيم مصنف المذهب) ٣٥ — ٢٠٠ —
 — ٢٠٦ — ٢١١ — ٢١٩ — ٢٤٦ — ٢٩٠ — ٢٩٢ — ٣٠٦ — ٣٤٤ —
 ٤٢٨ — ٤٧٤
- صاحب الإبانة (الفوراني) ٢٩٠ — ٤٠٣ —
- صاحب التثنية (أبو سعد المتولي) ٥٩ — ٦٥ — ٢٨٦ — ٢٨٧ —
- صاحب التقريب (القاسم بن محمد الشاشي) ٣٤٩ — ٣٨٣ —
 ٣٩٣ — ٣٨٤
- صاحب التلخيص (ابن القاس أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري)
 ٤٦١ — ٤٧٦
- صاحب التثنية (الشيخ أبو اسحق الشيرازي) ١١١ — ٢٣١ —
- صاحب التهذيب (البغوي الحسين بن مسعود الفراء) ٣١ —
 ٢٠٠ — ٢٤٩ — ٢٩٢ —
- صاحب الشامل (ابن الصباغ) ٣٦٨ —
- صاحب العمدة ٣٩٣ —
- صاحب المجلد ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا) ٢٦٧ —
- صاحب المحكم (ابن سيده) ٥٢ — ٢٦٦ —
- صاحب المعتمد = الشاشي (أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الإمام
 فخر الإسلام) ٣٧٩ —
- صاحب الفروع = ابن الحداد (القاضي أبو بكر محمد بن أحمد)
 ١٤٢ — ٢٨٠ —
- صالح قزاز ٤ —
- صالح بن كيسان ٣٤٨ —
- صالح بن محمد بن زائدة ٢٥٦ —
- ابن الصباغ (أبو نصر عبد السيد بن محمد صاحب الشامل) ١٦ —
 ٢٥ — ٢٧ — ٢٨ — ٣٠ — ٣٢ — ٣٤ — ٣٥ — ٥٥ — ٥٧ — ٥٩ —
 ٦٥ — ٧٣ — ٧٩ — ٨٣ — ٩٨ — ١٠٠ — ١١١ — ١١٩ — ١٢٣ —
 ١٣٦ — ١٤٣ — ١٦٢ — ١٦٨ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٨٧ — ١٨٨ —
 ١٨٩ — ١٩٠ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٤ — ٢٠١ — ٢١٣ — ٢٢٧ —

- ٢٣. — ٢٣١ — ٢٥٠ — ٢٦٨ — ٢٨٥ — ٢٩٢ — ٣٠١ — ٣٢٦ —
 — ٣٦٩ — ٣٦٨ — ٣٦٧ — ٣٤١ — ٣٤٠ — ٣٣٢ — ٣٣١ — ٣٢٧
 ٤٧٥ — ٤٧٤ — ٤٥٦ — ٤٣٨ — ٤٢٩ — ٤٠٢
- الصبى بن معبد ١٥٠ — ١٥٩ — ١٦٠ —
- الصمصم بن جثالة ٣٢٤ — ٣٢٥ — ٣٤٥ — ٣٤٦ — ٣٤٨ — ٣٤٩ —
 ٣٥٠ —
- صفوان بن أمية ١٥٦ —
- صفية بنت شيبة ٤٥٨ — ٤٥٩ —
- ابن الصلاح (أبو عمرو الشهرزورى صاحب المقدمة) ٦٤ —
 ٧١ — ٧٢ — ١١١ — ٢٧١ — ٤٦١ —
- الصبدلانى (القاسم بن الفضل أبو المظفر) ١٠٧ — ٢٨٩ — ٣٢٩ —
 ٤٤٨ —
- الصيمرى (عبد الواحد بن الحسين بن محمد صاحب الكفاية) ٦٧ —
 ١٢٣ — ١٦٩ — ٢٧٣ — ٢٨٩ — ٤١٣ — ٤١٥ — ٤٢٩ —
- الضحاک بن مزاحم الهلالى ١٤٨ — ٢٥٥ — ٤٢٠ —
- ضرار بن مرد ٢٥٥ —
- ضمام بن ثعلبة ٨٩ —
- طارق بن شهاب ٣٣٦ — ٤٢٥ —
- مظاهر أحمد مشهور الحداد ٤ —
- أبو مظاهر الزبادى ٧٨ —
- طائوس بن كيسان ١١ — ١٢ — ٨٦ — ١٠٣ — ١٢٣ — ١٦١ —
 — ١٧٣ — ١٧٤ — ١٨٢ — ١٨٣ — ١٩٢ — ١٩٧ — ٢٠١ — ٢٠٩ —
 ٣٤٢ — ٣٤٥ — ٣٥٠ — ٣٥٧ — ٣٨٠ — ٤١٩ — ٤٤٢ —
- الطبرى (الحسين بن على صاحب البعدة شرح إيانة الفوراتى) ٢٨ —
 — ٢٩ — ٥٩ — ٦٩ — ٧٣ — ٧٩ — ٨٦ — ١٧٣ — ١٧٨ — ٢٨٥ —
 ٣٣٢ — ٣٦٠ — ٣٧٩ — ٣٨٤ — ٤٦٠ —
- طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه أحد العشرة المبشرين بالجنة ٣٤٧ —
- طلحة بن عمر ٣٠٣ — ٣٥٠ — ٣٧٣ —

— أبو الطيب بن سلفة ٣٠٤ —

— أبو الطيب (القاضي طاهر بن عبد الله القاضي أبو الطيب بن سلفة الطبري)

— ١١ — ١٣ — ١٥ — ١٦ — ١٧ — ١٩ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٨ — ٢٩ —

— ٣٠ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٣٦ — ٣٧ — ٣٨ — ٤٠ —

— ٤٣ — ٤٤ — ٤٧ — ٥٧ — ٥٨ — ٥٩ — ٦٠ — ٧٢ — ٧٨ — ٧٩ —

— ٩١ — ٩٤ — ٩٧ — ٩٨ — ١٠٦ — ١١٢ — ١٢٦ — ١٢٨ — ١٣١ —

— ١٣٣ — ١٣٤ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٥ — ١٦١ — ١٦٦ —

— ١٩٢ — ٢٠١ — ٢٠٣ — ٢٠٦ — ٢٠٩ — ٢١٣ — ٢١٤ — ٢٢٣ —

— ٢٢٧ — ٢٢٨ — ٢٣٠ — ٢٣١ — ٢٤٠ — ٢٤٣ — ٢٥٠ — ٢٥٩ —

— ٢٦٠ — ٢٧٠ — ٢٧٥ — ٢٧٧ — ٢٨١ — ٢٨٣ — ٢٨٤ — ٢٨٥ —

— ٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٧ — ٢٩٨ — ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣٠١ — ٣٠٢ —

— ٣١٠ — ٣٢١ — ٣٢٢ — ٣٢٣ — ٣٢٧ — ٣٢٩ — ٣٣٢ — ٣٣٣ —

— ٣٣٩ — ٣٤٤ — ٣٦٦ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٧٠ — ٣٧٥ — ٣٧٦ —

— ٣٧٩ — ٣٨٤ — ٣٩٠ — ٣٩٢ — ٤٠٢ — ٤٠٤ — ٤٠٦ — ٤٠٨ —

— ٤١٣ — ٤٢٨ — ٤٣٥ — ٤٣٧ — ٤٣٨ — ٤٣٩ — ٤٥٠ — ٤٥٤ —

— ٤٥٥ — ٤٥٦ — ٤٥٧ — ٤٦٠ — ٤٧١ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦ —

— عائشة (أم المؤمنين رضي الله عنها) ٨ — ٢٣ — ٧٤ — ١٣٧ —

— ١٣٨ — ١٣٩ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٤٥ —

— ١٤٧ — ١٥١ — ١٥٨ — ١٦٣ — ١٦٧ — ١٨٠ — ١٩٤ — ١٩٦ —

— ١٩٧ — ٢١٠ — ٢١١ — ٢١٢ — ٢١٨ — ٢١٩ — ٢٢٣ — ٢٢٤ —

— ٢٣٠ — ٢٣٣ — ٢٣٤ — ٢٥٦ — ٢٦٥ — ٢٦٦ — ٢٨١ — ٢٨٧ —

— ٢٩٥ — ٣٣٥ — ٣٥٠ — ٣٧٤ — ٣٧٦ — ٤١٧ — ٤١٨ — ٤٥٨ —

— ٤٥٩ — ٤٦١ —

— العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم النبي — صلى الله عليه وسلم ٤٤٣ —

— العباس بن الفضل ٣٤٩ —

— عبد الأعلى بن عبد الله ٤٥٨ — ٤٥٩ —

— عبد السلام المكي ١٩٧ —

— عبد الله بن أبي بكر ٢٨١ —

— عبد الله بن جعفر ٢٩٥ —

— عبد الله بن الحرث ٣٥٠ — ٣٥٥ —

— أبو عبد الله الحصري ١٣٢

— أبو عبد الله الحلبي ٤٦١

— عبد الله بن زيد بن عاصم ٤٦٤ — ٤٧١

— عبد الله بن شاذان ١١

— عبد الله بن شقيق ١٥٣

— عبد الله بن شماس ٣٥٠

— أبو عبد الله بن أبي صفرة بن المهلب ١٥٦

— عبد الله ابن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحرث ٢٨٠

— عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى ٢٠٥

— عبد الله بن عامر بن البيعة ٢٨١ — ٣٤٧

— عبد الله بن عباس رضي الله عنه ٨ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٢ — ١٣

— ١٤ — ١٩ — ٢٤ — ٢٥ — ٣٨ — ٤٠ — ٤٥ — ٤٦ — ٦١ — ٦٢

— ٧٠ — ٧٤ — ٨٦ — ٩٥ — ٩٦ — ٩٧ — ١٠١ — ١٠٢ — ١٠٣

— ١٠٥ — ١٢٩ — ١٣٢ — ١٣٥ — ١٣٦ — ١٣٧ — ١٣٨ — ١٤٠

— ١٤٥ — ١٤٦ — ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥٢ — ١٥٣ — ١٥٨ — ١٦٢

— ١٦٤ — ١٨٢ — ١٩٦ — ١٩٧ — ١٩٩ — ٢٠٠ — ٢٠٣ — ٢٠٨

— ٢٠٩ — ٢١٢ — ٢٢٣ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٣١ — ٢٣٣

— ٢٦٣ — ٢٦٤ — ٢٦٥ — ٢٧٤ — ٢٧٥ — ٢٧٨ — ٢٨٠ — ٢٨١

— ٢٨٧ — ٢٩٥ — ٢٩٦ — ٣٠٢ — ٣٠٣ — ٣٠٤ — ٣٠٥ — ٣٠٨

— ٣٢٤ — ٣٢٧ — ٣٢٨ — ٣٢٩ — ٣٣٠ — ٣٤٨ — ٣٤٩ — ٣٥٠

— ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٣ — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٥٧ — ٣٧٢ — ٣٧٣

— ٣٧٤ — ٣٧٧ — ٣٨٠ — ٣٩٦ — ٣٩٧ — ٣٩٨ — ٤١٦ — ٤١٨

— ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٢ — ٤٢٣ — ٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٢٩

— ٤٣٩ — ٤٤٠ — ٤٤٢ — ٤٤٣ — ٤٤٤ — ٤٥٠ — ٤٥١ — ٤٥٦

— ٤٥٧ — ٤٥٨ — ٤٥٩ — ٤٦١ — ٤٦٤ — ٤٧٩ — ٤٨٠

— عبد الله بن عبد الله ٣٤٨

— عبد الله بن عثمان ٣٨٠

— عبد الله بن عدي ٤٦٦

— عبد الله بن أبي عمار ٣٥٢

— عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٨ — ١١ — ١٨ — ١٩ —
— ٥٢ — ٥٤ — ٦٢ — ٧٠ — ١٠٥ — ١٢٩ — ١٣٦ — ١٣٨ — ١٤٠ —
— ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٤٥ — ١٤٦ — ١٤٧ — ١٤٨ —
— ١٤٩ — ١٥١ — ١٥٢ — ١٥٣ — ١٥٨ — ١٦٧ — ١٨١ — ١٨٢ —
— ١٨٦ — ١٩٢ — ١٩٤ — ١٩٥ — ١٩٦ — ١٩٧ — ٢٠١ — ٢٠٨ —
— ٢٠٩ — ٢١٠ — ٢٢٣ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٣١ — ٢٣٢ — ٢٣٨ —
— ٢٥٤ — ٢٥٧ — ٢٥٩ — ٢٦٣ — ٢٦٤ — ٢٦٥ — ٢٦٦ — ٢٧٠ —
— ٢٧٨ — ٢٧٩ — ٢٨٠ — ٢٨١ — ٢٨٢ — ٢٨٧ — ٢٩٤ — ٢٩٥ —
— ٢٩٦ — ٣٠٢ — ٣٠٥ — ٣٣٥ — ٣٤٥ — ٣٤٧ — ٣٥٥ — ٣٥٦ —
— ٣٥٧ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٣٧٨ — ٣٨٠ — ٣٩٦ — ٣٩٧ — ٤٤٠ —
٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٥٨ — ٤٥٩ — ٤٨١

— عبد الله بن أبي قتادة ٣١٧ — ٣١٨

— أبو عبد الله بن المرباط ١٥٦

— ابن عبد البر أبو عمر النعمري ٣٩ ، ١٥٦

— عبد الرحمن بن الأسود ١٥٣ ، ١٦٥

— عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار ٤٢٦

— عبد الرحمن بن عثمان التميمي ٣٤٦

— عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ٣٤٣ — ٤٢٢ — ٤٢٥ — ٤٤١

— عبد الرحمن بن القاسم ٢٠٨ — ٢١٩ — ٢٨٠

— عبد الرحمن بن مهدي ٣٧٨

— عبد الرحمن بن يربوع ٢٥٥

— عبد الرحيم بن مثبت ٣٤٨

— العبدري (نسبة إلى عبد ربه) ٥٠ — ٧٤ — ١٢٦ — ١٣٦ — ١٤٠ —

— ١٦٢ — ١٩٢ — ٢٠٥ — ٢٦١ — ٢٦٣ — ٢٩٤ — ٢٩٦ — ٣٣٠ —

— ٣٤١ — ٣٤٣ — ٣٥٢ — ٣٥٥ — ٣٥٧ — ٣٧٨ — ٣٨٤ — ٣٨٨ —

٤١٧ — ٤١٩ — ٤٦٦ — ٤٨١

— عبد الملك بن مروان ١٠٣ — ٤٧٠

- عبد المظاف حاج أحمد ٥
- عبد الوهاب عبد اللطيف ٢٢٦
- أبو عبيد (أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي صاحب الغريبين)
٨٩ — ١٠٥ — ١٢٩ — ٢٢٥ — ٣٥٤ — ٤٧٧
- عبيد بن جريج ١٨٢
- عبيد الله بن عمر العمرى ٢١٩
- عبيد الله بن معاذ ٣٤٩
- عبيد بن عمير ١٥٢ — ٣٧٧
- عبيدة ٧٤
- أبو عبيدة (ابن حريون) ٢٥٤
- عتاب بن أسيد ٨٧
- عثمان بن عتاب ١٦٤
- عثمان بن عروة ٣٨٠
- عثمان بن عفان رضي الله عنه ١٤٣ — ١٤٩ — ١٥٣ — ١٥٩ — ٢٨٠ —
٢٨١ — ٢٨٦ — ٢٨٧ — ٢٩٦ — ٢٩٧ — ٣٠٢ — ٣٠٨ — ٣٤٥ —
٣٤٧ — ٣٥٠ — ٣٥٢ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٤١٨ — ٤٢٢ — ٤٢٣ —
٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٢٩ — ٤٤٢ — ٤٦٣
- ابن عجرة ٢٨٢
- ابن عدي (أبو أحمد عبد الله بن عدي) ١٩٧ — ٢٢٥
- عدي بن حاتم ٦٨ — ٦٩
- عدي بن زيد الخزاعي ٤٧٨
- عروة بن الزبير ١٤٧ — ١٥١ — ٢٥٦ — ٢٧٨ — ٣٧٩ — ٣٨٠
- ابن عساكر الحافظ ٣٨٠
- عطاء بن أبي رياح ١٠ — ١١ — ١٢ — ٦٢ — ٨٦ — ١٠١ — ١٠٣ —
١٠٥ — ١٣٣ — ١٣٦ — ١٤٠ — ١٤٦ — ١٨١ — ١٨٢ — ١٨٤ —
١٩٥ — ١٩٧ — ١٩٨ — ٢٠١ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٣٣

- ٢٧٨ — ٢٩٥ — ٢٩٦ — ٣٤٢ — ٣٤٥ — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٣ —
 — ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٦٥ — ٣٧٢ — ٣٧٧ — ٣٨٨ — ٣٩٧ — ٤١٦ —
 ٤١٧ — ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٦ — ٤٢٩ — ٤٤٠ — ٤٤١ — ٤٤٢ —
 — عطاء الخرساني ٣٨٠ — ٤٢٥ —
 — عقيل بن أبي طالب ٢٩٥ —
 — هكرمة (مولى ابن عباس) ٦٢ — ١٦٤ — ٢٢٥ — ٣٨٠ — ٣٩٨ —
 ٤٢٦ —
 — علقمه ٢٠٨ —
 — علي أحمد مشهور الحداد ٤ —
 — أبو علي السنجي ١٥ — ١٦٨ — ١٧٠ — ١٧١ — ٢٥٠ — ٢٥٢ —
 ٣٥٩ — ٤٥٦ — ٤٥٧ — ٤٧٦ — ٤٧٧ —
 — علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ٢٣ — ٨٤ — ١٣٥ — ١٤٠ —
 ١٤٦ — ١٤٩ — ١٥٢ — ١٥٣ — ١٥٩ — ١٦٠ — ٢٠٤ — ٢٠٥ —
 ٢٠٨ — ٣٠٢ — ٣٠٥ — ٣٠٦ — ٣٤٥ — ٣٥٠ — ٣٥١ — ٣٩٦ —
 ٣٩٧ — ٤٢٢ — ٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٤٢ — ٤٦٩ — ٤٧٢ — ٤٧٧ —
 — أبو علي الطبري ٤٧ — ٢٦٠ — ٤٢٨ —
 — أبو علي بن أبي هريرة ٦٧ — ٧٩ — ٢٣٦ — ٢٦٠ — ٢٩١ —
 ٣٦٧ — ٣٩٠ — ٣٩١ — ٤٠٤ —
 — عماره بن خزيمة بن ثابت ٢٥٦ —
 — عمران بن الحصين ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥١ —
 — العمراني (القاضي يحيى بن أبي الخير سالم صاحب البيان) ١٣ —
 ١٦ — ٢٧ — ٢٨ — ٥٩ — ٦٠ — ٦٧ — ٧٠ — ٧٣ — ٨٣ — ٩٧ —
 ٩٨ — ١٠٠ — ١٣١ — ١٣٢ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٦٢ — ١٦٨ —
 ١٦٩ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٨٠ — ١٨٤ — ١٨٧ — ١٨٩ — ١٩٠ —
 ٢١٤ — ٢١٥ — ٢٢٧ — ٢٢٨ — ٢٤٨ — ٢٥٠ — ٢٥٩ — ٢٧١ —
 ٢٧٣ — ٢٧٧ — ٢٨٥ — ٢٨٩ — ٢٩٠ — ٢٩١ — ٢٩٢ — ٣٠١ —
 ٣٢٧ — ٣٣٠ — ٣٣١ — ٣٣٣ — ٣٤٠ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٧٤ —
 ٣٧٩ — ٣٩١ — ٣٩٣ — ٤٠٢ — ٤٠٣ — ٤١٣ — ٤١٥ — ٤٢٩ —
 ٤٣٢ — ٤٣٤ — ٤٤٦ — ٤٥٠ — ٤٥٣ — ٤٥٥ — ٤٥٦ — ٤٦٠ — ٤٧٤ —

- أبو عمرو ١٢٦ —
- عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ٨ — ١١ — ٢٤ — ٥١ — ١٣٣ —
- ١٣٥ — ١٤٣ — ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥٠ — ١٥١ — ١٥٢ — ١٥٣ —
- ١٥٨ — ١٥٩ — ١٦٠ — ١٦٣ — ١٨١ — ١٩٦ — ١٩٩ — ٢٠١ —
- ٢٠٢ — ٢٠٣ — ٢٠٤ — ٢٠٥ — ٢٠٨ — ٢٣٥ — ٢٧٨ — ٢٨٠ —
- ٢٨١ — ٢٩٥ — ٣٠٢ — ٣٠٣ — ٣٠٨ — ٣٣٦ — ٣٤٣ — ٣٤٥ —
- ٣٤٧ — ٣٥٠ — ٣٥٢ — ٣٥٣ — ٣٥٤ — ٣٥٧ — ٣٧٣ — ٣٧٩ —
- ٣٩٦ — ٣٩٧ — ٤١٨ — ٤٢٢ — ٤٢٣ — ٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٢٩ —
- ٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٤٣ — ٤٦١ — ٤٦٣ — ٤٧٧ — ٤٧٩ —
- عمرو بن دينار ٣٥١ — ٣٥٦ —
- عمرو بن مسلمة ٤٠ —
- عمرو بن شعيب ٣٩٧ —
- عمر بن سهيلان ٢٥٦ —
- عمرو بن العاص ٢١ —
- ابن عمرو بن العاص ٦٧ — ٢٠٥ — ٣٩٦ — ٣٩٧ — ٣٩٨ —
- أبو عمر عبد الله بن يوسف بن عبد البر ٢١٠ —
- عمر بن عبيد الله ٣٠٣ —
- عمرو بن أبي عمرو ٣١٧ — ٤٢٦ —
- عمر بن قيس ٤ —
- عمرو بن أمية الضمري ٣٥٠ —
- ابن عمير ٧٤ —
- عمير بن سلمة الضمري ٣٤٧ —
- ابن عميرة ٢٢٤ —
- عثيم بن قيس ١٤٧ —
- عياض (بن موسى البصبصى المعروف بالقاضي عياض) ٣٩ — ٨٥ —
- ١٤٣ — ١٥٦ — ١٥٨ — ١٦٢ — ٢٢٣ — ٢٣٤ — ٢٥٧ — ٢٥٨ —
- ٤٦٦ — ٤٦٨ —
- أبو عياض ٣٢٩ — ٤٤٠ —

— عيسى بن سميح ٥ —

— ابن عيينه (سفيان بن عيينه بن أبي مهران الهلالي) ٣٧٧ —

— الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي) ١٥ —

— ٥٥ — ٦٣ — ٧١ — ٧٤ — ٩٦ — ٩٩ — ١١١ — ١١٣ — ١١٤ —

— ١١٦ — ١١٧ — ١٧٣ — ١٨٨ — ٢٠١ — ٢٠٥ — ٢٠٦ — ٢١٢ —

— ٢١٣ — ٢٥٠ — ٢٦٨ — ٢٧١ — ٢٧٢ — ٢٩٢ — ٢٩٩ — ٣٠٦ —

— ٣٢٨ — ٣٢٩ — ٤١٤ — ٤٣٤ — ٤٥٤ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦ —

٤٧٧

— أبو غطفان بن طريف المري ٢٠٣ —

— ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا صاحب المعجم) ٧ —

— الفارقي ٢٨٢ — ٢٩٧ — ٣٦٠ — ٣٦٩ —

— أبو الفتح (القاضي) ٧٠ —

— أبو الفتح سليم بن أبوب الرازي ٢٠٦ — ٢٢٢ — ٢٦٨ —

— أبو الفتوح (القاضي أبو الفتوح يحيى بن أبي السعادات بن سعد الله —

التكريتي) ٢٧٧ —

— أبو فديك ٢٥٥ —

— فرقد السنجي ٢٩٥ —

— أبو الفضل ابن عبدان ١٢٤ — ١٢٥ — ١٢٦ —

— فتنك (المستشرق) ٣٣٧ —

— الفوراني (عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني) ٥٧ —

— ٨٣ — ١٧٥ — ١٩٠ — ٢٠٦ — ٢٧٤ — ٢٩٢ — ٢٩٩ — ٣٠٦ —

— ٣٩٣ — ٤١٥ — ٤٧٤ —

— أبو الفيض البصري ٤١٣ —

— القاسم ٢١٩ — ٢٥٦ — ٢٨٠ — ٢٨١ — ٣٥١ — ٣٥٣ — ٤٢٠ —

— أبو القاسم الأنطاكي ٢٨٣ —

— القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي النخعي المدني ٢١٨ —

— أبو القاسم الكرخي ٣٣٠ — ٤٢٠ —

- ابن القاص (أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري صاحب الخفيص)
 ١٤ — ١٥ — ١٧ — ١٩ — ٢٠ — ٢٣٦ — ٤٥٥
- قبيصة بن جابر الأسدي ٤٢٢ — ٤٢٥
- قتادة (بن دعابة السدودي) ٥٣ — ١٣٦ — ١٨٢ — ١٩٥ — ٢٤٢ —
 ٣٥٧ — ٤٤٢
- أبو قتادة (الحارث بن ربيع رضي الله عنه) ١٥٠ — ٣١٨ — ٣٤٥ —
 ٣٥٠ — ٣٤٦
- قتيبة بن وهب ٣٠٣
- قضى بن كلاب ٣٠٩
- ابن القطان ٢٥ — ٢٣ — ٦٧ — ٧٢ — ٧٩ — ١٩١ — ١٩٧ — ٢٤٢ —
 ٢٦٩ — ٢٨٥ — ٣٠٠ — ٣٠١ — ٣٧٠ — ٤٠٨
- قطبة بن مالك ٣٣٧
- القفال ١٥ — ١٧ — ١٨ — ١٩ — ٢٠ — ٦٩ — ٨٣ — ١٦٨ —
 ١٧٥ — ١٧٨ — ٢٠٥ — ٢٤٩ — ٣١٣ — ٣٢٦ — ٣٢٨ — ٣٦٠ — ٤٠١
- القفال المروزي ٤٦٧
- ابن القفال ٢٤٠ — ٢٤١
- أبو قلابة (عبد الله بن زيد الأنصاري الجرسى رضي الله عنه) ١٤٩
- القلمي (محمد بن علي بن أبي علي) ١٣٠ — ٢١٩ — ٢٦١ — ٣٠٨ —
 ٣٢٠ — ٤٥١
- ابن القيم (شمس الدين الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية) ٣
- أبو كامل ١٦٤
- ابن كثير ١٢٩
- ابن كج (القاضي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن يوسف الدينوري)
 ١٧ — ٤١ — ٤٢
- الكرابيسي ٦٨
- أبو كرب ٣٤٩
- كعب بن عجرة ٨٧ — ٢٦١ — ٣٥٨ — ٣٨٣ — ٤٤٠

— الكهيت ٢٠٠ —

— نعمان بن عات ٢٠٠ —

— ابن لهيعة (عبد الله بن لهيعة) ٨ — ١٠ — ١١ —

— الليث ٧ — ٣٩ — ١٤٨ — ٣٤٨ —

— ابن ماجه (محمد بن يزيد بن ماجه القزويني صاحب السنن) ٨ —

— ٩ — ١٢ — ٢٤ — ٣٨ — ٩٦ — ١٦٤ — ١٩٧ — ٢٠٤ — ٢١٨ —

— ٢٢٤ — ٢٣٧ — ٢٥٣ — ٢٥٤ — ٢٥٥ — ٣٣٥ — ٣٣٩ —

— الماسرجي ٤٥٤ —

— ماعز (رضى الله عنه) ١٥٦ —

— ابن مأكولا ٢١٠ —

— مالك بن انس إمام الأئمة وإمام دار الهجرة ١٢ — ١٨ — ٣٢ — ٣٧ —

— ٣٨ — ٤٧ — ٥٠ — ٥١ — ٦٢ — ٦٦ — ٨٤ — ٨٥ — ٨٦ — ٩٥ —

— ٩٨ — ١٠١ — ١٠٥ — ١٢٧ — ١٣٠ — ١٣٣ — ١٣٦ — ١٣٧ —

— ١٣٩ — ١٤٠ — ١٤٣ — ١٦٥ — ١٨٠ — ١٨١ — ١٨٢ — ١٨٣ —

— ١٨٤ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٤ — ١٩٥ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٠ —

— ٢١١ — ٢١٥ — ٢١٨ — ٢٢٤ — ٢٢٣ — ٢٣٥ — ٢٤٢ — ٢٤٣ —

— ٢٤٥ — ٢٤٧ — ٢٤٨ — ٣٥٠ — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٤ — ٣٥٥ —

— ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٦٥ — ٣٧٢ — ٣٧٤ — ٣٧٧ — ٣٧٨ — ٣٨٠ —

— ٣٨٧ — ٣٨٨ — ٣٨٩ — ٣٩٥ — ٣٩٧ — ٤١٢ — ٤١٦ — ٤١٧ —

— ٤١٨ — ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٦ — ٤٣١ — ٤٣٩ — ٤٤٠ —

— ٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٤٣ — ٤٤٨ — ٤٥٤ — ٤٦٦ — ٤٧٩ — ٤٨٠ —

— الماوردي (علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن البصري صاحب الخواص —

والاحكام السلطانية وغيرها) ١٧ — ١٨ — ٥٦ — ٦٠ — ٦٧ —

— ٧٠ — ٧٣ — ٨٠ — ٨٦ — ١٠٠ — ١٢٧ — ١٣٣ — ١٣٩ — ١٤٠ —

— ١٤٣ — ١٤٤ — ١٦٠ — ١٦٩ — ١٨٤ — ١٨٧ — ١٨٨ — ١٨٩ —

— ١٩٠ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٣ — ٢٠١ — ٢٠٦ — ٢٦٠ — ٢٦٩ —

— ٢٨٥ — ٢٩٠ — ٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٣ — ٢٩٧ — ٢٩٨ — ٢٩٩ —

— ٣٠١ — ٣٠٦ — ٣١٠ — ٣١١ — ٣١٣ — ٣١٤ — ٣١٥ — ٣٢١ —

— ٣٢٢ — ٣٢٣ — ٣٢٧ — ٣٣٠ — ٣٣٢ — ٣٣٣ — ٣٤٠ — ٣٤٣ —

— ٣٤٤ — ٣٦٦ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٧٠ — ٣٧١ — ٣٧٥ — ٣٧٧ —

- محمد بن اسحق ١٥٣ — ١٦٥ — ٣٤٨
- محمد بن اسماعيل بن ابي نديك ٢٥٥
- محمد البجاوي ٢٢٦
- محمد بن ابي بكر ٢١٨
- محمد بن حبيب ٨٩
- محمد بن الحسن ٣٧ — ٦٧ — ٨٦ — ١٢٦ — ١٢٨ — ١٨٢ —
٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٢٣ — ٢٦٦ — ٢٩٥ — ٣٥١ — ٣٧٧ — ٣٨٩ — ٣٩٥
- محمد بن سعد ٢٢٥
- محمد باشيخ ٤
- محمد بن عبد الله بن الحارث ١٤٨
- محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن
كلاب (صلى الله عليه وسلم) ٣٠٩
- محمد بن عبد الله بن عتيل ٢ — ٤ — ٦٧
- محمد بن عبد الله بن العيش ٣
- محمد بن عمرو السواق ٢٥٥
- محمد بن عمر بن علقمة ٣٤٨
- محمد بن المنكر ٩ — ١٠ — ٢٥٥
- محمد بن المنهال ٤٦
- محمود بن خليلي بن عبد الله الخليلي ٢١٩
- ابن المديني (علي بن عبد الله بن المديني) ٣١٨
- ابن المزيان (علي بن أحمد الهزاني أبو الحسن) ٣٣ — ١١٢ —
٢٧٢ — ٣٠٠ — ٣٤١
- ابن المزياني ٤٠٤
- مروان ٤٢٣
- مروان بن الحكم ٢٨٠ — ٢٨١
- المزي (اسماعيل بن يحيى أبو ابراهيم المزي) ٤٩ — ٥٠ — ٨٦

— ١٤٢ — ١٣٣ — ١٣١ — ١٢٠ — ١١٠ — ١٠٩ — ١٠٨ — ١٠٦
 — ٢٣٦ — ٢١٥ — ٢٠٥ — ١٩١ — ١٦٠ — ١٥٩ — ١٤٤ — ١٤٣
 — ٣٥٤ — ٣٥٢ — ٣٢٩ — ٣١١ — ٣٠٧ — ٢٩٤ — ٢٩٢ — ٢٤٦
 ٤٦٧ — ٤٤٣ — ٤٣٦ — ٤٣٢ — ٣٨٤ — ٣٧٥ — ٣٦٥ — ٣٦٣

— ابن مسعود (عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه — ١٣٠ — ١٢٨ — ١٢٦ — ١٢٣ — ١٤٢ — ١٤٧ — ١٥٣ — ١٩٢ — ٣٥٤

— ابو مسعود الدمشقي ١٦٤

— مسلم بن الحجاج القشيري (صاحب الصحيح) — ١٢ — ٩ — ٨ — ٧ — ١٤ — ٢١ — ٢٥ — ٣٨ — ٤٠ — ٤٦ — ٦١ — ٧٠ — ٧٤ — ٨٤ — ٨٧ — ٨٩ — ٩٢ — ٩٦ — ١٠٢ — ١٠٥ — ١٢٧ — ١٣٨ — ١٤٠ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٥ — ١٤٦ — ١٤٧ — ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥١ — ١٥٣ — ١٥٨ — ١٦٢ — ١٦٣ — ١٦٤ — ١٦٥ — ١٦٧ — ١٨٠ — ١٨١ — ١٨٢ — ١٨٦ — ١٩٦ — ١٩٧ — ٢٠٢ — ٢٠٤ — ٢١٠ — ٢١٢ — ٢١٨ — ٢١٩ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٣٠ — ٢٣١ — ٢٣٢ — ٢٣٣ — ٢٣٤ — ٢٣٥ — ٢٣٨ — ٢٥٧ — ٢٦١ — ٢٦٥ — ٢٧٨ — ٢٨٠ — ٢٨٢ — ٢٩٤ — ٢٩٧ — ٣٠٢ — ٣٠٣ — ٣٠٨ — ٣١٧ — ٣١٨ — ٣١٩ — ٣٢٠ — ٣٢٤ — ٣٢٥ — ٣٣٥ — ٣٣٦ — ٣٣٧ — ٣٤٥ — ٣٤٦ — ٣٤٧ — ٣٤٨ — ٣٤٩ — ٣٥١ — ٣٥٨ — ٣٦٢ — ٣٧٣ — ٣٧٤ — ٣٧٦ — ٣٧٩ — ٣٨٠ — ٤١٧ — ٤١٨ — ٤١٩ — ٤٤٤ — ٤٥١ — ٤٥٢ — ٤٥٧ — ٤٥٩ — ٤٦٣ — ٤٦٦ — ٤٦٧ — ٤٦٨ — ٤٧٠ — ٤٧١ — ٤٧٢ — ٤٧٣ — ٤٧٧ — ٤٧٨ — ٤٨١ — ٤٧٩

— مطرف بن مازن ٤٢٦

— المطلب بن عبد الله بن حنطب ٣١٧

— معاذ بن جبل ٣٥٣ — ٣٤٩

— ابو معاوية ٣٤٩

— معاوية بن ابي سفيان ١٤٨ — ١٥١ — ٢٢٣ — ٢٢٢ — ٤٢٥ — ٤٦٣ — ٤٤٢

— المعتمر بن سليمان ٣٤٩

— ابو معشر ١٦٤

- أم معتل ١٢٧
- ممر ٢٨٠
- ممر بن راشد ٣٤٨
- ابن معين (يحيى بن معين) ١٩٧ — ٢٢٥ — ٢١٧ — ٢٨٠ — ٤٢٦
- المغيرة بن أبي الغيث ٢٥٦
- المقدس ٢٠٦ — ٢٢٢ — ٢٧١
- أبو المكارم (عرفة بن علي بن الحسين التميمي) ٤٢٨
- بكحول (الشامي أبو عبد الله) ١٨٢
- ابن مكي ٣٣٥ — ٤٥٧
- ابن المنذر (أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري) ١٢ — ٣٧ — ٢٨ — ٤٦ — ٥٠ — ٥١ — ٦٢ — ٨٤ — ١٠١ — ١٣٥ — ١٣٦ — ١٣٧ — ١٤٠ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٧٢ — ١٨١ — ١٨٢ — ١٨٣ — ١٩٤ — ١٩٥ — ١٩٩ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٢٠ — ٢٢٤ — ٢٢٧ — ٢٣٣ — ٢٦٢ — ٢٦٣ — ٢٦٨ — ٢٦٩ — ٢٧١ — ٢٧٩ — ٢٨٧ — ٢٩٥ — ٢٩٦ — ٣٤١ — ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٧٢ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٣٧٨ — ٣٨٠ — ٤١٨ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٣٩ — ٤٤٠ — ٤٤٢ — ٤٤٣
- أبو منصور الأزهرى ١٩٩
- منصور بن اسماعيل أبو الحسن التميمي ٣٠٠
- منصور بن المعتمر ٣٤٩
- مهران بن صفوان ٨٦
- أبو المهزم يزيد بن أبي سفيان ٣٣٩ — ٣٥٢ — ٣٥٣
- المهلب بن أبي صفرة ٣٨٠
- أبو موسى الأشعري (رضى الله عنه) ١٤٨ — ١٥١ — ٢٣٨ — ٢٤٠ — ٣٥٤
- أبو موسى المروزي ١٥
- ميمون بن جليان ٣٥٣

— ميمونة ٢٠٣ — ٢٠٤ —

— نافع ٢٣٨ — ٢٧٨ — ٢٨٠ —

— نافع بن عبد الحارث ٣٠٨ — ٤٢٣ — ٤٤٢ —

— النخعي (ابراهيم بن يزيد بن قيس) ١٢ — ١٠١ — ١٠٢ — ١٢٣ —

— ١٣٦ — ٢١٥ — ٢٧٨ — ٢٧٩ — ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٣٥٤ — ٣٥٦ —

— ٤١٨ — ٤٢٠ — ٤٣٩ — ٤٤١ — ٤٤٢ —

— النسائي (ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سفان

ابن دينار الخراساني النسائي) ٩ — ١٢ — ٨٤ — ٨٥ — ١٢٧ —

— ١٤٨ — ١٥٠ — ١٦٤ — ١٩٧ — ٢١٠ — ٢٢٥ — ٢٣٧ — ٢٥٥ —

— ٣١٧ — ٣٢٧ — ٣٤٦ — ٣٤٧ — ٣٨٠ — ٤٦٦ —

— ابو نصر ١٥٢ —

— النوى (ابو زكريا محيي الدين بن شرف) شارح المذهب الحافظ الإسلام

— ٩٧ — ٣٢٧ — ٤ —

— هرم بن حنبش ١٢٨ —

— ابو هريرة (رضى الله عنه) ٧ — ١٠ — ١٢ — ٧٠ — ٩٥ — ١٠١ —

— ١٢٨ — ١٤٠ — ٣٢٧ — ٣٢٩ — ٣٤٥ — ٣٤٧ — ٣٥٢ — ٣٥٣ —

— ٣٥٤ — ٣٧٢ — ٣٧٤ — ٣٧٩ — ٣٨٠ — ٣٩٦ — ٣٩٧ — ٤٦٩ —

— ٤٧٨ —

— هشام بن عروة ٢٥٦ — ٣٧٩ —

— الواحدى (ابو الحسن علي بن احمد محمد المفسر النيسابورى) ١٢٠ —

— الواحدى (محمد بن عمر الواحدى صاحب المغازى) ٤٦٧ — ٤٦٨ —

— وكيع ١٩٧ —

— ابو الوليد ٣٤٩ —

— ابو الوليد الأزرقى ٤٥٩ — ٤٦١ — ٤٦٢ — ٤٦٣ —

— ابن وهب ٢١٠ — ٤٦٦ —

— وهب بن حنبش ١٢٨ —

— ابن ابي يحيى ٣٧٥ —

- يحيى بن اسحق ١٤٩
- أبو يحيى البلخي ٩٢
- يحيى بن حمزة ٢٨٠
- يحيى بن سعيد ٢٩٥
- يزيد بن الأصم ٣٠٢
- يزيد بن زياد ١٩٨ — ٣٣٥
- يزيد بن نعيم ٣٩٦
- يعلى بن أمية ٢٣٣ — ٣٦١
- أبو يوسف (القاضي صاحب أبي حنيفة) ٣٧ — ٦٧ — ٨٦ — ١٢٦ —
- ١٢٨ — ١٣٦ — ١٣٧ — ١٤٣ — ٢٠٩ — ٢١٥ — ٢٢٣ — ٣٥١ —
- ٣٧٧ — ٢٨٧ — ٢٩٥
- يونس بن حبيب البصري ٢٥٧

الأحكام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣	مقدمه المحقق للشروع في أبواب الحج — خطاب الحبيب الشريف محمد بن عبد الله باعقل قدس الله روحه الطاهرة ونور ضريحه	١٣	١ (وأما) قوله — صلى الله عليه وسلم : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة »
٤	سبب ذهلي إلى الحج وفائدته	١٣	٢ (أما أحكام المسألة) فلا يجب على المكلف المستطيع في جميع عمره إلا حجة واحدة وعمرة واحدة بالشرع
٥	تكريم المبعوث والتبرك بعلمه من حكومة ماليزيا باحلال الفقير ضيفا عليها والنقل بين ولاياتها	١٤	٣ (فرع) ومن حج ثم أرند ثم أسلم لم يلزمه الحج
	كتاب الحج	١٤	٤ حديث دخول رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مكة يوم الفتح بغير إحرام صحيح
٧	(فرع) في طرف من فضائل الحج		٥ (وأما حكم المسألة) . إذا حج واعتبر حجة الإسلام وعمرته ثم أراد دخول مكة لحاجة لا تتكرر فهل يلزمه الإحرام بحج أو عمرة
٨	الحج ركن من أركان الإسلام وفرض من فروضه	١٤	٦ (أما) من يتكرر دخوله كالخطاب والحشاش والصياد والسقا ونحوهم (فطريقان)
٩	حديث جابر أن النبي — صلى الله عليه وسلم — سئل عن العمرة أواجبة هي ؟ وتحسين الترمذي له	١٥	٧ (وأما) البريد الذي يتكرر دخوله مكة للرسائل فإن قلنا يجب فلو وجوب شروط
١٠	أما تحسين الترمذي لهذا الحديث . فغير مقبول		٨ (أهدأ) أن يجيء الداخل من خارج الحرم ، فأما أهل الحرم فلا إحرام عليهم
١١	وينكر على المصنف ثلاثة أشياء	١٦	٩ (والثاني) ألا يدخلها لقنل ولا خالفا
١١	(أما حكم المسألة) فالحج فرض عين على كل مستطيع بإجماع المسلمين		
١١	العمرة فرض في مذهبنا على الصحيح		
١١	(فرض) في مذاهب العلماء وفوجوب العمرة		
١٢	وأما حديث سرافة لعائنا هذا ؟ أم لايد ؟		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦	(الثالث) أن يكون حراً غان كان عبداً فلا إجماع عليه أن لم يأن سببه فيه بلا خلاف	٢٢	(وقوله) : لأنه لم يلزمه وجوبه فلم يلزمه كضمان الأدمين
١٧	(فرغ) إذا أراد دخول الحرم ولم يرد دخول مكة فحكمه حكم دخول مكة	٢٢	(أما حكم المسألة) فقال الشافعي والأصحاب : إنها الحج على مسلم بالغ وعاقل حر مستطيع
١٨	(فرغ) ذكر المصنف وجميع الأصحاب هنا أنه يجوز دخول مكة للقتال بغير إجماع	٢٢	(فرغ) قال أصحابنا : النفس في الحج خمسة أقسام
١٨	(فرغ) قال المصنف والأصحاب هنا : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - دخل مكة يوم الفتح وهو لا يأمن من أن يقتل	٢٢	(قسم) لا يصح منه بحال وهو الكافر (القسم الثاني) من لا يصح له لا بالمباشرة كالصبي الذي لا يميز
١٨	(فرغ) في مذاهب العلماء فبين أراد دخول الحرم لحاجة لا تنكر كالجارة والزبارة وعيادة المريض ونحوها	٢٢	(الثالث) من يصح منه بالمباشرة وهو المسلم المميز الصبي أو العبد
١٨	قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه يستحب له الإجماع ، ولا يجب	٢٢	(الرابع) من يصح منه بالمباشرة ويجزئه عن حجة الإسلام
١٩	واحتجوا للوجوب بقول ابن عباس المذكور في الكتاب	٢٢	(الخامس) من يجب عليه وهو المسلم البالغ العاقل الحر المستطيع
١٩	(فرغ) قد ذكرنا أنه إذا قلنا : يجب الإجماع لدخول الحرم فدخل بغير إجماع عصى ، والمذهب لا يلزمه القضاء	٢٢	أجمعت الأمة على أنه لا يجب الحج على المجنون أما صحته فبغير وجهان (أما) من يجزئ وبغير
٢٠	(فرغ) قال ابن القاسم في التلخيص : كل عبادة واجبة إذا تركها لم يمسها القضاء أو الكفارة إلا واحدة وهي الإجماع لدخول مكة	٢٤	(فرغ) يشترط لصحة مباشرته بنفسه للحج إقامته عند الإجماع والوقوف والطواف والسعي
٢١	حديث « الإسلام يجب ما قبله » وقد ينكر على المصنف استدلاله بظني مع وجود القطعي	٢٤	حديث ابن عباس في حج الصبي
٢١	أما قول المصنف : فإن كان أصلياً ، فبمعنى به الاحتراز عن المرتد	٢٥	أما أحكام الفصل فقال الشافعي والأصحاب : لا يجب الحج على الصبي ويصح منه
		٢٦	لو كان الولي ببغداد والصبي بالكوفة
		٢٦	(فرغ) وأما الولي الذي يحرم عن الصبي أو يأن له
		٢٦	(وأما) الإجماع فلا يحرم الجد عن نفسه وإنما يعتقد للطفل فبقتضى ولاية له في حياة الأب

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٦	(وأما) غير الأب والجد فقال جمهور أصحابنا : إن كان له ولاية بأن يكون وصيا أو فيما من جهة الحاكم صح إحرامه	٢٢	ومضى وجبت الفدية ، فهل هي في مال الصبي ؟ أم في مال الولي ؟
٢٧	(والطريق الثاني) القطع بالمسحة مطلقا	٢٣	ومضى قلنا : الفدية على الولي فهي كالفدية الواجبة على البالغ بفعل نفسه
٢٧	(وأما) الأم فهي كالإخوة وسائر العصيات	٢٣	أفرغ (لو طيب الولي الصبي والبيسه أو حلق رأسه أو قلعه ، فإن لم يكن لحاجة الصبي ، فالفدية في مال الولي بلا خلاف
٢٨	وأما الإخوة والأعمام فإن لم يكن لهم النصرف في ماله بوصية أو أذن حاكم فليس لهم الإحرام على الصحيح	٢٤	ولو جاءه الولي إلى التطيب فالفدية في مال الولي بلا خلاف
٢٩	(فرع) صفة إحرام الولي عن الصبي - أن ينوي جعله محرما	٢٤	(فرع) إذا تمتع الصبي أو تهرن فتحكم دم التمتع ودم القهران حكم الفدية بارتكاب المحظورات ففيها الخلاف السابق
٢٩	(فرع) الصواب في حقيقة الصبي المميز أنه الذي ينهم الخطاب	٢٤	(فرع) لو جامع الصبي في إحرامه ناسيا أو عامدا
٣٠	(فرع) متى صار الصبي محرما بإحرامه أو إحرام وليه عنه فعلى بنفسه ما قدر عليه	٢٥	إذا بلغ ينتظر في الحجة التي أسدها وإذا جوزنا القضاء في مال الصبي فشرع فيه وبلغ قبل الوقوف أنصرف إلى حجة الإسلام وعليه القضاء
٣٠	(وأما) الطفل فإن قدر على الرمي أمره به الولي والارمي عنه من ليس عليه فرض الرمي	٢٥	(فرع) لو صام الصبي في شهر رمضان وجامع فيه جماعا يفسد صومه
٣١	(فرع) نفقة الصبي في سفره في الحج بحسب مذهبها تنذر نفقته في الحضر من مال الصبي وفي الزائد بسبب السفر خلاف	٢٦	(فرع) إذا نسوى الولي أن يعقد الإحرام للصبي ، فمر به على الميقات ولم يعقده ثم عقده بعده فوجهان
٣٢	(فرع) ليس للولي أن يسلم النفقة إلى الصبي ، ولكن إن كان معه اتفق عليه	٢٦	(فرع) حكم المجنون حكم الصبي الذي لا يميز في جميع ما سبق
٣٢	(فرع) قد سبق أنه يجب على الولي منع الصبي من محظورات الإحرام فلو تطيب أو لبس ناسيا فلا فدية قطعا	٢٦	(فرع) المغنى عليه ومن غشي لا يصح إحرام وليه عنه ولا يعقده عنه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٧	واحتج لأبي حنيفة أيضا بأن الإحرام أحد أركان الحج فدخلته النسابة للعجز كالطواف	٤٤	(فرع) كل دم يلزم العبد المحرم بفعل محظور كاللباس والصيد أو بالموات لم يلزم السيد بحال ، سواء أحرّم بأنفسه أم بغيره ؟
٣٧	(فرع) أن المريض لا يجوز لغيره أن يحرم له فيصير محرما	٤٥	(فرع) إذا نذر العبد الحج ، فهل يصح منه في حالة رقة ؟
٣٧	(فرع) في مذاهب العلماء في حج الصبي	٤٥	(فرع) حيث جوزنا للسيد تحليله أردنا أن يأمره بالنظر لا أنه يستقل بما يحصل به التحلل ، لأن غايته أن يستخذه ويستمتع المضى ، ويأمره بفعل المحظورات أو ينعلها به ، ولا يرتفع الإحرام بشيء من هذا بلا خلاف
٣٨	(وأما) الجواب عن حديث : (رفع القلم) والمراد رفع الإثم لا إبطال العمل	٤٥	حيث جاز تحليله فاعتقه السيد قبل التحلل لم يجز له التحلل بل يلزمه إنجام الحج
٣٩	المعول عليه في مسألة الأخبار الصحيحة التي لا تقبل التأويل	٤٦	(أما حكم المسألة) فإذا أحرّم الصبي بالحج ثم بلغ أو العبد ثم عتق فلها أربعة أحوال
٣٩	صحح حج الصبي مالك والشافعي وسائر الفقهاء	٤٦	(أحدها) أن يكون البلوغ والعتق بعد فراغ الحج
٣٩	(فرع) يكتب للصبي ثواب ما يعمله من الطاعات كالطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج	٤٦	(الثاني) أن يكون البلوغ والعتق قبل الفراغ من الحج لكنه بعد خروج وقت الوقوف بعرفة
٤٠	العبد لا يلزمه الحج ويصح منه الحج بأذن سيده ويغير أذنه بلا خلاف عندنا	٤٧	(الثالث) أن يكون قبل الوقوف بعرفة أو في حال الوقوف
٤١	ولو أذن له في العمرة فأحرّم بالحج فله تحليله	٤٧	(الرابع) أن يكون بعد الوقوف بعرفة وقبل خروج وقت الوقوف
٤٢	ولو أذن في الحج أو التمتع فترن ليس له تحليله بالاتفاق	٤٧	(وأما) المسمى فاعتقضى بكمله في حال النقص
٤٢	فلو أذن في الإحرام مطلقا فأحرّم وأراد صرفه إلى نكح وأراد السيد غير ذلك فوجهان (أحدهما) القول قول العبد (والثاني) كاختلاف الزوجين	٤٨	والطواف في العمرة كالوقوف في الحج ، فإذا بلغ أو عتق أجزأته عن عمرة الإسلام
٤٣	ولو أحرّم المكاتب بغير إذن مولاه ففى جواز تحليله لمسيده طريقان		
٤٣	(فرع) إذا أسند العبد الحجة بالجماع فهل يلزمه القضاء ؟		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٨	(فرع) إذا أفسد الصبي والعبد حجها وقتلها : يلزمهما القضاء ، ولا يصح في الصبا والرق ولو غات الصبي والعبد الحج وبلغ وعق فان كان البلوغ والعق قبل الفوات فعليه حجة واحدة	٥٤	(فرع) لو لم يجد ما يصرفه في الزاد والماء ، ولكنه كسب يكسب ما يكفيه ووجد نفقة ، فهل يلزمه الحج تمويلا على الكسب ؟
٤٨	(فرع) في حكم إحرام الكافر ومروءه بالمليقات وإسلامه في إحرامه	٥٥	(أما حكم المسألة) فإذا كان بينه وبين مكة مسافة قصر فيها الصلاة لم يلزمه الحج وإذا وجد مشقة شديدة في ركوب الحمل اشترط في حقه التكتيس ونحوها بحيث تندفع عنه المشقة
٤٩	فان لم يمكن بأن أسلم بعد الفجر من ليلته لم يجب عليه الحج في هذه السنة فان استطاع بعد ذلك لزمه	٥٦	وان وجد ما يشترى به الزاد والراحلة ، وهو محتاج إليه لذين عليه لم يلزمه
٥٠	(فرع) في حج العبد والصبي سوى ما سبق	٥٧	أما إذا احتاج إليه لتنفقته من تلزمه نفقته مدة ذهابه ورجوعه فلا يلزمه الحج
٥٠	(فرع) في المحجور عليه لسفه كغيره في وجوب الحج ، لكن لا يجوز للولي دفع المال إليه ، بل يصحبه الولي وينفق عليه بالمعروف	٥٧	(أما) إذا احتاج إلى مسكن أو خادم يحتاج إلى خدمته وليس معه ما يفضل عن ذلك فهل يلزمه الحج ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه (والوجه الثاني) يلزمه الحج وبيع المسكن والخادم
٥١	(فرع) يصح حج الأغلف وهو الذي لم يختن	٥٨	(فرع) لو كان فقيرا وله كتب فهل يلزمه بيعها للحج ؟ إن لم يكن له من كل كتاب إلا نسخة لم يلزمه وإن احتاج إلى النكاح وهو يضاف العنت قدم النكاح
٥١	(فرع) إذا حج بمال حرام أو ركب دابة مفسوبة أثم وصح حجه	٥٨	إذا كانت له بضاعة يتكسب بها كصابون وكسبة غيره فهل يلزمه الحج ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه (الثاني) وهو الصحيح يلزمه الحج لأنه واجد للزاد والراحلة
٥٢	(أما الأحكام) فالاستطاعة شرط لوجوب الحج باجماع المسلمين	٥٨	(أما حكم المسألة) فنقل الشافعي والاسحاب : وبشروط لوجوب الحج وجود الزاد والماء في المواضع التي جرت العادة بوجودها فيها وبشروط وجودها بنين المثل فان زاد لم يجب الحج
٥٣	ويجب حمل الماء والزاد بقدر ما جرت العادة به في طريق مكة	٦٠	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦١	وإن لم يجد الزاد والراحلة وهو قادر على المشي وله صنعة يكتسب بها كفايته لنفسه ، استحب له أن يحج (فرع) يستحب لقاصد الحج أن يكون مغلبا عن النجاسة فإن خرج بنية الحج والتجارة فحج وانجر صحت حجه	٦٧	إن وجد للأصم زاد وراحلة ومن يقوده ويهديه لزمه الحج
٦١	(فرع) يستحب للحج أن يكون مغلبا عن النجاسة فإن خرج بنية الحج والتجارة فحج وانجر صحت حجه	٦٩	(أما حكم المسألة) لا يلزم المرأة الحج إلا إذا أمنت على نفسها بزواج أو محرم أو نسوة تقات لزمها الحج بخلاف
٦٢	(فرع) في مذاهب العلماء فبين عافته سؤال النفس والمشي . مذهبنا أنه لا يلزمه الحج	٦٩	والجواب عن حديث عدي بن حاتم أنه إخبار عما سيقع فهو محمول على الجواز
٦٢	(أما الأحكام) فقال أصحابنا : يشترط لوجوب الحج أمن الطريق في النفس والمال والبضع . ويكره بذل المال للراصدين	٧٠	ولم يشترط أحد من أصحابنا أن يكون مع كل واحدة منهم محرم أو زوج (فرع) هل يجوز للمرأة أن تسافر لحج التطوع ؟
٦٤	ولو امتنع محرم المرأة من الخروج معها إلا بأجره	٧٠	ويستدل للتحريم أيضا بحديث ابن عمر
٦٤	(فرع) يشترط لوجوب الحج وجود رفقة يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة بلده بالخروج فيه	٧٠	(فرع) يجب الحج على الخنثى المشكل البالغ
٦٥	أخطفت نصوص الشافعي في ركوب البحر فقتل في الأم والأمل ما ذكره المصنف وقاتل في المختصر : ولا يبين لي أن أوجب عليه ركوب البحر	٧١	(فرع) اتفق أصحابنا على أن المرأة إذا أسلمت في دار الحرب لزمها الخروج إلى دار الإسلام
٦٦	(أما) المرأة فإن لم نوجب ركوب البحر على الرجل فهي أولى	٧١	إمكان السير بحيث يدرك الحج شرط لوجوبه
٦٦	(فرع) إذا حكينا بتحريم ركوب البحر للحج عند غلبة الهلاك كما سبق فيحرم ركوبه للتجارة ونحوها من الأسفار المباحة	٧٢	(وأما) الصلاة فإنها تجب بأول وقتها لا مكان تنبيهها
٦٦	(فرع) إذا كان البحر مغرقا أو كان قد أغظم وهاج جرم ركوبه لكل سفر (فرع) في أنه يجب الحج في البحر إن غلبت فيه السلامة وإلا فلا وجه الصحيح عندنا	٧٢	من كان في مكة أو كانت داره من مكة على مسافة لا تقصر فيها الصلاة فإن كان قويا على المشي لزمه الحج ومن قدر على الحج ماشيا وراكبا فالأفضل أن يحج راكبا
٦٦	(فرع) في مذاهب العلماء في الحج ماشيا وراكبا أيهما أفضل ؟	٧٤	(فرع) في مذاهب العلماء في الحج ماشيا وراكبا أيهما أفضل ؟

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧٥	(فرع) الحج على المقتب والزائلة أفضل من المحيل لأن المطلق ذلك	٨١	(فرع) إذا بذل الولد الطاعة لأبيه فقبلا لزمه
٧٦	(أما الأحكام) فأولها بيان حقيقة المعضوب ، فمن كان به علة يرجى زوالها فليس هو بمعضوب	٨١	(فرع) وإذا كان على المعضوب حجة نذر أو قضاء لم يمس كحجة الإسلام
٧٦	وإن وجد مالا ، ووجد من استأجره بأجرة المثل لزمه الحج	٨١	(فرع) لا يجزئ الحج عن المعضوب بغير إذنه بخلاف قضاء الدين عن غيره
٧٧	إذا لزمه الحج فلم يحج حتى صار معضوبا ، فهل يلزمه الحج على الفور ؟ أم على التراخي ؟	٨٢	(وأما) صحة الحج فلا تقتضى ثبوت ملك له وأما المعضوب فإلزامه الاستتابة
٧٨	لوجوب الحج على المعضوب أن لا يجد المال ، لكن يجد من يحصل له الحج وله أحوال (أحدها) أن يبذل له اجتنبا مالا ليس بأجير به	٨٢	(فرع) المعضوب إذا كان من مكة أو بينه وبينها دون مسالة القصد لا يجوز له أن يستنهب في الحج
٧٨	(الثاني) أن يبذل واحد من نفيه أو بنسائه أو أولادهم وإن سفلوا الإطاعة في الحج عنه	٨٢	(فرع) إذا طلب الوالد المعضوب العاجز عن الاستئجار من الولد أن يحج عنه
٧٨	ولو شك في طاعة الولد لم يلزمه الحج بلا خلاف	٨٢	(فرع) لو استأجر المطيع إنسانا ليحج عن المطاع المعضوب فإن كان المطيع ولدا فالذهب أنه يلزم المطاع الحج
٧٩	وإذا اجتمعت شروط وجوب الحج بالطاعة فمات المطيع قبل أن يأتى له أو رجع عن الطاعة	٨٢	(فرع) إذا كان للمعضوب مالا ، ولم يستأجر من يحج عنه لامتقاعه
٧٩	ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد الرجوع ، فإن كان بعد إحرامه — لم يجوز بلا خلاف	٨٣	(فرع) يشترط أن ينوى البازل للحج عن المعضوب
٨٠	(الحال الثالث) أن يبذل الأجير الطاعة فيجب قبولها	٨٣	(فرع) إذا بذل الولد الطاعة ، وقبلها الأب ، ثم مات البازل قبل الحج
٨٠	(الحال الرابع) أن يبذل له الولد المال ، فهل يجب قبوله والحج ؟ فيه وجهان أصحهما لا يجب	٨٣	(فرع) يلزم البازل أن يحج من الميقات فإن جاوزه لزمه دم
٨١	(فرع) إذا أفسد المطيع البازل حجة انقلب إليه		(فرع) وشرط البازل الذي يصح بذله ويجب به الحج أربعة (أحدها) أن يكون ممن يصح منه أداء حجة الإسلام بنفسه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٨٢	(الثاني) كونه لا حج عليه (الثالث) أن يكون موتوقا ببذله له (الرابع) أن لا يكون معضوبا	٩٠	(والثاني) ما يتعلق بغير مصلحة المكلف وتعلق بأوقات شريفة فالصلاة وصوم رمضان
٨٤	(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب الحج على المعضوب إذا وجد مالا واجبرا بأجرة المثل	٩٠	(والثالث) عبادة تستغرق العمر وهي الإيمان
٨٥	(فرع) في مذاهبهم في المعضوب إذا لم يجد مالا يحج به غيره	٩٠	(والرابع) عبادة لا تتعلق بوقت ولا حاجة ولم تشرع مسنفرة للعمر ، وكانت مرة واحدة في العمر وهي الحج
٨٥	(فرع) في مذاهبهم فيما إذا أحج المعضوب عنه ثم شفى	٩١	(وأما) الجواب عن احتجاج الحنفية بالآية الكريمة وأن الأمر يقتضى الفور
٨٥	والمستحب لمن وجب عليه الحج أن يقدمه	٩١	(وأما) الحديث (من أراد الحج فليعجل) فهو ضعيف
٨٦	(أما أحكام الفصل) ففيه مسائلتان (إحداهما) المستحب لمن وجب عليه الحج بنفسه أو بغيره تعجيله (ثانيهما) إذا وجدت شروط وجوب الحج وجب التراخي	٩١	(والجواب) عن قياسهم على الصوم أن وقته مضيق فكان فعله مضيقا بخلاف الحج
٨٦	(فرع) في مذاهب العلماء في كون الحج على الفور أو التراخي	٩١	(والجواب) عن قياسهم على الجهاد وجبهن (أحدهما) لا نسلم وجوب على الفور بل هو موكول إلى رأى الإمام
٨٧	واحتج الشافعي والأصحاب بأن فريضة الحج نزلت بعد الهجرة	٩٢	(الثاني) أن في تأخير الجهاد ضررا على المسلمين
٨٨	وثبت بالأحاديث الصحيحة وانفاق العلماء أن النبي - صلى الله عليه وسلم - غزا حنيناً بعد فتح مكة	٩٢	(والجواب) على قولهم إذا أخره ومات فالصحيح عندنا موته عاصبا
٨٩	واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة أن الرسول - صلى الله عليه وسلم أمر في حجة الوداع من لم يكن معه هدى الإحرام بالحج ويجعله عمرة	٩٢	(وفي الفصل مسائل) (إحداهما) إذا وجب عليه الحج فلم يحج أحسن مات نبينا عدم الوجوب لتبين علامة عدم الامكان
٩٠	أسلوب الكلام في المسألة أن نقول : العبادة الواجبة ثلاثة اتسام (أحدها) ما يجب لدفع حاجة المساكين العاجزة وهو الزكاة	٩٣	وإن هلك ماله بعد حج الناس وقبل الرجوع أو إكائه فانه لا يستقر لأنه يشترط بقاؤه في الذهاب والرجوع

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩٢	(ثانيهما) حيث وجب عليه الحج وإمكانه الأداء فبات بعد استقراره يجب قضاؤه من تركته	١٠٠	(فرع) يعرف المايوس منه بقول مسلمين عدلين من أهل الخبرة
٩٣	قول غريب للشافعي : أنه لا يحج عن الميت إلا إذا أوصى بها	١٠٠	(فرع) الجنون غير مايوس من زواله
٩٤	(الثالثة) إذا وجب عليه الحج وشك من أدائه واستقر وجوبه فبات بعد ذلك ولم يحج	١٠١	(فرع) غير المايوس لا يصح استثنائه في حج فريض ولا نفل
٩٥	ولو أخر الصلاة عن أول الوقت فبات إتياءه	١٠١	(فرع) غير المايوس إن مات وعليه حج الإسلام أو قضاء أو نذر وجب قضاؤها من تركته أوصى بها أم لم يوص
٩٥	(فرع) في مذاهب العلماء في الحج عن الميت	١٠١	ولا يحج عن الغير من لم يحج عن نفسه
٩٥	ونجوز النيابة في حج الفريض في موضعين	١٠١	قصة (ليك عن شيرمة)
٩٧	(الضرورة) هو الذي لم يحج حجة الإسلام	١٠٣	(أما أحكام الفصل) فغير مسائل (أحداها) قال الشافعي والأصحاب لا يجوز لمن عليه حجة الإسلام أو حجة قضاء أو نذر أن يحج عن غيره
٩٧	(أما الأحكام) قال الشافعي والأصحاب : تجوز النيابة في حج الفريض المستقر في القيمة في موضعين (أحدهما) العضوب (والثاني) الميت	١٠٣	لا يجوز للضرورة الحج عن غيره
٩٧	(فأما) حج التطوع فلا تجوز الاستتابة فيه عن حي ليس بعضوب ولا عن ميت لم يوص به بلا خلاف	١٠٤	(المسألة الثانية) (وأما) إذا استاجر للحج من حج ولم يعتمر أو للعمرة من اعتمر ولم يحج ففقرن الأجير
٩٨	(وأما) الحجة الواجبة بقضاء أو نذر فيجوز النيابة فيها عن العضوب بإذنه ولا تجوز بغير إذنه ، وتجوز عن الميت بإذنه وبغير إذنه	١٠٤	لا يمكن صرف ما لم يأمر به المستاجر إليه
٩٩	(أما) إذا كان المرض والعلة غير مرجو الزوال فله الاستتابة	١٠٤	(المسألة الثالثة) (أما) إذا استاجر رجلان شخصا ليحج عن أحدهما ويعتمر عن الآخر
١٠٠	(فرع) قد ذكرنا أنه إذا كان مريضاً غير مايوس منه لا يجسوز أن يستغيب ، ولو استتاب ومات لا يجزئه على أصح القولين	١٠٤	(فرع) لو أحصر الأجير عن المستاجر ، ثم نذر حجة
		١٠٤	(المسألة الرابعة) هل يكره تسمية من لم يحج ضرورة ؟
		١٠٥	هل يكره تسمية الطواف شوطاً ؟

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٠٥	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن عليه حجة الإسلام وحجة نذر	١١٠	(فرع) إذا استأجر من يحج عنه بأجرة فاسدة
١٠٦	فصل في الاستئجار للحج	١١١	(فرع) تجوز تقديم إجارة العين على وقت خروج الناس للحج
١٠٦	(فرع) الاستئجار إما عن الشخص أو لإلزام ذمته	١١٣	(فرع) إذا لم يشرع في الحج في السنة الأولى لعذر أو لفقر عذر وإن كان الاستئجار عن ميت
١٠٧	(فرع) البيع ينقسم إلى شريين فالإجارة (أحدهما) بيع عين (والآخر) بيع صفة وهو السلم	١١٣	(فرع) إذا انتهى الأجير إلى الميقات المتعين للإحرام
١٠٨	(فرع) أعمال الحج يجب أن يعلمها المتعاقدان	١١٤	إذا تجاوز الميقات يلزم الأجير الدم
١٠٨	هل يشترط تعيين الميقات الذي يحرم منه الأجير للأصحاب أربع طرق (أصحها) فيه قولان (أصحهما) لا يشترط	١١٥	(فرع) قال الشافعي : الواجب على الأجير أن يحرم من الميقات الواجب بالشرع أو الشرط
١٠٨	(والطريق الثاني) إن كان للبدن طريقان مختلفان الميقات يشترط بيانه	١١٦	إذا عدل الأجير عن طريق الميقات المعتبر إلى طريق آخر ميقاته مثل المعتبر أو أقرب إلى مكة فطريقان
١٠٨	(الطريق الثالث) إن كان الاستئجار عن حي اشترط وإن كان عن ميت فلا	١١٧	لو لزم الدم لفرك مأثور به ففيه طريقان
١٠٩	(الطريق الرابع) يشترط قولاً واحداً	١١٨	(فرع) إذا استأجره للقران فلم يمتثل
١٠٩	(فرع) إذا قال المعضوب من حج عنى فله مائة درهم ، حج عنه إنسان استحق المائة	١١٨	إذا عدل إلى الأفراد حج ثم اعتذر فان كانت الإجارة على العين لزم أن يرد من الأجرة حصة العبرة
١٠٩	للأصحاب في المسألة ثلاثة أوجه (الصحيح) وتسوع الحج عن المستأجر ، ويستحق الأجير الأجرة المسماة	١١٩	إن عدل إلى التمتع
١١٠	(الوجه الثاني) يقع عن المستأجر ، ويستحق الأجير أجرة المثل	١١٩	(فرع) إذا استأجره للتمتع فامتنل فهو كما لو استأجره للقران فامتنل
١١٠	(الوجه الثالث) يفسد الإذن ، ويقع الحج عن الأجير	١٢٠	(فرع) لو استأجره للأفراد فامتنل
		١٢٠	(فرع) إذا جامع الأجير وهو محرم قبل النحل الأول فسد حجه ، وانقلب الحج إليه
		١٢١	(فرع) إذا أحصرم الأجير عن المستأجر ثم صرف الإحرام إلى نفسه ظنا منه أنه ينصرف

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٢٢	(فرع) إذا مات الحاج عن نفسه في اثنتائه هل يجوز النيابة على حجه ؟	١٢٨	لا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج
١٢٣	(فرع) إذا مات الأجير في أثناء الحج فله أحوال (أحدها) يموت بعد الشروع في الأركان وقبل فراغها	١٢٩	(في الفصل مسائل) (إحداها) فيها يتعلق بالفاظته فتقوله تعالى (فمن فرض فبينن الحج)
١٢٤	(الحال الثاني) أن يموت بعد الشروع في السفر وقبل الإحرام	١٢٩	(وأما) الرث
١٢٤	(الحال الثالث) أن يموت بعد فراغ الأركان وقبل فراغ باقي الأعمال	١٢٩	(وأما) النسوق
١٢٥	(فرع) إذا أحصر الأجير قبل إمكان الأركان نطل	١٢٩	(وأما) الجدال
١٢٥	(فرع) لو استأجر المعضوب من حج عنه فأحرم الأجير عن نفسه تطوعاً فوجهاً	١٢٩	(وأما) قوله تعالى (الحج أشهر) والمراد شهران وبعض الثالث
١٢٦	(فرع) قال أصحابنا : لو استأجر رجلاً رجلاً يحج عنها فأحرم عنها معاً	١٣٠	(وأما) قول المصنف : ولأن الإحرام نسك من مناسك الحج
١٢٦	(فرع) إذا استأجر اثنان ليحج عنها أو امرأة بلا إجارة	١٣٠	(وأما) قول المصنف : لأنها عبادة مؤتنة
١٢٧	(فرع) زيارة قبره - صلى الله عليه وسلم - لا تدخله النيابة	١٣٠	(وأما) قوله : كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال فإنه ينعتد إحرامه بالغفل
١٢٧	أما الدعاء عند قبره - صلى الله عليه وسلم - فتدخله النيابة	١٣١	(المسألة الثانية) لا ينعتد الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج
١٢٧	(فرع) في مذاهب العلماء في الاستئجار للحج	١٣١	(المسألة الثالثة) هل ينعتد الإحرام بالحج في غير أشهر عمرة ؟
١٢٨	(فرع) إذا استأجره ليفرد الحج والعمرة ففقرن عنه	١٣٢	(المسألة الرابعة) لا يصح في سنة واحدة أكثر من حجة
١٢٨	(فرع) لا بأس أن يكثرى حملاً من نسى والنسي لا يدخل الحرم	١٣٢	قال أصحابنا : ولو أحرم بحجبتين أو عمرتين انعتدت إحداهما ولا تنعتد الأخرى
١٢٨	(فرع) إذا أوصى أن يحج عنه فلأن لمبات أحجوا عنه غيره	١٣٣	(فرع) لو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بحج أم بعمرة ؟

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٣٢	(فرغ) في مذاهب العلماء في وقت الإحرام بالحج	١٤٥	(وأما) حديث عائشة
١٣٥	(فرغ) في مذاهب العلماء في أشهر الحج	١٤٥	(وأما) حديث ابن عمر
١٣٧	(فرغ) في مذاهبهم فيما أهل بحجته	١٤٦	(وأما) حديث جابر
١٣٧	وأما العمرة فاتها تجوز في جميع شهور السنة	١٤٦	(وأما) حديث ابن عباس
١٣٨	(أما الأحكام) فقتل الشافعي والأصحاب : جميع السنة وقت للعمرة	١٤٧	(وأما) ترجيح التمتع
١٣٨	قال أصحابنا : ويستحب الإعتبار في أشهر الحج وفي رمضان	١٤٩	(وأما) القرآن فجاءت فيه أحاديث
١٣٩	(وأما) إذا نفر النفر الأول فأحرم بعمره فيما بقي من أيام التشريق ليلا أو نهارا فعمرته صحيحة	١٥٤	(فرغ) في الجمع بين هذه الأحاديث
١٣٩	(فرغ) في مذاهب العلماء في وقت العمرة	١٥٥	(فرغ) قال الخطابي : طعن جماعة من الجهال وكثرة من الملحدين
١٤٠	(فرغ) في مذاهبهم في تكرار العمرة في السنة	١٥٦	فهذه الروايات المختلفة وفي الظاهر ليس فيها تكاذيب
١٤١	ويجوز أفراد الحج والتمتع بالعمرة والقرآن	١٥٦	وقال القاضي عياض : (قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث)
١٤٢	(أما الأحكام) فقد اتفقت نموس الشافعي والأصحاب على جواز الإحرام على خمسة أنواع : الأفراد والتمتع والقرآن والاطلاق والتعليق	١٥٧	وأما إحرامه — صلى الله عليه وسلم — بنفسه فاخذ بالأنفصل
١٤٣	(فرغ) في مذاهب العلماء في الأفراد والتمتع والقرآن	١٥٧	وقد اتفق جمهور العلماء على إدخال الحج على العمرة
١٤٣	(فرغ) في مذاهبهم في الأنفصل من هذه الأنواع الثلاثة	١٥٨	(فرغ) قد ذكرنا ما جاء من الأحاديث في الأفراد والتمتع والقرآن والاطلاق
١٤٤	(فرغ) قال المزني في المختصر : قال الشافعي في اختلاف الحديث : ليس شيء من الاختلاف أبسر من هذا	١٦٠	حديث الصبي بن معبد
١٤٥	ما ورد من الأحاديث في الأفراد والتمتع والقرآن	١٦١	(فرغ) ذكر القاضي حسين في هذا الباب من تعليقه والقاضي أبو الطيب
		١٦٢	في آخر باب صوم التمتع من تعليقه وغيرهما من أصحابنا أن الشافعي نقل أن النبي — صلى الله عليه وسلم —
			نزل القضاء وبين جبريل
			تظاهر الأحاديث الصحيحة كلها أن النبي — صلى الله عليه وسلم — لم
			يحرم إحراما مطلقا بل معيناً
			(فرغ) إذا أحرم بالحج لا يجوز له فسخه وقلبه عمرة
			يحتفل أن البخاري أخذ الحديث عن مسلم

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦٤	قال العلماء : والبخارى يستعمل هذه العبارة فيها أخذه لرضا ومناولة لا سماعاً	١٧٥	(فرع) لو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات
١٦٥	(فرع) مذهبن أن المكي لا يكره له التمتع والقران ولا ثم عليه	١٧٦	(الشرط الخامس) يختلف فيه وهو اشتراط وقوع التمسكين عن تسخير واحد
١٦٧	(فرع) أجمع العلماء على جواز العمرة قبل الحج	١٧٧	(وشرط سادس) أخرجه النسوى وهو نية التمتع
١٦٧	والأفراد أن يحج ثم يعتمر	١٧٨	(وشرط سابع) أن يحرم بالعمرة من الميقات
١٦٨	(أما) الأفراد فصورته الأصلية أن يحرم بالحج وحده ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة	١٧٨	الفرق بين دم التمتع ودم الإساءة
١٦٨	(وأما) التمتع فصورته الأصلية أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ، ويدخل مكة ويفرغ من أفعال العمرة ، ثم ينشئ بالحج من مكة	١٧٨	(فرع) قال أصحابنا : هذه الشروط السبعة معتبرة لوجوب الدم ولما خلاها ، وهل يعتبر في تسببته متيناً ؟
١٦٨	(وأما) القران فصورته الأصلية إدراج أفعال العمرة في الحج	١٧٨	(فرع) إذا اعتذر الممتع ولم يرد العودة إلى الميقات لزمه أن يحرم بالحج من نفس مكة
١٦٩	وإذا شرع المحرم بالعمرة في الطواف ثم أحرم بالحج	١٧٩	(فرع) قال صاحب البيان : قال الشافعى في القديم : إذا حج رجل لنفسه من ميقات في أشهر الحج ، فلما تحلل منه أحرم بالعمرة عن نفسه من أدنى التحل
١٧٠	(أما) إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة	١٨٠	(فرع) إذا فرغ الممتع من أفعال العمرة صار حلالاً
١٧١	ويجب على الممتع دم بخسة شروط	١٨١	(فرع) إذا تحلل الممتع من العمرة النازل له أن يحرم بالحج إلا يوم التروية
١٧٢	(أحدها) ألا يكون من حاضرى المسجد الحرام	١٨٢	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل سبقت (منها) إذا أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج وتمسك أمثاله في أشهره
١٧٤	(فرع) هل يجب على المكي إذا قرن إنشاء الإحرام من أو في التحل ، كما لو أفرد بالعمرة ؟	١٨٢	(فرع) في مسائل سبقت (منها) إذا أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج وتمسك أمثاله في أشهره
١٧٤	(الشرط الثانى) أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج	١٨٢	(ومنها) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن لمن أهل بعمرة في أشهر الحج أن يدخل عليها الحج ما لم يفتتح الطواف بالبيت
١٧٥	(الشرط الثالث) أن تقع العمرة والحج في سنة واحدة		
١٧٥	(الشرط الرابع) ألا يعمود إلى الميقات		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨٢	(ومنها) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن من دخل مكة بعمره في أشهر الحج مريدا للقيام بها ثم حج من مكة أنه متمتع	١٨٧	قال أصحابنا : يستحب للمتمتع الذي هو من أهل الصوم أن يحرم بالحج قبل السادس
١٨٢	(ومنها) إذا خرج المكي إلى بعض الأماق لحاجة ثم عاد وأحرم بالعمره منه أو من ميقاته وحج من عامه فلا دم عليه	١٨٧	قال أصحابنا : وإذا فات صوم الثلاثة في الحج لزمه تضاعفها
١٨٢	ويجب دم التمتع بالاحرام بالحج لقوله تعالى : (فمن تمتع بالعمره إلى الحج فما استيسر من الهدى)	١٨٧	(وأما) السبعة فوقتها إذا رجع ما المراد بالرجوع هل الفراغ أم العودة إلى الوطن ؟
١٨٢	(أما حكم المسألة) فقد سبق أن دم التمتع واجب بإجماع المسلمين ووقف وجوبه عند الإحرام بالحج	١٨٩	(وأما) من بقى عليه طسواف الإضافة فلا يجوز سيامه
١٨٢	(وأما) وقت جواره فقال أصحابنا : لا يجوز قبل الشروع في العمره بلا خلاف	١٩١	(فرع) كل واحد من صوم الثلاثة والسبعة — لا يجب التتابع فيه
١٨٢	وهل تجوز إراقته بعد التحلل من العمره وقبل الاحرام بالحج ؟	١٩١	(فرع) ينوى بهذا الصوم صوم التمتع ، وإن كان قارنا نوى صوم القرآن
١٨٤	(فرع) في مذاهب العلماء في وقت وجوب دم التمتع	١٩١	فإن دخل في الصوم ثم وجد الهدى فالأفضل أن يهدي ولا يلزمه
١٨٥	(فرع) قال أصحابنا : دم التمتع شاة صلتها صلة الأضحية	١٩٢	ويجب على القارن دم بلا خلاف ، فإن لم يجد الهدى فعليه صوم التمتع القارن أخف حالا من المتمتع
١٨٥	فإن لم يجد الهدى في موضعه انتقل إلى الصوم	١٩٢	(فرع) قال الشافعي في المختصر : فإن مات المتمتع قبل أن يصوم تصدق عما غائبه صدق عن كل يوم بعد من حنطة
١٨٦	(وأما حكم الفصل) فنقل أصحابنا : إذ وجد المتمتع الهدى في موضعه لم يجز له العدول إلى الصوم	١٩٣	فإن مات معمرا فقد مات وفرضه الصوم
١٨٦	قال أصحابنا : فإن وجد الهدى أكثر من ثمن المثل فله الانتقال إلى الصوم	١٩٤	(فرع) في مذاهب العلماء في متمتع ولم يجد الهدى
١٨٦	قال البغوي : ولو كان يرجو الهدى ولا يتيقنه جاز الصوم	١٩٥	(فرع) مذاهب العلماء فبين غائبه صوم الثلاثة في الحج
١٨٦	هل يستحب انتظار الهدى ؟	١٩٦	باب المواقيت
		١٩٦	ميقات أهل المدينة ذو الحليفة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٩٦	ميقات أهل الشام وأهل العراق وأهل اليمن	٢٠٦	والأصح على الجملة أن الإحرام من الميقات أفضل للأحداث الصحيحة المشهورة
١٩٧	حديث جابر في ذات عرق فضعيف	٢٠٨	(فرع) في مذاهب العلماء في هذه المسألة
١٩٨	(وأما) القاب الفصل والفاظه	٢٠٨	(فرع) ما الفرق بين ميقات الزمان والمكان
١٩٩	(أما الأحكام) فقد قال ابن المنذر وغيره : أجمع العلماء على هذه المواثيق	٢٠٨	وقال أصحابنا : ميقات الحج والعمرة زماني ومكاني
٢٠٠	(وأما) إذا أحرم خارج الحرم كسيء بلا خلاف	٢٠٩	إذا مر الأمانى بالميقات لا يريد نسكا
٢٠٠	(وأما) الميقات الزماني للمكي فهو كغيره	٢٠٩	(فرع) في مذاهب العلماء في هذه المسألة
٢٠٠	عن المكي صنفان	٢٠٩	(فرع) حكى الشافعي وابن المنذر عن ابن عمر أنه أحرم من الفرع
٢٠٢	لو أحرم أهل المشرق من اعتيق كان الفضل	٢١٠	أهل مكة ميقاتهم حجة ، وأدنى الحل عمرة
٢٠٢	(فرع) أعيان هذه المواثيق لا تشترط بل يصح حذوها	٢١٠	والأفضل من الجعارنة جعارنة ، وإلا من التعميم
٢٠٢	(فرع) الاعتبار في هذه المواثيق الخمسة بظك 'لواضع لا باسم القرية والبناء	٢١١	(أما الأحكام) ففيه مسائلتان (إحداهما) ميقات المكي بالحج نفس مكة
٢٠٣	المواثيق لأهلها ولئن مر بها من غير أهلها	٢١١	(المسألة الثانية) إذا كان بمكة مسنوطا أو عابر سبيل ، وأراد العمرة فميقاته أدنى الحل
٢٠٣	(فرع) ومن لا ميقات له فميقاته حذاء أقرب المواثيق	٢١١	(وأما) المستحب أن يعتمر من جعرائه
٢٠٤	ومن كانت داره فوق الميقات فله أن يحرم من الميقات ، وله أن يحرم فوق الميقات	٢١١	(وأما) قول المصنف في التنبيه : الأفضل أن يحرم بها من التعميم فغلط ومنكر ، ولا بعد من المذهب
٢٠٥	(أما أحكام الفصل) فاجمع من يمتد به من السلف والخلف من الصحابة فمن بعدهم على أنه يجوز الإحرام من الميقات وما فوقه	٢١٢	(وأما) قول الغزالي في البسيط : وقول غيره إنه - صلى الله عليه وسلم - هم بالإحرام بالعمرة من الحديبية فغلط صريح
٢٠٥	هل الإحرام قبل الميقات أفضل ؟		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٣٢	(المسألة الخامسة) يستحب أن يصلى ركعتين عند الاحرام	٢٣٩	وإن قال : إهلا فاعلال فلان إذا احرم عمرو بها احرم به زيد جاز بلا خلاف
٢٣٢	(المسألة السادسة) هل الأفضل أن يحرم عقب صلاة الاحرام وهو جالس أم إذا أتبعته به راحلته منوجهة إلى مقصده حين ابتداء السير؟	٢٤٠	(أما) إذا كان إحرام زيد فاسدا فوجهان (أصحابها) انعتاده
٢٣٢	(فرع) في مذاهب العلماء في الطيب عند إرادة الاحرام	٢٤٠	(أما) إذا كان احرام مطلقا ثم عينه قبل احرام عمرو فوجهان (أصحابها) ينعقد إحرام عمرو مطلقا
٢٣٥	(فرع) في مذاهبهم في الوقت المستحب للاحرام	٢٤٢	(فرع) أما إذا علق إحرامه فقال : إذا احرم زيد فانا محرم فلا يصح إحرامه
٢٣٥	ولا يصح الاحرام إلا بالنية	٢٤٣	(فرع) إذا احرم عمرو كاحرام زيد فأحصر زيد وتحلل ، لم يجز لعمرو أن يتحلل
٢٣٥	(أما الأحكام) فقال أصحابنا : ينبغي لريد الاحرام أن ينويه بقلبه ويلفظ بذلك بلسانه	٢٤٣	(فرع) إذا احرم بحج أو عمرة وقال في بيته : إن شاء الله
٢٣٦	(وأما) إذا لبى ولم ينو فلا أصحاب طريقان (المذهب) القطع بأنه لا ينعقد إحرامه	٢٤٣	إذا احرم بحجتين أو عمرتين لم ينعقد الاحرام بهما
٢٣٦	ولو نوى ولم يلب ففيه أربعة أوجه الصحيح ينعقد أحرامه	٢٤٤	إذا احرم بنفسك ثم نسبته للشك حالان (أحدهما) عروض الشك قبل عمل شيء من أفعال الحج ، فلفظ الشافعي أنه قارن
٢٣٧	(فرع) قد ذكرنا أنه مذهبنا المشهور أن الاحرام ينعقد بالنية دون التلبية ولا ينعقد بالتلبية بلا نية	٢٤٨	(الحال الثاني) عروض الشك بعد فعل شيء من أفعال التمسك هو ثلاثة أضرب : (الضرب الأول) أن يعرض بعد الوقوف بعرفة وقبل الطواف فيجزئه الحج
٢٣٧	وله أن يعين ما يحرم به لفظا ولا ينعقد إلا ما نواه بقلبه	٢٤٨	(والضرب الثاني) أن يعرض الشك بعد الطواف وقبل الوقوف
٢٣٨	(أما الأحكام) ففيه مسائل (إحداها) للاحرام حالان (أحدهما) أن ينعقد معينا (والثاني) أنه ينعقد مطلقا	٢٤٩	(والضرب الثالث) أن يعرض الشك بعد الطواف والوقوف
٢٣٩	(والمسألة الثانية) هل الأفضل إطلاق الاحرام أو تعيينه ؟ ففيه قولان أصحابها التعيين أفضل	٢٥١	(والضرب الثالث) أن يعرض الشك بعد الطواف والوقوف
٢٣٩	(المسألة الثالثة) إذا نوى بقلبه حجا ولبي بعمرة أو عكسه انعقد ما في قلبه دون لسانه	٢٥١	(فرع) لو تبتع بالعمرة إلى الحج فطاف طواف الإفاضة ثم بان أنه كان محدثا في طواف العمرة

الصفحة	الإحكام	الصفحة	الإحكام
٢٥٢	يستحب أن يكثر من التلبية	٢٦٤	ويحرم عليه لبس الخفين للخبر
٢٥٥	الكلام على حديث (افصل الحج انسح والسبخ)	٢٦٥	ولا يحرم عليه ستر الوجه
٢٥٧	معنى (لبك) وعرض مفرد أو متنى	٢٦٥	ويحرم على المرأة ستر الوجه
٢٥٨	(أما الأحكام) ملحق العلماء على استحباب التلبية	٢٦٦	(وأما) حديث عائشة (كان الركبان يمرون بنا) فضعيف
٢٥٩	وهل يستحب التلبية في طواف القدوم ؟ والسعى بعده ؟	٢٦٧	(أما الأحكام) فالحرام على الرجل من اللباس في الإحرام ضربان (ضرب) متعلق بالرأس (وضرب) بباقي البدن
٢٥٩	قال الشافعي والمصنف والأصحاب : ويستحب ألا يزداد على ثبته رسول الله - صلى الله عليه وسلم	٢٦٨	وحكى الشافعي في الأم أنه لا بأس بحمل المكمل على رأسه وحكى البنذنجي وجوب الغدية في الإملاء ولا يشترط لوجوب الغدية ستر جميع الرأس
٢٦٠	ويستحب ألا يتكلم في أثناء تلبينه بأمر أو نهى أو غيرها لكن لو سلم عليه رد	٢٦٨	أجمع العلماء على منع المحرم من لبس القبيص والمعاية والقنصوة والسرراويل والبرنس والخف واللبس الحرام الموجب للفتنة محمول على ما يعتاد في كل ملبوس (فرع) يجوز أن يعقد الإزار ويشد عليه خيطا
٢٦٠	(فرع) قال صاحب الحاوي : قال الشافعي في الأم : وإذا لم يستحب أن يلبس ثلاثا	٢٦٩	(وأما) عقد الرداء محرام وكذلك خله بخلال أو بمسك . ولا يحرم الإزار
٢٦٠	(فرع) قد فكرنا أن التلبية مستحبة بالاتفاق وليست واجبة	٢٧٠	(فرع) إذا شق الإزار نصفين وجعل له ذيلين ولف على كل ساق مصفا وشده فالصحيح وجوب الغدية
٢٦١	(فرع) في استحباب انثنية في كل مكان وفي الأمطار والبراري	٢٧٠	(فرع) يحرم على الرجل لبس الغزازين بلا خلاف
٢٦١	إذا أحرم الرجل حرم عليه خلق الرأس	٢٧١	(فرع) لبس الخف حرام على الرجل المحرم
٢٦٢	(أما الأحكام) فأجمع المسلمون على تحريم خلق الرأس	٢٧٢	(فرع) إذا أدخل رجله إلى سلقى خفيه أو أدخل إحدى رجليه إلى ثوبه فلهذا فلا بد
٢٦٢	قال أصحابنا : ولو قطع يده أو بعض أصابعه وعليها شعر أو ظفر فلا غدية بلا خلاف	٢٧٢	(فرع) لبس الخف حرام على الرجل المحرم
٢٦٢	(فرع) في مسائل من مذاهب العلماء متعلقة بالخلق والقلم	٢٧٣	(فرع) إذا أدخل رجله إلى سلقى خفيه أو أدخل إحدى رجليه إلى ثوبه فلهذا فلا بد
٢٦٣	ويحرم عليه أن يستر رأسه	٢٧٣	ويحرم عليه لبس القميص
٢٦٣	ويحرم عليه لبس القميص	٢٦٤	ويحرم عليه لبس السرراويل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٧٣	(فرع) لو كان على المحرم جراحة فشد عليها خرقته فان كانت في غير الرأس فلا فدية	٢٨٠	(فرع) مذهبنا أنه يجوز للرجل المحرم ستر وجهه ولا فدية عليه
٢٧٤	(فرع) لو لب وسطه بعمامة أو أدخل يده في كم قميص منفصل فلا فدية	٢٨١	(فرع) قد ذكرنا أن الأصح عندنا تحريم لبس القفازين للمرأة
٢٧٤	(فرع) قال أصحابنا : سواء في كل ما ذكرناه اللبس في زمن طویل وقصير	٢٨٢	(أما الأحكام) فيحرم على الرجل والمرأة استعمال الطيب
٢٧٤	(فرع) هذا الذي ذكرناه كله إذا لم يكن للرجل عذر في اللبس فان كان عذر فقيه مسائل (إحداها) إذا احتاج إلى ستر رأسه أو لبس المخيط فجاز الستر ووجب الفدية	٢٨٣	ولا عيقت رائحة الطيب دون عينه بان جلس في دكان عطار أو عند الكعبة وهي تبخر فلا فدية بلا خلاف
٢٧٤	(الثانية) إذا لم يجد رداء لم يجز له لبس القميص	٢٨٤	ولو شد مسكا أو كافورا أو عنبرا في طرف ثوبه أو لبسته المرأة حشوا بشيء منها وجبت الفدية قطعاً
٢٧٥	(الثالثة) إذا لم يجد نعليه جاز لبس المداس وهو المكعبة	٢٨٤	(فرع) لو خفيت رائحة الطيب أو الثوب الطيب لمرور الزمان أو لغبار وغيره حرم استعماله
٢٧٦	(فرع) هذا الذي سبق في أحكام الرجل (أما) المرأة	٢٨٥	(فرع) لو كان المحرم أخشم لا يجد رائحة فاستعمل الطيب لزمت الفدية بلا خلاف
٢٧٦	(فرع) ما ذكرناه في إحرام المرأة ولبسها من نصوص الشافعي والأصحاب لم يفرقوا بين الحره والامة	٢٨٥	وإن لبس إزاراً مطبياً لزمت فدية واحدة للطيب
٢٧٧	(فرع) أما الخنثى المشكل أن ستر وجهه فلا فدية فيه	٢٨٦	الطيب كالسك والكاثور والعنبر والصندل والورد والياسمين والورس والزعفران ... الخ
٢٧٨	(فرع) في مذاهب العلماء فبين لم يجد نعلين	٢٨٦	وأما الأترج فليس بطيب
٢٧٨	(فرع) إذا لم يجد إزاراً جاز له لبس السراويل بلا فدية	٢٨٨	(أما ألفاظ الفصل) فالياسمين والياسمون أعربته بالواو والياء
٢٧٩	(فرع) قد ذكرنا أنه لا يجوز للمحرم لبس القباء	٢٨٩	(أما الأحكام) فقال أصحابنا رحمهم الله : يشترط في الطيب الذي يحكم بتحريمه أن يكون معظم الغرض منه الطيب
٢٧٩	(فرع) مذهبنا أنه يجوز للمحرم أن يستظل في المحل بما شاء	٢٨٩	ما يطلب للأكل أو للتداوى ليس بطيب فيجوز أكله وشمه وصنغ الثوب به ولا فدية فيه إلا القرغل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٨٩	ما يثبت بنفسه ولا يراد للطبيب ليس بطبيب	٢٩٤	(فرع) الحناء ليس بطبيب
٢٨٩	ما ينطلي به ولا يتخذ منه الطبيب كالفرجس ففيه طريقان حكاها البندنجي (أصحها) عنده أنها طيب (والطريق الثاني) وهو الصحيح فيه قولان	٢٩٥	(فرع) إذا لبس ثوبا معصفا فلا غيبة
٢٩٠	(الصحيح) الجديد أنها طيب و (القديم) ليست بطيب	٢٩٥	(فرع) إذا حصل الطبيب في مطبوع أو مشروب
٢٩٠	(وأما) اللينوفر ففيه طريقان (المشهور) أنه كالفرجس فيكون فيه القولان (الجديد) تحريمه (والقديم) إباحته	٢٩٥	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن الزيت والشيرج والسمن والزبد ونحوها من الأدهان غير المظبية لا يحرم على المحرم استعمالها في بدنه
٢٩٠	(وأما) البنفسج ففيه ثلاث طرق مشهورة (أصحها) أنه طيب	٢٩٦	(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن في تحريم الرياحين قولين (الأصح) تحريمه ووجوب الغيبة
٢٩٠	(فرع) الحناء والعصفر ليسا بطيب	٢٩٦	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا جواز جلوس المحرم عند العطار
٢٩١	(فرع) في أنواع النبات غريبة كالكاذي	٢٩٦	(فرع) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والشيرج والسمن ويحرم عليه أن يتزوج أو أن يزوج غيره
٢٩١	(فرع) حب المطب قال الدارمي : ليس بطيب	٢٩٦	(أما أحكام الفصل) فيحصرم على المحرم أن يتزوج ويحرم أن يزوج موليته بالولاية الخاصة
٢٩١	(فرع) الأدهان ضربان	٢٩٧	وهل يجوز للقاضي والإمام أن يزوج بالولاية العامة
٢٩٢	(فرع) انفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يجوز أن يجلس المحرم عند عطار وهو في موضع يخر ، والأولى ، اجتنابه	٢٩٧	وهل يجوز كون المحرم شاهدا في العقد ؟ وينعقد بحضوره ؟
٢٩٣	(فرع) متى لمسق الطبيب ببذنه أو ثوبه	٢٩٧	قال الشافعي والأصحاب : ويجوز له خطبة المرأة لكن يكره
٢٩٤	(فرع) قال أصحابنا : ولا يكره للمحرم شرى الطبيب	٢٩٨	قال البندنجي وغيره : ويكره للمحرم أن يخطب لغيره
٢٩٤	(فرع) يحرم عليه أن يكتحل بما فيه طيب	٢٩٨	(فرع) من فاته الحج ، هل يصح نكاحه قبل الغطل بعمل غيره ؟
٢٩٤	(فرع) قد ذكرنا أن الطبيب حرام على المحرم	٢٩٩	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٩٩	(فرع) إذا وكل حلالا في الزويج ثم أحرم أحدهما أو المسراة ففي انعزال الوكيل وجهان (أحدهما) لا ينزل	٣٠٢	(الجواب الرابع) أنه ثبت عن قتبية بن وهب أن عمر بن عبد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر ابنه شيبه فارسل إلى أبيان بن عثمان ليحضر ذلك وهما محرمان فأنكر ذلك عليه
٢٩٩	(فرع) إذا وكل حلالا في الزويج ثم أحرم أحدهما أو المرأه ففي انعزال الوكيل وجهان (أحدهما) لا ينزل	٣٠٢	(وأما) الجواب عن حديث ابن عباس في نكاح ميمونة
٢٩٩	قال الرافعي : ومن الحق الأحرام بالجنون لم يصححه	٣٠٤	(وأما) الجواب عن اتيسنهم كلها فهو أنها كلها ليست نكاحا
٣٠٠	(فرع) لو أحرم رجل ثم أذن لعبده في الزويج قال ابن القطن : الإذن باطل ولا يصح نكاح العبد	٣٠٤	(فرع) إذا تزوج المحرم فنكاحه باطل ويفرق بينهما نفقة الأبدان بغير طلاق
٣٠٠	(فرع) إذا أسلم الكافر على أكثر من أربع نسوة وأسلمهن وأحرم فله أن يخطر في إحرامه أربعة منهن	٣٠٤	(فرع) قد ذكرنا أن المشهور في مذهبي صحة رجعة المحرم وبه قال مالك والعملاء إلا أحمد
٣٠٠	(فرع) إذا وكل المحرم رجلا ليزوجه إذا حل من إحرامه صح ذلك	٣٠٥	وأجمعت الأمة على تحريم الجماع في الإحرام سواء كان الإحرام صحيحا أم فاسدا
٣٠١	(فرع) إذا تزوج بنفسه أو تزوج له وكيله وأحرم	٣٠٥	(وأما) إثبات البهيمية فالمذهب أنه كوطء المرأة
٣٠٢	(فرع) في مذاهب العلماء في نكاح المحرم	٣٠٥	(وأما) الخنثى المشكل فبحرم عليه الإيلاج والإيلاج فيه
٣٠٢	قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح تزوج المحرم ولا تزويجه	٣٠٦	يحرم على المحرم المباشرة بشهوة كالتفاخذه والتفلة واللمس بالبدن بشهوة
٣٠٢	فإن قيل : المراد بالنكاح الوطء فالجواب من أوجه	٣٠٦	(وأما) اللمس بغير شهوة فليس يحرم بلا خلاف
٣٠٢	(أحدهما) أن اللفظ إذا اجتمع عرف اللغة وعرف الشرع قدم عرف الشرع	٣٠٦	(وأما) الاستمضاء باليد فمحرم بلا خلاف لأنه حرام في غير الإحرام ففي الإحرام أولى
٣٠٣	(الجواب الثاني) أنه يصح حمل قوله - صلى الله عليه وسلم - « ولا يتكح » على الوطء	٣٠٦	فإن استمنى المحرم فأنزل فهل تلزمه الفدية ؟ (الصحيح) لزومها
٣٠٣	(الجواب الثالث) أن هذا الحديث (لا ينكح ولا يتكح ولا يخطب) والخطبة نراد للمعتد وكذلك النكاح	٣٠٧	ويحرم عليه التصبيد <u>المساكول</u> من الوحش والطيور

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٠٧	وإن كان الصيد مملوكا لأدنى وجب عليه الجزاء والقيمة	٣١٣	(إحداهما) لو نصب الحلال شبيكه في الحرم
٢٠٨	ويحرم عليه أن يعين على قتله بدلالة أو إغارة أو آلة	٣١٣	(الثانية) قال الشافعي والأصحاب: يكره للمحرم استصحاب البازي وكل صائد من كلب وغيره
٢٠٩	دار الفتوة كانت منزل قصي بن كلاب	٣١٤	(الثالثة) إذا نفر المحرم صيدا فعثر وهلك بالعتار لزمه الضمان سواء قصد تنفيذه أم لا
٢١٠	(أما الأحكام) فأجمعت الأمة على تحريم الصيد في الإحرام ، وإن اختلفوا في فسوع منه ودلالته نص الكتاب والسنة وإجماع الأمة	٣١٤	(الرابعة) لو صاح المحرم على صيد فمات بسبب سباحه أو صاح حلال على صيد في الحرم فمات به (فوجهان) أحدهما (يضمنه) والثاني (لا يضمنه)
٢١٠	(أما ما ليس بمأكول ولا هو متولد من مأكول وغير مأكول فليس بحرام بلا خلاف عندنا	٣١٤	(الخامسة) إذا حفر الحرم بئرا في كل عدوان أو حفرها حلال في الحرم في محل عدوان فهلك فيها صيد لزمهما الضمان بلا خلاف
٢١٠	(وأما) صيد البحر فحلال للحلال والمحرم بالئمن والإجماع	٣١٥	(السادسة) اتفق أصحابنا أنه لو رمى صيدا فنفذ فيه السهم وأصاب صيدا آخر فمقتلهما لزمه جزاؤهما
٢١١	(أما) ما يعيش في البر والبحر فحرام	٣١٥	(السابعة) لو رمى حلال إلى صيد ثم أهرم ثم أصابه نفى وجوب ضمانه وجهان (الأصح) يضمن
٢١١	(وأما) الطيور المائية فمحترمة على المحرم	٣١٥	(الثامنة) إذا دل الحلال محرمًا على صيد فقتله وجب الجزاء على المحرم ، ولا ضمان على الحلال سواء كان الصيد في يده أم لا ، لكنه يأثم
٢١١	(وأما) الجراد فيرى على المشهور	٣١٦	ولو دل المحرم حلالا على صيد فقتله - فإن كان الصيد في يد المحرم لزمه الجزاء ، وإن لم يكن في يده فلا جزاء على واحد منهما ، لكن يأثم المحرم بدلالته
٢١١	(وأما) المولود من مأكول وغير مأكول فيحرم على المحرم		
٢١١	(وأما) الصيد المحرم فيحرم جميع أنواعه		
٢١١	قال الشافعي والأصحاب : يضمن المحرم الصيد المملوك بالجزاء والقيمة إنسى لم يحرم ولا جزاء فيه بلا خلاف		
٢١١	قال أصحابنا : ولو نوحش حيوان (نزع) لو حصل تلف الصيد بسبب شيء في يد المحرم ضمنه		
٢١٢	(نزع) قال أصحابنا : جهات ضمان الصيد في حق المحرم ثلاث المباشرة واليد والتسبب		
٢١٣	(وأما) التسبب ففيه مسائل		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١٦	(فرع) قال الشافعي والأصحاب : العاق والمخطئ وهو الناس والجاهل في ضمان الصيد سواء غيضته كل واحد منهم بالجزاء ، ولكن بآثم العاق دون الناس والجاهل	٣٢١	(والثالث) يضمن قبيصة ما أكل دراهم فإن شاء تصدق بها دراهم وإن شاء اشترى بها طعاما وتصدق به
٣١٦	ويحرم عليه أكل ما صيد له لحديث جابر « الصيد حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم »	٣٢١	إذا ذبح المحرم صيدا حرم عليه بلا خلاف
٣١٧	مالك لا يروى إلا عن ثقة	٣٢٢	هل ذبيحة المحرم ميتة ؟
٣١٧	الجرح لا يثبت إلا بمسرا .	٣٢٣	(أما) إذا كسر المحرم بيض صيد وقلاه فيحرم عليه بلا خلاف
٣١٨	مذهب علي بن المهين والبخاري والأكثرين اشتراط اللقاء	٣٢٤	يحرم شراء الصيد وإنهائه حديث الصعب بن جثامة
٣٢٠	(أما حكم المسألة) فقال الشافعي والأصحاب : يحرم على المحرم أكل صيد صاده هو ، أو أعان على اصطياده ، أو أعان على قتله بدلالة أو إمارة أو آلة	٣٢٦	(أما الأحكام) ففيها مسائل (إحداها) يحرم على المحرم شراء الصيد وقبول هبته والوصية له به (المسألة الثانية) إذا مات للمحرم قريب يملك صيدا فهل يرثه ؟
٣٢٠	(وأما) إذا صاد الحلال شيئا ولم يقصد اصطياده للمحرم ولا كان من المحرم فيه إعانة ولا دلالة فيحصل للمحرم أكله بلا خلاف ولا جزاء عليه	٣٢٦	(المسألة الثالثة) إذا كان في ملكه صيد فأحرم ففي زوال ملكه عنه قولان (والأصح) من القولين أنه يزول
٣٢٠	فإن أكل المحرم مما صاده الحلال نه أو باعائه أو دلالته ففي وجوب الجزاء عليه قولان (الأصح) الجديد لا جزاء	٣٢٦	(فرع) قال الأصحاب : متى أمر بإرسال الصيد فأرسله زال عنه الضمان
٣٢١	وقال الماوردي : في كيبية الضمان على التقديم ثلاثة أوجه (أحدها) يضمن مثله لصا من لحوم النعم يتصدق به على مساكين الحرم	٣٣١	(فرع) لو اشترى صيدا فوجده معييا وقد أحرم البائع
٣٢١	(والثاني) يضمن مثله من النعم ، فيضمن بقدر ما أكل من مثله من النعم	٣٣٢	(فرع) لو اشترى الحلال صيدا ثم ألتس بالثمن والبائع محرم فهل له الرجوع في الصيد فيه طريقتان (أحدهما) ليس له ذلك
		٣٣٢	(فرع) لو استعار المحرم صيدا صار مضمونا عليه بالجزاء لله تعالى
		٣٣٣	(فرع) قال أصحابنا : حيث صار الصيد مضمونا على المحرم بالجزاء — فإن تلف في يده — لزمه الجزاء

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٣٤	(فرع) قال إمام الحرمين : لو كان بين رجلين صيد مملوك لهما فأحرم أحدهما	٣٤٠	(فرع) إذا كسر المحرم بيض صيد أو فلاه حرم عليه أكله بلا خلاف
٣٣٤	وإن كان الصيد غير مأكول	٣٤٠	(فرع) إذا حلب المحرم لبن صيد ضمنه
٣٣٥	(أما الأحكام) فنهى قبلها بحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله (ص) قال : « خمس من الدواب كل من فاسق ، يقتل في الحرم ، الغراب والحداة والعقرب والفسارة والكلب العقور » رواه البخاري ومسلم	٣٤١	(فرع) يجب في شعر الصيد القيمة بلا خلاف
٣٣٦	قال أصحابنا : ما ليس مأكولا من الدواب والطيور ضرام	٣٤١	(فرع) إذا رمى الحصة السابعة ثم رمى صيدا قبل وقوع الحصة في الجيرة لزمه الجزاء
٣٣٧	(وأما) الكلب الذي ليس بعقور ، فإن كان فيه منفعة مباحة فقتله حرام بلا خلاف وإن لم يكن فيه منفعة مباحة فالاصح أنه يحرم قتله وقيل : يكره	٣٤١	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق في حق المحرم
٣٣٨	(فرع) قال الشافعي : فإن أظلم حيوانا وشك هل هو مأكول أم لا ؟ أو شك هل خالطه وحش مأكول أم لا ؟ لم يجب الجزاء لأن الأصل براءته	٣٤١	(إحداهما) إذا قتل المحرم الصيد عبدا أو خطأ أو ناسيا لأحرامه لزمه الجزاء
٣٣٩	(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : كل صيد على المحرم حرم عليه بيض وإذا كسره لزمه قيمته	٣٤٣	(المسألة الثانية) إذا قتل المحرم صيدا ولزمه جزاؤه ثم قتل صيدا آخر لزمه للثاني جزاء آخر
٣٤٠	قال أصحابنا : ولو نفر صيدا عن بيضته التي حضنها ففسدت لزمه قيمتها	٣٤٥	(المسألة الثالثة) ما صاده المحرم أو صاده له حلال بأمره أو بغير أمره أو كان من المحرم فيه إشارة أو دلالة أو إعانة فلعنه حرام على هذا المحرم
٣٤٠	قال أصحابنا : وبيض الجراد حرام مضمون بالجزاء	٣٤٥	وحكى ابن المنذر في المسألة ثلاثة مذاهب
٣٤٠	(وأما) بيض السمك فمباح للمحرم كالسمك	٣٤٥	للمحرم كل ما صاده الحلال
		٣٤٥	أكل النبي (ص) مما اصطاده له أبو قتاده
		٣٤٦	احتمال أن يكون قد جرى لأبي قتادة قضيان للجمع بين الرويتين
		٣٤٦	هل أكل النبي (ص) من صيد صيد له ؟
		٣٤٨	(فرع) في بيان أمر مهم وهو حديث الصعب بن جثامة
		٣٤٩	عرض روايات الصعب بن جثامة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٥٠	حديث مالك أهدى حمارا أثبت من حديث لحم حمار	٣٥٦	وقال مالك في الذباب والذر والقمل إذا قتلهن : أرى أن يتصدق بشيء من الطعام
٣٥١	(المسألة الرابعة) إذا ذبح المحرم صيدا في الحل لم يحل لمأكله بالأجباع	٣٥٧	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استصحاب قتل القراد في الأحرار وغيره
٣٥١	(المسألة الخامسة) إذا ذبح المحرم صيدا وأكل منه لزمه الجزاء بالذبح ولا يلزمه بالأكل شيء فيه	٣٥٩	(أما الأحكام) ففيها مسائل
٣٥١	(والمسألة السادسة) إذا ذل المحرم حلالا على صيد في الحرم فقتله أثم الدال ولا جزاء على واحد منهما	٣٥٩	(إحداها) إذا احتاج المحرم إلى اللبس لحر أو برد أو قتال صائل من آدمى وغيره جاز له فعله وعليه الغدية
٣٥١	الحارث بن يزيد العجلي كوفي ثقة	٣٥٩	(الثانية) إذا نبت في عينه شجرة أو شجرات داخل الجفن وقاذى بها جاء قلعها بلا خلاف
٣٥٢	(المسألة السابعة) إذا قتل صيدا مملوكا فعليه الجزاء لله تعالى وتيممه للمالك	٣٥٩	ولو انكسر بعض ظفر فنادى به قطع المنكسر وحده ولا غدية
٣٥٢	(المسألة الثامنة) إذا قتل القارن صيدا لزمه جزاء واحد	٣٦٠	(الثالثة) لو صال عليه صيد وهو محرم أدنى الحرم ولم يمكن دفعه إلا بقتله فقتله الدفع فلا جزاء عليه بلا خلاف
٣٥٢	(المسألة التاسعة) يجب الجزاء على المحرم بالثلاث الجراد عندنا	٣٦٠	(الرابعة) إذا انبسط الجراد في طريقه وعم المسالك فلم يجد عنه معدلا ولم يمكنه المشي إلا عليه فقتله في مروره ففيه طريقان (أحدهما) في وجوب ضمانه قولان
٣٥٤	حديث أبي هريرة الجراد من صيد البحر (ضعيف)	٣٦١	(الخامسة) إذا باص صيد على نرائسه فنقله عنه فلم يحضنه الصيد حتى فسد أو تقرب في نومه فقتله ولم يعلم به ففي وجوب الجزاء فيه القولان كالجراد المغرس
٣٥٤	(المسألة العاشرة) كل طائر وصيد حرم على المحرم عليه ببضه ، فإن أنلفه ضمنه بغيره	٣٦١	(السادسة) إذا قطع المحرم يده وعليها شعر أو كشط جلده منها عليها شعر ، أو قطع يده وعليها أظفار لم يلزمه غدية بلا خلاف
٣٥٥	(الحادية عشرة) إذا أحرم وفي ملكه صيد فالأصح أنه يلزمه إرساله ويزول ملكه عنه	٣٦١	
٣٥٥	(الثانية عشرة) قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم وأصطياده وأكله وبيعه وشراؤه	٣٦١	
٣٥٥	(الثالثة عشرة) قال العسدي : الحيوان ضربان أعلى ووحشى	٣٦١	
٣٥٦	(وأما) الفارة فأباح الجمهور قتلها ولا جزاء فيها	٣٦١	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٦١	(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن المحرم إذا قتل صيدا صال عليه فلا ضمان عليه	٣٦٥	(فرع) قول إمام الحرمين والبيهقي وآخرون في ضابط هذه المسائل
٣٦١	إن لبس أو تطيب أو دهن رأسه أو لحينه جاهلا بتحريم أو ناسيا للأحرام لم يلزمه الفدية	٣٦٥	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا لبس أو تطيب ناسيا لأحرامه أو جاهلا بتحريمه فلا فدية
٣٦١	ما ثبت للجاهل ثبت للناسي	٣٦٥	وإن حلق رجل رأسه فإن كان باذنه وجبت عليه الفدية
٣٦٢	وإن مس طيبا وهو يظن أنه يلبس فكان رطب ففیه قولان (أحدهما)	٣٦٦	(أما الأحكام) فقال أصحابنا : للحالق والمحلوق أربعة أحوال
٣٦٢	تزره الفدية لأنه قصد مس الطيب (والثاني) لا تزره لأنه جهل بتحريمه	٣٦٦	(أحدها) أن يكون حلالين فلا شيء عليهما
٣٦٢	(أما الأحكام) ففيها مسائل	٣٦٦	(الثاني) أن يكون الحالق محرما والمحلوق حلالا فلا منع ولا شيء عليهما
٣٦٢	(إحداهما) إذا تطيب أو لبس أو دهن رأسه أو لحينه جاهلا بتحريم ذلك أو ناسيا للأحرام فلا فدية عليه	٣٦٦	(الثالث) أن يكونا محرمين
٣٦٢	قال أصحابنا : ولو علم تحريم الطيب وجعل وجوب الفدية وجبت للفدية لأنه مقصر	٣٦٦	(الرابع) أن يكون المحلوق محرما دون الحالق
٣٦٢	قال المتولي : ولو علم تحريم الطيب ولكنه اعتقد في بعض أنواع الطيب أنه ليس بحرام فالصحيح وجوب الفدية لتقصيره	٣٦٦	في الحالين الثالث والرابع يأنم الحالق ثم إن كان الحالق باذن المحلوق أتم أيضا ، ووجبت الفدية على المحلوق ولا شيء على الحالق بلا خلاف
٣٦٤	(المسألة الثانية) إذا حلق الشعر أو قلم الظفر ناسيا لأحرامه أو جاهلا بتحريمه فوجهان (الصحيح) المنصوص وجوب الفدية	٣٧١	(فرع) إذا حلق إنسان رأس المحرم وهو مستيقظ عاقل غير مكره لكنه ساكت ففيه طريقتان (أصحها) أنه كما لو حلق باذنه فتكون الفدية على المحلوق
٣٦٤	(الثالثة) إذا قتل الصيد ناسيا لأحرامه أو جاهلا بتحريمه ففيه طريقتان مشهورتان (أصحها) القطع بوجوب الفدية	٣٧١	(فرع) لو أمر حلالا حلالا يحلق رأس محرم قائم فلا فدية على الأمر إن لم يعرف الحالق الحال فإن عرقه فوجهان (الأصح) أنها عليه
٣٦٤	(الرابعة) إذا جامع المحرم تسلى التحلل من العبرة أو قسل التحلل الأول من الحج ناسيا لأحرامه أو جاهلا بتحريمه ففيه قولان (الأصح) الجديد لا يفسد نسكه ولا كفارة	٣٧١	(فرع) إذا سقط شعر المحرم بمرض أو غيره من الآفات من غير صنع آدمي فلا فدية بلا خلاف

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٧٢	(فرع) قد ذكرنا أن الحلال إذا حلق رأس المحرم مكرهاً وجبت الفدية على الحائق في الأصح	٣٧٧	(السادسة) قال الشافعي والأصحاب : له أن يستنفل سائراً ونزلاً
٣٧٢	(فرع) في مذاهب العلماء لو حلق محرم رأس حلال جاز ولا فدية وبكره للمحرم أن يحك شعره بأنفله حتى لا ينتثر شعره ، فإن انتثر منه شعره لزمته الفدية	٣٧٨	(السابعة) قال المصنف والأصحاب : يكره للمحرم لبس الثياب المصبغة كراهة تنزيه
٣٧٣	ويكره أن يحمل بزازاً أو كلباً معلماً لأنه ينفر به الصيد	٣٧٨	(الثامنة) يكره للمحرم أن يستصحب معه بئزياً أو كلباً معلماً أو غيرها من جوارح السباع والطير
٣٧٤	(أما الأحكام) ففي الفصل مسائل	٣٧٩	(التاسعة) قال المصنف والأصحاب : ينبغي أن ينزه إحصائه من القسم والكلام التبعي والخصومة والسرار والجدال ومخاطبة النساء بما ينعلق بالجباع والقبلة ونحوها من أنواع الاستمتاع
٣٧٤	(إحداهما) يكره حك الشعر في الأحرار بالانفار ثلثاً ينشف شعراً ، ولا يكره ببطون الأناهل	٣٧٩	(العاشرة) قال أصحابنا : لا بأس بنظر المحرم في المرأة : ولا كراهة في ذلك سواء كان رجلاً أو امرأة
٣٧٤	قال أصحابنا : ولا يكره للمحرم ذلك البدن وإزالة الوسخ عنه	٣٧٩	ترجمة أبي شريح الخزاعي
٣٧٥	(الثانية) يكره أن يغلى رأسه ولحيته	٣٨٠	(الحادية عشر) أشار المصنف في كلامه إلى أنه يستحب كون الحاج أشعث
٣٧٥	(الثالثة) يحرم الاكتحال بكحل فيه طيب	٣٨٠	(فرع) قال الشافعي في هذا الباب من المختصر : المرأة فالرجل في ذلك إلا ما أمرت به من الستر
٣٧٦	قال أبو الطيب وآخرون : ويكره للمحرم الاكتحال بالإثمد أشد من كراهته للرجال	٣٨١	قال صاحب الحلوي (أما) أركان الحج والعمرة فلا يختلف الرجل والمرأة في شيء منها وإتيان يختلفان في حيثات الأحرار فهي تختلف في خمسة أشياء
٣٧٦	(فرع) اتفق العلماء على جواز تشييد العين وغيرها للمحرم بالصبر ونحوه مما ليس فيه طيب ولا فدية في ذلك وإن احتاج إلى ما فيه طيب جاز فعله وعليه الفدية	٣٨١	(أهدأ) أنها مأمورة بلبس المخيط والخفين وما هو أسنن لها
٣٧٦	(المسألة الرابعة) قال الشافعي والأصحاب : للمحرم أن يغتسل في الحمام وغيره وينقيش في الماء	٣٨١	(الثاني) أنها مأمورة بخفض صوتها في النظية
٣٧٧	(الخامسة) قال الشافعي والأصحاب : للمحرم أن يحتجم ويفتصد ويقطع العرق ما لم يقطع شعراً ولا فدية عليه	٣٨١	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٨١	(الثالث) أن أحرأها في وجهها فلا تغطي	٢٨٧	(فرع) في مذاهب العلماء في الحلق
٢٨١	(الرابع) ليس للرجل لبس القفازين بلا خلاف	٢٨٧	(والجواب) على دليل مالك أن إباطة الأذى ليست شرطا نوجب الفدية
٢٨١	(الخامس) يستحب لها أن تخطب لأحرأها بحناء	٢٨٨	(أما) إذا حلق المحرم شعر بدنه فمذهبنا وجوب الفدية كحلق شعر الرأس
٢٨٢	قال الماوردي : ونخالفه في ثلاثة أشياء من هيئات الوقوف بعمرات	٢٨٨	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن فدية الحلق على التمييز بين شاة وصوم ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة آصع لسنة مساكين
٢٨٢	(أحدها) يستحب لها أن تقف نازلة لا راكية		
٢٨٢	(الثاني) يستحب لها أن تكون جالسة والرجل قائما	٢٨٩	(أما) الأظفار فلها حكم الشعر
٢٨٢	(الثالث) أنه يستحب لها أن تكون في حاشية الموقف وأطراف عمرات	٢٨٩	وإن تطيب أو لبس المخيط في شيء من بدنه أو غطى رأسه أو شيئا منه أو دهن رأسه أو لحيته وجب عليه ما يجب في حلق الشعر
٢٨٣	باب ما يجب في محظورات الأحرأ من كفارة وغيرها	٢٨٩	وإن لبس ثوبا مطيبا وجبت كفارة واحدة
٢٨٣	دم الحلق والتلم دم نخير وتقدبر		
٢٨٤	ولو حلق ثلاث شعرات فهو كحلق كل رأسه	٢٩١	وإن تكرر الفعل بسببين أو أسباب مختلفة
٢٨٤	(أما) إذا حلق شعرة واحدة أو شعرتين ففيه أربعة أقوال (أصحابها)	٢٩٢	فطريقان (المذهب) وبه قطع كتبرون فيه قولان كما لو اتحد السبب
٢٨٥	يجب في شعرة مد وفي شعرتين مدان (فرع) قال أصحابنا : تجب الفدية بإزالة ثلاث شعرات متواليات	٢٩٢	وإن كان في أمكفة أو في مكان واحد في أوقات متفرقة فطريقان ننعدد الفدية
٢٨٥	ولو قلم من ظفره دون المعتاد ولكن استوعب جميع أعلاه فهو كقطع بعض شعرة ، فيجب فيه ما يجب في الشعرة بكاملها	٢٩٢	(أما) حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أمكفة أو ثلاثة أزمنة متفرقة ففيه الطريقان (أصحابها) أنه يفرد كل شعرة بحكمها
٢٨٥	(فرع) هذه الأموال الثلاثة في الشعرة والشعرتين والظفر والظفرين تجري في ترك حصاة من الجبرات وفي ترك مبيت ليلة من أيالي منى	٢٩٢	(فرع) فيما إذا فعل المحرم محظورا فأكثر ، هل نندأخل الفدية ؟
٢٨٦	الشاة كانت تسأوى ثلاثة دراهم على عهد النبي (ص)	٢٩٥	(فرع) في مذاهب العلماء

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٩٥	وإن وطئ في العمرة أو في الحج قبل التحلل الأول فقد فسد نسكه ويجب عليه أن يعرض في ماله ثم يقضى	٤٠١	(فرع) اتفق أصحابنا على أن من أنسد حجا مفردا أو عمرة مفردة أنه إن يقضيه مع النسك الآخر قارنا له أن يقضيه متمعا
٣٩٦	وفي نفقة المرأة في القضاء وجهان (أحدهما) في مالها كنفقة الأداء (والثاني) تجب على الزوج	٤٠٢	قال أصحابنا : وإذا جامع القارن — فإن كان قبل التحلل الأول فسد حجه وعمرة بلا خلاف ولزمه بدنة واحدة بسبب الانسد لاتحاد الاحرام ويلزمه مع ذلك شاة للفران
٣٩٨	إسناد عمرو بن شعيب بمفصل والدليل عليه	٤٠٣	(فرع) قال أصحابنا : إذا مات القارن الحج نفقات الوتوف فهدل يحكم نفقات عمرته لا فيه قولان (أصحهما) نعم
٣٩٨	إذا وطئ الحرم عابدا عالما فعليه ناقة حسنة	٤٠٤	(فرع) إذا كانت المرأة الموطوءة محرمة أيضا نظر — إن جامعها نائمة أو مكروهة — فهل يقسد حجها وعمرتها ؟
٣٩٨	(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : إذا وطئ المحرم بالحج في الفرج عابدا بتحريره ، وبالإحرام قبل التحلل الأول فسد حجه	٤٠٤	وإن أدخل الرجل أصبعه في فرجها لم يبطل صومه وبطل صومها ، أما الحج فلا يبطل حجتها إلا بالجماع (فرع) أما نفقة الزوجة في نشاء الحج فإن كانت معه في القضاء لزمه قدر نفقة الحضر بلا خلاف وفي الزائد وجهان مشهوران (أصحهما) يلزم الزوج
٣٩٨	وتفسد العمرة أيضا بالجماع قبل التحلل	٤٠٥	(فرع) إذا خرج الرجل وزوجته المفسدين ليقضيا الحج أو العمرة — واصطحبها في طريقهما استحب لهما أن يفترقا من حين الإحرام ، فإذا وصلا إلى الموضع الذي جامعها فيه فهل يجب فيه المفارقة ؟
٣٩٩	(فرع) يجب على مفسد الحج بدنة بلا خلاف ، وفي مفسد العمرة طريقتان (أصحهما) يجب عليه بدنة كمفسد الحج	٤٠٦	(فرع) قال أصحابنا : إذا جامع القارن — فإن كان قبل التحلل الأول فسد حجه وعمرة بلا خلاف ولزمه بدنة واحدة بسبب الانسد لاتحاد الاحرام ويلزمه مع ذلك شاة للفران
٣٩٩	(فرع) يجب على مفسد الحج والعمرة القضاء بلا خلاف سواء كان مفلا أو مرفضا	٤٠٦	(فرع) قال أصحابنا : إذا مات القارن الحج نفقات الوتوف فهدل يحكم نفقات عمرته لا فيه قولان (أصحهما) نعم
٤٠٠	قال أصحابنا : فإن أحمر بعد الانسد وتحلل قبل نفقات الوتوف وأمكنه الإحرام بالقضاء وإدراك الحج في سنته لزمه ذلك	٤٠٦	(فرع) قال أصحابنا : إذا مات القارن الحج نفقات الوتوف فهدل يحكم نفقات عمرته لا فيه قولان (أصحهما) نعم
٤٠١	(فرع) قال المتولي : لو أرادت المرأة القضاء على الفور ، هل للزوج منعها أم لا ؟	٤٠٦	(فرع) قال أصحابنا : إذا مات القارن الحج نفقات الوتوف فهدل يحكم نفقات عمرته لا فيه قولان (أصحهما) نعم
٤٠١	(فرع) ذكر الثقات وآخرون من الخراسانيين هنا أن الوجهين اللذين ذكرناهما في كون القضاء يجب على	٤٠٦	(فرع) قال أصحابنا : إذا مات القارن الحج نفقات الوتوف فهدل يحكم نفقات عمرته لا فيه قولان (أصحهما) نعم

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	محظورا بعد الإنسداد أثم ولزمه الكفارة	٤١٥	دون الفرج بشهوة لم يفسد حجه (فرغ) إذا قبل المحرم أمراته بشهوة ولزمته الفدية ثم جامعها فزمنه البنية فهل تسقط عنه الشاة وتخرج في البنية ؟ أم تجبان معا ؟
٤٠٧	(فرغ) إذا أحرمت مجامعا ففيه ثلاثة أوجه (أصحها) لا ينعتد إحرامه (فرغ) إذا ارتد في أثناء حجه أو عمرته فوجهان (أصحها) يفسد كالصوم والصلاة	٤١٥	(فرغ) إذا استمنى بيده ونحوها فأنزل عصى بلا خلاف وفي لزوم الفدية وجهان (أصحها) وجوبها
٤٠٧	(فرغ) قد ذكرنا أنه يجب على من أفسد حجه أو عمرته بالجماع دم واختلف الأصحاب فيه هل هو دم تخيير أم لا ؟ ففيه طرق (أصحها) أنه دم ترتب وتعديل	٤١٦	(فرغ) لو باشر غلاما حسنا بغير الوطء بشهوة فهو كباشر المرأة
٤٠٨	(فرغ) لو وطء المحرم زوجات له فهو كوطء الواحدة	٤١٦	(فرغ) قال الماوردي : لو أولج المحرم ذكره في قبل خفني شكل لم يفسد حجه سواء أنزل أم لا
٤٠٩	إذا وطئ بعد التحلل الأول وقبل الثاني بهذا الوطء حرام بلا خلاف	٤١٦	(فرغ) في مذاهب العلماء في مسائل من مباشرة المحرم المرأة ونحوها
٤١٢	(فرغ) قال المتولي : إذا وقف الحاج بعرقات ولم يرم ولا طاف ولا حلق وفات وقت الرمي ثم جامع ... الخ	٤١٧	إذا وطئها بعد الوقوف بعرقات قبل التحللين ففسد حجه وعليه المضي في فاسده وبذته والقضاء
٤١٣	(فرغ) لو رمى جمرة العقبة في الليل معتقدا أنه بعد نصف الليل وحلق ثم جامع ، ثم بان أنه رمى قبل نصف الليل	٤٢٠	إذا جامع مرارا وجب في المرة الأولى بذنة وفي كل مرة بعدها شاة
٤١٣	والوطء في الدبر واللواط وإنسان البهيمة كالوطء في القبل	٤٢٣	وإن جرح سيذا له مثل فنقص عشر قيمته فالمنصوص أنه يجب عليه عشر ثمن المثل
٤١٣	(فرغ) لو لف على ذكره خرقة وأولجه في امرأة فهل يفسد حجه ؟ فيه ثلاثة أوجه (أصحها) يفسد	٤٢٣	(فصل) وإن كان الصيد لا يمثل له من النعم وجدت عليه قيمته في الموضع الذي أنفقه فيه
٤١٤	(فرغ) قد سبق في باب ما يوجب الفسأل أن أحكام الوطء تتعلق بتغيير جميع الحشفة	٤٢٤	(فصل) وإن قتل سيذا بعد صيد وجب لكل واحد منهما جزاء
٤١٤	وإن قبلها بشهوة أو باشرها فميمسا	٤٢٥	(فصل) وإن جنى على سيذ فزال أمثاقه نظرت ... الخ
		٤٢٥	(فصل) والمفرد والغارن في كفارات الأحرار واحد
		٤٢٦	أين عباس توفي عام ٥٨
		٤٢٦	عماد الخراساني ولد سنة ٥ وتكلم فيه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٢٧	وصف بعض الحيوانات الواردة في الباب	٤٢٣	(فرع) لو جرح صيدا فاندمل جرحه وصار الصيد زمنا عليه وجهان (أصحها) يلزمه جزاء كامل
٤٢٧	(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : الصيد ضريان مثلي وهو ماله مثل من النعم وغير مثله ، وهو مالا يشبه شيئا من النعم	٤٢٤	(أما) إذا أزمه محرم ثم عاد هو فقتله ، فإن قتله قبل الاندمل لزمه جزاء واحد
٤٢٨	سأخذ الخلاف أن الشافعي نص في آخر كتبه أنه يقوم يوم إخراج الطعام ... الخ	٤٢٥	(فرع) لو جرح صيدا فغاب ثم وجدته ميتا ... الخ
٤٢٨	(فرع) في بيان المثلى	٤٢٦	(فرع) إذا جرحه ثم أخذه فداواه وأطعمه وسقاه حتى برا وعاد ميتا كما كان ففي سقوط الضمان عنه وجهان (الأصح) لا يسقط الضمان ولو نفق ريش طير فهو كجرح الصيد
٤٢٩	(وأما) أم حبين فدابة على صورة الحبراء عظيمة النظر وفي حل أكلها خلاف	٤٢٦	(فرع) يجب في بيض الصيد قيمته
٤٣٠	(أما) ما ليس فيه حكم عن السلف	٤٢٧	(فرع) إذا قتل المحرم صيدا بعد صيد وجب لكل صيد جزاء
٤٣٠	فيرجع فيه إلى قول عدلين نعتين (وأما) الطيور فحرام وغيره ... الخ	٤٢٧	ولو اشترك محرم وحلال في قتل صيد لزم المحرم نصف الجزاء ولا شيء على الحلال
٤٣١	قال الشافعي : إنما أوجبت في الحامية شاة أثمانها	٤٢٧	ولو أمسك محرم صيدا فقتله حلال فسبته المحرم بالجزاء لأنه تسبب إلى إيلائه
٤٣١	(فرع) قال الشافعي والمصنف والأصحاب : يهدى الكبير يكبر من مثله من النعم والصغير بصغير	٤٢٨	(فرع) قال الماوردي وغيره لو جرح الحلال صيدا في الحل ثم دخل الصيد الحرم فجرحه فيه فبات منها لزمه نصف الجزاء
٤٣٢	ولو غدى الذكر بالأنثى ففيه طرق (أصحها) على قولين (أصحها) الأجزاء (والثاني) المنع	٤٢٨	(فرع) القارن والمفرد والمتمتع في جزاء الصيد وفي جميع تقصيرات الأحرام سواء
٤٣٢	(فرع) لو قتل نعلية فأراد أن يعدل عن البدنة إلى بقرة أو سبع من الغنم لم يجز على الصحيح المشهور	٤٢٩	(فرع) الصوم الواجب هنا يجوز متفرقا ومتعلبا
٤٣٢	(فرع) قال الشافعي رحمه الله في المختصر : وإن جرح ظبيا فنقص عشر قيمته نعلية عشر قيمة شاة	٤٢٩	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل من جزاء الصيد
٤٣٣	(فرع) لو قتل صيدا حاملا قابلهاء بمثله حاملا ولا تذبح الحامل ، بل يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمته طعنا أو يصوم	٤٣٩	واحتج المخالفون بأن المثل يجب مثله من جنسه أو قيمته

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٤٠	إذا عدل من مثل الصيد إلى الصياد	٤٤٨	(فرع) إذا خرج الصيد الحرمي
٤٤٠	مذهبي أنه يصوم عن كل مد يوما		إلى الحل حل للحلال اصطفاؤه في
٤٤١	حديث كعب إنما ورد في غيبة الطلق		الحل ، ولا شيء عليه في إنزاله
٤٤١	(والجواب) عن الآية التي احتج	٤٤٩	(فرع) قال البغوي : إذا دخل
٤٤١	بها أنها مطلقة وهنا مقيدة بالمثل		شيء من الجوارح إلى الحرم فقلت
٤٤١	إذا اشترك جماعة في قتل صيد وهم		فاظف صيدا فلا ضمان على صاحبه
٤٤٢	محرمون لزمهم جزاء واحد عندنا	٤٤٩	(فرع) إذا حفر بئرا في الحرم فهلك
٤٤٢	مذهبي أن الثعلب صيد		فيها صيد لزمه ضمانه
٤٤٢	مذهبي أن في الضب جدبا	٤٤٩	(فرع) لو كان الحلال جالسا في
٤٤٢	مذهبي أن في الحماة شاة		الحرم فرأى صيدا في الحل فعدا إليه
٤٤٢	المصفور فيه قبيحة		فقتله في الحل فلا ضمان بلا خلاف
٤٤٣	ويحرم صيد الحرم على الحلال	٤٤٩	وإن دخل كائنا إلى الحرم فقتل فيه
٤٤٤	والمحرم		صيدا ... الخ
٤٤٤	وإن ذبح الحلال صيدا من صبيود	٥٠	ويحرم قلع شجر الحرم
٤٤٤	الحرم لم يحل له أكله	٥١	(أما الأحكام) فقال الشافعي
٤٤٤	وإن رمى من الحل إلى صيد في		والأصحاب : يحرم قطع نبات الحرم
٤٤٤	الحرم فإصابه لزمه الضمان		كما يحرم اصطفايد صيده
٤٤٤	وإن رمى من الحرم إلى صيد في	٥١	النبات ضربان شجر وغيره
٤٤٤	الحل فإصابه ضمانه	٥٢	(فرع) إذا أخذ غصنا من شجرة
٤٤٤	وإن رمى من الحل إلى صيد في الحل		حرمية ولم يخلط فعليه ضمان
٤٤٤	ومر السهم في موضع من الحرم		النقصان وسبيله سبيل ضمان جرح
٤٤٤	فإصابه ففيه وجهان (أحدهما)		الصيد
٤٤٤	يشتمه (والثاني) لا يشتمه	٥٣	(فرع) اتفق أصحابنا على جواز
٤٤٤	(أما الأحكام) فصيد حرم مكة حرام		أخذ أوراق الأشجار ، لكن يؤخذ
٤٤٤	على الحلال والحرام بالإجماع		بسهولة
٤٤٦	(فرع) لو كانت شجرة ثابتة في	٥٣	واتفق أصحابنا على جواز أخذ ثمار
٤٤٦	الحرم ، وأغصانها في الحل فوقع		الحرم
٤٤٦	على الغصن طائر فقتله إنسان في	٥٣	(فرع) هل يعم التحريم والغصان
٤٤٦	الحل فلا ضمان ، ولو قطع الغصن		ما ينبت من الأشجار بنفسه ؟
٤٤٦	ضمن الغصن		وما يستتبت أم يختص بما ينبت
٤٤٧	(فرع) لو قتل إنسان صيدا مملوكا		بنفسه ؟
٤٤٧	في الحرم	٥٥	(فرع) لو انتشرت أغصان شجرة
٤٤٧	(فرع) لو أخذ حماة في الحل أو		حرمية ومنعت الناس الطريق أو
٤٤٧	أطلقها فهلك فرخصا في الحرم ضمنه		أذنهم ، جاز قطع المؤذى منها
٤٤٧	ولا يضمنها		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٥٥	(فرع) قال الثاقبي والأصحاب حيث وجب ضمان الشجر ، على كانت شجرة كبيرة ضمنها ببقرة ، وإن شاء بيده ، وما دونها بشاة	٤٦١	وقال ابن الصلاح : الأمر فيها إلى الأيام بصرفها في بعض مصارف بيت المال بيعا وعطاء
٤٥٥	الضرب الثاني من ثبات الحرم غير الشجر وهو نوعان	٤٦١	(فرع) لا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره
٤٥٦	(أحدهما) ما زرعه الأدي كالحنطة والشعير	٤٦١	(فرع) مهم في بيان حدود حرم مكة الذي يحرم فيها الصيد والنبات
٤٥٦	(والنوع الثاني) ما لم ينتجه الأدي وهو أربعة أصناف (الأول) الإذخر (والثاني) الشوك (والثالث)	٤٦٢	حد الحرم من طريق الطائف أحد عشر ميلا والذي قاله الجمهور سبعة فقط
٤٥٧	ما كان دواء كالسنا (والرابع) الكلا (فرع) قال أهل اللغة : العشب والخلا مقصور اسم للرطب والحشيش اسم لليابس	٤٦٢	(وأعلم) أن الحرم عليه علامات منصوبة في جميع جوانبه
٤٥٨	ولا يجوز إخراج تراب الحرم وأحجاره	٤٦٣	حكى الماوردي خلافا للعلماء في أن مكة مع حرمتها هل صارت حرما أمنا بقول إبراهيم عليه السلام ؟
٤٥٩	الكلام على حديث عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر	٤٦٤	أما كانت قبله كذلك ؟ واحتج القائلون بأن تحريمها لم يزل من حين خلق الله السموات والأرض بحديث ابن عباس
٤٥٩	قصة إهداء ضحية قطعة من الحجر الأسود	٤٦٤	(والأصح) من القولين أنها ما زالت محرمة من حين خلق الله تعالى السموات والأرض
٤٥٩	(أما الأحكام) ففيه مسائل	٤٦٤	مذهبنا أنه يجسوز بيع دور مكة وإجاراتها وسائر المعاملات عليها
٤٥٩	(إحداهما) اتفقت نصوص الثاقبي والأصحاب على جواز نقل ماء زمزم إلى جميع البلاد واستحباب أخذه للتبرك	٣٦٤	مذهبنا أن مكة فتحت مسلحا لا عنوة مذهبنا جواز إقامة الحدود والقصاص في الحرم
٤٥٩	(الثانية) اتفقوا على أن الأولى أن لا يدخل تراب الحل وأحجاره الحرم	٤٦٥	الأحكام التي يخالف الحرم فيها غيره من البلاد
٤٦٠	قول نسيه صاحب البيان للمصنف وهو خطأ	٤٦٥	مكة عفتنا أفضل الأرض إجماع المسلمين على أن موضع قبر الرسول (ص) أفضل الأرض
٤٦٠	(الثالثة) قال المصنف لا يجوز إخراج تراب الحرم وأحجاره إلى الحل	٤٦٦	
٤٦٠	احتجاج بشراء البرام من مكة وجوابه	٤٦٦	
٤٦١	(فرع) في حكم سيطرة الكعبة		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٦٧	يكره حمل السلاح بمكة لغير حاجة	٤٧٩	إذا صاد الحلال في الصيد وأدخله الحرم فله التصرف فيه بالبيع والنذح والاكل وغيرها
٤٦٧	قتل أصحابنا : من فروض الكفاية	٤٨٠	شجر الحرم عندنا حرام مضمون سواء ما أنبته الآدمي ، وما نبت بنفسه
٤٦٧	من خصائص الحرم ألا يجارب أهله	٤٨٠	يجوز رمي حشيش الحرم وخلاه عنفنا
٤٦٨	سدانة الكعبة وحجابتها هي ولايتها وخدمتها وفتحها وإغلاقها ونحو ذلك	٤٨١	(أما الأحكام) فقال الأصحاب : الدماء الواجبة في الحج لها زمان ومكان
٤٦٨	(فرع) ذكر العلماء أن الكعبة الكريمة بنيت خمس مرات	٤٨٣	(فرع) قال القاضي حسين في القتلى : لو لم يجد في الحرم مسكنا لم يجز نقل الدم إلى موضع آخر
٤٧١	ويحرم صيد المدينة وقطع شجرها	٤٨٣	(فرع) إذا كان الواجب الإطعام بدلا عن الذبح وجب صرفه على مساكين الحرم
٤٧١	سلب من قتل صيد المدينة	٤٨٣	(فرع) قال الماوردي والروياتي : أكل ما يجزئ أن يدفع الواجب من اللحم إلى ثلاثة من مساكين الحرم إن قدر
٤٧١	(فصل) ويحرم صيد وح وهو واد بالمطائف	٤٨٤	(فرع) قال الروياتي وغيره : نلزمه النية عند التفرقة كسائر العبادات
٤٧١	حديث أبي هريرة ليس بمعروف عنه	٤٨٤	(فرع) قال أصحابنا : الدماء الواجبة في المناسك سواء تعلقت بترك واجب أو ارتكاب منهي حيث أطلقناها أردنا بها شاة ... الخ
٤٧٣	حديث صيد وح أسناده ضعيف	٤٨٤	(فرع) في كيفية وجوب الدماء وإبدالها
٤٧٣	(أما الأحكام) ففيها مسائل	٤٨٥	الدم الواجب في ترك المسامرات كالإحرام من الميقات
٤٧٣	(إحداها) يحرم التعرض لصيد حرم المدينة وشجره	٤٨٦	دم الجماع ، وفيه طرق للأصحاب وأخلاف منتشر المذهب منه أنه ترتيب وتعديل
٤٧٤	في مصرف سلب قاتل صيد المدينة ثلاثة أوجه (أصحابها) أنه للسلب كالقتيل	٤٨٧	دم الإحصار شاة
٤٧٦	ولو كان على الصائد والمحتطب ثياب مفسومة لم يسلب بلا خلاف		
٤٧٦	(المسألة الثانية) قال الشافعي في الإملاء : أكره صيد وح وللأصحاب فيه طريقتان (أصحابهما) عندهم القطع بنحره		
٤٧٧	(المسألة الثالثة) النقيع بالنون على المشهور وقيل بالياء ، وهو الحمى الذي حماه رسول الله (ص) لأهل الصدقة		
٤٧٧	(فرع) في بيان الأحاديث الواردة في بيان حرم المدينة		
٤٧٩	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بصيد الحرم ونياته		
٤٧٩	حكم جزاء الحرم كجزاء الإحرام		

الخطا والصواب

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٧	٤	الحج يقال	(الشرح) الحج يقال
١٦١	١٩	طاووس	طاووس
٢٥٥	١	خلاد ابن السائب	خلاد بن السائب
٢٨١	١٠	عثمان	عثمان
٣٤١	٦	إذ	إذا
٣٦٧	١١	الحلوى	الحاوى
٣٨١	٢	صاحب الطوى	صاحب الحاوى
٣٩٣	١٧	النوراني	الفوراني
٤٠٣	١٠	التحليل	التحلل
٤٤١	٨	والواجب	والجواب
٤٥٨	٢٢	عروة بن الزبير	عروة بن الزبير

رقم الإيداع : ١٩٨٢/٣١٢٦

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالنطقة الصناعية بالعجينة
الغيسون : ٨٢٦٢٨ القاهرة

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

للإمام أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي

الجزء الشامن

مفقه وعلم عليه وأكله بعد نقضه

محمد نجيب المطبعي

(الأستاذ بجامعة أم درمان الإسلامية)

وحقوق الطبع محفوظة له

الناشر

مكتبة الأشراف

جدة - المملكة العربية السعودية

استدراك من المحقق لأبد منه

في حكم التلبية

قال الحافظ ابن حجر في الفتح : لم يتعرض المصنف - يعني البخاري رضي الله عنه - لمذاهب الأربعة يمكن توصيلها إلى عشرة :

(الأول) أنها سبقت تركها شيء ، وهو قول الشافعي وأحمد .

(ثانيها) واجبة ، الماوردي عن ابن أبي هريرة من الشافعية وحسن . إنه وجد الشافعي نصا يدل عليه وحكاه ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة . واغرب النووي فحكى عن مالك أنها سنة ويجب تركها دم ، ولا يعرف ذلك عندهم إلا أن ابن الجلاب قال : التلبية في الحج مسنونة غير مفروضة ، وقال ابن التين : يريد أنها ليست من أركان الحج ، وإلا فهي واجبة ولذلك يجب تركها الدم ولو لم تكن واجبة لم يجب ، وحكى ابن العربي أنه يجب عندهم بترك تكرارها دم وهذا أصل زائد على قدر الوجوب .

(ثالثها) واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كالتوجه على الطريق ، وبهذا صدر (بفتح الصاد وتشديد الدال) ابن شاش من المالكية كلامه في (الجواهر) له وحكى صاحب الهداية من الحنفية مثله ، لكن زاد القول الذي يقوم مقام التلبية من الذكر كما في مذهبه من أنه لا يجب لفظ معين ، وقال ابن المنذر : قال أصحاب الرأي : إن كبر أو هلك أو سبح ينوي بذلك الإحرام فهو محرم .

(رابعها) أنها ركن في الإحرام لا يتعقد بدونها ، حكاه ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية والزييري من الشافعية وأهل الظاهر قالوا : هي نظير تكبيرة الإحرام للصلاة ، ويقويه ما تقدم من بحث ابن عبد السلام عن الشافعية وأهل الظاهر قالوا : هي نظير تكبيرة الإحرام للصلاة ، ويقويه ما تقدم من بحث ابن عبد السلام عن حقيقة الإحرام ، وهو قول عطاء أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه قال : «التلبية فرض الحج» وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة وحكى النووي عن داود أنه لابد من رفع الصوت بها ، وهذا قدر زائد على أصل كونها ركنا . ١٠ هـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب صفة الحج والعمرة^(١)

(وإذا أراد دخول مكة وهو محرم بالحج اغتسل بذي طوى ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاء وادي طوى بات حتى صلى الصبح فاغتسل ثم دخل من ثنية كداء ، ويدخل من ثنية كداء من أعلى مكة ويخرج من السفلى ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى) .

(الشرح) حديث ابن عمر الثاني رواه البخاري ومسلم بلفظه ، ورواه أيضا بلفظه من رواية عائشة أيضا (وأما) حديثه الأول فرواه البخاري ومسلم أيضا بمعناه ولفظهما عن نافع قال وكان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلي به الصبح ويغتسل ، ويحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك (وأما) طوى - فبفتح الطاء وضمها وكسرهما ثلاث لغات الفتح أجود^(٢) .

ومبين حكمي اللغات الثلاث صاحب المطالع وجماعات قالوا : والفتح أفصح وأشهر . واقتصر العازمي في المؤلف على ضمه ، واقتصر آخرون

(١) في النسخة المطبوعة من المذهب بحذف العمرة في الترجمة (ط) .

(٢) ينالغ الشيخ في هذا فإن القرآن الكريم استعمل الضم في قوله تعالى « إنك بالوادي المقدس طوى » ومثلهما إذا كان هناك صوابان استعمل القرآن أحدهما كان الصواب الآخر خطأ وكلام صاحب المطالع أنيس من حيث اللغة لأن الفتح يلزمه الله والضم يلزمه القصر كعطاء بفتح العاء وحلوى بضمها مع القصر والله تعالى أعلم (ط) .

على الفتح ، وهو منون مصروف مقصور لا يجوز مده . قال صاحب المطالع : ووقع في لباب المستمل ذي الطواء ممدود ، وهو واد يباب مكة .

(وأما) الثانية فهي الطريق بين جبلين (وأما) كداء العليا فبفتح الكاف وبالمد مصروف (وأما) السفلى فيقال لها ثنية كدائي - بالضم - مقصور .

وأما مكة فلها أسماء كثيرة ، وقد قالوا كثرة الأسماء تدل على شرف المسمى لهذا كثرت أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقال بعضهم لله تعالى ألف اسم ، ولنبي صلى الله عليه وسلم ألف اسم وقد أشرت إلى هذا في أول تهذيب الأسماء واللغات في أول ترجمة النبي صلى الله عليه وسلم فما حضرني من أسماء مكة ستة عشر اسما : أحدها مكة ، والثاني : بكة ، والثالث : أم القرى ، والرابع : البلد الأمين ، والخامس رحم - بضم الراء وإسكان الحاء المهمل - لأن الناس يتراحمون فيها ويتوادعون . السادس صلاح ، بكسر الحاء - مبنى على الكسر كقطاع ونظائرهما سميت به لأنها . السابع : الباسة - بالباء الموحدة والسين المهمل - لأنها تبس من أحد فيها أى تحطمه . ومنه قوله تعالى (⁽¹⁾ وبست الجبال) الثامن : الناسة بالنون . التاسع : النساسة (قيل) لأنها تنس الملحد ، أى تطرده ، وقيل لقلة ماؤها ، والنس اليبس . العاشر : الحساسة ، لحطها الملحدين فيها . الحادى عشر : الرأس كراس الإنسان . الثانى عشر : كوئى - بضم الكاف وفتح المثناة - باسم موضع بها . الثالث عشر : العرش الرابع عشر : القادس . الخامس عشر : المقدسة من التقديس . السادس عشر : البلدة .

وأما مكة وبكة فقيل : هما اسمان للبلدة ، وقيل : مكة الحرم كله ، ومكة المسجد خاصة ، وهى محكى عن الزهرى وزيد بن أسلم ، وقيل : مكة اسم للبلد ، وبكة اسم البيت ، وهو قول إبراهيم الخصى وغيره .

(1) الآية ٤ من سورة الواقعة .

وقيل : مكة البلد وبكة البيت وموضع الطواف ، سميت بكة لازدحام الناس فيها ، يك بعضهم بعضا ، أى يدفعه فى زحمة الطواف ، وقيل لأنها تبك أعناق الجابرة أى تدفعا ، والبك الدق . وسميت مكة لقلة مائها من قولهم : امتك الفصيل ضرع أمه إذا امتصه . وقيل : لأنها تمك الذنوب أى تذهب بها . والله أعلم .

وأما مدينة النبى صلى الله عليه وسلم فلها أسماء : المدينة وطيبة ومطابة والدار قال الله تعالى (ما كان لأهل المدينة^(١)) و (يقولون لئن رجعنا إلى المدينة^(٢)) وفى صحيح مسلم عن جابر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله تعالى سعى المدينة مطابة » قال العلماء : سميت مطابة وطيبة من الطيب وهو الطاهر لخلوصها من الشرك ومهارتها . وقيل من طيب العيش . وقيل من الطيب وهو الرائحة الحسنة . وسميت الدار لأنها وللأستقرار بها . والله أعلم .

(أما الأحكام) ففيها مسائل :

(إحداها) يستحب الغسل لدخول المحرم مكة . لما ذكره المصنف . وقد سبق بيان أغسال الحج فى أول باب الإحرام ، وذكرنا هناك أنه إن عجز عن الغسل تيمم . وذكرنا فيه فروعا كثيرة . ويستحب هذا الغسل بذى طوى إن كانت فى طريقه وإلا اغتسل فى غير طريقها ، كنحو مسافتها ويؤى به غسل دخول مكة ، وهو مستحب لكل محرم حتى الحائض والنفساء والصبي ، كما سبق بيانه فى باب الإحرام .

قال الماوردى : ولو خرج إنسان من مكة فأحرم بالعمرة من الحل واغتسل للأحرام ثم أراد دخول مكة ، فإن كان أحرم من موضع بعيد عن

(١) من الآية ١٢٠ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٨ من سورة المائدة .

مكة ، كالجمرة والحديية استحب أن يغتسل أيضا لدخول مكة ، وإن أحرَم من موضع قريب من مكة كاللتعيم أو من أدنى الحل لم يغتسل لدخول مكة ، لأن المراد من هذا الغسل النظافة وإزالة الوسخ عند دخوله ، وهو حاصل بغسله السابق .

وهذا الغسل مستحب لكل داخل محرم ، سواء كان محرما بحج أو عمرة أو قران بلا خلاف ، ويشكر على المصنف قوله وهو محرم بالحج ، فأوهم اختصاصه به (والصواب) حذف لفظة الحج كما حذفها في التبيه والأصحاب .

(الثانية) يستحب للمحرم بالحج أن يدخل مكة قبل الوقوف بعرفات هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر السلف والخلف . وأما ما يفعله حجاج العراق من قدومهم إلى عرفات قبل دخول مكة فخطأ منهم وجهالة . وفيه ارتكاب بدعة وتقويت سنن (منها) دخول مكة أولا (ومنها) تقويت طواف القدوم وتقويت تعجيل السعى وزيارة الكعبة ، وكثرة الصلاة بالمسجد الحرام وحضور خطبة الإمام في اليوم السابع بمكة ، والمبيت بمنى ليلة عرفة والصلاة بها والنزول بنمرة ، وحضور تلك المشاهد ، وغير ذلك مما سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى .

(الثالثة) يستحب إذا وصل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه ، ويتذكر جلالة الحرم ومزيتة على غيره . قال جماعة من أصحابنا : يستحب أن يقول : اللهم إن هذا حرمك وأمنك فحرمنى على النار ، وآمنى من عذابك يوم تبعث عبادك ، واجعلنى من أوليائك وأهل طاعتك .

(الرابعة) قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله تعالى : يستحب له

دخول مكة من ثنية كداء التي بأعلى مكة ، وهي بفتح الكاف ، والمدة كما سبق ومنها يتجرد إلى مقابر مكة ، وإذا خرج راجعا إلى بلده خرج من ثنية كدى - بضم الكاف - وبالقصر ، وهي بأسفل مكة قرب جبل قميقان وإلى صوب ذي طوى . قال بعض أصحابنا : إن الخروج إلى عرفات يستحب أيضا أن يكون من هذه السفلى .

واعلم أن المذهب الصحيح المختار الذي عليه المحققون من أصحابنا أن الدخول من الثنية العليا مستحب لكل محرم داخل مكة ، سواء كانت في صوب طريقه أم لم تكن ، ويعتدل إليها من لم تكن في طريقه .

وقال الصيدلاني والقاضي حسين والفوراني وإمام الحرمين والبغوي والمتولي : إنما يستحب الدخول منها لمن كانت في طريقه ، وأما من لم تكن في طريقه فقالوا : لا يستحب له العدول إليها . قالوا : وإنما دخل النبي صلى الله عليه وسلم اتفاقا لكونها كانت في طريقه . هذا كلام الصيدلاني وموافقيه ، واختاره إمام الحرمين ونقله الرافعي عن جمهور الأصحاب .

وقال الشيخ أبو محمد الجويني : ليست العليا على طريق المدينة ، بل عدل إليها النبي صلى الله عليه وسلم متعمدا لها ، قال : فيستحب الدخول منها لكل أحد ، قال : ووافق إمام الحرمين الجمهور في الحكم ، ووافق أبا محمد في أن موضع الثنية كما ذكره وهذا الذي قاله أبو محمد من كون الثنية ليست على نهج الطريق ، بل عدل إليها هو الصواب الذي يقضى به الحس والعيان ، فالصحيح استحباب الدخول من الثنية العليا لكل محرم قصد مكة ، سواء كانت في صوب طريقه أم لا ، وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر ومقتضى إطلاقه فإنه قال : ويدخل المحرم من ثنية كداء ونقله صاحب البيان عن عامة الأصحاب .

(فروع) قال أصحابنا : له دخول مكة راكبا وماشيا ، وأيهما

أفضل ؟ فيه وجهان حكاهما الرافعي (أصحهما) ماشيا أفضل ، وبه قطع
المساوردي لأنه أشبه بالتواضع والأدب وليس فيه مشقة ولا فوات مهم ،
بخلاف الركوب في الطريق فإنه أفضل ^(١) على المذهب كما سبق بيانه في
الباب الأول من كتاب الحج لما ذكرناه هناك ، ولأن الراكب في الدخول
متعرض لأن يؤذي الناس بدابته في الزحمة ، والله تعالى أعلم .

وإذا دخل ماشيا فالأفضل كونه حافيا لو لم يلحقه مشقة ، ولا خاف
نجاسة رجله ، والله أعلم .

(فهرع) قال أصحابنا : له دخول مكة ليلا ونهارا ولا كراهة في
واحد منهما فقد ثبتت الأحاديث فيها كما سأذكره قريبا إن شاء الله تعالى ،
وفي الفضيلة وجهان (أصحهما) دخولها نهارا أفضل ، حكاه ابن الصباغ
 وغيره عن أبي إسحاق المروزي ، ورجحه البغوي وصاحب العدة وغيرهما ،
وقال القاضي أبو الطيب والمساوردي وابن الصباغ والعبدي : هما سواء
 في الفضيلة لا ترجيح لأحدهما على الآخر ، واحتج هؤلاء بأنه قد صح
 الأمران من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد عنه صلى الله عليه وسلم
 ترجيح لأحدهما ولا نهى فكانا سواء ، واحتج من رجح النهار بأنه الذي
 اختاره النبي صلى الله عليه وسلم في حجة وجة الوداع وقال في آخرها
 « لتأخذوا عني مناسككم » فهذا ترجيح ظاهر للنهار ، ولأنه أعون للداخل
 وأرفق به وأقرب إلى مراعاته للوظائف المشروعة له على أكمل وجوهها
 وأسلم له من التأذي والإيذاء والله أعلم .

وأما الحديثان الواردان في المسألة (فلحدهما) حديث ابن عمر رضي
 الله عنهما قال « بات النبي صلى الله عليه وسلم بذي طوى حتى أصبح ،
 ثم دخل مكة ، وكان ابن عمر يفعله ، رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية

(١) المقصود بالركوب في الطريق هو السفر إلى مكة من موطنه بالركوب أفضل على
 اللعب وأما عند الدخول إلى مكة فالنهي أفضل (ط) .

لمسلم عن نافع « أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذى طوى حتى يصبح. ويشتل ثم يدخل مكة نهارا ، ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله » وفي رواية لمسلم أيضا عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل بذى طوى ويبيت فيه حتى يصلى الصبح حين يقدم مكة » .

وأما الحديث الآخر فمن محرش الكعبى الصحابى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « خرج من الجعرانة ليلا معتمرا فدخل ليلا فقضى عمرته ثم خرج من ليلته فأصبح بالجعرانة كبأت » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وإسناده جيد ، قال الترمذى هو حديث حسن ، قال : ولا يعرف لمحرش عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث وثبت فى ضبط محرش ثلاثة أقوال حكاهما أبو عمر بن عبد البر فى الاستيعاب (أصحابها) وأشهرها وهو الذى جزم به أبو نصر بن ماکولا . محرش - بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر الراء المشددة - (والثانى) محرش بكسر الميم وإسكان الحاء المهملة وفتح الراء (والثالث) محرش بكسر الميم وإسكان الحاء المعجمة ، وهو قول على بن المدينى وادعى أنه الضواب والله تعالى أعلم .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى هذه المسألة فمن استحب دخولها نهارا ابن عمر وعطاء والنخعى وإسحاق بن راهويه وابن المنذر . ومن استحبه ليلا عائشة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز . ومن قال هما سواء : طاوس والثورى .

(فرع) ينبغى أن يتحفظ فى دخوله من إيذاء الناس فى الزحمة ، ويتلطف بمن يزاحمه ويلحظ بقلبه جلاله البقعة التى هو فيها ، والكعبة التى هو متوجه إليها ويهد عذر من زاحمه .

(فرع) قال الماوردى وغيره : يستحب دخول مكة بخشوع

قلبه وخضوع جوارحه داعيا متضرعا . قال الماوردي : ويكون من دعائه ما رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند دخوله « اللهم البلد بلدك والبيت بيتك ، جئت أطلب رحمتك وأؤم طاعتك ، متبعا لأمرك راضيا بقدرك مبلغا لأمرك ، أسألك مسألة المضطر إليك المشتق من عذابك أن تستقبلني وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تدخلني جنتك ^(١) » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإذا رأى البيت دعا لما روى أبو أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « تفتح أبواب السماء وتستجاب دعوة المسلم عند رؤية الكعبة » ويستحب أن يرفع اليد في الدعاء لما روى ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ترفع الأيدي في الدعاء لاستقبال البيت » ويستحب أن يقول : اللهم زد هذا البيت تشريفا وتكريما وتعظيما ومهابة ، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره ، تشريفا وتكريما وتعظيما وبراً ، لما روى ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال ذلك » ويضيف إليه : اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ، لما روى أن عمر كان إذا نظر إلى البيت قال ذلك) .

(الشرح) أما حديث أبي أمامة فغريب ليس بثابت . وأما حديث ابن عمر فرواه الإمام سعيد بن منصور والبيهقي وغيرهما ، وهو ضعيف باتفاقهم ، لأنه من رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الإمام المشهور ، وهو ضعيف ^(٢) عند المحدثين . وأما حديث ابن جريج فكذا

(١) هذا الحديث أخرجه الطبراني في الكبير .

(٢) هكذا في جميع النسخ وليس لعبد الله هذا ذكر في كتب الرجال وإنما الذي مرقناه من ولد عبد الرحمن هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبو عبد الرحمن الكوفي القتيبي قاضي الكوفة ، روى عن أخيه عيسى وابن أخيه عبد الله بن عيسى ونافع مولى بن محمد قال فيه أحمد : كان يحيى بن سعيد القطان يضعفه وعن عبد الله بن أحمد عن أبيه : كان سيئه الحفظ مضطرب الحديث ، كان فقه ابن أبي ليلى أحب اليها من حديثه ، وقال مرة : =

رواه الشافعي والبيهقي عن ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو
مرسل معضل . وأما الأثر المذكور عن عمر رضي الله عنه فرواه البيهقي
وليس إسناده بقوى .

أما الأحكام فاعلم أن بناء البيت زاده الله فضلا وشرفا رفيع ، يرى
قبل دخول المسجد في مكان يقال له رأس الردم إذا دخل من أعلى مكة ،
وهناك يقف ويدعو قال الشافعي والأصحاب : إذا رأى البيت استحب أن
يرفع يديه ويقول ما ذكره المصنف من الذكر والدعاء ، ويدعو مع ذلك
بما أحب من مهات الدين والدنيا والآخرة ، وأهمها سؤال المغفرة ، وهذا
الذي ذكرته من استحباب رفع اليدين هو المذهب ، وبه صرح المصنف
والقاضي أبو حامد في جامعه ، والشيخ أبو حامد في تعليقه ، وأبو علي
البنديجي في جامعه ، والدارمي في الاستذكار ، والماوردي في الحاوي ،
والقاضي أبو الطيب في المجرد ، والمحاملي في كتابيه ، والقاضي حنين
والموتلي والبعوي وصاحب العدة وآخرون ، قال القاضي أبو الطيب في
المجرد : نص عليه الشافعي في الجامع الكبير .

وقال صاحب الشامل : يستحب أن يرفع يديه مع هذا الدعاء ، ثم قال :
قال الشافعي في الإملاء : لا أكرهه ولا أستحبه ، ولكن إن رفع كان حسنا .
هذا نصه وليس في المسألة خلاف على الحقيقة ، لأن هذا النص محمول
على وفق النص الذي نقله أبو الطيب وجزم به الأصحاب . وقد قدمت
في آخر باب صفة الصلاة فصلا في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي
صلى الله عليه وسلم في رفع اليدين في الدعاء في مواطن كثيرة . والله
أعلم .

أين ابن أبي ليلى ضعيف وفي عطاء أكثر خطأ وقال أبو داود الخليلي من شعبة : ما رأيت أحدا
أسوأ حفظا من ابن أبي ليلى وقال أبو حاتم من أحمد بن يونس ذكر زائدة فقال : كان الله
أهل الدنيا وقال العجلي : كان قريبا صاحب سنة صدوق جازل الحديث وكان عالما بالقرآن
وكان من أحب الناس وكان جميلا نبلا وأول من استغناء على الكوفة يوسف بن عمار
القفطي . (ط)

(فسر) هذا الذي ذكره المصنف هكذا جاء في الحديث ، وكذا ذكره الشافعي في الأم ، وكذا ذكره الأصحاب في جميع طرقهم ، ونقله المزني في المختصر فغيره فقال : « وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة^(١) » وقد كرر المهابة في الموضعين . قال أصحابنا في الطريقين : هذا غلط من المزني ، وإنما يقال في الثاني : وبها ، لأن المهابة تليق بالبيت والبر يليق بالإنسان . وهكذا هو في الحديث وفي نص الشافعي في الأم ، ومن نقل اتفاق الأصحاب على تغليب المزني صاحب البيان . وكذا هو مصرح به في كتب الأصحاب . ويوقع في الوجيز ذكر المهابة والبر جميعاً في الأول ، وذكر البر وحده ثانياً ، وهذا أيضاً موجود ، والانتكار في ذكر البر في الأول والله أعلم . قال القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد : التكبير عند رؤية الكعبة لا يعرف للشافعي أصلاً ، قال ومن أصحابنا من قال : إذا رآها كبر . قال القاضي : هذا ليس بشيء .

(فسر) قال القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد قوله : « اللهم أنت السلام » المراد به أن السلام من أسماء الله تعالى ، قال وقوله « ومنك السلام » أي السلامة من الآفات ، وقوله « حيناً ربنا بالسلام » أي اجعل نجيتنا في وفودنا عليك السلامة من الآفات .

(فسر) في مذاهب العلماء في رفع اليدين عند رؤية الكعبة .

قد ذكرنا أن مذهبنا استحبابه ، وبه قال جمهور العلماء ، حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وسفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق ، قال : وبه أقول . وقال مالك : لا يرفع ، وقد يحتج له بحديث المهاجر المكي قال : « سئل جابر بن عبد الله عن الرجل الذي يرى البيت يرفع يديه فقال : ما كنت أرى أحداً يفعل هذا إلا اليهود ، قد حججنا مع

(١) في ش و ق (وورد من شرفه وعظمته) (ط) .

رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن يفعله » رواه أبو داود والنسائي
 بإسناد حسن ، ودرواه الترمذى عن المهاجر المكي أيضا قال « سئل جابر
 ابن عبد الله أرفع الرجل يديه إذا رأى البيت ؟ فقال : حججنا مع النبي
 صلى الله عليه وسلم فكنا تفعله » هذا لفظ رواية الترمذى وإسناده حسن
 قال أصحابنا : رواية المثبت للرفع أولى ، لأن معه زيادة علم .

قال البيهقى : رواية غير جابر فى إثبات الرفع أشهر عند أهل العلم
 من رواية المهاجر المكي - قال : والقول فى مثله هذا قول من رأى وأثبت .
 والله أعلم .

(فروع) اتفق أصحابنا على أنه يستحب للمحرم أن يدخل المسجد
 الحرام من باب بنى شيبه ، صرحوا بأنه لا فرق بين أن يكون فى صوب
 طريقه أم لا ، فيستحب أن يدخل إليه من لم يكن على طريقه ، وهذا
 لا خلاف فيه . قال الخراسانيون : والفرق بينه وبين الثانية العليا على
 اختيار الخراسانيين حيث قالوا : لا يستحب العدول إليها كما سبق أنه
 لا مشقة فى العدول إلى باب بنى شيبه بخلاف الثانية . قال القاضى حسين
 وغيره : ولأن النبي صلى الله عليه وسلم « عدل إلى باب بنى شيبه ولم يكن
 على طريقه » .

واحتج البيهقى للدخول من باب بنى شيبه بما رواه بإسناده الصحيح
 عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما قدم فى عهد قرش دخل
 مكة من هذا الباب الأعظم ، وقد جلست قرش مما يلي الحجر » ثم قال
 البيهقى : ودوى عن ابن عمر مرفوعا فى دخوله من باب بنى شيبه ، وخروجه
 من باب الحنطين . قاله : وإسناده عنه قوى . قال : ودرونا عن ابن جريج
 عن عطاء قال « يدخل المحرم من حيث شاء ودخل النبي صلى الله عليه وسلم
 من باب بنى شيبه ، وخرج من باب بنى مخزوم إلى الصفا » قاله البيهقى :
 هذا مرسل جيد ، والله أعلم .

(فسر) يستحب أن يقدم في دخوله المسجد رجله اليمنى ، وفي خروجه اليسرى ، ويقول الأذكار المشروعة عند دخول المساجد والخروج منها ، وقد سبق بيانها في آخر باب ما يوجب الغسل . وينبغي له أن يستحضر عند رؤية الكعبة ما أمكنه من الخشوع والتذلل والخضوع والمهابة والإجلال ، فهذه عادة الصالحين وعباد الله العارفين ، لأن رؤية البيت تشوق إلى رب البيت . وقد حكوا أن امرأة دخلت مكة فجعلت تقول : أين بيت ربي ؟ فقبل الآن تربيته ، فلما لاح البيت قبل لها : هذا بيت ربك : فاشتدت نحوه فالصقت جبينها بحائط البيت فما رفعت إلا ميتة وأن الشبلي رضى الله عنه غشى عليه عند رؤية الكعبة ثم أفاق فأتشد :
هذه دارهم وأنت مجب با بقاء الدموع في الآماؤ.

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويتبدى بطواف القدوم ، لما روت عائشة رضى الله عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أول شيء بدا به حين قدم مكة أنه توضع له طاف بالبيت » فإن خاف فوت مكتوبة أو سنة مؤكدة أتى بها قبل الطواف ، لأنها تفوت والطواف لا يفوت ، وهذا الطواف سنة لأنه تحية فلم يجب كتحية المسجد) .

(الشرح) حديث عائشة رواه البخارى ومسلم . قال أصحابنا : فإذا فرغ من أول دخوله مكة أن لا يرجع على استئجار منزل وحط قماش وتغيير ثيابه ولا شيء آخر غير الطواف ، بل يقف بعض الرفقة عند متاعهم ورواحلهم حتى يطوفوا ثم يرجعوا إلى رواحلهم ومتاعهم واستئجار المنزل . قال أصحابنا : فإذا فرغ من الدعاء عند رأس الزدم قصد المسجد فدخله من باب بنى شيبة كما ذكرنا ، فأول شيء يفعله طوافه القدوم . واستثنى الشافعى والأصحاب من هذا المرأة الجميلة والشريفة التى لا تبرز للرجال ، قالوا فيستحب لها تأخير الطواف ودخول المسجد إلى الليل ، لأنه أستر لها وأسلم لها ولغيرها من الفتنة ، والله أعلم .

قال الشافعي والأصحاب : فإذا دخل المسجد لا يشتغل بصلاة تحية المسجد ولا غيرها ، بل يبدأ بالطواف للحديث المذكور ، فيقصد الحجر الأسود ويبدأ بطواف القدوم ، وهو تحية المسجد الحرام . قال أصحابنا : والابتداء بالطواف مستحب لكل داخل ، سواء كان محرماً أو غيره إلا إذا خاف فوت الصلاة المكتوبة أو سنة راتبة أو مؤكدة أو فوت الجماعة في المكتوبة ، وإن كان وقتها واسمها أو كان عليه فائته مكتوبة ، فإنه يقدم كل هذا على الطواف ثم يطوف ، ولو دخل وقد منع الناس من الطواف صلى تحية المسجد .

واعلم أن العمرة ليس فيها طواف قدوم وإنما فيها طواف واحد ، فقال له : طواف الفرض وطواف الركن .

وأما الحج ففيه ثلاثة أطوفة : طواف القدوم ، وطواف الاقضية ، وطواف الوداع - ويشرع له وللعمرة طواف رابع وهو المتطوع به غير ما ذكرناه فإنه يستحب له الاكثار من الطواف ، فأما طواف القدوم فله خمسة أسماء : طواف القدوم - والقادم والورود والوارد - وطواف التحية ، وأما طواف الاقضية فله أيضاً خمسة أسماء طواف الاقضية وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الركن وطواف الصدر بفتح الصدر والبدال ، وأما طواف الوداع فيقال له أيضاً طواف الصدر . ومحل طواف القدوم أول قدومه ، ومحل طواف الاقضية بعد الوقوف بعرفات ونصف ليلة النحر ، ومحل طواف الوداع عند إرادة السفر من مكة بعد قضاء مناسكه كلها .

واعلم أن طواف الاقضية ركن لا يصح الحج إلا به ، وطواف الوداع فيه قولان (أحدهما) أنه واجب (والثاني) سنة ، فإن تركه أراق دماً ، إن قلنا : هو واجب فالدم واجب ، وإن قلنا سنة فالدم سنة . وأما طواف القدوم فمسنة ليس بواجب ، فلو تركه فحجه صحيح ولا شيء عليه ، لكنه

فاته الفضيلة . هذا هو المذهب ونص عليه الشافعي وقطع به جماهير
المراقبين والخراسانيين . وذكر جماعة من الخراسانيين وغيرهم في وجوبه
وجها ضعيفا شاذا وأنه إذا تركه لزمه دم ممن قاله وحكاه صاحب التقريب
والدارمي والقاضي أبو الطيب في آخر صفة الحج من تعليقه ، وأبو علي
السنجي - بالسین المهمة - وإمام الحرمين وصاحب البيان وآخرون .

(شرح) قد ذكرنا أنه يؤمر أن يأتي بطواف القدوم أول قدومه ،
فلو أخره ففي فواته وجهان ، حكاهما إمام الحرمين ، لأنه يشبه تحية
المسجد .

(شرح) اعلم أن طواف القدوم إنما يتصور في حق مفرد الحج ،
وفي حق القارن إذا كانا قد أحرمنا من غير مكة ودخلناها قبل الوقوف
بعرفات ، فأما المكي فلا يتصور في حقه طواف القدوم ، إذ لا قدوم له .
وأما المحرم بالعمرة فلا يتصور في حقه طواف قدوم ، بل إذا طاف للعمرة
أجزاء عنها ، ويتضمن القدوم كما تجزى الصلاة المفروضة عن الفرض
وتحية المسجد . قال أصحابنا : حتى لو طاف المعتمر بنية طواف القدوم
وقع عن طواف العمرة ، كما لو كان عليه حجة الإسلام فأحرم بحجة تطوع
فإنها تقع عن حجة الاسلام .

وأما من أحرم بالحج مفردا أو قارنا ولم يدخل مكة إلا بعد الوقوف
فليس في حقه طواف قدوم ، بل الطواف الذي يفعله بعد الوقوف طواف
الإفاضة ، فلو نوى به طواف القدوم وقع عن طواف الإفاضة إن كان دخل
وقته وهو نصف ليلة النحر ، كما قلنا في المعتمر إذا غوى طواف القدوم ،
والله أعلم قال أصحابنا : ويسن طواف القدوم لكل قادم إلى مكة ، سواء
كان حاجا أو تاجرا أو زائرا أو غيرهم ممن دخل محرما بعمرة أو بحج بعد
الوقوف كما سبق .

(شرح) في صفة الطواف الكاملة .

(فسر) في صفة الطواف الكاملة

وإذا دخل المسجد فليقصد الحجر الأسود وهو في الركن الذي يلي
جانب البيت من جانب المشرق ، ويسمى الركن الأسود ، ويقال له وللركن
اليمني : الركنان اليمانيان ، وارتفاع الحجر الأسود من الأرض ثلاث
أذرع إلا سبع أصابع ، ويستحب أن يستقبل الحجر الأسود بوجهه ويدنو
منه ، بشرط أن لا يؤدي أحدا بالمراوحة فيستلمه ، ثم يقبله من غير صوت
يظهر في القبلة ويسجد عليه ، ويكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثا ثم يتدنى ،
الطواف ويقطع التلبية في الطواف كما سبق بيانه في مسائل التلبية ، ويضطبع
مع دخوله في الطواف ، فإن اضطبع قبله بقليل فلا بأس ، والاضطباع أن
يجعل وسط ردائه تحت منكبه الأيمن عند إبطه وي طرح طرفيه على منكبه
الأيسر ويكون منكبه الأيمن مكشوفاً .

وصفة الطواف أن يحاذي جميعه جميع الحجر الأسود فيمر بجميع
يدنه على جميع الحجر ، وذلك بأن يستقبل البيت ويقف على جانب الحجر
الذي إلى جهة الركن اليماني ، بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ، ويصير
منكبه الأيمن عند طرف الحجر ثم ينوي الطواف لله تعالى ثم يشئ مستقبل
الحجر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاور الحجر ، فإذا جاوزه انقل وجعل
يساره إلى البيت ويمينه إلى خارج ، ولو فعل هذا من الأول وترك استقبال
الحجر جاز لكنه فاتته الفضيلة ، ثم يشئ هكذا تلقاء وجهه طائفاً حول
البيت كله ، فيمر على الملتزم ، وهو ما بين الركن الذي فيه الحجر الأسود
والباب ، سمي بذلك لأن الناس يلزمونه عند الدعاء . ثم يمر إلى الركن
الثاني بعلاً الأسود ، ثم يمر وراء الحجر ، بكسر الحاء وإسكان الجيم -
وهو في صوب الشام والمغرب فيمشئ حوله حتى ينتهي إلى الركن الثالث ،
ويقال لهذا الركن مع الذي قبله الركنان الشاميان . وربما قيل : المغربيان ،
ثم يدور حول الكعبة حتى ينتهي إلى الركن الرابع ، المسمى بالركن اليماني
ثم يمر منه إلى الحجر الأسود فيصل إلى الموضع الذي بدأ منه فيكمل له

حينئذ طوفة واحدة ، ثم يطوف كذلك ثانية وثالثة حتى يكمل سبع طوفات ،
فكل مرة من الحجر الأسود إليه طوفة ، والسبع طواف كامل •

هذه صفة الطواف التي إذا اقتصر عليها صح طوافه ، وبقيت من
صفاته المكملة أفعال وأقوال نذكرها بعد هذا إن شاء الله تعالى ، حيث
ذكرها المصنف (واعلم) أن الطواف يشتمل على شروط وواجبات لا يصح
بدونها ، وعلى سنن يصح بدونها (فأما) الشروط الواجبات فثمانية مختلف
في بعضها •

(أحدها) الطهارة عن الحدث وعن النجس في الثوب والبدن والمكان
الذي يطؤه في مشيها •

(الثاني) كون الطواف داخل المسجد •

(الثالث) إكمال سبع طوفات •

(الرابع) الترتيب ، وهو أن يبدأ من الحجر الأسود وأن يمر على
يساره •

(الخامس) أن يكون جميع بدنه خارجا عن جميع البيت ، فهذه
الخسة واجبة بلا خلاف •

(السادس والسابع والثامن) نية الطواف وصلاته وموالاته ، وفي
الثلاثة خلاف (الأصح) أنها سنة (والثاني) واجبة •

وأما السنن فثمانية أيضا (أحدها) أن يكون ماشيا (والثاني)
الاضطباع (الثالث) الرمل (الرابع) استلام الحجر الأسود وتقبيله
ووضع الجبهة عليه (الخامس) المستحبة في الطواف وسنذكرها إن شاء الله
تعالى (السادس) الموالات بين الطوفات (السابع) صلاة الطواف (الثامن)
أن يكون في طوافه خاشعا خاضعا متذلا ، حاضر القلب ملازم الأدب
بظاهره وباطنه ، وفي حركته ونظره وهيته ، فهذا خلاصة القول في الطواف

وبيان صفته وواجباته ومتدوباته ، وسنوضحها إن شاء الله تعالى على ترتيب
المصنف ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن شرط الطواف الطهارة لقوله صلى الله عليه وسلم « الطواف
بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه الكلام » ومن شرطه ستر العورة ،
لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « بعث أبا بكر رضي الله عنه إلى مكة
فنادى ألا لا يطوفن بالبيت مشرك ولا عريان » وهل يفتر إلى النية ؟
فيه وجهان .

(أحدهما) يفتر إلى النية لأنها عبادة تفتقر إلى البيت فافتقرت إلى
النية كركعتي المقام .

(والثاني) لا يفتر ، لأن نية الحج تأتي على ذلك كما تأتي على
الوقوف) .

(الشرح) أما الحديث الأول فروى من رواية ابن عباس مرفوعا
بإسناد ضعيف (والصحيح) أنه موقوف على ابن عباس ، كذا ذكره البيهقي
وغيره من الحفاظ ، ويعنى عنه ما سنذكره من الأحاديث الصحيحة في فرع
مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى .

وأما حديث « بعث أبي بكر رضي الله عنه » فهو في صحيح البخاري
ومسلم ، لكن غير المصنف لفظه ، وإنما لفظ روايتهما عن أبي هريرة « أن
أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث في الحجة التي أمره عليها رسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس يوم النحر ،
أن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان » هذا لفظ رواية
البخاري ومسلم ، وينكر على المصنف قوله في هذا الحديث روى ، فأني
به بصيغة تمريض مع أنه في الصحيحين ، وقال في الحديث الأول لقوله
صلى الله عليه وسلم . فأني به بصيغة الجزم ، مع أنه حديث ضعيف
(والصواب) العكس فيها .

وقوله « عبادة تفتقر إلى البيت » احتراز من الوقوف والسمي والرمي والحلق وأما قوله « فافتقرت إلى النية كركعتي المقام » فيوهم أن ركعتي الطواف تختصان بالمقام وتفتقران إلى فعلهما عند البيت ، ولا خلاف أنهما تصحان في غير مكة بين أقطار الأرض كما سنوضحه قريبا في موضعه إن شاء الله تعالى ، ولكن مراد المصنف بافتقارهما إلى البيت أنه لا تصح صلاتهما إلا إلى البيت حيث كان المصلي .

(اما الأحكام) ففي الفصل ثلاث مسائل :

(إحداهما) يشترط لصحة الطواف الطهارة من الحدث ، والنجس ، في الثوب والبدن والمكان الذي يطؤه في طوافه ، فإن كان محدثا أو مباشرا لنجاسة غير معفو عنها لم يصح طوافه . قال الرافعي : والمراد للآئمة تشبيه مكان الطواف بالطريق في حق المتنفل . وهو تشبيه لا بأس به . هذا كلامه .

(قلت) والذي أطلقه الأصحاب أنه لو لاقى النجاسة يدهنه أو ثوبه ، أو مشي عليها عمدا أو سهوا لم يصح طوافه . ومما عنت به البلوى غلبة النجاسة في موضع الطواف من جهة الطير وغيره ، وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين المطلعين العفو عنها . وينبغي أن يقال : يعنى عما يشق الاحتراز عنه من ذلك ، كما عفى عن دم القمل والبراغيث والبق وورثهم الذباب ، وهو روثة ، وكما عفى عن أثر استنجاة بالأحجار ، وكما عفى عن القليل من طين الشوارع الذي تيقنا نجاسته ، وكما عفى عن النجاسة التي لا يدركها الطرف في الماء والثوب على الأصح وتظائر ما ذكرته كثيرة مشهورة ، وقد سبق بيانها واضحة في مواضعها .

وقد سئل الشيخ أبو زيد المروزي عن مسألة من نحو هذا فقال بالعفو ، ثم قال : الأمر إذا ضاق اتسع ، كأنه يستمد من قول الله تعالى ^(١)

(١) من الآية ٢٨ من سورة الحج .

(وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولأن محل الطواف في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم ومن بعدهم من سلف الأمة وخلفها لم يزل على هذا الحال ، ولم يمتنع أحد من المطاف لذلك ، ولا ألزم النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد بعده ممن يقتدى به بتطهير الطواف عن ذلك ولا ألزموا إعادة الطواف بسبب ذلك . والله تعالى أعلم .

ومما تعم به البلوى في الطواف ملازمة النساء للزحمة ، فينبغي للرجل أن لا يزاحمهن وينبغي لهن أن لا يزاحسن ، بل يطفن من وراء الرجال ، فإن حصل لمس ، فقد سبق تفصيله في باب ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) ستر العورة شرط لصحة الطواف ، وقد سبق بيان عورة الرجل والمرأة في باب ، فمتى انكشف جزء من عورة أحدهما بتقريبه بطل ما يأتي بعد ذلك من الطواف . وأما ما سبق منه فتحكمه في البناء حكم من أحدث في أثناء طوافه ، وسنوضحه في آخر أحكام الطواف ، حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى ، والمذهب أنه يبني وإن انكشف بلا تقريط وستر في الحال لم يبطل طوافه كما لا تبطل صلاته .

(المسألة الثالثة في نية الطواف) قال أصحابنا : إن كان الطواف في غير حج ولا عمرة لم يصح بغير نية بلا خلاف ، كسائر العبادات من الصلاة والصوم ونحوهما ، وإن كان في حج أو عمرة فينبغي أن ينوي الطواف ، فإن طاف بلا نية فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (أحدهما) صحته ، وبه قطع جماعة منهم إمام الحرمين (والثاني) بطلانه ، فإن قلنا بالصحة فهل يشترط أن لا يصرفه إلى غرض آخر من طلب غريم ونحوه ؟ فيه وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين (أحدهما) يشترط . قال إمام الحرمين : وربما كان شيخي يقطع به ، وبهذا قطع الدارمي ، فإن صرفه لم يصح طوافه ولا يعد طائفاً .

(والثاني) لا يشترط ، ولو صرفه صح طوافه ، كما لو كان عليه

حجة الإسلام فتوى غيرها ، فانه يقطع عنها ، فحصل في المسألة ثلاثة أوجه
(أحدها) لا يصح طوافه لا بنية (والثاني) يصح بلا نية ولا يضر صرفه
إلى غيره (وأصحها) يصح بلا نية ، بشرط أن لا يصرفه إلى غيره .

ولو تأم في الطواف أو بعضه على هيئة لا تنفّض الوضوء . قال إمام
الحرمين : هذا يقرب من صرف النية إلى طلب الغريم ، قال ونحوه أن
يقطع بصحة الطواف لأنه لم يصرف الطواف إلى غير النسك ، فلا يضر
كونه غير ذاك . هذا كلام إمام الحرمين . ذكره في مسائل الوقوف بعرفات
(والأصح) صحة طوافه في هذه الصورة ، والله أعلم . ولو كان المحرم
بالحج معتقدا أنه محرم بعمره ، أجزاءه عن الحج كما لو طاف عن غيره وعليه
طواف عن نفسه ، ذكره الروياني وغيره .

(فسر) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه في أعمال يوم النحر في
مسائل طواف الإضافة : أفعال الحج كالوقوف بعرفات وبزدلفة والطواف
والسعي والرمي ، هل يفتر كل فعل منها إلى نية ؟ فيه ثلاثة أوجه .

(أحدها) لا يفتر شيء منها إلى نية ، لأن نية الحج تشملها كلها ،
كما أن نية الصلاة تشمل جميع أفعالها ، ولا يحتاج إلى النية في ركوع
ولا غيره ، ولأنه لو وقف بعرفة ناسيا أجزاء بالاجتماع .

(والوجه الثاني) وهو قول أبي إسحاق المروزي لا يفتر شيء منها
إلى النية إلا الطواف لأنه صلاة ، والصلاة تفتر إلى نية .

(والثالث) وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة ، ما كان منها مختصا
بفعل كالطواف والسعي والرمي افتقر ، وما لا يختص وإنما هو لبث مجرد ،
كالوقوف بعرفات وبزدلفة والمبيت لا يفتر ، هذا كلام القاضي (والصحيح)
من هذه الأوجه هو الأول ، ولم يذكر الجمهور غيره ، إلا الوجه الضعيف
في إيجاب نية الطواف ، والصحيح أيضا عنده ذكر الخلاف فيها أنها لا تجب
كما سبق . والله تعالى أعلم .

(فروع) قد ذكرنا أنه لا يصح الطواف إلا بطهارة ، سواء فيه جميع أنواع الطواف ، هكذا جزم به الشافعي والأصحاب في جميع الطرق ، ولا خلاف فيه إلا وجها ضعيفا باطلا حكاه إمام الحرمين وغيره عن أبي يعقوب الأبيوردي من أصحابنا أنه يصح طواف الوداع بلا طهارة ، وتجبر الطهارة بالدم ، قال الإمام : هذا غلط ، لأن الدم إنما وجب جبوا للطواف لا للطهارة .

(فروع) (في مذاهب العلماء في الطهارة في الطواف) .

قد ذكرنا أن مذهبنا اشتراط الطهارة عن الحدث ، والنجس ، وبه قال مالك ، وحكاه الماوردي عن جمهور العلماء . وحكاه ابن المنذر في طهارة الحدث عن عامة العلماء ، وانفرد أبو حنيفة فقال : الطهارة من الحدث والنجس ليست بشرط للطواف ، فلو طاف وعليه نجاسة أو محدثا أو جنبا صح طوافه . واختلف أصحابه في كون الطهارة واجبة مع اتفاقهم على أنها ليست بشرط ، فمن أوجبها منهم قال : إن طاف محدثا لزمه شاة ، وإن طاف جنبا لزمه بدنة . قالوا : ويعيده ما دام بمكة .

وعن أحمد روايتان (إحداهما) كمذهبنا (والثانية) إن أقام بمكة أعاده وإن رجع إلى بلده جبره بدم . وقال داود : الطهارة للطواف واجبة ، فإن طاف محدثا أجزأه إلا الحائض . وقال المنصوري من أصحاب داود : الطهارة شرط كمذهبنا واحتج أبو حنيفة وموافقه بعموم قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت) وهذا يتناول الطواف بلا طهارة قياسا على الوقوف وسائر أركان الحج .

واحتج أصحابنا بحديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ ثم طاف بالبيت » رواه البخاري ومسلم ، وثبت في صحيح مسلم من رواية جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في آخر حجته « لتأخذوا عني مناسككم » .

قال أصحابنا : ففى الحديث دليلان (أحدهما) أن طوافه صلى الله عليه وسلم بيان للطواف المفضل فى القرآن (والثانى) قوله صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا عنى مناسككم » يقتضى وجوب كل ما فعله ، إلا ما قام دليل على عدم وجوبه . وعن عائشة أيضا أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لها حين حاضت وهى محرمة « اصنعى ما يصنع الحاج غير ألا تطوفى بالبيت حتى تغتسل » رواه البخارى ومسلم بهذا اللفظ ، وفيه تصريح بأشراط الطهارة ، لأنه صلى الله عليه وسلم نهاها عن الطواف حتى تغتسل ، والنهى يقتضى الفساد فى العبادات .

(فإن قيل) إنما نهاها لأن الحائض لا تدخل المسجد (قلنا) هذا فاسد لأنه صلى الله عليه وسلم قال « حتى تغتسل » ولم يقل حتى ينقطع دمك . وبحديث ابن عباس السابق « الطواف بالبيت صلاة » وقد سبق أن الصحيح أنه موقوف على ابن عباس ، وتحصل منه الدلالة أيضا لأنه قول صحابى اشتهر ، ولم يخالفه أحد من الصحابة ، فكان حجة كما سبق بيانه فى مقدمة هذا الشرح ، وقول الصحابى حجة أيضا عند أبى حنيفة .

وأجاب أصحابنا عن عموم الآية التى احتج بها أبو حنيفة بجوابين (أحدهما) أنها عامة فيجب تخصيصها بما ذكرناه (والثانى) أن الطواف بغير طهارة مكروه عند أبى حنيفة ، ولا يجوز حمل الآية على طواف مكروه ، لأن الله تعالى لا يأمر بالمكروه (والجواب) عن قياسهم على الوقوف وغيره أن الطهارة ليست واجبة فى غير الطواف من أركان الحج فلم تكن شرطا ، بخلاف الطواف فانهم سلبوا وجوبها فيه على الراجح عندهم ، والله أعلم .

(هــرـع) فى مذاهبهم فى النية فى طواف الحج أو العمرة .

قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنها لا تشترط ، وبه قال الثورى .

وأبو حنيفة . وقال أحمد وإسحاق وأبو ثور وابن القاسم المالكي وابن المنذر : لا يصح إلا بالنية ودليل المذهبين في الكتاب .

(فسر) ستر العورة شرط لصحة الطواف عندنا وعند مالك وأحمد والجمهور وقال أبو حنيفة : ليس بشرط . دليلنا الحديث الذي ذكره المصنف « لا يطوف بالبيت عريان » وهو في الصحيحين كما سبق . وعن ابن عباس قال « كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة وتقول : اليوم يبدو كله أو بعضه ، فما بدا منه فلا أحله » فنزلت (يا بني آدم خذوا زينتك عند كل مسجد ^(١)) رواه مسلم .

(فسر) في مذاهبهم في حكم طواف القدوم .

قد ذكرنا أنه سنة عندنا ، لو تركه لم يأنم ولم يلزمه دم ، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر ، وقال أبو ثور عليه دم . وعن مالك رواية كذبنا ، ورواية أنه إن كان مضيقا للوقوف فلا دم في تركه وإلا فعليه دم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والسنة أن يضطبع فيجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن ، وبطرح طرفيه على منكبه الأيسر ، ويكشف الأيمن . لما روى ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمرُوا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم فاضطبعُوا فجعلُوا أردبتهم تحت آباطهم ، وقذفوها على عواتقهم ») .

(التشرح) حديث ابن عباس هذا صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح ، ولفظه عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتمرُوا من الجمرات ، فرملوا بالبيت ، فجعلُوا أردبتهم تحت آباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى » ورواه البيهقي بإسناد صحيح

111 من الآية ٢١ من سورة الأعراف .

قال : عن ابن عباس قال « اضطبع النبي صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه ،
ورملوا ثلاثة أشواط ، ومشوا أربعا » وعن يعلى بن أمية رضى الله عنه
« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت مضطجعا يرد » رواه
أبو داود والترمذى وابن ماجه بأسانيد صحيحة : قال الترمذى : هو
حديث حسن صحيح . وفى رواية البيهقى « رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يطوف بالبيت مضطجعا » إسناده صحيح .

وعن أسلم مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : سمعت عمر
يقول « فيم الرملان الآن والكشف عن المناكب ؟ وقد وطد الله الإسلام
ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لا تترك شيئا كنا نضنعه مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم » رواه البيهقى بإسناد صحيح قال أهل اللغة : الاضطجاع
مشتق من الضجع ، بفتح الضاد وإسكان الباء ، وهو العصد ، وقيل النصف
الأعلى من العصد ، وقيل منتصف العصد ، وقيل هو الإبط . قال الأزهري :
ويقال للاضطجاع أيضا التوشح والتأبط وقوله « وسط ردائه » هو - بفتح
السين - ويجوز إسكانها ، وسبق بيان هذا فى باب موقف الإمام .

واتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على استحباب الاضطجاع فى
الطواف وانفقوا على أنه لا يسن فى غير طواف الحج والعمرة ، وأنه يسن
فى طواف العمرة وفى طواف واحد فى الحج : وهو طواف القدوم أو الإفاضة ،
ولا يسن إلا فى أحدهما ، وحاصله أنه يسن فى طواف يسن فيه الرمل ،
ولا يسن فيما لا يسن فيه الرمل ، وهذا لا خلاف فيه ، وسيأتى قريبا إن
شاء الله تعالى بيان الطواف الذى يسن فيه الرمل . ومختصره أن الأصح
من القولين أنه إنما يسن الرمل والاضطجاع فى طواف يعقبه سعى ، وهو
إما القدوم وإما الإفاضة ولا يتصوران فى طواف الوداع .

(والثانى) أنها يستأن فى طواف القدوم مطلقا ، سواء سعى بعده
أم لا قال أصحابنا : لكن يفرق الرمل والاضطجاع فى شيء واحد وهو أن

الاضطباع مسنون في جميع الطوافات السبع ، وأما الرمل وإنما يسن في الثلاث الأول وبشي في الأربع الأواخر .

قل أصحابنا : ويسن الاضطباع أيضا في السعى ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه شاذ أنه لا يسن فيه ، ممن حكاه الرافعي .
وعلم يسن الاضطباع في ركعتي الطواف ؟ فيه وجهان (الأصح) لا يسن ، لأن صورة الاضطباع مكروهة في الصلاة ، فإن قلنا لا يسن في الصلاة طاف مضطبعا ، فإذا فرغ من الطواف أزال الاضطباع وصلى ثم اضطبع فسعى . وإن قلنا إنه يضطبع في الصلاة اضطبع في أول الطواف ، ثم أدأه في الطواف ثم في الصلاة ، ثم في السعى ، ولا يزيله حتى يفرغ من السعى .

واعلم أن هذين الوجهين في استحباب الاضطباع في ركعتي الطواف مشهوران في كتب الخراسانيين ، وقطع جمهور العراقيين بعدم الاستحباب . واتفق الخراسانيون على أنه الأصح قال القاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهما : سبب الخلاف أن الشافعي قال : ويدم الاضطباع حتى يكمل سعيه ، فقال بعضهم سعيه - بيا مشاة - بعد العين ، وقال بعضهم سبعة - بيا موحدة - قبل العين إلى الطوافات السبع . ثم المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه يضطبع في جميع مسافة السعى بين الصفا والمروة . ومن أول السعى إلى آخره . وحكى الدارمي وجها عن ابن القطان أنه إنما يضطبع في موضع سعيه دون موضع مشيه . وهذا شاذ مردود ، والله أعلم .

(فسر) الاضطباع مسنون للرجل ولا يشرع للمرأة بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، ولا يشرع أيضا للنخثي . وفي الصبي طريقان (أصحهما) وبه قطع الجمهور : يسن له فيفعله بنفسه ، وإلا فيفعله به وليه كسائر أعمال الحج (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) لا يشرع

له قاله أبو علي ابن أبي هريرة . ومن حكى هذا الطريق القاضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي والرافعي وغيرهم ، قال القاضي أبو الطيب والدارمي : قال أبو علي ابن أبي هريرة : لا يضطبع الصبي لأنه ليس من أهل الجلد .

(شرح) قال المساوردي وغيره من الأصحاب : ولو ترك الاضطباع في بعض الطواف أتى به فيما بقي ، ولو تركه في الطواف أتى به في السعي .

(شرح) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الاضطباع . وقال مالك لا يشرع الاضطباع لزوال سببه ، قال أصحابنا : هذا منتقض بالرمل بما قدمناه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويطوف سبعا ، لما روى جابر قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم [حين] قدم مكة فطاف بالبيت سبعا ثم صلى » فان ترك بعض السبعة لم يجزه لأن النبي صلى الله عليه وسلم « طاف سبعا وقال : خلوا عني مناسككم ») .

(الشرح) حديث جابر رواه مسلم بسعته ، قال « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثا ، ومشى أربعا ، ثم نفر إلى مقام إبراهيم فقرأ (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) وثبت عن ابن عمر قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعا ، وصلى خلف المقام ركعتين ، ثم خرج إلى الصفا » رواه البخاري ومسلم .

وأما حديث « خذوا عني مناسككم » فرواه جابر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر ويقول : لتأخذوا عني مناسككم ، فاني لا أدري لعلى لا أحج بعد حجتي هذه » رواه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ في أبواب رمي الجمار ، ورواه البيهقي في سننه في باب الإسراع في وادي محسر ، بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم

من رواية جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « خذوا عني مناسككم
لعلي لا أراكم بعد عامي هذا » والله أعلم .

أما حكم المسألة فشرط الطواف أن يكون سبع طوافات ، كل مرة
من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ، ولو بقيت خطوة من السبع لم
يحسب طوافه ، سواء كان باقيا في مكة أو انصرف عنها وصار في وطنه ،
ولا يجبر شيء منه بالدم ، ولا بغيره بلا خلاف عندنا ، ولو شك في عدد
الطواف أو السعي لزمه الأخذ بالأقل ، ولو غلب على ظنه الأكثر لزمه الأخذ
بالأقل المتيقن كما سبق في الصلاة ولو أخبره عدل أو عدلان بأنه إنما
طاف أو سعى ستا وكان يعتقد أنه أكمل السبع لم يلزمه العمل بقولهما ،
لكن يستحب . هذا كله إذا كان الشك وهو في الطواف ، أما إذا شك بعد
فراغه فلا شيء عليه ، ويحتمل أن يجيء فيه القول الضعيف في نظيره من
الصلاة ، وهل يشترط موالاة الطوافات السبع ؟ فيه خلاف سنذكره مبسوطة
إن شاء الله تعالى في أواخر أحكام الطواف حيث ذكره المصنف ، والأصح
أنها لا تشترط .

(فسر) قد ذكرنا أنه لو بقي شيء من الطوافات السبع لم يصح
طوافه ، سواء قلت البقية أم كثرت ، وسواء كان بمكة أم في وطنه ، ولا
يجبر بالدم . هذا مذهبنا ، وبه قال جمهور العلماء . وهذا مذهب عطاء
ومالك وأحمد وإسحاق وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : إن كان بمكة لزم
الإلتزام في طواف الأفاضة . وإن كان قد انصرف منها وقد طاف ثلاث
طوافات لزمه الرجوع للإلتزام ، وإن كان قد طاف أربعا لم يلزمه العود بل
أجزأ طوافه وعليه دم . دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم بين الطواف
المأمور به سبعا ، فلا يجوز النقص منه كالصلاة .

(فسر) (في مذاهبهم في الشاك في الطواف) .

قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن من شك في عدد طوافه بنى على

اليقين قال ولو اختلف الطائفتان في عدد الطواف ، قال عطاء بن أبي رباح
والفضيل بن عياض : يأخذ بقول صاحبه الذي لا يشك . وقال مالك :
أرجو أن يكون فيه سعة . قال الشافعي : فمذهبه أنه لا يجزئه إلا علم نفسه
لا يقبل قول غيره . قال ابن المنذر وبه أقول ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجزئه حتى يطوف حول جميع البيت ، فإن طاف على جدار
الحجر لم يجزه لأن الحجر من البيت ، والدليل على ما روت عائشة رضي الله
عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الحجر من البيت » وإن طاف على
شاذروان [الكعبة ^(١)] لم يجزه ، لأن ذلك كله من البيت) .

(الشرح) عن عائشة رضي الله عنها قالت : « سألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الجدار أمن البيت هو ؟ قال : نعم . قلت فما لهم لم
يدخلوه في البيت ؟ قال : إن قومك قصرت بهم النفقة . قلت : فما شأن باب
مرتفعا ؟ قال : فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويسمعوا من شاءوا ، ولولا
أن قومك حديثوا عهدهم بالجاهلية فأخاف أن تسكر قلوبهم أن أدخل الجدر
في البيت وأن الصق بابي بالأرض » رواه البخاري ومسلم ، والجدر بفتح
الجيـم وإسكان الدال المهملة هو الحجر وفي رواية لمسلم أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال « آها يا عائشة لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية
لأمرت بالبيت فهدم ، فأدخل فيه ما أخرج منه ، وأزقته بالأرض وجعلت
له بابين . بابا شرقيا ، وبابا غربيا فبلغت به أساس إبراهيم » .

وفي رواية لمسلم عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول « لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية ، أو قال بكفر ، لأنفقت
كنز الكعبة في سبيل الله تعالى ، ولجعلت بابها بالأرض ولأدخلت فيها من
الحجر » .

(١) في شرح (البيت) وفي نسخة ابن بطال المركبي (الكعبة) (ط) .

وفي رواية لمسلم أيضا « يا عائشة لولا أن قومك حديثوا عهد بشرك
 لنقضت الكعبة فالزقتها بالأرض ، وجعلت لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا ،
 ورددت فيها ستة أذرع من الحجر ، فان قريشا اقتصرتها حين بنت الكعبة »
 وفي رواية له خمس أذرع ، وفي رواية له قالت عائشة : قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم « إن قومك استقصروا من بنيان البيت ، ولولا حداثة
 عهدهم بالشرك أعدت ما تركوا منه ، فان بدا لقومك من بعدى أن ينوه
 فهلبي لأريك ما تركوا منه ، فأراها قريبا من سبع أذرع » هذه روايات
 الحديث في الحجر ، وهو بكسر الحاء وإسكان الجيم ، وهو محوط مدور
 على نصف دائرة ، وهو خارج عن جدار البيت في صوب الشام ، تركته
 قريش حين بنت البيت فأخرجته عن بناء إبراهيم صلى الله عليه وسلم كما
 سبق في هذه الأحاديث ، وحوط عليه جدار قصير ، وقد وصفه الإمام
 أبو الوليد الأزرقي في تاريخ مكة فأحسن وأجاد ، فقال هو ما بين الركن
 الشامي والغربي ، وأرضه مفروشة برخام ، وهو مستو بالشاذروان ، قال
 وعرض الحجر من جدار الكعبة الذي تحت الميزاب إلى جدار الحجر سبع
 عشرة ذراعا وثمان أصابع ، وللحجر بابان ملتصقان بركني الكعبة
 الشاميين .

قال الأزرقي : بين هذين البابين عشرون ذراعا وعرضه اثنان وعشرون
 ذراعا وذراع جداره من داخله في السماء ذراع وأربع عشرة أصبعا ، وذراع
 جداره الغربي في السماء ذراع وعشرون أصبعا ، وذراع جدار الحجر من
 خارج ، ما يلي الركن الشامي ذراع وست عشرة أصبعا ، وطوله من وسطه
 في السماء ذراع وثلاثون أصبعا ، وعرض الجدار ذراعا إلى أصبعين ،
 وذراع تدوير الحجر من داخله ثمان وثلاثون ذراعا ، وذراع تدويره من
 خارجه أربعون ذراعا وست أصابع ، وذراع طوفة واحدة حول الكعبة
 والحجر مائة ذراع وثلاث وعشرون ذراعا واثنتا عشرة أصبعا . هذا آخر
 كلام الأزرقي .

وأما الشاذروان فبشين معجبة وذال معجبة مفتوحة ثم راء ساكة ، وهو القدر الذى تركوه من عرض الأساس خارجا عن عرض الجدار مرتفعا عن وجه الأرض قدر ثلثي ذراع . قال الأزرقى : طوله فى السماء ست عشرة أصبعا وعشر ذراع . قال والذراع أربعة وعشرون أصبعا . قال أصحابنا : وهذا الشاذروان جزء من البيت ، تقضته قرش من أصل الجدار حين بنوا البيت . وهو ظاهر فى جواب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الأسود ، وقد أحدث فى هذه الأزمان عنده شاذروان . هذا بيان حقيقتي الحجر والشاذروان . والله أعلم .

(اما الأحكام) فقال أصحابنا : يشترط كون الطائف خارجا عن الشاذروان ، فان طاف ماشيا عليه ولو فى خطوة لم تصح طوفته تلك ، لأنه طاف فى البيت لا بالبيت . ولو طاف خارج الشاذروان ، وكان يضع إحدى رجله أحيانا على الشاذروان وشب بالأخرى لم يصح طوافه بالاتفاق ولو طاف خارج الشاذروان وكان يمس الجدار بيده فى موازاة الشاذروان أو غيره من أجزاء البيت ففي صحة طوافه وجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون (أصحابهما) لا يصح ، صححه الإمام والأصحاب وقطع به الأكثرون ، ونقله إمام الحرمين عن أكثر الأصحاب . وقال الرافعى (الصحيح) باتفاق فرق الأصحاب أنه لا يصح لأنه طاف وبعضه فى البيت (والثانى) يصح ، واستبعده الإمام وغيره ، واستدلوا له بأن الاعتبار بجملته البدن ولا نظر إلى عضو منه ، ولأنه يسمى طائفا بالبيت .

وينبغى أن يتفطن لدقيقة ، وهى أن من قبل الحجر الأسود فرأى فى حال التقبيل فى جزء من البيت ، فيلزمه أن يقر قدميه فى موضعهما حتى يفرغ من التقبيل ويبتدل قائما ، لأنه لا زلت قدماء عن موضعهما إلى جهة الباب قليلا ولو قدر شبر أو أقل ، ثم لما فرغ من التقبيل اعتدل عليهما فى الموضع الذى زلتا إليه ومضى من هناك فى طوافه لكان قد قطع جزءا من مطافه ويده فى هواء الشاذروان فتبطل طوفته تلك . قال أصحابنا :

ومتى فعل في مروره ما يقتضى بطلان طوفته فانما يبطل ما يأتى به بعد ذلك من تلك الطوفة لا ما مضى ، فينبغى له أن يرجع إلى ذلك الموضع ويطوف خارجا عن البيت وتحسب طوفته حينئذ والله أعلم . قال أصحابنا : وينبغى له أن يطوف خارج الحجر . وهكذا نص عليه الشافعى في كتبه .

قال الشافعى في المختصر : وإن طاف فسلك الحجر أو على جدار الحجر أو على شاذروان الكعبة لم يعتد به . هذا نصه . واتفق الأصحاب على أنه لو دخل أحد بابى الحجر وخرج من الآخر لم يحسب له ذلك ولا ما بعده حتى ينتهى إلى الباب الذى دخل منه فى طوفته الأخرى . واختلف أصحابنا فى حكم الحجر على وجهين (أحدهما) أنه كله من البيت فيشترط الطواف خارجه كله (والثانى) أن بعضه من البيت وما زاد ليس من البيت . وفى هذا البعض ثلاثة أوجه (أحدها) وهو الأشهر عند المفرعين على هذا الوجه ست أذرع ، وبهذا قطع إمام الحرمين وآخرون (والثانى) سبع أذرع ، وبه قطع أبو على البندنجى والبغوى وغيرهما (والثالث) ست أذرع أو سبع ^١ ، وبه جزم المتولى وحكاه غيره .

(١) قال فى الفتوح : كتب الحاجج إلى عبد الملك : (أن ابن الزبير قد وضعه على أسس نظر المدلول من أهل مكة إليه) فكتب إليه عبد الملك (أنا لسا من تطليح ابن الزبير فى شيء ، أما ما زادى طوله فأقره وأما ما زاد فيه من الحجر فرده إلى بناءه ، وسد بابيه الذى فتحه) . فنقصه وأعادته إلى بناءه وقال أبو أويى : أن عبد الملك قدم على أذنه للحجاج فى هدمها ولعن الحاجج وقال : ودعنا أنا أبا خبيب - كتبة ابن الزبير - وما تولى من ذلك .

ومن طريق أبى فرعة قال : (بينما عبد الملك يطوف بالبيت إذ قال : نال الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين - فذكر الحديث . فقال له المنصور : لا تقل هذا يا أمير المؤمنين قلنا سمعت أم المؤمنين تحدث بهذا فقال : (لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على بناء ابن الزبير) .

قلت : والخلاصة من هذا : أن قرينا قصروا من بناء إبراهيم وأن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم وأن الحاجج أعاده على بناء قرين ، ولما تات رواية مريضة قلت أن جميع الحجر من بناء إبراهيم فى البيت .

قال المحب الطبرى فى شرح الفقيه له : والأصح أن القدر الذى فى الحجر من البيت قدر

قال الرافعي : مقتضى كلام كثيرين من الأصحاب أن الحجر كله من البيت . قال : وهو ظاهر نصه في المختصر ، قال لكن الصحيح أنه ليس كذلك ، بل الذي من البيت قدر ست أذرع يتصل بالبيت (وقيل) ست

سبعة أذرع ، والرواية التي جاء فيها : أن الحجر من البيت مظلة فيحمل المطلق على التقيد ، فإن أطلق اسم الكل على البعض سائى مجازاً ، وإنما قال النووي ذلك نصرة لما رجعنا من أن جميع الحجر من البيت . وهذا متعقب قال أصحاب الطواف من ورائه أن يكون كله من البيت ، فقد نس التامى أيضاً كما ذكره البيهقي في (المعرفة) أن الذي في الحجر من البيت نحو ستة أذرع . فعلى هذا قلناه رأى أصحاب الطواف من وراء الحجر احتياطاً ، وأما العمل فلا حجة فيه على الإيجاب ، قلنا النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده فعلوه استحباباً للراحة من تسور الحجر لا سيما والرجال والنساء يطوفون جميعاً فلا يؤمن من الزناء التكتشف ، نعم في الحكم بمسار طواف من دخل الحجر وخلق بينه وبين البيت ستة أذرع نظر ، وقد قال بصحته جماعة من أصحابنا كإمام الحرمين ومن المالكية كابي الحسن اللخمي . وذكر الأزرقي أن غرض ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعاً وثلاث أذرع منها عرض جدار الحجر ذراعاً وثلاث ، وفي بعض الحجر خمسة عشر ذراعاً ، فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت فلا يسد طواف من طاف دوله والله أعلم .

وأما قول الهلب : أن القضاء لا يسمى بيتاً وإنما البيت البنيان ، لأن شخصاً لو حلف لا يدخل بيتاً فأنه قد ذلك البيت فلا يثبت بدخوله ، فليس يوضح ، فإن التبرع من الطواف ما شرع للتبجيل بالاتفاق . فقلنا أن تطوافاً حيث طاف ، ولا يسقط ذلك بالتهدام حرم البيت ، لأن العبادات لا يسقط المقدور عليه منها بغوات المعجوز عنه .

تتميم للفائدة

ترميمات الكعبة بعد ما فعله الحجاج

من ابن جريج أن أول من مرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك .

سنة هجرية

- | | |
|-----|--|
| ٢٧٠ | وقع ترميم في جدارها الشمالي . |
| ٥٤٠ | وقع ترميم في جدارها الشمالي . |
| ٦١٩ | وقع ترميم في جدارها الشمالي . |
| ٦٨٠ | وقع ترميم في جدارها الشمالي . |
| ٨١٤ | وقع ترميم في جدارها الشمالي . |
| ٨٢٢ | اهتم الملك المؤيد ودعا الحافظ ابن حجر له أن يسهل الله له ذلك أي بامر الميزابية |
| | قال : وقد جمعت في سنة ٨٢٤ وأعلمت المكان الذي قيل منه فلم أجده في تلك |
| | الشفاعة . |

أو سبع . قال ونص المختصر محمول على هذا . قال فلو لم يدخل من باب الحجر بل اقتحم جداره وخلف بينه وبين البيت القدر الذي هو من البيت وقطع مسافة الحجر على الست صحت طوافه هذا كلام الرافعي .

وهذا الذي صححه الرافعي ، جزم به أبو علي البنديجي ، وإمام الحرمين والبغوي والمتولي وجماهير الخراسانيين وصاحب البيان ، ونقله صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد ، وليس هو في تعليق أبي حامد هكذا ، بل الذي في تعليقه أنه لو طاف في شيء من الحجر لم يصح طوافه ، ولم يذكر في تعليقه غيره ، فحصل خلاف في أنه هل يشترط الطواف خارج الحجر أم يجوز داخله فوق الأذرع المذكورة ؟ والصحيح الذي قطع به المصنف وأكثر الأصحاب ، وهو نص الشافعي في المختصر اشتراط الطواف خارج جميع الحجر وخارج جداره ، وهو صريح في النص الذي قدمته عن المختصر . ودليله أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف خارج الحجر . وهكذا الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة فمن بعدهم . وهذا يقتضي وجوب الطواف خارج الحجر ، سواء كان كله من البيت أم بعضه ، لأنه

٨٢٥ رسم ما تسعت من الحرم في أثناء هذه السنة .

٨٢٧ تقض سقفا على يدى بعض الجند فجدد لها سقفا ورخم السطح .

٨٢٢ صار النظر إذا نزل ينزل إلى داخل الكعبة أشد مما كان أولا فاداء رأيه القاسد إلى تقض السقف (بعض الجند) مرة أخرى وسد ما كان في السطح من الطانات التي كان يدخل منها الضوء إلى الكعبة ولزم من ذلك امتحان الكعبة ، بل كان العمال يصعدون فيها بغير أدب لغار بعض الجاورين فكتب إلى القاهرة يشكو ذلك لبلغ السلطان الظاهر فأنكر أن يكون أمر بذلك وجهز بعض الجند للكشف من ذلك فتمسك لأول بعض من جاور واجتمع الباتون رغبة ورهبة وكتبوا معضرا بأنه ما فعل شيئا إلا من ملامتهم وإن كل ما فعله مصلحة فسكن غضب السلطان وعطى عنه الأمر .

(عن ابن عباس بن أبي ربيعة الخزومي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن هذه الأمة لا تزال يطعمون هذه الحرمه - بمعنى الكعبة - حق تطعيمها فإذا شيعوا ذلك هلكوا) أخرجه أحمد وابن ماجه وعمر بن شبة .

وإن كان بعضه من البيت ، فالمعتمد في باب الحج الاقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم فوجب الطواف بجميعه . وفي صحيحه في كتاب أيام الجاهلية عن ابن عباس أنه قال « يا أيها الناس اسمعوا مني ما أقول لكم ، وأسمعوني ما تقولون ، ولا تذهبوا فتقولوا قال ابن عباس : من طاف بالبيت فليطف من وراء الحجر » .

أما حديث عائشة فقال الشيخ الإمام أبو عمرو ابن الصلاح : الروايات قد اضطربت فيه فروى الحجر من البيت . وروى ست أذرع . وروى ست أو نحوها وروى خمس أذرع ، وروى قريبا من سبع أذرع . قال : وإذا اضطربت تعين الأخذ بأكثرها ليستقط الغرض ييقن ، والله أعلم .

ومن قطع بما ذكرته من اشتراط الطواف خارج الحجر الشيخ أبو حامد والماوردي والدارمي والقاضي أبو الطيب والمحاملي وصاحب الشامل والمصنف وآخرون . والله أعلم .

(فسر) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لو طاف على شاذروان الكعبة أو سلك في الحجر أو على جدار الحجر لم يصح طوافه ، وبه قال مالك وأحمد وداود ، كذا حكاه العبدري عنهم . قال ابن المنذر . كان ابن عباس يقول « الحجر من البيت » قال واختلفوا فيمن سلك الحجر في طوافه ، فقال عطاء ومالك والشافعي وأحمد وأبو ثور : لا يصح ما أتى به في الحجر فيعيد ذلك . وقال الحسن البصري : يعيد طوافه كله ، وإن كان قد تحلل لزمه دم . وقال أبو حنيفة : إن كان بمسكة لزمه قضاء المتروك فقط ، وإن رجع إلى بلده لزمه دم . قال ابن المنذر : بقول عطاء أقول .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والأفضل أن يطوف راجلا لأنه إذا طاف راكبا زاحم الناس وآذاهم ، وإن كان به مرض يشق معه الطواف راجلا لم يكره الطواف راكبا ، لما

روت أم سلمة [رضى الله عنها] أنها قدمت مريضة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طوفي وراء الناس وانت راكبة » وإن كان راكبا من غير عذر جاز ، لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف راكبا يراه الناس ويسألوه) •

(الشرح) حديث أم سلمة رواه البخارى ومسلم ، وحديث جابر رواه مسلم ، وثبت طواف النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين أيضا من رواية ابن عباس وثبت أيضا من رواية غير هؤلاء • ونفط حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بسحجن » رواه البخارى ومسلم • وفى حديث « طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته يستلم الركن بسحجنة لأن يراه الناس ، وليشرف فيسألوه ، فإن الناس غشوة » رواه مسلم • وعن عائشة قالت « طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حول الكعبة على بعير ، يستلم الركن كراهة أن يضرب عنه الناس » رواه مسلم •

(اما الأحكام) فقال أصحابنا : الأفضل أن يطوف ماشيا ولا يركب إلا لعذر مرض أو نحوه ، أو كان ممن يحتاج الناس إلى ظهوره ليستفتى ويقتدى بفعله • فإن طاف راكبا بلا عذر جاز بلا كراهة لكنه خالف الأولى • كذا قاله جمهور أصحابنا ، وكذا نقله الرافعى عن الأصحاب •

وقال إمام الحرمين : فى القلب من إدخال البهية التى لا يؤمن تلويثها المسجد شئ ، فإن أمكن الاستيثاق فذلك ، وإلا فادخالها المسجد مكروه • هذا كلام الرافعى ، وجزم جماعة من أصحابنا بكراهة الطواف راكبا من غير عذر ، منهم البنديجى والماوردى فى الحاوى والقاضى أبو الطيب والعبدى والمشهور الأول قال البنديجى وغيره : والمرأة والرجل فى الركوب سواء فيما ذكرناه • قال الماوردى : وحكم طواف المحمول على اكتاف الرجال كالراكب فيما ذكرناه ، قال : وإذا كان معذورا فطوافه

محمولا أولى منه راكبا صيانة للمسجد من الدابة ، قال وركوب الإبل أيسر
من ركوب البغال والحسير .

(فرع) قد ذكرنا مذهبا في طواف الراكب ، ونقل الماوردي
إجماع العلماء على أن طواف المشي أولى من طواف الراكب ، فلو طاف
راكبا لعذر أو غيره صح طوافه ولا دم عليه عندنا في الحالين . وهذا هو
الصحيح من مذهب أحمد . وبه قال داود وابن المنذر . وقال مالك وأبو
حنيفة : إن طاف راكبا لعذر أجزاء ولا شيء عليه ، وإن طاف راكبا لغير
عذر فعليه دم . قال أبو حنيفة : وإن كان بسكة أعاد الطواف واحتج بأنها
عبادة تتعلق بالبيت فلا يجزئ فعلها على الرحلة كالصلاة . واحتج
أصحابنا بالأحاديث السابقة قالوا « إنما طاف النبي صلى الله عليه وسلم
راكبا لشكوى عرضت له » كذا رواه أبو داود في سننه بإسناده عن
ابن عباس .

(والجواب) أن الأحاديث الصحيحة الثابتة من رواية جابر وعائشة
مصرحة بأن طوافه صلى الله عليه وسلم راكبا لم يكن لمرض ، بل كان ليراه
الناس ويسألوه ولا يراحموا عليه كما سبق ذكره . وأما حديث ابن عباس
هذا فضعيف لأنه من رواية يزيد بن أبي زياد ، وهو ضعيف . قال البيهقي :
وهذه الرواية تفرد بها يزيد هذا (أما) قياسهم على الصلاة ففاسد ، لأن
الصلاة لا تصح راكبا إذا كانت فريضة ، وقد سلموا صحة الطواف ، ولكن
ادعوا وجوب الدم ، ولا دليل لهم في ذلك . والله أعلم .

(فرع) لو طاف زحفا مع قدرته على المشي فطوافه صحيح لكن
يكره ، ومن صرح بصحته القاضي أبو الطيب في تعليقه في أثناء دلائل
مسألة طواف الراكب فقال : طوافه زحفا كطوافه ماشيا منتصبيا ، لا فرق
بينهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن حمل محرم محرما وطاف به ونويا لم يجز عنهما جميعا لانه طواف واحد فلا يسقط به طوافان ، ولن يكون الطواف ؟ فيه قولان (أحدهما) للمحمول ، لأن الحامل كالراحلة (والثاني) انه للحامل لأن المحمول لم يوجد منه فعل وإنما الفعل للحامل فكان الطواف له) .

(الشرح) هذان القولان مشهوران في كتب العراقيين وذكرهما بعض الخراسانيين ، قال القاضي أبو الطيب في كتابه التعليق : نص الشافعي في الإملاء أن الطواف للحامل ، ونص في مختصر الحج أنه للمحمول (والأصح) أنه للحامل ممن صححه القاضي أبو الطيب في كتابيه وصاحب الشامل والبرجاني في التجريد وصاحب العدة والعبدري وآخرون ، وفي المسألة قول ثالث أنه يقع الطواف عنهما ، هكذا حكاه صاحب العدة وغيره قولاً ، وحكاها المتولي ^(١) .

وغيرهما وجها ، قال صاحب العدة : رأيت للشافعي قولاً أنه يقع الطواف عنهما قال : رأيت في مختصر لبعض أصحاب المزني سواه كتاب المسافر ، وهذا القول مذهب أبي حنيفة ، واحتجوا له بأنه وجد الطواف منهما مع نيتهما فوق عن كل منهما كما لو وقفا بعرفات كذلك .

وأجاب الأصحاب عن هذا بأن الوقوف لا يشترط فيه فعل ، إنما يشترط السكون فيها ، فأجزأهما بخلاف الطواف ، فحصل في المسألة ثلاثة أقوال (أصحابها) وقوع الطواف عن الحامل فقط (والثاني) عن المحمول فقط (والثالث) عنهما ، هذا كله إذا نوى الحامل والمحمول الطواف ، فأما إذا نوى المحمول دون الحامل ولم يكن الحامل محرماً فيقع عن المحمول بلا خلاف ، وسلك إمام الحرمين والبعثي وغيرهما من

(١) يبايغ بالأصل لمرور ولعله القاضي حسين فقد عدّه في تعليقه وقول القول في تنبيه الإبانة بطابق قول القاضي حسين وكلاهما من أصحابنا الخراسانيين (ط) .

الخراسانيين طريقة أخرى اختصرها الرافعي وجمع متفرقها فقال : لو حمل رجل محرما من صبي أو مريض أو غيرهما وطاف به ، فإن كان الحامل حلالا أو محرما قد طاف عن نفسه حسب الطواف للمحمول بشرطه ، وإن كان محرما ولم يطف عن نفسه نظر إن قصد الطواف عن المحمول فثلاثة أوجه :

(أحدها) يقع للمحمول فقط تخريجا على قولنا : يشترط أن لا يصرف إلى غرض آخر ، وهو الأصح .

(والثاني) يقع عن الحامل فقط تخريجا على قولنا : لا يشترط ذلك ، فإن الطواف حينئذ يكون محسوبا له فلا ينصرف عنه ، بخلاف ما إذا حمل محرمين وطاف بهما وهو حلال أو محرم قد طاف عن نفسه ، فانه يجرئهما جميعا لأن الطواف غير محسوب للحامل ، فيكون المحمولان كراكبي دابة .

(والثالث) يقع عنهما جميعا .

وإن قصد الطواف عن نفسه وقع عنه ، ولا يحسب عن المحمول . قاله إمام الحرمين . ونقل اتفاق الأصحاب عليه . قال وكذا لو قصد الطواف لنفسه وللمحمول وحكى البغوي وجهين في حصوله للحمل مع الحامل . ولو لم يقصد شيئا من الأقسام فهو كما لو قصد نفسه أو كليهما ، قال أصحابنا : وسواء في الصبي المحمول حملة وليه الذي أحرم عنه أو غيره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

وبتدئ الطواف من الحجر الأسود ، والمستحب أن يستقبل الحجر الأسود ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « استقبله ووضع شفتيه عليه » فإن لم يستقبله جاز لأنه جزء من البيت ،

فلا يجب استقباله كسائر أجزاء البيت ، ويحاذيه بيده لا يجزئه غيره ، وهل تجزئه المحاذاة ببعض البدن ؟ فيه قولان : قال في القديم : تجزئه محاذاته ببعضه ، لأنه لما جاز محاذاة بعض الحجر جازت محاذاته ببعض البدن . وقال في الجديد : يجب أن يحاذيه بجميع البدن ، لأن ما وجب فيه محاذاة البيت وجبت محاذاته بجميع البدن كالأستقبال في الصلاة . ويستحب أن يستلم الحجر لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة يستلم الركن الأسود أول ما يطوف » ويستحب أن يستفتح الاستلام بالتكبير ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يطوف على راحلته كلما أتى على الركن أشار بشيء في يده وكبر وقبله » ويستحب أن يقبله لما روى ابن عمر « أن عمر رضي الله عنه قبل الحجر ثم قال : والله لقد علمت أنك حجر ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك » فإن لم يمكنه أن يستلم أو يقبل من الزحام أشار إليه بيده ، لما روى أبو مالك سعد بن طارق عن أبيه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف حول البيت فإذا ازدحم الناس على الطواف استلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بمحجن في يده » ولا يتيسر إلى القبلة بالغم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك . ويستحب أن يقول عند الاستلام وابتداء الطواف : بسم الله والله أكبر ، اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، وإتباعاً لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم لما روى جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم استلم الركن الذي فيه الحجر وكبر ثم قال : اللهم وفاء بعهدك وتصديقاً بكتابك » وعن علي كرم الله وجهه أنه كان يقول إذا استلم الركن « اللهم إيماناً بك . وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، وإتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم » وعن ابن عمر رضي الله عنهما مثله . ثم يطوف فيجعل البيت على يساره ويطوف على يمينه ، لما روى جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخذ في الطواف أخذ عن يمينه » فإن طاف عن يساره لم يجزه ، لأنه صلى الله عليه وسلم « طاف على يمينه وقال : خذوا عني مناسككم » ولأنه عبادة تتعلق بالبيت فاستحق فيها الترتيب كالصلاة .

(الشرح) أما حديث ابن عمر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة يستلم الركن الأسود ، أول ما يطوف يخب ثلاثة أطواف من السبع ، فرواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ ، وروى البخاري ومسلم استلام النبي صلى الله عليه وسلم الحجر في طوافه عن جماعة من

الصحابة مع ابن عمر . وأما حديث ابن عباس فرواه البخارى فى صحيحه ،
ولفظه عن ابن عباس قال « طاف النبى صلى الله عليه وسلم على بعير كلما
أتى الركن أشار إليه بشئ عنده وكبر » .

وأما حديث ابن عمر « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قبل الحجر
وقال : لولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلك »
فرواه البخارى ومسلم ، وهذا لفظ البخارى ، وفى رواية لمسلم عن ابن
عمر قال « قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه الحجر ثم قال : أما والله لقد
علمت أنك حجر ، ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك
ما قبلك » وفى رواية لمسلم عن عبد الله بن سرجس الصحابى قال « رأيت
الأصمعى يعنى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقبل الحجر ويقول : والله إني
لأقبلك وإني لأعلم أنك حجر وأنت لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنى رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلك » .

وفى رواية للبخارى ومسلم عن عابس — بالباء الموحدة — ابن ربيعة
التابعى قال : « رأيت عمر يقبل الحجر ويقول : إني لأقبلك وإني لأعلم
أنك حجر ، ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لم
أقبلك » وفى رواية لمسلم عن سويد بن غفلة — بفتح الغين المعجمة
والفاء — قال « رأيت عمر قبل الحجر والتزمه وقال : رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم بك حفا » وإنما قال عمر رضى الله عنه : إنك حجر
وإنك لا تضر ولا تنفع ليسمع الناس هذا الكلام ويشيع بينهم ، وقد كان
عهد كثير منهم قريبا بعبادة الأحجار وتعظيمها واعتقاد ضررها ونفعها ،
فخاف أن يعتز بعضهم بذلك فقال ما قال ، والله أعلم .

وأما حديث سعد بن طارق عن أبيه فغريب ^(١) ، فيغنى فى الدلالة لما
ذكره المصنف حديث ابن عباس الذى سبق الآن من رواية البخارى . وأما

(١) قاله أبو مالك سعد بن طارق بن أشيم يأسكن الشين المعجمة الاسمى التابعى

حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ، ثم مشى على يمينه ، فرمل ثلاثا ومشى أربعا » فرواه مسلم بهذا اللفظ . وأما حديث « خذوا عني مناسككم » فرواه مسلم من رواية جابر ، وسبق بيانه قريبا في مسألة الطواف سبعا . والله أعلم .

وأما الأثر المذكور عن علي رضي الله عنه فرواه البيهقي بإسناد ضعيف من رواية العارث الأعور ، وكان كذابا ، وأما استحباب : باسم الله والله أكبر فاستدل له البيهقي بما رواه الإمام أحمد والبيهقي بالإسناد الصحيح عن نافع قال « كان ابن عمر يدخل مكة ضحى فيأتى البيت فيستلم الحجر ويقول : باسم الله والله أكبر » والله تعالى أعلم . (وأما ألفاظ الفصل) ففيه الاستلام ، بكسر التاء ، قال الهروي : قال الأزهرى : هو افتعال من السلام وهو التحية ، كما يقال : اقترأت السلام ، قال : ولذلك يسمى أهل اليمن الركن الأسود ، الحيا : معناه أن الناس يحيونه . قال الهروي : وقال ابن قتيبة : هو افتعال من السلام — بكسر السين — وهى الحجارة واحدها سلمة بكسر اللام . تقول استلمت الحجر إذا لمسته كما تقول : اكتحلت من الكحل ، هذا كلام الهروي . وقال الجوهري : استلم الحجر بالقبلة أو باليد ، قال ولا يهمل لأنه مأخوذ من السلام وهى الحجارة ، قال : وهملوه بعضهم . وقال صاحب المحكم : استلم الحجر واستلامه بالهمز أى قبله أو اعتنقه قال : وليس أصله الهمز .

وأما قول الغزالي فى الوسيط : الاستلام هو أن يقبل الحجر فى أول الطواف وفى آخره ، بل فى كل نوبة ، فإن عجز بالزحمة منه باليد ، فقد

التكرار سبع أرباء وهو صحابى وأتبعه أحمد بن أبى أوفى رضى الله عنهم وسمع جماعات من التابعين . روى عنه الثوري وشعبة وأبو عوانة وعبد الواحد بن زياد ويزيد بن هارون وآخرون وانفقوا على بولغته ، روى له مسلم فى صحيحه حديثين .

أنكروه عليه ، وغلطوه في تفسيره الاستلام بالتقيل ، لأن الاستلام هو
اللمس باليد والتقيل سنة أخرى مستحبة ، وقد يتأول كلام الغزالي ويستتر
تصحيحه ، مما نقله عن الجوهرى وصاحب المحكم .

قوله « استلمه بحجن » هو بيمين مكسورة ثم جاء مهلة ساكنة
ثم جيم مفتوحة ثم نون وهى عصا معققة الرأس كالصولجان وجميعه محاجن
قوله « إسانا بك » أى أفعل هذا للإيمان بك . قوله « على يساره » بفتح
الياء وكسرهما لغتان مشهورتان (أفصحهما) عند الجمهور الفتح ، وعكسه
أين دريد . قوله « عبادة تتعلق بالبيت فاستحق فيها الترتيب » احتراز
من تفرقة الزكاة وقضاء الصوم .

(أما الأحكام) ففى الفصل مسائل (إحداها) يجب ابتداء الطواف من
الحجر الأسود للأحاديث الصحيحة ، فإن ابتداء من غيره لم يعتد بما فعله ،
حتى يصل الحجر الأسود ، فإذا وصله كان ذلك أول طوافه . وهذا
لا خلاف فيه عندنا (الثانية) يستحب أن يستقبل الحجر الأسود في أول
طوافه بوجهه ويدنو منه ، بشرط أن لا يؤذى أحدا ، وإذا أراد هذا
الاستقبال فطريقه أن يقف على جانب الحجر الأسود من جهة الركن اليماني
بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ، ويصير منكبه الأيمن عند طرف الحجر ،
ثم ينوى الطواف ، ثم يشئ مستقبل الحجر الأسود مارا إلى جهة يمينه
حتى يجاوز الحجر فإذا جاوزه ترك الاستقبال واقتل وجعل يساره إلى
البيت ويمينه إلى خارج ، ولو فعل هذا من أول أمره وترك الاستقبال جاز
لما ذكره المصنف .

(الثالثة) ينبغي له أن يحاذي بجميع بدنه جميع الحجر الأسود ،
فطريقه ما سبق بيانه الآن في المسألة الثانية ، وهو أن يقف قبل الحجر
الأسود من جهة الركن اليماني ، ثم يمر تلقاء وجهه طائفا حول البيت ،
فيصير جميعه بجميع الحجر ولا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الحجر ،

فلو حاذاه ببعض بدنه وكان بعضه مجاوزا إلى جهة باب الكعبة ، ففي صحته قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما وكذا ذكرهما الأصحاب قولين إلا إمام الحرمين والفرزالي فحكوهما وجهين • والصواب قولان (الجديد) لا يجوز ، وهو الأصح (والقديم) يجوز ، ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر — إن أمكن ذلك — صح طوافه بلا خلاف • صرح به جميع أصحابنا العراقيين ومن تابعهم من الخراسانيين ، قالوا كما يجوز أن يستقبل في الصلاة بجميع بدنه بعض الكعبة ، وهذا معنى قول المصنف لأنه لما جاز محاذاة بعض الحجر جازت محاذاته ببعض البدن ، أي لما جازت محاذاة بعض الحجر بجميع البدن بلا خلاف ينبغي أن يجوز محاذاة كل الحجر ببعض البدن وذكر صاحب العدة وغيره في المسألتين قولين (والمذهب) ما سبق والله أعلم • (الرابعة) ينبغي له في طوافه أن يجعل البيت على يساره ، ويمينه إلى خارج ، ويدور حول الكعبة كذلك ، فلو خالف فجعل البيت عن يمينه ، ومرت من الحجر الأسود إلى الركن اليماني لم يصح طوافه بلا خلاف عندنا ، ولو لم يجعل البيت على يمينه ولا يساره ، بل استقبله بوجهه معترضا وطاف كذلك ، أو جعل البيت على يمينه ومشى قهقري إلى جهة الباب ، ففي صحة طوافه وجهان حكاهما الرافعي ، قال الرافعي (أصحهما) لا يصح ، قال : وهو الموافق لعبارة الأكثرين ، وجزم البغوي والمتولي في صورة من جعل البيت عن يمينه ومشى قهقري بأنه يصح ، لكن يكره (والأصح) البطлан كما سبق •

قال الرافعي : وكان القياس جريان هذا الخلاف فيما لو مر معترضا مستدبرا هذا كلامه (والصواب) في هذه الصورة القطع بأنه لا يصح ، فإنه متباذ لما ورد الشرع به ، والله أعلم •

(الخامسة) يستحب استلام الحجر بيده في أول الطواف وتقبيل الحجر ، ودليلهما في الكتاب • قال الشافعي والأصحاب : يستحب السجود عليه أيضا مع الاستلام والتقبيل بأن يضع الجبهة عليه • قال أصحابنا :

ويستحب أن يكرر السجود عليه ثلاثاً ، فإن عجز عن الثلاث فعل الممكن .
ومن صرح بذلك البنديجي وصاحب العدة والبيان . واحتج له البيهقي
بما رواه بإسناده عن ابن عباس « أنه قبله وسجد عليه وقال : رأيت عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال : رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فعل هكذا ففعلت » .

وروى الشافعي والبيهقي بإسنادهما الصحيح عن أبي جعفر قال
« رأيت ابن عباس جاء يوم التروية ملبداً رأسه فقبل الركن ثم سجد عليه ،
ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات » وروى البيهقي عن ابن عباس قال
« رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الحجر » قال المصنف
والأصحاب : ويستحب أن لا يشير إلى القبلة بالقم إذا تعذرت ، ويستحب
أن يخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت .

(فروع) إذا منعت الزحمة ونحوها من التقبيل والسجود عليه ،
وأمكنه الاستلام استلم ، فإن لم يسكنه أشار باليد إلى الاستلام ، ولا يشير
بالقم إلى التقبيل لما ذكره المصنف ، ثم يقبل اليد بعد الاستلام إذا اقتصر
عليه لزحمة ونحوها ، هكذا قطع به الأصحاب . وذكر إمام الحرمين أنه
يتخير بين أن يستلم ثم يقبل اليد ، وبين أن يقبل اليد ثم يستلم بها ،
والمذهب القطع باستحباب تقديم الاستلام ثم يقبلها ، فإن لم يتمكن من
الاستلام باليد استحب أن يستلم بعضاً ونحوها ، للأحاديث السابقة ،
اتفق عليه أصحابنا ، فإن لم يتمكن من ذلك أشار بيده ، أو بشيء في يده
إلى الاستلام ثم قبل ما أشار به .

ومما يستدل به لما ذكرته في هذا الفرع مع ما سبق من الأدلة قوله
صلى الله عليه وسلم « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه
البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ، وعن قافع قال « رأيت ابن عمر
يستلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى

الله عليه وسلم يفعله » رواه مسلم في صحيحه ، وهذا محمول على تعذر
تقيل الحجر ، وقد سبقت الأحاديث في استلام النبي صلى الله عليه وسلم
الحجر بالحجن .

(فرع) قال أصحابنا : لا يستحب للنساء تقيل الحجر ولا استلامه
إلا عند خلو المطاف في الليل أو غيره لما فيه من ضررهن وضرر
الرجال بهن .

(فرع) للكعبة الكريمة أربعة أركان : الركن الأسود ، ثم الركنان
الشاميان ثم الركن اليماني ، ويقال للأسود واليماني : اليمانيان - بتخفيف
الياء - ويجوز تشديدها على لغة قليلة ، فالأسود واليماني مبنيان على
قواعد إبراهيم صلى الله عليه وسلم والشاميان ليسا على قواعد إبراهيم
مغيران ، لأن الحجر يليهما ، وكله أو بعضه من البيت كما سبق وللركن
الأسود فضيلتان : كون الحجر الأسود فيه ، وكونه على قواعد إبراهيم
صلى الله عليه وسلم وللركن اليماني فضيلة واحدة ، وهي كونه على قواعد
إبراهيم صلى الله عليه وسلم وليس للشاميين شيء من الفضيلتين ، فإذا
عرفت هذا فالسنة في الحجر الأسود استلامه وتقيله ، والسنة في الركن
اليماني استلامه ولا يقبل ، والسنة لا يقبل الشاميان ولا يستلمان ، فخص
الأسود بالتقيل مع الاستلام ، لأن فيه فضيلتين ، واليماني بالاستلام لأن
فيه فضيلة واحدة ، وانتفت الفضيلتان في الشاميين .

واستدل أصحابنا لما ذكرته بحديث ابن عمر قال « ما تركت استلام
هذين الركنين اليماني والحجر الأسود منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يستلمهما في شدة ولا رخاء » رواه البخاري ومسلم .

وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان لا يستلم إلا
الحجر والركن اليماني » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ مسلم ، ولفظ

البخارى قال « لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين » رواه مسلم . وعن ابن عمر أنه حين بلغه حديث عائشة السابق « لولا أن قومك حديثوا عهد بكفر » الحديث ، قال ابن عمر : لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرسلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم » رواه البخارى ومسلم وأما حديث أبى الشعثاء قال كان معاوية يستلم الأركان ، فقال له ابن عباس : إنه لا يستلم هذا الركنان فقال : ليس شيء من البيت مهجورا ، وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن » رواه البخارى فى صحيحه ، فهذا مذهب معاوية وابن الزبير لم يروياه عن النبى صلى الله عليه وسلم ، بل أخذاهما باجتهادهما ، وهو مخالف للأحاديث الصحيحة . وقد خالفهما فيه ابن عمر وابن عباس وجمهور الصحابة ، فالصواب أنه لا يسن استلام الركنين الشاميين وأما قول معاوية « ليس شيء من البيت مهجورا » فقد أجاب عنه الشافعى فقال : لم يدع أحد أن عدم استلامهما هجر للبيت ، لكنه استلم ما استلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمسك ما أمسك عنه .

(فروع) قد ذكرنا أنه يستحب استلام اليماني دون تقييله ، قال الشافعى والأصحاب : فإذا استلمه استحب أن يقبل يده بعد استلامه . وقال إمام الحرمين والمتولى : إن شاء قبلها قبل الاستلام ، وإن شاء بعده ، ولا فضيلة فى تقديم الاستلام . وذكر الفورانى وجهين ، وحكاهما أيضا عن صاحب البيان (أحدهما) يقبل يده ويستلمه كأنه ينقل القبلة إليه (والثانى) يستلمه ثم يقبل يده كأنه ينقل بركته إلى نفسه (والمذهب) استحباب تقديم الاستلام . وجاء فى هذه المسألة حديثان ضعيفان (أحدهما) يوافق المذهب والآخر يخالفه ، فالموافق عن جابر « أن النبى صلى الله عليه وسلم استلم الحجر قبله ، واستلم الركن اليماني قبل يده » رواه البيهقى وضعفه . والمخالف عن عبد الله بن مسلم بن هرمز عن مجاهد عن ابن عباس

قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استلم الركن اليماني قبله ووضع خده الأيمن عليه » رواه البيهقي وقال : هذا حديث لا يثبت مثله .
 قال : تفرد به عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف ، قال : والأخبار عن ابن عباس في تقبيل الحجر الأسود والسجود عليه ^(١) قال إلا أن يكون أراد بالركن اليماني الحجر الأسود فإنه أيضا يسمى بذلك فيكون موافقا لغيره ، والله أعلم .

(فرع) قال القاضي أبو الطيب : يستحب أن يجمع في الاستلام والتقبيل بين الحجر الأسود والركن الذي هو فيه وظاهر كلام جمهور الأصحاب أنه يقتصر على الحجر .

(فرع) قال الشافعي والمصنف والأصحاب : يستحب استلام الحجر الأسود وتقبيله ، واستلام الركن اليماني وتقبيل اليد بعده ، عند محاذاتها في كل طوفة من السبع ، وهو في الأوتار أكد لأنها أفضل .

(فرع) قال الشافعي والمصنف والأصحاب : يستحب أن يقول عند استلام الحجر الأسود أولا ، وعند ابتدائه بالمشي في الطواف أيضا : باسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ويأتى بهذا الذكر أيضا عند محاذاة الحجر الأسود في كل طوفة ، وهو في الأول أكد . قال الشافعي : ويقول الله أكبر ولا إله إلا الله ، قال وما ذكر الله تعالى به وصلى الله عليه وسلم ^(٢) فحسن .

(فرع) في فضيلة الحجر الأسود

عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نزل الحجر الأسود من الجنة ، وهو أشد بياضا من اللبن ، فسودته

(١) يباح بالأصل ويمكن أن يكون السقط : لابتة صحيحة - المطهر .

(٢) كذا بالأصل ولعل النص : وما صلى على النبي صلى الله عليه وسلم به فحسن .

خطايا بني آدم» رَوَاهُ الترمذی وقال هذا حديث حسن صحيح . وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة لمس الله نورهما ، ولولا ذلك لأضاء ما بين المشرق والمغرب » رَوَاهُ الترمذی وغيره ، ورواه البيهقي بإسناد صحيح على شرط مسلم . وفي رواية « الركن والمقام من ياقوت الجنة ، ولولا ما مسهما من خطايا بني آدم لأضاء ما بين المشرق والمغرب ، وما مسهما من ذى عاهة ولا سقيم إلا شفى » وإسنادها صحيح . وفي رواية « لولا ما مسه من أنجاس الجاهلية ما مسه ذو عاهة إلا شفى ، وما على الأرض شيء من الجنة غيره » إسنادها صحيح .

وعن ابن عباس قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعثن الله الحجر يوم القيامة له عينان يبصر بهما ولسان ينطق به ، يشهد على من استلمه بحق » رَوَاهُ البيهقي بإسناد صحيح على شرط مسلم . قال هكذا رَوَاهُ جماعة ، ورواه بعضهم « لمن استلمه بحق » وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « استمتعوا من هذا الحجر الأسود قبل أن يرفع فانه خرج من الجنة ، وإنه لا ينبغي لشيء يخرج من الجنة إلا رجع إليها قبل يوم القيامة » رَوَاهُ أبو القاسم الطبراني .

(فروع) قد ذكرنا في آخر باب محظورات الإحرام أن الكعبة الكرسي بيت خمس مرات ، وقيل سبعا ، وفصلناهن ، وذكرنا أن الشافعي رضى الله عنه قال : أحب أن لا تهدم الكعبة وتبنى لئلا تذهب حرمتها ، وذكرنا هناك جملا من الأحكام المتعلقة بالحرم ، وبالله التوفيق .

(فروع) قال الدارمي : لو محى الحجر الأسود والعياذ بالله من موضعه استلم الركن الذي كان فيه وقبله وسجد عليه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

والمستحب ان يدنو من البيت لانه هو المقصود فكان القرب منه افضل.
فاذا بلغ الركن اليماني فالمستحب ان يستلمه ، لما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يستلم الركن اليماني والأسود ولا يستلم الآخرين » ولانه ركن بنى على قواعد إبراهيم عليه السلام فيسن فيه الاستلام كالركن الأسود . ويستحب ان يستلم الركنين في كل طوفة لما روى ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستلم الركنين في كل طوفة » ويستحب كلما حاذى الحجر الأسود ان يكبر ويقبله ، لانه مشروع في محل فتكررتكرره كالاستلام . ويستحب إذا استلم ان يقبل يده ، لما روى نافع قال « رايت ابن عمر استلم الحجر بيده وقبل يده وقال : ما تركته منذ رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبله » ويستحب ان يدعو بين الركن اليماني والركن الأسود ، لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال « عند الركن اليماني ملك قائم يقول آمين آمين . فاذا مررت به فتولوا ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة . وقنا عذاب النار » .

(الشرح) جميع الأحكام التى فى هذه القطعة سبق بيانها واضحة فى القطعة التى قبلها ، إلا مسألة الدنو من البيت ، وسأذكرها إن شاء الله تعالى. مبسطة مع مسألة الدعاء بين الركنين ، وسبق بيان حديثى ابن عمر الأول والثالث . وأما الثانى فحديث صحيح رواه أبو داود بإسناد على شرط البخارى ، ورواه النسائى بإسناد على شرط البخارى ومسلم جميعا ، ولفظهما عن ابن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر فى كل طوفة . قال نافع وكان ابن عمر يضعه » .

وأما الأثر المذكور عن ابن عباس فغريب ، لكن يغنى عنه أجود منه وهو حديث عبد الله بن السائب رضى الله عنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بين الركنين : ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار^(١) » رواه أبو داود والنسائى بإسناد فيه رجالان

(١) الآية ٢٠٦ من سورة البقرة .

لم يتكلم العلماء فيها بجرح ولا تعديل ، ولم يضعفه أبو داود ، فيقضى أنه حديث حسن عنده كما سبق بيانه مرات وقول المصنف «الركن اليماني» هو بتخفيف الياء ، وكذا الركنان اليمانيان - بتخفيف الياء - قال الجمهور: لا يجوز تشديدها لأنها نسبة إلى اليمن ، فجعلت الألف عوضاً من إحدى ياءى النسب ، فلا يجوز الجمع بين المعوض والمعوض . وحكى سيويه والجمهورى وغيرهما تشديدها في لغة قليلة ، وتكون الألف زائدة ، كما زيدت الألف والنون في رقباني منسوب إلى الرقبة ونظائره . قوله «ولأنه ركن بنى على قواعد إبراهيم» اختراز من الركنين الشاميين .

وأما قول المصنف يستحب إذا استلم أن يقبل يده فكلام ناقص ، لأن المستحب أن يستلم ويقبل ، فإذا قبله لا يستحب أن يقبل اليد بعد ذلك ، فإن تعذر التقبيل استلم ثم قبل يده كما سبق بيانه ، هكذا قاله الأصحاب وهو مراد المصنف ، لكن عبارته ناقصة .

(أما الأحكام) فقد ذكرنا أنها سبقت واضحة إلا مسألة الدنو من البيت ، والدعاء بين الركنين (فأما) الدعاء بين الركنين ، وهما الأسود واليماني ، فاتفق الشافعى والأصحاب على استحبابه وبأى شيء حصل الاستحباب ، وأفضله ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبلا عذاب النار ، للحديث السابق ، ولحديث أنس « أن هذا كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى ومسلم . وأما الدنو من البيت فمتفق على استحبابه أيضا لما ذكره المصنف .

وقال القاضى أبو الطيب فى تعليقه : الدنو مستحب لثلاثة معان (أحدها) أن البيت أشرف البقاع ، فالدنو منه أفضل (والثانى) أنه أيسر فى استلام الركنين وتقبيل الحجر (والثالث) أن القرب من البيت فى الصلاة أفضل من البعد . فكذا فى الطواف .

قال أصحابنا : وهذا بشرط أن لا يؤذى ولا يتأذى بالرحمة ، فإن تأذى أو آذى بالقرب للرحمة فالبعد إلى حيث يزول التأذى والأذى أولى ، هكذا أطلقوه . وقال البندنجي : قال الشافعي في الأم : أحب الاستلام ما لم يؤذ غيره بالزحام ، أو يؤذ غيره ، إلا في ابتداء الطواف فاستحب له الاستلام ، وإن كان في الزحام أو في آخر الطواف .

قال أصحابنا : والقرب مستحب ، ولا ينظر إلى كثرة الخطأ في البعد ، لأن المقصود إكرام البيت . قال أصحابنا : وهذا الذي ذكرناه من استحباب القرب هو في حق الرجل ، أما المرأة فيستحب لها أن لا تدنو في حال طواف الرجال ، بل تكون في حاشية المطاف بحيث لا تخلط الرجال ، ويستحب لها أن تطوف في الليل فإنه أصون لها وتغيرها من الملازمة والفتنة ، فإن كان المطاف خاليا من الرجال استحب لها القرب كالرجل .

قال أصحابنا : فإن تعذر على الرجل القرب من الكعبة مع الرمل للرحمة ، فإن رجا فرجة استحب أن ينتظرها ليرمل ، إن لم يؤذ بوقوفه أحدا ، وإن لم يرجها فالمحافظة على الرمل مع البعد عن البيت أفضل من القرب بلا رمل . هكذا قاله أصحابنا واتفقوا عليه ، قالوا : لأن الرمل شعار مستقل ، ولأن الرمل فضيلة تتعلق بنفس العبادة ، والقرب فضيلة تتعلق بوضع العبادة . قالوا : والمتعلق بنفس العبادة أفضل وأولى بالمحافظة . قالوا : ولهذا كانت الصلاة بالجماعة في البيت أفضل من الانفراد في المسجد . والله أعلم .

(فسر) قد ذكرنا أنه يستحب القرب من الكعبة بلا خلاف . واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يجوز التباعد ما دام في المسجد ، وأجمع المسلمون على هذا ، وأجمعوا على أنه لو طاف خارج المسجد لم يصح . قال أصحابنا شرط الطواف وقوعه في المسجد الحرام ، ولا بأس بالعائل فيه بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري وغيرها .

قالوا ويجوز الطواف في أخريات المسجد وأروقته وعند باب المسجد من داخله . قالوا : ويجوز على سطوح المسجد إذا كان البيت أرفع بناء من المسجد كما هو اليوم .

قال الرافعي : فإن جعل سقف المسجد أعلى من سطح الكعبة ، فقد ذكر صاحب العدة أنه لا يجوز الطواف على سطح المسجد ، وأنكره عليه الرافعي وقال : لو صح قوله لزم منه أن يقال : لو انهدمت الكعبة والعياذ بالله لم يصح الطواف حول عرستها ، وهو بعيد ، وهذا الذي قاله الرافعي هو الصواب ، وقد جزم القاضي حسين في تعليقه بأنه لو طاف على سطح المسجد صح ، وإن ارتفع عن محاذاة الكعبة قال : كما يجوز أن يصلى على أبي قبيس مع ارتفاعه على الكعبة . والله أعلم .

واتفق أصحابنا على أنه لو وسع المسجد اتسع المطاف وصح الطواف في جميعه وهو اليوم أوسع مما كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم بزيادات كثيرة زيدت فيه ، فأول من زاده عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، اشترى دورا فزادها فيه ، واتخذ للمسجد جدارا قصيرا دون القامة ، وكان عمر أول من اتخذ له الجدار ، ثم وسعه عثمان واتخذ له الأروقة ، وهو أول من اتخذها ، ثم وسعه عبد الله بن الزبير في خلافته ، ثم وسعه الوليد ابن عبد الملك ، ثم المنصور ، ثم المهدي ، وعليه استقر بناؤه إلى وقتنا هذا ، وقد أوضحت هذا مع نفائس تتعلق بالمسجد الحرام والكعبة في كتاب المتناسك . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والسنة أن يرمل في الثلاثة الأولى وبمشى في الأربعة ، لما روى ابن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثا ومشى أربعا ، فإن كان راكبا حرك دابته في موضع الرمل ، وإن كان محمولا رمل به الحامل » ويستحب أن يقول في رمله : اللهم اجعله حجا مبرورا وذنبيا مغفورا وسعيًا مشكورا . ويدعو بما أحب من أمر الدين

والدنيا ، قال في الأم ويستحب أن يقرأ القرآن لأنه موضع ذكر . والقرآن من أعظم الذكر ، فإن ترك الرمل في الثلاث لم يقض في الأربعة ، لأنه هيئة في محل فلا يقضى في غيره كالجهر بالقراءة في الأوليين ، ولأن السنة في الأربع المثنى ، فإذا قضى الرمل في الأربعة أخل بالسنة في جميع الطواف وإذا اضطجع ورمل في طواف القدوم ، نظرت فإن سعى بعده لم يعد الرمل والاضطجاع في طواف الزيارة ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف الطواف الأول خب ثلاثا ومشى أربعا « فدل على أنه لم يعد في غيره ، وإن لم يسع بعده وآخر السعي إلى ما بعد طواف الزيارة اضطجع ورمل في طواف الزيارة ، لأنه يحتاج إلى الاضطجاع للسعي ، فكره أن يفعل ذلك في السعي ولا يغطه في الطواف ، وإن طاف للقدوم وسعى بعده ونسى الرمل والاضطجاع في الطواف فهل يقضيه في طواف الزيارة ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) أنه يقضى لأنه إن لم يقض فاتته سنة الرمل والاضطجاع ، ومن أصحابنا من قال لا يقضى ، وهو المذهب ، لأنه لو جاز أن يقضى الرمل لقضاء في الأشواط الأربعة . فإن ترك الرمل والاضطجاع والاستلام والتقبيل والدعاء في الطواف جاز ولا يلزمه شيء ، لأن الرمل والاضطجاع هيئة فلم يتعلق بتركها جبران كالجهر والإسرار في القراءة ، والتورك والافتراش في التشهد ، والاستلام والتقبيل والدعاء كمال ، فلا يتعلق به جبران كالسبوح في الركوع والسجود ، ولا ترمل المرأة ولا تضطجع لأن في الرمل تبين اغضاؤها ، وفي الاضطجاع ينكشف ما هو عورة منها) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم بلفظه هنا ، ومعنى خب رمل ، والرمل — بفتح الراء والميم — وهو سرعة المشي مع تقارب الخطأ وهو الخب ، يقال رمل يرمل — بضم الميم — رملا ورملا ، قوله « حجا مبرورا » هو الذي لا يخالطه إثم . وقيل هو المقبول ، وسبق ذكره أول كتاب الحج . والقول الأول قول شرر وآخرين مشتق من البر ، وهو الطاعة ، والقول الثاني قول الأزهري وغيره وأصله من البر ، وهو اسم جامع للخير ، ومنه بررت فلانا أي وصلته وكل عمل صالح ير ، ويقال بر الله حجه وأبره . قوله « وذنبها مغفورا » قال العلماء : تقديره اجعل

ذنبى ذنباً مغفورا ، وسعياً مشكوراً ، قال الأزهرى : معناه اجعله عملاً متقبلاً يذكر لصاحبه ثوابه ، فهذا معنى المشكور عند الأزهرى وقال غيره : أى عملاً يشكر صاحبه . قال الأزهرى : ومساعى الرجل أعماله ، واحداً منها مسعاة ، قوله « والقرآن من أعظم الذكر » وهكذا هو فى النسخ والأجود حذف (من) فيقال أعظم الذكر . قوله « لأنه هيئة » احتراز من ترك ركعة أو سجدة من صلاته . قوله الأشواط الأربعة خلاف طريقة الشافعى والأصحاب ، فانهم كرهوا تسميته أشواطاً ، كما سأوضحه إن شاء الله تعالى .

(أما الأحكام) فاتفق الشافعى والأصحاب على استحباب الرَّمْلِ فى الطوفات الثلاث للحديث السابق مع أحاديث كثيرة فى الصحيح مثله ، قالوا : والرمل هو إسراع المشى مع تقارب الخطى ، قالوا : ولا يشب ولا يعدو عدواً ، قالوا : والرمل هو الخيب للحديث الصحيح السابق عن ابن عمر « خب ثلاثاً » قال الرافعى : وغلط الأئمة من قال دون الخيب . وقال إمام الحرمين : قال بعض أصحابنا : الرمل فوق سجة للمشى ودون العدو . قال : وقال الشيخ أبو بكر — يعنى الصيدلانى — هو سرعة فى المشى دون الخيب ، قال الإمام وهذا عندى زلل ، فإن الرمل فى فعل الناس كافة كأنه ضرب من الخيب ، يشير إلى قفران ، والله أعلم .

قال أصحابنا : ويسن الرمل فى الطوفات الثلاث الأولى : ويسن المشى على الهيئة فى الآخرة ، فلو فات فى الثلاث لم يقضه فى الأربع لما ذكره المصنف ، وهذا لا خلاف فيه ، وهو نظير من قطعت مسبحة اليمنى لا يشير فى التشهد باليسرى ، وسبق إيضاحه مع نظائره ، وهل يستوعب البيت بالرمل ؟ فيه طريقان (الصحيح) المشهور ، وبه قطع الجمهور : يستوعبه فيرمل من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ولا يقف إلا فى حال الاستلام والتقبيل والسجود على الحجر (والثانى) حكاه إمام الحرمين

وغيره ، فيه قولان ، وذكرهما الغزالي وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) لا يرمل بين الركبتين اليسانيتين بل يمشى ، وجاء الأمران في صحيح مسلم فثبت الثاني من رواية ابن عباس قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة ، وقد وهنتهم حصى يشرب . قال المشركون : إنه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم الحصى ، فلقوا منها شدة ، فجلسوا مما يلي الحجر . وأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركبتين . ليرى المشركون جلدهم . فقال المشركون : هؤلاء الذين زعمتم أن الحصى قد وهنتهم هؤلاء أجلد من كذا وكذا » .

قال ابن عباس : ولم يمنعه من أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم ، وفي رواية له « هؤلاء أجلد منا » .

وعن ابن عمر قال « رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشى أربعا » رواه مسلم . وعن جابر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف رواه مسلم . وعن جابر أيضا « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل الثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر » رواه مسلم . وهكذا الرواية الثلاثة أطواف ، وهو جائز وإن كان أكثر أهل العربية يبطّلونه ، وقد جاءت له نظائر في الصحيح ، فهاتان الروايتان صحيحتان في استيعاب الرمل بالببيت وعدم استيعابه فيتعين الجمع بينهما ، وطريق الجمع أن حديث ابن عباس كان في عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة قبل فتح مكة وكان أهلها مشركين حينئذ . وحديث ابن عمر وجابر كان في حجة الوداع سنة عشر ، فيكون متأخرا ، فيتعين الأخذ به ، والله أعلم .

(فسرع) في بيان الطواف الذي يشرع به الرمل . وقد اضطربت طرق الأصحاب فيه ، ولخصها الرافعي متقنة فقال : لا خلاف أن الرام لا يسن في كل طواف ، بل إنما يسن في طواف واحد ، وفي ذلك الطواف قولان مشهوران (أحدهما) عند الأكثرين أنه يسن في طواف يستعقب

السعي (والثاني) يسن في طواف القدوم مطلقا ، فعلى القولين لا رمل في طواف الوداع بلا خلاف . ويرمل من قدم مكة معتسرا على القولين ، لوقوع طوافه مجزئا عن القدوم مع استعاقبه السعي ، ويرمل أيضا الحاج الأفتى إذا لم يدخل مكة إلا بعد الوقوف . أما من دخل مكة محرما بالحج قبل الوقوف وأراد طواف الوقوف فهل يرمل ؟ ينظر إن كان لا يسمى عقبة فيه القولان (الأول) الأصح لا يرمل (والثاني) يرمل وعلى الأول إنما يرمل في طواف الإفاضة لاستعاقبه السعي ، فأما إن كان يسمى عقب طواف القدوم فيرمل فيه بلا خلاف ، وإذا رمل فيه وسعى بعده لا يرمل في طواف الإفاضة بلا خلاف ، إن لم يرد السعي بعده ، وإن أراد إعادة السعي بعده لم يرمل بعده أيضا على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وحكى البغوي فيه قولين والأول أشهر (أصحهما) عند المصنف والبغوي والرافعي وآخرين لا يرمل (والثاني) يرمل ، وبه قطع الشيخ أبو حامد ، ودليلهما في الكتاب .

ولو طاف للقدوم ونوى أن لا يسعى بعده ثم بدا له وسعى — ولم يكن رمل في طواف القدوم — فهل يرمل في طواف الإفاضة ؟ فيه الوجهان ، ذكرهما القاضي أبو الطيب في تعليقه ، ولو طاف للقدوم فرمل فيه ولم يسع ، قال جمهور الأصحاب : يرمل في طواف الإفاضة لبقاء السعي ، قال الرافعي : الظاهر أنهم فرعوه على القول الأول وهو الذي يعتبر استعاقب السعي ، وإلا فالقول الثاني لا يعتبر استعاقب السعي فيقتضي أن يرمل في الإفاضة .

وأما المكى المنشئ حجة من مكة فهل يرمل في طواف الإفاضة ؟ (فإن قلنا) بالقول الثاني لم يرمل إذ لا قدوم في حقه (وإن قلنا) بالأول رمل لاستعاقبه السعي ، وهذا هو المذهب .

وأما الطواف الذي هو غير طوافي القدوم والإفاضة فلا يسن فيه

الرمل بلا خلاف ، سواء كان الطائف حاجا أو معتمرا ، متبرعا بطواف آخر أو غير محرم لأنه ليس بطواف قدوم ولا يستعقب سعيًا ، وإنما يرمل في قدوم أو ما يستعقب سعيًا كما سبق ، والله أعلم .

قال أصحابنا : والاضطباع ملازم للرمل ، فحيث استحبتا الرمل بلا خلاف فكذا الاضطباع ، وحيث لم نستحبه بلا خلاف ، فكذا الاضطباع ، وحيث جرى خلاف جرى في الرمل والاضطباع جميعا ، وهذا لا خلاف فيه ، وسبق بيانه في فصل الاضطباع ، والله أعلم .

(فسر) قد سبق أن القرب من البيت مستحب للطائف ، وأنه لو تعذر الرمل مع القرب للزحمة ، فإن رجا فرجة ولا يتأذى أحد بوقوفه ولا يضيق على الناس ، وقف ليرمل ، وإلا فالمحافظة على الرمل مع البعد أولى ، فلو كان في حاشية المطاف نساء ولم يأمن ملاستهن لو تباعد فالقرب بلا رمل أولى من البعد مع الرمل ، حذرا من انتقاض الوضوء . وكذا لو كان بالقرب أيضا نساء وتعذر الرمل في جميع المطاف لخوف الملامسة فترك الرمل في هذه الحال أفضل . قال أصحابنا : ومتى تعذر الرمل استحبت أن يتحرك في منتهى ، ويرى من نفسه أنه لو أمكنه الرمل لرمل ، نص عليه الشافعي ، واتفق عليه الأصحاب . قال إمام الحرمين : هو كما قلنا : يستحب لمن لا شعر على رأسه إمرار الموصى عليه .

(فسر) لو طاف راكبا أو محمولا فهل يستحب أن يحرك الدابة ليسرع كإسراع الرامل ويسرع به الحامل أم لا ؟ فيه أربع طرق (أصحابنا) وبه قطع البغوي وآخرون فيهما قولان . ومنهم من حكاهما وجهين (أصحابنا) وهو الجديد يستحب ، لأنه كحركة الراكب والمحمول (والثاني) وهو القديم لا يستحب ، لأن الرمل مستحب للطائف لإظهار الجلد والقوة ، وهذا المعنى مقصود هنا ، ولأن الدابة والحامل قد يؤذيان الطائفتين بالحركة .

(والطريق الثاني) وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو على البندجي في الجامع ، والقاضي أبو الطيب وآخرون : إن طاف راكبا حرك دابته قولاً واحداً وإن حمل فقولان (الجديد) يرمل به الحامل وهو الأصح (والقديم) لا يرمل .

(والطريق الثالث) إن كان المحمول صيباً رمل حامله قطعاً ، وإلا فالحولان .

(والطريق الرابع) يرمل به الحامل ويحرك الدابة قولاً واحداً ، وبه قطع المصنف والدارمي وغيرهما ، والله أعلم .

(فسرع) يستحب أن يدعو في رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة وأكدّه « اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيًا مشكوراً » نص على هذه الكلمات الشافعي ، واتفق الأصحاب عليها . ويستحب أن يدعو أيضاً في الأربعة الأخيرة التي يمشيها ، وأفضل دعائه . اللهم اغفر وارحم واعف عما تعلم وأنت الأعز الأكرم ، اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ، وذكره المصنف في التتبيه ، وعجب كيف أهمله هنا ؟ والله أعلم .

(فسرع) قال الشافعي والأصحاب : يستحب قراءة القرآن في الطواف ، لما ذكره المصنف ، ونقل الرافعي أن قراءة القرآن أفضل من الدعاء غير المأثور في الطواف ، قال وأما المأثور فيه فهو أفضل منها على الصحيح ، وفي وجه أنها أفضل منه . وأما في غير الطواف فقراءة القرآن أفضل من الذكر إلا الذكر المأثور في مواضعه وأوقاته ، فإن نفل المنصوص عليه حيثئذ أفضل ، ولهذا أمر بالذكر في الركوع والسجود ونهى عن القراءة فيهما . وقد نقل الشيخ أبو حامد في تعليقه في هذا الموضع أن الشافعي نص أن قراءة القرآن أفضل الذكر .

ومما يستدل به لتفضيل قراءة القرآن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يقول الرب سبحانه وتعالى : من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، وفصل كلام الله سبحانه وتعالى على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » رواه الترمذي وقال : حديث حسن ، والأحاديث في ترجيح القراءة على الذكر كثيرة .

(فان قيل) فقد ثبت عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أخبرك بأحب الكلام إلى الله تعالى ؟ إن أحب الكلام إلى الله سبحانه الله وبحمده » رواه مسلم .

وفي رواية لمسلم أيضا عن أبي ذر قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الكلام أفضل ؟ قال : ما اصطفى الله لملائكته أو لعباده [أفضل من] سبحانه الله وبحمده » وعن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحب الكلام إلى الله تعالى أربع : سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، لا يضرك بأيهن بدأت » رواه مسلم .

والجواب أن المراد أن هذا أحب كلام الآدميين وأفضله ، لا أنه أفضل من كلام الله ، والله أعلم .

(فسر) قال المتولى : تكره المسالفة في الإسراع في الرمل ، بل يرمل على العادة ، لحديث جابر السابق عن صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لتأخذوا عني مناسككم » .

(فسر) لو ترك الاضطباع والرمل والاستلام والتقبيل والدعاء في الطواف فطوافه صحيح ولا إثم عليه ، ولا دم عليه ، لكن فاتته الفضيلة . قال الشافعي والأصحاب : وهو مسمى ، يعنون إساءة لا إثم فيها ، ودليل المسألة ما ذكره المصنف .

(فرع) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن المرأة لا ترمل ولا تضطجع لما ذكره المصنف . قال الدارمي وأبو علي البندنجي وغيرهما : ولو ركبت دابة أو حملت في الطواف لمرض ونحوه لم تضطجع ولا يرمل حاملها . قال البندنجي : سواء في هذا الصغيرة والكبيرة والصحيحة والمريضة . قال القاضي أبو الفتح وصاحب البيان : والغنى في هذا كالمرأة والله أعلم . واستدل الشافعي ثم البيهقي بما رواه في الصحيح عن ابن عمر أنه قال « ليس على النساء سعي ^(١) بالبيت ولا بين الصفا والمروة » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز الكلام في الطواف لقوله صلى الله عليه وسلم « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه الكلام » والأفضل أن لا يتكلم ، لما روى أبو هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من طاف بالبيت سبعا لم يتكلم فيه إلا بسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله كتب الله له عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات » .

(الشرح) حديث « الطواف بالبيت صلاة » سبق بيانه في أوائل أحكام الطواف ، وذكرنا أن الصحيح أنه موقوف على ابن عباس لا مرفوع . وأما حديث أبي هريرة فغريب لا أعلم من رواه . وذكر الشافعي والبيهقي بإسنادهما الصحيح عن ابن عمر قال « أقلوا الكلام في الطواف إنما أتم في صلاة » وإسنادهما الصحيح عن عطاء قال « طفت خلف ابن عمرو وابن عباس فما سمعت واحدا منهما متكلمًا حتى فرغ من طوافه » .

(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : يجوز الكلام في الطواف ولا يبطل به ولا يكره ، لكن الأولى تركه إلا أن يكون كلاما في خير ،

(١) المقصود أن النساء ليس عليهن سعي ولكن من المشي بغير رمل ولا هرولة وإنما هو السير هويلا (إذ) .

كأمر معروف أو نهي عن منكر أو تعليم جاهل أو جواب فتوى ونحو ذلك ، وقد ثبت عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر وهو يطوف بالكعبة بإنسان ربط يده إلى إنسان يسير أو يخط أو شيء غير ذلك ، فقطعه النبي صلى الله عليه وسلم بيده ثم قال : قد بيده « رواه البخارى ومسلم » . وهذا القطع محمول على أنه لم يكره إزالة هذا المنكر إلا بقطعه ، أو أنه أدل على صاحبه فتصرف فيه . قال أصحابنا وغيرهم : ينبغي له أن يكون في طوافه خاشعا متخشعا حاضر القلب ملازم الأدب بظاهره وباطنه وفي هيئته وحركته ونظره ، فإن الطواف صلاة فيشأب بآدابها ويستشعر بقلبه عظمة من يطوف بيته .

ويكره له الأكل والشرب في الطواف ، وكراهة الشرب أخف ، ولا يبطل الطواف بواحد منهما ولا بهما جميعا . قال الشافعى : لا بأس بشرب الماء في الطواف ولا أكرهه ، بمعنى المسأمة ، لكنني أحب تركه لأن تركه أحسن في الأدب . ومن نص على كراهة الأكل والشرب وأن الشرب أخف صاحب الحاوى ، قال الشافعى في الإملاء : روى عن ابن عباس أنه شرب وهو يطوف . قال وروى من وجه لا يثبت « أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب وهو يطوف » قال البيهقى : لعله أراد حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب ماء في الطواف » وهو حديث غريب بهذا اللفظ ، والله أعلم .

(هـ) يكره للطائف وضع يده على فيه ، كما يكره ذلك في الصلاة إلا أن يحتاج إليه أو يشاء ، فإن السنة وضع اليد على الثم عند التثاؤب ، لحديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا تثاؤب أحدكم فليسك يده على فيه ، فإن الشيطان يدخله » رواه مسلم .

(هـ) يكره أن يشبك أصابعه أو يفرقع بها ، كما يكره ذلك .

في الصلاة ، ويكره أن يطوف وهو يدافع البول أو الغائط أو الريح ، أو وهو شديد التوقان إلى الأكل ، وما في معنى ذلك : كما تكره الصلاة في هذه الأحوال .

(شرع) يلزمه أن يصون نظره عن لا يحل النظر إليه ، من امرأة أو أمرء حسن الصورة ، فانه يحرم النظر إلى الأمرء والحسن بكل حال إلا لحاجة شرعية كما جزم به المصنف في كتاب النكاح ، وسنوضحه هناك إن شاء الله تعالى ، لا سيما في هذا الموطن الشريف ، ويصون نظره وقلبه عن احتقار من يراه من الضعفاء وغيرهم ، كمن في بدنه نقص ، وكمن جهل شيئا من المناسك أو غلط فيه ، وينبغي أن يعلم الصواب برفق . وقد جاءت أشياء كثيرة في تعجيل عقوبة كثير ممن أساء الأدب في الطواف كمن نظر امرأة ونحوها . وذكر الأزرقي من ذلك جملا في تاريخ مكة ، وهذا الأمر مما يتأكد الاعتناء به لأنه في أشرف الأرض والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن أقيمت الصلاة وهو في الطواف أو عرضت له حاجة لابد منها قطع الطواف ، فإن فرغ بنى ، لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما « كان يطوف بالبيت ، فلما أقيمت الصلاة صلى مع الإمام ثم بنى على طوافه » وإن أحدث وهو في الطواف توجسا وبني لانه لا يجوز إفراد بعضه عن بعض ، فإذا بطل ما صادفه الحدث منه لم يبطل الباقي فجاز له البناء عليه) .

(الشرح) قال أصحابنا : ينبغي للطائف أن يوالى طوافه ، فلا يفرق بين الطوافات السبع ، وفي هذه الموالاة قولان (الصحيح) الجديد أنها سنة ، فلو فرق تفرقا كثيرا بغير عذر لا يبطل طوافه ، بل يبنى على ما مضى منه ، وإن طال الزمان بينهما ، وبهذا قطع كثيرون من العراقيين (والثاني) أنها واجبة فيبطل الطواف بالتفرق الكثير بلا عذر ، فعلى هذا إن فرق يسيرا لم يضر . وإن فرق كثيرا لعذر ففيه طريقان كما سبق في الوضوء

(والمذهب) جواز التفريق مطلقا قال إمام الحرمين : التفريق الكثير هو ما يغلب على الظن تركه الطواف .

ولو أقيمت الصلاة المكتوبة وهو في أثناء الطواف ، إن كان طواف نفل استحب قطعة ليصليها ثم يبنى عليه ، وإن كان طوافا مفروضا كره قطعه لها . قال المصنف والأصحاب : إذا أقيمت الصلاة المكتوبة أو عرضت له حاجة لابد منها وهو في أثناء الطواف قطعه ، فإذا فرغ بنى إن لم يطل الفصل ، وكذا إن طال وهو المذهب ، وفيه الخلاف السابق .

قال البغوي وآخرون : إذا كان الطواف فرضا كره قطعه لصلاة الجنازة ولسنة الضحى والوتر وغيرها من الرواتب ، لأن الطواف فرض عين ولا يقطع لنفل ولا لفرض كفاية ، قالوا وكذا حكم السعي ، وقد نص الشافعي رحمه الله في الأم على هذا كله ، ونقله القاضى أبو الطيب في تعليقه عن الأم فقال : قال في الأم : إن كان في طواف الإفاضة فأقيمت الصلاة أحببت أن يصلى مع الناس ثم يعود إلى طوافه ويبنى عليه ، وإن خشى فوات الوتر أو سنة الضحى أو حضرت جنازة فلا أحب ترك الطواف لشيء من ذلك نثلا يقطع فرضا لنفل أو فرض كفاية . والله أعلم .

وأما إذا أحدث في طوافه - فإن كان عمدا - فطريقان (أحدهما) وهو المشهور في كتب الخراسانيين ، وذكره جماعة من العراقيين ، فيه قولان (أحدهما) وهو الجديد : لا يبطل ما مضى من طوافه ، فيتوضأ ويبنى عليه (والثاني) وهو القديم يبطل فيجب الاستئناف .

(والطريق الثاني) وبه قطع الشيخ أبو حامد وأبو على البندنجي والماوردي والقاضى أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ وآخرون من العراقيين إن قرب الفصل بى قولاً واحداً ، وإن طال فقولان (الأصح) الجديد يبنى « والقديم » يجب الاستئناف . واحتج الماوردي في البناء على قرب باجماع المسلمين على أن القعود اليسير في أثناء الطواف

للاستراحة لا يضر . وهذا الاستدلال ضعيف ، لأن المحدث عبدا مقصر ،
ومع مناقاة ^(١) الحدث فحشه . هذا كله في الحدث عبدا ، قال المساوردي
وغيره : وحكم الحدث سهوا كالعمد .

وأما سبق الحدث فإن قلنا يبنى العامد فهذا أولى ، وإلا فقولان
كسبق الحدث في الصلاة (أحدهما) يبنى (والثاني) يستأنف وقال الشيخ
أبو حامد والقاضي أبو الطيب وغيرهما : إن قلنا سبق الحدث لا يبطل
الصلاة فالطواف أولى أن لا يبطل . وإن قلنا يبطلها : فهو كالحدث في
الطواف عبدا . وذكر إمام الحرمين نحو هذا فقال : إذا سبقه الحدث في
الطواف .

قال الأصحاب : إن قلنا : سبق الحدث لا يبطل الصلاة فالطواف
أولى ، وإن قلنا يبطلها ففي إبطاله الطواف قولان . قال والفرق أن الصلاة
في حكم خصلة واحدة بخلاف الطواف ، ولهذا لا يبطل بالكلام عبدا
وكثرة الأفعال . وقطع البغوي بأن من سبقه الحدث يبنى على طوافه .
وقال الدارمي : إن أحدث الطائف فتوضأ وعاد قريبا بنى ، نص عليه . وقال
ابن القطان والقصري : فيه قولان كالصلاة ، قال : فعلى هذا يفرق بين
العمد والسبق كالصلاة . قال ومنهم من قال قولاً واحداً كما نص عليه .
فهذه طرق الأصحاب وهي متقاربة ومتفقة على أن المذهب جواز البناء
مطلقاً في العمد والسهو وقرب الزمان وطوله . قال الشافعي والأصحاب :
وحيث لا نوجب الاستئناف في جميع هذه الصور فنستحبه . والله تعالى
أعلم .

(سرع) حيث قطع الطواف في أثناءه بحدث أو غيره ، وقلنا يبنى
على الماضي فظاهر عبارة جمهور الأصحاب أنه يبنى من الموضع الذي
كان وصل إليه . وقال المساوردي في الحاوي : إن كان خروجه من الطواف

(١) يعني الشيخ بأن الطواف منافي للحدث إضماراً من الحشمة بطريقه

عند إكمال طوفة بوصوله إلى الحجر الأسود عاد فابتدأ الطوفة التي تليها من الحجر الأسود ، وإن كان خروجه في أثناء طوفة قبل وصوله إلى الحجر الأسود فوجهان (أحدهما) يستأنف هذه الطوفة من أولها ، لأن لكل طوفة حكم نفسها (وأصحهما) يبنى على ما مضى منها ويستدئ من الموضع الذي كان وصله . وحكى هذين الوجهين أيضا الدارمي وصحح البناء ، كما صححه الماوردي ، وهو مقتضى كلام الجمهور كما ذكرناه أولا ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإذا فرغ من الطواف صلى ركعتي الطواف ، وهن يجب ذلك [أم لا] ؟ فيه قولان (أحدهما) أنها واجبة لقوله عز وجل (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) والأمر يقتضى الوجوب (والثاني) لا يجب ، لأنها صلاة زائدة على الصلوات الخمس فلم تجب بالشرع على الأعيان كسائر النوافل . والمستحب أن يصليهما عند المقام ، لما روى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (طاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين) فإن صلاهما في مكان آخر جاز لما روى أن عمر رضي الله عنه « طاف بعد الصبح ، ولم ير أن الشمس قد طلعت فركب ، فلما أتى ذا طوى أناخ راحلته وصلى ركعتين ، وكان ابن عمر رضي الله عنهما « يطوف بالبيت ويصلى ركعتين في البيت » .

والمستحب أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة « قل يا أيها الكافرون »^(١) وفي الثانية « قل هو الله أحد »^(٢) لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم « قرأ في ركعتي الطواف قل هو الله أحد . وقل يا أيها الكافرون » ثم يعود إلى الركن فيستلمه ويخرج من باب الصفا لما روى جابر بن عبد الله « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف سبعا وصلى ركعتين ثم رجع إلى الحجر فاستلمه ، ثم خرج من باب الصفا » .

(الشرح) أحاديث جابر الثلاثة رواها مسلم في صحيحه بمعناه ، وهي

(١) الآية الأولى من سورة الكافرون .

(٢) الآية الأولى من سورة الصمد .

كلها بعض من حديثه الطويل في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لفظه عن جعفر بن محمد عن أبيه قال « دخلنا على جابر فقال جابر : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى أربعا ثم نهر إلى مقام إبراهيم فقرأ (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى^(١)) فجعل المقام بينه وبين البيت فكان أبي يقول ، ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم : كان يقرأ في الركعتين قل هو الله أحد . وقل يا أيها الكافرون ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا » هذا لفظ رواية مسلم .

وفي رواية للبيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فلما طاف النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى المقام وقال (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) فصلى ركعتين » وإسناد هذه الرواية على شرط مسلم .

وقد ثبت أيضا في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عمر قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت سبعا ثم صلى خلف المقام ركعتين وطاف بين الصفا والمروة » وفي رواية « ثم خرج إلى الصفا » وفي رواية للبيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر (أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت فرمل من الحجر الأسود ثلاثا ثم صلى ركعتين قرأ فيهما : قل يا أيها الكافرون . وقل هو الله أحد) قال البيهقي : كذا وجدته ، وإسناد هذه الرواية صحيح على شرط مسلم .

وأما حديث عمر رضي الله عنه وصلاته بذى طوى فصحيح ، رواه مالك في الموطأ بإسناد على شرط البخاري ومسلم ، بلفظه الذي في المذهب . وذكر البخاري في صحيحه عن عمر رضي الله عنه تعليقا أنه صلى ركعتي الطواف خارج الحرم فقال فصلى عمر خارجا من الحرم .

(١) الآية ١٢٥ من سورة البقرة .

واستدل البخاري أيضا في المسألة بما رواه في صحيحه بإسناده عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها حين أراد الخروج من مكة إلى المدينة « إذا أقیمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون ، ففعلت ذلك ، فلم تصل حتى خرجت » والله أعلم .

وأما الفاظ الفصل فتقوله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلی) قرئ في السبع بوجهين - فتح الخاء وكسرها - على الخبر وعلى الأمر (فان قيل) كيف يصح استدلال المصنف بهذه الآية ؟ مع أن الذي فيها إنما هو الأمر بالصلاة ولا يلزم أن تكون صلاة الطواف (فالجواب) أن غير صلاة الطواف لا يجب عند المقام بالإجماع فتعینت هي (فان قيل) فأنتم لا تشترطون وقوعها خلف المقام ، بل تجوز في جميع الأرض (قلنا) معنى الآية الأمر بصلاة هناك ، وقامت الدلائل السابقة على أنها يجوز فعلها في غير المقام ^(١) والله أعلم .

(١) قال الفخر الرازي في مفاتيح الغيب عند قوله تعالى : (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلی) : فيه مسائل (الأولى) نرا ابن كثير وأبو عمرو وحزمه وعاصم والكسائي (واتخذوا) بكسر الهمزة على صيغة الأمر ، وفرا نافع وابن عامر يفتح الهمزة على صيغة الخبر (أما القراءة الأولى) فتقوله : واتخذوا مطلقا على ماذا ؟ وفيه أقوال (الأول) أنه مطلق على قوله : (اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وإني فضلتكم على العالمين) واتخذوا من مقام إبراهيم مصلی (الثاني) أنه مطلق على قوله : (إني جعلته للناس أماما) والمعنى أنه لما ابتلاه بكنهات وأمنين قال له : جزاء لما فعلته من ذلك : إني جعلته للناس أماما وقال : واتخذوا من مقام إبراهيم مصلی - ويجوز أن يكون أمر بهذا ولله إلا أنه تعالى أشعر بقوله وقال : وتلقوه قوله تعالى (وتلقوا أنه واقع بهم ، خذوا ما آتاكم بقوة) (الثالث) أن هذا أمر من الله تعالى لامة محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخذوا من مقام إبراهيم مصلی ، وهو كلام اعترض في خلال ذكر قصة إبراهيم عليه السلام وكان وجهه : (وأخذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا واتخذوا من مقام إبراهيم مصلی) والتقدير أنا لما شرفناه ووسفناه بكونه مثابة للناس وأمنا فانظروا انتم قبله لاتنسكم وأقوا والعاء قد يذكر كل واحد منهما في هذا التوسيع وإن كانت الهمزة أوضح أما من فرا واتخذوا بالفتح فهو إخبار عن ولد إبراهيم ألهم اتخذوا من مقامه مصلی فيكون هذا مطلقا على جعلنا البيت واتخذوه مصلی ، ويجوز أن يكون مطلقا على : (وأخذ جعلنا البيت وإذا اتخذوه مصلی) المسألة الثالثة (ذكروا أنوالا في أن مقام إبراهيم عليه السلام أي شيء هو ؟

« القول الأول » أنه موضع الحجر الذي قام عليه إبراهيم عليه السلام ثم هؤلاء ذكروا

وجهن

(أحدهما) أنه هو الحجر الذي كانت زوجة اسماعيل وضعت تحت قدم إبراهيم عليه السلام حين فسدت رأسه فوضع إبراهيم عليه السلام رجله عليه وهو راكب فسلطت أجد شق رأسه ثم رفعت من تحته وأند ناحت رجله في الحجر فوضعت تحت الرجل الأخرى ففاصت رجله أيضا فيه فجعله الله تعالى من معجزاته ، وهذا قول قتادة والحسن والربيع بن أنس .
(والثانيها) ما روى عن سعد بن جبير عن ابن عباس أن إبراهيم عليه السلام كان يسي اليه واسماعيل يناوله الحجارة ويقولان : « ربنا قتل منا أنك أنت المسيح المليم » فلما أرفع الثينان وضع إبراهيم عليه الصلاة والسلام من وضع الحجارة قام على حجر وهو مقام إبراهيم عليه السلام .

« القول الثاني » أن مقام إبراهيم الحرم كله ، وهو قول معاهد .

« الثالث » أنه حرفة والودقة والحصار . وهو قول معاذ .

« الرابع » الحج كله مقام إبراهيم وهو قول ابن عباس وانفق المحققون على أن القول الأول أولى ، ويدل عليه وجود :

(الأول) ما روى جابر أنه عليه السلام لما فرغ من الطواف أتى المقام وقال قوله تعالى وانظروا من مقام إبراهيم مصلى ، فقرأ هذه الآية عند ذلك الموضع تدل على أن المراد من هذه الآية هو ذلك الموضع ظاهرا .

(والثانيها) أن هذا الاسم في التورف مختص بذلك الموضع ، والدليل عليه أن سائلا لو سأل الكي بمكة عن مقام إبراهيم لم يجبه ولم يقيم له إلا هذا الموضع .

(والثالثها) ما روى أنه عليه السلام مر بالمقام ومعه عمر فقال : يا رسول الله اليس هذا مقام أبينا إبراهيم ؟ قال : بلى قال : أفلا تتخذه مصلى ؟ قال : لم أومر بذلك فلم نسب الشمس من يومهم حتى نزلت الآية .

(ورابعها) أن الحجر صار تحت قدميه في رطوبة الطين حتى فاصت فيه رجلا إبراهيم عليه السلام وذلك من أظهر الدلائل على وحدانية الله تعالى ومعجزة إبراهيم عليه السلام ، فكان اختصاصه بإبراهيم أولى من اختصاص غيره به فكان إطلاق هذا الاسم عليه أولى .

(وخامسها) أنه تعالى قال : وانظروا من مقام إبراهيم مصلى ، وليس للصلاة تعلق بالحرم ولا يسائر المواضع إلا بهذا الموضع فوجب أن يكون مقام إبراهيم هو هذا الموضع .

(وسادسها) أن مقام إبراهيم هو موضع قيامه وثبت بالإخبار أنه قام على هذا الحجر عند القتل ، ولم يثبت قيامه على غيره فحمل هذا اللفظ على مقام إبراهيم عليه السلام

وقوله « فلم تجب بالشرع » احتراز من النذر . وقوله « على الأعيان » احتراز من صلاة الجنازة فانها فرض كفاية وينكر على المصنف قوله : روى عن عمر بصيغة تمريض ، مع أنه حديث صحيح كما سبق ، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا مرات . وفي فعل عمر هذا دليل على أنه يرى كراهة ركعتي الطواف في أوقات النهي . ومذهبنا أنه لا كراهة فيها ، وقد سبقت المسألة في بابها ، وسأعيد بعضها هنا إن شاء الله تعالى في مسائل مذاهب العلماء . وقوله « ثم يعود إلى الركن فيستلمه » المراد به الركن الأسود ، وهو الذي فيه الحجر الأسود .

(أما الأحكام) فأجمع المسلمون على أنه ينبغي لمن طاف أن يصلي بعده

على الحجر الذي يكون أولى . قال القفال : ومن فسر مقام إبراهيم بالحجر خرج من قوله : وانخدوا من مقام إبراهيم مصلى على منار تول الرجل : اتحدث من فلان سديقا وقد أعطاني الله من فلان اخا صالحا ووهب الله لي منك ولينا مشفقا ، وانما تدخل من البيان المتخلف التوسوف وتمييزه في ذلك المعنى من غيره والله أعلم .

(المسألة الثالثة) ذكروا في المراد بقوله (مصلى) وجوها :

(أحدها) المصلى الذي فيجعله من الصلاة التي هي الدماء قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه) وهو قول مجاهد ، وانما ذهب إلى هذا التأويل ليشم له قوله : إن كل الحرم مقام إبراهيم .

(وثانيها) قال الحسن : أراد به قبلة .

(وثالثها) قال قتادة والسدي : أمروا أن يصلوا عنده قال أهل التحقيق : وهذا القول أولى لأن لفظ الصلاة إذا أطلق يعقل منه الصلاة المقعولة بركوع وسجود . ألا ترى أن مصلى الصبر وهو الوضع الذي يصلى فيه صلاة العيد . وقال عليه السلام لأسامة بن زيد : المصلى أمامك . يعنى به موضع الصلاة المقعولة . وقد دل عليه أيضا فعل النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة عنده بعد تلاوة الآية ، ولأن جعلها على الصلاة المعهودة أولى لأنها جامعة لساير المصليات التي فسروا الآية بها ، وهنا بحث فقهي ، وهو أن ركعتي الطواف فرض أم سنة ؟ ينظر أن كان الطواف فرضا فلتشأ من رضي الله عنه فيه قولان :

(أحدهما) فرض لقوله تعالى (وانخدوا من مقام إبراهيم مصلى) والأمر للوجوب .

(والثاني) سنة لقوله عليه السلام للأمرأى حين قال : هل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . وإن كان الطواف نقلا مثل طواف القدوم فركعتاه سنة والرواية من أبي حنيفة مختلفة أيضا في هذه المسألة والله أعلم .

ركعتين عند المقام ، لما سبق من الأدلة . وهل هما واجبتان أم سنتان ؟
فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) باتفاق الأصحاب
سنة .

(والثاني) واجبتان . ثم الجمهور أمثلوا القولين ولم يذكروا أين
نص الشافعي عليها ، مع اتفاقهم على أن الأصح كونها سنة .

وقال أبو علي البندنجي في جامعه : نص في الجديد أنها سنة . قال :
وظاهر كلامه في القديم أنها واجبتان .

وشذ الماوردي عن الأصحاب فقال : علق الشافعي القول في هاتين
الركعتين فخرجهما أصحابنا على وجهين (أحدهما) واجبتان (والثاني)
سنتان ، وكذا حكاهما الدارمي وجهين . والصواب أنها قولان
منصوصان . هذا إذا كان الطواف فرضا ، فإن كان نفلا كطواف القدوم
وغيره ، فطريقان مشهوران في كتب الخراسانيين حكاهما القاضي حسين
وإمام الحرمين والبعوي والمتولي وآخرون منهم ، وصاحب البيان وغيره
من العراقيين (أحدهما) عند القاضي والإمام وغيرها من الخراسانيين
القطع بأنها سنة (والثاني) أن فيهما القولين ، وهذا ظاهر كلام جمهور
العراقيين ، وصححه صاحب البيان ونقله القاضي حسين وإمام الحرمين
وغيرهما عن ابن الحداد وغلطوه فيه .

قال إمام الحرمين : إذا كان الطواف نفلا فالأصح أنه لا يجب بعده
الركعتان قال : ونقل الأصحاب عن ابن الحداد أنه أوجبهما ، قال : وهذا
بعيد رده أئمة المذهب قال الإمام : ثم ما أراه يصير إلى إيجابهما على
التحقيق ، ولكنه رأهما جزءا من الطواف ، وأنه لا يعتد به دونهما ، قال :
وقد قال في توجيه قوله : لا يستنع أن يشترط في النفل ما يشترط في الفرض
كالطهارة وغيرها . قال الإمام : وقد يتحقق من معاني كلام الأصحاب

خلاف في أن ركعتي الطواف معدودتان من الطواف ؟ أم لهما حكم الانفصال عنه ؟ هذا كلام الإمام . وقال البغوي في توجيه قول ابن الحداد : يجوز أن يكون الشيء غير واجب ، ويقتضى واجبا كالنكاح غير واجب ، ويقتضى وجوب النفقة والمهر .

(فسر) قال الرافعي : ركعتا الطواف وإن أوجبناهما فليستا بشرط في صحته ولا ركنا منه ، بل يصح الطواف بدونهما ، قال وفي تعليل جماعة من الأصحاب ما يقتضى اشتراطهما هذا كلام الرافعي ، ومن صرح بأنها شرط فيه صاحب البيان ، والصحيح أن القولين في وجوبهما يجريان ، سواء كان الطواف سنة أم واجبا ، بمعنى أنه لا يصح الطواف حتى يأتى بالركعتين . هذا كلامه ، هو غلط منه ، والصواب أنها ليستا بشرط ولا ركنا للطواف ، بل يصح بدونهما .

قال إمام الحرمين : وما يتعين التنبيه له أنا وإن فرعنا على وجوب الركعتين وحكمنا بأنهما معدودتان من الطواف فلا ينتهي الأمر إلى تنزيلهما منزلة شوط من أشواط الطواف لأن تقدير هذا يتضمن الحكم بكونهما ركنا من أركان الطواف الواقع ركنا ، ولم يصل إلى هذا أحد . قال : وبهذا يبعد عددهما من الطواف . هذا كلام الإمام ، والله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : إذا قلنا : ركعتا الطواف واجبتان لم تسقط بفعل فريضة ولا غيرها ، كما لا تسقط صلاة الظهر بفعل العصر . وإذا قلنا هما سنة فصلى فريضة بعد الطواف أجزاء عنهما كتحية المسجد . هكذا نص عليه الشافعي في القديم وحكاه عن ابن عمر ، ولم يذكر خلافا ، وصرح به جماهير الأصحاب منهم الصيدلاني والقاضي حسين البغوي وصاحب العدد والبيان والرافعي وآخرون . وحكاه إمام الحرمين عن الصيدلاني : ثم قال : وهذا مما انفرد به ، قال : والأصحاب على مخالفته لأن الطواف يقتضى صلاة مخصوصة بخلاف تحية المسجد ، فإن حق المسجد أن

لا يجلس فيه حتى يصلى ركعتين . هذا كلام الإمام وهو شاذ ، والمذهب ما نص عليه ونقله الأصحاب ، وعجب دعوى إمام الحرمين ما ادعاه . والله أعلم .

(فرع) إذا قلنا صلاة الطواف سنة جاز فعلها قاعداً مع القدرة على القيام كسائر النوافل ، وإن قلنا واجبة فهل يجوز فعلها قاعداً مع القدرة على القيام ؟ فيه وجهان حكاهما الصيرى وصاحبه الماوردى فى الحاوى وصاحب البيان (أحدهما) لا يجوز كسائر الواجبات (والثانى) يجوز كما يجوز الطواف راكباً ومحمولاً مع القدرة على المشى ، والصلاة تابعة للطواف .

(فرع) يستحب أن يقرأ فى هاتين الركعتين بعد الفاتحة فى الأولى « قل يا أيها الكافرون . وفى الثانية قل هو الله أحد » ويجهر فيهما بالقراءة ليلاً ويسر نهاراً ، كصلاة الكسوف وغيرها .

(فرع) يستحب أن يصليهما خلف المقام ، فإن لم يفعل ففى الحجر تحت الميزاب ، وإلا ففى المسجد ، وإلا ففى الحرم ، فإن صلاهما خارج الحرم فى وطنه أو غيره من أقطار الأرض صحت وأجزأته ، لما ذكره المصنف مع ما أضفته إليه . وذكر القاضى حسين فى تعليقه أنه إذا لم يصلهما حتى يرجع إلى وطنه ، فإن قلنا هما واجبتان صلاهما ، وإن قلنا سنة فهل يصليهما ؟ فيه الخلاف فى فضاء النوافل إذا فاتت ، وهذا الذى قاله شاذ وغلط ، بل الذى نص عليه الشافعى وأطبق عليه الأصحاب الجزم بأنه يصليهما حيث كان ومتى كان ، والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أنه يجوز فعل هذه الصلاة فى وطنه وغيره من الأرض ، قال أصحابنا : ولا تفوت هذه الصلاة ما دام حياً . قال أصحابنا ولا يجبر تأخيرها بدم . وكذا لو مات لا يجبر تركها بدم . هكذا قاله

الجمهور تصرّحاً وإشارة • وقال القاضي حسين في تعليقه • قال الشافعي :
فإن لم يصلهما حتى رجع إلى وطنه صلاحهما وأراق دما • قال وإراقة الدم
مستحبة لا واجبة • قال : ومن أصحابنا من قال : إن استحباب الإراقة على
قولنا : تجب الصلاة ، لا على قولنا سنة ، قال القاضي : وهذا ليس بصحيح ،
بل الأصح أن إراقة الدم مستحبة على القولين • هذا كلامه وقال المتولي :
لو ترك هذه الصلاة حتى رجع إلى وطنه • حكى عن الشافعي أنه يستحب
أن يريق دما • قال وهذا على قولنا : إنهما واجبتان قال : وإنما استحب
ذلك للتأخير •

وقال صاحباً العدة والبيان : قال الشافعي : إذا لم يصلهما حتى رجع
إلى وطنه صلاحهما وأراق دما • قالوا : قال أصحابنا : الدم مستحب لا واجب
وأفقه أعلم • وقال إمام الحرمين : صرح الأصحاب بأن هذه الصلاة لو فعلت
بعد الرجوع إلى الوطن وتخلل مدة وقعت الموقع ولا تنتهي إلى القضاء
والقوات • قال : ولم تتعرض الأئمة لجبران ركعتي الطواف مع الاختلاف
في وجوبهما ، والسبب فيه أنهما لا تفوتان ، والجبران إنما يجب عند
القوات ، فإن قدر قواتهما بالموت لم يتمتع وجوب جبرهما بالدم ، قياساً
على سائر المجبورات • هذا كلام الإمام ، والمذهب ما سبق ، والله أعلم •

(فروع) إذا لم يصل الركعتين حتى رجع إلى وطنه وقتنا : هما
واجبتان ، فهل يحصل التحلل من الإحرام قبل فعلهما ؟ فيه وجهان (أحدهما)
لا يحصل ويبقى محرماً حتى يأتيهما لأنهما كالجزم من الطواف ، ولو بقي
شيء من الطواف لم يحصل التحلل حتى يأتي به ، وبهذا الوجه قطع الدارمي
في كتابه الاستذكار ، وحكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه عن حكاية ابن
المرزبان ذلك عن بعض أصحابنا (والوجه الثاني) أنه يحصل التحلل من
غير صلاة ، ولا تعلق للصلاة بالتحلل ، بل هي عبادة منفردة ، وهذا الثاني
هو الصحيح بل الصواب ، صححه القاضي أبو الطيب وقطع به سائر

الأصحاب ، والأول غلط صريح ، وإنما أذكره لأبين بطلانه لئلا يفتّر به ،
والله أعلم .

(فسر) اتفق الأصحاب على صحة السعي قبل صلاة ركعتي
الطواف ووافق عليه الدارمي ووافق على الوجه الضعيف المذكور في
الفرع قبله ، ومن صرح بالمسألة القاضي أبو حامد المروزي والقاضي
أبو الطيب في تعليقه والدارمي وآخرون .

(فسر) إذا أراد أن يطوف في الحال طوافين أو أكثر استحَب أن
يصلّى عقب كل طواف ركعتين ، فإن طاف طوافين أو أكثر بلا صلاة ثم
صلّى لكل طواف ركعتين جاز ، لكن ترك الأفضل : صرح به جماعات من
أصحابنا ، منهم الصميري والشيخ أبو نصر البندنجي ومأجبا العدة
والبيان وغيرهم ، قال أصحابنا : ولا يكره ذلك . ورووه عن عائشة
والمسور بن مخرمة .

قال صاحب البيان : قال الصميري : لو طاف أسابيع منصلة ثم ركع
ركعتين جاز ، قال صاحب البيان : فيحتمل أنه أراد إذا قلنا : هما سنة ،
وهذا الاحتمال الذي قاله متعين ، فإنا إذا قلنا هما واجبتان لم يتداخل ،
ولا بد من ركعتين لكل طواف ، والله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : تمتاز هذه الصلاة عن غيرها من الصلوات
بشيء ، وهي أنها تدخلها النيابة ، فإن الأجير في الحج يصلّيها وتقع عن
المستأجر على أصح الوجهين وأشهرهما (والثاني) أنها تقع عن الأجير ،
والمذهب الأول لأنها من جملة أعمال الحج ، قال إمام الحرمين : وليس في
الشرع صلاة تدخلها النيابة غير هذه ، هذا كلام الإمام ، ويتحقق بالأجير
ولي الصبي كما سنذكره في الفرع المتصل بهذا إن شاء الله تعالى .

(فسر) قال أصحابنا : إذا كان الصبي محرما ، فإن كان مميّزا

طاف بنفسه وصلى ركعتيه ، وإن كان غير مميز طاف به وليه وصلى الولي ركعتي الطواف بلا خلاف نص عليه الشافعي والأصحاب ، وسبق إيضاحه في أول كتاب الحج في مسائل حج الصبي ، وهل تقع صلاة الولي هذه عن نفسه أم عن الصبي ؟ فيه وجهان حكاهما صاحب البيان وغيره (أحدهما) عن الولي لأنه لا مدخل للنيابة في الصلاة (وأصحهما) عن الصبي ، وهو قول ابن القاص تبعاً للطواف ، والله أعلم •

(فسر) يستحب أن يدعو عقب صلاته هذه خلف المقام ما أحب من أمر الآخرة والدنيا ، قال صاحب الحاوي : يستحب أن يدعو بما روى عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف المقام ركعتين ، ثم قال : اللهم هذا بلدك الحرام والمسجد الحرام وبينك الحرام ، وأنا عبدك ابن عبدك ابن أمتك ، أئيتك بذنوب كثيرة وخطايا جمة وأعمال سيئة ، وهذا مقام العائذ بك من النار فاغفر لي إنك أنت الغفور الرحيم ، اللهم إنك دعوت عبادك إلى بيتك الحرام ، وقد جئت طالباً رحمتك مبتلياً مرضاتك ، وأنت منتت على بذلك ، فاغفر لي وارحمني إنك على كل شيء قدير » •

(فسر) وإذا فرغ من الصلاة استحب أن يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج من باب الصفا للسعي • وسنعيد المسألة واضحة إن شاء الله تعالى في أول فصل السعي والله أعلم •

(فسر) في مسائل تتعلق بالطواف •

(إحداها) قال الشافعي في الأم والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وسائر الأصحاب : متى كان عليه طواف الاقضية فنوى غيره عن نفسه أو عن غيره تطوعاً أو وداعاً أو قدر ما وقع عن طواف الاقضية كما لو أحرم يتطوع بالحج أو العبرة وعليه فرضهما فإنه ينعقد القرض ولو نذر أن يطوف فطاف عن غيره ، قال الروياني في البحر : إن كان زمان النذر معيناً لم يجز

أن يطوف فيه عن غيره ، وإن كان غير معين أو معين وطاف في غيره قبل أن يطوف للنذر . فهل يصح أن يطوف عن غيره والنذر في ذمته ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز كطواف الإفاضة . والله أعلم .

(الثانية) قال الشافعي رحمه الله في الأم ، وفي الأملاء وجميع الأصحاب : لو طاف المحرم وهو لا يس المخيط ونحوه صح طوافه وعليه الفدية ، لأن تحريم اللبس لا يختص بالطواف فلا ينسحب صحته . قال القاضي أبو الطيب : هو كالصلاة في ثوب حرير يائمه وتصح .

(الثالثة) قال الشافعي في الأم والأصحاب : يكره أن يسمى الطواف شوطا وكرهه مجاهد أيضا . قال الشيخ أبو حامد والماوردي وغيرهما : قال الشافعي : كره مجاهد أن يقال شوط أو دور ، ولكن يقول طواف وطوافان ، قال الشافعي : وأكره ما كره مجاهد : لأن الله تعالى ساء طوفا فقال تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) .

وقد ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرملوا ثلاثة أشواط ، ولم ينهه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم » وهذا الذي استعمله ابن عباس مقدم على قول مجاهد : ثم إن الكراهة إنما ثبتت بنهي الشرع ، ولم يثبت في تسميته شوطا نهى فالمختار أنه لا يكره ، والله أعلم .

(الرابعة) اختلف العلماء في التطوع في المسجد بالصلاة والطواف أيهما أفضل ؟ فقال صاحب الحاوي : الطواف أفضل ، وظاهر إطلاق المصنف في قوله في باب صلاة التطوع « أفضل عبادات البدن الصلاة » أن الصلاة أفضل . وقال ابن عباس وعطاء وسعيد بن جبيرة ومجاهد : الصلاة لأهل مكة أفضل ، والطواف للغيراء أفضل ، والله أعلم .

(الخامسة) قال أبو داود في سننه ، حدثنا مسدد قال : حدثنا عيسى

ابن يونس قال : حدثنا عبيد الله بن أبي زياد عن القاسم عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله » هذا الإسناد كله صحيح إلا عبيد الله فضعه أكثرهم ضعفاً يسيراً ، ولم يضعف أبو داود هذا الحديث ، فهو حسن عنده كما سبق . وروى الترمذي هذا الحديث من رواية عبيد الله هذا وقال : هو حديث حسن ، وفي بعض النسخ حسن صحيح ، فلمعله اعتضد برواية أخرى بحديث انصف بذلك ، والله تعالى أعلم .

(السادسة) عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » رواه الترمذي وقال هو غريب ، قال وسألت البخاري عنه فقال إنما يروى عن ابن عباس موقوفاً عليه .

(فسر) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بالطواف .

قال العبدري : أجمعوا على أن الطواف في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها جائز . وأما صلاة الطواف فمذهبنا جوازها في جميع الأوقات بلا كراهة ، وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس والحسن والحسين ابني علي وابن الزبير وطاوس وعطاء والقاسم بن محمد ، وعروة ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبي ثور . وكرههما مالك ، ذكره في الموطأ ، وذكر بإسناده الصحيح « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه طاف بعد الصبح فنظر الشمس فلم يرها طلعت ، فركب حتى أفاخ بذي طوى فصلى » .

(فسر) أجمع المسلمون على استحباب استلام الحجر الأسود ، ويستحب عندئذ مع ذلك تقييله والسجود عليه بوضع الجبهة كما سبق بيانه ، فإن عجز عن تقييله قبل اليد بعده ، ومن قال بتقييل اليد ابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري وسعيد بن جبير وعطاء وعروة وأيوب السخيتاني والثوري وأحمد وإسحاق ، حكاه

عنهم ابن المنذر قال : وقال القاسم : ابن محمد ومالك يضع يده على فيه
من غير تقبيل . قال ابن المنذر وبالأول أقول ، لأن أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم فعلوه ، وتبعهم جملة الناس عليه . ورويناه أيضا عن النبي صلى
الله عليه وسلم .

وأما السجود على الحجر الأسود فتحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب
وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد . قال ابن المنذر وبه أقول ، قال
وقد روينا فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال مالك هو بدعة .
واعترض القاضي عياض المالكي بشذوذ مالك عن الجمهور في المسألتين ،
فقال : جمهور العلماء على أنه يستحب تقبيل اليد إلا مالكا في أحد قوله
والقاسم بن محمد فقالا : لا يقبلها . قال وقال جميعهم : يسجد عليه إلا
مالكا وحده فقال : بدعة .

(شرح) أما الركن اليماني فمذهبتنا أنه يستحب استلامه ولا يقبله ،
بل يقبل اليد بعد استلامه . وروى هذا عن جابر وأبي سعيد الخدري
وأبي هريرة . وقال أبو حنيفة : لا يستلمه . وقال مالك وأحمد يستلمه
ولا يقبل اليد بعده ، بل يضعها على فيه ، وعن مالك رواية أنه يقبل يده
بعده . قال العبدري : وروى عن أحمد أنه يقبله .

(شرح) أما الركنان الشاميان ، وهما اللذان يليان الحجر ، فلا
يقبلان ولا يستلمان عندهما ، وبه قال جمهور العلماء ، وهو مذهب مالك
وأبي حنيفة وأحمد . قال القاضي عياض : هو إجماع أئمة الأمصار
والفقهاء ، قال : وإنما كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين ، وانقرض
الخلاف وأجمعوا على أنهما لا يستلمان ، ومن كان يقول باستلامهما
الحسن والحسين أبناء علي وابن الزبير وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك
وعروة بن الزبير وأبو الشعثاء ، ودليلنا ما سبق والله أعلم .

(فرع) الاضطباع مستحب عندنا وأنكره مالك ، وقد سبق
دليلا .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا اشتراط الطهارة عن الحدث والنجس
وستر العورة لصحة الطواف ، وذكرنا خلاف أبي حنيفة وداود فيه .

(فرع) ذكرنا أن الصحيح عندنا أن الرمل في الطوافات الثلاث
يستحب في جميع المطاف من الحجر الأسود إليه ، وبه قال جمهور العلماء ،
وحكاه ابن المنذر عن عبد الله وعروة بن الزبير والنخعي ومالك والثوري
وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق وأبي يوسف ومحمد وأبي ثور - قال وبه
أقول - وقال طاوس وعطاء ومجاهد وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد
والحسن البصري وسعيد بن جبير : لا يرمل بين الركبتين اليمانيين ، وسبق
دليل المذهبين .

(فرع) مذهبنا أن الرمل مستحب في الطوافات الثلاث الأولى من
السبع ، وبه قال ابن عمر والجمهور ، وحكى القاضي أبو الطيب عن ابن
الزبير أنه كان يرمل في السبع كلها . وقال ابن عباس : لا يرمل في شيء من
الطواف . وثبت عنه في الصحيحين أنه قال « إنما فعله النبي صلى الله عليه
وسلم ليرى المشركين قوته » دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا
عني مناسككم » رواه مسلم ، وسبق بيانه ، وثبت عن الصحابة رضي الله
عنهم الرمل بعده صلى الله عليه وسلم وفي صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال « ما لنا والرمل إنما كنا راءينا به المشركين وقد أهلكهم
الله ، ثم قال : شيء صنعه النبي صلى الله عليه وسلم فلا تحب أن تتركه » .

(فرع) مذهبنا أنه لو ترك الرمل فاته الفضيلة ولا شيء عليه ،
وحكاه ابن المنذر عن ابن عباس وعطاء وأيوب السخيتاني وابن جريج
والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي حنيفة وأصحابه ، قال ابن

المنذر : وبه أقول ، وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك المناجشون المالكي : عليه دم » وكان مالك يقول « عليه دم » ثم رجع عنه : وحكى القاضي أبو الطيب عن ابن المزيان أنه حكى عن بعض الناس أنه قال « من ترك الرمل أو الاضطباع أو الاستلام لزمه دم » لحديث « من ترك نسكا فعليه دم » .

(فرع) قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن المرأة لا ترمل ولا تسعى بل تمتشي .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا استحباب قراءة القرآن في الطواف ، وبه قال جمهور العلماء ، قال العبدري : هو قول أكثر الفقهاء ، وحكاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد والثوري وابن المبارك وأبي حنيفة وأبي ثور ، قال : وبه أقول ، وكره عروة بن الزبير والحسن البصري ومالك القراءة في الطواف . وعن أحمد روايتان كالمذهبيين .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن الطواف ماتيا أفضل ، فإن طاف راكبا بلا عذر فلا دم عليه ، وذكرنا المذاهب فيه فيما سبق .

(فرع) الترتيب عندنا شرط لصحة الطواف بأن يجعل البيت عن يساره ، ويطوف على يساره تلقاء وجهه فإن عكسه لم يصح ، وبه قال مالك وأحمد وأبو ثور ودาวود وجمهور العلماء ، وقال أبو حنيفة يعيده إن كان بمكة ، فإن رجع إلى وطنه ولم يعده لزمه دم وأجزأه طوافه ، دليلنا الأحاديث السابقة .

(فرع) لو طاف في الحجر لم يصح عندنا ، وبه قال جمهور العلماء (منهم) عطاء والحسن البصري ومالك وأحمد وأبو ثور وابن المنذر . ونقله القاضي عن العلماء كافة سوى أبي حنيفة ، وقال أبو حنيفة : إن كان بمكة أعاده ، وإن رجع إلى وطنه بلا إعادة أراق دما وأجزأه طوافه .

(فرع) إذا أقيمت الصلاة المكتوبة وهو في أثناء الطواف فقطعه ليصلها فصلاها جاز له البناء على ما مضى منه ، كما سبق بيانه . قال ابن المنذر : وبه قال أكثر العلماء (منهم) ابن عمر ومأوس وعطاء ومجاهد والنخعي ومالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي . قال ولا أعلم أحدا خالف ذلك إلا الحسن البصري فقال : يستأنف .

(فرع) إذا حضرت جنازة وهو في أثناء الطواف فمذهبا أن إتمام الطواف أولى ، وبه قال عطاء وعمر بن دينار ومالك وابن المنذر . وقال الحسن بن صالح وأبو حنيفة : يخرج لها . وقال أبو ثور : لا يخرج ، فإن خرج استأنف .

(فرع) قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه يطاف بالصبي ويجزئه ، قال وأجمعوا على أنه يطاف بالمرضى ويجزئه إلا عطاء فعنه قولان (أحدهما) هذا (والثاني) يستأجر من يطوف عنه .

(فرع) ذكرنا أن مذهبا أن الشرب في الطواف مكروه أو خلاف الأولى فإن خالف وشرب لم يبطل طوافه ، وقال ابن المنذر : رخص فيه مأوس وعطاء وأحمد وإسحاق ، وبه أقول ، قال : ولا أعلم أن أحدا منعه .

(فرع) لو طافت المرأة منتقبة وهي غير محرمة فمقتضى مذهبا كراهته ، كما يكره صلاتها منتقبة . وحكى ابن المنذر عن عائشة أنها كانت تطوف منتقبة ، وبه قال الثوري وأحمد وإسحاق وابن المنذر ، وكرهه مأوس وجابر بن زيد .

(فرع) لو حمل محرم محرما وطاف به وفوى كل واحد منهما الطواف بنفسه فقد ذكرنا أن في المسألة ثلاثة أقوال عندنا (أصحاب) يقع الطواف لحامل (والثاني) للمحمول (والثالث) لهما ، ومن قال لهما

أبو حنيفة وابن المنذر : وقال مالك للحامل ، وعن أحمد روايتان رواية للحامل ورواية لهما .

(فرع) لو بقي شيء من الطواف المفروض ولو طوفة أو بعضها ، لم يصح حتى يتمه ولا يتحلل حتى يأتي به . هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء ، وسبق خلاف أبي حنيفة وغيره فيه .

(فرع) مذهبنا أنه يكفي للقارن لحجه وعسره طواف واحد عن الإفاضة وسعى واحد ، وبه قال أكثر العلماء (منهم) ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة وطاوس وعطاء والحسن البصري ومجاهد ومالك والماجنون وأحمد وإسحاق وابن المنذر وداود . وقال الشعبي والنخعي وجابر بن زيد وعبد الرحمن بن الأسود وسفيان الثوري والحسن بن صالح وأبو حنيفة : يلزمه طوافان وسعيان . وحكى هذا عن علي وابن مسعود . قال ابن المنذر : لا يصح هذا عن علي رضي الله عنه وأقرب ما احتج به لأبي حنيفة ما جاء عن علي رضي الله عنه في ذلك ، وهو ضعيف لا يحتج به ، كما سنذكره إن شاء الله تعالى .

واحتج الشافعي والأصحاب بحديث عائشة رضي الله عنها قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فأهللنا بعمره ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا ، قالت : قطاف الذين كانوا أهلوا بالعمره بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا أطوافا آخر بعدما رجعوا من منى بحجهم . وأما الذين كانوا جمعوا بين الحج والعمره فانما طافوا طوافا واحدا » رواه البخاري ومسلم ، وعن جابر رضي الله عنه قال « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافه الأول » رواه مسلم . وهذا محمول على من كان منهم قارنا .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد منهما حتى
 يحل منهما جميعا » رواه الترمذى وقال حديث حسن ، قال : وقد رواه
 جماعة موقوفا على ابن عمر قال : والموقوف أصح ، هذا كلام الترمذى ،
 ورواه البيهقى بإسناد صحيح مرفوعا . وأما المروى عن علي رضي الله عنه
 في طوافين وسعين فضعيف بانفساق الحفاظ ، كما سبق عن حكاية
 ابن المنذر .

قال الشافعى : احتج بعض الناس في طوافين وسعين برواية ضعيفة
 عن علي وروى البيهقى هذا الذى أشار إليه الشافعى بإسناده عن مالك بن
 الحارث عن أبى نصر قال « لقيت عليا رضي الله عنه وقد أهملت بالحج ،
 وأهل هو بالحج والعمرة ، فقلت : هل أستطيع أن أفعل كما فعلت ؟ قال
 ذلك لو كنت بدأت بالعمرة ، قلت : كيف أفعل لو أردت ذلك ، قال : تهل
 بهما جميعا ثم تطوف لهما طوافين وتسعى لهما سعين » .

قال البيهقى : أبو نصر هذا مجهول ، قال وقد روى بإسناد ضعيف
 عن علي مرفوعا وموقوفا قال وقد ذكرته في الخلافات ، قال : ومداره على
 [الحسن بن ⁽¹⁾ عمارة] وحفص بن أبى داود وعيسى بن عبد الله وحمام بن
 عبد الرحمن ، وكلهم ضعفاء لا يحتج بروايتهم .

(شرع) قد ذكرنا أنه إذا كان عليه طواف فرض ، فنوى بطوافه
 غيره انصرف إلى الفرض نص عليه الشافعى واتفق عليه الأصحاب ، هذا
 مذهبتنا ، وقال أحمد : لا يقع عن فرضه إلا بتعيين النية قياسا على الصلاة ،
 وقياس أصحابنا على الإحرام بالحج ، وعلى الوقوف وغيره .

(شرع) ركعتا الطواف سنة على الأصح عندنا ، وبه قال مالك
 وأحمد وداود وقال أبو حنيفة : واجبتان .

(1) قى في وق الحارث عمارة وسوايه الحسن بن عمارة (ط) .

(فروع) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن ركعتي الطواف تصحان حيث صلاهما إلا مالكا فإنه كره فعلهما في الحجر ، وقال الجمهور : يجوز فعلها في الحجر كثيرا ، وقال مالك إذا صلاهما في الحجر أعاد الطواف والسعي إن كان بسكة ، فإن لم يصلهما حتى رجع إلى بلاده أراق دما ولا إعادة عليه ، قال ابن المنذر : لا حجة لمالك على هذا لأنه إن كانت صلاته في الحجر صحيحة فلا إعادة ، سواء كان بسكة أو غيرها ، وإن كانت باطلة فينبغي أن يجب إعادتها وإن رجع إلى ^(١) فأما وجوب الدم فلا أعلمه يجب في شيء من أبواب الصلاة ، هذا كلام ابن المنذر ونقل أصحابنا عن سفيان الثوري أن هذه الصلاة لا تصح إلا خلف المقام ، ونقل ابن المنذر عن سفيان الثوري أنه يصليها حيث شاء من الحرم .

(فروع) قد ذكرنا أن الأصح عندنا أن ركعتي الطواف سنة . وفي قول واجبة ، فإن صلى فريضة عقب الطواف أجزأته عن صلاة الطواف إن قلنا هي سنة وإلا فلا ، ومن قال يجزئه عطاء وجابر بن زيد والحسن البصري وسعيد بن جبيرة وعبد الرحمن بن الأسود وإسحاق قال ابن المنذر : وروينا عن ابن عباس قال : ولا أظنه ثبت عنه . وقال أحمد : أرجو أن يجزئه ، وقال الزهري ومالك وأبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر : لا يجزئه .

(فروع) قد ذكرنا أن الولي يصلي صلاة الطواف عن الصبي الذي لا يميز ، وقال ابن عمر ومالك لا يصلي عنه .

(فروع) فيمن طاف أطوفة ولم يصل لها ، ثم صلى لكل طواف ركعتين ، قد ذكرنا أن مذهبنا أنه جائز بلا كراهة ولكن الأفضل أن يصلي عقب كل طواف ، وحكاة ابن المنذر عن المسور وعائشة وطلوس وعطاء وسعيد بن جبيرة وأحمد وإسحاق وأبي يوسف ، قال وكره ذلك ابن عمر

(١) يباغى بالاسفل ، والسقط « بلاده » العظيم .

والحسن والزهرى ومالك وأبو حنيفة وأبو ثور ومحمد بن الحسن ،
ووافقهم ابن المنذر ، ونقله القاضى عياض عن جماهير العلماء .

دلينا أن الكراهة لا تثبت إلا بنهى الشارع ولم يثبت في هذا نهى ،
فهذا هو المعتمد فى الدليل (وأما) الحديث الذى رواه البيهقى بإسناده عن
أبى هريرة قال « طاف النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثة أسباع جميعا ثم أتى
المقام فصلى خلفه ست ركعات ، يسلم من كل ركعتين يمينا وشمالا ، قال
أبو هريرة : أراد أن يعلننا ، فهذا الحديث إسناده ضعيف لا يصح الاحتجاج
به ، وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم
نحوه ، فهو ضعيف أيضا ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يسمى وهو ركن من أركان الحج ، لما روى أن النبى صلى الله
عليه وسلم قال « أيها الناس اسمعوا فإن السعى قد كتب عليكم » فلا يصح
السعى إلا بعد طواف ، فإن سعى ثم طاف لم يعتد بالسعى ، لما روى ابن
عمر قال « لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت سبعا وصلى
خلف المقام ركعتين ثم طاف بين الصفا والمروة سبعا ، قال الله تعالى (لقد
كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) فنحن نصنع ما صنع رسول الله صلى
الله عليه وسلم » والسعى أن يمر سبع مرات بين الصفا والمروة لما روى
جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « نبدأ بالذى بدأ الله به ، وبدأ
بالصفا حتى فرغ من آخر سعيه على المروة فإن مر من الصفا إلى المروة
حسب ذلك مرة ، وإذا رجع من المروة إلى الصفا حسب ذلك مرة أخرى ،
وقال أبو بكر الصديق : لا يحسب رجوعه من المروة إلى الصفا مرة ، وهذا
خطأ لأنه استوفى ما بينهما بالسعى فحسب مرة ، كما لو بدأ من الصفا وجاء
إلى المروة . فإن بدأ بالمروة وسعى إلى الصفا لم يجزه ، لما روى أن النبى
صلى الله عليه وسلم قال « أبدأوا بما بدأ الله به » ويرقى على الصفا حتى
يرى البيت فيستقبله ويقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ،
وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد ، يحيى ويميت وهو على كل شيء
قدير ، لا إله إلا الله وحده ، انجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب
وحده ، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، لما روى جابر

قال « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصفا فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى إذا رأى البيت توجه إليه وكبر ثم قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا ثم قال مثل هذا ثلاثاً ثم نزل » .

ثم يدعو لنفسه بما أحب من أمر الدين والدنيا ، لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يدعو بعد التهليل والتكبير لنفسه ، فإذا فرغ من الدعاء نزل من الصفا ويمشي حتى يكون بينه وبين الميل الأخضر المعلق بفناء المسجد نحو من ستة أذرع ، فيسمى سمياً شديداً حتى يحاذي الميلين الأخضرين اللذين بفناء المسجد وحذاء دار العباس ثم يمشي حتى يصعد المروة ، لما روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل من الصفا مشى حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادي سمى حتى يخرج منه فإذا صعد مشى حتى يأتي المروة والمستحب أن يقول بين الصفا والمروة : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ، لما روت صفية بنت شيبة عن امرأة من بنى نوفل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك فإن ترك السمي ومشى في الجميع جاز ، لما روى أن ابن عمر رضي الله عنه « كان يمشي بين الصفا والمروة وقال : إن أمشي فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي وأنا شيخ كبير » وإن سعى راكباً جاز ، لما روى جابر قال « طاف النبي صلى الله عليه وسلم في طواف حجة الوداع على راحته بالبيت وبين الصفا والمروة ليراه الناس ، ويسأله » .

والمستحب إذا صعد المروة أن يفعل مثل ما فعل على الصفا ، لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل على المروة مثل ما فعل على الصفا « قال في الأم : فإن سعى بين الصفا والمروة ولم يرق عليهما أجزاء . وقال أبو حفص ابن الوكيل : لا يجزئه حتى يرقى عليهما ، ليتيقن أنه استوفى السعي بينهما . وهذا لا يصح لأن المستحب هو السعي بينهما وقد فعل ذلك ، وإن كانت امرأة ذات جمال فالمستحب أن تطوف وتسمى ليلاً ، فإن فعلت ذلك نهراً مشيت في موضع السعي وإن أقيمت الصلاة أو عرض عارض قطع السعي فإذا فرغ بنى ، لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما « كان يطوف بين الصفا والمروة » فاعجله البول فتنجس ، ودعا بماء فتوضأ ثم قام فاتم على ما مضى » .

(الشرح) أما حديث « يا أيها الناس اسعوا ، فإن الله كتب عليكم السعي » فرواه الشافعي وأحمد في مسنده والدارقطني والبيهقي من رواية حبيبة بنت تجراء - بناء مشاة فوق مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم راء - وحبيبة بفتح الحاء وتخفيف الباء - هذا هو المشور ، ويقال حبيبة - بضم الحاء وتشديد الياء - وحديثها هذا ليس بقوى . في إسناده ضعف . قال ابن عبد البر في الاستيعاب : فيه اضطراب . وأما حديث ابن عمر الأول فرواه البخاري ومسلم إلى قوله : أسوة حسنة . وأما حديث جابر الأول فرواه مسلم في جملة حديث جابر الطويل . وأما حديث « ابدأوا بما بدأ الله به » فرواه مسلم من رواية جابر لكن لفظه « أبدأ » على الخير والذي في نسخ المذهب « ابدأوا » بواو الجمع على الأمر ، وفي رواية النسائي « فابدأوا » بلفظ الأمر وإسنادهما صحيح على شرط مسلم . وأما حديث جابر الثاني فرواه مسلم لكن في لفظه مخالفة ، وهذا لفظ مسلم قال « فبدأ بالصفاء فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله تعالى وكبره ، وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك ، قال مثل هذا ثلاث مرات ، ثم نزل إلى المروة » هذا لفظ رواية مسلم ، وفي روايتين للنسائي بإسنادين على شرط مسلم قال « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير » زاد : يحيى ويميت كما وقع في المذهب .

وأما دعاء ابن عمر المذكور بعد التكبير والتهليل لنفسه فصحيح ، رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر .

وأما حديث جابر في المشي والسعي فصحيح رواه مسلم بمعناه ، وهذا لفظه قال « ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماء في بطن الوادي ، حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كل فعل على الصفا » هذا

لفظ مسلم ، وفي رواية أبي داود « ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدماء
رمل في بطن الوادي حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة » .

وفي رواية النسائي ثم نزل حتى إذا تصوبت قدماء في بطن المسيل
فسعى حتى صعدت قدماء ثم مشى حتى أتى المروة فصعد عليها ثم بدا له
البيت « وأما حديث « رب اغفر وارحم وأنت الأكرم » فرواه البيهقي
موقوفا على ابن مسعود وابن عمر من قولهما .

وأما حديث ابن عمر « أنه كان يشي بين الصفا والمروة » إلى آخره
فرواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم بلفظه
هذا المذكور في المذهب ، قال الترمذي هو حديث حسن صحيح ، وفيما
قانه نظر ، لأن جميع طرقه تدور على عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان
— بضم الجيم — عن ابن عمر وفي هذا نظر ، لأن عطاء اختلط في آخر عمره
وتركوا الاحتجاج بروايات من سنع منه آخر ، والراوى عنه في الترمذي
من سنع منه آخر ولكن رواه النسائي من رواية سفيان الثوري عن
عطاء ، وسفيان ممن سنع منه قديما ، وكثير بن جهمان مستور . وقد رواه
أبو داود ولم يضعفه فهو أيضا حسن عنده .

وأما حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع
على راحلته بالبيت وبالصفا والمروة ليراه الناس وليشرف وليسألوه » فرواه
مسلم بهذا اللفظ وأما حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى
المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا » فرواه مسلم بهذا اللفظ .
وأما الفاظ الفصل فقولُه : وهزم الأحزاب وحده ، أى الطوائف التى تحزبت
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وحصروا المدينة .

وقوله « وحده » معناه هزمهم بغير قتال منكم ، بل أرسل عليهم
ريحا وجنودا لم تروها . قوله « فبدأ بالصفا » فرقى عليه ، هو — بكسر

القاف ، يقال رقى يرقى كعلم يعلم ، قال الله تعالى (أو ترقى في السماء) وقوله « الميل الأخضر » هو العمود قوله « معلق بفناء المسجد » - بكسر الفاء والمد - والمراد ركن المسجد ، وعبارة الشافعي . المعلق في ركن المسجد ومعناه المبنى فيه . والمراد بالمسجد المسجد الحرام قوله « وحذاء دار العباس » هكذا ذكره المصنف هنا . وفي التبيين . وكذا ذكره كثير من الأصحاب وهو غلط في اللفظ ، وصوابه حذف لفظة حذاء ، بل يقال المعلقين بفناء المسجد ودار العباس ، وكذا ذكره الشافعي في مختصر المزني والدارمي والماوردي والقاضي حسين وأبو علي والمسمودي وصاحب العدة وآخرون بحذف لفظة حذاء ، وهو الصواب ، لأنه في نفس حائط دار العباس .

وقال صاحب التتمة : وجدار دار العباس - بجيم وراء بعد الألف - وهذا حسن ، والمراد بالجدار الحائط ، والعباس صاحب هذه أمدار ، وهو أبو الفضل العباس بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنه وأما صفية بنت شيبة فصحابة على المشهور . وقيل تابعية . وسبق ذكرها في آخر باب محظورات الإحرام .

(اما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : إذا فرغ من ركعتي الطواف فالسنة أن يرجع إلى الحجر الأسود فيستلمه ، ثم يخرج من باب الصفا إلى المعلى ، ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكره المصنف ، وبيناه في آخر فصل الطواف . وقال الماوردي في الحاوي : إذا استلم الحجر استحب أن يأتي الملتزم ويدعو فيه ويدخل الحجر ويدعو تحت الميزاب . وذكر الغزالي في الإحياء أنه يأتي الملتزم إذا فرغ من الطواف قبل ركعته ثم يصليها .

وقال ابن جرير الطبري : يطوف ثم يصلي ركعته ثم يأتي الملتزم ثم يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج إلى الصفا ، وكل هذا شاذ

مردود على قائله لمخالفته الأحاديث الصحيحة ، بل الصواب الذي تظاهرت به الأحاديث الصحيحة ثم نصوص الشافعي وجماهير الأصحاب وجماهير العلماء من غير أصحابنا أنه لا يشتغل عقب صلاة الطواف بشيء ، إلا استلام الحجر الأسود ، ثم الخروج إلى الصفا والله تعالى أعلم •

ثم إذا أراد الخروج للسعي فالسنة أن يخرج من باب الصفا ، فيأتي سفح جبل الصفا فيرقى عليه قدر قامة حتى يرى البيت وهو يترأى له من باب المسجد باب الصفا • لا من فوق جدار المسجد ، بخلاف المروءة ، فإذا صعد استقبل الكعبة وهلل وكبر فيقول : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله الحمد ، الله أكبر على ما هدانا ، والحمد لله على ما أولانا ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له • له الملك وله الحمد ، يحيى ويميت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، أنجز وعده ، ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، ثم يدعو بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة لنفسه ولمن شاء •

واستحبوا أن يقول : اللهم إني فلت (ادعوني أستجب لكم) وإنك لا تخلف الميعاد ، وإني أسألك كما هديتني إلى الإسلام أن لا تنزع مني حتى تتوفاني وأنا مسلم ، لما روى مالك في الموطأ عن نافع أنه سمع ابن عمر يقول هذا على الصفا وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم •

وروى البيهقي عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول على الصفا « اللهم اعصنا بدينك وطواعيتك وطوايعك رسولك ، وجنبنا حدودك ، اللهم اجعلنا نبيك ، ونحب ملائكتك وأنبياءك ورسلك ، ونحب عبادك الصالحين ، اللهم اجبنا إتيك وإلى ملائكتك وإلى أنبيائك ورسلك وإلى عبادك الصالحين ، اللهم يسرنا لليسر وجنبنا العسر ، واغفر لنا في

الآخرة والأولى واجملنا من أئمة المتقين » وبإسناده عن نافع أن ابن عمر كان يقول عند الصفا « اللهم أحيني على سنة نبيك صلى الله عليه وسلم وتوفني على ملته وأعذني من مضلات الفتن » قال أصحابنا : ولا يلبي على الصفا . هذا هو المذهب ، وفيه وجه أنه يلبي إن كان حاجا وهو في طواف القدوم ، وبه جزم الماوردي والقاضي حسين وأبو على البنديجي والمتولي وصاحب العدة .

قال أصحابنا : ثم يعيد هذا الذكر والدعاء ثانياً ويعيه الذكر ثالثاً ، وهل يعيد الدعاء ثالثاً ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يعيده ، وبه قطع أبو على البنديجي والقاضي حسين وصاحب العدة والرافعي وآخرون (وأصحبها) بعبده ، وبه قطع الماوردي والمصنف في التنبيه والرويات في البحر وآخرون ، وهذا هو الصواب لحديث جابر الذي ذكرنا قريباً عن صحيح مسلم وغيره ، وهو صريح في الدعاء ثلاثاً ، فإذا فرغ من الذكر والدعاء نزل من الصفا متوجهاً إلى المروة فيمشي على سحبة مشيه المعتاد ، حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ست أذرع ثم يسعى سعياً شديداً حتى يتوسط بين الميئين الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس رضي الله عنه ، ثم يترك سحبة السعي ويمشي على عادته حتى يأتي المروة فيصعد عليها حتى يظهر له البيت إن ظهر ، فيأتي بالذكر والدعاء الذي قاله على الصفا ، فهذه مرة من سعيه ثم يعود من المروة إلى الصفا ، فيمشي في موضع مشيه ويسعى في موضع سعيه ، فإذا وصل إلى الصفا صعد وفعّل من الذكر والدعاء ما فعله أولاً . وهذه مرة ثانية من سعيه ، ثم يعود إلى المروة كما فعل أولاً ثم يعود إلى الصفا ، وهكذا حتى يكمل سبع مرات يبدأ بالصفا ويختم بالمروة .

ويستحب أن يدعو بين الصفا والمروة في مشيه وسعيه . ويستحب قراءة القرآن فيه ، فهذه صفة السعي .

(فهرع) في بيان واجبات السعي وشروطه وسننه وآدابه .

أما الواجبات فأربعة (أحدها) أن يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة ، فلو بقي منها بعض خطوة لم يصح سعيه ، حتى لو كان راكباً اشترط أن يسير دابته حتى تضع حافرها على الجبل أو إليه ، حتى لا يبقى من المسافة شيء ، ويجب على المسائي أن يلمس في الابتداء والانتهاج رجله بالجبل ، بحيث لا يبقى بينهما فرجة ، فيلزمه أن يلمس العقب بأصل ما يذهب منه ، ويلصق رءوس أصابع رجليه بما يذهب إليه . هذا كله إذا لم يصعد على الصفا وعلى المروة ، فإن صعد فهو الأكمل وقد زاد خيراً . وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكرناه في الأحاديث الصحيحة السابقة . وهكذا علمت الصحابة فمن بعدهم ، وليس هذا الصعود شرطاً واجباً بل هو سنة مؤكدة ، ولكن بعض الدرج مستحذ فليحذر من أن يخلفها وراءه ، فلا يصح سعيه حينئذ ، وينبغي أن يصعد في الدرج حتى يستيقن .

هذا هو المذهب . ولنا وجه أنه يجب الصعود على الصفا والمروة قدراً يسيراً ولا يصح سعيه إلا بذلك ليستيقن قطع جميع المسافة كما يلزمه غسل جزء من الرأس في غسل الوجه ليستيقن إكمال الوجه ، حكاه المصنف والأصحاب عن أبي حفص ابن الوكيل من أصحابنا ، واتفقوا على تضعيفه . والصواب أنه لا يجب الصعود ، وهو نص الشافعي ، وبه قطع الأصحاب للحديث الصحيح السابق أن النبي صلى الله عليه وسلم سعى راكباً » ومعلوم أن الراكب لا يصعد .

قال أصحابنا : وأما استيقان قطع جميع المسافة فيحصل بما ذكرناه من إلصاق العقب والأصابع ، وهذا الذي ذكرناه عن ابن الوكيل أن مذهبه أنه يشترط صعود الصفا والمروة بشيء قليل هو المشهور عنه ، الذي نقله عنه الجمهور . ونقل البغوي وغيره عنه أنه يشترط صعودهما قدر قامة رجل ، والصحيح عنه الأول . (والواجب الثاني) الترتيب ، وهو أن يبدأ

من الصفا ، فإن بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها إلى الصفا ، فإذا عاد من الصفا كان هذا أول سعيه ، ويشترط أيضا في المرة الثانية أن يكون ابتداءها من المروة ، وفي الثالثة من الصفا ، والرابعة من المروة ، والخامسة من الصفا ، والسادسة من المروة ، والسابعة من الصفا ويختم بالمروة ، فلو أنه لما أراد العودة من المروة إلى الصفا للمرة الثانية عدل عن موضع السعي وجعل طريقه في المسجد أو غيره ، وابتدأ المرة الثانية من الصفا أيضا لم يحسب له تلك المرة على المذهب ، وبه قطع ابن القطان وابن المرزبان والدارمي والماوردي والقاضي أبو الطيب والجمهور . وحكى الروياني وغيره وجها شاذا أنها تحسب والصواب الأول ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سعى هكذا وقال : « لتأخذوا عني مناسككم » .

قال الماوردي : ولو نكس السعي فبدأ أولا بالمروة ، وختم السابعة بالصفا لم تجزه المرة الأولى التي بدأها من المروة ، وتصير الثانية التي بدأها من الصفا أولى ، ويحسب ما بعدها فيحصل له ست مرات ويبقى عليه سابعة فيبدؤها من الصفا فإذا وصل المروة تم سعيه .

قال الماوردي : وكذا الحكم فيما لو نسي بعض السبع ، فإن نسي السابعة أتى بها يبدؤها من الصفا ، ولو نسي السادسة وسعى السابعة حسبت له الخمس الأول ولا تحسب السادسة والسابعة ، لأن الترتيب شرط ، فلا تصح السابعة حتى يأتي بالسادسة ، فيلزمه سابعة يبدؤها من المروة ، ثم سابعة يبدؤها من الصفا ، فيتم سعيه بوصوله المروة ، وقال : لو نسي الخامس لم يعتد بالسادس وجعل السابع خامسا ثم أتى بالسادس تم السابع .

قال : وكذا الحكم لو ترك شيئا من المسعى لم يستوفه في سعيه ، فلو ترك ذراعا من المرة السابعة فله ثلاثة أحوال (أحدها) أن يتركه من آخر السابعة ، فيعود ويأتي بالذراع ويجزئه ، فإن رجع إلى بلده قبل

الإتيان به كان على إحرامه (الثاني) أن يتركه من أول السابعة فيلزمه أن يأتي بالسابعة بكاملها من أولها إلى آخرها ، كمن ترك الآية الأولى من الفاتحة يلزمه استئناف الفاتحة بكاملها . (الثالث) أن يتركه من وسط السابعة فيحسب ما مضى منها ويلزمه أن يأتي بما تركه وما بعده إلى آخر السابعة .

ولو ترك ذراعاً من السادسة لم تحسب السابعة ، لأنها لا تحسب حتى تصح السادسة . وأما السادسة فحكمها كما ذكرناه في السابعة إذا ترك منها ذراعاً ، ويجوز فيها الأحوال الثلاثة والله أعلم .

(الواجب الثالث) إكمال سبع مرات يحسب الذهاب من الصفا إلى المروة مرة ، والرجوع من المروة إلى الصفا مرة ثانية ، والعود إلى المروة ثالثة ، والعود إلى الصفا رابعة ، وإلى المروة خامسة وإلى الصفا سادسة ، ومنه إلى المروة سابعة ، فيبدأ بالصفا ويختم بالمروة ، هذا هو المذهب الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به جماهير الأصحاب المتقدمين والمتأخرين وجماهير العلماء . وعليه عمل الناس ، وبه تظاهرت الأحاديث الصحيحة .

وقال جماعة من أصحابنا : يحسب الذهاب من الصفا إلى المروة ، والعود منها إلى الصفا مرة واحدة ، فتكون المرة من الصفا إلى الصفا ، كما أن الطواف تكون المرة من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ، وكما أن في مسح الرأس يحسب الذهاب من مقدمه إلى مؤخره والرجوع مرة واحدة . ومن قال هذا من أصحابنا أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وأبو علي بن خيران ، وأبو سعيد الاصطخري وأبو حفص ابن الوكيل وأبو بكر الصيرفي . وقال به أيضاً محمد بن جرير الطبري وهذا غلط ظاهر .

دليلنا الأحاديث الصحيحة ، منها حديث جابر في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم « سعى سبعا ، بدأ بالصفاء وفرغ على المروة » والفرق بينه وبين الطواف الذي قاسوا عليه أن الطواف لا يحصل فيه قطع المسافة كلها إلى بالمرور من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ، وأما هنا فيحصل قطع المسافة كلها بالمرور إلى المروة ، وإذا رجع إلى الصفا حصل قطعها مرة أخرى ، فحسب ذلك مرتين •

واعلم أنهم اختلفوا في حكاية قول الصيرفي ، فحكى الشيخ أبو حامد والماوردي والجمهور عنه أنه يقول : يحسب الذهاب من الصفا إلى المروة والعودة إلى الصفا ، كلاهما مرة واحدة ولا يحسب أحدهما مرة • وحكى القاضي أبو الطيب في تعليقه أنه قال : إذا وصل المروة في المرة الأولى حصل له مرة من السبع ، قال : وعوده إلى الصفا ليس بشيء فلا يحسب له ، وإنما هو توصل إلى السعى ، قال : حتى لو عاد مارا في المسجد لا بين الصفا والمروة جاز ، وحسب كل مرة من الصفا إلى المروة ، والمشهور عنه ما قدمناه عن الشيخ أبي حامد والجمهور ، والروايتان عنه باطلتان ، والصواب في حكم المسألة ما قدمناه عن الجمهور أن الذهاب مرة والعود أخرى ، والله تعالى أعلم •

قال أصحابنا : لو سعى أو طاف وشك في العدد قبل الفراغ نزمه الأخذ بالأقل ، فلو اعتقد إتمام سعيه فأخبره عدل أو عدلان ببقاء شيء ، قال الشافعي والأصحاب : لا يلزمه الإتيان به لكن يستحب والله أعلم •

(الواجب الرابع) قال أصحابنا : يشترط كون السعى بعد طواف صحيح سواء كان بعد طواف القدوم أو طواف الزيارة ، ولا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع ، لأن طواف الوداع هو الواقع بعد فراغ المناسك ، فإذا بقى السعى لم يكن المفعول طواف الوداع • واستدل الماوردي لاشتراط كون السعى بعد طواف صحيح بالأحاديث الصحيحة أن النبي

صلى الله عليه وسلم « سعى بعد الطواف وقال صلى الله عليه وسلم لتأخذوا
عنى مناسككم » وإجماع المسلمين . ونقل الماوردي وغيره الإجماع في
اشتراط ذلك وشذذ إمام الحرمين فقال في كتابه الأساليب : قال بعض
أئمتنا : لو قدم السعى على الطواف اعتد بالسعى ، وهذا النقل غلط ظاهر
مردود بالأحاديث الصحيحة وبالإجماع الذي قدمناه عن نقل الماوردي ،
والله أعلم .

(فروع) قال صاحب البيان : قال الشيخ أبو نصر : يجوز لمن أحرم
بالحج من مكة إذا طاف للوداع لخروجه إلى منى أن يقدم السعى بعد هذا
الطواف ، قال وبمذهبن هذا قال ابن عمر وابن الزبير والقاسم بن محمد .
وقال مالك وأحمد وإسحاق : لا يجوز ذلك له ، وإنما يجوز للقدام . دليلنا
أنه إذا جاز ذلك لمن أحرم من خارج مكة جاز للمحرم منها . وهذا نقل
صاحب البيان ، ولم أر لغيره ما يوافقه ، وظاهر كلام الأصحاب أنه لا يجوز
السعى إلا بعد طواف القدوم أو الإفاضة كما سبق ، والله أعلم .

(فروع) قال أصحابنا : ولو سعى ثم تيقن أنه ترك شيئا من الطواف
لم يصح سعيه ، فيلزمه أن يأتي ببقية الطواف إن قلنا يجوز تفريقه وهو
المذهب وإلا فيستأنف ، فإذا أتى ببقيته أو استأنفه أعاد السعى ، والله
أعلم .

(فروع) الموالاة بين مراتب السعى سنة على المذهب ، فلو تخلل
فصل يسير أو طويل بينهما لم يضر ، وإن كان شهرا أو سنة أو أكثر ، هذا
هو المذهب ، وبه قطع الجمهور . وقال الماوردي : إن فرق يسيرا جاز ،
وإن فرق كثيرا ، فإن جوزنا التفريق الكثير بين مراتب الطواف وهو
الأصح ، فهنا أولى ، وإلا ففي السعى وجهان (أحدهما) وهو قول
أصحابنا البصريين : لا يجوز (والثاني) وهو قول أصحابنا البغداديين :
يجوز ، لأن السعى أخف من الطواف ، ولهذا يجوز مع الحدث وكشف

العورة ، هذا نقل الماوردي . وقال أبو علي البنديجي إن فرق يسيرا لم يضر وجاز البناء ، وكذا إن فرق كثيرا لعذر ، كالخروج للصلاة المكتوبة والطهارة وغيرهما ، وإن فرق كثيرا بلا عذر فقولان . قال في الأم : يبنى ، وفي القديم يستأنف ، والله أعلم .

وأما الموالاة بين الطواف والسعي فسنة ، فلو فرق بينهما تفرقا قليلا أو كثيرا جاز وصح سعيه ما لم يتخلل بينهما الوقوف ، فإن تخلل الوقوف لم يجز أن يسمى بعده قبل طواف الإفاضة ، بل يتعين حينئذ السعي بعد طواف الإفاضة بالاتفاق صرح به القفال وأبو علي البنديجي والبعوي والمتولي وصاحب العدة وآخرون ولا تعلم فيه خلافا إلا أن الغزالي قال في الوسيط فيه تردد ولم يذكر شيخه التردد ، بل حكى قول البنديجي وسكت عليه . واحتج له المتولي بأنه دخل وقت الطواف المفروض فلم يجز أن يسمى سعيًا تابعًا لطواف نفل مع إمكان طواف فرض ، وهذا الذي ذكرناه من الموالاة بين الطواف والسعي سنة ، وأنه لو تخلل زمان طويل كسنة وستين وأكثر جاز أن يسمى ويصح سعيه ويكون مضموما إلى السعي الأول ، وهو المذهب وبه قطع جماهير الأصحاب في طريقتي العراق وخراسان ، وكلهم يمثلون بها لو أخره ستين جاز ، ومن صرح بذلك وقطع به الشيخ أبو حامد والقفال ، والقاضيان أبو الطيب وحسين في تعليقهما وأبو علي السنجي والمحاملي والفوراني والبعوي وصاحب العدة والبيان وخلائق لا يحصون .

وقال الماوردي : هل تشترط الموالاة بين الطواف والسعي ؟ فيه وجهان (أحدهما) وهو قول أصحابنا البغداديين لا تشترط الموالاة ، بل يجوز تأخيرهما يوما وشهرا وأكثر لأنهما ركنان فلا تشترط الموالاة بينهما كالوقوف وطواف الإفاضة (والثاني) تشترط الموالاة بينهما ، فإن فرق كثيرا لم يصح السعي ، وهو قول أصحابنا البصريين ، لأن السعي لما افتقر إلى تقدم الطواف ليمتاز عما لغير الله تعالى افتقر إلى الموالاة بينه وبينه

ليقع الميز به ، ولا يحصل الميز إذ أخره . هذا نقل الماوردي . وقال المتولي : في اشتراط الموالة بين الطواف والسعي قولان مبنيان على القولين في الموالة في الوضوء . قال ووجه الشبه أنهما ركنان في عبادة ، وأمكن الموالة بينهما فصار كاليد مع الوجه في الوضوء ، والصواب ما قدمناه عن الجمهور قياسا على تأخير طواف الإفاضة عن الوقوف ، فإنه يجوز تأخيرها سنين كثيرة ، ولا آخر له ما دام حيا بلا خلاف ، والله أعلم .

(فرع) في سنن السعي .

وهي جميع ما سبق في كيفية السعي سوى الواجبات المذكورة ، وهي سنن كثيرة (إحداها) يستحب أن يكون عقب الطواف وأن يواليه ، فإن أخره عن الطواف أو فرق بين مراته جاز على المذهب ما لم يتخلل بينهما الوقوف كما سبق ، وفيه خلاف ضعيف سبق الآن .

(الثانية) يستحب أن يسعى على طهارة من الحدث والنجس ساترا عورته ، فلو سعى محدثا أو جنبا أو حائضا أو نقساء أو عليه نجاسة أو مكشوف العورة ، جاز وصح سعيه بلا خلاف ، لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد حاضت : (اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت) رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه مرات .

(الثالثة) الأفضل أن يتحرى زمان الخلوة لسعيه وطوافه ، وإذا كثرت الزحمة فينبغي أن يتحفظ من أيدي الناس وترك هيئة من هيئات السعي أهون من إيذاء مسلم ومن تعريض نفسه للاذى ، وإذا عجز عن السعي في موضعه للزحمة تشبه في حركته بالساعي كما قلنا في الرمل . قال الشافعي في الأم والأصحاب : يستحب للمرأة أن تسعي في الليل لأنه أستر وأسلم لها ولغيرها من الفتنة ، فإن طاقت نهارا جاز وتسدل على وجهها ما يستره من غير مماسه البشرة .

(الرابعة) الأفضل أن لا يركب في سعيه إلا لعذر كما سبق في الطواف ، لأنه أشبه بالتواضع . لكن سبق هناك خلاف في تسمية الطواف راكبا مكروها ، وانتفوا على أن السعى راكبا ليس بمكروه ، لكنه خلاف الأفضل لأن سبب الكراهة هناك عند من أثبتها خوف تنجس المسجد بالدابة ، وصيافته من امتنانه بها . وهذا المعنى منتصف في السعى . وهذا معنى قول صاحب الحاوي الركوب في السعى أخف من الركوب في الطواف .

ولو سعى به غيره محبولا جاز لكن الأولى سعيه بنفسه إن لم يكن صبيا صغيرا أو له عذر كمرض ونحوه .

(الخامسة) أن يكون الخروج إلى السعى من باب الصفا (السادسة) أن يرقى على الصفا وعلى المروة قدر قامة في كل واحد منهما (السابعة) الذكر والدعاء على الصفا والمروة كما سبق بيانه . ويستحب أن يقول في مروره بينهما رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم وأنت الأعز الأكرم ، اللهم آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، وأن يقرأ القرآن وسبق بيان أدلة كل هذا .

(الثامنة) يستحب أن يكون سعيه في موضع السعى الذي سبق بيانه سعيا شديدا فوق الرمل . والسعى مستحب في كل مرة من السبع ، بخلاف الرمل فإنه مختص بالثلاث الأول ، كما أن السعى الشديد في موضعه سنة ، فكذلك المشي على عادته في باقى المسافة سنة ، ولو سعى في جميع المسافة أو مشى فيها صح وفاته الفضيلة ، والله أعلم .

(هــرـع) أما المرأة ففيها وجهان (الصحيح) المشهور ، وبه قطع الجمهور أنها لا تسعى في موضع السعى ، بل تمشي جميع المسافة ، سواء كانت نهارا أو ليلا في الخلوة لأنها عورة ، وأمرها مبني على الستر ، ولهذا

لا ترمل في الطواف (والثاني) أنها إن سعت في الليل حال خلو المسجد
استحب لها السعي في موضع السعي كالرجل ، والله أعلم .

(فروع) قال الشيخ أبو محمد الجويني : رأيت الناس إذا فرغوا من
السعي صلوا ركعتين على المروة ، قال : وذلك حسن وزيادة طاعة ، ولكن
لم يثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . هذا كلام أبي محمد ،
وقال أبو عمر وابن الصلاح : ينبغي أن يكره ذلك لأنه ابتداء شعار ، وقده
قال الشافعي رحمه الله ليس في السعي صلاة . وهذا الذي قاله أبو عمرو
أظهر ، والله أعلم .

(فروع) قال الشافعي والأصحاب : لا يجوز السعي في غير موضع
السعي ، فلو مر وراء موضع السعي في زقاق العطارين أو غيره لم يصح
سعيه ، لأن السعي مختص بمكان فلا يجوز فعله في غيره كالطواف . قال
أبو علي البندنجي في كتابه الجامع : موضع السعي بطن الوادي . قال
الشافعي في القديم : فإن التوى شيئا يسيرا أجزأه . وإن عدل حتى يفارق
الوادي المؤدي إلى زقاق العطارين لم يجز وكذا قال الدارمي : إن التوى
في السعي يسيرا أجزأه ، وإن دخل المسجد أو زقاق العطارين فلا ، والله
أعلم .

(فروع) قال الدارمي : يكره أن يلقى في سعيه حديث^(١) ونحوه ،
فإن فعله أجزأه .

(فروع) قد سبق في فصل الطواف أنه يسن الاضطباع في جميع
المسعى ، وذكرنا وجهها شاذًا عن حكاية الدارمي عن ابن القطان أنه إنما

(١) كذا بالأصل ولعل الحديث المراد هنا حديث جابر بن عبد الله عن الرسول صلى الله عليه وسلم
فيه مسلم الذي رواه مسلم ، وحديث ابن عمرو ووردا في قول المنكفيع بمعناها ، كما أشبه
إليه الشارح في مطلع هذا الفصل . ويحتمل أن يكون قصد الشارح بذكر الوغلة الحديث
أي الكلام مع أحد أو غيره وبذلك لا يكون لم يستقر كما ترجم البندنجي (الظهي) .

يضطبع في موضع السعى الشديد دون موضع المثنى . وهذا غلط ، والله أعلم .

(فروع) السعى ركن من أركان الحج لا يتم الحج إلا به ، ولا يجبر بدم ولا يفوت ما دام صاحبه حيا ، فلو بقى منه مرة من السعى أو خطوة لم يصح حجه ، ولم يتحلل من إحرامه حتى يأتى بسا بقى ، ولا يحل له النساء وإن طال ذلك سنين ، ولا خلاف في هذا عندنا إلا ما شذ به الدارمي فقال : قال أبو حنيفة : إن ترك السعى عبدا أو سهوا لزمه في كل شوط إطعام مسكين نصف صاع إلى أربعة أشواط ففيها الدم . قال وحكى ابن القطن عن أبي على قولاً آخر كذهب أبى حنيفة وهذا القول شاذ وغلط ، والله أعلم .

(فروع) قال الشافعي والأصحاب : إذا أتى بالسعى بعد طواف القدوم وقع ركنا ولا يعاد بعد طواف الإفاضة ، فإن أعاده كان خلاف الأولى . وقال الشيخ أبو محمد الجويني وولده إمام الحرمين وغيرهما : يكره إعادته لأنه بدعة ، ودليل المسألة حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافه الأول » رواه مسلم ، يعنى بالطواف السعى لقوله تعالى (فلا جناح عليه أن يطوف بهما) .

(فروع) ذكرنا أن مذهبنا أنه لو سعى راكبا جاز ، ولا يقال مكروه ، لكنه خلاف الأولى ولا دم عليه ، وبه قال أنس بن مالك وعطاء ومجاهد . قال ابن المنذر : وكره الركوب عائشة وعروة وأحمد وإسحاق ، وقال أبو ثور : لا يجزئه ويلزمه الإعادة . وقال مجاهد لا يركب إلا لضرورة . وقال أبو حنيفة : إن كان بمكة أعاده ولا دم ، وإن رجع إلى وطنه بلا إعادة لزمه دم . دليلنا الحديث الصحيح السابق أن النبي صلى الله عليه وسلم « سعى راكبا » .

(فروع) في مذاهب العلماء في حكم السمر .

مذهبنا أنه ركن من أركان الحج والعمرة لا يتم واحد منهما إلا به ، ولا يجبر بدم ، ولو بقى منه خطوة لم يتم حجه ولم يتحلل من إحرامه . وبه قالت عائشة ومالك وإسحاق وأبو ثور وداود وأحمد في رواية . وقال أبو حنيفة : هو واجب ليس بركن بل ينوب عنه . وقال أحمد في رواية : ليس هو بركن ولا دم في تركه ، والأصح عنه أنه واجب ليس بركن فيجبر بالدم . وقال ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وابن الزبير وأنس وابن سيرين : هو تطوع ليس بركن ولا واجب ولا دم في تركه وحكى ابن المنذر عن الحسن وقتادة والثوري أنه يجب فيه الدم ، وعن طاوس أنه قال : من ترك من السمر أربعة أشواط لزمه دم ، وإن ترك دونها لزمه لكل شوط نصف صاع وليس هو بركن ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وعن عطاء رواية أنه تطوع لا شيء في تركه ، ورواية فيه الدم .

قال ابن المنذر : إن ثبت حديث بنت أبي تجراه الذي قدمناه أنها سمعت النبي يقول « اسمعوا فإن الله كتب عليكم السمر » فهو ركن . قال الشافعي : وإلا فهو تطوع قال : وحديثها رواه عبد الله بن المؤمل وقد تكلموا فيه . واحتج القائلون بأنه تطوع بقوله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) وفي الشواذ قراءة ابن مسعود (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) ورفع الجناح في الطواف بهما يدل على أنه مباح لا واجب .

واحتج أصحابنا بحديث صفية بنت شيبة من بنى عبد الدار أنهم سمعن من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد استقبل الناس في السمر وقال « يا أيها الناس اسمعوا فإن السمر قد كتب عليكم » رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد حسن ، والجواب عن الآية ما أجابت عائشة رضي الله عنها لما سألها عروة بن الزبير عن هذا فقالت « إنما نزلت الآية هكذا ، لأن

الأنصار كانوا يخرجون من الطواف بين الصفا والمروة ، أى يخافون الحرج فيه ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تعالى الآية « رواء البخارى ومسلم » .

(فروع) لو سعى قبل الطواف لم يصح سعيه عندنا ، وبه قال جمهور العلماء ، وقدمنا عن الماوردى أنه نقل الإجماع فيه ، وهو مذهب مالك وأبى حنيفة وأحمد . وحكى ابن المنذر عن عطاء وبعض أهل الحديث أنه يصح ، حكاه أصحابنا عن عطاء وداود . دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم « سعى بعد الطواف ، وقال صلى الله عليه وسلم : لتأخذوا عنى مناسككم » .

وأما حديث ابن شريك الصحابى رضى الله عنه قال « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فكان الناس يأتونه ، فمن قائل : يا رسول الله سمعت قبل أن أطوف ، أو أخرت شيئا ، أو قدمت شيئا ، فكان يقول : لا حرج إلا على رجل اقترض عرض رجل مسلم وهو ظالم ، فذلك الذى هلك وخرج » فرواه أبو داود بإسناد صحيح كل رجاله رجال الصحيحين إلا أسامة بن شريك الصحابى وهذا الحديث محمول على ما حمله الخطابى وغيره ، وهو أن قوله : سمعت قبل أن أطوف ، أى سمعت بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة ، والله أعلم .

(فروع) مذهبنا أن الترتيب فى السعى شرط ، فيبدأ بالصفا ، فلو بدأ بالمروة لم يعتد به ، وبهذا قال الحسن البصرى والأوزاعى . قال مالك وأحمد وداود وجمهور العلماء وحكاه ابن المنذر عن أبى حنيفة أيضا ، والمشهور عن أبى حنيفة : أنه ليس بشرط فيصح الابتداء بالمروة . وعن عطاء روايتان (إحداهما) كمذهبنا (والثانية) يجزى الجاهل . دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « ابدأوا بما بدأ الله به » وهو حديث صحيح كما سبق ، والله أعلم .

(شرح) لو أقيمت الصلاة المكتوبة وهو في أثناء السعى قطعه وصلاها ثم بنى عليه ، هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء ، منهم ابن عمر وإبنة سالم وعطاء وأبو حنيفة وأبو ثور ، قال ابن المنذر : هو قول أكثر العلماء . وقال مالك : لا يقطعه للصلاة إلا أن يضيق وقتها .

(شرح) مذهبنا ومذهب الجمهور أن السعى يصح من المحدث والجنب والحائض ، وعن الحسن أنه إن كان قبل التحلل أعاد السعى ، وإن كان بعده فلا شيء عليه ، دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها وقد حاضت « اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » رواه البخاري ومسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويخطب الإمام اليوم السابع من ذي الحجة بعد الظهر بمكة ، ويأمر الناس بالقدوم من الفدوة إلى منى ، وهي إحدى الخطب الأربع المسنونة في الحج ، والدليل عليه ما روى ابن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان التروية يوم خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم » ويخرج إلى منى في اليوم الثامن ويصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ويبيت بها إلى أن يصلي الصبح ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم التروية بمنى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفدوة » فإذا طلعت الشمس سار إلى الموقف ، لما روى جابر رضي الله عنه قال « ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس ثم ركب فامر بقبة من شعر أن تضرب له بشجرة فتزل بها » فإذا زالت الشمس خطب الإمام وهي الخطبة الثانية من الخطب الأربع ، فيخطب خطبة خفيفة ويجلس ثم يقوم إلى الثانية ، ويستدئ المؤذن بالأذان حتى يكون فراغ الإمام مع فراغ المؤذن ، لما روى أن سالم بن عبد الله قال للحجاج « إن كنت تريد أن تصيب السنة فاقصر الخطبة وعجل الوقوف ، فقال ابن عمر رضي الله عنهما : صدق » ثم يصلي الظهر والعصر افتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(الشرح) أما حديث ابن عمر الأول في الخطبة قبل يوم التروية يوم فرواه البيهقي بلفظه المذكور في المذهب وإسناده جيد . وأما حديث

ابن عباس فصحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم بعناه وهذا لفظه : عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة بمنى » ورواه مسلم في صحيحه من رواية جابر قال « فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى وأهلوا بالحج وركب النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضرب له بشرة » وروى البخاري ومسلم من رواية أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم التروية بمنى » وفي رواية للبخاري « الظهر والعصر » وأما حديث جابر وقوله « ثم مكث قليلا » فرواه مسلم كما ذكرنا الآن عنه .

وأما حديث سالم فرواه البخاري في صحيحه بلفظه هنا . وأما حديث الجمع بين الظهر والعصر يوم عرفة ، وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله : اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فرواه البخاري من رواية ابن عمر ، ورواه مسلم من رواية جابر في حديثه الطويل والله أعلم .

وقوله « يوم التروية » هو بفتح التاء المثناة ، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة سمي بذلك لأنهم كانوا يتروون بحمل الماء معهم من مكة إلى عرفات ، وسبق بيانه مرات ، ويسمى يوم التروية يوم النقلة أيضا ، لأن الناس ينتقلون فيه من مكة إلى منى . وأما « نمرة » فبفتح النون وكسر الميم ، ويجوز إسكان الميم مع فتح النون وكسرها ، فتصير ثلاثة أوجه كما سبق مرات في نظائرها ، ونمرة موضع معروف بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات ، والله أعلم .

(اما الأحكام) فيها مسائل (إحداها) قال أصحابنا : إذا فرغ المحرم من السعي بين الصفا والمروة ، فإن كان معتمرا متمتعا أو غير متمتع ، فليحلق رأسه أو يقصره ، فإذا فعل صار حلالا تحل له النساء وكل شيء

كان حرم عليه بالاحرام ، سواء كان متمتعا أو معتمرا غير متمتع ، سواء
ساق هديا أم لا ، ولا خلاف في هذا كله عندنا ، وقد قدمت مذاهب العلماء
في ذلك في الباب الأول من كتاب الحج فان كان المعتمر متمتعا أقام بمكة
حلالا يفعل ما أراد من الجماع وغيره ، فان أراد أن يعتمر تطوعا كان له
ذلك ، بل يستحب له ذلك .

ويستحب له الإكثار من الاعتماد ، وقد سبقت المسألة بدلائلها ،
ومذاهب العلماء فيها في الباب الأول من كتاب الحج . فاذا كان يوم
التروية أحرم من مكة بالحج ، وكذا من أراد الحج من أهل مكة يحرم به
يوم التروية ، سواء كان من المستوطنين بها أم الغرباء ، وقد سبق بيان
هذا واضحا في باب مواقيت الحج . وإن كان الذي فرغ من السعي حاجا
مفردا أو قارنا ، فان وقع سعيه بعد طواف الافاضة فقد فرغ من أركان
الحج كلها ، وإنما بقي عليه المبيت بنى ورمى أيام التشريق .

وإن وقع سعيه بعد طواف القدوم فليسكت بمكة إلى وقت خروجهم
إلى منى فاذا كان اليوم السابع من ذى الحجة خطب الإمام بعد صلاة الظهر
عند الكعبة خطبة فردة ، وهي أول الخطب الأربع المشروعة في الحج ،
ويأمر الناس في هذه الخطبة بأن يتأهبوا إلى الذهاب إلى منى في الغد ، وهو
اليوم الثامن من ذى الحجة المسمى يوم التروية ، ويعلمهم المناسك التي
بين أيديهم إلى الخطبة الثانية المشروعة يوم عرفة بكرة ، فيذكر أن السنة
أن يخرجوا غدا قبل الزوال أو بعده ، كما سنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى
إلى منى ، وأن يصلوا بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ويبيتوا بها
ويصلوا بها الصبح ويسكنوا حتى تطلع الشمس على ثبير ، ثم يسيروا إلى
نمرة ويفتسلوا للوقوف ولا يصوموا ولا يدخلوا عرفات قبل صلاتي
الظهر والعصر جمعا ، وأن يحضروا الصلاتين والخطبتين مع الإمام ويذكر
لهم غير ذلك مما يحتاجون إليه ويأمر المتمتعين أن يطوفوا قبل الخروج ،
وهذا الطواف مستحب لهم ليس بواجب .

قال الماوردي والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ والأصحاب : فلو كان اليوم السابع يوم جمعة لخطب للجمعة وصلّاها ، ثم خطب هذه الخطبة لأن السنة في هذه الخطبة التأخير عن الصلاة . وشرط خطبة الجمعة تقدمها على الصلاة . فلا تدخل إحداها في الأخرى والله أعلم .

قال الماوردي : إن كان الإمام الذي خطب هذه الخطبة يوم السابع محرما افتتح الخطبة بالتلبية ، وإن كان حلالا افتتحها بالتكبير . قال : وإن كان الإمام مقبلا بسكة استحب أن يحرم ويصعد المنبر محرما ثم يخطب . وهذا الذي ذكره من إحرام الامام غريب محتمل .

(فرع) الخطب المشروعة في الحج أربعة (إحداهن) يوم السابع من ذى الحجة بسكة عند الكعبة ، وقد ذكرناها قريبا واضحة (الثانية) يوم عرفة بقرب عرفات (الثالثة) بنى (الرابعة) يوم النفر الأول بنى أيضا ، وهو الثاني من أيام التشريق قال أصحابنا : ويذكر لهم في كل واحدة من هذه الخطب ما بين أيديهم من المناسك وأحكامها ، وما يتعلق بها إلى الخطبة الأخرى . قال الشافعي : وإن كان الذي يخطب فقيها قال : هل من سائل ؟ قال أصحابنا : وكل هذه الخطب الأربع أفراد وبعد صلاة الظهر إلا التي بعرفات ، فانهما خطبتان وقبل صلاة الظهر وبعد الزوال ، وسيأتي إيضاحهن في موضعهن إن شاء الله تعالى .

(فرع) أيام المناسك سبعة (أولها) بعد الزوال السابع من ذى الحجة ، وآخرها بعد الزوال الثالث عشر منه وهو آخر أيام التشريق ، فالسابع لا يعرف له اسم مخصوص ، والثامن يسمى يوم التروية كسابق ، والتاسع يوم عرفة ، والعاشر يوم النحر ، والحادي عشر يوم القمري — بفتح القاف وتشديد الراء — سمي بذلك لأنهم يقرون فيه بنى أو يقيمون مطمئين ، والثاني عشر يوم النفر الأول ، والثالث عشر يوم النفر الثاني وأما قول الصيمري والماوردي وصاحب البيان : إن الناس اختلفوا

في تسمية الثامن يوم التروية ، فقليل لأنهم يتروون الماء كما قدمناه ، وقيل
لأن آدم رأى فيه حواء ، وقيل لأن جبريل أرى فيه إبراهيم المناسك فكلام
فاسد ونقل عجيب ، والصواب ما قدمناه .

(فسر) السنة للخليفة إذا لم يحضر الحج بنفسه أن ينصب أميراً
على الحجيج يقيم لهم المناسك ويطيعونه فيما ينوبهم . وسيأتي في آخر
هذا الباب إن شاء الله تعالى فصل حسن في صفات هذا الأمر وشروطه
وأحكامه وما يتعلق بولايته ، ودليل ما ذكرناه الأحاديث الصحيحة ، فقد
فتحت مكة سنة ثمان من الهجرة في رمضان « فولى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عتاب بن أسيد مكة ، وأقام المناسك للناس تلك السنة ، ثم أمر
النبي صلى الله عليه وسلم في السنة التاسعة أبا بكر الصديق رضي الله عنه
على الحج ، فحج بالناس وحج رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة
العاشرة حجة الوداع ، ثم استمر الخلفاء الراشدون على الحج بالناس » .
وإذا لم يحضروا استأبوا أميراً ، وولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخلافة
عشر سنين حجهم كلهن ، وقيل حج تسع سنين منها ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) السنة أن يخرج الامام أو نائبه والحجيج إلى منى
في اليوم الثامن من ذي الحجة . قال الشافعي والأصحاب : ويكون خروجهم
بعد صلاة الصبح بمكة بحيث يصلون الظهر في أول وقتها بمنى . هذا هو
الصحيح المشهور من نصوص الشافعي والأصحاب . وفيه قول ضعيف
أنهم يصلون الظهر بمكة ثم يخرجون . وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه :
قال الشافعي : يأمرهم بالعدو إلى منى وقال الشافعي في موضع آخر :
يأمرهم بالرواح . قال أبو حنيفة : وكل هذا قريب إلا أنهم يصلون الظهر
بمنى ، وذكر صاحب البيان هذين النصين للشافعي ثم قال : وليست على
قولين ، بل هم مخبرون بين أن يغدوا بكرة وبين أن يروحوا بعد الزوال ،
قال : وهذا الثاني أولى . هذا كلامه وليس كما قال .

وقال صاحب الحاوى : إذا زالت الشمس في اليوم الثامن خرج إلى منى ولم يصل الظهر بمكة وإن خرج قبل الزوال جاز ، فحصل خلاف في وقت استحباب الخروج (المذهب) أنه بعد الصبح . قال أصحابنا : فإن كان يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع الفجر ، لأن السفر يوم الجمعة بعد الفجر وقبل الزوال إلى حيث لا تصلى الجمعة حرام في أصح القولين ومكروه في الآخر ، فينبغى الاحتراز منه بالخروج قبل الفجر ، لأنهم لا يصلون الجمعة بنى ولا بعرفات » لأن من شروط الجمعة دار الإقامة .

قال الشافعى والأصحاب : فإن بنى بها قرية واستوطنها أربعون من أهل الكمال أقاموا الجمعة وصلوها معهم الحجيج . قال القاضى أبو الطيب في تعليقه : وإذا كان يوم الجمعة استخلف الإمام من يصلى الجمعة بالناس بمكة ، وسار هو إلى منى فصلى بها الظهر . هذا كلام القاضى . وقال المتولى : ولو تركوا الخروج أول النهار ، وصلوا الجمعة في وقتها بمكة كان أولى لأنها فرض والخروج إلى منى مستحب ، وهذا خلاف ما قال القاضى أبو الطيب ، وخلاف مقتضى كلام الجمهور ، والله أعلم .

(فسر) قال الشافعى والأصحاب : يستحب لمن أحرم من مكة وأراد الخروج إلى عرفات أن يطوف بالبيت ويصلى ركعتين ثم يخرج ، نص عليه الشافعى في البويطى ، واتفق الأصحاب عليه ، ونقله الشيخ أبو حامد عن نصه في البويطى ثم قال : وهذا يتصور في صورتين ، وهذا المتسنع والمكى إذا أحرم بالحج من مكة (الثالثة) إذا خرجوا يوم التروية إلى منى فالسنة أن يصلوا بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح كما ذكرناه من الأحاديث الصحيحة وهذا لا خلاف فيه والسنة أن يبيتوا بنى ليلة التاسع ، وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا شيء عليه لكن فاته الفضيلة . وهذا الذى ذكرناه من كونه سنة لا خلاف فيه . وأما قول القاضى أبى الطيب في تعليقه وصاحب الشامل وإمام الحرمين

والغزالي والمتولي إنه ليس بنسك فمرادهم ليس بواجب ولم يريدوا أنه
لا فضيلة فيه والله تعالى أعلم .

(الرابعة) قال الشافعي والأصحاب : فإذا بات بمنى ليلة التاسع
وصلى بها الصبح فالمسنة أن يسكت بها حتى تطلع الشمس على ثبير - بفتح
الثاء المثناة وكسر الباء الموحدة - هو جبل معروف هناك ، فإذا طلعت
عليه سار متوجهاً إلى عرفات . قال بعض العلماء يستحب أن يقول في مسيره
هذا (اللهم إليك توجهت ولوجهك الكريم أردت ، فاجعل ذنبي مغفورا ،
وحجى مبرورا ، وارحمني ولا تخينني ، إنك على ذلك وعلى كل شيء
قدير) ويستحب أن يكثر من التلبية . قال الماوردي في كتابه الحاوي .
قال الشافعي : واختار أن يسلك الطريق التي سلكها رسول الله صلى الله
عليه وسلم في غدوه إلى عرفات ، وهي من مزدلفة في أصل المأزمين على
يبين الذهاب إلى عرفات ، يقال له طريق ضب . هذا كلام الماوردي في
الحاوي . وقال في كتابه الأحكام السلطانية : يستحب أن يسير على طريق
ضب ويعود على طريق المأزمين اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
وليكون عائداً في طريق غير التي ذهب فيها كالعيد . وذكر الأزرقي نحو
هذا . قال الأزرقي : وطريق ضب طريق مختصر من المزدلفة إلى عرفة وهو
في أصل المأزمين عن يمينك وأنت ذاهب إلى عرفة . وأما قول القاضي
حسين في تعليقه : يستحب أن يسلك في ذهابه من منى إلى عرفات طريق
المأزمين لأنه طريق الأئمة فهو متأول على ما ذكره الماوردي والأزرقي
والله أعلم .

قال أصحابنا : ^(١) ويسرون ملبين ذاكرين الله لحديث محمد بن

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح عند (باب التلبية) : لم يتعرض المصنف - يعني
البيهقي - لحكم التلبية وفيها مذاهب أربعة يمكن توصيلها إلى عشرة : الأول : أنها سنة
من السن لا يجب تركها شيء وهو قول الشافعي وأحمد . ثانيها : واجبة يجب تركها دم
حكمة الماوردي عن ابن أبي هريرة عن الشافعية وقال : إنه وجد للشافعي نصاً يدل عليه وحجاء

أبي بكر الثقفي أنه « سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة : كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية للبخاري وذكرها في صلاة العيد « كان يلبي الملبى لا ينكر عليه ويكبر المكبر لا ينكر عليه » وهو بمعنى الرواية الأولى . وعن ابن عمر قال « غدونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى إلى عرفات منا الملبى ومنا المكبر » رواه مسلم .

(الخامسة) قال أصحابنا : يستحب إذا وصلوا نمرة أن يضرب بها قبة الإمام ومن كان له قبة ضربها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الماوردي : ويستحب أن ينزل بنمرة حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منزل الخلفاء اليوم ، وهو إلى الصخرة الساقطة بأصل الجبل على يسار الذاهب إلى عرفات ، وكذا روى الأزرقي في هذا التقيد عن عطاء ، قال الأزرقي وغيره : نمرة عند الجبل الذي عليه أنصاف الحرم عن يمينك إذا خرجت من مأزمي عرفات تريد الموقف . قال أصحابنا :

إن تدأمة من بعض المالكية والحنابلة من مالك وأبي حنيفة ، وأمرت النووي فحكي عن مالك أنها سنة ويجب بتركها دم - يعني بذلك ما مضى في الجزء السابع - ولا يعرف ذلك عندهم إلا أن الجلاب قال : التلبية في الحج مسنونة غير مفروضة ، وقال ابن التين : يريد أنها ليست من أركان الحج والا فهي واجبة ولذلك يجب بتركها الدم ولو لم تكن واجبة لم يجب . وحكى ابن العربي أنه يجب عندهم بترك تكرارها دم وهذا قدر زائد على أصل الوجوب . نالها : واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كالتوجه على الطريق وبهذا صدر ابن شماس من المالكية كلامه في الجواهر له وحكى صاحب الهداية من الحنفية مثله لكن زاد القول الذي يتلوه مقام التلبية من الذكر كما في تذهيبهم من أنه لا يجب لفظ معين . وقال ابن التندر : قال أصحاب الرأي : إن كبر أو هلل أو سبح يتلوه بذلك الأحرام فهو محرم . رابعها : أنها ركن في الأحرام لا ينعقد بدونها فكأن ابن عبد البر من الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية والزييري من الشافعية وأهل الطاهر . قالوا : هي نظير تكبيرة الأحرام للصلاة ويتلوه ما تقدم من بحث ابن عبد السلام من حقيقة الأحرام وهو قول عطاء أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه قال : التلبية فرض الحج وحكاه ابن التندر عن ابن عمر وهما وس وعكرمة وحكى النووي عن داود أنه لا بد من رفع الصوت بها ، وهذا قدر زائد على كونها ركناً . هـ الفتح

ولا يدخل عرفات إلا في وقت الوقوف بعد الزوال وبعد صلاة الظهر والعصر
مجموعتين ، كما سنوضحه إن شاء الله تعالى .

وأما ما يفعله معظم الناس في هذه الأزمان من دخولهم أرض عرفات
قبل وقت الوقوف فخطأ وبدعة ومنازمة للسنة . والصواب أن يسكتوا
بنمرة حتى تزول الشمس ويغتسلوا بها للوقوف ، فإذا زالت الشمس ذهب
الإمام والناس إلى المسجد المسمى مسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم
ويخطب الإمام فيه قبل صلاة الظهر خطبتين كما قدمنا بيانه ، يبين لهم في
الأولى منها كيفية الوقوف وشرطه وآذابه ، ومتى الدفع من عرفات إلى
مزدلفة ؟ وغير ذلك من المناسك التي بين أيديهم إلى الخطبة التي تكون
بسنى يوم النحر بعد الزوال ، وهذه المناسك التي يذكرها في خطبة عرفة
هي معظم المناسك ، ويحرضهم فيها على إكثار الدعاء والتهليل وغيرها من
الأذكار والتلبية في الموقف ، ويخفف هذه الخطبة ، لكن لا يبلغ تخفيفها
تخفيف الثانية .

قال الماوردي : قال الشافعي : وأقل ما عليه في ذلك أن يعلمهم
ما يلزمهم من هذه الخطبة إلى الخطبة الآتية ، قال : فإن كان فقيها قال :
هل من سائل ؟ وإن لم يكن فقيها لم يتعرض للسؤال . قال أصحابنا : فإذا
فرغ من هذه الخطبة جلس للاستراحة قدر قراءة سورة الإخلاص ، ثم
يقوم إلى الخطبة الثانية ويخففها جدا ، ويأخذ المؤذن في الأذان مع شروع
الإمام في هذه الخطبة الثانية ، بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الأذان .
هذا هو المشهور ، وحكاه ابن المنذر عن الشافعي ، وبه قطع الماوردي
والقاضي أبو الطيب وأبو علي البندنجي والمحاملي والمصنف في التنبية
والبغوى . وقال القوراني والمتولي وطائفة قليلة : يفرغ مع فراغه من
الإقامة .

قال الماوردي وغيره : ويستحب أن يخطب على منبر إن وجد ،

وإلا فعلى مرتفع من الأرض أو على بعر ، واستدلوا له بحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم « ضربت له القبة بنبرة فنزل بها حتى إذا زافت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له ، فأثنى بطن الوادى فخطب الناس » رواه مسلم . قوله « فرحلت » بتخفيف الحاء ، أى جعل الرجل عليها .

(السادسة) قال الشافعى والأصحاب : السنة إذا فرغ من الخطبتين أن ينزل فيصلّى بالناس الظهر ثم العصر جامعا بينهما ، وقد سبق بيان صفة الجمع وشروطه فى باب صلاة المسافرين ، ودليل استحباب الجمع ما قدمته قريبا فى أول هذا الفصل من الأحاديث الصحيحة ، ويكون هذا الجمع باذان للأولى ، وإقامتين لكل صلاة إقامة ، كما قررناه فى باب الأذان إذا جمع فى وقت الأولى .

قال الشافعى والأصحاب : ويسر القراءة . وهذا لا خلاف فيه عندنا ، وقال أبو حنيفة : يجهر كالجمعة .

دليلنا أنه لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهر ، فظاهر الحال الأسرار ، وهل هذا الجمع بسبب النسك أم بسبب السفر ؟ فيه وجهان مشهوران فى كتب الخراسانيين (أحدهما) بسبب النسك ، فيجوز الجمع لكل أحد هناك ، سواء كان من أهل مكة أو عرفات أو المزدلفة أو غيرهم أو مسافرا ، وبهذا قطع الصيمرى والماوردى فى الحاوى . (والوجه الثانى) أنه بسبب السفر ، فعلى هذا من كان سفره طويلا جمع ، ومن كان قصيرا كالمنى وغيره ممن هو دون مرحلتين ، ففى جواز الجمع له القولان المشهوران فى الجمع فى السفر القصير (الأصح) الجديد لا يجوز (والقديم) جوازه وبهذا الوجه قطع الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وابن الصباغ وآخرون . واحتج من قال بالجواز بأن النبي صلى الله عليه وسلم « جمع بين الظهر والعصر بنبرة وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة » ومعه حيثئذ أهل مكة وغيرهم « وأجاب القاضى أبو الطيب وغيره بأن

الأصح أنه لم يثبت أن أهل مكة ومن في معناهم جمعوا : والله أعلم .

وأما القصر فلا يجوز إلا لمن كان سفره طويلا ، وهو مرحلتان ، وهذا لا خلاف فيه عندنا . قال أصحابنا : فإذا كان الإمام مسافرا استحب له القصر بالناس ، فإذا سلم قال : يا أهل مكة ومن سفره قصير أتموا فانا قوم سفر ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر الظهر والعصر في هذا الموضع ، والله أعلم .

قال أصحابنا : فيجوز للإمام المسافر أن يقصر الصلاتين ويجمعهما في وقت الظهر كما ذكرنا ، ويجوز أن يقصرهما ويجمعهما في وقت العصر ، ويجوز أن يقصرهما ولا يجمعهما ، بل يصلي كل واحدة في وقتها ، ويجوز أن يجمعهما ولا يقصرهما بل يتمها ، ويجوز أن يتم إحداها ويقصر الأخرى . هذا كله جائز بلا خلاف عندنا كسائر صلوات السفر ، لكن الأفضل والسنة جمعهما في أول وقت الظهر مقصورتين والله أعلم . قال الشافعي والأصحاب : فلو فات إنسانا من الحجيج الصلاة مع الإمام جاز له الجمع والقصر في صلاته وحده ، إن كان مسافرا كسائر صلوات السفر ، وسنذكر فيه مذهب أبي حنيفة إن شاء الله تعالى قال أصحابنا : فإن كان مكيّا ونحوه ممن سفره دون مسافة القصر ، فلا يجوز له القصر ولا الجمع إلا إذا قلنا بالضعيف إنه يجوز الجمع في السفر القصير . قال أصحابنا : ولو جمع بعض الناس قبل الإمام منفردا أو في جماعة أخرى ، أو صلى إحدى الصلاتين مع الإمام والأخرى منفردا جمعا وقصرا جاز بشرطه ، وكذلك القول في الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة ، ولكن السنة صلاتهما مع الإمام والله أعلم وإذا كان الإمام مسافرا وصلى بهم قصرا وجمعا لزمه نية القصر والجمع ، كما سبق في باب صلاة المسافر .

وأما المأمومون فيلزمهم نية القصر بلا خلاف عندنا ، وهل يلزمهم نية الجمع ؟ فيه وجهان حكاهما صاحب الحاوي (أصحابها) يلزمهم نية

الجمع ، كما يلزمهم نية الجمع في غير عرفات . فعلى هذا يوصى بعضهم بعضا بذلك ، ويعلم عليهم بذلك جاهلهم (والثاني) لا يلزمهم لأن الموضع موضع ^(١) وللمشقة في إعلام جميعهم ، ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع هناك من غير أن ينادى بالجمع ، ولا أخبرهم بأن نيته واجبة ، وقد كان فيهم من هو قريب العهد بالإسلام ومن لا يعلم وجوب هذه النية . ومن قال بالأول قال : هذا كله ينتقض بنية القصر ، فقد اتفقنا على وجوبها مع وجود هذه الأمور فيها ، والله أعلم .

(فسر) قال الشافعي والأصحاب : إذا دخل الحجاج مكة ونوا أن يقيموا بها أربعة ، لزمهم إتمام الصلاة ، فإذا خرجوا يوم التروية إلى منى ، ونوا الذهاب إلى أوطانهم عند فراغ مناسكهم ، كان لهم القصر من حين خرجوا لأنهم أنشأوا سفرا تقصر فيه الصلاة .

(فسر) ويسن له فعل السنن الراتبة للظهر والعصر ، كما يسن لغيره من الجامعين القاصرين ، وقد سبق بيان هذا في صلاة المسافر وفي صلاة التطوع ، فيصلّى أولا سنة الظهر التي قبلها ، ثم يصلّى الظهر ، ثم العصر ، ثم سنة الظهر التي بعدها ثم سنة العصر . قال الشافعي والأصحاب : ولا يتنفلون بعد الصلاتين بغير السنن الراتبة ، بل يبادرون بتعجيل الوقوف . وحكى ابن كعب والرافعي وجها أنه لا بأس بتنفل المأموم بعد الصلاتين بغير السنن الرواتب ، بخلاف الإمام فإنه لا يتنفل بغير الرواتب قطعا لأنه متبرع : والمذهب الأول .

(فسر) قال الشافعي والأصحاب : لو وافق يوم عرفة يوم الجمعة لم يصلوا الجمعة هناك ، لأن من شرطها دار الإقامة ، وأن يصلّيها مستوطنون ، وقد سبق أن الشافعي والأصحاب قالوا : لو بنى بها قرية

واستوطنها أربعون كاملون صليت بها الجمعة ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة بعرفات مع أنه ثبت في الصحيحين من رواية عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يوم عرفة الذى وقف فيه النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم جمعة . والله أعلم .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى مسائل تتعلق بالفصل .

(إحداهما) ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب فى الحج أربع خطب ، وهى يوم السابع بسكة من ذى الحجة ، ويوم عرفة بمسجد إبراهيم ، ويوم النحر بمنى ، ويوم النفر الأول بمنى أيضا ، وبه قال داود . وقال مالك وأبو حنيفة: خطب الحج ثلاث . يوم السابع والتاسع ، ويوم النفر الثانى ، قالوا ولا خطبة فى يوم النحر . وقال أحمد « ليس فى السابع خطبة » وقال زفر خطب الحج ثلاث ، يوم الثامن ، ويوم عرفة ، ويوم النحر . ولقد ذكرنا دليلنا فى خطبة السابع ، وخطبة يوم عرفة .

وأما خطبة يوم النحر ففيها أحاديث صحيحة (منها) حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص « أن النبي صلى الله عليه وسلم بينما هو يخطب يوم النحر فقام إليه رجل فقال : كنت أحسب يا رسول الله كذا وكذا قبل كذا وكذا . ثم جاء آخر فقال يا رسول الله كنت أحسب أن كذا وكذا قبل كذا لهؤلاء الثلاث ، قال افعل ولا حرج » رواه البخارى ومسلم فى صحيحهما ، يعنى بالثلاث الرمى يوم النحر والعلق ونحر الهدى . وعن أبى بكره قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر فقال : أى يوم هذا ؟ وذكر الحديث فى خطبته صلى الله عليه وسلم يوم النحر بمنى . وبيانه تحريم الدماء والأعراض والأموال » رواه البخارى ومسلم .

وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال « يا أيها الناس أى يوم هذا ؟ قالوا يوم حرام ، قال فأى بلد

هذا ؟ قالوا بلد حرام ؟ قال فأى شهر هذا ؟ قالوا شهر حرام ، قال فإن
دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا في بلدكم
هذا في شهركم هذا ، فأعادها مرارا ثم رفع رأسه فقال : اللهم قد بلغت ،
اللهم قد بلغت . وذكر تمام الحديث « رواه البخاري . وعن ابن عمر قال :
قال النبي صلى الله عليه وسلم بنى « أندرون أى يوم هذا ؟ قالوا الله
ورسوله أعلم ، قال فإن هذا يوم حرام ، وذكر الحديث » رواه البخاري .
وعن أم الحصين قالت « حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة
الوداع قرأته حين رمى جرة العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه
بلال وأسامة أحدهما يقود به راحلته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قولا كثيرا ثم سمعته يقول « إن أمر عليكم عبد مجدع يقودكم بكتاب الله
فاسمعوا له وأطيعوا » رواه مسلم .

وعن الهرماس بن زياد الصحابي ابن الصحابي قال « رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم يخطب على ناقته العضاء يوم الأضحى بنى » رواه
أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم ، ورواه النسائي والبيهقي أيضا
بإسناد آخر صحيح ، ولفظه (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأنا صبي
أرذفنى أبى ، يخطب الناس بنى يوم الأضحى على راحلته) وعن أبى أمامة
قال (سمعت خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى يوم النحر) رواه
أبو داود بإسناد حسن ورواه الترمذي لكن لفظه (سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يخطب في حجة الوداع) وقال حديث حسن صحيح . وعن رافع
ابن عمرو المزني رضى الله عنه قال (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب
الناس بنى حين ارتفع الضحى على بقعة شهباء ، وعلى رضى الله عنه يعبر
عنه ، والناس بين قائم وقاعد) رواه أبو داود بإسناد حسن النسائي بإسناد
صحيح ، وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته ، والله أعلم .

وأما خطبة اليوم الثانى من أيام التشريق ففيها حديث عبد الله بن أبى

نجيح عن أبيه عن رجلين من بنى بكر قالوا (رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب أيام التشريق ونحن عند راحلته ، وهي خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي خطب بنى) رواه أبو داود بإسناد صحيح . وعن سراء بنت نبهان الصحابية رضى الله عنها ، وهي بضم السين المهملة وتشديد الراء ، وبالإمالة قالت (خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الراءوس فقال : أى يوم هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم ، قال : أليس أوسط أيام التشريق) رواه أبو داود بإسناد حسن ولم يضعفه .

وعن ابن عمر قال : أنزلت هذه السورة (إذا جاء نصر الله والفتح) على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وسط أيام التشريق وعرف أنه الوداع ، فأمر بإحلاله القصوى فرحلت له فركب فوقف بالعقبة واجتمع الناس ، فقال يا أيها الناس ، فذكر الحديث في خطبته (رواه البيهقي بإسناد ضعيف والله أعلم ، ولم ينقل في الخطبة في اليوم الثالث من أيام التشريق شيء ، والله أعلم .

(الشرح) مذهبا أن في خطبة عرفات يخطب الخطبة الأولى قبل الأذان ثم يشرع الإمام في الخطبة الثانية مع شروع المؤذن في الأذان كما سبق ، قال أبو حنيفة : يؤذن قبل الخطبة كالجمعة ، واحتج أصحابنا بحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم عرفة وقال (إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم إلى آخر خطبتيه ، قال ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ولم يصل بينهما شيئا ، ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف) رواه مسلم بهذه الحروف .

وفي رواية للشافعي والبيهقي عن إبراهيم بن محمد بن يحيى عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه راح إلى الموقف فخطب الناس الخطبة الأولى ثم أذن بلال ، ثم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية . ففرغ من الخطبة الثانية وبلال من الأذان ،

ثم أقام بلال فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر (قال البيهقي : تفرد بهذا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى (قلت) وهو ضعيف لا يحتج به ، إنما ذكرته لأبين حال حديثه هذا ، والمعتمد رواية مسلم . والله تعالى أعلم .

(فسر) مذهبا ومذهب الجمهور أنه إذا كان الإمام مسافرا فصلى بهم الظهر والعصر يوم عرفة قاصرا قصر خلفه المسافرون سفرا طويلا ولزم المقيمون الإتمام وقال مالك : يجوز للجبيح القصر ، واحتج بما نقلوه عن ابن عمر أنه دخل مكة فأنم الصلاة ثم قصر لما خرج إلى منى ، دليلا ما سبق في اشتراط مسافة القصر مطلقا ، وأما ابن عمر فكان مسافرا له القصر ، فقصر في موضع وأنم في موضع ، وذلك جائز .

واحتج مالك في الموطأ بما رواه بإسناده الصحيح (أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم انصرف ، فقال يا أهل مكة أنتموا صلاتكم فأنما قوم سفر ، ثم صلى عمر ركعتين بمنى ، ولم يبلغنى أنه قال لهم شيئا) هذا ما ذكره في الموطأ ، وهو دليل لنا لا له ، لأنه يحتمل أنه قاله أيضا في منى ، ولم يبلغ مالكا ويحتمل أنه تركه اكتفاء بقوله في مكة ، إذ لا فرق بينهما في حق أهل مكة .

(فسر) مذهبا أنه يؤذن للظهر ولا يؤذن للعصر إذا جمعها في وقت الظهر عند عرفات ، وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر ، ونقل الطحاوي الإجماع على هذا لكن قال مالك : يؤذن لكل منهما ويقيم ، وقال أحمد وإسحاق يقيم لكل منهما ولا يؤذن لواحدة منهما . دليلا حديث جابر السابق قريبا والله أعلم .

(فسر) أجمعت الأمة على أن للحاج أن يجمع بين الظهر والعصر إذا صلى مع الإمام ، فلو فات بعضهم الصلاة مع الإمام جاز له أن يصليها منفردا جامعا بينهما عندنا ، وبه قال أحمد وجمهور العلماء ، وقال أبو

حقيقة : لا يجوز ، ووافقنا على أن الإمام لو حضر ولم يحضر معه للصلاة أحد جاز له الجمع ، وعلى أن المأموم لو فاتته الصلاتان بالمزدلفة مع الإمام جاز له أن يصليهما منفردا جامعا ، فاحتج أصحابنا عليه بما وافق عليه ، والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يسن الاسرار بالقراءة في صلاتي الظهر والعصر بمرفقات ، ونقل ابن المنذر إجماع العلماء عليه ، قال : ومن حفظ ذلك عنه طاووس ومجاهد والزهرى ومالك والشافعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو حنيفة هذا كلام ابن المنذر . ونقل أصحابنا عن أبى حنيفة الجهر كالجمعة ، وقد سبق دليلنا .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أن السنة أن يصلى الظهر يوم التروية بسنى ، وبه قال جمهور العلماء ، منهم الثوري ومالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور قال ابن المنذر : وقال ابن عباس : إذا زاغت الشمس فليخرج إلى منى ، قال وصلى ابن الزبير الظهر بسكة يوم التروية وتأخرت عائشة يوم التروية حتى ذهب ثلث الليل ، قال : وأجمعوا على أن من ترك المبيت بسنى ليلة عرفة لا شيء عليه ، قال : وأجمعوا على أنه ينزل من منى حيث شاء ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يروح إلى عرفة ويقف ، والوقوف ركن من أركان الحج ، لما روى عبد الرحمن الأديلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الحج عرفات ، فمن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج » والمستحب أن يقف بسنى ، لما روى نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما « كان يقف بسنى إذا راح إلى عرفة » ولأنه قرينة يجتمع لها التعلق بموضع واحد فشرع لها الفصل كصلاة الجمعة والعيد ، ويصح الوقوف في جميع عرفات ، لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عرفة » كلها موقف « والأفضل أن يقف عند الصخرات لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم « وقف » وقف عند الصخرات وجعل بطن ناقته إلى الصخرات » والمستحب

ان يستقبل القبلة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة ، ولأنه إذا لم يكن بد من جهة فجهة القبلة أولى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « خير المجالس ما استقبل به القبلة » ويستحب الإكثار من الدعاء ، وأفضله لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، لما روى طلحة بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « أفضل الدعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له » .

ويستحب ان يرفع يديه ، لما روى ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ترفع الأيدي عند الوقفين ، يعني عرفة والمشعر الحرام » وهل الأفضل ان يكون راكباً أم لا ؟ فيه قولان ، قال في الأم : النازل والراكب سواء . وقال في التقديم والإملاء : الوقوف راكباً أفضل ، وهو الصحيح ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم « وقف راكباً » ولأن الراكب أقوى على الدعاء ، فكان الركوب أولى ، ولهذا كان الإفطار بعرفة أفضل ، لأن المفطر أقوى على الوقوف والدعاء .

وأول وقته إذا زالت الشمس لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم « وقف بعد الزوال » وقد قال صلى الله عليه وسلم « خذوا عني مناسككم » وآخر وقته إلى ان يطلع الفجر الثاني لحديث عبد الرحمن الديلي ، فان حصل بعرفة في وقت الوقوف قائماً او قاعداً او مجتازاً فقد أدرك الحج ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من صلى هذه الصلاة معنا وقد قام قبل ذلك ليلاً او نهاراً ، فقد تم حجه وقضى نكته » وإن وقف وهو مقمى عليه لم يدرك الحج ، وإن وقف وهو نائم فقد أدرك الحج لأن المقمى عليه ليس من أهل العبادات والنائم من أهل العبادات ، ولهذا لو اغمى عليه في جميع نهار الصوم لم يصح صومه ، وإن نام في جميع النهار صح صومه ، وإن وقف وهو لا يعلم انه عرفة فقد أدرك لانه وقف بها وهو مكلف ، فاشبه إذا علم انها عرفة .

والسنة ان يقف بعد الزوال إلى ان تغرب الشمس ، لما روى على كرم الله وجهه قال « وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ثم أفاض حين غابت الشمس » فان دفع منها قبل الغروب - نظرت فان رجع إليها قبل طلوع الفجر - لم يلزمه شيء لانه جمع في الوقوف بين الليل والنهار ، فاشبه إذا قام بها إلى ان غربت الشمس وإن لم يرجع قبل طلوع الفجر أراق دماً . وهل يجب ذلك او يستحب ؟ فيه قولان (أحدهما) يجب ، لما روى

ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من ترك نسكا فعليه دم ، ولأنه نسك يختص بمكان فجاز أن يجب بتركه الدم كالإحرام من الميقات (والثاني) أنه يستحب لأنه وقف في أحد زمانى الوقوف فلا يلزمه دم للزمان الآخر ، كما لو وقف في الليل دون النهار » .

(الشرح) حديث عبد الرحمن الديلى صحيح رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وآخرون بأسانيد صحيحة ، وهذا لفظ الترمذى « عن عبد الرحمن بن يعمر أن فاسا من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بعرفة فسألوه ، فأمر مناديا بنادى : الحج عرفة ، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج » وفى رواية أبى داود « فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فنادى : الحج الحج يوم عرفة . من جاء ليلة حىج فيتم حجه » . وفى رواية البيهقى « عن عبد الرحمن بن يعمر الديلى قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الحج عرفات ، الحج عرفات ، فمن أدرك ليلة جمع قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك » وإسناد هذه الرواية صحيح وهو من رواية سفيان بن عيينة ، قلت عن سفيان الثورى قال ابن عيينة : ليس عندكم بالكوفة حديث أشرف ولا أحسن من هذا .

وأما حديث ابن عباس فرواه البيهقى بغير هذا اللفظ مرفوعا وموقوفا عليه ، لكن بغنى عنه حديث جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « وقفت ههنا وعرفة كلها موقف » رواه مسلم . وأما قوله إن النبى صلى الله عليه وسلم جعل بطن ناقته إلى الصخرات ، فرواه بهذا اللفظ من رواية جابر . أما قوله إن النبى صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة ، فرواه مسلم من رواية جابر أيضا . وأما حديث « خير المجالس ما استقبل به القبلة » ^(١) .

وأما حديث « أفضل الدعاء يوم عرفة » فرواه مالك فى الموطأ بإسناده

(١) يبايغ بالاصل . رواه أحمد والحاكم ودواء البخارى فى الادب المفرد بلفظ « خير المجالس أوسعها » .

عن طلحة بن عبيد الله بن كرز - بفتح الكاف وآخره زاي - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له » هكذا رواه مالك في الموطأ وهو آخر حديث في كتاب الحج من الموطأ وهو مرسل ، لأن طلحة هذا تابعي خزاعي كوفي ، وكان ينبغي للمصنف أن يقول : لما روى طلحة بن عبيد الله بن كرز ، لئلا يتوهم أنه طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المشهود لهم بالجنة رضى الله عنهم .

قال البيهقي : وقد روى عن مالك بإسناد آخر موصولا قال : ووصله ضعيف ورواه الترمذي أطول من هذا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير الدعاء دعاء يوم عرفة ، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير » فضعفه الترمذي في إسناده ، ورواه البيهقي من رواية علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم اجعل في قلبي نورا » إلى آخر الحديث ، وضعفه البيهقي ^(١) من وجهين - لأنه من رواية موسى بن عبيدة الربذي عن أخيه عبد الله بن عبيدة عن علي قال : تفرد به موسى وهو ضعيف ، وأخوه لم يدركه عليا .

وأما حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « وقف راكبا » فصحيح رواه البخاري ومسلم من رواية أم الفضل بنت الحارث امرأة العباس ، ورواه مسلم من رواية جابر أيضا : وأما حديث وقوف النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال فرواه مسلم من رواية جابر ، ورواه البخاري من رواية ابن عمر . وأما حديث « لتأخذوا عني مناسككم » فرواه مسلم من رواية

(١) الوجه الأول هو تفرد موسى والثاني أن أخاه لم يدركه عليا (ط) .

جابر ، وسبق بيانه مرات في هذا الباب ، وأن البيهقي رواه بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم ولفظه « خذوا عني مناسككم » كرواية المصنف .

وأما الحديث الآخر (من صلى هذه الصلاة معنا) فصحيح ، وهو من رواية عروة بن مفرس بن أوس الطائي الصحابي قال (أثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة حين خرج للصلاة فقلت : يا رسول الله إني جئت من جبل طيء أكلت راحلتى وأنعمت نفسي ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لى من حج ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شهد صلاتنا هذه فوقف معنا حتى ندفع . وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى نفته » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة . قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح .

وأما حديث علي رضي الله عنه فصحيح رواه الترمذي بلفظه هنا ، وهو بعض حديث طويل . قال وهو حديث حسن صحيح سند ذكره بطوله إن شاء الله تعالى في فصل الدفع من عرفات إلى المزدلفة . وفي معناه حديث جابر (أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل بنمرة حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له فأتى بطن الوادي ، فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ، ثم ركب حتى أتى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ، وذهبت الصغرة قليلا حتى غاب القرص) رواه مسلم .

وأما حديث (من ترك نسكا فعليه دم) فرواه مالك والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن ابن عباس موقوفا عليه لا مرفوعا ، ولفظه عن مالك عن أيوب عن سعيد بن جبير أن ابن عباس قال « من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما » قال مالك : لا أدري قال ترك أم نسي ؟ قال البيهقي : وكذا رواه الثوري عن أيوب « من ترك شيئا فليهرق له دما » قال البيهقي :

فكأنه قالهما ، يعنى البيهقى أن (أو) ليست للشك كما أشار إليه مالك ، بل للتقسيم ، والمراد به يريق دما « سواء ترك عبدا أو سهوا ، والله أعلم » .

(أما الغالب الفصل) فيه عبد الرحمن الديلى الصحابى - بكسر

الدال وإسكان الياء المثناة تحت - وهو من ساكنى الكوفة وأبو يعمر - بفتح الميم وضما - وقوله ولأنه قرية يجتمع لها الخلق فى موضع واحد احتراز من التلبية والأذكار ولكنه ينتقض بالمبيت بنى ليلة التاسع . وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم (من صلى هذه الصلاة معنا ، وقد قام قبل ذلك) هكذا هو فى نسخ المذهب ، وقد قام ، وقد وقف ، كما سبق فى الحديث . قوله (قضى تفثه) هو ما يفعله المحرم عند تحلله من إزالة الثعب والوسخ والحلق وقلم الأظفار ونحوها . قوله (ولهذا لو أغشى عليه جميع النهار لم يصح صومه ، ولو نام جميعه صح) هذا هو المذهب فيها ، وفيها ما سبق قوله ولأنه نسك يختص بمكان احتراز من التلبية والأذكار ونحوها والله أعلم .

(أما الأحكام) فيها مسائل (إحداها) إذا فرغوا من صلاتى الظهر

والعصر ، فالسنة أن يسيروا فى الحال إلى الموقف ويعجلوا المسير ، وهذا التعجيل مستحب بالإجماع ، لحديث سالم بن عبد الله بن عمر قال (كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج أن يأتم بعبد الله بن عمر فى الحج ، فلما كان يوم عرفة جاء ابن عمر ، وأنا معه حين زاعت الشمس فصاح عند فسطاطه : أين هذا ؟ فخرج إليه فقال ابن عمر : الرواح ، فقال الآن ؟ قال : نعم . فسار بينى وبين أبى ، فقلت له : إن كنت تريد أن تصيب السنة اليوم فاقصر الخطبة وعجل الوقوف ، فقال ابن عمر صدق » رواه البخارى . وفى صحيح مسلم عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم (صلى الظهر والعصر ثم أتى الموقف) .

(الثانية) وقت الوقوف ما بين زوال الشمس يوم عرفة وظلوع

الفجر الثاني يوم النحر ، هذا هو المذهب ، ونص عليه الشافعي ، وقطع به جمهور الأصحاب وحكى جماعة من الخراسانيين وجها أنه لا يصح الوقوف في ليلة النحر ، وحكى الفوراني قولاً مثل هذا ، وفيه ما بين زوال الشمس وغروبها .

وحكى الدارمي والرافعي وجها آخر أنه يشترط كون الوقوف بعد الزوال وبعد مضي إمكان صلاة الظهر ، وهذان الوجهان شاذان ضعيفان والصواب ما سبق عن الجمهور ، ودليله الأحاديث الصحيحة السابقة .

قال الشافعي والأصحاب : فمن حصل بعرفات في لحظة لطيفة من هذا الوقت وهو من أهل الوقوف صح وقوفه ، وأدرك بذلك الحج ، ومن فاتته هذا الزمان فقد فاتته الحج ، والأفضل أن يقف من حين يفرغ من صلاتي الظهر والعصر المجهوتين إلى أن تغرب الشمس ، ثم يدفع عقب الغروب إلى مزدلفة فلو وقف بعد الزوال ثم أفاض قبل الغروب فحجه صحيح بلا خلاف كما ذكرنا .

ثم إن عاد إلى عرفات وبقي بها حتى غربت الشمس فلا دم ، وإن لم يعد حتى طلع الفجر أراق دماً ، وهل هذا الدم واجب ؟ أم مستحب ؟ فيه ثلاثة طرق (أصحها) وبه قطع المصنف والجمهور فيه قولان ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) باتفاقهم سنة وهو نسه في الاملاء (والثاني) واجب وهو نسه في الأم والتقديم (والطريق الثاني) القطع بأنه مستحب (والثالث) إن أفاض مع الإمام فمعدور فيكون الدم مستحباً قطعاً ، وإلا فعلى القوتين (فإن قلنا) يجب فعاد في الليل إلى عرفات ففي سقوط الدم عنه طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف والعراقيون وطائفة من غيرهم يسقط لما ذكره المصنف .

(والثاني) حكاه الخراسانيون فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) لا يسقط أما من لم يحضر عرفات إلا في ليلة النحر فحصل فيها قبل الفجر ،

وقيل بالمذهب إنه يصح وقوفه فلا دم عليه بلا خلاف ، وإنما الخلاف فيمن وقف نهاراً ثم انصرف قبل الغروب ، لأنه مقصر بالإعراض ، وقطع الوقوف والله أعلم .

(الثالثة) الوقوف بعرفات ركن من أركان الحج وهو أشهر أركان الحج للأحاديث الصحيحة السابقة « الحج عرفة » وأجمع المسلمون على كونه ركناً .

قال الشافعي والأصحاب : والمعتبر فيه الحضور في جزء من عرفات ، ولو في لحظة لطيفة ، بشرط كونه أهلاً للعبادة ، سواء حضرها عمداً أو وقف مع الغفلة والبيع والشراء والتحدث واللغو ، أو في حالة النوم ، أو اجتاز فيها في وقت الوقوف وهو لا يعلم أنها عرفات ، ولم يمكث أصلاً بل مر مسرعاً في طرق من أطرافها أو كان نائماً على بعير فانتهى البعير إلى عرفات ، فمر بها البعير ولم يستيقظ راكمه حتى فارقتها أو اجتازها في طلب غريم هارب بين يديه ، أو بهيمة شاردة أو غير ذلك مما هو في معناه فيصح وقوفه في جميع هذه الصور ونحوها ، وهذا هو المذهب ، ونص عليه الشافعي وقطع به الجمهور . وفي بعض هذه الصور وجه شاذ ضعيف سنذكره إن شاء الله تعالى (فمنها) وجه أنه لا يكفي المرور المجرد بل يشترط لبث يسير حكاة ابن القطان والدارمي والرافعي ، قال الدارمي : والمنصوص أنه يصح ولا يشترط البث .

(ومنها) وجه أنه إذا مر بها ولا يعلم أنها عرفات لا يجزئه ، حكاة ابن القطان والقاضي أبو الطيب والدارمي والمتولي وصاحب البيان وغيرهم عن أبي حفص بن الوكيل من أصحابنا ، وهذا شاذ ضعيف .

(ومنها) وجه أنه لا يصح وقوف النائم حكاة ابن القطان والدارمي والرافعي وهو شاذ ضعيف والمشهور الصحة ، قال المتولي : هذا الخلاف

في مسألة النائم ومسألة الجاهل بكونها عرفات مبنى على أنه يشترط في كل ركن من أركان الحج النية أم لا ؟ وفي وجهان أصحهما لا يشترط كأركان الصلاة والطهارة (والثاني) يشترط لكل ركن نية لأن أركانه ينفصل بعضها عن بعض ، فيكون كل ركن كعبادة منفردة فإن شرطناها لم يصح مع النوم ولا مع الجهل بالمكان وإلا فيصح والمذهب ما سبق .

(أما) إذا حضر في طلب غريم أو دابة بين يديه فقد ذكرنا أنه يجزئه .
هكذا قطع الأصحاب ، قال إمام الحرمين : قال الأصحاب : يجزئه قال :
وظاهر النص يشير إليه قال : ولم يذكروا فيه الخلاف السابق فيمن صرف الطواف إلى طلب غريم ونحوه ، قال ولعل الفرق أن الطواف قد يقع قرينة مستقلة بخلاف الوقوف قال : ولا يمتنع طرد الخلاف .

(أما) إذا وقف وهو معني عليه ففي صحة وقوفه وجهان ، حكاهما ابن المرزبان والقاضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي والبعوي والمتولي وصاحب البيان وآخرون (أصحهما) وبه قطع المصنف والأكثر لا يصح ، من قطع به الشيخ أبو حامد والمصنف هنا وفي التنبيه والرافعي في المجرّد وآخرون وصححه ابن الصباغ والمتولي .

قال صاحب البيان : هو المشهور (والثاني) يصح ورجحه البعوي والرافعي في الشرح ، ولو وقف وهو مجنون فطريقان (المذهب) القطع بأنه لا يصح (والثاني) فيه الوجهان كالمعنى عليه ، ومن ذكر الخلاف فيه ابن القطان وصاحب الشامل وصاحب البيان والرافعي .

ولو وقف وهو سكران ، قال ابن المرزبان والقاضي أبو الطيب والدارمي : فيه الوجهان كالمعنى عليه ، وقال صاحب البيان إن كان سكره بغير معصية ففيه الوجهان كالمعنى عليه ، وإن كان بمعصية فوجهان حكاهما الصيمري (أصحهما) لا يجزئه تغليظا عليه (والثاني) يجزئه لأنه كالصالح في الأحكام والله أعلم .

وإذا قلنا في المعنى عليه لا يصح وقوفه ، قال المتولى لا يجزئه عن حج الفرض لكن يقع تفلاً كحج الصبي الذي لا يميز ، وحكاه أيضاً الرافعي عنه وسكت عليه فكأنه ارتضاه والله أعلم .

واتفق أصحابنا على أن الجنون لو تخلل بين الاحرام والوقوف أو بينه وبين الطواف أو بين الطواف والوقوف ، وكان عاقلاً في حال فعل الأركان لا يضر . بل يصح حجه ويقع عن حجة الاسلام . ومن صرح بالمسألة المتولى والله أعلم .

(الرابعة) يصح الوقوف في أى جزء كان من أرض عرفات بإجماع العلماء لحديث جابر السابق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عرفة كلها موقف » قال الشافعي والأصحاب وغيرهم من العلماء : وأفضلها موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبار المفترشة في أسفل جبل الرحمة . وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات ويقال له إلال بكسر الهمزة على وزن هلال . وذكر الجوهري في صحاحه أنه بفتح الهمزة والمشهور كسرهما .

وأما حد عرفات فقال الشافعي رحمه الله : هي ما جاوز وادي عرنة . بعين مضمومة ثم راء مفتوحة ثم نون . إلى الجبال القابلة مما يلي بساتين ابن عامر . هذا نص الشافعي وتابعه عليه الأصحاب . ونقل الأزرقى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرنة إلى جبال عرفات إلى وصيق . بفتح الواو وكسر الصاد المهمل وأخره قاف إلى ملتقى وصيق ووادي عرنة .

قال بعض أصحابنا : لعرفات أربعة حدود (أحدها) ينتهي إلى جادة طريق المشرق (والثاني) إلى حافات الجبل الذي وراء أرض عرفات (والثالث) إلى البساتين التي تلي قرية عرفات . وهذه القرية على يسار

مستقبل الكعبة . إذا وقف بأرض عرفات (والرابع) ينتهى إلى وادى عرنة قال امام الحرمين ويطيف بمنعرجات عرفات جبال وجوها المقبلة من عرفات . واعلم أنه ليس من عرفات وادى عرنة ولا نمرة ولا المسجد المسمى مسجد إبراهيم ، ويقال له أيضا مسجد عرنة ، بل هذه المواضع خارجة عن عرفات على طرفها الغربى مما يلى مزدلفة ومنى ومكة . هذا الذى ذكرته من كون وادى عرنة ليس من عرفات لا خلاف فيه ، نص عليه الشافعى ، واتفق عليه الأصحاب .

وأما نمرة فليست أيضا من عرفات بل بقربها ، هذا هو الصواب الذى نص عليه الشافعى فى مختصر الحج الأوسط وفى غيره ، وصرح به أبو على البندنجى والأصحاب ونقله الرافعى عن الأكثرين . قال وقال صاحب الشامل ومطابقة هى من عرفات . وهذا الذى نقله غريب ليس بمعروف ولا هو فى الشامل ولا هو صحيح ، بل إفتكار للحس ، ولما تطابقت عليه كتب العلماء .

وأما مسجد إبراهيم فقد نص الشافعى على أنه ليس من عرفات ، وأن من وقف به لم يصح وقوفه . هذا نصه ، وبه قطع الماوردى والمتولى وصاحب البيان وجمهور العراقيين . وقال جماعة من الخراسانيين منهم الشيخ أبو محمد الجوينى والقاضى حسين فى تعليقه ، وإمام الحرمين والرافعى : مقدم هذا المسجد من طرف وادى عرنة لا فى عرفات وآخره فى عرفات ، قالوا فمن وقف فى مقدمه لم يصح وقوفه ، ومن وقف فى آخره صح وقوفه ، قالوا : ويتميز ذلك بصخرات كبار فرشت هناك . قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح وجه الجمع بين كلامهم ونص الشافعى أن يكون زيد فى المسجد بعد الشافعى هذا القدر الذى ذكره والله أعلم .

(قلت) قال الأزرقي فى هذا المسجد ذرع سعة من مقدمه إلى مؤخره مائة ذراع وثلاث وستون ذراعا ، قال ومن جانبه الأيمن إلى جانبه الأيسر

من عرفة والطريق مائتاً ذراعاً وثلاث عشرة ذراعاً ، قال : وله مائة شرفة
وثلاث شرفات ، وله عشرة أبواب ، قال : ومن حد الحرم إلى مسجد عرفة
ألف ذراع وستائة وخمس أذرع . قال : ومن مسجد عرفات ^(١) هذا إلى
موقف النبي صلى الله عليه وسلم ميل والله تعالى أعلم .

واعلم أن عرفة ونمرة بين عرفات والحرم ليستا من واحد منهما
(وأما) جبل الرحمة ففي وسط عرفات . فإذا علمت عرفات بحدودها فقال
المساوردي : قال الشافعي حيث وقف الناس من عرفات في جوانبها ونواحيها
وجبالها وسهلها وبطاحها وأوديتها وسوقها المعروفة بذى المجاز أجزأه ،
قال : فأما إن وقف بغير عرفات من ورائها أو دونها عامداً أو ناسياً أو جاهلاً
بها فلا يجزئه ، وقال مالك : يجزئه وعليه دم ، والله أعلم .

(هــرـع) واجب الوقوف وشرطه شيان (أحدهما) كونه في أرض
عرفات وفي وقت الوقوف الذي سبق بيانه (والثاني) كون الواقف أهلاً
للعادة . وأما سننه وآدابه فكثيرة (أحدها) أن يقتل بمنزلة بنية الغسل
للووقوف ، فإن عجز عن الغسل تيمم (الثاني) أن لا يدخل أرض عرفات
إلا بعد صلاتي الظهر والعصر (الثالث) الخطبتان والجمع بين الصلاتين
(الرابع) تعجيل الوقوف عقب الصلاتين وقد سبق هذا كله مبسوطاً
بأدلته (الخامس) أن يكون مفطراً سواء أطاق الصوم أم لا ، وسواء ضعف
به أم لا ، لأن القطر أعون له على الدعاء ، وقد سبقت المسألة مبسولة في
باب صوم التطوع . وثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم
وقف مفطراً (السادس) أن يكون متطهراً لأنه أكمل فلو وقف وهو محدث
أو جنب أو حائض أو نساء أو عليه نجاسة أو مكشوف العورة صح وقوفه
لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين حاضت « اصنعي
ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » .

(١) كذا في شوقي ولفظه : مسجد عرفة .

قال أصحابنا : ولا تشتط الطهارة في شيء من أعمال الحج والعمرة إلا الطواف وركعتيه (السابع) السنة أن يقف مستقبل الكعبة (الثامن) أن يطوف حاضرا القلب فارغا من الأمور الشاغلة عن الدعاء ، وينبغي أن يقدم قضاء أشغاله قبل الزوال ويتفرغ بظاهره وباطنه عن جميع العلائق وينبغي أن يتجنب في موقفه طرق القوافل وغيرهم ، لئلا ينزعج بهم ويتهوش عليه حاله ويذهب خشوعه . (التاسع) قال أصحابنا : إن كان يشق عليه الوقوف ماشيا أو كان يضعف به عن الدعاء أو كان ممن يقتدى به ويحتاج الناس إلى ظهوره ليستفتى ويقتدى به ، فالأفضل له وقوفه راكبا ، فقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم « وقف راكبا » كما سبق بيانه والركوب أفضل من تركه والحالة هذه .

وأما إذا كان لا يضعف بالوقوف ماشيا ولا يشق عليه ولا هو ممن يحتاج إلى ظهوره ، ففي الأفضل في حقه أقوال للشافعي (أصحابنا) عند الأصحاب : راكبا أفضل للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ولأنه أعوز له على الدعاء ، وهو المهم في هذا الموضع . وهذا القول هو المنصوص في القديم والإملاء كما ذكره المصنف والأصحاب ، وبه قطع المحاملي والماوردي وآخرون وصححه الباقون (والثاني) ترك الركوب أفضل لأنه أشبه بالتواضع والخضوع (والثالث) هما سواء ، وهو نص في الأم لتعادل الفضيلتين فيها . والله أعلم . (العاشر) أن يحرص على الوقوف بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات كما سبق بيانه .

قال أصحابنا : وإن كان راكبا جعل نظر راحلته إلى الصخرات لحديث جابر السابق في صحيح مسلم . وإن كان راكبا وقف على الصخرات أو عندها بحسب الإمكان بحيث لا يؤذي ولا يتأذى ، قال أصحابنا : فإن

تعذر عليه الوصول إليه للزحمة تقرب منه بحسب الإمكان فهذا هو الصواب .

وأما ما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي هو بوسط عرفات كما سبق بيانه ، وترجيحهم له على غيره من أرض عرفات حتى ربما توهم من جهلتهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه ، فخطأ ظاهر ومخالف للسنة ، ولم يذكر أحد ممن يعتمد في صعود هذا الجبل فضيلة يختص بها ، بل له حكم سائر أرض عرفات غير موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري فإنه قال : يستحب الوقوف عليه ، وكذا قال الماوردي في الحاوي يستحب قصد هذا الجبل الذي يقال له جبل الدعاء ، قال : وهو موقف الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وذكر البنديجي نحوه . وهذا الذي قالوه لا أصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف فالصواب الاعتناء بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هو الذي خصه العلماء بالذكر وحشوا عليه وفضلوه ، وحديثه في صحيح مسلم وغيره كما سبق . هكذا نص عليه الشافعي وجميع أصحابنا وغيرهم من العلماء . وقد قال إمام الحرمين في وسط عرفات جبل يسمى جبل الرحمة لا نك في صعوده وإن كان يفتاده الناس ، والله أعلم .

(الحادي عشر) السنة أن يكثر من الدعاء والتلهيل والتلبية والاستغفار والتضرع وقراءة القرآن ، فهذه وظيفة هذا اليوم ولا يقصر في ذلك ، وهو معظم الحج ومطلوبه ، وقد سبق في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الحج عرفة) فينبغي أن لا يقصر في الاهتمام بذلك واستفراغ الوسع فيه . ويكثر من هذا الذكر والدعاء قائما وقاعدا ويرفع يديه في الدعاء ولا يجاوز بهما رأسه . ولا يتكلف السج في الدعاء ، ولا بأس بالدعاء المسجوع إذا كان محفوظا أو قاله بلا تكلف ولا

فكر فيه • بل جرى على لسانه ولم يقصد تكلف ترتيبه وإعراجه وغير ذلك مما يشغل قلبه •

ويستحب أن يخفض صوته بالدعاء ويكره الإفراط في رفع الصوت لحديث أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فكننا إذا أشرفنا على واد هللنا وكبرنا ، رفعت أصواتنا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم ، فانكم لا تدعون أصم ولا غابيا ، إنه معكم إنه سميع قريب » رواه البخاري ومسلم • اربعوا - بفتح الباء الموحدة - أى ارفقوا بأنفسكم ويستحب أن يكثر التضرع والخشوع ، والتذلل والخضوع وإظهار الضعف والافتقار ، ويلح في الدعاء ولا يستبطئ الإجابة ، بل يكون قوى الرجاء للإجابة • لحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يستجاب لأحدكم ما لم يجعل فيقول قد دعوت ولم يستجب لى » رواه البخاري ومسلم •

وعن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما على الأرض مسلم يدعو الله تعالى بدعوة إلا آتاه الله إياها أو صرف من سوء مثلاً ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم • فقال رجل من القوم : إذن تكثر • قال : الله أكثر » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح • ورواه الحاكم في المستدرک من رواية أبي سعيد وزاد فيه « أو يدخر له من الأجر مثلاً » ويستحب أن يكرر كل دعاء ثلاثاً • ويفتح دعاءه بالحميد والتمجيد لله تعالى والتسبيح • والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخته بثل ذلك • ولكن متطهراً متابعداً عن الحرام والشبهة في طعامه وشرابه ولباسه ومركوبه وغير ذلك مما معه ، فإن هذه آداب لجميع الدعوات • وليختتم دعاءه بآمين • وليكثر من التسبيح والتهليل والتكبير ونحوها من الأذكار • وأفضله ما قدمناه من رواية الترمذي وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« أفضل الدعاء يوم عرفة • وأفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله وحده لا شريك له • له الملك وله الحمد • وهو على كل شيء قدير » •

وفى كتاب الترمذى عن على رضى الله عنه قال : « أكثر ما دعا النبى صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فى الموقف اللهم لك الحمد كالذى نقول وخير مما نقول • اللهم لك صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى • وإليك مأبى ، لك رب قرأتى • اللهم إنى أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الأمر • اللهم إنى أعوذ بك من شر ما تجيء به الريح » وإسناد هذين الحديثين ضعيف • لكن معناهما صحيح ، وأحاديث الفضائل يعمل فيها بالأضعف كما سبق مرات • ويكثر من التلبية رافعا بها صوته من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وينبغى أن يأتى بهذه الأذكار كلها • فتارة يهلل وتارة يكبر وتارة يسبح وتارة يقرأ القرآن • وتارة يصلى على النبى صلى الله عليه وسلم وتارة يدعو وتارة يستغفر ويدعو مفردا • وفى جماعة وليدع لنفسه ولوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه وأصدقائه وأحبائه وسائر من أحسن إليه وسائر المسلمين ، وليحذر كل الحذر من التقصير فى شيء من هذا • فإن هذا اليوم لا يمكن تداركه بخلاف غيره •

وينبغى أن يكرر الاستغفار والتلفظ بالتوبة من جميع المخالفات • مع الندم بالقلب • وأن يكثر البكاء مع الذكر والدعاء • فهناك تسكب العبرات • وتستبقل العثرات وترتجى الطلبات • وإنه لمجمع عظيم وموقف جسيم • يجتمع فيه خيار عباد الله الصالحين وأوليائه المخلصين والخواص من المقربين • وهو أعظم مجامع الدنيا • وقد قيل إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل الموقف •

وثبت فى صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال : « ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة . وإنه ليدنو ثم يباهى بهم الملائكة . فيقول ما أراد هؤلاء ؟ » وروينا عن طلحة بن عبيد الله أحد العشرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما رأى الشيطان أصغر ولا أحقر ولا أدبر ولا أعظم منه في يوم عرفة . وما ذاك إلا أن الرحمة تنزل فيه فيتجاوز عن الذنوب العظام » وعن سالم بن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم « أنه رأى سائلا يسأل الناس يوم عرفة . فقال : يا عاجز . في هذا اليوم يسأل غير الله تعالى ! » .

وعن الفضيل بن عياض رحمه الله أنه نظر إلى بكاء الناس بعرفة فقال « أرايتم لو أن هؤلاء صاروا إلى رجل فسألوه دافعا ؟ أكان يردهم ؟ قيل : لا . قال : والله للمغفرة عند الله أهون من إجابة رجل لهم بدائق » وبالله التوفيق .

(فرع) ومن الأدعية المختارة : اللهم آتنا في الدنيا حسنة . وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا كبيرا . وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت . فاغفر لى مغفرة من عندك . وارحمنى رحمة أسعد بها فى الدارين وتب على توبة نصوحا لا أتكثها أبدا والزمنى سبيل الاستقامة لا أزيع عنها أبدا . اللهم اتقنى من ذل المعصية إلى عز الطاعة . واكفى بحلالك عن حرامك . وأغنى بفضلك عن سواك . ونور قلبى وقبرى . واغفر لى من الشر كله . واجمع لى الخير . اللهم إنى أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى . اللهم يسرنى لليسرى وجنبنى العسرى ، وارزقنى طاعتك ما أبقيتسى ، أستودعك منى ومن أحبابى والمسلمين أديانا وأماناتنا وخواتيم أعمالنا ، وأقوالنا وأبداننا ، وجميع ما أنعمت به علينا ، وبالله التوفيق .

(فرع) ليحذر كل الحذر من المخاصصة والمشائبة والمنافرة والكلام

القيح ، بل ينبغي أن يحترز من الكلام المباح ما أمكنه ، فانه تضييع للوقت المهم فيما لا معنى مع أنه يخاف انجراره إلى حرام من غيبة ونحوها ، وينبغي أن يحترز غاية الاحتراز عن احتقار من يراه رث الهيئة أو مقصرا في شيء ، ويحترز من اتهاار السائل ونحوه ، فان خاطب ضعيفا تلتطف في مخاطبته ، فان رأى منكرا محققا لزمه إنكاره ، وتلتطف في ذلك .

(فسر) ليستكثر من أعمال الخير في يوم عرفة وسائر أيام عشر ذي الحجة وقد ثبت في صحيح البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما العمل في أيام أفضل منه في هذه ، يعنى أيام العشر ، قالوا : ولا الجهاد ؟ قال ولا الجهاد ، إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وما له فلم يرجع بشيء » والله تعالى أعلم .

(فسر) الأفضل للواقف أن لا يستظل ، بل يبرز للشمس إلا للعذر بأن يتضرر أو ينقص دعاؤه أو اجتهاده في الأذكار . ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم استظل بعرفات مع ثبوت الحديث في صحيح مسلم وغيره عن أم الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم « ظل عليه ثوب وهو يرمى الجمرة » وقد قدمنا بيان مذهبنا غير ما في استظل المحرم بغير عرفات في باب الإحرام . والله أعلم .

(فسر) في التعريف بغير عرفات ، وهو الاجتماع المعروف في البلدان بعد العصر يوم عرفة ، وفيه خلاف للسلف وروناه في سنن البيهقي عن أبي عوانة قال : « رأيت الحسن البصرى يوم عرفة بعد العصر جلس فدعا وذكر الله عز وجل فاجتمع الناس » وفي رواية « رأيت الحصن خرج يوم عرفة من المقصورة بعد العصر فعرف . وعن شعبة قال « سألت الحكم وحادا عن اجتماع الناس يوم عرفة في المساجد فقالا : هو محدث » وعن منصور عن إبراهيم التخمي هو محدث وعن قتادة عن الحسن قال : قال أول من صنع ذلك ابن عباس ، هذا ما ذكره البيهقي . وقال الأثرم : سألت

أحمد بن حنبل عنه فقال : أرجو أنه لا بأس به ، قد فعله غير واحد ، الحسن وبكر وثابت ومحمد بن واسع كانوا يشهدون المسجد يوم عرفة ، وكرهه جماعات منهم نافع مولى ابن عمر وإبراهيم النخعي والحكم وحباد ومالك ابن أنس وغيرهم ، وصنف الإمام أبو بكر الطرطوشي المالكي الزاهد كتاباً في البدع المنكرة ، جعل منها هذا التعريف ، وبالغ في إنكاره ، ونقل أقوال العلماء فيه ، ولا شك أن من جعله بدعة لا يلحقه بفاحشات البدع ، بل يخفف أمرها والله أعلم •

(فرع) من البدع القبيحة ما اعتاده بعض العوام في هذه الأزمان من إيقاد الشمع بجبل عرفة ليلة التاسع أو غيرها ، ويستصحبون الشمع من بلداتهم لذلك ويعتنون به ، وهذه ضلالة فاحشة جمعوا فيها أنواعاً من القبائح (منها) إضاعة المال في غير وجهه (ومنها) إظهار شعار المجوس في الاعتناء بالنار (ومنها) اختلاط النساء بالرجال ، والشموع بينهم ، ووجوههم بارزة (ومنها) تقديم دخول عرفات على وقتها المشروع ، ويجب على ولي الأمر - وفقه الله - وكل مكلف تسكن من إزالة هذه البدع إنكارها ، والله المستعان •

(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بالوقوف

(إحداها) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أنه يصح وقوف غير الطاهر من الرجال والنساء كالجنب والحائض وغيرهما ، واختلفوا في صوم يوم عرفة بعرفة وقد ذكرنا المذاهب فيه في باب صوم التطوع •

(الثانية) ذكرنا أن الأصح عندنا أنه لا يصح وقوف المغني عليه ، وحكاه ابن المنذر عن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور قال : وبه أقول ، وقال مالك وأبو حنيفة يصح •

(الثالثة) لو وقف بعرفات ، وهو لا يعلم أنها عرفات فقد ذكرنا أن

مذهبنا صحة وقوفه ، وبه قال مالك وأبو حنيفة ، وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أنه لا يجزئه .

(الرابعة) إذا وقف في النهار ودفع قبل غروب الشمس ، ولم يمد في نهاره إلى عرفات ، هل يلزمه الدم ؟ فيه قولان سبقا (الأصح) أنه لا يلزمه ، وقال أبو حنيفة وأحمد يلزمه ، فإن قلنا يلزمه فعاد في الليل سقط عندنا وعند مالك وقال أبو حنيفة وأبو ثور : لا يسقط ، وإذا دفع بالنهار ولم يمد ، أجزاء وقوفه وحجه صحيح ، سواء أوجبت الدم أم لا ، وبه قال عطاء والثوري وأبو حنيفة وأبو ثور ، وهو الصحيح من مذهب أحمد ، قال ابن المنذر : وبه قال جميع العلماء إلا مالكا . وقال مالك : المعتمد في الوقوف بعرفة هو الليل ، فإن لم يدرك شيئا من الليل فقد فاته الحج ، وهو رواية عن أحمد . واحتج مالك بأن النبي صلى الله عليه وسلم « وقف حتى غربت الشمس ، وقال : لتأخذوا عني مناسككم » .

واحتج أصحابنا بحديث عروة بن مضر السابقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من شهد صلاتنا هذه - يعني الصبح - وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه » وهو حديث صحيح (والجواب) عن حديثهم أنه محمول على الاستحباب أو أن الجمع بين الليل والنهار يجب لكن يجبر بدم ، ولا بد من الجمع بين الحديثين ، وهذا الذي ذكرناه طريق الجمع والله أعلم .

(الخامسة) وقت الوقوف بين زوال الشمس يوم عرفة وطلوع الفجر ليلة النحر ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور . وقال القاضى أبو الطيب والعبدري : هو قول العلماء كافة إلا أحمد ، فانه قال : وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة ، وطلوعه يوم النحر ، واحتج بحديث عروة السابق قريبا في المسألة الرابعة . واحتج أصحابنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال وكذلك الخلفاء الراشدون فمن بعدهم إلى اليوم ،

وما نقل أن أحدا وقف قبل الزوال . قالوا : وحديث عروة محمول على ما بعد الزوال .

(السادسة) لو وقف بطن عرنة لم يصح وقوفه عندنا ، وبه قال جماهير العلماء وحكى ابن المنذر وأصحابنا عن مالك أنه يصح ويلزمه دم . وقال العبدري : هذا الذي حكاه أصحابنا من مالك لم أره له ، بل مذهبه في هذه المسألة كمنذهب الفقهاء أنه لا يجوز ، قال : وقد نص أصحابه أنه لا يجوز أن يقف بعرنة .

واحتج أصحابنا بالحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عرفة كلها موقف وارفعوا عن عرنة » وهو حديث ضعيف رواه ابن ماجه من رواية جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد ضعيف جدا لأن فيه القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر ابن الخطاب . وأجمعوا على تضعيف القاسم هذا . قال أحمد بن حنبل : هو كذاب كان يضع الحديث ، فترك الناس حديثه . وقال يحيى بن معين : هو ضعيف ليس بشيء . وقال أبو حاتم هو متروك . وقال أبو زرعة هو ضعيف لا يساوى شيئا متروك الحديث ، منكر الحديث ، ورواه البيهقي من رواية محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح لكنه مرسل . ورواه بإسناد صحيح موقوفا على ابن عباس وإسناد ضعيف مرفوعا ورواه الحاكم في المستدرک مرفوعا بالإسناد الذي ذكره البيهقي وقال هو صحيح على شرط مسلم^(١) ، وليس كما قال ، فليس هو على شرط مسلم ولا إسناده صحيح لأنه من رواية محمد بن كثير ، ولم يرو له مسلم ، وقد ضعفه جمهور الأئمة . والله تعالى أعلم .

(١) قال الحاكم أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد الحنبلي يروى لنا أحمد بن محمد بن سيار لنا محمد بن كثير لنا سليمان بن عبيدة بن زياد بن سعد عن أبي الويزر عن أبي معبد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارفعوا عن بطن عرنة وارفعوا عن بطن محسر - ثم قال - هذا بإسناد صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وشاهدنا على شرط الترمذي صحيح لا فيه للمعمر في سننه . وسألت الشاهد الموقوفا على ابن عباس (ط) .

(قلت) فتحصل الدلالة على مالك بثلاثة أشياء (أحدها) الرواية المرسلة ، فإن المرسل عنده حجة (والثاني) الموقف على ابن عباس وهو حجة عنده (والثالث) أن الذي قلنا به من تحديد عرفات مجمع عليه ، والذي يدعيه من دخول عرفة في الحد لا يقبل إلا بدليل ، وليس لهم دليل صحيح ولا ضعيف في ذلك ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإذا غربت الشمس دفع إلى المزدلفة ، لحديث على كرم الله وجهه ، ويمشي وعليه السكينة لما روى الفضل بن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للناس عشية عرفة وغداة جمع حين دفعوا : « عليكم بالسكينة » فإذا وجد فرجة أسرع لما روى أسامة رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير العنق » فإذا وجد فجوة نص ، ويجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة على ما بيناه في كتاب الصلاة ، فإن صلى كل واحدة منهما في وقتها جاز ، لأن الجمع رخصة لأجل السفر فجاز له تركه . ويثبت بها إلى أن يطلع الفجر الثاني ، لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم « أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء ، واضطجع حتى إذا طلع الفجر صلى الفجر » وفي أي موضع من المزدلفة بات أجزاء ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن محسر » وهل يجب المبيت بمزدلفة أم لا ؟ فيه قولان (أحدهما) يجب لأنه نسك مقصود في موضع فكان واجبا كالرمي (والثاني) أنه سنة لأنه مبيت فكان سنة كالمبيت بمنى ليلة عرفة ، فإن قلنا إنه يجب وجب بتركه الدم وإن قلنا إنه سنة لم يجب بتركه الدم .

ويستحب أن يؤخذ منها حصي جمرة العقبة لما روى الفضل بن العباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال غداة يوم النحر اللفظ لي حصي ، فلقطت له حصيات مثل حصي الخذف » ولأن السنة إذا أتى منى لا يعرج على غير الرمي ، فاستحب أن يأخذ الحصى حتى لا يشتغل عن الرمي ، وإن أخذ الحصى من غيرها جاز لأن الاسم يقع عليه .

ويصلى الصبح بالمزدلفة في أول الوقت وتقديمها أفضل ، لما روى

عبد الله قال « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة إلا لميقاتها إلا المغرب والعشاء بجمع ، وصلاة الفجر يومئذ قبل ميقاتها » ولأنه يستحب الدعاء بعدها فاستحب تقديمها ليكثر الدعاء . فإذا صلى وقف على قرح وهو المشعر الحرام ويستقبل القبلة ويدعو الله تعالى ، لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب القصواء حتى رقى على المشعر الحرام واستقبل القبلة فدعا الله عز وجل وكبر وهلل ووحد ولم يزل واقفا حتى أسفر جدا ثم دفع قبل أن تطلع الشمس » .

والمستحب أن يدفع قبل طلوع الشمس لحديث جابر ، فإن أخر الدفع حتى طلعت الشمس كره لما روى المسور بن مخرمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كانوا يدفعون من المشعر الحرام بعد أن تطلع الشمس على رؤوس الجبال كأنها عمائم الرجال في وجوههم ، وإننا ندفع قبل أن تطلع الشمس ليخالف هدينا هدى أهل الأوثان والشرك » فإن قدم الدفع بعد نصف الليل وقبل طلوع الفجر جاز لما روت عائشة رضى الله عنها « أن سودة رضى الله عنها كانت امرأة لبطة ، فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل الإفاضة ليلا في ليلة المزدلفة فآذن لها » والمستحب إذا دفع من المزدلفة أن يمضى وعليه السكينة ، لما ذكرناه من حديث الفضل بن عباس ، وإذا وجد فرجة أسرع كما يفعل في الدفع من عرفة . والمستحب إذا بلغ وادى محسر أن يسرع إذا كان ماشيا أو يحرك دابته إذا كان راكبا بقدر رمية حجر ، لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم حرك قليلا في وادى محسر) .

(الشرح) أما حديث علي رضى الله عنه فسبق في فصل الوقوف بعرفات أنه حديث صحيح . ومما في معناه حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « لم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص » رواه مسلم . وحديث الفضل بن عباس رواه مسلم ، وحديث أسامة رواه البخاري ومسلم . وحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم « أتى المزدلفة » إلى آخره رواه مسلم بلفظه وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بالمزدلفة تلك الليلة بين المغرب والعشاء من رواية جماعات من الصحابة ، منهم ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبو أيوب

الأنصاري وأسامة بن زيد وجابر ، وكل رواياتهم في صحيح البخاري ومسلم
إلا جابرا ففى مسلم خاصة .

وأما حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « المزلفة
كلها موقف ، وارتفعوا عن بطن محسر » فرواه البيهقي بإسناد فيه ضعف ،
وقد ذكرناه قريبا في المسألة السادسة في مذاهب العلماء قبل هذا الفصل ،
وبغنى عنه حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « نحرث ههنا
ومنى كلها منحر ، فأنحروا في رجالكم ، ووقف ههنا وعرفه كلها موقف ،
ووقفت ههنا وجمع كلها موقف » رواه مسلم . وجمع هى المزلفة
وسنوضحه إن شاء الله تعالى .

وأما حديث الفضل بن عباس في لقط الحصى فصحيح ، رواه
البيهقي بإسناد حسن أو صحيح ، وهو على شرط مسلم من رواية عبد الله
ابن عباس عن أخيه الفضل بن عباس . ورواه النسائي وابن ماجه بإسنادين
صحيحين . إسناد النسائي على شرط مسلم ، لكنهما رواه من رواية ابن
عباس مطلقا ، وظاهر روايتهما أنه عبد الله بن عباس لا الفضل ، وكذا ذكره
الحافظ أبو القاسم بن عساكر في الأطراف في مسند عبد الله بن عباس ،
ولم يذكره في مسند الفضل ، والجميع صحيح كما ذكرناه فيكون ابن عباس
وصله في رواية البيهقي ، وأرسله في روايتي النسائي وابن ماجه ، وهو
مرسل صحابى وهو حجة لو لم يعرف المرسل عنه ، فإذا عرف فأولى
بالاحتجاج والاعتماد ، وقد عرف هنا أنه عن الفضل بن عباس فالحاصل
أن الحديث صحيح من رواية الفضل بن عباس والله أعلم .

وأما حديث عبد الله هو ابن مسعود « ما رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلى صلاة إلا لميقاتها » إلى آخره ، فرواه البخاري ومسلم .
وقوله « فى الصبح قبل ميقاتها » أى قبل ميقاتها المعتاد فى باقى الأيام .
وكانت هذه الصلاة عقب طلوع الفجر .

وأما حديث جابر في الوقوف بالمشرع الحرام فرواه مسلم بلفظه
الواقع هنا ، وهو بعض من حديث جابر الطويل . وأما حديث المسور بن
مخرمة فرواه البيهقي بمعناه بإسناد جيد . وأما حديث عائشة في قصة سودة
فرواه البخاري ومسلم . وأما حديث جابر الذي بعده في وادي محسر
فرواه مسلم ، والله أعلم .

(وأما لغات الفصل والفاظه) فالمزدلفة بكسر اللام . قال الأزهرى :
سميت بذلك من التزلف والازدلاف ، وهو التقرب ، لأن الحجاج إذا
أفاضوا من عرفات ازدلفوا إليها أى مضوا إليها وتقربوا منها .

وقيل سميت بذلك لمحجى الناس إليها في زلف من الليل أى ساعات ،
وسميت المزدلفة جمعا - بفتح الجيم وإسكان الميم - سميت بذلك لاجتماع
الناس بها . وأعلم أن المزدلفة كلها من الحرم . قال الأزرقى في تاريخ مكة
والبندنجى والمساوردى صاحب الحاوى في كتابه الأحكام السلطانية
وغيرهما من أصحابنا وغيرهم : حد المزدلفة ما بين وادى محسر ومازى
عرفة ، وليس الحدان منها ، ويدخل في المزدلفة جميع تلك الشعاب القوايل
والظواهر ، والجبال الداخلة في الحد المذكور .

وأما وادى محسر فبضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة
المشددة وبالألف ، سى بذلك لأن قبل أصحاب القيل حصر فيه ، أى أعين
وكل عن أنسير ومنه قوله تعالى (ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير)
ووادى محسر موضع فاصل بين منى ومزدلفة ، وليس من واحدة منها .
قال الأزرقى : وادى محسر خمسمائة ذراع وخمس وأربعون ذراعا^(١) .

وأما منى فكسر الميم ، ويجوز فيها الصرف وعدمه والتذكير
والتأنيث ، والأجود الصرف . وجزم ابن قتيبة في آداب الكتاب بأنها

(١) يبلغ الذراع واحدا وخمسين سنتيمترا تقريبا ، أى أنه نحو مائتين وسبعين مترا
وسبعة أمتار . وقد ذكر أن الذراع يبلغ طوله ما بين الخمسين والسبعين سنتيمترا . وعلى
هذا فيكون حوالى ستين سنتيمترا في المتوسط ، أى نحو ثلاثمائة وعشرين مترا وسبعة أمتار
تقريبا .

لا تصرف ، وجزم الجوهري في الصحاح بأن منى مذكر مصروف . وقال العلماء : سميت منى لما يمن فيها من الدماء ، أى يراق ويصب . هذا هو الصواب الذى جزم به الجمهور من أهل اللغة والتواريخ وغيرهم ونقل الأزرقي وغيره أنها سميت بذلك لأن آدم لما أراد مفارقة جبريل صلى الله عليه وسلم قال له : تمن ، قال : أتمنى الجنة . وقيل سميت بذلك من قولهم : منى الله الشئ ، أى قدره . فسميت منى ، لما جعل الله تعالى من الشعائر فيها . قال الجوهري : قال يونس : يقال امتنى القوم إذا أتوا منى ، وقال ابن الأعرابي يقال أمنى القوم أتوا منى .

واعلم أن منى من الحرم وهى شعب ممدود بين جبلين (أحدهما) ثبير (والآخر) الصانع ، قال الأزرقي وأصحابنا في كتب المذهب : حد منى ما بين جمره العقبة ووادى محسر ، وليست الجمره ولا وادى محسر من منى . قال البندنجي والأصحاب : ما أقبل على منى من الجبال فهو منها ، وما أدبر فليس منها . قال الأزرقي وغيره : ذرع ما بين جمره العقبة ومحسر سبعة آلاف ذراع ^(١) ومائتا ذراع ، قال الأزرقي : وعرض منى من مؤخر المسجد الذى يلي الجبال إلى الجبل بعذائه ألف ذراع وثلاثمائة ذراع ^(٢) ، ومن جمره العقبة إلى الجمره الوسطى أربعمائة ذراع وسبع وثمانون ذراعا ونصف ذراع ، ومن الجمره الوسطى إلى الجمره التى تلى مسجد الخيف ثلاثمائة ذراع وخمسة أذرع ، ومن الجمره التى تلى مسجد الخيف إلى أوسط أبواب المسجد ألف ذراع وثلاثمائة ذراع وإحدى وعشرون ذراعا ، والله أعلم .

واعلم أن بين مكة ومنى مسافة فرسخ ، هو ثلاثة أميال ^(٣) . ومن منى

(١) أى نحو ثلاثة كيلو ونصف الكيلو أو يزيد قليلا .

(٢) وذلك نحو ستمائة وسنين مترا .

(٣) الميل ثلاثة كيلو فتكون المسافة من مكة إلى منى نحو تسعة كيلومترات .

إلى مزدلفة فرسخ ، ومن مزدلفة إلى عرفات فرسخ ، وقال إمام الحرمين والرافعي : بين مكة ومنى فرسخان ، والصواب فرسخ فقط . كذا قاله الأزرقى والمحققون في هذا الفن . والله أعلم .

وأما المشعر الحرم فبفتح الميم . هذا هو الصحيح المشهور . وبه جاء القرآن وهو المعروف في رواية الحديث . قال صاحب المطالع : ويجوز كسر الميم لكن لم يرد إلا بالفتح . وحكى الجوهرى الكسر . ومعنى الحرام المحرم أى الذى يحرم فيه الصيد وغيره . فانه من الحرم . ويجوز أن يكون معناه ذا الحرمة . واختلف العلماء في المشعر الحرام . هل هو المزدلفة كلها أم بعضها . وهو قرح خاصة . وسنوضح الخلاف فيه قريبا إن شاء الله تعالى . قال العلماء : سعى مشعرا لما فيه من الشعائر ، وهى معانم الدين وطاعة الله تعالى . قوله (فاذا وجد فرجة) وهى بضم الفاء وفتحها . ويقال فرج بلا هاء ثلاث لغات سبق بيانها في موقف الإمام والمأموم . وقوله « يسير العنق » بفتح النون وهو ضرب معروف من السير فيه إسراع يسير ، والنص بفتح النون وتشديد الصاد المهمله ، أكثر من العنق .

قوله (لأنه نك مقصود في موضعه فكان واجبا كالرمى) احترز عن الرمل والاضطباع فانهما تابعان للطواف ، وكذا صلاة الطواف وتقبيل الحجر ونحوه ولكنه ينتقض بالمبيت بمنى ليلة التاسع ، وبطواف القدوم ، وبالخطب والتلبية قوله صلى الله عليه وسلم « القط لى حصى » هو بضم القاف قوله « ويصلى الصبح في أول الوقت ويقدمها أفضل تقديم » أى أكثر ما يمكنه من التقديم ، وهو أن يصليها أول طلوع الفجر ، قوله « وقف على قرح » هو بضم القاف وفتح الزاى وهو جبل معروف بالمزدلفة قوله : أن النبى صلى الله عليه وسلم ركب القصواء ، هى بفتح القاف وإسكان الصاد وبالماء ، قال أهل اللغة : يقال شاة قصواء وفاقة قصواء إذا قطع من أذنها شيء لا يجاوز الربيع ، فان جاوز فهمى غضباء ، قال العلماء :

ولم تكن ناقة النبي صلى الله عليه وسلم مقطوعا من أذنها شيء ، قال صاحب المطالع : قال الدارودي إنما قيل لها القصواء لأنها كانت لا تكاد تسبق ، قال الجوهري يقال شاة قصواء وناقة قصواء ، ولا يقال جمل أقصى ، وإنما يقال مقصو ومقصى ، كما يقال امرأة حسناء ، ولا يقال رجل أحسن ، وكان يقال لهذه الناقة : القصواء والقصى والجعدا قال العلماء : هي اسم لناقة واحدة وقيل : هن ثلاث والله أعلم .

قوله « رقى على المشعر » هو بكسر القاف ، وسبق بيانه قريبا . قوله « حتى أسفر جدا » هو بكسر الجيم ، وهو منصوب بفعل محذوف أى جيد ، ومعناه إسفاراً ظاهراً . قوله « امرأة ثبطة » هي بشاء مثثة مفتوحة ثم باء موحدة ساكنة أى ثقيلة البدن جسيمة ، والله أعلم .

(أما الأحكام) ففيها مسائل (إحداها) وهي مقدمة لما بعدها في بيان حديث علي رضي الله عنه الذي سبق الوعد به ، وهو ما رواه عبد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال « وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال : هذه عرفة ، وهو الموقف ، وعرفة كلها موقف ، ثم أقاض حين غربت الشمس وأردف أسامة بن زيد وجعل يشير بيده على هينته والناس يضربون يميناً وشمالاً لا يلتفت إليهم ويقول : أيها الناس عليكم السكينة ، ثم أتى جعاً فصلى بهم الصلاتين جميعاً ، فلما أصبح أتى قزح ووقف عليه وقال : هذا قزح وهو الموقف ، وجمع كلها موقف ، ثم أقاض حتى انتهى إلى وادي محسر ففرع ناقته فخبث حتى جاز الوادي فوقف وأردف الفضل ثم أتى الجبرة فرماها ، ثم أتى المنحر فقال : هذا المنحر ومنى كلها منحر ، واستفتته جارية شابة من خثعم فقالت : إن أبي شيخ كبير وقد أدركته فريضة الله في الحج أفيجزى أن أحج عنه ، قال : حجى عن أبيك ، ولوى عنق الفضل ، فقال العباس : يا رسول الله لم نويت عنق ابن عمك ؟ قال رأيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما . وأما

رجل فقال : يا رسول الله إني أفضت قبل أن أحلق أو أقصر ، قال أحلق ولا حرج . قال : وجاء آخر فقال : يا رسول الله ذهبت قبل أن أرمي ، قال أرم ولا حرج ، قال ثم أتى البيت فظاف به ثم أتى زمزم فقال : يا بني عبد المطلب لولا أن يغلبكم عليه الناس لنزعت « رواه الترمذى بهذا اللفظ وقال هو حديث حسن صحيح . ورواه أبوداود مختصرا وفي روايته « والناس يضربون يميناً وشمالاً لا يلتفت إليهم » .

(الثانية) السنة للإمام إذا غربت الشمس وتحقق غروبها أن يفيض من عرفات ، ويفيض الناس معه ، وأن يؤخر صلاة المغرب بنية الجمع إلى العشاء ، ويكثر كل واحد منهم من ذكر الله تعالى والتلبية لقوله تعالى (فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكراً) .

(الثالثة) السنة أن يسلك في ذهابه إلى المزدلفة على طريق المأزمين ، وهو بين العلمين اللذين هما حد الحرم من تلك الناحية ، والمأزم بهمزة بعد الميم وكسر الزاي هو الطريق بين الجبلين ، وقد نص الشافعى في المختصر والمصنف في التبيين وجميع الأصحاب على أنه يسن الذهاب إلى المزدلفة على طريق المأزمين ، لا على طريق ضب . وعجب إهمال المصنف هذه المسألة هنا مع شهرتها . وذكره لها في التنبيه مع الحاجة إليها . وقد ثبت معناه في الصحيحين من رواية أسامة بن زيد رضى الله عنهما .

(الرابعة) السنة أن يسير إلى المزدلفة وعليه السكينة والوقار على عادة سيره ، سواء كان راكباً أو ماشياً ، ويحترز عن إيذاء الناس في المزاحمة ، فإن وجد فرجة فالسنة الاسراع فيها لما ذكره المصنف ، ولا بأس بأن يتقدم الناس على الإمام أو يتأخروا عنه ، لكن من أراد الصلاة مع الإمام فينبغى أن يكون قريباً منه .

(الخامسة) السنة أن يؤخروا صلاة المغرب ويجمعوا بينها وبين

العشاء في المزدلفة في وقت العشاء . هكذا أطلق استحباب تأخير المغرب والعشاء إلى المزدلفة جمهور الأصحاب لما ذكره المصنف ، وقالت طائفة من أصحابنا : يؤخرهما إلى المزدلفة ما لم يخش فوت وقت الاختيار للعشاء ، وهو ثلث الليل في أصح القولين ونصفه في الآخر ، فان خافه لم يؤخر بل يجمع بالناس في الطريق ومن قال بهذا التفصيل الدارمي وأبو علي ابن دنيجي في كتابه الجامع والقاضي أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد وصاحبها الشامل والعدة وصاحب البيان وآخرون ، ونقله أبو الطيب في تعليقه عن نص الشافعي ، ونقله صاحب الشامل والبيان عن نصه في الإملاء ، ولعل إطلاق الأكثرين محمول على ما لم يخش فوت وقت الاختيار لينفق قولهم مع نص الشافعي ، وهذه الطائفة الكثيرة الكبيرة والله تعالى أعلم .

قال الشافعي والأصحاب : السنة إذا وصلوا مزدلفة أن يصلوا قبل حط رحالهم ونيخ كل إنسان جملة ويعقله ثم يصلون ، لحديث أسامة ابن زيد رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء المزدلفة توضأ ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أفأخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلاها ولم يصل بينهما شيئا » رواه البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب حتى جئنا المزدلفة فأقام المغرب ثم أفأخ الناس في منازلهم ولم يحلوا حتى أقام العشاء الآخرة فصلى ثم حلوا » .

قال الشافعي : ولو ترك الجمع بينهما وصلى كل واحدة في وقتها أو جمع بينهما في وقت المغرب أو جمع وحده لا مع الإمام أو صلى إحداهما مع الإمام والأخرى وحده جامعا بينهما ، أو صلاهما في عرفات أو في الطريق قبل المزدلفة جاز وفاته الفضيلة . وإن جمع في المزدلفة في وقت العشاء أقام لكل واحدة منهما ولا يؤذن للثانية . وفي الأذان للأولى الأقوال الثلاثة

فيم جمع في سائر الأسفار في وقت الثانية والأصح أن يؤذن ، وقد سبقت
المسألة واضحة في باب الأذان •

واعلم أن هذا الجمع ثابت بالأحاديث الصحيحة وإجماع المسلمين ،
وأحاديثه مشهورة في الصحيحين ، فمن روى في صحيح البخاري ومسلم
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « جمع بالمزدلفة تلك الليلة بين المغرب
والعشاء » عبد الله بن مسعود وأبو أيوب الأنصاري وابن عمر وأسامة بن
زيد • ورواه مسلم أيضا من رواية جابر في حديثه الطويل والترمذي من
رواية علي وهو صحيح كما سبق والله أعلم •

(السادسة) إذا وصلوا مزدلفة وحلوا باتوا بها ، وهذا المبيت نك
بالإجماع ، لكن هو واجب أو سنة • فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف
بدليلهما (أصحهما) واجب (والثاني) سنة ؟ وحكى الرافعي فيه ثلاثة
طرق (أصحها) قولان كما ذكرنا (والثاني) القطع بالإيجاب (والثالث)
بالاستحباب ، فإن تركه أراق دما ، فإن قلنا المبيت واجب فالدم لتركه
واجب وإلا فسنة ، وعلى القولين ليس بركن ، فلو تركه صح حجه • هذا
هو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به جمهور الأصحاب
وجباهير العلماء • وقال إمامان من أصحابنا : هو ركن لا يصح الحج إلا
به كالوقوف بعرفات ، قاله أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وأبو بكر
محمد بن إسحاق بن خزيمة ، فأما ابن بنت الشافعي فهو مشهور عنه ، حكاه
عنه القاضي أبو الطيب في تعليقه ، والمأوردى وغيرهما ، وحكاه الرافعي
عنه وعن ابن خزيمة ، وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه والمذهب أنه ليس
بركن ، وأنه واجب فيجب الدم بتركه ثم الصحيح المنصوص في الأم أن
هذا المبيت يحصل بالحضور في مزدلفة في ساعة من النصف الثاني من
الليل ، وبهذا قطع جمهور العراقيين وأكثر الخراسانيين ، وفي قول ضعيف

يحصل أيضا بساعة في النصف الثاني أو ساعة قبل طلوع الشمس حكاه أبو علي البندنجي عن نصه في القديم والإملاء .

وحكى إمام الحرمين عن نقل شيخه أبي محمد وصاحب التتريب في قدر الواجب من المبيت قولين (أظهرهما) معظم الليل (والثاني) الحضور حال طلوع الفجر . وهذا النقل غريب وضعيف ، وقطع صاحب الحاوي بأنه لو دفع من عرفات ولم يحصل بمزدلفة إلا بعد نصف الليل لزمه دم ، قال لأنه لم يحضر فيها إلا أقل الليل ، وهذا الحكم والدليل ضعيفان ، والمذهب ما سبق . واتفق أصحابنا ونصوص الشافعي على أنه لو دفع من مزدلفة بعد نصف الليل أجزاء ، وحصل المبيت ، ولا دم عليه بلا خلاف ، وهذا مما يرد نقل إمام الحرمين ، فاتهم لا يصلون بمزدلفة غالبا إلا قريب ربع الليل أو نحوه ، فإذا دفع عقب نصف الليل لم يكن قد حضر معظم الليل بمزدلفة وقد اتفقوا على أنه يجزئه ، قال أصحابنا : سواء كان الدفع بعد نصف الليل لعذر أم لغيره فإنه يجزئه المبيت ، واتفقوا على أنه لو دفع قبل نصف الليل بيسير ولم يعد إلى المزدلفة ، فقد ترك المبيت ، فلو دفع قبل نصف الليل وعاد إليها قبل طلوع الفجر أجزاء المبيت ولا شيء عليه بلا خلاف ، والله أعلم .

وهذا الذي ذكرناه من وجوب الدم بترك المبيت من أصله إذا قلنا المبيت واجب هو فيمن تركه بلا عذر . أما من انتهى إلى عرفات ليلة النحر ، واشتغل بالوقوف عن المبيت بالمزدلفة فلا شيء عليه باتفاق الأصحاب . ومن نقل الاتفاق عليه إمام الحرمين . ولو أقاض من عرفات إلى مكة وطاف الإفاضة بعد نصف ليلة النحر ففاته المبيت بالمزدلفة بسبب الطواف : قال صاحب التتريب والفقهاء : لا شيء عليه لأنه اشتغل بركن فأنشأ المشتغل بالوقوف . وحكى إمام الحرمين هذا ثم قال : وهذا محتمل عندي لأن المنتهي إلى عرفات في الليل مضطر إلى التخلف عن المبيت . وأما الطواف فيمكن تأخير فاته لا يفوت . والله أعلم .

(فرع) يحصل هذا المييت بالحضور في أية بقعة كانت من مزدلفة .
والعمدة في دليله أنه يصدق عليه اسم مزدلفة . وأما الحديث الذي احتج
به المصنف فلا دلالة فيه لما ذكره . لأنه إنما ورد في الوقوف بالمشرع الحرام
بعد الصبح لا في المييت . وقد سبق بيانه . وعجب كيف استدلل به
المصنف . وقد سبق تحديد المزدلفة في أول الفصل .

(فرع) قال الشافعي والأصحاب : يستحب أن يبقى بالمزدلفة حتى
يطلع الفجر للأحاديث الصحيحة المشهورة في الصحيح أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم « بات بها حتى طلع الفجر » .

(السابعة) يستحب أن يغتسل بالمزدلفة بعد نصف الليل للوقوف
بالمشرع الحرام وللعيد ، ولما فيها من الاجتماع ، فإن عجز عن الماء تيمم
كما سبق . وهذه الليلة ليلة عظيمة جامعة لأنواع من الفضل (منها) شرف
الزمان والمكان . فإن المزدلفة من الحرم كما سبق ، وانضم إلى هذا جلالة
أهل المجمع الحاضرين بها وهم وفد الله تعالى ومن لا يشقى بهم جليسهم ،
فينبغي أن يعنى الحاضر هناك بأحيائها بالعبادة من صلاة أو تلاوة وذكر
ودعاء وتضرع ، ويتأهب بعد نصف الليل للاغتسال أو الوضوء ، ويحصل
حصة الجمار وتهينة متاعه .

(الثامنة) قال الشافعي والأصحاب : يستحب أن يأخذ من المزدلفة
سبع حصيات لرمي جمرة العقبة يوم النحر ، والاحتياط أن يزيد فربما
سقط منها شيء ، وهل يستحب أن يأخذ مع ذلك لرمي أيام التشريق ؟ فيه
وجهان (أحدهما) يستحب وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر ، وبه
قطع ابن القاسم في المفتاح والقاضي حسين في تعليقه والبهوي . فعلى هذا
يأخذ سبعين حصاة ، سبعا لجرمة العقبة يوم النحر ، وثلاثا وستين لأيام
التشريق (والثاني) وهو المشهور لا يأخذ إلا سبع حصيات لجرمة العقبة ،
وبهذا قطع المصنف والشيخ أبو حامد والصيمري والماوردي والقاضي

أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد والمحاملي في كُتبه الثلاثة : المجموع والتجريد والمقتنع وصاحبها الشامل والبيان والجمهور ، وهو المنصوص في الأم ، ونقله الشيخ أبو حامد وغيره عن نصه في الأم . وكذا نقله الرافعي عن الجمهور . قال ونقلوه عن نصه . قال : وجعلوه بياناً لما أطلقه في المختصر . قال وجمع ما بين الكلامين بعضهم فقال : يستحب الأخذ للجميع . لكن ليوم النحر أشد استحباباً هذا كلامه . وهذا الوجه القائل بالجمع بين الكلامين غريب ضعيف مخالف لنصه في الأم ولصريح كلام الأصحاب . وقد صرح الصيمري والماوردي بأنه لا يأخذ زيادة على سبع حصيات والله أعلم .

(فرع) قال جمهور الأصحاب : يأخذون الحصى من المزدلفة في الليل لثلاث يستغلوا بالنهار بتحصيله . وخالفهم البغوي فقال : يأخذونه بعد صلاة الصبح . والمذهب الأول .

(فرع) قال الشافعي والأصحاب : يستحب أن يكون أخذ الحصى من المزدلفة قال الماوردي قال قوم يأخذها من المسازمين والصواب الأول قال الشافعي والأصحاب : ومن أى موضع أخذها أجزاء . لكن يكره من أربعة مواضع . المسجد والحل والموضع التجس ومن الجمار التي رماها هو وغيره . لأنه روى عن ابن عباس موقوفاً ، وعن أبي سعيد الخدري موقوفاً ومرفوعاً ، وعن ابن عمر مرفوعاً « أن ما تقبل منها رفع وما لم يقبل ترك . ولولا ذلك لسد ما بين الجبلين » قال البيهقي : المرفوعان ضعيفان . وكره بعض أصحابنا أخذها من جميع منى لا تشار ما رمى فيها ولم يتقبل . قال الشافعي والأصحاب : ولو رمى بكل ما كرهناه أجزاء . ولنا وجه ضعيف شاذ أنه إذا رمى حصاة ثم أخذها ورماها هو في تلك الجمرة في ذلك اليوم لا يجزئه . ووافق هذا القائل على أنه لو اختلف الشخص أو الزمان

أو المكان أجزاء الرمي بالرمي بلا خلاف • وهذا الوجه ضعيف جدا لأنه
يسمى رميا • والله أعلم •

(فرع) اتفق أصحابنا على أنه يستحب أن لا يكسر الحصى بل
يلتقطه • ونص عليه الشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر بالتقاط
الحصىات له » وقد سبق بيان هذا الحديث • وقد ورد نهى في الكسر ههنا •
ولأنه قد يفضى إلى الأذى •

(فرع) قال الشافعي : ولا أكره غسل حصى الجبار ، بل لم أزل
أعمله وأحبه • هذا نصه ، قال أصحابنا : غسله مستحب ، حتى قال البغوي
يستحب غسله وإن كان مظاهرا •

(فرع) قال الشافعي والأصحاب : السنة أن يكون الحصى صغارا
بقدر حصى الخذف لا أكبر ولا أصغر ، ويكره بأكبر منه وسنوضحه إن
شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في الفصل الذي بعد هذا •

(فرع) قال الشافعي والأصحاب : السنة تقديم الضعفاء من النساء
وغيرهن من مزدلفة قبل طلوع الفجر بعد نصف الليل إلى متى ليرموا جمره
العقبة قبل زحمة الناس لحديث عائشة قالت « استأذنت سودة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة تدفع قبله وقبل خطمة الناس ، وكانت امرأة
ثبطه فأذن لها » رواه البخاري ومسلم ، وسبق بيانه • وعن ابن عباس قال :
أنا ممن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفة أهله » رواه
البخاري ومسلم • وعن ابن عمر أنه كان يقدم ضعفة أهله فيقفون عند
المشعر الحرام بالمزدلفة بليل ، فيذكرون الله ما بدا لهم ثم يرجعون قبل أن
يقف الإمام وقبل أن يدفع ، فمنهم من يقوم متى لصلاة الفجر ، ومنهم من
يقدم بعد ذلك ، فإذا قدموا رموا الجمره ، وكان ابن عمر يقول « أرخص
في أولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري ومسلم •

وعن عبد الله مولى أسماء « أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة ، فقامت
تصلي فصلت ساعة ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : لا ، فصلت
ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر ؟ قلت ، نعم . قالت : فارتحلوا ، فارتحلنا
فمضينا حتى رمت الجمرة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها ، فقلت لها :
ما أرانا إلا قد غلسنا قالت يا بني إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن
للطنن » رواه البخارى ومسلم .

وعن أم حبيبة « أن النبي صلى الله عليه وسلم بمث بها من جمع بليل »
رواه مسلم ، وفي المسألة أحاديث صحيحة سوى ما ذكرته والله أعلم . هذا
حكم الضعفة فأما غيرهم فيمكنون بمزدلفة حتى يصلوا الصبح بها كما
سبق بيانه والله أعلم .

(التاسعة) قال الشافعى والأصحاب : السنة إذا طلع الفجر أن يبادر
الإمام والناس بصلاة الصبح في أول وقتها ، قالوا : والمبالغة في التكبير بها
في هذا اليوم أكد من باقى الأيام ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
للحديث الذى ذكره المصنف ، وليتسع الوقت لوظائف هذا اليوم من
المناسك ، فانها كثيرة في هذا اليوم ، فليس في أيام الحج أكثر عملا منه
والله أعلم .

(العاشرة) السنة أن يرتحلوا بعد صلاة الصبح من موضع مبيتهم
متوجهين إلى المشعر الحرام ، وهو قزح - بضم القاف وفتح الزاى وبالحاء
المهمله - بالمزدلفة ، وهو آخر المزدلفة ، وهو جبل صغير ، فإذا وصله
صعده إن أمكنه وإلا وقف عنده وتحت . ويقف مستقبل الكعبة فيدعو
ويحمد الله تعالى ويكبره وهله ويوحده ، ويكثر من التلبية . استحب
أصحابنا أن يقول : اللهم كما وقفنا فيه وأرسلنا إياه فوقفنا لذكرك كما
هديتنا . واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك . وقولك الحق (فإذا أفضتم
من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام . واذكروه كما هداكم . وإن

كنتم من قبله لمن الضالين • ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس • واستكفروا
الله إن الله غفور رحيم (ويكثر من قوله : اللهم آتنا في الدنيا حسنة • وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار • ويدعو بما أحب ويختار الدعوات الجامعة
والأمور المهمة ، ويكرر دعواته ، ودليل المسألة المذكور في الكتاب •

وقد استبدل الناس بالوقوف على قرح الوقوف على بناء مستحدث
في وسط المزدلفة وفي حصول أصل هذه السنة بالوقوف في ذلك المستحدث
وغيره من مزدلفة مما سوى قرح وجهان •

(أحدهما) لا يحصل : لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على قرح
وقد قال صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا عني مناسككم » •

(والثاني) وهو الصحيح بل الصواب أنها تحصل ، وبه جزم القاضي
أبو الطيب في كتابه المجرد والرافعي وغيره ، لحديث جابر رضي الله عنه « أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نحرث هنا ومنى كلها منحر فانحروا
في رحالكم ، ووقفت هنا وعرفة كلها موقف ، ووقفت هنا وجمع كلها
موقف » رواه مسلم وجمع هي المزدلفة ، والمراد وقتت على قرح وجميع
المزدلفة موقف • لكن أفضلها قرح كما أن عرفات كلها موقف وأفضلها
موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الصخرات والله أعلم •

قال الشافعي والأصحاب : والسنة أن يبقوا واقفين على قرح للذكر
والدعاء إلى أن يسفر الصبح إسفاراً جداً ، لحديث جابر السابق الذي ذكره
المصنف ثم بعد الإسفار يدفعون إلى منى • قال الشافعي والأصحاب : ولو
تركوا هذا الوقوف من أصله فاتهم الفضيلة ولا إثم عليهم • ولا دم كسائر
الهيئات والسنن والله أعلم قال القاضي حسين في تعليقه : ويكفي من أصل
هذا الوقوف بتزح المذكور كما قلنا في الموقف بعرفات والله أعلم •

(الحادية عشرة) إذا أسفر الفجر فالسنة أن يدفع من المشعر الحرام

متوجها إلى منى ويكون ذلك قبل طلوع الشمس . فان دفع بعد طلوع الشمس فهو مكروه كراهة تنزيه ، كذا جزم به المصنف وشيخه أبو الطيب في كتابه المجرد وآخرون وقال الماوردي : هو خلاف السنة ولم يقل : إته مكروه ، وكذا مقتضى عبارة آخرين والله أعلم .

قال أصحابنا : ويدفع إلى منى وعليه السكينة والوقار . قال المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وغيرهما : فإذا وجد فرجة أسرع كما سبق في الدفع من عرفات . ويكون شعاره في دفعه التلبية والذكر . وليتجنب الإيذاء في المزاومة . فإذا بلغ وادي محسر استحب للراكب تحريك دابته قدر رمية حجر . ويستحب للماشي الإسراع قدر رمية حجر أيضا حتى يقطعا عرض الوادي وقد سبق ضبط وادي محسر وتحديده . قال أصحابنا وغيرهم : وليس وادي محسر من مزدلفة ولا من منى بل هو مسيل ما بينهما ، وهذا انذى ذكرنا من استحباب الاسراع في وادي محسر متفق عليه ، ولا خلاف فيه إلا وجها شاذا ضعيفا حكاه الرافعي أنه لا يستحب الإسراع للماشي وليس بشيء . ودليل المسألة المذكور في الكتاب .

قال أصحابنا : واستحب الاسراع فيه للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ولأن وادي محسر كان موقف النصارى فاستحببت مخالفتهم واستدلوا بما رواه البيهقي بإسناده عن المسور ابن مخزومة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يوضع ويقول :

إليك تعدو قلقلنا وضيئنا مخالفا دين النصارى دينها

قال البيهقي : يعنى الإيضاع في وادي محسر ، ومعنى هذا البيت أن ناقتى تعدو إليك يارب مسرعة في طاعتك قلقلنا وضيئنا ، وهو الحيل الذى كالحزام ، وإنما صار قلقلنا من كثرة السير والإقبال التام والإجهد البالغ في طاعتك ، والمراد صاحب الناقة . وقوله « مخالف دين النصارى دينها » نصب دين النصارى ورفع دينها ، أى إني لا أفعل فعل النصارى ولا أعتقد

اعتقادهم • قال القاضي حسين في تعليقه : يستحب للمار بوادي محسر أن يقول هذا الذي قاله عمر رضي الله عنه ، والله تعالى أعلم •

وأما تقييد المصنف والأصحاب مسافة استحباب الإسراع في وادي محسر بقدر رمية حجر ، فيستدل له بما ثبت في موطأ مالك عن نافع أن ابن عمر « كان يحرك راحلته في بطن محسر قدر رمية بحجر » وقد سبق في حديث على رضي الله عنه في المسألة الأولى من هذه المسائل أن النبي صلى الله عليه وسلم « لما انتهى إلى وادي محسر قرع راحلته فخبث حتى جاوز الوادي » والله أعلم •

(فروع) ثم يخرج من وادي محسر سائرا إلى منى • قال أصحابنا : ويستحب أن يسلك الطريق الوسطى التي تخرج إلى العقبة لحديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بطن محسر فحرك قليلا ، ثم سلك الطريق التي تخرج إلى الجمرة الكبرى » رواه مسلم •

(فروع) قد ذكرنا أن الإسراع في وادي محسر سنة ، وقد تظاهرت الأحاديث على ذلك ، وقد جاء في بعض الأحاديث ما يقتضي خلافها ، فمن الأحاديث المثبتة للإسراع حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم « دفع من المشعر حتى أتى بطن محسر فحرك قليلا » رواه مسلم • وفي رواية للبيهقي بإسناد على شرط البخاري ومسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم أوضع في وادي محسر » •

وعن على رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « أفاض من قرع حتى انتهى إلى وادي محسر ، فقرع ناقته فخبث حتى جاوز الوادي » رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، وعن الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « دفع من المشعر الحرام حتى إذا بلغ محسرا أوضع شيئا » رواه البيهقي • وعن المسور بن مخرمة أن عمر بن الخطاب رضي

الله عنه « كان يوضع ، قال وكان ابن الزبير يوضع أشد الإيضاع أخذه عن عمر » رواه البيهقي وقال : يعنى الإيضاع في وادي محسر . وروى مالك في الموطأ عن نافع « أن ابن عمر كان يحرك راحلته في بطن محسر قدر رمية بحجر » وهذا صحيح عن ابن عمر ، رواه البيهقي أيضا عن عائشة ثم قال : ورويناه عن ابن مسعود وحسين بن علي رضي الله عنهم .

وأما الأحاديث المعارضة فمنها عن ابن عباس قال « إنما كان بدو الإيضاع من أهل البادية كانوا يقفون حافتي الناس قد علقوا القعاب والعصى ، فإذا أقاضوا يتعقعون فأنفرت بالناس ، فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن ذفري^(١) ناقتة ليمس^(٢) حاركها وهو يقول : يا أيها الناس عليكم بالسكينة » رواه البيهقي ورواه الحاكم في المستدرک وقال هو حديث صحيح على شرط [البخاري^(٣)] ولم يخرجاه .

وعن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم « أردفه حين أقاض من عرفة فأقاض بالسكينة وقال : يا أيها الناس عليكم بالسكينة ، وقال : ليس البر بايجاف الخيل والإبل فما رأيت ناقتة رافعة يدها حتى أتى مني » رواه الحاكم وقال حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ، فهذان الحديثان ظاهرهما مخالفة ما سبق ، والجواب عنهما من وجهين (أحدهما) أنه ليس فيهما تصريح بترك الإسراع في وادي محسر فلا يعارضان الصريح بأبواب الإسراع (والثاني) أنه لو صرح فيهما بترك الإسراع كانت رواية الإسراع أولى لوجهين .

(أحدهما) أنها إثبات وهو مقدم على النفي (والثاني) أنها أكثر رواة وأصح أسانيد وأشهر فهي أولى ، والله أعلم .

(١) رواية المستدرک (وإن ذفري نظري ناقتة) .

(٢) في المستدرک ليمس الأرض حاركها (ط) .

(٣) ما بين العتوقين ساقط من شذوذ (ط) .

(فسرع) في مذاهب العلماء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة

أجمع العلماء على جواز الجمع بينهما بمزدلفة في وقت العشاء للمسافر ، فلو جمع بينهما في وقت المغرب أو في غير المزدلفة جاز - هذا مذهبنا - وبه قال عطاء وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وسعيد بن جبيرة ومالك وأحمد وإسحاق وأبو يوسف وأبو ثور وابن المنذر .

وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة ومحمد وداد وبعض أصحاب مالك : لا يجوز أن يصلحها قبل المزدلفة ولا قبل وقت العشاء ، والخلاف مبني على أن جمعهم بالنسك أم بالسفر ؟ فعندنا بالسفر ، وعند أبي حنيفة بالنسك .

(فسرع) في مذاهبهم في الأذان إذا جمع بين المغرب والعشاء في المزدلفة .

قد ذكرنا أن الأصح في مذهبنا أنه يؤذن للأولى ويقيم لكل واحدة ، وبه قال أحمد في رواية ، وأبو ثور وعبد الملك بن الماجشون المالكي والطحاوي الحنفي وقال مالك : يصلحها بأذنين وإقامتين ، وهو مذهب ابن مسعود . قال ابن المنذر وروى هذا عن عمر ، وقال عبد الله بن عمر وابنه سالم والقاسم بن محمد وإسحاق وأحمد في رواية يصلحها بإقامتين وقال ابن عمر في رواية صحيحة عنه وسفيان الثوري : يصلحها بإقامة واحدة ، والله أعلم .

دلينا حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم « جمع بينهما بأذان وإقامتين » رواه مسلم ، وسبقت المسألة بأدلتها مستوفاة في باب الأذان .

(فسرع) في مذاهبهم في المبيت بمزدلفة ليلة النحر .

قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا أنه ليس بركن ، فلو تركه صح

حجه . قال القاضي أبو الطيب وأصحابنا : وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف ، وقال خمسة من أئمة التابعين : هو ركن لا يصح الحج إلا به كالوقوف بعرفات ، هذا قول علقمة والأسود والشعبي والتخمي والحسن البصري ، وبه قال من أصحابنا ابن بنت الشافعي وأبو بكر ابن خزيمة . واحتج لهم بقوله تعالى (فاذكروا الله عند المشعر الحرام) وبالحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من فاته المبيت بالمزدلفة فقد فاته الحج » .

واحتج أصحابنا بحديث عروة بن مضر السابقي في فضل الوقوف بعرفات وهو حديث صحيح كما سبق ، وأجابوا عن الآية بأن المأمور به فيها إنما هو الذكر وليس هو بركن بالاجماع . وأما الحديث فالجواب عنه من وجهين (أحدهما) أنه ليس بثابت ولا معروف (والثاني) أنه لو صح لحمل على فوات كمال الحج لا فوات أصله .

(فسر) قد ذكرنا أن السنة عندنا أن يبقى بمزدلفة حتى يطلع الفجر إلا الضعفة ، فيستحب لهم الدفع قبل الفجر ، فإن دفع غير الضعفة قبل الفجر بعد نصف الليل جاز ولا دم . هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا يجوز الدفع قبل طلوع الفجر فإن دفع قبل الفجر لزمه دم واحتج أصحابنا عليه بالأحاديث الصحيحة السابقة في دفع النساء والضعفة (فإن قيل) إنما أرخص في الدفع قبل الفجر للضعفة (قلنا) لو كان حراما لما اختلف بالضعفة وغيرهم .

(فسر) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب أن يقف بعد صلاة الصبح على قرح ولا يزال واقفا به يدعو ويذكر حتى يسفر الصبح جدا . وبه قال ابن مسعود وابن عمر وأبو حنيفة وجماهير العلماء . قال ابن المنذر : وهو قول عامة العلماء غير مالك ، فانه كان يرى أن يدفع منه قبل الإسفار . دليلنا حديث جابر السابق الذي ذكره المصنف ، وهو صحيح .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الاسراع في وادي محسر ،
وذكرنا الأحاديث الصحيحة فيه ، وقد نقله ابن المنذر عن ابن مسعود وابن
عمر وابن عباس وابن الزبير ، قال : وتبعهم عليه أهل العلم ، وقد قدمنا
عن ابن عباس خلاف هذا ، والله أعلم .

(فرع) المشعر الحرام المذكور في القرآن الذي يؤمر بالوقوف
عليه هو قروح ، جبل معروف بالمزدلفة . هذا مذهبنا . وقال جمهور
المفسرين وأصحاب الحديث والسير : المشعر الحرام جميع المزدلفة ، وما
يستدل به لأصحابنا ما ثبت في صحيح البخاري في باب من قدم ضعة
أهله بليل عن سالم بن عبد الله قال « كان عبد الله بن عمر يقدم ضعة
أهله ، فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة ، فيذكرون الله » .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب غسل حصي الجبار ،
ويستحب التقاطها ، ويستحب أن لا يكسرها ، قال الماوردي : واختار
قوم كسرها واختار قوم أن لا تغسل بل كرهوا غسلها ، قال ابن المنذر :
لا يعلم في شيء من الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم غسلها وأمر
بغسلها ، قال : ولا معنى لغسلها ، قال : وكان عطاء والثوري ومالك وكثير
من أهل العلم لا يرون غسلها ، قال : وروينا عن طاووس أنه كان يغسلها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإذا أتى منى بدا يرمى جمرة العقبة ، وهو من واجبات الحج ، لما
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى وقال « خلوا عنى متاسككم »
والمستحب أن لا يرمى إلا بعد طلوع الشمس ، لما روى ابن عباس رضي
الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « بعث بضعة أهله فامرهم أن لا يرموا
الجمرة حتى تطلع الشمس » وإن رمى بعد نصف الليل وقبل طلوع الفجر
أجزاء ، لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم
« أرسل أم سلمة رضي الله عنها يوم النحر فرمت قبل الفجر ثم انقضت ،

وكان ذلك اليوم الذى يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها) والمستحب ان يرمى من بطن الوادى ، وان يكون راكبا وان يكبر مع كل حصاة لما روت ام سلمة رضى الله عنها قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرة من بطن الوادى وهو راكب وهو يكبر مع كل حصاة » والمستحب ان يرفع يده حتى يرى بياض إبطه ، لأن ذلك أعون على الرمي ويقطع التلبية مع اول حصاة ، لما روى الفضل بن العباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل يلبي حتى رمى جمرة العقبة » ولأن التلبية للإحرام ، فإذا رمى فقد شرع في التحلل فلا معنى للتلبية ، ولا يجوز الرمي إلا بالحجر ، فان رمى بغيره من مدر أو خرف لم يجزه لأنه لا يقع عليه اسم الحجر .

والمستحب ان يرمى بمثل حصي الخذف ، وهو بقدر الباقلا ، لما روى الفضل بن العباس ان النبي صلى الله عليه وسلم « قال عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا : عليكم بمثل حصي الخذف » فان رمى بحجر كبير اجزاء لانه يقع عليه اسم الحجر ، ولا يرمى بحجر قد رمى به ، لأن ما قبل منها يرفع وما لا يقبل منها يترك والدليل عليه ما روى ابو سعيد قال « قلنا يا رسول الله إن هذه الجمار ترمى كل عام فنحسب أنها تنقص . قال : اما إنه ما يقبل منها يرفع ، ولولا ذلك لرايتها مثل الجبال » فان رمى بما رمى به اجزاء لانه يقع عليه الاسم ، ويجب ان يرمى فان أخذ الحصاة وتركها في الرمي لم يجزه لأنه لم يرم ، ويجب ان يرميها واحدة واحدة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم « رمى واحدة واحدة وقال : خذوا عني مناسككم » ويجب ان يقصد بالرمي إلى الرمي ، فان رمى حصاة في الهواء فوقعت في الرمي لم يجزه لأنه لم يقصد الرمي إلى الرمي ، وإن رمى حصاة فوقعت على أخرى ووقعت الثانية في الرمي لم يجزه لأنه لم يقصد رمي الثانية . وإن رمى حصاة فوقعت على محمل أو ارض فازدلفت ووقعت على الرمي اجزاء ، لأنه حصل في الرمي بفعله ، وإن رمى فوق الرمي فتدحرج لتصويب المكان الذى اصابه فوقع في الرمي ففيه وجهان (احدهما) انه يجزه ، لأنه لم يوجد في حصوله في الرمي فعل غيره (والثاني) لا يجزه ، لأنه لم يقع في الرمي بفعله ، وإنما اعان عليه تصويب المكان ، فصار كما لو وقع في ثوب رجل فنفضه حتى وقع في الرمي) .

(الشرح) أما حديث ابن عباس فصحيح ، رواه بلفظه أبو داود
والترمذى والنسائى وغيرهم بأسانيد صحيحة ، قال الترمذى : حديث
حسن صحيح .

(وأما) حديث عائشة فى إرسال أم سلمة فصحيح ، رواه أبو داود
بلفظه بإسناد صحيح على شرط مسلم (وأما) قوله : لما روت أم سلمة
قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى جمرَةَ العقبة من بطن
الوادى » إلى آخره ، فرواه أبو داود وابن ماجه والبيهقى وغيرهم بأسانيدهم
عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أمه قالت « رأيت النبى صلى الله
عليه وسلم يرمى الجمرَةَ من بطن الوادى وهو راكب يكبر مع كل حصاة »
هكذا رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقى وجميع أصحاب كتب الحديث
عن سليمان بن عمرو عن أمه ، ويقال لها أم جندب الأزدية ، ووقع فى نسخ
المهذب أم سلمة ، وفى بعضها أم سليم وكلاهما غير صحيح وتصحيح
ظاهر .

(والصواب) أم سليمان - بالنون - أو أم جندب ، وهذا
لا خلاف فيه ، وقد أوضحته بأكثر من هذا فى تهذيب الأسماء واللغات^(١) .
وإسناد حديثها هذا ضعيف ، لأن مداره على يزيد بن أبى زياد وهو ضعيف ،
لكن يغنى عنه حديث جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم « أتى الجمرَةَ يعنى
يوم النحر ، فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى
الخذف ، وهى من بطن الوادى ثم انصرف » رواه مسلم بهذا اللفظ ،
والله أعلم .

(١) قال النورى فى الأسماء واللغات : قوله فى الهمز فى رمى جمرَةَ العقبة لما روت أم سليم
قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرَةَ من بطن الوادى . هكذا وقع فى
النسخ أم سليم آخره مهم وهو خطأ بلا شك فيه وسوايه أم سليمان بعد المهمز ثم نون وهذا
متفق عليه عند أهل الحديث والأسماء والتواريخ والأنساب ، وحديثها هذا فى سنن أبى داود
وابن ماجه والبيهقى وغيرهم وجميع كتب الحديث يقولون : عن سليمان بن عمرو الأحوص عن
أم

(وأما) الحديث الأول عن الفضل بن عباس فرواه البخارى ومسلم
 (وأما) الحديث الثانى عن الفضل أن النبى صلى الله عليه وسلم قال للناس
 عشية عرفة وغداة جمع حين دفعوا « عليكم بثل حصى الخذف » .
 فرواه مسلم ، وفى رواية مسلم « عليكم بحصى الخذف » وفى المذهب :
 « بثل حصى الخذف » . (وأما) حديث أبى سعيد فى رفع الجمار . فرواه
 الدارقطنى والبيهقى بإسناد ضعيف من رواية يزيد بن سنان الرهاوى وهو
 ضعيف عند أهل الحديث ظاهر الضعف ، قال البيهقى : وروى من وجه
 آخر ضعيف أيضا عن ابن عمر موقوفا وإنما هو مشهور عن ابن عباس
 موقوفا عليه . (وأما) حديث أن النبى صلى الله عليه وسلم « رمى واحدة
 واحدة » فصحيح ثبت فى صحيح مسلم فى حديث جابر الذى ذكرته قبل
 حديث الفضل ، وقوله فيه « يكبر مع كل حصاة » صريح بأنه رمى واحدة
 واحدة . (وأما) حديث « خذوا عنى مناسككم » فصحيح رواه مسلم
 وأبو داود والبيهقى وغيرهم من رواية جابر ، وقد سبق إيضاحه فى مواضع
 كثيرة من هذا الباب أولها فضل الطواف ، والله أعلم .

(وأما لغات الفصل والفاظه) فمنها منى ، وسبق بيان ضبطها
 واشتقاقها فى فصل المزدلفة ، وسبق هناك ذكر حدها (قوله) بضعة أهله
 هو — بفتح الضاد والعين — جمع ضعيف ، والمراد النساء والصبيان
 ونحوهم (قوله) يرى بياض إبطه هو — بضم أول يرى والإبط — ساكنة
 الباء ويؤنث ويذكر لغتان والتذكير أفصح — وفى الباقلان لغتان سبقتا المد
 والقصر ، والمحمل — بفتح الميم الأولى وكسر الثانية (وقوله) التصويت
 المكان أى لكونه فى حدود ونزول .

(أما الأحكام) ففى الفصل مسائل :

أما قالت : رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يرمى الجمرات إلى آخره . وهى أم جندب الأزدية
 صحابية معروفة . ١ هـ .

(إحداهما) قد ذكرنا أنه إذا خرج من وادي محسر يسلك إلى منى الطريق الوسطى وشعاره الذكر والتلبية وعليه السكنة والوقار ، فإذا وجد فرجة أسرع فإذا وصل منى بدأ بجرة العقبة ، وتسمى الجمرة الكبرى ، ولا يمرج على شيء قبلها ، وهي تحية منى ، فلا يبدأ قبلها بشيء ، بل يرميها قبل نزوله ، وحط رحله وهي على يمين مستقبل الكعبة إذا وقف في الجادة ، والمرمى مرتفع قليل في سفح الجبل .

واعلم أن الأعمال المشروعة للحاج يوم النحر بعد وصوله منى أربعة ، وهي رمي جرة العقبة ، ثم ذبح الهدى ، ثم الحلق ، ثم طواف الإفاضة ، وترتيب هذه الأربعة هكذا سنة ، وليس بواجب ، فلو طاف قبل أن يرمي أو ذبح في وقت الذبح قبل أن يرمي جاز ، ولا فدية عليه ، لكن فاته الأفضل ، ولو حلق قبل الرمي والطواف ، فإن قلنا : الرمي استحابة محظور لزمه الفدية على المذهب ، وإن قلنا : إنه نسك لم يلزمه الدم على الصحيح ، وفيه وجه شاذ أنه يلزمه ، حكاه الدارمي والرافعي ، وسأعيد المسألة واضحة إن شاء الله تعالى في فصل الحلق ، والله أعلم .

والسنة أن يرمي بعد ارتفاع الشمس قدر رمح كسا سنذكره ، ثم يذبح ثم يحلق ثم يذهب إلى مكة لطواف الإفاضة ، فيقع الطواف ضحوة ، ويدخل وقت الرمي والطواف بنصف ليلة النحر ، بشرط تقدم الوقوف بعرفات ، وقال ابن المنذر : لا يجزئ الرمي قبل طلوع الفجر بحال ، والمذهب الأول .

قال أصحابنا : ويدخل أيضا وقت الحلق بنصف الليلة ، إن قلنا : نسك ولا آخر لوقت الطواف والحلق بل يمتد وقتها ما دام حيا . وإن مضى سنون متطاولة وكذلك السعى . ففي آخر وقته وجهان سنذكرهما قريبا إن شاء الله تعالى .

(المسألة الثانية) رمي جرة العقبة واجب بلا خلاف ، لما ذكره

للمصنف ، وليس هو يركن . فلو تركه حتى فات وقته صح حجه ولزمه الدم ، وأما وقت الرمي فقال الشافعي والأصحاب : السنة أن يصلوا منى بعد طلوع الشمس . ويرموا بعد ارتفاعها قدر رمح . فإن قدموا الرمي على هذا جاز بشرط أن يكون بعد نصف ليلة النحر وبعد الوقوف . ولو أخروه عنه جاز . ويكون أداء إلى آخر نهار يوم النحر بلا خلاف . وهل يمتد إلى طلوع فجر تلك الليلة ؟ فيه وجهان مشهوران ، ومن حكاهما صاحب التريب والشيخ أبو محمد الجويني وولده إمام الحرمين وآخرون (أصحهما) لا يمتد (والثاني) يمتد .

(الثالثة) الصحيح المختار في كيفية وقوفه لرمي جرة العقبة أن يقف تحتها في بطن الوادي ، فيجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ويستقبل العقبة ثم يرمي وبهذا جزم الدارمي ، وفيه وجه آخر أنه يقف مستقبل الجمرة مستدير الكعبة ومكة ، وبهذا جزم الشيخ أبو حامد في تعليقه ، والبندنجي وصاحب البيان والرافعي وآخرون وفيه وجه ثالث أنه يقف مستقبل الكعبة وتكون الجمرة عن يمينه ، والمذهب الأول ، لحديث عبد الرحمن بن يزيد أن عبد الله بن مسعود « انتهى إلى الجمرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى بسبع حصيات ثم قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية للبخاري قال عبد الرحمن بن يزيد « رمى عبد الله في بطن الوادي فقلت يا أبا عبد الرحمن إن ناسا يرمونها من فوقها فقال : والذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة » وفي رواية للبخاري عن عبد الرحمن أنه كان مع ابن مسعود حين رمى جرة العقبة ، فاستبطن الوادي حتى إذا حاذى الشجرة اعترضها فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم قال : من هنا - والذي لا إله غيره - قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة « قلت إننا خص سورة البقرة بالذكر لأن معظم الناسك فيها . والله تعالى أعلم .

(الرابعة) السنة أن يرمى جمرة العقبة يوم النحر راكبا ، إن كان قدم منى راكبا ، للحديث الصحيح السابق .

(الخامسة) السنة أن يكبر مع كل حصاة للحديث السابق ويقطع التلبية عند أول حصاة ، لما ذكره المصنف . وقال القفال : إذا رحلوا من مزدلفة خلطوا التلبية بالتكبير في مسيرهم ، فإذا افتتحوا الرمي محضوا التكبير قال إمام الحرمين : ولم أر هذا لغير القفال . قال بعض أصحابنا : يستحب في هذا التكبير مع الرمي أن يقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله والله أكبر . وهذا الذي ذكره هذا القائل غريب في كتب الحديث والفقه ، وإنما في الأحاديث الصحيحة وكتب الفقه ، يكبر مع كل حصاة ، وهذا مقتضاه مطلق التكبير . والذي ذكره هذا القائل طويل لا يحسن التفريق بين الحصيات به .

وقال الماوردي : قال الشافعي : يكبر مع كل حصاة فيقول : الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر والله الحميد ، والله أعلم .

قال أصحابنا : ولو قدم الحلق والطواف على الرمي قطع التلبية بشروعه في أول الطواف ، وكذا في أول الحلق إذا بدأ به ، وقتنا : هو نسك ، لأنها من أسباب التحلل . قال أصحابنا : وكذا المعتز يقطع التلبية بشروعه في الطواف ، لأنه من أسباب تحللها . والله أعلم .

(السادسة) يستحب أن يرفع يده في الرمي حتى يرى بياض إبطه ، ويسن أن يكون الرمي بيده اليمنى ، فلو رمى باليسرى أجزأه لحصول

الرمي ، ودليل استحباب اليمنى ما قدمناه من الأحاديث وغيرها في باب
صفة الوضوء في استحباب التيمن في الطهور والتعل واللباس ونحوها .
والله أعلم .

(السابعة) شرط الرمي به أن يكون حجرا . قال الشافعي والأصحاب :
فيجوز الرمي بالمرمر والبرام والكذبان^(١) والرخام والصوان . نص عليه
في الأم وسائر أنواع الحجر . ويجزىء حجر النورة قبل أن يطبخ ويصير
نورة . وأما حجر الحديد فالمذهب القطع بإجزائه لأنه حجر في الحال إلا
أن فيه حديدا كامنا يستخرج بالعلاج . وتردد فيه الشيخ أبو محمد
الجويني .

وفيما يتخذ منه الفصوص كالفيروزج والياقوت والعقيق والزمرد
والزبرجد والبللور ونحوها وجهان (أحدهما) لإجزاء لأنها أحجار .
وهذا قطع البنديجي والقاضي حسين والمتولي والبغوي . وأما ما ليس
بحجر كالماء والنورة والزرنيخ والإثمد والمدر والجص والآجر والخزف
والجواهر المنطبعة كالذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد
ونحوها ، فلا يجزىء الرمي بشيء من هذا بخلاف ، والله أعلم .

(الثامنة) السنة أن يرمى بحصى مثل حصى الخذف . وهذا لا خلاف
فيه . ودليله ما ذكره المصنف مع أحاديث كثيرة صحيحة أن النبي صلى
الله عليه وسلم « رمى بمثل حصى الخذف ، وأمر أن يرمى بمثل حصى
الخذف » قال أصحابنا : وحصة الخذف دون الأصبع طولا وعرضا ، وفي
قدر حبة الباقلا . وقيل كقدر النواة . قال صاحب الشامل : قال الشافعي :
حصة الخذف أصغر من الأنملة طولا وعرضا . قال : منهم من قال كقدر
النواة . ومنهم من قال كالباقلا ، قال صاحب الشامل : وهذه المقادير
مقاربة .

(١) الكذبان ككثبان حجارة رخوة كاللدر ، والكذ القوم صاروا فيها (ط) .

قال أصحابنا : فإن رمى بأصغر من ذلك أو أكبر كره كراهة تنزيه وأجزأه باتفاق الأصحاب ، لوجود الرمي بحجر . واستدل الأصحاب لكراهة أكبر من حصي الخذف بحديث ابن عباس قال : قال لى النبي صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على راحلته « هات القط لى » فلقطت له حصيات من حصي الخذف ، فلما وضعتن فى يده قال : بأمثال هؤلاء وإياكم والغلو فى الدين ، فانما أهلك من كان قبلكم الغلو فى الدين » رواه النسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم .

(هـ) فى كيفية الرمي وجهان (أحدهما) يستحب أن يكون كصفة رمى الحاذف فيضع الحصاة على بطن إبهامه ويرميها برأس السبابة ، وبهذا الوجه قطع البغوى والمتولى والرافعى (والثانى) وهو الصحيح وبه قطع الجمهور أنه يرميه على غير صفة الخذف . وقد ثبت فى الصحيح عن عبد الله بن معقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (نهى عن الخذف وقال : إنه لا يقتل الصيد ولا ينكأ العدو ، وإنه يفتأ العين ويكسر السن) رواه البخارى ومسلم . وهذا الحديث عام يتناول الخذف فى رمى الجمار وغيره . فلا يجوز تخصيصه إلا بدليل ولم يصح فيما قاله صاحب الوجه الأول شئ . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى على العلة فى كراهة الخذف وهو أنه لا يأمن أن يفتأ العين أو يكسر السن . وهذه العلة موجودة فى رمى الجمار والله أعلم .

(التاسعة) يجوز الرمي بكل أنواع الحجر ، لكن يكره بأربعة أنواع (أحدها) الحجر المأخوذ من الحلى (والثانى) المأخوذ من مسجد فى الحرم (والثالث) الحجر النجس (الرابع) الحجر الذى رمى به هو أو غيره مرة أخرى فهذه الأنواع الأربعة مكروهة كراهة تنزيه ، فإن رمى بها أجزأه ، نص عليه الشافعى واتفق عليه الأصحاب إلا وجهها شاذاً ضعيفاً حكاه الخراسانيون فيما إذا اتحد الزمان والمكان والشخص ، فإذا

رمى بحصاة في جرة ثم أخذها في الحال ، ورمى بها في تلك الجرة
لا يجزئه .

ووافق صاحب هذا الوجه على أنه لو اختلف الزمان بأن رمی
بالحصاة الواحدة في جرة واحدة لكن في يومين ، أو اختلف المكان بأن
رمى الشخص الواحد في يوم واحد بالحصاة الواحدة لكن في جرتين ،
أو اختلف الشخص بأن رمی بالحصاة فأخذها آخر فرماها في الحال في
تلك الجرة أجزاء ، والمذهب الإجزاء مطلقا . وعلى أنه يتصور أن يرمى
جميع الحجاج بحصاة واحدة جميع الرمی المشروع لهم إن اتسع لهم
الوقت ، وقامه أصحابنا على ما لو دفع مد طعام في كفارة إلى فقير ثم
اشتراه ثم دفعه إلى آخر ، ثم فعل ذلك ثالثا ورابعا وأكثر حتى بلغ قدر
الكفارة فانه يجزئه بلا خلاف ، لكن يكره له شراء ما أخرجه في كفارة
أو زكاة أو صدقة ، كما يكره الرمی بما رمی به .

وحكى القاضى أبو الطيب وصاحب الشامل وغيرهما عن المزنى أنه
قال : لا يجوز أن يرمى ما رمی به هو ، ويجوز بما رمی به غيره وغلطوه
فيه ، والله أعلم .

(فإن قيل) لم جوزتم الرمی بحجر قد رمی به ؟ ولم تجوزوا الوضوء
بما توضىء به (قلنا) قال القاضى أبو الطيب وغيره : الفرق أن الوضوء
بالماء إلتاف له فأشبه العتق فلا يعتق العبد عن الكفارة بخلاف الرمی ،
ونظير الحصاة الثوب في ستر العورة ، فانه يجوز أن يصلى في الثوب
الواحد صلوات . والله أعلم .

(العاشرة) يشترط في الرمی أن يفعله على وجه يسمى رميا ، لأنه
مأمور بالرمی ، فاشترط فيه ما يقع عليه اسم الرمی ، فلو وضع الحجر في
المرمی لم يعتد به ، هذا هو المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه

وجه شاذ ضعيف أنه يعتد به ، حكاه الدارمي وصاحب التقریب وإمام الحرمين والرافعي وغيرهم ، وهو قريب الشبه من الخلاف السابق في مسح الرأس ، هل يكفي فيه وضع اليد عليه بلا مر ؟ وكذا في المضضة لو وضع الماء في فيه ولم يدره ؟ والأصح الإجزاء في الرأس والمضضة ، والصحيح هنا عدم الإجزاء ، والفرق من وجهين (أحدهما) أن مبني الحج على التعبد بخلافها (والثاني) أن في مسألة وضع الحجر لم يأت بشيء من أجزاء الرمي بخلاف مسألة الوضوء .

قال أصحابنا : ويشترط قصد الرمي ، فلو رمى في الهواء فوق الحجر في الرمي لم يجزه بلا خلاف لما ذكره المصنف ، قال أصحابنا : ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي ، فلو رماه فوق في الرمي ثم تدرج منه وخرج عنه أجزاء لأنه وجد الرمي إلى الرمي وحصوله فيه . ولو انصدت الحصاة الرمية بالأرض خارج الجمرة أو بمحل في الطريق أو عنق بعير أو ثوب إنسان ثم ارتدت فوقعت في الرمي أجزاءه بلا خلاف لما ذكره المصنف من حصولها في الرمي بفعله من غير معاونة ، فلو حرك صاحب المحمل محمله أو صاحب الثوب ثوبه فنفضها ، أو تحرك البعير فدفعها فوقعت في الرمي لم يعتد بها بلا خلاف لأنها لم تحصل في الرمي بمجرد فعله . ولو تحرك البعير فوقعت في الرمي ولم يدفعها فوجهان حكاهما البندنجي (أصحابنا) لا يجزئه ، وهو مقتضى كلام الأصحاب .

ولو وقعت على المحمل أو على عنق البعير ثم تدرجت إلى الرمي فوجهان (أصحابنا) لا يجزئه لاحتمال تأثرها به ، ولو وقعت في غير الرمي من الأرض المرتفعة ثم تدرجت إلى الرمي أو ردتا الريح فوجهان (أصحابنا) يجزئه لحصوله في الرمي لا بفعل غيره ومن صححه المعامل في المجموع والبعوى والرافعي وغيرهم قال أصحابنا : ولا يشترط وقوف الرامي خارج الرمي بل لو وقف في طرفه ورمى إلى طرفه الآخر أو وسطه أجزاءه لوجود

الرمي في المرمى والله أعلم . ولو رمى حصاة فوقعت على حصاة خارج المرمى فوقعت هذه الحصاة في المرمى ولم تقع المرمى بها لم تجزه بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، والله أعلم .

(فرع) لو رمى حصاة إلى المرمى وشك هل وقعت فيه أم لا ؟ فتولان مشهوران في الطريقتين ، حكاهما الشيخ أبو حامد والدارمي وأبو علي البنديجي والقاضي أبو الطيب والمأوردي والمحاملي وابن الصباغ وصاحب البيان وآخرون من العراقيين ، والقاضي حسين والمتولي وآخرون من الخراسانيين ، قالوا كلهم : هما جديد وقديم (الجديد) الصحيح لا يجزئه ، لأن الأصل عدم الوقوع فيه ، والأصل أيضا بقاء الرمي عليه (والقديم) يجزئه لأن الظاهر وقوعه في المرمى قاله القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي في المجموع والقاضي حسين في تعليقه . قال أصحابنا : هذا القول المنقول عن القديم ليس مذهبا للشافعي ، بل حكاه عن غيره . والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : لا يجزئه الرمي عن القوس ولا الدفع بالرجل ، لأنه لا يطلق عليه اسم الرمي . قال البنديجي : ولو رمى حصاة إلى فوق فوقعت في المرمى لم يجزه ، والله أعلم .

(فرع) قال الشافعي رحمه الله : الجمرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى ، فمن أصاب مجتمع الحصى بالرمي أجزاءه ، ومن أصاب سائل الحصى الذي ليس بمجتمع لم يجزه ، والمراد مجتمع الحصى في موضعه المعروف ، وهو الذي كان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو حول والعياذ بالله ورمى الناس في غيره واجتمع الحصى فيه لم يجزه ، ولو نحي الحصى من موضعه الشرعي ورمى إلى نفس الأرض أجزاءه لأنه رمى في موضع الرمي ، هذا الذي ذكرته هو المشهور ، وهو الصواب . وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه إذا رمى حصاة فوقعت في مسيل الماء فيه

قولان . قال في الأم : لا يجزئه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رمى إلى المرمى مع قوله صلى الله عليه وسلم « خذوا عنى مناسككم » (والقول الثاني) يجزئه لأن سيل الماء متصل بالرمى ليس بينهما حائل فهو كجزء منه ، هذا نقل القاضي وهو غريب ضعيف . والله أعلم .

(الحادية عشرة) قال الشافعي والأصحاب يشترط أن يرمى الحصيات في دفعات لما ذكره المصنف ، فلو رمى حصاتين أو سبعا دفعة فإن وقعن في المرمى في حالة واحدة حسبت حصاة واحدة بلا خلاف ، وأن ترتبن في الوقوع فالمذهب أن المحسوب حصاة واحدة أيضا . وهذا نص الشافعي وبه قطع العراقيون وجماهير الخراسانيين ، لأنها رمية واحدة . وحكى إمام الحرمين ومن تابعه وجها شاذا ضعيفا أنه يحسب بعدد الحصيات المترتبات في الوقوع . قال الإمام : هذا ليس بشيء . ولو رمى حصاتين أحدهما بيده اليمنى والأخرى باليسرى دفعة واحدة لم يحسب إلا واحدة بالاتفاق ، ذكره الدارمي . ولو رمى حصاة ثم أتبعها أخرى فإن وقعت الأولى في المرمى قبل الثانية فهما حصاتان بلا خلاف ، وإن وقعتا معا أو الثانية قبل الأولى فوجهان مشهوان حكاهما الدارمي والقاضي حسين والقوراني وإمام الحرمين والبعوي والمتولي وغيرهم ، وانفقوا على أن أحدهما أنه يحسب حصاتان اعتبارا بالرمى (والثاني) حصاة اعتبارا بالوقوع . قال إمام الحرمين : الصواب أنها حصاتان وما سواه خبط . قال الدارمي : القائل حصاتان أبو حامد يعني المروزي ، والقائل حصاة^(١) والله أعلم .

(فرع) الموالاة بين الحصيات والموالاة بين جمارات أيام التشريق هل يشترط فيها الخلاف السابق في الطواف ؟ الصحيح لا يشترط لكن يستحب (والثاني) يشترط ، هذا إذا فرق طويلا . فأما التفريق اليسير فلا يضر بلا خلاف ، ومن ذكر المسألة المتولى والرافعي .

(١) بيان بالأصل ولعل السقط (الشافعي في القديم) .

(فرع) قد ذكرنا أنه إذا رمى سبع حصيات دفعة واحدة حسب
حصاة واحدة ولو وجب الحد على إنسان فجلد بمائة مشدودة دفعة واحدة
حسب مائة قال أصحابنا : الفرق من وجهين (أحدهما) أن الحدود مبنية
على التخفيف (والثاني) أن المقصود منها الإيقاع وقد حصل . وأما
الرمي فتعبد فاتبع فيه التوقيف والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في رمي جرة العقبة

قد ذكرنا أنه واجب ليس بركن ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد
وداود . قال العبدري : وقال عبد الملك بن الماجشون من أصحاب مالك
« هو ركن » دليلنا القياس على رمي أيام التشريق .

(فرع) مذهبنا جواز رمي جرة العقبة بعد نصف ليلة النحر ،
والأفضل فعله بعد ارتفاع الشمس ، وبه قال عطاء وأحمد وهو مذهب
أسماء بنت أبي بكر وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد .

وقال مالك وأبو حنيفة وإسحاق : لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس
واحتمل لهم بحديث ابن عباس السابق أن النبي صلى الله عليه وسلم
« أمرهم أن لا يرموا إلا بعد طلوع الشمس » وهو حديث صحيح كما
سبق . واحتج أصحابنا بحديث أم سلمة وغيره من الأحاديث الصحيحة
السابقة في مسألة تعجيل دفع الضعفة من مزدلفة إلى منى (وأما) حديث
ابن عباس فمحمول على الأفضل جمعا بين الأحاديث . قال ابن المنذر :
أجمعوا على أن من رمى جرة العقبة يوم النحر بعد طلوع الشمس أجزأه .

(فرع) في مذاهبهم في وقت قطع التلبية يوم النحر .

قد ذكرنا أنه يقطعها عند أول شروعه في رمي جرة العقبة . وبه قال
الثوري وأبو حنيفة وأبو ثور وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن

بعدهم ، وقال أحمد وإسحاق وطائفة : يلبي حتى يفرغ من رمي جمرة العقبة ، وأشار ابن المنذر إلى اختياره ، وقال مالك : يقطعها قبل الوقوف بعرفات ، وحكاه عن علي وابن عمر وعائشة ، وقال الحسن البصري : يقطعها عقب صلاة الصبح يوم عرفة ، دليلنا ما ذكره المصنف .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب أخذ حصاة الجبار من مزدلفة ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وسعيد بن جبير ومجاهد وإسحاق قال : قال عطاء ومالك وأحمد : يأخذ من حيث شاء ، قال ابن المنذر : ولا أعلم خلافا بينهم أنه من حيث أخذ أجزاءه ، لكن أحب لقطه وأكره كسره . لأنه قد يؤدي ^(١) .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب كون الحصى قدر حصي الخذف ، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف ، منهم ابن عمر وجابر وابن عباس وابن الزبير وطاوس وعطاء وسعيد بن جبير وأبو حنيفة وأبو ثور ، قال ابن المنذر ولا معنى لقول مالك (أعجب ^(٢) من ذلك أكبر إلى) لأن النبي صلى الله عليه وسلم سن الرمي بمثل حصي الخذف فاتباع السنة أولى .

(فرع) قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يرمى يوم النحر إلا جمرة العقبة .

(فرع) مذهبنا أنه يستحب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً ، إن كان دخل منى راكباً ، ويرمي في أيام التشريق ماشياً إلا يوم النحر فراكباً ، وبه قال مالك ، قال ابن المنذر : وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون

(١) بياض بالأسفل : ولعل السقط لأنه قد يؤدي إلى احتسابها واحدة ، والله أعلم .

الطبعي

(٢) كذا بالأسفل ولعل فيها قلباً صوابه (وأكبر من ذلك أعجب إلى) الطبعي

مشاة ، واستحبه أحمد وإسحاق ، وكره جابر الركوب إلى شيء من النجم
إلا لفرورة ، قال : وأجمعوا على أن الرمي يجزئه على أي حال رماه إذا
وقع في الرمي ، دليلنا الأحاديث الصحيحة السابقة أن النبي صلى الله عليه
وسلم « رمى جمرة العقبة يوم النحر راكبا » والله أعلم .

(فسرع) ذكرنا أن مذهبنا الصحيح أن الأفضل في موقف الرامي
جمرة العقبة أن يقف في بطن الوادي ، وتكون منى عن يمينه ، ومكة عن
يساره ، وبهذا قال جمهور العلماء منهم ابن مسعود وجابر والقاسم بن
محمد وسالم وعطاء ونافع والثوري ومالك وأحمد ، قال ابن المنذر :
وروي أن عمر رضي الله عنه خاف الزحام فرماها من فوقها .

(فسرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لو رمى بما رمى به هو أو غيره
جاز مع الكراهة ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود ، قال المزني : يجوز
بما رمى به غيره ولا يجوز بما رمى هو به ، قال ابن المنذر : وكره ذلك
عطاء والأسود بن يزيد وسعيد بن أبي عروبة والشافعي وأحمد ، قال :
ورخص فيه الشعبي ، وقال إسحاق يجزئه ، قال ابن المنذر : يكره ويجزئه ،
قال : إذ لا أعلم أحدا أوجب على من فعل ذلك إعادة .

(فسرع) ذكرنا أن مذهبنا أنه لو رمى سبع حصيات رمية واحدة
حسب له حصاة واحدة فقط ، وبه قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : إن
وقعن في الرمي متعاقبات أجزاء وإلا فلا : وحكى ابن المنذر عن عطاء أنه
يجزئه ويكبر لكل حصاة تكبيرة ، قال الحسن : إن كان جاهلا أجزاءه .

(فسرع) ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز الرمي بكل ما يسمى حجرا ،
ولا يجوز بما لا يسمى حجرا ، كالرصاص والحديد والذهب والفضة
والزرنينج والكحل ونحوها ، وبه قال مالك وأحمد وداود ، وقال أبو حنيفة
يجوز بكل ما كان من جنس الأرض كالكحل والزرنينج والمدر ولا يجوز

بما ليس من جنسها ، واحتج بالأحاديث المطلقة في الرمي ، دليلنا حديث الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : في غداة جمع يعني يوم النحر « عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجبرة » رواه مسلم فأمر صلى الله عليه وسلم بالحصى ، فلا يجوز العدول عنه ، والأحاديث المطلقة محمولة على هذا المعنى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإذا فرغ من الرمي يذبح هديه إن كان معه ، لما روى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « رمى سبع حصيات من بطن الوادي ثم انصرف إلى النحر فنحر » ويجوز النحر في جميع منى ، لما روى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال منى كلها منحر » .

(الشرح) حديثا جابر رواهما مسلم ، قال أصحابنا فإذا فرغ من الرمي انصرف فنزل في موضع من منى ، وحيث نزل منها جاز ، لكن أفضلهما منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وما قاربه ، وذكر الأزرقى أن منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى عن يسار مصلى الإمام ، فإذا نزل ذبح ونحر الهدى إن كان معه هدى . واعلم أن سوق الهدى لمن قصد مكة حاجا أو معتمرا سنة مؤكدة ، وقد أعرض الناس أو أكثرهم عنها في هذه الأزمان ، والأفضل أن يكون هديه معه من المقات مشعرا مقلدا ، ولا يجب الهدى إلا بالنذر ، والأفضل سوق الهدى من بلده ، فإن لم يكن فمن طريقه ، وإلا فمن المقات أو ما بعده ، وإلا فمن منى .

ويستحب للرجل أن يتولى ذبح هديه وأضحيتة بنفسه ، وينوي عند ذبحها ، فإن كان مندورا نوى الذبح عن هديه أو أضحيتة المنذورة ، وإن كان تطوعا نوى التقرب به ، ولو استتاب في ذبحه جاز ويستحب أن يخص عند الذبح ، ويستحب أن يكون النائب ذكرا مسلما ، فإن استتاب امرأة

(١) في بعض النسخ (ذبح هديا) (ط)

أو كتابيا جاز لأنهما من أهل العبادة . والمرأة الحائض والنفساء أولى من الكتابي . وينوي صاحب الهدى والأضحية عند الدفع إلى الوكيل أو عند ذبحه . فإن فوض النية إلى الوكيل جاز إن كان مسلما . فإن كان كافرا لم يصح لأنه ليس من أهل النية في العبادات . بل ينوي صاحبها عند دفعها إليه أو عند ذبحه . وأما صفة الذبح وآدابه وتقليد الهدى وإشعاره وغير ذلك من أحكامه فنسوضحها في باب الهدى إن شاء الله تعالى .

وأما وقت ذبح الهدى ففيه وجهان مشهوران (أصحهما) وبه قطع العراقيون وجماعات من غيرهم أنه كوقت الأضحية يختص بيوم العيد وأيام التشريق ويدخل بعد طلوع شمس يوم النحر ومضى قدر صلاة العيد والخطبتين ويخرج بخروج أيام التشريق ، فإن خرجت ولم يذبحه فإن كان نذرا لزمه ذبحه ويكون قضاء ، وإن كان تطوعا فقد فات الهدى في هذه السنة ، فإن ذبحه قال الشافعي والأصحاب كان شاة لحم لا هديا .

(والوجه الثاني) حكاه الخراسانيون أنه لا يختص بزمان بل يجوز قبل يوم النحر وفيه وبعد أيام التشريق ، كدمااء الجبرائات ، والمذهب الأول .

وانفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن ذبح الهدى يختص بالحرم ، ولا يجوز في غيره ، واتفقوا على أنه يجوز في أي موضع شاء من الحرم ، ولا يختص ببنى . قال الشافعي رحمه الله : الحرم كله منحر حيث نحر منه أجزاء في الحج والعمرة ، لكن السنة في الحج أن ينحر ببنى لأنها موضع تحلله ، وفي العمرة بسكة وأفضلها عند المروة لأنها موضع تحلله ، والله أعلم .

وأما قول المصنف « يجوز النحر في جميع منى ، فعبارة ناقصة لأنه يوهم الاختصاص ببنى دون سائر الحرم ، وهذا الإيهام غلط ، وكان

ينبغي أن يقول : يجوز في كل الحرم وأفضله منى . وأفضلها موضع نحر
النبي صلى الله عليه وسلم وما قاربه . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ثم يحلق لما روى انس قال « لما رمى رسول الله صلى الله عليه
وسلم الجمرة وفرغ من نسكه ناول الحائق شقه الأيمن فحلقه . ثم أعطاه
شقه الأيسر فحلقه » فإن لم يحلق وقصر جاز ، لما روى جابر أن النبي
صلى الله عليه وسلم « أمر أصحابه أن يحلقوا أو يقصروا » والحلق أفضل
لما روى ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رحم الله
المحلقين ، قالوا : يا رسول الله والمقصرين ؟ قال : رحم الله المحلقين ، قالوا :
يا رسول الله والمقصرين ؟ قال : رحم الله المحلقين . قالوا : يا رسول الله
والمقصرين . قال في الرابعة : والمقصرين » وأقل ما يحلق ثلاث شعرات . لأنه
يقع عليه اسم الجمع المطلق فأشبهه الجمع . والأفضل أن يحلق الجميع لعدديت
انس . وإن كان أصح فالمستحب أن يمر المولى على رأسه . لما روى ابن
عمر رضي الله عنه أنه « قال في الأصح : يمر المولى على رأسه » ولا يجب
ذلك لأنه قرينة تتعلق بمحل فسقطت بقواته كفصل اليد إذا قطعت .

وإن كانت امرأة قصرت ولم تحلق لما روى ابن عباس رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على النساء حلق إنما على النساء
تقصير » ولأن الحلق في النساء مثله فلم يفعل . وهل الحلاق نسك أو
استباحه محظور ؟ فيه قولان (أحدهما) أنه ليس بنسك لأنه محرم في
الإحرام فلم يكن نسكا كالطيب . (والثاني) أنه نسك وهو الصحيح لقوله
صلى الله عليه وسلم « رحم الله المحلقين » فإن حلق قبل الذبح جاز . لما
روى عبد الله بن عمر قال « وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع بمعنى فجاءه رجل فقال : يا رسول الله لم أشعر فحلق راسي قبل
أن أذبح فقال : أذبح ولا حرج . فجاءه آخر فقال : يا رسول الله لم أشعر
فنحرت قبل أن أرمي قال : أرم ولا حرج . فما سئل عن شيء قدم أو أخر
إلا قال : أفعل ولا حرج » فإن حلق قبل الرمي (فإن قلنا) إن الحلق نسك
جاز . لما روى ابن عباس قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
رجل حلق قبل أن يذبح أو قبل أن يرمي فكان يقول : « لا حرج ، لا حرج »
(وإن قلنا) إنه استباحه محظور لم يجز لأنه فعل محظور فلم يجز قبل الرمي
من غير عذر كالطيب .

(الشرح) أما حديث أنس رضى الله عنه فرواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما من طرق (منها) عن أنس قال « لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة ونحر نسكه وحلق ناول الحائق شقه الأيمن فحلقة • ثم دعا أبا طلحة الأنصارى فأعطاه إياه • ثم ناوله الشق الأيسر فقال : احلق فحلقة • فأعطى أبا طلحة فقال أقسمه بين الناس » هذا لفظ إحدى روايات مسلم والباقي بمعناها وقوله فى الرواية التى ذكرها المصنف وفرغ من نسكه - يعنى من ذبح هديه - كما قال فى رواية مسلم ونحر نسكه •

وأما حديث جابر فرواه البخارى ومسلم بغير هذا اللفظ • ولفظها عن جابر أنه حج مع النبى صلى الله عليه وسلم وقد أهلوا بالحج مفردا فقال لهم « أهلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا » هذا لفظها • وقد روى التفسير جماعات من الصحابة فى الصحيحين (منها) عن ابن عمر قال « حلق النبى صلى الله عليه وسلم وحلق طائفة من أصحابه وقصر بعضهم » رواه البخارى ومسلم وعن معاوية قال : قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص على المروة » رواه البخارى ومسلم • وفى رواية قال « قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عمرته على المروة بمشقص » •

وأما حديث ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « اللهم ارحم المحلقين » إلى آخره فرواه البخارى ومسلم • وأما الأثر عن ابن عمر فى إمرار موسى فرواه الدارقطنى والبيهقى بإسناد ضعيف فيه يحيى بن عمر الجادى - بالجيم وتشديد الياء - وهو ضعيف • وأما حديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير » فرواه أبو داود بإسناد حسن • وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فرواه البخارى •

وأما حديث ابن عباس الذى بعده فرواه البخارى ومسلم بنحو معناه

وهذا لفظهما عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال : لا حرج » ورواه البخاري ومسلم أيضا من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص أنه « شهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر في حجة الوداع وهم يسألونه ، فقال رجل : لم أشعر فحلفت قبل أن أذبح ، فقال اذبح ولا حرج ، فجاء آخر فقال لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي ، فقال : ارم ولا حرج . فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا آخر إلا قال افعل ولا حرج » وفي رواية لمسلم عن عبد الله بن عمرو ابن العاص قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأثناء رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة فقال : يا رسول الله إني حلفت قبل أن أرمي . فقال : ارم ولا حرج . وأثناء رجل آخر فقال : إني ذبحت قبل أن أرمي . قال : ارم ولا حرج . قال فما رأيته سئل يومئذ عن شيء إلا قال : افعلوا ولا حرج » هذا لفظ هذه الرواية لمسلم . وهي صريحة فيما استدلل له المصنف . وفيها التصريح بجواز تقديم طواف الإفاضة على الرمي . والله أعلم .

وأما الفاظ الفصل : فقول « وفرغ من نسكه » أي من ذبح هديه . وقد سبق بيانه في رواية مسلم . وقوله « تناول الحائق » هذا الذي حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم معمر بن عبد الله العدوي . هذا هو الصحيح المشهور . وفي صحيح البخاري قال « زعموا أنه معمر بن عبد الله » وذكر ابن الأثير في مختصر الأنساب في ترجمة الكلبي - بضم الكاف - خراش ابن أمية الكلبي . والله أعلم .

قوله « يمر موسى » قال أهل اللغة : موسى يذكر ويؤنث . قال ابن قتيبة : قال الكسائي : هو فعلي ، وقال غيره : مفعول من أوسيت رأسه أي حلقته . قال الجوهري : الكسائي والفراء يقولان : هي فعلى مؤنثة ، وعبد الله بن سعيد الأموي يقول مفعول مذكر . قال أبو عبد الله لم نسبح

تذكيره إلا من الأموى قوله « لأنه قربة تتعلق بسجل فسقطت بفواته »
 احتراز من الصلاة والصوم ، فإن كلا منهما قربة تتعلق بزمان لا بسجل ولا
 تسقط بالفوات . وقوله « الحلاق » هو بكسر الحاء بمعنى الحلق ، والله
 أعلم .

(أما الأحكام) ففيها مسائل :

(إحداها) إذا فرغ الحاج من الرمي والذبح فليحلق رأسه وليقصر ،
 والحلق والتقصير ثابتان بالكتاب والسنة والإجماع . وكل واحد منهما
 يجزى ، بالإجماع . والحلق في حق الرجل أفضل لظاهر القرآن في قوله
 تعالى (محلّقين رؤوسكم ومقصرين) والعرب تبدأ بالأهم والأفضل ،
 ولحديث ابن عمر المذكور « اللهم ارحم المحلقين قال في الرابعة : والمقصرين »
 ولأن النبي صلى الله عليه وسلم « حلق في حجته » والإجماع على أن الحلق
 أفضل ، والأفضل أن يحلق جميع الرأس إن أراد الحلق أو يقصر من جميعه
 إن أراد التقصير لما ذكره المصنف وأقل ما يجزى ثلاث شعرات حلقا أو
 تقصيرا من شعر الرأس فتجزى الثلاث بلا خلاف عندنا ولا يجزى أقل
 منها ، هكذا نص عليه الشافعى والأصحاب في جميع الطرق . وحكى إمام
 الحرمين ومن تابعه وجها أنه تجزى شعرة واحدة وهو غلط ، قال إمام
 الحرمين : قد ذكرنا وجها بعيدا في الشعرة الواحدة أنه إذا أزالها المحرم
 في غير وقتها لزمه فدية كاملة كحلق الرأس ، قال : وذلك الوجه عائد هنا
 فتجزى الشعرة ولكنه مزيف غير معدود من المذهب والله أعلم . قال
 أصحابنا : وليس لأقل المجزى من التقصير حد ، بل يجزى منه أقل جزء
 منه لأنه يسمى تقصيرا ، ويستحب أن لا ينقص على قدر أنملة والله أعلم .

(الثانية) إذا لم يكن على رأسه شعر بأن كان أصلع أو ملحوقا فلا
 شيء عليه فلا يلزمه فدية ولا إمرار الموى ولا غير ذلك لما ذكره المصنف ،
 ولو نبت شعره بعد ذلك لم يلزمه حلق ولا تقصير بلا خلاف . لأنه حالة

التكليف لم يلزمه ، قال الشافعي والأصحاب : ويستحب لمن لا شعر على رأسه إمرار الموصى عليه ، ولا يلزمه ذلك بلا خلاف عندنا .

قال الشافعي : ولو أخذ من شاربه أو من شعر لحيته شيئاً كان أحب إلى . ليكون قد وضع من شعره شيئاً لله تعالى . هكذا ذكر الشافعي هذا النص ونقله الأصحاب واففقوا عليه . وحكاه إمام الحرمين عن نص الشافعي ثم قال : ونستأري ذلك وجهاً إلا أن يكون أسنده إلى أثر . وقال المتولي : يستحب أن يأخذ من الشعور التي يؤمر بإزالتها للفطرة كالشارب والإبط والعانة لئلا يخلو نسكه عن حلق . وقد روى مالك والشافعي والبيهقي بالاسناد الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه والله أعلم .

ولو كان على رأسه شعر وبرأسه علة لا يسكنه بسببها التعرض للشعر لزمه الصبر إلى الإمكان . ولا يفتدى ولا يسقط عنه الحلق بلا خلاف . بخلاف من لا شعر على رأسه فإنه لا يؤمر بحلقه بعد نباته بلا خلاف كما سبق . قال إمام الحرمين وغيره : والفرق أن النسك هو حلق شعر يشتمل الإحرام عليه والله أعلم .

هذا كله فيمن لم يكن على رأسه شعر أصلاً . فأما من كان على رأسه ثلاث شعرات أو شعرتان أو شعرة واحدة فيلزمه إزالتها بلا خلاف . صرح به صاحب البيان وغيره لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ولو كان عليه زغب يسير لزمه أن يزيل منه ثلاث شعرات . صرح به صاحب البيان وآخرون . والله أعلم .

(الثالثة) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن الحلق هنا لا يحصل إلا بشعر الرأس . فلا يحصل بشعر اللحية وغيرها من شعور البدن . ولا بشعر العذار وفي الشعر النابت في موضع التحذيف وشعر

الصدغ خلاف سبق في باب صفة الوضوء . هل من الوجه أو من الرأس ؟
(إن قلنا) من الرأس أجزاء حلقه وإلا فلا . قال الشافعي والأصحاب وإذا
قصر ثلاث شعرات فأكثر جاز تقصيره مما يحاذي الرأس . ومما نزل عنه ،
ومما استرسل عنه . هذا هو المذهب .

وحكى الدارمي والماوردي وصاحب الشامل والمتولى وآخرون
وجها شاذاً أنه لا يجزئ المسترسل كما لا يجزئ المسح على المسترسل
عن حده . قالوا : وهذا الوجه غلط لأن الواجب في المسح مسح الرأس
وهذا خارج عنه فلا يجزئ . والواجب في الحلق حلق شعر الرأس أو
تقصيره . وهذا من شعر الرأس .

(الرابعة) قال أصحابنا : المراد بالحلق والتقصير إزالة الشعر فيقوم
مقامه التتف والإحراق والأخذ بالنورة أو بالمقص والقطع بالأسنان
وغيرها . ويحصل الحلق بكل واحدة مما ذكرناه بلا خلاف . وقد نص
عليه الشافعي رحمه الله .

(الخامسة) الأفضل أن يحلق أو يقصر الجميع دفعة واحدة . فلو
حلق أو قصر ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات أجزاء وفاتته الفضيلة هذا هو
المذهب . قال إمام الحرمين : لو حلق ثلاث شعرات في دفعات فهو مقيس
بحلقها محظور فإن كملنا القدية مع التفريق حكمنا بكمال النسك . وإلا
فلا . قال : ولو أخذ شيئاً من شعرة واحدة . ثم عاد وأخذ منها . ثم عاد
ثالثة وأخذ منها . فإن كان الزمان متواصلاً لم يكمل القدية . ولم يحصل
النسك . وإن طال الزمان ففي المسألتين خلاف . هذا كلام إمام الحرمين .
واختصر الرافعي فقال : لو أخذ ثلاث شعرات في دفعات أو أخذ من شعرة
واحدة في ثلاثة أوقات . فإن كملنا القدية به لو كان محظوراً حصل النسك ،
وإلا فلا .

(السادسة) قال أصحابنا : يستحب أن يبدأ بحلق شق رأسه الأيسر من أوله إلى آخره ثم الأيسر . وأن يستقبل المخلوق القبلة . وأن يدفن شعره ويبلغ بالحلق إلى العظمين اللذين عند منتهى الصدغين وهذه الآداب ليست مختصة بالمحرم . بل كل حائق يستحب له هذا ودليل الشق الأيسر حديث أنس المذكور في كتاب^(١) قال صاحب الحاوي : في الحلق أربع سنن . أن يستقبل القبلة ، وأن يبدأ بشقه الأيسر ، وأن يكبر عند فراغه ، وأن يدفن شعره . قال : قال الشافعي : ويبلغ بالحلق إلى العظمين لأنهما منتهى نبات شعر الرأس ، ليكون مستوعبا لجميع رأسه هذا كلامه وهو حسن إلا التكبير عند فراغه فإنه غريب . وقد استحب التكبير أيضا للمخلوق البندنجي ونقله صاحب البحر عن أصحابنا .

(السابعة) أجمع العلماء على أنه لا تؤمر المرأة بالحلق . بل وظيفتها التقصير من شعر رأسها . قال الشيخ أبو حامد والدارمي والماوردي وغيرهم : يكر لها الحلق . وقال القاضي أبو الطيب والقاضي حسين في تعليقيهما : لا يجوز لها الحلق ولعلها أرادت أنه مكروه ، وقد يستدل للكرهية بحديث على رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى أن تحلق المرأة رأسها » رواه الترمذي وقال فيه اضطراب ، ولا دلالة في هذا الحديث لضعفه لكن يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وسلم « من عمل عملا ليس عليه أمرا فهو رد » رواه مسلم ، وبالحديث الصحيح السابق مرات في نهى النساء من التشبه بالرجال .

قال الشافعي والأصحاب : ويستحب للمرأة أن تقصر بقدر أنملة من جميع جوانب رأسها ، وقال الماوردي : ولا تقطع من ذوائبها ، لأن ذلك يشينها ، لكن ترفع الذوائب وتأخذ من الموضع الذي تحته ، قال أصحابنا :

(١) كذا بالأصل ولعله المذكور في أول الكتاب أو بالأحرى في أول هذا الفصل أو هذا

فلو حلفت أجزأها قال الماوردي : وتكون مينة ، قال القاضي أبو الفتح
في كتاب الخنائي وظيفه الخشي التقصير دون الحلق ، قال : والتقصير
أفضل كالمرأة والله أعلم .

(الثامنة) هل الحلق نسك ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف
بدليلهما (أصحابهما) باتفاق الأصحاب أنه نسك يثاب عليه ، ويتعلق به
التحلل لما ذكره المصنف (والثاني) أنه استباحة محظور ، وليس بنسك
وإنما هو شيء أبيض له بعد أن كان حراما كالطيب واللباس ، وعلى هذا
لا ثواب فيه ، ولا تعلق له بالتحلل ، قالوا : وعلى هذا القول الجواب عن
حديث « اللهم ارحم المحلقين » إنما دعا لهم لتنظيفهم وإزالة التهم التفت ،
والمذهب أنه نسك يثاب عليه ويتحلل به التحلل الأول فعلى هذا هو ركن
من أركان الحج والعمرة « لا يصح الحج ولا العمرة إلا به ، ولا يجبر بدم
ولا غيره ، ولا يفوت وقته ما دام حيا ، لكن أفضل أوقاته ضحوة النهار
يوم الأضحي ، ولا يختص بمكان ، لكل الأفضل أن يفعله الحاج بمنى
والمعتمر بالمروة ، فلو فعله في بلد آخر إما وطنه وإما غيره جاز بلا خلاف ،
ولا يزال حكم الإحرام جاريا عليه حتى يحلق ، وكل هذا لا خلاف فيه
على قولنا : الحلق نسك ، إلا أن المصنف جعل الحلق واجبا على قولنا :
إنه نسك ولم يجعله ركنا ، هكذا ذكره في آخر هذا الباب ، وكذا ذكره
في التبيه . وليس كما قال ، بل الصواب أنه ركن على قولنا إنه نسك .

قال إمام الحرمين : إذا حكمنا بأن الحلق نسك فهو ركن ، وليس
كالرمي والمبيت ، ثم قال فاعلم ذلك فانه متفق عليه ، قال : والدليل على
أنه لا تقوم الفدية مقامه أنه لو فرض في الرأس علة تمنع من الحلق وجب
الصبر إلى إمكان الحلق ولا تقوم الفدية مقامه ، هذا كلام إمام الحرمين .

(فروع) قال أصحابنا : هذا الذي سبق من أحكام الحلق هو كله
فيمن لم يلتزم حلقه ، أما من نذر الحلق في وقته فيلزمه حلقه كله ، ولا

يجزئه التقصير ولا حلق بعض الرأس ولا التفت والاحراق ، ولا استئصال بالمقصين ، ولا أخذه بالنورة ، لأن هذا كله لا يسمى حلقة .

وذكر إمام الحرمين في استئصال الشعر بالمقصين وإمرار المولى من غير استئصال احتمالا ، والمذهب الأول ، لأنه لا يسمى حلقة . قال الإمام : ولا يشترط الامعان في الاستئصال بل يكفي ما يسمى حلقة قال : ويقرب الرجوع إلى اعتبار رؤية الشعر ، هذا كله فيما إذا صرح بنذر الحلق ، فلو لبس المحرم رأسه فهذا في العادة لا يفعله إلا من أراد حلقه يوم النحر للنسك . فهل ينزل هذا منزلة نذر الحلق ؟ فيه قولان مشهوران في الطريقتين ، ذكرهما الماوردي والقوراني وإمام الحرمين والمتولى وغيرهم من الأصحاب هنا . وذكرهما الأصحاب في كتاب النذر (أصحهما) باتفاقهم وهو الجديد لا يلزمه حلقه لكن يستحب وله الاختصار على التقصير (والقديم) أنه يلزمه الحلق كما لو نذره . ونظير المسألة من قلد الهدى هل يصير مندورا ؟ فيه قولان ذكرهما المصنف والأصحاب في كتاب النذر (أصحهما) باتفاقهم وهو الجديد لا يصير (والثاني) يصير والله أعلم .

واعلم أن ما ذكرناه من وجوب الحلق على من نذره متفق عليه . سواء قلنا الحلق نسك أو استباحة محظور . هكذا قطع به الجمهور . وحكى الرافعي وجها أيا إذا قلنا ليس هو بنسك لا يلزم بالنذر . لأنه ليس بقربة والله أعلم .

(التاسعة) قد سبق أن الأفعال المشروعة يوم النحر بعد وصوله منى أربعة وهي جرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق ثم طواف الإفاضة . والسنة ترتيبها هكذا . فإن خالف ترتيبها نظر إن قدم الطواف على الجميع ، أو قدم الذبح على الجميع بعد دخول وقته ، أو قدم الحلق على الذبح ، جاز بلا خلاف للأحاديث الصحيحة السابقة « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ذلك كله فقال لا حرج » وإن طاف ثم حلق ثم رمى جاز بلا خلاف لما

ذكرناه . وإن قدم الحلق على الرمي والطواف (فإن قلنا) إن الحلق نسك
 جاز ولا دم عليه . كما لو قدم الطواف (وإن قلنا) ليس بنسك لم يجر
 ويلزمه به الدم . كما لو حلق قبل نصف ليلة النحر . هذا هو المذهب في
 الطريقتين ، وبه قطع المصنف وجماهير الأصحاب . وحكى الدارمي
 والرافعي وغيرهما وجها أنه يلزمه الدم ، وإن قلنا هو نسك ، وهذا شاذ
 باطل وحكى صاحب الحاوي والدارمي على قولنا : إن الحلق استباحة
 محظور وجهين (أحدهما) قال وهو قول البغداديين من أصحابنا عليه
 الدم لما ذكرنا (والثاني) وهو قول أصحابنا البصريين : لا دم عليه ،
 لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص السابق عن صحيح مسلم أن أنس بن
 صلي الله عليه وسلم « سئل عن حلق قبل أن يرمى فقال لا حرج » فحصل
 ثلاثة أوجه فيمن حلق قبل الرمي والطواف (أحدهما) لا دم (والثاني)
 يجب (وأصحها) وهو المذهب المشهور إن قلنا الحلق ليس بنسك وجب
 الدم وإلا فلا ، والله أعلم . ويدخل وقت رمي جرة العقبة وطواف الافاضة
 بنصف ليلة النحر بشرط تقدم الوقوف بعرفات ، والحلق إن قلنا نسك
 فكالرمي والطواف ، وإلا فلا يدخل وقته إلا بفعل الرمي أو الطواف ،
 والله أعلم .

(فرع) وقت الحلق في حق المعتزم إذا فرغ من السعي ، فلو جامع
 بعد السعي وقبل الحلق ، فإن قلنا الحلق نسك فسدت عمرته لوقوع جماعه
 قبل التحلل (وإن قلنا) ليس بنسك لم تفسد ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء في الحلق ، هل هو نسك ؟ ذكرنا أن
 الصحيح في مذهبتنا أنه نسك ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وجمهور
 العلماء . وظاهر كلام ابن المنذر والأصحاب أنه لم يقل بأنه ليس بنسك
 أحد غير الشافعي في أحد قوليهِ ولكن حكاه القاضي عياض عن عطاء وأبي
 ثور وأبي يوسف أيضا .

(فسرع) أجمعوا على أن الحلق أفضل من التقصير . وأن التقصير يجزىء ، إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري أنه كان يقول : يلزمه الحلق في أول حجة ولا يجزئته التقصير . وهذا إن صح عنه باطل مردود بالنصوص واجماع من قبله .

(فسرع) لو أخر الحلق إلى بعد أيام التشريق حلق ولا دم عليه . سواء طال زمنه أم لا . وسواء رجع إلى بلده أم لا . هذا مذهبننا وبه قال عطاء وأبو ثور وأبو يوسف وأحمد وابن المنذر وغيرهم . وقال أبو خنيفة إذا خرجت أيام التشريق لزمه الحلق ودم . وقال سفيان الثوري وإسحاق ومحمد : عليه الحلق ودم دليلنا : الأصل لا دم .

(فسرع) قال ابن المنذر : أجمعوا أن لا حلق على النساء ، إنما عليهن التقصير قالوا : ويكره لهن الحلق لأنه بدعة في حقهن ، وفيه مثله . واختلفوا في قدر ما تقصره ، فقال ابن عمر والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور : تقصر من كل قرن مثل الأنملة . وقال قتادة : تقصر الثلث أو الربع ، وقالت حفصة بنت سيرين : إن كانت عجوزا من القواعد أخذت نحو الربع ، وإن كانت شابة فلتقل . وقال مالك : تأخذ من جميع قرونها أقل جزء ، ولا يجوز من بعض القرون . دليلنا في أجزاء ثلاث شعرات أنهن مأمورات بالتقصير . وهذا يسمى تقصيرا .

(فسرع) من لا شعر على رأسه لا حلق عليه ولا فدية ، ويستحب إمرار المولى على رأسه ولا يجب ، ونقل ابن المنذر إجماع العلماء على أن الأصل يمر المولى على رأسه .

وحكى أصحابنا عن أبي بكر^(١) ابن أبي داود أنه قال : لا يستحب

(١) أئمتنا الألف على ما ذهب إليه الثوري رحمه الله من أن ابن إذا وقعت بين كتيبتين يلزم لبوت الألف كما لو وقعت أيضا بين ذكر وأثنى كاسماعيل ابن علية وعد الله أن يعينه وهبى ابن مريم ومحمد ابن الحنفية .

إمراره ، وهو محجوج بإجماع من قبله . وقال أبو حنيفة : هذا الإمرار واجب ، ووافقنا مالك وأحمد أنه مستحب . واحتج لأبي حنيفة بحديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « المحرم إذا لم يكن على رأسه شعر يمر الموصى على رأسه » قالوا ولأنه حكم تعلق بالرأس ، فإذا فقد الشعر انتقل الوجوب إلى قمم الرأس كالمسح في الوضوء ، ولأنها عبادة تجب الكفارة بإفسادها فوجب التشبيه في أفعالها ، كالصوم فيما إذا قامت نية في أثناء يوم الشك برؤية الهلال .

واحتج أصحابنا بأنه فرض تعلق بجزء من الآدمي فسقط بفوات الجزء ، كغسل اليد في الوضوء فإنه يسقط بقطعها . فان قيل الفرض هناك متعلق باليد ، وقد سقطت ، وهنا متعلق بالرأس وهو باق (قلنا) بل الفرض متعلق بالشعر فقط ولهذا لو كان على بعض رأسه شعر دون بعض لزمه الحلق في الشعر ولا يكفيه الاقتصار على إمرار الموصى على ما لا شعر عليه ، ولو تعلق الفرض عليه لأجزأه .

والجواب عن حديث ابن عمر أنه ضعيف ظاهر الضعف ، قال الدارقطني وغيره : لا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو مروي موقوفاً على ابن عمر (قلت) وهو موقوف ضعيف أيضاً كما سبق بيانه ، ولو صح لحلل على التدب ، والجواب عن قياسهم على المسح في الوضوء من وجهين (أحدهما) أن الفرض هناك تعلق بالرأس . قال الله تعالى (وامسحوا برءوسكم) وهنا تعلق بالشعر بدليل ما قدمناه قريباً . (والثاني) أنه إذا مسح بشعر الرأس سمي ماسحاً فلزمه ، وإذا أمر الموصى لا يسمى حالقاً .

وأما الجواب عن قياسهم على الصوم فهو أنه مأمور بامساك جميع النهار فبقية بعض ما تناوله الأمر ، وهنا إنما هو مأمور بإزالة الشعر ، ولم يبق شيء منه . والله تعالى أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أن الواجب من الحلق أو التقصير عندنا ثلاث شعرات وبه قال أبو ثور . وقال مالك وأحمد : يجب أكثر الرأس . وقال أبو حنيفة يجب ربعة ، وقال أبو يوسف : نصفه . احتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم حلق جميع رأسه . وقال صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا عني مناسككم » وهو حديث صحيح كما سبق مرات . قالوا : ولأنه لا يسمى حالقا بدون أكثره .

واحتج أصحابنا بقوله تعالى (محلقين رؤوسكم) والمراد شعور رؤوسكم ، والشعر أقله ثلاث شعرات ، ولأنه يسمى حالقا ، يقال حلق رأسه وربعه وثلاث شعرات منه فجاز الاختصار على ما يسمى حلق شعر ، وأما حلق النبي صلى الله عليه وسلم جميع رأسه فقد أجمعنا على أنه للاستحباب ، وأنه لا يجب الاستيعاب ، وأما قولهم : لا يسمى حالقا بدون أكثره فباطل ، لأنه إنكار للحس واللغة والعرف والله أعلم .

(فرع) مذهبنا أنه يستحب في الحلق أن يبدأ بالشق الأيمن من رأس المخلوق وإن كان على يسار الحالق . وقال أبو حنيفة : يبدأ بالشق الأيسر ليكون على يمين الحالق ، وهذا منابذ لحديث أنس الذي ذكره المصنف وبيناه .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أنه لو قدم الحلق على الذبح جاز ولا دم عليه ولو قدم الحلق على الرمي فالأصح أيضا أنه يجوز ولا دم عليه ، وقال أبو حنيفة : إذا قدم الحلق على الذبح لزمه دم إن كان قارنا أو متمتعا ولا شيء على المفرد . وقال مالك إذا قدمه على الذبح فلا دم عليه ، وإن قدمه على الرمي لزمه الدم .

وقال أحمد : إن قدمه على الذبح أو الرمي جاهلا أو ناسيا فلا دم ، وإن تعمد فمى وجوب الدم روايتان عنه ، وعن مالك روايتان فيمن قدم

طواف الإفاضة على الرمي (إحداهما) يجزئه الطواف ، وعليه دم (والثانية) لا يجزئه ، وقال سعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي وقتادة ورواية ضعيفة عن ابن عباس عليه الدم متى قدم شيئا على شيء من هذه ، دليلنا الأحاديث الصحيحة السابقة (لا حرج) ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بين عالم وجاهل (فإن قالوا) المراد لا إثم لكونه ناسيا (قلنا) ظاهره لا شيء عليه مطلقا ، وأجمعوا على أنه لو نحر قبل الرمي لا شيء عليه والله أعلم .

(فروع) ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أن من لبد رأسه ولم ينذر حلقه لا يلزمه حلقه ، بل يجزئه التقصير كما لو لم يلبد ، وبه قال ابن عباس وأبو حنيفة . وأوجب الحلق عمر بن الخطاب وابنه والثوري ومالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ، ونقله القاضي عياض عن جمهور العلماء .

(فروع) قال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حلق رأسه قلم أظفاره ، قال : وكان ابن عمر يأخذ من لحيته وشاربه وأظفاره إذا رمى الجمرة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والسنة ان يخطب الإمام يوم النحر بمعى ، وهى إحدى الخطب الأربع ، يعلم الناس الرمي والإفاضة وغيرهما من المناسك لما روى ابن عمر قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد رمية الجمرة ، فكان في خطبته : إن هذا يوم الحج الأكبر » ولأن في هذا اليوم وما بعده مناسك يحتاج إلى العلم بها فسن فيها الخطبة لذلك) .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى بمعناه ، وقد سبق بيانه مع أحاديث كثيرة صحيحة في إثبات خطبة يوم النحر ، ذكرناها عند ذكر خطبة اليوم السابع ، وذكرنا هناك أدلة الخطب الأربع مبسطة وفروعها

ومذاهب العلماء فيها ، وهذا الذى قاله المصنف فى هذا الفصل متفق عليه .

ولم يبين متى تكون هذه الخطبة من يوم النحر ؟ وقد سبق أنها تكون بعد صلاة الظهر ، هكذا قاله الشافعى والأصحاب ، وافتقوا عليه ، وهو مشكل لأن المعتد فى هذه الخطبة الأحاديث الواردة فيها ، والأحاديث مصرحة بأن هذه الخطبة كانت ضحوة يوم النحر لا بعد الظهر (وجوابه) ^(١) قال أصحابنا ويستحب لكل أحد من الحجاج حضور هذه الخطبة ، ويستحب لهم وللإمام الاغتسال لها ، والتطيب إن كان قد تحلل التحللين أو الأول منهما ، والله أعلم . وهذه الخطبة تكون بنى هكذا نص عليه الشافعى والمصنف والأصحاب فى جميع الطرق ، وحكى الرافعى وجها شاذاً أن هذه الخطبة تكون بمكة ، وهذا فاسد مخالف للنقل والدليل .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(تم يفيض إلى مكة ويطوف طواف الإفاضة ويسمى طواف الزيارة ، لما روى جابر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم « رمى الجمرة ثم ركب وافاض إلى البيت » وهذا الطواف ركن من أركان الحج لا يتم الحج إلا به ، والأصل فيه قوله عز وجل (وليطوفوا بالبيت العتيق) وروى عائشة أن صفية رضى الله عنهما حاضت فقال النبى صلى الله عليه وسلم « احبسنا هـ ؟ قلت : يا رسول الله إنها قد افاضت ، قال : فلا إذا » فدل على أنه لا بد من فعله ، وأول وقته إذا انتصفت ليلة النحر ، لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم « أرسل أم سلمة (رضى) يوم النحر فرمت قبل الفجر ثم افاضت » والمستحب أن يطوف يوم النحر لأن النبى صلى الله عليه وسلم « طاف يوم النحر » فإن آخره إلى ما بعده وطاف جاز ، لأنه أتى به بعد دخول الوقت) .

(الشرح) حديث جابر رواه مسلم . وحديث عائشة الأول فى قصة

(١) هكذا بالأصل فحذف قلت ؛ ولعل المقصود بالضحوة على ما فسر الشافعى والأصحاب أول المهاجرة أى حين الزوال على الفور والله أعلم (ط) .

صفية رواه البخارى ومسلم (وأما) حديثها الآخر فى قصة أم سلمة ^(١٢) (وأما) قوله : إن النبى صلى الله عليه وسلم « طاف يوم النحر » فصحيح رواه مسلم من رواية ابن عمر ، ومن رواية جابر والله أعلم .

(اما احكام الفصل) فالسنة إذا رمى وذبح وحلق أن يفيض إلى مكة ويطوف بالبيت طواف الإفاضة ، وقد سبق فى أوائل الباب أن له خمسة أساء وقد سبقت كيفية الطواف ، وسبق بيان التفصيل والخلاف فى أنه يرمل ويضطجع فى هذا الطواف أم لا ؟ وهذا الطواف ركن من أركان الحج لا يصح الحج إلا به بإجماع الأمة ، قال الأصحاب : ويدخل وقت هذا الطواف من نصف ليلة النحر ، ويتبقى إلى آخر العمر ، ولا يزال محرما حتى يأتى به ، والأفضل طوافه يوم النحر وأن يكون قبل الزوال فى الضحا ، بعد فراغه من الأعمال الثلاثة وهى الرمي والذبح والحلق .

قال أصحابنا : ويستحب أن يعود إلى منى قبل صلاة الظهر فيصلى الظهر بمنى قال أصحابنا : ويكره تأخير الطواف عن يوم النحر وتأخيره عن أيام التشريق أشد كراهة ، وخروجه من مكة بلا طواف أشد كراهة ، ومن لم يطف لا يحل له النساء وإن مضت عليه سنون . قال أصحابنا : ولو طاف للوداع ، ولم يكن طاف الإفاضة وقع عن طواف الإفاضة وأجزاء ، وقد سبقت المسألة واضحة فى فصل طواف القدوم ، قال أصحابنا : فإذا طاف فإن لم يكن سعى بعد طواف القدوم لزمه السعى بعد طواف الإفاضة ، ولا يزال محرما حتى يسعى ، ولا يحصل التحلل الثانى بدونه وإن كان سعى بعد طواف القدوم لم يعد به بل تكره إعادته كما سبق فى فصل السعى ، والله تعالى أعلم .

(هــرـع) قد ذكرنا أنه لا آخر لوقت طواف الإفاضة ، بل يصح

(١٢) يباين بالأصل فحرر ، قلت : فقد رواه الداريمى والنسائى .

ما دام حيا لكن يكره تأخيرهم عن يوم النحر ، فإذا أخره عن أيام التشريق .
قال المتولي : يكون قضاء ، قال الرافعي : ومقتضى كلام الأصحاب أنه
لا يكون قضاء ، بل يقع أداء لأهم قالوا : ليس هو بمؤقت ، وهذا كما
قاله الرافعي .

(فسر) قد ذكرنا أنه يدخل وقت طواف الإفاضة بنصف ليلة
النحر ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، قال القاضي أبو الطيب وحسين في
تعليقهما وصاحب البيان وغيرهم : ليس للشافعي في ذلك نص إلا أن
أصحابنا الحقوه بالرمي في ابتداء وقته (وأما) وقت الفضيلة لطواف
الإفاضة فقد ذكرنا أنه ضحوة يوم النحر ، وهذا هو الصحيح المشهور
الذي تظاهرت به الأحاديث الصحيحة ، وقطع به جمهور الأصحاب ، وقال
القاضي أبو الطيب في تعليقه : في الوقت المستحب وجهان لأصحابنا
(أحدهما) ما بين طلوع الشمس يوم النحر وزوالها ، لحديث ابن عمر
وجابر اللذين سنذكرهما إن شاء الله تعالى في الفرع بعده (والثاني) ما بين
طلوعها وغروبها .

(فسر) قال الشافعي والماوردي والأصحاب : إذا فرغ من طوافه
استحب أن يشرب من سقاية العباس ، لحديث جابر « أن النبي صلى الله
عليه وسلم جاء بعد الإفاضة إليهم وهم يسقون على زمزم فناولوه دلو
فشرب منه » رواه مسلم .

(فسر) قد ذكرنا أن الأفضل أن يطوف الإفاضة قبل الزوال ،
ويرجع إلى متى فيصلى بها الظهر ، هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع
الجمهور ، ونقله الروياني في البحر عن نص الشافعي في الاملاء .

وذكر القاضي أبو الطيب في تعليقه فيه وجهين (أحدهما) هذا
(والثاني) الأفضل أن يمكث بمنى حتى يصلى بها الظهر مع الإمام ، وبشهاد

الخطبة ثم يفيض إلى مكة فيطوف ، واستدل هذا القائل بحديث عائشة
الذى سنذكره إن شاء الله تعالى ، واختار القاضي أبو الطيب بعد حكايته
هذين الوجهين وجها ثالثا أنه إن كان في الصيف عجل الإفاضة لاتساع
النهار ، وإن كان شتاء أخرها إلى ما بعد الزوال لضيقه ، هذا كلامه ،
والصواب الأول .

وقد صح في هذه المسألة أحاديث متعارضة يشكل على كثير من
الناس الجمع بينها حتى إن ابن حزم الظاهري صنف كتابا في حجة النبي
صلى الله عليه وسلم وأتى فيه بنفائس واستقصى وجمع بين طرق الأحاديث
في جميع الحج ، ثم قال : ولم يبق شيء لم يبين لي وجهه إلا الجمع بين هذه
الأحاديث ، ولم يذكر شيئا في الجمع بينها وأنا أذكر طرقها ثم أجمع بينها
أن شاء الله تعالى (فمنها) حديث جابر الطويل « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أفاض يوم النحر إلى البيت فصلى بمكة الظهر » رواه مسلم .

وعن فافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أفاض
يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى » قال فافع : وكان ابن عمر يفيض
يوم النحر ثم يرجع فيصلى الظهر بمنى » رواه مسلم . وعن عبد الرحمن
ابن مهدي قال « حدثنا سفيان - يعني الثوري - عن ابن الزبير عن عائشة
عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر الطواف يوم النحر إلى
الليل » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن . وذكر البخاري
في صحيحه تعليقا بصيغة جزم فقال : وقال أبو الزبير عن عائشة وابن عباس
« أخر النبي صلى الله عليه وسلم الطواف إلى الليل » .

قال البيهقي : وقد سمع أبو الزبير من ابن عباس وفي سماعه من
عائشة نظر . قاله البخاري قال البيهقي : وقد روينا عن أبي سلمة عن عائشة
أنها قالت وحججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فافضنا يوم النحر
قال وروى محمد بن إسحاق بن يسار عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه

عن عائشة قالت « أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى » ورواه عمر بن قيس عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لأصحابه فزاروا البيت ظهيرة وزار رسول الله صلى الله عليه وسلم مع نسائه ليلا » وإلى هذا ذهب عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « طاف على ناقته ليلا » قال البيهقي وأصح هذه الروايات حديث ابن عمر وحديث جابر وحديث أم سلمة عن عائشة . هذا كلام البيهقي .

(قلت) فالظاهر أنه صلى الله عليه وسلم أفاض قبل الزوال وطاف وصلى بمكة في أول وقتها ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى إماما لأصحابه كما صلى بهم في بطن فخل مرتين ، مرة بطائفة ومرة بطائفة أخرى ، فروى جابر صلاته بمكة وابن عمر بمنى ، وهما صادقان ، وحديث أم سلمة عن عائشة محمول على هذا . وأما حديث أبي الزبير وغيره فجوابه من وجهين (أحدهما) أن روايات جابر وابن عمر وأم سلمة عن عائشة أصح وأشهر وأكثر رواة ، فوجب تقديمها ولهذا رواها مسلم في صحيحه دون حديث أبي الزبير وغيره .

(والثاني) أنه يتأول قوله آخر طواف يوم النحر إلى الليل ، أي طواف نسائه ، ولا بد من التأويل للجمع بين الأحاديث (فإن قيل) هذا التأويل يردّه رواية القاسم عن عائشة في قوله « وزار رسول الله صلى الله عليه وسلم مع نسائه ليلا » فجوابه لعله عاد للزيارة لا لطواف الإفاضة ، فزار مع نسائه ثم عاد إلى منى فبات بها ، والله أعلم .

(فسر) قد ذكرنا لطواف الإفاضة خمسة أسماء (منها) طواف الزيارة ولا كراهة في تسميته طواف الزيارة . هذا مذهبا ، وبه قال أهل العراق . وقال مالك : يكره . دليلنا حديث عائشة في صحيح مسلم وغيره « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد من امرأته صفية مثل ما يريد »

الرجل ، فقالوا إنها حائض ، فقال إنها لعابستنا قالوا : يا رسول الله إنها قد زارت يوم النحر ، قال : فلتنفر معكن » ومعناه قد طافت طواف الزيارة .

وعن ابن عباس وعائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم آخر طواف الزيارة إلى الليل » رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ودلالته ظاهرة ، ودلالة الأول أنه لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم ولأن الأصل عدم الكراهة حتى يثبت دليلها الشرعى .

(فسرع) اختلف العلماء في يوم الحج الأكبر متى هو ؟ ف قيل يوم عرفة ، والصحيح الذى قاله الشافعى وأصحابنا وجماهير العلماء وتظاهرت عليه الأحاديث الصحيحة أنه يوم النحر ، وإنما قيل الحج الأكبر للاحتراز من الحج الأصغر وهو العمرة . هكذا أثبت في الحديث الصحيح . ومما يستدل به حديث حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة قال « بعثنى أبو بكر في تلك الحجة - يعنى حجة أبى بكر الصديق رضى الله عنه سنة تسع من الهجرة - في مؤذنين بعثهم يوم النحر يؤذنون بنى أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، ثم أرفد النبي صلى الله عليه وسلم بعلى بن أبى طالب رضى الله عنه فأمره أن يؤذن ليراه . قال أبو هريرة : فأذن معنا على في أهل منى يوم النحر ليراه ، وأن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، وكان حميد يقول : النحر يوم الحج الأكبر من أجل قول أبى هريرة » رواه البخارى ومسلم في صحيحهما ، ومعنى قول حميد إن الله أمر بهذا الأذان يوم الحج الأكبر فأذنوا به يوم النحر ، فدل على أنهم علموا أنه يوم الحج الأكبر المسامور بالأذان فيه في قوله تعالى (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر) الآية ولأن معظم المناسك تفعل فيه ومن قال يوم عرفة احتج بالحديث السابق « الحج عرفة » ولكن حديث أبى هريرة يرده . ونقل القاضى عياض أن

مذهب مالك أنه يوم النحر ، وأن مذهب الشافعي أنه يوم عرفة . وليس
كما قال ، بل مذهب الشافعي وأصحابه أنه يوم النحر ، كما سبق . والله
أعلم .

(فسرع) ذكرنا أن مذهبنا أن طواف الإفاضة لا آخر لوقته ، بل
يبقى ما دام حيا ولا يلزمه بتأخيره دم ، قال ابن المنذر : ولا أعلم خلافا
بينهم في أن من أخره وفعله في أيام التشريق أجزاء ولا دم ، فإن أخره عن
أيام التشريق فقد قال جمهور العلماء كذهبنا : لا دم . ممن قاله عطاء
وعسرو بن دينار وابن عيينة وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد وابن المنذر ،
وهو رواية عن مالك .

وقال أبو حنيفة : إن رجع إلى وطنه قبل الطواف لزمه العود للطواف ،
فيطوف وعليه دم للتأخير . وهو الرواية المشهورة عن مالك ، دليلنا أن
الأصل عدم الدم حتى يرد الشرع به ، والله أعلم ، وقد قدمنا في فصل
طواف القدوم أنه لو طاف الإفاضة وترك من الطوافات السبع واحدة أو
بعضها لا يصح طوافه ، حتى يكمل السبع بلا خلاف عندنا ، وبه قال
جمهور العلماء ، وسبق فيه بيان مذهب أبي حنيفة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإذا رمى وحلق وطاف حصل له التحلل الأول والثاني ، وبأي شيء
حصل له التحلل ؟ إن قلنا : إن الحلق نسك حصل له [التحلل] الأول بانئين
من ثلاثة وهي الرمي والحلق والطواف ، وحصل له [التحلل] الثاني بالثالث .
وإن قلنا : إن الحلق ليس بنسك حصل له التحلل الأول بواحد من اثنين
- الرمي والطواف - وحصل له التحلل الثاني والثاني . وقال أبو سعيد
الإصطخري : إذا دخل وقت الرمي حصل له التحلل الأول وإن لم يرم ، كما
إذا فات وقت الرمي حصل له التحلل الأول وإن لم يرم ، والمذهب الأول لما
روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا رميتم وحلقتم فقد حل
لكم الطيب واللباس وكل شيء إلا النساء » فعلق التحلل بفعل الرمي ، ولأن
ما تعلق به التحلل لم يتعلق بدخول وقته كالطواف ، وبخالف إذا فات الوقت ،

فإن بغوات الوقت يسقط فرض الرمي كما يسقط بفعله ، ويدخول الوقت لا يسقط الفرض فلم يحصل به التحلل .

وفيما يحل بالتحلل الأول والثاني قولان (أحدهما) وهو الصحيح [أنه] يحل بالأول جميع المحظورات إلا الوطء : وبالثاني يحل الوطء لحديث عائشة رضي الله عنها [والقول الثاني أنه] يحل بالأول كل شيء إلا الطيب والنكاح والاستمتاع بالنساء وقتل الصيد لما روى مكحول عن عمر (رضي) لأنه قال «إذا رميتُم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء والطيب والصيد» والصحيح هو الأول ، لأن حديث عمر مرسل ، ولأن السنة مقفلة عليه . هذا إذا كان قد سمي عقيب طواف القدوم ، فاما إذا لم يسع وقف التحلل على الطواف والسعي ، لأن السعي ركن كالطواف .

(الشرح) أما حديث عائشة رضي الله عنها فرواه أبو داود بإسناد ضعيف جدا من رواية الحجاج بن أرطاة وقال : هو حديث ضعيف . وقد روى النسائي بإسناده عن الحسن بن عبد الله القرني عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا رميتُم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء) هكذا رواه النسائي وابن ماجه مرفوعا وإسناده جيد إلا أن يحيى بن معين وغيره قالوا : يقال إن الحسن القرني لم يسمع ابن عباس ، ورواه البيهقي موقوفا على ابن عباس . والله تعالى أعلم .

وأما الأثر المذكور عن عمر رضي الله عنه فهو مرسل كما قال المصنف : لأن مكحولا لم يدرك عمر ، فحديثه عنه منقطع ومرسل ، والله أعلم .

(اما احكام الفصل) فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : للحج تحللان أول وثان يتعلقان برمي جمره العقبة والحلق وطواف الإفاضة ، هذا إن قلنا الحلق نكس ، وإلا فيتعلقان بالرمي والطواف . وأما النحر فلا مدخل له في التحلل (فإن قلنا) الحلق نكس حصل التحلل الأول باثنين من الثلاثة ، فأى اثنين منها أتى بهما حصل التحلل الأول ، سواء كانا رميا وحلقا ، أو رميا وطوافا ، أو طوافا وحلقا ، ويحصل التحلل الثاني بالعمل الباقي من الثلاثة .

(وإن قلنا) الحلق ليس بسك لم يتعلق به التحلل بل يحصل التحللان بالرمي والطواف أيهما فعله حصل به التحلل الأول ، ويحصل الثاني بالثاني . ولو لم يرم جمرة العقبة حتى خرجت أيام التشريق فقد فات الرمي ولزمه بفواته الدم ويصير كأنه رمى بالنسبة إلى حصول التحلل به وهل يتوقف تحلله على الإتيان بيدل الرمي ؟ فيه ثلاثة أوجه حكاهها إمام الحرمين وغيره (وأصحها) نعم لأنه قائم مقامه (والثاني) لا إذ لا رمي (والثالث) إن افتدى بالدم توقف ، وإن افتدى بالصوم فلا لطول زمنه . وأما إذا لم يرم ولم تخرج أيام التشريق فلا يجعل دخول وقت الرمي كالرمي في حصول التحلل . هذا هو المذهب ، وبه قطع جماهير الأصحاب ، وفيه وجه للأصطخري حكاه المصنف والأصحاب أن دخول وقت الرمي في حصول التحلل ، وقد ذكر المصنف دليله مع دليل المذهب . وحكى الرافعي وجها شاذاً ضعيفاً للدركي أنه إن قلنا الحلق نسك حصل التحللان جميعاً بالحلق مع الطواف من غير رمي ، أو بالطواف والرمي ، ولا يحصل بالرمي والحلق إلا أحد التحليلين .

وحكى الرافعي وجها شاذاً ضعيفاً أنه يحصل التحلل الأول بالرمي فقط أو الطواف فقط ، وإن قلنا الحلق نسك . وحكى إمام الحرمين عن حكاية صاحب التقريب وجهاً أنا إذا لم نجعل الحلق نسكاً حصل التحلل الأول بمجرد طلوع الفجر يوم النحر لوجود اسم اليوم . وهذه الأوجه كلها شاذة ضعيفة والمذهب ما قدمنا أولاً . والحاصل أن المذهب الذي يفتى به أن التحلل يحصل باثنين من الثلاثة والثاني والثالث ، والله أعلم .

قال أصحابنا : ولا بد من السعي مع الطواف إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم . قال إمام الحرمين والأصحاب : فيعد الطواف والسعي سبباً واحداً من أسباب التحلل ، فلو لم يرم ولكن طاف وحلق ولم يسع لم يحصل التحلل الأول لأن السعي كالجزء فكأنه ترك بعض المرات من الطواف ، وهذا لا خلاف فيه والله تعالى أعلم .

وأما العمرة فليس لها إلا تحلل واحد بلا خلاف ، وهو بالطواف
والسعى ويضم إليهما الحلق إن قلنا هو نسك ، وإلا فلا .

قال أصحابنا : وإنما كان في العمرة تحلل ، وفي الحج تحللان ، لأن
الحج يطول زمنه وتكثر أعماله ، بخلاف العمرة فأبيح بعض محرماته في
وقت وبعضها في وقت . والله أعلم . قال أصحابنا . ويحل بالتحلل الأول في
الحج اللبس والقلم وستر الرأس والحلق إن لم يجعله نسكا بلا خلاف ،
ولا يحل الجماع إلا بالتحللين بلا خلاف ، والمستحب أن لا يظأ حتى يرمى
أيام التشريق . وفي عقد النكاح والمباشرة فيما دون الفرج بشهوة كالقبلة
والملاسة قولان مشهوران .

قال القاضي أبو الطيب : نص عليهما الشافعي في الجديد (أصحهما)
عند أكثر الأصحاب لا يحل إلا بالتحللين (وأصحهما) عند المصنف
والروائي يحل بالأول وقال الماوردي لا يحل بالأول المباشرة ، ويحل
الصيد والنكاح والطيب في أصح القولين ، قال : وهو الجديد ، ويحل
الصيد بالأول على الأصح من القولين باتفاقهم (وأما) الطيب فالمذهب
القطع بحله بالتحلل الأول ، بل قال أصحابنا هو مستحب بين التحللين
للحديث الذي سنذكره إن شاء الله تعالى ، وبهذا الطريق قطع المصنف
والجمهور وذكر القاضي أبو الطيب في تعليقه والبندنجي والماوردي
والروائي وإمام الحرمين وآخرون فيه طريقتين (أصحهما) حله (والثاني)
على قولين كالصيد وعقد النكاح . وهذا باطل منابذ للسنة ، فقد ثبت عن
عائشة رضي الله عنها قالت « طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه
حين أحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت » رواه البخاري ومسلم .

(فسرع) في بيان حديث مشكل مخالف لما ذكرناه . وهو ما رواه
أبو داود في سننه قال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا :
حدثنا ابن أبي عدي عن محمد بن إسحاق قال : حدثنا أبو عبيدة بن عبد الله

ابن زمة عن أبيه ، وعن أمه زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت « كافت ليلى التى يصير إلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر فصار إلى فدخل على وهب بن زمة ومعه رجل متقصين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو هب ؛ أفضت أبا عبد الله ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، قال : انزع عنك القميص ، فنزعه من رأسه ، ونزع صاحبه قميصه من رأسه ، ثم قال : ولم يا رسول الله ؟ قال : إن هذا يوم رخص فيه لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلوا يعنى من كل ما حرمت منه إلا النساء ، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرما كميئتم قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا به » هذا لفظه ، وهذا الإسناد صحيح ، والجمهور على الاحتجاج بمحمد بن إسحاق إذا قال : حدثنا ، وإنما عابوا عليه التدليس ، والمذلس إذا قال : حدثنا احتج به ، وإذا ثبت أن الحديث صحيح فقد قال البيهقي : لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به ، هذا كلام البيهقي (قلت) فيكون الحديث منسوخا ، دل الاجماع على نسخه ، فإن الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ ، لكن يدل على ناسخ والله تعالى أعلم .

(فسر) ذكرنا أن في الحج تحليلين ، هكذا قاله الأصحاب في جميع الطرق . قال : القاضى أبو الطيب في تعليقه : قال الشيخ أبو حامد : ليس فيه إلا تحليل واحد قال . وقولنا تحليلان مجاز ، بل إذا رمى جمره العقبة زال إحرامه ، وبقي حكمه ، فلا يجوز حتى يحلق ويطوف ، كما أن الحائض إذا انقطع دمها زال الحيض وبقي حكمه وهو تحریم وطئها حتى تغتسل ، قال أبو الطيب : هذا غلط لأن الطواف أحد أركان الحج ، فكيف يزول الإحرام وبعض الأركان باق والله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : إذا تحليل التحليلين صار حلالا في كل شيء ، ويجب عليه الإتيان بما بقى من الحج وهو الرمي في أيام التشريق والمبيت ليالها بمنى مع أنه غير محرم كما يسلم التسليمة الثانية وإن كان قد خرج من الصلاة بالأولى .

وإذا فرغ من الطواف رجع إلى منى ، وأقام بها أيام التشريق يرمى في كل يوم الجمرات الثلاث ، كل جمرة بسبع حصيات ، فيرمى الجمرة الأولى وهي التي تلى مسجد الخيف ، ويقف قدر سورة البقرة يدعو الله عز وجل ، ثم يرمى الجمرة الوسطى ويقف ويدعو الله تعالى كما ذكرنا ، ثم يرمى الجمرة الثالثة وهي جمرة العقبة ولا يقف عندها ، لما روت عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة حتى صلى الظهر ، ثم رجع إلى منى فأقام بها أيام التشريق الثلاث يرمى الجمار فرمى الجمرة الأولى إذا زالت الشمس بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ثم يقف فيدعو الله تعالى ثم يأتي الجمرة الثانية فيقول مثل ذلك ، ثم يأتي جمرة العقبة فيرميها ، ولا يقف عندها » .

ولا يجوز أن يرمى الجمار في هذه الأيام الثلاثة إلا مرتبا يبدأ بالأولى ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رمى هكذا ، وقال « خذوا عني مناسككم فإن نسي حصاة ولم يعلم من أي الجمار تركها جعلها من الجمرة الأولى ، ليسقط الفرض ييقين ، ولا يجوز الرمي في هذه الأيام الثلاثة إلا بعد الزوال ، لأن عائشة رضي الله عنها قالت « أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام التشريق الثلاثة يرمى الجمار الثلاث حين تزول الشمس » فإن ترك الرمي في اليوم الثالث سقط الرمي ، لأنه فات أيام الرمي ، ويجب عليه دم لنفوله صلى الله عليه وسلم « من ترك نسكا فعليه دم » .

فإن ترك الرمي في اليوم الأول إلى اليوم الثاني أو ترك الرمي في اليوم الثاني إلى الثالث فالشهور من المذهب أن الأيام الثلاثة كالأيوم الواحد ، فما ترك في الأول يرميه في اليوم الثاني ، وما تركه في اليوم الثاني يرميه في اليوم الثالث والدليل عليه أنه يجوز لرعاة الإبل أن يؤخروا رمي إلى يوم بعده ، فلو لم يكن اليوم الثاني وقتا لرمي اليوم الأول لما جاز الرمي فيه ، وقال في الإملاء رمي كل يوم مؤقت بيومه ، والدليل عليه أنه رمي مشروع في يوم ، ففات بفواته كرمي اليوم الثالث ، فإن تدارك عليه رمي يومين أو ثلاثة أيام .

(فإن قلنا) بالمشهور بدأ ورمى عن اليوم الأول ثم عن اليوم الثاني ثم عن اليوم الثالث ، فإن نوى بالرمي الأول عن اليوم الثاني ففيه وجهان

(أحدهما) أنه لا يجزئه ، لأنه ترك الترتيب (والثاني) أنه يجزئه عن الأول لأن الرمي مستحق عن اليوم الأول ، فانصرف إليه كما لو طاف بنية الوداع ، وعليه طواف الغرض (فإن قلنا) بقوله في الإملاء : إن رمى كل يوم مؤقت بيومه وفات اليوم ولم يرم فيه ثلاثة أقوال ، (أحدها) أن الرمي يسقط ، وينتقل إلى الدم كاليوم الأخير (والثاني) أنه يرمى ويرى دما للتأخير ، كما لو أخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر ، فإنه يصوم ويفدى (والثالث) أنه يرمى ولا شيء عليه ، كما لو ترك الوقوف بالنهار فإنه يقف بالليل ولا دم عليه ، فلي هذا إذا رمى عن اليوم الثاني قبل اليوم الأول جاز ، لأنه قضاء فلا يجب فيه الترتيب كالصلاة الفائتة .

(فاما) إذا نسي رمى يوم النحر ففيه طريقان (من) أصحابنا من قال : هو كرمي أيام التشريق ، فيرمى رمى يوم النحر في أيام التشريق . وتكون أيام التشريق وقتا له ، وعلى قوله في الإملاء يكون على الأقوال الثلاثة ، ومن أصحابنا من قال : يسقط رمى يوم النحر قولاً واحداً ، لأنه لما خالف رمى أيام التشريق في المقدار والمحل خالفه في الوقت .

ومن ترك رمى الجمار الثلاث في يوم لزمه دم لقوله صلى الله عليه وسلم « من ترك نسكا فعليه دم » فإن ترك ثلاث حصيات فعليه دم لأنه يقع اسم الجمع المطلق عليه فصار كما لو ترك الجميع وإن ترك حصاة ففيه ثلاثة أقوال (أحدها) يجب عليه ثلث دم (والثاني) مد (والثالث) درهم ، وإن ترك حصائين لزمه في أحد الأقوال ثلثا دم ، وفي الثاني مدان ، وفي الثالث درهمان .

وإن ترك الرمي في أيام التشريق وقلنا بالقول المشهور : إن الأيام الثلاثة كاليوم الواحد لزمه دم كاليوم الواحد (فإن قلنا) بقوله في الإملاء إن رمى كل يوم مؤقت بيومه لزمه ثلاثة دماء ، وإن ترك رمى يوم النحر وأيام التشريق (فإن قلنا) إن رمى يوم النحر كرمي أيام التشريق لزمه على القول المشهور دم واحد (وإن قلنا) إنه ينفرد عن رمي أيام التشريق (فإن قلنا) إن رمى أيام التشريق كرمي اليوم الواحد لزمه دمان (وإن قلنا) إن رمى كل يوم مؤقت بيومه لزمه أربعة دماء .

(الشرح) حديث عائشة رضي الله عنها رواه أبو داود والبيهقي ، ولكنه من رواية محمد بن إسحاق صاحب المغازي عن عبد الرحمن بن

القاسم عن أبيه عن عائشة بلفظه ، ولكن محمد بن إسحاق مدلس ، والمدلس إذا قال (عن) لا يحتج بروايته ، ويفنى عنه حديث سالم عن ابن عمر « أنه كان يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ثم يتقدم ثم يستهل فيقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلا ، ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمى الوسط ، ثم يأخذ ذات الشمال فيستهل ، ويقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلا ويدعو ، ويرفع يديه ويقوم طويلا ، ثم يرمى جمرة ذات العقبة من بطن الوادي ، ولا يقف عندها ، ثم ينصرف فيقول : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » رواه البخاري في صحيحه في ثلاثة أبواب متوالية ، ورواه مالك والبيهقي وغيرهما وفي روايتهم « فيقف عند الجمرتين الأوليين طويلا يكبر الله تعالى ويسبحه ، ويحمده ويدعو الله تعالى » .

(وأما) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « رمى الجمار مرتباً » فهو صحيح مشهور من رواية ابن عمر التي ذكرتها الآن ، ومن غيرها ، وأما حديث « خذوا عني مناسككم » فصحيح رواه مسلم من رواية جابر ، وسبق بيانه في هذا الباب مرات ، وأما حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام أيام التشريق يرمى الجمار إذا زالت الشمس » فرواه أبو داود بإسناده الذي فيه محمد بن إسحاق وقد بينته الآن ، ويفنى عنه حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة أول يوم ضحى » ثم لم يرم بعد ذلك حتى زالت الشمس » رواه مسلم . وعن ابن عمر قال « كنا نتحين ، فإذا زالت الشمس رمينا » رواه البخاري . وأما حديث « من ترك نسكا فعليه دم » فسبق بيانه .

(وأما ألفاظ الفصل) فقولہ : مسجد الخيف هو - بفتح الخاء المعجمة وإسكان المثناة تحت - قال أهل اللغة : الخيف ما انحدر عن غلط الجبل وارتفع عن مسيل الماء ، وبه يسمى مسجد الخيف ، وهو مسجد

عظيم واسع جدا فيه عشرون بابا • وذكر الأزرقى جملا تتعلق به (قوله)
رمى مشروع في يوم احتراز من رجم الزاني •

(اما الاحكام) ففيها مسائل (إحداها) قال الشافعي والأصحاب :
إذا فرغ الحاج من طواف الإفاضة والسعي إن كان لم يسع بعد طواف
القدوم ، فالسنة أن يرجع إلى منى عقب فراغه ، فإذا رجع صلى بها الظهر
وحضر الخطبة ثم يقيم في منى لرمي أيام التشريق ومبيت ليلاتها ، وقد
سبق أن اليوم الأول من أيام التشريق يسمى يوم القر - بفتح القاف
وتشديد الراء - لأنهم قارون بني ، واليوم الثاني يسمى النفر الأول ،
واليوم الثالث يوم النفر الثاني •

ومجموع حصى الرمي سبعون حصاة ، سبع منها لجمرة العقبة يوم
النحر والباقي لرمي أيام التشريق ، فيرمى كل يوم الجمرات الثلاث ، كل
جمرة سبع حصيات كما سبق وصفه في رمي جمرة العقبة ، فيأخذ كل يوم
إحدى وعشرين حصاة ، فيأتي الجمرة الأولى وهي التي تلى مسجد الخيف ،
وهي أولهن من جهة عرفات ، وهي في نفس الطريق الجادة ، فيأتيها من
أسفل منها فيصعد إليها ويعلوها حتى يكون ما عن يساره أقل مما عن
يمينه ، ويستقبل الكعبة ثم يرمي الجمرة بسبع حصيات واحدة واحدة ،
يكبر عقب كل حصاة كما سبق في رمي جمرة العقبة يوم النحر ، ثم يتقدم
عنها ، ويحرف قليلا ويجعلها في قفاه ، ويقف في موضع لا يصيبه المتطاير
من الحصى الذي يرمى ، فيستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويكبر ويهلل
وسبح ويدعو مع حضور القلب وخضوع الجوارح ، ويسكت كذلك قدر
سورة البقرة ، ثم يأتي الجمرة الثانية وهي الوسطى ، ويضع فيها كما
صنع في الأولى ، ويقف للدعاء كما وقف في الأولى إلا أنه لا يتقدم عن
يساره بخلاف ما فعل في الأولى ، لأنه لا يمكنه ذلك فيها ، بل يتركها عن
يمينه ويقف في بطن المسيل منقطعا عن أن يصيبه الحصى • ثم يأتي الجمرة

الثالثة وهي جيرة العقبة التي رماها يوم النحر فيرميها من بطن الوادي ولا يقف عندها للذكر والدعاء .

وهذه الكيفية هي المسنونة والواجب منها أصل الرمي بصفته السابقة في رمي جيرة العقبة ، وهو أن يرمى بما يسمى حجرا ويسى رميا .

وأما الدعاء والذكر وغيرهما مما زاد على أصل الرمي فمستحب لا شيء عليه في تركه لكن فاتته الفضيلة . ويرمي في اليوم الثاني من أيام التشريق كما رمى في الأول ، ويرمي في الثالث كذلك إن لم ينفر في اليوم الثاني . والله أعلم .

ودليل استحباب الوقوف للدعاء والذكر عند الجمرتين الأوليين المذكور في الكتاب (وأما) كونه قدر سورة البقرة ، فرواه البيهقي من فعل ابن عمر والله تعالى أعلم .

(والثانية) يستحب أن يقتل كل يوم للرمي .

(الثالثة) لا يجوز الرمي في هذه الأيام إلا بعد زوال الشمس ويبقى وقتها إلى غروبها ، وفيه وجه مشهور أنه يبقى إلى الفجر الثاني من تلك الليلة (والصحيح هذا) فيما سوى اليوم الآخر . وأما اليوم الآخر فيفوت رميه بغروب شمس بلا خلاف . وكذا جميع الرمي يفوت بغروب شمس الثالث من التشريق لقوات زمن الرمي ، والله أعلم .

قال أصحابنا : ويستحب إذا زالت الشمس أن يقدم الرمي على صلاة الظهر ثم يرجع فيصلّي الظهر ، نص عليه الشافعي رحمه الله . واتفق عليه أصحاب ، وبذل عليه حديث ابن عمر السابق قريبا .

(الرابعة) العدد شرط في الرمي ، فيرمى في كل يوم إحدى وعشرين

حصاة إلى كل جمرة سبع حصيات كما ذكرنا ، وتكون كل حصاة برمية مستقلة ، كما سبق في جمرة العقبة •

(الخامسة) يشترط في الترتيب بين الجمرات ، فيبدأ بالجرمة الأولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة ولا خلاف في اشتراطه ، فلو ترك حصاة من الأولى أو جهل فلم يدر من أين تركها ؟ جعلها من الأولى ، فيلزمه أن يرمى إليها حصاة ثم يرمى الجمرتين الآخرين ليسقط الفرض بيقين •

(السادسة) ينبغي أن يوالى بين الحصيات في الجمرة الواحدة وأن يوالى بين الجمرات ، وهذه الموالة سنة ليست بشرط على المذهب ، وبه قطع الأكثرون وقيل شرط ، وقد سبق بيانه في رمى جمرة العقبة •

(السابعة) إذا ترك شيئا من رمى يوم القر عدا أو سهوا ، هل يتداركه في اليوم الثاني أو الثالث ؟ أو ترك رمى اليوم الثاني أو رمى اليومين الأولين ، هل يتدارك في الثالث منه ؟ قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما (الصحيح) عند الأصحاب يتدارك (والثاني) نسه في الإملاء لا يتدارك (فإن قلنا) لا يتدارك في بقية الأيام فهل يتدارك في الليلة الواقعة بعده من ليالى التشريق ؟ (إذا قلنا) بالأصح إن وقته لا يمتد في تلك الليلة ، فيه وجهان حكاهما المتولى وآخرون (وإن قلنا) بالتدارك فتدارك فهل هو أداء أم قضاء ؟ فيه قولان (أصحهما) أداء كما في حق أهل السقاية والرعاة •

(فإن قلنا) أداء فجملة أيام منى في حكم الوقت الواحد ، فكل يوم للقدّر المأمور به وقت اختيار ، كأوقات اختيار الصلوات ، ويجوز تقديم رمى يوم التدارك على الزوال • ونقل إمام الحرمين أن على هذا القول لا يستنع تقديم رمى يوم إلى يوم • قال الرافعي : لكن يجوز أن يقال : إن وقته يتسع من جهة الآخر دون الأول ، ولا يجوز التقديم على كلام

الرافعى وهو كما قال ، فالصواب الجزم بمنع التقديم ، وبه قطع الجمهور
تصريحا ومفهوما .

وإذا قلنا إنه قضاء فتوزيع الأقدار المعينة على الأيام مستحق
ولا سبيل إلى تقديم رمى يوم إلى يوم ولا تقديمه على الزوال ، وهل يجوز
بالليل ؟ فيه وجهان (أحصهما) الجواز لأن القضاء لا يتأقت (والثانى)
لا يجوز لأن الرمى عبادة النهار كالصوم ، وهل يجب الترتيب بين الرمى
المترك ورمى يوم التدارك ؟ فيه قولان ، ومنهم من حكاهما وجهين
(أحصهما) نعم كالترتيب فى المكان ، وهما مبنيان على أن التدارك قضاء
أم أداء (إن قلنا) أداء وجب الترتيب وإلا فلا ، فإن لم نوجب الترتيب فهل
يجب على أهل العذر كالرعاة وأهل السقاية ؟ فيه وجهان . قال المتولى :
نظيره إن فاتته الظهر لا يلزمه الترتيب بينها وبين العصر ، ولو أخرها للجمع
فوجهان ، ولو رمى إلى الجمرات كلها عن يوم قبل أن يرمى إليها عن أمسه
أجزأه إن لم نوجب الترتيب ، فإن أوجبناه فوجهان (أحصهما) يجزئه ويقع
عن القضاء (والثانى) لا يجزئه أصلا .

قال الإمام : ولو صرف الرمى إلى غير النسك بأن رمى إلى شخص
أو دابة فى الجمرة ففى انصرافه عن النسك الخلاف المذكور فى صرف
الطواف ، والأصح الانصراف ، فإن لم ينصرف وقع عن أمسه ولغا قصده ،
وإن انصرف - فإن لم ينصرف وقع عن أمسه ولغا قصده ، وإن انصرف
- فإن شرطنا الترتيب - لم يجزه أصلا ، وإن لم تشترط أجزاءه عن
يومه . ولو رمى إلى كل جمرة أربع عشرة حصاة سبعا عن يومه وسبعا عن
أمسه جاز إن لم تشترط الترتيب ، وإن شرطناه لم يجز ، وهو نصه فى
المختصر . هذا كله فى رمى اليوم الأول والثانى من أيام التشريق . أما
إذا ترك رمى يوم النحر ففى تداركه فى أيام التشريق طريقان (أحصهما)
أنه على القولين (والثانى) القطع بعدم التدارك للمغايرة بين الرميين قدرا

ووقتاً وحكماً • فإن رمى يوم النحر يؤثر في التحلل بخلاف أيام التشريق •

(فسرع) لو ترك رمى بعض الأيام وقلنا يتدارك فتدارك فلا دم على المذهب وبه قطع الجمهور ، وفيه قول ضعيف حكاه المصنف والأصحاب أنه يجب دم مع التدارك كمن أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ، فإنه يقضيه ويفدى • ولو نفر يوم النحر أو يوم النفر قبل أن يرمى ثم عاد ورمى قبل الغروب أجزاء ولا دم ، ولو فرض ذلك يوم النفر الأول فكذا على الأصح ، وفيه وجه ضعيف أنه يلزمه الدم ، لأن النفر في هذا اليوم جائز في الجملة ، فإذا نفر فيه خرج عن الحج فلا يسقط الدم بعوده ، وحيث قلنا : لا يتدارك أو قلنا به فلم يتدارك وجب الدم وكم قدره ؟ فيه صور • فإن ترك رمى يوم النحر وأيام التشريق – والصورة فيمن توجه عليه رمى اليوم الثالث من التشريق – فقيماً يلزمه ثلاثة أقوال •

(أحدها) دم (والثاني) دمان (والثالث) أربعة دماء ، ودليها في الكتاب وهذا الثالث أظهرها عند البغوي • قال الراقمي : لكن مقتضى كلام الجمهور ترجيح الأول • وحكى الدارمي عن حكاية ابن القفطان وجها أنه يجب عشرة دماء يجعل كل جبرة مفردة ، وهذا شاذ باطل • ولو ترك يوم النحر أو رمى يوم من التشريق وجب دم •

وإن ترك رمى بعض التشريق فطريقان (أحدهما) الجمرات الثلاث كالشعرات الثلاث فلا يكمل الدم في بعضها ، بل إن ترك جبرة ففيه الأقوال الثلاثة المشهورة فيمن حلق شعرة (أظهرها) مد (والثاني) درهم (والثالث) ثلث دم • وإن ترك جبرتين فعلى هذا القياس • وعلى هذا لو ترك حصاة من جبرة قال صاحب التقريب إن قلنا : في الجبرة ثلث دم ففي الحصاة جزء من أحد وعشرين جزءاً من دم (وإن قلنا) في الجبرة مد أو درهم قال الراقمي : فيحتمل أن نوجب سبع مد أو سبع درهم ، ويحتمل أن لا نبعثهما •

(والطريق الثاني) تكسيل الدم في وظيفة الجمرة الواحدة ، كما يكمل في جمره النحر في الحصة والحصتين الأقوال الثلاثة ، هذا في الحصة والحصتين من آخر أيام التشريق •

فأما إذا تركها من الجمرة الآخرة يوم القر أو النفر الأول ولم ينفر (فإن قلنا) لا يجب الترتيب بين التدارك ورمى الوقت صح رمية • لكن ترك حصة فيه الخلاف ^(١) وإن أوجبنا الترتيب فيه الخلاف السابق في أن الرمي بنية اليوم هل يقع عن الماضي ؟ (إن قلنا) نعم تم المتروك بما أتى به في اليوم الذي بعده ، لكن يكون تاركا للجمرتين الأولى والثانية في ذلك اليوم فعليه دم (وإن قلنا) لا ، كان تاركا رمى حصة ووظيفة يوم ، فعليه دم إن لم تفرد كل يوم بدم ، وإن أفردنا فعليه لوظيفة اليوم دم ، وفيما يجب لترك الحصة الخلاف ، وإن تركها من إحدى الجمرتين الأوليين من أي يوم كان فعليه دم ، لأن ما بعدها غير صحيح لوجوب الترتيب في المكان هذا كله إذا ترك بعض يوم من التشريق ، فإن ترك بعض رمى النحر فقد ألحقه بغوى بما إذا ترك من الجمرة الآخرة من اليوم الآخر • وقال المتولي : يلزمه دم ولو ترك حصة فقط لأنها من أسباب التحلل ، فإذا ترك شيئا منها لم يتحلل إلا ببذل كامل • وحكى إمام الحرمين وجهها غريبا ضعيفا أن الدم يكمل في حصة واحدة مطلقا وحكاه الدارمي ، وهو شاذ متروك ، والله أعلم •

قال المتولي : لو ترك ثلاث حصيات من جملة الأيام لم يعلم موضعها أخذ بالأسوأ ، وهو أنه ترك حصة من يوم النحر وحصة من الجمرة الأولى يوم القر وحصة من الجمرة الثانية يوم النفر الأول ، فإن لم يحسب

(١) كذا بالأصل • والخلاف في وجوب الترتيب أو عدم الوجوب في التدارك والوقت إذا قلنا بالغاء الترتيب .

ما يرميه بنية وظيفة اليوم عن الغائت فالحاصل ست حصيات من رمى يوم النحر ، سواء شرطنا الترتيب بين التدارك ورمى الوقت أم لا ، وإن حسبناه فالحاصل رمى يوم النحر وأحد أيام التشريق لا غير ، سواء شرطنا الترتيب أم لا ، ودليله يعرف مما سبق من الأصول والله أعلم .

(فسرع) قال أصحابنا : يستحب أن يكون رميه في اليومين الأولين من التشريق ماشيا ، وأن يكون راكبا في اليوم الآخر فيرمى بعد الزوال ، وقبل صلاة الظهر راكبا ، وينفر عقب الرمي ، كما أنه يرمى يوم النحر راكبا ثم ينزل ، هكذا قاله جماهير الأصحاب في كل الطرق ، ونص عليه الشافعي في الإملاء . وشذ المتولي عن الأصحاب فحكى عن نص الشافعي في الإملاء ما ذكرناه ، ثم قال والصحيح أنه يرمى ماشيا في أيام التشريق الثلاثة ، لحديث عبد الله بن عمر العمرى عن قافع عن ابن عمر « أنه كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا ، ويخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك » رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما ، وهو حديث ضعيف ، لأن عبد الله العمرى ضعيف عند أهل الحديث ، وإنما الصحيح من هذا رواية ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا رمى الجمار مثنى إليه ذاهبا وراجعا » رواه الترمذي بإسناد على شرط البخاري ومسلم ، وقال : هذا حديث حسن صحيح والله أعلم .

(فسرع) لا يفتر الرمي إلى نية على المذهب ، وفيه وجه حكاه الدارمي والقاضي أبو الطيب وغيرهما ، وقد سبق في فصل طواف القدوم عند ذكر نية الطواف ثلاثة أوجه في النية في جميع أعمال الحج والله أعلم .

(فسرع) في الحكمة في الرمي : قال العلماء : أصل العبادة الطاعة وكل عبادة فلها معنى قطعاً لأن الشرع لا يأمر بالعبث ثم معنى العبادة قد

يفهمه المكلف وقد لا يفهمه فالحكمة في الصلاة التواضع والخضوع وإظهار الافتقار إلى الله تعالى ، والحكمة في الصوم كسر النفس وقمع الشهوات ، والحكمة في الزكاة مواساة المحتاج ، وفي الحج إقبال العبد أشعث أغبر من مسافة بعيدة إلى بيت فضله الله ، كإقبال العبد إلى مولاه ذليلاً ومن العبادات التي لا يفهم معناها السعي والرمي فكلف العبد بهما ليتم اتقياده ، فإن هذا النوع لاحظ للنفس فيه ولا^(١) للعقل به ، ولا يحمل عليه إلا مجرد امتثال الأمر وكمال الاتقياد ، فهذه إشارة مختصرة تعرف بها الحكمة في جميع العبادات^(٢) ، والله أعلم .

وقد سبق في أواخر فصل طواف القدوم في المسألة الخامسة حديث عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما جعل الطواف بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، ورمي الجمار^(٣) ، لإقامة ذكر الله » وروينا

(١) بيأس بالأصل فحرف ، قلت : ويحتمل أن يكون البيأس : ولا إيمان للعقل به : والله أعلم .

(٢) رأيت في مني الكثير الكثرة من الأمم جاءت من شتى الأقطار في أعداد غير محصورة بقيم في أماكن محدودة ثم تقبل على الرمي بعد الروال وهنا يكون الرمي محدوداً والناس من الكثرة والرحام بحيث لا يمدون ولا يحدون ، وقد رأيت بعضهم تنزلق قدمه وهو يرمي فيهبى تحت الأقدام حيث يلقى حقه والملكة العربية السعودية صانها الله وعلى رأسها الملك الشهم الفيود حامي حمى الحرمين الشريفين والذاب عن حياض الإسلام والمسلمين فيحصل بين عبد العزيز قد أحرب حكومته نوسعة كبيرة في مني حيث ظفقت من الجناب والصخور وبعثت من القنصل والمهاجر ما ينجو الجن من شره ومع ذلك فكان الرمي محدود ووقت الرمي بعد الروال وقد جاء في وجه المرافع من أصحابنا نقله ابن حجر في التحفة وسعيد باعثن في كتابه ينرى الكريم أن الرمي يجوز قبل الروال إذا لمات إليه الضرورة وهو دجة شاذة ضعيف بلا شك ويؤول عنه شدوده وضغفه إذا كان فيه وثابة للمسلمين من العطب وتكني لهم من أداء مناسكهم إذ اتوسع في الزمان والسكان لا محض منهما إذ لم يرد نهى عنه صحيح مرنج والله تعالى أعلم بالصواب (ط) .

(٣) من دول النوى في تصنيف الحديث في الطواف وقد دقع هذا التضميف الشيخ محمد الأمين الحنكلي الشنيطي في تفسيره أضواء البيان بقوله في الجزء الخامس من ٣١٦ : « هذا ابن أبي زياد المذكور هو الفداح أبو الحصين الكوفي وقد ولفه جماعة وضغفه آخرون ، وحديثه

في سنن البيهقي وغيره مرفوعا وموقوفا على ابن عباس رضي الله عنهما
 « أن إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم لما أتى الناسك عرض له
 الشيطان عند جرة العقبة فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض ، ثم
 عرض له عند الجرة الثانية فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض ثم
 عرض له في الثالثة فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض ، قال ابن
 عباس : الشيطان ترجبون ومكة بينكم تبتغون » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن عجز عن الرمي بنفسه لمرض مايوس أو غير مايوس ، جاز أن
 يستتيب من يرمي عنه ، لأن وقته مضيق ، وربما مات قبل أن يرمي بخلاف
 الحج فإنه على التراخي ، ولا يجوز لغير المايوس أن يستتيب لأنه قد يبرا
 فيؤديه بنفسه ، والأفضل أن يضع كل حصاة في يد الثائب ويكبر ، ويرمي
 الثائب ، فإن رمى عنه الثائب ثم برىء من المرض فالمستحب أن يعيد بنفسه ،
 وإن أغمى عليه فرمى عنه غيره فإن كان بغير إذنه لم يجزه ، وإن كان [قد]
 اذن له فيه قبل أن يغمى عليه جاز) .

(الشرح) فيه مسألتان (إحداهما) قال الشافعي والأصحاب رحمهم

معناه صحيح بلا شك ويشهد لصحة معناه قوله تعالى (واذكروا الله في أيام معدودات) لأنه
 يدخل في الذكر المأمور به رمي الجمار بقليل قوله بعده (فمن تعجل في يومين فلا أثم عليه)
 الآية . وذلك يدل على أن الرمي شرع لإقامة ذكر الله كذا هو واضح ولكن هذه الحكمة أجمالية
 وقد روى البيهقي رحمه الله في سننه عن ابن عباس مرفوعا قال : « لما أتى إبراهيم خليل الله
 عليه السلام الناسك عرض له الشيطان عند جرة العقبة فرماه بسبع حصيات حتى ساخ
 في الأرض ثم عرض له عند الجرة الثانية فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض . قال
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : (الشيطان ترجبون ومكة بينكم تبتغون) أي من السنن
 الكبرى للبيهقي وقد روى هذا الحديث الحاكم في المستدرک مرفوعا ثم قال : هذا حديث صحيح
 على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وعلى هذا الذي ذكره البيهقي فذكر الله الذي شرع الرمي
 لإقامته هو الاستدعاء بإبراهيم في عداوة الشيطان ورميه وعدم الإقبال إليه والله يقول (قد كانت
 لكم أسوة حسنة في إبراهيم) الآية . فكان الرمي رمز وإنشادة إلى عداوة الشيطان التي أمرنا
 الله بها في قوله (أن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا) وقوله منكرا على من وآله (افشئوه
 وذريته أولياء من دوني فهم لكم عدو) الآية ومعظم أن الرحم بالجحارة من أكبر المظاهر
 للعداوة .

وهنا نقل الجكنى الغرم السابق في الحكمة في الرمي الذي ذكره النووي رضي الله عنه

الله : العاجز عن الرمي بنفسه لمرض أو حبس ونحوهما يستتيب من يرمى عنه لما ذكره المصنف ، وسواء كان المريض مرجو الزوال أو غيره لما ذكره المصنف ، وسواء استتاب بأجرة أو بغيرها ، وسواء استتاب رجلا أو امرأة . قال الشافعي والأصحاب . ويستحب أن يناول النائب الحصى إن قدر ، ويكبر العاجز ، ويرمي النائب ، ولو ترك المناولة مع قدرته صحت الاستتابة وأجزأه رمي النائب لوجود المعجز عن الرمي قال أصحابنا في الطريقتين : ويجوز للمحبوس الممنوع من الرمي الاستتابة فيه سواء كان محبوسا . بحق أو بغيره ، وهذا متفق عليه ، وعلوه بأنه عاجز . ثم إن جمهور الأصحاب في طريقتي العراق وخراسان أطلقوا جواز الاستتابة للمريض سواء كان مأبوسا من يرثه أم لا ، وقال إمام الحرمين والرافعي وغيره من متابعي الإمام : إنما تجوز النيابة لعاجز بعله لا يرجى زوالها قبل خروج وقت الرمي . قالوا : ولا يضر رجاء الزوال بعد فوات الوقت . وهذا الذي قاله الإمام ومتابعوه متعين ، وإطلاق الأصحاب محمول عليه . ولا ينسحب من هذا قولهم فلو زال المعجز في أيام الرمي لزمه رمي ما بقي ، لأنه قد لا يرجى زواله في أيام الرمي ثم يزول نادرا ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) لو أغشى على المحرم قبل الرمي ولم يكن أذن في الرمي عنه لم يصح الرمي عنه في إغماؤه بلا خلاف ، وإن كان أذن فيه جاز الرمي عنه . هذا هو المذهب ، وبه قطع الجماهير في الطريقتين . وتقبل الرافعي فيه وجها شاذا ضعيفا أنه لا يجوز . وحكى إمام الحرمين الجواز عن العراقيين فقال : قال العراقيون : لو استتاب العاجز عن الرمي وصحنا الاستتابة فأنغى على المستتيب دامت النيابة وإن كان مقتضى الإغشاء الطارئ على إذن انقطاع إذنه إذا كان أصل الإذن جائزا للوكالة ، ولكن الفرض هنا إقامة النائب مقام العاجز ، قال : وما ذكره محتمل جدا ولا يمتنع خلافه .

قال : وقد قالوا : لو استتاب المعسوب في حياته من يحج عنه ثم

مات المضروب لم تنقطع الاستنابة . هكذا ذكروه في الإذن المجرد ، وهو بعيد ، ولكن لو فرض في الإجارة فالإجارة تبقى ولا تنقطع ، لأن الاستنابة عن الميت بعد موته ممكن فلا منافاة . وقد استحق منفعة الأجير ، قال : والذي ذكروه في الإذن جائز وهو محتمل في الإغماء بعيد في الموت . هذا كلام الامام .

ثم إن الأصحاب في الطريقتين أطلقوا أنه إذا استناب قبل الإغماء جاز رمى النائب عنه في الإغماء . كما ذكرنا . وقال الماوردي : إن كان حين إذن مطبقا للرمي لم يصح الرمي عنه في الإغماء لأن المطبق لا تصح النيابة عنه فلم يصح إذنه ، وإن كان حين الإذن عاجزا بأن كان مريضا فأذن ثم أغشى عليه صحت النيابة ، وصح رمى النائب . هذا كلام الماوردي ، ونقله الروياني في البحر عن الأصحاب ، وأشار إليه أبو علي البنديجي وآخرون . وفي كلام امام الحرمين الذي حكاه عنه الآذني موافقته ، فيحمل إطلاق الأصحاب على من استناب في حال العجز ثم أغشى عليه . والله أعلم .

واتفق الأصحاب على أنه لو أذن في حال إغماؤه لم يصح إذنه ، وإن رمى عنه بذلك الإذن لم يصح ، لأن إذنه لم يصح ، لأن إذنه ساقط في كل شيء . والله أعلم .

والمجنون كالمغشى عليه في كل هذا ، صرح به المتولي وغيره .

(فروع) استدلل أصحابنا على جواز الاستنابة في الرمي بالقياس على الاستنابة في أصل الحج . قالوا : والرمي أولى بالجواز .

(فروع) قال أصحابنا : وينبغي أن يستنيب العاجز حلالا أو من قد رمى عن نفسه ، فإن استناب من لم يرم عن نفسه ، فينبغي أن يرمى النائب

عن نفسه ، ثم عن المستتيب فيجزئهما الرميان بلا خلاف ، فلو اقتصر على رمى واحد وقع عن الرامي لا عن المستتيب . هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور . وقال الماوردي والرويانى : إذا رمى النائب عن المستتيب ثم عن نفسه رميا آخر أجزأه الرمي عن نفسه ، وفى الرمي المحسوب عن نفسه وجهان (أحدهما) أنه الرمي الثانى ، لأنه الذى قصده عن نفسه (والثانى) الأول ، لأن من علمه نك إذا فعله عن غيره وقع عن نفسه كأصل الحجج والطواف . قالوا : وفى رميه عن المستتيب وجهان .

(أحدهما) لا يجزئه عنه ، لأننا إن جعلنا الرمي الأول عن النائب فلم يقصد بالثانى ، وإن جعلنا الثانى عن النائب فقد رمى عن غيره قبل الرمي عن نفسه فلا يصح .

(والوجه الثانى) أنه يجزىء الرمي عن المريض ، لأن المريض أخف من أصل الحجج وأركانها ، فجاز فعله عن غيره مع بقاءه على نفسه .

(فسر) إذا رمى النائب ثم زال عذر المستتيب وأيام الرمي باقية فطريقان (أحدهما) وهو المنصوص وبه قطع المصنف والجمهور لا يلزمه إعاة الرمي بنفسه لكن يستحب له ، وإنما لم يلزمه لأن رمى النائب وقع عنه فسقط به القرض .

(والطريق الثانى) فيه قولان (أحدهما) يلزمه إعادة الرمية بنفسه ولا يجزئه فعل النائب (والثانى) لا يلزمه . قالوا : وهما كالقولين فى المعضوب إذا أحج عنه ثم برأ . ومن حكى هذا الطريق وجزم به الفورانى والبنغوى ووالده وصاحب البحر وحكاها أيضا طائفة وضعفته . ثم إن الخلاف فى الرمي الذى فعله النائب قبل زوال العذر . أما الرمي الذى يدركه المستتيب بعد زوال عذره فيلزمه فعله بلا خلاف صرح به الماوردي والأصحاب ، والله أعلم .

« وببيت بمعنى ليل الرمي » لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك «
 وهل يجب ذلك أو يستحب ؟ فيه قولان (أحدهما) أنه مستحب لأنه مبيت
 فلم يجب كالمبيت ليلة عرفة (والثاني) أنه يجب « لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم رخص للعباس في ترك المبيت لأجل السقاية » فدل على أنه لا يجوز
 لغيره تركه . فإن قلنا إنه يستحب لم يجب بتركه دم . وإن قلنا : يجب
 وجب بتركه الدم ، فعلى هذا إذا ترك المبيت في الليالي الثلاث وجب دم ،
 وإن ترك ليلة ففيه ثلاثة أقوال على ما ذكرناه في الحصة ، ويجوز لرعاة الإبل
 وأهل سقاية العباس رضى الله عنه أن يدعوا المبيت ليالى منى ويرموا يومها
 ويدعوا يومها ثم يرموا ما فاتهم (والدليل عليه) ما روى ابن عمر « أن النبي
 صلى الله عليه وسلم أرخص للعباس أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل
 سقايته » وروى عاصم بن عدى « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لرعاة
 الإبل في ترك البيتوتة يرمون يوم النحر ، ثم يرمون يوم النفر » فإن أقام
 الرعاة إلى أن تغرب الشمس لم يجز لهم ترك المبيت . وإن أقام أهل السقاية
 إلى أن تغرب الشمس جاز لهم ترك المبيت ، لأن حاجة أهل السقاية بالليل
 موجودة ، وحاجة الرعاة لا توجد بالليل ، لأن الرعى لا يكون بالليل ، ومن
 أبق له عبد ومضى في طلبه أو خاف أمرا يفوته ، ففيه وجهان (أحدهما) أنه
 لا يجوز له ما يجوز للرعاة وأهل سقاية العباس « لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم رخص للرعى وأهل السقاية » (والثاني) أنه يجوز لأنه صاحب عذر .
 فانسبه الرعاة وأهل السقاية .

(الشرح) أما حديث مبيت النبي صلى الله عليه وسلم بمنى ليالى
 التشريق فصحيح مشهور . وأما حديث ابن عمر فصحيح رواه البخارى
 ومسلم عن ابن عمر أن العباس بن عبد المطلب « استأذن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته فأذن له » وفي
 رواية في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « رخص للعباس
 ابن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته » . وأما حديث
 عاصم بن عدى فرواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم
 بأسانيد صحيحة قال الترمذى : هو حديث حسن صحيح .

(واما الفاظ الفصل) فالسقاية - بكسر السين - وهي موضع في المسجد الحرام يستقى فيه الماء ويجعل في حياض ويسبل للشاربين ، وكانت السقاية في يد قصي بن كلاب ثم ورثها منه ابنه عبد مناف ، ثم منه ابنه هاشم ، ثم منه ابنه عبد المطلب ، ثم منه العباس رضى الله عنه ، ثم منه عبد الله ، ثم منه ابنه علي ، ثم واحد بعد واحد ، وقد بسطت بيانها شافيا في تهذيب اللغات .

قوله (رعاء الإبل) هو بكسر الراء وبلمد ، جمع راع كصاحب وصحاب . ويجوز رعاة - بضم الراء وهاء بعد الألف - بغير مد ، كقاضي وقضاة . قوله « ومن أبق له عبد » يجوز فيه فتح الباء وكسرها ، لغتان كضرب وشرب ، والأول أفصح وبها جاء القرآن . قال الله تعالى (إذ أبق) ويجوز لعبد أبق بعد الألف وكسر الباء .

(اما الأحكام) ففيها مسائل مختصرها أنه ينبغي أن يبيت بنى ليالى أيام التشريق وهل المبيت بهما واجب أم سنة ؟ فيه طريقان (أحدهما وأشهرهما) وبه قطع المصنف والجمهور فيه قولان (أحدهما) واجب (والثاني) سنة ، ودليلهما في الكتاب (والطريق الثاني) سنة قول واحد . حكاه الرافعي ، فإن ترك المبيت جبره بدم بلا خلاف .

(فإن قلنا) المبيت واجب كان الدم واجبا ، وإن قلنا سنة فسنة . ويؤمر بالمبيت في الليالي الثلاث ، إلا أنه إذا قر النفر الأول سقط مبيت الليلة الثالثة . والأكمل أن يبيت بها كل الليل . وفي قدر الواجب قولان حكاهما صاحب التقريب والشيخ أبو محمد الجويني وإمام الحرمين ومتابعوه (أحدهما) معظم الليل (والثاني) المعتبر أن يكون حاضرا بها عند طلوع الفجر الثاني .

وأما قدر المبيت بالمزدلفة وحكمه فسبق بيانه ، فإن ترك مبيت ليلة

المزدلفة وحدها جبرها بدم كامل ، وإن ترك ليالى التشريق الثلاث لزمه دم فقط ، هذا هو المذهب ، وبه قطع المصنف والجماهير . وحكى إمام الحرمين وغيره عن صاحب التقريب أنه حكى قولاً غريباً أنه يجب في كل ليلة دم ، وليس بشيء ، وإن ترك إحدى الليالى الثلاث فثلاثة أقوال مشهورة ذكرها المصنف والأصحاب كالأقوال في ترك حصاة ، وفي حلق شعرة (أحدهما) في الليلة مد (والثاني) درهم (والثالث) ثلث دم .

وإن ترك ليلتين فعلى الأصح يجب مدان وعلى الثاني درهماً وعلى الثالث ثلثا دم . ولو ترك ليلة المزدلفة وليالى التشريق كلها فقولان (أحدهما) يجب دمان دم ليلة المزدلفة ودم لليالى منى (والثاني) يجب دم واحد لليالى الأربع ، هذا من كان بمنى وقت غروب الشمس ، فإن لم يكن حينئذ ولم يبت وقلنا : تفرد ليلة المزدلفة بالدم فوجهان لأنه لم يترك إلا ليلتين (أحدهما) يلزمه مدان أو درهماً أو ثلثا دم على حسب الأقوال الثلاثة .

(والوجه الثاني) يلزمه دم كامل لتركه جنس المبيت بمنى ، وهذا هو الأصح وبه قطع جماعات ، وهذان الوجهان جاريان فيما لو ترك ليلة المزدلفة وليلتين من الثلاث ، والله أعلم .

هذا كله فيمن لا عذر له في ترك المبيت ، أما من ترك مبيت مزدلفة أو منى لعذر فلا دم ، وهم أصناف (أحدها) رعاء الإبل وأهل سقاية العباس فلم يذا رموا جرة العقبة يوم النحر أن ينفروا ويدعوا المبيت بمنى ليالى التشريق ، وللمصنفين جميعاً أن يدعوا رمى يوم القر وهو الأول من التشريق ، ويقضوه في اليوم الذى يليه قبل رمى ذلك اليوم ، وليس لهم ترك يومين متواليين ، فإن تركوا رمى اليوم الثاني من أيام التشريق بأن قفروا اليوم الأول بعد الرمي عادوا في اليوم الثالث ، وإن تركوا رمى الأول بأن قفروا يوم النحر بعد رمى جرة العقبة عادوا في الثاني ، ثم لهم

أن ينفروا مع الناس . هذا هو الصحيح المشهور ، وفيه وجه أنه ليس لهم ذلك ، حكاه الرافعي . وإذا غربت الشمس والرعاء بمنى لزمهم المبيت تلك الليلة ورمى الغد ، ويجوز لأهل السقاية أن ينفروا بعد الغروب على الصحيح ، لأن عملهم بالليل بخلاف الرعي ، وفيه وجه أنه لا يجوز لهم ذلك ، حكاه الرافعي ، وهذا الوجه غلط مخالف لنص الشافعي والجمهور ، بل للحديث الصحيح السابق .

وقال أصحابنا : ورخصة السقاية لا تختص بالعباسية . هذا هو المذهب والمنصوص ، وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه أنه يختص بهم ، حكاه البنديجي وآخرون . وفي وجه ثالث يختص ببني هاشم ، حكاه الشيخ أبو حامد والروائي قال أصحابنا : ولو أحدثت سقاية للحجاج جاز للمقيم بشأنها ترك المبيت ، ذكره البغوي ، قال ابن كج وغيره : ليس له . وذكر الدارمي والبنديجي وجهين حكاهما الروائي ، ثم قال : والمنصوص في كتاب الأوسط أنه ليس له ، والصحيح ما ذكره البغوي ، والله أعلم .

ومن المعذورين من انتهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت المزدلفة فلا شيء عليه ، وإنما يؤمر بالمبيت المتفرغون ، ذكره إمام الحرمين وغيره ، ولو أقاض من عرفة إلى مكة فطاف للإفاضة بعد نصف الليل ففاته المبيت قال القفال : لا شيء عليه لاشتغاله بالطواف ، قال الإمام : وفيه احتمال . ومن المعذورين من له مال يخاف ضياعه لو اشتغل بالمبيت أو يخاف على نفسه ، أو كان به مرض يشق معه المبيت ، أو له مريض يحتاج إلى تعهده ، أو يطلب أبقا أو يشتغل بأمر آخر يخاف فوته ، ففى هؤلاء وجهان (الصحيح) المنصوص يجوز لهم ترك المبيت ولا شيء عليهم بسبه ، ولهم النفر بعد الغروب ، والله أعلم .

(هــرـع) لو ترك المبيت ناسيا كان كتركه عامدا ، صرح به الدارمي

وغيره .

(فسرع) ذكر الروياني وغيره أنه لا يرخص للرعاء في ترك رمي
جبرة العقبة يوم النحر ولا في تأخير طواف الإفاضة عن يوم النحر ، فإن
أخروه عنه كان مكروها كما لو أخره غيرهم لأن الرخصة إنما وردت لهم
في غير هذا .

(فسرع) قال الروياني : من لا عذر له إذا لم يبت ليلتي اليومين
الأولين من التشريق ورمى في اليوم الثاني وأراد النفر مع الناس في النفر
الأول ، قال أصحابنا : ليس له ذلك لأنه لا عذر له ، وإنما جوز ذلك للرعاء
وأهل السقاية للعذر وجوز لعامة الناس أن ينفروا لأنهم أتوا بمعظم الرمي
والمبيت ، ومن لا عذر له لم يأت بالمعظم فلم يجز له النفر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والسنة أن يخطب الإمام يوم النفر الأول ، وهو اليوم الأوسط من
أيام التشريق ، وهي إحدى الخطب الأربع ، ويودع الحاج ويعلمهم جواز
النفر « لأن النبي ﷺ خطب ^(١) أوسط أيام التشريق » ولأنه يحتاج فيه إلى
بيان من يجوز له النفر ومن لا يجوز ، ومن أراد أن ينفر مع النفر الأول فنفر
في اليوم الثاني من أيام التشريق قبل غروب الشمس سقط عنه الرمي في
اليوم الثالث ، ومن لم ينفر حتى غربت الشمس لزمه أن يقيم حتى يرمي
في اليوم الثالث لقوله عز وجل « فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن
تأخر فلا إثم عليه » فإن نفر قبل الغروب ثم عاد ذاتا أو لياخذ شيئا نسيه
لم يلزمه المبيت لأنه حصلت له الرخصة بالنفر ، فإن بات لم يلزمه أن يرمي ،
لأنه لم يلزمه المبيت ، فلا يلزمه الرمي) .

(الشرح) حديث الخطبة أوسط أيام التشريق سبق بيانه في فصل
خطبة اليوم السابع من ذى الحجة ، وذكرنا هناك الأحاديث الواردة في
خطب الحج الأربع ووقتها وصفتها ومذاهب العلماء فيها ، وهذه الخطبة
مستحبة عندنا ووقتها بعد صلاة الظهر في اليوم الثاني من أيام التشريق كما
سبق . قال الماوردي : فإن أراد الإمام أن ينفر النفر الأول وعجل الخطبة

(١) هذا الخبر لا يوجد في نسخ الملهد المطبوعة (ط) .

قبل الزوال لينفر بعد الزوال جاز قال : وتسمى هذه خطبة الوداع ، ويستحب لكل الحجاج حضورها والاعتسال لها ويودع الإمام الحجاج ويعلمهم جواز النفر وما بعده من طواف الوداع وغيره ، ويحثهم على طاعة الله تعالى وعلى أن يخطبوا حجهم بالاستقامة والثبات على طاعة الله تعالى ، وأن يكونوا بعد الحج خيرا من قبله . وأن لا ينسوا ما عاهدوا الله عليه من خير . والله أعلم .

قال الشافعي والأصحاب . يجوز النفر في اليوم الثاني من التشريق ويجوز في الثالث ، وهذا مجمع عليه لقوله تعالى « فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم عليه » قالوا : والتأخر إلى اليوم الثالث أفضل للأحاديث الصحيحة « أن رسول الله ﷺ نفر في اليوم الثالث » قال المساوردي وغيره : والتأخر للإمام أكد منه لغيره لأنه يقتدى به ، ولأنه يقيم الناس أو أكثرهم بإقامته ، فإن تعجل جاز ولا فدية عليه كغيره من الناس ، والله أعلم .

ثم من أراد النفر الأول نفر قبل غروب الشمس ، فإذا نفر قبل غروبها سقط عنه مبيت ليلة اليوم الثالث من أيام التشريق ، ورمى اليوم الثالث بلا خلاف ، ولا دم عليه في ذلك بلا خلاف . قال أصحابنا : ولا يرمى في اليوم الثاني عن الثالث ، بل إن بقي معه شيء من الحصى طرحه في الأرض ، وإن شاء أعطاه لمن لم يرم ، وأما ما يفعله الناس من دفنها فقال أصحابنا : لا أصل له ولا يعرف فيه أثر . والله أعلم .

قال الشافعي والأصحاب : ولو لم ينفر حتى غربت الشمس وهو بعد في منى لزمه المبيت بها تلك الليلة ورمى يومها . ولو رحل ففريت الشمس وهو سائر في منى قبل انقضائه منها فله الاستمرار في السير ولا يلزمه المبيت ولا الرمي . هذا هو المذهب وبه قطع الجماهير ، وفيه وجه أنه يلزمه المبيت والرمي في الغد ، وبه قطع صاحب الحاوي . ولو غربت وهو في

شغل الارتحال ففى جواز النفر وجهان مشهوران حكاهما القاضى أبو الطيب فى كتابه المجرد وصاحب الشامل والروياتى وآخرون (أحدهما) يلزمه الرمى والميت (وأصحهما) عند الرافعى وغيره ، وبه قطع القاضى أبو الطيب فى تعليقه لا يلزمه الرمى ولا الميت ، لأن فى تكليفه حل الرجل والمتاع مشقة عليه . ولو نفر قبل الغروب فعاد لشغل أو زبارة ونحوها قبل الغروب أم بعده فوجهان (الصحيح) وبه قطع المصنف والجمهور وهو المنصوص لا يلزمه الميت فإن بات لم يلزمه الرمى فى الغد ، نص عليه الشافعى والأصحاب لما ذكره المصنف (والثانى) يلزمه الميت والرمى .
حكاه الروياتى وآخرون من الخراسانيين .

(فسر) لو نفر من منى متعجلاً فى اليوم الثانى وفارقها قبل غروب الشمس ثم تيقن أنه رمى يوماً وبعضه . قال الماوردى له ثلاثة أحوال .

(أحدها) أن يذكر ذلك قبيل غروب الشمس ويدرك الرمى قبل الغروب فيلزمه العود إلى منى ورمى ما تركه ثم ينفر منها إن لم تغرب الشمس وهو بها ، فإن غربت وهو بها لزمه الميت بها والرمى من الغد .

(والحال الثانى) أن يذكره بعد غروب شمس اليوم الثالث فليس عليه العود إلى منى لقوات وقت الرمى ، وقد استقر الدم فى ذمته .

(الحال الثالث) أن يذكره فى اليوم الثالث قبل غروب الشمس منه (وإن قلنا) لكل يوم حكم نفسه لم يعد للرمى لقوات وقته ، وقد استقر عليه الدم (وإن قلنا) أيام التشريق كالشئ الواحد لزمه العود للرمى .
فإن تركه لزمه الدم ، هذا نقل الماوردى .

وجمع إمام الحرمين هذه المسألة وفصلها أحسن تفصيل فقال :
لو نفر يوم النفر الأول ولم يرم « فإن لم يعد استقرت الفدية عليه فى الرمى

الذى تركه في النفر الأول وإن عاد نظر ، إن عاد بعد غروب الشمس فقد فات الرمي ولا استدراك واقضى أثره من منى ولا حكم لمبئته . وإن رمى في النفر الثاني لم يعتد برمييه لأنه بنفذه ألقه عن منى والمناسك فاستقرت الفدية عليه كما لو انقضت أيام التشريق ، وإن عاد قبل غروب الشمس ، فأجمع الطرق في ذلك ما ذكره صاحب التقريب إذ قال حاصل الخلاف فيه أربعة أقوال (أحدها) أنه إذا نذر فقد انقطع الرمي ولا ينفعه العود (والثاني) يجب عليه العود ويرمي ما عليه ما لم تغرب الشمس ، فإن غربت تعين الدم (والثالث) له الخيار إن شاء رجع ورمى وسقط عنه الفرض وإن شاء أن لا يرجع ويريق دما جاز ، قال : وهذه الأقوال الثلاثة تجرى في النفر الأول والثاني . (والرابع) حكاه عن تخريج ابن سريج أنه إن خرج في النفر الأول ثم عاد قبل الغروب ورمى لم يقع رميه موقعه .

وإن خرج في النفر الثاني ولم يرم ، ثم عاد ورمى قبل الغروب وقع الرمي موقعه ، والفرق أن الخروج في النفر الثاني لا حكم له ، لأنه منتهى الوقت نذر أم لم ينذر ، فكان خروجه سواء ، وللخروج في النفر الأول حكم ، لأنه لو لم يخرج فيه بقى إلى النفر الثاني فآثر خروجه في قطع العلائق منه ، فإذا انقطعت العلائق لم يعد قال : ولا خلاف أن من خرج في اليوم الأول من التشريق ثم عاد قبل الغروب رمي ، إذ لا حكم للنفر في اليوم الأول ، وإن عاد بعد الغروب فهذا رجل فاته الرمي ، وفيه الكلام السابق في التدارك قال : وبالجسلة لا أثر للخروج في اليوم الأول من التشريق .

(وأما) يوم النحر فالأمر فيه أظهر ، ولا أثر للخروج فيه ، كما لا أثر له في الخروج في أول التشريق ، وإنما يؤثر الخروج في النفرين كما سبق تفصيله ، قال : ثم إذا قلنا من خرج في النفر الأول بلا رمى وعاد قبل الغروب يرمى ، فإذا رمى وغربت الشمس تقييد ولزمه الرمي والمبيت من

الغد (وإن قلنا) لا يرمى إذا عاد قبل الغروب لم يلزمه المبيت ، ولو بات لم يكن لمبيته حكم ، لأننا على هذا الوجه حكمنا بانقطاع علائق منى لخروجه ، ثم لم نحكم بعودها لما عاد .

قال : لو خرج في النفر الأول قبل زوال الشمس ثم عاد وزالت عليه الشمس وهو بنى ، فالوجه القطع بأن خروجه لا حكم له ، لأنه لم يخرج في وقت الرمي وإمكانه ، ولو خرج في الوقت الذي ذكرناه ولم يعد حتى غربت الشمس فقد انقطعت العلائق ، وإن كان خروجه قبل دخول وقت الرمي ، لأن استدامة الخروج إلى غروب الشمس حلت محل إنشاء الخروج بعد زوال الشمس ، ولو خرج قبل الزوال وعاد قبل الغروب فظاهر المذهب أنه يرمى ويمتد برمي ، بخلاف ما لو خرج بعد الزوال ، ومن أصحابنا من ينزل هذه الصورة منزلة صورة الأقوال . فانه لو خرج قبل الزوال ولم يعد حتى غابت الشمس كان كخروجه بعد الزوال ولم يعد حتى غربت الشمس ، فإذا تشابه في ذلك فليتشابه في العود قبيل الغروب والله أعلم ، هذا آخر كلام إمام الحرمين .

(فسر) قال أصحابنا : إذا نفر منى النفر الأول والثاني انصرف من جرة العقبة راكباً كما هو ، وهو يكبر ويهلل ولا يصلي الظهر بمنى ، بل يصليها بالمنزل وهو المحصب أو غيره ، ولو صلاها بمنى جاز ، لكن السنة ما ذكرناه لحديث أنس الذي سنذكره قريباً في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى ، قال أصحابنا : وليس على الحاج بعد نومه من منى على الوجه المذكور إلا طواف الوداع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب إذا خرج من منى أن يتزل بالمحصب لما روى أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وركع ركعة بالمحصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف للوداع به) فان

ترك النزول بالمحصب لم يؤثر ذلك في نسكه ، لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (المحصب ليس بشيء إنما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقالت عائشة رضي الله عنها (نزول المحصب ليس من النسك إنما « هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم ») .

(الشرح) حديث أنس رواه البخاري ، وحديث ابن عباس وحديث عائشة رواهما البخاري ومسلم ، وفي حديث عائشة زيادة في الصحيحين قالت « نزل رسول الله ﷺ ليكون أسمح لخروجه » وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « قال لنا رسول الله ﷺ ونحن بنى : نحن نازلون غدا بخيف بنى كنانة ، حيث تقاسموا على الكفر ، وذلك أن قريشا وبنى كنانة تحالفت على بنى هاشم وبنى المطلب أن لا يناكحوهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا إليهم رسول الله ﷺ — يعني بذلك المحصب » رواه البخاري ومسلم ، وعن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ قال « لم يأمرني رسول الله ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ، ولكنني جئت فضربت القبة فجاء فنزل » رواه مسلم ، وعن نافع « أن ابن عمر كان يرى التحصيب سنة وكان يصلى الظهر يوم النفر بالمحصب ، قال نافع : قد حصب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده » رواه مسلم ، والمحصب — بيم مضمومة ثم حاء مفتوحة ثم صاد مفتوحة مهملتين ثم باء موحدة — وهو اسم لمكان متسع بين مكة ومنى ، قال صاحب المطالع وغيره : وهو إلى منى أقرب ، وهو اسم لما بين الجبلين إلى المقبرة ، ويقال له : الأبطح والبطحاء ، وخيف بنى كنانة ، والله أعلم .

(أما الأحكام) فقال أصحابنا : إذا فرغ الحاج من الرمي وقر من منى استحب له أن يأتي المحصب ، وينزل به ويصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ويبيت به ليلة الرابع عشر ، ولو ترك النزول به فلا شيء عليه ،

(١) كل ما بين المقتولين يكون سائطا من شئ وق (طه) .

ولا يؤثر في نسكه لأنه سنة مستقلة ليست من مناسك الحج وهذا معنى ما ذكرناه من حديث ابن عباس وعائشة ، والله أعلم . قال القاضي عياض : النزول بالمحصب مستحب عند جميع العلماء . قال : وهو عند الحجازيين أوكد منه عند الكوفيين . قال : وأجمعوا على أنه ليس بواجب ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا فرغ من الحج وأراد المقام بمكة لم يكلف طواف الوداع ، فإن أراد الخروج طاف للوداع وصلى ركعتي الطواف للوداع وهل يجب طواف الوداع أم لا ؟ فيه قولان (أحدهما) أنه يجب ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » . (والثاني) لا يجب لأنه لو وجب لم يجز للحائض تركه ، فإن قلنا إنه واجب وجب بتركه الدم لقوله صلى الله عليه وسلم « من ترك نسكا فعليه دم » وإن قلنا : لا يجب لم يجب بتركه دم ، لأنه سنة ، فلا يجب بتركه دم كسائر سنن الحج ، وإن طاف للوداع ثم أقام لم يعتد [بصد] بطوافه عن الوداع ، لأنه لا توديع مع المقام ، فإذا أراد أن يخرج أعاد طواف الوداع ، وإن طاف ثم صلى في طريقه أو اشتري زادا لم يعد الطواف ، لأنه لا يصير بذلك مقاما ، وإن نسي الطواف وخرج ثم ذكره (فإن قلنا) إنه واجب نظرت - فإن كان من مكة على مسافة تقصر فيها الصلاة - استفرغ عليه الدم ، فإن عاد وطاف لم يسقط الدم ، لأن الطواف الثاني للخروج الثاني فلا يجزئه عن الخروج الأول ، فإن ذكر وهو على مسافة لا تقصر فيها الصلاة فعاد وطاف سقط عنه الدم ، لأنه في حكم المقيم ، ويجوز للحائض أن تنفر بلا وداع ، لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه قد خفف عن المرأة الحائض » فإن نفرت الحائض ثم طهرت فإن كانت في بنيان مكة عادت وطافت وإن خرجت من البنيان لم يلزمها الطواف) .

(الشرح) حديث ابن عباس الأول « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » رواه مسلم . وحديثه الآخر « أمر الناس » إلى آخره رواه البخاري ومسلم . وحديث « من ترك نسكا فعليه دم » سبق بيانه

في هذا الباب مرات • وعن عائشة رضي الله عنها قالت « لما أراد النبي ﷺ أن ينفر إذا صفة على باب خبائها كنية حزينة فقال : عقرني حلقى إلك لحابستا ، ثم قال لها : آكت أفضت يوم النحر ؟ قالت : نعم ، قال فانفري » رواه البخاري ومسلم والوداع بفتح الواو • وتنفر بكسر الفاء •

(أما الأحكام) ففيها مسائل (إحداها) قال أصحابنا : من فرغ من مناسكه وأراد المقام بمكة ليس عليه طواف الوداع ، وهذا لا خلاف فيه ، سواء كان من أهلها أو غريبا ، وإن أراد الخروج من مكة إلى وطنه أو غيره طاف للوداع ولا رمل في هذا الطواف ولا اضطباع كما سبق ، وإذا طاف صلى ركعتي الطواف ، وفي هذا الطواف قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) أنه واجب (والثاني) سنة • وحكى طريق آخر أنه سنة قولاً واحداً حكاه الرافعي وهو ضعيف غريب • والمذهب أنه واجب •

قال القاضي أبو الطيب والبندنجي وغيرهما : هذا نصه في الأم والقديم ، والاستحباب هو نصه في الإملاء ، فإن تركه أراق دماً (فإن قلنا) هو واجب فالدم واجب (وإن قلنا) سنة فالدم سنة ، ولو أراد الحاج الرجوع إلى بلده من منى لزمه دخول مكة لطواف الوداع إن قلنا هو واجب والله أعلم •

(الثانية) إذا خرج بلا وداع وقلنا : يجب طواف الوداع عصى ولزمه العود للطواف ما لم يبلغ مسافة القصر من مكة ، فإن بلغها لم يجب العود بعد ذلك ومتى لم يعد لزمه الدم ، فإن عاد قبل بلوغه مسافة القصر سقط عنه الدم ، وإن عاد بعد بلوغها فطريقان (أصحهما) وبه قطع الجمهور : لا يسقط •

(والثاني) حكاه الخراسانيون وجهان (أصحهما) لا يسقط

(والثاني) يسقط (الثالثة) ليس على الحائض ولا على النفساء طواف وداع ولا دم عليها لتركه ، لأنها ليست مخاطبة به للحديث السابق ، لكن يستحب لها أن تقف على باب المسجد الحرام وتدعو مما سنذكره إن شاء الله تعالى .

ولو طهرت الحائض والنفساء فإن كان قبل مفارقة بناء مكة لزمها طواف الوداع لزوال عذرهما ، وإن كان بعد مسافة القصر لم يلزمها العود بلا خلاف . وإن كان بعد مفارقة مكة وقبل مسافة القصر ، فقد نص الشافعي أنه لا يلزمها ، ونص أن المقصر بترك الطواف يلزمه العود . وللأصحاب طريقان (المذهب) الفرق كما نص عليه ، وبه قطع المصنف والجمهور ، لأنه مقصر بخلاف الحائض .

(والطريق الثاني) حكاه الخراسانيون فيهما قولان (أحدهما) يلزمها (والثاني) لا يلزمها (فإن قلنا) لا يجب العود فهل الاعتبار في المسافة بنفس مكة أم بالحرم ؟ فيه طريقان (المذهب) وبه قطع المصنف والجمهور بنفس مكة (والثاني) حكاه جماعة من الخراسانيين فيه وجهان (أحدهما) . هذا (والثاني) الحرم وأما المستحاضة إذا نفرت في يوم حيضها فلا وداع عليها ، وإن نفرت في يوم طهرها لزمها طواف الوداع ، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه والدارمي : إذا رأت المرأة الدم فتركت طواف الوداع وانصرفت ، ثم اتصل الدم وجاوز خمسة عشر ، فهي مستحاضة فينظر هل هي مميزة أم معتادة أم مبتدأة ؟ وأي مرد ردت إليه إن كان تركها الطواف في حال حيضها فلا شيء عليها ، وإن كان في حال طهرها لزمها الدم . والله تعالى أعلم .

(الرابعة) ينبغي أن يقع طواف الوداع بعد جميع الأشغال ويعقبه الخروج بلا مكث ، فإن مكث نظر إن كان لغير عذر أو لشغل غير أسباب الخروج كشراء متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عيادة مريض لزمه

إعادة الطواف ، وإن اشتغل بأسباب الخروج كشرء الزاد وشد الرحل ونحوهما فهل يحتاج إلى إعادته ؟ فيه طريقان قطع الجمهور بأنه لا يحتاج . وذكر إمام الحرمين فيه وجهين .

ولو أقيمت الصلاة فصلها معهم لم يعد الطواف ، نص عليه الشافعي في الإملاء واتفق عليه الأصحاب . والله أعلم .

(الخامسة) حكم طواف الوداع حكم سائر أنواع الطواف في الأركان والشروط . وفيه وجه لأبي يعقوب الأبيوردي أنه يصح بلا طهارة ، وتجبر الطهارة بالدم ، وقد سبق بيان الوجه في فصل طواف القدوم ، وهو غلط ظاهر والله تعالى أعلم .

(السادسة) هل طواف الوداع من جملة المناسك أم عبادة مستقلة ؟ فيه خلاف . قال إمام الحرمين والغزالي : هو من المناسك ، وليس على الحاج والمعتسر طواف وداع إذا خرج من مكة لخروجه . وقال البغوي والمتولي وغيرهما : ليس طواف الوداع من المناسك ، بل هو عبادة مستقلة يؤمر بها كل من أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر ، سواء كان مكيا أو أقييا . وهذا الثاني أصح عند الرافعي وغيره من المحققين تعظيما للحرم وتشبيها لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله الإحرام . قال الرافعي : ولأن الأصحاب اتفقوا على أن المكى إذا حج ونوى على أن يقيم بوطنه لا يؤمر بطواف الوداع . وكذا الأفقي إذا حج وأراد الإقامة بمكة لا وداع عليه ، ولو كان من جملة المناسك لعم الحجيج . هذا كلام الرافعي ومما يستدل به من السنة لكونه ليس من المناسك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره أن رسول الله ﷺ قال « يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا » وجه الدلالة أن طواف الوداع يكون عند الرجوع . وسماه قبله قاضيا للمناسك وحقيقته أن يكون قضاها كلها .

(فروع) ذكرنا في هذه المسألة السادسة عن بغوى أن طواف الوداع يتوجه على كل من أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر . قال : ولو أراد دون مسافة القصر لا وداع عليه ، والصحيح المشهور أنه يتوجه على من أراد مسافة القصر ودونها سواء كانت مسافة بعيدة أم قريبة ، لعموم الأحاديث . ومن صرح بهذا صاحب البيان وغيره .

(فروع) قد ذكرنا أنه لا يجوز أن ينفر من منى ويترك طواف الوداع إذا قلنا بوجوبه ، فلو طاف يوم النحر للإفاضة وطاف بعده للوداع ثم أتى منى ثم أراد النفر منها في وقت النفر إلى وطنه . واقتصر على طواف الوداع السابق ، فهل يجزئه ؟ قال صاحب البيان : يختلف أصحابنا المتأخرون فيه ، فقال الشريف العشاني : يجزئه لأن طواف الوداع يراد لمفارقتة البيت ، وهذا قد أراده . ومنهم من قال : لا يجزئه ، وهو ظاهر كلام الشافعي وظاهر الحديث ، لأن الشافعي قال : وليس على الحاج بعد فراغه من الرمي أيام منى إلا وداع البيت فيودع وينصرف إلى أهله . هذا كلام صاحب البيان ، وهذا الثاني هو الصحيح ، وهو مقتضى كلام الأصحاب . والله أعلم .

(فروع) قال صاحب البيان : قال الشيخ أبو نصر في المعتمد : ليس على المقيم بسكة الخارج إلى التعميم وداع ولا دم عليه في تركه عندنا . وقال سفيان الثوري : يلزم الدم . دليلنا أن النبي ﷺ « أمر عبد الرحمن ابن أبي بكر أن يمر عائشة من التعميم ، ولم يأمرها عند ذهابها إلى التعميم بوداع » والله أعلم .

(فروع) إذا طاف للوداع وخرج من الحرم ثم أراد أن يعود إليه وقلنا : دخول الحرم يوجب الإحرام . قال الدارمي : يلزم الإحرام لأنه دخول جديد قال : ولو رجع لطواف الوداع من دون مسافة القصر لم يلزمه الإحرام والله أعلم .

(فسرع) إن قلنا طواف الوداع واجب فترك طوفة من السبع ورجع إلى بلده لم يحصل الوداع ، فيلزمه الدم بكماله . وقال الدارمي : يكون كتارك كل الطواف إلا في الدم ، فإنه على الأقوال إلا ثلاث قدم ، يعني أنه إذا ترك طوفة ففيها الأقوال (أحدها) يلزمه ثلث دم (والثاني) درهم (وأصحها) مد . وفي طوقتين الأقوال أيضا . وفي ثلاث طوافات دم كامل . هذا كلام الدارمي وهو ضعيف أو غلط (والصواب) أنه لم يحصل طواف الوداع ، والله أعلم .

(فسرع) إذا حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة وأراد الحجاج النفر بعد قضاء مناسكهم فالأولى للمرأة أن تقيم حتى تطهر فتطوف ، إلا أن يكون عليها ضرر ظاهر في هذا ، فإن أرادت النفر مع الناس قبل طواف الإفاضة جاز وتبقى محرمة حتى تعود إلى مكة فتطوف متى ما كان ، ولو طال سنين ، وقد سبق في مواضع من هذا الباب بيان هذا .

وأما قول الماوردي في الحاوي : ليس لها أن تنفر حتى تطوف بعد أن تطهر فشاذاً ضعيف جداً ، والظاهر أنه أراد أنه مكروه نفرها قبل طواف الإفاضة ، وقد سبق أنه يكره تأخيرها ولا يكون مراده التحريم . ويصح أن يقال إن المكروه ليس بجائز ، ويفسر الجائز بمستوى الطرفين ، والله أعلم .

(فسرع) قال أصحابنا : إذا حاضت الحاجة قبل طواف الإفاضة . ونفر الحجاج بعد قضاء مناسكهم وقبل طهرها ، وأرادت أن تقيم إلى أن تطهر ، وكانت مستأجرة جبلاً ، لم يلزم الجمال انتظارها ، بل له النفر بجبله مع الناس ، ولها أن تركب في موضعها مثلها ، هذا مذهبننا لا خلاف فيه بين أصحابنا . ومن صرح به الماوردي والشيخ أبو نصر وصاحب البيان وآخرون ، وحكى أصحابنا عن مالك أنه يلزم أن ينتظرها أكثر مدة الحيض وزيادة ثلاثة أيام .

واستدل أصحابنا بقوله ﷺ « لا ضرر ولا ضرار » وهو حديث حسن من رواية أبي سعيد الخدري ، وبالقياس على ما لو مرضت فإنه لا يلزمه انتظارها بالإجماع والله أعلم .

قال القاضي عياض المالكي : موضع الخلاف بين الشافعي ومالك في هذه المسألة إذا كان الطريق آمنا ومعها محرم لها ، فإن لم يكن آمنا أو لم يكن محرم لم ينتظرها بالاتفاق ، لأنه لا يمكن السير بها وحده . قال ولا يحبس لها الرفقة إلا أن يكون كالיום واليومين ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإذا فرغ من طواف الوداع فالمستحب أن يقف في الملتزم ، وهو ما بين الركن والباب ، فيدعو ويقول « اللهم إن البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، حملتني على ما سخرت لي من خلقك ، حتى سیرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى اعنيتني على قضاء مناسكك ، فإن كنت رخصت عني فازدد عني رخصي ، وإلا فمن الآن قبل أن تنأي عن بيتك داري ، هذا أوان انصرافي إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ، ولا راغب عنك ولا عن بيتك ، اللهم اصحبني العاقبة في بدني ، والعصمة في ديني وأحسن منقلبي ، وارزقني طاعتك ما أبقيتني) فإنه قد روي ذلك عن بعض السلف ، ولأنه دعاء يليق بالحال ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) .

(الشرح) هذا الدعاء ذكره الشافعي رحمه الله في الاملاء وفي مختصر الحج واتفق الأصحاب على استحبابه . وقوله الملتزم هو بضم الميم وفتح الزاي ، سمي بذلك لأنهم يلزمونه للدعاء ، ويقال له المدعى والمتعبد . بفتح الواو - وهو ما بين الركن الذي فيه الحجر الأسود وباب الكعبة ، وهو من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء هناك ، وسأفردا بفرع مستقل إن شاء الله تعالى قريبا ، وقوله « وإلا فمن الآن » يجوز فيه ثلاثة أوجه ، أجودها ضم الميم وتشديد النون (والثاني) كسر الميم وتخفيف النون وفتحها (والثالث) كذلك لكن النون مكسورة ، قال أهل

العربية : إذا جاء بعد من الجارة اسم موصول ، فإن كان فيه ألف ولام كان الأجود فيه فتح النون ، ويجوز كسرهما ، وإن لم يكن كان الأجود كسرهما ، ويجوز الفتح (مثال الأول) من الله ، من الرجل ، من الناس (مثال الثاني) من ابنك من اسمك من اثنين . وأما الآن فهو الوقت الحاضر ، هذا حقيقته وأصله ، وقد يقع على القريب الماضي والمستقبل ، تنزيلا له منزلة الحاضر ، ومنه قوله تعالى (فالآن بأشروهن) تقديره فالآن أبنا لكم مباشرتم ، فعلى هذا هو على حقيقته (قبل أن تنأى) أى تبعد . وقوله « هذا أوان انصرافى » قال أهل اللغة : الأوان الحين والوقت وجسمه آونة كزمان وأزمة .

قال أصحابنا : إذا فرغ من طواف صلى ركعتين الطواف خلف المقام . قال الشافعى والأصحاب : ثم يستحب أن يأتى الملتزم فيلتزمه ويقول هذا الدعاء المذكور فى الكتاب ، قال الشافعى والأصحاب : وما زاد على هذا الدعاء فحسن قال الأصحاب : وقد زيد فيه (واجمع لى خير الدنيا والآخرة إلك قادر على ذلك) وقد ذكر المصنف هذه الزيادة فى التنبيه . وذكر الماوردى هذا الدعاء ، وزاد فيه وتقص منه .

وذكره القاضى أبو الطيب فى تعليقه ، وزاد فيه كثيرا وتقص منه والمشهور ما ذكرناه ، وبأى شئ دعا حصل المستحب ويأتى بأداب الدعاء السابقة فى فصل الوقوف بعرفات ، من الحمد لله تعالى والثناء عليه والصلاة على النبى ﷺ ورفع اليدين وغير ذلك . قال القاضى أبو الطيب فى تعليقه : قال الشافعى فى مختصر كتاب الحج : إذا طاف للوداع استحب أن يأتى الملتزم فيلصق بطنه وصدره بحائط البيت ويسط يديه على الجدار ، فيجعل اليمنى مما يلى الباب ، واليسرى مما يلى الحجر الأسود ، ويدعو بما أحب من أمر الدنيا والآخرة والله أعلم .

قال أصحابنا : فإن كانت حائضا استحب أن تأتى بهذا الدعاء على

باب المسجد وتمضى والله أعلم . ومما جاء في الملتزم والتزام البيت حديث
 المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال « كنت مع عبد الله بن
 عمرو - يعنى ابن العاص - فلما جئنا دبر الكعبة ، قلت : ألا تتعوذ ؟ قال
 نعوذ بالله من النار ، ثم مضى حتى استلم الحجر ، وأقام بين الركن والباب ،
 ورفع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه هكذا وبسطهما بسطا ثم قال : هكذا
 رأيت رسول الله ﷺ يفعله » رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقى ، وهذا
 الإسناد ضعيف ، لأن المثني بن الصباح ضعيف ، وعن يزيد بن أبي زياد
 عن مجاهد عن عبد الرحمن بن صفوان قال « لما فتح رسول الله ﷺ
 مكة قلت : لألبس ثيابي فلا نظرن كيف يصنع رسول الله ﷺ ؟ فانطلقت
 فرأيت النبي ﷺ قد خرج من الكعبة هو وأصحابه ، قد استلموا البيت
 من الباب إلى الحطيم وقد وضعوا خدودهم على البيت ، ورسول الله ﷺ
 وسطهم » رواه أبو داود ، وهذا الإسناد ضعيف لأن يزيد ضعيف .

وعن ابن عباس « أنه كان يلتزم ما بين الركن والباب ، وكان يقول
 ما بين الركن والباب يدعى الملتزم ، لا يلزم ما بينهما أحد يسأل الله عز
 وجل شيئا إلا أعطاه إياه » رواه البيهقى موقوفا على ابن عباس بإسناد
 ضعيف والله أعلم . وقد سبق مرات أن العلماء متفقون على التسامح في
 الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال ونحوها ، مما ليس من الأحكام ،
 والله أعلم .

(هــرغ) ذكر الحسن البصرى رحمه الله في رسالته المشهورة إلى
 أهل مكة أن الدعاء يستجاب في خمسة عشر موضعا - في الطواف -
 وعند الملتزم - وتحت الميزاب - وفي البيت - وعند زمزم - وعلى
 الصفا والمروة - وفي المسعى - وخلف المقام - وفي عرفات - وفي
 منى - وعند الجمرات الثلاث .

(وإن كان محرماً بالعمرة وحدها وإراد دخول مكة فعل ما ذكرناه في الدخول للحج . فإنما دخل مكة طواف وسمى وحلق ، وذلك جميع أفعال العمرة والدليل عليه ما روت عائشة رضي الله عنها قالت « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا من أهل بالحج ، ومنا من أهل بالعمرة ، ومنا من أهل بالحج والعمرة ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج ، فاما من أهل بالعمرة فاحلوا حين طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة ، وأما من أهل بالحج والعمرة فلم يحلوا إلى يوم النحر » وإن كان قارنا بين الحج والعمرة فعل ما يفعله المفرد بالحج ، فيقتصر على طواف واحد وسمى واحد ، والدليل عليه ما روى أن النبي ﷺ قال : « من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسمى واحد ، ولأنه يدخل فيهما بتلبية واحدة ، ويخرج منهما بطواف واحد . فوجب أن يطوف لهما طوافاً واحداً ، ويسمى لهما سعيًا واحداً كالغرد بالحج) .

(الشرح) حديث عائشة رواه البخاري ومسلم (وأما) حديث « من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسمى واحد » فصحيح رواه الترمذي والبيهقي ، وسبق بيانه ، وبيان حديث عائشة الأول ، وغيرهما مما في معناها في فرع من فروع مذاهب العلماء ، عقب مسائل طواف القدوم ، وذكرنا هناك مذاهب العلماء في هذه المسألة وأدلتها والجواب عنها (وقول المصنف) لأنه يدخل فيهما بتلبية واحدة إلى آخره فهو إلزام لأبي حنيفة بما يوافق عليه فإنه أوجب على القارن طوافين وسعين ، ووافق على أنه يكفي إحرام واحد وحلق واحد .

(أما الأحكام) ففي الفصل مسألتان (إحداها) القارن يفعل ما يفعله المفرد للحج ، فيقتصر على ما يقتصر عليه المفرد ، ولا يزيد عليه شيئاً أصلاً ، فيكفيه للإفاضة طواف واحد ، ويكفيه (سعى واحد) إما بعد طواف القدوم وإما بعد الإفاضة ، وهذا لا خلاف عندنا فيه ، وبه قال أكثر العلماء كما قدمته في الموضع الذي ذكرته . قال أصحابنا : ويستحب أن يطوف القارن للإفاضة طوافين ويسمى سعين ، ليخرج من خلاف العلماء .

(الثانية) إذا كان محرما بالعمرة وحدها وأراد دخول مكة فعل ما ذكره في الدخول للحج من الآداب ، فإذا دخل طاف وسعى وحلق وقد تمت عمرته ، هذا إذا قلنا بالمذهب إن الحلق نسك (فإن قلنا) ليس هو نسكا كفاه الطواف والسعى وقد حل ، قال الشافعي والأصحاب : صفة الاحرام بالعمرة صفة الاحرام بالحج ، في استحباب الغسل للإحرام ولدخول مكة والتطيب والتنظف عند إرادة الاحرام وما يلبسه وما يحرم عليه من اللباس والطيب والصيد وإزالة الشعر والظفر والوطء والمباشرة بشهوة ، ودهن الرأس واللحية وغير ذلك مما سبق ، فإن كان في غير مكة أحرم من ميقات بلده حين يتدنى السير ، كما سبق في الحج ، وإن كان في مكة وأراد العمرة استحب له أن يطوف بالبيت ويصلي الركعتين ، ويستلم الحجر الأسود ، ثم يخرج من الحرم إلى الحل فيغتسل هناك للإحرام . ويلبس ثوبين للإحرام ، ويصلي ركعتيه ، ويحرم بالعمرة إذا سار على أصح القولين .

وفي القول الآخر يحرم عقب الصلاة ويلبى ، ويستمر في السير مليا ، وكل هذ الأمور كما سبق في الحج ، ولا يزال يلبي حتى يبدأ في الطواف فيقطع التلبية بأول شروعه فيه ، ويرمل في الطوافات الثلاث الأولى من السبع ويمشي في الأربع كما سبق في طواف القدوم ، فإذا فرغ من الطواف صلى ركعتيه خلف المقام ، ثم عاد إلى الحجر الأسود فاستلمه ، ثم يخرج من باب الصفا فيسمى بين الصفا والمروة كما وصفناه في الحج ، وشروط سعيه وآدابه هناك كما سبق في الحج ، فإذا تم سعيه حلق أو قصر عند المروة ، فإذا فعل هذا تمت عمرته وحل منها حلا واحدا ، وقد سبق أنه ليس لها إلا تحلل واحد ، وهذا لا خلاف فيه .

قال الشافعي والأصحاب : فإن كان معه هدى استحب ذبحه بعده السعى وقبل الحلق ، وحيث نحر من مكة أو سائر الحرم أجزأه ، لكن

الأفضل عند المروة ، لأنها موضع تحلله ، كما يستحب للحاج الذبح بمنى لأنها موضع تحلله والله أعلم . ولو جامع المحرم بالعمرة قبل التحلل فسدت عمرته حتى لو طاف وسعى وحلق شعرتين فجاء قبل إزالة الشفرة الثالثة فسدت عمرته إن قلنا الحلق نسك ، وحكم فسادها كفساد الحج فيجب المضى في فسادها ويجب القضاء والبدنة والله أعلم .

ولو أحرم بالعمرة من نفس مكة صح إحرامه وكان مسيئا ويلزمه الخروج إلى أدنى الحل ، فإن لم يخرج بل طاف وسعى وحلق فقولان (أصحهما) يجوز له وعليه دم ، وقد سبقت المسألة مستقصاة بفروعها حيث ذكرها المصنف في آخر باب المواقيت ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(أركان الحج أربعة : الإحرام والوقوف بعرفة ، وطواف الإفاضة ، والسمي بين الصفا والمروة . وواجباته الإحرام من الميقات والرمي ، وفي الوقوف بعرفة إلى أن تغرب الشمس ، والمبيت بالمزدلفة ، والمبيت بمنى في ليالي الرمي ، وفي طواف الوداع قولان (أحدهما) إنه واجب (والثاني) ليس بواجب وسننه : الفصل ، وطواف القدوم ، والرمل ، والاضطباع في الطواف والسمي ، واستلام الركن وتقبيله ، والسمي في موضع السعي ، والمشي في موضع المشي ، والخطب ، والأذكار ، والأدعية . وأفعال العمرة كلها أركان إلا الحلق . فمن ترك ركنا لم يتم نسكه ، ولا يتحلل حتى يأتي به . ومن ترك واجبا لزمه الدم . ومن ترك سنة لم يلزمه شيء) .

(الشرح) قال أصحابنا : أعمال الحج ثلاثة أقسام - أركان - وواجبات وسنن - أما الأركان فخمسة : الإحرام والوقوف وطواف الإفاضة والسعي والحلق ، إذا قلنا بالأصح إن الحلق نسك ، وإن قلنا : ليس بنسك فأركانه الأربعة الأولى . وأما الواجبات فاثنتان متفق عليهما ، وأربعة مختلف فيها . أما الاثنتان فإثشاء الإحرام من الميقات والرمي ، فهذان واجبان بلا خلاف . وأما الأربعة (فأحدها) الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة ، لمن أمكنه ذلك كما سبق (الثاني) المبيت بالمزدلفة

(الثالث) المبيت ليالى منى (الرابع) طواف الوداع ، وفى هذه الأربعة قولان (أحدهما) الوجوب (والثانى) الاستحباب ، والأصح وجوب الثلاثة الآخرة دون الجمع .

وأما السنن فجميع ما سبق مما يؤمر به الحاج سوى الأركان والواجبات ، وذلك كطواف القدوم والأذكار والأدعية واستلام الحجر وتقبيله والسجود عليه والرمل والاضطباع وسائر ما تدب إليه من الهيئات السابقة فى الطواف ، وفى السعى والخطب وغير ذلك ، وقد سبقت كلها واضحة .

(وأما أحكام هذه الأقسام) فالأركان لا يتم الحج ويجزىء حتى يأتى بجميعها ، ولا يحل من إحرامه مهما بقى منها شيء حتى لو أتى بالأركان كلها إلا أنه ترك طوفة من السبع أو مرة من السعى لم يصح حجه ولم يحصل التحلل الثانى . وكذا لو حلق شعرتين لم يتم ولا يحل حتى يحلق شعرة ثالثة ، ولا يجبر شيء من الأركان بدم ولا غيره بل لا بد من فعله . وثلاثة منها وهى الطواف والسعى والحلق لا آخر لوقتهما ، بل لا تغتفر ما دام حيا ، ولا يختص الحلق ببنى والحرم ، بل يجوز فى الوطن وغيره كما سبق .

واعلم أن الترتيب شرط فى هذه الأركان ، فيشترط تقدم الإحرام على جميعها ويشترط تقدم الوقوف على طواف الإفاضة ، ويشترط كون السعى بعد طواف صحيح ، ولا يشترط تقدم الوقوف على السعى بل يصح سعيه بعد طواف القدوم وهو أفضل كما سبق ، ولا ترتيب بين الطواف والحلق ، وهذا كله سبق بيانه ، وإنما نبهت عليه ملخصا ، والله أعلم .

وأما الواجبات فمن ترك منها شيئا لزمه الدم ، ويصح الحج بدونه ،

وسواء تركها كلها أو بعضها عمداً أو سهواً لكن العامد يأثم (وأما)
 السنن فمن تركها كلها لا شيء عليه ، لا إثم ولا دم ولا غيره ، لكن فاته
 الكمال والفضيلة وعظيم ثوابها ، والله أعلم .

وأما العمرة فأركانها الإحرام والطواف والسعى والحلق — إن جعلناه
 نسكا — والله أعلم .

(واعلم) أن المصنف جعل الحلق من الواجبات في التنبه ، ولم
 يذكره هنا في الواجبات ولا في أركان الحج (والصواب) أنه ركن إذا
 جعلناه نسكا ، هكذا صرح به .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب دخول البيت لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال :
 قال رسول الله ﷺ « من دخل البيت دخل في حسنة وخرج من سيئة
 مغفورا له » ويستحب أن يصلى فيه ، لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال
 « سمعت رسول الله ﷺ يقول : صلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة في
 غيره من المساجد إلا المسجد الحرام ، فإنه الفضل بمائة صلاة » ويستحب
 أن يشرب من ماء زمزم ، لما روى أن النبي ﷺ قال « ماء زمزم لما شرب
 له » ويستحب إذا خرج من مكة أن يخرج من أسفلها ، لما روت عائشة
 رضي الله عنها « أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة دخلها من أعلاها ، وخرج من
 أسفلها » قال أبو عبد الله الزبيرى : ويخرج وبصره إلى البيت حتى يكون
 آخر عهده بالبيت » .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البيهقى وقال : تفرد به عبد الله بن
 المؤمل وهو ضعيف . وأما حديث ابن عمر بلفظه المذكور فغريب ، ويغنى
 عنه أحاديث كثيرة (منها) حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « صلاة
 في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد
 الحرام » رواه البخارى ومسلم ، ورواه مسلم أيضاً مرفوعاً من رواية
 ابن عمر ومن رواية ميمونة كلهم بهذا اللفظ .

وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى » رواه أحمد في مسنده والبيهقى بإسناد حسن . وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « صلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام فهو أفضل » رواه البيهقى ، والله أعلم .

وأما حديث « ماء زمزم لما شرب له »^(١) فرواه البيهقى بإسناد ضعيف من رواية جابر . قال تفرد به عبد الله بن المؤمل ، وهو ضعيف ، ويغنى عنه ما سنذكره قريبا إن شاء الله تعالى . وأما حديث عائشة فرواه البخارى ومسلم ، وسبق بيانه في أول هذا الباب والله تعالى أعلم .

وأما زمزم فيئر معروفة في المسجد الحرام ، بينها وبين الكعبة ثمان وثلاثون ذراعا . قيل سميت زمزم لكثرة ماؤها ، يقال ماء زمزم وزمزم وزمزم . وزمزم إذا كان كثيرا . وقيل لضم هاجر رضي الله عنها لمائها حين انفجرت وزمما ياء . وقيل لزمنة جبريل ﷺ وكلامه ، وقيل إنها غير مشتقة ، ولها أسماء آخر (منها) برة وهزمة جبريل ، والهزمة الغمرة بالعقب في الأرض (ومنها) المضونة ، وتكتم^(٢) وشباعة وغير ذلك ، وقد ذكرت في تهذيب اللغات تفاسير أخرى تتعلق بزمزم والله أعلم .

(١) رواه ابن ماجه بسند جيد وكذا ابن أبي شيبة من جابر بن عبد الله وأخرجه الدارقطني من ابن عباس بزيادة (أن شربته للشفاة الله ، وأن شربته لشبكت الله وأن شربته لتقطع ظمك لطمه الله من هزمة جبريل وسقيا اسماعيل) والحديث مع كونه حسنا فإن الواقع يؤيده ، وقد جربنا صدق هذه الأحاديث فتحقق لنا كثير من القسم التي سألنا الله عند شربها .

(٢) تكتم بالبناء المجهول ، قال في القاموس : على ما لم يسم فاعله اسم الزمزم والشماسة كلدانة (الطين) .

(أما الأحكام) فيها مسائل (إحداها) يستحب دخول الكعبة والصلاة فيها ، وأقل ما ينبغي أن يصلى ركعتين ، واستدل المصنف وغيره بحديث ابن عباس المذكور ، وهو ضعيف كما سبق ، وبغنى عنه أحاديث كثيرة في الصحيح منها حديث ابن عمر قال « دخل رسول الله ﷺ البيت هو وأسامة ابن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم ، فلما فتحوا كنت أول من ولج ، فلقيت بلالا فسأله : هل صلى فيه رسول الله ﷺ ؟ قال نعم ، بين العمودين اليمانيين » رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية « إن ذلك كان يوم فتح مكة » وعن نافع عن ابن عمر « أنه سأل بلالا أين صلى رسول يوم فتح مكة » وعن نافع عن ابن عمر « أنه سأل بلالا أين صلى رسول الله ﷺ فى الكعبة ؟ - فأراه بلال حيث صلى ولم يسأله ^(١) » ، قال : وكان ابن عمر إذا دخل البيت مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره ثم مشى حتى يكون بينه وبين الجدار قريب من ثلاثة أذرع ، ثم صلى يتوخى المكان الذى أخبره بلال أن رسول الله ﷺ صلى فيه » رواه البخارى .

وعن ابن عباس قال « أخبرني أسامة بن زيد رضى الله عنهم أن النبى ﷺ لما دخل البيت دعا فى نواحيه كلها ولم يصل فيه » قال العلماء : الأخذ برواية بلال فى إثبات الصلاة أولى لأنه مثبت فقدم على الناقى ، ولأنه شاهد بعينه ما لم يشاهده أسامة ، وسببه أن بلالا كان قريبا من النبى ﷺ حين صلى ، راقبه فى ذلك فرآه يصلى ، وكان أسامة متباعدا مشتغلا بالدعاء والباب مغلق فلم ير الصلاة فوجب الأخذ برواية بلال ، لأن معه زيادة علم . وعن

(١) قال البخارى رضى الله عنه فى باب الابواب والفلق للكعبة والمساجد : حدثنا أبو النعمان وقتيبة قال حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة فدعا عثمان بن طلحة ففتح الباب فدخل النبى صلى الله عليه وآله وسلم وبلال وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة ثم أغلق الباب فلبث فيه ساعة ثم خرجوا قال ابن عمر فبدرت بلالا فقال : صلى فيه فقلت : فى أى ؟ قال : بين الاسطوانتين قال ابن عمر : فدعنى على أن أسامة ثم صلى ١٩ هـ .

سالم بن عبد الله « أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول : عجبا للمرء المسلم إذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل السقف ؟ يدع ذلك إجلالا لله تعالى وإعظاما ، دخل رسول الله ﷺ الكعبة ما خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها » رواه البيهقي .

وأما حديث اسماعيل بن أبي خالد قال « قلت لعبد الله بن أبي أوفى : أدخل النبي ﷺ البيت في عمرته ؟ قال لا » رواه البخاري ومسلم . وعن عائشة قالت « خرج رسول الله ﷺ من عندي وهو قرير العين طيب النفس ، ثم رجع إلى وهو حزين ، فقلت : يا رسول الله خرجت من عندي وأنت كذا وكذا . قال : إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن فعلته ، إني أخاف أن أكون قد أتعبت أمتي بعدى » رواه البيهقي قال البيهقي : هذا كان في حجة ﷺ ، وحديث ابن أبي أوفى في عمرته فلا معارضة بينهما ، والله أعلم .

(فرع) ينبغي لدخول الكعبة أن يكون متواضعا خاشعا خاضعا ، لما ذكرناه من حديث عائشة ، ولأنه أشرف الأرض ومحل الرحمة والأمان ، ويدخل حافيا وبصلي في الموضع الذي ذكره ابن عمر في حديثه السابق ، وهو مقابل باب الكعبة على ثلاث أذرع من الجدار المقابل للباب .

(فرع) قد سبق في باب استقبال القبلة أن مذهبنا جواز صلاة الفرض والنفل في الكعبة ، وأن النفل فيها أفضل من خارجها ، وكذا الفرض الذي لا يرجي له جماعة .

(فرع) يستحب الإكثار من دخول الحجر والصلاة فيه والدعاء ، لأنه من البيت أو بعضه ، وقد سبق أن الدعاء يستجاب فيه .

(فرع) إذا دخل الكعبة فليحذر كل الحذر من الاغترار بما

أحدثه بعض أهل الضلالة في الكعبة المكرمة ، قال الشيخ الإمام أبو عرو
 ابن الصلاح رحمه الله ابتدع من قريب بعض العجزة المختالين في الكعبة
 المكرمة أمرين باطلين عظم ضررهما على العامة (أحدهما) ما يذكرونه من
 العروة الوثقى ، عبدوا إلى موضع عال من جدار البيت المقابل لباب البيت
 فسوه بالعروة الوثقى ، وأوقعوا في نفوس العامة أن من ثاله فقد استمسك
 بالعروة الوثقى ، فأحوجوهم إلى مقاساة عناء وشدة في الوصول إليها ،
 ويركب بعضهم بعضا ، وربما صعدت المرأة على ظهر الرجل ، ولامت
 الرجال ولامسوها ، فلحقهم بذلك أنواع من الضرر دينا ودنيا (الثاني)
 ستمار في وسط الكعبة سوه سرّة الدنيا ، وحملوا العامة على أن يكشف
 أحدهم سرته وينبطح بها على ذلك المسار ، ليكون واضعا سرته على سرّة
 الدنيا ، قاتل الله واضع ذلك ومخترعه . هذا كلام أبي عرو ، وهذا الذي
 قاله كما قال فهما أمران باطلان أحدثوهما لأغراض فاسدة وللتوصل إلى
 سحت يأخذونه من العامة ، والله أعلم .

(هــرـع) هذا الذي ذكرنا من استحباب دخول البيت هو فيما إذا
 لم يتضرر هو ، ولا يتضرر به أحد . فإن تأذى أو آذى لم يدخل ، وهذا
 مما يغلظ فيه كثير من الناس فيتزاحمون زحمة شديدة بحيث يؤذى بعضهم
 بعضا ، وربما انكشفت عورة بعضهم أو كثير منهم ، وربما زاحم المرأة وهي
 مكشوفة الوجه ولامسها ، وهذا كله خطأ تفعله الجهلة ويفتر بعضهم
 ببعض ، وكيف يحاول العاقل سنة بارتكاب محرم من الأذى وغيره والله
 أعلم .

(هــرـع) للمجالس في المسجد الحرام استقبال الكعبة والنظر إليها
 والقرب منها وينظر إليها إيمانا واحتسابا ، وقد جاءت آثار كثيرة في
 النظر إليها .

(هــرـع) ينبغي للحاج والمعتمر أن يفتنم مدة إقامته بمكة ، ويكثر

الاعتبار والطواف والصلاة في المسجد الحرام ، وسبق بيان الخلاف في الطواف والصلاة أيهما أفضل ؟ في مسائل طواف القدوم . ويستحب أن يزور المواضع المشهورة بالفضل في مكة ، وهي ثمانية عشر (منها) بيت المولد ، وبيت خديجة ، ومسجد دار الأرقم ، والفار الذي في ثور والفار الذي في حراء ، وقد أوضحتها في كتاب المناسك والله أعلم .

(المسألة الثانية) قال الشافعي والأصحاب وغيرهم : يستحب أن يشرب من ماء زمزم ، وأن يكثر منه ، وأن يتضلع منه - أى يتلى - ويستحب أن يشربه لمطلوباته من أمور الآخرة والدنيا ، فإذا أراد أن يشربه للمغفرة أو الشفاء من مرض ونحوه استقبل القبلة ثم ذكر اسم الله تعالى ، ثم قال (اللهم إله بلغنى أن رسولك ﷺ قال : « ماء زمزم لما شرب له » اللهم إني أشربه لتغفر لى ، اللهم فاغفر لى أو اللهم إني أشربه مستشفياً به [من] مرض ، اللهم فاشفى) ونحو هذا ، ويستحب أن يتنفس ثلاثاً كما في كل شرب ، فإذا فرغ حمد الله تعالى وقد جاء في هذه المسائل أحاديث كثيرة .

(منها) حديث جابر قال « ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر . فأتى بنى عبد المطلب يستقون على زمزم فقال انزعوا بنى عبد المطلب فلولاً أن يغلبكم الناس على سقائكم لتزعت معكم ، فناولوه دولوا فشرب منه » رواه مسلم .

وعن أبى ذر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في ماء زمزم « إنها مباركة إنها طعام طعم وشفاء سقم » رواه مسلم ، وعن ابن عباس أن النبي ﷺ « أتى زمزم فشرب ، وهم يستقون من زمزم فقال : أحسنتم وأجملتم كذا فاصنعوا » وفي رواية « إنكم على عمل صالح » رواه البخاري ومسلم .

وعن جابر أن النبي ﷺ قال « ماء زمزم لما شرب له » وقد سبق بيانه . وعن عثمان بن الأسود قال « حدثني جليس لابن عباس قال : قال لي ابن عباس : من أين جئت ؟ قلت : شربت من زمزم قال : شربت كمما ينبغي ؟ قلت : كيف أشرب ؟ قال : إذا شربت فاستقبل القبلة ، ثم اذكر الله تعالى ، ثم تنفس ثلاثا وتضلع منها ، فإذا فرغت فاحمد الله ، فإن النبي ﷺ قال : آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضاعفون من زمزم » وفي رواية عن عثمان بن أبي الأسود عن أبي مليكة قال (جاء رجل إلى ابن عباس فقال له : من أين جئت ؟ قال شربت من زمزم) فذكره بنحوه رواهما البيهقي والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : يستحب أن يشرب من نبيذ سقاية العباس — إن كان هناك نبيذ — قالوا : والنبيذ الذي يجوز شربه ما لم يسكر (واحتجوا) للمسألة بحديث ابن عباس « أن النبي ﷺ أتاهم — يعنى بعد فراغه من طواف الإفاضة إلى زمزم — فاستسقى قال : فأتيناه بإماء من نبيذ فشرب وسقى فضله أسامة » .

(الثالثة) السنة إذا أراد الخروج من مكة إلى وطنه أن يخرج من أسفلها من ثنية كدى — بضم الكاف والقصر — وقد سبقت المسألة واضحة في أول الباب ، وعجب كيف ذكرها المصنف في موضعين من الباب .

(الرابعة) قال المصنف عن الزبير « يستحب أن يخرج وبصره إلى البيت حتى يكون آخر عهده بالبيت » وبهذا قطع جماعة آخرون . وقال القاضى أبو الطيب فى تعليقه وآخرون : يلتفت إليه فى حال انصرافه كالمتمحزن عليه . وقال جماعة من أصحابنا : يخرج ماشيا تلقاء وجهه ، ويولى الكعبة ظهره ، ولا يمشى قهقرى أى كما يفعله كثير من الناس ، قالوا : بل المشى قهقرى مكروه ، لأنه بدعة ليس فيه سنة مروية . ولا أثر لبعض

الصحابة • فهو محدث لا أصل له فلا يفعل • وقد جاء عن ابن عباس ومجاهد كراة قيام الرجل على باب المسجد ناظرا إلى الكعبة إذا أراد الانصراف إلى وطنه بل يكون آخر عهده الدعاء في الملتزم ، وهذا الوجه الثالث هو الصواب ومن قطع به من أئمة أصحابنا أبو عبد الله الحليي والماوردي •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب زيارة قبر رسول الله ﷺ لما روى ابن عمر ^(١) رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « من زار قبري وجبت له شفاعتي » ويستحب أن يصلي في مسجد رسول الله ﷺ لقوله ﷺ « صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد ») •

(الشرح) أما حديث « صلاة في مسجدي » فسبق بيانه قريبا ، وأنه في الصحيحين من رواية جماعة ، وينكر على المصنف لكونه حذف منه الاستثناء ، وهو قوله ﷺ « إلا المسجد الحرام » كما سبق بيانه • وأما حديث ابن عمر فرواه البراء والدارقطني والبيهقي بإسنادين ضعيفين ^(٢) •

(١) في بعض النسخ ابن عباس وكان كذلك في ق و ق ولكن الشارح يعتمد ابن عمر كما يرى • (ط) •

(٢) قلت : وأخرجه البيهقي في الشعب (أخبرنا أبو سعيد الساليني أبانا أبو أحمد بن هدي الحافظ حدثنا محمد بن موسى الخثواني حدثنا محمد بن اسماعيل بن سبرة حدثنا موسى بن هلال بن عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي) وهذا الإسناد نعمته البيهقي بالنكارة • وإذا كانت النكارة قد جاهدته من قبل عبد الله العمري فقد جاء من طرق أخرى من عبد الله بالتصغير وله متابعات كثيرة ذكرها الحافظ علي بن عبد الكافي السبكي صاحب التكملة الأولى لهذا الكتاب وهي القدر الذي طبعناه في جزويه الباركين العاشر والحادي عشر •

وقلائصاف نذكر في موضوع الزيارة هذا ما ورد فيه من الأخبار باستيادها والكلام على من كان فيه جرح وعلى من كان معذرا • وينبغي أن تعلم - وفقني الله وأياك للرشاد أن عبد الله العمري المذكور في الأسناد السابق له أخ ثقة هو عبد الله بالتصغير قال التتوابع في الكنى في ترجمة عبد الله العمري : حدثنا علي بن محمد بن نوح ثنا موسى بن هلال ثنا عبد الله بن عمر أبو عبد الرحمن أخو عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه

ما جاء في زيارة قبر رسول الله ﷺ ومسجده والسلام عليه وعلى صاحبه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا » رواه البخاري ومسلم ، وعنه قال : قال رسول الله ﷺ « ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روي حتى أرد عليه السلام » رواه أبو داود بإسناد صحيح . وعنه قال : قال رسول الله ﷺ « ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ، ومنبري على حوضي » رواه البخاري ومسلم ورواه أيضا من رواية عبد الله بن زيد الأنصاري .

وعن يزيد بن أبي عبيد قال « كان سلمة بن الأكوع يتحرى الصلاة عند الأسطوانة التي عند المصحف ، قلت : يا أبا مسلم أراك تتحرى الصلاة

وسلم (من زار قبري وجبت له شفاعتي قال : وما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة) وقال الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ في عدة نسخ معتقدة من سنته : حدثنا القاضي الحاملي ثنا عبيد بن محمد الزرقاني ثنا موسى بن هلال العبدي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من زار قبري وجبت له شفاعتي) هكذا هو في عدة نسخ معتقدة من سنن الدارقطني عبيد الله مصفرا وكان الطبع من قبل عبد الله ومن هذه نسخة كتبها عنه أحمد ابن محمد بن الحارث الأسفهانى قال الشيخ تقي الدين وعليها طباق كثيرة على ابن عبد الرحمن فمن بعده إلى شيخنا قال : ورواه الدارقطني كذلك في غير السنن وانقلت روايته على ذلك في السنن وفي غيره من طريق ابن عبد الرحيم كما ذكرناه ثم ذكره بإسناد آخر إلى الدارقطني وقال : هكذا أورده اليمين ابن أبي الحسن بن الحسن في كتاب (التحالف الزائر والطرق المقيم للساكن) في زيارة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عندي عليه خط مصنفه وقراءة أبي عمر وعثمان بن محمد التوزي لجميعه عليه وكذلك أورده الحافظ أبو الحسين القرشي في كتاب الدلائل الميمنية في فضائل المدينة . ورواه عن الدارقطني أبو التعمار غراب بن عمر بن عبيد حدثنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ثنا أبو عبد الله الحسين بن اسماعيل قال حدثنا عبيد بن محمد الزرقاني ثنا موسى بن هلال العبدي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من زار قبري وجبت له شفاعتي) فإذا كانت طريق عبد الله هي الضعيفة لطريق عبيد الله قد زال منها هذا الوجود ولعل نافع سمعه من الأخوين فرواه مرة من الكثير ومرة عن الصفي الثقة والله يهدينا إلى الرشيد آمين ولا يصرفنا هذا الراوي ولا ذلك عن حب نبينا الذي يجري حبه في دعائنا ويعلل علينا أنظار نفوسنا جعلنا الله من حبه وحشرنا تحت رايته (ط) .

عند هذه الأسطوانة قال « رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها » رواه البخاري ومسلم . وعن نافع « أن ابن عمر كان إذا قدم من سفر دخل المسجد ثم أتى القبر فقال : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أباؤه » رواه البيهقي والله أعلم .

واعلم أن زيارة قبر رسول الله ﷺ من أهم القربات وأنجح المساعي ، فإذا انصرف الحجاج والمعتمرون من مكة استحب لهم استحبابا متأكدا أن يتوجهوا إلى المدينة لزيارته ﷺ وينوي الزائر من الزيارة التقرب وشد الرحل إليه والصلاة فيه ، وإذا توجه فليكثر من الصلاة والتسليم عليه ﷺ في طريقه ، فإذا وقع بصره على أشجار المدينة وحرماها وما يعرف بها زاد من الصلاة والتسليم عليه ﷺ وسأل الله تعالى أن ينفعه بهذه الزيارة وأن يقبلها منه « ويستحب أن يغتسل قبل دخوله ولبس أنظف ثيابه ، ويستحضر في قلبه شرف المدينة ، وأنها أفضل الأرض بعد مكة عند بعض العلماء ، وعند بعضهم أفضلها مطلقا ، وأن الذي شرفت به ﷺ خير الخلاق .

وليكن من أول قدومه إلى أن يرجع مستثمرا لتعظيمه متلئيا القلب من هيئته كأنه يراه ، فإذا وصل باب مسجده ﷺ فليقل الذكر المستحب في دخول كل مسجد وسبق بيانه في آخر باب ما يوجب الفصل ، ويقدم رجله اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج كما في سائر المساجد ، فإذا دخل قصد الروضة الكريمة ، وهي ما بين القبر والمنبر فيصلى تحية المسجد بجانب المنبر .

وفي إحياء علوم الدين أنه يستحب أن يجعل عمود المنبر حذاء منكبه الأيمن ويستقبل السارية التي إلى جانبها الصندوق ، وتكون الدائرة في

قبلة المسجد بين عينيه ، فذلك موقف رسول الله ﷺ وقد وسع المسجد
بعده .

وفي كتاب المدينة أن ذرع ما بين المنبر ومقام النبي ﷺ الذي كان
يصلى فيه حتى توفي أربعة عشرة ذراعا وشبرا ، وأن ذرع ما بين القبر
والمنبر ثلاث وخمسون ذراعا وشبرا فإذا صلى التحية في الروضة أو غيرها
من المسجد شكر الله تعالى على هذه النعمة وسأله إتمام ما قصده وقبول
زيارته .

ثم يأتي القبر الكريم فيستدير القبلة ويستقبل جدار القبر ويبعد من
رأس القبر نحو أربع أذرع ، ويجعل القنديل الذي في القبلة عند القبر على
رأسه ويقف ناظرا إلى أسفل ما يستقبله من جدار القبر غاض الطرف في
مقام الهيبة والإجلال فارغ القلب من علائق الدنيا ، مستحضرا في قلبه
جلالة موقعه ومنزلة من هو بحضرته ، ثم يسلم ولا يرفع صوته ، بل يقصد
فيقول : السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله ، السلام
عليك يا خيرة الله ، السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا سيد المرسلين
وخاتم النبيين . السلام عليك يا خير الخلائق أجمعين . السلام عليك وعلى
آلك وأهل بيتك وأزواجك وأصحابك أجمعين ، السلام عليك وعلى سائر
النبيين وجميع عباد الله الصالحين ، جزاك الله يا رسول الله عنا أفضل
ما جرى نبيا ورسولا عن أمته ، وصلى عليك كلما ذكرك ذاكر وغفل عن
ذكرك غافل ، أفضل وأكمل ما صلى على أحد من الخلق أجمعين ، أشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنك عبده ورسوله ، وخيرته
من خلقه وأشهد أنك بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونصحت الأمة وجاهدت
في الله حق جهاده ، اللهم آتة الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاما محمودا الذي
وعده ، وآتة نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون . اللهم صل على محمد
عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته ، كما صليت

على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما
باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد .

ومن طال عليه هذا كله اقتصر على بعضه ، وأقله السلام
عليك يا رسول الله ﷺ وجاء عن ابن عمر وغيره من السلف الإقتصار
جدا . فعن ابن عمر ما ذكرناه عنه قريبا ، وعن مالك يقول : السلام عليك
أيها النبي ورحمة الله وبركاته . وإن كان قد أوصى بالسلام عليه ﷺ
قال : السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان ، وفلان ابن فلان يسلم
عليك يا رسول الله أو نحو هذه العبارة ، ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر
ذراع للسلام على أبي بكر رضي الله عنه ، لأن رأسه عند منكب رسول الله
ﷺ فيقول : السلام عليك يا أبا بكر صفى رسول الله ﷺ وثانيه في الغار ،
جزاك الله عن أمة رسول الله ﷺ خيرا .

ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع للسلام على عمر رضي الله عنه ،
ويقول السلام عليك يا عمر الذي أعز الله به الإسلام ، جزاك الله عن أمة نبيه
ﷺ خيرا . ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله ﷺ ويتوسل به
في حق نفسه ، ويستشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى ومن أحسن ما يقول
ما حكاه الماوردي والقاضي أبو الطيب وسائر أصحابنا عن العتيبي
مستحسنين له قال :

« كنت جالسا عند قبر رسول الله ﷺ فجاء أعرابي فقال : السلام
عليك يا رسول الله سمعت الله يقول (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك
فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجودوا الله توابا رحيمًا) وقد جئتكم
مستغفرا من ذنبي مستشفعا بك إلى ربي ثم أنشأ يقول :

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه	فطاب من طيهم القاع والأكم
نفسى الغداء لقبر أنت ساكنه	فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ثم انصرف فحملتنى عيناى فرأيت النبی ﷺ في النوم فقال : « يا عتبی
الحق الاعرابی فبشره بأن الله تعالى قد غفر له » .

ثم يتقدم إلى رأس القبر فيقف بين الأسطوانة ويستقبل القبلة ويحمد
الله تعالى ويمجده ويدعو لنفسه بما شاء ولوالديه ، ومن شاء من أقاربه
ومشايخه وإخوانه وسائر المسلمين ، ثم يرجع إلى الروضة فيكثر فيها من
الدعاء والصلاة ويقف عند المنبر ويدعو .

(فروع) لا يجوز أن يطاف بقبره ﷺ (١) ويكره إلصاق الظهر
والبطن بجدار القبر ، قاله أبو عبيد الله الحليمي وغيره ، قالوا : ويكره
مسحه باليد وتقبيله ، بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه لو حضره في حياته
ﷺ . هذا هو الصواب الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه ، ولا يفتر بمخالفة
كثيرين من العوام وفعلهم ذلك ، فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بالأحاديث
الصحيحة وأقوال العلماء ، ولا يلتفت إلى محدثات العوام وغيرهم
وجاهالاتهم .

وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ
قال : « من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو رد » وفي رواية لمسلم « من عمل
عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال
رسول الله ﷺ « لا تجعلوا قبري عيدا وصلوا علي ، فإن صلاتكم تبلغني
حيثما كنتم » رواه أبو داود بإسناد صحيح . وقال الفضيل بن عياض
رحمه الله ما معناه : اتبع طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين وإياك وطرق
الضلالة ، ولا تغتر بكثرة الهالكين . ومن خطر بباله أن المسح باليد

(١) كان من تمام نعمة الله على المسلمين أن قبض الله عليهم الشريفين آل سعود البواسل
فتمنوا القبر الشريف كثيرا مما منعه أئمة المسلمين من التمسح والاتصاف به واستلامه وتقبيله
وغير ذلك من المخالفات .

ونحوه أبلغ في البركة ، فهو من جهاته وغفلته ، لأن البركة إنما هي فيما وافق الشرع وكيف يتنى الفضل في مخالفة الصواب .

(فرع) ينبغي له مدة إقامة بالمدينة أن يصلى الصلوات كلها في مسجد رسول الله ﷺ وينبغي له أن ينوي الاعتكاف فيه كما في سائر المساجد .

(فرع) يستحب أن يخرج كل يوم إلى البقيع خصوصا يوم الجمعة ، ويكون ذلك بعد السلام على رسول الله ﷺ فاذا وصله دعا بما سبق في كتاب الجنائز في زيارة القبور ، ومنه : السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لا حقون . اللهم اغفر لأهل العرقد . اللهم اغفر لنا ولهم . ويزور القبور الطاهرة في البقيع كقبر إبراهيم ابن رسول الله ﷺ وعثمان والعباس والحسن بن علي وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وغيرهم رضي الله عنهم . ويختتم بقبر صفيّة عمة رسول الله ﷺ ورضي عنها .

(فرع) ويستحب أن يزور قبور الشهداء بأحد ، وأفضله يوم الخميس ، ويبدأ بالحزمة رضي الله عنه . وقد ثبت عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن النبي ﷺ « خرج في آخر حياته فصلى على أهل أحد صلاته على الميت ، ثم انصرف إلى المنبر فقال : إني فرط لكم وأنا شهيد عليكم » وفي رواية « صلى عليهم بعد ثمان سنين كالوداع للأحياء والأموات ، فكانت آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله ﷺ على المنبر » رواه البخاري ومسلم . والمراد بالصلاة عليهم الدعاء لهم . وقوله « صلاته على الميت » أي دعا بدعاء صلاة الميت ، وقد سبق بيان هذا الحديث وتأويله في كتاب الجنائز .

(فرع) يستحب استحبابا متاكدا أن تأتي مسجد قباء وهو في

يوم السبت أكد ناويا التقرب بزيارته والصلاة فيه ، لحديث ابن عمر قال « كان رسول الله ﷺ يأتي مسجد قباء راكباً وماشياً فيصلي فيه ركعتين » وفي رواية « أنه صلى ﷺ فيه ركعتين » رواه البخاري ومسلم . وعن أسيد بن الحضير أن رسول الله ﷺ قال « صلاة في مسجد قباء كعمرة » رواه الترمذي وغيره . قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح . ويستحب أن يأتي بئر أريس التي روى أن رسول الله ﷺ تغل فيها وهو عند مسجد قباء « فيشرب منها ويتوضأ » .

(فرع) يستحب أن يزور المشاهد التي بالمدينة وهي ثلاثون موضعاً يعرفها أهل المدينة فيقصد ما قدر عليه منها ، وكذلك يأتي الآبار التي كان رسول الله ﷺ يتوضأ منها أو يغتسل وهي سبع آبار فيتوضأ منها ويشرب .

(فرع) من جهالات العامة وبدعهم تقربهم بأكل التمر الصبحاني في الروضة الكريمة ، وقطعهم شعورهم ورميها في القنديل الكبير ^(١) ، وهذا من المنكرات المستنعة والبدع المستبحة .

(فرع) ينبغي له في مدة مقامه بالمدينة أن يلاحظ بقلبه جلالته ، وأنها البلدة التي اختارها الله تعالى لهجرة نبيه ﷺ واستيطانه ومدفنه وتنزيل الوحي ، ويستحضر تردده فيها ومشييه في بقاعها وتردد جبريل ﷺ فيها بالوحي الكريم ، وغير ذلك من فضائلها .

(فرع) يستحب أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق على جيران رسول الله ﷺ وهم المقيمون بالمدينة من أهلها ، والغرباء بما أمكنه ،

(١) أين هم الآن في عصر الكهرباء فلا قناديل ولا نيران ولا نورا مكتنزا باللهب والدخان والما نور صاف مهذب يحيل الليل لهاذا بللعة اصعب .

ويخص أقاربه ﷺ بيزيد ، لحديث زيد بن أرقم رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « أذكركم الله في أهل بيتي ، أذكركم الله في أهل بيتي » رواه مسلم . وعن ابن عمر عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه موقوفا عليه قال « ارقبوا محمدا ﷺ في أهل بيته » رواه البخارى ^(١) .

(فروع) عن خارجة بن زيد بن ثابت أحد فقهاء المدينة السبعة قال « بنى رسول الله ﷺ مسجده سبعين ذراعا في متين ذراعا أو يزيد » قال أهل السير جعل عثمان بن عفان رضى الله عنه طول المسجد مائة وستين ذراعا، وعرضه مائة وخمسين ذراعا ، وجعل أبوابه ستة كما كانت في زمان عمر رضى الله عنه ، ثم زاد فيه الوليد بن عبد الملك فجعل طوله مائة ذراع وعرضه في مقدمه مائتين ، وفي مؤخره مائة وثمانين ، ثم زاد فيه المهدي مائة ذراع من جهة الشام فقط دون الجهات الثلاث .

فإذا عرفت حال المسجد فينبغي أن تمتنى بالمحافظة على الصلاة في الموضع الذى كان في زمان النبي ﷺ فإن الحديث السابق « صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة » إنما يتناول ما كان في زمانه ﷺ لكن إن صلى في جماعة فالتقدم إلى الصف الأول ثم ما يليه أفضل فليتفطن لهذا . والله أعلم .

(فروع) ليس له أن يستصحب شيئا من الأكر المعمولة من تراب حرم المدينة يخرج به إلى وطنه الذى هو خارج حرم المدينة ، وكذا حكم الكيزان والأباريق المعمولة من حرم المدينة — كما سبق في حرم مكة — وكذا حكم الأحجار والتراب .

(فروع) إذا أراد السفر من المدينة والرجوع إلى وطنه أو غيره

(١) رواه البخارى في آخر باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

استحب له أن يودع المسجد بركتين ويدعو بما أحب ، ويأتي القبر ويعد السلام والدعاء المذكورين في ابتداء الزيارة ، ويقول : اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بحرم رسولك ، وسهل لى العود إلى الحرمين سبيلا سهلة ، والعفو والعافية في الآخرة والدنيا ، وردنا إليه سالمين غانمين وينصرف تلقاء وجهه لا قهقرى إلى خلف .

(فرع) مما شاع عند العامة في الشام في هذه الأزمان المتأخرة ما يزعمه بعضهم أن رسول الله ﷺ قال « من زارنى وزار أبى إبراهيم فى عام واحد ضمنت له الجنة » وهذا باطل ليس هو مرويا عن النبى ﷺ ولا يعرف فى كتاب صحيح ولا ضعيف ، بل وضعه بعض الفجرة ، وزيارة الخليل ﷺ فضيلة لا تنكر وإنما المنكر ما رووه واعتقدوه ولا تعلق لزيارة الخليل ^(١) عليه السلام بالحج ، بل هى قرينة مستقلة . والله أعلم .

ومثل هذا قول بعضهم : إذا حج وقدس حجتين فيذهب فيزور بيت المقدس ويروى ذلك من تمام الحج وهذا باطل أيضا ، وزيارة بيت المقدس فضيلة وسنة لا شك فيها لكنها غير متعلقة بالحج ، والله أعلم .

(فرع) أجمع العلماء على استحباب زيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه وعلى فضله ، قال الله تعالى (سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله) وثبت فى الصحيحين من رواية أبى سعيد الخدرى ومن رواية أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدى هذا » وعن ابن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ « أن سليمان

(١) قد امتحن شيخ الاسلام ابو العباس تقي الدين احمد بن عبد العظيم بن تيمية لان صنف كتابا اسماه (شد الرحل الى قبر الخليل) فسنن بسببه هو وللمبهد ابن قيم الجوزية وقد مات فى السجن رحمه الله .

ابن داود صلى الله عليهما وسلم لما بنى بيت المقدس سأل الله عز وجل خلافا
ثلاثا ، سأل الله تعالى حكما يصادف حكمه فأوتيته ، وسأل الله تعالى ملكا
لا يتبغى لأحد من بعده فأوتيته ، وسأل الله عز وجل حين فرغ من بناء
المسجد ألا يأتيه أحد لا ينهزه إلا الصلاة فيه أن يخرج من خطيته كيوم
ولده أمه » رواه النسائي بإسناد صحيح ، ورواه ابن ماجه وزاد « فقال
النبي ﷺ أما اتنين فقد أعطيتهما وأرجو أن يكون قد أعطى الثالثة » .

وعن ميمونة بنت سعد ويقال : بنت سعيد مولاة النبي ﷺ قالت
« يا نبي الله أفنتا في بيت المقدس ، قال المنشر والمحشر إيتوه فصلوا فيه
فإن صلاة فيه كآلف صلاة ، قالت : أرايت من لم يطق أن يتحمل إليه لو
يأتيه ؟ قال : فليهد إليه زيتا يسرج فيه ، فإنه من أهدى له كان كمن صلى
فيه » رواه أحمد بن حنبل في مسنده بهذا اللفظ ، ورواه به أيضا ابن ماجه
إسناد لا بأس به ، ورواه أبو داود مختصرا قالت « قلت : يا رسول الله
أفنتا في بيت المقدس فقال : إيتوه فصلوا فيه وكانت البلاد إذ ذاك حربا ،
فإن لم تأتوه وتصلوا فيه فابعثوا بزيت يسرج في قنابله » هذا لفظ رواية
أبي داود وذكره في كتاب الصلاة بإسناد حسن .

(فروع) اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة ، فقال أبو حنيفة
وطائفة : تكره المجاورة بمكة ، وقال أحمد وآخرون : تستحب ، وسبب
الكرهية عند من كره خوف الملك وقلة الحرمة للأنس وخوف ملائسة
الذنوب ، فإن الذنب فيها أقبح منه في غيرها ، كما أن الحسنة فيها أعظم
منها في غيرها ، ودليل من استحبها أنه ييسر فيها من الطاعات ما لا يحصل
في غيرها من الطواف وتضعيف الصلوات والحسنات وغير ذلك ، والمختار
أن المجاورة مستحبة بمكة والمدينة إلا أن يغلب على ظنه الوقوع في الأمور
المذمومة أو بعضها ، وقد جاور بهما خلّاق لا يحصون من سلف الأمة
وخلفها ممن يقتدى به .

وينبئ للمجاور أن يذكر نفسه بما جاء عن عمر رضى الله عنه أنه قال
« لخطيئة أصيبها بمكة أعز على من سبعين خطيئة بغيرها » وقد ثبت في
صحيح مسلم عن ابن عمر وأبى هريرة رضى الله عنهم أن النبى ﷺ
قال : « من صبر على لأواء المدينة وشدتها كت له شهيدا أو شفيعا يوم
القيامة » .

(فصل) مما تدعو إليه الحاجة صفة الإمام الذى يقيم للناس
المناسك ، ويخطب بهم وقد ذكر الإمام أفضى القضاة أبو الحسن
الماوردى صاحب الحاوى في كتابه الأحكام السلطانية بابا في الولاية على
الحجيج ، أذكر إن شاء الله تعالى مقاصده قال : ولاية الحاج ضربان .

(أحدهما) يكون على تسيير الحجيج (والثانى) على إقامة الحج ،
فأما الأول فهو ولاية سياسة وتدبير وشرط المتولى أن يكون مطاعا ذا رأى
وشجاعة وهداية ويلزمه في هذه الولاية عشرة أشياء :

(أحدها) جمع الناس في مسيرهم ونزولهم حتى لا يفرقوا ،
فيخاف عليهم .

(الثانى) ترتيبهم في السير والنزول وإعطاء كل واحد منهم مقادا حتى
يعرف كل فريق مقاده إذا سار ، وإذا نزل ، ولا يتنازعوا ولا يضلوا عنه .

(الثالث) يرفق بهم في السير ويسير بسير أضعفهم .

(الرابع) يسلك بهم أوضح الطرق وأخصبها .

(الخامس) يرتاد لهم المياه ويوفر المياه إذا قلت .

(السادس) يحرسهم إذا نزلوا ويحوطهم إذا رحلوا حتى لا يتخلفهم

متلصص .

(السابع) يكف عنهم من يصدهم عن المسير بقتال إن قدر عليه أو

يبدل مال إن أوجب الحجج إليه ولا يحل له إجبار أحد على بذل الخفارة
إن امتنع ، لأن بذل المال للخفارة لا يجب .

(الثامن) يصلح ما بين المتنازعين ولا يتعرض للحكم إلا أن يكون
قد فوض إليه الحكم وهو قائم بشروط فيحكم بينهم ، فإن دخلوا بلدا جاز
له ولحاكم البلد الحكم بينهم ، ولو تنازع واحد من الحجج وواحد من
البلد لم يحكم بينهم إلا حاكم البلد .

(التاسع) يؤدب خائنهم ولا يجاوز التعزير إلا أن يؤذن له في الحد
فيستوفيه إذا كان من أهل الاجتهاد فيه ، فإن دخل بلدا فيه متولئ لإقامة
الحدود على أهله فإن كان الذي من الحجج أتى بالخيانة قبل دخول البلد
فوالى الحج أولى بإقامة الحد عليه ، وإن كان بعد دخوله البلد فوالى
البلد أولى به .

(العاشر) يراعى اتساع الوقت حتى يؤمن الفوات ، ولا يلحقهم
ضيق من الحث على السير ، فإذا وصلوا الميقات أمهلهم للإحرام وإقامة
سنته ، فإن كان الوقت واسعا دخل بهم مكة وخرج مع أهلها إلى منى ثم
عرفات ، وإن كان ضيقا عدل إلى عرفات مخافة الفوات ، فإذا وصلوا مكة ،
فمن لم يعزم على العود زالت ولاية والى الحجج عنه ، ومن كان على عزم
العود فهو تحت ولايته ملتزم أحكام طاعته فإذا قضى الناس حجهم أمهلهم
الأيام التي جرت العادة بها لإنجاز حوائجهم ولا يجعل عليهم في الخروج ،
فإذا رجعوا سار بهم إلى مدينة رسول الله ﷺ لزيارة قبره ﷺ (١) وذلك

(١) لابن تيمية وأصحابه رأى في القبر وزيارة المسجد وهو فرق ينحصر به ابن تيمية
إلا يكون عند الرجال لعين القبر وإنما للمسجد وإذا بلغه استحب له زيارة قبره صلى الله
عليه وسلم بصورة حكاهما صاحب الصارم المنكي ابن عبد الهادي الحبلي لا تخرج عما أورده
أما ابن التتوي رضي الله عنه وقد رد الإمام الحافظ على ابن عبد الهادي السبكي صاحب التكملة
الأولى لهذا الكتاب على ابن تيمية اعتباره بزيارة القبر مع السفر إليه ممعية لا تقصر فيه

وإن لم يكن من فروض الحج ، فهو من مندوبات الشرع المستحبة ، وعادات الحجيج المستحسنة ، ثم يكون في عوده بهم ملتزما من الحقوق لهم ما كان ملتزما في ذهابه حتى يصل البلد الذي سار بهم منه وتنقطع ولايته بالعود إليه .

(الضرب الثاني) أن تكون الولاية على إقامة الحج فهو بمنزلة الإمام وإقامة الصلوات ، فمن شروط هذه الولاية مع الشروط المعتبرة في أئمة الصلوات أن يكون عالما ببناسك الحج وأحكامه ومواقيته وأيامه ، وتكون مدة ولايته سبعة أيام أولها من صلاة الظهر اليوم السابع من ذي الحجة وآخرها الثالث من أيام التشريق ، وهو فيما قبلها وبعدها من الرعية ، ثم إن كان مطلق الولاية على الحج فله إقامته كل سنة ما لم يعزل عنه ، وإن عقدت ولايته سنة لم يتجاوزها إلا بولاية والذي يختص بولايته ويكون نظره عليه مقصورا خمسة أحكام متفق عليها ، وسادس مختلف فيه .

(أحدها) إعلام الناس بوقت إحرامهم ، والخروج إلى مشاعرهم ليكونوا معه مقتدين بأفعاله . (والثاني) تربيته المناسك على ما استقر الشرع عليه فلا يقدم مؤخرا ، ولا يؤخر مقدما ، سواء كان التقديم مستحبا أو واجبا ، لأنه متبوع .

(الثالث) تقدير المواقيت بمقامه فيها ومسيره عنها ، كما تتقدر صلاة المأموم بصلاة الإمام (الرابع) اتباعه في الأذكار المشروعة والتأمين على

الصلاة وذلك بكتابه شعار السقام في زيارة غير الأئمة ، والرسول صلى الله عليه وسلم قال : (لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا والمسجد الأقصى) لقوله صلى الله عليه وسلم (ومسجدي) بإضافة المسجد إلى ذاته الشريفة تفيد استمداد شرفه من هذه النسبة والالقاء : وهذا المسجد ، ولا شك أنه لا يشد الرجال إلى الحجاز والطعن والحصر والمسجد والله أعلم .

دعائه (الخامس) إقامتهم الصلوات التي شرعت خطب الحج فيها وجمعهم لها ، وهي أربع خطب سبق يباغن ، أولاهن بعد صلاة الظهر يوم السابع من ذي الحجة ، وهي أول شروعه في مناسكه بعد الإحرام ، يفتتحها بالتلبية إن كان محرما ، وبالتكبير إن كان حلالا ، وليس له أن ينفر النفر الأول ، بل يقيم بسنى ليلة الثالث من أيام التشريق ، وينفر النفر الثاني من غده بعد رميه لأنه متبوع فلم ينفر إلا بعد إكمال المناسك ، فإذا فر النفر الثاني انقضت ولايته .

وأما الحكم السادس المختلف فيه فتلاثة أشياء .

(أحدها) إذا فعل بعض الحجيج ما يقتضى تعزيرا أو حدا فإن كان لا يتعلق بالحج لم يكن له تعزيره ولا حده ، وإن كان له تعلق بالحج فله تعزيره ، وهل له حده ؟ فيه وجهان .

(والثاني) لا يجوز أن يحكم بين الحجيج فيما يتنازعون فيه مما لا يتعلق بالحج وفي التعلق بالحج كالزوجين إذا تنازعا في إيجاب الكفارة بالوطء ومثرة المرأة في القضاء وجهان .

(الثالث) أن يفعل بعضهم ما يقتضى فدية فله أن يعرفه وجوبها ويأمره بإخراجها ، وهل له إلزامه ؟ فيه الوجهان .

واعلم أنه ليس لأمير الحج أن ينكر عليهم ما يسوغ فعله إلا أن يخاف اقتداء الناس بفاعله وليس له حيل الناس على مذهبه ، ولو أقام المناسك وهو حلال كره ذلك وصح الحج ، ولو قصد الناس التقدم على الأمير أو التأخر كره ذلك ، ولم يحرم ، هذا آخر كلام الماوردى رحمه الله ، والله أعلم .

(هــرـع) ذكر الماوردى والبيهقى والقاضى أبو الطيب وغيرهم من

أصحابنا في هذا الموضع نبذة صالحة من آداب السفر والمسافر وما يتعلق
بمسيره وغير ذلك وقد قدمت في هذا الشرح في آخر باب صلاة المسافر
بابا حسنا في ذلك والله تعالى أعلم .

(فروع) يجوز أن يقال لمن حج : حاج بعد تحلله ولو بعد سنين ،
وبعد وفاته أيضا ، ولا كراهة في ذلك . وأما ما رواه البيهقي عن القاسم بن
عبد الرحمن عن ابن مسعود قال : « لا يقول أحدكم إني ضرورة ، فإن
المسلم ليس بضرورة . ولا يقول أحدكم إني حاج فإن الحاج هو المحرم »
فهو موقوف منقطع والله أعلم .

والمسألة تخرج على أن بقاء وجه الاشتقاق شرط لصديق المشتق منه
أو لا ؟ وفيه خلاف مشهور للأصوليين ، الأصح أنه شرط ، وهو مذهب
أصحابنا ، فلا يقال لمن ضرب بعد انقضاء الضرب ضارب ، ولا لمن حج بعد
انقضائه حاج إلا مجازا . ومنهم من يقال له : ضارب وحاج حقيقة . وهذا
الخلاف في أنه حقيقة أم مجاز كما ذكرنا . وأما جواز الإطلاق فلا خلاف
فيه ، والله أعلم .

(فروع) قال الشيخ أبو حامد ^(١) في آخر ربيع العبادات من تعليقه
والبنديجي وصاحب العدة : يكره أن تسمى حجة النبي ﷺ حجة الوداع ،
وهذا الذي قالوه غلط ظاهر وخفيا فاحش ، ولولا خوف اغترار بعض
الأغبياء به لم أستعجز حكايته فإنه واضح البطلان ومنابذ للأحاديث
الصحيحة في تسميتها حجة الوداع ، ومنابذ لإجماع المسلمين ، ولا يمكن
إحصاء الأحاديث المشتملة على تسميتها حجة الوداع .

وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كنا نتحدث

(١) والشيخ أبو حامد هو الأسفراييني وليس القسزالي وقد قسم القسزالي الإحصاء
أرباعا (ط) .

عن حجة الوداع والنبي ﷺ بين أظهرنا ، ولا ندرى ما حجة الوداع ، حتى حمد الله رسول الله ﷺ وأثنى عليه ، ثم ذكر تمام الحديث في خطبة النبي ﷺ يوم النحر في حجة الوداع بمنى « والله أعلم .

(هــرـع) في مذاهب العلماء في مسائل سبقت .

(منها) أن مذهبنا جواز رمي الجمار بجميع أنواع الحجارة من الرخام والبرام وغير ذلك مما يسمى حجرا ، ولا يجوز بما لا يقع عليه اسم الحجر كالكل والحديد والفضة وغير ذلك مما أوضحناه في موضعه ، وبهذا قال مالك وأحمد وداود . وقال أبو حنيفة يجوز بكل ما هو من جنس الأرض كالكل والحديد والبرام والمدر ، ولا يجوز بما ليس من جنسها ، واحتج بأن النبي ﷺ قال « إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء » وقد سبق بيان هذا الحديث قال : فاطلق الرمي . قال أصحابنا : ثبت أن النبي ﷺ رمى الحجر . وقال ﷺ « لتأخذوا عني مناسككم » والرمي المطلق في قوله (ارموا) محمول على الرمي المعروف .

(هــرـع) إذا رمى حصاة فوقعت على محل فتدحرجت بنفسها فوقعت في الرمي أجزاء بالإجماع ، نقله العبدري ، وإن وقعت على ثوب فنفضها صاحبه فوقعت في الرمي لم يجزه عندنا ، وبه قال داود ، وعن أحمد يجزئه .

(هــرـع) ذكرنا أن مذهبنا أن أول وقت طواف الإفاضة من نصف ليلة النحر . وآخره آخر عمر الإنسان ، وإن بقي خمسين سنة أو أكثر ، ولا دم عليه في تأخيرها ، وبه قال أحمد ، وقال أبو حنيفة : أوله طلوع فجر يوم النحر وآخره اليوم الثاني من أيام التشريق ، فإن أخره عنه لزمه دم . دليلنا قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت) وهذا قد طاف .

(هــرـع) لا يجوز رمي جرة التشريق إلا بعد زوال الشمس ، وبه

قال ابن عمر والحسن وعطاء ومالك والنورى وأبو يوسف ومحمد وأحمد وداود وابن المنذر وعن أبي حنيفة روايتان (أشهرهما) وبه قال إسحاق : يجوز في اليوم الثالث قبل الزوال ، ولا يجوز في اليومين الأولين (الثانية) يجوز في الجميع . وسبق دليلنا حيث ذكر المصنف المسألة^(١) .

(فروع) ترتيب الجمرات في أيام التشريق شرط ، فيشترط رمى الأولى ، ثم الوسطى ، ثم جمرة العقبة ، وبه قال مالك وأحمد وداود . وقال أبو حنيفة : هو مستحب ، قال فإن نكسه^(٢) استحب إعادته ، فإن لم يفعل أجزاءه ولا دم وحكى ابن المنذر عن عطاء والحسن وأبي حنيفة وغيرهم أنه لا يجب الترتيب مطلقا .

(فروع) يشترط عندنا تفريق الحصيات ، فيفرد كل حصاة برمية ، فإن جمع السبع برمية واحدة حسبت واحدة ، وبه قال مالك وأحمد . وقال داود^(٣) : يحسب سبعا ، وقال أبو حنيفة : إن وقمن متفرقات حسبن سبعا ، وإلا فواحدة .

(فروع) إذا ترك ثلاث حصيات من جمرة لزمه دم ، وبه قال مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا يجب الدم إلا بترك أكثر جمرة العقبة يوم النحر ، أو بترك أكثر الجمار الثلاث في أيام التشريق .

(فروع) أجمعوا على الرمي عن الصبي الذي لا يقدر على الرمي لصفه . وأما العاجز عن الرمي لمرض وهو بالغ فمذهبنا أنه يرمى عنه كالصبي وبه قال الحسن ومالك وأحمد وإسحاق ، وقال النخعي : يوضع الحصى في كفه ثم يؤخذ ويرمى في المرمى .

(١) في شرح مسائل التعليم للشيخ سميد باعثن على المقدمة الحضرمية ج ٢ ص ١٠٧ .
أن الراغب يرى جواز الرمي قبل الزوال (ط) .

(٢) نكسه أى عكسه .

(٣) كان في ش و ن والوحيد ، أبو داود .

(فرع) أجمعوا أنه يقف عند الجمرتين الأوليين للدعاء كما سبق بيانه قريبا ، واختلفوا فيمن ترك هذا الوقوف للدعاء ، فمذهبنا لا شيء عليه .
 وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور والجمهور . وقال الثوري :
 يطعم شيئا ، فإن أراق دما كان أفضل ومذهبنا أنه يستحب رفع يديه في
 هذا الدعاء كما يستحب في غيره ، وبه قال ابن عمر وابن عباس ومجاهد
 وأبو ثور وابن المنذر والجمهور ، قال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أنكر ذلك
 غير مالك . قال ابن المنذر : واتباع السنة أولى وذكر الحديث الصحيح
 فيه ، وقد سبق في موضعه وعن مالك في استجابته روايتان .

(فرع) في مذاهبهم فيمن ترك حصاة أو حصاتين .

قد ذكرنا أن الأصح في مذهبنا أن في حصاة مدا ، وفي حصاتين
 مدين ، وفي ثلاث دما ، وبه قال أبو ثور ، قال ابن المنذر : وقال أحمد
 وإسحاق : لا شيء عليه في حصاة ، وقال مجاهد لا شيء عليه في حصاة
 ولا حصاتين ، وقال عطاء : من رمى ستا يطعم ثمرة أو لقمة .

وقال الحكم وحامد والأوزاعي ومالك والمجاهدون : عليه دم في
 الحصاة الواحدة وقال عطاء فيمن ترك حصاة : إن كان موسرا أراق دما ،
 وإلا فليصم^(١) ثلاثة أيام .

(فرع) يجوز له التعجيل في النفر من منى في اليوم الثاني ما لم
 تغرب الشمس ولا يجوز بعد الغروب ، وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة :
 له التعجيل ما لم يطلع فجر اليوم الثالث . دليلا قوله تعالى (فمن تعجل
 في يومين فلا إثم عليه) واليوم اسم للنهار دون الليل ، وقال ابن المنذر :

(١) يلحق أن هنا روايتين من عطاء متناقضتين وعطاء إذا أطلق كان ابن أبي رباح وأما
 المطاؤون فهم عدة منهم عطاء بن يسار وعطاء بن السائب وعطاء بن يزيد . اكتب هذا وأنا
 مهاجر إلى مكة في فندق عرفات بالخرطوم وليس لي مراجع واستغفره تعالى من التقصير .

ثبت أن عمر رضى الله عنه قال : « من أدركه المساء في اليوم الثاني بمنى فليتهم إلى الغد حتى ينفر مع الناس » قال : وبه قال ابن عمر وأبو الشعثاء وعطاء ومعاوية وأبان بن عثمان والنخعي ومالك وأهل المدينة والثوري وأهل العراق والشافعي وأصحابه وأحمد وإسحاق ، وبه أقول . قال : رويناه عن الحسن والنخعي قالا : « من أدركه العصر وهو بمنى في اليوم الثاني لم ينفر حتى الغد » قال : ولعلهما قالا ذلك استحبابا والله أعلم . هذا كلام ابن المنذر .

وقد ثبت في الموطأ وغيره عن ابن عمر أنه كان يقول « من غربت عليه الشمس وهو بمنى من أوسط أيام التشريق فلا ينفرن حتى يرمى الجمار من الغد ، وهو ثابت عن عمر كما حكاه ابن المنذر . وروى مرفوعا من رواية ابن عمر ، قال البيهقي : ورفعته ضعيف . وأما الأثر المذكور عن طلحة عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : « إذا انسلخ النهار من يوم النفر الآخر فقد حل الرمي والصدر » فقال البيهقي وغيره : هو ضعيف لأن طلحة بن عمر المكِّي هذا الراوى ضعيف .

(فروع) يجوز لأهل مكة النفر الأول كما يجوز لغيرهم ، هذا مذهبنا ، وبه قال أكثر العلماء ، منهم عطاء وابن المنذر . وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه منعهم ذلك ، وقال مالك إن كان لهم عذر جاز ، وإلا فلا ، دليلنا عموم قوله تعالى (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه) .

(فروع) ذكرنا أن الأصح في مذهبنا أن طواف الوداع واجب يجب بتركه دم ، وبه قال الحسن البصري والحكم وحماد والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وقال مالك وداد وابن المنذر : هو سنة لا شيء في تركه ، وعن مجاهد روايتان كالمذهبين ، دليلنا الأحاديث التي ذكرها المصنف وذكرناها .

(فسرع) مذهبتا أنه ليس على الحائض طواف الوداع ، قال ابن المنذر : وبهذا قال عوام أهل العلم ، منهم مالك والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو حنيفة وغيرهم ، قال وروينا عن عمر وابن عمر وزيد بن ثابت رضى الله عنه أنهم أمروا ببقائها لطواف الوداع ، قال وروينا عن ابن عمر وزيد الرجوع عن ذلك ، قال : وتركنا قول عمر للأحاديث الصحيحة السابقة في قصة صفة .

(فسرع) مذهبتا أنه إذا ترك طواف الوداع وقتلنا بوجوده لزمه أن يرجع إليه إن كان قريبا ، وهو دون مرحلتين ، وإلا فلا يجب الرجوع ويلزمه الدم ، وقال الثوري إن خرج من الحرم لزمه دم وإلا فلا .

(فسرع) إذا طاف للوداع فشرط الاعتداد به أن لا يقيم بعده ، فإن أقام لشغل ونحوه لم يحسب عن الطواف ، وإن أقيمت الصلاة بعد طوافه فصلها معهم لم يضره ^(١) يسير لعذر ظاهر مأمور به ، ووافقنا مالك وأحمد وداود ، وقال أبو حنيفة : إذا طاف للوداع بعد أن دخل وقت النفر لم يضره الإقامة بعده ، ولو بلغت شهرا وأكثر وطوافه ماض على صحته ، دليلنا الحديث السابق « فليكن آخر عهده بالبيت » .

(فسرع) إذا حاضت ولم تكن طافت للإفاضة ، فقد ذكرنا أن مذهبتا أنه لا يلزم من أكرها الإقامة لها ، بل لها أن تجعل مكانها من شاعت ، وبه قال ابن المنذر . وقال مالك : يلزم من أكرها الإقامة أكثر مدة الحيض ، وزيادة ثلاثة أيام ، والله تعالى أعلم .

(١) كذا بالأصل وفيه سقط لعله « لاله ناخر » .

باب الفوات والإحصار

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن أحرَم بالحج ولم يقف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج . وعليه أن يتحلل بعمل عمرة ، وهي الطواف والسعي والحلق ، ويسقط عنه المبيت والرمي . وقال المزني : لا يسقط المبيت والرمي ، كما لا يسقط الطواف والسعي . وهذا خطأ لما روى الأسود^(١) عن عمر رضي الله عنه أنه قال لمن فاته الحج « تحلل بعمل عمرة عليك الحج من قابل وهدى » ولأن المبيت والرمي من توابع الوقوف ، ولهذا لا يجب على المعتمر حين لم يجب عليه الوقوف ، وقد سقط الوقوف ههنا فسقطت توابعه بخلاف الطواف والسعي فاتهما غير تابعين للوقوف فبقي فرضهما ، ويجب عليه القضاء لحديث عمر رضي الله عنه ، ولأن الوقوف معظم الحج ، والدليل عليه قوله ﷺ « الحج عرفة » وقد فاته ذلك فوجب قضاؤه . وهل يجب القضاء على الفور أم لا ؟ فيه وجهان كما ذكرناه فيمن أفسد الحج ، ويجب عليه هدى ، لقول عمر رضي الله عنه ، ولأنه تحلل من الإحرام قبل الإتمام فلزمه الهدى كالحمر ، ومتى يجب الهدى ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجب مع القضاء لقول عمر رضي الله عنه ، ولأنه كالتمتع ، ودم التمتع لا يجب إلا إذا أحرَم بالحج (والثاني) يجب في عامه كعم الإحصار) .

(الشرح) أما الأثر المذكور أولاً عن عمر رضي الله عنه فصحيح رواه الشافعي والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة . وأما حديث « الحج عرفة » فسبق بيانه في فصل الوقت بعرفات .

(أما الأحكام) فإذا أحرَم بالحج فلم يقف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج بالإجماع ويلزمه أن يتحلل بأعمال عمرة ، وهي الطواف والسعي والحلق فأما الطواف فلا بد منه بلا خلاف . وأما السعي فإن كان سعى عقب طواف القدوم كفاه ذلك ولا يسعى بعد الفوات . وقد

(١) الأسود بن يزيد التابعي مذكور في المذهب هنا وفي ميراث الأخوات . وقد أثبتنا على ترجمته هناك في كتاب الفرائض (٤) .

أهل المصنف بيان هذا ، ولا بد من التنبيه عليه كما قاله الأصحاب ، وإن لم يكن سعى وجب السعى بعد الطواف هذا هو المذهب ، وبه قطع المصنف والعراقيون .

وقال الخراسانيون : للشافعي نصاب (أحدهما) نصه في المختصر أنه يطوف ويسعى ويحلق (والثاني) نصه في الإملاء أنه يطوف ويحلق ، قال القاضي حسين نص عليه في الإملاء وحرمة ، ونقله القفال وصاحب البحر عن نصه في القديم قال الخراسانيون : للأصحاب في هذين التصيين طريقان (أحدهما) باتفاقهم أنه يجب السعى لحديث عمر رضي الله عنه ، ولأن السعى ملازم للطواف في النسك (والثاني) لا يجب لأنه ليس من أسباب التحلل ، والطريق الثاني : يجب قولاً واحداً .

واختلفوا على هذا في تأويل نص الشافعي في الإملاء وحرمة والتقديم فذكر القاضي حسين والبعثي والرويانى والأكثر أن محمول على من كان سعى بعد طواف القدوم ، وذكر إمام الحرمين تأويلاً آخر أنه اقتصر على الطواف في اللفظ ومراده الطواف مع السعى ، وإنما حذفه اختصاراً للعلم به ، قال : وهذا معتاد في الكلام والله أعلم .

وأما الحلق : فإن قلنا : هو نسك وجب وإلا فلا والحاصل مما ذكرناه أنه يجب الطواف قطعاً ، وفي السعى طريقان (المذهب) وجوبه (والثاني) على قولين وفي الحلق قولان (أحدهما) وجوبه (والثاني) لا ، وإن اقتصر على الراجح (قلت) يجب الطواف والسعى والحلق ، وأما الميت والرمي ، فإن فات وقتها لم يجبا ، وإن بقى فوجها (الصحيح) المنصوص ، وبه قطع جمهور أصحابنا لا يجبان (والثاني) يجبان . قاله المزني والاصطخري ، ودليل الجميع في الكتاب والله تعالى أعلم .

قال أصحابنا : وإذا تحلل بأعمال العمرة لا ينقلب حجه عمرة ، ولا

تجزئته عن عمرة الإسلام ، ولا تحسب عمرة أخرى ، هذا هو المذهب والمنصوص ، وبه قطع الأصحاب ، وحكى إمام الحرمين عن الشيخ أبى على السنجى أنه حكى فى شرح التلخيص وجها أنه ينقلب عمرة معززة ، وهذا شاذ ضعيف جدا ، وعلى هذا الشاذ لا بد من الطواف والسعى ، وكذا الحلق إذا جعلناه نسكا والله أعلم .

قال الشافعى والأصحاب : ومن فاته الحج وتحلل يلزمه القضاء ، هكذا أطلقوه . ودليله ما ذكره المصنف ، وعبر بعض الخراسانيين عبارة أخرى توافق هذه فى الحكم فقالوا : إن كان تحلله من حجة واجبة بفت فى ذمته كما كانت ، وإن كان من حجة تطوع لزمه قضاؤها كما لو أفسدها .

وفى وجوب القضاء على الفور — وهو فى السنة الآتية — وجهان كما سبق فى الإفساد (أصحهما) يجب على الفور ، لحديث عمر رضى الله عنه . ومن صرح بتصحيحه الماوردى والرويانى والرافعى ، ولا يلزمه قضاء عمرة مع قضاء الحج عندنا بلا خلاف ، ويجب عليه دم للفوات وهو شاذ . وهل يجب فى سنة الفوات أم فى سنة القضاء ؟ فيه خلاف ، منهم من يحكيه قولين ، ومنهم من يحكيه وجهين كما حكاه المصنف (أصحهما) يجب تأخيره إلى سنة القضاء وهو نصه فى الاملاء والقديم (والثانى) يجب فى سنة الفوات ، وله تأخيره إلى سنة القضاء ، فعلى الأول فى وقت وجوبه وجهان حكاهما البنديجى وغيره .

(أحدهما) يجب فى سنة الفوات ، وإن وجب تأخيره كما يجب فيها القضاء (وأصحهما) أن الوجوب فى سنة القضاء ، لأنه لو وجب فى سنة الفوات لجاز إخراجها فيها فانه ممكن بخلاف القضاء ، فانه لا يمكن فيها . وقد سبق فى آخر باب ما يجب بمحظورات الإحرام بيان هذا الخلاف وما يتفرع عليه . وبيان بدل هذا الدم إذا عجز عنه والله أعلم .

ثم إنه إنما يلزم دم واحد كما ذكرنا . هذا هو المذهب المنصوص . وبه قطع الأصحاب في الطريقين . وحكى صاحب التقریب وإمام الحرمين ومتابعوه قولاً آخر غريباً ضعيفاً : أنه يلزمه دمان (أحدهما) في مقابلة الفوات (والثاني) لأنه في قضاء يشبه التمتع لكونه تحلل بين النسكين والله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : لا فرق في الفوات بين المعذور وغيره فيما ذكرناه . لكن يفترقان في الإثم . فلا يائثم المعذور . ويائثم غيره . كذا صرح يائمه القاضي أبو الطيب وغيره ، والله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : المكى وغير المكى سواء في الفوات . وترتب الأحكام ووجوب الدم بخلاف التمتع . فإن المكى لا دم عليه فيه ، لأن الفوات يحصل من المكى كحصوله من غيره (وأما) دم التمتع فأنما يجب لترك الميقات والمكى لا يترك الميقات لأن ميقاته موضعه والله أعلم .

(فسر) إذا أحرم بالعمرة في أشهر الحج وفرغ منها ثم أحرم بالحج ففاته لزمه قضاء الحج دون العمرة . لأن الذى فاته الحج دون العمرة يلزمه دمان دم الفوات ودم التمتع .

(فسر) هذا الذى سبق كله فيمن أحرم بالحج وحده وفاته . فأما من أحرم بالعمرة فلا يتصور فواتها . لأن جميع الزمان وقت لها (وأما) من أحرم بالحج والعمرة قارناً ففاته الوقوف ، فإن العمرة تقوت بفوات الحج لأنها مندرجة فيه وتابعة له . ولأنه إحرام واحد فلا يتبعض حكمه . هذا هو المذهب ، وبه قطع جمهور العراقيين وجماعات من الخراسانيين .

وحكى الماوردى في الحاوى والدارمى والقفال والقاضى حسين

والقوراني والبغوي والمتولي والرويانى وآخرون من الخراسانيين في
العمرة قولين (أصحهما) وجوب قضائها لما ذكرناه (والثاني) لا يستحب
بل إذا تحلل بالطواف والسعى والحلق حصلت العمرة • لأنها لا تنفوت
بخلاف الحج •

قال القاضي حسين : هذان القولان مبنيان على أن النسك الواحد
هل يتبعض حكمه إذا جمع بينهما بأن استأجر من يحج ويعتمر • وكان
المستأجر قد أدى عن نفسه أحد النسكين فأحرم الأجير بهما وفرغ منهما ؟
وفيه قولان (أحدهما) لا يتبعض • فيكونان عن المستأجر • فعلى هذا
تنفوت العمرة بغوات الحج (والثاني) يتبعض • فيقع أحدهما عنه • فعلى
هذا لا تنفوت العمرة • وقال المتولى : أصل القولين أن العمرة هل يسقط
اعتبارها في القران ؟ أم يقع العمل عنهما جميعا وفيه خلاف سبق يساه
(فإن قلنا) يسقط اعتبارها فانت بغوات الحج (وإن قلنا) لا يسقط
اعتبارها ، بل تقع الأعمال عنهما حسب عبرته والله أعلم •

قال أصحابنا : وعليه القضاء قارنا ، ويلزمه ثلاثة دماء : دم للفوات ،
ودم للقران الفاسد ، ودم ثالث للقران الذي أتى به في القضاء • فإن
قضاهما مفردا أجزاء عن النسكين • ولا يسقط عنه الدم الثالث الواجب
بسبب الفوات في القضاء لأنه توجه عليه القران ودمه ، فإذا تبرع بالإنفراد
لا يسقط الدم الواجب • وقد قال الشافعي رحمه الله : فإن قضاء مفردا لم
يكن له • قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : مراده أنه لا يسقط الدم
الثالث • لأنه بالفوات لزمه القضاء قارنا مع دم • فإذا قضى الحج والعمرة
مفردا أجزاء • لأنه أكمل من القران ، ولا يسقط الدم لما ذكرناه •

قال الرويانى : قال ابن المرزبان : وقد نص الشافعي على هذا في
الإملاء • وشذ الدارمي فحكى وجها غريبا أنه إذا قضاء مفردا سقط الدم
الثالث • وهذا ضعيف جدا ، والصواب ما سبق • قال الرويانى : ولو قضاء

مفردا فأتى بالعمره بعد الحج ، قال الشافعى فى الإملاء : يحرم بالعمره من الميقات • لأنه كان أحرم بها من الميقات فى سنة القوات • قال : فإن أحرم بها من أدنى الحل لم يلزمه أكثر من الدماء الثلاثة • لأنه وإن ترك الإحرام من الميقات فالدم الواجب بسبب الميقات ، ودم القران بسبب الميقات ، فتدخلا : قال : وإن قضاء متمتا أجزاءه إلا أنه يحرم بالحج من الميقات ، فإن أحرم به من جوف مكة وجب دم التمتع ، ودخل فيه دم القران لأنه بمعناه • فالحاصل أنه يلزمه ثلاثة دماء • سواء قضى مفردا أو متمتا أو قارنا ، والله أعلم •

(فروع) قال القفال والرويانى وغيرهما : كما أن العمره تابعة للحج للقوات فى حق القارن ، فعلى أيضا تابعة له فى الإدراك فى حق القارن حتى لو رمى القارن وحلق ، ثم جامع لم تفسد عمرته كما لا يفسد حجه ، وإن لم يكن أتى بأعمال العمره وهذا الذى ذكروه هو المذهب ، وفى المسألة وجه ضعيف جدا غريب ، سبق بيانه فى باب محظورات الإحرام فى مسائل الجماع أنه يفسد عمرته والله أعلم •

(فروع) قد ذكرنا أن من فاته الحج تحلل بطواف وسعى وحلق قال الماوردى وغيره : فإن كان معه هدى ذبحه قبل الحلق كما يفعل من لم يفته •

(فروع) قال الشيخ أبو حامد والدارمى والماوردى وغيرهم : لو أراد صاحب القوات استدامة إحرامه إلى السنة الآتية لم يجز ، لأنه يصير محرما بالحج فى غير أشهره والبقاء على الإحرام كابتدائه ، ونقل أبو حامد هذا عن نص الشافعى قال : وهو إجماع الصحابة •

(فروع) قال القاضى أبو الطيب فى كتابه المجرى والرويانى : قال ابن المزيان : صاحب القوات له حكم من تحلل التحلل الأول ، لأنه لما

فاته الوقوف سقط عنه الرمي فصار كمن رمى فإن وطئ لم يفسد إحرامه ، وإن تطيب أو لبس لم يلزمه التقية ، قال القاضي والروائي : وهذا على قولنا الحلق ليس بسك (فإن قلنا)^(١) احتاج إلى الحلق أو الطواف حتى يحصل التحلل الأول . وقد صرح الدارمي بما قاله القاضي والروائي .

(سر) لو أفسد حجه بالجماع ثم فاته ، قال الأصحاب : عليه دمان . دم للإفساد وهو بدنه ، ودم للغوات وهو شاة .

(سر) في مذاهب العلماء .

قد ذكرنا أن مذهبنا أن من فاته الحج لزمه التحلل بعمل عمرة وعليه القضاء ودم ، وهو شاة ، ولا ينقلب إحرامه عمرة ، وهو مذهب عمر وابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس ومالك وأبي حنيفة ، إلا أن أبا حنيفة ومحمدا قالوا : لا دم عليه ، ووافقا في الباقي . وقال أبو يوسف وأحمد في أصح الروايتين : ينقلب عمرة مجزئة عن عمرة سبق وجوبها ، ولا دم . وقال المزني كقولنا ، وزاد وجوب المبيت والرمي كما سبق عنه .

دليلا ما روى البيهقي بإسناده الصحيح عن ابن عمر أنه قال : « من لم يدرك عرفة حتى طلع الفجر فقد فاته الحج ، فليأت البيت فليطف به سبعا ، وليطوف بين الصفا والمروة سبعا ثم ليحلق أو يقصر إن شاء ، وإن كان معه هدى فلينحره قبل أن يحلق ، فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر ثم ليرجع إلى أهله ، فإن أدركه الحج من قابل فليحج إن استطاع وليهد في حجه ، فإن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

وروى مالك في الموطأ والشافعي والبيهقي وغيرهم بأسانيدهم

(١) بياض ولعله « أن الحلق نسك » كما يفهم من سياق الكلام (ط) .

الصحيحة عن سليمان بن يسار « أن أبا أيوب الأنصاري خرج حاجا حتى إذا كان بالنازية من طريق مكة ضلت راحلته ، فقدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه يوم النحر فذكر ذلك له ، فقال له عمر : اصنع كما يصنع المعتسر ثم قد حلت ، فإذا أدركت الحج قابلا فاحجج وأهدما استيسر من الهدى » .

وروى مالك أيضا في الموطأ بإسناده عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه ، فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدة كنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة ، فقال له عمر : اذهب إلى مكة فظف بالبيت أنت ومن معك ، واسعوا بين الصفا والمروة ، وانحروا هديا إن كان معكم ، ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع » .

وعن الأسود قال « سألت عمر عن رجل فاته الحج قال : يهل بعمرة وعليه الحج من قابل . ثم سألت في العام المقبل زيد بن ثابت عنه قال : يهل بعمرة وعليه الحج من قابل » رواه البيهقي بإسناد صحيح ، ورواه هكذا من طرق . قال البيهقي : وروى عن إدريس الأودي عنه قال : ويهريق دما . قال البيهقي روايات الأسود عن عمر متصلات ، ورواية سليمان بن يسار عنه منقطعة . قال الشافعي : الرواية المتصلة عن عمر فيها زيادة ، والذي يزيد في الحديث أولى بالحفظ ممن لم يزد . وقد روينا عن ابن عمر كما سبق متصلا ، ورواية إدريس الأودي إن صحت تشهد لرواية سليمان بن يسار بالصحة . وروى إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة عن نافع⁽¹⁾ عن سليمان بن يسار عن هبار بن الأسود أنه حدثه أنه فاته الحج ، فذكره موصولا . هذا آخر كلام البيهقي ، والله أعلم .

(1) قلت وفي النفس شيء من رواية موسى عن نافع . - (الطبري)

(وإن أخطأ الناس الوقوف فوققوا في اليوم الثامن أو العاشر لم يجب عليهم القضاء ، لأن الخطأ في ذلك إنما يكون بأن يشهد اثنان برؤية الهلال قبل الشهر بيوم ، فوققوا في الثامن بشهادتهما لم بأن كليهما ، أو يغم الهلال فوققوا في اليوم العاشر ، ومثل هذا لا يؤمن في القضاء فسقط) .

(الشرح) قال أصحابنا : إذا غلطوا في الوقوف نظر إن غلطوا في المكان ، فوققوا في غير أرض عرفات ، يظنونها عرفات لم يجزهم بلا خلاف لتفريطهم ، وإن غلطوا في الزمان بيومين بأن وقفوا في السابع أو الحادي عشر لم يجزهم بلا خلاف لتفريطهم ، وإن غلطوا بيوم واحد ، فوققوا في اليوم العاشر من ذى الحجة أجزاءهم وتم حجهم ولا قضاء . هذا إذا كان الحجيج على العادة ، فإن قلوا أو جاءت طائفة يسيرة فظنت أنه يوم عرفة وأن الناس قد أقاضوا فوجهان مشهوران حكاهما المتولى والبعوى وآخرون (أصحهما) لا يجزئهم ، وبه قطع المصنف في التنبيه وآخرون ، لأنهم مفرطون ، ولأنه نادر يؤمن مثله في القضاء (والثاني) يجزئهم كالجمع الكثير .

قال أصحابنا : وحيث قلنا : يجزئهم فلا فرق بين أن يتبين الحال بعد اليوم العاشر أو في أثناء الوقوف . ولو بأن الحال في اليوم العاشر قبل زوال الشمس فوققوا عالمين بالحال . قال البغوى : المذهب أنه لا يحسب وقوفهم ، لأنهم وقفوا متيقنين الخطأ بخلاف ما لو علموا في حال الوقوف فانه يجزئهم لأن وقوفهم قبل العلم وقع مجزئاً . هذا كلام البغوى ، وأكرر عليه الرافعى وقال : هذا غير مسلم له ، لأن عامة الأصحاب قالوا : لو قامت بينة برؤية الهلال ليلة العاشر وهم بمكة بحيث لا يمكنهم الوقوف في الليل وقفوا من الغد وحسب لهم الوقوف ، كما لو قامت البينة بعد الغروب يوم الثلاثين من رمضان برؤية الهلال ليلة الثلاثين ، فإن الشافعى نص أنهم يصلون من الغد العيد ، فإذا لم يحكم بالفوات لقيام البينة ليلة

العاشر لزمه مثله يوم العاشر - هذا كلام الرافعي ، وهذا الذي قاله هو الصحيح خلاف ما قاله البغوي والله أعلم .

قال أصحابنا : لو شهد واحد أو جماعة برؤية هلال ذي الحجة فردت شهادتهم لزم الشهود الوقوف في اليوم التاسع عندهم والناس يفتنون بعده ، فلو اقتصرُوا على الوقوف مع الناس في اليوم الذي بعده لم يصح وقوف الشهود بلا خلاف عندنا . وحكى أصحابنا عن محمد بن الحسن أنه قال : يلزمهم الوقوف مع الناس ، أى وإن كانوا يعتقدونه العاشر . قال : ولا يجزئهم التاسع عندهم . دليلنا أنهم يعتقدون هذا اليوم الذي يقف الناس فيه العاشر فلم يجز وقوفهم فيه ، كما لو قبلت شهادتهم . هذا كله إذا غلطوا فوققوا في العاشر . أما إذا غلط الجحيج فوققوا في الثامن بأن شهد بالرؤية فساق أو كفار أو عبيد ولم يعلم حالهم ثم علم ، فإن بان الحال قبل فوات وقت الوقوف لزمهم الوقوف فيه لتسكنهم منه ، وإن بان بعده فوجهان مشهوران في طريقتي العراقيين والخراسانيين (أحدهما) يجزئهم كالعاشر وبهذا قطع المصنف والمبدرى ، ونقله صاحب البيان عن أكثر الأصحاب (وأصحها) لا يجزئهم لأنه نادر ، وبهذا قطع ابن الصباغ والرويانى وكثيرون . وصححه البغوي والمتولى والرافعي وآخرون فهو الصحيح المختار ، والخلاف هنا كالخلاف فيمن اجتهد فصلى أو صام فبان قبل الوقت ، والصحيح هناك أيضا أنه لا يجزئه . والله أعلم .

(فروع) قال الرويانى : قال والدى رحمه الله : إذا أحرم الناس بالحج في أشهر الحج بالاجتهاد فبان الخطأ في الاجتهاد خطأ عاما ففى انعقاد الإحرام بالحج وجهان (أحدهما) ينعقد كما لو وققوا في اليوم العاشر غلطاً ، ووجه الشبه أن كل واحد منهما ركن يفوت الحج بفواته (والثانى) لا ينعقد حجا وينعقد عمرة ، والفرق أننا لو أبطلنا الوقوف في

العاشر أبطلناه من أصله ، وفيه إضرار . وأما هنا فينقصد عمرة ، والله أعلم .

(شرح) في مذاهب العلماء في الغلط في الوقوف .

اتفقوا على أنهم إذا غلطوا فوقفوا في العاشر وهم جمع كثير على العادم أجزاءهم ، وإن وقفوا في الثامن فالأصح عندنا لا يجوزهم . وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ، والأصح من مذهب مالك وأحمد أنه لا يجوزهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن أحرم فاحصره العدو — نظرت فإن كان العدو من المسلمين — فالأولى أن يتحلى ولا يقتله ، لأن التحلى أولى من قتال المسلمين ، وإن كان من المشركين لم يجب عليه القتال ، لأن قتال الكفار لا يجب إلا إذا بدأوا بالحرب ، فإن كان في المسلمين ضعف وفي العدو قوة فالأولى ألا يقتلهم ، لأنه ربما انهزم المسلمون فيلحقهم وهن ، وإن كان في المسلمين قوة وفي المشركين ضعف فالأفضل أن يقتلهم ليجمع بين نصره الإسلام وإتمام الحج ، فإن طلبوا مالا لم يجب إعطاء المال لأن ذلك ظلم ولا يجب الحج مع احتمال الظلم ، فإن كانوا مشركين كره أن يدفع إليهم لأن في ذلك صفارا على الإسلام فلا يجب احتماله من غير ضرورة ، وإن كانوا مسلمين لم يكره) .

(الشرح) قال أهل اللغة : يقال أحصره المرض وحصره العدو . وقيل حصر وأحصر فيهما والأول أشهر . وأصل الحصر المنع ^(١) . قال الشافعي

(١) قال الفخر الرازي الشافعي ابن خنيط الرى : قال ابن يعين : أصل الحصر والاحصار الحبس ومنه يقال للذي لا يزوج يهره : حصر — لأنه حبس نفسه من الزوج والحصر احتباس الغائط والحصر الملك لأنه كالمنحصر بين حجابيه وفي شعر لبيد :

جن لدى باب الحصر قيسام

والحصر معروف وسمى لاتصمام بمعنى أجزائه التي بعض تشبيها باحتباس الشيء مع غيره . إذا عرفت هذا فنقول : اتفقوا على أن لفظ الحصر مخصوص بجمع العدو إذا منعه من مراده واسبق عليه أما الاحصار فقد اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال :

(الأول) وهو اختيار ابن عبيدة وابن السكيت والراجح وابن خنيط وأكثر أهل اللغة

والأصحاب : إذا أحصر العدو المحرمين عن المضى في الحج من جميع الطرق

أنه مختص بالرضى قال ابن السكيت : يقال أحصره المرض إذا منعه من السفر ، وقال لعلي في فصيح الكلام أحصر بالرضى وحصر بالعدو .

(الثاني) أن لفظ الإحصار يفيد الحبس والتنع سواء كان بسبب العدو أو بسبب المرض وهو قول الغراء .

(الثالث) أنه مختص بالمتع ، والحاصل من جهة العدو وهو قول الشافعي رضي الله عنه وهو المروي عن ابن عباس ، وابن عمر فأنهما قالا : لا حصر إلا حصر العدو ، وأكثر أهل اللغة يرون هذا القول على الشافعي رضي الله عنه وفائدة هذا البحث تظهر في مسألة إلهية وهي أنهم اتفقوا على أن حكم الإحصار عند حبس العدو ثابت ، وهل يثبت بسبب المرض وسائر الموانع ؟ قال أبو حنيفة رضي الله عنه : يثبت وقال الشافعي لا يثبت . وحجة أبي حنيفة ظاهرة وعلى مذهب أهل اللغة وذلك لأن أهل اللغة رجلا (أحدهما) قال : الإحصار مختص بالحبس الحاصل بسبب المرض فقط وعلى هذا اللعب تكون هذه الآية نصا صريحا في أن إحصار المرض يفيد هذا الحكم (والثاني) الذين قالوا : الإحصار اسم لطلق الحبس سواء كان حاصلا بسبب المرض أو بسبب العدو وعلى هذا القول حجة أبي حنيفة تكون ظاهرة أيضا لأن الله تعالى علق الحكم على معنى الإحصار ، فوجب أن يكون الحكم ثابتا عند حصول الإحصار ، سواء حصل بالعدو أو بالمرض وأما على القول الثالث هو أن الإحصار اسم للمنع الحاصل بالعدو فهذا القول باطل بالفاق أهل اللغة ويتقدير ليسوته فتحن نفس المرض على العدو يجتمع دفع الحرج ، وهذا قياس جلي ظاهر ، فهذا تقرير قول أبي حنيفة رضي الله عنه وهو ظاهر قوي .

وأما تقرير مذهب الشافعي رضي الله عنه فهو أنا ندعي أن المراد بالإحصار في هذه الآية منع العدو فقط والروايات المنقولة عن أهل اللغة معارضة بالروايات المنقولة عن ابن عباس وابن عمر ولا شك أن قولهما أولى لتقدمهما على هؤلاء الأئمة في معرفة اللغة وفي معرفة تفسير القرآن ثم أنا بعد ذلك نؤكد هذا القول بوجوده من الدلائل .

الحجج المؤيدة لقول الشافعي رضي الله عنه

(الحججة الأولى) أن الإحصار أفعال من الحصر والأفعال ثلاثة بمعنى التمتعده نحو ذهب زيد وأذهبته أنا ويحیی بمعنى صار ذا كذا نحو أمد البحر إذا صار ذا غدة وأجرب الرجل إذا صار ذا أبل جربى ، ويحيى بمعنى وجدته بصفة كذا نحو أحملت الرجل أى وجدته محمولا ، والإحصار لا يمكن أن يكون للتمتعده فوجب بما حمله على الضرورة أو على الوجدان ، ولعننى أنهم صاروا محصورين أو وجدوا محصورين ، ثم أن اللغة اتفقوا على أن المحصور هو المتلوع بالعدو لا بالمرض فوجب أن يكون معنى الإحصار هو أنهم صاروا ممنوعين بالعدو أو وجدوا محصورين بالعدو وذلك يؤكد مذهبنا .

(الحججة الثانية) أن الحصر عبارة عن المنع وأما يقال للإنسان أنه ممنوع من فعله ومحبوس من مراده إذا كان قادرا من ذلك الفعل متمكنا منه ثم أنه ممنوع مانع عنه ، والقدرة عبارة عن الكيفية الحاصلة بسبب اعتدال الزواج وسلامة الأعضاء وذلك مفقود في حق المريض فهو غير قادر البتة على الفعل ليستحيل الحكم عليه بأنه ممنوع لأن إحالة الحكم على الساتع

فلهم التحلل ، سواء كان الوقت واسعا أم لا ، وسواء كان العدو مسلمين

لستند حصول المقتضى أما إذا كان ممنوعا بالعدو فهنا القدرة على الفعل حاصلة إلا أنه لعدم الفعل لأجل مدافعة العدو في المرض .

(الحجة الثالثة) أن معنى قوله : أحصرتم أى حبستم ومنعتم والحبس لابد له من حابس والمنع لابد له من مانع وبمنع وصف المرض بكونه حابسا وما لنا لأن الحبس والمنع فعل وأصنافه الفعل إلى المرض محال مطلقا ، لأن المرض عرض لا يبقى زمانين فكيف يكون مانعا وحابسا وما لنا أما وصف العدو بأنه حابس ومانع فوصف حقيقى وحمل الكلام على حقيقته أولى من حمله على مجازة .

(الحجة الرابعة) أن الإحصار مشتق من الحصر وللفظ الحصر لا اشتراك فيه بالمرض قلقت الإحصار وجب أن يكون غالبا من الإحصار بالمرض قياسا على جميع الألفاظ المشتقة .

(الحجة الخامسة) أنه تعالى قال بعد هذه الآية : (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه) فمطلق عليه المريض ، فلو كان الحصر هو المرض أو من يكون المريض داخلا فيه لكان هذا مطلقا للشئ على نفسه . فإن قيل : أنه خص هذا المرض بالذكر لأن له حكما خاصا وهو خلق الرأس فصار تقدير المرض إلا أنه مع ذلك يلزم عطف الشئ على نفسه . أما إذا لم يكن الحصر مفسرا بالمرض لم يلزم عطف الشئ على نفسه فكان حمل الحصر على غير المريض يوجب خلو الكلام من هذا الاستدلال فكان ذلك أولى .

(الحجة السادسة) قال تعالى في آخر الآية (فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج وللفظ الأمن إنما يستعمل في الخوف من العدو لا في المرض فإنه يقال في المرض شفى وعلى ولا يقال : أمن . فإن قيل : لا يسلم أن لفظ الأمن لا يستعمل إلا في الخوف فإنه يقال : أمن المريض من الهلاك وأيضا خصوص آخر الآية لا يقدم في عموم أولها . قلنا : لفظ الأمن إذا كان مطلقا غير متبذاه فإنه لا يفيد إلا الأمن من العدو ، وقوله خصوص آخر الآية لا يمنع من عموم أولها . قلنا : بل يوجب لأن قوله فإذا أمنتم ليس فيه بيان أنه حصل الأمن فعلا فلا بد وأن يكون المراد حصول الأمن من شيء تقدم ذكره ، والذي تقدم ذكره هو الإحصار فصار التقدير : فإذا أمنتم من ذلك الإحصار ، ولما ثبت أن لفظ الأمن لا يطلق إلا في حق العدو وجب أن يكون المراد من هذا الإحصار منع العدو ، ثبت بهذه الدلائل أن الإحصار المذكور في الآية هو منع العدو فلفظ أما قول من قال : أنه منع المرض صاحبه خاصة فهو باطل بهذه الدلائل ، وفيه دليل آخر وهو أن المفسرين أجمعوا على أن سبب نزول هذه الآية أن الكفار أحصروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعدوية والناس وأن اختلفوا في أن الآية التاتلة في سبب هل تناول غير ذلك السبب إلا أنهم اتفقوا على أنه لا يجوز أن ذلك السبب خارجا منه فلو كان الإحصار اسما لمنع المرض لكان سبب نزول الآية خارجا منها وذلك باطل بالإجماع ، فثبت بما ذكرنا أن الإحصار في هذه الآية عبارة عن منع العدو وإذا ثبت هذا فنقول لا يمكن لباس منع المرض عليه وبيانه من وجهين (الأول) أن كلمة إن شرط عند أهل اللغة وحكم الشرط انتفاء الشرط عند انتفائه ظاهرا فهذا يقتضى أن لا يثبت الحكم إلا في الإحصار الذي ذلك الآية عليه ، فلو أثبتنا هذا الحكم في غيره قياسا كان ذلك نسخا للحكم بالقياس وهو غير جائز (الوجه الثاني) أن الأحرام شرع لازم لا يشتمل النسخ فصدا لا ترى أنه إذا جامع امرأة حتى تسد حبه لم يخرج من إحرامه ، وكذلك لو قام الحج حتى فرمه القضاء والمرض

أو كفارا ، لكن إن كان الوقت واسعا فالأفضل تأخير التحلل فلعله يزول
المنع ويتم الحج ، وإن كان الوقت ضيقا فالأفضل تعجيل التحلل خوفا من
فوات الحج .

ويجوز للمحرم بالعمرة التحلل عند الإحصار بلا خلاف ، ودليل
التحلل وإحصار العدو نص القرآن والأحاديث الصحيحة المشهورة في
تحلل النبي ﷺ وأصحابه عام الحديبية وكانوا محرمين بعمرة وإجماع
المسلمين على ذلك . وأما إذا منعوا وطلب منهم مال ولم يمكنهم المضي
إلا ببذل مال فلهم التحلل ولا يلزمهم بذله بلا خلاف ، سواء قل المطلوب
أم كثر ، فإن كان الطالب كفارا قال الشافعي والأصحاب : كره ذلك ولا
يحرّم ، قال الشافعي : كما لا تحرم الهبة للكفار ، وإن كانوا مسلمين لم
يكره لما ذكره المصنف .

وأما إذا احتاج الحجاج إلى قتال العدو ليسيروا فينظر - إن كان
المناغون مسلمين - جاز لهم التحلل ، وهو أولى من قتالهم لتعظيم دماء
المسلمين ، فإن قاتلوه جاز لأنهم صائلون ، وقد تظاهرت الأحاديث
الصحيحة أن رسول الله ﷺ قال « من قتل دون ماله فهو شهيد » وفي حديث
صحيح « ومن قتل دون دينه فهو شهيد » .

وإن كان العدو كفارا فوجهان (أحدهما) وهو مشهور في كتب
الغراسانيين أنه إن كان العدو أكثر من مثلي عدد المسلمين لم يجب قتالهم ،
وإلا وجب . قال إمام الحرمين : هذا الإطلاق ليس بمرض ، بل شرطه

ليس كالعدو وإن الرقيق لا يستفيد بتحلله ورجوعه أما من مرضه أما المحصر بالعدو فإنه خائف
من القتل إن أقام فإذا رجع فقد تخلف من خوف القتل فهذا ما عندي في هذه المسألة على
ما يليق بالتفسير . هكذا أفاده في مغايح الغيب (ط) .

وجدانهم السلاح وأهبة القتال • قال : فإن وجدوا ذلك فلا سبيل إلى التحلل •

(والوجه الثاني) وهو الصحيح ، وبه قطع المصنف وسائر العراقيين وآخرون من غيرهم ، ونقله الرافعي عن أكثر الأصحاب أنه لا يجب القتال ، سواء كان عدد الكفار مثلى المسلمين أو أقل ، لكن إن كان بالمسلمين قوة فالأفضل أن لا يتحللوا بل يقاتلوهم ليجمعوا بين الجهاد ونصرة الإسلام والحج ، وإلا فالأفضل التحلل لما ذكره المصنف •

قال أصحابنا : وحيث قاتلوا المسلمين أو الكفار فلهم لبس الدروع والمغافر وعليهم الفدية ، كمن لبس لحر أو برد • وهذا الذي ذكرناه من جواز التحلل بلا خلاف هو فيما إذا منعوا المضى دون الرجوع ، فأما إذا أحاط بهم العدو من الجوانب كلها فوجهان مشوران ، حكاهما البندنجي والمساوردي وإمام الحرمين والبعثي والمتولي وغيرهم • وقيل هما قولان (أصحهما) جواز التحلل لعموم قوله تعالى «فإن أحصرتم» (والثاني) لا ، إذ لا يحصل به أمن ، والله أعلم •

(فسرع) هذا الذي ذكرناه هو فيما إذا صدوهم ولم يجدوا طريقا آخر ، فأما إن وجدوا طريقا غيره لا ضرر في سلوكها — فإن كانت مثل طريقهم التي صدوا عنها — لم يكن لهم التحلل لأنهم قادرون على الوصول ، فإن كان أطول من طريقهم قال صاحب الفروع والرويانى وصاحب البيان وغيرهم : إن لم يكن معهم نفقة تكفيهم لذلك الطريق فلهم التحلل ، وإن كان معهم نفقة تكفيهم لطريقهم الآخر لم يجز لهم التحلل ولزمهم سلوك الطريق الآخر ، سواء علموا أنهم بسلوك هذا الطريق يفوتهم الحج أم لا ، لأن سبب التحلل هو الحصر لا خوف الفوات ، ولهذا لو أحرم بالحج يوم عرفة وهو بالشام لم يجز له التحلل بسبب الفوات • قال أصحابنا : حتى لو أحصر بالشام في ذى الحجة ووجد طريقا آخر كما ذكرنا لزمه السير

فيه ووصول الكعبة والتحلل بعمل عمرة • قال أصحابنا : فإذا سلك هذا الطريق كما أمرناه ففاته الحج بطول الطريق الثاني أو خشوته أو غيرها مما يحصل القوات بسببه فقولان مشهوران ، ذكرهما المصنف في الفصل الآتي والأصحاب (أصحابهما) لا يلزمه القضاء بل يتحلل تحلل المحصر لأنه محصر ، ولعدم تقصيره •

(والثاني) يلزمه القضاء كما لو سلكه ابتداء ففاته بضلال في الطريق ونحوه ولو استوى الطريقان من كل وجه وجب القضاء بلا خلاف ، لأنه قوات محض ولو أحصر ولم يجد طريقا آخر إلا في البحر ، قال أصحابنا : ينبغي على وجوب ركوب البحر للحج ، وقد سبق بيان الخلاف فيه وتفصيله في أوائل كتاب الحج فحيث قلنا : يجب ركوبه يكون كفدته على طريق أمن في البر وإلا فلا والله أعلم ولو أحصر فصاير الاحرام متوقعا زواله ففاته الحج ، والإحصار دائم ، تحلل بأعمال العمرة ، وفي القضاء طريقان (أصحابهما) طرد القولين فيمن فاته يطول الطريق الثاني (والطريق الثاني) القطع بوجوب القضاء لأنه تسبب بالمصاهرة في القوات ، والله أعلم •

(فرع) قال أصحابنا : إذا لم يتحلل بالإحصار حتى فاته الحج ، فحيث قلنا : لا قضاء عليه ، يتحلل وعليه دم الإحصار دون دم القوات ، وحيث أوجبنا القضاء فإن كان قد زال العدو وأمكنه وصول الكعبة لزمه قصدها ، والتحلل بعمل عمرة وعليه دم القوات دون دم الإحصار ، وإن كان العدو باقيا فله التحلل وعليه دمان ، دم القوات ودم الإحصار ، والله أعلم •

(فرع) قال أصحابنا : إذا تحلل الحاج فإن لم يزل الإحصار فله الرجوع إلى وطنه ، وإن انصرف العدو — فإن كان الوقت واسعا بحيث يمكنه تجديد الإحرام وإدراك الحج ، فإن كان حجه تطوعا فلا شيء عليه ، وإن كان حجه تقدم وجوبها بقي وجوبها كما كان ، والأولى أن يجدد الإحرام بها في هذه السنة وله التأخير وإن كافت حجة وجبت في هذه السنة

بأن استطاع في هذه السنة دون ما قبلها فقد استقر الوجوب في ذمته
 لتمكّنه ، والأولى أن يحرم لها في هذه السنة وله التأخير لأن الحج عندنا
 على التراخي ، وإن كان الوقت ضيقا بحيث لا يمكن إدراك الحج سقط
 عنه الوجوب في هذه السنة ، فإن استطاع بعده لزمه ، وإلا فلا ، إلا أن
 يكون سبق وجوبها قبل هذه السنة واستقرت ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : إذا قال العدو الصادون بعد صدهم : قد
 آمناكم ، وخليتنا لكم الطريق ، فإن وثقوا بقولهم فأمنوا غدرهم لم يجز
 التحلل لمن لم يكن تحلل ، لأنه لا صد ، وإن خافوا غدرهم فلهم التحلل .

(فرع) اعترض أبو سعيد ابن أبي عسرون على المصنف في قوله
 لأن قتال الكفار لا يجب إلا إذا بدأوا بالحرب ، وقال : هذا سهو منه ، بل
 قتال الكفار لا يتوقف على الابتداء ، وهذا الاعتراض غلط من قائله ، بل
 الذي قاله المصنف هو عبارة الأصحاب في الطريقتين ، لكن زاد القاضي
 أبو الطيب والجمهور فيها لفظة فقالوا : لأن قتال الكفار لا يجب إلا إذا
 بدأوا به أو استنفر الإمام أو الثغور الناس لقتالهم ، فهذه عبارة الأصحاب ،
 ومرادهم لا يجب على آحاد الرعية والطائفة منهم ، وأما الإمام فيلزمه الغزو
 بالناس بنفسه أو برأياه كل سنة مرة إلا أن تدعو حاجة إلى تأخيرها ، كما
 هو مقرر في كتاب التبير والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن حضره العدو عن الوقوف أو الطواف أو التسمية فإن كان له طريق
 آخر يمكنه الوصول منه إلى مكة لم يجز له التحلل قرب أو بعد ، لأنه قادر على
 أداء النسك ، فلا يجوز له التحلل ، بل يمضي ويتم النسك ، وإن سلك الطريق
 الآخر ففاته الحج تحلل بميل عمرة ، وفي القضاء قولان :

(أحدهما) يجب عليه . لأنه فاته الحج فأنشبه إذا أخطأ الطريق أو أخطأ

المدد .

(والثاني) لا يجب عليه لأنه تحلل من غير تفريط فلم يلزمه القضاء ، كما لو تحلل بالإحصار ، فإن احصر ولم يكن له طريق آخر جاز له أن يتحلل لقوله عز وجل (فإن احصرتم فما استيسر من الهدى) ^(١) ولأن النبي ﷺ احصره المشركون في الحديبية فتحلل ، ولأننا لو الزمناه البقاء على الإحرام ربما طال الحصر سنين فتلحقه المشقة العظيمة في البقاء على الإحرام . وقد قال الله عز وجل « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ^(٢) . فإن كان الوقت وأسما فالأفضل أن لا يتحلل ، لأنه ربما زال الحصر وأتم التمسك . وإن كان الوقت ضيقا فالأفضل أن يتحلل حتى لا يفوته الحج ، فإن اختار التحلل — نظرت فإن كان واجدا للهدى — لم يجز له أن يتحلل حتى يهدى ، لقوله تعالى (فإن احصرتم فما استيسر من الهدى) ^(٣) فإن كان في الحرم نبح الهدى فيه ، وإن كان في غير الحرم ولم يقدر على الوصول إلى الحرم نبح الهدى حيث احصر ، لأن النبي ﷺ نحر هديه بالحديبية ، وهي خارج الحرم ، وإن قدر على الوصول إلى الحرم ففيه وجهان . (أحدهما) يجوز له أن ينبح في موضعه ، لأنه موضع تحلله فجاز فيه النبح كما لو احصر في الحرم . (والثاني) لا يجوز أن ينبح إلا في الحرم لأنه قادر على النبح في الحرم فلا يجوز أن ينبح في غيره كما لو احصر فيه ، ويجب أن ينوي بالهدى التحلل لأن الهدى قد يكون للتحليل وقد يكون لغيره ، فوجب أن ينوي ليميز بينهما ثم يحلق لما روى ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ خرج معتبرا فحالت كفار قريش بينه وبين البيت فنحر هديه وحلق رأسه بالحديبية » (فإن قلنا) إن الحلق نسك حصل له التحلل بالهدى والنية والحلق (وإن قلنا) إنه ليس بنسك حصل له التحلل بالنية والهدى ، وإن كان عادما للهدى ففيه قولان .

(أحدهما) لا بدل للهدى ، لقوله عز وجل « فإن احصرتم فما استيسر من الهدى » فذكر الهدى ولم يذكر له بدلا ، ولو كان له بدل لفكره كما ذكره في جزاء الصيد .

(والقول الثاني) له بدل لأنه دم يتعلق وجوبه بإحرام ، فكان له بدل كدم التمتع (فإن قلنا) لا بدل للهدى فهل يتحلل ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يتحلل حتى يجد الهدى ، لأن الهدى شرط في التحلل ، فلا يجوز التحلل قبله (والثاني)

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة الحج .

(٣) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

أنه يتحلل لانا لو أزمناه البقاء على الإحرام إلى أن يجد الهدى أدى ذلك إلى المشقة .
 (فإن قلنا) له بدل ففى بدله ثلاثة أقوال (أحدها) الإطعام (والثانى) الصيام
 (والثالث) أنه مخير بين الصيام والإطعام (وإن قلنا) إن بدله الإطعام ففى
 الإطعام وجهان (أحدهما) إطعام التمديل ، كالإطعام فى جزاء الصيد ، لأنه
 اقرب إلى الهدى ولأنه يستوفى فيه قيمة الهدى (والثانى) إطعام فدية الأذى ،
 لأنه وجب للترفه فهو كفدية الأذى (وإن قلنا) إن بدله الصوم ففى الصوم
 ثلاثة أوجه (أحدها) صوم التمتع لأنه وجب للتحلل كما وجب صوم التمتع
 للتحلل بين الحج والعمرة فى أشهر الحج (والثانى) صوم التمديل لأن ذلك
 اقرب إلى الهدى ، لأنه يستوفى قيمة الهدى ثم يصوم عن كل مديوما (والثالث)
 صوم فدية الأذى ، لأنه وجب للترفه فهو كمصوم فدية الأذى .

فإن قلنا : إنه مخير فهو بالخيار بين صوم فدية الأذى وبين إطعامها ،
 لانا بينا أنه فى معنى فدية الأذى ، فإن أوجبنا عليه الإطعام وهو أجد اطعم
 وتحلل ، وإن كان عادما له فهل يتحلل أم لا يتحلل حتى يجد الطعام ؟ على
 القولين كما قلنا فى الهدى . وإن أوجبنا الصيام فهل يتحلل قبل أن يصوم ؟
 فيه وجهان (أحدهما) يتحلل كما لا يتحلل بالهدى حتى يهدى (والثانى) يتحلل
 لانا لو أزمناه البقاء على الإحرام إلى أن يفرغ من الصيام أدى إلى المشقة لأن
 الصوم بطول ، فإذا تحلل — نظرت فإن كان فى حج تقدم وجوبه — بقى الوجوب
 فى فئته ، وإن كان فى تطوع لم يجب القضاء لأنه تطوع أبغى له الخروج منه ،
 فإذا خرج لم يلزمه القضاء كمصوم التطوع .

وإن كان الحصر خاصا بأن منعه غريمه ففيه قولان (أحدهما) لا يلزمه
 القضاء كما لا يلزمه فى الحصر العام (والثانى) يلزمه لأنه تحلل قبل الإتمام
 بسبب يختص به فليزمه القضاء كما لو ضل الطريق ففاته الحج ، وإن احصر
 فلم يتحلل حتى فاته الوقوف — نظرت فإن زال العذر وقدر على الوصول —
 تحلل بعمل عمرة ولزمه القضاء وهدى للقوات ، وإن فاته — والعذر لم يزل —
 تحلل ولزمه القضاء ، وهدى للقوات ، وهدى للإحصار ، فإن أفسد الحج
 ثم احصر تحلل ، لأنه إذا تحلل من الحج الصحيح فلأن يتحلل من الفاسد
 أولى ، فإن لم يتحلل حتى فاته الوقوف لزمه ثلاثة دماء ، دم الفساد ودم
 القوات ودم الإحصار ، ويلزمه قضاء واحد لأن الحج واحد) .

(الشرح) حديث تحلل النبي ﷺ بالحديبية حين صده المشركون

ثابت في الصحيحين ، وكذا حديث تحرة هديه بالحديبية ، وحديث ابن عمر كلها ثابتة في الصحيحين من روايات جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وكانت قصة الحديبية في ذي القعدة سنة ست من الهجرة ، وسبق بيان الحديبية في باب المواقيت ، وأنها تقال بتخفيف الياء وتشديدها والتخفيف أفصح . وقول المصنف لأنه دم تعلق وجوبه بالإحرام فيه احتراز من الأضحية والعقيقة وقوله « تطوع أي سعى الخروج منه » احتراز من حج التطوع إذا تحلل منه بالقوات فانه يجب قضاؤه . وقوله « بسبب يختص به » احتراز من الحصر العام . وقوله في أول الفصل ، فأشبه إذا أخطأ الطريق أو أخطأ العدد ، وهو وحده أو في طائفة يسيرة . فأما الجمع الكثير فلا يلزمهم القضاء بالخطأ كما سبق بيانه قريبا .

(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : لا فرق في جواز التحلل بالإحصار بين أن يكون قبل الوقوف أو بعده ، ولا بين الإحصار عن البيت فقط أو الموقف فقط أو عنهما أو عن المسعى ، فيجوز التحلل في جميع ذلك بلا خلاف . فإن لم يكن له طريق آخر يمكنه سلوكه ، فإن كان فيه تفصيل سبق بيانه قبل هذا الفصل واضحا ، وذكرنا هناك أيضا أن تعجيل التحلل أفضل أم تأخيره على نحو ما ذكره المصنف .

قال أصحابنا : وإذا كان حصره قبل الوقوف وأقام على إحرامه حتى فاته الحج فإن أمكنه التحلل بطواف وسعى مع الحلق إذا جعلناه نسكا لزمه وعليه القضاء ودم القوات ، وإن لم يزل الحصر تحلل بالهدى وعليه مع القضاء هديان ، هدى للقوات وهدى للتحلل بالإحصار ، وقد سبقت هذه المسألة قريبا .

وإن كان الإحصار بعد الوقوف فإن تحلل فذاك ، وهل له البناء على ما مضى إذا زال الإحصار بعد ذلك ؟ فيه القولان السابقان (الجديد)

الأصح لا يجوز (والقديم) الجواز ، وعلى هذا يحرم إحراما ناقصا ويأثم ببقية الأعمال ، وعلى هذا لو بنى مع الإمكان وجب القضاء على المذهب .
وقيل فيه وجهان ، وإن لم يتحلل حتى فاته الرمي والمبيت فهو فيما يرجع إلى وجوب الدم لفواتهما كغير المحصر ، وبماذا يتحلل ؟ يبنى على أن الحلق نسك أم لا ، وعلى فوات زمان الرمي كالرمي أم لا ؟ فهما خلاف سبق .

(فإن قلنا) فوات زمان الرمي كالرمي وقلنا : الحلق نسك حلق وحصل التحلل الأول (وإن قلنا) ليس بنسك حصل التحلل الأول بنسبى زمان الرمي . وعلى التقديرين فالطواف باق عليه ، فمتى أمكنه طواف فيتم حجه ، ولا بد من السعى إن لم يكن سعى . ثم إذا تحلل بالإحصار الواقع بعد الوقوف (فالمذهب) أنه لا قضاء عليه ، وبه قطع العراقيون وآخرون من غيرهم ، لكن لا تجزئه حجه ، لأنه لم يكملها . وحكى صاحب التقریب وإمام الحرمين ومتابعوهما من الخراسانيين في وجوب القضاء قولين ، وطردوهما في كل صورة أتى فيها بعد الإحرام بنسك لتاكدها بالإحرام بذلك النسك .

ولو صد عن عرفات ولم يصد عن مكة ، قال البندنجي والرويانى : نص عليها في الأم لزمه دخول مكة ويتحلل بعمل عمرة ، وفي وجوب القضاء قولان مشهوران حكاهما الشيخ أبو حامد والأصحاب (أصحهما) لا قضاء لأنه محصر (والثانى) يجب القضاء لأنه أدخل بالوقوف وحده فأشبهه القوات ، وهذا القائل بفوات المحصر هو المصدود عن الكعبة ، والله أعلم .

(فسر) من تحلل بالإحصار لزمه دم وهو شاة ، وسبق بيانها في آخر باب ما يجب بحظورات الاحرام ، ولا يجوز العدول عن الشاة إلى صوم ولا إطعام مع وجودها ، ولا يحصل التحلل قبل ذبحها إذا وجدها ،

فإن كان المحصر في الحرم وجب ذبحها فيه وتفرقتها هناك ، وإن كان في غير الحرم ولم يمكنه إيصال الهدى وهو الشاة إلى الحرم جاز ذبحه وتفرقتها حيث أحصر ويتحلل ، وهكذا الحكم فيما لزمه من دماء المحظورات قبل الإحصار . وكذا ما معه من هدى فكله يذبحه في موضع إحصاره ويفرقه على المساكن هناك ، وإن أمكنه إيصاله إلى الحرم وذبحه فيه ، فالأولى أن يوصله أو يبعثه إليه ، فإن ذبحه في موضع إحصاره ففي إجزائه وجهان ذكرهما المصنف بدليلهما ، وهما مشهوران (أصحهما) جوازه .

قال الدارمي وغيره : ولو أحصر في موضع غير الحرم فذبح الهدى في موضع آخر غير الحرم لم يجزه ، لأن موضع الإحصار صار في حقه كنفس الحرم ، هذا كله إذا وجد الهدى بشن مثله ومعه ثمنه فاضلا عما يحتاج إليه ، فإن لم يجده أو وجده مع من لا يبيعه ، أو يبيعه بأكثر من ثمن مثله في ذلك الموضع وذلك الحال أو بشن مثله وهو غير واجد للشن أو واجد وهو محتاج إليه لمؤنة سفره فهل له بدل أم لا ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) له بدل ، وفي بدله ثلاثة أقوال (أصحها) الإطعام ، نص عليه الشافعي في كتاب الأوسط (والثاني) الصيام نص عليه في مختصر الحج (والثالث) مخير بينها ، قال الشيخ أبو حامد والرويان وغيرهما : هذا الثالث مخرج من فدية الأذى .

(فإن قلنا) الإطعام ففيه وجهان (أصحهما) إطعام بالتعديل ، وتقوم الكفاية دراهم ويخرج بقيمتها طعاما ، فإن عجز صام عن كل مد يوما (الثاني) إطعام فدية الأذى ، وهو ثلاثة أصع لستة مساكين كما سبق ، ويحیی في كيفية تفرقتها الخلاف السابق في موضعه (الأصح) لكل مسكين نصف صاع ، وقيل : يجوز المفاضلة (وإن قلنا) هو مخير بين صوم فدية الأذى وإطعامها ، وصومها ثلاثة أيام وإطعام ثلاثة أصع . ودليل الجمع في الكتاب .

(وإن قلنا) بدله الصوم ففيه ثلاثة أقوال مشهورة ذكرها المصنف بدلائلها (أحدها) عشرة أيام كالمتنع (والثاني) ثلاثة (والثالث) بالتعديل عن كل مد يوما ، ولا مدخل للطعام على هذا القول ، لكن يعتبر به قدر الصيام ، وحيث انكسر بعض مد وجب بسببه صوم يوم كامل ، وقد سبق نظيره في باب محظورات الاحرام . قال الروياني والرافعي : الأصح على الجملة أن بدله الإطعام بالتعديل . فإن عجز صام عن كل مد يوما ، والله أعلم .

قال المصنف والأصحاب : أما وقت التحلل فينظر إن كان واجدا للهدى ذبحه ونوى التحلل عند ذبحه ، وهذه النية شرط باتفاق الأصحاب إنما كره المصنف ثم يحلق ، وهو شرط للتحلل إن قلنا إن الحلق نسك ، وإلا فلا حاجة إليه ، فإن قلنا بالأصح إن الحلق نسك حصل له التحلل بثلاثة أشياء : الذبح والنية والحلق ، وإلا فالذبح والنية ، وهذا كله لا خلاف فيه إلا ما انفرد به الروياني فقال ما ذكرناه ثم قال : وقال بعض أصحابنا بخراسان : في وقت تحلل واجد الهدى قولان (أحدهما) هذا (والثاني) يجوز أن يتحلل ثم يذبح . وهذا غلط . وأما إذا فقد الهدى (فإن قلنا) لا بدل له ، فهل يتحلل في الحال بالنية والحلق إذا جعلناه نسكا ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) إذا تحلل في الحال ، فعلى هذا يشترط النية قطعاً ، وكذا الحلق إن جعلناه نسكا (والثاني) لا يتحلل إلا بذبحه مع النية والحلق .

(وإن قلنا) للهدى بدل ، فإن قلنا هو الإطعام توقف التحلل عليه ، وعلى النية والحلق إن وجد الإطعام ، فإن فقداه فهل يتحلل في الحال ؟ قال المصنف والأصحاب : فيه قولان كما إذا قلنا لا بدل (الأصح) يتحلل في الحال (والثاني) لا ، حتى يطعم (وإن قلنا) بدله الصوم أو مخبر واختار

الصوم ، فبلى يتحلل في الحال أم لا يتحلل حتى يفرغ من الصوم ؟ فيه خلاف مشهور حكاه المصنف هنا والإكثرون وجهين . وحكاه في التنبيه قولين (أصحابهما) يتحلل في الحال ، فعلى هذا يحتاج إلى النية بلا خلاف ، وكذا الحلق إن قلنا هو نسيك وإلا فالنية وحدها ، والله تعالى أعلم .

(فرع) قال المصنف والأصحاب : الحصر ضربان عام وخاص ، فالعام سبق حكمه ، والخاص هو الذى يقع لواحد أو شذمة من الرفقة ، فينظر إن لم يكن المحصور معذورا فيه ، كمن حبس في دين يمكنه أدائه فليس له التحلل ، بل عليه أداء الدين والمضى في الحج ، فإن تحلل لم يصح تحلله ولا يخرج من الحج بذلك بلا خلاف ، فإن فاته الحج وهو في الحبس كان كغيره ممن فاته الحج بلا إحصار فيلزمه قصد مكة والتحلل بأفعال عمرة ، وهو الطواف والسعى والحلق كما سبق ، وإن كان معذورا كمن حبسه السلطان ظلما أو بدين لا يمكنه أدائه فطريقان المذهب وبه قطع العراقيون يجوز له التحلل لأنه معذور (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولان أصحابهما جواز التحلل (والثاني) لا ، لأنه قادر والصواب الجواز والله أعلم .

(فرع) إذا تحلل المحصر قال الشافعي والمصنف والأصحاب : إن كان نسكه تطوعا فلا قضاء ، وإن لم يكن تطوعا نظر إن كان واجبا مستقرا كالقضاء والنذر وحجة الإسلام التي استقر وجوبها قبل هذه السنة بقي الوجوب في ذمته كما كان ونما أفاده الإحصار جواز الخروج منها ، وإن كان واجبا غير مستقر ، وهي حجة الإسلام في السنة الأولى من سني الإمكان سقطت الاستطاعة فلا حج عليه إلا أن تجتمع فيه شروط الاستطاعة بعد ذلك ، فلو تحلل بالإحصار ثم زال الإحصار والوقت واسع وأمكنه الحج من سنته استقر الوجوب عليه لوجود الاستطاعة لكن له أن يؤخر

الحج عن هذه السنة . لأن الحج على التراخي . وقد سبقت المسألة
قريبا والله أعلم .

وهذا الذي ذكرناه في حج التطوع أنه لا يجب قضاؤه ، وهو في
الحصر العام والخاص جميعا وفي الخاص قول مشهور حكاه المصنف
والأصحاب ، وبعضهم يحكيه وجه أنه يجب فيه القضاء لندوره وهذا
ضعيف ودليله ممنوع والله تعالى أعلم .

قال الروياني : هذا الخلاف مبني على أنه لو حبس واحد منهم فهل
يستقر عليه ؟ فيه قولان (أصحهما) لا يستقر .

(فسر) ذكرنا أن من تحلل بالإحصار يلزمه الدم ، وهذا متفق عليه
عندنا إن لم يكن سبق منه شرط ، فإن كان شرط عند إحصاره أنه يتحلل إذا
أحصر ففي تأثير هذا الشرط في إسقاط الدم طريقان (أصحهما) وبه قطع
الأكثرون لا أثر له فيجب الدم ، لأن التحلل بالإحصار جائز بلا شرط ،
فشرطه لغو .

(والطريق الآخر) فيه وجهان كما سنذكره إن شاء الله تعالى فيمن
شرط التحلل بالمرض (أصحهما) يلزمه الدم (والثاني) لا . والله أعلم .

(فسر) قال المصنف والأصحاب : يجوز التحلل من الإحصار الفاسد
كما يجوز من الصحيح وأولى ، فإذا جامع المحرم بالحج جماعا مفسدا ثم
أحصر تحلل ويلزمه دم للإفساد ودم للإحصار ، ويلزمه القضاء بسبب
الإفساد ، فلو لم يتحلل حتى فاتته الوقوف ولم يمكنه لقاء الكعبة تحلل
في موضعه تحلل المحصر ، ويلزمه ثلاثة دماء : دم للإفساد ، ودم للغوات ،

وعدم الإحصار ، فدم الإفساد بدنة والآخران شاتان ويلزمه قضاء واحد لما ذكره المصنف ، والله أعلم .

(فسر) قال الروياني وغيره : لو أحصر بعد الوقوف بعرفات ومنع ما سوى الطواف والسعي ومكن منهما لم يجوز له التحلل بالإحصار لأنه متسكن من التحلل بالطواف والحلق ، وفوات الرمي بمنزلة الرمي ، ويجبر الرمي بدم وتقع حجة مجزئة عن حجة الإسلام .

(فسر) لو أفسد حجه بالجماع ثم أحصر فتحلل ثم زال الحصر والوقت واسع فأمكنه الحج من سنته لزمه أن يقضى الفاسد من سنته بناء على المذهب أن القضاء على الفور .

قال القاضي أبو الطيب والروياني : ولا يمكن قضاء الحج في سنة الإفساد إلا في هذه المسألة .

(فسر) لو أحصر في الحج أو العبرة فلم يتحلل وجامع لزمته البدنة والقضاء بخلاف ما لو جامع الصائم المسافر في نهار رمضان فإنه لا كفارة عليه إن قصد الترخص بالجماع . وكذا إن لم يقصده على الأصح كما سبق في بابه . قال الروياني : والفرق بينهما إن الجماع في الصوم يحصل به الخروج من الصوم بخلاف الحج .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن أحرَمَ فاحصره غريمه وجبسه ولم يجد ما يقضى دينه فله أن يتحلل لأنه يشق البقاء على الإحرام كما يشق بحبس العدو ، وإن أحرَمَ واحصره المرض لم يجوز له أن يتحلل لأنه لا يتخلص بالتحلل من الأذى الذي هو فيه [فلا يتحلل] فهو كمن ضل الطريق) .

(التشرح) في الفصل مسألتان (إحداها) قد سبق قريبا أن الحصر

نوعان ، عام وخاص ، وسبق بيان النوعين (الثانية) في الإحصار بالمرض وقد ثبت فيه أحاديث كثيرة فينبغي تقديمها وقد ذكر المصنف المسألة بعد هذا مبسولة في فصل مستقل .

فأما الأحاديث فمنها حديث عائشة رضى الله عنها قالت « دخل النبي ﷺ على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب ، فقالت : يا رسول الله إني أريد الحج وإنى شاكية ، فقال النبي ﷺ حجي واشترطى أن تحل حيث حبستى ، وكانت تحت المقداد » رواه البخارى ^(١) ومسلم وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت النبي ﷺ فقالت « إني امرأة ثقيلة وإنى أريد الحج فما تأمرنى ؟ قال أهلى بالحج واشترطى أن تحلى حيث تحبسى ، قال : فأدركت ^(٢) » رواه مسلم .

وعن ابن عباس أيضا أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إني أريد أن أحج فاشترط ، قال : نعم ، قالت فكيف أقول ؟ قال قولى : لبيك اللهم لبيك محلى من الأرض حيث نجسنى » رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى بأسانيد صحيحة ، قال الترمذى : حسن صحيح ، ورواه البيهقى أيضا من رواية جابر وأنس .

(١) ورد في الجامع الكبير للحافظ السيوطى بمسبعة (حجي واشترطى وقولى : اللهم محلى حيث حبستى) فذكروا به البخارى ومسلم والنسائى وابن حبان عن عائشة ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حبان عن ابن عباس والبيهقى وابن ماجه عن شاعة وابن ماجه عن أبى بكر بن عبد الله بن الزبير عن جده والطبرانى عن أبى عمر .

(٢) كذا بالأصل فحرد (ش) قلت : كذا ورد في ش و ق بهذا التعليق وليس الحديث تاما وإنما هكذا هو بتمامه وقد كان الشافعى ساجدهم الله لا يجتسمون أنفسهم الرجوع الى المراجع والتكاث مثل صحيح مسلم وقد ورد في (باب جواز اشتراط الحرم التحلل بعد الرض ونحوه) هذا الحديث من طريق أبى كريب ومن طريق لعبد بن حميد ومن طريق محمد بن بشر ومن طريق هرون بن عبد الله ومن طريق اسحق بن ابراهيم وأبى أيوب والغيلانى ولفظ الشارح الذى أورده هو رواية اسحق بن ابراهيم وكان في العبارة خلف بين رواية اسحق بن ابراهيم وفيها (حيث نجسنى) ورواية غيره (حيث حبستى) مع أنبئية الحديث بلفظ اسحق فرجمناه الى أصله (ط) . (المطبوع)

وعن سويد بن غفلة - بفتح الغين المعجمة والفاء - قال « قال لي عمر بن الخطاب : يا أبا أمية حج واشترط ، فإن لك ما اشترطت وفعه عليك ما اشترطت » رواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح ، وعن ابن مسعود قال « حج واشترط ، وقل : اللهم الحج أردت ، ولك عمدت ، فإن تيسر وإلا فعمرة » رواه البيهقي باسناد حسن . وعن عائشة أنها قالت لعروة « هل تستثنى إذا حججت ، فقال : ماذا أقول ؟ قالت : قل : اللهم الحج أردت وله عمدت ، فإن يسرته فهو الحج ، وإن حبسنى حابس فهو عمرة » رواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم .

(وأما) حديث سالم عن ابن عمر « أنه كان ينكر الاشتراط في الحج ويقول أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ » رواه البخاري ومسلم ، فقال البيهقي : عندي أن ابن عمر لو بلغه حديث ضباعة في الاشتراط لم ينكره ، لما لم ينكره أبوه ، وحاصله أن السنة مقدمة عليه .

(وأما) قول ابن عباس « لا حصر إلا حصر العدو » فرواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم ، وهو محمول على من لم يشترط ، وأما ما رواه مالك في الموطأ والشافعي والبيهقي بالأسانيد الصحيحة على شرط البخاري ومسلم عن ابن عمر أنه قال « من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة » يحتل أنه أراد إذا لم يشترط (والأظهر) أنه أراد مطلقا ، ويؤيده ما قدمناه عن ابن عمر قريبا ، والسنة مقدمة على قوله .

(وأما) حديث عكرمة قال « سمعت الحجاج بن عمرو الأنصاري الصحابي رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل ، قال عكرمة : فسألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقال : صدق » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه

والبيهقي وغيرهم بأسانيد صحيحة ، فقال البيهقي حمله بعض أهل العلم على أنه يحل بعد فواته بما يحل به من يفوته الحج بغير مرض ، وهذا التأويل الذي تكناه البيهقي مختل ولكن المشهور في كتب أصحابنا حمله على ما إذا شرط التحلل به والله أعلم .

أما حكم المسألة فقال أصحابنا إذا مرض المحرم ، ولم يكن شرط التحلل ، فليس له التحلل بلا خلاف ، لما ذكره المصنف مع ما ذكرناه من الآثار ، قالوا : بل يصبر حتى يبرأ ، فإن كان محرما بعمرة أتمها ، وإن كان بحج وفاته تحلل بعمل عمرة ، وعليه القضاء . وأما إذا شرط في إحرامه أنه إن مرض تحلل ، فقد نص الشافعي في التقديم على صحة الشرط ، لحديث ضباعة ، ونص في كتاب المناسك من الجديد على أنه لا يتحلل ، وروى الشافعي حديث ضباعة مرسلًا فقال « عن عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ قال لضباعة » الحديث قال الشافعي : لو ثبت حديث عروة لم أعده إلى غيره ، لأنه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن النبي ﷺ قال البيهقي : وثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي ﷺ ثم روى الأحاديث الصحيحة السابقة فيه هذه نصوص الشافعي .

(وأما) الأصحاب فلهم في المسألة طريقان حكاهما المصنف والأصحاب (أشهرهما) وبه قال الأكثرون : يصح الاشتراط في قوله القديم ، وفي الجديد قولان (أحصهما) الصحة (والثاني) المنع . (والطريق الثاني) قاله الشيخ أبو حامد وآخرون : يصح الاشتراط قولًا واحدًا لصحة الحديث فيه ، قالوا : وإنما توقف الشافعي لعدم وقوفه على صحة الحديث ، وقد صرح الشافعي بهذا الطريق في فتنه الذي حكاه الآن عنه ، وهو قوله (لو صح حديث عروة لم أعده) فالصواب العزم بصحة الاشتراط للأحاديث .

وأجاب إمام الحرمين عن الحديث بأنه محمول على أن المراد حيث حبستى بالموت ، معناه حيث أدركتسى الوفاة أقطع إحرامى ، وهذا تأويل باطل ظاهر الفساد وعجب من جلالة إمام الحرمين كيف قال هذا ؟ وكيف حكمه على أمرها باشتراط كون الموت قاطع الإحرام ؟ والله أعلم .

قال أصحابنا : ولو شرط التحلل لغرض آخر كضلال الطريق ، وفراغ النفقة والخطأ فى العدد ونحو ذلك فله حكم اشتراط التحلل بالمرض . فيصح على المذهب هكذا قطع به أصحابنا العراقيون والبعوى وجمهور الخراسانيين . وذكر إمام الحرمين هذا عن العراقيين قال : قالوا : بأن كل مهم يحل محل المرض الثقيل يجرى فيه الخلاف المذكور فى المرض قال : وكان شيخى يقطع بأن الشرط لاغ ، وأنه لا يجوز التحلل على القول إلا بالمرض للحديث ، والله تعالى أعلم .

قال أصحابنا : وحيث صححنا الشرط فتحلل فإن كان شرط التحلل بالهدى يلزمه الهدى ، وإن كان شرط التحلل بلا هدى لم يلزمه الهدى ، وإن أطلق فهل يلزمه الهدى ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد والماوردى والقاضى أبو الطيب والأصحاب (أحدهما) يلزمه كالمحصر ، وبهذا قطع المصنف والبعوى (وأصحهما) لا يلزمه لظاهر حديث ضباعة ، قال الماوردى والأصحاب وهذا هو المنصوص وصححوه ، وقطع به الدارمى وغيره ، وينكر على المصنف والبعوى جزمهما بوجود الشرط ، وأنه لا يلزمه بعد ذلك شيء من أفعال النسك . (وأما) المحصر فقد ترك الأفعال التى كان يقتضيها إحرامه والله أعلم .

ولو شرط أن يقرب حجه عمرة عند المرض ، نص الشافعى على صحته ، وقطع به الدارمى والبسندنجى والرويانى وآخرون . ونقل الرافعى عن الأصحاب أنه أولى بالصحة من شرط المرض . فيقتضى إثبات خلاف ضعيف

فيه . والمذهب القطع بالصحة كما نص عليه . ويؤيده ما قدمته عن ابن مسعود وعائشة رضي الله عنهما قال الروياني : ولو قال : إن مرضت وفاتني الحج كان عمرة ، كان على ما شرط .

قال أصحابنا : فإذا وجد المرض هل يصير حلالا بمجرد وجوده ؟ أم يشترط إنشاؤه كالمحصر ؟ ينظر إن قال : إن مرضت تحلت من إحرامي . فلا يخرج من الإحرام إذا وجد المرض لا بالتحلل ، وهو أن ينوي الخروج ويحلّق إن جعلناه نسكا ويذبح إن أوجبناه على ما سبق من التفصيل والخلاف . ومن صرح بالمسألة الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي والروياني وآخرون . قالوا : وكذا لو قال : محلى من الأرض حيث حبستى ، لا يتحل عند الحبس إلا بالنية مع ما ذكرناه ، فلو قال : إن مرضت فأنا حلال ، أو قال إن حبسنى مرض فأنا حلال فوجهان مشهوران حكاهما الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضى أبو الطيب والمصنف وإمام الحرمين والبغوى والمتولى والروياني وآخرون (أصحابهما) يصير حلالا بنفس المرض ، وهو المنصوص ، وتقلوه عن المصنف وصحّوه لقوله ﷺ (من كسر أو عرج فقد حل) وهو حديث صحيح كما سبق .

قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : لا يمكن حمل الحديث إلا على هذا ، وفيه تأويل البيهقي الذى قدمناه .

(والوجه الثانى) لا بد من التحلل . قال الروياني والأصحاب : فإن قلنا بالوجه الأول لم يلزمه الدم بلا خلاف ، وإن قلنا بالثانى فهل يلزمه الدم ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد والأصحاب (الأصح) لا يلزمه فيلزمه النية فقط ، ونقل الماوردى وغيره هذا عن نص الشافعى ، وغلط الروياني وغيره القائل بوجود الدم . قال البغوى : وكذا الحلّق إن جعلناه نسكا . وقطع البغوى بوجود الدم على هذا الوجه ، والمذهب الأول والله أعلم .

أما إذا شرط التحلل بلا عذر بأن قال في إحرامه متى شئت خرجت منه ، أو إن تدمت أو كسئت ونحو ذلك فلا يجوز له التحلل بلا خلاف ، صرح به المصنف والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والدايمي والرويانى والبغوى وخلائق . ونقل الرويانى الاتفاق عليه ، والله أعلم .

(فسر) إذا صححنا اشتراط التحلل بالمرض ونحوه ، فانما ينفع الشرط ويجوز التحلل به إذا كان مقترنا بإحرامه ، فإن تقدمه أو تأخر عنه لم ينعقد الشرط بلا خلاف . وصرح به الماوردي وغيره .

(فسر) إذا فرض التحلل بالمرض ونحوه فقد ذكرنا خلافا في صحة الشرط قال أصحابنا : ينعقد الحج بلا خلاف ، سواء صححنا الشرط أم لا .

(فسر) مما استدلل به أصحابنا لجواز اشتراط التحلل بالمرض وصحة الشرط أنه لو نذر صوم يوم أو أيام بشرط أن يخرج منه بعدد صح الشرط وجاز الخروج منه بذلك العذر بلا خلاف . قال الرويانى : يجوز الخروج منه بالإجماع .

(فسر) ذكرنا أن إمام الحرمين تأول حديث ضباعة أنه يحل على أن (محلى حيث حبستى بالموت) وذكرنا أن هذا التأويل خطأ فاحش ، وتأوله الرويانى على أنه مخصوص بضباعة ، وهذا تأويل باطل أيضا ومخالف لنص الشافعى ، فإن الشافعى إنما قال : لو صح الحديث لم أعده ، ولم يتأوله ولم يخصه .

(فسر) قال أصحابنا : التحلل بالمرض ونحوه إذا ما صححناه له حكم التحلل بالإحصار ، فإن كان الحج تطوعا لم يجب قضاؤه ، وإن كان واجبا فتحكمه ما سبق .

(شرح) قال إمام الحرمين والغزالي في الوسيط : قال النبي ﷺ
 لضباعة الأسلمية « اشترطى أن محلى حيث حبستى » وهذا غلط فاحش ،
 فليس ضباعة أسلمية بل هي هاشمية ، وهي بنت عم رسول الله ﷺ
 وهي ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، وهذا
 لا خلاف فيه وقد سبق بيانها عن روايات البخارى ومسلم وغيرهما ، وإنما
 بهت عليه لئلا يتر به ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن أحرمت المعبد بغير إذن المولى جاز للمولى أن يحلله لأن منفعته
 مستحقة له فلا يملك إبطالها عليه بغير رضاه ، فإن ملكه السيد مالا وقتلنا
 إته يملك تحلل بالهدى وإن لم نملكه أو ملكه — وقتلنا إته لا يملك — فهو كالحر
 المعسر ، وهل يتحلل قبل الهدى أو الصوم ؟ على ما ذكرناه من القولين في الحر
 ومن أصحابنا من قال : يجوز للمعبد أن يتحلل قبل الهدى والصوم قولاً واحداً
 لأن على المولى ضرراً في بقاءه على الإحرام ، لأنه ربما يحتاج أن يستخذه في
 قتل صيد أو إصلاح طيب وإن أحرمت بإذن المولى لم يجز أن يحلله ، لأنه لا تم
 عقده بإذن المولى فلم يملك إخراجه منه كالنكاح .

وإن أحرمت المكتتب بغير إذن المولى ففيه طريقتان (أحدهما) أنه على
 قولين بناء على القولين في سفره للتجارة . ومن أصحابنا من قال : له أن يمنعه
 قولاً واحداً . لأن في سفر الحج ضرراً على المولى من ^(١) غير منفعة ، وسفر
 التجارة فيه منفعة للمولى .

(الشرح) قوله (لأنه عقد) احتراز مما لو رآه يحطب أو يحتش قمعه
 إتامه وقوله (لازم) احتراز من الجمالة إذا شرع العبد فيها . وقوله
 (عقد باذن) احتراز من غير المأذون .

(أما الأحكام) فقد سبق بيان شرح جميع ما ذكره المصنف مع جبل من

(١) في شوقي (غير منفعة) (ط) .

الفوائد والفروع والمستكثرات في أول كتاب الحج عند ذكر المصنف أن
العبد لا يلزمه الحج ويصح منه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن أحرمت المرأة بغير إذن الزوج فإن كان في تطوع جاز له أن يحللها ،
لأن حق الزوج واجب فلا يجوز إبطاله عليه بتطوع ، وإن كان في حجة الإسلام
ففيه قولان (أحدهما) أن له أن يحللها لأن حقه على الفور والحج على التراخي ،
فقدم حقه (والثاني) أنه لا يملك لأنه فرض فلا يملك تحليلها منه كالصوم
والصلاة) .

(الشرح) قوله (لأنه فرض فلا يملك تحليلها منه) ينتقض بصوم
الكفارة والتذر في الذمة والقضاء الذي لم ينتقض ، فإن له منعها من كل
ذلك في الأصح وكان ينبغي أن يقول : فرض بأصل الشرع والله أعلم .

(أما الأحكام) فقال أصحابنا : ينبغي للمرأة أن لا تحرم بغير إذن
زوجها ، ويستحب له أن يحج بها ، واحتجوا فيه بحديث ابن عباس رضى
الله عنهما أن رسول الله ﷺ خطب فقال « لا يخلون رجل بامرأة ، ولا تسافر
امرأة إلا مع محرم ، فقام رجل فقال : يا رسول الله إن امرأتى خرجت حاجة
وإني كتبت في غزوة كذا . قال : فانطلق فاحجج مع امرأتك » رواه البخاري
ومسلم . فإن أرادت حج إسلام أو تطوع فأذن الزوج وأحرمت به لزمه
تمكينها من إتمامه بلا خلاف ، سواء كان فرضاً أو قفلاً كما سبق فيها لو
أذن لعبده في الإحرام فأحرم وكما لا يجوز له تحليلها لا يجوز لها التحلل ،
فإن تحللت لم يصح تحللها ولم تخرج من الحج ، كما لو نوى غيرها
الخروج من الحج بلا إحصار فإنه لا يخرج منه بلا خلاف وإن أرادت حج
الإسلام فمنعها الزوج فهل له المنع ؟ فيه قولان مشهوران ، وعجب كيف
أهملهما المصنف !! قال القاضى أبو الطيب في تعليقه : المتنصوص في باب
الحج المرأة والعبد من المناسك الكبير أن للزوج منعها ، ونص الشافعى

في باب خروج النساء إلى المساجد من اختلاف الحديث على أنه ليس له منعها .

وقال البنديجي : نص الشافعي في عامة كتبه أن له منعها ، وافترقا على أن الصحيح من هذين القولين أن له منعها ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والمحاملي وآخرون ، قال القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد والروايات وغيرهما : هذا القول هو الصحيح المشهور ، واحتجوا له بحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال « ليس لها أن تطلق إلى الحج إلا بأذن زوجها » رواه الدارقطني والبيهقي . ولأن حق الزوج على الفور والحج على التراخي ، فقدم ما كان على الفور ، كما تقدم العدة على الحج بلا خلاف .

(والقول الثاني) ليس له منعها لعموم قوله ﷺ « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر ، وقياسا على الصوم والصلاة . وأجاب الأولون عن الحديث بأنه محمول على أنه تنزيه أو على غير المتزوجات ، لأن غير المتزوجات لم يتعلق بهن حق على الفور ، وذلك كالنيت والأخت ونحوهما ، وأن المراد لا تمنعوهن مساجد الله للصلوات ، وهذا هو ظاهر سياق الحديث ، والله أعلم .

قال أصحابنا : والفرق بين الحج والصوم والصلاة أن مدته طويلة بخلافهما ، والله تعالى أعلم .

فإن أحرمت بحج الإسلام بغير إذنه قال أصحابنا : إن قلنا : ليس له منعها من الابتداء فليس له تحليلها (وإن قلنا) له منعها فهل له تحليلها ؟ فيه قولان مشهوران وهما اللذان ذكرهما المصنف هنا وفي التنبيه ، قال انقاضي أبو الطيب والروايات وغيرهما : نص عليهما الشافعي في باب حج المرأة والعبد ، قال أصحابنا (أصحابهما) أن له تحليلها ، وهو نصه في مختصر المزني ومما صرح بتصحيحه الجرجاني في التحرير والغزالي في الخلاصة

والرويانى فى الحلية وأبو على الفارقى فى فوائد المذهب والرافعى فى كتابيه
وغيرهم . وشذ عنهم الحاملى فى المقنع ، فجزم بأنه ليس له تحليلها لأنه
يضيق بالشروع (والمذهب) أن له تحليلها ، كما صححه الجمهور ، لأن
حق الزوج سابق والله أعلم .

قال الدارمى والجرجانى فى التحرير : وحجة النذر كالإسلام ، فإذا
أحرمت بها بغير إذنه فله تحليلها فى أصح القولين ، وينبى أن يكون القضاء
كذلك والله أعلم .

أما إذا أحرمت بحجة تطوع فله منعها منه بلا خلاف ، فإن أحرمت
به فهل له تحليلها منه ؟ فيه طريقان مشهوران حكاهما القاضى أبو حامد
المروذى والشيخ أبو حامد الإسفراينى والدارمى والقاضى أبو الطيب فى
كتابه المجموع والتجريد والمساوردى والقاضى أبو على البنديجى والقاضى
حسين والفورانى وإمام الحرمين والغزالى وابن الصباغ والمثولى والبغوى
وصاحب العدة والرويانى الشاشى وخلّاق آخرون (أصحابنا) باتفاقهم له
تحليلها (والثانى) لا ، لأنها لما أحرمت بها صارت كحجة الإسلام ، لأن
حجة التطوع تلزم بالشروع والله أعلم .

(فسر) قال أصحابنا : حيث أبحنا له تحليلها لا يجوز لها أن تتحلل
حتى يأمرها ، فإذا أمرها تحللت كما يتحلل المحصر سواء ، فتذبح الهدى
وتتوى عنده الخروج من الحج ، وتقصر رأسها أو ثلاث شعرات إذا قلنا
الحلق نسك ، فإن كانت واجدة للهدى فلا بد مما ذكرناه ، وإن كانت غادمة
له فهم كالحر المحصر : إذا عدم الهدى ، وقد سبق إيضاحه ، واتفق
أصحابنا على أن تحليلها لا يحصل إلا مما يحصل به تحليل المحصر ، وأنها
لو تطيبت أو جومت أو قتلت صيدا أو فعلت غير ذلك من محظورات
الإحرام أو فعل الزوج ذلك بها لا تصير متحللة بل يلزمه القدية فيما
ارتكبه ، والله أعلم . قال أصحابنا : ومتى أمرها بالتحلل حيث جوزناه

له لزمها المبادرة به وإن امتنعت منه مع تمكنها جاز للزوج وطؤها وسائر الاستمتاع بها ولا إثم عليه وعليها هي الإثم لتقصيرها وكذلك الأمة إذا امتنعت من التحلل فللسيد وطؤها ولا إثم عليه وعليها هي الإثم .

وحكى إمام الحرمين هذا عن الصيدلاني ثم قال الإمام : وهذا فيه نظر ، لأن المحرمة حرام لحق الله تعالى ، كما أن المرتدة حرام لحق الله تعالى ، فيحتمل تحريمها على الزوج والسيد . هذا كلام الإمام والمذهب القطع بالجواز كما قاله الصيدلاني وغيره ، وبه جزم الغزالي وغيره ، والله أعلم .

(فرع) ليس للأمة المزوجة الإحرام إلا بإذن السيد والزوج جميعا بلا خلاف لأن لكل واحد منهما حقا ، فإن أذن أحدهما فلآخر المنع بلا خلاف ، فإن أحرمت بغير إذنها ، قال الدارمي : إن اتفقا على تحليلها فلهما ذلك ، وإن اتفقا على بقائها وذهاها في الحج جاز ، وإن أراد السيد تحليلها فله ذلك ، وإن أراد الزوج ، قال ابن القطان : نص الشافعي أن له ذلك ، قال ابن القطان : فيحتمل هذا ويحتمل أن يقال : لا يحللها ، لأن للسيد المسافرة بها ، نقله الدارمي . ونقل الروياني عن القفال أن المذهب أن المزوج تحليلها ، كما هو للسيد ، وأن من الأصحاب من قال بالنسبة إلى الزوج كالزوجة الحرة إذا أحرمت بتطوع ، هل له تحليلها ؟ فيه طريقتان ، والمذهب الأول .

(فرع) قال الدارمي : إذا أحرمت في العدة فإن كانت رجعية فلم يراجعها ، فليس له تحليلها ، وله منعها من الخروج ، فإن قضت العدة ولم يراجعها مضت في الحج ، فإن أدركته فذلك ، وإن فاتها فلها حكم القوات وإن راجعها فهل له تحليلها ؟ فيه القولان السابقان ، وإن كانت مطلقة بآئنا فليس له تحليلها بلا خلاف ، وله منعها ، فإن أدركت الحج بعد انقضاء العدة وإلا فهي كذات القوات ، ولو أحرمت ثم طلقها فوجبت العدة

أقامت على إحرامها ، ولم يجز لها التحلل ، فإن انقضت عدتها فأدركت الحج فذاك ، وإن فاتها - قال ابن المزبان : إن كانت هي سبب وجوب العدة بخيار ونحوه فهي المفوتة وإن طرأت بغير اختيارها ففي القضاء وجهان بناء على القولين في المحصر إذا سلك طريقاً ففاته ، هذا كلام الدارمي .

وكذا قال الروياني والرافعي وغيرهما إن المعتدة الرجعية إذا أحرمت فلزوج منعها من الذهاب في الحج ، وليس له تحليلها ولكن له رجعتها ، فإذا رجع هل له تحليلها ؟ فيه القولان ، وجزم الرافعي بأنه يحللها بعد المراجعة ، وهو تفريع على الأصح وإلا فالقولان لا بد منهما كما ذكره الدارمي والروياني وغيرهما . ونقل الروياني فيما إذا حرمت بحج تطوع ثم طلقت ثم اعتدت ففاتها قولين (أحدهما) يجب القضاء كالخطأ في العدد (والثاني) لا ، لعدم تقصيرها ، وهذا موافق لما ذكره ابن المزبان والله أعلم .

وقال المساوردي : إذا أحرمت ثم وجبت العدة بوفاة زوج أو طلاقه نزمها المضي في الإحرام وأعمال النسك ، ولا تكون العدة مانعة لأن الإحرام سابق ، قال : فإن منعها حاكم من إتمام الحج بسبب العدة صارت كالمحصر ، فتحلل وعليها دم الإحصار .

(فروع) لو أذن لزوجه في الإحرام ثم رجع عن الإذن أو اختلفا فادعت الإذن وأنكره ، ففيه التفصيل الذي قدمته في أول كتاب الحج في مثل ذلك بين العبد والسيد ، كذا قاله الدارمي والله أعلم .

(فروع) إذا أرادت الحج ، قال المساوردي والمحاملي وغيرهما من الأصحاب : إن كان الحج فرضاً جاز لها الخروج مع زوج أو محرم أو نسوة ثقات ، ويجوز مع امرأة ثقة قال المساوردي ومن الأصحاب من قال :

إذا كان الطريق أمنا لا يخاف خلوة الرجال بها جاز خروجها بغير محرم ، وبغير امرأة ثقة ، قال : هذا خلاف نص الشافعي قالوا : فإن كان الحج تطوعا لم يجوز أن تخرج إلا مع محرم ، وكذا السفر المباح كسفر الزيارة والتجارة لا يجوز خروجها في شيء من ذلك إلا مع محرم أو زوج . قال المساردي : ومن أصحابنا من جواز خروجها مع نساء ثقات ، كسفرها للحج الواجب ، قال : وهذا خلاف نص الشافعي . وكذا قال الشيخ أبو حامد في تعليقه لا يجوز لها الخروج في حج التطوع إلا مع محرم ، نص عليه الشافعي في كتاب العدد من الأم ، فقال : لا يجوز الخروج في حج التطوع إلا مع محرم .

قال أبو حامد : ومن أصحابنا من قال : لها الخروج بغير محرم في أي سفر كان واجبا كان أو غيره ، وهكذا ذكر المسألة البنديجي وآخرون وحاصله أنه يجوز للخروج للحج الواجب مع زوج أو محرم أو امرأة ثقة ، ولا يجوز من غير هؤلاء ، وإن كان الطريق أمنا ، وفيه وجه ضعيف أنه يجوز إن كان أمنا . وأما حج التطوع وسفر الزيارة والتجارة وكل سفر ليس بواجب فلا يجوز على المذهب الصحيح المنصوص إلا مع زوج أو محرم ، وقيل : يجوز مع نسوة أو امرأة ثقة كالحج الواجب ، وقد سبقت هذه المسألة مختصرة في أول كتاب الحج في ذكر استطاعة المرأة والله أعلم .

(فسر) قد ذكرنا تفصيل مذهبنا في حج المرأة . وذكرنا أن الصحيح أنه يجوز لها في سفر حج الفرض أن تخرج مع نسوة ثقات . أو امرأة ثقة ، ولا يشترط المحرم ولا يجوز في التطوع وسفر التجارة والزيارة ونحوهما إلا بمحرم . وقال بعض أصحابنا : يجوز بغير نساء ولا امرأة إذا كان الطريق أمنا . وهذا قال الحسن البصري وداود ، وقال مالك : لا يجوز بأمرأة ثقة . وإنما يجوز بمحرم أو نسوة ثقات ، وقال أبو حنيفة

وأحمد : لا يجوز إلا مع زوج أو محرم ، قال الشيخ أبو حامد : والمسافة التي يشترط أبو حنيفة فيها المحرم ثلاثة أيام فإن كان أقل لم يشترط . واحتج لهم بحدّث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « لا تسافر امرأة ثلاثاً إلا معها ذو محرم » رواه البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليال إلا ومعها ذو محرم » .

وعن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « لا تسافر امرأة إلا مع محرم » فقال : يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا وأمرأتي تريد الحج قال : أخرج معها » رواه البخاري ومسلم . وعن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم » رواه البخاري ومسلم . وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة » رواه البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم « مسيرة يوم » وفي رواية له « ليلة » وفي رواية صحيحة في سنن أبي داود « مسيرة بريد » وقياساً على حج التطوع وسفر التجارة والزيارة ونحوهما .

واحتج أصحابنا بحدّث عدى بن حاتم قال « بينما أنا عند النبي ﷺ إذ أتني رجل فشكا إليّ الفاقة ، ثم أتاه آخر فشكا قطع السبيل ، فقال : يا عدى هل رأيت الحيرة ؟ قلت : لم أرها وقد أبثت عنها ، قال : فإن طال بك حياة لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة ، لا تخاف إلا الله ، قال عدى : فرأيت الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله » رواه البخاري ، وسبق ذكره في استطاعة المرأة (فإن قيل) لا يلزم من حدّث عدى جواز سفرها بغير محرم ، لأن النبي ﷺ

أخبر بأن هذا سيقع ووقع ولا يلزم من ذلك جوازه ، كما أخبر ﷺ
بأنه سيكون دجالون كذابون ، ولا يلزم من ذلك جوازه . قال أصحابنا :
فجوابه أن هذا الحديث خرج في سياق ذم الحوادث .

(وأما) حديث عدى فخرج في سياق المدح والفضيلة واستعلاء
الإسلام ورفع مناره ، فلا يسكن حمله على ما لا يجوز . قال الشيخ أبو حامد
(فإن قيل) هذا الخبر متروك الظاهر بالإجماع لأن فيه أنها تخرج بغير
جوار ولا خلاف أنها لا تخرج بغير جوار ، ولو امرأة واحدة (فالجواب)
أن بعض أصحابنا جوز خروجها وحدها بغير امرأة كما سبق ، وعلى
مذهب الشافعي ومنصوصه يشترط المرأة ولا يلزم من ذلك ترك الظاهر
لأن حقيقته أن لا يكون معها جوار أصلا - والجوار الملاصق والقريب -
ونحن لا نشترط في المرأة التي تخرج معها كونها ملازمة لها ، فإن مشى
قدام القافلة أو بعدها بعيدة عن المرأة جاز ، فحصل من هذا أنا نقول بظاهر
الحديث ، هذا كلام أبي حامد . قال أصحابنا : ولأنه سفر واجب فلم
يشترط فيه المحرم كالهجرة . قال أصحابنا : وقياسا على ما إذا كانت
المسافة مرحلتين ، فإن الحنفية وافقونا على أنه لا يشترط المحرم (فإن
قالوا) إنما جاز في المرحلتين لأنه ليس بسفر (قلنا) هذا مخالف للأحاديث
الصحيحة السابقة .

(وأما) الجواب عن الأحاديث التي احتجوا بها فمن أوجه (أحدها)
جواب الشيخ أبي حامد وآخرين أنها عامة فنخصها بما ذكرناه (والثاني)
أنه محمول على سفر التجارة والزيارة وحج التطوع وسائر الأسفار غير
سفر الحج الواجب (الثالث) ذكره القاضي أبو الطيب أنه محمول على
ما إذا لم يكن الطريق أمنا (والجواب) عن قياسهم على حج التطوع وسفر
التجارة وأنه ليس بواجب بخلاف حج الفرض والله أعلم .

(وإن أحرَم الولد بغير إذن الأبوين — فإن كان في حج فرض — لم يكن لهما تحليله ، لأنه فرض ، فلم يجز إخراجه منه كالصوم والصلاة ، وإن كان في حج تطوع ففيه قولان (أحدهما) يجوز لهما تحليله . لأن النبي ﷺ قال لمن أراد أن يجاهد وله أبوان : (غنيمتهما فجاهد) فمنع الجهاد لهما وهو فرض ، فدل على أن المنع من التطوع لهما أولى (والثاني) لا يجوز ، لأنه قرينة لا مخالفة عليه فيها ، فلا يجوز لهما تحليله منها كالصوم) .

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظه (وقوله) لأنه قرينة لا مخالفة عليه فيها احتراز من الجهاد .

(أما الأحكام) فقال أصحابنا : من كان له أبوان أو أحدهما استحب أن لا يحرم إلا باذنها أو إذن الحي منهما ، فإن أذن له في حج فرض أو تطوع فأحرم لم يكن لهما تحليله ولا منعه بلا خلاف ، كما سبق في العبد والزوجة ، وإن منعه الإحرام أو منعه أحدهما فإن كان في حج تطوع فلها المنع على المذهب ، وبه قطع الجماهير في الطريقتين ، وحكى الرافعي وجها شاذا أنه ليس لهما منعه منه . وهذا ليس بشيء فإن أحرم بالتطوع فهل لهما تحليله ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) لهما ، ولكل واحد منهما تحليله . وأشار إليه الشافعي في الإملاء ومن نص على تصحيحه القاضي حسين في تعليقه والجرجاني في التحرير وغيرها (والثاني) ليس لهما تحليله ، نص عليه في الأم وصححه الفارقي والصحيح الأول .

أما إذا أراد حج فرض الإسلام أو قضاء نذر ، فليس لهما منعه ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجماهير في الطريقتين . وحكى صاحب العدة والروائي والرافعي فيه وجها شاذا أن لهما منعه من الفرض كالتطوع وليس بشيء ، فإن أحرم به فليس لهما تحليله منه على المذهب ، وبه قطع الجمهور .

وحكى القاضى حسين والرويانى والرافعى وغيرهم فيه طريقا آخر أنه على قولين كالزوجة وليس بشئ ، والله أعلم .

وإذا أحرم بالتطوع وأراد الأبوان تحليله كان لهما ذلك على الأصح كما ذكرنا فلو أراداه أحدهما فهو كما لو أراداه . هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وقال الماوردى : إن أراد الأب تحليله فله ذلك على قولنا لهما تحليله . وإن أراده الأم فلا ، وحكاه الرويانى عن الماوردى ثم قال : وهذا مشكل ، وهو كما قال الرويانى فالصحيح أن الأم كالأب فى هذا ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا ، حيث جوزنا لهما تحليله فهو كتحليل الزوجة فيؤمر الولد بأن يتحلل بما يتحلل به المحصر من النية والذبح والحلق ، وقد سبق بيانه واضحا .

(فرع) تحليل الولد من العمرة ومنعه منها كالنجس فى كل ما ذكرناه باتفاق الأصحاب .

(فرع) إذا أراد الولد السفر لطلب العلم فقد جزم المصنف فى أول كتاب السير بأنه يجوز بغير إذن الأبوين ، قال : وكذلك سفر التجارة لأن الغالب فيها السلامة . وبسط البغوى المسألة هنا فقال : إن أراد الولد الخروج لطلب العلم بغير إذن الأبوين - نظر إن كان هناك من يتعلم منه - لم يجز ولهما منعه ، وإن لم يكن نظر ، فإن أراد تعلم ما هو فرض عين لم يكن لهما منعه .

وفى فرض الكفاية وجهان (أصحابهما) لا يجوز لهما منعه لأنه فرض عليه ما لم يبلغ واحد هناك درجة الفتوى ، حتى لو كبر المفتى وشاخ جاز لشاب أن يخرج لطلب العلم إن لم يمكنه التعلم من الشيخ . قال : ولو

خرج واحد للتعلم هل لآخر أن يخرج بغير إذن الأبوين ؟ فيه وجهان :
(أحدهما) لا ، لأنه قام به غيره كالجهاد (والثاني) نعم ، لأن قصد إقامة الدين لا خوف فيه ، هذا كلام البغوي .

(فرع) قال أصحابنا : من عليه دين حال وهو موسر ، يجوز لمستحق الدين منعه من الخروج إلى الحج وحبه ، ما لم يؤد الدين ، فإن كان أحرم فليس له التحلل كما سبق ، بل عليه قضاء الدين والمضي في الحج . وإن كان معسرا فلا مطالبة ولا منع ، وإن كان مؤجلا فلا منع ولا مطالبة ، لكن يستحب أن لا يخرج حتى يوكل من يقضى الدين عند حلوله .

(فرع) حيث جوزنا تحليل الزوجة والولد فتحللا ، فلهما حكم المتحلل بحصر خاص ، فإن كان حج تطوع لم يجب قضاؤه على أصح القوانين ، وإن كان فرضا ففيه التفصيل السابق في حكم الحاج المحصر .

(فرع) قال إمام الحرمين وغيره : قول الأصحاب للسيد تحليل العبد ، وللزوج تحليل الزوجة وللوالد تحليل الولد . هذا كله مجاز ، ولا يصح التحليل من هؤلاء المذكورين ، بل معناه أنهم يأمرؤن العبد والزوجة والولد بالتحلل ، فيتحلل المأمور بالنية مع الذبح والحلق على تفصيله السابق ، وهذا واضح لا شك فيه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا أحرم وشروط التحلل لغرض صحيح مثل أن يشترط أنه إذا مرض تحلل ، أو إذا ضاعت نفقته تحلل . ففيه طريقان (أحدهما) أنه على قولين (أحدهما) لا يثبت الشرط ، لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر ، فلم يجز الخروج منها بالشرط كالصلاة المفروضة (والثاني) أنه يثبت الشرط ، لما روى ابن عباس « أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب قالت : يا رسول الله إني امرأة ثقيلة . وإني أريد الحج ، فكيف تأمرني أن أהל قال أهلي واشترطي

ان محلى حيث حبستى « فدل على جواز الشرط (ومنهم) من قال : يصح الشرط قولاً واحداً لأنه علق أحد القولين على صحة حديث ضباعة [وقد صح حديث ضباعة]^(١) فعلى هذا إذا شرط أنه إذا مرض تحلل لم يتحلل إلا بالهدى . وإن شرط أنه إذا مرض صار حلالاً فمرض ، صار حلالاً . ومن أصحابنا من قال : لا يتحلل إلا بالهدى ، لأن مطلق كلام الأمامي يحمل على ما تقرر في الشرع ، والذي تقرر في الشرع أنه لا يتحلل إلا بالهدى ، فأما شرط أنه يخرج منه إذا شاء أو يجامع فيه إذا شاء ، فلا يجوز له ، لأنه خروج من غير عذر ، فلم يصح شرطه .

(الشرح) حديث ضباعة رواه البخاري ومسلم وتقدمت طرقه ، وبيان ما يتعلق به مع بيان الأحاديث والآثار الواردة في المسألة مع بيان الفصل جسيماً وبسطاً واضحاً في فصل إحصار الغريم والمريض ، ويحصل مما قررناه هناك ، أن قول المصنف لم يتحلل إلا بالهدى اختيار منه للضعيف من القولين (الأصح) أنه لا دم ، هذا إذا أطلق أنه يتحلل ، أما إذا قال : أتحلل بالهدى لزمه بلا خلاف وإن قال : أتحلل بلا هدى ، فلا يلزمه بلا خلاف كما سبق إيضاحه هناك .

(وقوله) لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر احتراز من صلاة التطوع وصومه (وقوله) كالصلاة المفروضة تصريح منه بما هو مذهب الشافعي وجميع أصحابه أنه لا يجوز لمن دخل في صلاة مفروضة مؤداة في أول وقتها أو مقتضية أو صوم واجب بقضاء أو نذر أو كفارة الخروج بلا عذر ، وإن كان الوقت واسعا وقد سبقت المسألة واضحة في باب التيمم ، وفي آخر باب مواقيت الصلاة وآخر كتاب الصيام . والله أعلم .

(١) ما بين القولين ساقط من ش و في (ط) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا أحرم ثم ارتد ففيه وجهان (أحدهما) يبطل إحرامه ، لانه إذا بطل الإسلام الذي هو أصل فلان يبطل الإحرام الذي هو فرع أولى (والثاني) لا يبطل كما لا يبطل بالجنون والموت ، فعلى هذا إذا رجع إلى الإسلام بنى عليه) .

(الشرح) قوله : (فلان يبطل الإحرام) وهو فرع ينتقض بالوضوء ، فانه فرع ولا يبطل بالردة على المذهب كما سبق بيانه في باب ما ينقض الوضوء ، وهذان الوجهان اللذان ذكرهما المصنف (أحدهما) عند الأكثرين يبطل . وفي المسألة وجهان آخران ، وقد سبق ذكر الأوجه الأربعة مع فروعها في باب ما يجب بمحظورات الإحرام في مسائل إفساد الحج بالجماع والله أعلم .

(فصل) في مسائل من مذاهب العلماء في الإحصار .

(منها) المحرم بالحج له التحلل إذا أحصره عدو بالإجماع ، ويلزمه دم وهو شاة ، هذا مذهبا ، ومذهب أبي حنيفة وأحمد والجمهور . وعن مالك لا دم عليه دليلنا قوله تعالى « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَبْرَأْتُمْ مِنَ الْهَدْيِ » وتقرير الآية الكريمة « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ » فلكم التحلل ، وعليكم « ما استبسر من الهدى » .

(فسر) إذا أحرم بالعمرة فأحصر فله التحلل عندنا وعند الجمهور ، ومنعه مالك لأنها تفتت . دليلنا قوله تعالى « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ » ونزلت عام الحديدية حين كان النبي ﷺ وأصحابه أحرموا بالعمرة ، فتحللوا وذبحوا الهدايا ، وحديث هذه القصة في الصحيح مشهورة .

(فسر) يجوز عندنا التحلل بالإحصار قبل الوقوف وبمده ، سواء أحصر عن الكعبة فقط أو عن عرفات فقط أو عنهما . وقال أبو حنيفة : لا يتحلل بالإحصار بعد الوقوف ، فإن أحصر بعد الوقوف عن الكعبة وعرفات تحلل ، وإن أحصر عن أحدهما لم يجر له التحلل ، دليلنا قوله تعالى « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ » الآية ولم يفرق .

(فسرع) ذبح هدى الإحصار حيث أحصر ، سواء كان في الحرم أو غيره وقال أبو حنيفة : لا يجوز ذبحه إلا في الحرم ، قال : ويجوز قبل النحر . وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز قبل يوم النحر ، دليلنا الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ « نحر هديه هو وأصحابه بالحديبية وهي خارج الحرم » .

(فسرع) إذا تحلل بالإحصار ، فإن كان حجه فرضاً بقي كما كان قبل هذه السنة ، وهذا مجمع عليه ، وإن كان تطوعاً لم يجب قضاءه عندنا ، وبه قال مالك وأحمد وداود ، وقال أبو حنيفة ومجاهد والشعبي وعكرمة والنخعي : يلزمه قضاء التطوع أيضاً .

(فسرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز التحلل بالمرض وغيره ^(١) سواء العذر من غير شرط ، وبه قال ابن عمر وابن عباس ومالك وأحمد وإسحاق .

وقال عطاء والنخعي والثوري وأبو حنيفة وأبو ثور وداود : يجوز التحلل بالمرض وكل عذر حدث ، وسبق دليل المسألة .

(فسرع) يجوز للمكي التحلل إذا أحصر عن عرفات ، هذا مذهبنا ، وبه قال أبو ثور وابن المنذر . وقال محمد بن الحسن وغيره ^(٢) .

(فسرع) ذكرنا أن الأصح عندنا أنه له منع زوجته من حجة الإسلام . قال مالك وأبو حنيفة وداود : ليس له ذلك . وأما اشتراط المحرم مع المرأة في السفر فقد سبق قريباً بيانه ، ومذاهب العلماء فيه ، والله أعلم .

(١) كذا في ش و ق ولعل العبارة حدث فيها تعريف وكانت (لا يجوز التحلل سواء للبدن بالمرض وغيره من غير شرط) فليحذف (طه) .

(٢) سائر الأصول والنسخت « لا يجوز التحلل للمكي إذا أحصر عن عرفات » .

(الطي)

باب الهدى

قال المصنف رحمه الله تعالى

(يستحب لمن قصد مكة حاجا أو معتمرا أن يهدي إليها من بهيمة الأنعام وينحره ويفرقه ، لما روى أن رسول الله ﷺ « أهدى مائة بدنة » ويستحب أن يكون ما يهديه سمينا حسنا لقوله تعالى (ومن يعظم شعائر الله) قال ابن عباس في تفسيرها : الاستسمان والاستحسان والاستعظام ، فإن نذر وجب عليه لأنه قرية فلزمت بالنذر) .

(الشرح) حديث « أهدى النبي ﷺ مائة بدنة » صحيح رواه البخاري ومسلم والتصريح بالمائة في رواية البخاري « وشعائر الله » معالم دينه ، واحداثها شعيرة ، وأصل الشعائر والأشعار ، والشعار الأعلام . وقوله « قرية » يسكان الراء وضما - لغتان مشهورتان ، قرىء بها في السبع الأكثرون بالإسكان وورش بالضم . والهدى يسكان الدال مع تخفيف الياء ، وبكسر الدال مع تشديد الياء - لغتان مشهورتان حكاهما الأزهري وغيره . قال الأزهري : الأصل التشديد والواحدة هدية وهدية ، ويقال فيه أهديت الهدى .

قال العلماء : والهدى ما يهدي إلى الحرم من حيوان وغيره ، والمراد هنا ما يجرى في الأضحية من الإبل والبقر والغنم خاصة ، لهذا قيده المصنف بقوله أن يهدي إليها من بهيمة الأنعام فخصه بهيمة الأنعام لكونه يطلق على كل ما يهدي والأنعام هي الإبل والبقر والغنم ، والله أعلم .

(أما الأحكام) فاتفقوا على أنه يستحب لمن قصد مكة حجج أو عمرة أن يهدي هديا من الأنعام وينحره هناك ، ويفرقه على المساكين الموجودين في الحرم . ويستحب أن يكون ما يهديه سمينا حسنا كاملا نفيسا ، لما ذكره المصنف ، ولا يجب الهدى إلا بالنذر ، والله أعلم .

(شروع) يستحب أن يكون الهدى معه من بلده ، فإن لم يفعل فشراؤه من الطريق أفضل من شرائه من مكة ، ثم من مكة ، ثم عرفات ، فإن لم يسقه أصلاً بل اشتراه من منى جاز وحصل أصل الهدى . هذا مذهبننا وبه قال ابن عباس وأبو حنيفة وأبو ثور والجمهور . وقال ابن عمر وسعيد بن جبیر : لا هدى إلا ما أحضر عرفات .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن كان من الإبل والبقر فالمستحب أن يشعرها في صفحة سنامها الأيمن ويقلدها نملين ، لما روى ابن عباس أن النبي ﷺ « صلى الظهور في ذي الحليفة ثم أتى بيئته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، ثم سلت الدم عنها ثم قلدها نملين » ولأنه ربما اختلط بغيره ، فإذا أشعر وقلد تميز ، وربما ند فيعرف بالإشعار والتقلد غيرد . وإن كان غنماً قلده ، لما روت عائشة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ « أهدى مرة غنماً مقلدة ، وتقلد الغنم خرب القرب » لأن الغنم ينقل عليها حمل التعل ولا يشعرها ، لأن الإشعار لا يظهر في الغنم لكثرة شعرها وصوفها) .

(الشرح) حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه مسلم بلفظه « وحديث عائشة رواه مسلم بلفظه والبخاري بمعناه . وقوله « يشعرها » بضم الياء ، وأصل الإشعار الإعلام . وقوله « صفحة سنامها الأيمن » كان ينبغي أن يقول اليمنى ، لأن الصفحة مؤنثة ، وهذا وصف لها ، ولكن قد ثبت في صحيح مسلم في حديث ابن عباس « هذا صفحة سنامها الأيمن » فينعين تأويله ، وهو أن يكون المراد بالصفحة الجانب . وخرب القرب — بضم الخاء المعجمة وفتح الراء ، وهي عراها واحدها خربة كركبة وركب . وقوله « ند » هو بفتح النون وتشديد الدال — أي هرب .

(أما الأحكام) فاتفق الشافعي والأصحاب على أنه يسن لمن أهدى شيئاً من الإبل والبقر أن يشعره ويقلده ، فيجمع بين الإشعار والتقليد ، وأنه إذا أهدى غنماً قلدها ولا يشعرها .

قال أصحابنا : يستحب كون الإشعار والتقليد في الجميع والهدى مستقبل القبلة ، وصح ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وهذا كله لا خلاف ، فيه وأما قول المصنف في التبيه : ويقلد البقر والغنم ولا يشعرها ، فجعل البقر كالغنم فغلط للذهول لا أنه تعمد ، وأنه وجه في المذهب وقد نبهت عليه في التحرير في صحيح التبيه والله أعلم .

ولا فرق فيما ذكرناه بين هدى التطوع والمنذور قال المصنف والأصحاب : المراد بالإشعار هنا أن يضرب صفحة سنامها اليمنى بحديدة ، وهي باردة مستقبلة القبلة فيدميها ثم يلطخها بالدم ، لما ذكره المصنف ، قالوا وتقليد الإبل والبقر يكون بتعليق من هذه النعال التي تلبس في الرجلين في الإحرام ، ويستحب أن يكون له قيمة ويتصدق بها بعد ذبح الهدى ، وتقليد الغنم بخرب القرب ، وهي عراها وآذانها ، والخيوط المفتولة ونحوها ، قالوا : ولا يقلدها النعل ولا يشعرها لما ذكره المصنف : ولو ترك التقليد والإشعار فلا شيء عليه لكن فاته الفضيلة .

ويجوز في الإبل والبقر تقديم الإشعار على التقليد وعكسه . وفي الأفضل وجهان (أحدهما) وهو نص الشافعي تقديم التقليد أفضل (والثاني) تقديم الإشعار أفضل . حكاه صاحب الحاوي عن أصحابنا كلهم ولم يذكر فيه خلافا ، وصح هذا عن النبي ﷺ وصح الأول عن ابن عمر من فعله . رواه مالك في الموطأ والبيهقي .

(فرع) قد ذكرنا أنه يستحب كون الشعار في صفحة السنام اليمنى . نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب . فلو أهدي بعيرين مقرونين في جبل قال أبو علي البنديجي في كتابه الجامع ، والروباني في البحر : يشعر أحدهما في الصفحة اليمنى والآخر في اليسرى ليشاهد ، والله أعلم .

(شرح) قال الماوردي : قال الشافعي : فإن لم يكن للبقرة والبذرة
سنام أشعر موضع سنامها .

(شرح) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الإشعار والتقليد في الإبل
والبقر ، وبه قال جماهير العلماء من السلف والخلف ، وهو مذهب مالك
وأحمد وأبي يوسف ومحمد وداود . قال الخطابي : قال جميع العلماء :
الإشعار سنة . ولم ينكره أحد غير أبي حنيفة ، وقال أبو حنيفة : الإشعار
بدعة ، ونقل العبدري عنه أنه قال : هو حرام لأنه تعذيب للحيوان ومثله ،
وقد نهى الشرع عنهما .

واحتج أصحابنا بحديث عائشة رضي الله عنها قالت « فتلقت قلائد
بذن رسول الله ﷺ يدي ثم أشعرها وقلدها ، ثم بعث بها إلى البيت وأقام
بالمدينة فما حرم عليه شيء ، كان له حلالا » رواه البخاري ومسلم . وعن
المسور بن مخزومة ومروان بن الحكم قالا : « خرج النبي ﷺ زمن الحديبية
من المدينة مع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كان بذى الحليفة قلد النبي
ﷺ الهدى وأشعره وأحرم بعمره » رواه البخاري .

وعن ابن عباس قال « صلى رسول الله ﷺ بذى الحليفة ثم دعا بناقته
فاشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، وسلت الدم وقلدها نعلين ، ثم ركب
راحلتها فلما استوت به على البداء أهل بالحج » رواه مسلم ورواه
أبو داود بإسناد صحيح وقال : « ثم سللت الدم بيديه » وفي رواية
باصبعيه . وعن نافع « أن ابن عمر كان إذا أهدى هديا من المدينة قلده
وأشعره بذى الحليفة ، يقلده قبل أن يشعره ، وذلك في مكان واحد وهو
موجه للقبلة يقلده نعلين ويشعره من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى
يوقف به مع الناس بعرفة ، ثم يدفع به معهم إذا دفعوا فإذا قدم في غداة
نحره » رواه مالك في الموطأ عن نافع فهو صحيح بالإجماع .

وعن مالك عن نافع أن ابن عمر « كان يشعر بدنه من الشق الأيسر إلا أن يكون صعباً مقرنة ، فإذا لم يستطع أن يدخل منها أشعر من الشق الأيمن ، وإذا أراد أن يشعرها وجهها إلى القبلة ، وإذا أشعرها قال : باسم الله أكبر وأنه كان يشعرها بيده وينحرها بيده قياماً » وروى مالك والبيهقي وغيرهما بالاسناد الصحيح عن ابن عمر أنه قال « الهدى ما قلد وأشعر ووقف به بعرفة » وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن عائشة « لا هدى لا ما قلد ووقف به بعرفة » وإسناده الصحيح عنها قالت « إنما تشعر البدنة ليعلم أنها بدنة » وأما الجواب عن احتجاجهم بالنهي عن المثلة وعن تعذيب الحيوان فهو أن ذلك عام « وأحاديث الإشعار خاصة فقدمت . وأجاب الشيخ أبو حامد بجواب آخر ، وهو أن النهي عن المثلة كان عام غزوة أحد سنة ثلاث من الهجرة والإشعار كان عام الحديبية سنة ست ، وعام حجة الوداع سنة عشر فكان ناسخاً ، والمختار هو الجواب الأول ، لأن النسخ لا يصار إليه مع إمكان الجمع والتأويل ، ولأن النهي عن المثلة باق . والله أعلم .

(شرح) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الإشعار في صفحة السنام اليمنى ، وبه قال أحمد وداود . وقال ابن عمر ومالك وأبو يوسف : يشعرها في الصفحة اليسرى دليلنا حديث ابن عباس السابق في الفرع قبله .

(شرح) ذكرنا أن مذهبنا إشعار البقر مطلقاً ، فإن كان لها سنام أشعرت فيه وإلا ففى موضعه ، وقال مالك : إن كان لها سنام أشعرت فيه . وإلا فلا إشعار .

(شرح) مذهبنا تقليد الغنم للأحاديث السابقة . وقال أبو حنيفة ومالك : « لا يستحب » .

(فروع) يستحب قتل قلائد الهدى لحديث عائشة قالت « فتلقت قلائد بدن رسول الله ﷺ بيدي ثم أشعرها وقلدها ثم بعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حلالا » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية « كنت أقتل القلائد للنبي ﷺ فيقلد الغنم ، ويقيم في أهله حلالا » رواه البخاري ومسلم .

(فروع) إذا قلد الهدى وأشعره لم يصير هديا واجبا على المذهب الصحيح المشهور الجديد بل يبقى سنة ، كما قبل التقليد والإشعار ، وفيه قول شاذ أنه يصير واجبا كما لو نذره باللفظ ، وسيأتي إيضاح المسألة حيث ذكرها المصنف في أول كتاب النذر .

(فروع) إذا قلد هديه وأشعره لا يصير محرما بذلك ، وإنما يصير محرما بنية الإحرام ، وهذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة . وتقول الشيخ أبو حامد عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنهما قالا : يصير محرما بمجرد تقليد الهدى . وهذا النقل الذي ذكره أبو حامد وتابعه عليه الأصحاب فيه تساهل ، وإنما مذهب ابن عباس أنه إذا قلد هديه حرم عليه ما يحرم على المحرم حتى ينحر هديه ، وكذا مذهب ابن عمر إن صح عنه في هذه المسألة شيء ، ودليل ما ذكرته عمرة بنت عبد الرحمن « أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة أن عبد الله بن عباس قال : من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه ، قالت عمرة : قالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس ، أنا فتلت قلائد هدى رسول الله ﷺ بيدي ثم قلدها رسول الله ﷺ بيده ، ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله له حتى نحر الهدى » رواه البخاري ومسلم .

وفي رواية مسلم « أن ابن زياد كتب إلى عائشة » وفي رواية لمسلم « أنا فتلت تلك القلائد من عندهن كان عندنا فأصبح فينا رسول الله ﷺ حلالا »

يَأْتِي مَا يَأْتِي الْحَلَالُ مِنْ أَهْلِهِ أَوْ يَأْتِي مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ « وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرٍو أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ فَأَقْتُلْ قَتْلًا هَدِيهَ ثُمَّ لَا شَيْءَ مِمَّا يَتَجَنَّبُ الْمُحْرَمُ » وَعَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فروع) السنة أن يقلد هديه ويشعره عند إحرامه ، سواء أحرَم من الميقات أو قبله للأحاديث السابقة ، والله أعلم .

(فروع) يستحب لمن لم يرد الذهب إلى الحج أن يبعث هدياً الأحاديث الصحيحة السابقة . ويستحب أن يقلده ويشعره من بلده بخلاف من يخرج بهديه فإنه إنما يشعره ويقلده حين يحرم من الميقات أو غيره كما ذكرنا في الفرع قبله ، ودليل الجميع الأحاديث السابقة ، والله أعلم .

(فروع) قال الشافعي رضي الله عنه : ويجزى في الهدى الذكر والأُنثى ، لأن المقصود اللحم ، والذكر أجود لحماً وأكثر ، ويخالف الزكاة حيث لا يجزى الذكر ، لأن المقصود تسليم الحيوان في الزكاة حياً ليتنفع المساكين بدمه ونسله وصوفه وغير ذلك « قال الشافعي : والأُنثى أحب إلى من الذكر لأنها أركب لحماً والضأن أفضل من المعز ، والفحل أفضل من الخصى . قال أصحابنا لم يرد الفحل الذي يضرب لأن الضراب يهزله ويضعفه ، وإنما أراد الفحل الذي لا يضرب .

(فروع) ثبت عن علي رضي الله عنه قال « أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه أنصدق بلحمها وجلودها وأجلتها . وأن لا أعطى الجزار منها وقال : نحن نعطيهِ من عندنا » رواه البخاري ومسلم .

وفي رواية للبخاري قال : أهدى النبي ﷺ مائة بدنة ، فأمرني بلحومها فقسستها ، ثم أمرني بجلالها فقسستها ، ثم أمرني بجلودها فقسستها ، وافق

الشافعي والأصحاب وغيرهم من العلماء على استحباب تجليل المهدي والصدقة بذلك الجبل ، وتقل القاضي عياض عن العلماء أن التجليل يكون بعد الإشعار ، لئلا يتلطخ بالدم ، وتكون نقاسة الجلال بحسب حال المهدي ، وكان بعض السلف يجلب بالوشى • وبعضهم بالحبرة ، وبعضهم باللادن والأرز ، وكان ابن عمر يجلب بالأنماط ، ويستحب أن يشق على الأسمنة إن كانت قيمتها قليلة لئلا يسقط ، وليظهر الإشعار وإن كانت نفسه لم يشق والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن كان تطوعاً فهو باقٍ على ملكه وتصرفه إلى أن ينحر ، وإن كان نفراً زال ملكه عنه وصار للمساكين ، فلا يجوز له بيعه ولا إيداله بغيره ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه أتى النبي ﷺ فقال « يا رسول الله أهديت نجبية وأعطيت بها ثلاثمائة دينار فأبيعها وأبتاع بضمها بدناً وانحرها : قال : لا ، ولكن انحرها إياها » فإن كان مما يركب جاز له أن يركبه بالمعروف إذا احتاج ، لقوله تعالى « ولكم فيها منافع إلى أجل مسمى » ^(١) وسئل جابر رضي الله عنه عن ركوب الهدي فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : اركبوا بالمعروف إذا الجئت إليها ، فإن نقصت بالركوب ضمن التقصان ، وإن نتجت تبعها الولد وينحره معها سواء حدث بعد الفطر أو قبله ، لما روى أن علياً رضي الله عنه « رأى رجلاً يسوق بدنة ومعها ولدها فقال : لا تشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها ، فإذا كان يوم النحر غلبها وولدها » ولأنه معنى يزيل الملك فاستتبع الولد كالبيع أو العتق ، فإن لم يمكنه أن يمشي حمله على ظهر الأم لما روى أن ابن عمر كان يحمل ولد البنته إلى أن يضحى عليها ولا يشرب لبنها إلا ما لا يحتاج إليه الولد ، ولقول على كرم الله وجهه • ولأن اللبن غذاء الولد ، والولد كلام • فإذا لم يجز أن يمنع الأم علفها لم يجز أن يمنع الولد غذاءه ، وإن فضل عن الولد شيء فله أن يشربه لقوله عز وجل « ولكم فيها منافع إلى أجل مسمى » ولقول على رضي الله عنه • والأولى أن يقتصد به •

وإن كان لها صوف — نظرت فإن كان في تركه صلاح بأن يكون في الشتاء ، وتحتاج إليه للدفاة — لم يجزه ، لأنه ينتفع به الحيوان في دفع البرد عنه ،

(١) من الآية ٢٢ من سورة الحج •

وينتفع به المساكين عند الذبح ، وإن كان الصلاح في جزءه أن يكون في وقت الصيف وقد بقي إلى وقت النحر مدة طويلة جزءه لأنه يترفع به الهدى ويستمر فتنفع به المساكين فإن أحصر نحره حيث أحصر كما قلنا في هدى المحصر ، وإن تلف من غير تفريط لم يضمه لأنه إمالة عنده ، فإذا هلك من غير تفريط لم تضمن كالوديعة . وإن أصابه عيب ذبحه وأجزاه ، لأن ابن الزبير أتى في هداياه بشفقة عوراء فقال « إن كان أصابها بعد ما اشتريتها فامضوها : وإن كان أصابها قبل أن تشتروها فابذلوها » ولأنه لو هلك جميعه لم يضمه ، فإذا نقص بعضه لم يضمه كالوديعة .

(الشرح) حديث ابن عمر في قصة نجية بنت عمر رواه أبو داود وغيره بأسناد صحيح ، إلا أنه من رواية جهم بن الجارود عن سالم بن عبدالله ابن عمر قال البخاري : لا يعرف له سماع مرسل . ووقع في المذهب نجية والذي قاله المحدثون ووقع في رواياتهم نجيا بغيرها .

(وأما) حديث جابر فرواه مسلم ولفظه « سمعت جابر بن عبد الله يسأل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهرا » وعن أنس رضي الله عنه قال « مر رسول الله ﷺ برجل يسوق بدنة فقال : اركبها فقال : إنها بدنة قال : اركبها مرتين أو ثلاثا » رواه البخاري ومسلم . وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله (وأما) حديث علي رضي الله عنه فرواه البيهقي .

(وأما) الأثر عن ابن عمر في حمل ولد البدنة فصحيح ، رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح ، وهو مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول « إذا أتجت البدنة فليحمل ولدها حتى ينحر معها فإن لم يجد له محلا فليحمل على أمه حتى ينحر معها » . (وأما) الأثر عن ابن الزبير فصحيح رواه البيهقي بأسناد صحيح .

(واما الفاظ الفصل) فقولہ (لانه معنى يزول الملك فاستتب الولد) احتراز من التدبير ، فان ولد المدبرة من نكاح أو زنا لا يتبعها في التدبير على أصح القولين . وقوله (يحتاج للدفا) هكذا هو في نسخ المذهب للدفا وهو - بفتح الدال والقاء وبمدها همزة - على وزن الظما ، قال الجوهري : الدفء السخونة يقول فيه : دفء دفا مثل غلى غلى . والاسم الدفء بالكسر وهو الشيء الذي يدفئك . والجمع الدفاء ، والله تعالى أعلم .

(اما الأحكام) ففيها مسائل (إحداها) إذا كان الهدى تطوعا فهو باق على ملكه وتصرفه فله ذبحه وأكله وبيعه وسائر التصرفات لأن ملكه ثابت ولم ينذره وإنما وجد منه مجرد نية ذبحه . وهذا لا يزول الملك كما لو نوى أن يتصدق به أو يعتق عبده أو يطلق امرأته أو يقف داره ، وقد سبق قريبا حكاية قول شاذ أنه إذا قلد الهدى صار كالمنذور ، والصواب الأول .

(أما) إذا نذر هدى هذا الحيوان فانه يزول ملكه بنفس النذر ، وصار الحيوان للمساكين فلا يجوز للناذر التصرف فيه ببيع ولا هبة ولا وصية ولا رهن ولا غيرها من التصرفات التي تزول الملك أو تؤول إلى زواله كالوصية والهبة والرهن ولا يجوز أيضا إبداله بمثله ولا بخير منه . هذا هو المشهور وهو الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي ، وقطع به الأصحاب في جميع الطرق .

وحكى الرافعي وجها أنه لا يزول ملكه حتى يذبحه ويتصدق باللحم ، كما لو قال : لله على إعتاق هذا العبد ، فانه لا يزول ملكه عنه إلا باعتاقه ، وهذا الوجه غلط والصواب ما سبق . وفرق الأصحاب بين الهدى والإعتاق بأن الملك ينتقل في الهدى إلى المساكين ، فانتقل بنفس النذر كالوقوف . وأما الملك في العبد فلا ينتقل إلى العبد ولا إلى غيره ، بل ينفك عن الملك .

قال أصحابنا ولو نذر أضحية معينة فحكمتها حكم الهدى فيما ذكرناه ،
وفيها الوجه الذي حكاه الرافعي .

قال أصحابنا : ولو نذر إعتاق عبد معين لم يجز له بيعه وإبداله .
وإن كان لم يزل الملك فيه بنفس النذر لأنه ثبت بالنذر لهذا العبد حق
فلا يجوز إبطاله عليه قال أصحابنا : فإن خالف فباع الهدى أو الأضحية
لمعينين لزمه استرداده إن كانت عينه باقية ويلزمه رد الثمن ، فإن تلف
الهدى عند المشتري أو أتلفه لزمه قيمته أكثر ما كانت من حين القبض إلى
حين التلف ، ويشتري الناذر بتلك القيمة مثل التالف جنسا ونوعا وسنا ،
فإن لم يجد بالقيمة المثل لغلاء حدث لزمه أن يضم من ماله إليها تمام
الثمن ، وهذا معنى قول الأصحاب : يضمن ما باعه بأكثر الأمرين من
قيمته ومثله .

وإن كانت القيمة أكثر من ثمن المثل لرخص حدث لزمه أن يشتري ،
وفيما يفعل بالزيادة خلاف سنذكره مع تمام فروع المسألة في باب الأضحية ،
حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . ثم إن اشتري المثل بعين القيمة
صار المشتري ضحية بنفس الشراء ، وإن اشتراه في الذمة ونوى عند الشراء
أنها ضحية فكذلك وإلا فليجعله بعد الشراء ضحية ، والله أعلم .

(فسر) لا يجوز إجارة الهدى والأضحية المنذورين لأنها بيع
للمنافع ، وقد نقل القاضى عياض إجماع المسلمين على هذا . ويجوز إعارتها
لأنها إرفاق كما يجوز الارتفاق بها ، فلو خالف وأجرها فركبها المستأجر
فتلفت ضمن المؤجر قيمتها والمستأجر الأجرة ، وفي قدرها وجهان (أصحهما)
أجرة المثل (والثاني) الأكثر من أجرة المثل والمسمى . ثم في مصرفها
وجهان (أحدهما) الفقراء فقط (وأصحهما) مصرف الضحايا ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) يجوز ركوب الهدى والأضحية المنذورين ويجوز

إركابها بالعارية كما سبق ، ويجوز الحمل عليهما ولا يجوز إجارتها لذلك ،
 ويشترط في الركوب والإركاب والحمل أن يكون مطبقا لذلك لا يتضرر
 به ، ولا يجوز الركوب والحمل عليه إلا لحاجة للحديث السابق . ومن
 صرح به الشيخ أبو حامد والبندنجي والمتولي وصاحب البيان وآخرون
 وهو ظاهر نص الشافعي ، فإنه قال : يركب الهدى إذا اضطر إليه . قال
 المساوردي ويجوز بلا ضرورة ما لم يهزلها . وأما الشيخ أبو حامد فقال :
 لا يجوز أن يركب الهدى . قال الشافعي : فإن اضطر إلى ركوبه ركبه
 ركوبا غير قاذح . وقال البندنجي : لا يجوز ركوبه إلا لضرورة وقال
 الروياني : قال الشافعي : الأوسط ليس له ركوبه إلا من ضرورة ، وله حمل
 المضطر والمعنى^(١) قال : وقال القفال : هل يجوز الركوب ؟ فيه وجهان
 (أحدهما) له الركوب بحيث لا يضر الهدى ، سواء كان ضرورة أم لا ،
 قال الروياني : هذا خلاف النص والله أعلم . واتفق أصحابنا مع نصوص
 الشافعي على أنه إذا ركبها حيث أذن له فنقصت بركوبه ضمن النقصان ،
 والله أعلم .

(الثالثة) إذا ولد الهدى أو الأضحية المتطوعة بهما فالولد ملك له
 كالأم ، فيتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره كالأم . ولو ولدت التي عينها
 ابتداء بالنذر هديا أو أضحية تبعها ولدها بلا خلاف ، وسواء كانت حاملا
 عند النذر أو حدث الحمل بعده لما ذكره المصنف ، فإن ماتت الأم بقي
 حكم الولد كما كان ، ويجب ذبحه في وقت ذبح الأم ، ولا يرتفع حكم
 الهدى فيه بموت أمه ، كما لا يرفع حكم ولد أم الولد بموتها . ولو عينها
 بالنذر عما كان التزمه في ذمته فثلاثة أوجه (الصحيح) أن حكم ولدها
 حكمها كولد المعينة بالنذر ابتداء (والثاني) لا يتبعها ، بل هو ملك المضحي
 والمهدى ، لأن ملك الفقراء ليس بمستقر في هذه ، فانها لو غابت عادت

(١) اسم فاعل من أميا الساسي أي كل وهو هنا فعل لازم ، وباني متعديا في نحو أماء
 السور .

إلى ملكه (والثالث) يتبعها ما دامت حية ، فإن ماتت لم يبق حكم الهدى ولا الأضحية فيه والمذهب الأول . قالوا : ويجرى هذا الخلاف في ولد الأمة المبيعة إذا ماتت في يد البائع ، والله أعلم .

قال المصنف والأصحاب : وإذا لم يطق ولد الهدى المشى حل على أمه أو غيرها حتى يبلغ الحرم لما ذكره المصنف ، والله أعلم . وإذا ذبح الأم والولد في أضحية التطوع فمى تفرقة لهما ثلاثة أوجه (أحدها) لكل واحد أضحية مستقلة ، فيتصدق من كل واحدة بشيء لهما ضحيتان (والثاني) يكفى التصديق من إحداهما لأنه بعضها (والثالث) لا بد من اتصدق من الأم لأنها الأصل . وهذا هو الأصح عند الغزالي ، وصحح الروياني الأول وهو المختار . وبشترك الوجهان الأخيران في جواز أكل جميع الولد أما إذا ذبحها فوجد في بطنها جنينا فقال الرافعي : يحتمل أن يكون فيه الخلاف ويحتمل القطع بأنه بعضها ، هذا كلام الرافعي ، والمختار أنه يبنى على القولين المعروفين أن الحمل له حكم وقسط من الثمن أم لا ؟ إن قلنا : لا ، فهو بعض كبدها وإلا فالظاهر طرد الخلاف ، ويحتمل القطع بأنه بعض منها (والأصح) على الجملة أنه لا يجوز أكل جميعه هنا ، والله أعلم .

(الرابعة) إذا كان لبن الهدى أو الأضحية المنذورين قدر كفاية الولد لا يجوز حلب شيء منه ، فإن حلب فنقص الولد بسببه لزمه ^(١) وإن فضل عن رى الولد حلب القاضل . ثم قال المصنف والجمهور : له شربه ، لأنه يشق نقله ولأنه يستخلفه بخلاف الولد ، وفيه وجه ضعيف أنه لا يجوز شربه ، بل يجب التصديق به . ومن حكى هذا الوجه القفال وصاحبه التوراني والروياني وصاحب البيان وغيرهم . وقال المتولي : إن لم نجوز أكل لحم الهدى لم يجز شرب لبنه ، بل يجب نقله إلى مكة إن

(الطهري)

(١) بياض بالأصل ولعل العبارة « لزمه ضمان النقصان » .

أمكن ، أو تجفيفه ونقله جافاً ، فإن تعذر تصديق به على الفقراء في موضع الحلب ، وإن جوزنا أكل لحمه بجواز شره ، فهذه ثلاث طرق (المذهب) منها القطع بجواز شرب الفاضل عن حاجة الولد : نص عليه الشافعي في كتابه الأوسط وفي غيره ، قال الشافعي والأصحاب : ولو تصدق لكان أفضل . قال الشافعي والأصحاب : وحيث جاز شره جاز أن يسقيه لغيره بلا عوض ولا يجوز . خلافاً . قال الشافعي والأصحاب : ولو مات الولد كان حكم لبنه حكم الزائد على حاجة الولد كما ذكرنا ، والله أعلم .

(الخامسة) قال أصحابنا : إن كان في بقاء صوف الهدى المنذور مصلحة لدفع ضرر حر أو برد أو نحوهما ، أو كان وقت ذبحه قريباً ولم يضره بقاءه لم يجزئه جزء وإن كان في جزءه مصلحة بأن يكون في وقت الذبح بعد جزء وله الانتفاع به ، والأفضل أن يتصدق به ، هكذا قاله المصنف والجمهور ، وقال المتولي : يستحب الصوف إلى الحرم ويتصدق به هناك على المساكين كالولد ، وقطع الدارمي بأن لا يجز الصوف مطلقاً والمذهب الأول ، والله أعلم .

(السادسة) إذا أحصر ومعه الهدى المنذور أو المتطوع به فيحل نحر الهدى هناك ، كما ينحر هدى الإحصار هناك .

(السابعة) إن تلف الهدى المنذور أو الأضحية المنذورة قبل المحل بتفريط لزمه ضمانه ، وإن تلف بلا تفريط لم يلزمه ضمانه ، وإن تعب ذبحه وأجزأه ، ودليل الجميع في الكتاب ، ولا خلاف في شيء من هذا إلا وجهها شاذاً حكاه البندنجي وصاحب البيان وغيره عن أبي جعفر الاسترأبدي من أصحابنا أنه يجب إبدال المعيب ، وهذا فاسد لأنه لم يلتزم في ذمته شيئاً وإنما التزم هذا ، فإذا تعيب من غير تفريط لم يلزمه شيء كما لو تلف ، والله أعلم .

(١) علمه يريد إلى وقت يسهل الذبح بعد جزء (ط) .

(فروع) ذكرنا أن مذهبا أنه إذا نذر هديا معينا زال ملكه عنه ولم يجوز له بيعه وقال أبو حنيفة : لا يزول ملكه عنه ، بل يجوز له التصرف فيه بالبيع والهبة وغيرها ، لكن إذا باعه لزمه أن يشتري بثمنه مثله هديا .
 دليلا ما سبق .

(فروع) في مذاهب العلماء في ركوب الهدى المنذور .

ذكرنا أن مذهبا جوازه للمحتاج دون غيره على ظاهر النص . وبه قال ابن المنذر ، وهو رواية عن مالك . وقال عروة بن الزبير ومالك وأحمد وإسحاق : له ركوبه من غير حاجة بحيث لا يضره . وبه قال أهل الظاهر . وقال أبو حنيفة : لا يركبه إلا إن لم يجد منه بدا وحكى القاضي عن بعض العلماء أنه أوجب ركوبها لمطلق الأمر ولمخالفة ماكانت الجاهلية عليه من إهمال السائبة والبحيرة والوصيلة والحام . دليلا على الأولين الأحاديث السابقة ، وعلى الموجبين أنه ﷺ « أهدى الهدايا ولم يركبها » .

(فروع) ذكرنا أن مذهبا أنه إذا نذر هديا معينا سليما ثم تعيب لا يلزمه إبداله ، وبه قال عبد الله بن الزبير وعطاء والحسن والنخعي والزهرى والثوري ومالك وإسحاق وقال أبو حنيفة : يلزمه إبداله ، وبه قال الاسترأبادى من أصحابنا كما سبق .

(فروع) ذكرنا أن المشهور من مذهبا جواز شرب ما فضل من لبن الهدى عن الولد ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز بل ينضح ضرعها بالماء ليخف اللبن . دليلا ما سبق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن عطب وخاف أن يهلك نحره وغمس نعله في دمه وضرب به صفحته لما روى أبو قبيصة أن رسول الله ﷺ « كان يبعث بالهدى ثم يقول : إن عطب منها شيء فغسست عليه موتا فاتحرتها اغمس نعلها في دمه ثم اضرب صفحتها

ولا تطعمها أنت ولا أحد من رفقتك » ولأنه هدى معكوف عن الحرم فوجب نحره مكانه كهدى المحصر ، وهل يجوز أن يفرقه على فقراء الرقعة ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لحديث أبي قبيصة ، ولأن فقراء الرقعة يتهمون في سبب عطيتها فلم يطعموا منها (والثاني) يجوز لأنهم من أهل الصدقة ، فجاز أن يطعموا كسائر الفقراء ، فإن آخر ذبحه حتى مات ضمنه لأنه مفرط في تركه فضمنه كالمودع إذا رأى من يسرق الوديعة فسكت عنه حتى سرقها .

وإن اتلفها لزمه الضمان لأنه اتلف مال المساكين فلزمه ضمانه ، ويضمنه باكثر الأمرين من قيمته أو هدى مثله ، لأنه لزمه الإراقة والفرقة وقد فوت الجميع فلزمه ضمانهما ، كما لو اتلف شيئين . فإن كانت القيمة مثل ثمن مثله اشترى مثله واهداه ، وإن كانت أقل لزمه أن يشتري مثله ويهديه ، وإن كانت أكثر من ذلك نظرت فإن كان يمكنه أن يشتري به هديين — اشتراهما ، وإن لم يمكنه اشترى هديا ، وفيما يفضل ثلاثة أوجه (أحدها) يشتري به جزءا من حيوان ، ويذبح لأن إراقة الدم مستحقة ، فإذا أمكن لم يترك (والثاني) أنه يشترى به اللحم لأن اللحم والإراقة مقصودان والإراقة تنشق فمسقطت ، والفرقة لا تنشق فلم تسقط (والثالث) أن يتصدق بالفاضل ، لأنه إذا سقطت الإراقة كان اللحم والقيمة واحدا .

وإن اتلفها أجنبى وجبت عليه القيمة ، فإن كانت القيمة مثل ثمن مثله اشترى بها مثله ، وإن كانت أكثر ولم تبلغ ثمن مثله اشترى المثل ، وفي الفاضل الأوجه الثلاثة ، وإن كانت أقل من ثمن المثل ففيه الأوجه الثلاثة ، وإن كان الهدى الذي نذره اشتراه ووجد به عيبا بعد النذر لم يجز له الرد بالعيب ، لأنه قد آيس من الرد لحق الله عز وجل ويرجع بالأرض ويكون الأرض للمساكين لأنه بدل عن الجزء الفائت الذي التزمه بالنذر ، فإن لم يمكنه أن يشتري به هديا ففيه الأوجه الثلاثة) .

(الشرح) حديث أبي قبيصة رواه مسلم في صحيحه ، واسم أبي قبيصة دؤب بن حلحلة الخزاعي والد قبيصة بن دؤب الفقيه المشهور التابعي ، وألف الحديث في صحيح مسلم « عن ابن عباس أن دؤبا أبا قبيصة حدثه أن رسول الله ﷺ كان يبعث معه بالبدن ثم يقول : إن عطب منها شيء ، فخشيت عليه موتا فأنحرها ثم اغمس نعلها في دمها ثم اضرب به صفحتها

ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رقتك » وعن فاجية الأسلمي أن رسول الله ﷺ « بعث معه هدى فقال : إن عطب فانحره ، ثم اصبغ نعله في دمه ، ثم خل بينه وبين الناس » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

واما الفاظ الفصل فقوله : خاف أن يهلك — هو بكسر اللام — وقوله (غمس نعله) يعنى النعل المعلقة في عنقه ، كما سبق أنه يسن أن يقلدها نعلين . قوله ﷺ (ولا تطعمها) هو بفتح التاء والعين ، أى لا تأكلها ، والرفقة يضم الراء وكسرهما قوله (هدى معكوف عن الحرم) أى محبوس . وقوله (بأكثر الأمرين من قيمته وهدى) هكذا وقع في بعض النسخ هنا ، وهدى بالواو ، ووقع بعضها أو ، وهذا هو الذى ينكر في كتب الفقه مثله ، ولكن الصواب هو الأول ، والله أعلم .

(اما الأحكام) ففيها مسائل :

(إحداهما) إذا عطب الهدى في الطريق وخاف هلاكه ، قال أصحابنا : إن كان تطوعا فله أن يفعل به ما شاء من بيع وذبح وأكل وإطعام وتركه وغير ذلك لأنه ملكه ، ولا شيء عليه في كل ذلك ، وإن كان مندورا لزمه ذبحه ، فإن تركه حتى هلك لزمه ضمانه ، كما لو فرط في حفظ الوديعة حتى تلفت . وإذا ذبحه غمس النعل التي قلده إياها في دمه وضرب بها صفحة ستامة وتركه موضعه ليعلم من مر به أنه هدى فيأكله . قال أصحابنا : ولا يجوز للهدى ولا لسائق هذا الهدى وقائده الأكل منه بلا خلاف للحديث ، ولا يجوز للأغنياء الأكل منه بلا خلاف ، لأن الهدى مستحق للفقراء فلا حق للأغنياء فيه ، ويجوز للفقراء من غير رفقة صاحب الهدى الأكل منه بالإجماع لحديث فاجية السابق .

وهل يجوز للفقراء من رفقة صاحب الهدى الأكل منه ؟ فيه وجهان

مشهور أن ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) لا يجوز ، وهو المنصوص
 المشافعي وصححه الأصحاب للحديث . ومن جوزه حمل الحديث على أن
 النبي ﷺ علم أن رقة ذلك المخاطب لا فقير فيهم . وهذا تأويل ضعيف .
 وفي المراد بالرفقة وجهان حكاهما الروائي في البحر (أحدهما) وهو الذي
 استحسنه الروائي أن المراد الرفقة الذين يخالفونه في الأكل وغيره دون
 القافلة (وأصحهما) وهو الذي يقتضيه ظاهر الأحاديث ، وظاهر نص
 الشافعي وكلام الأصحاب أن المراد جميع القافلة ، لأن السبب الذي منعت
 به الرفقة هو خوف تعطيلهم إياه . وهذا موجود في جميع القافلة (فإن
 قيل) إذا لم يجز لأهل القافلة أكلها وترك في البرية كان طعمة للسباع وهذا
 إضاعة مال قلنا) ليس فيه إضاعة ، بل العادة الغالبة أن سكان البوادي
 يتبعون منازل الحجيج لالتقاط ساقطة ونحوه ، وقد تأتي قافلة في إثر قافلة
 والله تعالى أعلم .

وإذا ذبح الهدى الواجب وغمس نعله في دمه وضرب به صفحته
 وتركه فهل يتوقف إباحتها على قوله : أبحت لمن يأكل منه ؟ فيه قولان
 (أصحهما) لا يتوقف بل يكفي ذبحه وتخليته ، لأنه بالنذر زال ملكه
 وصار للفقراء . أما إذا عطب هدى التطوع فذبحه فقال صاحب الشامل
 والأصحاب : لا يصير مباحا للفقراء بمجرد ذلك ، ولا يصير مباحا لهم إلا
 بلفظ بأن يقول أبحت للفقراء أو المساكين أو جعلته لهم أو سبلته لهم ونحو
 ذلك ، قالوا : ولا خلاف في هذا ، قالوا : فإذا قال هذا اللفظ جاز لمن سعه
 الأكل منه بلا خلاف ، وهل يجوز لغيره ؟ قولان ، قال في الإملاء : حتى
 يعلم الإذن ، وقال في الأم والقديم : يحل ، وهو الأصح لأن الظاهر أنه
 أباحه ، وقياسا على ما إذا رأى ماء في الطريق موضوعا وعليه أمانة الإباحة ،
 فإن له شربه باتفاقهم ، والله أعلم .

(هــرغ) قد ذكرنا أنه إذا عطب الهدى المنذور فلم يذبحه حتى هلك

ضمنه ، وإن أكله ضمنه ، قال الرويانى : قال أبو على الطبرى فى الإفصاح : قال الشافعى : يوصل بدله إلى مساكين الحرم ، قال أبو على : وعسدى القياس أنه يجعله لمساكين موضعه ، قال الرويانى : هذا غلط لأنه يمكن إيصال ثمنه إلى مساكين الحرم بخلاف الذبيحة ، وكما يجب إيصال الولد إليهم دون اللبن .

(المسألة الثانية) إذا أتلّف المهدى الهدى لزمه ضمانه بأكثر الأمرين من قيمته ومثله كما لو باع الأضحية المعينة وتلفت عند المشتري . هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور . وفيه وجه ضعيف مشهور أنه يلزمه قيمته يوم الإتلاف ، كما سنذكره إن شاء الله تعالى فيما إذا أتلّفه أجنبى ، وبهذا الوجه قال مالك وأبو حنيفة . ودليل المذهب ما ذكره المصنف . فعلى المذهب إن كانت القيمة مثل ثمن مثله ، بأن لم يتغير السعر لزمه شراء مثله ، وإن كانت القيمة أقل لزمه شراء مثله ، وإن كانت أكثر بأن رخص السعر فإن أمكن أن يشتري بها هديين لزمه ذلك أو هديا واحدا نقيسا ، فإن لم يمكنه فاشتري واحدا وفضلت فضلة — نظر إن أمكنه أن يشتري بهذه الفضلة شقصا من هدى مثلا ففيه خسة أوجه (أصحها) يلزمه شراؤه وذبحه مع الشريك ولا يجوز إخراج القيمة دراهم يتصدق بها ، هكذا قاله الجمهور وقال إمام الحرمين : على هذا الوجه يصرفها مصرف الضحايا حتى لو أراد أن يتخذ منها خاتما يقتنيه ولا يبيعه جاز له ذلك .

قال الرافعى : وهذا وجه من قول الجمهور . وقال : وشبه أن لا يكون فيه خلاف محقق ، بل المراد أنه لا يجب شقص ويجوز إخراج الدراهم ، وقد يتساهل فى ذكر المصرف فى مثل هذا . وهذا الذى قاله الإمام تفريع على جواز الأكل من الهدى الواجب ⁽¹⁾ .

(1) هكذا بالاصل والنظر أين الوجه التاتر ! ولعل الوجه التاتر جواز إخراج القيمة ويتصدق بها . (الطيب)

(والوجه الثالث) يجب أن يشتري بها لهما ويتصدق به (والرابع) أن له صرفها في جزء من غير المثل ، لأن الزيادة على المثل كابتداء هدى (والخامس) أنه يهلك هذه الفضلة ، حكاه الرافعي . هذا كله إذا أمكن شراء شقص بهذه الفضلة ، فإن لم يمكن ففيه الأربعة ويسقط الأول (أصحابها) الثاني ، وهو جواز إخراج القيمة دراهم ويتصدق بها ، ويحكي كلام إمام الحرمين ، والله أعلم .

أما إذا أئلفه أجنبي فلا يلزمه إلا القيمة بلا خلاف والفرق بينه وبين المهدي حيث قلنا : إن المذهب أنه يلزمه أكثر الأمرين أن المهدي التزم الإراقة ، قال أصحابنا : فيأخذ المهدي القيمة من الأجنبي فيشتري بها مثل الهدى المتلف ، فإن حصل مثله من غير زيادة ولا نقص ذبحه ، وإن زادت القيمة فإن بلغت الزيادة مثلين لزمه شراؤها ، وإن لم تبلغ مثلين اشترى مثلا . وفي الزيادة الأوجه السابقة فيما إذا أئلفها المهدي . أما إذا لم تف القيمة بمثله لغلاء حدث ، فيشتري دونه . قال أصحابنا والفرق بين هذا وبين ما إذا نذر إعتاق عبد بعينه فقتل ذلك العبد ، فإن القيمة تكون ملكا للنادر يتصرف فيها بما شاء ، ولا يلزمه أن يشتري بها عبدا يعتقه ، لأن ملكه لم يزل عن العبد ، والذي يستحق العتق هو العبد وقد مات . ومستحقو الهدى باقون .

وإن لم يجد بالقيمة ما يصلح هديا فوجهان (أحدهما) وهو الذي ذكره الماوردي أنه يلزم المهدي أن يضم إلى القيمة من ماله ما يحصل به هدى لأنه التزمه قال الرافعي : ومن قال بهذا يمكن أن يطرده في التلف (والوجه الثاني) وهو الصحيح وبه قطع الجمهور أنه لا يلزمه ضم شيء من ماله لعدم تقصيره ، فعلى هذا إن أمكن أن يشتري شقص هدى فثلاثة أوجه (أصحابها) يلزمه شراؤه وذبحه مع شريكه ولا يجوز إخراج القيمة (والوجه الثاني والثالث) كما سبقا في إتلاف المهدي . وإن لم يمكن أن

يشترى به شقص هدى فيه الوجه الثانى والثالث . وقد رتب الماوردى هذه الصور ترتيبا حسنا فقال : إن كان المتلف ثنية ضان مثلا ولم يكن أن يشتري بالقيمة مثلها وأمكن أن يشتري بها جذعة ضان وثنية معز ، تعين الضان رعاية للنوع ، وإن أمكن ثنية معز دون جذعة ضان تعين الأول ، لأن الثانى لا يصلح هديا ، وإن أمكن دون جذعة ضان ودون ثنية معز وأمكن شراء سهم فى شاة تعين الأول ، لأن كلا منهما لا يصلح للهدى فترجح الأول ، لأن فيه إرافة دم كامل ، وإن أمكن شراء سهم وشراء لحم تعين الأول لأن فيه شركة فى إرافة دم ، وإن لم يكن إلا شراء اللحم وتفرقة الدراهم تعين الأول ، لأنه مقصود الهدى ، والله أعلم .

(الثالثة) إذا اشترى هديا ثم نذر إهداءه ثم وجد به عيبا لم يجوز له رده بالعيب لأنه تعلق به حق لله تعالى فلا يجوز إبطاله ، كما لو عتق المبيع أو وقفه ثم وجد به عيبا فإنه لا يجوز رده ويجب الأرض هنا كما يجب فيما إذا اعتق أو وقف ، وفى هذا الأرض وجهان (أحدهما) وبه قطع المصنف والأكثرين يجب صرفه إلى المساكين لما ذكره المصنف ، فعلى هذا إن أمكنه شراء هدى لزمه وإلا ففيما يفعل به الأوجه السابقة فى المسألة قبلها فيما إذا أثلفه وفضل عن مثله شيء .

(والوجه الثانى) يكون الأرض للمشتري النادر لأن الأرض إنسا وجب له ، لأن عقد البيع اقتضى سلامته وذلك حق للمشتري ، وإنما تعلق به حق الفقراء وهو ناقص ، ولأن العيب قد يكون مؤثرا فى اللحم الذى هو المقصود . قال الرافعى : وبالوجه الأول قال الأكثرين ، لكن الثانى أقوى ، قال ونسبه إلى المرازمة ولا يصح غيره . قال : وإليه ذهب ابن الصباغ والغزالي والرويانى ، هذا كلام الرافعى . وقد نقل ابن الصباغ هذا الثانى عن أصحابنا مطلقا ولم يحك فيه خلافا فهو الصحيح ، والله أعلم .

(شرح) إذا قال : جعلت هذه الشاة أو البدنة ضحية أو نذر أن يضحي بشاة أو بدنة عينها فماتت قبل يوم النحر أو سرت قبل تمكنه من ذبحها يوم النحر فلا شيء عليه ، وكذا الهدى المعين إذا تلف قبل بلوغ المنسك أو بعده ، وقبل التمكن من ذبحه فلا شيء عليه لأنه أمانة لم يفرط فيها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن ذبحه أجنبي بغير إذنه إجزأه عن النذر ، لأن ذبحه لا يحتاج إلى قصده ، فإذا فعله بغير إذنه وقع الموقع ، كرد الوديعة وإزالة التجاسة ، ويجب على الذابح ضمان ما بين قيمته حيا ومذبوحا لأنه لو اتلفه ضيمه فإذا ذبحه ضمن نقصانه كشاة اللحم ، وفيما يؤخذ منه الأوجه الثلاثة) .

(الشرح) قال أصحابنا : إذا نذر هديا معينا فذبحه غيره بأذنه وقع موقعه ولا شيء على الذابح ، وإن ذبحه إنسان بغير إذنه وقع الموقع أيضا وأجزأ التاذر لما ذكره المصنف ، ويلزم الذابح أرض نفسه ، وهو ما بين قيمته حيا ومذبوحا لما ذكره المصنف ، هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور .

وحكى الغراسانيون قولاً أنه لا يلزم الأجنبي أرض ، لأنه لم يفوت مقصوداً بل خفف مؤنة الذبح . وحكوا قولاً قديماً أن لصاحب الهدى أن يجعله عن الذابح ويفرق القيمة بكما لها بناء على وقف العقود ، وهذا القولان شاذان ضعيفان ، فهذا مختصر ما يتعلق بشرح كلام المصنف .

وقد فرع أصحابنا في المسألة تفرعاً كثيراً ، وقد لخصه الرافعي وأنا اختصر مقصوده هنا إن شاء الله تعالى . قال : إذا ذبح أجنبي أضحية معينة ابتداء في وقت التضحية أو هدياً معينا بعد بلوغ المنسك فقولان (الصحيح) المشهور أنه يقع الموقع ، فيأخذ صاحب الأضحية لحماها فيفرقه ، لأنه

مستحق الصرف إلى هذه الجهة ، فلا يشترط فعل صاحبه كرد الوديعة
(والثاني) وهو قول قديم أن لصاحب الهدى والأضحية أن يجعله عن
الذابيح ويغرمه القيمة بكاملها ، بناء على وقف العقود ، وهذا القول
ضعيف ، والمذهب الأول .

فعلى المذهب هل يلزم الذابيح أرض ما تنقص بالذبح ، فيه طريقان
(أحدهما) فيه قولان ، وقيل : وجهان (أحدهما) لا . لأنه لم يفوت
مقصودا ، بل خفف مؤنة الذبح (وأصحهما) وهو المنصوص ، وهو
الطريق الثاني ، وبه قطع الجمهور نعم ، لأن إراقة الدم مقصودة ، وقد
فوتها فصار كما لو شد قوائم شاة ليذبحها ، فجاء آخر فذبحها بغير إذنه ،
فانه يلزمه أرض النقص . وقال الماوردي : عندي أنه إن ذبحه وفي
الوقت سعة لزمه الأرض ، وإن ضاق الوقت فلم يبق إلا ما يسع ذبحها
فذبحها فلا أرض لتعين الوقت .

وإذا أوجبت الأرض ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه للمهدي لأنه ليس
من نفس الهدى ولا حق للمساكين في غيره (والثاني) أنه للمساكين ،
لأنه بدل نقصه ، ليس للمهدي إلا الأكل (والثالث) وهو الصحيح وبه
قطع الجمهور أنه يسلك به مملك الهدى والأضحية ، فعلى هذا يشتري
به شاة ، فان تعذرت عاد الخلاف السابق قبل هذا الفصل في أنه يشتري
به جزءا من هدى وأضحية أو لحم ، أو يفرق بنفسه دراهم .

هذا كله إذا ذبح الأجنبي واللحم باق ، فان أكله أو فرقه في مصارف
الهدى وتعذر استرداده فهو كالإتلاف بغير ذبح وقد سبق بيانه قريبا لأن
تعيين المصروف إليه إلى المهدي والمضحى ، فعلى هذا يلزم الذابح الضمان
ويأخذ المهدي منه القيمة ويشتري بها هديا ويذبحه ، هذا هو المذهب ،
وفي وجه ضعيف تنفع التفرقة عن المهدي كالذبح . والصحيح الأول .

وفي قدر الضمان الواجب قولان (الصحيح المشهور) واختيار الجمهور يضمن قيمته عند الذبح ، كما لو أئلفه بلا ذبح (والثاني) يضمن أكثر الأمرين من قيمتها وقيمة اللحم لأنه فرق اللحم متعديا ، وفيه وجه ضعيف جدا أنه يلزمه أرش الذبح وقيمة اللحم وقد يزيد الأرض مع قيمة اللحم على قيمة الشاة وقد ينقص وقد يتساويان قال أصحابنا : ولا اختصاص لهذا الخلاف بصورة الهدى والأضحية ، بل يطرد في كل من ذبح شاة غيره ثم أئلف لحما . هذا كله تفريع على أن الشاة التي ذبحها الأجنبي تقع هديا وأضحية ، فان قلنا لا تقع فليس على الذابح إلا أرش النقص ، وفي حكم اللحم وجهان .

(أحدهما) أنه مستحق لجهة الأضحية والهدى (والثاني) يكون ملكا له ، ولو التزم هديا أو أضحية بالنذر ، ثم عين شاة عما في ذمته فذبحها أجنبي يوم النحر أو في الحرم ، فالقول في وقوعها عن الناذر ، وفي أخذه اللحم وتصدقته به وفي غرامة الذابح أرش ما نقص بالذبح على ما ذكرناه إذا كانت معينة في الابتداء ، فان كان اللحم تالفا ، قال البغوي يأخذ القيمة ويملكها ويبقى الأصل في ذمته . قال الرافعي : وفي هذا اللفظ ما يبين أن قولنا في صورة الإلتلاف بأخذ القيمة ويشتري بها مثل الأول نريد به أن يشتري بقدرها ، وأن نقص المأخوذ ملكه فله إمساكه .

(فرع) إذا جعل شاته أضحية أو نذر الضحية بشاة معينة ، ثم ذبحها قبل يوم النحر لزمه التصديق بلحمها ، ولا يجوز له أكل شيء منه ، ويلزمه ذبح مثلها يوم النحر بدلا عنها ، وكذا لو ذبح الهدى المعين قبل بلوغ المنسك لزمه التصديق بلحمه ولزمه البدل في وقته ، ولو باع الهدى أو الأضحية المعينين فذبحه المشتري واللحم باق أخذه البائع وتصدق به وعلى المشتري أرش ما نقص بالذبح ، ويضم البائع إليه ما يشتري به

البدل ، وفي وجه ضعيف أنه لا يرم المشتري شيئا لأن البائع سلطه والمذهب الأول .

ولو ذبح أجنبي الأضحية المعينة قبل يوم النحر لزمه ما نقص من القيمة بسبب الذبح ، قال الرافعي : ويشبه أن يجيء فيه الخلاف في أن اللحم يصرف إلى مصارف الضحايا ؟ أم ينفك عن حكم الأضحية ويعود ملكا كما سبق ؟ فيما إذا ذبح الأجنبي يوم النحر وقتلنا : لا يقع أضحية ثم ما حصل من الأرض ومن اللحم إن عاد ملكا له فيشتري به أضحية يذبحها يوم النحر ، ولو نذر أضحية ثم عين شاة عما في ذمته فذبحها أجنبي قبل يوم النحر أخذ اللحم ونقصان اللحم بالذبح وملك الجميع ، وبقي الأصل في ذمة الناذر ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن كان في ذمته هدى فعينه بالنذر في هدى معين ، لأن ما وجب به معينا جاز أن يتعين به ما في الذمة كالبيع ، وبزول ملكه عنه فلا يملك بيعه ولا إيدائه كما قلنا فيما أوجبه بالنذر ، فإن هلك بتفريط أو بفقر تفريط رجع الواجب إلى ما في الذمة ، كما لو كان عليه دين فباع به عينا ثم هلكت العين قبل التسليم ، فإن الدين يرجع إلى الذمة ، وإن حدث به عيب بمنع الإجزاء لم يجزه عما في الذمة ، لأن الذي في الذمة سليم فلم يجزه عنه معيب ، وإن عطب فحره عاد الواجب إلى ما في الذمة ، وهل يعود ما نحره إلى ملكه ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يعود إلى ملكه لأنه إنما نحره ليكون عما في ذمته ، فإذا لم يقع عما في ذمته عاد إلى ملكه (والثاني) أنه لا يعود . لأنه صار للمساكين ، فلا يعود إليه (فإن قلنا) أنه يعود إلى ملكه جاز له أن يأكله ويطعم من شاء ، ثم ينظر فيه ، فإن كان الذي في ذمته مثل الذي عاد إلى ملكه نحر مثله في الحرم ، وإن كان أعلى مما في ذمته ففيه وجهان (أحدهما) يهدى مثل ما نحر ، لأنه قد تعين عليه فصار ما في ذمته زائدا فلزمه نحر مثله (والثاني) أنه يهدى مثل الذي كان في ذمته ، لأن الزيادة فيما عينه وقد هلك من غير تفريط فسقط ، وإن نتجت فهل يتبعها ولدها أم لا ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه يتبعها وهو الصحيح لأنه تعين بالنذر فصار كما لو وجب في النذر (والثاني) لا يتبعها ، لأنه غير

مستقر ، لأنه يجوز أن يرجع إلى ملكه بميب يحدث به ، بخلاف ما وجب بنذره
لأن ذلك لا يجوز أن يعود إلى ملكه بنذره والله تعالى أعلم .

(الشرح) قال أصحابنا : إذا لزم ذمته أضحية بالنذر أو هدى بالنذر
أو دم تمتع أو قران ، أو لبس أو غير ذلك مما يوجب شاة في ذمته . فقال :
لله على أن أذبح هذه الشاة عما في ذمتي لزمه ذبحها بعينها لما ذكره
المصنف ، ويحول ملكه عنها فلا يجوز له بيعها ولا إبدالها ، هذا هو المذهب ،
وبه قطع المصنف والجمهور وحكى الخراسانيون وجها أنها لا تتعين ،
ووجها أنه لا يزول ملكه ، والصحيح المشهور الأول . فعلى هذا إن
هلكت قبل وصولها الحرم بتفريط أو غير تفريط أو حدث بها عيب
ينع الإجزاء رجع الواجب إلى ذمته ، ولزمه ذبح شاة صحيحة .

هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه وجه حكاه إمام
الحرمين وغيره أنها إذا تلفت لا يلزمه إبدالها لأنها متعينة فهي كما لو قال :
جعلت هذه أضحية ، وحكى الخراسانيون وجها شاذا أنها إذا عابت يجوز
ذبحها ، كما لو نذر ابتداء شاة فحدث بها عيب ، والصحيح الأول .

فعلى هذا هل تنفك تلك المعية عن الاستحقاق ؟ فيه وجهان
(أحدهما) لا بل يلزمه ذبحها والتصدق بها وذبح صحيحة ، لأنه التزمها
بالتعيين (وأصحهما) وهو المنصوص تنفك ، فيجوز له تملكها وبيعها
وسائر التصرف ، لأنه لم يلتزم التصديق بها ابتداء ، بل عينها عما عليه ،
وإنما يتأدى عنه بشرط السلامة ، ولو عين عن نذره شاة فهلكت بعد
وصولها الحرم ، أو تعينت ففي إجزائها وجهان : (أحدهما) وهو قول
ابن الحداد تجزئه فيذبحها ويفرقها ، ولا يلزمه إبدالها لأنها بلغت محلها
(وأصحهما) لا تجزئه هذه ، ويلزمه صحيحة واختاره القاضي أبو الطيب
وابن الصباغ وغيرهما ، لأنها تلفت أو تعينت قبل وصولها إلى المساكين ،
فأشبه ما قبل وصولها الحرم (فإن قلنا) لا تجزئه المعية لزمه سليمة ،

وهل تعود المعية إلى ملكه ، فيه الوجهان السابقان (الأصح) تعود
فيملكها ويتصرف فيها بالبيع والأكل وغيرها .

ولو عطب هذا الهدى المتعين قبل وصوله الحرم فنحرمه رجع الواجب
إلى ذمته ، وهل يملك المنحور ؟ فيه الوجهان (الأصح) يملكه (والثاني)
لا . فعلى هذا يتصدق به مع ذبح صحيح عما في ذمته ، ولو ضل هذا
الهدى المعين لزمه إخراج ما كان في ذمته ، وكأنه لم يعينه لأنه لم يصل
المساكين ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور . وذكر إمام الحرمين وصاحب
الشامل وغيرهما في وجوب إخراج بدله وجهين (أحدهما) هذا (والثاني)
لا يلزمه لعدم تقصيره ، فإن ذبح واحدة عما عليه ثم وجد الضالة فهل يلزمه
ذبحها ؟ فيه وجهان ، وقيل قولان (أحدهما) عند البغوى لا يلزمه ، بل
يملكها كما سبق فيما لو تعينت (والثاني) يلزمه ، وبه قطع صاحب
الشامل لإزالة ملكه بالتعيين ولم تخرج عن صفة الإجزاء بخلاف التعيب ،
فلو عين عن الضال واحدة ثم وجد الضال هل يذبح البدل ؟ فيه أربعة
أوجه (أحدها) يلزمه ذبحهما معا (والثاني) يلزمه ذبح البدل فقط
(والثالث) يلزمه ذبح الأول فقط (والرابع) يتخير فيهما ، والأصح من
هذه الأوجه الثالث والله أعلم .

وهذا كله إذا كان الذى عينه مثل الذى في ذمته ، فإن كان الذى
عينه دون الذى في ذمته بأن عين شاة معينة ، قال ابن الحداد والأصحاب :
يلزمه ذبح ما عينه ولا يجزئه عما في ذمته ، كما إذا كان عليه كفارة فأعتق
عنها عبدا معيبا ، فإنه يعتق ولا يجزئه عن الكفارة ، وإن عين أعلى مسا
في ذمته بأن كان عليه شاة فعين عنها بدنة أو بقرة ، لزمه نحوها فإن هلك
قبل وصولها فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب (أحدهما)
يلزمه مثل التى كان عينها (وأصحها) لا يلزمه إلا مثل التى كانت في
ذمته ، كما لو نذر معينة ابتداء فهلكت بغير تغريط . هذه طريقة الجمهور .

وقال الشيخ أبو حامد في التعليق والبندنجي إن فرط لزمه مثل الذي عين . وإلا ففيه الوجهان والله أعلم .

أما إذا ولدت التي عينها عن نذره فهل يتبعها ولدها ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) أنه يتبعها (والثاني) لا يتبعها ، فعلى هذا يكون الولد ملكا للمهدي . وإذا قلنا بالأول فهلك الأم أو أصابها عيب ، وقلنا : تعود هي إلى ملك المهدي ففي الولد وجهان ، حكاهما صاحب الشامل وآخرون (أصحهما) أنه يكون ملكا للفقراء ، كما لو ولدت الأمة المبيعة في يد البائع ثم هلك ، فإن الولد يكون للمشتري (والثاني) إلى ملك المهدي تبعاً لأمه والله تعالى أعلم .

(فسر) في ضلال الهدي والأضحية .

وفيه مسائل (إحداها) إذا ضل هديه أو أضحيته المتطوع بها لم يلزمه شيء لكن يستحب ذبحه إذا وجده ، والتصدق به ، فإن ذبحها بعد أيام التشريق كانت شاة لحم يتصدق بها (الثانية) الهدي المعين بالنذر أولاً إذا ضل بغير تقصيره لم يلزمه ضمانه ، فإن وجده لزمه ذبحه ، والأضحية إن وجدها في وقت الأضحية لزمه ذبحها ، وإن وجدها بعد انقوت فله ذبحها في الحال قضاء ولا يلزمه الصبر إلى قابل ، وإذا ذبحها صرف لحمها مصارف الضحايا . هذا هو المذهب . وفيه وجه لأبي علي ابن أبي هريرة أنه يصرفها إلى المساكين فقط ، ولا يأكل ، ولا يدخر وهو شاذ ضعيف . (الثالثة) متى كان الضلال بغير تعريض لم يلزمه الطلب إن كان فيه مؤنة ، فإن لم يكن لزمه ، وإن كان بتقصيره لزمه الطلب ، فإن لم يعد لزمه الضمان ، فإن علم أنه لا يجدها في أيام التشريق لزمه ذبح بدلها في أيام التشريق .

قال أصحابنا : وتأخير الذبح إلى مضي أيام التشريق بلا عذر تقصير

يوجب الضمان ، وإن مضى بعض أيام التشريق ثم ضلت فهل هو تقصير ؟
فيه وجهان (أحدهما) ليس بتقصير ، كمن مات في أثناء وقت الصلاة
الموسع لا يأنم على الأصح (الرابعة) إذا عين هديا أو أضحية عما في ذمته
فضلت المعينة ، ففيه خلاف وتفرع سبق قريبا قبل هذا الفرع . والله
أعلم .

(فروع) لو عين شاة عن هدى أو أضحية في ذمته وقلنا : يتعين
فضحى بأخرى عما في ذمته . قال إمام الحرمين : يُخَرَّج على الخلاف في
المعينة لو تلف هل تبرأ ذمته ؟ (إن قلنا) نعم لم تقع الثانية عما عليه ، كما
لو قال : جعلت هذه أضحية ثم ذبح بدلها (وإن قلنا) لا ، وهو الأصح
قفى وقوع الثانية عما عليه تردد (فإن قلنا) تقع عنه فهل تسقط الأولى
عن الاستحقاق ؟ فيه الخلاف السابق .

(فروع) لو عين من عليه كفارة عبدا عنها ففى تعيينه وجهان
(أحدهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد أنه يتعين ، فعلى هذا لو عاب هذا
المعين لزمه إعتاق سليم ، لو مات بقيت ذمته مشغولة بالكفارة ، وإن أعتق
عبدا آخر عن كفارته مع تمكنه من إعتاق المعين فوجهان (الصحيح)
إجزاؤه وبرائة ذمته به ، والله أعلم .

(فروع) في وقت ذبح الهدى طريقان (أحدهما) وبه قطع العراقيون
وغيرهم أنه يختص بيوم النحر وأيام التشريق (والثاني) فيه وجهان
(أحدهما) هذا (والثاني) لا يختص بزمان كدماء الجبران ، فعلى
الصحيح لو أخر الذبح حتى مضت هذه الأيام ، فإن كان الهدى واجبا
لزمه ذبحه ويكون قضاء ، وإن كان تطوعا فقد فات الهدى ، قال الشافعي
والأصحاب : فإن ذبحه كان شاة لحم لا نسكا ، والله أعلم . وأعلم أن
الرافعي ذكر مسألة وقت ذبح الهدى في موضعين من كتابه ، فذكرها في

باب الهدى على الصواب ، فقال : الصحيح الذى قطع به العراقيون وغيرهم اختصاصه بيوم النحر وأيام التشريق ، وفيه وجه أنه لا يختص ، وذكرها في باب صفة الحج وجزم بأنه لا يختص (والصواب) ما ذكرناه من الاختصاص ، وإنما نبهت عليه لئلا يغتر بكلامه ، وقد نبهت عليه في الروضة ، والله أعلم .

(فروع) قال أصحابنا : إذا كان مع المعتبر هدى ، فإن كان تطوعا بأن لم يكن متمتعا ، أو متمتعا لا دم عليه لفقد شرط من شروط وجوب الدم فالمستحب أن يذبح هديه عند المروة لأنه موضع تحلله . وحيث ذبحه من مكة وسائر الحرم جاز . قال أصحابنا : والمستحب أن يذبحه بعد السعى وقبل الحلق ، كما أنه يستحب في الحج أن يذبح قبل الحلق . وسواء قلنا : الحلق نسك أم لا .

(أما) إذا كان الهدى للتمتع أو القران فوقت استحباب ذبحه يوم النحر ، ووقت جوازه بعد الفراغ من العمرة ، وبعد الاحرام بالحج ، وهل يجوز بعد فراغ العمرة وقبل الإحرام بالحج ؟ فيه خلاف سبق بيانه واضحا في الباب الأول من كتاب الحج .

(فروع) قال البندنجي وغيره : يستحب لمن معه هديان أو أضحيان واجب وتطوع أن يبدأ بنحر الواجب ، والله أعلم .

(فروع) إذا ذبح الهدى والأضحية فلم يفرق لحمه حتى تغير وأتت ، قال البندنجي : قال الشافعي في مختصر الحج : أعاد ، وقال في القديم : عليه قيمته ، قال : وهذا مراده بالفصل الأول لأنه إكلاف لحم .

(فروع) في بيان الأيام المعلومات والمعدودات ذكرها الشافعي والمزني في المختصر وسائر الأصحاب في هذا الموضع ، وهو آخر كتاب

الحج ، قال صاحب البيان : اتفق العلماء على أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق ، وهي ثلاثة بعد يوم النحر (وأما) الأيام المعلومات فمذهبنا أنها العشر الأوائل من ذى الحجة إلى آخر يوم النحر ، وقال مالك : هي ثلاثة أيام يوم النحر ويومان بعده ، فالحادي عشر والثاني عشر عنده من المعلومات والمعدودات . وقال أبو حنيفة : المعلومات ثلاثة أيام يوم عرفة والنحر والحادي عشر ، وقال علي بن أبي طالب رضى الله عنه : المعلومات الأربعة يوم عرفة والنحر ويومان بعده .

وفائدة الخلاف أن عندنا يجوز ذبح الهدايا والضحايا في أيام التشريق كلها ، وعند مالك لا يجوز في اليوم الثالث ، هذا كلام صاحب البيان ، وقال العبدري : فائدة وصفه بأنه معلوم جواز النحر فيه ، وفائدة وصفه بأنه معدود انقطاع الرمي فيه ، قال : وبمذهبنا قال أحمد وداود . وقال الإمام أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره : قال أكثر المفسرين : الأيام المعلومات هي عشر ذى الحجة ، قال : وإنما قيل لها معلومات للحرص على علمها من أجل أن وقت الحج في آخرها ، قال : وقال مقاتل : المعلومات أيام التشريق وقال محمد بن كعب : المعلومات والمعدودات واحد . (قلت) وكذا نقل القاضي أبو الطيب والعبدري وخلائق إجماع العلماء على أن المعدودات هي أيام التشريق . (وأما) ما نقله صاحب البيان عن ابن عباس فخلافاً المشهور عنه ، فالصحيح المعروف عن ابن عباس أن المعلومات أيام العشر كمذهبنا ، وهو مما احتج به أصحابنا كما سأذكره قريباً إن شاء الله تعالى .

واحتج لأبي حنيفة ومالك بأن الله تعالى قال « ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام »^(١) . وأراد بذكر اسم الله في الأيام المعلومات تسمية الله تعالى على الذبح ،

فينبغي أن يكون ذكر اسم الله تعالى في جميع المعلومات . وعلى قول الشافعي لا يكون ذلك إلا في يوم واحد منها وهو يوم النحر .

واحتج أصحابنا بما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « الأيام المعلومات أيام العشر ، والمعدودات أيام التشريق » رواه البيهقي بإسناد صحيح ، واستدلوا أيضا بما استدل به المزني في مختصره ، وهو أن اختلاف الأسماء يدل عن اختلاف التسميات ، فلما خولف بين المعلومات والمعدودات في الاسم دل على اختلافها ، وعلى ما يقول المخالفون يتداخلان في بعض الأيام . (والجواب) عن الآية من وجهين (أحدهما) جواب المزني أنه لا يلزم من سياق الآية وجود الذبح في الأيام المعلومات ، بل يكفي وجودها في آخرها وهو يوم النحر ، قال المزني والأصحاب : ونظيره قوله تعالى « وجعل القمر فيهن نورا » ^(١) وليس هو نورا في جميعها ، بل هو في بعضها « الثاني » أن المراد بالذكر في الآية الذكر على الهدايا ، ونحن نستحب لمن رأى هديا أو شيئا من بهيمة الأنعام في العشر أن يكبر والله أعلم .

(١) الآية ١٦ من سورة نوح .

باب الأضحية

قال الجوهري : قال الأصمعي : في الأضحية أربع لغات أضحية - بضم الهمزة - وإضحية بكسرهما - وجمعها أضاحي - بتشديد الياء وتخفيفها ، والثالث ضحية وجمعها ضحايا (والرابع) أضحاة وجمعها أضحي كإرملة وأرطى ، وبها سمي يوم الأضحي ، ويقال : ضحي يضحي تضحية فهو مضح ، وقيل سميت بذلك لفعلها في الضحي . وفي الأضحي لغتان التذكير لغة قيس والتأنيث لغة تميم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(الأضحية سنة ، لما روى أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ « كان يضحي بكبشين ، قال أنس : وأنا أضحي بهما ، وليست بواجبة ، لما روى أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان مخافة أن يرى ذلك واجبا) .

(الشرح) حديث أنس رواه البخاري بلفظه ، ورواه مسلم أيضا ولفظه عن أنس قال (ضحي النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده ، وسمى وكبر ووضع رجله على صفحاتهما) ولم يذكر قول أنس (وأنا أضحي بكبشين) وذكره البخاري ، وأما الأثر المذكور عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فرواه البيهقي وغيره بإسناد حسن .

(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : التضحية سنة مؤكدة ، وشعار ظاهر ينهي للقادر عليها المحافظة عليها ، ولا تجب بأصل الشرع ، لما ذكره المصنف ، ولأن الأصل عدم الوجوب ، فإن نذرها لزمته كسائر الطاعات ، ولو اشترى بدنة أو شاة تصلح للتضحية بنية التضحية أو الهدى لم تصر بسجرد الشراء ضحية ولا هديا ، هذا هو الصواب الذي قطع به الأصحاب في كل الطرق . وفي تمة التمة وجه أنها تصير ، قال الرافعي :

هذا الوجه حصل عن غفلة ، وإنما هذا الوجه فيما إذا نوى في دوام الملك
كما سنذكره إن شاء الله تعالى .

قال الروياني : لو قال : إن اشتريت شاة فله على أن أجعلها ضحية
فهو نذر مضمون في الذمة ، فإذا اشترى شاة فعليه أن يجعلها ضحية ،
ولا تصير بمجرد الشراء ضحية ، فلو عين فقال : إن اشتريت هذ الشاة
فله على أن أجعلها ضحية فوجهان (أحدهما) لا يلزمه جعلها ضحية تغليبا
لحكم التعيين ، فاته التزاما قبل الملك ، والالتزام قبل الملك لغو ، كما لو
علق ملاقا أو عتقا (والثاني) يلزمه تغليبا للنذر والأول أقيس .

(فروع) قال الشافعي رحمه الله في كتاب الضحايا من البويطي :
الأضحية سنة على كل من وجد السبيل من المسلمين من أهل المدائن
والقرى وأهل السفر والحضر ، والحج بنى وغيرهم من كان معه هدى
ومن لم يكن معه هدى . هذا نصه بحروفه نقلته من نفس البويطي . وهذا
هو الصواب أن التضحية سنة للحاج بنى كما هو سنة في حق غيره .
وأما قول العبدري : الأضحية سنة مؤكدة على كل من قدر عليها من
المسلمين من أهل الأمصار والقرى والمسافرين إلا الحاج بنى ، فاته
لا أضحية في حقه ، لأن ما ينحر بنى يكون هديا لا أضحية كما لا يخاطب
بصلاة العيد بنى من أجل حجه ، فهذا الذي استثناء العبدري شاذ باطل
مردود مخالف لنص الشافعي الذي ذكرناه ، بل مخالف لظاهر الأحاديث ،
وقد صرح القاضي أبو حامد في جامعه وغيره من أصحابنا بأن أهل منى
كغيرهم في الأضحية كما نص عليه الشافعي ، وثبت في صحيح البخاري
ومسلم أن النبي ﷺ (ضحى في منى عن نسائه بالقر) والله أعلم .

(فروع) قال أصحابنا : التضحية سنة على الكفاية في حق أهل
البيت الواحد فإذا ضحى أحدهم حصل سنة التضحية في حقهم . قال

الرافعي : الشاة الواحدة لا يضحى بها إلا عن واحد ، لكن إذا ضحى بها واحد من أهل بيت تأتي الشعار والسنة لجميعهم ، قال وعلى هذا حمل ما روى أن النبي ﷺ (ضحى بكشين قال : اللهم تقبل من محمد وآل محمد) قال وكما أن الفرض ينقسم إلى فرض عين وفرض كفاية ، ذكر الأصحاب أن الضحية كذلك ، وأن التضحية مسنونة لكل أهل بيت . هذا كلام الرافعي .

وقد حمل جماعة الحديث المذكور على الإشتراك في الثواب ، ومن ذكر هذا صاحب العدة والشيخ إبراهيم المروزي ، ومما يشبه قول الأصحاب أن الأضحية سنة على الكفاية . قولهم الابتداء بالسلام سنة على الكفاية . وكذا تسميت العاطس ، وقد سبق بيان الجميع في أحكام السلام عقب باب هيئة الجمعة والله أعلم ومما يستدل به لكون التضحية سنة على الكفاية الحديث الصحيح في الموطأ . قال مالك عن عسارة بن عبد الله بن الصياد أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا أيوب الأنصاري أخبره قال : (كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه ، وعن أهل بيته ، ثم تباهى الناس بعد فصارت مباحاة) هذا حديث صحيح ، والصحيح أن هذه الصيغة تقتضي أنه حديث مرفوع ، وقد سبق إيضاحها في مقدمة هذا الشرح . وقد اتفقوا على توثيق هؤلاء الرواة ، وعبد الله والد عبارة هذا ، قالوا هو ابن الصياد الذي قيل إنه الدجال .

(فروع) في مذاهب العلماء في الأضحية .

ذكرنا أن مذهبنا أنها سنة مؤكدة في حق الموسر ولا تجب عليه ، وهذا قال أكثر العلماء ، ومن قال به أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وبلال وأبو مسعود البدرى وسعيد بن المسيب وعطاء وعلقمة والأسود ومالك وأحمد وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور والمزني وداود وابن المنذر .

وقال ربيعة والليث بن سعد وأبو حنيفة والأوزاعي : واجبة على المور
إلا الحاج بنى . وقال محمد بن الحسن : هى واجبة على المقيم بالأمصار ،
والمشهور عن أبى حنيفة أنه إنما يوجبها على مقيم يملك نصابا .

واحتج لمن أوجبها « بأن النبى ﷺ ضحى » وقال الله تعالى (لقد كان
لكم فى رسول الله أسوة حسنة)^(١) وبحديث أبى رملة بن مخنف - بكسر
الميم وإسكان الخاء وفتح النون - قال : قال رسول الله ﷺ ونحن وقوف
معه بعرفات « يا أيها الناس إن على كل أهل بيت فى كل عام أضحية وعتيرة
أتدرون ما العتيرة ؟ هذه التى يقول الناس الرجبية » رواه أبو داود
والترمذى والنسائى وغيرهم ، قال الترمذى حديث حسن ، قال الخطابى :
هذا الحديث ضعيف المخرج لأن أبا رملة مجهول . وعن جندب بن عبد الله
ابن سفيان رضى الله عنه قال « صلى النبى ﷺ يوم النحر ثم خطب ثم ذبح
وقال : من ذبح قبل أن يصلى فليذبح أخرى مكانها باسم الله » رواه
البخارى ومسلم ، وموضع الدلالة أنه أمر والأمر للوجوب .

وعن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من وجد سعة لأن يضحى
فلم يضح فلا يحضر مصلانا » رواه البيهقى وغيره وهو ضعيف » قال
البيهقى عن الترمذى الصحيح أنه موقوف على أبى هريرة . وعن ابن عباس
قال : قال رسول الله ﷺ « ما أنفقت الورق فى شيء أفضل من تحيرة فى يوم
عيد » رواه البيهقى وقال : تفرد به محمد بن ربيعة عن إبراهيم بن يزيد
الخوزى^(٢) وليسا بقويين . وعن عائذ الله المجاشعى عن أبى داود نفع^(٣) عن

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب .

(٢) إبراهيم بن يزيد الخوزى مولى عمر بن عبد العزيز قال أحمد : متروك (ط) .

(٣) هو أبو داود نفع بن الحرث الهمداني الكوفي الأصبهاني قال ابن معين : نفع
ضعف الحديث (ط) .

زيد بن أرقم أنهم قالوا لرسول الله : « ما هذه الأضاحي ؟ قال سنة أبيكم إبراهيم عليه السلام قالوا : ما لنا فيها من الأجر ؟ قال : بكل قطرة حسنة » رواه ابن ماجه والبيهقي . قال البيهقي : قال البخاري : عائد الله المجاشعي عن أبي داود لا يصح حديثه ، وأبو داود هذا أيضا ضعيف .

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « نسخ الأضحي كل ذبح ، وصوم رمضان كل صوم ، والغسل من الجنابة كل غسل والزكاة كل صدقة » رواه الدارقطني والبيهقي قالا : وهو ضعيف واتفق الحفاظ على ضعفه . وعن عائشة قالت « قلت : يا رسول الله أستدين وأضحي ؟ قال : نعم فإنه دين مقضى » رواه الدارقطني والبيهقي وضعفا ، قالا : وهو مرسل . واحتج الشافعي والأصحاب بحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره شيئا » وفي رواية « إذا دخل العشر وعند أحدكم أضحية فلا يأخذن شعرا ولا يقلمن ظفرا » وفي رواية « إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك من شعره وأظفاره » رواه مسلم بكل هذه الألفاظ « قال الشافعي : هذا دليل أن التضحية ليست بواجبة « وأراد » فجعله مفوضا إلى إرادته ولو كانت واجبة لقال : **لنقله** فليمس من شعره حتى يضحي .

واستدل أصحابنا أيضا بحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال « ثلاث من علي فرائض ، ومن لكم تطوع ، التحر والوتر وركعتا الضحى » رواه البيهقي بإسناد ضعيف ، ورواه البيهقي أيضا في كتابه الخلافيات ، وصرح بضعفه . وصح عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما « أنهما كانا لا يضحيان مخافة أن يعتقد الناس وجوبها » وقد سبق بيانه ، ورواه البيهقي بإسناد أيضا عن ابن عباس وأبي مسعود البدرى .

قال أصحابنا : ولأن التضيعة لو كانت واجبة لم تسقط بفوات إلى غير بدل كالجمعة وسائر الواجبات ، ووافقنا الحنفية على أنها إذا فات لا يجب قضاؤها . وأما الجواب عن دلائلهم فما كان منها ضعيفا لا حجة فيه ، وما كان صحيحا فمحمول على الاستحباب ، جمعا بين الأدلة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويدخل وقتها إذا مضى بعد دخول وقت صلاة الأضحية قدر ركعتين وخطبتين ، فإن ذبح قبل ذلك لم يجزه ، لما روى البراء رضى الله عنه قال «خطب رسول الله ﷺ يوم النحر بعد الصلاة فقال : من صلى صلاتنا هذه ونسك نسكنا فقد أصاب سفلنا ، ومن نسك قبل صلاتنا فنلك شاة لحم فليذبح مكانها» واختلف أصحابنا في مقدار الصلاة ، فمنهم من اعتبر قدر صلاة رسول الله ﷺ وهي ركعتان يقرأ فيهما (ق واقتربت) وقدر خطبتيه ، ومنهم من اعتبر قدر ركعتين خفيفتين وخطبتين خفيفتين ، ويبقى وقتها إلى آخر أيام التشريق ، لما روى جبير بن مطعم قال : قال رسول الله ﷺ « كل أيام التشريق ذبح » فإن لم يضح حتى مضت أيام التشريق — نظرت فإن كان ما يضحي به تطوعا — لم يضح لأنه ليس وقت لسنة الأضحية ، وإن كان نفرا لزمه أن يضحي لأنه قد وجب عليه فلم يسقط بفوات الوقت) .

(الشرح) حديث البراء رواه البخاري ومسلم إلا قوله « فليذبح مكانها » وأما حديث جبير بن مطعم فرواه البيهقي من طرق ، قال : وهو مرسل ، لأنه من رواية سليمان بن موسى الأسدي فقيه أهل الشام عن جبير ، ولم يدركه ، ورواه من طرق ضعيفة متصلا .

(اما الأحكام) فقال أصحابنا : يدخل وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم النحر ، ومضى بعد طلوعها قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين . هذا هو المذهب ، وفيه وجه آخر ذكره المصنف والأصحاب أنه يعتبر بعد طلوع الشمس قدر صلاة رسول الله ﷺ وخطبتيه « وقرأ ﷺ بعد الفاتحة (ق) وفي الثانية اقتربت ، وخطب خطبة متوسطة » .

وفيه وجه ثالث ذكره الخراسانيون ، وبه قال المراوزة منهم أن الوجهين السابقين إنما هما في طول الصلاة ، وأما الخطبة فمخففة وجهها واحدا لأن السنة تخفيفها . قال إمام الحرمين : وما أرى من يعتبر ركعتين خفيفتين يكتفى بأقل ما يجزئ . وظاهر كلام صاحب الشامل وغيره خلافه ، وأنه يكتفى بأقل ما يجزئ . وفيه وجه رابع حكاه الرافعي أنه يكتفى مضى ما يسع ركعتين بعد خروج وقت الكراهة ولا يعتبر الخطبتان . والله أعلم .

وأما آخر وقتها فاتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يخرج وقتها بغروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق ، واتفقوا على أنه يجوز ذبحها في هذا الزمان ليلا ونهارا ، لكن يكره عندنا الذبح ليلا في غير الأضحية ، وفي الأضحية أشد كراهة . واحتج البيهقي والأصحاب للكراهة بما رواه البيهقي بإسناده عن علي بن الحسين رضي الله عنهما أنه قال لقيم له جذ نخله بالليل « ألم تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن جذاذ الليل وصرام الليل ، أو قال حصاد الليل » هذا مرسل . وعن الحسن البصري قال « نهى عن جذاذ الليل وحصاد الليل والأضحية بالليل ، قال : وإنما كان ذلك من شدة حال الناس فنهى عنه ، ثم رخص فيه » هذا أيضا مرسل أو موقوف ، والله أعلم .

قال أصحابنا : فإن ضحى قبل الوقت لم تصح التضحية بلا خلاف ، بل تكون شاة لحم ، فأما إذا لم يضح حتى فات الوقت — فإن كان تطوعا — لم يضح ، بل قد فاتت التضحية هذه السنة ، فإن ضحى في السنة الثانية في الوقت وقع عن السنة الثانية لا عن الأولى ، وإن كان متذورا ألزمه أن يضحى لما ذكره المصنف ، والله أعلم .

ولو قال : جعلت هذه الشاة ضحية فوقتها وقت المتطوع بها ولا يحل تأخيرها فإن آخرها أثم ولزمه ذبحها كما سبق . ولو قال : لله على أن

أضحى بشاة قبل تتوقت كذلك ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا لأنها في الذمة كدماء الجبران (وأصحهما) نعم لأنه التزم ضحية في الذمة والضحية مؤقتة . قال الرافي : وهذا الوجه يوافق نقل الروياني عن الأصحاب أنه لا يجوز التضحية بعد أيام التشريق إلا في صورة واحدة ، وهي إذا أوجبها في أيام التشريق أو قبلها ولم يذبحها حتى فات ، فانه يذبحها قضاء (فإن قلنا) لا تتوقف فالنزم بالنذر ضحية ثم عين واحدة عن نذره وقلنا : إنها تعين فهل تتوقت التضحية بها ؟ فيه وجهان (أصحهما) لا ، والله أعلم .

(فرع) قال الدارمي : لو وقفوا بعرفات في اليوم العاشر غلطاً حسبت أيام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم ، وإن وقفوا في الثامن وذبح يوم التاسع ثم بان ذلك لم يجب إعادة التضحية ، لأن الواجب يجوز تقديسه على يوم النحر ، والتطوع تبع للحج ، فان علم ذلك قبل انقضاء التشريق فأعاده كان حسناً .

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت الأضحية .

مذهبنا أنه يدخل وقتها إذا طلعت الشمس يوم النحر ثم مضى قدر صلاة العيد وخطبتين كما سبق ، فإذا ذبح بعد هذا الوقت أجزأه ، سواء صلى الإمام أم لا ، وسواء صلى المضحي أم لا ، وسواء كان من أهل الأمصار أو من أهل القرى أو البوادي أو المسافرين ، وسواء ذبح الإمام ضحيته أم لا . هذا مذهبنا وبه قال داود وابن المنذر وغيرهما . وقال عطاء وأبو حنيفة : يدخل وقتها في حق أهل الأمصار إذا صلى الإمام وخطب ، فمن ذبح قبل ذلك لم يجزه ، قال : وأما أهل القرى والبوادي فوقتها في حقهم إذا طلع الفجر الثاني . وقال مالك : لا يجوز ذبحها إلا بعد صلاة الإمام وخطبتيه وذبحه . وقال أحمد : لا يجوز قبل صلاة الإمام ويجوز بعدها قبل ذبح الإمام ، وسواء عنده أهل القرى والأمصار ، ونحوه عن الحسن البصري والأوزاعي وإسحاق بن راهويه . وقال الثوري : يجوز

ذبحها بعد صلاة الإمام قبل خطبته ، وفي حال خطبته • قال ابن المنذر :
وأجمعوا على أنها لا يصح ذبحها قبل طلوع الفجر يوم النحر •

واحتج القائلون باشتراط صلاة الإمام بحديث البراء بن عازب رضى
الله عنهما قال « خطبنا رسول الله ﷺ في يوم نحر فقال : إن أول ما نبدا به
في يومنا هذا أن نصلى ثم نرجع فننحر ، فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ،
ومن ذبح قبل أن نصلى فإنا هو لحم عجله لأهل بيته ، ليس من النسك
في شيء » رواه البخارى ومسلم • وفي روايات « قبل الصلاة » وفي رواية
لمسلم أن النبي ﷺ قال « لا يذبحن أحد قبل أن يصلى » وعن أنس أن
رسول الله ﷺ « خطب فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعد ذبحا » رواه
البخارى ومسلم • وعن جندب بن عبد الله بن شقيق قال « شهدت الأضحية
مع رسول الله ﷺ فقام رجل فقال إن ناسا ذبحوا قبل الصلاة ، فقال : من
ذبح منكم قبل الصلاة فليعد ذبيحته » رواه مسلم •

واحتج أصحابنا بهذه الأحاديث المذكورة ، قالوا : والمراد بها التقدير
بالزمان لا بفعل الصلاة ، لأن التقدير بالزمان أشبه بمواقيت الصلاة
وغيرها ، ولأنه أضبط للناس في الأمصار والقرى والبوادي قال أصحابنا :
وهذا هو المراد بالأحاديث ، وقال النبي ﷺ يصلى صلاة عيد الأضحية عقب
طلوع الشمس • والله أعلم •

(فسر) أيام نحر الأضحية يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة ، هذا
مذهبنا وبه قال على بن أبى طالب وجبير بن مطعم وابن عباس وعطاء
والحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى الأسدى فقيه
أهل الشام ومكحول وداود الظاهرى • وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد :
يختص يوم النحر ويومين بعده ، وروى هذا عن عمر بن الخطاب وعلى
وابن عمر وأنس رضى الله عنهم وقال سعيد بن جبير : يجوز لأهل الأمصار

يوم النحر خاصة ، ولأهل السواد في أيام التشريق . وقال محمد بن سيرين : لا تجوز التضحية إلا في يوم النحر خاصة . واحتج لمالك وموافقيه بأن التقدير لا يثبت إلا بنص أو اتفاق ، ولم يقع الاتفاق إلا على يومين بعد النحر .

واحتج أصحابنا بحديث جبير بن مطعم ، وقد سبق أن الأصح أنه موقوف . وأما الحديث الذي رواه البيهقي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « أيام التشريق كلها ذبح » فضعيف مداره على معاوية بن يحيى الصدفي . وأما الجواب عن قولهم : إن الاتفاق وقع على يومين فليس كما قالوا ، بل قد حكينا عن جماعة اختصاصه بيوم . وقد روى أبو داود في المراسيل والبيهقي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار التابعين أنه بلغهما أن رسول الله ﷺ قال « الضحايا إلى آخر الشهر لمن أراد أن يستأنى ذلك » وفي رواية « إلى هلال المحرم » وروى البيهقي بإسناده عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال « كان المسلمون يشتري أحدهم الأضحية فيستأمنها فيذبحها بعد الأضحية آخر ذي الحجة » قال البيهقي : الأول مرسل لا يحتج به ، والثاني حكاية عن لم يسم ، قال : وقد قال أبو إسحاق المروزي في الشرح : روى في بعض الأخبار « الأضحية إلى رأس المحرم » فإن صح ذلك فالأمر يتسع فيه إلى غرة المحرم ، وإن لم يصح فالخبر الصحيح « أيام منى أيام نحر » وعلى هذا بنى الشافعي . هذا كلام المروزي . قال البيهقي : في كليهما نظر هذا لإرساله ، وحديث جبير بن مطعم لاختلاف الرواة فيه كما سبق ، قال : وحديث جبير أولى أن يقال به ، والله أعلم .

(فسرع) مذهبا جواز الذبح ليلا ونهارا في هذه الأيام جائز لكن يكره ليلا وبه قال أبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور والجمهور ، وهو الأصح

عن أحمد . وقال مالك لا يجزئه الذبح ليلا ، بل يكون شاة لحم ، وهي رواية عن أحمد ، والله أعلم .

(فسر) إذا فأت أيام التضحية ولم يضح التضحية المذكورة لزمه ذبحها قضاء هذا مذهبا وبه قال مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا تقضى بل تفوت وتسقط .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن دخلت عليه عشر ذى الحجة وأراد أن يضحي فالمستحب أن لا يحلق شعره ولا يقلم أظفاره حتى يضحي ، لما روت أم سلمة أن النبي ﷺ « من كان عنده ذبح يريد أن يذبحه فرأى هلال ذى الحجة فلا يمس من شعره ولا من أظفاره حتى يضحي » ولا يجب عليه ذلك لأنه ليس بمحرم فلا يجرم عليه حلق الشعر وتقليم الأظفار) .

(الشرح) حديث أم سلمة رضي الله عنها رواه مسلم ، وسبق بيان طريقه . وقوله « ذبح » بكسر الهمزة أى ذبيحة . وقوله « يقلم ظفره » يجوز أن يقرأ بفتح الياء وإسكان القاف وضم اللام - ويجوز بضم الياء وفتح القاف وتشديد اللام المكسورة والأول أجود ، ولكن ظاهر كلام المصنف إرادته الثاني ، ولهذا قال : وتقليم الأظفار .

(أما الأحكام) فقال أصحابنا : من أراد التضحية فدخل عليه عشر ذى الحجة كره أن يقلم شيئا من أظفاره وأن يحلق شيئا من شعر رأسه ووجهه أو بدنه حتى يضحي ، لحديث أم سلمة . وهذا هو المذهب أنه مكروه كراهة تنزيه ، وفيه وجه أنه حرام ، حكاه أبو الحسن العبادي في كتابه الرقم ، وحكاه الزاقي عنه لظاهر الحديث . وأما قول المصنف والشيخ أبي حامد والدارمي والبدري ومن وافقهم أن المستحب تركه ، ولم يقولوا : إنه مكروه فشاذ ضعيف مخالف لنص هذا الحديث .

وحكى الرافعى وجها ضعيفا شاذا أن الحلق والقلم لا يكرهان إلا إذا دخل العشر واشترط أضحية أو عين شاة أو غيرها من مواشيه للتضحية . وحكى قولاً أنه لا يكره القلم ، وهذه الأوجه كلها شاذة ضعيفة (والصحيح) كراهة الحلق والقلم من حين تدخل العشر ، فالحاصل فى المسألة أوجه (الصحيح) كراهة الحلق والقلم من أول العشر كراهة تنزيه (والثانى) كراهة تحريم (والثالث) المكروه الحلق دون القلم (والرابع) لا كراهة إنما هو خلاف الأولى (الخامس) لا يكره إلا لمن دخل عليه العشر وعين أضحية والمذهب الأول .

والمراد بالنهى عن الحلق والقلم المنع من إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره ، والمنع من إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو تنف أو إحراق أو بنورة وغير ذلك وسواء شعر العانة والإبط والشارب ، وغير ذلك وقال إبراهيم المرووذى فى كتابه التعليق : وحكم سائر أجزاء البدن حكم الشعر والظفر ، ودليله حديث أم سلمة أن النبى ﷺ قال « إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحى فلا يس من شعره وبشرته شيئاً » رواه مسلم ، والله تعالى أعلم .

قال أصحابنا : الحكمة فى النهى أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار ، وقيل التشبه بالمحرم ، قال أصحابنا : وهذا غلط لأنه لا يعتزل النساء ولا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المحرم ، والله أعلم .

(فسر) مذهبا أن إزالة الشعر والظفر فى العشر لمن أراد التضحية مكروه كراهة تنزيه حتى يضحى ، وقال مالك وأبو حنيفة لا يكره ، وقال سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحاق وداود : يحرم ، وعن مالك أنه يكره ، وحكى عنه الدارمى : يحرم فى التطوع ولا يحرم فى الواجب . واحتج القائلون بالتحريم بحديث أم سلمة واحتج الشافعى والأصحاب

عليهم بحديث عائشة أنها قالت « كنت أقتل قلائد هدى رسول الله ﷺ ثم يقلده ويبت به ، ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر هديه »
رواه البخاري ومسلم ، قال الشافعي : البعث بالهدى أكثر من إرادة التضحية ، فدل على أنه لا يحرم ذلك والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجزىء في الأضحية إلا الأنعام ، وهي الإبل والبقر والغنم ، لقول الله تعالى (ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) (١) ولا يجزىء فيها إلا الجذعة من الضأن والنتية من المعز والإبل والبقر ، لما روى جابر أن رسول الله ﷺ قال « لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن » وعن علي رضي الله عنه قال « لا يجوز في الضحايا إلا التني من المعز والجذعة من الضأن » وعن ابن عباس أنه قال : « لا تضحوا بالجدع من المعز والإبل والبقر » ويجوز فيها الذكر والأنثى ، لما روت أم كرز عن النبي ﷺ أنه قال « عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة » ، لا يضركم ذكرانا كن أو إناثا » وإذا جاز ذلك في العقيقة بهذا الخبر دل على جوازه في الأضحية ، ولأن لحم الذكر أطيب ولحم الأنثى أرطب) .

(الشرح) حديث جابر رواه مسلم في صحيحه بحروفة ، قال أهل اللغة المسن التني من كل الأنعام فما فوقه (وأما) حديث أم كرز فرواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم ، وهو حديث حسن ، وهذا المذكور في المذهب لفظ رواية النسائي .

(أما الأحكام) فشرط المجزىء في الأضحية أن يكون من الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم ، سواء في ذلك جميع أنواع الإبل من البختى والعرب ، وجميع أنواع البقر من الجواميس والعرب والدرانية ، وجميع أنواع الغنم من الضأن والمعز وأنواعهما ، ولا يجزىء غير الأنعام من بقر الوحش

(١) من الآية ٢٨ من سورة الحج .

وحيره ، والضبا وغيرها بلا خلاف ، وسواء الذكر والأنثى من جميع ذلك ، ولا خلاف في شيء من هذا عندنا ، ولا يجزىء من الضأن إلا الجذع والجذعة فصاعدا ، ولا من الإبل والبقر والمز إلا الثنى أو الثنية فصاعدا .
هكذا نص عليه الشافعي وقطع به الأصحاب ، وحكى الرافعي وجهها أنه يجزىء الجذع من المز وهو شاذ ضعيف بل غلط ، ففى الصحيحين عن البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال لأبى بردة بن نيار خال البراء بن عازب « تجزئك يعنى الجذعة من المز ، ولا تجزىء أحدا بعدك » والله أعلم .

ثم الجذع ما استكمل سنة على أصح الأوجه ، والوجه الثانى ما استكمل ستة أشهر ، والثالث ثمانية أشهر ، والرابع إن كان متولدا بين شابين فسته أشهر وإلا فثمانية . وقد سبق بيان هذه الأوجه في كتاب الزكاة . وهناك ذكر المصنف سن الجذع والثنى ، فلهذا أهمله هنا ، وذكره في التنبيه في البابين لكنه خالف ما صححه الجمهور .

قال أبو الحسن العبادى وغيره : فإذا قلنا بالمذهب : إن الجذع ماله سنة كاملة فلو أجدع قبل تمام السنة أى سقطت سنة أجزأ في الأضحية ، كما لو تمت السنة قبل أن يذبح ويكون ذلك كالبلوغ بالسن أو الاحتلام ، فإنه يكفى فيه أسبقهما . وهكذا صرح البغوى به فقال : الجذع ما استكملت سنة أو أجدعت قبلها .

وأما الثنى من الإبل فما استكملت خمس سنين ودخل في السادسة ، وروى حرملة عن الشافعي أنه الذى استكمل ست سنين ودخل في السابعة . قال الرويانى : وليس هذا قولاً آخر للشافعي وإن توهمه بعض أصحابنا ولكنه إخبار عن نهاية سن الثنى وما ذكره الجمهور هو بيان لابتداء سنة ، والله أعلم .

وأما الثنى من البقر فهو ما استكمل ستين ودخل في الثالثة ، وروى

حرمة عن الشافعي أنه ما استكمل ثلاث سنين ودخل في الرابعة والمشهور من نصوص الشافعي الأول ، وبه قطع الأصحاب وغيرهم من أهل اللغة وغيرهم ، وأما الشيء من المعز ففيه وجهان سبقا في كتاب الزكاة (أصحابها) ما استكمل سنتين (والثاني) ما استكمل سنة .

(فرع) لا تجزى بالمتولد من الظباء والغنم ، لأنه ليس من الأنعام .

(فرع) في مذاهب العلماء في سن الأضحية . نقل جماعة إجماع العلماء عن التضحية لا تصح إلا بالإبل أو البقر أو الغنم . فلا يجزى شيء من الحيوان غير ذلك ، وحكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه يجوز أن يضحي ببقر الوحش عن سبعة ، وبالضبا عن واحد . وبه قال داود في بقرة الوحش ، وأجمعت الأمة على أنه لا يجزى من الإبل والبقر والمعز إلا اثنتي ، ولا من الضأن إلا الجذع ، وأنه يجزى هذه المذكورات إلا ما حكاه العبدري وجماعة من أصحابنا عن الزهري أنه قال : لا يجزى الجذع من الضأن . وعن الأوزاعي أنه يجزى الجذع من الإبل والبقر والمعز والضأن ، وحكى صاحب البيان عن ابن عمر كالزهري ، وعن عطاء كالأوزاعي ، هكذا نقل هؤلاء . ونقل القاضي عياض الإجماع أنه يجزى الجذع من الضأن ، وأنه لا يجزى جذع المعز .

دللنا على الأوزاعي حديث البراء بن عازب السابق قريبا عن الصحيحين واحتج له بحديث عقبة بن عامر أن النبي ﷺ « أعطاه غنما يقسمها على صحابته ضحايا ، فبقي عتود فذكره النبي ﷺ فقال : ضح أنت بها » رواه البخاري ومسلم ، قال أبو عبيد وغيره من أهل اللغة : العتود من أولاد المعز ، وهو ما رعى وقوى ، قال الجوهري وغيره : وهو ما بلغ سنة وجمعه أخته وعدان - بادغام التاء في الدال - قال كانت هذه رخصة لعقبة بن عامر قال : وقد رويناه ذلك من رواية الليث بن سعد ، ثم ذكره

بإسناده الصحيح عن عقبة قال « أعطاني رسول الله ﷺ غنما أقسمها ضحايا بين أصحابي فبقي عتود منها فقال ضح بها أنت ولا رخصة لأحد فيها بعدك » .

قال البيهقي : وإذا كانت هذه الزيادة محفوظة كان هذا رخصة له كما رخص لأبي بردة بن نيار قال : وعلى هذا يحصل ما روياه عن زيد بن خالد فذكره بإسناده عن زيد قال « قسم رسول الله ﷺ في أصحابه غنما فأعطاني عتودا جذعا ، فقال : ضح به فقلت : إنه جذع من المزمز أضحي به ؟ قال : نعم فضحيت به ، هذا كلام البيهقي ، وهذا الحديث الآخر رواه أبو داود بإسناد حسن وليس في رواية أبي داود المزمز ، ولكنه معلوم من قوله : عتود ، وهذا التأويل الذي ذكره البيهقي متعين ، واحتج أصحابنا في أجزاء جذع الضأن بحديث جابر المذكور في الكتاب ، وهو صحيح كما سبق « وقد جاءت أحاديث كثيرة بمعناه ، ذكرها البيهقي وغيره والله أعلم .

(فسرع) إن قيل : ظاهر حديث جابر المذكور في الكتاب أن الجذعة من الضأن لا تجزى إلا إذا عجز عن المسنة (قلنا) هذا مما يجب تأويله « لأن الأمة مجبعة على خلاف ظاهره كما سبق ، فانهم كلهم جوزوا جذع انضأن إلا ما سبق عن ابن عمر والزهرى وأنه لا يجزى ، سواء قدر على مسنة أم لا ، فيحصل هذا الحديث على الأفضل والأكمل ، ويكون تقديره : مستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة ، فإن عجزتم فجذعة ضأن ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والبدنة أفضل من البقر لأنها اعظم ، والبقرة أفضل من النشاة لأنها يسبع من الغنم ، والنشاة أفضل من مشاركة سبعة في بئنة أو بقرة لأنه ينفرد ببراءة الدم والضأن أفضل من المزمز ، لما روى عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال « خير الأضحية الكبش الأقران » وقالت أم سلمة « لأن أضحي بالجذع

من الضأن أحب إلى من أن اضحى بالمسنة من المعز « ولأن لحم الضأن أطيب ،
والسمينة أفضل من غير السمينة ، لما روى عن ابن عباس في قوله تعالى
(ومن يعظم شعائر الله) (١) قال : « تعظيمها استسمانها واستحسانها » .
وجذب على كرم الله وجهه قال : « ثنيا فصاعدا واستحسن » . فان أكلت
أكلت طيبا ، وان أطمعت أطمعت طيبا ، والبيض أفضل من الفبراء والسوداء ،
لأن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين والأملح الأبيض » وقال أبو هريرة :
« دم البيضاء في الأضحية أفضل من دم سوداوين وقال ابن عباس : تعظيمها
استحسانها ، والبيض أحسن » () .

(الشرح) حديث عبادة رواه البيهقي هنا وفي كتاب الجناز ، وهو
بعض حديث ، ورواه أيضا من رواية أبي أمامة بإسناد ضعيف (وأما)
حديث أن النبي ﷺ « ضحى بكبشين أملحين » فرواه البخاري ومسلم
من رواية أنس ، وأما قول أبي هريرة فرواه البيهقي موقوفا على أبي هريرة
كما ذكره المصنف قال : وروى مرفوعا ، قال البخاري : لا يصح رفعه .

(أما الأحكام) ففيها مسائل :

(إحداهما) البدنة أفضل من البقرة والبقرة أفضل من الشاة والضأن
أفضل من المعز ، وجذعة الضأن أفضل من ثنية المعز ، لما ذكره المصنف ،
وهذا كله متفق عليه عندنا .

(الثانية) التضحية بشاة أفضل من المشاركة بسبع بدنة أو سبع
بقرة بالاتفاق لما ذكره المصنف ، وسبع من الغنم أفضل من بدنة أو بقرة
على أصح الوجهين لكثرة إراقة الدم (والثاني) أن البدنة أو البقرة أفضل
لكثرة اللحم .

(الثالثة) يستحب التضحية بالأسن الأكل ، قال البغوي وغيره :

(١) من الآية ٢٢ من سورة الحج .

حتى إن التضحية بشاة سمينة أفضل من شاتين دونها ، قالوا : وقد قال الشافعي رحمه الله : استكثار القيمة في الأضحية أفضل من استكثار العدد ، وفي العتق عكسه فإذا كان معه ألف وأراد العتق بها فعبدان خسيان أفضل من عبد نفيس ، لأن المقصود هنا اللحم ، والسمين أكثر وأطيب ، والمقصود في العتق التخليص من الرق ، وتخليص عدد أولى من واحد .

قال أصحابنا : كثرة اللحم أفضل من كثرة الشحم إلا أن يكون لحما ردينا . وأجمع العلماء على استحباب السمين في الأضحية ، واختلفوا في استحباب تسميتها فمذهبنا ومذهب الجمهور استحبابه . وقال بعض المالكية : يكره لثلاث يتشبه باليهود وهذا قول باطل . وقد ثبت في صحيح البخاري عن أبي أمامة الصحابي رضي الله عنه قال « كنا نسمن الأضحية ، وكان المسلمون يستنون » .

(الرابعة) أفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء ، وهي التي لا يصفو بياضها ثم البلقاء ، وهي التي بعضها أبيض وبعضها أسود ، ثم السوداء .

(هــرـع) يصح التضحية بالذكر وبالأثني بالإجماع ، وفي الأفضل منهما خلاف (الصحيح) الذي نص عليه الشافعي في البويطي وبه قطع كثيرون أن الذكر أفضل من الأثني ، وللشافعي نص آخر أن الأثني أفضل ، فمن الأصحاب من قال : ليس مراده تفضيل الأثني في التضحية ، وإنما أراد تفضيلها في جزاء الصيد إذا أراد تقويمها لإخراج الطعام ، قال الأثني أكثر . ومنهم من قال : المراد الأثني التي لم تلد أفضل من الذكر الذي كثر زوائجه - بفتح النون الأولى وإسكان الزاي وفتح الواو وضم النون الثانية فإن كان هناك ذكر لم يزر وأثني لم تلد فهو أفضل منها ، والله أعلم .

(هــرـع) تجزى الشاة عن واحد ولا تجزى عن أكثر من واحد ، لكن إذا ضحى بها واحد من أهل البيت تأدى الشعار في حق جميعهم ،

وتكون التضحية في حقهم سنة كفاية ، وقد سبقت المسألة في أول الباب وتجزئ البدنة عن سبعة وكذا البقرة ، سواء كانوا أهل بيت أو بيوت ، وسواء كانوا متقربين بقرية متفقة أو مختلفة ، واجبة أو مستحبة ، أم كان بعضهم يريد اللحم ، ويجوز أن يقصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدى ، ويجوز أن ينحر الواحد بدنة أو بقرة عن سبع شيء لزمته بأسباب مختلفة ، كتبنت وقران وفوات ومباشرة ومحظورات في الإحرام ونذر التصديق بشاة مذبوحة ، والتضحية بشاة .

وأما جزاء الصيد فتراعى فيه المماثلة ومثابة الصورة ، فلا تجزئ البدنة عن سبع من الظباء . ولو وجب شاتان على رجلين في قتل صيدين لم يجز أن يذبحا عنهما بدنة ، ويجوز أن يذبح الواحد بدنة أو بقرة ليكون سبعة عن شاة لزمته ، ويأكل الباقي كما يجوز مشاركة ستة . ولو جعل جميع البدنة أو البقرة مكان الشاة فهل يكون الجميع واجبا حتى لا يجوز أكل شيء منه ؟ أم الواجب السبع فقط حتى يجوز الأكل من الباقي ؟ فيه وجهان مشهوران ونظيره الخلاف في مسح كل الرأس وتطويل القيام والركوع والسجود ، وإخراج بعير عن خمسة أبعرة في الزكاة ، وقد سبق بيان هذه المسائل في باب صفة الوضوء وفي الصلاة والزكاة .

قال البندنجي : إذا قلنا الواجب السبع جاز أكل جميع الباقي . هذا كلامه . وكان يَحْتَمِلُ أن يجب التصديق بجزء من الباقي إذا قلنا بالمذهب إنه يجب التصديق بجزء من أضحية التطوع ، والله أعلم .

ولو اشترك رجلان في شاتين للتضحية لم يجزئهما في أصح الوجهين ، ولا يجزئ بعض شاة بلا خلاف بكل حال ، والله أعلم .

(فروع) في مذاهب العلماء .

مذهبنا أن أفضل التضحية بالبدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز ، وبه

قال أبو حنيفة وأحمد وداود • وقال مالك : أفضلها الغنم ثم البقر ثم الإبل ، قال والضأن أفضل من المعز ، وإناؤها أفضل من فحول المعز ، وفحول الضأن خير من إناث المعز وإناث المعز خير من الإبل والبقر • واحتج بحديث أنس السابق أن النبي ﷺ « ضحى بكبشين » وهو صحيح سبق بيانه ، قالوا : وهو لا يدع الأفضل ، وقال بعض أصحاب مالك : الإبل أفضل من البقر •

واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن » رواه البخارى ومسلم ، وفيه دلالة لنا على مالك فيما خالف فيه • ولأن مالكا وافقنا في الهدى أن البدنة فيه أفضل من البقرة ، فقس عليه •

(والجواب) عن حديث أنس أنه لبيان الجواز أو لأنه لم يتيسر حينئذ بدنة ولا بقرة • والله أعلم •

(فسر) يجوز أن يشترك سبعة في بدنة أو بقرة للتضحية ، سواء كانوا كلهم أهل بيت واحد أو متفرقين ، أو بعضهم يريد اللحم فيجزىء عن المتقرب ، وسواء كان أضحية منذورة أو تطوعا ، هذا مذهبا وبه قال أحمد وداود وجماهير العلماء ، إلا أن داود جوزة في التطوع دون الواجب وبه قال بعض أصحاب مالك • وقال أبو حنيفة : إن كانوا كلهم متفرقين جاز ، وقال مالك : لا يجوز الاشتراك مطلقا كما لا يجوز في الشاة الواحدة •

واحتج أصحابنا بحديث جابر قال « نحرنا مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة » رواه مسلم • وعنه قال « خرجنا مع رسول الله

ﷺ مهلين بالحج ، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة » رواه مسلم . قال البيهقي : وروينا عن علي وحذيفة وأبي مسعود الأنصاري وعائشة رضي الله عنهم أنهم قالوا « البقرة عن سبعة » وأما قياسه على الشاة فمجب ، لأن الشاة إنسا تجزىء عن واحد ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجزىء ما فيه عيب ينقص اللحم ، كالموراء والمبياء (والجرياء) والمرجاء التي تمعجز عن المشي في المرعى ، لا روى البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال « لا يجزىء في الأضاحي الموراء البين عورها والمریضة البين مرضها ، والمرجاء البين ضلعها والكسيرة التي لا تنقى » فنص على هذه الأربعة لأنها تنقص اللحم فدل على أن كل ما ينقص اللحم لا يجوز . ويكره أن يضحي بالجلحاء ، وهي التي لم يخلق لها قرن ، وبالقضاء وهي التي انكسر غلاف قرنها ، وبالعضباء وهي التي انكسر قرنها ، وبالشرقاء وهي التي انتقبت من الكلى أذنفا ، وبالخرقاء وهي التي تشق أنفها بالطول ، لأن ذلك كله يشينها . وقد رويانا عن ابن عباس أن تعظيمهما استحسنانهما ، فإن ضحى بما فطرناه أجزاه لأن ما بها لا ينقص من لحمها ، فإن نذر أن يضحي بحيوان فيه عيب يمنع الأجزاء كالجرب وجب عليه ذبحه ولا يجزئه عن الأضحية ، فإن زال العيب قبل أن يذبح لم يجزه عن الأضحية لأنه أزال الملك فيها بالنذر ، وهي لا تجزىء فلم يتغير الحكم بما يحدث فيها كما لو اعتق بالكفارة عبدا أعمى ثم صار بعد العتق بصيرا) .

(الشرح) حديث البراء رضي الله عنه صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد حسنة ، قال أحمد بن حنبل : ما أحسنه من حديث . وقال الترمذي حديث حسن صحيح . وقوله (عيب ينقص اللحم) بفتح الياء وإسكان النون وضم القاف . وقوله ﷺ « البين ضلعها » هو بفتح الضاد المعجمة واللام ، وهو العرج وقوله (التي لا تنقى) بضم التاء وإسكان النون وكسر القاف ، أي التي لا تقى لها ، بكسر النون وإسكان القاف وهو المخ . وقوله (هذه الأربعة) يعني

الأمراض وقوله (نقص اللحم) بتخفيف القاف والجلحاء بالمد وكذا العصاء ، وهى بفتح العين والصاد المهملتين ، وكذلك العضباء بفتح العين وإسكان الضاد المعجمة . والشرقاء والخرقاء بالمد أيضا . وقوله « يشينها » بفتح أوله . وهذا التفسير الذى ذكره المصنف فى الشرقاء والخرقاء مما أنكروا عليه وغلطوه فيه ، بل الصواب المعروف فى الشرقاء أنها المشقوقة الأذن ، والخرقاء التى فى أذنها ثقب مستدير ، والله أعلم .

(اما الأحكام) فيه مسائل (إحداهما) لا تجزئ التضحية بما فيه عيب ينقص اللحم كالمریضة ، فإن كان مرضها يسيرا لم ينسج الإجزاء ، وإن كان ينسج يظهر بسببه الهزال وفساد اللحم لم يجزه ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور . وحكى ابن كج قولاً شاذاً أن المرض لا ينسج بحال ، وأن المرض المذكور فى الحديث المراد به الجرب . وحكى وجه أن المرض ينسج الإجزاء ، وإن كان يسيرا ، وحكا فى الحاوى قولاً قديماً . وحكى وجه فى الهيام - بضم الهاء وتخفيف الياء - خاصة أنه ينسج الإجزاء ، وهو من أمراض الماشية ، وهو أن يشتد عظمها فلا تروى من الماء قال أهل اللغة : هو داء يأخذها فتهم فى الأرض لا ترمى ، وناقاة هيئاء بفتح الهاء والمد ، والله أعلم .

(الثانية) الجرب ينسج الإجزاء كثيرة وقليلة ، كذا قاله الجمهور ، ونص عليه فى الجديد لأنه يفسد اللحم والودك ، وفيه وجه شاذ أنه لا ينسج إلا إذا كثر كالمرض ، واختاره إمام الحرمين والغزالي والمذهب الأول . وسواء فى المرض والجرب ما يرجى زواله وما لا يرجى .

(الثالثة) العرجاء إن اشتد عرجها بحيث تسقط الماشية إلى الكلا الطيب ، وتتخلف عن القطيع لم تجزئ ، وإن كان يسيرا لا يخلها عن الماشية لم يضر . فلو انكسر بعض قوائمها فكأن تزحف بثلاث لم

تجزى . • ولو أضعفها ليضحى بها وهى سليمة فاضطربت وانكسرت رجلها
أو عرجت تحت السكين لم تجزء على أصح الوجهين لأنها عرجاء عند
الذبح . فأشبه ما لو انكسرت رجل شاة فبادر إلى التضحية بها فانها
لا تجزى . •

(الرابعة) لا تجزى العمياء ولا العوراء التى ذهبت حدقتها وكذا
إن بقيت حدقتها فى أصح الوجهين لفوات المقصود وهو كمال النظر .
وتجزى العشاء على أصح الوجهين ، وهى التى تبصر بالنهار دون الليل
لأنها تبصر وقت الرعى . فأما العمش وضعف بصر العينين جميعا قطع
الجمهور بأنه لا يمنع . وقال الرويانى إن غطى الناهر بياض أذهب أكثره
منع وإن أذهب أقله لم يمنع على أصح الوجهين .

(الخامسة) العجفاء التى ذهب مخها من شدة هزالها لا تجزى . بلا
خلاف وإن كان بها بعض الهزال ولم يذهب مخها أجزاء . كذا أطلقه
الأكثر .

وقال المساوردى : إن كانت خلقيا فالحكم كذلك . وإن كان لمرض
منع الإجزاء لأنه ذاهب بجزء منها . وقال إمام الحرمين : كما لا يعتبر
السنن البالغ للإجزاء لا يعتبر العجف البالغ للمنع . قال : وأقرب معتبر
أن يقال إن كان لا يرغب فى لحمها الطبقة العالية من طبقة اللحم فى حالة
الرخاء منعت .

(السادسة) ورد النهى عن الثولاء وهى المجنونة التى تستدير فى
الرعى ولا ترعى إلا قليلا فتهازل فلا تجزى . بالاتفاق .

(السابعة) يجزى الفحل وإن كثر نزوانه والآشئ وإن كثرت ولادتها
ولم يطلب لحمها إلا إذا انتهيا إلى العجف البين .

(الثامنة) لا تجزى . مقطوعة الأذن ، فإن قطع بعضها نظر ، فإن لم يبق منها شيء بل شق طرفها وبقي متدلّيا لم يمنع على الأصح من الوجهين ، وقال القفال : يمنع ، وحكاه الدارمي عن ابن القطان . وإن أبين فإن كان كثيرا بالاضافة إلى الأذن منع بلا خلاف ، وإن كان يسيرا منع أيضا على أصح الوجهين لفوات جزء مأكول . قال إمام الحرمين : وأقرب ضبط بين الكثير واليسير أنه إن لاح النقص من البعد فكثير ، وإلا فقليل .

(التاسعة) لا يمنع الكى في الأذن وغيرها على المذهب وبه قطع الجمهور . وقيل في منعه وجهان لتصلب الموضع . وتجزى صغيرة الأذن ولا تجزى . التي لم يخلق لها أذن على المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه ضعيف أنها تجزى . حكاه الدارمي وغيره .

(العاشرة) لا تجزى . التي أخذ الذئب مقدارا ينسا من فخذها بالاضافة إليه ولا يمنع قطع الفلقة اليسيرة من عضو كبير . ولو قطع الذئب أو غيره أليتها أو ضرعها لم تجزى . على المذهب ، وبه قطع الجمهور . وقيل : فيه وجهان ، وتجزى المخلوقة بلا ضرع أو بلا آية على أصح الوجهين ، كما يجزى الذكر من المعز بخلاف التي لم يخلق لها أذن لأن الأذن عضو لازم غالبا ، والذئب كالألية ، وقطع بعض الألية أو الضرع كقطع كله ، ولا تجزى . مقطوعة بعض اللسان .

(الحادية عشرة) يجزى . الموجوء والخصى ، كذا قطع به الأصحاب وهو الصواب . وشذ ابن كج فحكى في الخصى قولين ، وجعل المنع هو قول الجديد وهذا ضعيف منابذ للحديث الصحيح (فإن قيل) فقد فات منه الخصيتان ، وهما مأكولتان (قلنا) ليستا مأكولتين في العادة بخلاف الأذن ، ولأن ذلك يجبر بالسمن الذي يتجدد فيه بالإخصاء ، فانه إنسا جاء في الحديث أنه ضحى بسوجوءين وهما المرضوضان ولا يلزم منه

جواز الخصى الذى ذهب خصياه فانها بالرض صارتا كالمعدومتين وتعذر
أكلهما .

(الثانية عشرة) تجزىء التى لا قرن لها ومكسورة القرن سواء
دمى قرنها أم لا . قال القفال : إلا أن يؤثر ألم الانكسار فى اللحم فيكون
كالجرب وغيره . وذات القرن أفضل للحديث الصحيح « أن رسول الله ﷺ
ضحى بكبشين أقرنين » ولقول ابن عباس : « تعظيها استحسانا » .

(الثالثة عشرة) تجزىء ذاهبه بعض الأسنان . فإن انكسرت جميع
أسنانها أو تناثرت فقد أطلق البغوى وآخرون أنها لا تجزىء . وقال إمام
الحرمين : قال المحققون : تجزىء ، قيل : لا تجزىء . وقال بعضهم إن كان
ذلك لمرض أو كان يؤثر فى الاعتلاف وينقص اللحم منعه وإلا فلا ، قال
الرافعى : وهذا حسن ، ولكنه يؤثر بلا شك ، فرجع الكلام إلى المنع
المطلق ، هذا كلام الرافعى ، والصحيح المنع مطلقا ، وفى الحديث : نهى
عن المشيمة ، قال صاحب البيان : هى المتأخرة عن النعم ، فإن كان ذلك
لهزال أو علة منع ، لأنها عجفاء ، وإن كان عادة وكسلا لم ينه ، والله
أعلم .

(الرابعة عشرة) قال أصحابنا : العيوب ضربان ، ضرب ينه الإجزاء
وضرب لا ينه ، لكن يكره (فأما) الذى ينه فسبق بيانه وتفصيله ،
والمتنفق عليه منه والمختلف فيه (وأما) الذى لا ينه ، بل يكره فمنه
مكسورة القرن وذاهبه . ويقال التى لم يخلق لها قرن : جلحاء . والتى
انكسر ظاهر قرنها عصباء والعصباء هى مكسورة ظاهر القرن وباطنه ،
هذا مذهبنا ، وقال النخعى : لا تجوز الجلحاء ، وقال مالك : إن دمي قرن
العصباء لم تجزىء . وإلا فتجزىء دليلنا أنه لا يؤثر فى اللحم (ومنه)
المقابلة والمدبرة يكرهان ويجزئان ، وهما - بفتح الباء فيها - قال جمهور
العلماء من أهل اللغة وغريب الحديث والفقهاء : المقابلة التى قطع من

مقدم أذنها فقلقة وتدلت في مقابلة الأذن ولم ينفصل ، والمدبرة التي قطع من مؤخر أذنها فقلقة وتدلت منه ، ولم تنفصل ، والفلقة الأولى تسمى الإقبالة والأخرى تسمى الإدبارة .

وقال أبو عبيد معمر بن المنثى في كتابه غريب الحديث : المقابلة الموسومة بالنار في باطن أذنها ، والمدبرة في ظاهر أذنها والمشهور الأول ، ودليل المسألة حديث على رضي الله عنه قال «أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشر العين والأذن ، ولا نضحى بعوراء ، ولا مقابلة ، ولا مدبرة ولا شرعاء ، ولا خرقاء » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وسبق تفسير الخرقاء والشرعاء في أول كلام المصنف ومعنى نستشر العين أى نشرف عليها وتأملها ، وقد قدمنا أن هذه العيوب كلها لا تمنع الإجزاء ، ونقله صاحب البيان عن أصحابنا العراقيين ثم قال : وقال المسعودى يعنى صاحب الإبانة^(١) في إجزائها وجهان والله أعلم .

(١) قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : كل ما يوجد في كتاب البيان للعمري منسوباً الى المسعودى فإنه غير صحيح النسبة اليه ، وإنما المراد به صاحب الإبانة أبو القاسم الفوري قال : وذلك أن الإبانة وقعت في اليمن منسوبة الى المسعودى على جهة اللطخ لتباعد الديار . وقال التاج السبكي : وقال أبو عبد الله الطبري صاحب الفهرست في أولها بعد أن ذكر ما ذكره ابن الصلاح : أن الإبانة تنسب في بعض بلاد خراسان الى الصفا بن شاذان وفتح الصاد والقاء وفي بعضها الى الشافعي وما ذكره ابن الصلاح من أن كل ما يوجد عن المسعودى في البيان فهو عن الإبانة ، مشكل بمواضع : منها أن صاحب البيان نقل فيه أن المسعودى قال : إذا اشتري ما لا شفعة فيه أصلاً لا بالأصالة ، ولا بالتبعية كالتسليف وما فيه شفعة أنه لا تثبت الشفعة في الشقص فتفرق الصلقة في الشقص على التسليف . وقد كتبت الإبانة عن ذلك فيها ومنها نقل في البيان عن المسعودى أنه إذا ابتاع بشئ مؤجل فله أن يبيع ولا يخر بالاجل ، وهذا يوافقه قول سليم في المجد : أنه يكره له أن يبيعه ولا يذكر بالاجل وقد صرح الفوري في البحر بحكاية وجهه عن الخراسانيين إلا أني كتبت الإبانة للفوري فلم أر ذلك فيها ومنها قال في البيان قال المسعودى في الأب هل يزوج ابنه الصغير ؟ وجهان الأصح لا ، لأنه لا حاجة له اليه ، وهذا لم يوجد في الإبانة . وقد وقع في الروضة أن الفوري حكى وجهاً وصححه أن الأب لا يملك تزويج ابنه الصغير قال : وهو غلط قال ابن الرفعة في الطلب : لم أر هذا الوجه في الإبانة هنا ثم قال ابن السبكي : ما ألحق النووي الى ما قبل ابن الصلاح فإنه لما استقر في نفسه ما ذكره من أن ما ينسب في البيان الى المسعودى فهو الى الفوري وجد هذا منسوباً الى المسعودى نسبة الى الفوري وهذا ما كان ليس قد ذكرنا مع نظائر له في الكتاب الذي لقيناه (خادم الراعي) .

(الخامسة عشرة) إذا نذر التضحية بحيوان معين فيه عيب ينسحب الإجزاء لزمه ، أو قال : جعلت هذه أضحية لزمه ذبحها لالتزامه ويثاب على ذلك . وإن كان لا يقع أضحية كمن أعتق عن كفارة معييا يعتق ويثاب عليه وإن كان لا يجزىء عن الكفارة . قال : قال أصحابنا : ويكون ذبحها قرابة وتفرقة لحمها صدقة ، ولا تجزىء عن الهدايا والضحايا المشروعة ، لأن السلامة شرط لها ، وهل يختص ذبحها بيوم النحر ، وتجرى مجرى الأضحية في المصرف ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا ، لأنها ليست أضحية بل شاة لحم يجب التصديق به ، فتصير كمن نذر التصديق بلحم (وأصحبها) نعم ، لأنه التزمها باسم الأضحية ، ولا محمل لكلامه إلا هذا . فعلى هذا . لو ذبحها قبل يوم النحر تصدق بلحمها . ولا يأكل منه شيئا وعليه قيمتها يتصدق بها ولا يشتري أخرى لأن المغيب لا يثبت في الذمة . ذكره البيهقي وغيره والله أعلم .

قال أصحابنا : ولو أشار إلى ظلية وقال : جعلت هذه أضحية فهو لغو لا يلزم به شيء بخلاف . لأنها ليست من جنس الضحايا ، ولو أشار إلى فصيل أو سخله وقال : جعلت هذه أضحية فهل هو كالظلية ؟ أم كالمغيب فيه وجهان (أصحهما) كالمغيب . لأنها من جنس الحيوان الصالح للأضحية (أما) إذا أوجبه معييا ثم زال العيب فهل يجزىء ذبحه عن الأضحية ؟ فيه وجهان (أصحهما) وبه قطع المصنف وآخرون : لا لما ذكره المصنف (والثاني) يجزىء لكماله وقت الذبح وحكى بعض الأصحاب هذا قولاً قديماً والله أعلم .

(فرع) العيوب ستة أقسام : عيب الأضحية والهدى والعقيقة وعيب المبيع والمستأجرة وأحد الزوجين ورقبة الكفارة والغرة الواجبة في الجنين وحدودها مختلفة فعب الأضحية المانع من إجزائها ما نقص اللحم . وعيب المبيع ما نقص القيمة أو العين كالخصاء . وعيب الإجارة

ما يؤثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت الأجرة لا ما يظهر به تفاوت الرقبة ، لأن العقد على المنفعة دون الرقبة ، وعيب النكاح ما تفر صورة التوافق ، وهو سبعة أشياء الجنون والجذام والبرص والجب والتعنين والقرن ^(١) والرق ، وعيب الكفارة ما أضر بالعمل إضرارا يينا ، وعيب الغرة كعيب المبيع ، فهذا تقريب ضبطها ، وهي مذكورة مبسطة في مواضعها من هذه الكتب ، والله أعلم .

(شرح) في مذاهب العلماء في عيوب الأضحية .

أجمعوا على أن العيساء لا تجزئ ، وكذا العوراء البين عورها ، والمرعاء البين عرجها ، والمريضة البين مرضها ، والعجفاء ، واختلفوا في ذاهية القرن ومكسورته ، فمذهبنا أنها تجزئ ، قال مالك : إن كانت مكسورة القرن وهو يدمى لم تجزه وإلا فتجزئه ، وقال أحمد : إن ذهب أكثر من نصف قرنها لم تجزه سواء دمت أم لا . وإن كان دون النصف أجزاء ، وأما مقطوعة الأذن فمذهبنا أنها لا تجزئ ، سواء قطع [الأذن] كلها أو بعضها ، وبه قال مالك وداود ، وقال أحمد إن قطع أكثر من النصف لم تجزه ، وإلا فتجزئه . وقال أبو حنيفة إن قطع أكثر من الثلث لم تجزه ، وقال أبو يوسف ومحمد : إن بقي أكثر من نصف أذنها أجزاء (وأما) مقطوعة بعض الألية فلا تجزئ عندنا ، وبه قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة في رواية إن بقي الثلث أجزاء ، وفي رواية إن بقي أكثرها أجزاء وقال داود : تجزئ بكل حال (وأما) إذا أضجمها ليذبحها فمالمها فأعورت حال الذبيح فلا تجزئ ، وقال أبو حنيفة وأحمد : تجزئ والله أعلم .

(١) العيوب المفردة في النكاح منها ما هو خاص بالنساء دون الرجال ومنها ما هو خاص بالرجال دون النساء ومنها ما هو مشترك بينهما فالجنون والجذام والبرص مشترك والجب والتعنين خاص بالرجال والقرن هو العفلة وهو لحمه تكون في فم الفرج والرقباء الضيقة للدرجة الاستعداد .

(والمستحب ان يضحي بنفسه لحديث أنس أن النبي ﷺ « ضحى بكبشين [المالحين] ووضع رجله على صفاحهما ، وسمى وكبر » ويجوز أن يستنيب غيره ، لما روى جابر أن النبي ﷺ (نحر ثلاثا وستين بنية ثم أعطى عليا فنحر ما غير منها) والمستحب أن لا يستنيب إلا مسلما لأنه قرينة ، فكان الأفضل أن لا يتولاها كافر ، ولأنه يخرج بذلك من الخلاف لأن عند مالك [رحمه الله] لا يجزئه ذبحه فإن استناب يهوديا أو نصرانيا جاز لأنه من أهل الزكاة ، ويستحب أن يكون عالما لأنه أعرف بسنة الذبح . والمستحب إذا استناب غيره أن يشهد الذبح لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لأفاطمة رضي الله عنها « قومي إلى اضحيك فاضهديها فإنه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنبك » .

(الشرح) حديث أنس رواه البخاري بلفظه ، وحديث جابر رواه مسلم بلفظه وهو من جملة حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ وأما حديث أبي سعيد فرواه البيهقي من رواية أبي سعيد ومن رواية علي . وقوله (ما غير) أي ما بقي ، وهو بفتح الفين المعجمة والباء الموحدة .

(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب : يستحب أن يذبح هديا وأضحيتة بنفسه . قال الماوردي : إلا المرأة فيستحب لها أن توكل في ذبح هديها وأضحيتها رجلا . قال الشافعي والأصحاب : ويجوز للرجل والمرأة أن يوكلا في ذبحهما من تحمل ذكاته ، والأفضل أن يوكل مسلما فقيها يباب الصيد والذبايح والضحايا وما يتعلق بذلك لأنه أعرف بشروطه وسننه ، ولا يجوز أن يوكل وثنيا ولا مجوسيا ولا مرتدا ، ويجوز أن يوكل كتابيا وامرأة وصبيا ، لكن قال أصحابنا : يكره توكيل الصبي ، وفي كراهة توكيل المرأة الحائض وجهان (أصحهما) لا يكره ، لأنه لم يصح فيه نهى والحائض أولى من الصبي ، والصبي أولى من الكافر الكتابي ويستحب إذا وكل أن يحضر ذبحها ، ودليل الجميع في الكتاب ،

قال البنديجي وغيره : ويستحب أن يتولى تفرقة اللحم بنفسه ، ويجوز التوكيل فيها . والله أعلم .

(فروع) قال أصحابنا : والنية شرط لصحة التضحية ، وهل يجوز تقديمها على حالة الذبح أم يشترط قرنها به ؟ فيه وجهان (أصحهما) جواز التقديم كما في الصوم والزكاة على الأصح (والثاني) يشترط قرنها بنية الصلاة والوضوء . ولو قال : جعلت هذه الشاة ضحية ، فهل يكفيه التعيين والقصد عن نية التضحية والذبح ؟ فيه وجهان (أصحهما) عند الأكثرين لا يكفي لأن التضحية قرينة في نفسها فوجبت فيها النية . ورجح إمام الحرمين والغزالي الاكتفاء بتضمنه النية وبهذا قطع الشيخ أبو حامد . قال حتى لو ذبحها يعتقد أنها شاة لحم أو ذبحها لص وقعت الموضع ، والمذهب الأول . ولو التزم ضحية في ذمته ثم عين شاة عما في ذمته بنى على الخلاف السابق في باب الهدى أن المعينة هل تتعين عن المطلقة في الذمة ؟ وفيه وجهان (الصحيح) وبه قطع الأكثرون تتعين (فإن قلنا) لا تتعين اشترطت النية عند الذبح ، وإلا فعلى الوجهين . ولو وكله ونوى عند ذبح الوكيل كفى ذلك ولا حاجة إلى نية الوكيل ، بل لو لم يعلم الوكيل أنه مضح ثم يضر . وإن نوى عند دفعها إلى الوكيل فقط فعلى الوجهين في تقديم النية . ويجوز تفويض النية إلى الوكيل إن كان مسلما ، فإن كان كنايا فلا .

(فروع) لا يصح تضحية عبد ولا مستولدة ولا مدير عن أنفسهم ، إن قلنا بالمذهب الصحيح الجديد إنهم لا يملكون بالتملك ، فإن أذن لهم السيد وقعت التضحية عن السيد (وإن قلنا) يملكون لم يصح تضحياتهم بغير إذن ، لأن له حق الاتزاع ، فإن أذن وقعت عنهم ، كما لو أذن لهم في التصديق ، وليس له الرجوع بعد الذبح ولا بعد جعلها ضحية . وأما المكاتب فلا تصح تضحيته بغير إذن سيده ، فإن أذن فعلى القولين في

تبرعه بأذنه (أصحها) الصحة . وأما من بعضه رقيق فله التضحية بما ملكه بحرته فلا يحتاج إلى إذن ، والله أعلم .

(فسر) لو ضحى عن غيره بغير إذنه لم يقع عنه . وأما التضحية عن الميت فقد أطلق أبو الحسن العبادي جوازها ، لأنها ضرب من الصدقة ، والصدقة تصح عن الميت وتنفعه وتصل إليه بالاجماع . وقال صاحب العدة والبعوى : لا تصح التضحية عن الميت إلا أن يوصى بها ، وبه قطع الرافعي في المجرى ، والله تعالى أعلم .

قال أصحابنا : وإذا ضحى عن غيره بغير إذنه ، فإن كانت الشاة معينة بالنذر وقعت عن المضحى وإلا فلا ، كذا قاله صاحب العدة وآخرون ، وأطلق الشيخ إبراهيم المرورودي أنها تقع المضحى ، قال هو وصاحب العدة وآخرون : ولو ذبح عن نفسه واشترط غيره في ثوابها جاز ، قالوا : وعليه يحمل الحديث المشهور عن عائشة (أن النبي ﷺ ذبح كبشاً وقال : بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ، ومن أمة محمد ، ثم ضحى به) رواه مسلم ، الله أعلم .

واحتج العبادي وغيره في التضحية عن الميت بحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان (يضحى بكبشين عن النبي ﷺ وبكبشين عن نفسه ، وقال : إن رسول الله ﷺ أمرني أن أضحي عنه أبداً فأنا أضحي عنه أبداً) رواه أبو داود والترمذي والبيهقي . قال البيهقي : إن ثبت هذا كان فيه دلالة على صحة التضحية عن الميت ، والله أعلم .

(فسر) أجمعوا على أنه يجوز أن يستتيب في ذبح أضحية مسلماً . وأما الكتابي فمذهبنا ومذهب جماهير العلماء صحة استنابته ، وتقع ذبيحته ضحية عن الموكل مع أنه مكروه كراهة تنزيه . وقال مالك لا تصح وتكون شاة لحم . دليلنا أنه من أهل الزكاة كالمسلم .

(والمستحب ان يوجه الذبيحة إلى القبلة لما روت عائشة رضى الله عنها ان النبى ﷺ قال (ضحوا وطيبوا انفسكم فانه ما من مسلم يستقبل بذيبحته القبلة إلا كان دمها وغرثها وصوفها حسنات في ميزانه يوم القيامة) ولانه قربة لأبد فيها من جهة ، فكانت جهة القبلة اولى . ويستحب ان يسمى الله تعالى لحديث انس ان النبى ﷺ (سى وكبر) ويستحب ان يقوم (اللهم تقبل منى) لما روى عن ابن عباس انه قال (ليجعل احدكم ذبيحته بينه وبين القبلة . ثم يقول : من الله وإلى الله والله اكبر ، اللهم منك ولك ، اللهم تقبل) وعن ابن عمر [رضى الله عنهما] انه كان إذا ضحى قال (من الله والله اكبر ، والله منك ولك ، اللهم تقبل منى) .)

(الشرح) حديث أنس رواه البخارى ومسلم ، ولفظ مسلم أن النبى ﷺ قال (باسم الله والله اكبر) ولفظ البخارى (سى وكبر) وأما حديث عائشة فذكر البيهقى وقال إسناده ضعيف . وأما الأثر عن ابن عباس فرواه البخارى بمعناه ، ويعنى عنه حديث عائشة المذكور فى الفرع قبل هذا ، وهو فى صحيح مسلم ودلالته ظاهرة ، وبأليت المصنف احتج به .

(اما الأحكام) فمقصود الفصل بيان آداب الذبح وسننه ، سواء فى ذلك الهدى والأضحية وغيرهما ، وفيه مسائل (إحداها) يستحب تحديد السكين وإراحة الذبيحة ، وقد ذكره المصنف فى باب الصيد والذبائح بدليله ، وهناك نشرحه إن شاء الله تعالى .

(الثانية) يستحب إمرار السكين بقوة وتحامل ذهابا وعودا ، ليكون أرجى وأسهل .

(الثالثة) استقبال الذابح القبلة وتوجيه الذبيحة إليها ، وهذا مستحب فى كل ذبيحة ، لكنه فى الهدى والأضحية أشد استحبابا لأن الاستقبال فى العبادات مستحب وفى بعضها واجب ، وفى كيفية توجيهها ثلاثة أوجه حكاهما الرافعى (أصحها) يوجه مذبجها إلى القبلة ، ولا يوجه

وجهاً يمكنه هو أيضاً الاستقبال (والثاني) يوجهها بجميع بدننها (والثالث) يوجه قوائمها • ويستحب أن ينحر البعير قائماً على ثلاث قوائم معقول الركبة وإلا فباركاً ويستحب أن يفضج البقر والشاة على جنبها الأيسر ، هكذا صرح به البغوي والأصحاب ، قالوا ويترك رجلها اليمنى ويشد قوائمها الثلاث •

(الرابعة) التسمية مستحبة عند الذبح والرمي إلى الصيد وإرسال الكلب وفحوه فلو تركها عمداً أو سهواً حلت الذبيحة ، لكن تركها عمداً مكروه على المذهب الصحيح كراهة تنزيه لا تحريم ، وفي تعليق الشيخ أبي حامد أنه يأتى به ، والمشهور الأول ، وهل يتأدى الاستحباب بالتسمية عند عض الكلب وإصابة السهم ؟ فيه وجهان (أصحهما) نعم ، وهذا الخلاف في كمال الاستحباب •

فأما إذا ترك التسمية عند الإرسال فيستحب تداركها عند الإصابة بلا خلاف كما لو ترك التسمية في أول الوضوء والأكل ، يستحب التسمية في أثنائها • قال أصحابنا : ولا يجوز أن يقول الذابح : باسم محمد ، ولا باسم الله واسم محمد ، بل من حق الله تعالى أن يجعل الذبح باسمه واليمين باسمه ، والسجود له لا يشاركه في ذلك مخلوق • وذكر الغزالي في الوسيط أنه لا يجوز أن يقول : باسم الله ومحمد رسول الله لأنه تشريك ، قال : ولو قال باسم الله ومحمد^(١) رسول الله فلا بأس •

قال الرافعي : ويناسب هذه المسائل ما حكى في الشامل وغيره عن نص الشافعي رحمه الله : أنه لو كان لأهل الكتاب ذبيحة يذبحونها باسم غير الله تعالى كالمسيح لم تحل • وفي كتاب القاضي ابن كنج أن اليهودي

(١) الأولى القول بعدم جوازها جعل محمد معطوف على اسم الجلالة مجرور والآخرى جعل محمد مرفوع على الابتداء ، فتكون محمد رسول الله جملة خبرية منفصلة عن التسمية ، هذا هو مراد الغزالي • (ط)

لو ذبح لموسى أو النصرانى لعيسى صلى الله عليهما وسلم أو للصليب
 حرمت ذبيحته ، وأن المسلم لو ذبح للكعبة أو ذبح لرسول الله ﷺ فيقوى
 أن يقال : يحرم لأنه ذبح لغير الله تعالى قال وخرج أبو الحسين بن القطان
 وجها آخر أنها تحل لأن المسلم يذبح لله تعالى ولا يعتقد في رسول الله ﷺ
 ما يعتقد النصرانى في عيسى . قالوا : وإذا ذبح للصنم لم تؤكل ذبيحته ،
 سواء كان الذابح مسلما أو نصرانيا ، وفي تعليق الشيخ إبراهيم المرووذى
 أن ما يذبح عند استقبال السلطان تقربا إليه أفتى أهل نجران بتحريمه ،
 لأنه مما أهل به لغير الله تعالى .

قال الرافعى : واعلم أن الذبح للمعبود وباسمه تآزل منزلة السجود ،
 وكل واحد منهما من أنواع التعظيم والعبادة المخصوصة بالله تعالى ،
 الذى هو المستحق للعبادة فمن ذبح لغيره من حيوان أو جماد كالصنم
 على وجه التعظيم والعبادة لم تحل ذبيحته وكان فعله كفرا كمن يسجد
 لغير الله تعالى سجدة عبادة ، فكذا لو ذبح له أو لغيره على هذا الوجه ،
 فأما إذا ذبح لغيره لا على هذا الوجه بأن ضحى أو ذبح للكعبة تعظيما لها
 لكونها بيت الله أو لرسول الله ﷺ لكونه رسول الله ، فهو لا يجوز أن يمنع
 حل الذبيحة ، وإلى هذا المعنى يرجع قول القائل أهديت للحرم أو الكعبة ،
 ومن هذا القبيل الذبح عند استقبال السلطان ، لأنه استبشار بقدمه تآزل
 منزلة ذبح العقيقة لولادة المولود . ومثل هذا لا يوجب الكفر ، وكذا
 السجود لغيره تذلا وخضوعا لا يوجب الكفر ، وإن كان ممنوعا .

وعلى هذا فإذا قال الذابح : باسم الله واسم محمد ، وأراد أذبح
 باسم الله وأتبرك باسم محمد ، فينبغى أن لا يحرم ، وقول من قال :
 لا يجوز ذلك يمكن حمله على أن اللفظة مكروهة لأن المكروه يصح نفي
 الجواز والإباحة المطلقة عنه . قال : ووقعت منازعة بين جماعة من لقيناهم
 من فقهاء قزوين في أن من ذبح باسم الله واسم رسوله هل تحرم ذبيحته

وهل يكفر بذلك ؟ وأفقت تلك المنازعة إلى فتنة ، قال : والصواب ما بيناه .
 هذا كلام الرافعي ، وقد أتقن رحمه الله هذا الفصل ، ومما يؤيد ما قاله
 واختاره ما ذكره إبراهيم المروزي في تعليقه ، قال : حكى صاحب
 التقريب عن الشافعي رحمه الله أن النصراني إذا سمي غير الله تعالى بالمسيح
 لم تحل ذبيحته ، قال صاحب التقريب : معناه أن يذبحها له ، فأما إن ذكر
 المسيح على معنى الصلاة على رسول الله ﷺ فحائز ، قال وقال الحلي :
 تحل مطلقا وإن سمي المسيح ^(١) ، والله أعلم .

(فسرع) قال ابن كنج : من ذبح شاة وقال أذبح لرضاء فلان حلت
 الذبيحة ، لأنه يتقرب إليه بذلك بخلاف من ذبح للصنم وذكر الروائي أن
 من ذبح للجن وقصد به التقرب إلى الله تعالى ليصرف شرهم عنه فهو حلال ،
 وإن قصد الذبح لهم فحرام .

(فسرع) يستحب مع التسمية على الذبيحة أن يصلى على رسول الله
 ﷺ عند الذبح ، نص عليه الشافعي في الأم ، وبه قطع المصنف في التبييه
 وجواهر الأصحاب . وفيه وجه لابن أبي هريرة أنه لا يستحب ولا يكره .
 وعجب أن المصنف هنا كيف أهمل ذكر هذه المسألة مع شهرتها وذكره إياها
 في التبييه ، والله أعلم . هذا مذهبنا . ونقل القاضي عياض عن مالك وسائر
 العلماء كراهتها ، قالوا : ولا يذكر عند الذبح إلا الله وحده .

(١) وهذا هو الوجه مبني لأن الله تعالى قال (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه
 فسق) وقال تعالى (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم
 حل لهم) وقال في أهل الكتاب (لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم) وقال
 (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا الله واحد) فيؤخذ من مجموع هذه الآيات
 أن الله حرم ما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق إلا ما كان من أهل الكتاب رغم شركهم وتقليدهم
 فقد استثنى ذباحهم رغم أنهم يؤمنون بأن المسيح هو الله فالتما بسم الله الذي يعتقده ويؤمن
 به وهو المسيح ابن مريم وقد علم الله منهم هذا ومع ذلك أحل ذباحهم فيكون معنى الآيات
 تجزئة مقيدة لما ذهب إليه الحلي وهو ما نقى به أن شاء الله . (ط)

(فرع) يستحب أن يقول عند التضحية مع التسمية : اللهم منك وإليك تقبل منى . وحكى الماوردى وجها أنه لا يستحب ، وهذا شاذ ضعيف والمذهب ما سبق .

ولو قال : تقبل منى كما تقبلت من إبراهيم خليلك ومحمد عبدك ورسولك صلى الله عليهما وسلم لم يكره ، ولم يستحب ، كذا نقله الرويانى فى البحر عن الأصحاب ، واتفق أصحابنا على استحباب التكبير مع التسمية فيقول : بسم الله والله أكبر لحديث أنس المذكور ، وهو صحيح كما سبق . قال الماوردى : يختار فى الأضحية أن يكبر الله تعالى قبل التسمية وبعدها ثلاثا فيقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر . والله أعلم .

(فرع) فى مذاهب العلماء فى التسمية على ذبح الأضحية وغيرها من الذبائح وعلى إرسال الكلب والسهم وغيرها إلى الصيد . مذهبنا أنها سنة فى جميع ذلك . فإن تركها سهوا أو عمدا حلت الذبيحة ولا إثم عليه ، قال العبدري : وروى هذا عن ابن عباس وأبى هريرة وعطاء ، وقال أبو حنيفة : التسمية شرط للإباحة مع الذكر دون النسيان ، وهذا مذهب جماهير العلماء .

وعن أصحاب مالك قولان (أصحهما) كمذهب أبى حنيفة (والثانى) كمذهبنا وعن أحمد ثلاث روايات (الصحيحة) عندهم والمشهورة عنه أن التسمية شرط للإباحة ، فإن تركها عمدا أو سهوا فى صيد فهو ميتة (والثانية) كمذهب أبى حنيفة (والثالثة) إن تركها على إرسال السهم ناسيا أكل وإن تركها على الكلب والفهد لم يؤكل ، قال : وإن تركها فى ذبيحة سهوا حلت ، وإن تركها عمدا فعنه روايتان وقال ابن سيرين وأبو ثور وداود : لا تحل سواء تركها عمدا أو سهوا . هذا نقل العبدري .

وقال ابن المنذر عن الشعبي ونافع كمذهب ابن سيرين ، قال : ومن

أباح أكل ما تركت التسمية عليه ابن عباس وأبو هريرة وسعيد بن المسيب
وماوس وعطاء والحسن البصري والنخعي وعبد الرحمن بن أبي ليلى
وجعفر بن محمد والحكم وربيعة ومالك والثوري وأحمد وإسحاق
وأبو حنيفة، واحتج لمن شرط التسمية بقوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه وإنه لفسق) ^(١) .

وعن أنس أن النبي قال «إذا أرسلت كلبك المعلم فاذكر اسم الله،
وكل ما أمسك عليك» وفي رواية «فإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل،
فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره» وفي رواية «إذا أرسلت كلبك
فاذكر اسم الله» وفي رواية «إذا رميت سهمك فاذكر الله» رواه البخاري
ومسلم بهذه الروايات .

وعن أبي ثعلبة الخشني رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال له «وما صدت
بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل، وما صدت بكلك المعلم فذكرت اسم
الله تعالى عليه فكل» وفي رواية «فما صدت بقوسك فاذكر اسم الله ثم
كل، وما صدت بكلك المعلم فاذكر اسم الله ثم كل» .

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ^(٢)) إلى
قوله تعالى (إلا ما ذكيتم) فأباح المذكي، ولم يذكر التسمية، فإن قيل
لا يكون مذكي إلا بالتسمية (قلنا) الذكاة في اللغة الشق والفتح وقد
وجدنا، وأيضاً قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) ^(٣) فأباح
ذبائحهم ولم يشترط التسمية، وبحديث عائشة رضى الله عنها أنهم قالوا
«يا رسول الله إن قومنا حديثو عهد بالجاهلية يأتون بلحمان لا ندرى

(١) من الآية ٢٢١ من سورة الانعام .

(٢) من الآية ٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٥ من سورة المائدة .

أذكروا اسم الله عليه أم لم يذكروا فئاكل منها ؟ فقال رسول الله ﷺ سوا
وكلوا » حديث صحيح رواه البخارى فى صحيحه ، ورواه أبو داود
والنسائى وابن ماجه بأسانيد صحيحة كلها ، فإسناد النسائى وابن ماجه
على شرط البخارى ومسلم ، وإسناد أبى داود على شرط البخارى .

قال أصحابنا : وقوله ﷺ « سوا وكلوا » هذه التسمية المستحبة عند
أكل كل طعام وشرب كل شراب ، فهذا الحديث هو المعتبر فى المسألة ،
وأحاديث أبى هريرة قال « جاء رجل إلى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله أرأيت
الرجل يذبح ويبنى أن يسمى ؟ فقال النبى ﷺ اسم الله على كل مسلم » فهذا
حديث منكر مجمع على ضعفه ذكره البيهقى وبين أنه منكر ولا يحتج به ،
وهذا حديث الصلت عن النبى ﷺ قال « ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله
أو لم يذكر » فهذا حديث مرسل ذكره أبو داود فى المراسيل والبيهقى .

وأجاب أصحابنا عن الآية التى احتج بها الأولون أن المراد ما ذبح
للإصنام كما قال تعالى فى الآية الأخرى (وما ذبح على نصب وما أهل به
لغير الله)^(١) ولهذا قال تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه)^(٢) ،
وإنه لفسق (وقد أجمعت الأمة على أن من أكل متروك التسمية ليس
بفاسق ، فوجب حملها على ما ذكرناه ، ويجمع بينها وبين الآيات السابقات
مع حديث عائشة . (وأجاب) بعض أصحابنا بجواب آخر وهو حمل النهى
على كراهة التنزيه جمعا بين الأدلة (والجواب) عن حديثى على وأبى
ثعلبة أن ذكر التسمية للندب (وجواب) آخر عن قوله ﷺ « فأنما سميت
على كلبك » أن المراد بالتسمية الإرسال والله أعلم .

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ١٢١ من سورة الأنعام .

(فرع) في مذاهبهم في مسائل ما سبق .

يستحب عندنا أن يقول في ذبح الأضحية (اللهم منك ولك فتقبل مني) وبه قال ابن عباس وكرهه ابن سيرين ومالك وأبو حنيفة . دليلنا حديث عائشة السابق وأما الصلاة على النبي ﷺ عند الذبح فمستحبة عندنا . وكرهها الليث بن سعد وابن المنذر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإذا نحر الهدى أو الأضحية نظرت فإن كان تطوعا فالمستحب أن يأكل منه ، لما روى جابر أن النبي ﷺ « نحر ثلاثا وستين بدنة ثم أعطى عليا رضي الله عنه فنحر ما غبر » (1) « وأشركه في هديه ، وأمر من كل بدنة ببضعة فجعلها في قدر فطبخت فأكل من لحمها وشرب من مرقها » ولا يجب ذلك لقوله عز وجل « والبدن جعلناها لكم من شعائر الله » (2) فجعلها لنا ، وما هو للإنسان فهو مخير بين أكله وبين تركه ، وفي القدر الذي يستحب أكله قولان ، قال في القديم يأكل النصف ويتصدق بالنصف لقوله عز وجل « فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير » (3) فجعلها بين الاثنين ، فدل على أنها بينهما نصفين . وقال في الجديد : يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث لقوله عز وجل « فكلوا منها وأطعموا الفقير والمعتر » (4) قال الحسن : القانع الذي يسالك ، والمعتز الذي يتهرض لك ولا يسالك وقال مجاهد : « القانع الجالس في بيته والمعتز الذي يسالك » فجعلها بين ثلاثة فدل على أنها بينهم اثلاثا .

(وإما) القدر الذي يجوز أن يؤكل ففيه وجهان ، قال أبو العباس بن سريج وأبو العباس بن القاسم يجوز أن يأكل الجميع ، لأنها ذبيحة يجوز أن يأكل منها فحاز أن يأكل جميعها كسائر الذبائح ، وقال عامة أصحابنا : يجب أن يبقى منها قدر ما يقع عليه اسم الصدقة ، لأن القصد منها القرية ، فإذا أكل الجميع لم تحصل القرية له ، فإن أكل الجميع لم يضمن على قول أبي العباس

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الحج .

(٤) من الآية ٢٨ من سورة الحج .

(٥) من الآية ٢٦ من سورة الحج .

وابن القاصي ، ويضمن على قول سائر اصحابنا ، وفي القدر الذي يضمن وجهان (أحدهما) يضمن اقل ما يجزئ في الصدقة (والثاني) يضمن القدر المستحب وهو الثلث في أحد القولين والنصف في الآخر بناء على القولين فيمن فرق سهم الفقراء على اثنين .

وإن كان نذرا نظرت فإن كان قد عينه عما في ذمته لم يجز أن ياكل منه لانه بدل عن واجب فلم يجز أن ياكل منه كالكلم الذي يجب بترك الإحرام من الهيات ، وإن كان نذرا مجازاة كالنذر لشفاء المريض وقدم الغائب لم يجز أن ياكل منه لانه جزاء ، فلم يجز أن ياكل منه كجزاء الصيد ، فإن أكل شيئا منه ضمنه . وفي ضمانه ثلاثة أوجه (أحدها) يلزمه قيمة ما أكل ، كما لو أكل منه اجنبى (والثاني) يلزمه مثله من اللحم لانه لو أكل جميعه ضمنه بمثله ، فإذا أكل بعضه ضمنه بمثله (والثالث) يلزمه أن يشتري جزءا من حيوان مثله ، وبشارك في ذبحه ، وإن كان نذرا مطلقا ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) انه لا يجوز أن ياكل منه لانه إراقة دم واجب فلا يجوز أن ياكل منه كدم الطيب واللباس (والثاني) يجوز لأن مطلق النذر يحمل على ما تقرر في الشرع ، والهدى والأضحية المعهودة في الشرع يجوز الأكل منها ، فحمل النذر عليه (والثالث) انه إن كان أضحية جاز أن ياكل منها ، لأن الأضحية المعهودة في الشرع يجوز الأكل منها ، وإن كان هديا لم يجز أن ياكل منه ، لأن أكثر الهدايا في الشرع الأكل منها فحمل النذر عليها) .

(الشرح) حديث جابر رواه مسلم في صحيحه بحروفه ، والبضعة — بفتح الباء لا غير — وهى القطعة من اللحم . وقوله « ما غير » أى ما بقى . وقوله (وأشركه في هديه) أى في ثوابه ، وإنما أخذ بضعة من كل بدنة وشرب من مرقها ، ليكون قد تناول من كل واحدة شيئا . وقوله (لأنه ذبيحة يجوز أن ياكل منها) احتراز من جزاء الصيد والمنذورة .

(اما الأحكام) فلاضحية والهدى حالان (أحدهما) أن يكون تطوعا فيستحب الأكل منها ولا يجب ، بل يجوز التصديق بالجميع . هذا هو المذهب وبه قطع جماهير الأصحاب وهو مذهب عامة العلماء ، وحكى الماوردى عن أبى الطيب بن سلمة وجها أنه لا يجوز التصديق بالجميع ،

بل يجب أكل شيء لظاهر قوله تعالى (فكلوا منها وأطعموا) والصحيح الأول . قال أصحابنا : والأفضل أن يتصدق بأدنى جزء كفاء بلا خلاف ، لأن اسم الإطعام والتصدق يقع عليه .

وفي القدر الذي يستحب أن لا ينقص التصدق عنه قولان (القديم) يأكل النصف ويتصدق بالنصف (والأصح) الجديد . قال الرافعي : واختلفوا في التعبير عن الجديد ، فنقل جماعة عنه أنه يأكل الثلث ويتصدق بالثلثين ونقل المصنف وآخرون عنه أنه يأكل الثلث ويتصدق بالثلث على المساكين ويهدي الثلث إلى الأغنياء أو غيرهم ، ومن حكى هذا الشيخ أبو حامد ، ثم قال أبو حامد : ولو تصدق بالثلثين كان أفضل قال الرافعي : ويشبه أن لا يكون اختلاف في الحقيقة ، بل من اقتصر على التصدق بالثلثين ذكر الأفضل أو توسع فعد الهدية صدقة ، قال : والمفهوم من كتاب الأصحاب أن الهدية لا تغني عن التصدق بشيء إذا أوجبناه ، وإنما لا تستحب من القدر الذي يستحب التصدق به .

وافق أصحابنا على أنه يجوز أن يصرف القدر الذي لابد من التصدق به إلى مسكين واحد بخلاف سهم الصنف الواحد من الزكاة فإنه لا يجوز صرفه إلى أقل من ثلاثة ، والفرق أنه يجوز هنا الاقتصار على جزء يسير بحيث لا يمكن صرفه إلى أكثر من واحد .

قال أصحابنا : وليس له أن يتلف من لحم المتطوع بها شيئا ، بل يأكل ويطعم ولا يجوز تملك الأغنياء منها شيئا ، وإنما يجوز إطعامهم والهدية إليهم ، ويجوز تملك الفقراء منها ليتصرفوا فيه بالبيع وغيره ، فلو أصلح الطعام ودعا إليه الفقراء قال إمام الحرمين : الذي ينقذ عندي أنا إذا أوجبنا التصدق بشيء أنه لابد من التملك كما في الكفارة ، وكذا صرح به الروائي فقال : لا يجوز أن يدعو الفقراء لياكلوه مطبوخا لأن

حفظهم في تملكه ، قال : وإن دفع مطبوخا لم يجرئه بل يفرقه نيئا لأن المطبوخ كالخبز في الفطرة ، والله أعلم .

وهل يشترط التصديق منها بشيء أم يجوز أكلها جميعا ، فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) يجوز أكل الجميع ، قاله ابن سريج وابن القاص والإصطخرى وابن الوكيل ، وحكاه ابن القاص عن نص الشافعي ، قالوا : وإذا أكل الجميع ففائدة الأضحية حصول الثواب بآقة الدم بنية القرية (والقول الثاني) وهو قول جمهور أصحابنا المتقدمين ، وهو الأصح عند جماهير المصنفين ، ومنهم المصنف في التبيين يجب التصديق بشيء يطلق عليه الاسم ، لأن المقصود إرفاق المساكين ، فعلى هذا إن أكل الجميع لزمه الضمان ، وفي قدر الضمان خلاف (المذهب) منه أن يضمن ما ينطلق عليه الاسم (وفي قول) وبعضهم يحكيه وجهها أنه يضمن القدر الذي يستحب أن لا ينقص في التصديق عنه ، وهو النصف والثالث فيه القولان السابقان ، ودليل الجميع في الكتاب .

قال المصنف وغيره : وهذا الخلاف مبنى على القولين فيمن دفع سهم صنف من أصناف الزكاة إلى اثنين مع وجود الثالث . وحكى ابن كعب والماوردي والدارمي وجهها شاذا أنه يضمن الجميع بأكثر الأمرين من قيمتها ومثلها ، لأنه عدل عن حكم الأضحية بأكله الجميع ، فكانه ألتفها ، وهذا الوجه حكى عن أبي اسحق المروزي وأبي علي ابن أبي هريرة ، وحكاه الدارمي عن ابن القطان . وعلى هذا يذبح البدل في وقت التضحية ، فإن أضره عن أيام التشريق ففي إجزائه وجهان (أحدهما) يجرئه ، وفي جواز الأكل من البدل وجهان . وهذا الوجه المحكى عن ابن كعب والماوردي وما تفرع عليه شاذ ضعيف ، والمعروف ما سبق من الخلاف . ثم ما ضمنه على الخلاف السابق لا يتصدق به دراهم ، بل فيما يلزمه وجهان (أحدهما)

صرفه إلى شقص أضحية (والثاني) وهو الأصح يكفي أن يشتري به لحما ويتصدق به . هذا هو المشهور .

وحكى صاحب البيان وجهاً ثالثاً أنه يتصدق به دراهم ، وادعى أنه الأصح المنصوص ، وعلى الوجهين الأولين يجوز تأخير الذبح والفرقة عن أيام التشريق لأن الشقص واللحم ليس بأضحية ولا يشترط فيه وقتها ، ولا يجوز أن يأكل منه ، والله تعالى أعلم .

(الحال الثاني) أن يكون الهدى أو الأضحية مندوراً ، قال الأصحاب : كل هدى وجب ابتداء من غير التزام كدم التسع والقران وجبرانات الحج لا يجوز الأكل منه بلا خلاف ، فلو أكل منه غرم ولا يجب إراقة الدم ثانياً ، وفيما يفرمه أوجه (أصحابها) وهو نصه في القديم يفرم قيسة اللحم ، كما لو أتلفه غيره .

(والثاني) يلزمه مثل ذلك اللحم فيتصدق به (والثالث) يلزمه شقص من حيوان مثله ، ويشارك في ذبيحة ، لأن ما أكله بطل حكم إراقة الدم فيه فصار كما لو ذبحه وأكل الجميع فانه يلزمه دم آخر . وأما الملتزم بالنذر من الهدايا ، فان عينه بالنذر عما في ذمته من دم حلق أو تطيب ولباس وغير ذلك لم يجز له الأكل منه ، كما لو ذبح شاة بهذه النية بغير نذر وكالزكاة ، وإن نذر نذر مجازاة ، كتعليقه التزام الهدى أو الأضحية بشفاء المريض ونحوه لم يجز الأكل منه أيضاً كجزاء الصيد ، ومقتضى كلام الأصحاب أنه لا فرق بين كون الملتزم معينا أو مرسلًا في الذمة ثم يذبح عنه ، فان أطلق الالتزام فلم يعلقه بشيء وقلنا بالمذهب أنه يصح نذره ويلزمه الوفاء — فظر فان كان الملتزم معينا بأن قال لله علي أن أضحي بهذه أو أهدي هذه — ففي جواز الأكل منها قولان ووجه أو ثلاثة أوجه (أصحابها) لا يجوز الأكل من الهدى ولا الأضحية (والثاني) يجوز (والثالث) يجوز من الأضحية دون الهدى وأدلة الثلاثة في الكتاب . ومن هذا القبيل ما إذا

قال جعلت هذه الشاة ضحية من غير تقدم التزام . أما إذا التزم في الذمة
ثم عين شاة عما عليه فإن لم نجوز الأكل من المعينة ابتداء فهنا أولى .
وإلا فقولان أو وجهان (الأصح) لا يجوز .

قال الرافعي هكذا فصل حكم الأكل من الملتزم كثيرون من المعتمرين
وهو المذهب وأطلق جماعة في جواز الأكل وجهين ، ولم يفرقوا بين نذر
المجازاة وغيره ولا بين الملتزم المعين والمرسل بالمنع . قال أبو إسحاق : قال
المحاملي وغيره : وهو المذهب . واختار القفال والإمام الجواز . قال
الرافعي : ويشبه أن يتوسط فيرجح في المعين الجواز وفي المرسل المنع
سواء عين عينه ثم ذبح أو ذبح بلا تعيين لأنه عن دين في الذمة فأشبهه
الجبرانات . وهذا قال الماوردي . وهو مقتضى سياق الشيخ أبي على .
وحيث منعنا الأكل في المنذورة فأكفل فعلية الغرم . وفيما يفرمه الأوجه
الثلاثة السابقة في الجبرانات . وحيث جوزنا الأكل ففى قدر ما يأكله
القولان في أضحية التطوع . كذا قاله البغوى .

قال الرافعي : ولك أن تقول ذلك الخلاف في قدر المستحب أكله .
ولا يبعد أن يقال لا يستحب الأكل ، وأقل ما في تركه الخروج من الخلاف ،
والله أعلم .

(فروع) يجوز أن يدخر من لحم الأضحية ، وكان ادخارها فوق
ثلاثة أيام منها عنه ثم أذن رسول الله ﷺ فيه ، وذلك ثابت في الأحاديث
الصحيحة المشهورة . قال جمهور أصحابنا : كان النهى نهى تحريم . وقال
أبو على الطبرى : يحتمل التنزيه . وذكر الأصحاب على التحريم وجهين
في أن النهى كان عاما ثم نسخ أم كان مخصوصا بحالة الضيق الواقع تلك
السنة ، فلما زالت انتهى التحريم ؟ وجهين على الثانى في أنه لو حدث مثل
ذلك في زماننا هل يحكم به ؟ والصواب المعروف أنه لا يحرم الادخار اليوم

بحال ، وإذا أراد الادخار فالمستحب أن يكون من نصيب الأكل لا من نصيب الصدقة والهدية .

وأما قول الغزالي في الوجيز : يتصدق بالثلث ويأكل الثلث ويدخر الثلث ، فغلط ظاهر من حيث النقل والمعنى ، قال الرافعي : هذا غلط لا يكاد يوجد في كتاب متقدم ولا متأخر ، والصواب المعروف ما قدمناه ، وقد قال الشافعي في المبسوط : أحب أن لا يتجاوز بالأكل والادخار الثلث ، وأن يهدى الثلث ويتصدق بالثلث ، هذا نصه بحروفه ، وقد نقله أيضا القاضي أبو حامد في جامعه ولم يذكر غيره ، وهذا تصريح بالصواب ورد لقول الغزالي ، والله أعلم .

(فسر) في مذاهب العلماء في الأكل من الضحية والهدى الواجبين

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز الأكل منهما ، سواء كان جبرانا أو منذورا وكذا قال الأوزاعي وداود الظاهري : لا يجوز الأكل من الواجب ، وقال أبو حنيفة : يجوز الأكل من دم القران والتمتع ، وبناء على مذهبه في أن دم القران والتمتع دم نك لا جبران . وكذا قال أحمد لا يأكل من شيء من الهدايا إلا من دم التمتع والقران ودم التطوع . وقال مالك : يأكل من الهدايا كلها إلا جزء الصيد ونسك الأذى والمنذور وهدى التطوع إذا عطب قبل محله . وحكى ابن المنذر عن الحسن البصري أنه لا بأس أن يأكل من جزء الصيد وغيره . والله أعلم .

(فسر) الأكل من أضحية التطوع وهدية سنة ليس بواجب . هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور ، وأوجه بعض السلف ، وهو وجه لنا سبق ومن استحب أن يأكل ثلثا ويتصدق ثلثا ويهدى ثلثا ابن مسعود وعطاء وأحمد وإسحاق .

(هــرع) قال ابن المرزبان : من أكل بعض الأضحية وتصدق ببعضها هل يثاب على جميعها أم على ما تصدق به فقط ؟ فيه وجهان كالوجهين فيمن نوى صوم التطوع ضحوة هل يثاب من أول النهار ؟ أم من وقت النية فقط ؟ قال الرافعي : ينبغي أن يقال : له ثواب التضحية بالجميع وثواب التصديق ببعض ، وهذا الذي قاله الرافعي هو الصواب الذي تشهد به الأحاديث والقواعد ، ومن جزم به تصريحاً الشيخ الصالح إبراهيم المروودي والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز بيع شيء من الهدى والأضحية نذراً كان أو تطوعاً ، لما روى عن علي رضي الله عنه قال « إبرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بئنة فأقسم جلالها وجلودها ، وإبرني أن لا أعطي الجائر منها شيئاً ، وقال : نحن نعمطيه من عندنا » ولو جاز أخذ الموضع منه لجاز أن يعطى الجائر (منها) في أجرته ، ولأنه إنما أخرج ذلك قرية فلا يجوز أن يرجع إليه إلا ما رخص فيه وهو الأكل) .

(الشرح) حديث علي رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم بلفظه ، وجلالها - بكر الجيم - جمع جل . واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه لا يجوز بيع شيء من الهدى والأضحية نذراً كان أو تطوعاً ، سواء في ذلك اللحم والشحم والجلد والقرن والصوف وغيره ، ولا يجوز جمل الجلد وغيره أجرة للجزار ، بل يتصدق به المضحي والمهدي أو يتخذ منه ما ينتفع بعينه كسقاء أو دلو أو خف وغير ذلك . وحكى إمام الحرمين أن صاحب التقريب حكى قولاً غريباً أنه يجوز بيع الجلد والتصدق بثمنه ويصرف مصرف الأضحية ، فيجب التبرك فيه كالانتفاع باللحم . والصحيح المشهور الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي وقطع به الجمهور أنه لا يجوز هذا البيع ، كما لا يجوز بيعه لأخذ ثمنه لنفسه وكما لا يجوز بيع اللحم والشحم . قال أصحابنا : ولا فرق في بطلان البيع بين بيعه بشيء

ينتفع به في البيت وغيره والله أعلم ، ويستحب أن يتصدق بجلالها وتمالها
التي قلدها ، ولا يلزمه ذلك ، صرح به البندنجي وغيره ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : لا يكفي التصدق بالجلد إذا قلنا بالذهب
إنه يجب التصدق بشيء من اللحم ، لأن المقصود هو اللحم ، قالوا : والقرن
كالجلد .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز بيع جلد الأضحية ولا غيره
من أجزائها لا بما ينتفع به في البيت ولا بغيره ، وبه قال عطاء والنخعي
ومالك وأحمد وإسحاق هكذا حكاه عنهم ابن المنذر ، ثم حكى عن ابن عمر
وأحمد وإسحاق أنه لا بأس أن يبيع جلد هديه ويتصدق بشئ ، قال :
ورخص في بيعه أبو ثور ، وقال النخعي والأوزاعي : لا بأس أن يشتري
به الغربال والمخل والقأس والميزان ونحوها ، قال : وكان الحسن وعبد الله
ابن عمير لا يريان بأسا أن يعطى الجزار جلدها ، وهذا غلط منابذ للسنّة ،
وحكى أصحابنا عن أبي حنيفة أنه يجوز بيع الأضحية قبل ذبحها وبيع
ما شاء منها بعد ذبحها ويتصدق بشئ ، قالوا : وإن باع جلدها بآلة البيت
جاز الانتفاع بها ، دليلنا حديث علي رضي الله عنه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز أن ينتفع بجلدها فيصنع منه المنال والخفاف والفراء ، لما روت
عائشة رضي الله عنها قالت « دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحية في زمان
رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ انخروا الثلث وتصدقوا بما بقى ، فلما كان
بعد ذلك قيل لرسول الله ﷺ : يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون من
ضحاياهم ويحملون منها الولد ويتخذون منها الأسقية فقال رسول الله
ﷺ : وما ذلك ؟ قالوا : يا رسول الله نهيت عن إمساك لحوم الأضاحي بعد
ثلاث ، فقال رسول الله ﷺ : إنما نهيتكم من أجل الدافعة فكلوا وتصدقوا
وانخروا » فدل على أنه يجوز اتخاذ الأسقية منها) .

(الشرح) حديث عائشة رواه مسلم بحروفه ، والفراء معروفة ، وهي

بالماء جمع فرو ، ويقال : فروة بالهاء لغتان الفصح بلا هاء (وقوله) دف
 بالفاء أى جاء قال أهل اللغة : الدافة قوم يسرون جماعة سيرا ليس
 بالشديد ، يقال : هم يدفون دفيفاً (والبادية) والبدو بمعنى ، وهو مأخوذ
 من البدو ، وهو الظهور (قولها) حضرة هو - ينصب التاء - أى فى
 وقت حضور الأضحى ، ويجوز فتح الحاء وكسرهما وضما ثلاث لغات ،
 ويجوز - بفتح الحاء وحذف الهاء (قوله) ويجملون الودك هو بالجم
 ويجوز فتح الياء وضما والفتح أفصح - قال أهل اللغة يقال : جملت
 اللحم أجمله بضم الميم جملا ، وأجملته واجتملته إذا أذبت ، والأول أفصح
 وأشهر .

(اما حكم المسألة) فقال الشافعى والأصحاب : يجوز أن ينتفع بجلد
 الأضحية بجميع وجوه الانتفاع بعينه فيتخذ منه خفا أو نعلا أو دلوا أو
 فروا أو سقاء أو غربالا أو نحو ذلك ، وله أن يعيره ، وليس له أن يؤجره
 (واعلم) أن هذا الذى ذكرناه من جواز الانتفاع بالجلد هو فى جلد
 أضحية ، يجوز الأكل من لحمها وهى الأضحية والهدى المتلوع بهما ،
 وكذا الواجب إذا جوزنا الأكل منه ، وإذا لم نجوزه وجب التصديق به
 كاللحم ، ومن نه عليه الشيخ أبو حامد فى تعليقه وصاحب البيان
 وغيرهما .

(فسر) قال الشيخ أبو حامد والبندنجي والأصحاب : إذا أعطى
 المضحى الجازر شيئا من لحم الأضحية أو جلدها ، فإن أعطاه لجزارته لم
 يجز ، وإن أعطاه أجرته ثم أعطاه اللحم لكونه فقيرا جاز ، كما يدفع إلى
 غيره من الفقراء ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز أن يشترك السبعة فى بدنة وفى بقرة ، لما روى جابر رضى الله عنه
 قال « نحرنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية البدنة عن سبعة ، والبقرة عن

سبعة) فان اشترك جماعة في بدنة أو بقرة ، وبعضهم يريد اللحم ، وبعضهم يريد القرية جائز ، لأن كل سبع منها قائم مقام شاة ، فان أرادوا القسمة (وقلنا) إن القسمة إفراد التصيين قسم بينهم (وإن قلنا) إن القسمة بيع لم تجز القسمة فيملك من أراد القسمة نصيبه لثلاثة من الفقراء ، فيصرون شركاء لمن يريد اللحم ، ثم إن شاعوا باعوا نصيبهم ممن يريد اللحم ، وإن شاعوا باعوا من أجنبي وقسموا الثمن . وقال أبو الصبلي ابن القاص : تجوز القسمة قولا واحدا . لأنه موضع ضرورة . لأن بيعه لا يمكن وهذا خطأ لأننا بينا أنه يمكن البيع فلا ضرورة لهم إلى القسمة) .

(الشرح) حديث جابر رضى الله عنه رواه مسلم في صحيحه ، وقد سبق بيانه في أول هذا الباب ، وذكرنا هناك أن البدنة تجزى عن سبعة ، وكذلك البقرة سواء كانوا مضحين وبعضهم مضحيا وبعضهم يريد اللحم ، وسواء كانوا أهل بيت أو آيات ، وسواء كانت أضحية تطوع أو مندورة . وذكرنا هناك مذاهب العلماء والدليل عليهم .

قال أصحابنا : وإذا اشترك جماعة في بدنة أو بقرة أودوا القسمة فطريقان (أحدهما) القطع بجواز القسمة للضرورة وهذا قول ابن القاص صاحب التلخيص (والثاني) وهو المذهب وبه قال جماهير الأصحاب إنه يبنى على القسمة بيع أو فرز النصيين وفيها قولان مشهوران (الأصح) في قسمة الأجزاء كاللحم وغيره أنها فرز النصيين (والثاني) أنها بيع (فان قلنا) إفراد جائز (وإن قلنا) بيع . فيبيع اللحم الرطب بشله لا يجوز . فالطريق أن يدفع المتخربون نصيبهم إلى الفقراء مشاعا ثم يشتريها منهم من أراد اللحم ، ولهم بيع نصيبهم بعد قبضه سواء باعوه للشريك المرید اللحم أو غيره أو يبيع مرید اللحم نصيبه للفقراء بدرهم أو غيرها . وإن شاعوا جعلوا اللحم أجزاء باسم كل واحد جزء فاذا كانوا سبعة قسم سبعة أجزاء فيأخذ كل واحد جزءا إلى يده ثم يشتري كل واحد من كل واحد من أصحابه سبع ذلك الجزء الذي في يده بدرهم مثلا . ويبيع لكل

واحد من أصحابه سبع الذي في يده درهم . ثم يتقاصون في الدرهم والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا نذر أضحية بعينها فالحكم فيها كالحكم في الهدى المنذور في ركوبها وولدها ولبنها وجز صوفها وتلفها واتلافها ، وذبحها ونقصاتها بالمعيب ، وقد بينا ذلك في باب الهدى فاغنى عن الإعادة وبالله التوفيق) .

(الشرح) هذا كما قاله ، والله أعلم .

(فسر) في مسائل تتعلق بالباب .

(إحداها) في تعيين الأضحية وغيرها ، وقد جمعها الراقعي ملخصة فأحسن جمعها فقال : قد قدمنا أن النية شرط في التضحية ، وأن الشاة إذا جعلها ضحية هل يكفيه ذلك عن تجديد النية عند الذبح ؟ فيه وجهان (الأصح) لا يكفيه ، فإن قلنا : يكفيه استحباب التجديد ، ومتى كان في ملكه بدنة أو شاة فقال : جعلت هذه ضحية أو هذه ضحية أو على أن أضحي بها ، صارت ضحية معينة . وكذا لو قال : جعلت هذه هديا أو هذا هدي ، أو على أن أهدي هذا صار هديا ، وشرط بعض الأصحاب أن يقول مع ذلك : لله تعالى ، والمذهب أنه ليس بشرط ، وقد صرح الأصحاب بزوال الملك عن الهدى والأضحية المعينين ، كما سيأتي تفريعه إن شاء تعالى . وكذا لو نذر أن يتصدق ببال بعينه زال ملكه عنه ، بخلاف ما لو نذر إعتاق عبد بعينه لا يزول ملكه عنه ما لم يعتقه . لأن الملك في الهدى والأضحية والمال المعين ينتقل إلى المساكين وفي العقد لا ينتقل الملك إليه بل ينفك عن الملك بالكلية .

أما إذا نوى جعل هذه الشاة هديا أو أضحية ولم يتلفظ بشيء فقولان

(الصحيح) الجديد أنها لا تصير ضحية . قال في القديم : تصير ، واختاره ابن سريج والإصطخري ، وعلى هذا فيصير به هديا وأضحية أوجه (أحدها) بسجرد النية كما يدخل في الصوم بالنية ، وبهذا قال ابن سريج (والثاني) بالنية والتقليد أو الإشعار لتتضم الدلالة الظاهرة إلى النية . قاله الإصطخري (والثالث) بالنية والذبح ، لأنه المقصود كالقبض بالنية (والرابع) بالنية والسوق إلى المذبح . ولو لزمه هدى أو ضحية بالنذر فقال: عينت هذه الشاة عن نذري أو جعلتها عن نذري أو قال : لله على أن أضحي بها عما في ذمتي ، ففى تعيينها وجهان (أصحهما) التعين ، وبه قطع الأكثرون .

وحكى إمام الحرمين هذا الخلاف في صور رتب بعضها على بعض فتوردها بزوائد . فلو قال ابتداء : على التضحية بهذه الشاة لزمه التضحية قطعا وتعين تلك الشاة على الصحيح . ولو قال : على أن أعتق هذا العبد لزمه العتق . وفى تعيين هذا العبد وجهان مرتبان على الخلاف في مثل هذه الصورة من الأضحية . والعبد أولى بالتعين ، لأنه ذو حق في العتق بخلاف الأضحية .

ولو كان نذر إعتاق عبد ثم عين عبدا عما التزمه ، فالخلاف مرتب على الخلاف في مثله في الأضحية . ولو قال : جعلت هذا العبد عتيقا لم يخف حكمه . ولو قال : جعلت هذا المال أو هذه الدراهم صدقة تعينت على الأصح كشاة الأضحية (وعلى الثاني) لا ، إذ لا فائدة في تعيين الدراهم لتساويها بخلاف الشاة . ولو قال : عينت هذه الدراهم عما في ذمتي من زكاة أو نذر لئى التعيين باتفاق الأصحاب . كذا نقله إمام الحرمين ، لأن التعيين في الدراهم ضعيف ، وتعين ما في الذمة ضعيف ،

فيجتمع سببا ضعف ، قال : وقد يفاد من تعيين الدراهم لديون الآدميين
قال : ولا تغلو الصورة من احتمال ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) في جواز الصرف من الأضحية إلى المكاتب وجهان
حكاهما الدارمي والرافعي (أحدهما) يجوز كالزكاة ، وهذا هو الصحيح ،
ولا يجوز صرف شيء منها إلى عبد إلا أن يجعله رسولا به إلى سيده
هدية ، ذكره الدارمي .

(الثالثة) قال الروياني : قال أبو إسحاق : من نذر الأضحية في عام
فأخر عصى . ويلزمه القضاء كمن أخر الصلاة .

(الرابعة) من ضحى بعدد من الماشية استحب أن يفرقه على أيام
الذبح ، فإن كان شاتين ذبح شاة في اليوم الأول وأخرى في آخر الأيام ،
وهذا الذي قاله - وإن كان أرفق بالمساكين - فهو ضعيف مخالف للسنة
الصحيحة ، فقد ثبتت الأحاديث الصحيحة : « أن النبي ﷺ نحر مائة بدنة
أهداها في يوم واحد - وهو يوم النحر - فنحر بيده بضعا وستين ، وأمر
عليها رضى الله عنه بنحر تمام المائة » فالسنة التعجيل والمصارعة إلى
الخيرات والمبادأة بالصالحات إلا ما ثبت خلافه ، والله أعلم .

(الخامسة) محل التضحية موضع المضحى ، سواء كان بلده أو
موضعه من السفر ، بخلاف الهدى ، فإنه يختص بالحرم ، وفي نقل الأضحية
وجهان حكاهما الرافعي وغيره تخريجا من نقل الزكاة .

(السادسة) الأفضل أن يضحى في داره بشهد أهله . هكذا قاله
أصحابنا . وذكر الماوردي أنه يختار للإمام أن يضحى للمسلمين كافة من
بيت المال ببدة في المصلى . فإن لم تيسر فشاة ، وأنه ينحرها بنفسه .

وإن ضحى من ماله ضحى حيث شاء . هذا كلامه . وقد ثبت في صحيح البخارى عن ابن عمر قال « كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى » .

(السابعة) مذهبا أن الأضحية أفضل من صدقة التطوع ، للأحاديث الصحيحة المشهورة في فضل الأضحية ، ولأنها مختلف في وجوبها بخلاف صدقة التطوع ، ولأن التضحية شعار ظاهر . ومن قال بهذا من السلف ربيعة شيخ مالك وأبو الضحاك وأبو حنيفة . وقال بلال والشعبي ومالك وأبو ثور : الصدقة أفضل من الأضحية . حكاه عنهم ابن المنذر .

(الثامنة) مذهبا أنه لا يجوز لولى اليتيم والسفيه أن يضحى عن الصبي والسفيه من مالهما لأنه مأمور بالاحتياط لمالهما ممنوع من التبرع به ، والأضحية تبرع . قال أبو حنيفة : يضحى من مال اليتيم والسفيه . وقال مالك : يضحى عنه إن كان له ثلاثون دينارا بشاة بنصف دينار ونحوه . دليلنا ما سبق . وأنكر ابن المنذر على أبى حنيفة فقال : يمنع إخراج الزكاة التى فرضها الله تعالى من مال اليتيم ويأمر بإخراج الأضحية التى ليست بفرض . والله أعلم .

(التاسعة) قال ابن المنذر : أجمعت الأمة على جواز إطعام فقراء المسلمين من الأضحية ، واختلفوا في إطعام فقراء أهل الذمة ، فرخص فيه الحسن البصرى وأبو حنيفة وأبو ثور ، وقال مالك : غيرهم أحب إلينا . وكره مالك أيضا إعطاء النصراني جلد الأضحية أو شيئا من لحمها ، وكرهه الليث ، قال : فإن طبخ لحمها فلا بأس بأكل الذمى مع المسلمين منه ، هذا كلام ابن المنذر ، ولم أر لأصحابنا كلاما فيه ، ومقتضى المذهب أنه يجوز إطعامهم من أضحية التطوع دون الواجبة والله تعالى أعلم .

(العاشرة) إذا اشترى شاة ونواها أضحية ملكها ولا تصير أضحية

بمجرد النية ، بل لا يلزمه ذبحها حتى يذره بالقول . هذا مذهبنا وبه قال
أحمد وداود . وقال أبو حنيفة ومالك : تعير أضحية ويلزمه التضحية
بمجرد النية . دليلنا القياس على من اشترى عبدا بنية أن يعتقه . فانه
لا يعتق بمجرد النية .

(الحادية عشرة) يستحب التضحية للمسافر كالحاضر . هذا مذهبنا
وبه قال جماهير العلماء . وقال أبو حنيفة : لا أضحية على المسافر .
وروى هذا عن علي رضي الله عنه وعن النخعي وقال مالك وجماعة : لا تشرع
للمسافر بمنى ومكة . دليلنا حديث عائشة أن النبي ﷺ « ضحى عن نسائه
يمنى فى حجة الوداع » رواه البخارى ومسلم . وعن ثوبان قال : « ذبح
رسول الله ﷺ ضحيته ، ثم قال : يا ثوبان أصلح لحم هذه فلم أزل أطعمه
منها حتى قدم المدينة » رواه مسلم .

باب العقيدة

قال المصنف رحمه الله تعالى

(العقيدة سنة وهو ما يذبح عن المولود . لما روى بريدة « ان النبي ﷺ عني عن الحسن والحسين عليهما السلام » ولا يجب ذلك . لما روى عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه ان النبي ﷺ « سئل عن العقيدة فقال : لا احب العقوق ، ومن ولد له ولد فاحب ان ينسك له قليعل » فعلق على المحبة ، فدل على انها لا تجب . ولاته إراقة دم من غير جناية ولا نذر . فلم يجب كالإضحية . والسنة ان يذبح عن الفلام شاتين ، وعن الجارية شاة . لما روت ام كرز قالت : « سألت رسول الله ﷺ عن العقيدة ، فقال : للفلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة » ولاته إنما شرع للسور بالمولود ، والسور بالفلام أكثر ، فكان الذبح عنه أكثر .

وإن ذبح عن كل واحد منهما شاة جاز ، لما روى ابن عباس رضي الله عنه قال « عني رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين عليهما السلام كبشا كبشا » ولا يجزئ فيه ما دون الذبذة من الضان ودون الفنية من المعز ، ولا يجزئ فيه إلا السليم من العيوب ، لانه إراقة دم بالشرع فاعتبر فيه ما ذكرناه كالإضحية . والمستحب ان يسمى الله تعالى ويقول : اللهم لك وإليك عقيقة فلان ، لما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي ﷺ « عني عن الحسن والحسين وقال : قولوا بسم الله اللهم لك وإليك عقيقة فلان » والمستحب ان يفصل اعضاءها ولا يكسر عظمها ، لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت « السنة شاتان مكافئتان عن الفلام وعن الجارية شاة تطبخ جذولا ولا يكسر عظم » ويأكل ويطعم ويتصدق ، وذلك يوم السابع ، ولاته اول ذبيحة فاستحب ان لا يكسر عظم ، تفاؤلا بسلامة اعضاءه . ويستحب ان يطبخ من لحمها طبخا حلوا تفاؤلا بحلاوة اخلاقه . ويستحب ان يأكل منها ويهدي ويتصدق لحديث عائشة ، ولاته إراقة دم مستحب فكان حكمها ما ذكرناه كالإضحية .

والسنة ان يكون ذلك في اليوم السابع ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت « عني رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين عليهما السلام يوم السابع وسماههما وابر ان يماط عن رؤوسهما الاذى » فان قدمه على اليوم السابع او

أخره أجزاء لأنه فعل ذلك بعد وجود السبب . والمستحب أن يخلق شعره بعد النجس لحديث عائشة ، ويكره أن يترك على بعض رأسه الشعر لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال « نهي رسول الله ﷺ عن القزح في الرأس ، والمستحب أن يلطخ رأسه بالزعفران ، ويكره أن يلطخ بدم العقيقة ، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت « كانوا في الجاهلية يجملون قفنة في دم العقيقة ويجعلونها على رأس المولود فأمروهم النبي ﷺ أن يجملوا مكان الدم خلوقا » .

(الشرح) حديث بريدة^(١) رواه النسائي بإسناد صحيح . وأما حديث « لا أحب العقوق » فرواه أبو داود والبيهقي من طريقين عن عمرو ابن شعيب عن أبيه ، قال الراوي : أراه عن جده عن النبي ﷺ ورواه البيهقي أيضا من رواية رجل من بنى ضمرة عن أبيه عن النبي ﷺ وهذان الإسنادان ضعيفان كما ترى ، وقال البيهقي : إذا ضم هذا إلى الأول قويًا . وأما حديث أم كرز فصحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي : هو حديث صحيح . هكذا قاله . وفي إسناده عبيد الله بن يزيد وقد ضعفه الأكثرون ، فلعلة اعتضد عنده فصحه ، وقد صح هذا المتن من رواية عائشة رواه الترمذي وغيره ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وأما حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا » فرواه أبو داود بإسناد صحيح . وأما حديث عائشة أن النبي ﷺ « عق عن الحسن والحسين وقال : قولوا باسم الله والله أكبر ، اللهم لك ، هذه عقيقة فلان » فرواه البيهقي بإسناد حسن وأما حديثها الآخر في طبخها جَدًّا ولا ففريب . ورواه البيهقي من كلام عطاء بن رباح . وأما حديثها الآخر « عق عن الحسن والحسين يوم السابع ، وأمر أن يماط عن رأسيهما الأذى » فرواه البيهقي بإسناد حسن وهو بعض من الحديث السابق قريباً

(١) ورواه ابن السكن من حديث عائشة وأخرجه من بريدة أحمد في مسنده أيضاً (إذ) .

عن رواية البيهقي بأسناد حسن ، وهو حديث « باسم الله والله أكبر إلى آخره » وأما حديث ابن عمر في النهي عن القرع فرواه البخارى ومسلم في صحيحهما وأما حديث عائشة قالت « كانوا في الجاهلية يجعلون قطنه » إلى آخره . فرواه البيهقي بأسناد صحيح .

(وأما لفات الفصل والفاظه) فالعقيقة مشتقة من العق وهو القطع .

قال الأزهري في التهذيب : قال أبو عبيد : قال الأصمعي وغيره : العقيقة أصلها الشعر الذى يكون على رأس الولد حين يولد ، وإنما سميت الشاة التى تذبح عنه فى ذلك الوقت عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح . ولهذا قال فى الحديث « أميطوا عنه الأذى » ويعنى بالأذى ذلك الشعر الذى يحلق عنه . قال : وهذا من تسمية الشيء باسم ما كان معه أو من سببه . قال أبو عبيدة : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذى يكون عليه حين يولد يسمى عقيقة وعقة وعقيق . قال الأزهري : وأصل العق الشق وسعى الشعر المذكور عقيقة لأنه يحلق ويقطع . وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح أى يشق حلقومها ومريئها وودجها كما قيل لها ذبيحة من الذبح وهو الشق .

قال صاحب المحكم : يقال منه : عق عن ولده يعق - بكسر العين وضما - إذا حلق عقيقته وهى شعره ، أو ذبح عنه شاة . وأما حديث : « لا أحب العتوق » فقال : إن معناه كراهة الاسم ، وسماها نسيكة وهو معنى قوله فى تمام الحديث « فأحب أن ينسك » يقال ينسك - بضم السين وكسرها - (قوله) ولأنه إراقة دم من غير جناية : احتراز من جزاء الصيد وقتل الزانى المحصن . (قوله) لما روت أم كرز هى - بكاف مضمومة ثم راء ساكنة ثم زاي - وهى صحابة كعبية خزاعية مكية (قوله ﷺ) « شاتان مكافتان » أى متساويتان وهو - بكسر الفاء وبهمزة بعدها -

هكذا صوابه عند أهل اللغة ومن صرح به الجوهري في صحاحه قال :
ويقوله المحدثون مكافئان يعنى بفتح الفاء والصحيح كسرهما .

(وقوله) لأنه إراقة دم بالشرع احتراز من نذر وذبح دون سن
الأضحية أو معينة ، فانه يصح ويلزمه (وقوله) تطبخ جدولا هو - بضم
الجيم والدادال المهملة - وهى الأعضاء واحداها جدل - بفتح الجيم
وإسكان الدال (قوله) إراقة دم مستحبة احتراز من دم جزاء الصيد
وجبرانات الحج والأضحية الواجبة « وإمالة الأذى » إزالته ، والمراد
بالأذى الشعر الذى عليه ذلك الوقت ، لأنه شعر ضعيف « والخلق »
- بفتح الخاء - وهو طيب معروف مركب يتخذ من الزعفران وغيره من
أنواع الطيب وتغلب عليه الحمرة والصفرة والله أعلم .

(اما الأحكام) ففيه مسائل (إحداها) العقيقة مستحبة وسنة
متأكدة للأحاديث المذكورة (الثانية) السنة أن يقع عن الغلام شاتين ،
وعن البقرة شاة ، فان عاق عن الغلام شاة حصل أصل السنة ، لما ذكره
المصنف ، ولو ولد له ولدان فذبح عنهما شاة لم تحصل العقيقة ، ولو ذبح
بقرة أو بدنة عن سبعة أولاد أو اشترك فيها جماعة جاز ، سواء أرادوا
كلهم العقيقة أو أراد بعضهم العقيقة وبعضهم اللحم كما سبق فى الأضحية
(الثالثة) المجزئ فى العقيقة هو المجزئ فى الأضحية ، فلا تجزئ دون
الجذعة من الضأن ، أو الثنية من المعز والإبل والبقر ، هذا هو الصحيح
المشهور وبه قطع الجمهور ، فيه وجه حكاه الماوردى وغيره أنه يجزئ
دون جذعة الضأن وثنية المعز ، والمذهب الأول .

قال المصنف والأصحاب : ويشترط سلامتها من العيوب التى يشترط
سلامة الأضحية منها اتفاقا واختلافا ، ولا اختلاف فى اشتراط هذا ، إلا
أن الرافعى قال : أشار صاحب العدة إلى وجه مسامح بالعيب هنا ، وأما
للأفضل ففيه وجهان (أحدهما) البدنة ثم البقرة ثم جذعة الضأن ثم ثنية

المز كما سبق في الأضحية (والثاني) الغنم أفضل من الإبل والبقر ،
للحديث السابق « عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة » ولم ينقل في الإبل
والبقر شيء والمذهب الأول .

(الرابعة) يستحب أن يسمى الله عند ذبح العقيقة ثم يقول « اللهم
لك وإليك عقيقة فلان » ويشترط أن ينوي عند ذبحها أنها عقيقة كما قلنا
في الأضحية ، فإن كان جعلها عقيقة قبل ذلك فهل يحتاج إلى تجديد النية
عند الذبح ؟ فيه الخلاف السابق في الأضحية والهدى « والأصح أنه
يحتاج .

(الخامسة) يستحب أن تفصل أعضاؤها ولا يكسر شيء من عظامها ،
لما ذكره المصنف ، فإن كسر فهو خلاف الأولى ، وهل هو مكروه كراهة
تنزيه فيه وجهان (أصحهما) لا ، لأنه لم يثبت فيه شيء مقصود ^(١) .

(السابعة) قال جمهور أصحابنا : يستحب أن لا يتصدق بلحها نيا
بل يطبخه وذكر الماوردي أنا إذا قلنا بالمذهب : إنه لا تجزئ دون
الجذعة والثنية وجب التصديق بلحها نيا . وكذا قال إمام الحرمين إن
أوجبنا التصديق بقدر من الأضحية والعقيقة وجب تملكه نيا ، والمذهب
الأول ، وهو أنه يستحب طبخه وفيما يطبخ به وجهان . (أحدهما)
بحموضة ، ونقله البغوي عن نص الشافعي لحديث جابر أن النبي ﷺ
قال « نعم لإدام الخل » رواه مسلم (وأصحهما) وأشهرهما - وبه قطع
المصنف والجمهور - يطبخ بحلو تفاقولا بحلاوة أخلاقه . وقد ثبت في
الصحيح أن النبي ﷺ « كان يحب الحلوى والعسل » وعلى هذا لو طبخ
بحامض ففي كراهته وجهان حكاهما الرافعي والصحيح أنه لا يكره لأنه

(١) حكاه بالاصل وانظر ابن المألفة السادسة ١ قلت بعد استقصاء المسائل كلها لم
يبق منها الا استصحاب نسبة المولود في اليوم السابع فتكون هي السادسة والله تعالى اعلم .
(الطهري)

ليس فيه نهي ، قال أصحابنا : والتصدق بلحمها ومرقها على المساكين بالبعث إليهم أفضل من الدعاء إليها ، ولو دعا إليها قوما جاز ، ولو فرق بعضها ودعا ناسا إلى بعضها جاز ، قال المصنف والأصحاب : ويستحب أن يأكل منها ويتصدق ويهدي كما قلنا في الأضحية ، والله أعلم .

(فرع) نقل الرافعي أنه يستحب أنه يعطى القابلة رجل العقيقة ، وفي سنن البيهقي عن علي رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ أمر فاطمة فقال : زني شعر الحسين وتصدقني بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة » وروى موقوفا على علي رضي الله عنه .

(الثامنة) السنة ذبح العقيقة يوم السابع من الولادة ، وهل يحسب يوم الولادة من السبعة ؟ فيه وجهان حكاهما الشاشي وآخرون (أصحابنا) يحسب فيذبح في السادس مما بعده (والثاني) لا يحسب فيذبح في السابع مما بعده ، وهو المنصوص في البويطي . ولكن المذهب الأول وهو ظاهر الأحاديث ، فإن ولد في الليل حسب اليوم الذي يلي تلك الليلة بلا خلاف . نص عليه في البويطي مع أنه نص فيه أن لا يحسب اليوم الذي ولد فيه .

قال المصنف والأصحاب : فلو ذبحها بعد السابع أو قبله وبعد الولادة أجزاء وإن ذبحها قبل الولادة لم تجزه بلا خلاف ، بل تكون شاة لحم . قال أصحابنا : ولا تنوت بتأخيرها عن السبعة . لكن يستحب أن لا يؤخر عن سن البلوغ . قال أبو عبد الله البوسنجي من أئمة أصحابنا : إن لم تذبح في السابع ذبحت في الرابع عشر ، وإلا ففي الحادي والعشرين ، ثم هكذا في الأسابيع . وفيه وجه آخر أنه إذا تكررت السبعة ثلاث مرات فات وقت الاختيار . قال الرافعي : فإن آخر حتى بلغ سقط حكمها في حق غير المولود . وهو مخير في العقيقة عن نفسه قال : واستحسن القفال والشاشي أن يفعلها ، للحديث المروي أن النبي ﷺ « عن عن نفسه بعد النبوة » ونقلوا عن نصه في البويطي أنه لا يفعله واستغربه . هذا كلام

الرافعي وقد رأيت أنا نصه في البويطي قال : ولا يعق عن كبير . هذا
نقطة بعروفه نقله من نسخة معتمدة عن البويطي . وليس هذا مخالفا
لما سبق . لأن معناه « لا يعق عن البالغ غيره » وليس فيه نفي عقه
عن نفسه .

(وأما) الحديث الذي ذكره في عق النبي ﷺ عن نفسه فرواه البيهقي
باسناده عن عبد الله بن محرز بالحاء المهله والراء المكررة عن قتادة عن
أنس أن النبي ﷺ « عق عن نفسه بعد النبوة » وهذا حديث باطل قال
البيهقي : هو حديث منكر ، وروى البيهقي بأسناده عن عبد الرزاق قال :
إنما تركوا عبد الله بن محرز بسبب هذا الحديث ، قال البيهقي : وقد روى
هذا الحديث من وجه آخر عن قتادة ، ومن وجه آخر عن أنس وليس
بشيء ، فهو حديث باطل وعبد الله بن محرز ضعيف متفق على ضعفه ،
قال الحفاظ : هو متروك ، والله تعالى أعلم .

(هــرـع) لو مات المولود بعد اليوم السابع وبعد التمكن من الذبح
فوجهان حكاهما الرافعي (أصحابهما) يستحب أن يعق عنه (والثاني)
يسقط بالموت .

(هــرـع) يستحب كون ذبح العقيقة في صدر النهار ، كذا نص عليه
الشافعي في البويطي وتابعه الأصحاب .

(التاسعة) قال أصحابنا : إنما يعق عن المولود من تلزمه نفقته من
مال العاق لا من مال المولود ، قال الدارمي والأصحاب : فإن عق من مال
المولود ضمن العاق قال أصحابنا : فإن كان المنفق عاجزا عن العقيقة فأيسر
في الأيام السبعة استحب له العق وإن أيسر بعدها وبعد مدة النفاس سقط
عنه ، وإن أيسر في مدة النفاس فوجهان حكاهما الرافعي لبقاء أثر الولادة
قال أصحابنا : وأما الحديث الصحيح في عق النبي ﷺ عن الحسن والحسين

فقد يقال إنه مخالف لقول أصحابنا إن العقيقة في مال من عليه النفقة لا في مال المولود ، قال الأصحاب : وهو متأول على أنه ﷺ أمر أباهما بذلك أو أعطاه ما عاق به ، أو أن أبويهما كانا عند ذلك معسرين فيكونان في نفقة جدهما رسول الله ﷺ والله أعلم .

(العاشرة) قال أصحابنا : حكم العقيقة في التصديق منها والأكل والهدية والادخار وقدر المأكول وامتناع البيع وتمين الشاة إذا عنت للعقيقة كما ذكرنا في الأضحية سواء لا فرق بينهما . وحكى الرافعي وجها أنه إذا جوزنا العقيقة بما دون الجذعة لم يجب التصديق ، وجاز تخصيص الأغنياء بها ، والله أعلم .

(الحادية عشرة) قال أصحابنا : يكره أن يُلطخ رأس المولود بدم العقيقة ولا بأس ببلطخه بخلوق أو زعفران ، وفي استحباب الخلوق أو الزعفران وجهان حكاهما الرافعي (أشهرهما) وبه قطع المصنف وغيره : يستحب .

(الثانية عشرة) يستحب حلق رأس المولود يوم سابعه ، قال أصحابنا : ويستحب أن يتصدق بوزن شعره ذهبا ، فإن لم يفعل ففضة ، سواء فيه الذكر والأنثى ، هكذا قاله أصحابنا ، واستدلوا بحديث رواه مالك والبيهقي وغيرهما مرسلا عن محمد بن علي بن الحسين قال « وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقن بزنة ذلك فضة » ورواه البيهقي مرفوعا من رواية علي رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ أمر فاطمة أن تتصدق بزنة شعر الحسين فضة » وفي إسناده ضعف ، وفي رواية أخرى ضعيفة « تصدقوا بزنه فضة فكان وزنه درهما أو بعض درهم » .

واعلم أن هذا الحديث روى من طرق كثيرة ذكرها البيهقي كلها

متفقة على التصديق بركته فضة ليس في شيء منها ذكر الذهب بخلاف ما قاله أصحابنا والله أعلم وهل يقدم الحلق على الذبح ؟ فيه وجهان (أصحابهما) وبه قطع المصنف والبغوي والجرجاني وغيرهم يستحب كون الحلق بعد الذبح ، وفي الحديث إشارة إليه (والثاني) يستحب كونه قبل الذبح وبهذا قطع المحاملي في المقنع ، ورجحه الروياني ونقله عن نص الشافعي . والله أعلم .

(الثالثة عشرة) قال المصنف والأصحاب : يكره القزع وهو حلق بعض الرأس للحديث الصحيح الذي ذكره المصنف . وقد سبق المسألة مستقصاة في باب السواك ، وسبق هناك بيان حكم حلق كل الرأس وبيان ما يتعلق بالحية وخضاب الشعر وأشياء ذلك .

(فروع) فمل العقيقة أفضل من التصديق بشئنا عندنا . وبه قال أحمد وابن المنذر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب لمن ولد له ولد أن يسميه بعبد الله أو عبد الرحمن ، لما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال « أحب الأسماء إلى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن » ويكره أن يسمى نافعا ويسارا ونجيحا ورباحا واطلع وبركة . لما روى سمرة أن النبي ﷺ قال « لا تسمين غلامك اطلع ولا نجيحا ولا يسارا ولا رباحا ، فإني إذا قلت : أتم هو ؟ قالوا لا » ويكره أن يسمى باسم قبيل فأن سمي باسم قبيل غير له لما روى ابن عمر « أن رسول الله ﷺ غير اسم عاصية وقال : أنت جميلة » .

ويستحب لمن ولد له ولد أن يؤذن في أذنه ، لما روى أبو رافع « أن النبي ﷺ أذن في أذن الحسن رضي الله عنه حين ولدته فاطمة بالصلاة » ويستحب أن يحنك المولود بالتمر ، لما روى أنس قال « ذهب بعبد الله بن أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ حين ولد قال : هل معك تمر ؟ قلت نعم ، فناولته تمرات فلا يكن ثم فغراه ثم محه فيه ، فجعل يتلظظ ، فقال رسول الله ﷺ حب الأنصار التمر ، وسماه عبد الله » .

(الشرح) حديث ابن عمر الأول « أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن » رواه مسلم في صحيحه ، وحديث سمرة رواه مسلم أيضا ، وحديث ابن عمر الآخر رواه مسلم أيضا بلفظه ، وفي رواية له « إن ابنة لعمر كان يقال لها عاصية فسمّاها رسول الله ﷺ جميلة » وحديث أبي رافع صحيح ، رواه أبو داود والترمذى وغيرهما ، قال الترمذى : حديث حسن صحيح . وحديث أنس صحيح رواه مسلم بلفظه ، ورواه البخارى أيضا مختصرا عن أنس قال « ولد لأبى طلحة غلام فأتيت به النبى ﷺ فحسّكه وسمّاه عبد الله » .

وأما الفاظ الفصل : فيقال : سمّيته عبد الله وعبد الله لغتان مشهورتان . وقوله « فلاكهن » أى مضغهن « وفغر فاه » أى فتحه . وهو بالقاء والغين المعجمة قوله « يلمظ » هو أن يتبع بلسانه بقية الطعام فى فمه ، ويخرج لسانه ويسح به شفتيه . قوله ﷺ (حب الأنصار) روى بضم الحاء وكسرهما ، فالكسر بمعنى المحبوب ، كالذبح بمعنى المذبوح ، والباء على هذا مرفوعة ، أى محبوب الأنصار التمر . وأما من ضم الحاء فهو مصدر . وتكون الباء على هذا منصوبة بفعل محذوف أى انظروا حب الأنصار التمر . وهذا هو المشهور فى الرواية . وروى بالرفع مع ضم الحاء ، أى حبهم التمر لازم . والله أعلم .

(أما الأحكام) فيه مسائل :

(إحداهما) قال أصحابنا وغيرهم : يستحب أن يسمى المولود فى اليوم السابع ، ويجوز قبله وبعده . وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على ذلك . فمن ذلك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى ﷺ (أمر بتسمية المولود يوم سابعه ، ووضع الأذى عنه والعق) رواه الترمذى وقال : حديث حسن . وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه أن رسول الله

ﷺ قال : (كل غلام رهين بعقيقة تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى)
 رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بالأسانيد الصحيحة .
 قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وعن أبي موسى الأشعري رضى الله
 عنه قال (ولد لى غلام فأتيت به النبى ﷺ فسماه إبراهيم وحنكه بشرة ودعا
 له بالبركة) رواه البخارى ومسلم إلا قوله (ودعا له بالبركة) فانه للبخارى
 خاصة وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (ولد لى الليلة غلام
 فسميته باسم إبراهيم ﷺ) رواه مسلم . وعن أنس قال (ولد لأبى طلحة
 غلام فأتيت به النبى ﷺ فحنكه وسماه عبد الله) رواه البخارى ومسلم ،
 والله أعلم .

(الثانية) قال أصحابنا : لو مات المولود قبل تسميته استحب تسميته .
 قال البغوى وغيره : يستحب تسمية السقط لحديث ورد فيه .

(الثالثة) يستحب تحسين الاسم وأفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن
 للحديث الذى ذكره المصنف . وعن جابر أن النبى ﷺ قال لرجل : (سم
 ابنك عبد الرحمن) رواه البخارى ومسلم .

وعن أنس (أن النبى ﷺ سمي ابن أبى طلحة عبد الله) رواه البخارى
 ومسلم ، وسمى ﷺ ابنه إبراهيم . وعن أبى وهب الجثنى الصحابى رضى
 الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (تسموا بأسماء الأنبياء ، وأحب الأسماء
 إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدقها حارث وهبام ، وأقبحها حرب
 ومرة) رواه أبو داود والنسائي وغيرهما . وعن أبى الدرداء قال : قال
 رسول الله ﷺ (إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم
 فأحسنوا أسماءكم) رواه أبو داود بإسناد جيد . وهو من رواية عبد الله
 ابن زيد بن إيساس بن أبى زكريا عن أبى الدرداء ، والأشهر أنه سمع
 أبا الدرداء ، وقال البيهقى وطائفة : لم يسمعه فيكون مرسلًا .

(فروع) مذهبنا ومذهب الجمهور جواز التسمية بأسماء الأنبياء والملائكة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين . ولم ينقل فيه خلاف إلا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه نهى عن التسمية بأسماء الأنبياء . وعن الحارث بن مسكين^(١) أنه كره التسمية بأسماء الملائكة . وعن مالك كراهة التسمية بجبريل وإسحق . دليلنا تسمية النبي ﷺ ابنه إبراهيم ، وسعى خلائق من أصحابه بأسماء الأنبياء في حياته وبعده ، مع الأحاديث التي ذكرناها ، ولم يثبت نهى في ذلك عن النبي ﷺ فلم يكره .

(الرابعة) تكره الأسماء القبيحة والأسماء التي يتطير بنفيها في العادة ، لحديث سررة الذي ذكره المصنف . وجاءت أحاديث كثيرة في الصحيح بمعناه . فمن الأسماء القبيحة حرب ومرة وكلب وكتيب وجرى وعاصية ومغرية - بالغين المعجمة وشيطان وشهاب وظالم وحمار وأشياها . وكل هذه تسمى بها ناس . ومما يتطير بنفيه هذه الألقاب المذكورة في حديث سررة ، وهي بشار ورباح ونافع ونجاح وبركة وأفلح ومبارك ونحوها . والله أعلم .

(فروع) صح عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : (إن أخرج اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك) وفي رواية (أخنى) وفي رواية (أغبط رجل عند الله يوم القيامة وأخبطه رجل كان تسمى ملك الأملاك . لا ملك إلا الله) رواه البخارى ومسلم إلا الرواية الآخرة فانها لمسلم . قال سفيان بن عيينة : (ملك الأملاك اسم شاهان شاء) ثبت ذلك عنه في الصحيح . قال العلماء : معنى أخنع وأخنى أذل وأرضخ وأرذل . قالوا : والتسمية بهذا الاسم حرام .

(١) أبو عمر الحارث بن مسكين قاضي مصر دوى عن ابن مبيدة وابن القاسم وعليه أبو داود والنسائي وقال : ثقة مأمون قال الخطيب : كان لقبها على مذهب مالك نسجه المأمون في فنه خلق القرآن وأطلقه المتوكل فوق سنة ٢٥٠

(الخامسة) السنة تغيير الاسم القبيح للحديث الصحيح الذي ذكره
المصنف أن النبي ﷺ غير اسم عاصية وفي الصحيحين عن سهل بن سعد
أن النبي ﷺ « حبل إليه أبو أسيد ابنا له فقال : ما اسمه ؟ قال فلان .
قال : لا . ولكن اسمه المنذر » وفي الصحيحين عن أبي هريرة « أن زينب
كان اسمها برة . فقيل تزكى نفسها . فسمها رسول الله ﷺ زينب » وفي
صحيح مسلم عن زينب بنت أبي سلمة قالت : « سميت برة . فقال رسول الله
ﷺ سموها زينب . قالت : ودخلت عليه زينب بنت جحش واسمها برة
فسمها زينب » وفي صحيح مسلم أيضا عن ابن عباس قال « كانت جارية
اسمها برة فعول رسول الله ﷺ اسمها جوربة . وكان يكره أن يقال خرج
من عند برة » وفي صحيح البخاري عن سعيد بن المسيب بن حزن عن
أبيه أن أباه حزنا « جاء إلى النبي ﷺ فقال : ما اسمك ؟ قال حزن . قال :
أنت سهل قال : لا أغير اسما سماه أبي . قال ابن المسيب : فما زالت
الحزونة فينا بعد » الحزونة غلظ الوجه وشيء من القساوة . وفي سنن
أبي داود بإسناد حسن « أن النبي ﷺ قال لرجل : ما اسمك ؟ قال : أصرم
قال : بل أنت زرعه » وأنه قال لرجل يكنى أبا الحكم : « إن الله هو الحاكم
فما لك من الولد ؟ قال سريج ومسلم وعبد الله . قال : فمن أكبرهم ؟ قال
سريج . قال فأنت أبو سريج » قال أبو داود وغير النبي ﷺ اسم العاص
وعزير وعتلة - بإسكان التاء وفتحها - وشيطان والحاكم وغراب وحباب
وشهاب ، فسماء هاشما . وسى حربا سليما ، وسى المضطجع المبعث
وأرضا يقال لها غقرة سماها خضرة ، وشعب الضلالة سماه شعب الهدى .
وبنو الدنية سماهم بنو الرشد . وسى بنى مغوية بنى رشدة . والله
تعالى أعلم .

(شعر) مما تعم به البلوى ووقع في الفتاوى التسمية بست الناس
أو ست العرب أو ست القضاة أو بست العلماء ما حكمه ؟

(والجواب) أنه مكروه كراهة شديدة ، وتستبطن كراهته مما سبق في حديث « أخرج اسم عند الله » ومن حديث تغيير اسم برة إلى زينب ، ولأنه كذب . ثم اعلم أن هذه اللفظة باطلة عندها أهل اللغة في لحن العوام ، لأنهم يريدون بست الناس سيدهم ، ولا يعرف أهل اللغة لفظه ست إلا في العدد . والله أعلم (السادسة) يجوز التكني ويجوز التكنية . ويستحب تكنية أهل الفضل من الرجال والنساء . سواء كان له ولد أم لا ، وسواء كنى بولده أو بغيره وسواء كنى الرجل بأبي فلان أو أبي فلانة . وسواء كنى المرأة بأم فلان أو أم فلانة . ويجوز التكنية بغير أسماء الآدميين ، كأبي هريرة وأبي المكارم وأبي الفضائل وأبي المحاسن وغير ذلك . ويجوز تكنية الصغير . وإذا كنى من له أولاد كنى بأكبرهم . ولا بأس بمخاطبة الكافر والفاسق والمبتدع بكنتيته إذا لم يعرف بغيرها أو خيف من ذكره باسمه مفسدة . وإلا فينبغي أن لا يزيد على الاسم . وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بما ذكرته . فأما أصل التكنية فهو أشهر من أن تذكر فيه أحاديث الآحاد .

وفي الصحيحين عن أنس أن النبي ﷺ « كان يقول لأخ لأنس صغير : يا أبا عمير ما فعل التغير ^(١) » وفي سنن أبي داود بإسناد صحيح عن عائشة أنها قالت (يا رسول الله كل صواحبائي لهن كنى . قال : فاكنتي بإبنتك عبد الله) قال الراوى : يعنى بإبنتها عبد الله بن الزبير . وهو ابن أختها أسماء بنت أبي بكر . وكانت عائشة تكنى أم عبد الله . فهذا هو الصواب المعروف أن عائشة لم يكن لها ولد . وإنما كنىت بإبن أختها عبد الله ابن أسماء وروينا في كتاب ابن السني أنها « كنى بسقط أسقطته من النبي ﷺ » لكنه حديث ضعيف .

وأما تكنية الكافر فمن دلائلها قوله تعالى (تبت يدا أبي لهب)

(١) وكان لأبي عمير مصفون قد مات فآخذ النسي ﷺ يقول له ذلك حتى شحك الغلام وذهب ما أحبه من موت غيره .
الطبري

واسمه عبد العزى . قيل : إنما ذكر تكنيته لأنه معروف بها . وقيل : كراهة
 لاسمه حيث هو عبد العزى . وفي الصحيحين أن النبي ﷺ قال لسعد بن
 عباد « ألم تسمع إلى ما قال أبو حباب ، يريد عبد الله بن أبي ابن سلول
 المنافق » وفي الصحيح قوله ﷺ « هذا قبر أبي رغال » وكان أبو رغال
 كافرا ، فهذا كله فيما إذا وجد الشرط الذي قدمناه في تسمية الكافر ، وإلا
 فلا يزداد على الاسم ، وفي الصحيحين أن رسول الله ﷺ كتب إلى ملك
 الروم : « من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم » .

(فروع) ثبت في الصحيحين من رواية جماعة من الصحابة منهم
 جابر وأبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال « سوا باسمي ولا تكنوا بكنيتي »
 وصح عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال « قلت يا رسول الله : إن ولد
 لى من بعدك ولد أسىه باسمك أو أكنيه بكنيتك ؟ قال : نعم » رواه
 أبو داود باسناد صحيح على شرط البخارى .

واختلف العلماء في التسمية بأبى القاسم على ثلاثة مذاهب (أحدها)
 مذهب الشافعى أنه لا يحل لأحد أن يكنى بأبى القاسم ، سواء كان اسمه
 محمدا أم غيره ، لظاهر الحديث المذكور . ومن نقل هذا النص عن
 الشافعى من أصحابنا الأئمة الحفاظ الثقات الأئمة المحدثون الفقهاء
 أبو بكر البيهقى في باب العقيدة من سننه ، رواه عن الشافعى بإسناده
 الصحيح ، وأبو محمد البغوى في كتابه التهذيب في أول كتاب النكاح ،
 وأبو القاسم بن عساكر في ترجمة النبي ﷺ في أول كتابه تاريخ دمشق وحمل
 الشافعى وأصحابه حديث على رضى الله عنه على الترخص له وتخصيصه
 من العموم ومن قال بقول الشافعى في هذا أبو بكر بن المنذر .

(والمذهب الثانى) مذهب مالك أنه يجوز التكنى بأبى القاسم لمن
 اسمه محمد ولغيره ، ويجعل النهى خاصا بحياة النبي ﷺ (والثالث) لا يجوز

إن اسمه محمد ويجوز لغيره ، وقال الراقى فى كتاب النكاح : يشبه أن يكون هذا الثالث أصح ، لأن الناس لم يزالوا يكتنون به فى جميع الأعصار من غير إنكار ، وهذا الذى قاله هذا الثالث فيه مخالفة ظاهرة للحديث وأما إطباق الناس على فعله مع أن فى المتكئين به والكانين الأئمة الأعلام وأهل الحل والعقد والذين يقتدى بهم فى أحكام الدين فيه تقوية لمذهب مالك ويكونون فهموا من النهى الاختصاص بحياته ﷺ لما هو مشهور فى الصحيح من سبب النهى فى تكنى اليهود بأبى القاسم ، ومناداتهم يا أبا القاسم للإيذاء ، وهذا المعنى قد زال والله أعلم .

(فرع) الأدب أن لا يذكر الإنسان كنية فى كتابه ولا فى غيره إلا أن لا يعرف بغيرها أو كانت أشهر ، وقد ثبت فى الصحيحين عن أم هانىء واسمها فاختة ، وقيل : فاطمة ، وقيل : هند ، قالت « أتيت النبى ﷺ فقال من هذه ؟ فقلت : أنا أم هانىء » وفى الصحيحين عن أبى ذر ، واسمه جندب قال : « جعلت أمشى خلف النبى ﷺ فى ظل القمر ، فالتفت فرأى فقال : من هذا ؟ فقلت : أبو ذر » وفى صحيح مسلم عن أبى قتادة قال « قال لى النبى ﷺ : من هذا ؟ قلت أبو قتادة » وفى صحيح مسلم أيضا عن أبى هريرة قال « قلت : يا رسول الله ادع الله أن يهدى أم أبى هريرة » ونظائره كثيرة والله أعلم .

(فرع) لا بأس بالتكنى بأبى عيسى ، وفى سنن أبى داود بإسناد جيد « أن المغيرة بن شعبة تكنى بأبى عيسى ، فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أما يكفيك أن تكنى بأبى عبد الله ، فقال : كنانى رسول الله ﷺ » وأن عمر ضرب ابنا له تكنى بأبى عيسى ، دليلنا حديث المغيرة ، والأصل عدم النهى حتى يثبت ، ولا يتخيل من هذا كون عيسى ابن مريم ﷺ لا أب له ، لأن المكنى ليس أبا حقيقة ، والله أعلم .

(السابعة) قال الله تعالى (ولا تنازروا بالألقاب)^(١) واتفق العلماء على تحريم تلقب الإنسان بما يكره ، سواء كان صفة كالأعمش والأعشى والأعرج والأحول والأصم والأبرص والأصفر والأحسد والأزرق والأنطس والأشتر والأثرم والأقطع والزمن والمقعد والأشعل . أو كان صفة لأبيه أو لأمه أو غير ذلك مما يكرهه ، واتفقوا على جواز ذكره بذلك على جهة التعريف لمن لا يعرفه إلا بذلك ، ودلائل كل ما ذكرته مشهورة حذفتها لشهرتها^(٢) .

واتفقوا على استحباب اللقب الذي يحبه صاحبه فمن ذلك أبو بكر الصديق اسمه عبد الله بن عثمان ، ولقبه عتيق ، هذا هو الصحيح الذي عليه جماهير العلماء من المحدثين وأهل السير والتواريخ وغيرهم « وقيل » اسمه عتيق حكاه الحافظ أبو القاسم بن عساكر في كتابه الأطراف والصبوب الأول . واتفقوا على أنه لقب خير ، واختلفوا في سبب تسميته عتيقا فروينا عن عائشة من أوجه^(٣) أن رسول الله ﷺ قال « أبو بكر عتيق الله من النار » فمن يومئذ سمي عتيقا ، وقال مصعب بن الزبير وغيره من أهل النسب : سمي عتيقا لأنه لم يكن في نسله شيء يعاب به ، وقيل غير ذلك ، ومن ذلك أبو تراب لقب على بن أبي طالب رضي الله عنه كنيته أبو الحسن ، ثبت في الصحيح « أن رسول الله ﷺ وجده نائما في المسجد وعليه التراب فقال : قم أبا تراب » فلزمه هذا اللقب الحسن ، روي هذا في الصحيحين

(١) من الآية ١١ من سورة الحجرات .

(٢) ذلك لأن هذه كلها شائعة وبخاصة بين مشاهير رواة الحديث فالأعمش سليمان بن مهران والأعشى عمرو بن أم مكتوم الصحابي حتى أن أمه كتبت به لاله هو المكتوم باعتباره لا يرى فلا تشبهه منه مكتومة وقد نزل فيه قرآن والأعرج عبد الرحمن بن هرم بن شيخ أبي الزناد والأحول عاصم .

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها (أبو بكر عتيق الله من النار) لم يروه سوى أبي نعيم في المعرفة وفي أسناده إسحاق بن يحيى بن طلحة متروك ولعل الإمام الحافظ أبا زكريا رضي الله عنه كانت له إلى الحديث طرق أخرى ولكنه لم يروها لنا ولم يسجل لنا إسناده بما رواه من شيوخه .

عن سهل بن سعد قال سهل : « وكانت أحب أسماء على إله ، وإن كان ليفرح أن يدعى بها » ومن ذلك ذو اليمين واسمه الخرباق - بكسر الخاء المعجمة وبالباء الموحدة وآخره كاف - كان في يده طول ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ « كان يدعو ذا اليمين » والله تعالى أعلم .

(الثامنة) اتفقوا على جواز ترخيم الاسم المنتقص إذا لم يتأذ بذلك صاحبه ثبت أن رسول الله ﷺ « رخم أسماء جماعة من الصحابة فقال لأبي هريرة : يا أبا هر ، ولعائشة : يا عائش ولا نجشة : يا أنجش » .

(التاسعة) يستحب للولد والتلميذ والغلام أن لا يسمى أباه ومعلمه وسيد به اسمه ، روي في كتاب ابن السني عن أبي هريرة عن النبي ﷺ^(١) « رأى رجلا معه غلام ، فقال للغلام : من هذا ؟ قال : أبي قال : لا تمس أمامه ولا تستسب له ولا تجلس قبله ولا تدعه باسمه » ومعنى لا تستسب له أي لا تفعل فعلا تتعرض فيه لأن يسبك عليه أبوك زجرا وتاديبا ، وعن عبد الله بن زحر - بفتح الزاي وإسكان الحاء المهملة - قال : « يقال من المعقوق أن تسمى أباك ، وأن تمسأ أمامه » .

(العاشرة) إذا لم يعرف اسم من يناديه ناداه بعبارة لا يتأذى بها كيا أخى يا فقير يا فقيه يا صاحب الثوب القلاني ، ونحو ذلك ، وفي سنن أبي داود أن النبي ﷺ قال لرجل يشي بين القبور^(٢) « يا صاحب المبتئين وبك ألق سبتيك » وقد سبق بيان هذا الحديث في كتاب الجنائز في

(١) وأخرجه الطبراني في الأوسط عن عائشة ورواية ابن السني هذه في عمل اليوم والليلة (ط) .

(٢) ورواه أبو داود الطيالسي وأحمد في مسنده والنسائي وابن ماجه والطحاوي في معاني الآثار وأبو عوانة وابن حبان والجارودي والحاكم في المستدرک والطبراني في الكبير عن بشر بن سهيل عن بشر بن الخصاصية والطبراني وابن السني في عمل اليوم والليلة عن عصمة بن مالك (ط) .

زيارة القبور ، وفي كتاب ابن السني أن النبي ﷺ « كان إذا لم يحفظ اسم الرجل قال : يا ابن عبد الله » .

(الحادية عشرة) يجوز للإنسان أن يخاطب من يتبعه من ولد و غلام و متعلم و نحوهم باسم قبيل تاديبا و زجرا و رياضة ، ففي الصحيحين أن « أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال لابنه عبد الرحمن : يا غنثر ، فجذع و سب » (قوله) غنثر - بغين معجمة مضمومة ثم نون ساكنة ثم ثاء مثلثة مفتوحة و مضمومة ، و معناه البهيم . (قوله) جذع - بالجيم و الدال المهملة - أي دعا بقطع ألقه و نحوه .

(الثانية عشرة) السنة أن يؤذن في أذن المولود عند ولادته ذكرًا كان أو أنثى و يكون الأذان بلفظ أذان الصلاة ، لحديث أبي رافع الذي ذكره المصنف ، قال جماعة من أصحابنا : يستحب أن يؤذن في أذنه اليمنى و يقيم الصلاة في أذنه اليسرى . و قد روينا في كتاب ابن السني عن الحسين بن علي رضي الله عنهما قال : « قال رسول الله ﷺ من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى و أقام في أذنه اليسرى لم تضربه أم الصبيان »^(١) و أم الصبيان التابعة من الجن . و نقل أصحابنا مثل هذا الحديث عن فعل عمر بن عبد العزيز رحمه الله .

(الثالثة عشرة) السنة أن يحنك المولود عند ولادته بتمر بأن يمسحه إنسان و بذلك به حنك المولود و يفتح فاه حتى ينزل إلى جوفه شيء منه . قال أصحابنا فإن لم يكن تمر فبشيء آخر حلو ، و دليل التحنك و كونه بتمر الحديث الصحيح الذي ذكره المصنف . و في سنن أبي داود بإسناد صحيح عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يؤتى بالصبيان فيدعو لهم

(١) و أخرجه أيضا أبو يعلى و ابن عساکر عن السيد الحسين رضي الله عنه و عن آله و في أسندها مروان بن سالم القعقري قال السيوطي : متروك و ذال العاطف ابن حجر في التقریب : مروان بن سالم القعقري أبو عبد الله الجزري متروك و ربما الساجي و غيره بالوضع .

ويحتكمهم « وفي رواية « فيدعو لهم بالبركة » وفي الصحيحين عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت « حملت بعبد الله بن الزبير بمكة فأثيت المدينة فنزلت قباء فولدت بقاء ثم أثيت به النبي ﷺ فوضعه في حجره ، ثم دعا بتمر فمضغها ثم تغل في فيه ، فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ ثم حنكه بالتمر ثم دعا له وبرك عليه » وينبغي أن يكون المحنك من أهل الغير ، فإن لم يكن رجل فامرأة صالحة .

(الرابعة عشرة) يستحب أن يهنأ الوالد بالولد ، قال أصحابنا : ويستحب أن يهنأ بما جاء عن الحسين رضي الله عنه « أنه علم إنسانا التهنة فقال : قل بارك الله لك في الموهوب لك ، وشكرت الواهب وبلغ أشده وورقت يره » ويستحب أن يرد المهنأ على المهنئ فيقول : بارك الله لك وبارك عليك ، أو جزاك الله خيرا أو رزقك الله مثله ، أو أحسن الله ثوابك وجزأك ، ونحو هذا .

(فرع) ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا فرع ولا عتيرة » قال أهل اللغة : الفرع بفتح الفاء والراء وبالعين المهملة ويقال له أيضا : الفرعة — بالهاء — أول نتاج البهيمة ، كانوا يذبحونه ولا يسلكونه رجاء البركة في الأم وكثرة نسلها . والعتيرة بفتح العين المهملة ذبيحة كانوا يذبحونها في العشرة الأولى من شهر رجب ، ويسمونها الرجبية أيضا هذا الذي ذكرته من تفسير العتيرة متفق عليه . وأما الفرع فهذا الذي ذكرته فيه هو تفسير الشافعي وأصحابنا وغيرهم . وفي صحيح البخاري وسنن أبي داود أنه أول النتاج ، كانوا يذبحونه لطواغيتهم وعن نبيشة رضي الله عنه قال : « نادى رجل رسول الله ﷺ فقال : إنا كنا نعتز عتيرة في الجاهلية في رجب ، فما تأمرنا ؟ قال اذبحوا لله في

أى شهر كان^(١)، وروا الله وأطعموا ، قال إنا كنا نفرع فرعا فى الجاهلية فما أمرنا؟ قال فى كل سائمة فرع تغذوه ماشيتك حتى إذا استحبل^(٢) «أى ذبحته فتصدقت بلحمه» رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة . قال ابن المنذر هو حديث صحيح . قال أبو قلابة : أحد رواة هذا الحديث ، «السائمة مائة» ورواه البيهقى بإسناده الصحيح عن عائشة رضى الله عنها قالت «أمرنا رسول الله ﷺ بالفرعة من كل خمسين واحدة» وفى رواية «من كل خمسين شاة شاة» قال ابن المنذر حديث عائشة صحيح .

وفى سنن أبى داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، قال الراوى : أراه عن جده قال «سئل النبى ﷺ عن الفرع ، قال : الفرع حق وإن تركوه حتى يكون بكرا ابن ماخض وابن لبون ، فتعطيه أرملة أو تحمل عليه فى سبيل الله خير من أن تذبحه فيلحق لحمه بوبره وتكفأ إناؤه وتوله ناقتك^(٣)» .

قال أبو عبيد فى تفسير هذا الحديث معناه الفرع ، لكنهم كانوا يذبحونه حين يولد ولا شبع فيه ، ولذا قال : وتذبحه يلقى لحمه بوبره ، لأن فيه ذهاب ولدها ، وذلك يرفع لبنها ، ولهذا قال خير من أن تكفأ إناؤه ، يعنى إذا فعلت ذلك فكأئك كفات إناؤه وأرقته ، وأشار به إلى ذهاب اللبن ، وفيه أنه يفجعها بولدها ، ولهذا قال : وتوله ناقتك فأشار بتركه حتى يكون ابن مخاض وهو ابن سنة ثم يذبح وقد طاب لحمه واستمتع بلبن أمه ولا يشق عليها مفارقتها لأنه استغنى عنها ، والله أعلم

(١) أخرجه غير أبى داود أحمد والنسائى وابن ماجه والحاكم فى المستدرک والطبرانى فى الكبير والبيهقى فى السنن (ط) .

(٢) لم يعزه السيوطى فى جمع الجوامع إلى أبى داود مع رمزه له فى الجامع الصغير بالمعز لم عزاه فى الكبير إلى أحمد والنسائى والحاكم فى المستدرک والبيهقى فى السنن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم عزاه إلى الشافعى والبيهقى عن رجل من بنى شعرة عن أبيه (ط) .

وروى البيهقي بإسناده عن الحارث بن عمرو قال ^(١) « أتيت النبي ﷺ بعرفات أو قال بنى وسائله رجل عن العتيرة فقال : من شاء عتر ومن شاء لم يعتر ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع » .

وعن أبي رزين أنه قال « يا رسول الله إنا كنا نذبح في الجاهلية ذبائح في رجب فتأكل منها ونطعم ، فقال رسول الله ﷺ لا بأس بذلك » وعن مختلف ابن سليم العامدي رضى الله عنه قال : « كنا وقوفا مع رسول الله ﷺ بعرفات فسمعت يقول : يا أيها الناس على كل بيت في كل عام أضحية وعتيرة ، هل تدري ما العتيرة ؟ هي التي تسمى الرجبية » وقد سبق بيان هذا الحديث في أول باب الأضحية . هذا مختصر ما جاء من الأحاديث في الفرع والعتيرة . قال الشافعي رحمه الله فيما رواه البيهقي بإسناده الصحيح عن المزني قال : سمعت الشافعي يقول في الفرع : هو شيء كان أهل الجاهلية يطلبون به البركة في أموالهم فكان أحدهم يذبح بكر ناقته أو شاته فلا يغذوه رجاء البركة فيما يأتي بعده ، فسألوا النبي ﷺ عنه فقال « فرعوا إن شئتم » وكانوا يسألونه عما كانوا يصنعون في الجاهلية خوفا أن يكره في الإسلام ، فأعلمهم أنه لا مكروه عليهم فيه ، وأمرهم اختيارا أن يغذوه ثم يحملوا عليه في سبيل الله . قال الشافعي : وقوله ﷺ « الفرع حق » معناه ليس بأطلا ، وهو كلام عربي خرج على جواب السائل ، قال : وقوله ﷺ « لا فرع ولا عتيرة » ^(٢) واجبة قال الشافعي : والحديث الآخر يدل على هذا المعنى ، فإنه أباح له الذبح واختار له أن يعطيه أرملة أو يحمل عليها في سبيل الله .

(١) حديث « من شاء فرع » أخرجه في الجامع الكبير معزوا إلى أحمد والبخاري في الآداب وأبو داود والسنن وابن سعد والبيهقي والبارودي وابن قانع والطبراني في الكبير والبيهقي والفضاء القدسي والحاكم في المستدرک وبقية الحديث (وفي القسم أصحيتها ، إلا وإن مدادكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا) .

(٢) في شرح وق والوحيدة الطبعة السابقة أدرجت واجبة في متن الحديث ولكنها سبقت على سبيل البيان لمعنى لا فهي ليست للنهي وإنما جاءت لنفي الوجوب فهي على هذا تفسرية فتكون خارج علامة التنصيص (ط) .

قال الشافعي : والعتيرة هي الرجبية ، وهي ذبيحة كانت الجاهلية
يتبررون بها في رجب ، فقال النبي ﷺ « لا عتيرة » أي لا عتيرة واجبة .
قال : وقوله ﷺ « اذبحوا لله في أي وقت كان » أي اذبحوا إن شئتم
واجعلوا الذبح لله في أي شهر كان ، لا أنها في رجب دون غيره من الشهر .
هذا آخر كلام الشافعي رحمه الله .

وذكر ابن كج والدارمي وغيرهما الفرع والعتيرة لا يستحبان ، وهل
يكهران ؟ فيه وجهان (أحدهما) يكهران للحديث الأول « لا فرع ولا
عتيرة » (والثاني) لا يكهران للأحاديث السابقة بالترخص فيهما ،
وأجابوا عن حديث « لا فرع » بثلاثة أوجه (أحدها) جواب الشافعي
السابق أن المراد نهي الوجوب (والثاني) أن المراد نهي ما كانوا يذبحونه
لأصنامهم (والثالث) أن المراد أنهما ليستا كالأضحية في الاستحباب أو
ثواب إراقة الدم ، فأما تفرقة اللحم على المساكين فبر وصدقة . وقد نص
الشافعي في سنن حرمة أنها إن تيسرت كل شهر كان حسنا ، فالصحيح
الذي نص عليه الشافعي واقتضته الأحاديث أنهما لا يكهران بل يستحبان
هذا مذهبا . وادعى القاضي عياض أن الأمر بالفرع والعتيرة منسوخ عند
جماهير العلماء ، والله أعلم .

(فرع) عن ابن عباس قال : « نهى رسول الله ﷺ عن معاقرة الأعراب »
رواه أبو داود بإسناد حسن . وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ
قال « لا عقر في الإسلام » رواه البيهقي بإسناد صحيح ^(١) . قال الخطابي
وغيره : معاقرة الأعراب أن يتبارى رجلان كل واحد منهما يفاخر صاحبه ،
فيعقر كل واحد عددا من إبله ، فأيهما كان عقره أكثر كان غالبا ، فكره النبي
ﷺ لحكما لأنها مما أهل به لغير الله . قال أهل الغريب « العقر هو أن يعقر

(١) وأخرجه أبو داود عن أنس أيضا وأفراد السيوطي في الصغير روايته عن أبي داود
وعزاء البهقي في الكبير . (ط)

كل واحد منهما مفاخرة لصاحبه ، فهو نحو معاقرة الأعراب ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي ﷺ « نهى عن طعام المتسارين أن يؤكل » رواء أبو داود^(١) وقال : أكثر الرواة لم يذكروا ابن عباس ، بل جعلوه مراسلا .

(فرع) روى أبو عبيد في كتابه غريب الحديث واليهي عن الزهري عن النبي ﷺ « أنه نهى عن ذبائح الجن » قال : وذبائح الجن أن يشتري الرجل الدار أو يستخرج العين وما أشبه ذلك فيذبح لها ذبيحة للطير . قال أبو عبيد : وهذا التفسير في الحديث ، قال : ومعناه أنهم يتطيرون فيخافون إن لم يذبحوا أن يصيبهم فيها شيء من الجن ، فأبطل أشبه ﷺ ذلك ونهى عنه .

(فرع) عن أم كرز الكعبية رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول « أقرؤوا الطير على مكنتها »^(٢) وفي رواية مكنتها ، بفتح الكاف ، رواء أبو داود وضعفه . وروى البيهقي بإسناده عن يونس بن عبد الأعلى أن رجلا سأله عن معنى هذا الحديث ، فقال يونس : إن الله يحب الحق ، كان الشافعي صاحب هذا ، سمعته يقول في تفسيره « كان الرجل في الجاهلية إذا أراد الحاجة أتى [الطير] في وكره فنفره فإن أخذ ذات اليمين مضى لحاجته ؟ وإن أخذ ذات الشمال رجع ، فنهى النبي ﷺ عن ذلك . قال يونس : وكان الشافعي يسبح^(٣) وحده في هذه والله تعالى أعلم . وذكر إمام الحرمين وغيره في تفسير هذا الحديث وجهين أحدهما هذا الذي قاله الشافعي .

(١) ورواه ابن ماجه عن ابن عباس أيضا .

(٢) رواء أبو داود والحاكم في المستدرک ومكنتها بكسر الكاف وبمدها تون مشددة مفتوحة . (ط)

(٣) هكذا في الأصول كلها وصوابه (يسبح وحده) مضاف ومضاف إليه وأرلها تون وبمده السين والياء جميع . (ط)

(والثاني) أن المراد به النهي عن الاصطياد ليلاً . قالوا : وعلى هذا هو نهى تنزيه .

(فسر) في مذاهب العلماء في العقيقة .

ذكرنا أن مذهبنا أن العقيقة مستحبة ، وبه قال مالك وأبو ثور وجمهور العلماء ، وهو الصحيح المشهور من مذهب أحمد . رقلت طائفة : هي واجبة ، وهو قول بريدة بن الحصيب والحسن البصري وأبي الزناد وداود الظاهري ورواية عن أحمد . وقال أبو حنيفة : ليست بواجبة ولا سنة بل هي بدعة . قال الشافعي رحمه الله : أفرط في العقيقة رجلان ، رجل قال إنها واجبة ، ورجل قال : إنها بدعة . دليلنا على أبي حنيفة الأخبار الصحيحة السابقة . قال ابن المنذر : الدليل عليه الأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين قالوا : وهو أمر معمول به بالحجاز قديماً وحديثاً . قال : وذكر مالك في الموطأ أنه الأمر الذي لا اختلاف فيه عندهم ، قال : وقال يحيى الأنصاري التابعي : أدركت الناس وما يدعون العقيقة عن الغلام والجارية .

قال ابن المنذر : ومن كان يرى العقيقة ابن عمر وابن عباس وفاطمة بنت رسول الله ﷺ وعائشة وبريدة الأسلمي والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعطاء والزهرى وأبو الزناد ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وآخرون من أهل العلم يكثر عددهم . قال : وانتشر عمل ذلك في عامة بلدان المسلمين ، مبتغين في ذلك ما سنه لهم رسول الله ﷺ قال : وإذا كان كذلك لم يضر السنة من خالفها وعدل عنها . هذا آخر كلام ابن المنذر . والله أعلم .

(فرع) في مذاهبهم في قدر العقيدة .

قد ذكرنا أن مذهبنا أن عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة ، وبه قال جمهور العلماء منهم ابن عباس وعائشة وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، قال ابن المنذر : وكان ابن عمر يعق عن الغلام والجارية شاة شاة ، وبه قال أبو جعفر ومالك ، وقال الحسن وقتادة : لا عقيدة عن الجارية ، دليلنا الأحاديث السابقة .

(فرع) مذهبنا جواز العقيدة بما تجوز به الأضحية من الإبل والبقر والغنم وبه قال أنس بن مالك ومالك بن أنس ، وحكى ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه لا يجزىء إلا الغنم .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب أن لا تكسر عظام العقيدة ، وبه قالت عائشة وعطاء وابن جريج ، قال ابن المنذر : ورخص في كسرها الزهري ومالك .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا كراهة لطح رأس المولود بدم العقيدة ، وبه قال الزهري ومالك وأحمد وإسحاق وابن المنذر وداود ، وقال الحسن وقتادة : يستحب ذلك ثم يغسل لحديث سمره أن النبي ﷺ قال « الغلام مرتين بعقيدة تذيب عنه يوم سابعه ويدمي » دليلنا حديث سمره أن النبي ﷺ قال : « مع الغلام عقيدة فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى » حديث صحيح سبق بيانه . وحديث عائشة السابق في الكتاب ، وأما حديث (ويدمي) فقال أبو داود في سننه وغيره من العلماء : هذه اللفظة لا تصح ، بل هي تصحيف والصواب ويسى ^(١) .

(١) قال أبو داود : ويسى أسح ويدمي فلفظ من همام ورد الحافظ ابن حجر ما ذهب

(فرع) مذهبنا أن العقيقة لا تفوت بتأخيرها عن اليوم السابع ،
وبه قال جمهور العلماء منهم عائشة وعطاء وإسحاق ، وقال مالك : تفوت .

(فرع) لو مات المولود قبل السابع استحبت العقيقة عندنا ، وقال
الحسن البصري ومالك لا تستحب .

(فرع) مذهبنا أنه لا يقع عن اليتيم من ماله ، وقال مالك : يقع
عنه منه .

(فرع) قد ذكرنا أن مذهب أصحابنا استحباب تسمية السقط ،
وبه قال ابن سيرين وقتادة والأوزاعي ، وقال مالك : لا يسمى ما لم يستهل
صارخاً . والله أعلم ، قال الشافعي رحمه الله ^(١) .

إليه أبو داود فقال : يدل على أنه ضبطها أن في رواية يهر بن حكيم عنه ذكر الأمرين التسمية والتسمية ، ولبه أنهم سألوا قتادة عن هيئة التسمية فذكرها لهم ، فكيف يكون تحريفاً من التسمية ، وهو يضيف أنه سأل من كتفية التسمية .

وأعل بعضهم الحديث بأنه من رواية الحسن عن سمرة وهو مدلس ، لكن روى البخاري في صحيحه من طريق الحسن أنه سمع حديث العقيقة عن سمرة لأنه من هذا (ط) .

(١) كذا بالأصل : وقد أئتمناها كما هي ويحتمل سقوطها من النسخ بفعل النسخ وقد تكون طرود في صحة الامام النووي والله أعلم (ط) .

باب النذر

قال المصنف رحمه الله تعالى

(يصح النذر من كل مسلم بالغ عاقل ، فأما الكافر فلا يصح نذره ، ومن أصحابنا من قال : يصح نذره ، لما روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لرسول الله ﷺ « إني نذرت أن اعتكف ليلة في الجاهلية فقال ﷺ : أوف بنذرك » والمذهب الأول لأنه سبب وضع لإيجاب القرية فلم يصح من الكافر كالأحرام . وأما الصبي والمجنون فلا يصح نذرهما لقوله ﷺ « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » ولأنه إيجاب حق بالقول فلم يصح من الصبي كضمن المال)

(الشرح) حديث عمر رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم . وأما حديث « رفع القلم » فصحيح سبق بيانه في أول كتاب الصلاة ، وأول كتاب الصوم ، ويشكر على المصنف قوله : (روى) في حديث عمر مع أنه صحيح ، قوله : (سبب وضع لإيجاب القرية) احتراز من شراء الكافر طعاما للكفارة ، قوله : (ولأنه إيجاب حق بالقول) احتراز بقوله : إيجاب عن وصية الصبي وتدييره وإذنه في دخول الدار إذا صححنا كل ذلك ، وبقوله (بالقول) [احتراز] من غرامة الملتفات ، ويقال : نذر وينذر بكسر الذال وضما ...

(أما الأحكام) فقال أصحابنا : يصح النذر من كل بالغ عاقل مختار ، نافذ التصرف فيما نذره ، ويرد على المصنف إهماله : المختار ونافذ التصرف ولا بد منهما ، فأما الصبي والمجنون والمعنى عليه ونحوه ممن اختل عقله ، فلا يصح نذره لما ذكره المصنف ، وأما السكران ففي صحة نذره خلاف مبنى على صحة تصرفه ، والصحيح صحته ، وموضع إيضاحه كتاب الطلاق ، وأما الكافر ففي نذره وجهان (الصحيح) أنه لا ينعقد (والثاني) ينعقد ،

ودليلهما في الكتاب ، وإذا أسلم — إن قلنا نذره منعقد ، لزمه الوفاء به ، وإلا فلا يجب الوفاء به لكن يستحب ، وتأولوا حديث عمر على الاستحباب ، وأما المكروه فلا يصح نذره للحديث الصحيح « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ^(١) وقياسا على العتق وغيره .

وأما المحجور عليه بسفه فيصح منه نذر القرب البدنية ، أما المال فإن التزم شيئا في ذمته من غير تعيين لما في يده ، صح نذره ، ويؤديه بعد فك الحجر عنه فإن نذر مالا معينا مما يملكه ، قال المتولي وغيره : بنى على ما لو أعتق أو وهب هل توقف صحة تصرفه ؟ أم يكون باطلا ؟ وفيه خلاف مشهور (الصحيح) بطلانه ، فيكون النذر باطلا ، وإن توقفت في النذر أيضا ، قال : ولو نذر عتق المرهون انعقد نذره إن نفذنا عتقه في الحال أو عند أداء المال ، وإن ألغينا عتقه فهو كمن نذر عتق عبد لا يملكه ، وفي صحته تفصيل سنذكره إن شاء الله تعالى .

(فسر) يكره ابتداء النذر ، فإن نذر وجب الوفاء به ، ودليل الكراهة حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال « نهى رسول الله ﷺ عن النذر وقال : إنه لا يرد شيئا إنما يستخرج به من البخل » رواه البخاري ومسلم في صحيحهما بهذا اللفظ . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا تنذروا فإن النذر لا يغني من القدر شيئا ، وإنما يستخرج به من البخل » رواه الترمذي والنسائي بإسناد صحيح ، قال الترمذي : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم كرهوا النذر ، قال ابن المبارك : الكراهة في النذر في الطاعة والمعصية ، قال : فإن نذر طاعة ووفى به فله أجر الوفاء ، ويكره له النذر ، هذا كلام الترمذي .

(١) أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ثوبان مولى رسول الله ﷺ (ط) .

(ولا يصح النذر إلا بالقول ، وهو أن يقول : لله على كذا ، فإن قال : على كذا ولم يقل لله صبح ، لأن التقرب لا يكون إلا لله تعالى ، فجعل الإطلاق عليه وقال في القديم : إذا اشعر بدنة أو قلدها ونوى أنها هدى أو اضحية ، صار هديا أو اضحية ، لأن النبي ﷺ « اشعر بدنة وقلدها » ولم ينقل أنه قال : إنها هدى ، فصارت هديا . وخرج أبو العباس وجها آخر أنه يصير هديا واضحية بمجرد النية ، ومن أصحابنا من قال : إذا ذبح ونوى صار هديا واضحية ، والصحيح هو الأول لأنه إزالة ملك يصح بالقول ، فلم يصح بغير القول مع القدرة عليه ، كالوقوف والعق ، ولأنه لو كتب على دار أنها وقف أو على فرس أنه في سبيل الله لم يصر وقفا فكذلك ها هنا) .

(الشرح) قوله : (إزالة ملك يصح بالقول) احتراز من تفرقة الزكاة والإطعام والكسوة في الكفارة (وقوله) مع القدرة احتراز من الأخرس ، وهذا القياس الذي ذكره المصنف ينتقض بوقوع الطلاق بالكتف والنية . فإنه إزالة ملك يصح بالقول ، ويصح بغير القول مع القدرة على أصح القولين ، فينبغي أن يزداد في القيود فيقال : إزالة ملك عن مال . قال أصحابنا : يصح النذر بالقول من غير نية ، كما يصح الوقف والعق باللفظ بلا نية ، وهل يصح بالنية من غير قول أو بالاشعار أو التقليد أو الذبح مع النية ؟ فيه الخلاف الذي ذكره المصنف (الصحيح) باتفاق الأصحاب أنه لا يصح إلا بالقول ، ولا تنفع النية وحدها ، وقد سبقت المسألة واضحة في باب الهدى .

والأكمل في صيغة النذر أن يقول مثلا : إن شفى الله مريضى فله على كذا ، فلو قال : فعلى هذا ولم يقل لله ، فطريقان (المذهب) وبه قال المصنف والجمهور صحته ، لما ذكره المصنف (والثاني) فيه وجهان حكاهما الرافعي وغيره ، الصحيح منهما صحة نذره (والثاني) لا يصح إلا بالتصريح بذكر الله تعالى ، وهو أقرب من الوجه الضعيف في وجوب إضافة الوضوء والصلاة وسائر العبادات إلى الله .

(فسر) لو قال : إن شفى الله مريضى فله على كذا إن شاء الله ، أو إن شاء زيد فشفى ، لم يلزمه شيء ، وإن شاء زيد ، كما لو عقب الأيمان والطلاق والعقود بقوله : إن شاء الله ، فإنه لا يلزمه شيء .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب بالنذر جميع الطاعات المستحبة ، لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ قال « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » وأما المعاصى كالقتل والزنا ، وصوم يوم العيد ، وأيام الحيض ، والتصدق بما لا يملكه ، فلا يصح نذره ، لما روى عمران بن الحصين رضى الله عنه أن النبي قال « لا نذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملكه ابن آدم » ولا يلزمه بنذرها كفارة ، وقال الربيع : إذا نذرت المرأة صوم أيام الحيض وجب عليها كفارة يمين ، ولعله خرج ذلك من قوله ﷺ « كفارة النذر كفارة يمين » والمذهب الأول ، والحديث متاويل . (وأما) المباحات كالأكل والشرب فلا تلزم بالنذر ، لما (١) روى أن النبي ﷺ مر برجل قائم في الشمس لا يستظل فسال عنه فقيل : هذا أبو إسرائيل نذر أن يقف ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ، فقال مروءة فليقعد وليستظل ، ولينكلم ، ويتم صومه » .)

(الشرح) أما حديث عائشة فرواه البخارى ، وحديث عمران بن الحصين رواه مسلم ، وحديث « كفارة النذر كفارة يمين » رواه مسلم في صحيحه من رواية عقبة بن عامر (وأما) حديث أبى إسرائيل فصحيح ، رواه البخارى في صحيحه من رواية ابن عباس ، ويقع في بعض النسخ أبو إسرائيل وهو الصواب ، وفي بعضها ابن إسرائيل وهو غلط صريح ، وليس في الصحابة أحد يكنى أبا إسرائيل غيره والله تعالى أعلم .

(أما احكام الفصل) فقال أصحابنا : الملتزم بالنذر ثلاثة أضرب - معصية ، وطاعة ، ومباح (الأول) المعصية كنذر شرب الخمر أو الزنا أو القتل أو الصلاة في حال الحدث ، أو الصوم في حال الحيض ، أو القراءة

(١) يؤخذ على المصنف قوله (روى) بصيغة التبريغ مع أن الحديث في صحيح البخارى كما جاء في الشرح (طه) .

في حال الجنابة ، أو نذر ذبح نفسه أو ولده وشبه ذلك فلا يتمدد نذره ، فإذا لم يفعل المعصية المنذورة فقد أحسن ولا كفارة عليه . هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور ، وفي القول الذي حكاه المصنف عن الربيع أنه يلزمه الكفارة ، واختاره الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي للحديث المذكور « كفارة النذر كفارة يمين » وحمل الجمهور هذا الحديث على نذر اللجاج والغضب ، قالوا : ورواية الربيع من تخريجه لا من كلام الشافعي ، قال الرافعي : وحكى بعضهم هذا الخلاف وجهين ، والله أعلم .

(الضرب الثاني) الطاعة وهي ثلاثة أنواع (الأول) الواجبات فلا يصح نذرها لأنها واجبة بإيجاب الشرع فلا معنى لالتزامها ، وذلك كنذر الصلوات الخمس وصوم رمضان والزكاة ونحوها . وكذا لو نذر ترك المحرمات بأن نذر أن لا يشرب الخمر ولا يزني ولا يغتاب لم يصح نذره ، سواء علقه على حصول نعمة أو اندفاع نقمة أو التزمه ابتداء ، وإذا خالف ما ذكره ففي لزوم الكفارة الخلاف السابق في المعصية ، والمذهب أنها لا تجب . وادعى البغوي أن الأصح هنا وجوبها ، والصحيح الأول .

(النوع الثاني) نوافل العبادات المقصودة ، وهي المشروعة للتقرب بها وعلم من الشارع الاهتمام بتكليف العباد إيقاعها ، كالصوم والصلاة والصدقة والحج والاعتكاف والعق ونحوها ، فهذه تلزم بالنذر بلا خلاف لما ذكره المصنف .

قال إمام الحرمين : وفروض الكفاية التي يحتاج في أدائها إلى بذل مال أو مقاساة مشقة تلزم بالنذر ، وذلك كالجهاد وتجهيز الموتى ، قال الرافعي : ويحییء مما سنذكره في السنن الراجعة إن شاء الله تعالى وجه أنها لا تلزم ، وقال القفال : لا يلزم الجهاد بالنذر ، وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما ليس فيه بذل مال ولا مقاساة مشقة ، ففيه وجهان (أحدهما) لزومها بالنذر (والثاني) لا .

(شرح) كما يلزم أصل العبادة بالنذر يلزم الوفاء بالصفة المستحبة فيها إذا اشترطت في النذر ، كمن شرط في الصلاة المنذورة إطالة القيام أو الركوع أو السجود ، أو شرط المشي في الحجة المنذورة ، إذا قلنا المشي في الحج أفضل من الركوب ، فلو أفردت الصفة بالنذر وكان الأصل واجبا شرعا كتطويل القراءة والركوع والسجود في الفرائض ، أو أن يقرأ في الصبح مثل سورة كذا ، أو أن يصلي القرض في جماعة ، وجهان (أصحهما) لزومها لأنها طاعة (والثاني) لا ، لثلاث تغير مما وضعها الشرع عليه . ولو نذر فعل السنن الراتبة كالوتر وستة الصبح وستة الظهر فعلى الوجهين (الأصح) اللزوم . ولو نذر صوم رمضان في السفر فوجهان (أحدهما) وبه قطع الغزالي في الوجيز ، ونقله إبراهيم المرووذى عن عامة الأصحاب ، لا ينعقد نذره وله الفطر لأنه التزام يطل رخصة الشرع . (والثاني) وهو اختيار القاضي حسين والبعوى ينعقد ويجب الوفاء به كسائر المستحبات . هكذا أطلقوه ، والظاهر أنهم أرادوا من لا يتضرر بالصوم في السفر فاته له أفضل فيصح نذره ، أما من يتضرر به فالفطر له أفضل فلا ينعقد نذره ، لأنه ليس بقرينة .

قال أصحابنا : ويجزى الوجهان فيمن نذر إتمام الصلاة في السفر إذا قلنا الإتمام أفضل ، ويجزيان فيمن نذر القيام في النوافل أو استيعاب الرأس بالمسح أو التثليث في الوضوء أو الغسل ، أو أن يسجد للتلاوة أو اشكر عند مقتضيها . قال إمام الحرمين : وعلى مساق الوجه الأول لو نذر المريض القيام في الصلاة وتكلف المشقة أو نذر صوما وشرط أن لا يفطر بالمرض لم يلزمه الوفاء ، لأن الواجب بالنذر لا يزيد على الواجب شرعا ، والمرضى مريض .

(النوع الثالث) القربات التي تشرع لكونها عبادات ، وإنساها أعمال وأخلاق مستحسنة رغب الشرع فيها لعظم فائدتها ، وقد يبقى بها

وجه الله تعالى فينال الثواب فيها ، وذلك كقيادة المرضى وزبارة القادمين ، وإفشاء السلام بين المسلمين ، وتشميت العطاس ، وفي لزومها بالنذر وجهان (الصحيح) لزوم لعموم حديث « من نذر أن يطيع الله فليطعه » (والثاني) لا ، لئلا تخرج عما وضعها الشرع عليه .

وفي لزوم تجديد الوضوء بالنذر وجهان (الأصح) لزوم لما ذكره المصنف قال المتولي : ولو نذر الاغتسال لكل صلاة لزمه الوفاء . قال الرافعي : الصواب أن يبنى على تجديد الغسل هل يستحب ؟ قال المتولي : ولو نذر الوضوء انعقد نذره ولا يخرج عنه بالوضوء عن حدث بل بالتجديد ، وكذا جزم بانعقاد نذره القاضي حسين وغيره . وذكر البخوي فيه وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) لا انعقد نذره ، واتفقوا على أنه لا يخرج عنه إلا بالتجديد . ومرادهم تجديد الوضوء حيث يشرع تجديده وهو أن يكون قد صلى بالأول صلاة ما . هذا هو الأصح ، وفيه أوجه سبقت في آخر باب صفة الوضوء . قال المتولي : ولو نذر أن يتوضأ لكل صلاة لزمه الوضوء لكل صلاة ، وإذا توضأ لها عن حدث لا يلزمه الوضوء لها ثانيا ، بل يكفي الوضوء الواحد عن واجبي الشرع والنذر . قال : ولو نذر التيمم لم انعقد على الصحيح . قال : ولو نذر أن لا يهرب من ثلاثة فصاعدا من الكفار ، فإن علم من نفسه القدرة على مقاومتهم انعقد نذره ولزمه الوفاء وإلا فلا . وفي كلام إمام الحرمين أنه لا يلزم بالنذر الكفاف قط حتى لو نذر أن لا يفعل مكروها لا انعقد نذره ، ولو نذر أن يحرم بالحج من شوال أو من بلد كذا لزمه على أصح الوجهين .

(الضرب الثالث) المباح وهو الذي يجوز فعله وتركه شرعا ، فلم يرد فيه ترغيب ولا تهيب ، كالأكل والنوم والقيام والقعود ، فلو نذر فعله أو تركه لم انعقد نذره ، قال أصحابنا : وقد يقصد بالأكل التقوى على

العبادة ، وبالنوم النشاط للتهجد وغيره ، فيحصل الثواب بهذه النية ، لكن الفعل غير موضوع لذلك ، وإنما حصل الثواب بالنية الصالحة . وهل يكون نذر المباح يبيّن واجب الكفارة عند المخالفة ؟ فيه الخلاف السابق في نذر المعاصي والفرائض ، وقطع القاضي حسين بوجوب الكفارة في المباح ، وذكر في المعصية وجهين وعلق الكفارة باللفظ من غير حث قال الرافعي : وهذا لا يتحقق ثبوته ، والصواب في كيفية الخلاف ما قدمناه ، والصواب على الجملة أنه لا كفارة مطلقا لا عند المخالفة ولا غيرها في نذر المعصية والفرض والمباح ، والله أعلم .

(فروع) لو نذر الجهاد في جهة بعينها ففي تعيينها أوجه مشهورة (أحدها) وهو قول ابن القاص صاحب التلخيص تتعين لاختلاف الجهات (والثاني) قاله أبو زيد : لا تتعين ، بل يجزئه أن يجاهد في جهة أسهل وأقرب منها ، كما لو نذر الصلاة في مسجد غير المساجد الثلاثة ، فإن له أن يصلي في غيره (والثالث) وهو الأصح ، وبه قال الشيخ أبو على السنجي لا تتعين ، لكن يجب أن تكون التي يجاهد فيها كالمعينة في المسافة والمؤنة ، فيحصل مسافة الجهات كمسافة مواقيت الحج .

(فروع) قال أصحابنا : يشترط في نذره القرية المالية كالصدقة والأضحية والإعتاق أن يلتزمها في الذمة يضيف إلى معين يملكه فإن المعين غيره لا ينعقد نذره قطعا ، ولا كفارة عليه على المذهب ، وبه قطع الجمهور . وذكر المتولي في لزومها وجهين ، وهو شاذ . قال المتولي : ولو قال : إن ملكت عبدا فله على أن أعتقه انعقد نذره ، قال ولو قال : إن ملكت عبدا فلان فله على أن أعتقه انعقد نذره في أصح الوجهين (والثاني) لا ينعقد ، والقولان فيما إذا قصد الشكر على حصول الملك ، فإن قصد الامتناع من نملكه فهو نذر لجأج ، وسنوضحه إن شاء الله تعالى .

قال : لو قال : إن شفى الله مريضى وملكت عبدا فله على أن أعتقه ، أو إن شفى الله مريضى فله أن أعتق عبدا إن ملكته انعقد نذره ، قال ولو قال : إن شفى الله مريضى فكل عبد أملكه حر ، أو فعبد فلان حر إن ملكته ، لم ينعقد نذره قطعا لأنه لم يلتزم التقرب بقربة ، لكنه علق الحرية بعد حصول النعمة بشرط وليس هو مالكا في حال التعليق فلغا تعليقه ، كما لو قال : إن ملكت عبدا أو عبد فلان فهو حر ، فانه لا يصح قطعا . قال ولو قال : إن شفى الله مريضى فعبدى حر إن دخل الدار ، انعقد نذره قطعا لأنه مالك ، وقد علقه بصفتين الشفاء والدخول ، قال ولو قال : إن شفى الله مريضى فله على أن أشتري عبدا وأعتقه انعقد نذره قطعا ، والله أعلم .

(فرع) قال البغوى في باب الاستسقاء : لو نذر الإمام أن يستسقى لزمه أن يخرج بالناس ويصلى بهم ، قال ولو نذر واحد من الناس لزمه أن يصلى منفردا وإن نذر أن يستسقى بالناس لم ينعقد لأنهم لا يطيعونه ، ولو نذر أن يخطب وهو من أهله لزمه ، وهل له أن يخطب قاعدا مع استطاعته القيام ؟ فيه الخلاف الذى سنذكره قريبا إن شاء الله تعالى في أن النذر يسلك به مسلك واجب الشرع أو مسلك جائزه ؟ والله أعلم .

(فرع) سئل الغزالى رحمه الله في فتاويه عما لو قال البائع للمشتري : إن خرج المبيع مستحقا فله على أن أهيك مائة دينار ، هل يصح هذا النذر ؟ وإن حكم حاكم بصحته هل يلزمه ؟ فأجاب بأن المباحات لا تلزم بالنذر ، وهذا مباح ولا يؤثر فيه قضاء القاضى إلا إذا ثقل مذهب معين في لزوم ذلك النذر .

(فرع) نقل القاضى أبو القاسم بن كج وجهين فيمن قال : إن شفى الله مريضى فله على أن أذبح عن ابنى ، هل يلزمه الذبح عن ولده لكون الذبح عن الأولاد قربة ؟ وجهين فيمن قال : إن شفى الله مريضى فله على أن أعجل زكاة مالى هل يصح نذره ؟ وجهين فيمن قال : إن شفى الله

مريض فله على أن أذبح ابني ، فإن لم يجز فثاة مكانه هل يلزمه ذبح
 ثاة ؟ ووجهين فيما إذا نذر النصراني أن يصوم أو يصلي ثم أسلم هل
 يلزمه أن يصلي ويصوم صلاة شرعنا وصومه ؟ هذا نقل ابن كج والأصح
 صحة النذر في الصورة الأولى ، وبطلانه في الصور الثلاث الباقية ، والله
 تعالى أعلم .

(فسر) لو نذر أن يكسو يتيما .

قال الرافعي : قال بعضهم : لا يخرج عن نذره باليتيم الذمي ، لأن
 مطلقه في الشرع يقع للمسلم ، هذا نقل الرافعي ، وينبغي أن يكون فيه
 خلاف مبنى على أنه يملك بالنذر مملك واجب الشرع أو مملك جائزه ،
 كما لو نذر إعتاق رقبة إن قلنا مملك جائزه جاز صرفه إلى الذمي ،
 وإلا فلا .

(فسر) في مذاهب العلماء فيمن نذر شرب الخمر أو الزنا أو نحو
 ذلك من المعاصي .

قد ذكرنا أن مذهبنا أن نذره باطل ، ولو خالفه فلا كفارة ، وهذا
 قال مالك وأبو حنيفة وداود . وقال أحمد : يعتق ولا يجوز فعله ، بل
 يجب كفارة يمين ، وقد ذكر المصنف دليل المذهبين . واحتج أحمد أيضا
 بحديث عن عائشة مرفوعا « لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين »^(١)
 ونحوه من رواية عمران بن الحصين رواها البيهقي وغيره وضعفها
 واتفق الحفاظ على تضعيف هذا الحديث بهذا اللفظ ، فلا حجة فيه .

(فسر) إذا نذر صوم يوم الفطر أو الأضحى أو التشرى ، وقلنا

(١) رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة عن عائشة والنسائي عن عمران بن الحصين
 ولم يخرجوه السيوطي في جميع الجوامع لشدة ضعفه والله أعلم ، وإن كان قد أورده في زوائد
 الجامع الصغير .

بالمذهب إنه لا يجوز صوم التشريق لم ينعقد نذره ولم يلزمه بهذا النذر شيء . وهذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وجماهير العلماء . وخالفهم أبو حنيفة فقال : ينعقد نذره ولا يصوم ذلك ، بل يصوم غيره . قال : فإن صامه أجزأه وسقط عنه به فرض نذره . دليلنا الحديث الصحيح السابق « ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » .

(فرع) إذا نذر ذبح ابنه أو بنته أو نفسه أو أجنبى لم ينعقد نذره ولا شيء عليه . وبهذا قال داود وأحمد في إحدى الروايتين عنه . وقال مالك : إذا نذر ذبح ابنه في يمين أو على وجه القرية لزمه الهدى . وقال أبو حنيفة وأحمد في أصح الروايتين عنه : ينعقد نذره ويلزمه ذبح شاة للمساكين قال أبو حنيفة : ولو نذر ذبح عبده لا يلزمه شيء . وقال أبو يوسف : لا يلزمه شيء في المسألتين . دليلنا قوله ﷺ « لا نذر في معصية » وهو حديث صحيح كما سبق بيانه ، وأما إيجاب الشاة فتحكم لا أصل له .

(فرع) إذا نذر مباحا كلبس وركوب لم ينعقد عندنا ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود والجمهور . وقال أحمد : ينعقد ويلزمه كفارة يمين . دليلنا أنه ليس بقربة والوفاء به لا يجب بالاجماع فلم ينعقد والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن نذر طاعة نظرت — فإن علق ذلك على إصابة خير أو دفع سوء ، فإصاب الخير أو دفع السوء عنه ، لزمه الوفاء بالنذر ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما « أن امرأة ركبت في البحر فنذرت إن نجاها الله أن تصوم شهرا فماتت قبل أن تصوم ، فأتت أختها أو أمها إلى النبي ﷺ فليخبرته فأمرها النبي ﷺ أن تصوم عنها » فإن لم يعلقه على شيء بأن قال : لله على أن أصوم أو أصلي ففیه وجهان (أحدهما) أنه يلزمه ، وهو الأنظر ، لقوله ﷺ « من نذر أن يطعم الله فليطعه » (والثاني) لا يلزمه وهو قول أبي إسحاق وأبي بكر

الصيرفي لانه التزام من غير عوض فلم يلزمه بالقول ، كالوصية والهبة ، وإن نذر طاعة في لجاج وغضب بأن قال : إن كلمت فلانا فعلى كذا فكله فهو بالخيار بين الوفاء بما نذر وبين كفارة يمين ، لما روى عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال « كفارة النذر كفارة يمين » ولانه يشبه اليمين من حيث إنه قصد المنع ، والتصديق يشبه النذر من حيث إنه التزم قرينة في ذمته فخير بين موجبها ، ومن أصحابنا من قال : إن كانت القرينة حجا أو عمرة لزمه الوفاء به ، لأن ذلك يلزمه بالدخول فيه ، بخلاف غيره ، والمذهب الأول ، لأن العتق أيضا يلزم إتمامه بالتقويم ثم لا يلزمه .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه أبو داود والنسائي بإسنادين صحيحين على شرط البخاري ومسلم ، لكن وقع في المذهب أمها أو أختها ، وفي كتب الحديث أختها أو بنتها . أما حديث « من نذر أن يطيع الله فليطعه » فصحيح سبق بيانه أول الكتاب وأما حديث عقبة فغريب بهذا اللفظ ، وقد رواه ابن ماجه في سننه بلفظ آخر أن رسول الله ﷺ قال « من نذر نذرا ولم يسمه فكفارته كفارة يمين »^(١) وإسناده ضعيف ، وقول المصنف : لانه التزام من غير عوض احتراز من نذر المجازاة ، ومن العوض في عقود المعاوضات (وقوله) فلم يلزمه بالقول احتراز من الإلتاف والعصب والله أعلم .

(اما الأحكام) فقال أصحابنا : النذر ضربان (أحدهما) نذر تبرر (والثاني) نذر لجاج وغضب (الأول) التبرر وهو نوعان (أحدهما) نذر المجازاة ، وهو أن يلتزم قرينة في مقابلة حدوث نعمة أو اندفاع بلية ، كقوله : إن شفى الله مريضى ، أو رزقنى ولدا ، أو نجانا من الفرق أو من العدو ، أو من الظالم ، أو أغاثنا عند القحط ، ونحو ذلك قلله على إعتاق

(١) لم يروه ابن ماجه والما رواه أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي والنسائي من عقبة بن عامر بلفظ (كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين) وحسينا أن يخرج مسلم في الصحيح فضلا من ثلاثة من أصحاب النبي ، وعلى هذا يكون قد رواه خمسة من أصحاب كتب الأصول ولا يكون المنعصب للمذهب مفضيا الى تضعيف حديث إذا لم يسم هو فعلا بعده يسم « ورضى الله عن أماننا النووي وإن كفا جواده .

أو صوم أو صلاة أو نحو ذلك ، فإذا حصل المعلق عليه لزمه الوفاء بما التزم ، وهذا لا خلاف فيه لعموم الحديث الصحيح السابق « من نذر أن يطيع الله فليطعه » (النوع الثاني) أن يلتزمه ابتداء من غير تعليق على شيء ، فيقول ابتداء : لله على أن أصلي أو أصوم أو أعتق أو أتصدق ، ففيه خلاف حكاه المصنف وغيره وجهين ، وحكاهما غيرهم قولين (أحدهما) لا يصح نذره ولا يلزمه به شيء (وأصحهما) عند الأصحاب يصح نذره ، لما ذكره المصنف ، والله أعلم .

(الضرب الثاني) نذر اللجاج والغضب ، وهو أن يمنع نفسه من فعل أو يحثها عليه بتعليق التزام قرينة بالفعل أو بالتترك ، ويقال فيه يمين اللجاج والغضب ، ويقال له أيضا يمين الغلق ، ويقال أيضا نذر الغلق ، بفتح الغين المعجمة واللام ، فإذا قال : إن كلست فلانا أو إن دخلت الدار أو إن لم أخرج من البلد فله على صوم شهر أو حج أو عتق أو صلاة ونحو ذلك ثم كلمه أو دخل أو لم يخرج فليما يلزمه خسة طرق جمعها الرافعي قال (أشهرها) على ثلاثة أقوال (أحدها) يلزمه الوفاء بما التزم (والثاني) يلزمه كفارة يمين (والثالث) يتخير بينهما . قال : وهذا الثالث هو الأظهر عند العراقيين ، قال : لكن الأظهر على ما ذكره البغوي والرويانى وإبراهيم المروروذى والموفق بن طاهر وغيرهم وجوب الكفارة (والطريق الثاني) القطع بالتخيير (والثالث) ففى التخيير والاقتصار على القولين الأولين (والرابع) الاقتصار على قول التخيير وعلى وجوب الكفارة (والخامس) الاقتصار على التخيير ولزوم الوفاء بما التزم ونفى وجوب الكفارة .

« قلت » : والأصح التخيير بين ما التزم وكفارة اليمين ، كما رجحه المصنف وسائر العراقيين . قال الرافعي : فإن قلنا بوجوب الكفارة فوفى بما التزم لم تسقط الكفارة على الأصح ، فإن كان الملتزم من جنس ما

تتأدى به الكفارة فالزيادة على قدر الكفارة تقع تطوعا . وإن قلنا بالتخيير فلا فرق بين الحج والعمرة وسائر العبادات على المذهب ، وبه قال الجمهور ، وفيه قول مخرج وحكاه المصنف وغيره وجها أنه إن كان حجا أو عمرة لزمه الوفاء به ، لما ذكره المصنف ، والله أعلم .

(فسرع) إذا التزم على وجه اللجاج إعتاق عبداً بعينه فإن قلنا واجبه الوفاء بما التزم لزمه إعتاقه كيف كان . وإن قلنا : عليه كفارة يمين — فإن كان بحيث يجزى في الكفارة — فله أن يعتقه أو يعتق غيره ، أو يطعم أو يكسو ، وإن كان بحيث لا يجزى ، واختار الإعتاق أعتق غيره . وإن قلنا : يتخير فإن اختار الوفاء أعتق كيف كان . وإن اختار التكفير اعتبر في إعتاقه صفات الإجزاء ، وإن التزم إعتاق عبده فإن أوجبنا الوفاء أعتقهم ، وإن أوجبنا الكفارة أعتق واحداً أو أطعم أو كسا ، وإن قال : إن فعلت كذا فعبدى حر ، وقع العتق بلا خلاف إذا فعله ، وإنما التفصيل السابق فيسبب التزم العتق في العبد التزاما .

(فسرع) لو قال : إن فعلت كذا فعلى نذر أو فله على نذر ، فنص الشافعي رحمه الله أنه يلزمه كفارة يمين ، وبه قطع البغوى وإبراهيم المرووذى ، قال القاضى حسين وغيره : هذا تفريع على قولنا : تجب الكفارة ، فأما إذا أوجبنا الوفاء بالملتزم فيلزمه قرينة من القرب والتعيين إليه ، ويشترط أن يكون ما يعينه مما يصح التزامه بالنذر وعلى قول التخيير يتخير بين ما ذكرنا وبين الكفارة ، ولو قال : إن فعلت كذا فعلى كفارة يمين ، فعليه كفارة يمين على الأقوال كلها ، ولو قال : فعلى يمين أو فله على يمين فوجهان (الصحيح) أنه لغو ، وبه قطع الأكثرون لأنه لم يأت بنذر ولا صيغة يمين ، وليست اليمين مما ثبت في الذمة (والثاني) يلزمه كفارة يمين إذا فعله . حكاه إمام الحرمين وغيره ، قال الإمام : وعلى هذا فالوجه أن يجعل كناية ويرجع إلى نيته .

ولو قال : نذرت لله لأفعلن كذا ، فإن نوى اليمين فهو يمين ، وإن أطلق فوجهان ، ولو عدد أجناس قرب فقال : إن دخلت فعلى حج وعتق وصدقة — فإن أوجبنا الوفاء — لزمه ما التزمه ، وإن أوجبنا الكفارة لزمه كفارة واحدة على المذهب وبه قطع الجمهور . وحكى الإمام عن والده الشيخ أبى محمد احتمالا في تمدها ، فلو قال ابتداء : على أن أدخل النار اليوم ، قال البغوي : المذهب أنه يمين ، وعليه كفارة إن لم يدخل ، وكذا لو قال لامرأته : إن دخلت الدار فله على أن أطلقك فهو كفوله : إن دخلت الدار فواله لأطلقك حتى إذا مات أحدهما قبل التطلق لزمه كفارة يمين . ولو قال : إن دخلت الدار فله على أن أكل الخبز فدخلها فوجهان (الصحيح) يلزمه كفارة يمين (والثاني) هو لغو فلا شيء عليه .

(هـ) لو قال ابتداء : مالى صدقة أو فى سبيل الله فيه أوجه (أحدها) وهو الأصح عند الغزالي ، وبه قطع القاضي حسين أنه لغو ، لأنه لم يأت بصيغة التزام (والثاني) يلزمه التصديق به ، كما لو قال على أن أتصدق بمالى .

(والثالث) يصير ماله بهذا اللفظ صدقة كما لو قال : جعلت هذه الشاة أضحية وقال المتولى : إن كان المفهوم من هذا اللفظ فى عرفهم معنى النذر أو نواه فهو كما لو قال : لله على أن أتصدق بمالى أو أتقته فى سبيل الله وإلا فلغو (أما) إذا قال : إن كلمت فلانا أو فعلت كذا فمالى صدقة ، فالمذهب والذي نص عليه الشافعى وقطع به الجمهور أنه بمنزلة قوله : فله على أن أتصدق بمالى ، أو بجميع مالى ، وطريق الوفاء أن يتصدق بجميع أمواله ، وإذا قال : فى سبيل الله يتصدق بجميع أمواله على الغزاة ، وقال إمام الحرمين والغزالي : يخرج هذا على الأوجه الثلاثة فى الصورة الأولى قال الرافعى : والمعتد ما نص عليه الشافعى وقاله الجمهور ، والله تعالى أعلم .

(فرع) قال الرافعي : الصيغة قد تتردد فتحتل نذر التبرر ، وتحتل اللجاج فيرجع فيها إلى قصد الشخص وإرادته ، قال : وفرقوا بينهما بأنه في نذر التبرر يرغب في السبب وهو شفاء المريض مثلا بالترام المسبب ، وهو القرية المسماة ، وفي نذر اللجاج يرغب عن السبب لكرهته الملتزم قال : وذكر الأصحاب في ضبطه أن الفعل طاعة أو معصية أو مباح والالتزام في كل واحدة منها تارة يعلق بالإثبات وتارة بالنفي (أما) الطاعة ففي طرف الإثبات يتصور نذر التبرر وبأن يقول : إن صليت فله على صوم يوم معناه إن وفقني الله للصلاة صمت ، فإذا وفق لها لزمه الصوم ، ويتصور اللجاج بأن يقول له : صل فيقول لا أصلي وإن صليت فعلى صوم أو عتق ، فإذا صلى فقيما يلزمه الأقوال والطرق السابقة .

(وأما) في طرف النفي فلا يتصور نذر التبرر ، لأنه لا ير في ترك الطاعة ، ويتصور في اللجاج بأن يمنع من الصلاة فيقول : إن لم أصل فله على كذا ، فإذا لم يصل فقيما يلزمه الأقوال . (وأما) المعصية ففي طرف النفي يتصور نذر التبرر بأن يقول : إن لم أشرب الخمر فله على كذا ، وقصد إن عصني الله من الشرب ، ويتصور نذر اللجاج بأن يمنع من شربها فيقول : إن لم أشربها فله على صوم أو صلاة ، وفي طرف الإثبات لا يتصور إلا اللجاج بأن يؤمر بالشرب فيقول : إن شربت فله على كذا .

(وأما) المباح فيتصور في طرفي النفي والإثبات فيه النوعان معا فالتبرر في الإثبات : إن أكلت كذا فله على صوم ، يريد إن يسره الله لي ، واللجاج أن يؤمر بأكله فيقول : إن أكلت فله على كذا ، والتبرر في النفي إن لم أكل كذا فعلى صوم ، يريد إن أعانني الله على كسر شهوتي فتركته واللجاج أن يمنع من أكله فيقول : إن لم أكله فيقول : إن لم أكله فله على كذا . (أما) إذا قال : إن رأيت فلانا فعلى صوم أو غيره فإن أراد :

إن رزقني الله رؤيته فهو نذر تبرر ، وإن ذكره لكرهه رؤيته فنذر لجاج وحكى الغزالي وجها في الوسيط في منع التبرر في المباح والمذهب ما سبق .

(شرع) نص الشافعي رحمه الله في نذر اللجاج أنه لو قال : إن فعلت كذا قلله على نذر حج إن شاء فلان ، فشاء فلان لم يلزم القائل شيء ، قال المتولي : هذا إذا غلبنا في اللجاج معنى النذر (أما) إذا قلنا : هو يمين فهو كمن قال : والله لا أفعل كذا إن شاء زيد ، وسيأتي في كتاب الإيمان ^(١) إن شاء الله تعالى أن من قال : والله لا أدخلها إن شاء فلان أن لا أدخلها فإن شاء فلان انعقدت يمينه عند المشيئة وإلا فلا .

(شرع) إذا قال : أيمان البيعة لازمة لي ، فقد ذكره الأصحاب في هذا الموضع وذكره المصنف في التنبيه وجماعات في باب الأيمان ، قال أصحابنا : كانت في زمن رسول الله ﷺ بالمصافحة للرجال ، فلما ولي الحجاج بن يوسف رتبها أيمانا تشتمل على ذكر اسم الله تعالى ، وعلى الطلاق والإعتاق والحج وصدقة المال ، قال أصحابنا فإذا قال : أيمان البيعة لازمة لي ، فإن لم يرد الأيمان التي رتبها الحجاج لم يلزمه شيء ، وإن أرادها نظر — إن قال فطلاقها وعتاقها لازم لي — انعقدت يمينه بها ، ولا حاجة إلى النية ، وإن لم يصرح بذكرهما لكن نواهما انعقدت يمينه أيضا بهما لأنهما يعتقدان بالكناية مع النية ، وإن نوى اليمين بالله تعالى أو لم ينو شيئا لم يعتقد يمينه ولا شيء عليه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

« إذا نذر أن يتصدق بماله لزمه أن يتصدق بالجميع ، لقوله ﷺ « من نذر أن يطيع الله فليطعه » وإن نذر أن يمتق رقبة ففیه وجهان (أحدهما) يجزئه ما يقع عليه الاسم اعتبارا بلفظه (والثاني) لا يجزئه إلا ما يجزئ في الكفارة ،

(١) شاعت إرادة الله أن يكون كتاب الأيمان من نصيبنا في هذا السفر العظيم المبارك فليطعمه مرة عنه في برزخه واجعل لي به لسان صدق في الآخرين واجعله حجة لي يوم الدين ولا تخزني يوم يبعثون (ع) .

لأن الرقبة التي يجب عتقها بالشرع ما يجب بالكفارة فحمل النذر عليه وإن نذر
أن يعتق رقبة يمينها لزمه أن يعتقها ، ولا يزول ملكه عنها حتى يعتقها ، فإن
أراد بيعها أو إبدالها بغيرها لم يجز لأنه تعين للقرينة فلا يملك بيعه كالكوقف ،
وإن تلف أو اتلفه لم يلزمه بدله لأن الحق للعبد فسقط بهوته ، وإن اتلفه أجنبي
وجببت القيمة للمولى ولا يلزمه صرفها في عبد آخر لما ذكرناه) .

(الشرح) الحديث المذكور صحيح سبق بيانه أول الكتاب ، ثم في

الفصل مسائل :

(إحداهما) إذا نذر أن يتصدق بماله لزمه الصدقة بجميع
ماله لما ذكره المصنف . وقال أحمد في إحدى الروايتين عنه : يكفي أن
يتصدق بثله . دليلنا أن اسم المال يقع على الجميع . أما إذا قال مالي
صدقة فقد سبق بيانه مع ما يتعلق به قريبا . ولو قال : إن شفى الله مريضى
فله على أن أتصدق بشئ صح نذره ويجزئه التصديق بما شاء من قليل
وكثير . ونقل الرافعى أنه لو قال : لله على ألف ولم يعين شيئا باللفظ
ولا بالنية لم يلزمه شيء .

(الثانية) إذا نذر إعتاق رقبة فوجهان مشهوران ذكرهما
المصنف بدليلهما (أحدهما) يجزئه إعتاق ما يسمى رقبة ، وإن
كانت معية وكافرة ، وهو ظاهر نص الشافعى ، فانه قال : اعتق رقبة أية
رقبة كانت (والثانى) لا يجزئه إلا ما يجزىء في الكفارة وهى المؤمنة
السليمة . وبني أصحابنا هذا الخلاف على أصل مفهوم من معانى كلام
الشافعى رحمه الله ، وهو أن الناذر إذا التزم عبادة بالنذر وأطلقها فلم
يصفها فعلى أى شئ يحل نذره ؟ وفيه قولان مفهومان من معانى كلام
الشافعى (أحدهما) ينزل على أقل واجب من جنسه يجب بأصل الشرع ،
لأن المنذور واجب فجعل كواجب الشرع ابتداء (والثانى) ينزل على أقل
ما يصح من جنسه وقد يقولون : على أقل جائز الشرع ، لأن لفظ الناذر
لا يقتضى زيادة عليه ، والأصل براءته . قال الرافعى : وهذا الثانى أصح

عند إمام الحرمين والغزالي ، قال : والأول هو الصحيح عند العراقيين
والرويانى وغيرهم .

(قلت) : الصواب أن يقال : إن الصحيح يختلف باختلاف المسائل ،
ففى بعضها يصححون القول الأول وفى بعضها الثانى ، وهذا ظاهر يعلم من
استقراء كلام الأصحاب فى المسائل المخرجة على هذا الأصل فمن ذلك من
نذر صوما ، الأصح وجوب تبين نية ترجيحاً للقول الأول ، وقطع به
كثيرون ، ولو نذر صلاة لزمه ركعتان على الصحيح باتفاقهم ، ترجيحاً
للقول الأول أيضاً ، وكذا لا يجوز الجمع بين صلاتين مندورتين بتيمم
واحد على الصحيح باتفاقهم ترجيحاً للقول الأول وغير ذلك من المسائل
التي رجح فيها القول الأول ، وما رجح فيه القول الثانى ما لو نذر إعتاق
رقبة فإن الأصح أنه يجزىء المعية والكافرة ترجيحاً للقول الثانى فحصل
أن الصحيح يختلف باختلاف الصور .

ويجوز أن يقال : مراد الجمهور بتصحيح القول الأول أنه الأصح
مطلقاً إلا فى مسألة الاعتكاف ، وإنما اختلف الأصح فى هذه المسألة وسائر
المسائل لأن الإعتاق ليس له عرف مطرد أو غالب يحمل عليه بل وقوع عتق
التطوع فى العادة أكثر من العتق الواجب ، فحصل العتق المطلق بالنذر على
مسئى الرقبة . وأما الصوم فيصح فيه عموم قوله ﷺ « لا صيام لمن لم
يبس الصيام من الليل » فخرج النقل بدليل ، وبقي النذر داخل فى العموم ،
وهكذا الأصل صح فيها قوله ﷺ « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » فخرج
جواز التنفل بركعة بدليل ، وبقي النذر داخل فى العموم ، وكذا يقال فى
التيمم وغيره ، والله أعلم . فالحاصل أن الصحيح عند الجمهور أنه ينزل
النذر فى صفاته على صفات واجب الشرع إلا فى الإعتاق ، وهذا الخلاف
فى صفاته . وأما أصل فعله والوفاء به فواجب بلا خلاف . قال أصحابنا :
وبنى على القولين فى تنزيل النذر مسائل (منها) لو نذر أن يصلى وأطلق
إن قلنا بالقول الأول وهو التنزيل على واجب الشرع لزمه ركعتان وهو

المخصوص وإلا فركعة (ومنها) جواز صلاته قاعدا مع القدرة على القيام
بها وجهان بناء عليها .

ولو نذر أن يصلي قاعدا جاز القعود قطعاً ، كما لو صرح بنذر ركعة
فإنها تجزئه بلا خلاف ، فإن صلى قائماً فهو أفضل . ولو نذر أن يصلي
قائماً لزمه القيام قطعاً ولو نذر أن يصلي ركعتين فصلى أربعاً بتسليمه
واحدة بتشهد أو تشهدين فطريقان (أحصهما) وبه قطع البغوى جوازه
(والثاني) فيه وجهان ، وهو الذى ذكره المتولى . قال الرافعى : ويمكن
بناؤه على الأصل ، فإن نزلنا النذر على جائز الشرع أجزاء وإلا فلا ، كما
لو صلى الصبح أربعاً . وإن نذر أربع ركعات ، فإن نزلنا على واجب
الشرع أمرناه بتشهدين ، فإن ترك الأول يسجد للسهو ، ولا يجوز أدائها
بتسليمتين ، وإن نزلنا على الجائز فهو بالخيار إن شاء أداها بتشهد ، وإن
شاء أداها بتشهدين ، ويجوز بتسليمه وتسليمتين ، وهو أفضل كما هو
في النوافل ، هكذا نقلوه (والأصح) أنه يجوز بتسليمتين على القولين ،
والفرق بين هذه المسألة وباقي المسائل المخرجة على هذا الأصل ظاهر لأنه
يسمى مصلياً أربع ركعات كيف صلاها ، ولو نذر صلاتين لم تجزئه أربع
ركعات بتسليمه واحدة ، ولو نذر أن يصلي ركعتين على الأرض مستقبل
القبلة لم يجز فعلهما على الراحلة ، ولو نذر فعلهما على الراحلة فله فعلهما
على الأرض مستقبلاً ، وإن أطلق فعلى أيهما يحمل ؟ فيه خلاف مبنى على
هذا الأصل ، والله أعلم .

أما إذا نذر أن يتصدق فإنه لا يحمل على خمسة دراهم أو نصف
دينار بلا خلاف بل يجزئه أن يتصدق بدقيق ودونه مما يتمول ، لأن الصدقة
الواجبة في الزكاة غير منحصرة في نصاب الذهب والفضة ، بل تكون في
صدقة الفطر وفي الخلطة ، ويتصور إيجاب دقيق ودونه من الذهب والفضة
أيضاً في الزكاة إذا تلف معظم النصاب بعد الحول وقبل التمكن ، وقلنا :
التمكن شرط في الضمان ، وهو الصحيح كما سبق في بابه ، والله أعلم .

(ومنها) إذا نذر إعتاق رقبة ، فإن نزلنا على واجب الشرع وجبت رقبة مؤمنة سليمة وهو الأصح عند الداركي ، وإلا أجزاء كافرة معيبة ، وهو الصحيح عند الأكثرين ، منهم المحاملي والمصنف في التنبه والشاشي وآخرون وهو الراجح في الدليل كما سبق ، فلو قيد فقال : لله على إعتاق رقبة مؤمنة سليمة لم يجزه الكافرة ولا المعيبة بلا خلاف ، ولو قال كافرة أو معيبة أجزأته بلا خلاف ، فلو أعتق مؤمنة سليمة ففيل لا تجزئه لأنها غير ما التزمه (والصحيح) الذي عليه الجمهور أنها تجزئه لأنها أكمل ، وذكر الكفر والعيب ليس للتقرب ، بل لجواز الاقتصار على الناقص ، فصار كمن نذر التصديق بحضرة رديئة يجوز له التصديق بالجيذة • ولو قال : على أن أعتق هذا الكافر أو المعيب ، لم يجزه غيره لتعلق النذر بعينه •

أما إذا نذر أن يعتكف فليس من جنس الاعتكاف واجب بالشرع ، وقد سبق في باب وجهان في أنه هل يشترط البت أم يكفي المرور في المسجد مع النية ؟ والأول أصح ، فعلى هذا يشترط لبث ويخرج عن النذر بلبث ساعة ، ويستحب أن يمكث يوما ، وإن اكتفينا بالمرور في أصل الاعتكاف فلا إمام الحرمين احتمالان (أحدهما) يشترط لبث لأن لفظ الاعتكاف يشعر به (والثاني) لا ، حملا له على حقيقته شرعا ، والله أعلم •

(المسألة الثالثة) إذا نذر أن يعتق رقبة بعينها لزمه إعتاقها ، ولا يزول ملكه عنها بمجرد النذر ، فإن أراد بيعها أو هبتها أو الوصية بها أو إبدالها بغيرها لم يجز وإن تلفت أو أتلقت لم يلزمه بدلها ، وإن أتلقت أجنبي لزمه القيمة للمولى ويتصرف فيها المولى بما شاء ولا يلزمه أن يشتري بها رقبة يعتقها ، ودليل جميع هذه الصور في الكتاب ، وفيه الفرق بينه وبين الهدى والأضحية المنذورتين ، وقد سبقت المسألة بفروعها وإيضاح الفرق في باب الهدى ، والله أعلم •

(وإن نذر هدنيا نظرت فإن سباه كالنوب والعبد والدار لزمه ما سباه ، وإن أطلق الهدى ففيه قولان ، قال في الإماء والقديم : يهدى ما شاء ، لأن اسم الهدى يقع عليه ، ولهذا يقال : أهديت له دارا وأهدى لى ثوبا ، ولأن الجميع يسمى قريانا ولهذا قال ﷺ في الجمعة « من راح في الساعة الأولى فكانما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا ، ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة » فإذا سمي قريانا وجب أن يسمى هدنيا ، وقال في الجديد : لا يجزئه إلا الجذعة من الضان والثنية من المعز والإبل والبقر ، لأن الهدى المجهود في الشرع ما ذكرناه فحمل مطلق النذر عليه .

وإن نذر بدنة أو بقرة أو شاة ، فإن قلنا بالقول الأول أجزاء من ذلك ما يقع عليه الاسم ، وإن قلنا بالقول الثاني لم يجزه إلا ما يجزىء في الأضحية ، وإن نذر شاة فأهدى بدنة أجزاء ، لأن البدنة بسبع من الغنم ، وهل يجب الجميع ؟ فيه وجهان (أحدهما) أن الجميع واجب ، لأنه مخير بين الشاة والبدنة فأبهما فعل كان واجبا ، كما نقول في العلق والإطعام في كفارة اليمين (والثاني) أن الواجب هو السبع ، لأن كل سبع منها بشاة ، فكان الواجب هو السبع . وإن نذر بدنة وهو واحد البدنة ففيه وجهان (أحدهما) أنه مخير بين البدنة والبقرة والسبع من الغنم ، لأن كل واحد من الثلاثة قائم مقام الآخر (والثاني) أنه لا يجزئه غير البدنة لأنه عينها بالنذر ، وإن كان عادما للبدنة انتقل إلى البقرة ، فإن لم يجد بقرة انتقل إلى سبع من الغنم . ومن أصحابنا من قال : لا يجزئه غير البدنة فإن لم يجد ثبتت في ذمته إلى أن يجد ، لأنه التزم ذلك بالنذر ، والمذهب الأول ، لأنه فرض له بدل فانتقل عند العجز إلى بدله كالوضوء .

وإن نذر الهدى للحرم لزمه في الحرم ، وإن نذر لبلد آخر لزمه في البلد الذي سباه ، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إني نذرت أن أبيع بمكان كذا وكذا ، مكان كان يبيع فيه أهل الجاهلية ، قال : لصنم ؟ قالت : لا ؟ قال : لوثن ؟ قالت : لا قال : أوفى بنفرك » فإن نذر لأفضل بلد لزمه بمكة لأنها أفضل البلاد ، والدليل عليه ما روى جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ في حجته « أي بلد أعظم حرمة ؟ قالوا : بلدنا هذا ، فقال النبي ﷺ إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم ،

كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا « ولأن مسجدنا أفضل المساجد
فدل على أنها أفضل البلاد .

وإن أطلق النذر ففيه وجهان (أحدهما) يجوز حيث شاء ، لأن الاسم يقع
عليه (والثاني) لا يجوز إلا في الحرم ، لأن الهدى المعهود في الشرع هو الهدى
في الحرم ، والدليل عليه قوله تعالى (هديا بالغ الكعبة) وقال تعالى (ثم محلها
إلى البيت العتيق) فحمل مطلق النذر عليه ، فإن كان قد نذر الهدى لرتاج
الكعبة أو عمارة مسجد ، لزمه صرفه فيما نذر ، فإن أطلق ففيه وجهان .
(أحدهما) أن له أن يصرفه فيما شاء من وجوه القرب ، في ذلك البلد الذي نذر
الهدى فيه ، لأن الاسم يقع عليه (والثاني) أنه يفرقه على مساكين البلد الذي
نذر أن يهدي إليه لأن الهدى المعهود في الشرع ما يفرق على المساكين فحمل
مطلق النذر عليه .

وإن كان ما نذره مما لا يمكن نقله كالدار ، باعه ونقل ثمنه إلى حيث نذر ،
وإن نذر النحر في الحرم ففيه وجهان (أحدهما) يلزمه النحر دون التفرقة لأنه
نذر أحد مقصودي الهدى ، فلم يلزمه الآخر ، كما لو نذر التفرقة (والثاني)
يلزمه النحر والتفرقة ، وهو الصحيح ، لأن نحر الهدى في الحرم في عرف الشرع
ما يتبعه التفرقة فحمل مطلق النذر عليه ، وإن نذر النحر في بلد غير الحرم
ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح ، لأن النحر في غير الحرم ليس بقربة فلم يلزمه
بالنحر (والثاني) يلزم النحر والتفرقة ، لأن النحر على وجه القربة لا يكون
إلا للتفرقة فإذا نذر النحر تضمن التفرقة) .

(الشرح) حديث « من راح في الساعة الأولى » رواه البخاري
ومسلم من رواية أبي هريرة وسبق بيان طريقه وشرحه في صلاة الجمعة ،
وحديث عمرو بن شعيب غريب ، ولكن معناه مشهور من رواية ثابت ^(١)
[ابن] الضحاك الأنصاري رضى الله عنه قال : « نذر رجل على عهد
رسول الله ﷺ أن ينحر إبلا ببوانة فقال رسول الله ﷺ : هل كان فيها وثن
من أوثان الجاهلية يعبد ؟ قالوا : لا ، قال : فهل كان فيها عيد من أعيادهم ؟

(١) ثابت بن الضحاك بن أمية بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري رديف رسول الله يوم الخندق
ودليله إلى حمراء الأسد يوم أحد وكان ممن بايع بيعة الشجرة - بيعة الرضوان - وهو
سفيان (ط) .

قالوا : لا ، فقال رسول الله ﷺ : أوف بذكرك ، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ^(١) ، ولا فيما لا يملك ابن آدم » رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم .

(وأما) حديث جابر بهذا اللفظ فغريب عنه ، ورواه البخاري بهذا اللفظ في صحيحه في أول كتاب الحدود في باب ظهر المؤمن حتى من رواية ابن عمر رضي الله عنهما ويستدل معه أيضا بحديث عدي بن الحمراء رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ « وقف في مكة وأشار إليها وقال : والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » رواه الترمذي وغيره ، قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح ، وسبق بيانه وبيان ما يتعلق به وما يعارضه في آخر باب ما يجب بحظورات الإحرام ، والله أعلم .

(أما اللفاظ الفصل) ^(٢) لفتان مشهورتان (أشهرهما) وانفصلهما هدى — بإسكان الدال وتخفيف الياء — وبهذه جاء القرآن (والثانية) هدى — بكسر الدال وتشديد الياء — سمي هديا ، لأنه يهدي إلى الحرم ، فعلى الأولى هو فعّل بمعنى مفعول كالخلق بمعنى المخلوق ، وعلى الثانية فعيل بمعنى مفعول ، كقتيل وجريح بمعنى مقتول ومجروح . وأما حديث من راح في الساعة الأولى فسبق شرحه في باب الجمعة (وقوله) : وقال في الجديد ، أي في معظم كتبه الجديدة ، وإلا فالإملاء من الكتب الجديدة (وأما) الضان والمعز والإبل والبقر فسبق بيان لغاتها في كتاب الزكاة (قوله) : لأنه فرض له بدل ، احتراز من الصلاة ومن زكاة الفطر . وذكر

(١) حديث لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم . أخرجه أحمد في مسنده وعند الرزاق في مسنده عن عمران بن حصين والطبراني في الكبير عن جابر مرفوعا عليه وفي الطبراني عن أبي ثعلبة الشنسي رضي الله عنه مرفوعا لا وفاء لنذر في معصية الله ولا في قطيعة رحم ولا فيما لا يملك . وأخرجه أحمد عن جابر مرفوعا بلفظ (لا وفاء لنذر في معصية الله) .

الطبراني

(٢) الضمير يعود على كلمة المصنف : وإن نذر هديا .

في الجديد الصنم والوثن ، ف قيل هـا بمعنى ، والأصح أنها متغايران ،
 فعنى هذا قيل : الصنم ما كان مصورا من حجر أو نحاس أو غيرها ،
 والوثن ما كان غير مصور ، وقيل : الوثن ما كان له جثة من خشب أو
 حجر أو جوهر أو ذهب وفضة ونحو ذلك ، سواء كان مصورا أو غير
 مصور ، والصنم الصورة بلا جثة ، والله أعلم •

(قوله) رتاج الكعبة هو — بكسر الراء وتخفيف التاء المثناة فوق
 وبالجيم وأصله الباب ، وقد يراد به الكعبة نفسها ويقال فيه الرتج أيضا
 بفتح الراء والتاء والله أعلم •

(أما الأحكام) ففيها مسائل :

(إحداها) إذا نذر أن يهدى شيئا معينا من ثوب أو طعام أو درهم
 أو عبيد أو دار أو شجر أو غير ذلك لزمه ما ساء ولا يجوز العدول عنه
 ولا إبداله ، فإن كان نذر أن يهديه إلى مكان معين واحتساج إلى مؤنة
 لنقله لزمه تلك المؤنة من ماله لا من المنذور ، وإن كان مالا يمكن نقله
 كالدار والشجر والأرض وحجر الرحي ونحوها ، لزمه بيعه ونقل ثمنه لقوله
 ﴿ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فليطعه ﴾ قال البغوى وغيره : ويتولى الناذر
 البيع والنقل بنفسه ، ولا يشترط إذن الحاكم ، ولا غيره ، ويتصدق بثمنه •
 قال أصحابنا : وإن كان ذلك المعين بالنذر من الحيوان كالعبد والبسطة
 وإنشاة وجب حمله إلى ذلك الموضع المعين ، فإن لم يكن شرط موضعا معينا
 لزمه صرفه إلى مساكن الحرم ، وسواء المقيمون فيه والواردون إليه ،
 هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه حكاه الرافعى وغيره أن
 مساكن الحرم لا يتعينون بل يجوز صرفه في غير الحرم ، والمشهور
 الأول ، فإن كان المنذور بدنة أو شاة أو بقرة وجب التصديق بها بعد
 ذبحها ، ولا يجوز التصديق بها قبله ، لأن في ذبحها قرينة •

قال أصحابنا : ويجب الذبح في الحرم ، فإن ذبح في غيره لم يجزه ، هذا هو المذهب ، وفيه وجه آخر مشهور أنه يجوز ذبحه خارج الحرم ، بشرط أن ينقل اللحم إلى الحرم قبل أن يتغير ، وقد سبق مثل هذا الخلاف في آخر باب محظورات الإحرام ، وإن كان من غير الإبل والبقر والغنم فما يمكن نقله كالظبية والحمار والطيائر والثوب ، وجب حمله إلى الحرم ، وعليه مؤنة نقله كما ذكرنا ، فإن لم يكن له مال يبيع بعضه لنقل الباقي ، هكذا جزم به المصنف في التنبيه وجمهور الأصحاب قال الرافعي : وأستحسن ما حكى عن القفال أنه قال : إن قال : أهدى هذا فالمؤنة عليه ، وإن قال : جعلته هديا فالمؤنة فيه يباع بعضه ، قال : ولكن مقتضى جملة هديا أن يوصل كله إلى الحرم فيلتزم مؤنته كما لو قال : أهدى .

ثم إذا بلغ الحرم فالصحيح أنه يجب صرفه إلى مساكن الحرم . لكن لو نوى صرفه إلى تطيب الكعبة أو جعل الثوب سترا لها أو قربة أخرى هناك صرفه إلى ما نوى ، وفيه وجه ضعيف أنه وإن أطلق فله صرفه إلى ما نوى ، ووجه ثالث أضعف منه أن الثوب الصالح للستر يحمل عليه عند الإطلاق ، قال إمام الحرمين : قياس المذهب والذي صرح به الأئمة أن ذلك المال المعين يتمتع ببيعته وتفرقة ثمنه ، بل يتصدق بعيته وينزل تعيينه منزلة تعيين الأضحية والشاة في الزكاة ، فيتصدق بالظبية والطيائر وما في معناهما حيا ، ولا يذبحه إذ لا قربة في ذبحه ، فلو ذبحه فنقصت القيمة تصدق باللحم وغرم ما نقص ، هذا هو المذهب ، وحكى المتولي وجها ضعيفا أنه يذبح وطرده المتولى الخلاف فيما إذا أطلق ذكر الحيوان وقلنا : لا يشترط أن يهدى ما يجزى في الأضحية والله أعلم .

أما إذا نذر إهداء بعير معيب فهل يذبحه ؟ فيه وجهان (أحدهما) نعم نظرا إلى جنسه (وأصحهما) لا ، لأنه لا يصلح للتضحية كالظبية والله أعلم .

(المسألة الثانية) في الصفات المعتبرة في الحيوان المنذور إذا أُلحق
النذر ، قال أصحابنا : إذا قال : لله على أن أهدي بعيرا أو بقرة أو شاة
فهل يشترط فيه السن المجزئ في الأضحية والسلامة من العيوب ؟ فيه
القولان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما ، وهما مبنيان على القاعدة
السابقة أن النذر هل يحمل على أقل واجب الشرع من ذلك النوع ؟ أو
أقل جائزة وما يتقرب به ؟ (أصحابنا) على واجبه فيشترط سن الأضحية
والسلامة . ولو قال : أضحي بعير أو بقرة ففيه مثل هذا الخلاف ، قال
إمام الحرمين : وبالاتفاق لا يجزئ الفصيل لأنه لا يسمى بعيرا ولا العجل
إذا ذكر البقرة ، ولا السخلة إذا ذكر الشاة .

ولو قال : أضحي ببدنة أو أهدي بدنة جرى الخلاف ، ورأى إمام
الحرمين هذه الصورة أولى باشتراط السن والسلامة ، وهو كما رأى ،
وإن أهدي ولم يسم شيئا ففيه القولان (إن نزلناه) على ما يتقرب به من
جنسه خرج عن نذره بكل ما يتصدق به ، حتى الدجاجة أو البيضة أو
غيرهما من كل ما يتمول لوقوع الاسم عليه ، وعلى هذا فالصحيح من
الوجهين أنه لا يجب إيصاله مكة وصرفه إلى فقرائها بل يجوز التصديق به
على غيرهم ، وهذا نصه في الإملاء والتقديم كما ذكره المصنف والأصحاب .
(وإن نزلناه) على أقل واجب الشرع من جنسه ، وجب أقل ما يجزئ
في الأضحية وهذا هو المنصوص في الجديد ، وهو الصحيح ، فعلى هذا
يجب إيصاله مكة لأن محل الهدى الحرم ، وقد حملناه على مقتضى الهدى
وفيه وجه ضعيف أنه لا يجب حمله إلا أن يصرح به والمذهب الأول . أما
إذا قال : لله على أن أهدي الهدى بالآلاف واللام ، فيجب حمله على الهدى
المعهود شرعا ، وهو ما يجزئ في الأضحية ، وهذا لا خلاف فيه لأنه عرفه
بالآلاف واللام ، فوجب صرفه إلى المعهود والله أعلم .

(الثالثة) إذا نذر ذبح حيوان ولم يتعرض لهدى ولا أضحية بأن

قال : لله على أن أذبح هذه البقرة ، أو أضرب هذه البدنة ، فإن قال مع ذلك :
 وأن تصدق بلحمها أو نواه ، لزمه الذبح والتصدق ، وإن لم يقله ولا نواه
 فوجهان (أحدهما) يعتقد نذره ويلزمه الذبح والتصدق (وأصحهما)
 لا يعتقد ، لأنه لم يلتزم التصديق ، وإنما التزم الذبح وحده ، وليس فيه
 قرينة إذا لم يكن للصدقة ، ولو نذر أن يهدي بدنة أو بقرة أو شاة إلى مكة
 أو أن يتقرب بسوقها ويذبحها ويفرق لحمها على فقرائها لزمه الوفاء ، ولو
 لم يتعرض للذبح وتفرقة اللحم لزمه الذبح بها أيضا . وفي تفرقة اللحم
 وجهان :

(أحدهما) لا يجب تفرقة بها إلا أن ينوى . بل له التفرقة في موضع
 آخر (وأصحهما) الوجوب . وبه قطع الأكثرون . ولو نذر الذبح في
 موضع آخر خارج الحرم وتفرق اللحم في الحرم على أهله - قال المتولي :
 الذبح خارج الحرم لا قرينة فيه فيذبح حيث شاء ، ويلزمه تفرقة اللحم في
 الحرم ، وكأنه نذر أن يهدي إلى مكة لحما . ولو نذر أن يذبح بمكة
 ويفرق اللحم على فقراء بلد آخر لزمه الوفاء بما التزم . ولو قال : لله على
 أن أضرب أو أذبح بمكة ولم يتعرض للفظ القرينة والتضحية ولا التصديق
 ففي انعقاد نذره وجهان (أحدهما) يعتقد ، وبه قطع الجمهور ، وعلى هذا
 في وجوب التصديق باللحم على فقرائها الوجهان السابقان . ولو نذر الذبح
 بأفضل بلد صح نذره ولزمه الوفاء ، وحكمه حكم من نذر الذبح بمكة
 لأنها أفضل البلاد عندنا وقد سبق إيضاح المسألة في آخر باب محظورات
 الإحرام ، ولو نذر الذبح أو النحر ببلدة أخرى ولم يقل مع ذلك : وأن تصدق
 على فقرائها ولا نواه ، فوجهان مشهوران حكاهما المصنف بدليلهما
 وحكاهما جماعة قولين أحدهما وهو نصه في الأم لا يعتقد نذره لأنه لم يلتزم
 إلا الذبح والذبح في غير الحرم لا قرينة فيه (والثاني) يعتقد ويلزمه الذبح
 وتفرقة اللحم على الفقراء (فإن قلنا :) يعتقد ، أو تلفظ مع ذلك بالتصدق
 أو نواه ، فهل يتعين التصديق باللحم ؟ أم لا يجوز نقله إلى غيرهم ؟ فيه

طريقان (المذهب) أنهم يتعينون (والثاني) فيه وجهان مأخوذان من نقل الصدقة .

(فان قلنا :) لا يتعينون لم يجب الذبيح بتلك البلدة بخلاف مكة فانها محل ذبيح الهدايا (وإن قلنا) يتعينون فوجهان (أحدهما) لا يجب الذبيح بها ، بل لو ذبح خارجها ونقل اللحم إليها طريا جاز ، وبه قطع البغوى وجماعة (والثاني) يتعين إراقة الدم فيها كسكة ، وبهذا قطع العراقيون ، وحكوه عن نصه في الأم . أما إذا قال : لله على أن أضحي ببدة كذا وأفرق اللحم على أهلها فينعتد نذره ويغنى ذكر التضحية عن ذكر التصديق وثبته ، وجعل إمام الحرمين وجوب التفرقة على أهلها ووجوب الذبيح بها على الخلاف السابق ، قال : ولو اقتصر على قوله : أضحي بها فهل يتضمن ذلك تخصيص التفرقة عليهم ؟ فيه وجهان ، الصحيح الذي جرى عليه الأئمة وجوب الذبيح والتفرقة بها . وفي فتاوى القفال أنه لو قال : إن شفى الله مريضى فله على أن أتصدق بعشرة دراهم على فلان فشفاه الله تعالى ، لزمه التصديق عليه ، فان لم يقبل لم يلزمه شيء . وهل لفلان مطالبته بالتصدق بعد الشفاء ؟ قال : يحتمل أن يقال : نعم ، كما لو نذر إعتاق عبد معين إن شفى فشفى ، فان له المطالبة بالإعتاق ، وكما لو وجبت الزكاة والمستحقون في البلد محصورون ، فان لهم المطالبة ، والله أعلم .

(الرابعة) إذا قال : لله على أن أضحي ببدة أو أهدي بدنة ، قال إمام الحرمين : البدنة في اللغة مختصة بالواحد من الإبل ، ثم الشرع قد يقيم مقامها بقر أو سباع من الغنم ، وقال الشيخ أبو حامد وجماعة : اسم البدنة على الإبل والبقر والغنم جميعا وهذا هو الصحيح ، وقد نقله الأزهري وخلافه من أهل اللغة ، وصرحوا بأنه يطلق على الإبل والبقر

والغنم الذكر والأشئ . ولكن اشتهر في اصطلاح الفقهاء اختصاص البدنة بالإبل . قال أصحابنا : فإذا نذر بدنة فله حالان :

(أحدهما) أن يطلق التزام البدنة فله إخراجها من الإبل ، وهل له العدول إلى بقرة أو سبع من الغنم ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) لا (والثاني) نعم (والثالث) وهو الصحيح المنصوص أنه إن وجد الإبل لم يجز العدول وإلا جاز . وقد ذكر المصنف دليل الأوجه الثلاثة ، ويشترط في البدنة والبقرة وكل شاة أن تكون مجزئة في الأضحية .

(الحال الثاني) أن يقيد فيقول : لله على أن أضحي ببدنة من الإبل أو ينويها فلا يجزئه غير الإبل إذا وجدت بلا خلاف ، فإن عدمت فوجهان مشهوران (أحدهما) يصبر إلى أن يجدها ولا يجزئه غيرها (والثاني) وهو الصحيح المنصوص أن البقرة تجزئه بالقيمة . فإن كانت قيمة البقرة دون قيمة البدنة من الإبل لزمه إخراج الفاضل . هذا هو المذهب ، وفيه وجه آخر أنه لا تمنين القيمة كما في حال الامتلاق والصحيح الأول .

واختلفوا في كيفية إخراج الفاضل فذكر الروياني في كتابه الكافي أنه يشتري بقرة أخرى إن أمكن وإلا فهل يشتري به شقشا أو يتصدق على المساكين بدراهم ؟ فيه وجهان . وفي تعليق الشيخ أبي حامد أنه يتصدق به . وقال المتولي : يشارك إنسانا في بدنة أو بقرة أو يشتري به شاة ، والله أعلم . وإذا عدل إلى الغنم في هذه الحالة اعتبرت القيمة أيضا . ثم نقل الروياني في كتابه جامع الجوامع أنه إذا لم يجد الإبل في حالة التقيد ينخير بين البقرة والسبع من الغنم ، لأن الاعتبار بالقيمة والذي ذكره ابن كج والمتولي وغيرهما أنه لا يعدل إلى الغنم مع القدرة على البقر لأنها أقرب . ولو وجد ثلاث شياه بقيمة البدنة فوجهان (أحدهما) لا تجزئه . بل عليه أن يتم السبع من ماله (والثاني) تجزئه لوفائهن بالقيمة . قاله أبو الحسين النسوي من أصحابنا المتقدمين في زمن ابن خيران وأبي إسحاق المروزي .

(فروع) لو نذر شاة فجعل بدلها بدنة جاز بلا خلاف • وهل يكون جميعها فرضا ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما وسبق ذكرهما في آخر باب صفة الوضوء ، وفي صفة الصلاة وفي الزكاة وفي الحج (أصحهما) يقع سبعها واجبا والباقي تطوعا (والثاني) يقع الجميع واجبا • (فإن قلنا) كلها واجبة لم يجوز الأكل منها إذا قلنا بالمذهب : إنه لا يجوز الأكل من الهدى والأضحية الواجبين (وإن قلنا) : الواجب السبع جاز الأكل من الزائد وقال الشيخ أبو حامد : يجوز أكل الزائد كله • والله أعلم •

(فروع) إذا نذر أن يهدي شاة بعينها لزمه ذبحها ، فإن أراد أن يذبح عنها بدنة لم يجزئه لأن الشاة تعينت فلا يجوز غيرها كما لو نذر إعتاق عبد معين والله أعلم •

(فروع) قال الشافعي في الأم : لو قال : إذا أهدى هذه الشاة نذرا لزمه أن يهديها إلا أن تكون نيته أنى سأحدث نذرا أو سأهديها فلا يلزمه • قال : فلو نذر أن يهدي هديا ونوى بهيمة أو جديا أو رضيعا أجزأه • هكذا نص عليه • قال أصحابنا : والقولان السابقان فيما إذا أطلق نذر الهدى ولم ينو شيئا قال الشافعي ولو نذر أن يهدي شاة لا تجزى • في الأضحية أجزأته • قال : ولو أهدى كاملة كان أفضل • والله أعلم •

(فروع) يجزى الذكر والأنثى والخصى والفحل في جميع ذلك سواء كان الواجب من الإبل أو البقر أو الغنم بلا خلاف لوقوع الاسم عليه •

(الخامسة) إذا نذر الإهداء لرتاج الكعبة لزم صرفه في كسوتها • وإن قصد صرفه في طيها أو غير ذلك مما يصح نذره صرف إليه • وإن نذر الإهداء إلى بلد آخر — فإن صرح بصرفه في عمارة مسجد ذلك البلد

أو نواه أو صرح بصرفه في قرية أخرى مثلها أو نواه - صرفه في ذلك ، وإن أطلق فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) يصرفه فيما شاء من وجوه القرى في ذلك البلد (وأصحهما) يتعين صرفه إلى مساكن ذلك البلد المقيمين فيه والواردين ، وهما مبنيان على الوجهين انسابتين أن النذر المطلق هل يحمل على المعهود أم على ما يقع عليه الاسم ؟ (إن قلنا) بالأصح وهو الحمل على المعهود تعين للمساكين وإلا فلا ، والله تعالى أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : تطيب الكعبة وسترها من القرى ، سواء سترها بالحرير وغيره ، ولو نذر سترها أو تطيبها صح نذره بلا خلاف . أما إذا نذر هديا لرتاج الكعبة وطيبها فقال الشيخ إبراهيم المروودي وغيره : ينقله ويسلمه إلى القيم ليصرفه في الجهة المذكورة إلا أن يكون قد نوى ، أو نص في نذره أن يتولى ذلك بنفسه فيلزمه . أما إذا نذر تطيب مسجد المدينة أو الأقصى أو غيرها ففي انعقاد نذره تردد لإمام الحرمين ، ومال الإمام إلى تخصيص الانعقاد بالمسجد الحرام ، والمختار الصحة في كل مسجد ، لأن تطيبها سنة مقصودة ، فلزمت بالنذر كسائر الطاعات .

(فرع) قد ذكرنا أن من نذر هديا مطلقا لزمه في أصح القولين ما يجزئه في الأضحية ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد . وقال داود : ما يقع عليه اسم هدى : وهو قولنا الآخر ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر صلاة لزمه ركعتان في أظهر القولين ، لأن أقل صلاة واجبة في الشرع ركعتان ، فحمل النذر عليه ، ونلزمه ركعة في القول الآخر ، لأن الركعة صلاة في الشرع وهي الواجب فلزمه ذلك ، وإن نذر الصلاة في مسجد غير المساجد الثلاثة ، وهي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى ، جاز له أن يصلي في غيره ، لأن ما سوى المساجد الثلاثة في الحرمة والفضيلة واحد ، فلم ينعين بالنذر ، وإن نذر الصلاة في المسجد الحرام لزمه فعلها فيه ، لأنه يختص

بالنذر ، والصلاة فيه أفضل من الصلاة في غيره ، والدليل عليه ما روى عبد الله ابن الزبير رضى الله عنه ان النبي ﷺ قال « صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى هذا » فلا يجوز ان يسقط ما نذره بالصلاة في غيره . وإن نذر الصلاة في مسجد المدينة أو المسجد الأقصى ففيه قولان :

(أحدهما) يلزمه لأنه ورد الشرع فيه بشد الرحال إليه فأنشبه المسجد الحرام (والثاني) لا يلزمه لأنه لا يجب قصده بالنسك فلا تتمين الصلاة فيه بالنذر كسائر المساجد . فإن قلنا يلزمه فصلى في المسجد الحرام أجزاء عن النذر ، لأن الصلاة في المسجد الحرام أفضل فسقط به فرض النذر ، وإن نذر ان يصلى في المسجد الأقصى فصلى في مسجد المدينة أجزاء ، لما روى جابر رضى الله عنه ان رجلا قال « يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة ان أصلى في بيت المقدس ركعتين ، فقال : صل ههنا ، فاعاد عليه فقال : صل ههنا ثم اعاد عليه فقال : شأنك » ولأن الصلاة فيه أفضل من الصلاة في بيت المقدس ، فسقط به فرض النذر .

(الشرح) أما حديث عبد الله بن الزبير فرواه أحمد بن حنبل في مسنده والبيهقي بإسناد حسن ، وسبق بيانه في أواخر باب صفة الحج في مسألة استحباب دخول البيت . وأما حديث جابر فصحيح رواه أبو داود في سننه بلفظه بإسناد صحيح . وقوله ﷺ : « شأنك » هو منصوب أى ألزم شأنك ، فإن شئت أن تفعله فافعله . وقوله : « وورد الشرع بشد الرحال إليه » احتراز من غير المساجد الثلاثة ، وفي بيت المقدس لغتان مشهورتان (إحداهما) فتح الميم وإسكان القاف وكسر الدال (والثانية) ضم الميم وفتح القاف والدال المشددة .

(أما الأحكام) فإن نذر صلاة مطلقة ففيها يلزمه قولان مشهوران (أحدهما) ركعتان (والثاني) ركعة ، وذكر المصنف دليلهما ، وهما مبنيان على القاعدة السابقة أن النذر هل يسلك به في صفاته مسلك واجب الشرع أو مسلك جائزه . أما إذا قال : لله على [أن] أمشى إلى بيت الله الحرام

أو آتبه أو أمشى إلى البيت الحرام لزمه إتيانه • هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور لقوله ﷺ « من نذر أن يطيع الله فليطعه » وهو صحيح سبق بيانه • وقيل في لزومه قولان حكاهما الرافعي ، وليس بشيء • ولو قال : لله على أن أمشى إلى بيت الله أو آتبه ولم يقل الحرام ، ففيه خلاف منهم من حكاه وجهين ، ومنهم من حكاه قولين (أحدهما) يحمل على البيت الحرام وهو بيت مكة (وأصحهما) لا ينعقد نذره إلا أن ينوي البيت الحرام ، لأن جميع المساجد بيوت الله تعالى ، وقد ذكر المصنف المسألة في آخر الباب ، وستزيدها إيضاحا هناك إن شاء الله تعالى •

ولو قال : لله على أن أمشى إلى الحرم أو المسجد الحرام أو مكة أو ذكر بقعة من بقاع الحرم ، كالصفا والمروة ومسجد الخيف ومنى ومزدلفة ومقام إبراهيم وغيرها فهو كما لو قال إلى بيت الله الحرام ، حتى لو قال : آتني دار أبي جهل أو دار الخيزران كان الحكم كذلك باتفاق الأصحاب لشمول حرمة الحرم في تنفير الصيد وغيره • ولو نذر أن يأتي عرفات فإن أراد التزام الحج وعبر عنه بحضور عرفات أو نوى أن يأتيها محرما انعقد نذره بالحج ، فإن لم ينو ذلك لم ينعقد نذره لأن عرفات من الحل فهي كبلد آخر • وفيه وجه لأبي على ابن أبي هريرة أنه لو نذر أن يأتي عرفات يوم عرفات لزمه أن يأتيها حاجا • وقيد المتولى هذا الوجه بما إذا قال ذلك يوم عرفات بعد الزوال •

وقال القاضي حسين : يكفي في لزوم ذلك أن يحضر له حضورها يوم عرفة • وربما قال بهذا الجواب على الإطلاق • والمذهب ما قدمناه • وبه قطع جماهير الأصحاب • ولو قال : لله على أن آتني مر الظهران أو بقعة أخرى قريبة من الحرم لم يلزمه شيء بلا خلاف قال أصحابنا : وإذا التزم الإتيان إلى الكعبة فسواء التزمه بلفظ المشي والإتيان والانتقال

والذهاب والمضى والمصير والمسير ونحوها . ولو نذر أن يمس شوبه حطيم
الكعبة فهو كما لو نوى إتيانها والله أعلم .

أما إذا نذر أن يأتى مسجد رسول الله ﷺ أو المسجد الأقصى ففى
لزم إتيانها قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما . قال فى البويطى :
يلزم ، وقال فى الإملاء : لا يلزم ويلغو النذر . وهذا هو الأصح عند
أصحابنا العراقيين والرويانى وغيرهم . قال أصحابنا : فإن قلنا بالمذهب :
إنه يلزمه إتيان المسجد الحرام بالتزامه قال الصيدلانى وغيره : إن حملنا
النذر على أقل واجب الشرع لزمه حج أو عمرة وهذا هو نص الشافعى
رحمه الله فى المسألة . وهو المذهب .

(وإن قلنا) لا يحصل على أقل واجب الشرع بنى على أصل آخر ،
وهو أن دخول مكة هل يوجب الاحرام بحج أو عمرة ؟ وفيه قولان سبقا
(أصحابنا) لا يوجب (فإن قلنا) يوجبها فإذا أتاه لزمه حج أو عمرة (وإن
قلنا) لا فهو كمسجد المدينة والأقصى ، ففيه القولان فى أنه هل يلزمه
إتيانه ؟ وإذا لزم فتفريعه كتفريع المسجدين ، كما سنوضحه إن شاء الله
تعالى .

أما إذا أوجبنا إتيان مسجد المدينة والأقصى فهل يلزمه مع الإتيان
شئ آخر ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا ، إذ لم يلتزمه (وأصحابنا) نعم لأن
الإتيان المجرد ليس بقربة ، وإنما يقصد لغيره ، فعلى هذا فيما يلزمه أوجه
(أحدهما) يتعين أن يصلى فى المسجد الذى أتاه . قال إمام الحرمين : الذى
أراه أنه لا يلزمه ركعتان بل تكفيه ركعة قولاً واحداً ، وذكر ابن الصباغ
والأكثر أن يصلى ركعتين . قال ابن القطان : وهل يكفى أن يصلى
فريضة أم لا بد من صلاة زائدة ؟ فيه وجهان (أصحابنا) لا تكفى الفريضة
بناء على وجهين فيمن نذر أن يعتكف شهر الصوم هل يكفى أن يعتكف
فى رمضان ؟ (أصحابنا) لا يكفيه (والوجه الثانى) من الأوجه أنه يتعين

أن يعتكف فيه ولو ساعة لأن الاعتكاف أخص القريات بالمسجد (والثالث) وهو الأصح يتخير بينهما ، وبه قطع البغوي وغيره . قال الشيخ أبو علي السنجي : يكفي في مسجد المدينة أن يزور قبر النبي ﷺ وحكاه عنه إمام الحرمين ، وتوقف فيه من جهة أن الزيارة لا تتعلق بالمسجد وتعظيمه ، قال وقياسه أنه لو تصدق في المسجد أو صام يوماً كفاه ، قال : والظاهر الاكتفاء بالزيارة ، والله أعلم .

وإذا نزلنا المسجد الحرام منزلة المسجدين وأوجبنا ضم قربة إلى الإتيان ففي تلك القربة أوجه (أحدها) الصلاة (والثاني) الحج أو العمرة (والثالث) يتخير . قال إمام الحرمين : ولو قيل يكفي الطواف لم يعد والله أعلم . قال أصحابنا ومتى قال : أمشى إلى بيت الله الحرام لم يكن له الركوب على أصح الوجهين ، بل يلزمه المشي كما سنذكره إن شاء الله تعالى فيما إذا قال : أحج ماشياً (والوجه الآخر) يشي من الميقات ويجوز الركوب قبله . وذكر القاضي أبو الطيب وكثير من العراقيين أنه لا خلاف بين الأصحاب أنه يشي من دورية أهله ، لكن هل يحرم من دورية أهله ، أم من الميقات ؟ فيه وجهان . قال أبو إسحاق : من دورية أهله . وقال أبو علي الطبري من الميقات وهو الأصح . ولو قال : أمشى إلى مسجد المدينة أو الأقصى وأوجبنا الإتيان ففي وجوب المشي وجهان أصحهما الوجوب . ولو كان لفظ الناذر الإتيان أو الذهاب أو غيرها مما يساوي المشي فله الركوب بلا خلاف . والله أعلم .

(أما) إذا نذر إتيان مسجد آخر سوى الثلاثة فلا يعتقد نذره بلا خلاف ، لأنه ليس في قصدها قربة . وقد صح عن النبي ﷺ قال « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والأقصى ، ومسجدي » قال إمام الحرمين : كان شيخى يفتى بالمنع من شد الرحال إلى غير هذه الثلاثة لهذا الحديث قال : وربما كان يقول : محرم . قال الإمام : والظاهر

أنه ليس فيه تحريم ولا كراهة . وبه قال الشيخ أبو علي ومقصود الحديث بيان القرية بقصد المساجد الثلاثة .

(واعلم) أنه سبق في الاعتكاف أن من عين بنذره مسجد المدينة أو الأقصى للاعتكاف تعين على أصح القولين والفرق أن الاعتكاف عبادة في نفسه . وهو مخصوص بالمسجد ، فإذا كان للمسجد فضل فكأنه التزم فضيلة في العبادة المترتبة والاثنيان بخلافه ويوضحه أنه لا خلاف أنه لو نذر إثنيان سائر المساجد لم يلزمه وفي مثله في الاعتكاف خلاف والله أعلم .

(فسر) إذا نذر الصلاة في موضع معين لزمه الصلاة ، ثم إن عين المسجد الحرام تعين للصلاة المترتبة وإن عين مسجد المدينة أو الأقصى فطريقان . قال الأكثرون : في تعينه القولان في لزوم الإثنيان . وقطع المرازقة بالتعيين ، والتعيين هنا أرجح كالاكتكاف . وإن عين سائر المساجد والمواضع لم تتعين . وإن عين مسجد المدينة أو الأقصى للصلاة وقلنا بالتعيين فصلى في المسجد الحرام خرج عن نذره على الأصح بخلاف العكس وهل تقوم الصلاة في أحدهما مقام الصلاة في الآخر ؟ فيه ثلاثة أوجه : (أحدها) تقوم (والثاني) لا (والثالث) وهو الأصح وهو المنصوص في البويطي : يقوم مسجد المدينة مقام المسجد الأقصى ، ولا يقوم الأقصى مقام مسجد المدينة ويؤيده الحديث السابق والله أعلم .

وذكر إمام الحرمين أنه لو قال : أصلى في مسجد المدينة فصلى في غيره ألف صلاة لم يخرج عن نذره ، كما لو نذر ألف صلاة لم يخرج عن نذره بصلاة واحدة في مسجد المدينة ، قال : وكان شيخى يقول : لو نذر صلاة في الكعبة فصلى في أطراف المسجد خرج عن نذره ، لأن الجميع من المسجد الحرام والله أعلم .

(فسر) سبق أن المذهب في نذر المشي إلى بيت الله الحرام أنه

يجب قصده بحج أو عمرة ، فلو قال في نذره : أمشي إلى بيت الله الحرام بلا حج ولا عمرة فوجهان (أحدهما) يتعقد نذره ويلغو قوله بلا حج ولا عمرة (والثاني) لا يتعقد . ثم إذا أثناء فان أوجبتا إحراما لدخول مكة لزمه حج أو عمرة (وإن قلنا) لا ، فعلى ما ذكرنا في مسجد المدينة والأقصى ، والصحيح هنا لزومه ، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في آخر الباب وسنزيدها هناك إيضاحا إن شاء الله تعالى .

(فرع) لو قال : لله على أن أصلي الفرائض في المسجد ، قال الغزالي : يلزمه إذا قلنا : صفات الفرائض تفرد بالالتزام .

(فرع) قال القاضي ابن كج : إذا نذر أن يزور قبر النبي ﷺ فعندي أنه يلزم الوفاء بذلك وجها واحدا ولو نذر أن يزور قبر غيره فوجهان .

(فرع) قال المتولي : لو قال : لله على أن أمشي إلى مكة ونوي بقلبه حاجا أو معتبرا انعقد النذر على ما نوي ، وإن نوي إلى بيت الله الحرام حصل ما نواه كأنه تلفظ به ، والله أعلم .

(فرع) ذكر المصنف في أثناء كلامه ودليله هنا أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل منها في غيره ، وهذا مبني على أن مكة أفضل من المدينة ، وهو مذهبنا لا خلاف فيه عندنا . وبه قال جمهور العلماء ، وقال مالك ومطائفة : المدينة أفضل وسبقت المسألة واضحة في آخر باب ما يجب بمحظورات الإحرام ، وفي أواخر باب صفة الحج في مسألة دخول الكعبة .

(واعلم) أنا حكينا هناك أن القاضي عياضا نقل الاجماع على أن موضع قبر النبي ﷺ أفضل الأرض ، وأن الخلاف إنما هو فيما سواه ، ولم أر لأصحابنا تعرضا لما نقله والله أعلم ، ثم إن مذهبنا أن تفضيل الصلاة

في مسجدى مكة والمدينة لا يختص بصلاة الفرض ، بل يعم الفرض والنفل ، وقد صرح المصنف بمعنى هذا في باب استقبال القبلة ، وبه قال طائفة من أصحاب مالك ، وقال الطحاوى : يختص بالفروض وهو إطلاق الأحاديث الصحيحة .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نذر صلاة مطلقة :

(الأصح) عندنا يلزمه ركعتان ، وبه قال مالك وأبو حنيفة ، ورواية عن أحمد ، وعنه رواية أخرى أنه يكفي ركعة .

(فرع) لو نذر المشى إلى المسجد الحرام لزمه ذلك ، كما لو قال : إلى بيت الله الحرام ، هذا مذهبننا ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا يلزمه شيء ، قال : وإننا يلزمه إذا قال : إلى بيت كداء أو إلى مكة أو إلى الكعبة استحسانا .

(فرع) إذا نذر أن يصلى في المسجد الحرام فصلى في غيره لم يجزه عندنا وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف وداود . وقال أبو حنيفة : يجزئه ، دليلنا أنه فضيلة فلزمه كالصوم والصلاة .

(فرع) إذا نذر المشى إلى مسجد المدينة أو الأقصى لم يلزمه ذلك في أصح القولين عندنا ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك وأحمد : يلزمه .

(فرع) إذا نذر المشى إلى مسجد غير المساجد الثلاثة ، وهى الحرام والمدينة والأقصى ، لم يلزمه ولا يتعقد نذره عندنا ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وجماعير العلماء . لكن قال أحمد : يلزمه كفارة يمين ، وقال الليث بن سعد : يلزمه المشى إلى ذلك المسجد . وقال محمد بن مسلمة المالكي : إذا نذر قصد مسجد قباء لزمه للحديث المشهور في الصحيحين « أن النبي ﷺ كان يأتي قباء كل سبت راكباً وماشيّاً » .

(فرع) إذا نذر النسي إلى الصفا أو المروة أو متى — فذهبنا أنه يلزمه الحج والعمرة . وبه قال أحمد وأشباه المالكي . وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن القاسم المالكي : لا يلزمه ، دليلنا أنه موضع من الحرم فأشبه الكعبة .

(فرع) إذا نذر صلاة في مسجد المدينة أو الأقصى ، فهل يتعين ؟ فيه قولان عندنا ، سبق بيانها ، ومن قال بالتعين مالك وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا يتعين ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر الصوم لزمه صوم يوم لأن أقل الصوم يوم ، وإن نذر صوم سنة بعينها لزمه صومها مبتاعاً ، كما يلزمه صوم رمضان مبتاعاً ، فإذا جاء رمضان صام عن رمضان ، لأنه مستحق بالشرع ، ولا يجوز أن يصوم فيه عن الفطر ، ولا يلزمه قضاؤه عن الفطر ، لأنه لم يدخل في النذر ، ويفطر في العيدين وأيام التشريق ، لأنه مستحق للفطر ، ولا يلزمه قضاؤه لأنه لم يتناولها النذر ، وإن كانت امرأة فحاضت فهل يلزمها القضاء ؟ فيه قولان .

(أحدهما) لا يلزمها ، لأنه مستحق للفطر ، فلا يلزمها قضاؤه كأيام العيد (والثاني) يلزمها لأن الزمان محل للصوم وإنما تفطر هي وحدها ، فإن أفطر فيه لغير عذر — نظرت فإن لم يشترط فيه التتابع — أتم ما بقى لأن التتابع فيه يجب لأجل الوقت ، فهو كالصائم في رمضان إذا أفطر بغير عذر ، ويجب عليه قضاؤه كما يجب على الصائم في رمضان ، وإن شرط التتابع لزمه أن يستأنف ، لأن التتابع لزمه بالشرط ، فبطل بالفطر كصوم النهار .

وإن أفطر لمرض — وقد شرط التتابع — ففيه قولان (أحدهما) ينقطع التتابع ، لأنه أفطر باختياره (والثاني) لا ينقطع ، لأنه أفطر بعذر فأشبهه الفطر بالحض ، فإن قلنا : لا ينقطع التتابع فهل يجب القضاء ؟ فيه وجهان بناء على القولين في الحائض ، وقد بيناه ، وإن أفطر بالسفر ، فإن قلنا : إنه ينقطع التتابع بالمرض ، فالسفر أولى . وإن قلنا : لا ينقطع بالمرض . غنى السفر وجهان (أحدهما) لا ينقطع لأنه أفطر بعذر فهو كالفطر بالمرض .

(والثاني) ينقطع ، لأن سببه باختياره بخلاف المرض . وإن نذر سنة غير معينة — فإن لم يشترط التتابع — جاز متتابعاً ومتفرقاً لأن الاسم يتناول الجميع فإن صام شهراً بالأهلة وهي ناقصة أجزاء ، لأن الشهور في الشرع بالأهلة ، وإن صام سنة متتابعة لزمه قضاء رمضان وأيام العبد ، لأن الفرض في الذمة فانتقل فيها لم يسلم منه إلى البدل ، كالمسلم فيه إذا رد بالعيب ، وبخلاف السنة المعينة فإن الفرض فيها يتعلق بمعين فلم ينتقل فيها لم يسلم إلى البدل كالمسلمة المعينة إذا ردها بالعيب ، وأما إذا اشترط فيها التتابع فإنه يلزمه صومها متتابعاً على ما ذكرناه .

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله : إذا أطلق التزام الصوم فقال : لله على صوم أو أن أصوم لزمه صوم يوم ، قال الرافعي : ويحى فيه وجه ضعيف أنه يكفي إمساك بعض يوم ، بناء على أن النذر ينزل على أقل ما يصح من جنسه ، وأن إمساك بعض اليوم صوم ، وسنذكرهما إن شاء الله تعالى . فلو نذر صوم أيام وبينها فذاك ، وإن أطلق الأيام لزمه ثلاثة . ولو قال : أصوم دهرًا أو حينًا كفاه صوم يوم ، وهل يجب تبييت النية في الصوم المنذور أم يكفي نية قبل الزوال ؟ فيه طريقتان ، قطع المصنف في كتاب الصيام وكثيرون أو الأكثرون باشتراط التبييت ، وذكر آخرون فيه قولين أو وجهين بناء على القاعدة السابقة أنه هل يسلك بالنذر مسلك الواجب أم الجائز ؟ (إن قلنا) مسلك الواجب اشترط التبييت وإلا فلا ، والله أعلم .

وأما إذا لزمه صوم يوم بالنذر فيستحب المبادرة به ، ولا تجب المبادرة ، بل يخرج عن نذره بأي يوم صامه من الأيام التي تقبل الصوم غير رمضان . ولو نذر صوم يوم خيس ولم يعين صام أي خيس شاء ، فإذا مضى خيس ولم يصم مع التمكن استقر في ذمته حتى لو مات قبل الصوم فدى عنه . ولو عين في نذره يوماً كأول خيس من الشهر ، أو خيس هذا الأسبوع تعين على المذهب ، وبه قطع الجمهور فلا يصح

الصوم قبله ، فإن أخره عنه صام قضاء ، سواء أخره بعذر أم لا لكن إن أخره بغير عذر أثم ، وإن أخره بعذر سفر أو مرض لم يَأْثَم .

وقال الصيدلاني وغيره : في تعينه وجهان (الصحيح) تعينه (والثاني) لا ، كما لو عين مكانا ، فعلى هذا قالوا : يجوز الصوم قبله وبعده . قال أصحابنا : ولو عين يوما من أسبوع والتبس عليه فينبغي أن يصوم يوم الجمعة لأنه آخر الأسبوع . فإن لم يكن هو المعين في نفس الأمر أجزاءه وكان قضاء ، ومما يدل على أن يوم الجمعة آخر الأسبوع ويوم السبت أوله ، حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : « أخذ ⁽¹⁾ رسول الله ﷺ بيدي فقال : خلق الله التربة يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق

(1) أدخل الطهارة هذا الحديث ففسروا لأول سورة الانعام قال البيهقي : وزعم أهل العلم بالحديث أنه غير محفوظ لحالته ما عليه أهل التفسير وأهل التاريخ وزعم بعضهم أن اسماعيل بن أمية إنما أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى عن أيوب بن خالد وإبراهيم بن محمد بن يحيى قال : سألت علي بن المديني عن حديث أبي هريرة « خلق الله التربة يوم السبت » فقال لي : هذا حديث مدني رواه هشام بن يوسف عن ابن جريج عن اسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن أبي رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال : أخذ رسول الله ﷺ بيدي قال علي : وشيك بيدي إبراهيم بن أبي يحيى فقال لي : شيك بيدي أيوب ابن خالد وقال لي : شيك بيدي عبد الله بن رافع وقال لي : شيك بيدي أبو هريرة وقال لي : شيك بيدي أبو القاسم رسول الله ﷺ فقال : خلق الله الأرض يوم السبت فذكر الحديث بنحوه قال علي بن المديني : وما أرى اسماعيل بن أمية أخذه بهذا الأمر إلا عن إبراهيم بن أبي يحيى قال البيهقي : وقد نالني على ذلك موسى بن عبيدة الردي عن أيوب بن خالد إلا أن موسى بن عبيدة ضعيف ولا يثق كلامه يتعاطى شأنه ويتكلمني خطبه سارودة حسا قال : هو من غرائب الصحيح وقد طله البخاري في التاريخ برواية أبي هريرة له عن كعب الأخير قال : وهو الأصح وأنا أريد أول ابن كثير وأرفضه وقد قدم أحد أعضاء مؤتمر المسيرة الثالثة في الفدحة بحثا حول أسبحة الحديث والرّد على من أثار حوله هذه الشبهات وأنت أنه لا تناقض بينه وبين الآية القرآنية في خلق السموات والأرض وعدد أيامها « قل ألتكفون بالذي خلق الأرض في يومين وتجمّلون له أنذادا ذلك رب العالمين وقد روي فيها أنواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ثم استوى إلى السماء وهي دخان .. الخ » . ذلك هو الدكتور الرّسّلي رئيس لجنة الموسوعة بالكويت وقد وزع بحثه على أعضاء المؤتمر وقد استراحت نفس حين عرض بحثه على اللجنة فلم يسلم بحث من نقدي له ونقضي له أحيانا إلا عدا البحث فقد أعجبت به وأنت عليه خيرا لحرصي على ألا تتبدل السنة .

النور يوم الأربعاء ، وبعث فيها الدواب يوم الخميس ، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق ، في آخر ساعة من النهار فيما بين العصر إلى الليل » رواه مسلم في صحيحه ، قال أصحابنا : ولو نذر صوم يوم مطلق من أسبوع معين صام منه أى يوم شاء ، والله أعلم •

(فرع) اليوم المعين بالنذر لا يثبت له خواص رمضان ، سواء عيناه بالنذر أم جوزناه من الكفارة بالفطر بالجماع فيه ووجوب الامساك لو أفطر وعدم قبول صوم آخر من قضاء أو كفارة أو غيرهما ، بل لو صامه من قضاء أو كفارة صح بلا خلاف ، كذا قاله إمام الحرمين • وحكى البغوى وجها ضعيفا أنه لا يتعد كأيام رمضان ، والله أعلم •

(فرع) الخلاف السابق في أن اليوم المعين بالنذر هل يتعين ؟
يجرى مثله في الصلاة إذا عين لها في نذرها وقتا وفي الحج إذا عين في نذره سنة ، وجزم البغوى بالتعين ، فقال : لو نذر صلاة في وقت عينه غير أوقات النهى تمين ، فلا يجوز قبله ولا يجوز التأخير عنه بلا عذر ، وإذا لم يصل فيه وجب القضاء ، ولو نذر أن يصلى ضحوة صلى في ضحوة أى يوم شاء • ولو صلى في غير الضحوة لم يجزه • ولو عين ضحوة فلم يصل فيها قضى أى وقت شاء من ضحوة أو غيرها • ولو عين للصدقة وقتا قال الصيدلانى : يجوز تقديسها على وقتها بلا خلاف •

(فرع) إذا نذر صوم أيام بأن قال : لله على صوم عشرة أيام ، فالقول في المبادرة مستحبة وليست واجبة ، وفي أنه إذا عينها هل تمين ؟ على ما ذكرناه في اليوم الواحد ، ويجرى الخلاف في تعين الشهر والسنة المعينين في النذر ، والصحيح التمين في الجميع ، وحيث لا نذكره أو الأصحاب يكون اقتصارا على الصحيح ، ويجوز صوم هذه الأيام متفرقة ومتتابعة لحصول الوفاء بالمسمى • وإن عين النذر بالتتابع لزمه ، فلو أخل به فحكه حكم صوم الشهرين المتتابعين • ولو قيد بالتفريق فوجهان

(أحدهما) لا يجب التفريق (وأصحهما) يجب ، وبه قطع ابن كج والبغوي وغيرهما ، لأن التفريق معتبر في صوم التمتع ، فعلى هذا قالوا : لو صام عشرة أيام متتابعة حسبت له خمسة ، ويلغى بعد كل يوم يوم .

(فسرع) إذا نذر صوم شهر فظر إن عينه كرجب أو شعبان ، أو قال أصوم شهرا من الآن ، فالصوم يقع متتابعاً لتعين أيام الشهر ، وليس التابع مستحقاً في نفسه حتى لو أفطر يوماً لا يلزمه الاستئناف ، ولو فاتته الجميع لم يلزمه التابع في قضاؤه كرمضان ، فلو شرط التابع فوجهان (أحدهما) لا يلزمه ، لأن شرط التابع مع تعيين الشهر لغو ، وبهذا قال القفال (وأصحهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين : يلزمه ، حتى لو أفسد يوماً لزمه الاستئناف ، وإذا فات لزمه قضاؤه متتابعاً . ولو أطلق فقال : أصوم شهرا فله التفريق والتتابع ، فإن فرق صام ثلاثين يوماً ، وإن تابع وابتدأ بعد مضي بعض الشهر الهلالي فكذلك ، وإن ابتدأ في أول الشهر وخرج ناقصاً كماء لأنه شهر ، والله أعلم .

(فسرع) إذا نذر صوم سنة فله حالان (أحدهما) أن يعين سنة متوالية بأن يقول : أصوم سنة كذا أو سنة من أول شهر كذا أو من الغد ، فصيامها يقع متتابعاً لضرورة الوقت ويصوم رمضان عن فرضه ويفطر العيدين ، وكذا التشريق إذا قلنا بالمذهب إنه يحرم صوم أيام التشريق ، ولا يجب قضاء رمضان والعيدين والتشريق لأنها غير داخلة في النذر . ولو أفطرت المرأة فيها بحيض أو تقاس ففى وجوب القضاء قولان . وقيل وجهان (أصحهما) لا يجب كالعيد ، وبه قال الجمهور ، وصححه أبو على الطبري وابن القطان والرويانى وغيرهم .

ولو أفطر بالمرض ففيه هذا الخلاف ، ورجح ابن كج وجوب القضاء لأنه لا يصح أن ينذر صوم أيام الحيض ويصح أن ينذر صوم أيام المرض . ولو أفطر بالسفر فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما)

يجب القضاء قطعاً (والثاني) فيه القولان ، وبه قال ابن كجب . ولو أفطر بعض الأيام بغير عذر أثم ولزمه القضاء بلا خلاف ، وسواء أفطر بعذر أم بغيره لا يلزمه الاستئناف ، وإذا فات صوم السنة لم يجب التتابع في قضاؤه كرمضان ، هذا كله إذا لم يتعرض للتتابع ، فإذا شرط التتابع مع تعيين السنة فعلى الوجهين السابقين في الشهر (أصحهما) وجوب الوفاء به ، فعلى هذا إن أفطر بلا عذر وجب الاستئناف وإن أفطرت بالحض ثم يجب والإفطار بالمرض والسفر له حكم الشهرين المتتابعين ، فإن قلنا لا يبطل التتابع ففي القضاء الخلاف السابق . ولو قال : لله على صوم هذه السنة تناول السنة الشرعية ، وهي من المحرم إلى المحرم ، فإن كان مضى بعضها لم يلزمه إلا صوم الباقي ، فإن كان رمضان باقياً لم يلزمه قضاؤه عن النذر ولا قضاء العيدين ، وفي التشريق والحض والمرض ما ذكرناه في جميع السنة .

(الحال الثاني) إذا نذر صوم سنة وأطلق ، فإن لم يشترط التتابع صام ثلاثمائة وستين يوماً أو اثني عشر شهراً بالأهلة أيهما شاء ففعله وأجزأه ، وكل شهر استوعبه بالصوم فناقضه كالكمال فيحسب شهراً ، وإن انكسر شهر أتمه ثلاثين يوماً ، وشوال وذو الحجة منكسران بسبب العيد والتشريق ، ولا يلزمه التتابع هنا بلا خلاف ، فلو صام سنة متوالية قضى العيدين والتشريق ورمضان ، ولا بأس بصوم الشك عن النذر ، ويجب قضاء أيام الحضيض . هذا الذي ذكرناه هو المذهب وبه قطع الجمهور . وحكى الرافعي وجهاً أنه يلزمه ثلاثمائة وستون يوماً مطلقاً ، وجهاً أنه إذا صام من المحرم إلى المحرم ، أو من شهر آخر إلى مثله أجزأه ، لأنه يقال له صام سنة ، وعلى هذا لا يلزمه قضاء العيد والتشريق ورمضان ، والمشهور ما سبق ، هذا كله إذا لم يشترط التتابع ، أما إذا شرط التتابع فقال : لله على أن أصوم سنة متتابعة فيلزمه التتابع ويصوم رمضان عن فرضه ويفطر العيدين والتشريق وهل يلزمه قضاؤهما للنذر ؟ فيه

طريقان (أحدهما) وهو المذهب وبه قطع الجمهور وهو نص الشافعي :
يلزمه القضاء على الاتصال بالمحسوب من السنة (والثاني) فيه وجهان
(أحدهما) هذا (والثاني) لا يلزمه كالسنة المعينة . ثم إنه يحسب الشهر
الهلالى وإن كان ناقصا .

وإذا أفطر بلا عذر وجب الاستئناف بلا خلاف . وإن أفطرت بالحيف
لم يجب الاستئناف ، وفي المرض والسفر ما ذكرناه في الشهرين المتتابعين .
ثم في قضاء أيام المرض والحيف الخلاف المذكور في الحال الأول . وأما
إذا نذر صوم شهر بعينه فحكم قضاء ما يفطره لمرض أو حيف على ما سبق
في السنة . ولو نذرت صوم يوم معين فحاضت ففي وجوب القضاء
القولان ، وإن نذرت صوم يوم غير معين فشرعت في يوم فحاضت لزمها
قضاؤه بلا خلاف .

(فروع) لو نذر صوم ثلاثمائة وستين يوما لزمه صوم هذا العدد
ولا يلزمه فيه التابع . ولو قال متتابعة لزمه التابع ويقضى لرمضان
والعیدین والتشريق على الاتصال ، وحكى الرافعي وجها أن التابع يلغو
هنا ، وهو شاذ ضعيف والله أعلم .

(فروع) قال صاحب العدة والبيان : قال صاحب التلخيص : إذا
نذر أن يصوم في الحرم لا يجزئه في غيره ، قال : قال أصحابنا : هذا غلط
فإن الصوم لا يختص بالحرم ، بل يجوز حيث شاء ، لأن الصوم لا يختلف
 باختلاف الأمكنة ولهذا لا يختص الصوم الذي هو بدل الهدى بالحرم ،
وإن كان مبدله الذي هو الهدى يختص بالحرم . وقال أبو زيد المروزي :
ما قاله صاحب التلخيص يحتل ، لأن الحرم يختص بأشياء ، والمذهب
الأول واتفق صاحب التلخيص وأبو زيد وسائر الأصحاب على أنه إذا نذر
الصوم في موضع غير حرم مكة لا يتعين ، بل يصوم حيث شاء ، والله
تعالى أعلم .

(فسرع) قال صاحب العدة والبيان : إذا قال : لله على صوم هذه السنة لزمه صوم باقى سنة التاريخ ولا يلزمه غير ذلك . لأن السنة تنصرف إلى المعهودة المشار إليها ، وهى سنة التاريخ فكانه قال : باقى هذه السنة .

(فسرع) لو نذر صوم يوم الخميس مثلا لم يجز الصوم قبله ، هذا هو المشهور من مذهبنا كما سبق ، وبه قال مالك وأحمد وداود ، وقال أبو يوسف : يجزئه . دليلنا أنه صوم متعلق بزمان ، فلا يجوز قبله كرمضان .

(فسرع) إذا نذر صوم العيد أو التشريق لم يعتد نذره ولم يلزمه صيام ذلك ولا شئ عليه أصلا . هذا مذهبنا وبه قال جماهير العلماء ، وقال أبو حنيفة : يعتد نذره ولا يصوم ذلك اليوم ، بل يلزمه صوم يوم آخر ، فإن صام العيد أجزاء وخرج عن واجب نذره . دليلنا قوله **يَجِزُ** « لا نذر فى معصية » وهو حديث صحيح سبق بيانه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر أن يصوم في كل اثنين لم يلزمه قضاء اثنين رمضان لأنه يعلم أن رمضان لا بد فيه من الاثنين فلا يدخل في النذر فلم يجب قضاؤها ، وفيما يوافق منها أيام العيد قولان (أحدهما) لا يجب وهو قول المزنئ قياسا على ما يوافق رمضان (والثاني) يجب لأنه نذر ما يجوز أن لا يوافق أيام العيد ، فإذا وافق لزمه القضاء . وإن لزمه صوم الاثنين بالنذر ثم لزمه صوم شهرين متتابعين في كفارة بدا بصوم الشهرين ثم يقضى صوم الاثنين لأنه إذا بدا بصوم الشهرين يمكنه بعد الفراغ من الشهرين أن يقضى صوم الاثنين ، وإذا بدا بصوم الاثنين لم يمكنه أن يقضى صوم الشهرين فكان الجمع بينهما أولى ، فإذا فرغ من صوم الشهرين لزمه قضاء صوم الاثنين لأنه يمكنه صيامهما وإنما تركه لمعارض لزمه القضاء كما لو تركه لمرض . وإن وجب عليه صوم الشهرين ثم نذر صوم الاثنين بدا بصوم الشهرين ثم يقضى صوم الاثنين كما قلنا فيما تقدم . ومن أصحابنا من قال : لا يجب القضاء لأنه استحق صيامه عن الكفارة فلا يدخل في النذر ، والمذهب أنه يلزمه لأنه كان يمكنه صومه عن النذر فإذا صامه عن غيره لزمه القضاء) .

(الشرح) قوله : « اثنا عشر رمضان » كذا في النسخ والصواب اثنا عشر
 يحذف التون قال أصحابنا : إذا نذر صوم يوم الاثنين دائما لزمه الوفاء
 به تفرعا على المذهب أن الوقت المعين في نذر الصوم يتعين . وعلى ذلك
 الوجه الشاذ يصوم بدل الاثنين - أى يوم شاء - ولا تفرع عليه ، وإنما
 التفرع على المذهب كما سبق . ولو نذر صوم اليوم الذى يقدم فيه فلان
 أبدا فقدم يوم الاثنين ففى انعقاد نذر يوم القدوم بعينه القولان المشهوران ،
 وسنشرحهما عقب هذا واضحا إن شاء الله تعالى (وأما) ما بعده من
 الاثنين فيلزمه بلا خلاف ، كما لو نذر صوم الاثنين . واتفق أصحابنا على
 أنه لا يجب قضاء الاثنين الواقعة في رمضان ، لكن لو وقع فيه خمسة
 ففى وجوب قضاء الخامس وجهان ، وقيل : قولان (أصحابهما) لا يجب
 (والثاني) يجب .

وكذا لو وقع يوم العيد يوم الاثنين ، فالأصح أنه لا قضاء أيضا ،
 وأيام التشريق كالعيد بناء على المذهب . وهو أنها لا تقبل الصوم ، ولو
 صدر هذا النذر عن امرأة وأفطرت بعض الاثنين بحيض أو نفاس فالمذهب
 أن القضاء على القولين كالعيد ، وبهذا قطع الجمهور ، وقيل يجب قضاؤه
 قطعا لأن واجبه شرعا يقضى ، وهو رمضان ، فكذا بالنذر والصحيح الأول ،
 ثم إن هذين الطريقين فيما إذا لم يكن لها عادة غالبة ، فإن كانت فعدم
 القضاء فيما تقع عادتها أصح وأقوى وقطع به بعض الأصحاب ، وقيل
 خلافه ، لأن العادة قد تختلف ، ولو أفطرت هذا الناذر بعض الاثنين بالمرض
 فطريقان ، أصحابهما القطع بوجوب القضاء ، والثاني أنه على الخلاف
 السابق فيمن نذر صوم سنة معينة ، والله أعلم .

أما إذا لزمه صوم شهرين متتابعين عن كفارة ، فيجب تقديم صوم
 الكفارة على الاثنين ، سواء تقدم وجوب الكفارة أو تأخر ، لأنه يمكن
 قضاء الاثنين ولو عكس لم يتمكن من الكفارة لفوات التابع ، ثم إن

لزمته الكفارة بعد الاثنتين لزمه قضاء الاثنتين الواقعة في الشهرين ، لأنه أدخل على نفسه صوم الشهرين بعد النذر ، وإن لزمته الكفارة قبل الاثنتين الواقعة في الشهرين فوجهان ، وقيل : قولان •

(أصحهما) عند المصنف والبعوى والرافعي في المحرر وطائفة : يجب القضاء ، وهو المنصوص في رواية الربيع •

(والثاني) لا يجب ، وهو الأصح عند ابن كج والقاضي أبي الطيب والمحامي وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم ، وهو الأصح المختار ، والله أعلم •

ولو نذر صوم شهرين معينين ثم نذر صوم كل اثنين ، فإنه يصوم الشهرين المعينين عن النذر الأول ، ولا يلزمه قضاء الاثنتين ، لأن صومها مستحق بالنذر الأول ، وهذا لا خلاف فيه ، وإن نذر صوم كل اثنين ثم نذر صوم شهرين بأعيانها ؟ فإنه يصوم أيام الشهرين إلا الاثنتين عن النذر الثاني ، وأما الاثنتين فيصومها عن النذر الأول • ولا يلزمه قضاؤها على النذر الثاني لأنها مستحقة للصوم عن النذر الأول فلم يتناولها الثاني ، والله أعلم •

وأما إذا نذر أن يصوم شهرا متتابعاً أو شهرين متتابعين ، أو أسبوعاً متتابعاً ثم نذر الاثنتين ، فإن لم يعين الشهر أو الشهرين فهو كما لو لزمته الكفارة ثم نذر الاثنتين ، وإن عين فقد قال المتولي : بينى على أنه لو عين وقتاً للصوم هل يجوز فيه الصوم عن قضاء أو نذر آخر ؟ وقد سبق بيان الخلاف فيه ، فإن جوزناه فهو كما لو لم يعين وإلا فحكم ذلك الشهر حكم رمضان ، وبهذا قطع البعوى ، وقال أيضاً : إذا صادف نذران زماناً معيناً فيحتمل أن يقال لا ينعقد النذر الثاني وطرد هذا الاحتمال فيما إذا قال : إذا قدم زيد لله على أن أصوم اليوم التالي لقدمه ، وإن قدم عمرو فله على أن أصوم أول خميس بعد قدمه ، فقدماً معاً يوم الأربعاء ، ونقل

عن المذهب أنه يصوم عن أول نذر نذره ، ويقضى يوم النذر الثاني . وفي تعليق الشيخ أبي حامد وغيره أنه لو نذر أن يصوم أول خميس بعد شفاء مريضه ، ونذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ، فشفي المريض ، وأصبح الناذر في أول الخميس صائما فقدم فيه فلان وقع صومه عما نواه (وأما) النذر الآخر - فإن قلنا لا نعتقد - فلا شيء عليه ، وإن قلنا : نعتقد قضي عنه يوما آخر ، والله أعلم .

(فسر) إذا نذر صوم الدهر اعتقد نذره كما سبق في باب صوم التطوع ، ويستثنى منه العيدان والتشريق وقضاء رمضان ، وكذا لو كان عليه كفارة حال النذر . ويلزمه صوم ما سوى ذلك من أيام الدهر ، ولو لزمه كفارة بعد النذر فالمذهب أنه يصوم عنها ويفدى عن النذر . وقال المتولي : يبنى على الأصل السابق أن النذر يسلك به مسلك واجب الشرع أم جائزه ؟ وإن قلنا بالأول لم يصم عن الكفارة ويصير كالعاجز عن جميع الخصال .

(وإن قلنا) بالثاني صام عن الكفارة ، ثم إن لزمته بسبب هو فيه مختار لزمه الفدية وإلا فلا ، ولو أفطر في رمضان بعذر أو غيره لزمه قضاؤه ويقدم على النذر كما تقدم إلا إذا ^(١) ثم إن أفطر بعذر فلا فدية ، وإن تعدى لزمته .

قال إمام الحرمين : لو نوى في بعض الأيام قضاء يوم كان أفطره متعديا فالوجه أنه يصح ، وأن الواجب غير ما فعل ، ثم يلزمه المد لما ترك من الأداء في ذلك اليوم ، قال الرافعي : وينبغي أن يكون في صحته الخلاف السابق في أن الزمان المعين لصوم النذر هل يصح فيه غيره ؟ لأن أيام غيره متعينة للنذر . قال الإمام : وهل يجوز أن يصوم عن المفطر المتعدي في

(١) بيان بالأصل : ولعل السقط (كفر منه) .

حياته وليه ، تفرغاً على أنه يصوم عن الميت وليه ؟ الظاهر جوازه لتعذر القضاء منه ، قال : وفيه احتمال من جهة أنه يطرأ عذر يجوز ترك الصوم له ، ويتصور تكلف القضاء منه ، قال الرافعي : وقد يستفاد من كلام الإمام أنه إذا سافر قضى ما أفطر فيه متعدياً ، وسيأتي النظر إلى أنه هل يلزمه أن يسافر ليقضى ؟ والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ففيه قولان (أحدهما) يصح نذره لأنه يمكنه أن يتحرى اليوم الذي يقدم فيه ، فينوي صيامه من الليل فإذا قدم صار ما صامه قبل القدوم تطوعاً ، وما بعده فرضاً ، وذلك يجوز ، كما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر إتمامه . (والثاني) لا يصح نذره ، لأنه لا يمكنه الوفاء بنذره ، لأنه إن قدم بالنهار فقد مضى جزء منه ، وهو فيه غير صائم ، وإن تحرى اليوم الذي يقدم فيه فنوى من الليل فقدم في أثناء النهار ، كان ما قبل القدوم تطوعاً ، وقد أوجب صوم جميعه بالنذر ، فإن قلنا : إنه يصح نذره فقدم ليلاً لم يلزمه . لأن الشرط أن يقدم نهاراً ، وذلك لم يوجد ، فإن قدم نهاراً وهو مفطر لزمه قضاءه . وإن قدم نهاراً وهو صائم عن تطوع لم يجزه عن النذر ، لأنه لم ينو من أوله ، وعليه أن يقضيه وإن عرف أنه يقدم غداً فنوى الصوم من الليل عن النذر صح عن النذر ويكون أوله تطوعاً والباقي فرضاً ، فإن اجتمع في يوم نذران بان قال : إن قدم زيد لله على أن أصوم اليوم الذي يلي يوم مقدمه ، وإن قدم عمرو لله على أن أصوم أول خميس بعده ، فقدم زيد وعمرو يوم الأربعاء ، لزمه صوم يوم الخميس عن أول نذره ، ثم يقضى عن الآخر) .

(الشرح) قوله : وإن نذر اليوم الذي يقدم فيه هو — بفتح القاف والبدال المشددة — يعني عرفه . قال أصحابنا : لو نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ففي انعقاد نذره قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) عند أكثر الأصحاب انعقاده . (والثاني) لا ينعقد ، ولا شيء عليه مطلقاً (فإن قلنا) ينعقد نظر إن قدم ليلاً فلا صوم على الناذر لأنه لم يوجد يوم قدوم . ولو غنى باليوم الوقت لم يلزمه أيضاً ، لأن

الليل ليس يقابل الصوم ، قال أصحابنا : ويستحب الفداء أو يصوم يوما آخر ، وإن قدم نهارا فللنادر أربعة أحوال .

(أحدهما) أن يكون مفطرا فيلزمه أن يصوم عن نذره يوما آخر ، وهل نقول : لزمه بالنذر الصوم عن أول اليوم أو من وقت القدوم ؟ فيه وجهان . وقيل قولان (أحدهما) من أول اليوم ، وبه قال ابن الحداد . وتظهر فائدة الخلاف في صور (منها) لو نذر اعتكاف اليوم الذي يقدم فيه فلان ، فقدم نصف النهار - إن قلنا بالأصح - اعتكف باقى اليوم ، ولزمه قضاء ما مضى منه ، وقال الصيدلانى : وله أن يعتكف يوما مكانه (والصحيح) أنه يتعين ولا يجوز العدول إلى غيره بلا عذر . وإن قلنا بالوجه الآخر : كفاه اعتكاف باقى اليوم ، ولا يلزمه شيء آخر .

(ومنها) إذا قال لعبد : أنت حر اليوم الذى يقدم فيه فلان فباعه ضحوة ثم قدم فلان في بقية يومه (فإن قلنا) بالوجه الأول بأن بطلان البيع وحرية العبد وبه قال ابن الحداد (وإن قلنا) بالثاني فالبيع صحيح ولا حرية ، هذا إذا كان قدوم زيد بعد تفرقهما من المجلس ولزوم العقد ، أما إذا قدم قبل انقضاء الخيار فيقع العتق بلا خلاف على الوجهين ، لأنه إذا وجدت الصفة المعلق عليها والخيار ثابت حصل العتق لأنه لم يخرج بعد عن سلطة البائع . ولو مات السيد ضحوة ثم قدم فلان لم يورث عنه العبد على الوجه الأول ويورث على الثانى ، ولو أعتقه عن كفارته ثم قدم لم يجزئه على الأول ، ويجزئه على الثانى . ومنها لو قال لزوجته : أنت طالق يوم يقوم فلان فماتت أو مات الزوج في بعض الأيام ثم قدم فلان في بقية ذلك (فإن قلنا) بالأول بأن أن الموت بعد الطلاق فلا توارث بينهما إن كان الطلاق بائنا (وإن قلنا) بالثانى لم يقع الطلاق ولو خالعا في صدر النهار وقدم فلان في آخره ، فعلى الأول تبين بطلان الخلع إن كان الطلاق بائنا ، وعلى الثانى يصح الخلع ولا يقع الطلاق المعلق ، والله أعلم .

(الحال الثاني) أن يقدم فلان والناذر صائم عن واجب من قضاء أو نذر قيمته ما هو فيه ، ويلزمه صوم يوم آخر لهذا النذر . واستحب الشافعي والأصحاب أن يعيد الصوم الواجب الذي هو فيه ، لأنه بان أنه كان يوما مستحق الصوم لكونه يوم قدوم فلان . قال البغوي : في هذا دليل على أنه إذا نذر صوم يوم بعينه ثم صامه عن نذر آخر أو قضاء أنه يتعقد ويقضى نذر هذا اليوم .

(الحال الثالث) أن يقدم وهو صائم تطوعا أو غير صائم وهو مسك ، وهو قبل زوال الشمس ، فيبني على أنه يجب الصوم من أول النهار أم من وقت القدوم ؟ (إن قلنا) بالأول لزمه صوم يوم آخر ، ويستحب أن يسك بقية هذا النهار (وإن قلنا) بالثاني ، قال المتولي يبنى على جواز نذر صوم بعض يوم إن جوزناه نوى إذا قدم وكفاه ذلك ، ويستحب أن يعيد يوما كاملا للخروج من الخلاف ، وإن لم نجوزه فلا شيء عليه ويستحب أن يقضيه . وقال البغوي : إن قلنا : يجب الصوم من وقت القدوم فهنا وجهان (أحدهما) يجب صوم يوم آخر (والثاني) يلزمه إتمام ما هو فيه ، ويكون أوله تطوعا وآخره فرضا ، كمن دخل في صوم تطوع ثم نذر إتمامه فانه يلزمه الإتمام . هذا إذا كان صائما عن تطوع فإن لم يكن صائما نوى وصام بقية النهار إن كان قبل الزوال . هذا كله إذا لم يعلم الناذر متى يقدم فلان .

فأما إذا تبين الناذر أن فلانا يقدم غدا فتوى الصوم من الليل ، ففى إجزائه عن نذره وجهان (أحدهما) يجزئه ، وبه قطع المصنف والجمهور ، لأنه بنى النية على أصل مظنون ، فأثبته من نوى صوم رمضان بشهادة عدل (والثاني) لا يجزئه وهو قول القفال وغيره لأنه لم يجزم بالنية ، فانه قد يعرض عارض ينعمه القدوم ويخصص المتولى هذين الوجهين بما إذا قلنا يلزم الصوم من أول اليوم ، قال : فإن قلنا باللزوم من وقت القدوم فقط لم يجز .

(الحال الرابع) أن يقدم فلان يوم العيد أو في رمضان ، فهو كما لو قدم ليلا والله تعالى أعلم .

(فسر) إذا قال : إن قدم فلان فله على أن أصوم أمس يوم قدومه ، ففي صحة نذره طريقان . قال الشيخ أبو حامد : لا يصح قولاً واحداً ، وهو المذهب وقال صاحب الشامل : ينبغي أن يكون على القولين فيمن نذر صوم يوم قدومه .

(فسر) إذا اجتمع في يوم نذران فحكمه ما ذكره المصنف . هذا هو المذهب ، وقد سبق كلام البغوى وغيره فيه قريباً . والله أعلم .

(فسر) لو نذر صوم العيد أو نذرت صوم أيام الحيض ثم يعتقد للحديث الصحيح « لا نذر في معصية » وفقد سبقت المسألة . ولو نذر أيام التشريق لم يعتقد على المذهب تفريعا على أنه لا يصح صومها لغير المتنتع ، ففي انعقاد نذره وجهان كنذر الصلاة في الأوقات المكروهة (والأصح) أنه لا يعتقد هذا النذر ولا صوم يوم الشك ولا الصلاة في الأوقات المكروهة ، والله أعلم .

(فسر) لو شرع في صوم تطوع ثم نذر إتمامه ، فهل يلزمه إتمامه ؟ فيه وجهان حكاهما الخراسانيون (الصحيح) أنه يلزمه ، وهذا قطع المصنف في قياسه في مواضع من كتاب الصيام ، وقطع به أيضا الجمهور لأن صومه صحيح فصح التزامه بالنذر .

(والثاني) لا يصح لأنه نذر بعض يوم وبعض اليوم ليس بصوم ، قالوا : ويجرى الوجهان فيمن نذر أن يتم صوم كل يوم نوى فيه صوم التطوع . أما إذا أصبح مسكاً ولم ينو فهو متمكن من صوم التطوع ، فلو نذر أن يصوم هذا اليوم ففي انعقاد نذره ولزوم الوفاء به وجهان .

وقيل : قولان مشهوران في كتب الخراسانيين ، بناء على أن النذر يحمل على واجب الشرع أم على ما يصح ؟ قال إمام الحرمين : والذي أراه لزوم . وقال صاحب البيان : المشهور عدم انعقاده لأنه ليس بصوم ، وهذا مقتضى البناء على القاعدة المذكورة .

قال الإمام : وقال الأصحاب : لو قال على أن أصلي ركعة واحدة لم يلزمه إلا ركعة ، ولو قال على أن أصلي كذا ركعة لزمه القيام عند القدرة إذا حصلنا المنذور على واجب الشرع . قال : وتكلف الأصحاب فرقا بينهما ، قال : ولا فرق فيجب طرد الخلاف فيهما . وهذا الذي جعله الإمام احتمالا له ، قد نقله الأصحاب وقالوا : إذا نذر ركعات ففي لزوم القيام وجهان بناء على أنه يحمل النذر على واجب الشرع أم جائزه ؟ وقد سبقت المسألة في أوائل الباب . وأما إذا أكل في أول النهار ثم نذر صوم هذا اليوم ، فإن قلنا : لا يلزمه إذا لم يأكل فهنا أولى ، وإلا فوجهان حكاهما المتولي وصاحبا العدة والبيان وغيرهم (أصحابهما) لا ينعقد (والثاني) ينعقد ويلزمه إمساك بقية هذا بالنية بناء على الوجه الشاذ السابق في كتاب الصيام أنه إذا أكل في أول النهار ثم نوى صومه صح صومه ، لكن ذلك الوجه ضعيف أو باطل ، وما يفرع عليه أضعف منه ، والله أعلم .

أما إذا نذر ابتداء صوم ففي انعقاد نذره وجهان مشهوران (أصحابهما) لا ينعقد (والثاني) ينعقد ، كما لو شرع في تطوع ثم نذر إتمامه ، فإذا قلنا : ينعقد لزمه صوم يوم كامل . وذكر المتولي تقريرا على الانعقاد أنه لو أمسك بقية نهاره عن النذر أجزاء إن لم يكن أكل شيئا في أوله ، فإن أكل لم يجزه على الصحيح ، وفيه الوجه الشاذ الذي ذكرناه الآن . ولو نذر أن يصلي بعض ركعة ففي انعقاد نذره وجهان كالصوم (أصحابهما) لا ينعقد (والثاني) ينعقد ، لأنه قد يؤمر بفعل ما دون ركعة ويثاب عليه ، وهو فيما إذا أدرك الإمام بعد الركوع حتى إنه يدرك به فضيلة الجماعة

لو كان في الركعة الآخرة . قال المتولي : فعلى هذا يلزمه أن يأتي بركعة كاملة إن أراد أن يأتي بالمنذور مفردا ، فإن اقتدى بإمام بعد الركوع في الركعة الآخرة خرج عن نذره ، لأنه أتى بما التزمه وهو قرينة في نفسه . وقطع غيره بأنه يلزمه ركعة مطلقا تفريعا على هذا الوجه . وهذا أرجح ، والله أعلم .

ولو نذر ركوعا لزمه ركعة كاملة باتفاق المفرعين على انعقاد النذر . ولو نذر تشهدا قال المتولي يأتي بركعة تشهد في آخرها أو يقتدى بمن قعد للشهد في آخر صلاته ، أو يكبر ويسجد سجدة ويتشهد على طريقة من يقول : سجود التلاوة يقتضى التشهد فيخرج عن نذره . ولو نذر سجدة فردة فطريقان (أحدهما) وبه قطع الشيخ أبو محمد وغيره لا يعتد بناء على الأصح أنها ليست قرينة بلا سبب (والطريق الثاني) وبه قطع المتولي أن السجدة قرينة بدليل سجدة التلاوة وانشكر ، فيكون في انعقاد نذره الوجهان في انعقاد نذر عيادة المريض وتشيت العاطس (فإن قلنا) لا يعتد بالحكم كما في الركوع . وقال صاحب البان : مقتضى المذهب انعقاد نذره والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر أن يعتكف اليوم الذي يقدم فيه فلان صح نذره ، فإن قدم ليلا لم يلزمه شيء لأن الشرط لم يوجد ، وإن قدم نهارا لزمه اعتكاف بقية النهار ، وفي قضاء ما فات وجهان (أحدهما) يلزمه ، وهو اختيار المزني (والثاني) لا يلزمه وهو المذهب ، لأن ما مضى قبل القنوم لم يدخل في النذر فلا يلزمه قضاءه ، وإن قدم وهو محبوس أو مريض فالمخصوص أنه يلزمه القضاء لأنه فرض وجد شرطه في حال المرض ثبتت في النية كصوم رمضان . وقال القاضي أبو حامد وأبو علي الطبري : لا يلزمه ، لأن ما لا يقدر عليه لا يدخل في النذر ، كما لو نذرت المرأة صوم يوم بعينه فحاضت فيه) .

(الشرح) قوله (لأنه فرض) احتراز من صوم يوم عرفة وعاشوراء ونحوهما ، وقوله (وجد شرطه) احتراز مما إذا لم يوجد شرطه لجنون ونحوه . وقوله « في حال المرض » احتراز من المرأة إذا نذرت صوم يوم بعينه فحاضت فيه . وقوله : (لأن ما لا يقدر عليه لا يدخل النذر) احتراز بقوله النذر عن صوم رمضان ، فإنه واجب بالشرع قال الأصحاب : إذا نذر أن يعتكف يوم قدوم فلان صح نذره بلا خلاف لأن الاعتكاف يصح في بعض اليوم بخلاف الصوم ، فإن قدم ليلا لم يلزمه شيء لما ذكره المصنف ، وإن قدم نهارا لزمه بقية النهار قطعا ، ويلزمه قضاء الماضي على الصحيح من الوجهين لما ذكره المصنف .

وإن قدم وهو مريض أو مجنون ففي وجوب القضاء الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) المتخصص وجوبه وقد فرق بينه وبين مسألة الحيض التي قاس عليها القائل الآخر بأن الحائض لا يصح صومها بخلاف اعتكاف المريض والمجنون . (فان قلنا) بالمذهب لزمه قضاء ما بقي من اليوم بعد القدوم ، وفي قضاء ما مضى من اليوم الوجهان السابقان (المذهب) أنه لا يلزمه ، وصورة المسألة في المجنون إذا حبس بغير حق فإن حبس بحق هو متمكن من أدائه لزمه القضاء وجها واحدا ، لأنه متمكن من الخروج والاعتكاف والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر المشى إلى بيت الله الحرام لزمه [المشى] إليه بحج أو عمرة ، لأنه لا قربة في المشى إليه إلا بنسك ، فحمل مطلق النذر عليه ، ومن أى موضع يلزمه المشى والإحرام ؟ فيه وجهان : قال أبو إسحاق . يلزمه أن يحرم ويوشى من دويرة اهله . لأن الأصل في الإحرام أن يكون من دويرة اهله ، وإنما أجيز تأخيرها إلى الميقات رخصة ، فإذا أطلق النذر حمل على الأصل ، وقال عامة أصحابنا : يلزمه الإحرام والمشى من الميقات ، لأن مطلق كلام الأئمة يحمل على المعهود في الشرع والمعهود هو من الميقات ، فحمل النذر عليه ، فإن كان معتبرا لزمه المشى إلى أن يفرغ ، وإن كان حاجا لزمه المشى إلى أن يتحلل التحلل الثاني لأن بالتحلل

الثاني يخرج من الإحرام ، فإن فاته لزمه القضاء ماشيا لأن فرض النذر يسقط بالقضاء فلزمه المشي فيه كالإداء ، وهل يلزمه أن يمشي في فاته ؟ فيه قولان (أحدهما) يلزمه ، لأنه لزمه بحكم النذر ، فلزمه المشي فيه ، كما لو لم يفته (والثاني) لا يلزمه لأن فرض النذر لا يسقط به) .

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب : إذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام لزمه المشي إليه بحج أو عرة ، هذا هو الصواب الذي قطع به الأصحاب ، وسبق حكاية خلاف شاذ فيه في فصل من نذر صلاة في المسجد ، وهل يلزمه المشي ، أم له الركوب ؟ فيه قولان مشهوران في كتب الخراسانيين (أحدهما) عندهم يلزمه ، وبه قطع المصنف وآخرون ، لأنه مقصود (والثاني) لا ، بل له الركوب قالوا : هما مبيان على أن الحج راكبا أفضل أم ماشيا ، وفيه ثلاثة أقوال سبقت في أول كتاب الحج بدليلها (أحدها) الركوب (والثاني) المشي (والثالث) هما سواء ، ولا فضيلة لأحدهما على الآخر ، وقال ابن سريج : هما سواء ما لم يحرم فإذا أحرم فالمشي أفضل ، وقال الغزالي في الإحياء : من سهل عليه المشي فهو أفضل في حقه ، ومن ضعف وساء خلقه لو مشى فالركوب أفضل .

(والمذهب) أن الركوب أفضل مطلقا ، قالوا : فإن قلنا المشي أفضل لزمه بالنذر ، وإن قلنا : الركوب أفضل أو سويًا لم يلزمه المشي بالنذر ، والمذهب لزوم المشي ، ويتفرع عليه مسائل :

(أحدها) لو صرح بابتداء المشي من دورة أهله إلى الفراغ ، لزمه المشي من حين يحرم ، وهل يلزمه قبل الإحرام ؟ فيه وجهان (أحدهما) يلزمه ، فلو أطلق الحج ماشيا ، فإن قلنا لا يلزمه المشي من دورة أهله مع التصريح فهنا أولى وإلا فتلاثة أوجه . (أحدها) يلزمه المشي من دورة أهله ، وهو قول أبي إسحاق (والثاني) من الميقات (والثالث) وهو الأصح يلزمه من الميقات ، إلا أن يحرم قبله فيلزمه (وأما) الإحرام فالأصح أنه يلزمه من الميقات ، وهو قول جمهور أصحابنا كما حكاه المصنف

(والثاني) من دورة أهله حكاة المصنف والأصحاب عن أبي اسحاق ، وجعل المصنف والمتولى وغيرهما المشى مبنيا على الإحرام إن قلنا يلزمه الإحرام من الميقات فكذا المشى وإن قلنا من دورة أهله فكذا المشى ، هذا كله إذا قال : لله على أن أحج ماشيا فلو قال : أمشى حاجا فوجهان (الصحيح) أنه كقوله أحج ماشيا ، ومقتضى كل واحد منهما وجوب اقتران الحج والمشى (والثاني) أنه يقتضى أن يمشى من مخرجه إلى الحج •

(الثانية) في نهاية المشى طريقان (أحدهما) يلزمه المشى حتى يتحلل التحليلين إن كان محرما بالحج ، وهذا الطريق قطع المصنف هنا والجمهور ، وهو المنصوص ، وله الركوب بعد التحليلين ، وإن بقي عليه رمى أيام التشريق ، وهذا لا خلاف فيه (والطريق الثاني) فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين والغزالي وغيرهما (أحدهما) هذا (والثاني) له الركوب بعد التحلل الأول (وأما) المحرم بالعمرة فيلزمه المشى حتى يفرغ منها بلا خلاف . قال الرافعي : والقياس أنه إذا كان يتردد في خلال أعمال النسك لغرض تجارة وغيرها ، فله أن يركب ، قال : ولم يذكره الأصحاب ، فهذا ما ذكره الأصحاب في هذه المسألة •

وأما قول المصنف في التنبيه : ولا يجوز أن يترك المشى حتى يرمى في الحج ، فمخالف لما ذكره هو هنا والأصحاب في جميع الطرق ، وأقرب ما يتأول عليه كلامه أنه أراد بالرمي رمي جمرة العقبة يوم النحر ، وفرع على أن الحلق ليس بنسك وعلى الوجه الناذ الذي ذكره إمام الحرمين والغزالي أنه يكفيه المشى حتى يتحلل التحلل الأول ، فعلى هذا الوجه إذا رمي جمرة العقبة وقلنا : الحلق ليس بنسك جاز الركوب لحصول التحلل الأول ، ولا يجوز أن يحل كلامه على رمي أيام التشريق ، لأنه لا خلاف أنه يجوز الركوب بعد التحليلين ، وقبل أيام التشريق والله تعالى أعلم •

(الثالثة) إذا فاته الحج لزمه قضاءه ماشيا لما ذكره المصنف ، وهل

يلزمه المشى في تمام الحجة الفائتة حتى يفرغ منها ؟ والتخلل بأعمال عمرة ؟
فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) عند الجمهور
لا يلزمه ، ولو أئسد الحج بعد شروعه فيه لزمه القضاء ماثيا ، وهل يلزمه
المشى في المضى في فاسده ؟ فيه هذان القولان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن نذر المشى تركب وهو قادر على المشى ، لزمه دم ، لما روى ابن عباس
عن عقبة بن عامر « أن أخته نذرت أن تمشى إلى البيت ، فأتى النبي ﷺ فسأله
فقال : إن الله تعالى لغنى عن نذر أختك ، لتركب ولتهد بدنة » ولأنه صار
بالنذر نسكا واجبا ، فوجب بتركه الدم كالإحرام من الميقات ، فإن لم يقدر على
المشى فله أن يركب ، لأنه إذا جاز أن يترك القيام الواجب في الصلاة للمعجز جاز
أن يترك المشى ، فإن ركب فهل يلزمه دم ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يلزمه لأن
حال المعجز لم يدخل في النذر (والثاني) يلزمه لأن ما وجب به الدم لم يسقط
الدم فيه بالمرض كالنظيب والاباس) .

(الشرح) حديث ابن عباس عن عقبة رواه أبو داود بإسناد صحيح
عن ابن عباس « أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشى إلى البيت فأمرها
النبي ﷺ أن تركب وتهدي هديا » هذا لفظ أبي داود ، وفي رواية عن
عبد الله بن مالك الجيشاني ^(١) عن عقبة بن عامر قال : « يا رسول الله إن أختي
نذرت أن تمشى إلى البيت حافية غير مختمرة ، فقال النبي ﷺ : إن الله
لا يصنع بشقاء أختك شيئا ، فتركب ولتختمر ، ولتصم ثلاثة أيام » رواه
أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم ، قال الترمذي : حديث
حسن ، وفيما قاله نظر ، فإن في إسناده ما يمنع حسنه ، وسنذكر قريبا إن
شاء الله تعالى قول البخاري فيه . وعن كريب عن ابن عباس قال « جاء
رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إن أختي نذرت - يعني أن تحج

(١) من التابعين هاجر إلى عهد عمر (رضي) توفي سنة ٧٧ وولعه أكثرهم (ط) .

ماشية - فقال النبي ﷺ : إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئا ، فلتحج رابكة
ولتكفر عن يسنها » رواه أبو داود .

وعن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال : « نذرت أختي أن تمشي إلى
بيت الله وأمرتني أن أستفتي لها رسول الله ﷺ فقال : لتمشي ولتركب »
رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ في صحيحيهما ، ومعناه - والله أعلم -
تمشي إذا قدرت وتركب إذا عجزت أو شق عليها المشي ، وكذا ترجم له
البيهقي فقال « باب المشي فيما قدر عليه ، والركوب فيما عجز عنه » . ثم
ذكر هذا الحديث ، ورواه البيهقي من رواية ابن عباس « أن أخت عقبة
نذرت أن تحج ماشية ، وأنها لا تطيق ذلك فقال رسول الله ﷺ إن الله تعالى
لغنى عن مشي أختك ، فتركب ولتهد بدنة » هكذا في هذه الرواية بدنة ،
وهو موافق لرواية المصنف في الكتاب . قال البيهقي : كذا في هذه الرواية
وروي من طريق آخر « فتهدى هديا » وروي بغير ذكر الهدى ، ثم ذكر
هذه الطرق كلها من رواية ابن عباس ، ثم رواه من رواية عقبة بغير ذكر
الهدى كما سبق عن رواية البخاري ومسلم .

ثم روى البيهقي الروايات السابقة عن سنن أبي داود والترمذي ،
ثم روى بإسناد عن البخاري قال : لا يصح ذكر الهدى في حديث عقبة بن
عامر ، ثم روى البيهقي بإسناد عن أبي هريرة قال « بينا رسول الله ﷺ
يسير في جوف الليل في ركب إذ بصر بخيال قد نفرت منه إبلهم ، فأنزله
رجلا فنظر فإذا هو بامرأة عريانة ناقضة شعرها ، فقال مالك ؟ قالت : نفرت
أن أحج البيت ماشية عريانة ناقضة شعري فأنا أتكمن بالنهار وانتكبت
الطريق بالليل . فأتني رسول الله ﷺ فأخبره ، فقال : ارجع إليها فرها
فتلبس ثيابها ، ولتهرق دما » قال البيهقي : هذا إسناد ضعيف ، قال :
وروي من وجه آخر منقطع دون ذكر الهدى فيه . ثم روى بأسانيد عن
الحسن البصري عن عمران بن الحصين أن النبي ﷺ قال « إذا نذر أحدكم

أن يحج ماشيا فليهد وليركب » وفي رواية « فليهد بدنة وليركب » قال البيهقي : (ولا يصح سماع الحسن من عمران فهو مرسل ، قال وروى فيه عن علي موقوفا والله أعلم) .

اما احكام الفصل ففيه مسائل :

(إحداهما) إذا نذر الحج ماشيا ، وقلنا بالأصح : إنه يلزمه المشي لم يجز له الركوب إن قدر على المشي . لقوله ﷺ « من نذر أن يطيع الله فليطعه » فإن عجز عن المشي جاز له الركوب ما دام عاجزا فمتى قدر لزمه المشي ، لحديث عقبة بن عامر السابق في هذا الفصل عن صحيح البخاري ومسلم . ولحديث أنس قال : « مر النبي ﷺ بشيخ كبير يهادى بين ابنيه فقال : ما بال هذا ؟ فقالوا : نذر يا رسول الله أن يمشي . قال : إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه فأمره أن يركب » قال الترمذي : هذا حديث صحيح .

(والثانية) إذا عجز عن المشي فحج راكبا وقع حجه عن النذر بلا خلاف ، وهل يلزمه جبر المشي الفائت بارقة دم ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) لا دم كما لو نذر الصلاة قائما فعجز فإنه يصلي قاعدا ويجزئه ولا شيء عليه (وأصحهما) يلزمه الدم لما ذكره . فعلى هذا فيما يلزمه طريقتان . المذهب أنه شاة تجزئه في الأضحية كسائر الحيوانات (والثاني) فيه قولان (هذا) (والثاني) يلزمه بدنة للحديث السابق ، حكاه الخراسانيون والله أعلم .

(الثالثة) إذا قدر على المشي فتركه وحج راكبا فقد أساء وأرتكب حراما تقريبا على المذهب وهو وجوب المشي ، وهل يجزئه حجه عن نذره ؟ فيه طريقتان (أحدهما) يجزئه قولاً واحداً ، وبه قطع المصنف والعراقيون (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولان (القديم) لا يجزئه ، بل عليه

القضاء لأنه لم يأت به على صفته الملتزمة (والأصح) الجديد أنه يجزئه ولا قضاء ، كما لو ترك الإحرام من الميقات وأحرم مما دونه ، أو ارتكب محظورا آخر فانه يصح حجه ويجزئه بلا خلاف ، فعلى هذا في وجوب الدم عليه قولان ، وقيل وجهان (أحدهما) يجب وبه قطع المصنف وآخرون وهل هو بدنة أو شاة ؟ فيه الخلاف السابق ، الأصح شاة ، والله أعلم .

(فسر) أما حقيقة العجز عن المشي فالظاهر أن المراد بها أن يناله به مشقة ظاهرة ، كما قاله الأصحاب في العجز عن القيام في الصلاة ، وفي العجز عن صوم رمضان بالمرض ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر أن يركب إلى بيت الله الحرام فمشى لزمه دم لأنه توفقه بترك مؤنة الركوب ، وإن نذر المشي إلى بيت الله تعالى لا حاجا ولا معتبرا ففيه وجهان (أحدهما) لا ينعقد نذره ، لأن المشي في غير نسك ليس بقربة فلم ينعقد كالمشي إلى غير البيت (والثاني) ينعقد نذره ويلزمه المشي بحج أو عمرة ، لأنه بنذر المشي لزمه المشي بنسك ثم رام إسقاطه فلم يسقط) .

(الشرح) فيه مسألان (إحداهما) إذا نذر الحج راكبا ، فإن قلنا : المشي أفضل (أو قلنا) هو والركوب سواء ، فهو مخير إن شاء ركب وإن شاء مشى . وإن قلنا : الركوب أفضل لزمه الوفاء به ، فإن مشى فقد أضاف المصنف أن عليه دما قال صاحب البيان : هذا هو المشهور في المذهب . قال : وفيه وجه حكاه صاحب الفروع أنه لا دم عليه ، لأنه أشق من الركوب .

وقال أصحابنا الخراسانيون : إن قلنا : المشي أفضل ، أو قلنا : هما سواء فلا دم وإن قلنا بالمذهب إن الركوب أفضل لزمه الدم ، هكذا قطعوا

به . قال بغوى : وعندي أنه لا دم لأنه أشق ، وكيف كان فالمذهب وجوب الدم ، والله أعلم .

(الثانية) إذا نذر المشي إلى الكعبة لا حاجا ولا معتبرا ، ففي انعقاد نذره وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) يتعقد ، ومن صرح بتصحيحه الفارقي وغيره ، وعلى هذا يلزمه قصد الكعبة بحج أو عمرة على الصحيح وفيه خلاف سبق في فصل من نذر صلاة في مسجد .

قال الشيخ أبو حامد : يشبه أن يكون هذان الوجهان مأخوذان من القولين فيمن نذر المشي إلى مسجد المدينة أو المسجد الأقصى ، لأن المشي هناك لا يتضمن النسك فكذا هنا إذا صرح بترك النسك . قال ابن الصباغ : هذا فاسد لأننا إذا قلنا بصحة النذر هنا لزمه المشي بنسك بخلاف المشي إلى مسجد المدينة والأقصى والله أعلم .

(فرع) إذا نذر أن يحج حافيا لزمه الحج ولا يلزمه الحفاء ، بل له أن يلبس النعلين في الإحرام ويلبس قبل الإحرام النعلين والخفين وما يشاء ، ولا فدية بلا خلاف ، لأنه ليس بقربة ولا يتعقد نذره .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر المشي إلى بيت الله تعالى ، ولم يقل الحرام ولا نواه ، فالمذهب أنه يلزمه لأن البيت المطلق بيت الله الحرام فحبل مطلق النذر عليه ، ومن أصحابنا من قال : لا يلزمه لأن البيت يقع على المسجد الحرام وعلى سائر المساجد ، فلا يجوز حمله على البيت الحرام ، فإن نذر المشي إلى بقعة من الحرم لزمه المشي بحج أو عمرة ، لأن قصده لا يجوز من غير إحرام فكان إيجابه إيجابا للإحرام ، وإن نذر المشي إلى عرفات لم يلزمه ، لأنه يجوز قصده من غير إحرام ، فلم يكن في نذره المشي إليه أكثر من إيجاب المشي ، وذلك ليس بقربة فلم يلزمه . وإن نذر المشي إلى مسجد غير المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى لم يلزمه ، لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي

هذا « وإن نذر المشى إلى المسجد الأقصى أو مسجد المدينة ففيه قولان ، قال في البويطي : يلزمه لأنه مسجد ورد الشرع بشد الرجال إليه فلزمه المشى إليه بالنذر كالمسجد الحرام ، وقال في الأم : لا يلزمه لأنه مسجد لا يجب قصده بالنسك فلم يجب المشى إليه بالنذر كسائر المساجد » .

(الشرح) حديث أبي سعيد رواه البخاري ومسلم ، وسبق بيانه مع أحاديث نحوه في أوائل هذا الباب ، وقوله « ولم يقل الحرام » الحرام بكسر الميم .

(أما الأحكام) فسبق بيان حكم نذر المشى إلى المسجد الحرام وسائر المساجد ومسجد المدينة والأقصى ، وأوضحنا أحكامها بفروعها ، وسبق أيضا بيان الخلاف فيمن نذر المشى إلى بيت الله ولم يقل : الحرام ولا نواه . ولكن اختار المصنف انعقاد النذر ولزوم الذهاب إلى المسجد الحرام بحج أو عمرة (والصحيح) الذي صححه جماهير الأصحاب في الطريقين أنه لا يتعقد نذره ولا يلزمه شيء . وكذا صححه المصنف في التنبيه كما صححه الجمهور ، فالمذهب أنه لا يتعقد نذره ولا شيء عليه .

واختلفوا في هذا الخلاف هل هو وجهان أو قولان ؟ قالوا : نقل المزمي في المختصر أنه يلزمه ونص الشافعي في الأم أنه لا يتعقد نذره ونص المختصر ظاهر لا صريح . ونص الأم لا . لأنه قال في المختصر : إن نذر أن يمشى إلى بيت الله لزمه . وقال في الأم : إذا نذر أن يمشى إلى بيت الله ولا نية له فلاختيار أن يمشى إلى بيت الله الحرام ولا يجب عليه ذلك إلا أن ينوي ، لأن المساجد بيوت الله . هذا نصه . قال ابن الصباغ : ففي المسألة قولان لكنها مشهورة بالوجهين . ومن صرح أن الأصح أنه لا يتعقد نذره المعاملي في كتبه والقاضي أبو الطيب في المجرد والهرجاني والرافعي وآخرون . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر أن يحج في هذه السنة نظرت — فإن تمكن من أدائه فلم يحج — صار ذلك ديناً في ذمته ، كما قلنا في حجة الإسلام ، وإن لم يتمكن من أدائه في

هذه السنة سقط عنه ، فإن قدر بعد ذلك لم يجب ، لأن النذر اختص بتلك السنة فلا يجب في سنة أخرى إلا بنذر آخر والله أعلم .

(التشرح) قال أصحابنا من نذر حجا مطلقا استحب مبادرته به في أول سنى الامكان ، فان مات قبل الامكان فلا شيء عليه كحجة الإسلام ، وهذا لا خلاف فيه ، وإن مات بعد الإمكان وجب الاحجاج عنه من تركته (أما) إذا عين في نذره سنة فتعين على الصحيح من الوجهين ، وبه قطع الجمهور فلو حج قبلها لم يجزه (والثاني) لا تتعين تلك السنة ، بل يجوز قبلها ، ولو قال : أحج في عامي هذا ، وهو على مسافة يمكن الحج منها في ذلك العام ، لزمه الوفاء به تقرعا على الصحيح فان لم يفعل ذلك مع الامكان صار ديناً في ذمته يقضيه بنفسه ، فان مات قبل قضائه وجب الاحجاج من تركته ، وإن لم يمكنه ، قال المتولي : بأن كان مريضاً وقت خروج الناس ، ولم يتمكن من الخروج معهم أو لم يجد رفقة ، وكان الطريق مخوفاً لا يتأتى للأحاد سلوكه فلا قضاء عليه ، لأن المنذور إنما هو حج في تلك السنة ولم يمكنه ، وكما لا تستقر حجة الإسلام والحالة هذه .

ولو صده عدو أو سلطان بعد إحرامه حتى مضى العام ، قال إمام الحرمين : أو امتنع عليه الاحرام لعدو ، فالمنصوص أنه لا قضاء عليه ، وخرج ابن سريج قولاً ضعيفاً أنه يجب ، وبه قال المزني كما لو قال : لله على صوم غد فأعفى عليه حتى مضى الغد ، فانه يجب القضاء ، والمذهب الأول ، لأن غير المتمكن لا يلزمه حجة الإسلام ، والمفنى عليه يلزمه قضاء رمضان ، ولو منعه عدو أو سلطان وحده أو منعه صاحب الدين وهو معسر ، ففى وجوب القضاء قولان .

(أحدهما) يجب (وأصحها) لا يجب ، ولو منعه المرض بعد الإحرام فالمذهب وجوب القضاء ، وبه قطع الجمهور ، ولا ينزل منزلة الصد ، لأنه يتحلل بالصد ، ولا يتحلل بالمرض ، وحكى إمام الحرمين تخريجه على

الخلاف في الصد وكذا حكى الخلاف فيما إذا امتنع الحج في ذلك العام بعد الاستطاعة .

قال الرافعي : وإذا نظرت في كتب الأصحاب رأيها متفقة على أن الحجة المنذورة في ذلك كحجة الإسلام إذا اجتمعت شرائط فرض حجة الإسلام في ذلك العام وجب الوفاء ، واستقرت في الذمة وإلا فلا ، قالوا : والنسيان وخطأ الطريق والضلال فيه كالمرض . ولو كان الناذر معضوبا وقت النذر ، أو طرأ العصب ولم يجد المال حتى مضت السنة المعينة فلا قضاء عليه . ولو نذر صلاة أو صوما أو اعتكافا في وقت معين فمنعه مما نذر عدو أو سلطان لزمه القضاء بخلاف الحج ، لأن الواجب بالنذر كالواجب بالشرع ، وقد يجب الصوم والصلاة مع العجز ، فلزما بالنذر . وأما الحج فلا يجب إلا بالاستطاعة .

(فروع) إذا نذر حجات كثيرة انعقد نذره ، ويأتي بهن على التوالي من السنين بشرط الامكان ، فإن أخر استقر في ذمته ما أخره ، فإذا نذر عشر حجات ومات بعد خمس سنين ، وتمكن في هذه الخمس وجب أن يفي من ماله خمس حجات ولو نذرها المعضوب ومات بعد سنة ، وكان يمكنه أن يستأجر عشرة يحجون عنه في تلك السنة وجب قضاء عشر حجج من تركته فإن لم يف ماله يعبض العشر كحجتين لحجيتين أو ثلاث لم يستقر إلا بالمقدور عليه والله أعلم .

(فروع) من نذر الحج لزمه أن يحج بنفسه إلا أن يكون معضوبا فيجج غيره عنه بأذنه .

(فروع) قال أصحابنا : إذا نذر الحج مطلقا أجزاء أن يحج مفردا أو متعما أو قارنا لأن الجميع حج صحيح . ولو نذر القرآن كان ملتزما للنسكين فإن أتى بهما مفردين أجزاء وهو أفضل وكذا إن تمتع وإن نذر

الحج والعمرة مفردين فقرن أو تمتع - وقلنا بالمذهب إن الأفراد أفضل فهو كما إذا نذر الحج ماشيا - وقلنا : المتى أفضل - فحج راكبا . وإذا نذر القرآن فأفردهما لزمه دم القرآن لأنه التزمه بالنذر فلا يسقط . وقد سبق نظير المسألة في كتاب الحج والله أعلم .

(فروع) من نذر أن يحج وعليه حجة الاسلام لزمه للنذر حجة أخرى بلا خلاف ، كما لو نذر أن يصلي وعليه صلاة الظهر مثلا لزمه صلاة أخرى ، والله تعالى أعلم .

(فروع) لو نذر أن يحج في هذه السنة وهو على مسافة شهر من مكة ، ولم يبق بينه وبين يوم عرفة إلا يوم واحد فالمذهب أنه لا ينعقد نذره ، وبه قطع الأكثرون وذكر الرافعي فيه ثلاثة أوجه (الصحيح) المشهور لا ينعقد ، ولا شيء عليه (والثاني) أن عليه كفارة يمين (والثالث) ينعقد نذره ويجب قضاؤه في سنة أخرى . ودليل المذهب أنه نذر مالا يقدر عليه ، فصار كمن نذر عتق عبد زيد ، والله تعالى أعلم .

(فروع) في مسائل تتعلق بكتاب النذر :

(إحداها) في فتاوى القفال أنه لو نذر أن يضحي بشاة ثم عين شاة عن نذره فلما قدمها للذبح صارت معية فلا تجزئ ، ولو نذر أن يهدي شاة ثم عين شاة وذهب بها إلى مكة ، فلما قدمها للذبح تعينت أجزائه ، لأن للمهدي ما يهدي إلى الحرم وبالوصول إليه حصل الإهداء بخلاف التضحية فانها لا تحصل إلا بالذبح والله تعالى أعلم .

(الثانية) قال صاحب التفرغ : لو قال : إن شئني الله مريض قلله على أن أشتري بدرهم خبزا وأنصدق به لا يلزمه شراء الخبز ، بل أنه أن يتصدق بخبز قيمته درهم .

(الثالثة) لو قال : إن شفى الله مريضى فله على رجلى الحج ما شيا
صح نذره قال الرافعى : إلا أن يريد إلزام الرجل خاصة .

(الرابعة) إذا نذر إعتاق رقبة وكان عليه رقبة عن كفارة فأعتق
رقتين ونواهما عن الواجب أجزاء ، وإن لم يعين كما لو كان عليه كفارتان
مختلفتان .

(الخامسة) قال القفال : من نذر أن لا يكلم الآدميين يحتمل أن
يقال يلزمه لأنه مما يتقرب به ، ويحتمل أن لا يلزمه لما فيه من التضييق
والتشديد ، وليس ذلك من شرعنا ، وكما لو نذر الوقوف في الشمس فانه
لغو ، قلت : الاحتمال الثانى هو الصواب والله أعلم .

(السادسة) فى فتاوى القاضى حسين أنها لو كانت تلد أولادا
ويوتون فقالت : إن عاش لى ولد فله على عتق رقبة ، قال : يشترط
للزوم العتق أن يعيش لها ولد أكثر مما عاش أكبر أولادها الموتى ، وإن
قلت تلك الزيادة ، وقال الشيخ أبو عاصم العبادى : متى ولدت حيا لزمها
العتق ، وإن لم يعش أكثر من ساعة ، لأنه عاش ، والأول أصح .

(السابعة) فى فتاوى القاضى أنه لو نذر التضحية بهذه الشاة على
أن لا يتصدق بلحبها لم ينعقد نذره .

(الثامنة) فى فتاوى القاضى لو قال : إن شفى الله مريضى فله على
أن أتصدق بدينار ، فشفى وأراد التصديق به على ذلك المريض وهو فقير ،
فإن كان لا يلزمه تفقته جاز وإلا فلا . وأنه لو قال : إن شفى الله مريضى
فله على أن أتصدق على ولد زيد أو على زيد - وزيد موثر - لزمه
الوفاء ، لأن الصدقة على الغنى جائزة وقربة .

(التاسعة) لو نذر زينا أو شمعا ونحوه ليسرج فى مسجد أو غيره
إن كان بحيث قد يشتفع .. ولو على التدوير - مصل هناك أو نائم أو

غيرهما صح ولزم الوفاء به ، وإن كان يعلق ولا يتمكن أحد من الدخول والانتفاع به لم يصح . ولو وقف شيئا ليشتري من غلته زيت أو غيره ليسرج في مسجد أو غيره فحكمه ما ذكرناه في النذر والله أعلم .

(العاشرة) إذا نذر صوم شهر ومات قبل إمكان الصوم ، قال القفال : يطعم عنه عن كل يوم مد بخلاف ما لو لزمه قضاء رمضان لمرض أو سفر ، ومات قبل إمكان القضاء لا يطعم عنه قال : لأن المنذور يستقر بنفس النذر ، وبني عليه أنه لو حلف وحنث في يمينه وهو معسر ففرضه الصيام فمات قبل الامكان يطعم عنه قال : ولو نذر حجة ومات قبل الامكان يحج عنه ، هذا كلام القفال وحكاه عنه الرافعي ثم قال : هذا يخالف ما قدمناه في نذر الحج ، يعنى المسألة المذكورة قبل هذه المسائل (قلت) والصحيح أنه إذا مات قبل إمكان الصوم والحج المنذرين وكفارة اليمين المذكورة فلا شيء عليه ، ولا يطعم عنه ولا يصام عنه ، والله أعلم .

(تم الجزء الثامن وبليه الجزء التاسع إن شاء الله تعالى)

وأوله كتاب الأطعمة

فهارس الجزء الثامن
من المجموع شرح المذهب

- أولا : الآيات القرآنية .
- ثانيا : الأحاديث والآثار والأخبار .
- ثالثا : الأشعار الاستشهادية .
- رابعا : الأعـلام .
- خامسا : الأحكام .

اولا : الآيات القرآنية

الصفحة

الآية

حرف الالف

- ادعوني استجب لكم (٩٢)
- إذ أبق (٢٢٣)
- إذا جاء نصر الله والفتح (١٢٠)
- انكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وإنني نزلتكم على العالمين
..... (٢٨ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١)
- افنتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدو (٢١٨)
- اقتربت (٣٥٧)
- اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
وطعامكم حل لهم (٢٨٦)
- إن الله غفور رحيم (١٥٧ ، ١٦٣)
- إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا (٢١٨)
- إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح
عليه أن يطوف بهما (١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥)
- إنك بالوادي المقدس طوى (٣)
- إني جاعلك للناس إماما (٦٩)
- أو ترقى في السماء (٩١)

حرف التاء

- ثبت يدا أبي لهب (٤١٩)

حرف الثاء

- ثم اميضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور
رحيم (١٥٧ ، ١٦٣)
- ثم محلها إلى البيت العتيق (٤٥٠)

حرف الحاء

- حرمت عليكم الميتة والدم (٣٨٨)

حرف الخاء

- خذوا ما آتيناكم بقوة (٦١ ، ٦٩)

حرف الراء

— ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار ... (٥١)

— ربنا نقبل منا إنك أنت السميع العليم ... (٧٠)

حرف السين

— سبحانه الذي أبصر بعبد له ليل من المسجد الحرام إلى المسجد

الأقصى الذي باركنا حوله ... (٢٦١)

حرف الفاء

— فإذا أنقسمت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام (١٥٠)

(١٦٢) ... (١٥٧)

— فإذا أنقسم من عرفات فاذكروا الله كذكركم آبائكم أو أشد

ذكرا ... (١٥٠)

— فاذكروا الله عند المشعر الحرام ... (١٥٧) (١٦٢)

— فاذكروا الله كذكركم آبائكم أو أشد ذكرا ... (١٥٠)

— فإذا أنتم من تمتع بالعمرة إلى الحج ... (٢٨٥)

— فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول ... (٢٥٦)

— فالآن بلشروهن ... (٢٣٩)

— فإن أحصرتم فيها استيسر من الهدى ... (٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٣١٨)

— فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ... (٢٩٠ ، ٢٩١)

— فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر ... (٣٩٠ ، ٣٩٢)

— فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما (قراء ابن مسعود) ... (١٠٤)

— فلا جناح عليه أن يطوف بهما ... (١٠٣ ، ١٠٤)

— فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ... (٢٨٥)

— فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه (٢١٨)

— (٢٢٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧١)

حرف القاف

— قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم ... (٢١٨)

— قل هو الله أحد ... (٦٧ ، ٦٨ ، ٧٤)

— قل يا أيها الكافرون ... (٦٧ ، ٦٨ ، ٧٤)

حرف اللام

- لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ... (٨٧ ، ٢٥٥)
 — لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم ... (٢٨٦)
 — لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد (٢٨٦)
 — لكم فيها منافع إلى أجل مسمى ... (٣٣٠)
 — ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ... (٣٦٤)
 — ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ... (٣٥٠)

حرف الميم

- ما كان لأهل المدينة ... (٥)
 — محلقتين رعوكم ومقتصرين ... (١٨٥ ، ١٩٤)

حرف الناء

- هديا بالغ الكعبة ... (٤٥٥)

حرف الواو

- وانخذوا من مقام إبراهيم صلى (٢٨ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١)
 — وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر ... (٢٠١)
 — وأذكروهم كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ... (١٥٧ ، ١٦٣)
 — واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما ... (٢٥٦)
 — واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ... (١٥٧ ، ١٦٣)
 — والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ...
 — وامسحوا برؤوسكم ... (١٦٣)
 — ويست الجبال بسا ... (٤)
 — وجعل القبر فيهن نورا ... (٢٥١)
 — وأذكروا الله في أيام معدودات ... (٢١٨)
 — وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ... (٢٨٦ ، ٢٨٨)
 — وطعامكم حل لهم ... (٢٨٦)
 — وظنوا أنه واقع بهم خذوا ما آتيناكم بقوة (٦٦)
 — ولكم فيها منافع إلى أجل مسمى ... (٢٢٧)

- ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً ... (٢٥٦)
- ليطلبوا بالبيت العتيق ... (٢٣ ، ٧٨ ، ١٩٦ ، ٢٦٨)
- وما أهل به لغير الله ... (٣٨٩)
- وما جعل عليكم في الدين من حرج ... (٢١ ، ٢٩٠)
- وما ذبح على النصب ... (٣٨٩)
- وما من إله إلا إله واحد ... (٣٨٦)
- ومن يعظم شعائر الله ... (٣٢٠ ، ٣٦٨)
- وهم لكم عدو ... (٢١٨)
- ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق (٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩)
- ولا تنابزوا باللقاب ... (٤٢٢)

حرف الياء

- يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه ... (٧١)
- يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ... (٢٥)
- يقولون لنن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ... (٥)
- ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير ... (١٤٦)

ثانيا : الأحاديث والآثار والأخبار

- الحديث الصفحة
- آها يا عائشة ، لولا أن قومك حديث عهدهم بجاهلية لأمرت بلبيت فهدم فادخل فيه ما أخرج منه والزيمته بالأرض وجعلت له بابين بابا شرقيا وبابا غربيا فبلغت به أساس إبراهيم ... (٣٠)
- آية ما بيننا وبين المثلثين أنهم لا يتصلعون من زمزم ... (٢٥٥)
- أبو بكر عتيق الله من النار ... (٤٢٢)
- أتى النبي ﷺ بطن محسر فحرك قليلا ثم سلك الطريق التي تخرج إلى الجبرة الكبرى ... (١٦٠)
- أتى النبي ﷺ جمعا فصلى بهم الصلاتين جميعا فلما أصبح أتى قرح ووقف عليه وقال : هذا قرح وهو الموقف وجمع كلها موقف (١٤٩ ، ١٥٠)
- أتى النبي ﷺ زمزم فشرب وهم يسقون من زمزم فقال : أحسنتم وأجملتم كذا فاسنموا ... (٢٥٠)
- أتى النبي ﷺ بالمزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء واضطجع حتى إذا طلع الفجر صلى الفجر ... (١٤٣)
- أتيت النبي ﷺ بالمزدلفة حين خرج للصلاة فقلت : يا رسول الله إني جئت من جبل طى أكلت راحلتى وأتعبت نفسي ، والله ما تركت من جبل إلا وقف عليه فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : من شهد صلاتنا هذه فوقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهرا فقد تم حجه وقضى تقفه ... (١٢٦)
- أمت ضباعة بنت الزبير النبي ﷺ فقالت : إني امرأة ثقيلة وإني أريد الحج فما تأمرني ؟ قال : أهلي بالحج واشترطي أن تحلي حيث تحبسنى قال : فادركت ... (٢٩٩)
- أتى النبي ﷺ الجبرة يوم النحر فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الحذف وهي من بطن الوادي ثم انصرف (١٦٦)
- أتى النبي ﷺ المقام وتلا قوله تعالى : (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) ... (٧٠)
- أتى النبي ﷺ المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ... (٩٠)
- أتاها النبي ﷺ — بمعنى بعد فراغه من طواف الإفاضة — إلى زمزم فاستسقى فأنشأه بئاء من نبذ وشرب وسقى فضله أسامة ... (٢٥١)

- أتى عقبة النسي عليه السلام فقال : إن أختي نفرت أن نمشي إلى البيت فقال عليه السلام : إن الله تعالى لغنى عن نذر أختك لتركب ولتهد بدنة ... (٤٩٢ ، ٤٩٣)
- أتيت النبي عليه السلام فقال : من هذه ؟ فقلت : أنا لم هائي ... (٤٢١)
- أتيت النبي عليه السلام بعمرات أو قال بهمي وسأله رجل من العنبرة فقال : من شاء عتر من شاء لم يعتر ، ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع الغنم أضحيها ، إلا وإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم في بلدكم هذا ... (٤٢٧)
- أتى ابن الزبير بناتة عوراء فقال : إن كان أصابها بعد ما اشتريتموها فأبضوها وإن كان أصابها قبل أن تشتروها فأبطلوها (٣٢٧)
- أخذ بيدى فقال : خلق الله التربة يوم السبت وخلق منها الجبال يوم الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء وبعث فيها الدواب يوم الخميس ... (٤٧٧)
- أخر النبي عليه السلام الطواف يوم النحر إلى الليل ... (١٩٩)
- أخر النبي عليه السلام طواف الزيارة إلى الليل ... (٢٠١)
- أخر النبي عليه السلام حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى ... (٢٠٠)
- إذا أرسلت كلبك المعلم فاذكر الله وكل ما أمسك عليك ، فإن خاطبها كلاب من غيرها فلا تأكل فاتها سميت على كلبك ولم تسم على غيره ... (٣٨٨)
- إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ... (٤٦ ، ١٨٦)
- إذا ثأب أحدكم فليمسك يده على فيه فإن الشيطان يدخله ... (٦٣)
- إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره شيئا ولا يقلن ظفرا ... (٣٥٦)
- إذا أدركت الحج قابلا فاحجج وأهد ما استيسر ... (٢٠٠)
- إذا رأى البيت رفع يديه وقال : اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما ، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأ ، ويضيف إليه : اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ... (١٠ ، ١٢)
- إذا رميت سهمك فاذكر الله ... (٣٨٨)
- إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب واللباس وكل شيء إلا النساء ... (٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٦٨)
- إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء والطيب والصيد (٢٠٣)

- إذا زالت الشمس فليخرج إلى منى ... (١٢٢)
- إذا زالت الشمس رمى بسبع حصيات بكبر مع كل حصاة ثم يقف فيدعو الله تعالى ثم يأتي الجمرة الثانية فيقول مثل ذلك ثم يأتي جمرة العقبة فيرميها ولا يقف عندها ... (٢٠٧)
- إذا انسلخ النهار من يوم النحر الآخر فقد حل الرمي والنحر ... (٢٧١)
- إذا استلم الركن اليماني قبله ووضع خده الأيمن عليه ... (٤٩)
- إذا شربت فاستقبل القبلة ثم اذكر الله تعالى ثم تنفس ثلاثا ونضلع ، فإذا فرغت فاحمد الله ... (٢٥١)
- إذا قدم من سفر دخل المسجد ثم أتى لقبر فقال : السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبا بكر ... (٢٥٤)
- إذا تممت صلاة الصبح فطوف على بعيرك والناس يصلون ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت ... (٦٦)
- إذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم إذا انتهت البعثة فليحمل ولدها حتى ينحر معها ، فإن لم يجد له محلا فليحمل على أمه حتى ينحر معها ... (٣٢٨)
- إذا نذر أحدكم أن يحج ماشيا فليهد وليركب ... (٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤)
- إذا نزل من الصفا حتى إذا نصبت قدماء في بطن الوادي سمى حتى يخرج منه فإذا صعد مشى حتى يأتي المروة ... (٨٨)
- استأنفت سودة رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة تدفع مثله وقبل حطمة الناس ، وكانت امرأة شطبة فأذن لها ... (١٥٦)
- أذن النبي ﷺ في أذن الحسين رضي الله عنه حين ولدته فاطمة بالصلاة ... (٤١٤)
- أذن النبي ﷺ لأصحابه فزاروا البيت ظهيرة وزار رسول الله ﷺ مع نسائه ليلا ... (٢٠٠)
- أذن معنا على أهل منى يوم النحر ... (٢٠١)
- أراد النبي ﷺ من امرائه صفية مثل ما يريد الرجل ، فقالوا : إنها حائض فقال : إنها لحائضا ؟ قالوا : يا رسول الله إنها قد زارت يوم النحر ، قال : فلتنحر معك ... (٢٠٠ ، ٢٠١)
- أراد النبي ﷺ أن يعطينا ... (٨٧)
- أرسل النبي ﷺ أم سلمة رضي الله عنها يوم النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت ، وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله ﷺ عندها ... (١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦)

- الا اخبرك بأحب الكلام إلى الله تعالى ، إن أحب الكلام إلى الله :
سبحانه وبحمده ... (٦١)
- اللهم إني قلت وتوكل الحق: ادعوني استجب لكم. وإني لا تخلف
الميعاد وإني أسألك كما هديتني إلى الإسلام أن لا تنزعني مني
حتى تتوفاني وأنا مسلم ... (٩٢)
- اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (١٢٨ ، ١٣٩)
- اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا كبيرا ، وإنه لا يغفر الذنوب
إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني رحمة أسعد بها في
الدارين ونب عليّ توبة نصوحا لا ألتفتها أبدا والزمني سبيل
الاستقامة لا أزيغ عنها أبدا ... (١٢٨ ، ١٣٩)
- اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى ... (١٢٨ ، ١٣٩)
- اللهم إيمانًا بكتابتك وتصديقًا لنبيك ، وعاء بمهدك واتباعا لسنة
نبيك محمد ﷺ ... (٤١)
- اللهم أحييني على سنة نبيك ﷺ وتوفني على ملته وأعزني من
مضلات الفتن ... (٩٣)
- اللهم زد هذا البيت تشريفا وتكريما وتعظيما ومهابة وزد من
شرعه وكرمه من حجهما واعتبره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرا (١٠ ، ١٢)
- اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم شحى (٢٥٤ ، ٣٧٢)
- اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي ، وإليك مآبي ، لك
رب ترائني ... (١٣٧)
- اللهم لك الحمد كالذي تقول وخير مما نقول ... (١٣٧)
- اللهم انقلني من ذل المعصية إلى عز الطاعة واكفني بخلالك عن
حرامك وأعزني بفضلك عن سواك ونور قلبي وقبيري وأغفر لي
من الشر كله وأجمع لي الخير ... (١٢٨ ، ١٣٩)
- اللهم هذا بلدك الحرام والمسجد الحرام وبيتك الحرام ، وأنا
عبدك ابن أمك ، أتيتك بذنوب كثيرة وخطايا جمة ، وأعمال سيئة
وهذا مقام العائذ بك من النار ، فاغفر لي إني أنت الغفور
الرحيم ، اللهم إني دعوت عبادك إلى بيتك الحرام وقد جئت طالبا
رحمتك مبنيا مرضاتك ، وأنت منتت عليّ بذلك ، فاغفر لي وارحمي
إني على كل شيء قدير ... (٧٧)
- اللهم البلد بلدك والبيت بيتك ، جئت أطلب رحمتك ، وأؤم طاعتك
متبعا لأمرك راضيا بقدرك مبلغا لأمرك أسألك مسالة المضطر إليك

- المشفق من عذابك أن تستقبلني وإن نتجاوز عنى برحمتك وإن
(١٠) تدخلني جنك ...
- اللهم الحج أرادت ولك عيادت ، فإن تيسر لى وإلا فعمرة ... (٣٠٠)
- اللهم إني أعوذ بك من شر ما تجيء به الريح ... (١٣٧)
- اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وسوسة الصدر وشتات
الأمس ... (١٣٧)
- اللهم يسرنى لليسرى وجننى العسرى ، وارزقنى طاعتك
ما أبتغى ، استودعك منى ومن أحبابى والمسلمين أدياننا وأماننا
وخواتم أعمالنا وأثواننا وأبداننا وجميع ما انعمت به علينا
(١٣٨ ، ١٣٩)
- اللهم وفاء بعهديك وتصديقا بكتابك ... (٤١)
- ألم تسمع إلى ما قال أبو حباب - يريد عبد الله بن أبي بن سلول
المنساق ... (٤٢٠)
- ألم تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن جذاذ الليل وحرام الليل
أو قال : حصاد الليل ... (٣٥٨)
- اليس هذا مقام إبننا إبراهيم ؟ قال : بلى قال : أفلا تتخذة مصلى ؟
قال : لم أومر بذلك فلم تغب الشمس من يومهم حتى نزلت الآية
(٧٠)
- أما اثنين فقد أعطيهما (سليمان بن داود عليهما السلام) وأرجو
أن يكون قد أعطى الثالثة ... (٢٦٢)
- أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فأنها طوافوا طوافا واحدا
(٨٤)
- أما يكفيك أن تكفى لبا عبد الله ؟ فقال : كثناني رسول الله ﷺ
(٤٢١)
- أمر النبي ﷺ أصحابه أن يرموا ثلاثة ولم يمنعه أن يأمرهم أن
يرموا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم ... (٧٨)
- أمر النبي ﷺ أصحابه أن يطفئوا أو يقتصروا ... (١٨٢)
- أمر النبي ﷺ بإراحته القصوى فرحلت له مركب فوقف بالعقبة
 واجتمع الناس ... (١٢٠)
- أمر النبي ﷺ بشمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى منه والعق
(٤١٥)
- أمر النبي ﷺ فاطمة : زنى شعر الحسين وتصدقني بوزنه
فضة وأعطى القابلة رجل العقبة ... (٤١١ ، ٤١٣)
- أمر النبي ﷺ بالنداء الحصيات له ... (١٥٦)
- أمر النبي ﷺ الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه قد خفف
عن المرأة الحائض ... (٢٣٢)

- أمر النبي ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من التثمين
ولم يأمرها عند ذهابها إلى التثمين بوداع ... (٢٣٦)
- أمرنا النبي ﷺ من كل خمسين شاة شاة ... (٢٣٧)
- أمر النبي ﷺ مناديا ينادى : الحج عرفة ، من جاء ليلة جمع قبل
الحجر فقد أدرك الحج ... (١٢٢ ، ١٢٤)
- أمرنا النبي ﷺ أن نستشرف العين والأذن ولا نضحى بعوراء
ولا مدبرة ولا شرقاء ولا فرقاء ... (٢٧٧)
- أمرنا النبي ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة
أمرنى ﷺ أن أقوم على بدنة لنصدق بلحمها وجلودها واجلعتها
وان لا أعطي الجزر منها قال : نحن نعلمه من عندنا (٢٢٦ ، ٢٩٧)
- أمرنى ﷺ أن أضحي عنه أبدا فأنا أضحي عنه أبدا ... (٢٨٢)
- أنا ممن قدم مع النبي ﷺ ليلة المزدلفة في شبعة أهله ... (١٥٦)
- إن نركوه حتى يكون بكرا ابن مخاض وابن لبون فتعطيه أرملة
تحمل عليها في سبيل الله خير من أن تذبحه فيلذق لحمه بوبره
ونكا إبلتك وقوته ناطك ... (٢٢٦)
- إن أبا أيوب الأنصاري خرج حاجا حتى إذا كان بالأنجازية من
طريق مكة ضلت راحلته فقدم على عمر بن الخطاب رضى الله
عنه يوم النحر فذكر ذلك له فقال له عمر : اصنع كما يصنع
المعتمر ثم قد حلت ، ماذا أدركت قبلنا فاحجج وأهد ما استيسر
من الهدى ... (٢٨٠)
- إن الله لا يصنع بشغاف أهتك شيئا فلتركب ولتختبر ولتسم ثلاثة
أيام ... (٩٢ ، ٩٣)
- إن الله تعالى سمى المدينة طابة ... (٥)
- إن الله هو الحاكم فمالك من الولد ؟ قال : سريج ومسلم وعبد الله
قال : فمن أكبرهم ؟ قال سريج قال : فانت أبو سريج ... (٤١٨)
- إن أبا بكر الصديق رضى الله عنه بعثه في الحجة التي أمره عليها
رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس يوم
النحر أن لا يحج بعد العام مشرك وإن لا يطوف بالبيت عريان (١٩)
- إن إبراهيم الخليل ﷺ لما أتى المناسك عرض له الشيطان عند
جمرة العقبة فرماه بسبع حصيات حتى ساء في الأرض ثم عرض
له عند الجمرة الثالثة فرماه بسبع حصيات حتى ساء في الأرض
ثم عرض له عند الجمرة الثالثة فرماه بسبع حصيات حتى ساء
في الأرض قال ابن عباس : الشيطان ترجعون ومكة بينكم فيتغون (٢١٨)

- إن إبراهيم الخليل عليه السلام كان بيني البيت وإسماعيل يناوله الحجارة ويقولان : ربنا ثقل منا إتك أنت السميع العليم ، فلما ارتفع البنيان وضعف إبراهيم عليه الصلاة والسلام عن وضع الحجارة قام على حجر وهو مقام إبراهيم عليه السلام ... (٧٠)
- إن أخت عتبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت فأتى عتبة إلى النبي ﷺ فمسأله فقال : إن الله تعالى لغنى عن نذر أختك لتركب رائته بدنة ... (٤٩٢)
- إنا كنا نذبح في الجاهلية ذبائح في رجب فناكل منها ونطعم فقال النبي ﷺ : لا بأس بذلك ... (٤٢٧)
- إن أبا شيخ كبير وقد أدركه مريضة الله في الحج أتجزى أن أحج عنه ؟ قال : حجي عن أبيك ولوى عنك الفضل ... (١٥٩)
- إن ابنة لعمرك كان يقال لها : عاصية فسمها رسول الله جيلة ... (٤١٥)
- إن ابن عمر كان يحرك راحلته في بطن محسر قدر رمية بحجر ... (١٦١)
- إن امرأة ركبت البحر فنذرت إن نجاها الله أن تصوم شهرا فماتت قبل أن تصوم فماتت أختها وأمها إلى النبي ﷺ فأخبرته فأمرها أن تصوم عنها ... (٤٤٣)
- إن امرأة اتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله اني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا — مكان كان يذبح فيه في الجاهلية — قال : لمن ؟ قالت : لا قال : لوئن ؟ قالت : لا ، قال : أوفى بنذرك ... (٤٥٤)
- إن أمر عليكم عبد مجدع يتودكم بكتاب الله فاسمعوا له واطيعوا ... (١١٩)
- إن أول ما نبدأ به يومنا هذا أن نصلى ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل أن نصلى فإتينا هو لحم عجله لأهل بيته ليس من النسك في شيء ... (٣٦٠)
- إن أحب الكلام إلى الله (سبحان الله وبحمده) ... (٦١)
- إن أختي نذرت — يعني أن تحج ماشية — فقال النبي ﷺ : إن الله لا يصنع بشقاء أختك فلتركب ولتختبر ولتصم ثلاثة أيام ... (٤٩٢ ، ٤٩٣)
- إن أختي نذرت أن تمشي إلى البيت حافية غير مختورة فقال النبي ﷺ : إن الله لا يصنع بشقاء أختك فلتركب ولتختبر ولتصم ثلاثة أيام ... (٤٩٢ ، ٤٩٣)
- إن دماكم وأموالكم حرام عليكم — إلى آخر خطبته قال : ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف ... (١٢٠ ، ٤٥٤)

- إن زعري نالته ليسى حاركها وهو يقول : يا ايها الناس عليكم بالسكينة ... (١٦١)
- إن رسول الله ﷺ أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت ... (٤١)
- إن رسول الله ﷺ غير اسم عاصية وقال : أنت جبيلة ... (٤١٤)
- إن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر إلى البيت فصلى بمكة الظهر ... (١٩٩)
- إن رسول الله ﷺ نحر في اليوم الثالث ... (٢٢٧)
- إن ابن الزبير قد وضعه على اسس نظر العدول من أهل مكة فكتب إليه عبد الملك : انا لسنا من تلميذ ابن الزبير في شيء ، لما زاد في حوله فأقره ولما زاد فيه من الحجر فرده إلى بنائه وسد بابيه الذي فتحه ... (٣٣)
- إن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة أن عبد الله بن عباس قال : من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه ، قالت مرة : قالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس ، انا قلت ثلاث رسول الله ﷺ بيدي ثم قلدها رسول الله ﷺ بوجه ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيئا أحله الله له حتى نحر الهدى ... (٣٢٥)
- إن سودة رضى الله عنها كانت امرأة بطلة فاستأذنت رسول الله ﷺ في تعجيل الإفاضة ليلا في ليلة المزدلفة فأذن لها ... (١٤٤)
- إن شربنه لنشفي شفاك الله ، وإن شربنه لشبعك لشبعك الله وإن شربنه لقطع ظمئك قطعه هي هزيمة جبريل وسقيا اسماعيل ... (٢٤٦)
- إن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب قالت : يا رسول الله انى امرأة ثبيلة وإنى أريد الحج فكيف تأمرنى أن أهل : قال : أهلى واشترطى إن يحلى حيث حبستى ... (٣١٦)
- إن عبد الملك ندم على إذنه للحجاج في هدمها ولعن الحجاج وقال : ودنا انا تركنا أبا حبيب — كنية ابن الزبير — وما تولى من ذلك ... (٣٣)
- إن عطب منها شيء فخشيت عليه موتا فأنحرها ثم اغمس نعلها في دماء ثم أضرب به صفحتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقك ... (٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٣٣٤)
- إن عليا رضى الله عنه رأى رجلا يسوق بدنة ومعها ولدها فقال : لا تشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها ، فإذا كان يوم النحر فأنبحها وولدها ... (٣٢٧)
- إن عمر أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أهديت إلى نجبية

- وأعطيت بها ثلاثمائة دينار أمليهما وأبتاع بثمنها بدنا وانحرها
قال : لا ولكن انحرها إياها ... (٢٢٧)
- إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما قدم مكة صلى بهم ركعتين
ثم انصرف فقال : يا أهل مكة اثبوا صلاتكم فإن قوم سفر ثم
صلى عمر ركعتين بنى ولم يبلغني أنه قال لهم شيئا ... (١٢١)
- أن كنت تريد أن نصيب السنة فانصر الخطبة وعجل الوقوف
فقال ابن عمر رضي الله عنهما : صدق ... (١٠٦)
- إنكم تدعون يوم القيامة باسمائكم واسماء آبائكم باحسنوا اسماعكم
— إن ما تقبل منها رفع وما لم يقبل ترك ولولا ذلك لشد ما بين
الجبيلين ... (١٥٥)
- إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة
ذكر الله تعالى ... (٧٩ ، ٢١٧)
- إنما سميت على كعبك ... (٣٨٨ ، ٣٨٩)
- إنما فعله النبي ﷺ ليرى المشركين قوته ... (٨١)
- إنما كنا راغبين به المشركين وقد أهلكهم الله ثم قال : شيء صنعه
النبي ﷺ فلا تحب أن تتركه ... (٨١)
- إنما كان بدو الإيضاح من أهل البادية ، كانوا يفتنون حائتي الناس
قد علقوا الغلاب والنصي ، فإذا أماضوا يفتنون ، فأنفرت بالناس
فلقد رايت رسول الله ﷺ وإن ذمري ناقته ليس حاركتها وهو
يقول : « أيها الناس عليكم بالسكينة » ... (١٦١)
- إنما تشعر البعثة ليعلم أنها بعثة ... (٣٢٤)
- إنما نهيتكم من أجل الدابة ، فكلوا وتصدقوا وانحروا ... (٣٩٨)
- إن ناسا من أهل نجد أتوا رسول الله ﷺ وهو بعرفة فسالوه
فأمر مناديا ينادي : الحج عرفة ، من جاء ليلة جمع قبل الفجر
فقد أدرك الحج ... (١٢٢ ، ١٢٤)
- إن النبي ﷺ بعث بها من جمع بليل ... (١٥٧)
- إن النبي ﷺ جعل يدي حتى لني جمره العقبة ... (١٦٥)
- إن النبي ﷺ طاف بالبيت فرمل من الحجر الأسود ثلاثا ثم صلى
ركعتين قرأ فيهما قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ... (٦٨)
- إن النبي ﷺ قال للناس عشية عرفة وغداة جمع حين دفعوا :
عليكم بمثل حمي الخذف ... (١٦٧)
- إن النبي ﷺ قال له في الذبح والخلق والرمي والتقديم والتأخير
فقال : لا حرج ... (١٨٤)

- إن النبي ﷺ أيام التشريق يرمى الجمار إذا زالت الشمس ... (٢٠٩)
- إن النبي ﷺ قال للناس عشية عرفة وغداة جمع حين دخلوا عليكم بالسكينة ... (١٤٣)
- إن النبي ﷺ لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول ... (١٠٢)
- إن هذه الجمار ترمى كل عام فنحسب أنها تنقص قال : أما إنه ما يقبل منها يرفع ولولا ذلك لرايتها مثل الجبال ... (١٦٥)
- إنها طعام طعم وشقاء سقم ... (٢٥٠)
- إنه عليه الصلاة والسلام لما فرغ من الطواف أتى المقام وتلا قوله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى) ... (٧٠)
- إنه لا ينبغي لشيء يخرج من الجنة إلا رجع إليها قبل يوم القيامة ... (٥٠)
- إنه خرج من الجنة ... (٥٠)
- إنه كان يمشى بين الصفا والمروة ... (٩٠)
- إن هذا يوم رخص لكم فيه إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلوا — يعني من كل ما حرمت منه إلا النساء ، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت مسرتم حرماً قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا به ... (٢٠٦)
- إن هذا يوم الحج الأكبر ... (١٩٥)
- إن هذه الأمة لا تزال بخير ما عظموا هذه الحرمة — يعني الكعبة — حتى تعطلها فإذا ضيعوا ذلك هلكوا ... (٣٥)
- إن ولد لي من بعك ولد أسميه باسمك أو اكنيه بكيتك ؟ قال : نعم ... (٤٢٠)
- إني أمرتكم وأنا شهيد عليكم ... (٢٥٨)
- إني أخاف أن أكون قد أتعبت أمتي بعدى ... (٢٤٨)
- إني لأعلم أنك حجر لا تفتح ولا تضر ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقولك ما قبلتك ... (٤٢)
- إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا وأمراني تريد الحج قال : أخرج معها ... (٣١٢)
- إني أريد الحج فكيف تأمرني أن أهلك ؟ قال : اهلى واشترطى أن محلى حيث حبستنى ... (٣١٦)
- إني نذرت أن اعتكف ليلة في الجاهلية فقال ﷺ : أوفى بندرك ... (٤٣٣)
- أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم مكة أن توضأ ثم طأ طأ بالبيت (١٤ : ٢٣)
- أول من اجتمع يوم عرفة في المساجد ابن عباس رضى الله عنهما ... (١٣٩)

- اى بلد اعظم حرمة ؟ قالوا : بلدنا هذا فقال النبي ﷺ : إن دماكم
وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم
هذا ... (١٢٠ ، ١٥٤)
- اى الكلام افضل ؟ قال : ما اصطفى الله للملائكة أو لعباده افضل
من سبحان الله ويحمده ... (٦١)
- ايها الناس اسمعوا فان السعى قد كتب عليكم ... (٨٧)
- ايها الناس عليكم السكينة ، ثم ائني جمعا فصلنى بهم الصلوتين
جميعا فلما اصبح ائني قرح ووقف عليه وقال : هذا قرح وجمع كلها
موقف ثم انتهى إلى واد محسر فقرع ناقته فخبث حتى جاز الوادي
فوقف واردف الفضل ثم ائني الجيرة فرماها ثم ائني المنحر فقال :
هذا المنحر ومنى كلها منحر ... (١٤٩ ، ١٥٠)

حرف الباء

- باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى (٢٨٢)
- باسم الله والله اكبر ... (٢٨٣)
- بات النبي ﷺ بمنى ليالى الرمي ... (٢٢٢)
- بات النبي ﷺ بها حتى طلع الفجر ... (١٥٤)
- بارك الله لك في الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ أشده ورزقت
بره ... (٤٢٥)
- بدأ رسول الله ﷺ حين قدم مكة أن توحا ثم طاف بالبيت (١٤ ، ٢٢)
- نبدا بالذى بدأ الله به وبدأ بالصفا حتى فرغ من آخر سعيه على
المروة ... (٨٧)
- فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد
الله تعالى وكبره وقال : لا اله إلا الله وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير ، لا اله إلا الله
وحده ، أتجز ومده ، ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا
بين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى إذا
انصبت قدماء رمل في بطن الوادي حتى إذا صعد مشى حتى
ائني المروة ... (٨٩ ، ٩٠)
- ابدأوا بما بدأ الله به ... (٨٩)
- بعث بشمعة أهله فأمرهم أن لا يرموا الجيرة حتى تطلع الشمس (١٦٤)
- بعث بها النبي ﷺ من جمع بليل ... (١٥٧)
- بعث النبي ﷺ معه يهدى فقال : إن عطب فائخره ثم اصبح
نعله في دمه ثم حل بينه وبين الناس ... (٢٣٦)

- بيعت النبي ﷺ معه بالبدن ثم يقول : إن عطب منها شيء فخشيت عليه موتا فاتحرتها ثم اغمس نعلها في دمها ثم اضر به صفحتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رقتك ... (٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦)
- ليمس الله الحجر يوم القيامة له عينان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد على من أسلمه بحق ... (٥٠)
- بمعنى أبو بكر في تلك الحجة (يعني حجة أبي بكر الصديق رضي الله عنه) سنة تسع في مؤذنين بعثهم يوم النحر يؤذنون بمعنى أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ثم أرفق النبي ﷺ بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فأمره أن يؤذن ليراه الناس قال أبو هريرة : فاذن معنا على في أهل منى يوم النحر ليراه ، وأن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان وكان حميد يقول : النحر يوم الحج الأكبر من أجل قول أبي هريرة رضي الله عنه ... (٢٠١)
- بعثه أبو بكر رضي الله في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع في رعد يؤذن في الناس يوم النحر أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ... (١٩)
- بنى رسول الله ﷺ مسجده سبعين ذراعا في ستين ذراعا أو يزيد ... (٢٦٠)
- بينا رسول الله ﷺ يسير في جوف الليل في ركب إذ بصر بخيال قد نفرت منه إلهم فأرسل رجلا فنظر فإذا هو بامرأة عريانة ناقضة شعرها فقال : مالك ؟ قالت : نفرت أن أحج البيت ماشية عريانة ناقضة شعري ، فأننا أنكنم بالنهار وأنكب الطريق بالليل فأنى رسول الله ﷺ فأخبره فقال : أرجع إليها فامرها فتلبس ثيابها ولتهرق دما ... (٤٩٣)
- بينا النبي ﷺ يخطب يوم النحر فقام إليه رجل فقال : كنت أحسب يا رسول الله كذا وكذا قبل كذا وكذا ، ثم جاء آخر فقال : يا رسول الله كنت أحسب أن كذا وكذا قبل كذا لهؤلاء الثلاثة قال فامض ولا حرج ... (١١٨)
- بينما عبد الملك يطوف بالبيت إذ قال : قتال الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين فذكر الحديث فقال له الحارث : لا تقل هذا يا أمير المؤمنين فأننا سمعت أم المؤمنين تحدث بهذا فقال : لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على بناء ابن الزبير ... (٣٢)

حرف التاء

- نقل رسول الله ﷺ في بئر اريس وهو عند مسجد قباء اتوا
صلاتكم فلما قوم سفر ثم صلى عمر ركعتين بمنى ولم يبلغنى
انه قال لهم شيئا ... (١٢١)

حرف التاء

- ثلاث هن على فرائض وهن لكم تطوع : النحر والوفر وركعتي
الضحى ... (٣٥٦)
- ثم اذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ولم يصل
بينهما شيئا ثم ركب ﷺ حتى أتى الموقف ... (١٢٠)
- ثم افاض ﷺ حين غربت الشمس واردف اسامة بن زيد وجعل
يشير بيده على هيبته والناس يضربون بينا وشمالا لا يلتفت
اليهم ويقول : ايها الناس عليكم السكينة ثم أتى جمعا فصلى بهم
الصلاتين جميعا فلما أصبح أتى فزح ووقف عليه وقال : هذا فزح
وهو الموقف وجمع كلها موقفة ثم افاض حتى انتهى إلى وادي محسر
ففرغ ناقته فغضت حتى جاز الوادي فوقف الخ ... (١٤٩ ، ١٥٠)
- ثم حنكه بالتمر ثم دعا له وبورك عليه ... (٤٢٥)
- ثم خرج إلى الصفا ... (٦٨)
- ثم رجع إلى منى فاقام بها ايام انشريق الثلاث يرمى الجمار
فرمى الجمرة الاولى إذا زالت الشمس بسبع حصيات بكر مع
كل حصاة ثم يقف فيدعو الله تعالى ثم يأتى الجمرة الثانية فيقول
مثل ذلك ، ثم يأتى جمرة العقبة فيرميها ولا يقف عندها ... (٢٠٧)
- ثم ركب رسول الله ﷺ فافاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر فأتى
بنى عبد المطلب فلولوا ان يغلبكم الناس على سقايكم لنزعتم
معكم ، فناولوه ذلوا فشرب منه ... (٢٥٠)
- ثم عرض له عند الجمرة الثانية فرماه بسبع حصيات حتى ساخ
في الأرض ثم عرض له في الثالثة فرماه بسبع حصيات حتى
ساخ في الأرض قال ابن عباس : الشيطان ترجىون ومكة بينكم
تبتفون ... (٢١٨)
- ثم اقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا ثم ركب ﷺ حتى
أتى الموقف ... (١٢٠)
- ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا قالت : فطاف الذين كانوا اهلوا
بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا اطوافا
(آخر بعد ما رجعوا بحجهم) ... (٨٤)

- ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس ثم ركب فأمر بقية من شعر أن
تقرب له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى
فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس ... (١٠٦)
- ثم نزل إلى المروة حتى انصبحت قحماة في بطن الوادي حتى إذا
صعد مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كل فعل على الصفا (٨٩)
- ثم نزل حتى إذا تصوبت قحماة في بطن المسيل فسمعى حتى صعدت
قحماة ثم مشى حتى أتى المروة فصعد عليها ثم بدا له البيت ... (٩٠)
- ثوبا فصاعدا واستسمن فان أكلت أكلت طيبا ، وإن أطمعت
أطمعت طيبا ، والبيضاء أفضل من الغبراء والسوداء ... (٣٦٨)

حرف الجيم

- جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أن أختي نسخت
— يعني إن تصح بائنية — فقال النبي ﷺ : إن الله لا يصنع بشقاء
أهلك شيئا فأتتج رابكة ، ولتكنر عن يمينها ... (٤٩٢ ، ٤٩٣)
- جاء النبي ﷺ بعد الإفاضة إليهم وهو يستقون على زمزم
فناولوه دلوفا فشرب منه ... (١٩٨)
- جاء حزن إلى النبي ﷺ فقال : ما أسبك ؟ قال : حزن قال :
أنت سهل ، قال : لا أغير أسما سمائيه أبى قال ابن المسيب :
فما زالت الحزونة فينا بعد الحزونة ، غلط الوجه وشيء من
القسوة ... (٤١٨)
- جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أرايت الرجل يذبح
وينسى أن يسمى فقال النبي ﷺ : اسم الله على كل مسلم ... (٣٨٩)
- جنت أطلب رحمتك وأؤم طاعتك مني لأمرك أسألك بمسألة
المخضطر إليك ، المشفق من عذابك أن تستقبلني وأن تتجاوز
برحمتك وأن تدخلني جنتك ... (١٠)
- جذاً نخلة بالليل ، ألم تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن جذاذ
الليل ... (٣٥٨)
- تجزئك — يعني الجذعة — من المعز ، ولا تجزىء أحدا بعذك ... (٣٦٥)
- جعلت أمشي خلف النبي ﷺ في ظل القبر ، فالتفت فمرأتني فقال :
من هذا ؟ فقلت : أبو ذر ... (٤٢١)
- جعل عثمان بن عفان رضى الله عنه طول المسجد مائة وستين
ذراعا وعرضه مائة وخمسين ذراعا ، وجعل أبوابه ستة كما
كانت في زمان عمر رضى الله عنه ثم زاد فيه الوليد بن عبد الملك
فجعل طوله مائة ذراع وعرضه في مقدمته مائتين وفي مؤخره
مائة وثمانين ... (٢٦٠)

- جعل يلبى حتى أتى جمرَةَ العقبة ... (١٦٥)
- جمع بين الظهر والعصر بمنزلة ، وبين المغرب والعشاء بالمنزلة ومعه حينئذ أهل مكة وغيرهم ... (١١٥)
- جمع بالمنزلة تلك الليلة بين المغرب والعشاء ... (١٤٤ ، ١٥٢)
- جمع بينهما بأذان وإقامتين ... (١٦٢)
- يستجاب لأحدكم ما لم يعجل ، فيقول قد دعوت ولم يستجب لى (١٢٦)

حرف الحاء

- حاضت صفة رضى الله عنها فقال النبي ﷺ : أحابستنا هي ؟ قلت : يا رسول الله إنها قد أفاضت قال : فلا إذن ... (١٩٦)
- أحب الأسماء إلى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن (٤١٤ ، ٤١٥)
- أحب الكلام إلى الله تعالى أربع : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لا يضرك بأيهن بدأت ... (٦١)
- حتى إذا بلغ محسرا أوضع شيئا ... (١٦٠)
- حتى إذا زافت الشمس أمر بالتصوى فرحلت له فأتى الوادى فخطب الناس ... (٦١)
- حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كل فعل على الصفا ... (٨٩)
- حتى إذا نصوبت قدماء في بطن المسيل سمى حتى صعدت قدماء ثم مشى حتى أتى المروة فصعد عليها ثم بداله البيت ... (٩٠)
- حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال : لا إله إلا الله وحده الخ ... (٨٩ ، ٩٠)
- حج رسول الله ﷺ حجة الوداع في السنة العاشرة ثم استمر الخلفاء الراشدون على الحج بالناس ... (١١٠)
- حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت حين رمى جمرَةَ العقبة وأنصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة ، أحدهما يتود به راحلته فقال رسول الله ﷺ قولاً كثيراً لم سمعته يقول : إن أمر عليكم عبد مجذع يتوكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا (١١٩)
- حج جابر رضى الله عنه مع النبي ﷺ وقد أهلوا بالحج مفردا فقال لهم : أهلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وتصوروا (١٨٣)
- فلتحج رابكة ولتكر عن يمينها ... (٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤)
- حججنا مع رسول الله ﷺ فافئسنا يوم النحر ... (١١٩)
- الحج عرفة ... (١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ٢٧٣)

- الحجر من البيت ... (٣٦ ، ٣٠)
- حدثني جليس لابن عباس قال : قال لي ابن عباس : من أين جئت ؟ قلت : شريت من ماء زمزم ، قال : شريت كما ينبغي ؟ قلت : كيف اشرب ؟ قال : إذا شريت فاستقبل القبلة ثم اذكر الله تعالى ثم تنفس ثلاثا وتضلع منها فإذا فرغت فاحمد الله فان النبي ﷺ قال : آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلحون من زمزم
- حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرفة الى جبال عرفات إلى ومسبق ... (١٣١)
- حرك النبي ﷺ قلبا في وادي محسر ... (١٤٤)
- أحسنتم وأجملتم كذا فاصنعوا ... (٢٥٠)
- الأشخاص والاستسمان والاستعظام ... (٣٢٠)
- أحسنوا أسماكم ... (٤١٦)
- خلق النبي ﷺ وحلق طائفة من أصحابه وقصر بعضهم ... (١٨٣)
- أطلوا من أحرآمكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة ... (١٨٣)
- حمل إليه أبو أسيد ابنا له فقال : ما اسمه ؟ قال : فلان ؟ قال : لا ولكن اسمه المذفر ... (٤١٨)
- حدثت أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما عبد الله بن الزبير بمكة فأتت المدينة فنزلت قباء فولدت بقباء ثم أتت به النبي ﷺ فوضعه في حجره ثم دعا بتمر فمضغها ثم قل في فيه فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ ثم حنكه بالتمر ثم دعا له وبرك عليه ... (٤٢٥)
- حين رمى جمره العتية فاستيقظ الوادي حتى إذا حاذى الشجرة اعترضها فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم قال : من ههنا والذي لا اله غيره تام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ... (١٦٦)
- حالت كما قريش بينه وبين البيت ففخر هديه وحلق رأسه بالحديبية ﷺ ... (٢٩٠)

حرف الخاء

- يخب ثلاثة أطواف من السبع ... (٤١)
- أخبرني أسماء بن زيد رضى الله عنهم أن النبي ﷺ لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه ... (٢٤٧)
- خذوا عني مناسككم لعلي لا أراكم بعد عامي هذا (٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٤٣ ، ٦١ ، ٨١ ، ٩٥ ، ١٠٥ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٤١ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٦ ، ١٩٤ ، ٢٠٧)
- (٢٦٨ ، ٢٠٩)

- يخرج بعده إلى البيت حتى يكون آخر عهده بالبيت (٢٥١)
- خرج رسول الله ﷺ إلى الصفا فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى إذا رأى البيت فوجّه إليه وكبر ثم قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده . ثم دعا ثم قال هذا ثلاثا ثم نزل (٨٨)
- خرج النبي ﷺ زمن الحديبية من المدينة مع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كان بذي الحليفة قلد النبي ﷺ الهدى واشعره وأحرمهم عمرة (٢٢٢)
- خرج النبي ﷺ في آخر حياته فعزّلى على أهل أحد صلاته على الميت ثم انصرف إلى المنبر فقال : إني مرط لكم وأنا شهيد عليكم (٣٥٨)
- خرج النبي ﷺ معتمرا فحالت كمار ثريش بينه وبين البيت فنحر عديه وحلق رأسه بالحديبية (٢٩٠)
- خرج من الجعرانة ليلا معتمرا فدخل ليلا فمضى عمره ، ثم خرج ليلته فأصبح بالجعرانة كبائت (٩)
- خرج رسول الله ﷺ من عندي وهو قرير العين ، طيب النفس ، ثم رجع إلىّ وهو حزين فقلت : يا رسول الله خرجت من عندي وأنت كذا وكذا قال : إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن فعلته ، إني أخاف أن أكون قد أتعبت أمتي بعدي (٢٤٨)
- خرجت مع رسول الله ﷺ حاجا فكان الناس ياتونه فمن قاتل : يا رسول الله سمعت قيل أن أطوف أو أخرجت شيئا أو قدمت شيئا فكان يقول : لا أخرج إلا على رجل اقترض عرض مسلم وهو ظالم فذلك الذي هلك وأخرج (١٠٥)
- خرجنا مع رسول الله ﷺ حين قدم مكة فطاف بالبيت سبعا ثم صلى (٢٨)
- خرجنا مع النبي ﷺ في حجة الوداع حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فربل ثلاثا ومشى أربعا ثم نفر إلى مقام إبراهيم فقرأ وانحذوا من مقام إبراهيم صلى (٢٨)
- خرجنا مع رسول الله ﷺ فبينا من أهل بالحج ومنا من أهل بالعمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة وأهل رسول الله ﷺ بالحج فأما من أهل بالعمرة فاحلوا حين طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة ، وأما من أهل بالحج والعمرة فلم يحلوا إلى يوم النحر (٢٤١)
- خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة (٢٧٢)

- خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى ألقينا البيت معه استسلم الركن فربل
ثلاثة ومشي أربعة ثم نفر إلى مقام إبراهيم فقرأ (واتخذوا من مقام
إبراهيم مصلى) ... (٦٨)
- خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع فاهللتنا بعمره فقال
رسول الله ﷺ : من كان معه هدى ليبل بالحج مع العمرة ثم
لا يبل حتى يبل منهما جميعا ، قالت : نطف الذين كانوا أهلوا
بالعمره بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طلوا أطوانا آخر
بعد ما رجعوا من منى بحجنتهم ، وأما الذين كانوا جمعوا بين
الحج والعمره فأتوا طلوا أطوانا واحدا ... (٨٤)
- خطب النبي ﷺ أوسط أيام التشريق ... (٢٢٦)
- أخطأنا العدة كنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقتل له عمر :
أذهب إلى مكة نطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا
والمروة وانحروا هديا إن كان معكم ثم اطلقوا لو قصرتم ثم
ارجعوا ، فإذا كان عام تابل فحجوا واهدوا فمن لم يجد نصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ... (٢٨٠)
- خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر بعد رميه الجمرة ، فكان في خطبته :
إن هذا يوم الحج الأكبر ... (١٩٥)
- خطب رسول الله ﷺ فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعد ذبها
خطب رسول الله ﷺ يوم النحر بعد الصلاة فقال : من صلى
صلاتنا هذه ونسك نسكنا فقد أصاب سنتنا ، ومن نسك قبل
صلاتنا فذلك شاة لحم فليذبح مكانها ... (٣٥٧)
- خطبنا رسول الله ﷺ في يوم النحر فقال : إن أول ما تبدأ به في
يومنا هذا أن تصلي ثم ترجع فننحر فمن فعل ذلك فقد أصاب
سنتنا ومن ذبح قبل أن نصلي فأنما هو لحم مجلة لأهل بيته
ليس من النسك في شيء ... (٣٦٠)
- خطبنا رسول الله ﷺ يوم الترويس فقال : أي يوم هذا ؟ قلنا
الله ورسوله أعلم فقال : ليس وسط أيام التشريق ؟ ... (١٢٠)
- لخطيئة أصيبتها بمكة أعز على من سبعين خطيئة بغيرها ... (٢٦٣)
- خلق الله التربة يوم السبت وخلق منها الجبال يوم الأحد وخلق
الشجر يوم الاثنين وخلق المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم
يوم الأربعاء وبعث منها الدواب يوم الخميس ... (٤٧٧)
- خير الدعاء دعاء يوم عرفة ، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي
لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل
شيء قدير ... (١٢٥)

- خير الأضحية الكباش الأقرن ... (٣٦٧)
 — خير المجالس ما استقبل به القبلة ... (١٢٣ ، ١٢٤)
 — خير المجالس أوسعها ... (١٢٤)

حرف الدال

- ادخروا الثلث وتصدقوا بما بقى فلما كان بعد ذلك قيل : يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون بشحايهم ويحطلون منها الودك ويتخذون منها الأسقية فقال ﷺ وما ذاك ؟ قالوا : يا رسول الله نهيت عن امسك لحوم الأضاحي بعد ثلاث ... (٣٦٨)
 — دخل رسول الله ﷺ البيت هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان ابن طلحة فأغلقتوا عليهم ، فلما فتحو كنت أول من ولج ، فلقبت بلالا فسالته هل صلى فيه رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم بين العمودين البسمانيين ... (٢٤٧)
 — دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب فقالت يا رسول الله إني أريد الحج وإني شاكية ، فقال النبي ﷺ حجي واشترطي أن تحلي حيث حبستني وكانت تحت المقداد ... (٢٩٩)
 — دخل رسول الله ﷺ الكعبة ما خلف بصره فوضع سجوده حتى خرج منها ... (٢٤٨)
 — دخل رسول الله ﷺ من باب بنى شيبه وخرجه من باب الحناطين (١٣)
 — دخل ابن عمر مكة فاتم الصلاة ثم صر لما خرج إلى منى ... (١٢١)
 — يدخل المحرم من حيث شاء ودخل النبي ﷺ من باب بنى شيبه وخرج من باب بنى مخزوم إلى الصفا ... (١٣)
 — دخلنا على جابر فقال جابر : خرجنا مع النبي ﷺ حتى أتينا البيت معه أسلم الركن فمرل ثلاثا ومشى أربعا ثم نفر إلى مقام إبراهيم فقرأ (وانخذوا من مقام إبراهيم مصلى) فجعل المقام بينه وبين البيت ، فكان أبى يقول : ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين (قل هو الله أحد) و (قل يا أيها الكافرون) ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا ... (٦٨)
 — تدعون يوم القيامة باسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسمائكم ... (١٦٦)
 — دعا الله عز وجل وكبر وهلل ووحد ... (١٤٤)
 — دفع النبي ﷺ من المشعر الحرام حتى إذا بلغ محسرا أوضع شيئا ف ناس من أهل البادية حضرة الأضحية في زمان رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : ادخروا الثلث وتصدقوا بما بقى ، فلما كان بعد ذلك قيل لرسول الله ﷺ : يا رسول الله لقد كان الناس

- يشتمون من ضحاياهم ويحملون منها الودك ويخذون منها الاسقية
فقال رسول الله ﷺ : وما ذاك ؟ قالوا : يا رسول الله نهيت
عن إمسك لحوم الاضاحى بعد ثلاث فقال رسول الله ﷺ : إنما
نهيتكم من أجل الدافاة فكلوا وتصسقوا واخذروا ... (٣٩٨)
— دم البهضاء في الاضحية افضل من دم سوداوين ... (٣٦٨)

حرف الذال

- ذبح رسول الله ﷺ ضحيته ثم قال : يا توبان اصلح لحم هذه ،
فلم ازل اطعمه منها حتى قدم المدينة ... (٤٠٥)
— اذبحوا لله في اى شهر كان وبروا الله واطعموا ، قال : إنما كنسا
نفرع نمرعا في الجاعلية فما تأمرنا ؟ قال : في كل سألثة نمرع
تفخوه مايسينك حتى إذا استحل ذبيحة فتصدقت بلحمه ... (٤٢٦)
— اذبحوا لله في اى وقت كان ... (٤٢٨)
— اذبح ولا حرج ... (١٨٢ ، ١٨٤)
— ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله او لم يذكر ... (٣٨٩)
— اذكركم الله في اهل بيتى ، اذكركم الله في اهل بيتى ... (٣٦٠)
— ذهبت بعبد الله بن أبى طلحة إلى رسول الله ﷺ حين ولد قال :
هل معك تمر ؟ قلت : نعم فتناولته نمرات فلاكهن ثم غفره ثم مجه
فيه فجعل يلمظ فقال رسول الله ﷺ : حب الانتصار الثبر
وسمى عبد الله ... (٤١٤)
— اذهب إلى مكة فطف بالبيت انت ومن معك واسعوا بين الصفا
والمروة وانحروا هديا إن كان معكم ثم اخلقوا او قصروا ثم ارجعوا
فاذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فمن لم يجد نصيام ثلاثة ايام
في الحج وسبعة إذا رجع ... (٢٨٠)

حرف الراء

- رايت رسول الله ﷺ حين قدم مكة يستلم الركن الأسود اول
ما يطوف بخب ثلاثة اطواف من السبع ... (٤١)
— رأى النبى ﷺ رجلا معه غلام فقال للغلام : من هذا ؟ قال : أبى
قال : لا تمس أباه ، ولا تمسب له ، ولا تجلس قبله ،
ولا ندعه باسمه ... (٤٢٣)
— رايت النبى ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة
شبهاء وعلى رضى الله عنه يعبر عنه والناس بين قائم وقاعد ... (١١٩)
— رأينا رسول الله ﷺ يخطب ايام التشريق ونحن عند راحلته وهي
خطبة رسول الله ﷺ التى خطب بمنى ... (١٢٠)

- رایت النبی ﷺ یخطب علی ناقته العضاء يوم الاضحی بنی ... (۱۱۹)
- رایت رسول الله ﷺ رمی من الحجر الاسود حتی انتهى الیه
- ثلاثة اطواف ... (۵۷)
- رایت رسول الله ﷺ یرمی علی راحلته يوم النحر ویقول : لتأخذوا
- عنی مناسککم فانی لا ادری لعلی لا أخرج بعد حجتی هذه (۸ ، ۲۸)
- رایت رسول الله ﷺ یرمی جمرۃ العقبة من بطن الوادی (۱۶۶ ، ۱۷۹)
- رایت النبی ﷺ یرمی الجبرۃ من بطن الوادی وهو راكب یکبر مع
- کل حصاة ... (۱۶۵ ، ۱۶۶ ، ۱۶۷)
- رایت رسول الله ﷺ حول البيت فاذا ازحم الناس علی الطواف
- استلمه رسول الله ﷺ بمحجن فی یده ... (۴۱)
- رایت النبی ﷺ وأنا صبی لردفنی أبی یخطب الناس بنی يوم
- الاضحی علی راحلته ... (۱۱۹)
- رایتہ حين رمی جمرۃ العقبة وانصرف وهو علی راحلته ومعه
- بلال ، وانسأه اجدھما یقود به راحلته فقال رسول الله ﷺ
- قولا کثیرا ثم سمعته یقول : إن تأمر علیکم عبد مجدع یقودکم
- بکتاب الله فاسموا له واطیعوا ... (۱۱۹)
- رایت ابن عباس جاء يوم الترویة لمیدا رأسه فقبل الرکن ثم سجد
- علیه ثم قبله ثم سجد علیہ ثلاث مرات ... (۴۶)
- رای سالم بن عبد الله بن عمر رضی الله عنھم سئلا یسأل الناس
- يوم عرفة فقال یا عاجز فی هذا اليوم یسأل غیر الله تعالى ... (۱۲۸)
- رایت ابن عمر استلم الحجر بیده وقیل یده وقال : ما ترکته منقذ
- رایت رسول الله ﷺ یفعله ... (۵۱)
- رایت الاصلح یعنی عمر بن الخطاب رضی الله عنھ یقبل الحجر
- ویقول : والله انی لاقبلک وانی لاعلم انک حجر وانک لا تضر ولا تنفع
- ولولا انی رایت رسول الله ﷺ قبلک ما قبلتک ... (۴۲)
- رایت رسول الله ﷺ فعل هكذا ففعلت ... (۴۶)
- اراهم لو ان هؤلاء ساروا الی رجل نسألوہ دانقا اکان یردهم
- قبل : لا قال : والله للمنفرة عنده اھون من إجابة رجل لھم بدائق
- رایت الحسن البصری يوم عرفة بعد العصر جلس فدعا وذكر
- الله عز وجل فاجتمع الناس ... (۱۲۹)
- اریعوا علی انفسکم فانکم لا تدعون اسم ولا غائباً إني معکم إني
- سمیع قریب ... (۱۳۶)
- رب اغفر وارحم وأنت الاعز الاکرم ... (۹۰)

- رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنت الاعز الأكرم ... (٨٨)
 ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ،
 إن هذا كان أكثر دعاء النبي ﷺ ... (٥٢ ، ٥١)
 — رحم الله المحلقين قالوا : يا رسول الله والمقصرين قال : رحم الله
 المحلقين قالوا : يا رسول الله والمقصرين قال في الرابعة :
 والمقصرين ... (١٨٩ ، ١٨٥ ، ١٨٢)
 — رخص النبي ﷺ لرعاء الإبل في ترك البيوتة يرمون يوم النحر ثم
 يرمون يوم النفر ... (٢٢٢)
 — رخص النبي ﷺ للعباس في ترك البيت لأجل السقاية ... (٢٢٢)
 — رحم رسول الله ﷺ أسماء جماعة من الصحابة فقال لأبي هريرة:
 يا أبا هر ولعمشة يا عائش ولانجشة يا أنجش ... (٤٢٣)
 — أرفقه حين أفاض من عرفة فافاض بالسكينة وقال : يا أيها
 الناس عليكم بالسكينة ، وقال : ليس البر بلبجاف الخيل والإبل
 فما رأيت ناقته راغمة يدها حتى أتى منى ... (١٦١)
 — ترفع الأيدي عند الموقنين يعني عرفة والمشعر الحرام ... (١٢٣)
 — ترفع الأيدي في الدعاء لاستقبال البيت ... (١٠)
 — رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى
 يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق ... (٤٣٣ ، ٤٣٤)
 — رفع النبي ﷺ رأسه فقال : اللهم قد بلغت ... (١١٨ ، ١١٩)
 — أرفعوا عن بطن عرنة ، وأرفعوا عن بطن محسر ... (١٤٢)
 — أرفعوا محمدا ﷺ في أهل بيته ... (٢٦٠)
 — رقد رقدة بالمحصب ثم ركب إلى البيت فطاف للوداع به ... (٢٣٠)
 — ركب النبي ﷺ حتى جئنا المزدلفة فأتاه المغرب ثم أتاه الناس في
 منازلهم ولم يخلوا حتى أتاه العشاء الآخرة فصلّى ثم حلوا ... (١٥١)
 — ركب النبي ﷺ القصواء حتى رقى على المشعر الحرام واستقبل
 القبلة فدعا الله تعالى وكبر وهلل ووحد ، ولم يزل دافعا حتى
 أسفر جدا ثم دفع قيل أن تطلع الشمس ... (١٤٤)
 — ركب رسول الله ﷺ فافاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر فأتى
 بنى عبد المطلب يستقون على زمزم فقال : انزهوا بنى عبد المطلب

- فلولا ان يغلبكم الناس على سقايتكم لنزعت بمعكم فناولوه دلوًا
فشرب منه ... (٢٥٠)
- فلتركب ولتختمر ولتصم ثلاثة أيام ... (٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤)
- الركن والمقام ياتونتان من يوانيت الجنة طمس الله نورهما ولولا
ذلك لاضاء ما بين المشرق والمغرب ، وما مسهما من ذي عاهة
ولا سقيم إلا شفى ، وما على الأرض شيء من الجنة غيره ... (٥٠)
- رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشى أربعًا ... (٥٧)
- رمل رسول الله ﷺ ومشى أربعًا ثم نفر إلى مقام إبراهيم فقرأ
(واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى) فجعل المقام بينه وبين البيت
فكان أبى يقول — ولا اعليه ذكره إلا عن النبي ﷺ — كان يقرأ
في الركعتين (قل هو الله أحد) و (قل يا ايها الكافرون) ثم رفع
إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا ... (٦٨)
- أرم ولا خرج فما سئل عن شيء قدم ولا أو آخر إلا قال افعل
ولا خرج ... (١٨٤ ، ١٨٢)
- يرمى جمره العقبة من بطن الوادى ... (١٦٦ ، ١٧٩)
- رمى النبي ﷺ الجمره أول يوم ضحى ثم لم يرم بعد ذلك حتى
زالت الشمس ... (٢٠٩)
- يرمى على راحته يوم الفحر ويقول : خذوا عنى مناسككم فاني
لا ادري لعلى لا أحج بعد حجتى هذه ... (٨)
- رمى النبي ﷺ سبع حصيات من بطن الوادى ... (١٨٠)
- ثم انصرف إلى المنحر فنحر ... (١٨٠)
- رمى النبي ﷺ بسبع حصيات ثم قال : هذا مقام الذى انزلت
عليه سورة البقرة ... (١٦٦)
- يرمى الجمره من بطن الوادى وهو راكب وهو يكر مع كل
حصاة ... (١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧)
- رمى النبي ﷺ الجمره ثم ركب والمضى إلى البيت ... (١٦٦)
- رمى النبي ﷺ واحدة واحدة وقال : خذوا عنى مناسككم (٢٢) ،
٢٤ ، ٢٩ ، ٤٣ ، ٦١ ، ٨١ ، ٩٥ ، ١٠٥ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،
١٤١ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٦ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٦٨

- رمى النبي ﷺ بمثل حصي الخذف وأمر أن يرمى بمثل حصي الخذف ... (١٧١)
- رمى النبي ﷺ الجمل مرتباً ... (٢٠٩)
- رمى النبي ﷺ واحدة واحدة ... (١٦٧)
- رمى عبد الله في بطن الوادي فقلت يا أبا عبد الرحمن إن ناساً يرمونها من فوقها : والذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ... (١٦٩)
- يرمون يوم النحر ويرمون يوم النفر ... (٢٢٢)
- راح النبي ﷺ إلى الموقف فخطب الناس الخطبة الأولى ثم أذن بلال ثم أخذ النبي ﷺ في الخطبة الثانية وبلال من الأذان ثم أقام بلال فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ... (١٢٠)

حرف الزاي

- زاروا البيت ظهيرة وزار رسول الله ﷺ مع نسائه ليلاً ... (٢٠٠)

حرف السين

- سألك مسألة المضطر إليك المشفق من عذابك أن تستقبلني وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تدخلني جنتك ... (١٠)
- سأل الله تعالى حكماً يصادف حكمه فأوتيته ، وسأل الله تعالى ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده فأوتيته ، وسأل الله عز وجل حين فرغ من بناء المسجد أن يأتيه أحد لا ينهره إلا الصلاة فيه أن يخرج من خلينته كيوم ولدته أمه ... (٦٢)
- سألت رسول الله ﷺ عن العقبة فقال : للفلان مكانتان وعن الجارية شاة تطبخ جدولا ولا يكسر عظم (٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠)
- سألت رسول الله ﷺ عن الجدار أمن البيت هو ؟ قال : نعم ، قلت : فما لهم لم يدخلوه في البيت ؟ قال : إن قومك قصرتمهم التفة ، قلت : فما شأن بله مرتعاً ؟ قال : فعل ذلك قومك لدخلوا من شاعوا وبينعوا من شاعوا ولولا أن قومك حديثو عهدهم بالجاهلية لماخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت وأن الصق بابي بالأرض ... (٣٠)

- سألوا النبي ﷺ عن ذلك فأنزل الله تعالى : (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) ... (١٠٥)
- سأل ابن عمر بلالا : أين صلى رسول الله ﷺ يعني في الكعبة فأنراه بلال حيث صلى ولم يسأله قال : وكان ابن عمر إذا دخل البيت مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره ثم مشى حتى يكون بينه وبين الجدار قريب من ثلاثة أذرع ثم صلى يتوخى المكان الذي أخبره بلال أن رسول الله ﷺ صلى فيه ... (٢٤٧)
- سألت هل صلى فيه رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم بين العمودين اليمانيين ... (٢٤٧)
- سألت الحكم وحشدا عن اجتماع الناس يوم عرفة في المساجد فقالوا : هو محدث ... (١٢٩)
- سأل محمد بن أبي بكر الثقفي أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة ، كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله ﷺ ؟ فقال : كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه ... (١١٢)
- وسأل عقبة عامر رسول الله ﷺ أن أخذه فخرت أن تمشي إلى البيت فقال : إن الله تعالى لغني عن نذر أخذك لتركب ولتهد بدنة ... (٤٩٢)
- سألت عمر عن رجل فاته الحج ، قال : يهل بعمرة وعليه الحج من قابل ثم سألت في العلم المقبل زيد بن ثابت عنه قال : يهل بعمرة وعليه الحج من قابل ... (٢٨٠)
- سئل النبي ﷺ عن العقوبة فقال : لا أحب العقوق ومن ولد له ولد فأحب أن ينسك له فليفعل ... (٤٠٨ ، ٤٠٦)
- سئل رسول الله ﷺ عن رجل حلق قبل أن يذبح أو قبل أن يرمى فكان يقول : لا حرج ، لا حرج ... (١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٢)
- سئل النبي ﷺ عن الفرع قال : الفرع حق ، وإن تركوه حتى يكون يكرأ ابن مخاض وابن لبون فتعطيه امرأة تحمل عليه في سبيل الله خير من أن تطبخه فيلزق لحمه بوبره وتكفأ إناطك وتوله ناقطك ... (٤٢٦)
- سئل جابر بن عبد الله عن الرجل الذي يرى البيت يرفع يديه ؟

- فقال : ما كنت أرى أحدا يفعل هذا إلا اليهود قد حججنا مع رسول الله ﷺ فلم يكن أحد يفعله ... (١٢)
- سئل جابر بن عبد الله رضي الله عنه : ليرفع الرجل يديه إذا رأى البيت ؟ فقال : حججنا مع النبي ﷺ فكانا نفعله ... (١٣)
- سئل جابر رضي الله عن ركوب الهدى ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : اركبا بالمعروف إذا ألجئت إليها ... (٣٢٧)
- سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لا يشرك بآيها يدات (٦١)
- سعى النبي ﷺ بعد الطواف وقال ﷺ لناخذوا عنى مناسككم (٦٨)
- سعى النبي ﷺ سبعا بدأ بالصفا وفرغ على المروة ... (٦٧)
- اسمعوا فإن الله كتب عليكم السعى ... (١٠٤)
- استلم النبي ﷺ الحجر فقبله واستلم الركن اليماني فقبل يده (٤٨)
- استلم النبي ﷺ الحجر بيده ثم قبل يده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله ... (٤٦ ، ٥١)
- السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبكر السلام عليك يا أبشاه ... (٢٥٤)
- يستلم ﷺ الركن الأسود أول ما يطوف يضرب ثلاثة أطواف من السبع ... (٤١)
- استلمه رسول الله ﷺ بمحجن في يده ... (٤١)
- اسم الله على كل مسلم ... (٣٨٦)
- سمعت رسول الله ﷺ يقول : اركبا بالمعروف إذا ألجئت إليها (٣٧٢)
- سمعت رسول الله ﷺ يقول بين الركنين : ربنا آتانا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار ... (٥١ ، ٥٢)
- سمعت رسول الله ﷺ يقول : الحج عرفات فمن أدرك ليلة جمع قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك ... (١٢٤)
- سمعت جابر بن عبد الله يسأل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول : اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهرا ... (٣٢٨)
- سمعت رسول الله ﷺ يقول : اتروا الطير على مكائنها ... (٤٢٦)

- سمعت رسول الله ﷺ يقول : صلاة في مسجدى هذا تغفر ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام فإنه أفضل بمائة صلاة في مسجدى (٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠)
- سمعت خطبة رسول الله ﷺ ببنى يوم النحر (١١٩)
- سمعت النبي ﷺ يخطب في حجة الوداع (١١٩)
- سمعت عمر يقول : نعيم الرملان الآن والكشف عن الملكب وقد وطد الله الإسلام ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لا نترك شيئا كنا نصنعه مع رسول الله ﷺ (٢٦)
- السائمة مائة (٤٢٦)
- سم ابنك عبد الرحمن (٤١٦)
- تسموا بأسماء الأنبياء وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهبام وأتبعها حرب ومرة (٤١٦)
- سميت برة فقال رسول الله ﷺ سموها زينب قالت : ودخلت عليه زينب بنت جحش واسمها برة فسمها زينب (٤١٦)
- سموا باسمى ولا تكفوا بكيتين (٤٢٠)
- سمى ابن أبى طلحة عبد الله (٤١٦)
- السنة شتان مكافئتان عن الغلام وعن الجارية شاء تطبخ جدولا ولا يكسر عظم (٤٠٦)

حرف التسين

- شتان مكافئتان عن الغلام وعن الجارية شاء تطبخ جدولا ولا يكسر عظم (٤٠٦)
- شرب النبي ﷺ ماء في الطواف (٦٣)
- شربت من زمزم قال : شربت كما ينبغي ؟ قلت : كيف اشرب ؟ قال : إذا شربت فاستقبل القبلة ثم اذكر الله تعالى ثم تنفس ثلاثا ونضلع منها فإذا فرغت فالحمد لله تعالى فإن النبي ﷺ قال : آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلعون من زمزم ٢٥١
- اشترطى أن محلى حيث حبستنى (٣٠٥)

- اشرك النبي ﷺ عليا في هدية وأمر من كل بدنة ببضعة فجعلها
في قدر فطبخت فأكل لحمها وشرب من مرقها ... (٣٩٠)
- اشعر ابن عمر هدية ندى الحليفة يقلده قبل أن يشعره وذلك
في مكان واحد وهو موجه للقبلة يقلده نعلين ويشعره من الشق
الأيسر ... (٣٢٣)
- اشعر بدنه وقلدها ... (٤٢٥)
- شهدت الأضحية مع رسول الله ﷺ فقتل رجل فقال : إن ناسا
ذبحوا قبل الصلاة فقال : من ذبح منكم قبل الصلاة فليعد ذبيحته
شيء صنعته النبي ﷺ فلا تحب أن تتركه ... (٢١٨)
- الشيطان ترجمون وملة أبيكم تتبعون ... (٢١٨)
- الشيطان ترجمون ومكة بينكم تتفنون ... (٢١٨)

حرف الصاد

- اصنق الاسماء حارث وهيام واتبعها حرب ومرة ... (٤١٦)
- انصرف إلى المنبر فقال : إني فرط لكم وأنا شهيد عليكم ... (٢٥٨)
- انصرف ﷺ وهو على راحلته ومعه بلال واسلمة أحدهما انصرف
ﷺ إلى المنحر فنحر ... (١٨٠)
- يقوده راحلته فقال رسول الله ﷺ قولا كثيرا ثم سمعته يقول :
إن أمر عليكم عبد مجدع يقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا (١١٩)
- صعد ﷺ على المروة ثم بداله البيت ... (٩٠)
- اصالح ياثوبان لحم هذه الاضحية قال : فلم أزل أطمعه منها حتى
قدم المدينة ... (٤٠٥)
- اصنع كما يصنع المعتبر ثم قد حلت فإذا أدركت الحج فاقبل
ما حجج واحد ما تبسر من الهدى ... (٢٨٠)
- اصنمى ما يصنع الحاج غير الا تلو في بالبيت حتى تغتسل (٢٤)،
(١٢٣ ، ١٠٦ ، ١٠٠)
- صلى النبي ﷺ الظهر يوم التروية بمنى ... (١٠٧)
- صلى النبي ﷺ الظهر في ذى الحليفة ثم أتى ببذنه فأشعرها
في صفحة سنامها الأيمن ثم سلت الدم عنها ثم قلدها نعلين (٣٢١)

- صلى رسول الله ﷺ بذيئك الحليفة ثم دعا بناتقته فأشعرها
 في صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها تلعين ثم ركبها طقه
 فلما استوت به على البداء أهل بالحج ... (٣٢٣)
- صلى النبي ﷺ بعد ثمان سنين كوداع للأحياء والاموات فكانت
 آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله ﷺ على المنبر ... (٢٥٨)
- صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر والمغرب والعشاء وردد
 رقدة بالمحصب ثم ركب إلى البيت فطاف للوداع به ... (٢٣٠)
- صلى الظهر والعصر ثم أتى الموقف ... (١٢٧)
- صلى النبي ﷺ يوم الفجر ثم خطب ثم ذبح وقال : من ذبح قبل
 أن يصلي فليذبح قبل أن يصلي فليذبح أخرى مكانها باسم الله ... (٣٥٥)
- صلى النبي ﷺ خلف المقام ركعتين ثم قال : اللهم هذا بلدك
 الحرام وأنا عبدك ابن أمك ، أتيتك بذنوب كثيرة وخطايا جمة ،
 وأعمال سيئة ، وهذا مقام العائذ بك من النار ، فاغفر لي أنك
 أنت الغفور الرحيم اللهم أنك دعوت مبادك إلى بيتك الحرام وقد
 جئت طالبا رحمتك مبتغيا مرضاتك ، وأنت مَنَّت عليّ بذلك
 فاغفر لي وارحمني أنك على كل شيء قدير ... (٧٧)
- صلى النبي ﷺ يوم التروية بمنى الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء والغداة ... (١٠٦)
- صلى النبي ﷺ على أهل أحد صلته على الميت ثم انصرف إلى
 المنبر فقال : إني أرمي لكم ، وأنا شهيد عليكم ... (٢٥٨)
- يصلي النبي — صلاة عيد الأضحى عقب طلوع الشمس ... (٣٦٠)
- صلاة في مسجد قباء كعمرة ... (٢٥٩)
- صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ... (٤٥١)
- صلاة في مسجدى هذا تمتل ألف صلاة في غيره من المساجد
 إلا المسجد الحرام فإنه أفضل بمائة صلاة في مسجدى (٢٤٥) ،
 (٢٤٦ ، ٢٥٢) (٢٦٠)
- صلى ابن الزبير الظهر بمكة يوم التروية ... (١٢٢)
- صلى ركعتي الطواف خارج الحرم فقال : فصلى غير خارجا
 من الحرم ... (٦٨)

حرف الفاء

- الضحايا إلى آخر الشهر لمن أراد أن يستأني ذلك ... (٣٦١)
- ضحى النبي ﷺ بكشين ابلحين اترنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما (٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٠)
- ضحى النبي ﷺ في منى عن نسائه بالبقر ... (٣٥٣ ، ٤٠٥)
- ضحى النبي ﷺ بكشين قال : اللهم تقبل من محمد وآل محمد (٣٥٤)
- ضحى النبي ﷺ عن نسائه بمنى في حجة الوداع ... (٤٠٥)
- الاضحية إلى رأس المحرم ... (٣٦١)
- ضحوا وطيبوا انفسكم فانه ما من مسلم يستقبل بذبيحته القبلة إلا ما كان فيها وفرئها وصوفها حسنات في ميزانه يوم القيامة ... (٣٨٣)
- ضح بها انت ولا رخصة لاحد فيها بعدك ... (٣٦٦)
- ضربت له العقبة بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس ... (١١٥)
- ضرب عمر ابنا له تكى بأبى عيسى ... (٤٢١)
- تضلع من زمزم فإذا فرغت فاحمد الله فان النبي ﷺ قال : آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم ... (٢٥١)
- ضلت راحلة أبى أيوب الأنصاري فقدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له فقال له عمر : اصنع كما يصنع المعتز ثم حلت فإذا أدركت الحج قابلا فاحجج وأهد ما استيسر من الهدى (٢٨٠)
- ضم هاجر رضى الله عنها لماثها حين انفجرت وزمها إياه ... (٢٤٦)

حرف الطاء

- اصطبح النبي ﷺ واصحابه ورملوا ثلاثة اشواط ومشوا أربعاً (٢٦)
- اطلب رحمتك واؤم طاعتك ، متبعاً لأمرى راضياً بقدرى ، مبلغاً لأمرى ، اسألك مسألة المضطر اليك المشفق من عذابك أن تستقبلنى وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تدخلني جنتك ... (١٠)
- طاف النبي ﷺ على يمينه وقال : خذوا عني مناسككم ... (٤١)

- طاف ﷺ بالبيت ليرمل من الحجر الأسود ثلاثا ثم صلى ركعتين
قرأ فيهما : (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) ... (٦٨)
- طاف النبي ﷺ على بعير كلما أتى الركن أشار إليه بشيء عنده
وكبر ... (٤٢)
- طاف ﷺ بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين ... (٦٧)
- طاف النبي ﷺ سبعا وصلى ركعتين ثم رجع إلى الحجر فاستلمه
ثم خرج من باب الصفا ... (٦٧)
- طاف النبي ﷺ في طواف حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين
الصفا والمروة ليراه الناس ويسألوه ... (٨٨ ، ٩٠)
- طاف النبي ﷺ يوم النحر ... (١٩٦ ، ١٩٧)
- طاف رسول الله ﷺ على ناقته ليلا ... (٢٠٠)
- طاف النبي ﷺ ثلاثة أسباع جميعا ثم أتى المقام فصلى خلفه ست
ركعات يسلم من كل ركعتين يمينا وشمالا . قال أبو هريرة :
أراد أن يعلمنا ... (٨٧)
- طاف رسول الله ﷺ في حجة الوداع حول الكعبة على بعير يستلم
الركن كراهة أن يقرب عنه الناس ... (٣٧)
- طاف النبي ﷺ راكبا لشكوى عرضت له ... (٣٨)
- طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجة
لأن براء الناس وليشرف فيسألوه فإن الناس غشوة ... (٣٧)
- طاف رسول الله ﷺ بالبيت مضطجعا بيرد ... (٢٦)
- طاف عمر رضي الله عنه بعد الصبح ولم ير أن الشمس قد طلعت
فركب فلما أتى ذا طوى أتاه راحلته ، وصلى ركعتين ، وكان
ابن عمر رضي الله عنهما يطوف بالبيت ويصلى ركعتين في البيت ... (٦٧)
- الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه الكلام ... (٦٢)
- يطوف بالبيت ويصلى ركعتين في البيت ... (٦٧)
- يطوف ﷺ حول البيت فإذا ازدحم الناس على الطواف استلمه
رسول الله ﷺ بمحجن في يده ... (٤١)
- الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه الكلام ... (١٩ ، ٢٤)

- طوى وراء الناس وانت راكية ... (٣٧)
 — طاف عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعد الصبح فنظر الشمس
 فلم يرها طلعت فركب حتى أتاه بذي طوى فعلى ... (٧٩)
 — طيب رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت (٢٠٥)

حرف الطاء

- ظلل على النبي ﷺ بثوب وهو يرمى الجمرة ... (١٣٩)
 — الظهر يوم القروية والفجر يوم عرفة بمنى ... (١٠٧)

حرف العين

- عجا للرمء المسلم إذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل السقف
 يدع ذلك إجلالا لله تعالى وإعظاما ، دخل رسول الله ﷺ الكعبة
 ما خالف بصره موضع سجوده حتى خرج منها ... (٢٤٨)
 — عدل النبي ﷺ إلى باب بنى شيبه ولم يكن على طريقته ... (١٣)
 — عرض الشيطان لإبراهيم الخليل ﷺ لما أتى المناسك عند جمره
 العتبة فرماه بسبع حصيات حتى ساءخ في الأرض ثم عرض له
 عند الجمره الثانية فرماه بسبع حصيات حتى ساءخ في الأرض ثم
 عرض له في الثالثة فرماه بسبع حصيات حتى ساءخ في الأرض قال
 ابن عباس : الشيطان ترجمون ومكة بينكم تبتغون ... (٢١٨)
 — عرفة كلها موقف وارتفعوا عن عركة ... (١٢٢ ، ١٣١ ، ١٤٢)
 — عشية عرفة وغداة جبع حين دفعوا قال للناس : عليكم بمثل
 حصي الخذف ... (١٦٥ ، ١٦٧)
 — أعطاه غنما يقسمها على صاحبه ضحيا فبقى عتود فذكره
 للنبي ﷺ فقال : ضح بها أنت ولا رخصة لأحد فيها معك (٣٦٦ ، ٣٦٧)
 — تعظيها استخصاسا ... (٣٦٨ ، ٣٧٦)
 — عكرى حكتنى ... (٢٣٣)
 — عق من نفسه بعد النبوة (يقال) ... (١١١ ، ١٢٤)
 — عن رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين عليهما السلام يوم
 السابع وسماهما وأمر أن يباط عن رعوسهما الأذى (٤٠٦ ، ٤٠٧)
 (٤٠٨ ، ٤٠٩)

- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَقَالُوا: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ لَكَ وَإِلَيْكَ عَقِيْقَةُ فَلَان ... (٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨)
- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَيْشَا كَيْشَا ... (٤٠٦ ، ٤٠٧)
- عَلِمَ الْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْسَانًا تَهْتِنُهُ لَمَقَال : قُل : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي الْمَوْحُوبِ لَكَ وَشَكَرْتَ الْوَاهِبِ وَبَلَغَ أَشَدَّهُ وَرَزَقْتَ بِهِ ... (٤٢٥)
- عَلَيْكُمْ بِمَثَلِ حَصَى الْخَذْفِ ... (١٦٥ ، ١٦٧)
- عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يَرْمِي بِهِ الْجَبْرَةُ ... (١٨٠)
- اِعْتَبِرْ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْجَعْرَانَةِ فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ فَجَعَلُوا لِرِدْيَتِهِمْ نَحْتًا أَبْلَاطُهُمْ ثُمَّ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِم الْيَسْرَى ... (٢٥)
- عِنْدَ الرُّكْنِ الْبَيْمَانِيِّ مَلِكٌ تَائِمٌ يَقُولُ : آمِينَ فَإِذَا مَرَرْتُمْ بِهِ فَقُولُوا : رَيْنَا آكْنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ... (٥١)
- عَنْ الْغُلَامِ شَابَانَ وَمَنْ الْجَارِيَةِ ثَاةٌ لَا يَضُرُّكُمْ ذِكْرَانَا كَنْ أَوْ لِنَاثَا ... (٣٦٤)
- عِيدُ الْإِسْحَاقِ عَقِبَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ... (٣٦٠)

حرف المين

- فَدُونَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ مَنَا الْمَلِيحُ وَمَنَا الْمَكْبَرُ ... (١١٣)
- الْغُلَامُ مَرَّتَيْنِ بِمَعْتِقَةٍ تَذْبِجُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ وَيَدْمَى ... (٤٣١)
- غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ اسْمُ الْعَاصِي وَعَزِيزٌ وَعَطْلَةٌ وَشَيْطَانٌ وَالْحَاكِمُ وَغَرَابٌ وَحَبَابٌ وَشَهَابٌ فَسِمَاءٌ هَائِشَا وَسَمَى حَرِيًّا سَلِيمًا وَسَمَى الْمَصْطَجِعَ الْمُنْبَعَثَ وَأَرْضًا يُقَالُ لَهَا : عَقْرَةٌ سَمَاهَا خُضْرَةٌ وَشَعْبُ الْفُضَالَةِ سَمَاهُ شَعْبُ الْهَدْيِ وَيُنَوُّوا الدُّنْيَا سَمَاهُمْ بَنَى الرَّشْدَ وَسَمَى بَنَى مَغْوِيَّةً بَنَى رَشْدَةً ... (٤١٨)
- أَغْطِ رَجُلٌ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَخْبَثَهُ رَجُلٌ كَانَ تَسْمَى مَلِكُ الْأَمْلَاقِ ، لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ ... (٤١٧)

حرف القاء

- تَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ وَتَسْتَجِيبُ دَعْوَةَ الْمُسْلِمِ عِنْدَ رُؤْيَا الْكَعْبَةِ ... (١٠)
- فَغَلَّتْ قَتْلَانْدُ بَدَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيْهِ ثُمَّ اشْعَرَهَا وَقَتْلَهَا ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَأَتَاهُمُ بِالْمَدِينَةِ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حَلَالًا (٣٢٣ ، ٣٢٥)

- الفرع حق ... (٤٢٧)
- فرعوا إن شئتم ... (٤٢٧)
- فرغ النبي ﷺ من سعيه على المروة ... (٩٧)
- فرغ النبي ﷺ من الخطبة الثانية وبلال من الأذان ثم أقام بلال
فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ... (١٢٠)
- أنزل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلته أنا والنبيون من قبل
لا إله إلا الله وحده لا شريك له ... (١٢٣)
- أفضل عبادات البدن الصلاة ... (٧٨)
- فعل النبي ﷺ على المروة مثل ما فعل على الصفا ... (٨٨)
- فلما طاف النبي ﷺ ذهب إلى المقام وقال : (واتخذوا من مقام
إبراهيم مصلى) فصلي ركعتين ... (٦٨)
- لما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : أذبحوا لله في أي شهر كان ،
ويبروا الله وأطعموا قال : إنا كنا نفرغ فرعا في الجاهلية فما
تأمرنا ؟ قال : في كل سائبة فرغ تغذوه ماشيتك حتى إذا استحمل
ذبيحة فتصفت بلحمه ... (٢٥) ، (٢٦)
- فما لهم لم يدخلوه في البيت ؟ قال : إن قومك قصرت بهم النفقة ... (٣٠)
- فما شأن بابي مرتعما ؟ قال : فعل ذلك قومك ليدخلوا من شأوا
ويمنعوا من شأوا ولولا أن قومك حديثو عهدهم بالجاهلية فأتخاف
أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت وأن الصق بابي بالأرض ... (٣٠)
- فليكن آخر عهده بالبيت ... (٢٧٢)
- أماس ﷺ يوم النحر إلى البيت فصلي بمكة الظهر ... (١٩٩)
- أماس ﷺ من مزح حتى انتهى إلى وادي محسر ففرع ناقته فخبث
حتى جاوز الوادي ... (١٦٠)
- فمى الرمالن الآن والكشف عن المنكبات وقد وطد الله الإسلام
ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لا تترك شيئا كنا نصنعه مع رسول
الله ﷺ ففيمها لجاهد ... (٣١٤)

حرف القاف

- استقبل القبلة ثم اذكر الله تعالى ثم تنفس ثلاثا وتضلع منها فإذا

فرغت فاحمد الله فان النبي ﷺ قال : آية ما بيننا وبين المنافقين
انهم لا يتصلعون من زعم ... (٢٥١)

— استقبل القبلة فوجد الله تعالى وكبره وقال لا إله إلا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء
قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب
وحده ثم دعا بين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة
حتى انصبت ثنبا رمل في بطن الوادي حتى إذا صعد مشى
حتى أتى المروة ... (٨٩ ، ٩٠)

— استقبل القبلة فدعا الله عز وجل وكبر وهلل ووحد ولم يزل
دافعا حتى أسفر جدا ثم دفع قبل أن تطلع الشمس ... (١٤٤)

— يستقبل بذيبحته القبلة ... (٣٨٣)

— قبل يده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعل (٤٦ ، ٥١)

— قبل عمر من الخطاب رضى الله عنه الحجر وسجد عليه ثم قال :
رأيت رسول الله ﷺ فعل هكذا ففعلت ... (٤٦)

— يقول الحجر ويقول : والله إني لأقبلك وإني لأعلم أنك حجر وأنت
لا تنس ولا تنفع ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ بقبلك ما قبلتك (٤٢)

— قال الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين فقال له الحارث :
لا تقل هذا يا أمير المؤمنين فأنا سمعت أم المؤمنين تحدث بهذا
فقال : لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على بناء ابن الزبير (٣٣)

— يقدم ضعة أهله فيقعون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل ،
فيذكرون الله ما بدا لهم ثم يرجعون قبل أن يفت الامام وقبل أن
يدفع عنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك
فاذا قدموا الجمرة وكان ابن عمر يقول : أرخص في أولئك رسول
الله ﷺ ... (١٥٦)

— قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة وقد وهنتهم حتى يثرب
قال المشركون : إنه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم حتى ،
فلقوا منها ثلة فجلسوا مما يلي الحجر ، وأمرهم النبي ﷺ أن
يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركنين ليرى المشركون
جلدهم فقال المشركون : هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم
هؤلاء أجلد من كذا وكذا ... (٥٧)

- قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين
ثم خرج إلى الصفا ... (٢٨)
- قدم مكة وصلى بهم ركعتين ثم انصرف فقال : يا أهل مكة ائمنوا
صلاتكم فانا قوم سفر ثم صلى عمر ركعتين بمنى ولم يبلغنى انه
قال لهم شيئا ... (٢١)
- قدم رسول الله ﷺ مكة يستلم الركن الأسود اول ما يطوف يخب
ثلاثة اشواط من الميع ... (٤١)
- قدم النبي ﷺ مكة فدعا عثمان بن طلحة ففتح الباب فدخل النبي
ﷺ وبلال واسامة بن زيد وعثمان بن طلحة ثم اغلق الباب فلبث
فيه ساعة ثم خرجوا قال ابن عمر : تبادرت بلالا فقال : صلى
فيه ، فقلت : في أي ؟ قال : بين الاسطوانتين قال ابن عمر :
مذهب على ان أسأله كم صلى ؟ ... (٢٤٧)
- قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا ثم صلى خلف المقام
ركعتين وطاف بين الصفا والمروة ... (٦٨)
- قرأ ﷺ بعد الفالحة (ق) وفي الثانية (اقتربت) وخطب خطبة
متوسطة ... (٣٥٧)
- قرع ناقته فخبث حتى جاوز الوادي ... (١٦٠)
- اتروا الطير على مكائلهما ... (٤٢٩)
- قرأ النبي ﷺ في ركعتي الطواف (قل هو الله احد) (وقل يا أيها
الكافرون) ... (٦٧)
- قصرت عن رسول الله ﷺ في عمرته على المروة بمشخص ... (١٨٣)
- قصرت بهم النفقة فلم يدخلوه في البيت قلت : لما شأن بابه
مرتفعا ؟ قال : فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاعوا ويمنعوا من
شاعوا ، ولولا ان قومك حديثوا عهدهم بالجاهلية لما خاف ان تنكر
قلوبهم ان ادخل الجدر في البيت وان الصق بابه بالارض ... (٢٠)
- ائلو الكلام في الطواف إنها اتم في صلاة ... (٦٢)
- ولد النبي ﷺ الهدى وأشعره واحرم بعيرة ... (٣٢٣)
- قلد ابن عمر هديه وأشعره قلده قبل أن يشعره وذلك في مكان
واحد وهو موجه للقبلة يقلده نعلين ويشعره من الشق الأيسر
ثم يساق معه ... (٣٢٣)

- قال ﷺ للغلام : من هذا ؟ قال : أبى نعل : لا تمش اسمه ولا تستسب له ولا تجلس قبله ولا تدعه باسمه ... (٤٢٣)
- قال لى ابن عباس : من أين جئت ؟ قلت : شربت من زمزم قال : شربت كما ينبغي ؟ قلت : كيف اشرب ؟ قال : إذا شربت فاستقبل القبلة ثم اذكر الله تعالى ثم تنفس ثلاثا وتضلع منها فإذا فرغت فاحمد الله فان النبي ﷺ قال : آية ما بيننا وبين المنافقين انهم لا يتضلعون من زمزم ... (٢٥١)
- قالوا : يا رسول الله والمقصرين قال : رحم الله المحلقين قالوا : يا رسول الله والمقصرين قال : رحم الله المحلقين قالوا : يا رسول الله والمقصرين قال في الرابعة : والمقصرين ... (١٨٩ ، ١٨٥ ، ١٨٢)
- قال ﷺ لابی هريرة : يا أبا هر ولعائشة : يا عائش ولا تجشع : يا أنتجش ... (٤٢٣)
- قال ابن عمر في الأصلع : يمر موسى على رأسه ... (١٨٢ ، ١٩٣)
- قال عمر رضى الله عنه : فميم الرملان الآن والكشف عن المناكب وقد وطد الله الإسلام ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لا تترك شيئا كنا نستمع مع رسول الله ﷺ ... (٢٦)
- قال النبي ﷺ للأعرابي حين قال : هل على غيرها ؟ قال : لا إلا أن طوع ... (٧١)
- قال النبي ﷺ لرجل يكفى أبا الحكم : إن الله هو الحاكم فما لك من الولد ؟ قال : سريج ومسلم وعبد الله قال : فمن أكبرهم قال : سريج قال : فانت سريج ... (٤١٨)
- قال النبي ﷺ في الذبح والخلق والرمى والتسديم والتأخير : لا حرج ... (١٨٤)
- قال النبي ﷺ لسعد بن عبادة ألم تسمح إلى ما قال أبو حباب يريد عبد الله بن أبى سلول المنافق ... (٤٢٠)
- قال النبي ﷺ : الفرع حق وإن تركوه حتى يكون بكرأ ابن مخاض وابن لبون فتمطيه أرملة نحيل عليه في سبيل الله خير من أن تطبخه فيأزق لحمه بوبره وتكفأ إنائك وقوله نائتك ... (٤٢٦)
- قال النبي ﷺ لرجل : ما اسمك ؟ قال : أصرم قال : بل أنت زرعة (٤١٨)
- قال النبي ﷺ لمن أراد أن يجاهد وله أبوان : ففيهما يجاهد ... (٣١٤)

- قال النبي ﷺ للناس مشية عرفة وغداة جمع حين دفعوا :
عليكم بالسكينة ... (١٤٣)
- قال النبي ﷺ للناس مشية عرفة وغداة جمع حين دفعوا عليكم
بمثل حمى الخنف ... (١٦٧ ، ١٦٥)
- قال النبي ﷺ في ماء زمزم : إنها طعام طعم وشفاء سقم ... (٢٥٠)
- قال النبي ﷺ لأم سلمة رضي الله عنها وهي مريضة طوف وراء
الناس وأنت راكبة ... (٢٧)
- قال النبي ﷺ لأم سلمة حين أراد الخروج من مكة إلى المدينة
إذا أتيت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون ففعلت
ذلك فلم تصل حتى خرجت ... (٦٩)
- قالت عائشة لعمرو : هل تستثنى إذا حججت ؟ فقال : ماذا أقول ؟
قالت : قل : اللهم الحج أردت ، وله صفت ، فإن يسرته فهو
الحج ، وإن حبسني فهو عمرة ... (٣٠٠)
- قلنا : يا رسول الله إن هذه الجمار ترمى كل عام فنحسب أنها
تنتقم قال : أما إنه ما يقبل منها يرفع ، ولولا ذلك لرايتها مثل
الجبيل ... (١٦٥)
- قلت : يا رسول الله إن ولد لي من بعدك أسميه باسمك أو أكتبه
بكتبتك ؟ قال : نعم ... (٢٠)
- قلت : يا رسول الله ادع الله أن يهدي أم أبي هريرة ... (٢١١)
- قلت : يا رسول الله استثنين وأضحى ؟ قال : نعم فأنه دين مقضى ... (٣٥٦)
- قال المشركون : إنه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم الحمى فلقوا
منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر وأمرهم النبي ﷺ أن يرموا
ثلاثة أشواط ويبشوا ما بين الركنين ليرى المشركون جلدهم فقال
المشركون : هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم هؤلاء أجلد
من كذا وكذا ... (٥٧)
- قلت لعبد الله بن أبي أوفى : أدخل النبي ﷺ البيت في عمرته ؟
قال : لا ... (٢٤٨)
- قولي : لبيك اللهم لبيك محلى في الأرض حيث تحبسنى ... (٢٩٩)
- قولوا : بسم الله اللهم لك واليك عتيقة فلان (٠٦ ، ٠٧) ،
(٠٨ ، ٠٩)

- قل : بارك الله لك في الموهوب وشكرت الواهب وبلغ أشده
(٤٢٥) ورزقت بركة
- قال الحسين بن علي رضي الله عنهما لقيم له جذ نخلة بالليل : ألم
تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن جذاذ الليل وصرام الليل . أو قال :
(٣٥٨) حصاد الليل
- قال عمر بن الخطاب : رضي الله عنه لرسول الله ﷺ : إني نذرت
أن أعتك ليلة في الجاهلية فقال ﷺ : أوف بنذرك ... (٤٢٣)
- قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى (ومن يعظم شعائر الله)
الاستحسان والاستسمان والاستعظام ... (٣٢٠)
- قال عمر بن الخطاب لسويد بن غفلة : يا أبا أمية حج واشترط
فإن لك ما اشترطت ، والله عليك ما اشترطت ... (٣٠٠)
- قال لنا رسول الله ﷺ ونحن ببني ثحن نازلون غدا بخيف بني
كثانة حيث تقاسموا على الكفر ، وذلك أن قريشا وبني كنانة
تحالفت على بني هاشم وبني المطلب أن لا يتكخوهم ولا يبايعوهم
حتى يسلموا إليهم رسول الله ﷺ يعني بذلك المحصب ... (٢٣١)
- قام رجل فقال : إن نابيا ذبحوا قبل الصلاة فقال : من ذبح قبل
الصلاة منكم فليعد ذبيحته ... (٣٦٠)
- أقام المغرب ثم أفاخ الناس في منازلهم ولم يحطوا حتى أقام العشاء
الآخرة فصرى ثم صلوا ... (١٢٠ ، ١٥١)
- أقام النبي ﷺ بمكة حتى صلى الظهر ثم رجع إلى منى فأقام بها
أيام التشريق الثلاث يرمى الجمار غرعى الجمرة الأولى إذا زالت
الشمس بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يقف فيدعو الله
تعالى ثم يأنى الجمرة الثانية فيقول مثل ذلك ثم يأنى جمرة العقبة
فيرميها ولا يقف عندها ... (٢٠٧)
- يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا ... (٢٣٥)
- أقام المناسك للناس تلك السنة ثم أمر النبي ﷺ في السنة
التاسعة أبا بكر الصديق رضي الله عنه على الحج فحج بالناس
وحج رسول الله ﷺ في السنة العاشرة حجة الوداع ثم استمر
الخطباء الراشدون على الحج بالناس ... (١١٠)
- قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ... (١٦٦)

- قوسى إلى اضحيتهك فاشهدها فانه بأول قطرة من دمه يغفر لك
 ما سلف من ذنبك ... (٣٨٠) ...
 — اقام رسول الله ﷺ أيام التشريق الثلاثة يرمى الجبار الثلاث حين
 تزلزل الشمس ... (٢٠٧) ...

حرف الكاف

- كانوا قرب بدنة لمن راح في الساعة الاولى ومن راح في الساعة
 الثانية فكانوا قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكانوا قرب
 كبشا ومن راح في الساعة الرابعة فكانوا قرب دجاجة ومن راح
 في الساعة الخامسة فكانوا قرب بيضة ... (٤٥٤) ...
 — كبر وهلل ووحد ولم يزل واقفا حتى أسفر جدا ثم دفع قيل ان
 تطلع الشمس ... (١٤٤) ...
 — كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج ان ياتم بعيد من عمر في
 الحج فلما كان يوم عرفة جاء ابن عمر واتا معه حين زافت
 الشمس فصاح عند فسطاطه اين هذا ؟ فخرج إليه ابن عمر :
 الرواح فقال : الان ؟ قال : نعم فسار بيني وبين ابى فقلت له :
 ان كنت تريد ان تصيب السنة اليوم فانقص الخطبة وعجل الوقوف
 فقال ابن عمر : صدق ... (١٢٧) ...
 — كتب النبي ﷺ الى ملك الروم : من محمد عبد الله ورسوله إلى
 هرقل عظيم الروم ... (٤٢٠) ...
 — اكثر ما دعا رسول الله ﷺ يوم عرفة في الموقف : اللهم لك الحمد
 كالذى نقول وخير مما نقول صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى
 واليك مآبى ، لك رب قرأتى ، اللهم انى اعوذ بك من عذاب القبر
 ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم انى اعوذ بك من شر
 ما تجيء به الريح ... (١٣٧) ...
 — كفاة النذر كفارة يمين ... (٣٦ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٤) ...
 — كل أيام التشريق ذبح ... (٣٥٧) ...
 — كل غلام رهين بمقيله ذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى ... (٤١٦) ...
 — كلما انى الركن اثار إليه بشيء عنده وكبر ... (٢) ...

- تكنى المغيرة بن شعبة بأبى عيسى فقال عمر بن الخطاب
رضي الله عنه : أما بكفك أن تكنى أبا عبد الله ؟ فقال : كنتى
رسول الله ﷺ ... (٤٢١)
- كنتى بسقط لسقطته من النبى ﷺ (يقال) ... (٤١٩)
- كان ﷺ يقول : لا حرج ، لا حرج ، ... (١٩٠ ، ١٩١)
- كان أبى يقول ، ولا أعلمه ذكره إلا عن النبى ﷺ ... (٦٨)
- كان النبى ﷺ يقرأ فى الركعتين (قل هو الله أحد وقل يا أيها
الكاظمون) ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا (٦٨)
- كان النبى ﷺ يقول بين الصفا والمروة : رب اغفر وارحم وتجاوز
عما تعلم أنت إلا عذر الأكرم ... (٨٨)
- كان النبى ﷺ يهدى من المدينة فأقبل قلاند هديه ثم لا شىء مما
يتجنب المحرم ... (٣٢٦)
- كان النبى ﷺ يأتى قباء كل يوم سبب راكبا ومشيا ... (٤٧١)
- كان رسول الله ﷺ يؤتى بالمصبيان فيدعو لهم ويحكنهم ... (٤٢٤)
- كان النبى ﷺ إذا لم يحفظ اسم الرجل قال : يا ابن عبد الله ... (٤٢٤)
- كان النبى ﷺ يدعو الخرياق ذو اليمين ... (٤٢٣)
- كان لأبى عمير مصفور قد مات فأخذ النبى ﷺ يقول له : يا أبا
عمير ما فعل التنوير حتى ضحك الغلام وذهب ما أهمله من موت
نفييره ... (٤١٩)
- كان النبى ﷺ يقول لاخ لانس صغير : يا أبا عمير ما فعل التنوير ... (٤١٩)
- كان النبى ﷺ يحب الطوى والعسل ... (٤١٠)
- كان النبى ﷺ يذبح ويفتح بالمصلى ... (٤٠٤)
- كان النبى ﷺ يأتى مسجد قباء راكبا ومشيا فيصلى فيه ركعتين ... (٢٥٩)
- كان النبى ﷺ إذا رمى الجمار مشى إليه ذاهبا وارجعا ... (٢١٦)
- كان النبى ﷺ يدعو بعد التهليل والتكبير لنفسه لماذا فرغ من
الدعاء نزل من الصفا ويمشى حتى يكون بينه وبين الميل الأخضر
المعلق بفناء المسجد نحو من سنة أذرع فيسعى سعيا شديدا حتى

- يحاذى الملبين الأخضرين بفناء المسجد وخذاء دار العباس ثم
يمشى حتى يصعد الروة ... (٨٨)
- كان النبي ﷺ يسير العنق ... (١٤٣)
- كان رسول الله ﷺ لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني ... (٤٧)
- كان النبي ﷺ يستلم الركن اليماني والأسود ولا يستلم الآخرين ... (٥١)
- كان رسول الله ﷺ إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثا
ومشى أربعاً مان كان ركباً حرك دابته في موضع الرمل، وإن كان
محمولاً رمل به الحامل ... (٥٤ ، ٥٥)
- كان رسول الله ﷺ إذا استلم الركن اليماني قبله ووضع خده
الأيمن عليه ... (٤٩)
- كان رسول الله ﷺ إذا كان قبل القروية بيوم خطب الناس
وأخبرهم بمناسكهم ... (١٠٦)
- كان رسول الله ﷺ إذا نزل من الصفا مشى حتى إذا انصب
قدماء في بطن الوادي سمى حتى يخرج منه فإذا صعد مشى حتى
يأتى المروة ... (٨٨)
- كان رسول الله ﷺ يبعث معه بالبدن ثم يقول : ان عطب منها
شيء فخشيت عليه موتاً فاتحرها ثم اغمس نعلها في فيها ثم
اشرب به صفحتها ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقتك
(٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦)
- كان النبي ﷺ يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى (٣)
- كان النبي ﷺ في خطبته : إن هذا يوم الحج الأكبر ... (١٩٥ ، ٢٢٦)
- كان النبي ﷺ يطوف على راحلته كلما أتى على الركن أشار بشيء
وفي يده وكبر قبله ... (٤١)
- كان إبراهيم عليه السلام يبني البيت وإسماعيل يناوله الحجارة ويقولان :
ربنا نقبل منك إنك أنت السميع العليم ، فلما ارتفع البنيان وضعف
إبراهيم عليه الصلاة والسلام عن وضع الحجارة قام على حجر
وهو مقام إبراهيم عليه السلام ... (٧٠)
- كان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ ثم حنكه بالتمر
ثم دعا له وبرك عليه ... (٢٥٠)

- كان معاوية يستلم الأركان فقال له ابن عباس : إنه لا يستلم هذين الركنين فقال : ليس شيء من البيت مهجورا ، وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن ... (١٨)
- كان على رضى الله عنه يشحى بكيشين عن النبي ﷺ وكبشين عن نفسه وقال : إن رسول الله ﷺ أمرنى أن أضحى عنه أبدا فلما أضحى عنه أبدا ... (٢٨٢)
- كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يوضع ويقول : إليك تغدو قلقا وضـ...ـيتها مخالفا دين النصراني دينها (١٥٩)
- كان ابن عباس يلزم ما بين الركن والباب وكان يقول : ما بين الركن والباب يدعى الملتزم لا يلزم ما بينهما أحد يسأل الله عز وجل شيئا إلا أعطاه إياه ... (٢٤٠)
- كان ابن عمر يحرك راحلته في بطن 'مخسر' قدر رمية بحجر ... (١٦٠)
- كان يوضع ، وكان ابن الزبير يوضع اشد الإيضاع أخذه عن عمر ... (١٦١)
- كان سلمة بن الأكوع يتحرى الصلاة عند الأسطوانة التى عند المصحف قلت : يا أبا مسلم أراك تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة قال : رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها ... (٢٥٢)
- كان أبو بكر وعمر رضى الله عنهما لا يضحيان مخالفة أن يرى ذلك واجبا ... (٣٥٦ ، ٣٥٢)
- كان يهل المهل متاخلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه ... (١١٣)
- كان ابن عمر إذا نظر إلى البيت قال : اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ... (١٠)
- كان ابن عمر إذا قدم من سفر دخل المسجد ثم أتى القبر فقال : السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبا سبابة ... (٢٥٤)
- كان ابن عمر رضى الله عنهما يفتسل إذا راح إلى عرفة ... (١٢٢)
- كان ابن عمر رضى الله عنهما يمشى بين الصفا والمروة وقال : إن لى فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشى وأنا شيخ كبير ... (٨٨)
- كان ابن عمر رضى الله عنهما يطوف بالبيت فلما أتممت الصلاة صلى مع الإمام ثم بنى على طوافه ... (٦٤)

- كان ابن عمر يدخل مكة ضحى فيأتى البيت فيسظم الحجر ويقول :
باسم الله والله اكبر ... (٤٣)
- كان ابن عمر يرى التحصيل سنة وكان يسلى الظهر يوم النحر
بالحصىة قال نافع : قد حصب رسول الله ﷺ والخلاء بعده (٢٣٩)
- كان ابن عمر يأتى الجملار فى الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا
ذاهبا وراجعا ويخبر أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك ... (٢١٦)
- كان ابن عمر يرمى الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكر على اثر كل
حصاة ثم يتقدم ثم يهل فيقوم مستقبل القبلة فيقوم طويلا ويدعو
ويرفع يديه ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيستهل ويقوم
مستقبل القبلة فيقوم طويلا ويدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم
يرمى جمرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم ينصرف
فيقول : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله ... (٢٠٩)
- كان ابن عمر يأخذ من لحيته وشاربه واطفاره إذا رمى الجمرة ... (١٩٥)
- كان ابن عمر إذا حلق فى حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه ... (١٨٦)
- كان ابن عمر ينكر الاشتراط فى الحج ويقول : أليس حسبكم
سنة رسول الله ﷺ ... (٣٠٠)
- كان ابن عمر يقدم شعبة أهله فيقفون عند المشعر الحرام
بالمزدلفة ليل فيذكرون الله بما بدالهم ثم يرجعون قبل أن يلق الأمام
وقبل أن يدفع ، فمنهم من يقدم متى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم
بعد ذلك ، فإذا قدموا رموا الجمرة وكان ابن عمر يقول : أرخص
فى أولئك رسول الله ﷺ ... (١٥٦ ، ١٦٤)
- كان ابن عمر لا يقدم مكة إلا بات بذى طوى حتى يصبح ويفتسل
ثم يدخل مكة نهرا ويذكر عن النبى ﷺ أنه فعله ... (٩)
- كان ابن عمر يشعر بدنه من الشق الأيسر إلا أن يكون صعبا
مقرنة فإذا لم يستطع أن يدخل منها اشعر من الشق الأيمن ،
وإذا أراد أن يشعرها وجهها إلى القبلة وإذا اشعرها قال :
بسم الله والله اكبر وأنه كان يشعرها بيده وينحرها بيده فيأبى (٣٢٤)
- كان ابن عمر إذا اهدى هديا من المدينة قلده واشعره بذى الحليفة
يقلده قبل أن يشعره ، وذلك فى مكان واحد وهو موجه للقبلة يقلده
نعلين ، ويشعره من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى يوقف به
على الناس بعرفة ثم يدفع به معهم إذا دفعوا فإذا قدم فى غداة نحره (٣٢٣)

- كان ابن عمر يحمل ولد البغثة إلى أن يمشى عليها ولا يشرب لبنها إلا ما كان لا يحتاج إليه الولد ... (٣٢٧)
- كان ابن عمر إذا دخل البيت مشى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره ثم مشى حتى يكون بينه وبين الجدار قريب من ثلاثة أذرع ثم صلى يتوضأ المكان الذي أخبره بلال أن رسول الله ﷺ صلى فيه ... (٢٤٧)
- كان يلبي الملبى لا ينكر عليه ويكر المكر لا ينكر عليه ... (١١٢)
- كان المسلمون يشترى أحدهم الأضحية فيسمنها فيذبحها بعد الأضحية آخر ذي الحجة ... (٣٦١)
- كان الأنصار يخرجون من الطواف بين الصفا والمروة أى يخافون الحرج منه فسألوا النبي ﷺ عن ذلك فأنزل الله تعالى : (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن تطوف بهما) ... (١٠٥)
- كانت شباعة بنت الزبير بن عبد المطلب تحت المقداد بن الأسود ... (٢٩٩)
- كانت أحب أسماء على إله (أبو تراب) وإن كان ليفرح أن يدعى بها ... (٤٢٣)
- كانت زينب اسمها برة فقيل : فزكى نفسها فسمها رسول الله ﷺ زينب ... (٤١٨)
- كانت جارية اسمها برة فحول رسول الله ﷺ اسمها جويرية وكان يكره أن يقال : خرج من عند برة ... (٤١٨)
- كانت عائشة رضى الله عنها تطوف منتقبة ... (٨٢)
- كانت آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله ﷺ على المنبر ... (٢٥٨)
- كانت عائشة رضى الله عنها تقول : عجباً للمرأة المسلم إذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل المسقف بدع ذلك إجلالاً لله تعالى وإعظاماً ، دخل رسول الله ﷺ الكعبة ما خالف موضع سجوده حتى خرج منها ... (٢٤٨)
- كانت ليلتى التى يصير إلى فيها رسول الله ﷺ يوم النحر فصار إلى فدخل على وهب بن زمعة ومعه رجل متقمصين فقتل رسول الله ﷺ لوهب : انضمت أبا عبد الله ؟ قال : لا والله يا رسول الله قال : انزع عنك ، فنزعه من رأسه ونزع صاحبه قميصه من رأسه ثم قال : ولم يا رسول الله قال : إن هذا يوم رخص فيه لكم

- إذا أنتم رميتم الجمرة أن تطلوا — يعني من كل ما حرمت منه —
إلا النساء فإذا أمسيت قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرما
كبيتكم قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا به ... (٢٠٦)
- كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة وتقول :
اليوم يبدو بعرضه أو كله وما بدا فلا اكله ... (٢٤ ، ٢٥)
- كانوا في الجاهلية يجعلون تطلنة في دم العقيقة ويجعلونها على
رأس المولود فأمرهم النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم خلوتا ... (٤٠٧ ، ٤٠٨)
- كانوا يدفعون من المشعر الحرام بعد أن تطلع الشمس على
رعوس الجبال كأنها عمائم الرجال في وجوههم ، وإنا ندفع قبل أن
تطلع الشمس ليخالف هدينا هدى أهل الأوثان والشرك ... (١٤٤)
- كنا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا ... (٢٠٩)
- كنا مع النبي ﷺ فكان إذا أشرفنا على واد هللنا وكبرنا — رفعنا
أصواتنا فقال النبي ﷺ : يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم فانكم
لا تدعون أصم ولا غابيا إنه معكم إنه سميع قريب ... (١٣٦)
- كنا نتحدث عن حجة الوداع والنبي ﷺ بين أظهرنا ولا ندرى
ما حجة الوداع حتى حمد الله رسول الله ﷺ وأثنى عليه ... (٢٦٨)
- كنا ننحى بالشاة الواحدة يذبها الرجل عنه وعن أهل بيته
ثم تباهى الناس بعد فصار مباهاة ... (٣٥٤)
- كنا وقفنا مع رسول الله ﷺ بعرفات سمعته يقول : يا أيها الناس
على كل بيت في كل عام أضحية وعتيرة هل تدري ما العتيرة ؟
هي التي تسمى الرجبية ... (٤٢٧)
- كنا نسمن الأشحية وكان المسلمون يسمنون ... (٣٦٩)
- كنت مع ابن عمرو بن العاص فلما جئنا دبر الكعبة قلت : ألا تتعوذ ؟
قال : نعوذ بالله من النار ثم مضى حتى استلم الحجر وأقام بين
الركن والباب فرفع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه هكذا وبسطهما
يسطا ثم قال : هكذا رايت رسول الله ﷺ يفعل ... (٢٤٠)
- كنت جالسا عند قبر رسول الله ﷺ فجاء أعرابي فقال : السلام
عليك يا رسول الله سمعت أنه يقول : ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم
جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا

- رحيها ، وقد جئتك مستغفرا من ذنبي مستشفعا بك إلى ربى ثم
انشأ يقول :
- يا خير من دفنت بالقناع أعظمه قطاب من طيبين القناع والأكم
نفسى القداء لتبر أنت مساكنه فيه العنصاف وفيه الجود والكرام
- ... ثم انصرف فحلبنى عيناي فرأيت النبی ﷺ في النوم فقال :
- يا عتبى الحق الأعرابي نبشره بأن الله تعالى قد غفر له (٢٥٦ ، ٢٥٧)
- ... كتبت أميل ثلاثه هدى رسول الله ﷺ ثم يقتله ويبيع به ولا يحرم
عليه شيء أحله الله له حتى ينحر عديه ... (٣٦٤)
- ... كتبت أول من ولج تلقيت بلالا فسألته هل صلى فيه رسول الله
ﷺ ؟ قال : نعم بين العمودين اليمانيين ... (٢٤٧)
- ... كيف يرفع بصره قبل السقف يدع ذلك لإجلال الله تعالى وإعظامه
دخل رسول الله ﷺ الكعبة ما خالف بصره موضع سجوده حتى
خرج منها ... (٢٤٨)
- ... كيف اشرب ؟ قال : إذا شربت فاستقبل القبلة ثم اذكر الله تعالى
ثم تنفس ثلاثا وتضع منها فإذا فرغت فاحمد الله فان النبي
ﷺ قال : آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يفضلون من زمزم (٢٥١)
- ... كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله ﷺ فقال :
- يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه ... (١١٣)
- ... كيف يصنع رسول الله ﷺ فانطلقت فرأيت النبي ﷺ قد خرج
من الكعبة هو وأصحابه قد استلموا البيت من الباب إلى الخطيم
وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله ﷺ وسطهم ... (٢٤٠)

حرف اللام

- ... لا تبسن ثيابي فلأنظرن كيف يصنع رسول الله ﷺ فانطلقت فرأيت
النبي ﷺ قد خرج من الكعبة هو وأصحابه قد استلموا البيت من
الباب إلى الخطيم وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله
ﷺ وسطهم ... (٢٤٠)
- ... الطيبة فرض الحج ... (٢)
- ... التفت ﷺ فرأني فقال : من هذا فقلت : أبو زر ... (٤٢١)
- ... القطل لى حصى ... (١٤٣ ، ١٤٨)
- ... القطل لى حصى فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف ... (١٤٣)

- القبطى فلقطت له حصيات من حصى الخذف فلما وضعهن في يده
قال : يا بئال هؤلاء واياكم والغلو في الدين ، فانما اهلك من كان
تبلكم الغلو في الدين ... (١٧٢)
- لقي ابو نصر عليا رضى الله عنه وقد اهللت بالحج والعمرة فقلت :
هل تستطيع ان افعل كما فعلت ؟ قال : ذلك لو كنت بدأت بالعمرة
قلت : كيف افعل لو اردت ذلك ؟ قال : تهل بهما جميعا ثم تطوف
لهما طوافين وتسعى لهما سبعين ... (٨٥)
- لعلى لا اراكم بعد عامي هذا (٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٤٣ ، ٦١ ، ٨١ ،
٩٥ ، ١٠٥ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٤١ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ،
١٧٦ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٦٨)
- للغلام شاتان مكللتان وعن الجارية شاة تطبخ جدولا ، ولا يكسر
عظم ... (٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠)
- لما قدم النبي ﷺ في عهد قريش دخل مكة من هذا الباب الاعظم
وقد جلست قريش مما يلي الحجر ... (١٣)
- لما اراد النبي ﷺ ان ينفر اذا صفية على باب خبائها كلبية حزينة
فقال : عقرى خلقى انك لحبستنا ثم قال لها : اكنيت انصت يوم
التحر ؟ قالت نعم قال : فانفري ... (٢٢٣)
- لما بنى سليمان بن داود بيت المقدس سأل الله عز وجل خلا لا ثلاثا
سأل الله تعالى حكما يصلاف حكمه فآوتيه ، وسأل الله تعالى
ملكا لا ينفي لاحد من بعده فآوتيه ، وسأل الله عز وجل حين فرغ
من بناء المسجد ان ياتيه احد لا ينهزه إلا الصلاة فيه ان يخرجه
من خطيئته كيوم ولدته امه ... (٢٦٢)
- لما جاء النبي ﷺ واد طوى بات حتى صلى الصبح فاعتسل ثم
دخل من ثنية كداء ... (٩ ، ٨ ، ٣)
- لما جاء النبي ﷺ إلى مكة دخلها من اعلاها وخرج من اسفلها
وبصره إلى البيت ... (٢٤٥)
- لما جاء النبي ﷺ المزلفة نوحا ثم اتيت الصلاة فصلى المغرب
ثم اناخ كل انسان بعميره في منزله ثم اتيت العشاء فصلاها ولم
يصل بينهما شيئا ... (١٥١)
- لما خلق رسول الله ﷺ رأسه قلم اظفاره ... (١٩٥)

- لما دخل ﷺ البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه ... (٢٤٧)
- لما رمى رسول الله ﷺ الجمرة وفرغ من نسكه تناول الحائق شقه الأيمن فحلقه ثم أعطاه شقه الأيسر فحلقه ... (١٨٢)
- لما رمى ﷺ الجمرة ونحر نسكه تناول الحائق شقه الأيمن فحلقه ثم دعا أبا طلحة فأعطاه إياه ثم أعطى شعر الشق الأيسر لأبي طلحة وقال : اتسمه بين الناس ... (١٨٣)
- لما فتح رسول الله ﷺ مكة قلت : لأبسن ثيابي فلانظرن كيف يصنع رسول الله ﷺ فانطلقت فرأيت النبي ﷺ قد خرج من الكعبة هو وأصحابه قد استلموا البيت من الباب إلى الحطيم وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله ﷺ وسطهم ... (٢٤٠)
- لما فرغ من الطواف أتى المقام وتلا قوله تعالى (واتخفوا من مقام إبراهيم مصلى) ... (٧٠)
- لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعا ... (٤٣)
- لما قدم رسول الله ﷺ طاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين ثم طاف بين الصفا والمروة سبعا قال الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فنحن نمنع ما صنع رسول الله ﷺ ... (٨٧)
- لم يأمرني رسول الله ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكنني جئت فضربت القبة فجاء فنزل ... (٢٣١)
- لم يأمرها رسول الله ﷺ عند ذهابها إلى التعميم يوداع ... (٢٣٦)
- لم أشعر فحطت رأسي قبل أن أذبح فقال ﷺ : اذبح ولا حرج (١٨٢ ، ١٨٤)
- لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي قال : ارم ولا حرج ، فما سئل عن شيء ولا آخر قال : افعل ولا حرج ... (١٨٢ ، ١٨٤)
- لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافه الأول ... (٨٤)
- لم يمنع رسول الله ﷺ من أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم ... (٥٧ ، ٦٨)
- لوى عنق الفضل فقال العباس : يا رسول لويت عنق ابن عمك ؟ رايت شابا وشاية فلم آمن الشيطان عليهما ... (١٤٩ ، ١٥٠)

- لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن تدخل الجدر في البيت وأن الصق البلع بالارض ... (٢٠ ، ٨)
- لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية أو قال بكفر لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله تعالى ولجعلت بابها بالارض ولأدخلت فيها من الحجر (٣٠)
- لولا أن قومك حديثوا عهد بشرك لنقضت الكعبة فأزقتها بالارض وجعلت بها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا ورددت فيها ستة أذرع من الحجر فان ثريشا اقتصرتها حين بنت الكعبة ... (٣١)
- لولا ما مسه من اتجاس الجاهلية ما مسه ذو عاهة إلا شفى وما على الارض من الجنة غيره ... (٥٠)
- لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ ترك استلام الركبتين اللذين يليان إلا أن البيت لم يتم على تواعد إبراهيم ... (١٨)
- ليس على النساء خلق إنما على النساء تقصير ... (١٨٢ ، ١٨٣)
- ليس على النساء سعى بالبيت ولا بين الصفا والمروة (يقال) ... (٦٢)
- ليس للمرأة أن تتطلق إلى الحج إلا باذن زوجها ... (٣٠٧)

حرف الميم

- ماء زمزم لمسا شرب ... (٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥١)
- ما بين الركن والباب يدمى الملتزم لا يلزم ما بينهما أهد يسأل الله عز وجل شيئا إلا أعطاه إياه ... (٢٤)
- ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ... (٢٥٣)
- ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي ... (٢٥٣)
- ما بين المشرق والمغرب وما مسهما من ذي عاهة ولا مستقيم إلا شفى وما على الارض شيء من الجنة غيره ... (٥٠)
- ما تركت استلام هذين الركبتين اليماني والحجر الاسود منذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمهما في شدة ولا رخاء ... (٤٧)
- ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها إلا المغرب والعشاء بجمع وصلاة الفجر يومئذ قبل ميقاتها ... (١٤٤ ، ١٤٥)
- ما أرى رسول الله ﷺ ترك استلام الركبتين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على تواعد إبراهيم ... (٤٨)

- ما رأى الشيطان أصفر ولا أحقر ولا أدبر ولا أعبط منه في يوم
عرفة وما ذاك إلا أن الرحمة تنزل فيه فيتجاوز عن الذنوب العظام (١٣٨)
- ما اسمه ؟ قال : فلان ؟ قال : لا ولكن اسمه المنذر ... (٤١٨)
- ما على الأرض شيء من الجنة غير ... (٥٠)
- ما على الأرض مسلم يدعو الله تعالى بدعوة إلا آتاه الله إياها أو
صرف من السوء مثلها ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم فقال رجل من
القوم اذن فنكر قال : الله أكثر أو يدخر له من الأجر مثلها ... (١٣٦)
- ما العمل في أيام أفضل منه في هذه — يعني أيام العشر — قالوا :
ولا الجهاد ؟ قال : ولا الجهاد إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله
لم يرجع بشيء ... (١٣٩)
- ما كنت أرى أحدا يفعل هذا إلا اليهود قد حججنا مع رسول الله
ﷺ فلم يكن بفعله ... (١٢)
- ما لك ؟ قالت : نذرت أحج البيت ماشية عريانة ناقضة شعري
فإننا أتكن بالنهار وانتكبت الطريق بالليل ، فأتى رسول الله ﷺ
فأخبره فقال : أرجع إليها فمرها فتلبس ثيابها ولتهرق دما (٩٣ ، ٩٤)
- ما أمسك عليك فان خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل مما سميت
على كلك ولم تسم على غيره ... (٣٨٨)
- ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلك
المعلم فذكرت اسم الله تعالى عليه فكل ... (٣٨٨)
- ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روجه حتى أرد عليه السلام (٢٥٣)
- ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة وإنه
ليدنو ثم يباهي به الملائكة فيقول ما أراد هؤلاء ... (١٣٨)
- ما أنفقت الورق في شيء أفضل من نخيرة في يوم عيد ... (٣٥٥)
- ما هذه الأضاحي ؟ قال : سنة أبيكم إبراهيم ﷺ قالوا : ما لنا
فيها من الأجر ؟ قال : بكل قطرة حسنة ... (٣٥٦)
- استمتعوا من هذا الحجر الأسود قبل أن يرفع مقامه خرج من
الجنة وإنه لا ينبغي لشيء يخرج من الجنة إلا رجع إليها قبل يوم
القيامة ... (٥٠)
- المحصب ليس بشيء إنما هو منزل نزله رسول الله ﷺ ... (٢٣١)

- محلى في الأرض حيث تحبسني ... (٢٩٩)
- من النبي ﷺ برجل قائم في الشمس لا يستظل فقال عنه عقيل :
هذا أبو إسرائيل نذر أن يقف ولا يتقدم ولا يستظل ولا يتكلم فقال :
مروه فليقدم وليستظل وليتكلم ويتم صومه ... (٤٣٦)
- من رسول الله ﷺ برجل يسوق بدنة فقال : اركبها ، فقال :
إنها بدنة قال : اركبها مرتين أو ثلاثة ... (٣٢٨)
- من رسول الله ﷺ بشيخ يهادى بين ابنيه فقالوا : نذر يا رسول
الله أن يمشی فقال إن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه فأمر أن يركب
من النبي ﷺ وهو يطوف بالكعبة بالناس ريط يده إلى إنسان
بسير أو بخیط أو شيء غير ذلك فقطعه النبي ﷺ بيده ثم قال :
قد بيده ... (٦٣)
- المزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسر ... (١٤٣ ، ١٤٥)
- مع الغلام متيقة فأهرقوا منه دما وأميطوا عنه الأذى ... (٤٣١)
- ملك الأملاك اسم شاهان شاه ... (٤١٧)
- من الله وإلى الله والله أكبر ، اللهم منك ولك اللهم تقبل ... (٣٨٣)
- من أهل الحج والعمرة وأهل رسول الله ﷺ بالحج ، فأما من
أهل بالعمرة فأهلوا حين طأوا بالبيت وبين الصفا والمروة وأما من
أهل بالحج والعمرة فلم يخلوا إلى يوم النحر ... (٢٤١)
- من ترك شيئا فليهرق له دما ... (١٢٦)
- من ترك نسكا فعليه دم ... (٨٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٣٢)
- من جاء ليلة جمع قبل الفجر فقد أدرك الحج ... (١٢٢ ، ١٢٤)
- من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسمى واحد ... (٢٤١)
- من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين
الصفا والمروة ... (٣٠٠)
- من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو رد ... (٢٥٧)
- من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسمى واحد بينهما
حتى يحل منهما جميعا ... (٨٥)
- من دخل البيت دخل في حسنة وخرج من سيئة مغفورا له ... (٢٤٥)

- من أدرك ليلة جمع قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ... (١٢٤)
- من أدركه المساء في اليوم الثاني بمنى فليقم إلى الغد حتى ينفر مع الناس ... (١٢٧)
- من راح في الساعة الأولى فكانت قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانت قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانت قرب كبشا ومن راح في الساعة الرابعة فكانت قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانت قرب بيضة ... (٢٧١ ، ٤٥٤)
- من زار قبري وجبت له شفاعتي ... (٢٥٢ ، ٢٥٣)
- من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له الجنة ... (٢٦١)
- من شغلته ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل مما أعطى السائلين وفضل كلام الله سبحانه وتعالى على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ... (٦١)
- من شهد صلاتنا هذه يعني الصبح وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهرا فقد تم حجه ... (١٤١)
- من شاء عثر ومن شاء لم يعثر ومن شاء نزع ومن شاء لم ينزع وفي الغنم أضحيتهما إلا وإن دماكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ... (٤٢٧)
- من سبر على لأواء المدينة وشذتها كنت له شهيدا أو شفيعا يوم القيامة ... (٢٦٣)
- من صلى صلاتنا هذه ونسك نسكنا فقد أصاب سفتنا ومن نسك قبل صلاتنا فترك شاة لحم فليذبح مكانها ... (٣٥٧)
- من صلى هذه الصلاة معنا وقد قام قبل ذلك ليلا أو نهرا فقد تم حجه وقضى تلبية ... (١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧)
- من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ... (٧٨)
- من طاف بالبيت سبعا لم يتكلم فيه إلا سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله كتب الله له عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات ... (٦٢)
- من العتوق أن تسمى أبوك وأن تمشي أمامه ... (٤٢٣)
- من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ... (١٨٨ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧)

- من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنها قرب بدنة
ومن راح في الساعة الثانية فكأنها قرب بقرة ومن راح في الساعة
الثالثة فكأنها قرب كبشاً أقرن ... (٢٧١ ، ٤٥٤)
- من فعل ذلك فقد أصاب سنننا ومن ذبح قبل أن نصلى فأنما هو
لحم عجله لأهل بيته ليس من النسك في شيء ... (٣٦٠)
- من فاتته المبيت بالمزدلفة فقد فاتته الحج ... (١٦٢)
- من فاتته الحج تحلل بعمل عمرة وعليك الحج من قنبل وهدى ... (٢٧٢)
- من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ... (٢٨٦)
- من كل خمسين شاة شاة ... (٤٢٦)
- منى كلها منحصر ... (١٨٠)
- من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قنبل قال عكرمة :
فسألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا : صدق (٣٠٠ ، ٣٠٣)
- من كان ذبح قبل الصلاة فليعد ذبحاً ... (٣٦٠)
- من كان معه هدى فيهل بالحج مع العمرة ثم لا يحل منها جميعاً
قالت : فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة
ثم حلوا ثم طافوا أطوافاً آخر بعد ما رجعوا من منى بحجنتهم
وأما الذين كانوا جمعوا بين الحج والعمرة فاتوا طوافاً واحداً (٨١)
- من كان عنده ذبح يريد أن يذبحه فرأى هلال ذي الحجة فلا يمس
من شعره ولا من أظفاره حتى يضحى ... (٣٦٢ ، ٣٦٣)
- من لم يدرك عرفة حتى طلع الفجر فقد فاتته الحج فليأت البيت
فليطوف به سبعا وليطوف بين الصفا والمروة سبعا ثم ليحلق أو
يقصر إن شاء ، وإن كان معه هدى فليخرجه قبل أن يحلق ، فإذا
أدركه الحج من قبل فليحج أن استطاع وليهد في حجه ، فإن لم
يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله (٢٧٩)
- من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه
... (٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٩ ، ٤٥٧ ، ٤٩٤)
- من نسى من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دماً ... (١٢٤ ، ١٢٦)
- من هذا ؟ قلت : أبو ذر ... (٤٢١)
- من هذا ؟ قلت : أبو قتادة ... (٤٢١)

- من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه
تالت عمرة : قالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس أنا فقلت
تلاذد هدى رسول الله ﷺ بيدي ثم قلدها رسول الله ﷺ بيده
ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله
الله له حتى نحر الهدى ... (٣٢٥)
- من وجد سعة لأن يضحي فلم يضح فلا يحضر مصلانا ... (٣٥٥)
- من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم
تضره ثم الصبيان ... (٤٢٤)
- من ولد له ولد فاحب أن ينسك له فليعمل ... (٤٠٨ ، ٤٠٦)

حرف النون

- ناولته تمرات فلاكهن ثم فغرفاه ثم مجه فيه فجعل يتلظظ فقال
رسول الله ﷺ حب الانتصار التمر وسماه عبد الله ... (٤١٤)
- ناولوه فلووا فشرب منه ﷺ ... (٢٥٠)
- أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ... (٨٨)
- نحرنا ههنا ومنى كلها منحر ، فأنحروا في رحالكم ووقلت ههنا
وعرفة كلها موقف ووقفت ههنا وجيع كلها موقف ... (١٥٨ ، ١٤٥)
- نحر النبي ﷺ مائة بئنة أهداها في يوم واحد وهو يوم النحر
فنحر بيده بضاً وستين وأمر علياً رضي الله عنه بنحر تمام المائة
(٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٤٠٢)
- نحرنا مع رسول الله ﷺ البئنة عن سبعة والبقرة عن سبعة
(٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٩٩)
- نحر هديه هو وأصحابه بالحديبية وهي خارج الحرم ... (٣١٩)
- النحر والوبر وركعتا الضحى ... (٢٥٦)
- نحر هديه وحلق رأسه بالحديبية ... (٢٩٠)
- نحن نعطيهم من عندنا ... (٣٢٦ ، ٣٩٧)
- نادى رجل رسول الله ﷺ فقال : إنا كنا نعتز بعشيرة في رجب
فما تأبرنا ؟ قال : أذبحوا لله في أي شهر كان وبيروا الله وأطعموا
(٤٢٦ ، ٤٢٥)
- قدم عبد الملك بن مروان على إلفه للحجاج في هديها ولعن الحجاج
وقال : ودعنا إنا تركنا أبا خبيب وما نولى من ذلك ... (٣٣)

- نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلا ببوانة فقتل رسول الله ﷺ عل كان فيها وثن من أولئان الجاهلية يعمد؟ قالوا : لا ، قال : فهل كان فيها عيد من أعيادهم قالوا : لا فقتل رسول الله ﷺ : لوف بتذكرك غائنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم ... (٥٥ ، ٥٦)
- نزل ﷺ بنمرة حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له فأتى بطن الوادى فخطب الناس ... (١٠٦ ، ١٢٦ ، ١٤٤)
- نزل إلى المروة حتى انصبت قدماء في بطن الوادى حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كل فعل على الصفا ... (٨٩)
- نزل رسول الله ﷺ ليكون أسبح لخروجه ... (٢٣١)
- نزل النبي ﷺ بنمرة حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له فأتى بطن الوادى فخطب الناس ثم اذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام نصلى العصر ثم ركب حتى أتى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص (١٢٦ ، ١٤٤)
- نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم ... (٤٩)
- نزلت أسماء ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلى فصلت ساعة ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : لا ، فصلت ساعة ثم قالت : يا بني هل غاب القمر ؟ قلت : نعم قالت : فارتحلوا فمضينا حتى رمت الجمرة ثم رجعت فصلت المصبح في منزلها فقلت لها : ما أرانا إلا قد غلسنا قالت : يا بني إن رسول الله ﷺ اذن للظعن ... (١٥٧)
- نزل المحصب ليس من نفسك إنما هو منزل نزل رسول الله ﷺ ليكون أسبح لخروجه ... (٢٣١)
- انزعوا بني عبد المطلب فلولاً أن يغلبكم الناس على سقايكم لنزعتم معكم فناولوه دلوا فشرب منه ... (٢٥٠)
- نزلت قباء مولدت بقاء ثم أتت به النبي ﷺ فوضعه في حجره ثم دعا بتمر فمضغها ثم نفل في فيه فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ ثم حنكه بالتمر ثم دعا له وبرك عليه ... (٤٢٥)
- نسخ الأضحية كل ذبح وصوم رمضان كل صوم والغسل من الجنابة كل غسل والزكاة كل صدقة ... (٣٥٦)

- نعم الإدام الخُل (٤١٠)
- نعم فإنه دين مقضى (٣٥٦)
- نمر إلى مقام إبراهيم فقرأ (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) (٢٨)
- نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها (١٨٨)
- نهى ﷺ عن جذاذ الليل وحصاد الليل ، والأضحي بالليل قال :
- وإنما كان ذلك من شدة حال الناس فنهى عنه ثم رخص فيه (٣٥٨)
- نهى رسول الله ﷺ عن الخذف وقال : إنه لا يقتل الصيد ولا نيكاً
- العدو ولكنه يفقا العين ويكسر السن (١٧٢)
- نهى النبي ﷺ عن ذبائح الجن (٤٢٩)
- نهى النبي ﷺ عن طعام المتبشرين أن يؤكل (٤٢٩)
- نهى رسول الله ﷺ عن التززع في الرأس (٤٠٧)
- نهى رسول الله ﷺ عن النذر وقال : إنه لا يرد شيئا ، إنما
- يستخرج به من النجيل (٤٢٤)
- نهيت عن إمساك لحوم الأضاحي بعد ثلاث فقال رسول الله ﷺ :
- إنما نهيتكم من أجل الدابة فكلوا وتصدقوا وأدخروا (٣٩٨)
- انتهى إلى الجبرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه
- ورمى بسبع حصيات ثم قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة
- البقرة (١٦٦)

حرف الهاء

- هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم ، هؤلاء أجلد من كذا وكذا (٥٧)
- هات القطلى فلتملت له حصيات من حصى الخذف فلها وضعتن
- في يده قال : يأمنل هؤلاء وإياكم والغلو في الدين فأنما أهلك من
- كان قبلكم الغلو في الدين (١٧٢)
- هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه
- فقال : يا أمير المؤمنين لخطأنا العدة كنا نظن أن هذا اليوم يوم
- عرفة فقال له عمر : اذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك ،
- واسمعوا بين الصفا والمروة ، واتحروا هدبا إن كان معكم ثم
- أطلقوا أو قصرؤا ثم أرجعوا فإذا كان علم قابل فحجوا وأهدوا
- من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (٢٨٠)

- اهدى رسول الله ﷺ مائة بدنة ... (٣٢٠) ...
- اهدى النبي ﷺ مرة غنما مقلدة وتقلد الغنم خرب القرب ... (٣٢١) ...
- اهدى النبي ﷺ مائة بدنة فأمرني بلحومها فقسمتها ثم أمرني بجلالها فقسمتها ثم أمرني بطودها فقسمتها ... (٣٢٦) ...
- اهدى النبي ﷺ الهدايا ولم يركبها ... (٣٣٤) ...
- الهدى ما قلد وأشعر ووقف به بعرفة ... (٣٣٤) ...
- هذا قبر أبي رغام ... (٤٢٠) ...
- هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ... (١٦٩) ...
- هي هزيمة جبريل وسعيا إسماعيل ... (٢٤٦) ...
- وهزم الأحزاب وحده ... (٨٨ ، ٩٠) ...
- هل تستثنى إذا حججت فقال : ماذا أقول ؟ قالت : قل : اللهم الحج أردت ، وله ميدت ، فإن يسره فهو الحج ، وإن حبسني حابس فمحوم ... (٣٠٠) ...
- هل على غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع ... (٧١) ...
- هل معك تمر ؟ قلت : نعم فتناولته ثمرات ملائكة ثم فسرناه ثم لجه فيه فجعل يتلطف فقال رسول الله ﷺ : حب الانتصار التمر وسببها عبد الله ... (٤١٤) ...
- هل ووجد ولم يز واقفا حتى أسفر جدا ثم دفع قبل أن تطلع الشمس ... (١٤٤) ...
- يهل المهل منا فلا ينكر عليه أحد ، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه أحد ... (١٣٣) ...
- هل أستطيع أن أفعل كما فعلت ؟ قال : ذلك لو كنت بدأت بالعمرة قلت : كيف أفعل لو أردت ذلك ؟ قال : تهل بهما جميعا ثم تطوف لهما طوافين وتسمى بهما سبعين ... (٨٥) ...
- يهل بعمرة وعليه الحج من قابل ، ثم سألت في العام المقبل زيد ابن ثابت عنه قال : يهل بعمرة وعليه الحج من قابل ... (٢٨٠) ...
- من على غرائض ومن لكم تطوع : الفحر والوتر وركعتا الضحى ... (٣٥٦) ...
- هو محدث ... (١٣٩) ...
- هو راكب وهو يكبر مع كل حصاة ... (١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥) ...

هرف الواو

- والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله ، ولولا أنى أخرجت
منه ماخرجت ... (٤٥٦)
- والله إنى لأقبلك وإنى لأعلم أنك حجر وإنك لا تضر ولا تنفع ،
ولولا أنى رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك ... (٢٢)
- والله للمفجرة عنده أهون من إجابة رجل لهم بدائق ... (١٣٨)
- والذي لا إله غيره من ههنا قام الذى أنزلت عليه سورة البقرة
... (١٦٩)
- وجد رسول الله ﷺ على بن أبى طالب رضى الله عنه نائما فى
المسجد وعليه التراب فقال : قم أبا تراب ... (٤٢٢)
- وطد الله الإسلام ونفى الكفر وأهله ومع ذلك لا فترك شيئا كما
نصنعه مع رسول الله ﷺ ... (٢٦)
- وددت أنى لم أكن فعلته إنى أخاف أن أكون قد اتعبت أمتى بعدى
... (٢٤٨)
- زنى شعر الحسين وتصدقى يوزنه فضه وأعطى القابلة رجل
العقيقة ... (٤١١ ، ٤١٣)
- لوف بنذرك ... (٤٣٣)
- يقف عند الجمرتين الأوليين طويلا يكبر الله تعالى ويسبحه ويحمده
ويدعو الله تعالى ... (٢٠٩)
- وقف النبى ﷺ بعد الزوال ... (١٢٣)
- وقف رسول الله ﷺ بعرفة فقال : هذه عرفة وهو الموقف وعرفة
كلها موقف ثم أفاض حين غربت الشمس وأردف أسامة بن يزيد
وجعل يشير بيده على هينته والناس يشربون يمينا وشمالا
لا يلتفت إليهم ويتناول أيها الناس عليكم السكينة ثم أنى
جميعا فصلى بهم الصلاتين جميعا ، فلما أصبح أنى قرع ووقف
عليه وقال : هذا قرع وهو الموقف وجمع كلها موقف ثم أفاض
حتى انتهى إلى وادى محسّر لقرع ناقته فخبث حتى جاز الوادى
فوقف وأردف الفضل ثم أنى الجبرة فرماها ثم أنى المنحر فقال :
هذا المنحر ومعنى كلها منحر ، واستقنته جارية شابة من خثعم
فقال : إن أبى شيخ كبير وقد أدركته غريضة الله فى الحج أتيجزى
أن أحج عنه قال : حجى عن أبيك ولوى عنق الفضل ، فقال
العباس : يا رسول الله لويت عنق ابن عمك ؟ قال : رأيت شابا

- وشاية فلم آمن الشيطان عليهما ، واثاء رجل فقال : يا رسول الله إني أفضت قبل أن أخلق لو اتصر قال : أخلق ولا حرج ، قال : وجاء آخر فقال : يا رسول الله ذبحت قبل أن أرمي قال : أرم ولا حرج قال : ثم أتى البيت فطاف به ثم أتى زمزم فقال : يا بني عبد المطلب لولا أمر يغلبكم الناس لنزعت ... (١٤٩ ، ١٥٠)
- وقف رسول الله ﷺ بعرفة ثم لماض حين غابت الشمس (١٢٣ ، ١٤١)
- وقف رسول الله ﷺ رابكا ... (١٢٣ ، ١٣٤)
- وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى فجاءه رجل فقال : يا رسول الله لم أشعر فخلقت رأسي قبل أن أتبع فقال : أتبع ولا حرج فجاءه آخر فقال : يا رسول الله لم أشعر فخرت قبل أن أرمي قال : أرم ولا حرج فما سئل عن شيء قدم أو أخر إلا قال : افعل ولا حرج ... (١٨٢ ، ١٨٤)
- وقف ﷺ عند الصخرات وجعل بطن ناقته إلى الصخرات ... (١٢٢)
- وقف ﷺ مفطرا ... (١٣٣)
- وقفت ههنا وعرفة كلها موقف ... (١٢٤ ، ١٤٥ ، ١٥٨)
- وقتلت ههنا وجميع كلها موقف ... (١٢٤ ، ١٤٥ ، ١٥٨)
- ولد لي غلام فأنيت به النبي ﷺ فسماه إبراهيم وحفكه بقرعة ودعا له بالمركة ... (٤١٦)
- ولد لابي طلحة غلام فأنيت به النبي ﷺ فحفكه وسماه عبد الله (٤١٥)
- ولي رسول الله ﷺ عتاب بن أسيد مكة وإقام المناسك للناس تلك السنة ثم أمر النبي ﷺ في السنة التاسعة لبا بكر الصديق رضي الله عنه الحج فحج بالناس وحج رسول الله ﷺ في السنة العاشرة حجة الوداع ثم أسهر الخلفاء الراشدون على الحج بالناس ... (١١٠)
- ويحك يا صاحب السبتين ، القى سبتك ... (٤٢٣)

حرف لا

- لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ... (٨٩ ، ١٢٥)
- لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ،

- وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات
ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدماء رمل في بطن الوادي ،
حتى إذا سعد مشى حتى أتى المروة ... (٨٩ ، ٩٠)
- لا يجوز في الضحايا إلا الثني من المعز والجذعة من الضأن ... (٣٦٤)
- لا يجزى في الأضاحي العوراء البين عورها والعرجاء البين
ضلعها والكسيرة التي لا تنقى ... (٣٧٢)
- لا تجعلوا تبرى عيدا وصلوا على فان صلاتكم تبلغني حيثما كنتم
لا تجزيه الجذعة من المعز احدا بعدك ... (٣٦٥)
- لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ... (١٩ ، ٢٠١)
- لا حرج ، لا حرج قالها لمن حلق ان يذبح او قبل ان يرمى (١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩١)
- لا حصر إلا حصر العدو ... (٢٨٤ ، ٣٠٠ ، ٤٨٦)
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة
وليس معها حرمة ... (٣١٢)
- لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليال
إلا ومعها ذو محرم ... (٣١٢)
- لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافر امرأة إلا مع محرم ، فقال رجل
فقال : يا رسول الله ان امرأتى خرجت حاجة وإني كتبتي في
غزوة كذا قال : فانطلق فاحجج مع امرأتك ... (٣٠٦)
- لا تذبخوا إلا مسنة إلا إن تعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن
لا يذبحن أحد قبل أن يصلى ... (٣٦٠)
- لا ترموا إلا بعد طلوع الشمس ... (١٧٧)
- لا تسافر امرأة إلا مع محرم فقال : يا رسول الله إني أريد ان
أخرج في جيش كذا وكذا وامرأتى تريد الحج قال : أخرج معها
لا تسافر امرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم ... (٣١٢)
- لا تسعين غلامك انلح ولا نجيدا ولا يسارا ولا رباحا فانك إذا
قلت : أثم هو ؟ قالوا : لا ... (٤١٤)

- لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد
الأقصى ومسجدى هذا ... (٢٥٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٤١٦)
- لا تشرب من لبنها إلا ما غسل عن ولدها فإذا كان يوم النحر
فانضحها وولدها ... (٣٢٧)
- لا صيام لمن لم يبيت من الليل ... (٤١٥)
- لا تضحوا بالجذع من المعز والإبل والبقر ... (٣٦٤)
- لا ضرر ولا ضرار ... (٢٢٨)
- لا نضحى بعمراء ولا مقابلة ولا مدايرة ولا شرقاء ولا خرقاء ... (٣٧٧)
- لا تطوفى بالبيت حتى تغتسل ... (٢٤)
- لا يطوف بالبيت عريان ... (٢٥)
- لا تلميها أنت ولا أحد من أهل رفقك ... (٣٣٦ ، ٣٣٥)
- لا عقر في الإسلام ... (٤٢٨)
- لا فرع ولا عتيرة ... (٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٥)
- لا يقول أحدكم إني ضرورة فإن المسلم ليس بضرورة ، ولا يقول
أحدكم إني حاج فإن الحاج هو المحرم ... (٢٦٧)
- لا تقل هذا يا أمير المؤمنين فأتانا سمعت أم المؤمنين تحدث بهذا
فقال : لو كنت سمعته قبل أن أهديه لتركته على بناء ابن الزبير (٣٣)
- لا يلزم ما بينهما أحد بسأل الله عز وجل شيئاً إلا أعطاه إياه ... (٢٤٠)
- لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ... (٣٠٧)
- لا تمس إمام أبيك ولا تستصحب له ولا تجلس قبله ولا تدعه باسمه (٤٢٣)
- لا تذ في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم (٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٨٦)
- لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم (٤٨٦ ، ٥٠٦ ، ٥٥٥)
- لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ... (٢٣٢)

هرف الياء

- يا ابا امية حجوا اشترط فانك ما اشترطت والله عليك ما اشترطت (٣٠٠١)
(عمر لسويد بن غفلة)
- يا ابا عمير ما فعل النخيل (٤١٩)
- يا ابا هر ولعائشة يا عائش ولا نجشة يا انجش (٤٢٢)
- يا اهل مكة امنوا صلاتكم فانما قوم سفر ثم صلى عمر ركعتين بينى
ولم يبلغنى انه قال لهم شيئا (١٢١)
- يا ايها الناس ان على كل اهل بيت في كل عام اضحية وعتيرة
اتدرون ما العتيرة هذه التي يقول الناس : الرجبية (٣٥٥)
- يا ايها الناس اى يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام قال : فأي بلد هذا ؟
قالوا : بلد حرام ، فأي شهر هذا ؟ قالوا : شهر حرام ، قال فان
دياركم واموالكم واعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في
بلدكم هذا في شهركم هذا ما عداها مرارا ثم رفع راسه فقال :
اللهم قد بلغت اللهم قد بلغت (١١٨ ، ١١٩)
- يا ايها الناس اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون اصم ولا غلثا
انه معكم انه سميع قريب (١٣٦)
- يا ايها الناس اسمعوا فان الله كتب عليكم السمع (٨٩)
- يا ايها الناس عليكم بالسكينة (١٦١)
- يا ايها الناس اسمعوا مني ما اقوله لكم ، واسمعوني ما تقولون
ولا تذهبوا فتقولوا قال ابن عباس من طاف بالبيت فليطف من
وراء الحجر (٣٦)
- يا ايها الناس عليكم بالسكينة وقال : ليس البر بابجاف الخيل
والإبل فما رأيت ناقته راغعة بعدها حتى اتى منى (١٦١)
- يا بنى عبد المطلب لولا ان يغلبكم الناس لفرغت (١٤٩ ، ١٥٠)
- يا بنى هل غاب القمر ؟ قلت : فصلت ساعة ، ثم قالت : يا بنى
هل غاب القمر ؟ قلت : نعم قالت : فارنطوا ، فارنطوا فمضينا
حتى رمت الجيرة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها فقلت لها :
ما ارانا إلا قد غلبنا قالت : يا بنى ان رسول الله ﷺ اذن للظعن

- يا ثوبان اسلمح لحم هذه ، فلم ازل اطعمه منها حتى قدم المدينة (١٠٥)
- يا رسول الله اليس هذا مقام ابينا ابراهيم ؟ قال : بلى ، قال : املا تتخذة بمسلى ؟ قال : لم اומר بذلك ، فلم تغب الشمس من يومهم حتى نزلت الآية ... (٧٠)
- يا رسول الله اننا كنا نذبح في الجاهلية ذبائح في رجب فنأكل منها ونطعم فقال رسول الله ﷺ : لا بأس بذلك ... (١٢٧)
- يا رسول الله ان ثومنا حديثو عهد بالجاهلية يأتون بلحمان لا ندرى افكروا اسم الله عليه ام لم يذكروا ، فنأكل منها فقال رسول الله ﷺ : سموا وكلوا ... (٣٨٩ ، ٣٨٨)
- يا رسول الله ان هذه الجمار فرس كل عام فنحصب انها تنقص قال اما انه ما يقبل منها يرمع ولولا لرأيتها مثل الجبال ... (١٦٥)
- يا رسول الله ان ولد ولد من بعدك اسمه باسمك او اكنيه بكنيتك؟ قال : نعم ... (١٢٠)
- يا رسول الله اني افضت قبل ان اخلق ، او اقصر قال : اخلق ولا حرج قال : وجاء آخر فقال : يا رسول الله ذهبت قبل ان ارمي قال : ارم ولا حرج ، قال : ثم اني اليه نطقت به ثم اني زمزم فقال : يا بني عبد المطلب لولا ان يغلبكم الناس لنزعت (١٤٩ ، ١٥٠)
- يا رسول الله خرجت من عندي وانت كذا وكذا ، فقال : اني دخلت الكعبة ووددت اني لم اكن فعلته ، اني اخاف ان اكون قد اثميت امي بعدى ... (٢٤٨)
- يا رسول الله اني امرأة ثقيلة واني اريد الحج فكيف تأمرني ان اهل ؟ قال : اهلي واشترطي ان محلي حيث حبستني ... (٣١٦)
- يا رسول الله ادع الله ان يهدي لم ابى هريرة ... (١٢١)
- يا رسول الله استدين واشحى ؟ قال : نعم فانه دين مقضى ... (٣٥٦)
- يا رسول الله ارأيت الرجل يذبح وينسى ان يسمى فقال النبي ﷺ على كل مسلم ... (٣٨٩)
- يا رسول الله سمعت قبل ان اطوف او اخرت شيئا او قدمت شيئا فكان يقول : لا حرج ، إلا على رجل اقترض عرض مسلم هو ظالم فذلك الذي هلك وخرج ... (١٠٥)

- يا رسول الله السلام عليك ، سمعت الله يقول : (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً) وقد جئتكم مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربى ثم انشأ يقول :
- يا خير من دفنت بالقاع أمته قطاب من طيبهن القاع والأكم
نفسى الغداء لغير أنت ساكنه فيه العفك وفيه الجود والكرم
- ثم انصرف قال العنبي فحلفنى عيناى فرأيت النبى ﷺ فى النوم
فقال : يا عنبي الحق الامر اى فبشره بان الله تعالى قد غفر له (٢٥٧، ٢٥٨)
- يا رسول الله كذا وكذا قبل كذا وكذا ثم جاء آخر فقال : يا رسول
الله كنت احسب ان كذا وكذا قبل كذا لهؤلاء قال : افعل ولا حرج (١١٨)
- يا رسول الله كل صواحباتى لهن كفى قال : فلكننى بابك عبد الله (١١٩)
- يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون من ضحاياهم ويحبلون منها
الولدك ويتخذون منها الاسقية فقال رسول الله ﷺ : وما ذاك ؟
قالوا : يا رسول الله نهيت عن ايسك لحوم الاضاحى بعد ثلاث
فقال رسول الله ﷺ : إنما نهيتكم من اجل الدافئة، فكلوا وتصدقوا
واذخروا ... (٣٩٨)
- يا رسول الله لم اشعر فحلفت راسى قبل ان اذبح فقال : اذبح
ولا حرج فجاءه آخر فقال : يا رسول الله لم اشعر فنحرت قبل ان
ارمى قال : ارم ولا حرج فما سئل عن شىء قدم ولا اخر إلا قال :
افعل ولا حرج ... (١١٨ ، ١١٩ ، ١٥٠ ، ١٨٢ ، ١٨٤)
- يا رسول الله اهديت نجبية واعطيت بها ثلاثمائة دينار اناييمها
وابتاع بشئها بدنا واتحرها قال : لا ، ولكن اتحرها اياها ... (٣٢٧)
- يا رسول الله والمقصرين قال : رحم الله المحلقين قالوا : يا رسول
الله والمقصرين قال : فى الرابعة والمقصرين ... (١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٩)
- يا نبى الله انتا فى بيت المقدس قال : المنشر والمحشرانيوه فصلوا
فيه فان صلاة فيه كالف صلاة قالت : ارايت من لم يطق يتحمل
إليه لو ياتيه قال : فليهد اليه زيتا يسرج فيه فانته من اهدى له
كم صلى فيه ... (٢٦٢)
- يا صاحب السبتين ويحك القى سبتك ... (٤٢٣)

- يا عاجز في هذا اليوم يسأل غير الله (سالم بن عبد الله بن عمر
يخاطب سائلا يسأل الناس يوم عرفة) ... (١٢٨)
- يا عائشة لولا أن قومك حديث عهدهم بجاهلية لأمرت بالبيت
فهدم فأدخل فيه ما أخرج منه والزقته بالأرض وجعلت له بابين
بها شرقيا وبها غربيا ، فبلغت به أساس إبراهيم ... (٣٠)
- يا غنثر قلها أبو بكر رضى الله عنه لابنه عبد الرحمن فجدع وسب
يوم عرفة الذى وقف فيه النبي ﷺ كان يوم الجمعة ... (١١٨)
- أيام التشريق كلها ذبح ... (٣٦١)
- أيام منى أيام نحر ... (٣٦١)
- يا قوتلان من يواقيت الجنة طمس الله نورهما ولولا ذلك لأضاء
أما بين المشرق والمغرب وما مسهما من ذى عاهة ، ولا ستقيم
إلا شئى ، وما على الأرض شئ من الجنة غيره ... (٥٠)

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

الصفحة

الحديث

— هذه دارهم وأنت محب — ما بقاء الدموع في الأماق (١٤)
(الشبلي)

* * *

— اليوم يبدو بعضه أو كله — فما بدا فلا حله (٢٤ ، ٢٥)
(جوارى مكة)

* * *

— إليك نعدو قلنا وضـمينها — مخالفا دين النصارى دينها (١٥٩)
(عمر بن الخطاب)

* * *

— يا خير من دفنت بالثعاع أعظمه — قطاب من طيهن الثعاع والأكم (٢٥٦)
نفسى الغداة لقبر أنت ساكنه فيه العفاسوفيه الجود والكرم
(أعرابي)

* * *

حن لدى باب الحصار قيام (٢٨٢)
(لبید)

رابعاً : الأعـــلام

حرف الألف

- آدم عليه السلام ٤٧٥ —
— إبلان بن عثمان ٢٧١ —
— إبراهيم الخليل نبى الله ﷺ ٢٨ — ٢٠ — ٢١ — ٢٢ — ٢٧ — ٤٨ —
— ٥١ — ٥٢ — ٦٧ — ٦٩ — ٧٠ — ٧١ — ١١٠ — ١٢٢ — ٢١٨ —
— ٢٥٥ — ٢٥٦ — ٢٥٨ — ٢٦١ — ٢٨٧ — ٤٦٦ —
— إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني أبو سعيد ٢٨٠ —
— إبراهيم بن علي = أبو إسحاق الشيرازي الشيخ صاحب المذهب إبراهيم
ابن محمد بن أبي يحيى ١٢٠ — ١٢١ —
— إبراهيم المر والروذي أبو إسحاق بن أحمد بن محمد ٢٥٤ — ٢٨٢ —
— ٢٨٥ — ٢٨٦ — ٢٩٧ — ٤٢٧ — ٤٤٥ — ٤٤٦ —
— إبراهيم بن يحيى ٤٧٤ —
— إبراهيم النخعي بن يزيد بن الأسود بن قيس = النخعي (ابن إبراهيم
ابن يزيد الخوزي) أبو اسماعيل الأموي السكي مولى عمر بن عبد
العزيز (٣٥٥ —
— أبي بن كعب رضى الله عنه ١٠٤ —
— الأبيوردى أبو يعقوب ٢٣ — ٢٣٥ —
— الأثرم (أبو بكر أحمد بن محمد بن هاتئ الحنبلى) ١٣٩ —
— ابن الأثير (أبو السعادات مبارك الجزري) ١٨٤ —
— أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي = البيهقي (ب) —
— أحمد بن حنبل الشيباني امام الأئمة ٢ — ١٠ — ٢٣ — ٢٥ — ٢٩ —
— ٣٥ — ٣٦ — ٤٣ — ٧٩ — ٨٠ — ٨١ — ٨٢ — ٨٣ — ٨٤ — ٨٥ —
— ٨٦ — ٨٩ — ٩٨ — ١٠٣ — ١٠٤ — ١٠٥ — ١١٨ — ١٢١ — ١٢٢ —
— ١٢٤ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٦٢ — ١٦٣ — ١٧٧ — ١٧٨ —
— ١٧٩ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٣ — ١٩٤ — ١٩٥ — ٢٠٥ — ٢٤٦ —
— ٢٦٢ — ٢٦٨ — ٢٦٩ — ٢٧٠ — ٢٧١ — ٢٧٢ — ٢٧٩ — ٢٨٣ —
— ٢٩٩ — ٣١٢ — ٣١٩ — ٣٢٣ — ٣٢٤ — ٣٥٠ — ٣٥٤ — ٣٥٥ —
— ٣٥٦ — ٣٦٠ — ٣٦٢ — ٣٦٣ — ٣٧١ — ٣٧٢ — ٣٧٩ — ٣٨٧ —

- ٣٩٦ — ٣٩٨ — ٤٠٥ — ٤٠٧ — ٤١٤ — ٤٤٤ — ٤٦٥ — ٤٧١ —
٤٧٢ — ٤٧٩
- أحمد بن محمد بن الحارث الأصفهاني ٢٥٣
- أحمد بن محمد بن سيار ١٤٢
- إدريس الأودي (إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن) ٢٨٠
- أبو إدريس الخولاني ٣٣
- الأرموي أبو الفداء صاحب المطالع ٣ — ٤ — ١٤٨ — ١٤٩ — ٢٣١
- الأزرقى (أبو الوليد صاحب تاريخ مكة) ٣١ — ٣٢ — ٣٤ — ٦٤ —
١١٢ — ١١٣ — ١١٣ — ١٣١ — ١٣٢ — ١٤٦ — ١٤٧ — ١٨٠
- الأزهرى أبو منصور صاحب الزاهر ٢٦ — ٤٣ — ٥٥ — ٥٦ —
١٤٦ — ٣٢٠ — ٤٠٨
- أسامة بن زيد بن حارثة رضى الله عنهم ٧١ — ١١٩ — ١٤٣ —
١٤٥ — ١٤٩ — ١٥٠ — ١٥١ — ١٥٢ — ١٦١ — ٢٤٧
- أسامة بن شريك ١٠٥
- الاسترأبلى أبو جعفر ٣٣٣ — ٣٣٤
- إسحاق بن إبراهيم بن راهوية الحنفلى ٩ — ١٢ — ٢٥ — ٢٩ —
٧٩ — ٨١ — ٨٣ — ٨٤ — ٨٦ — ٩٨ — ١٠٣ — ١٠٤ — ١٢١ —
١٢٢ — ١٤٠ — ١٦٢ — ١٧٧ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٩٢ — ١٩٥ —
٢٦٩ — ٢٧٠ — ٢٧١ — ٢٧٢ — ٢٩٩ — ٣١٩ — ٣٣٤ — ٣٥٤ —
٣٥٩ — ٣٦١ — ٣٦٣ — ٣٨٨ — ٣٩٦ — ٣٩٨ — ٤٣٠ — ٤٣١ —
٤٣٢
- إسحاق بن يحيى بن طلحة ٤٢٢
- أبو إسحاق الشيرازى (إبراهيم بن على الفيروزآبادى صاحب المعقب
والتنبيه والاماع ٦ — ٦٠ — ٩٣ — ١١٤ — ١٣٠ — ٢٨١ — ٢٩٦ —
٣٢٢ — ٣٦٥ — ٣٨٦ — ٣٩٣ — ٤٦٥ — ٤٦٦ — ٤٦٧ — ٤٦٨ —
٤٦٩ — ٤٧١ — ٤٧٣ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٨٠ — ٤٨١ — ٤٨٢ —
٤٨٣ — ٤٨٤ — ٤٨٩ — ٤٩١ — ٤٩٢ — ٤٩٣ — ٤٩٥ — ٤٩٦ —
٤٩٧ — ٤٩٨ — ٥٠٠ — ٥٠١
- أبو إسحاق المروزي ٨ — ٢٢ — ٣٦١ — ٣٩٣ — ٣٩٥ — ٤٠٣ —
٤٦٨ — ٤٩١

- الاسرايىنى = ابو حامد (ج)
- اسماء بنت ابي بكر الصديق ذات النطاقين رضى الله عنهما ٤١٩
- إسماعيل بن أمية ٤٧٤
- إسماعيل بن ابي خالد ١٧٧ — ٢٤١
- إسماعيل بن علية (إسماعيل بن إبراهيم) ٧٠ — ١٩٢
- الأسود بن يزيد ١٦٣ — ١٧٩ — ٢٧٣ — ٣٢٦ — ٣٥٤
- أسيد بن الحضير رضى الله عنه ٢٥٩
- ابو إسرائيل رضى الله عنه ٤٣٦
- اشهب (ابو عمر بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي ثم الجمدي النغية المالكي ٤٧٢
- الاصطخري (ابو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد) ٩٦ — ٢٠٢ — ٢٠٤ — ٢٧٤ — ٣٩٣ — ٤٠٢
- الأصمى (عبد الله بن قريب) ٣٥٢ — ٤٠٨
- ابن الاعرابى (ابو عبد الله محمد بن زياد الكوفي) ١٤٧
- الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز (ع)
- الأعمش (سليمان بن مهران) ٢٨٠ — ٤٢٢
- امام الحرمين (ابو المعلى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف) ٧ — ١٦ — ٢١ — ٢٢ — ٢٣ — ٢٤ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٣٧ — ٣٩ — ٤٠ — ٤٦ — ٤٨ — ٥٦ — ٥٩ — ٦٥ — ٦٦ — ٧٢ — ٧٣ — ٧٤ — ٧٥ — ٧٦ — ٩٨ — ١٠٣ — ١١١ — ١٢٠ — ١٣٢ — ١٣٥ — ١٤٨ — ١٥٣ — ١٦٩ — ١٧٠ — ١٧٤ — ١٧٦ — ١٨٥ — ١٨٦ — ١٨٧ — ١٨٩ — ١٩٠ — ٢٠٤ — ٢٠٥ — ٢١٢ — ٢١٣ — ٢١٥ — ٢١٩ — ٢٢٠ — ٢٢٣ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٣٠ — ٢٣٥ — ٢٧٤ — ٢٧٥ — ٢٧٦ — ٢٨٦ — ٢٨٧ — ٢٩٢ — ٣٠٢ — ٣٠٣ — ٣٠٤ — ٣٠٥ — ٣٠٨ — ٣٠٩ — ٣١٦ — ٣٢٨ — ٣٣٩ — ٣٤٥ — ٣٤٦ — ٣٤٨ — ٣٥٨ — ٣٧٣ — ٣٧٥ — ٣٧٦ — ٣٨١ — ٣٩٢ — ٣٩٥ — ٣٩٧ — ٤٠٢ — ٤١٠ — ٤٢٩ — ٤٣٨ — ٤٣٩ — ٤٦٧ — ٤٦٨ — ٤٦٩ — ٤٧٥ — ٤٨١ — ٤٨٢ — ٤٨٧ — ٤٩١ — ٤٩٨ — ٥٠٢
- ابو أمية بن سهل بن حنيف واسمه اسمع ٣٦١
- ابو أمية صدق بن عجلان (١١٩ — ٣٦٨ — ٣٦٩

- أبو أمية (سويد بن غفلة رضى الله عنه) ٤٢ — ٣٠٠
- أنس بن مالك الأنصارى رضى الله عنه ٤٣ — ٥٢ — ٧٠ — ١٠٣ —
 — ١٠٤ — ١٠٧ — ١١٣ — ١٨٢ — ١٨٣ — ١٨٨ — ١٩٤ — ٢٣٠ —
 — ٢٣١ — ٢٩٩ — ٣٢٨ — ٣٥٢ — ٣٦٠ — ٣٦٨ — ٣٧١ — ٣٨٠ —
 — ٣٨٣ — ٤١٢ — ٤١٤ — ٤١٥ — ٤١٦ — ٤١٨ — ٤١٩ — ٤٢٨ —
 — ٤٣١ — ٤٩٤
- الأودى (إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن) ٢٨٠
- الأوزاعى (عبد الرحمن بن عمرو بنقية الشام) ٨١ — ١٠٥ —
 — ٢٧٠ — ٢٧٢ — ٢٧٣ — ٣٥٥ — ٣٥٩ — ٣٦٦ — ٣٩٦ — ٣٩٨ —
 — ٤٣٢
- أبو أيوب الأنصارى خالد بن زيد رضى الله عنه ١٤٤ — ١٥٢ — ٢٨٠ —
 — ٢٩٩ — ٣٥٤
- أيوب بن أبى نعيم السخيتى ٧٩ — ٨١ — ١٢٦ — ٢٤٧ —
 — أيوب بن خالد ٤٧٤

حرف الباء

- البارودى ٤٢٧
- البخارى (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن خزيمة
 الجعفى مولاهم) ٢ — ٢ — ٨ — ١٤ — ١٩ — ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ —
 — ٢٨ — ٣٠ — ٣٧ — ٤١ — ٤٢ — ٤٦ — ٤٧ — ٤٨ — ٥١ — ٥٢ —
 — ٥٥ — ٦٣ — ٦٨ — ٦٩ — ٧٨ — ٧٩ — ٨١ — ٨٤ — ٨٩ — ٩٢ —
 — ١٠٠ — ١٠٥ — ١٠٦ — ١٠٧ — ١١٢ — ١١٣ — ١١٨ — ١٢٤ —
 — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٢٧ — ١٣٣ — ١٣٤ — ١٣٦ — ١٣٩ — ١٤٤ —
 — ١٤٥ — ١٤٦ — ١٥١ — ١٥٢ — ١٥٦ — ١٥٧ — ١٦٠ — ١٦١ —
 — ١٦٤ — ١٦٦ — ١٦٩ — ١٧٢ — ١٨٣ — ١٨٤ — ١٩٥ — ١٩٧ —
 — ١٩٩ — ٢٠١ — ٢٠٥ — ٢٠٩ — ٢١٦ — ٢١٨ — ٢٢٢ — ٢٣١ —
 — ٢٣٢ — ٢٣٣ — ٢٤١ — ٢٤٥ — ٢٤٦ — ٢٤٧ — ٢٤٨ — ٢٥٠ —
 — ٢٥٢ — ٢٥٣ — ٢٥٤ — ٢٥٧ — ٢٥٨ — ٢٥٩ — ٢٦٠ — ٢٦١ —
 — ٢٦٧ — ٢٩٢ — ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣٠٥ — ٣٠٦ — ٣٠٧ — ٣١٢ —
 — ٣١٣ — ٣١٤ — ٣١٧ — ٣٢٠ — ٣٢١ — ٣٢٣ — ٣٢٥ — ٣٢٦ —
 — ٣٢٨ — ٣٥٢ — ٣٥٣ — ٣٥٥ — ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٦٠ — ٣٦٤ —
 — ٣٦٦ — ٣٦٨ — ٣٦٩ — ٣٧١ — ٣٨٠ — ٣٨٣ — ٣٨٨ — ٣٨٩ —
 — ٣٩٧ — ٤٠٤ — ٤٠٥ — ٤٠٨ — ٤١٥ — ٤١٦ — ٤١٧ — ٤١٨ —

- ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٢ — ٤٢٣ — ٤٢٤ — ٤٢٥ — ٤٢٧ —
 ٤٣٢ — ٤٣٣ — ٤٣٤ — ٤٤٦ — ٤٧٤ — ٤٩٢ — ٤٩٤ — ٤٩٧ —
- البراء بن عازب رضى الله عنه ٢٥٢ — ٢٥٧ — ٣٦٠ — ٣٦٥ —
 ٤٢٧ — ٤٣٢ —
- أبو بردة بن نيار واسمه هانيء بن نيار البلوى حليف الانتصار وخال البراء
 بن عازب رضى الله عنهما ٣٦٥ — ٣٦٧ —
- بريدة بن الحصيب بن الحارث بن عبد الله الأسلمى رضى الله عنه ٤٠٦ —
 ٤٠٧ — ٤٣٠ —
- بشير بن الخصاسية رضى الله عنه وهو بشير بن معبد ٤٢٣ —
- بشير بن سهيل ٤٢٣ —
- البغوى (الحسين بن مسعود الفراء أبو محمد صاحب التهذيب) ٧ —
 ٨ — ١١ — ٣٣ — ٣٥ — ٣٩ — ٤٠ — ٤٥ — ٥٨ — ٦٥ — ٦٦ —
 ٧٢ — ٩٤ — ٩٩ — ١١٤ — ١٣٠ — ١٥٤ — ١٥٥ — ١٥٦ — ١٧١ —
 ١٧٢ — ١٧٤ — ١٧٦ — ٢١٤ — ٢١٥ — ٢٢١ — ٢٢٥ — ٢٣٥ —
 ٢٣٦ — ٢٧٤ — ٢٧٧ — ٢٨١ — ٢٨٢ — ٢٨٧ — ٢٠٢ — ٢٠٣ —
 ٢٠٤ — ٢٤٣ — ٣٦٥ — ٣٦٨ — ٣٧٨ — ٢٨٢ — ٢٨٤ — ٣٩٠ —
 ٤١٠ — ٤١٤ — ٤١٦ — ٤٢٠ — ٤٢٧ — ٤٣٨ — ٤٣٩ — ٤٤١ —
 ٤٤٥ — ٤٤٦ — ٤٤٨ — ٤٧٥ — ٤٧٦ — ٤٨١ — ٤٨٤ — ٤٨٦ —
 ٤٩٦ —
- أبو بكر البيهقي = البيهقي —
- أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة الإمام = ابن خزيمة (خ) —
- أبو بكر اللقنى بن أبى زهرة اسمه معاذ بن رباح ١١٣ —
- أبو بكر بن داود ١٩٢ —
- أبو بكر بن السنن = ابن السنن (س) —
- أبو بكر الصديق (عبد الله بن أبى قحافة رضى الله عنهما ٢٥٣ —
 ٢٥٦ — ٢٦٠ — ٣٥٢ — ٣٥٤ — ٣٥٦ — ٤٢٢ — ٤٢٥ —
- أبو بكر الطرطوشى (الإمام المالكى المعروف بلقب أبى رندقة) ١٤٠ —
- أبو بكر بن عبد الله بن الزبير بن العوام ٢٩٩ —
- بكر أبو بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة ١٤٠ —

— أبو بكر (نفع بن الحارث بن كلثة الثقفي رضي الله عنه) ١١٨ —
 — بلال بن أبي رباح رضي الله عنه ١١٩ — ١٢٠ — ٢٤٧ — ٢٥٤ —
 ٤٠٤

— البندنجي (أبو الحسن بن عبد الله) ١١ — ٢٣ — ٢٥ — ٢٧ — ٤٦ —
 — ٥٢ — ٦٠ — ٦٢ — ٦٥ — ٧٢ — ٩٩ — ١١٤ — ١٣٢ — ١٣٥ —
 — ١٤٦ — ١٤٧ — ١٥١ — ١٥٣ — ١٦٩ — ١٧١ — ١٧٤ — ١٧٥ —
 — ١٨٨ — ٢٠٥ — ٢٢٠ — ٢٢٥ — ٢٢٣ — ٢٦٧ — ٢٩٣ — ٢٠٢ —
 — ٢٠٣ — ٢٠٧ — ٢٠٨ — ٢١١ — ٢٢٢ — ٢٢١ — ٢٧٠ — ٢٧٥ —
 ٢٨١ — ٢٨٧ — ٢٩٨ — ٢٩٩

— البندنجي (أبو نصر صاحب المعتد) ٢٣٦ — ٢٣٧ —
 — البويطي (أبو يعقوب يوسف بن يحيى صاحب الثناعي وأحد رواة
 الجديد) ٢٥٣ — ٣٦٩ — ٤١١ — ٤٢٢ — ٤٦٧ — ٤٦٩

— البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي) ١١ — ١٣ — ١٩ — ٢٥ —
 — ٢٦ — ٢٨ — ٣٤ — ٣٨ — ٤٣ — ٤٦ — ٤٨ — ٤٩ — ٥٠ — ٦٢ —
 — ٦٣ — ٦٨ — ٨٥ — ٨٧ — ٩٠ — ٩٢ — ١٠٢ — ١٠٤ — ١٠٦ —
 — ١١٩ — ١٢٠ — ١٢٤ — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٢٧ — ١٣٩ — ١٤٢ —
 — ١٤٥ — ١٤٦ — ١٥٥ — ١٥٩ — ١٦٠ — ١٦١ — ١٦٦ — ١٦٧ —
 — ١٨٣ — ٢٠٠ — ٢٠٣ — ٢٠٦ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٨ — ٢٤٠ —
 — ٢٤١ — ٢٤٦ — ٢٥١ — ٢٥٢ — ٢٦٦ — ٢٦٧ — ٢٧٣ — ٢٧٩ —
 — ٢٨٠ — ٢٩٩ — ٣٠١ — ٣٠٣ — ٣٠٧ — ٣٢٢ — ٣٢٤ — ٣٢٨ —
 — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٥ — ٣٥٦ — ٣٥٨ — ٣٦١ — ٣٦٧ — ٣٦٨ —
 — ٣٧٢ — ٣٨٠ — ٣٨٢ — ٣٨٣ — ٣٨٩ — ٤٠٧ — ٤٠٨ — ٤١١ —
 ٤١٢ — ٤٢٦ — ٤٢٧ — ٤٢٩ — ٤٧٤ — ٤٩٣ — ٤٩٤

حرف الناء

— بنت أبي تجارة رضي الله عنها (حبيبة بنت تجراء) ٨٩ — ١٠٤ —
 — النرمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة) ١٣ — ٢٦ — ٥٠ —
 — ٦١ — ٧٩ — ٨٥ — ١٠٤ — ١١٩ — ١٢٤ — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٣٦ —
 — ١٣٧ — ١٥٠ — ١٦٠ — ١٦٦ — ١٨٨ — ١٩٩ — ٢٠١ — ٢١٦ —
 — ٢٢٢ — ٢٤١ — ٢٥٩ — ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣٣٦ — ٣٥٥ — ٣٦٤ —
 — ٣٧٢ — ٣٧٧ — ٣٨٢ — ٤٠٧ — ٤١٥ — ٤١٦ — ٤٣٤ — ٤٤٤ —
 ٤٩٢ — ٤٩٣ — ٤٩٤

- ابن تيمية (نقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام)
٢٦٤ — ٢٦١
- ابن التين ١١٣

حرف الثاء

- ثابت البناني ١٤٠
- أبو شعيبه الخثعمي رضى الله عنه ٣٨٨ — ٣٨٩
- ثعلب إمام العربية أبو العباس أحمد المعروف بثعلب ٢٨٤
- الثعلبي أبو إسحاق أحمد المفسر ٣٥٠
- أبو الثناء = الأرموي صاحب المطالع
- ثوبان مولى رسول الله ﷺ ٤٠٥ — ٤٣٤
- أبو ثور (إبراهيم بن خالد الإمام صاحب الشافعي أحد رواة القديم)
٢٥ — ٣٦ — ٧٩ — ٨١ — ٨٢ — ٨٣ — ٨٦ — ٨٧ — ١٠٤ —
١٠٦ — ١٢٢ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٦٢ — ١٧٧ — ١٧٨ — ١٩١ —
١٩٢ — ١٩٤ — ١٩٥ — ٢٠٣ — ٢٧٠ — ٢٧١ — ٢٧٢ — ٣١٩ —
٣٢١ — ٣٥٤ — ٣٦١ — ٣٨٧ — ٣٩٨ — ٤٠٤ — ٤٣١
- الثوري (سفيان بن سعيد) ٢ — ٩ — ١٢ — ٢٤ — ٤٣ — ٧٩ —
٨١ — ٨٢ — ٨٣ — ٨٤ — ٨٦ — ٩٠ — ١٠٤ — ١١٣ — ١٢٢ —
١٢٤ — ١٢٦ — ١٤١ — ١٦٢ — ١٦٤ — ١٧٧ — ١٧٩ — ١٨٩ —
١٩٢ — ١٩٥ — ١٩٩ — ٢٦٩ — ٢٧٠ — ٢٧١ — ٢٧٢ — ٣١٩ —
٣٣٤ — ٣٥٩ — ٣٢٨

حرف الجيم

- جابر بن زيد أبو الشعثاء ٤٨ — ٨٠ — ٨٣ — ٨٤ — ٨٦ — ٢٧١
- جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري رضى الله عنهما ٥ — ١٢ —
١٣ — ٢٨ — ٢٩ — ٣٧ — ٣٨ — ٤١ — ٤٣ — ٤٨ — ٥٧ — ٦١ —
٦٧ — ٦٨ — ٧٠ — ٧٧ — ٧٩ — ٨٠ — ٨٤ — ٨٧ — ٨٨ — ٨٩ —
٩٠ — ٩٣ — ٩٧ — ١٠٢ — ١٠٣ — ١٠٦ — ١٠٧ — ١١٥ — ١٢٠ —
١٢١ — ١٢٤ — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٢٧ — ١٣١ — ١٣٤ — ١٤٢ —
١٤٥ — ١٤٦ — ١٤٣ — ١٥٢ — ١٥٨ — ١٦٠ — ١٦٢ — ١٦٦ —
١٦٧ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٨٠ — ١٨٢ — ١٩٦ — ١٩٧ — ١٩٩ —
٢٠٠ — ٢٠٩ — ٢٤٩ — ٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٩٩ — ٣٢٧ — ٣٢٨

- ٣٦٧ — ٣٧١ — ٣٨٠ — ٣٩٠ — ٣٩٩ — ٤٠٠ — ٤١٠ — ٤٢٠ —
٤٢٣ — ٤٦٥ —
— جبريل رسول الوحي عليه السلام ٢٤٦ — ٢٥٩ —
— جبير بن مطعم رضى الله عنه ٣٦٠ — ٣٦١ —
— الجرجاني صاحب التحرير (القاضي أبو العباس أحمد بن محمد) ٣٩ —
٣٠٧ — ٣٠٨ — ٣١٤ — ٤٩٧ —
— ابن جرير (محمد بن جرير الطبري أبو جعفر) = الطبري (ط) —
— ابن جريج (عبد العزيز بن عبد الملك) ١١ — ١٣ — ٣٤ — ٨١ —
٤٣١ — ٤٧٤ —
— جعفر بن محمد (هو جعفر الصادق رضى الله عنه وعن آبائه المطهرين)
١٠ — ٤٦ — ٦٨ — ١٢٠ — ٢٥٨ — ٣٨٨ — ٤٣١ —
— الجكني الشنقيطي الشيخ محمد الأمين ٢١٧ — ٢١٨ —
— أم جندب الأزدي رضى الله عنها ١٦٦ — ١٦٧ —
— ابن الجلاب ٢ —
— جندب بن عبد الله بن سفيان ٣٥٥ — ٣٦٠ —
— جهم بن الجارود ٣٢٨ —
— الجوهرى صاحب الصحاح الحسن بن على ٤٣ — ٤٤ — ٥٢ —
١٣١ — ١٣٢ — ١٤٧ — ١٤٨ — ١٤٩ — ١٨٤ — ٣٢٩ — ٣٥٢ —
٣٦٦ — ٤٠٩ —
— الجويني الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف والد إمام الحرمين ٧ —
١٠٢ — ١٠٣ — ١٥٣ — ١٦٩ — ١٧١ — ٢٢٣ — ٤٨٨ —
— أبو جهل (الحكم بن هشام المخزومي) فرعون هذه الأمة (٤٦٦ —

حرف الحاء

- أبو حاتم الرازي (محمد بن إدريس بن المقر بن داود بن مهران) ١١ —
١٤٢ —
— الحارث بن عمرو ٤٢٧ —
— الحارث الأموي ٤٣ —
— الحارث بن مسكين ٤١٧ —

- الحارثي (محمد بن موسى بن عثمان الحافظ) ٣
- الحاكم (أبو عبد الله بن البيهق) ١٢٤ — ١٣٦ — ١٤٢ — ١٦١ — ٤٢٣ — ٤٢٦ — ٤٢٩
- أبو حامد (الشيخ) أحمد بن محمد بن أحمد الأسفرائيني ١١ — ٢٥ — ٥٨ — ٦٠ — ٦٥ — ٦٦ — ٧٧ — ٧٨ — ٩٧ — ٩٩ — ١١٠ — ١١١ — ١١٥ — ١٢٠ — ١٥٤ — ١٥٥ — ١٦٩ — ١٧٥ — ١٨٨ — ٢٠٦ — ٢١٨ — ٢٢٥ — ٢٦٧ — ٢٧٧ — ٢٩٢ — ٢٩٤ — ٣٠١ — ٣٠٢ — ٣٠٣ — ٣٠٤ — ٣٠٧ — ٣٠٨ — ٣١١ — ٣١٢ — ٣١٣ — ٣٢٤ — ٣٢٥ — ٣٣١ — ٣٤٧ — ٣٤٨ — ٣٥٣ — ٣٦٢ — ٣٨١ — ٣٨٤ — ٣٩٢ — ٣٩٩ — ٤٨٦ — ٤٨٨ — ٤٩٦
- أبو حماد المروزي (القاضي أحمد بن محمد بن بشر) ١١ — ٧٦ — ١٧٦
- ابن حبان (أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي) ٢٩٩ — ٤٢٣
- ابن حبيب المالكي ٢ — ١١٣
- حبيبة بنت أبي تجرأ ٨٩ — ١٠٤
- أم حبيبة رضي الله عنها (رمة بنت أبي سفيان بن حرب) ١٥٧
- الحجاج بن لوط ٢٠٣
- الحجاج بن عمرو الأنصاري ٣٠٠
- الحجاج (هو ابن يوسف الثقفي) ٣٣ — ١٢٧
- ابن حجر (الحافظ أبو الفضل أحمد شهاب الدين العسقلاني) ٢ — ٩٨ — ١١٢ — ١١٣ — ٢١٧ — ٤٢٤
- ابن الحداد (صاحب الفروع أحمد بن محمد بن أحمد) ٧٢ — ٧٣ — ٢٨٧ — ٣٤٥ — ٤٨٤
- حفصة بن اليمان رضي الله عنه ٣٧٢
- حرمة بن يحيى التميمي أحد رواة الجديد ٣٦٥
- ابن حزم (أبو محمد علي الأندلسي صاحب المحلى والإحكام والفصل) ١٩٩
- الحسن بن أحمد = الأسطخري
- الحسن البصري بن أبي الحسن بن يسار مولى الأنصار ٣٦ — ٧٠ —

٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٦ - ٨٧ - ١٠٤ - ١٠٥ -
 ١٣٩ - ١٤٠ - ١٦٣ - ١٧٨ - ١٩٠ - ١٩٢ - ٢٤٠ - ٢٦٩ -
 ٢٧١ - ٢١١ - ٢٢٤ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٨٨ - ٢٩٠ -
 ٣٩٦ - ٣٩٨ - ٤٠٤ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ -
 ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤

— الحسن بن صالح بن صالح بن حي ٨٣ - ٨٤ - ٣٦٦

— الحسن بن عبد الله القرني ٢٠٣

— الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ٢٥٨

— الحسن بن عمار ٨٥

— أبو الحسن اللخمي ٣٤

— الحسين بن إسحاق بن عبد الله ٢٥٣

— الحسين بن محمد بن أحمد المروزي القاسمي حسنين ٧ -

١١ - ١٣ - ٢٧ - ٣٩ - ٥٤ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٩ -

٨٠ - ٩١ - ٩٣ - ٩٩ - ١١٢ - ١٣٢ - ١٥٤ - ١٥٨ - ١٦٠ -

١٧١ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٨٨ - ١٩٨ - ٢٧٤ - ٢٧٦ - ٢٧٧ -

٣٠٧ - ٣١٤ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤٣٨ -

٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤٦ - ٤٦ - ٥٠١

— الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ١٦١ - ٤٢٤ - ٤٢٥

— الحسين بن علي الطبري صاحب المدة = الطبري (ط)

— أم الحصين رضي الله عنها ١١٩ - ١٣٩

— خلص بن أبي داود ٨٥

— حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ٤٣١

— حفصة بنت سيرين ١٩٢

— الحكر بن عتبة الكوفي ١٣٩ - ١٤٠ - ٢٧٩ - ٢٨٨

— الحلبي (الامام أبو عبد الله) ٢٥٢ - ٢٥٧ - ٢٨٦

— حماد بن زيد بن درهم ١٣٩ - ١٤٠ - ٢٤٧ - ٢٧١

— حماد بن عبد الرحمن الكلبي (منكر الحديث) ٨٥

— حمزة بن حبيب بن عمار القاري ٦٩

— حميد بن عبد الرحمن بن عوف ٢٠١ —

— أبو حنيفة (النعمان بن ثابت إمام الأئمة) ٢ — ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ —
— ٢٩ — ٣٦ — ٣٨ — ٣٩ — ٧١ — ٨٠ — ٨١ — ٨٢ — ٨٣ — ٨٤ —
— ٨٥ — ٨٦ — ٨٧ — ١٠٣ — ١٠٤ — ١٠٥ — ١٠٦ — ١١٠ — ١١٣ —
— ١١٥ — ١١٦ — ١١٨ — ١٢٠ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٤٠ — ١٤١ —
— ١٦٢ — ١٦٣ — ١٧٧ — ١٧٩ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٣ — ١٩٤ —
— ١٩٥ — ٢٠٢ — ٢٤١ — ٢٦٢ — ٢٦٨ — ٢٦٩ — ٢٧٠ — ٢٧١ —
— ٢٧٢ — ٢٧٩ — ٢٨٣ — ٢٨٤ — ٣١١ — ٣١٢ — ٣١٨ — ٣١٩ —
— ٣٢١ — ٣٢٤ — ٣٢٤ — ٣٢٨ — ٣٥٠ — ٣٥٥ — ٣٥٩ — ٣٦٠ —
— ٣٦١ — ٣٦٢ — ٣٦٣ — ٣٧١ — ٣٧٩ — ٣٨٧ — ٣٨٨ — ٣٩٠ —
— ٣٩٦ — ٣٩٨ — ٤٠٤ — ٤٠٥ — ٤٣٠ — ٤٧١ — ٤٧٢ — ٤٧٩ —

حرف الخاء

— خازجة بن زيد بن ثابت ٢٦٠ —

— خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها ٢٥٠ —

— الخدرى أبو سعيد رضى الله عنه = أبو سعيد (س) —

— خراش بن أمية الكلبي ١٨٤ —

— الخرياق بن عمرو ذو اليدين رضى الله عنه ٤٢٣ —

— ابن خزيمة أبو بكر محمد بن إسحاق إمام الأئمة ١٥٢ — ١٦٣ —

— الخطابي أبو سليمان ٢ — ١٠٥ — ١١٣ — ٢٢٣ — ٣٥٥ — ٤٢٨ —

— الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ٤١٧ —

— خطيب التري (والد الإمام المفسر فخر الدين الرازي صاحب مفاتيح الغيب) —

— ٢٨٣ — ٢٨٦ —

— الخولاني أبو إدريس ٣٣ —

— ابن خيران (أبو علي) ٩١ — ٩٦ —

— الخيزران ٤٦٦ —

حرف الدال

— الدار قطنى (أبو الحسن علي بن عمر) ٨٩ — ١٠٤ — ١٦٧ — ١٨٣ —

— ١٩٣ — ٢٤٦ — ٢٥٢ — ٢٥٣ — ٢٠٧ — ٢٥١ —

— الداركي (أبو القاسم عبد العزيز بن الحسن) ٢٠٤ —
 — الدارمي (أبو الفرج محمد بن عبد الواحد بن محمد صاحب الاستبصار)
 — ١١٠ — ١٦ — ٢١ — ٢٧ — ٢٨ — ٢٦ — ٥٠ — ٦٠ — ٦٢ — ٦٦ —
 — ١٢٨ — ١٠٣ — ١٠٢ — ٩٥ — ٩١ — ٧٦ — ٧٥ — ٧٢ — ٦٧ —
 — ١٢٩ — ١٣٠ — ١٥١ — ١٦٨ — ١٦٩ — ١٧٤ — ١٧٥ — ١٧٦ —
 — ١٨٧ — ١٨٨ — ١٩١ — ١٩٧ — ٢٦٥ — ٢١٦ — ٢٢٥ — ٢٢٦ —
 — ٢٣٧ — ٢٧٦ — ٢٧٧ — ٢٧٩ — ٢٩٤ — ٣٠٢ — ٣٠٤ — ٣٠٨ —
 — ٣١٠ — ٣٢٣ — ٣٢٤ — ٣٧٥ — ٣٥٩ — ٣٦٢ — ٣٦٣ — ٣٩٢ —
 — ٤٠٣ — ٤١٢ — ٤٢٨ —
 — الدار وردي ١٤٩ —

— أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني) ٩ — ١٣ — ٢٥ —
 — ٢٦ — ٣٨ — ٧٨ — ٥١ — ٥٢ — ٩٠ — ١٠٥ — ١٠٧ — ١١٣ —
 — ١١٩ — ١٢٠ — ١٢٤ — ١٢٦ — ١٥٠ — ١٦٦ — ١٦٧ — ١٨٢ —
 — ١٩٩ — ٢٠٣ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٦ — ٢٢٢ — ٢٤٠ — ٢٥٢ —
 — ٢٥٧ — ٢٦٢ — ٢٦٩ — ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣١٢ — ٣٢٣ — ٣٢٤ —
 — ٣٢٨ — ٣٢٦ — ٣٥٠ — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٥٩ — ٣٦٤ — ٣٦٧ —
 — ٣٧٢ — ٣٧٧ — ٣٨٢ — ٣٨٩ — ٤٠٧ — ٤١٥ — ٤١٦ — ٤١٧ —
 — ٤١٨ — ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢٣ — ٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٢٧ — ٤٢٨ —
 — ٤٢٩ — ٤٣١ — ٤٤٤ — ٤٦٥ — ٤٩٢ —

— أبو داود الطيالسي ١١ —
 — داود بن علي الظاهري ٢ — ٢٣ — ٣٦ — ٣٨ — ٧٩ — ٨١ —
 — ٨٢ — ٨٤ — ٨٥ — ١٠٤ — ١٠٥ — ١١٨ — ١٦٢ — ١٧٧ — ١٧٩ —
 — ٢٦٨ — ٢٦٩ — ٢٧١ — ٢٧٢ — ٣١١ — ٣١٩ — ٣٢٣ — ٣٦٠ —
 — ٣٦٣ — ٣٦٦ — ٣٧٩ — ٣٨٧ — ٣٩٦ — ٤٠٥ — ٤٢٠ — ٤٣١ —
 — ٤٧١ — ٤٧٩ —

— أبو داود نعيم بن الحارث الهمداني الكوفي الاعرج ٣٥٥ — ٣٥٦ —

— الدولابي ٢٥٢ —

— أبو الدرداء رضي الله عنه ٢١٦ —

— ابن دريد ٤٤ —

حرف الذال

— أبو ذر الغفاري (جندب بن جندب رضي الله عنه) ٦١ —

— ذؤيب بن حنحلة الخزاعي أبو قبيصة رضى الله عنه ٢٣٤ — ٢٣٥

هرف الرء

— أبو رافع القبطى مولى رسول الله ﷺ ٢٣١ — ٢٢٤ — ٢٢٤

— رافع بن عمرو المزنى ١١٩

— الرافعى (عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم) ٧ — ٨ — ٢٠

— ٢٨ — ٢٢ — ٢٤ — ٢٥ — ٢٧ — ٤٠ — ٤٥ — ٥٤ — ٥٦ — ٥٧

— ٥٨ — ٦٠ — ٧٠ — ٧٣ — ٩٣ — ١١٧ — ١٢٦ — ١٢٨ — ١٢٠ — ١٣١

— ١٣٢ — ١٤٨ — ١٥٢ — ١٥٥ — ١٥٨ — ١٥٩ — ١٦٨ — ١٦٩

— ١٧٢ — ١٧٤ — ١٧٦ — ١٨٧ — ١٩٦ — ١٩٨ — ٢٠٤ — ٢١٢

— ٢١٤ — ٢١٧ — ٢١٩ — ٢٢٣ — ٢٢٥ — ٢٢٣ — ٢٢٥ — ٢٦٩

— ٢٧٥ — ٢٨١ — ٢٨٢ — ٢٨٧ — ٢٩٥ — ٢٠٢ — ٢٠٥ — ٢٠٨

— ٣١٠ — ٣١٤ — ٣٢٩ — ٣٣٠ — ٣٣٢ — ٣٣٨ — ٣٣٩ — ٣٤٠

— ٣٤١ — ٣٤٣ — ٣٤٤ — ٣٤٨ — ٣٥٢ — ٣٥٤ — ٣٥٨ — ٣٥٩

— ٣٦٢ — ٣٦٣ — ٣٦٥ — ٣٧٦ — ٣٨٢ — ٣٨٣ — ٣٨٤ — ٣٨٥

— ٣٨٦ — ٤٣٥ — ٤٤٠ — ٤٤٥ — ٤٦٦ — ٤٧٣ — ٤٧٧ — ٤٨٢

— ٤٩٧ — ٤٩٩ — ٥٠٠ — ٥٠١

— الربيع بن سليمان (الراذى المؤذن صاحب الشافعى واحد رواة الجديد

ورأوى الأم) ٣٦

— رببعة بن أبى عبد الرحمن شيخ مالك المعروف رببعة الراى ٣٥٥

— ٣٦٣ — ٣٨٨ — ٤٠٤

— رزين (أبو الحسن بن معاوية بن عمار العبقرى الاندلسى السرقسطى)

٤٢٧

— أبو رغال صاحب قبر فى كثار الجاهلية ٤٢٠

— ابن الرمعة (الإمام أحمد بن محمد بن على نجم الدين أبو العباس شيخ

تقى الدين السبكى) ٣٧٧

— أبو رملة بن محتف واسمها هاجر ٣٥٥

— الروبائى صاحب كتاب بحر المذهب هو الإمام السكبير أبو المحلسن

عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد (١) ٢٢ — ٧٧ — ٩٢ — ٩٥

— ١٨٨ — ١٩٨ — ٢٠٥ — ٢٢٠ — ٢٢١ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٢٨

(١) نرجو من القارىء أن يصحح ما فى الفهارس السابقة لاسم أبيه .

— ٢٧٤ — ٢٧٥ — ٢٧٧ — ٢٧٨ — ٢٧٩ — ٢٨٢ — ٢٨٧ — ٢٩٣ —
 — ٢٩٤ — ٢٩٥ — ٢٩٧ — ٢٩٨ — ٣٠٢ — ٣٠٣ — ٣٠٤ — ٣٠٧ —
 — ٣٠٨ — ٣٠٩ — ٣١٠ — ٣١٤ — ٣١٥ — ٣٢٢ — ٣٢١ — ٣٢٢ —
 — ٣٢٧ — ٣٢٨ — ٣٤٠ — ٣٥٣ — ٣٥٩ — ٣٦٥ — ٣٧٤ — ٣٨٧ —
 ٣٩٢ — ٤٠٣ — ٤١٤ — ٤٤٥ — ٤٤٦ — ٤٤٧

حرف الزاي

- الزبيرى (أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم
 بن المنذر بن الزبير بن الزبير ٢ — ١١٣ — ٢٤٥ — ٢٥١)
 — ابن الزبير = عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما (ع)
 — الزبير بن عبد المطلب ٢٩٩
 — أبو الزبير = محمد بن مسلم (م)
 — الزجاج (أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل الزجاج
 النحوى) ٢٨٣
 — أبو زرعة الرازى ١٤٢
 — زمر (أبو الهذيل زمر بن الهذيل العبدي الفقيه صاحب أبى حنيفة) ١١٨
 — أبو زكريا = النووى يحيى محبى الدين بن شرف (ن)
 — أبو الزناد عبد الله بن ذكوان ٤٢٢ — ٤٣٠
 — الزهرى (محمد بن مسلم بن شهاب) ٤ — ٨٦ — ٨٧ — ١٢٢ —
 ٣٣٤ — ٣٦٦ — ٤٢٩ — ٤٣٠ — ٤٣١
 — زهير بن حرب أبو الخير ٤٩٣
 — زياد بن سعد (هو ابن عبد الرحمن الخراسانى) ١٤٢
 — زياد بن أبى سفيان بن حرب ٣٢٥
 — زيد بن أرقم رضى الله عنه ٢٦٠ — ٣٥٦
 — زيد بن أسلم ٤
 — زيد بن ثابت رضى الله عنه ٢٧٢ — ٢٧٩ — ٢٨٠
 — زيد بن خالد رضى الله عنه ٣٦٧
 — أبو زيد المروزى الشيخ أبو زيد ٢٠ — ٤٤٠ — ٤٧٨

- زينب بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنها ٤١٣
 — زينب بنت جحش رضي الله عنها أم المؤمنين ٤١٨
 — زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها ٢٠٦ — ٤١٨

حرف السين

- الساجي (أبو نصر المؤمن بن أحمد بن علي) ٨٥ — ٤٢٤
 — سالم بن عبد الله بن عمر ٨١ — ١٠٦ — ١٠٧ — ١٢٧ — ١٣٨ —
 ١٦٢ — ١٦٤ — ١٦٥ — ١٧٨ — ١٧٩ — ٢٠٩ — ٢٠٠ — ٢٢٨
 — ابن السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي) ٣٧٧
 — السدوسي (إسماعيل بن عبد الرحمن المفسر) ٧١
 — ابن سريج (أبو العباس أحمد بن عمر) ٢٢٩ — ٢٩٠ — ٣٩٣ —
 ٤٠٢ — ٤٣٥ — ٤٩٠
 — سعد بن طارق بن أشيم أبو مالك ٤١ — ٤٢
 — سعد بن عبادَةَ الأنصاري رضي الله عنه ٤٢٠
 — ابن سعد صاحب الطبقات الكبرى (محمد بن سعد كاتب الواقدي) ٤٢٧
 — أبو سعيد الاصطخري = الاصطخري (١)
 — سعيد باعثن ٢١٧ — ٢٦٩
 — سعيد بن جبير ٩ — ٧٠ — ٧٨ — ٧٩ — ٨١ — ٨٦ — ١٢٦ —
 ١٦٢ — ١٧٨ — ١٩٥ — ٢٢١ — ٢٥١ — ٣٦٠
 — أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ٦١ — ٦٣ — ٧٩ — ٨٠ — ١٣٦ —
 ١٥٥ — ١٦٥ — ١٦٧ — ٢٢٨ — ٢٦١ — ٣١٢ — ٣٨٠ — ٤٠٦ —
 ٤٩٦ — ٤٩٧
 — سعيد بن أبي عروبة ١٧٩
 — أبو سعيد الماليني ٢٥٢
 — سعيد بن المسيب بن حزن ٣٥٤ — ٣٦٣ — ٣٨٨ — ٤١٨
 — سعيد بن منصور ٢ — ١١٣
 — سفيان الثوري = الثوري (ث)
 — سفيل بن عيينة ١٢٤ — ١٤٢ — ٢٠٢ — ٤١٧

- ابن السكن ٤٠٧
- ابن الكسيت ٢٨٣ — ٢٨٤
- سلمة بن الأكوع رضى الله عنه ٢٥٣
- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أحد الفقهاء السبعة ١٩٩ — ٣٦١
- أم سلمة رضى الله عنها (أم المؤمنين) ٣٧ — ٦٩ — ١٦٤ — ١٦٥ —
- ١٦٦ — ١٧٧ — ١٩٦ — ١٩٧ — ٢٠٠ — ٢٠٦ — ٣٦٢ — ٣٦٣
- سليمان بن داود عليه السلام ٢٦١
- سليمان بن عمرو بن الأحوص ١٦٦
- سليمان بن موسى الأسدي ٣٥٧ — ٣٦٠
- سليمان بن مهران الأعمش = الأعمش (١)
- سليمان بن يسار ٢٦١
- سليم الرازي (صاحب المجرى) ٣٧٧
- سمرة بن جندب رضى الله عنه ٦١ — ١١٥ — ٤٣١
- السنجى (أبو على الحسين بن شعيب بن محمد الشيخ) ١٦ —
- ٩٩ — ٢٧٥ — ٤٤٠ — ٤٦٧ — ٤٦٨
- ابن السنى أبو بكر ٤١٩ — ٤٢٣ — ٤٢٤
- سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه ٤١٨ — ٤٢٣
- سودة بنت زمعة أم المؤمنين رضى الله عنها ١٤٤ — ١٤٦ — ١٥٦
- سويد بن غفلة رضى الله عنه ٤٢ — ٣٠٠
- ابن سيده صاحب المحكم ٣٤ — ٤٣ — ٤٤ — ٤٠٨
- سيوبه (إمام النخاعة) ٥٢
- ابن سيرين محمد ١٠٤ — ٣٦١ — ٣٨٧ — ٣٩٠
- السيوطى الحافظ جلال ٢٩٩ — ٤٢٤ — ٤٢٦ — ٤٢٨

حرف الشين

- الشاشى (أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الإمام فخر الإسلام) صاحب

المعتمد وصاحب التقریب (١٦ - ١٥٣ - ١٦٦ - ١٧٤ - ٢٠٤ -
 ٢١٤ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٦ - ٢٩٣ - ٣٠٨ - ٣٨٦ -
 ٣٩٧

— ابن شائس المالکی ٢ - ١١٣ —

— الشافعی امام الأئمة محمد بن إدريس الشافعی المطلبی ٢ - ٦ -
 ٧ - ١١ - ١٢ - ١٥ - ١٦ - ٢٣ - ٢٦ - ٢٧ - ٣٠ - ٣٣ -
 ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٩ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥٣ -
 ٥٦ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٥ - ٦٦ - ٧١ - ٧٢ -
 ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٧ - ٧٨ - ٨٠ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٩ - ٩١ -
 ٩٤ - ٩٦ - ٩٧ - ١٠٠ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٩ - ١١٠ -
 ١١٢ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٧ - ١٢٠ - ١٢٢ - ١٢٨ - ١٢٩ -
 ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٤٠ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ -
 ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٧٠ -
 ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٩ - ١٨١ - ١٨٥ - ١٨٦ -
 ١٨٧ - ١٨٩ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٦ - ١٩٨ - ٢٠١ - ٢٠٢ -
 ٢٠٣ - ٢١٠ - ٢١٦ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٧ - ٢٢٨ -
 ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٢ - ٢٥٠ - ٢٧١ -
 ٢٧٣ - ٢٨٤ - ٢٨٦ - ٢٩٢ - ٢٩٤ - ٢٩٦ - ٣٠٠ - ٣٠١ -
 ٣٠٢ - ٣٠٤ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣١١ - ٣١٣ - ٣١٤ -
 ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٦ - ٣٢٩ - ٣٣٣ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٤٨ -
 ٣٤٩ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٦ - ٣٥٨ - ٣٦٣ - ٣٦٤ -
 ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٩ - ٣٨٠ - ٣٨٤ - ٣٨٦ - ٣٩٣ - ٣٩٦ -
 ٣٩٧ - ٣٩٩ - ٤١٠ - ٤١٤ - ٤٢٠ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ -
 ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٧٨ - ٤٨٥ - ٤٨٩ -
 ٤٩٠ - ٤٩٧

— ابن بنت الشافعی أبو عبد الرحمن ٦٦ - ١٥٢ - ١٥٥ - ١٦٣ —

— الشبلی (أبو بكر دلف بن جندر) ١٤ —

— الشريف العثماني ٢٣٦ —

— ابن شريك = أسامة بن شريك ١٠٥ —

— شعبة بن الحجاج العنکی ١١ - ٤٣ - ١٣٩ —

— الشعمی علیر بن شراحیل ٨٤ - ١٦٣ - ١٧٩ - ٣٧٩ - ٤٠٤ —

— أبو الشعماء = جابر بن زيد (ج) —

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو = عمر (ع)

— شهر ٥٥

— ابن أبي شيبة صاحب المصنف ٢٤٦

— الشيرازي = أبو إسحاق (١)

حرف الصاد

— ابن الصباغ (الشيخ أبو نصر صاحب الشامل) ٨ - ١١ - ٣٦

— ٢٩ - ٦٥ - ٩٨ - ١٠٩ - ١١١ - ١١٥ - ١٣٠ - ١٥١ - ١٥٥

— ١٧١ - ١٧٣ - ١٧٥ - ١٨٧ - ٢٢٨ - ٢٨٢ - ٣٠٨ - ٣٣٨

— ٢٤٠ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٣٥٨ - ٣٨٤ - ٤٦٧ - ٤٩٦ - ٤٩٧

— صفية بنت حبيب بن أخطب أم المؤمنين رضي الله عنها ١٩٦ - ٢٠٠

— ٢٣٢ - ٢٥٨

— صفية بنت أبي شيبة ٣٦ - ٨٨ - ٩١ - ١٠٤ - ١٣٢ - ٢٤٩

— الصيدلاني (أبو بكر محمد بن داود بن محمد) ٧ - ٥٦ - ٧٣

— ٣٠٨ - ٤٦٧ - ٤٧٥ - ٤٨٤

— الصيرفي أبو بكر يعقوب بن أحمد ٨٧ - ٩٦ - ٩٧

— الصيرفي (عبد الواحد بن الحسين بن محمد) ٧٤ - ٧٦ - ١٠٩

— ١١٥ - ١٣٠ - ١٥٤ - ١٥٥

حرف الضاد

— ضباعة الأسلمية ٣٠٥

— ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ٢٩٩

— ٣٠٠ - ٣١٦ - ٣١٧

— أبو الضحاك ٤٠٤

— الضياء المقدسي ٤٢٧

حرف الطاء

— طائوس بن كيسان ٢ - ٩ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٤

— ٨٦ - ١١٣ - ١٢٢ - ١٦٤ - ١٧٨ - ٢٧١ - ٢٩٩ - ٢٨٨

— الطبراني أبو القاسم صاحب المعجم الثلاثة ١٠ - ٥٠ - ٤٢٣

— ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٣٤

- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) ٩١ — ٩٦ — ١٢٥
- الطبري (أحمد بن عبد الله بن محمد محب الدين) ٣٣
- الطبري (أبو علي الحسين بن القاسم) ٣٢٨ — ٣٦٨ — ٤٧٦ — ٤٨٨
- الطبري (الحسين بن علي أبو عبد الله صاحب المدة) ٨ — ١٥ — ٣٩ — ٤٥ — ٤٦ — ٧٣ — ٧٥ — ٧٦ — ٩١ — ٩٣ — ٩٩ — ٢٩٧ — ٣٠٨ — ٣١٤ — ٣٥٤ — ٣٧٧ — ٣٨٢ — ٤٠٩ — ٤٧٨ — ٤٧٩ — ٤٨٧
- الطحاوي (أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي) ١٦٢ — ٤٢٣ — ٤٧١
- أبو طلحة الأنصاري رضي الله عنه ١٨٣ — ٤١٦
- طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة ١٢٣ — ١٢٥ — ١٢٨
- طلحة بن عبيد الله بن كرز التميمي ١٢٣ — ١٢٥
- طلحة بن عمر المكي ٢٧١
- الطبري (القاسم أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر) ٨ — ١١ — ١٢ — ١٦ — ٢٢ — ٢٨ — ٣٦ — ٣٧ — ٣٨ — ٣٩ — ٤٩ — ٥٢ — ٥٨ — ٦٠ — ٦٥ — ٦٦ — ٧٥ — ٧٦ — ٧٧ — ٧٨ — ٨١ — ٨٢ — ٩٥ — ٩٧ — ٩٩ — ١٠٩ — ١١١ — ١١٤ — ١١٥ — ١٢٩ — ١٣٠ — ١٤١ — ١٥٥ — ١٥٨ — ١٥٩ — ١٥١ — ١٥٢ — ١٦٣ — ١٧٣ — ١٧٥ — ١٧٦ — ١٨٨ — ١٩٨ — ١٩٩ — ٢٠٥ — ٢٠٦ — ٢١٦ — ٢٢٨ — ٢٣٣ — ٢٣٤ — ٢٣٩ — ٢٥١ — ٢٥٦ — ٢٦٦ — ٢٧٦ — ٢٧٨ — ٢٧٩ — ٢٨٩ — ٢٩٨ — ٣٠٣ — ٣٠٤ — ٣٠٦ — ٣٠٨ — ٣١٣ — ٣٣٤ — ٣٤٥ — ٣٥٠ — ٣٩١ — ٤٦٨ — ٤٨١ — ٤٩٧

حرف الفاء

- الظاهر السلطان بيبرس ٣٥

حرف العين

- عاصم الأحول ٤٢٢
- عاصم القاريء ابن أبي النجود ٦٩
- عاصم بن عدي رضي الله عنه ٢٢٢

- ابن عامر القاري ٦٩ — ١٣١
- عامر بن شراحيل = الشعبي (ش)
- عائد الله المجاشعي ٣٥٥ — ٣٥٦
- عائشة الصديقة بنت الصديق أم المؤمنين رضي الله عنها ٩ — ١٤
- ٢٣ — ٢٤ — ٣٠ — ٣١ — ٣٢ — ٣٦ — ٣٧ — ٣٨ — ٤٨ — ٥٠
- ٧٦ — ٧٩ — ٨٣ — ٨٤ — ٨٦ — ١٠٠ — ١٠٣ — ١٠٤ — ١٠٦ — ١٠٧
- ١٢٢ — ١٢٣ — ١٢٧ — ١٤٤ — ١٤٦ — ١٥٦ — ١٦١ — ١٦٤
- ١٦٦ — ١٧٨ — ١٩٦ — ١٩٩ — ٢٠٠ — ٢٠٢ — ٢٠٣ — ٢٠٥
- ٢٠٧ — ٢٠٨ — ٢٣١ — ٢٣٢ — ٢٣٣ — ٢٣٦ — ٢٤١ — ٢٤٥
- ٢٤٨ — ٢٥٧ — ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣٠٢ — ٣٢١ — ٣٢٣ — ٣٢٥
- ٣٢٦ — ٣٥٦ — ٣٦٤ — ٣٧٢ — ٣٨٢ — ٣٨٢ — ٣٨٣ — ٣٨٨
- ٣٨٩ — ٣٩٨ — ٤٠٥ — ٤٠٦ — ٤٠٧ — ٤٠٨ — ٤١٩ — ٤٢٢
- ٤٢٣ — ٤٢٤ — ٤٢٦ — ٤٣٠ — ٤٣١ — ٤٣٢ — ٤٣٦
- عبادة بن الصامت ١٣٦ — ٣٦٧ — ٣٦٨
- العبادي (أبو الحسن بن محمد بن أحمد) ٣٦٢ — ٣٦٥ — ٣٨٢
- العبادي أبو عاصم الشيخ ٥٠١
- العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه ٩١ — ٩٣ — ١٢٥ — ١٤٩
- ١٦٨ — ٢٢٢ — ٢٢٣ — ٢٥١ — ٢٥٨
- أبو العباس أحمد بن عمر = ابن سريج (س)
- أبو العباس بن القاصي = ابن القاصي (ق)
- أبو العباس محمد بن أحمد = المخبوي = محمد بن أحمد (م)
- عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه ٤٣ — ٢٤٨
- عبد الله بن أبي ابن سلول زعيم التناق ٤٢٠
- عبد الله بن أحمد بن حنبل ١٠
- عبد الله مولى أسياء ١٥٧
- عبد الله ابن بحنة رضي الله عنه ١٩٢
- أبو عبد الله بن البيع (الحاكم) = الحاكم (ح)
- عبد الله الله الجزري ٤٢٤
- عبد الله بن فكون = أبو الزناد (الزاي)

— عبد الله بن أبي رافع ١٤٩ —

— عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ٢٢ — ٤٨ — ٥٤ — ٧٩ — ٨٠ —

— ٨١ — ٩٨ — ١٠٤ — ١٢٢ — ١٦١ — ١٦٤ — ١٧٨ — ١٩٩ — ٢٤٥ —

— ٢٤٦ — ٣٢٨ — ٣٣٤ — ٤١٩ — ٤٢٥ — ٤٦٠ — ٤٦٥ —

— أبو عبد الله الزبيري = الزبيري (الزاي) —

— عبد الله بن زحر ٤٢٣ —

— عبد الله بن زمعة ٢٠٥ — ٢٠٦ —

— عبد الله بن أبي زياد ٢١٧ —

— عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه ٢٥٣ —

— عبد الله بن زيد بن أبي زكريا ٤١٦ —

— عبد الله بن سرجس رضي الله عنه ٤٢ —

— عبد الله بن السائب ٥١ —

— عبد بن سعيد الأموي ١٨٤ — ١٨٥ —

— عبد الله بن أبي طلحة رضي الله عنهما ٤١٤ — ٤١٦ —

— عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ١٢ — ١٣ — ١٩ — ٢٤ — ٢٥ —

— ٢٦ — ٣٦ — ٣٧ — ٢٨ — ٤١ — ٤٢ — ٤٦ — ٤٨ — ٤٩ — ٥٠ —

— ٥١ — ٥٧ — ٦٢ — ٦٣ — ٧٠ — ٧٨ — ٧٩ — ٨٠ — ٨١ — ٨٦ —

— ٨٨ — ١٠٤ — ١٠٦ — ١٠٧ — ١٠٨ — ١٢٢ — ١٢٣ — ١٢٤ —

— ١٢٦ — ١٣١ — ١٣٩ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٤٥ — ١٥٥ —

— ١٦١ — ١٦٤ — ١٦٦ — ١٦٧ — ١٧٧ — ١٧٨ — ٨٢ — ١٨٣ —

— ١٨٤ — ١٩٥ — ١٩٩ — ٢٠١ — ٢٠٣ — ٢١٨ — ٢٣١ — ٢٣٢ —

— ٢٤٠ — ٢٤٥ — ٢٤٦ — ٢٤٧ — ٢٥٠ — ٢٥٢ — ٢٧٠ — ٢٧١ —

— ٢٧٩ — ٢٨٤ — ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣٠٦ — ٣١٢ — ٣١٦ — ٣١٩ —

— ٣٢٠ — ٣٢١ — ٣٢٢ — ٣٢٤ — ٣٢٥ — ٣٣٥ — ٣٥٠ — ٣٥١ —

— ٣٥٥ — ٣٥٦ — ٣٦٠ — ٣٦٤ — ٣٦٨ — ٣٨٣ — ٣٨٦ — ٣٨٧ —

— ٣٨٨ — ٣٩٠ — ٤٠٦ — ٤١٨ — ٤٢٨ — ٤٢٩ — ٤٣٠ — ٤٣١ —

— ٤٣٦ — ٤٤٣ — ٤٤٤ — ٤٩٢ — ٤٩٣ —

— عبد الله بن عبيدة ١٢٥ —

— عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ٢ — ٣ — ٨ — ١٢ —

— ١٣ — ٢٨ — ٤٠ — ٤١ — ٤٢ — ٤٦ — ٤٧ — ٤٨ — ٥١ — ٥٥ —

— ٥٦ — ٥٧ — ٦٢ — ٦٧ — ٦٨ — ٧٣ — ٧٦ — ٨٢ — ٨٤ — ٨٥ —
 — ٨٦ — ٨٨ — ٨٩ — ٩٠ — ٩٢ — ٩٣ — ٩٦ — ١٠٧ — ١١٣ —
 — ١١٩ — ١٢٠ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٢٣ — ١٢٥ — ١٢٧ — ١٤٤ —
 — ١٥٢ — ١٥٥ — ١٥٦ — ١٦٠ — ١٦١ — ١٦٢ — ١٦٣ — ١٦٤ —
 — ١٦٧ — ١٧٢ — ١٧٨ — ١٨٢ — ١٨٣ — ١٨٥ — ١٨٦ — ١٩٢ —
 — ١٩٣ — ١٩٥ — ١٩٧ — ١٩٩ — ٢٠٠ — ٢٠٩ — ٢١١ — ٢١٦ —
 — ٢٢٢ — ٢٦٧ — ٢٦٩ — ٢٧٠ — ٢٧١ — ٢٧٢ — ٢٧٩ — ٢٨٠ —
 — ٢٨٤ — ٢٩٠ — ٢٩٢ — ٣٠٠ — ٣٠٧ — ٣١٢ — ٣١٩ — ٣٢١ —
 — ٣٢٢ — ٣٢٣ — ٣٢٤ — ٣٢٥ — ٣٢٧ — ٣٢٨ — ٣٦٧ —
 — ٤٣١ — ٤٣٤

— عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن ٢٥٢ — ٢٥٣

— عبد الله العمرى ٢٥٢

— عبد الله بن عمرو بن العاص ٥٠ — ٦٢ — ١١٨ — ١٨٣ — ١٨٤ —
 ١٩١ — ٢٦١ — ٣١٤

— عبد الله بن عمير ٤٩٨

— عبد الله بن عيسى ١٠

— عبد الله بن مالك الجيشانى ٤٩٢

— عبد الله بن المبارك ١٢ — ٨٢ — ٤٣٤

— عبد الله بن المؤمل ١٠٤ — ٢٤٥

— عبد الله بن عيسى ١٠

— عبد الله بن محرر ٤١٢

— عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ٨١ — ٨٤ — ٩٠ — ١٠٤ — ١٤٤ —

— ١٤٥ — ١٥٢ — ١٦١ — ١٦٢ — ١٦٣ — ١٦٤ — ١٦٩ — ١٧٩ —
 ٢٦٧ — ٣٠٠ — ٣٠٢ — ٣٩٦

— عبد الله بن مسلم بن هرمز ٤٨ — ٤٩

— عبد الله بن معقل ١٧٢

— عبد الله بن أبي نجيع ١١٩ — ١٢٠

— عبد بن حميد ٢٩٩

- عيد الرحمن بن الأسود ٧٤ — ٧٦
- عيد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما ٢٣٦ — ٢٤٤
- عيد الرحمن الديلى بن يعمر ١٢٢ — ١٢٣ — ١٢٤ — ١٢٧ — ١٢٨
- عيد الرحمن بن أبي سعيد الخدرى ٤٠٦
- عيد الرحمن بن صفوان ٢٤٠
- عيد الرحمن بن القاسم ١٩٩ — ٢٠٠ — ٢٠٨
- عيد الرحمن بن أبى ليلى الكوفى ٣٨٨
- أبو عبد الرحمن = محمد بن عيد الرحمن بن أبى ليلى (م)
- عيد الرحمن بن هرمز الأعرج ٤٢٢
- عيد الرحمن بن يزيد ١٦٩
- عيد الرحمن بن أبى يعمر = عيد الرحمن الديلى ١٦٩
- عيد الرزاق بن همام الصنعائى صاحب المصنف ٤١٢
- ابن عبد الهادى الحنبلى المقدسى صاحب الصارم المتكى ٣٦٤
- عبيد الله بن أبى زياد ٧٩
- أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة ٢٠٥
- عبيد بن محمد الوراق ٢٥٣
- أبو عبيد معمر بن المثنى ٣٧٧
- عبيد الله بن يزيد ٤٠٧
- أبو عبيدة ٢٨٣
- أبو عبيد (القاسم بن سلام) ٣٦٦ — ٤٠٨ — ٤٢٦ — ٤٢٩
- العبدى ٨ — ٣٦ — ٣٩ — ٨٠ — ٨٢ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٧٧ — ٢٨٢ — ٣٢٣ — ٣٥٠ — ٣٥٣ — ٣٨٧
- عبد الملك بن الماجشون ٨٢ — ١٦٢ — ١٧٧
- عبد الملك بن مروان (أمير المؤمنين) ٣٣ — ١٢٧
- عبد الواحد بن زياد ٤٣
- عتاب بن أسيد رضى الله عنه ١١٠

- العشى شيخ الشافعي ٢٥٦ — ٢٥٧
- عثمان بن الأسود ٢٥١
- عثمان بن طلحة ٢٤٧
- عثمان بن عفان رضى الله عنه ٥٤ — ٢٥٨ — ٢٦٠
- عثمان بن محمد التوزي ٢٥٣
- العجلي أبو الفتوح أسعد بن محبوب بن خلف الأصبهاني ١١
- ابن أبي عدي = محمد (م)
- ابن عدي (أبو أحمد الحافظ) ٢٥٢
- عدي بن حاتم الطائي رضى الله عنه ٣١٢ — ٣١٣
- ابن العربي أبو بكر المالكي ١١٣
- عروة بن الزبير بن العوام ٧٩ — ٨٠ — ٨١ — ٨٢ — ١٠٣ — ١٠٤ — ١٤١ — ١٦٢ — ٢٠٠ — ٢٠١ — ٢٢٦ — ٢٣٤ — ٢٣٠
- عروة بن مضر بن أوس الطائي رضى الله عنه ١٢٦ — ١٤١ — ١٦٣
- العز بن عبد السلام ٢ — ١١٣
- ابن عساکر (الحافظ أبو القاسم بن عساکر) ١٤٥ — ٢٠ — ٤٢٢ — ٤٢٤
- ابن عسرون (أبو سعيد بن أبي عسرون) ٢٨٩
- عصبة بن مالك الخطمي رضى الله عنه ٤٢٣
- عطاء بن أبي رباح ٢ — ٩ — ١١ — ١٣ — ٢٩ — ٣٠ — ٣٦ — ٦٢ — ٧٠ — ٨٦ — ٧٨ — ٧٩ — ٨١ — ٨٢ — ٨٣ — ٨٤ — ١٠٣ — ١٠٤ — ١٠٥ — ١٠٦ — ١١٣ — ١٤١ — ١٦٢ — ١٦٤ — ١٧٧ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٩١ — ١٩٢ — ٢٠٢ — ٢٦٩ — ٢٧٠ — ٢٧١ — ٢١٩ — ٢٣٤ — ٢٥٤ — ٢٥٩ — ٣٦٠ — ٣٦٦ — ٣٨٧ — ٣٨٨ — ٣٩٦ — ٣٩٨ — ٤٠٧ — ٤٢٠ — ٤٣١
- عطاء بن السائب ٩٠ — ٢٧٠
- عطاء بن يزيد ٢٧٠
- عطاء بن يسار ٢٥٤

- عتبة بن عاصم الجهني رضى الله عنه ٢٥٨ — ٣٦٦ — ٣٦٧ —
 ٤٣٦ — ٤٤٤ — ٤٩٢ — ٤٩٣ — ٤٩٤ —
 — عكرمة بن خالد بن العاصي بن هشام بن المغيرة المخزومي ١٧٧ —
 — عكرمة (مولى ابن عباس رضى الله عنهما) ٢ — ١١٣ — ٣٠٠ — ٣١٩ —
 — علقمة بن قيس ٣٥٤ —
 — على بن الحسن (أبو محمد زين العابدين) ٢٥٨ —
 — على زين العابدين بن الحسين ١٠ —
 — أبو على بن خيران = ابن خيران (خ) —
 — علي بن أبي طالب رضى الله عنه وكرم الله وجهه ٤١ — ٤٣ — ٧٩ —
 — ٨٠ — ٨٤ — ٨٥ — ١٠٣ — ١١٩ — ١٢٥ — ١٣٧ — ١٤٣ — ١٤٤ —
 — ١٤٩ — ١٦٠ — ١٧٨ — ١٨٨ — ٢٠١ — ٢٢٦ — ٢٢٧ — ٢٢٨ —
 — ٢٥٠ — ٢٥٦ — ٣٦٠ — ٣٦٤ — ٣٧٧ — ٣٨٠ — ٣٨٢ — ٣٨٩ —
 — ٣٩٨ — ٤٠٣ — ٤٠٥ — ٤١١ — ٤١٣ — ٤٢٠ — ٤٢٢ — ٤٢٣ — ٤٩٤ —
 — على بن عبد الكافي السبكي تقي الدين ٢٥٢ — ٢٦٤ —
 — على بن عبد الله بن المديني ٩ — ١٧٤ —
 — على بن معبد بن نوح ٢٥٢ —
 — أبو على بن أبي هريرة الشيخ ٩١ — ١٠٣ — ٢٤٧ — ٣٥٥ — ٣٩٢ —
 — ٣٩٥ — ٤٦٦ —
 — حمارة بن عبد الله بن الصياد ٣٥٤ —
 — العمراني (القاضي يحيى بن أبي الخير صاحب البيان) ٧ — ١٢ —
 — ١٦ — ٣٥ — ٤٦ — ٤٨ — ٦٢ — ٧٢ — ٧٣ — ٧٤ — ٧٥ — ٧٦ —
 — ٧٧ — ٩٨ — ٩٩ — ١٠٩ — ١١٠ — ١٢٩ — ١٣٠ — ١٣٢ — ١٥١ —
 — ١٥٥ — ١٦٩ — ١٨٦ — ١٩٦ — ١٩٨ — ٢٣٦ — ٢٣٧ — ٢٨٢ —
 — ٢٨٧ — ٣٣١ — ٣٣٢ — ٣٥٠ — ٣٦٦ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٣٩٤ —
 — ٣٩٩ — ٤٧٨ — ٤٧٩ — ٤٨٧ — ٤٨٨ — ٤٩٢ — ٤٩٥ —
 — عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمير المؤمنين الفاروق ١١ — ٢٦ —
 — ٢٨ — ٤١ — ٤٢ — ٤٦ — ٥٤ — ٦٧ — ٦٨ — ٧٠ — ٧١ — ٧٩ —
 — ٨٠ — ٨١ — ٨٧ — ١١٠ — ١١٨ — ١٥٩ — ١٦٠ — ١٦١ — ١٦٢ —
 — ١٧٩ — ١٩٥ — ٢٠٣ — ٢٥٣ — ٢٥٦ — ٢٦٠ — ٢٦٣ — ٢٧١ —
 — ٢٧٢ — ٢٧٣ — ٢٧٤ — ٢٧٥ — ٢٧٩ — ٢٨٠ — ٢٠٠ — ٢٢٧ —
 — ٣٥٢ — ٣٥٤ — ٣٥٦ — ٣٦٠ — ٤١٧ — ٤٢١ — ٤٢٣ — ٤٢٤ — ٤٩٢ —

- عمران بن الحصين رضى الله عنه ٤٣٦ — ٤٤٤ — ٤٩٣ — ٤٩٤ —
 — ابو عمر بن ابي ريعة ٤٢ —
 — عمر بن شبة ٣٥ —
 — ابو عمر بن عبد البر النمري الأندلسي ٢ — ٩ — ١١٣ — ٢٥٣ —
 — عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين وخامس الراشدين ٩ — ٣٥٥ —
 ٣٦٠ — ٤٢٤ —
 — عمر بن قيس ٢٠٠ —
 — عمرو بن دينار ٨٣ — ٢٠٢ —
 — عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ١٢٥ —
 ١٣٦ — ٢٤٠ — ٤٠٧ — ٤١٥ — ٤٢٦ —
 — ابو عمرو بن شعيب وهو شعيب ١٢٥ — ١٣٦ — ٤١٥ — ٤٢٦ —
 — ابو عمرو بن الصلاح الشهرزورى الحافظ ٦٩ — ١٠٢ —
 — عمرو بن أم مكتوم الأعمى رضى الله عنه ٤٢٢ —
 — عمرة بنت عبد الرحمن بن ابي بكر ٣٢٥ —
 — أبو عمير بن ابي طلحة الأنصاري رضى الله عنهما ٤١٩ —
 — ابو عوانه الحافظ ٤٣ — ١٣٩ — ٤٢٣ —
 — عياض البحصبي القاضي المالكي الحافظ ٨٠ — ٨٧ — ١٩١ —
 ١٩٥ — ٢٠١ — ٢٢٢ — ٢٢٨ — ٣٢٧ — ٣٣٠ — ٣٦٦ — ٣٨٦ —
 ٤٢٨ — ٤٨٠ —
 — عيسى بن عبد الله (لا يحتج به) ٨٥ —
 — عيسى بن عبد الرحمن بن ابي ليلى ١٠ —
 — عيسى بن مريم عليه السلام ١٩٢ — ٣٨٥ — ٤٢١ —
 — عيسى بن يونس ٧٨ — ٧٩ —
 — ابن عيينة = سفيان (س) —

حرف الفين

- الفزالي (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي صاحب الإحياء
 والوجيز والوسيط والبسيط وغيرها) ٤٣ — ٤٤ — ٥٧ — ٩١ —

٩٩ - ١١٢ - ٢٢٥ - ٢٦٧ - ٢٠٥ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ -
 ٣٢٢ - ٢٤٠ - ٣٧٢ - ٣٨١ - ٢٨٤ - ٢٩٦ - ٤٣٨ - ٤٧٠ -
 ٤٨١ - ٤٩٠ - ٤٩١

— الفيلاني سليمان بن عبد الله ٢٩٩

حرف الفاء

- الفارقي (أبو علي الحسن بن إبراهيم بن علي) ٢١٤ - ٢٠٨
 — فاطمة الزهراء بنت النبي ﷺ ورضي الله عنها ٢٨٠ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤٣٠
 — أبو الفتوح (القاسمي يحيى بن أبي السعادات بن سعد الله التكريتي)
 ١٨٩ - ٦٢
 — الفخر الرازي ابن خطيب الري ٦٩ - ٢٨٢
 — الفضل بن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما ٩١ - ١٤٣ -
 ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٩ - ١٦٠ - ١٦٥ - ١٦٧ - ١٨٠
 — أم الفضل بنت الحارث رضي الله عنها ١٢٥
 — الفضيل بن عياض ٣٠ - ١٢٨ - ٢٥٧
 — الغوري (عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران) ٧ - ٤٨ -
 ٩٩ - ١١٤ - ١٢٨ - ١٧٦ - ١٩٠ - ٢٢١ - ٢٧٧ - ٣٠٨ -
 ٣٣٢ - ٣٧٧
 — فيصل بن عبد العزيز الملك الشهيد ٢١٧

حرف القاف

- القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ١٤٢
 — القاسم بن عبد الرحمن ٢٦٧
 — ابن القاسم المالكي صاحب الإمام مالك واسمه عبد الرحمن ٢٥ -
 ٤١٧ - ٤٧٢
 — القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٩٨ -
 ١٦٢ - ١٧٩ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠٩ - ٢٣٠
 — ابن القاسم أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري (صاحب التلخيص)
 ٧٧ - ١٥٤ - ٣٩٠ - ٣٩٣ - ٤٠٠ - ٤٣٠ - ٤٧٨
 — ابن قانع ٤٢٧
 — أبو تبيصة ذؤيب بن حلحلة الخزاعي رضي الله عنه ٢٢٤ - ٣٢٥

— قتادة (هو دعابة السدوسي الاكبة) ٧٠ — ٧١ — ١٠٤ — ١٣٩ —
— ١٩٢ — ١٩٥ — ٤٢١ — ٤٢٢ —

— أبو قتادة الانصاري مارس رسول الله ﷺ الحارث بن ربيع السلمى
رضي الله عنه (٢١)

— قتيبة (هو ابن سعيد) ٢٤٧ —
— ابن قتيبة (أبو عبد الله محمد بن مسلم بن قتيبة الدينوري) ٤٣ —
— ١٨٤ — ٢٨٣ —

— ابن قدامة (الحنبلي الجعافيلي صاحب المغنى شرح متن الخرقى) ٢ —
— ١١٣ —
— أبو الحسن القرشي ٢٥٣ —

— ابن القطان أبو الحسين ٢٧ — ٦٦ — ٩٥ — ١٠٢ — ١٠٣ — ١٢٩ —
— ١٣٠ — ٢١٤ — ٣٠٨ — ٣٧٥ — ٣٨٥ — ٣٩٣ — ٤٦٧ — ٤٧٦ —
— القفال الشافعي أبو بكر ٧١ — ٩٩ — ١٥٣ — ١٧٠ — ٢٢٥ — ٢٧٤ —
— ٢٧٦ — ٣٠٨ — ٣٣١ — ٣٣٢ — ٣٧٥ — ٣٧٦ — ٣٩٥ — ٤١١ —
— ٤٧٦ — ٥٠٠ —

— أبو قزعة (سويد بن حجير الباهلي) ٣٣ —
— أبو قلابه الجرمي اسمه عبد الله بن زيد ٤٢٦ —
— القيسري ٦٦ —

— ابن قيم الجوزية شمس الدين الزرعي ٢٦١ —

هــ هــ الكاف

— ابن كثير الحافظ صاحب التفسير ٤٧٤ —
— ابن كثير أحد القراء واسمه عبد الرحمن المقرئ ٦١ —
— كثير بن جهمان ٩٠ —

— ابن كج القاضي أبو القاسم ١١٧ — ٢٢٥ — ٣٧٣ — ٣٧٥ — ٣٨٤ —
— ٣٨٦ — ٣٩٣ — ٤٢٨ — ٤٤١ — ٤٧٠ — ٤٧٦ — ٤٧٧ —

— أم كرز الكعبية رضي الله عنها ٤٠٦ — ٤٠٨ — ٤٢٩ —
— أبو كريب ٢٩٩ —

— كريب مولى ابن عباس ٤٩٢ —
— الكشائي ٦٣ — ١٨٤ —

— أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ٤١٣ —

— كتب الأخبار ٤٧٤ —

حرف اللام

— لبيد الشاعر الجاهلي ٢٨٣ —

— الليث بن سعد ٣٥٥ — ٣٦٦ — ٣٩٠ — ٤٠٤ — ٤٧١ —

— ابن أبي ليلى عبد الرحمن ١١ —

— أبو لهب ٤١٩ —

حرف الميم

— ابن ماجه القزويني (أبو عبد الله محمد بن يزيد) ٢٦ — ٩٠ — ١٢٤ —

— ١٢٦ — ١٤٢ — ١٤٥ — ١٦٦ — ٢٠٣ — ٢٢٢ — ٢٤٠ — ٢٤٦ —

— ٢٦٢ — ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣٢٦ — ٣٥٦ — ٣٦٤ — ٣٧٢ — ٣٧٧ —

— ٣٧٩ — ٤٠٧ — ٤١٦ — ٤٢٣ — ٤٢٦ — ٤٢٩ — ٤٤٤ — ٤٩٢ —

— ابن مأكولا أبو نصر (علي بن هبة الله بن علي الأمير) ٩ —

— مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي امام دار الهجرة ٢ —

— ١٢ — ٢٢ — ٢٥ — ٢٨ — ٢٩ — ٣٠ — ٣٦ — ٣٨ — ٦٨ — ٧٩ —

— ٨٠ — ٨١ — ٨٢ — ٨٣ — ٨٤ — ٨٦ — ٨٧ — ٨٩ — ٩٢ — ٩٨ —

— ١٠٤ — ١٠٥ — ١٠٦ — ١١١ — ١١٣ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٢٤ —

— ١٢٥ — ١٢٦ — ١٢٧ — ١٣٣ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٣ —

— ١٦٠ — ١٦١ — ١٦٢ — ١٦٣ — ١٦٤ — ١٧٧ — ١٧٨ — ١٧٩ —

— ١٨٦ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٣ — ١٩٤ — ١٩٥ — ٢٠٠ — ٢٧١ —

— ٢٧٢ — ٢٧٩ — ٢٨٠ — ٢٨٣ — ٣٠٠ — ٣١٦ — ٣١٨ — ٣١٩ —

— ٣٢٢ — ٣٢٣ — ٣٢٤ — ٣٢٨ — ٣٣٤ — ٣٣٨ — ٣٥٠ — ٣٥٤ —

— ٣٥٩ — ٣٦٠ — ٣٦١ — ٣٦٢ — ٣٦٣ — ٣٧١ — ٣٧٩ — ٣٨٠ —

— ٣٨٢ — ٣٨٦ — ٣٨٧ — ٣٨٨ — ٣٩٠ — ٣٩٦ — ٣٩٨ — ٤٠٤ —

— ٤٠٥ — ٤١٣ — ٤١٧ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٣ — ٤٣٠ — ٤٣١ —

— ٤٣٢ — ٤٧٠ — ٤٧١ — ٤٧٢ — ٤٧٩ —

— المأمون الخليفة العباسي ٤١٧ —

— مالك بن الحارث ٨٥ —

— ابن المبارك عبد الله = عبد الله (ع) —

— المأمون الخليفة العباسي ٤١٧ —

— المتولى أبو سعد صاحب الفتية ٧ — ١١ — ٢٢ — ٣٥ — ٣٩ —
 — ٤٥ — ٤٨ — ٦١ — ٧٢ — ٧٥ — ٩١ — ٩٣ — ٩٩ — ١٠٠ — ١١٢ —
 — ١١٤ — ١٢٩ — ١٣٠ — ١٣١ — ١٣٢ — ١٧١ — ١٧٢ — ١٧٥ —
 — ١٧٦ — ١٨٧ — ١٩٠ — ١٩٨ — ٢١٢ — ٢١٣ — ٢١٥ — ٢١٦ —
 — ٢٢٠ — ٢٢٥ — ٢٦٣ — ٢٧٧ — ٢٨١ — ٢٨٢ — ٢٠٣ — ٢٠٨ —
 — ٢٣١ — ٢٣٢ — ٢٣٣ — ٢٣٤ — ٢٣٩ — ٢٤٠ — ٢٧٠ — ٢٨١ —
 ٤٨٥ — ٤٨٧ — ٤٨٨ — ٤٩١ — ٤٩٨

— المثنى بن الصباح ٢٤٠ —

— مجاهد بن جبر ٤٨ — ٧٠ — ٧١ — ٧٨ — ٧٩ — ٨١ — ٨٢ —
 — ٨٣ — ٨٤ — ١٠٣ — ١٢٢ — ١٧٨ — ٢٤٠ — ٢٥٢ — ٢٧٠ —
 ٣١٩ — ٣٩٠

— المحاطى القاضى / أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم صاحب المجموع (—
 — ٣٦ — ٩٩ — ١١٤ — ١٣٤ — ١٥٥ — ١٧٤ — ١٧٥ — ٢٥٣ —
 — ٢٠٧ — ٢١٠ — ٣٩٥ — ٤١٤ — ٤٨١ — ٤٩٧ —

— محررش الكعبى الصحابى رضى الله عنه ٩ —

— محمد بن أحمد أبو العباس المحبوسى ١٤٢ —

— محمد بن إسحاق بن يمار بن جبار صاحب المغازى ١٩٩ — ٢٠٥ —
 ٢٠٦ — ٢٠٨ — ٢٠٩ —

— محمد بن إسحاق أبو بكر بن خزيمة = ابن خزيمة (خ) —

— محمد بن إسماعيل بن سمرة ٢٥٢ —

— محمد الأمين الجكنى الشنقيطى = الجكنى (ج) —

— محمد الباقر أبو جعفر بن الإمام على زين العابدين ١٠ — ١٤٦ —
 ٢٥٨ — ٢٣١ —

— محمد بن بشار ٢٩٩ —

— محمد بن أبى بكر الثقفى ١١٣ —

— محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة وفقه الكوفة ٦٨ —
 — ٨١ — ٨٧ — ١٦٢ — ١٩٢ — ٢٠٢ — ٢٦٩ — ٢٨٢ — ٢١٩ — ٢٢٢ —
 ٣٥٥ — ٣٧٩ — ٤٧١ —

— محمد ابن الحنفية ١٩٢ —

— محمد بن ربيعة ٣٥٥ —

- محمد بن سعد صاحب الطبقات ٤٢٧
- محمد سعيد ٤٢٧
- محمد بن سيار ٣٥٠
- محمد بن سيرين = ابن سيرين (س) ١٠٤ — ٣٦١
- محمد بن كثير ١٤٢
- محمد بن كعب القرظي ٣٥٠
- محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ١٢٥ — ١١٥
- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أبو عبد الرحمن الكوفي ١٠
- محمد بن أبي عدي ٢٠٥
- محمد بن هبسي بن سورة أبو عيسى = الترمذي (ت)
- محمد بن مسلم = أبي الزبير ١٤٢ — ٢٠٠
- محمد بن مسلمة المالكي ٢٧١
- محمد بن المنكر ١٤٢
- محمد بن موسى الطلواني ٢٥٢
- محمد بن حبة الله بن ثابت = البغدادي ٣٣
- محمد بن واسع ١٤٠
- محمد بن يحيى ٤٧٤
- المخزومي ابن عباس بن أبي ربيعة ٣٥
- مخنف بن سليم القامدي ٤٢٧
- المرصفي الدكتور ٤٧٤
- ابن المزيان (أبو الحسن علي بن أحمد الهذلي) ٧٥ — ٩٥ — ١٣٠ —
٢٧٧ — ٢٧٨ — ٣١٠ — ٣٩٧
- مروان بن الحكم ٣٢٣
- مروان بن سالم الغفاري ٤٢٤
- المرفيناني صاحب الهداية برهان الدين علي بن أبي بكر عبد الجليل
الفرعاني المحقق الحنفي ٢ — ١١٣

- المروزي = أبو إسحاق (١)
- المروزي القاضي = أبو حامد (ح)
- المروزي الشيخ أبو زيد ٢٠ - ٤٤٠ - ٤٧٨
- المزني (إسماعيل بن يحيى الإمام صاحب الثباني وصاحب المختصر)
 ١٢ - ٣٩ - ٩١ - ١٧٣ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٩ - ٣٠٧ - ٣٤٩ -
 ٤٢٧ - ٣٥٤ - ٤٥١
- مسدد (بن مسهر بن سريال البصري أبو الحسن الحافظ) ٧٨
- المسعودي (محمد بن عبد الله بن مسعود المروزي أبو عبد الله) ٩١ -
 ٣٧٧
- أبو مسعود البدرى الأنصارى ٣٥٤ - ٣٥٦ - ٣٧٢
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢ - ٥ - ٨ - ٩ - ١٤ -
 ١٩ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٨ - ٣٠ - ٣١ - ٣٧ - ٤١ - ٤٢ -
 ٤٣ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٥ - ٥٧ - ٦١ -
 ٦٣ - ٦٧ - ٦٨ - ٧٨ - ٨١ - ٨٤ - ٨٩ - ٩٠ - ٩٢ - ٩٧ -
 ١٠٠ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١١٣ - ١١٥ -
 ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ -
 ١٢٣ - ١٢٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٩ - ١٤٢ - ١٤٤ -
 ١٤٥ - ١٤٦ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ -
 ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٩ - ١٧٢ - ١٨٠ -
 ١٨٢ - ١٨٤ - ١٨٨ - ١٩١ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ -
 ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٥ - ٢١٦ - ٢١٨ - ٢٢٢ - ٢٣١ - ٢٣٢ -
 ٢٣٣ - ٢٣٥ - ٢٤١ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٥٠ -
 ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ -
 ٢٦٣ - ٢٦٧ - ٢٨١ - ٢٩٢ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠٥ - ٣٠٦ -
 ٣٠٧ - ٣١٢ - ٣١٤ - ٣١٧ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ -
 ٣٢٦ - ٣٢٨ - ٣٥٣ - ٣٥٠ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٦٠ -
 ٣٦٢ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٧١ - ٣٧٢ -
 ٣٨٠ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩١ - ٣٩٧ - ٣٩٨ -
 ٤٠٠ - ٤٠٥ - ٤٠٨ - ٤١٠ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٩ -
 ٤٢٠ - ٤٢٢ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٣٤ - ٤٣٦ - ٤٤٤ - ٤٧٥ -
 ٤٩٣ - ٤٩٧
- المسور بن مخرمة رضى الله عنه ٧٦ - ٨٦ - ١٤٤ - ١٤٦ - ١٥٩ -
 ١٦٠ - ٣٢٣

- المسيب بن حزن رضى الله عنه والد سعيد ٤١٨
- مصعب بن الزبير ٤٢٢
- معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ٤٨ — ١٨٣
- معاوية بن يحيى الصدق ٣٦١
- أبو معبد (مولى عبد الله بن عباس واسمه نلقذ) ١٤٢
- معمر بن عبد الله العنقوى ١٨٤
- المغيرة بن شعبه رضى الله عنه ٤٢١
- مكحول الشامي أبو عبد الله الفقيه النيسابوري ٢٠٣ — ٣٦٠
- ابن أبي مليكة عبد الله بن عبد الله ١٧٧ — ٢٥١ — ٢٧١
- ابن المنذر (أبو بكر محمد بن إسحاق الحافظ الكبير) ٢٠ — ٩ — ١٢ — ٢٣ — ٢٥ — ٢٩ — ٣٠ — ٣٦ — ٣٨ — ٧٩ — ٨٠ — ٨١ — ٨٢ — ٨٤ — ٨٥ — ٨٦ — ٨٧ — ١٠٤ — ١٠٥ — ١٠٦ — ١١٣ — ١١٤ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٣٩ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٥٢ — ١٦٢ — ١٦٣ — ١٦٤ — ١٦٨ — ١٧٧ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٥ — ٢٠٢ — ٢٦٩ — ٢٧٠ — ٢٧١ — ٢٧٢ — ٣١٩ — ٣٣٤ — ٣٥٤ — ٣٥٩ — ٣٦٠ — ٣٦٥ — ٣٩٠ — ٣٩٦ — ٣٩٨ — ٤٠٤ — ٤١٤ — ٤٢٠ — ٤٢٦ — ٤٣٠ — ٤٣١
- المنصور الخليفة المباسي ٥٤
- منصور (بن زاذان الواسطي أبو المغيرة) ١٣٩
- ابن مهدي (أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد) ٢٥٣
- المهدي الخليفة المباسي ٥٤
- المهلب بن أبي صفرة ٣٤
- موسى بن عبيدة الرضدي ١٢٥ — ٤٧٤
- أبو موسى عبد الله بن قيس الأشعري رضى الله عنه ١٣٦ — ٤١٦
- موسى بن عقبة ١٢٥ — ٢٨٠
- موسى بن هلال العبدي ٢٥٢ — ٢٥٣
- الموفق بن ظاهر ٤٤٥
- ميمونة بنت الحارث الهلالية أم المؤمنين رضى الله عنها ٢٤٥
- ميمونة بنت سعد ٢٦٢

هرف القسوة

- نافع مولى عبد الله بن عمر ٢ — ٩ — ١٠ — ٢٦ — ٤٣ — ٤٦ —
 — ٥١ — ٦٩ — ٨٩ — ٩٢ — ٩٣ — ١٢٢ — ١٤٠ — ١٦٠ — ١٧٩ —
 ٢١٦ — ٢٤٧ — ٢٥٢ — ٢٥٣ — ٢٨٠ — ٢٢٢ — ٢٢٤ —
 — ناجية الأسلمي رضى الله عنه ٣٣٦ —
 — نبيشة رضى الله عنه ٤٢٥ —
 — نجبية بنت عمر ٣٢٨ —
 — أبو نجيج المكي اسمه يسار ١٢٠ —
 — النخعي (إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن قيس) ٤ — ٩ — ٨١ —
 — ٨٢ — ٨٤ — ١٣٩ — ١٤٠ — ١٦٣ — ١٦٥ — ٢٦٩ — ٢٧١ —
 ٢١٩ — ٢٢٤ — ٣٧٦ — ٣٨٨ — ٣٩٨ — ٤٠٥ —
 — النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر) ١٣ —
 — ٥١ — ٨٩ — ٩٠ — ١١٩ — ١٢٤ — ١٢٦ — ١٤٥ — ١٦٦ — ١٧٢ —
 — ١٩٧ — ٢٠٣ — ٢٢٢ — ٢٦٢ — ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣٣٦ — ٣٥٥ —
 — ٣٦٤ — ٣٧٢ — ٣٧٧ — ٣٧٩ — ٤٠٧ — ٤١٦ — ٤١٧ — ٤٢٣ —
 ٤٢٦ — ٤٢٧ — ٤٣٤ — ٤٤٤ — ٤٩٢ —
 — أبو نصر مجهول ٨٥ —
 — النعمان بن ثابت = أبو حنيفة (ح) —
 — أبو النعمان (محمد بن الفضل المسفوس خاتم البصري) ٢٤٧ —
 — أبو النعمان (ثراب بن عمر بن عبيد) ٢٥٣ —
 — أبو نعيم الأصفهاني ٤٢٢ —
 — النورى (شيخ الإسلام الحافظ أبو زكريا يحيى يحيى الدين بن شرف) —
 — ٢ — ٣٤ — ١١٣ — ١٦٦ — ١٩٢ — ٢١٧ — ٢١٨ — ٢٦٤ — ٢٧٧ —
 ٤٢٢

هرف الهاء

- هاجر أم إسماعيل عليهما السلام ٢٤٦ —
 — هارون بن عبد الله ٢٩٩ —
 — أم هانئ بنت أبي طالب رضى الله عنها ٤٢١ —

- هبار بن الأسود رضى الله عنه ٢٨٠
 — الهرماس بن زياد رضى الله عنه ١١٩
 — الهروى صاحب الغريبين ٤٣
 — أبو هريرة رضى الله عنه (عبد الرحمن بن صخر أمير أهل الصفة)
 ١٩ — ٤٦ — ٦٢ — ٧٩ — ٨٠ — ٨٧ — ١٣٦ — ٢٠١ — ٢٢١
 ٢٥٧ — ٢٦١ — ٢٦٢ — ٣١٢ — ٣٢٨ — ٣٥٥ — ٣٦١ — ٣٧١
 ٢٨٧ — ٣٨٨ — ٣٨٩ — ٤١٧ — ٤١٨ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٥ — ٤٣٤ — ٤٧٤

ابن أبي هريرة أبو علي ٢ — ٢٢ — ٢٨ — ١١٢ — ٣٨٦

حرف الواو

- ابن الوكيل أبو حفص ٨٨ — ٩٤ — ٩٦ — ١٢٩ — ٣٩٣
 — الوليد الأزرقى = الأزرقى (١)
 — الوليد بن عبد الملك الأموى ٣٤ — ٥٤ — ٢٦٠
 — أبو وهب الجشسى ٤١٦
 — وهب بن زمعة رضى الله عنه ٢٠٦

حرف الياء

- يحيى بن سعيد الأنصارى ٤٣٠
 — يحيى بن سعيد القطان ١٠
 — يحيى بن عمر الجادى ١٧٣
 — يحيى بن معين ١٤٢ — ٢٠٣ — ٢٠٥ — ٣٥٥
 — ابن يحيى ٢٨٣
 — يزيد بن أبي زياد ٣٨ — ١٦٦
 — يزيد بن سنان ١٦٧
 — يزيد بن أبي عبيد ٢٥٣
 — يزيد بن هارون ٤٣

- يعلى بن أمية ٢٦
- أبو يعلى ٤٢٤
- أبو يعمر ١٢٨
- اليمن بن أبي الحسن بن الحسين ٢٥٣
- يوسف بن عمر الثقفي ١١
- أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة ٨١ — ٨٦ — ١٦٢ — ١٩١ —
- ١٩٢ — ١٩٤ — ٢٠٢ — ٢٦٩ — ٢٧٩ — ٣١٩ — ٣٢٣ — ٣٢٤ —
- ٣٧٩ — ٣٥٤
- يونس ١٤٧ — ٤٢٩
- يونس بن عبد الأعلى ٤٢٩

خامسا : الأحكام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢	استدراك من المحقق لأبند منه في حكم الطيبة	٩	وأما حديث محرش الكعبي الصحابي رضي الله عنه رواه أبو داود فاته لا يعرف لمحرش عن النبي ﷺ غير هذا الحديث
٣	بلب صفة الحج والعمرة	٩	(مرع) في مذاهب العلماء في هذه المسألة
٣	وإذا أراد دخول مكة وهو محصرم بالحج اغتسل بذي طوى	٩	(مرع) ينبغي أن يتحفظ في دخوله من إيذاء الناس في الزحمة، ويتلطف بمنزاجه
٤	وأما التنية فهي الطريق بين جبلين	٩	(مرع) قال المساوردي وغيره : يستحب دخول مكة بخشوع قلبه وخشوع جوارحه داعيا متضرعا
٤	وأما مكة فلها أسماء كثيرة	٩	وإذا رأى البيت دعا لحديث أبي أمامة وهو حديث كسا قال الشارح غريب وليس بثابت
٤	الفرق بين مكة ومكة	١٠	وأما حديث ابن عمر : رمع الأيدي بالدعاء عند استقبال الكعبة فضعف بانفائهم
٥	وأما مدينة النبي ﷺ	١١	(أما الأحكام) فاعلم أن بناء البيت رفيع
٥	أما الأحكام ففيها مسائل :	١١	وقال صاحب الشامل في رفع اليدين يستحب
٥	(إحداها) يستحب النفس لدخول الحرم مكة	١١	وقال الشافعي لا أكرهه ولا استحبه
٦	(الثانية) يستحب للمحصرم بالحج أن يدخل مكة قبل الوقوف بعرفات	١٢	هذا الذي ذكره المصنف من قوله : « زد من شرفه وعظمه من حجه أو اعتمره تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة »
٦	(الثالثة) يستحب إذا وصل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه من الخشوع		
٦	(الرابعة) قال الشافعي والاصحاب : يستحب له دخول مكة من تنية كداء		
٧	(مرع) قال أصحابنا : له دخول مكة راكبا ومائشيا وأيهما فضل ؟		
٨	فيه وجهان أصحهما ما شيا		
٨	(مرع) قال أصحابنا : له دخول مكة ليلا ونهارا ولا كراهة في واحد منهما		
٨	وأما حديث بلات النبي ﷺ بذي طوى		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٢	(فرع) قال القاضي في المجرد : « اللهم أنت السلام » أي السلامة من الآفات	١٦	(فرع) أعلم أن طواف القدوم يتصور في مفرد الحج وفي حق القارن إذا كانا نداء أحدا من غير مكة ودخلها قبل الوقوف بعرفة
١٢	(فرع) في مذاهب العلماء في رفع اليدين عند رؤية الكعبة	١٧	فأبى المكي فلا يتصور في حقه طواف القدوم
١٣	قال البيهقي رواية غير جابر في إثبات الرفع أشهر عند أهل العلم من روايته	١٧	وصفة الطواف أن يحاذي جميعه جميع الحجر الأسود
١٣	(فرع) اتفق أصحابنا على أنه يستحب للمحرم أن يدخل الحرم بنى شيبه	١٨	وأعلم أن الطواف يشتمل على شروط وواجبات لا يصح بدونها
١٤	(فرع) يستحب أن يقدم في دخوله المسجد رجلاه اليمنى وفي خروجه اليسرى	١٨	فأما الشروط الواجبات فثلاثية مختلف في بعضها
١٤	وقد حكوا أن امرأة دخلت مكة فجعلت تقول : أين بيت ربي لا فتيل - الآن تريسه فلما رائه صعقت	١٨	(أحدها) الطهارة عن الحدث والنجس ثوبا وبدنا ومكانا
١٤	الشيبلي غشي عليه عند رؤية الكعبة ثم لفاق مات شدا	١٨	(الثاني) كون الطواف داخل المسجد
١٤	ويشدد بطواف القدوم لحديث عائشة	١٨	(الثالث) إكمال سبع طوافات
١٥	قال الشافعي والأصحاب : فإذا دخل المسجد لا يشغل بمسألة تحية المسجد	١٨	(الرابع) اقتريبه وهو البدء من الحجر الأسود
١٥	ولا غيرها بل يبدأ بالطواف وأعلم أن العمرة ليس فيها طواف القدوم وطواف الإفاضة وطواف الوداع	١٨	(الخامس) أن يكون جميع بدنه خارجا عن جميع البيت
١٥	وأعلم أن طواف الإفاضة ركن لا يصح الحج إلا به	١٩	(السادس والسابع والثامن) نية الطواف وصلاته وموالاته وفي الثلاث خلاف
١٥	وطواف الوداع فيه قولان أصحهما أنه واجب لو انتهى سنة	٢٠	وأما السنن ثمانية ومن شروط الطواف ستر العورة
١٦	(فرع) قد ذكر أنه يؤمر أن يأتي بطواف القدوم أول قدومه فلو أخر ففي فوائده وجهان	٢٠	وأما الأحكام ففي الفصل مسائل :
		٢١	(أحدها) يشترط لصحة الطواف الطهارة من الحدث والنجس
			وقد أختار أصحابنا العفو عن زرق الطير
			(المسألة الثانية) ستر العورة شرط لصحة الطواف

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	وقد سبق بيان عورة المرأة والرجل في بابها	٢٤	(فرع) في مذاهبهم في النية في طواف الحج أو العمرة
٢١	(المسألة الثالثة) في نية الطواف قال أصحابنا :	٢٥	(فرع) ستر العورة شرط لصحة الطواف عندنا وعند مالك وأحمد والجمهور
٢١	إن كان الطواف في غير حج ولا عمرة لم يصح بغير نية	٢٥	وقال أبو حنيفة: ليس بشرط دليلنا الحديث « لا يطوف بأبقت عريان »
٢١	وإن كان في حج أو عمرة فينبغي أن ينوي الطواف ولو طاف بغير نية صح طوافه	٢٥	(فرع) في مذاهبهم في حكم طواف القدوم
٢٢	(فرع) قال القناني أبو الطيب في تعليقه : العمل الحج كالوقوف بعرفة وبمزدلفة والطواف والسعي والرمي هل يفتر كل فعل منها إلى نية ؟	٢٥	والسنة أن يضطبع فيجعل وسط ردائه تحت منكبيه الأيمن
٢٢	فيه ثلاثة أوجه	٢٦	وانفقت نصوص الشافعي والأصحاب على استحباب الاضطباع في الطواف
٢٢	(أحدها) لا يفتر شيء منها إلى نية لأن نية الحج تشملها كلها	٢٧	(فرع) الاضطباع مسنون للرجل ولا يشرع للمرأة بلا خلاف
٢٢	(والثاني) لا يفتر شيء إلى النية إلا الطواف لأنه صلاة والصلاة تقتضي نية	٢٨	ولا يضطبع الصبي لأنه ليس من أهل الجلد
٢٢	(والثالث) ما كان منها مختصا بفعل كالطواف والسعي والرمي افتقر وما لا يختص بفعل وإنما هو أبث مجرد	٢٨	(فرع) ولو ترك الاضطباع في بعض الطواف أتى به فيما بقي ولو تركه في الطواف أتى به في السعي
٢٢	والمصحح من هذه الأوجه هو الأول	٢٨	(فرع) مذهبنا استحباب الاضطباع وقال مالك :
٢٣	(فرع) قد ذكرنا أنه لا يصح الطواف إلا بطهارة سواء فيه جميع أنواع الطواف	٢٨	لا يشرع الاضطباع لزوال سببه
٢٣	(فرع) في مذاهب العلماء في الطهارة في الطواف	٢٨	ويطوف سبعا لحديث جابر وأما حديث خضفوا عن مناسككم نرواه جابر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٩	أما حكم المسألة بشرط الطواف أن يكون سبع طوافات كل مرة من الحجر الأسود ولو بقيت خطوة من السبع لم يحسب طوافه (فرع) قد ذكرنا أنه لو بقي شيء من الطوافات السبع لم يحسب طوافه	٢٤	الحجر من البيت مطلقه ويحمل المطلق على المفيد نواريخ ترميمات الكعبة بعد ما قطع الحاج بها
٢٩	(فرع) في مذاهبهم في الشاك في الطواف	٢٦	إذا اضطريت الروايات في فرعان الحجر أخذ بأكثرهما ليستقط الفرض بيئين
٣٠	ولا يجزئه حتى يطوف جميع البيت	٢٦	(فرع) في مذاهب العلماء فبين سلك في الحجر اتساع طوافاته أو ما هذا مضبوته والأفضل أن يطوف راجلا لأنه إذا طاف راكبا زاحم الناس وأذاهم
٣٠	أحدث بنساء البيت قواعد إبراهيم	٢٧	(أما الأحكام) فقتل أصحابنا : الأفضل أن يطوف ماشيا ولا يركب إلا لعذر
٣١	وصف البيت ومساحته لأبي الوليد الأرقص صاحب تاريخ مكة	٢٨	(فرع) قد ذكرنا مذهبا في طواف الركب وقال مالك وأبو حنيفة أن طاف راكبا بغير عذر فعليه دم واحتج أصحابنا بأحد ثبت طوافه <small>صلى الله عليه وسلم</small> على راحلة
٣٢	وأما الشافرون وهو القدر الذي تركوه من عمرى الأسس	٢٨	(والجواب) أن الأحاديث الصحيحة الثابتة من رواية جابر وعائشة مصرحة بأن طوافه <small>صلى الله عليه وسلم</small> راكبا لم يكن لرأس بل كان ليراه الناس ويسألوه (فرع) لو طاف زحفا مع قدرته على المشي فطوافه صحيح لكن يكره
٣٢	أما الأحكام فقتل أصحابنا : يشترط كون الطائف خارجا عن الشافرون	٢٨	وإن حمل محرم محرما وطاف به وثوبا لم يجز عنهما جميعا لأنه طواف واحد فلا يستقط به طوافان
٣٢	وينبغي أن يتقطن لدقيقة وهي أن من قبل الحجر نراه في حال التقبيل في جزء من البيت فيلزمه أن ينسب قدميه في موضعيهما حتى يفرغ من التقبيل	٢٩	على جدار الحجر أو على شافرون الكعبة لم يعتد به والتقدر الذي في الحجر من البيت سبعة أفرع ورواية
٣٣	قال الشافعي في المختصر : وإن طاف فسلك الحجر أو على جدار الحجر أو على شافرون الكعبة لم يعتد به والتقدر الذي في الحجر من البيت سبعة أفرع ورواية		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٠	إن كان الحامل حلالاً أو محرماً قد طاف عن نفسه حسب الطواف للمحول بشرطه ، وإن كان محرماً ولم يطف عن نفسه نظر إن قصد الطواف عن المحول فثلاثة أوجه	٤٤	(الثالثة) ينبغي أن يحاذي بجميع يديه جميع الحجر الأسود
٤١	(أحدها) يقع للمحول فقط تخريجاً على اشتراط أن لا يصرف إلى غرض آخر وهو الأصح	٤٥	(الرابعة) ينبغي له في طوافه أن يجعل البيت على يساره ويمينه إلى خارج
٤١	(والثاني) يقع عن الحامل فقط تخريجاً على عدم اشتراط ذلك	٤٥	(الخامسة) يستحب استلام الحجر بيده في أول الطواف وتبديل الحجر
٤١	(والثالث) يقع عنهما	٤٦	ويستحب أن يكرر السجود عليه ثلاثاً
٤١	ويبتدئ الطواف من الحجر الأسود والمستحب أن يستقبل الحجر الأسود لحديث ابن عمر	٤٦	(فرع) إذا منعه الزحمة ونحوها من التقبيل والسجود عليه
٤١	أدعية الطواف	٤٧	(فرع) قال أصحابنا : لا يستحب للنساء تقبيل الحجر ولا استلامه إلا عند خلو المطاف
٤٢	أما حديث ابن عمر أن عمر قبل الحجر وقال : لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبيلتك	٤٧	(فرع) للكعبة الكريمة أربعة أركان الركن الأسود ثم الركن الشاميان ثم الركن اليماني
٤٣	أما قول الغزالي في الوسيط : الاستلام هو أن يقبل الحجر في أول الطواف وفي آخره	٤٧	ويقال للأسود واليماني يمانيان
٤٤	(أما الأحكام) ففي الفصل مسائل	٤٧	والشاميان يليهما الحجر فهما ليسا على قواعدي إبراهيم
٤٤	(إحداها) يجب ابتداء الطواف من الحجر الأسود للأحاديث الصحيحة	٤٨	(فرع) قد ذكرنا أنه يستحب استلام اليماني دون تقبيله قال الشافعي ماذا استلمه يستحب تقبيل يده بعد استلامه
٤٤	(الثانية) يستحب استقبال		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٩	(فرع) يستحب تقبيل الحجر واستلامه واستلام الركن اليماني وتقبيل اليد بعده	٥٥	خب يعني رمل والرمل هو سرعة المشي مع تقسارب الخطأ .
٤٩	يستحب أن يتسول عند استلام الحجر الأسود وعند ابتدائه المشي في الطواف :	٥٦	وبين الرمل في الطوافات الثلاث الأولى وبين المشي على الهيئة في الآخرة
	بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتمسكاً بكتابك ووفاء بعهدك	٥٧	(فرع) في بيان الطواف الذي يشرع به الرمل
٤٩	(فرع) في فضيلة الحجر الأسود	٥٨	ولو طاف للقدوم ونوى أن لا يسمى بعدهم بدا له وسعى ولم يكن رمل في طواف القدوم
٥٠	(فرع) قد ذكرنا في آخر باب محظورات الإحرام أن الكعبة الكريمة بنيت خمس مرات وقيل سبعا	٥٩	(فرع) قد سبق أن القرب من البيت مستحب للطائف والمحافظة على الرمل مع التباعد أولى من القرب مع ترك الرمل
٥٠	(فرع) قال الدارمي : نوى محي الحجر الأسود والعياذ بالله من موضعه استلثم الركن الذي كان فيه وقبله وسجد عليه	٥٩	(فرع) لو طاف راكباً أو محمولاً فهل يستحب تحريك الدابة كاسراع الرمل ؟ فيه أربع طرق
٥١	والاستحب أن يدنو من البيت لأنه هو المقصود فكان القرب منه أفضل	٥٩	(الطريق الأولى) قولان
٥٢	اتفق الشافعي والأصحاب على استحباب الدعاء بين الركنين الأسود واليماني الذنو من البيت مستحب إلا إذا أدى بالزحمة	٦٠	(الطريق الثانية) إن ركب حرك وإن حمل فقولان (الجديد) يرمل
٥٣	فإن تاذى أو أدى بالقرب للزحمة فالبعد إلى حيث يزول التاذي والأذى أولى	٦٠	(والطريق الثالثة) إن كان المحمول صبيها رمل حاملة قطعاً وإلا فالتقولان
٥٣	(فرع) قد فكرنا أنه يستحب القرب من الكعبة بلا خلاف والسنة أن يرمل في الثلاثة الأولى ويبشي في الأربعة	٦٠	(والطريق الرابع) يرمل الحليل ويحرك الدابة قولاً واحداً
٥٤		٦٠	(فرع) يستحب أن يدعو في رمله بما أحب من أمر الدين والدنيا والآخرة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦٠	وأكد الدعاء : اللهم حجا مبـرورا وذنبا مغفورا وسعيا مشكورا	٦٠	(فرغ) قال الشافعي والأصحاب : يستحب قراءة القرآن في الطواف
٦١	ومما يستدل به على قراءة القرآن حديث : وقضى كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه	٦١	(فرغ) قال المتولي : نكره المبالغة في الإسراع في الرمل بل يرمل على العادة
٦١	(فرغ) لو ترك الاضطباع والرمل والاسلام والتقبيل والدعاء في الطواف فطوافه صحيح ولا إثم عليه ولا دم عليه لكن فائته القضاة	٦١	(فرغ) اتفقت النصوص على أن المرأة لا ترمل ولا تصطيع ويجوز الكلام في الطواف لحديث (الطواف صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه الكلام) والأولى ترك الكلام إلا أن يكون في خير
٦٢	ويكره له الأكل والشرب في الطواف	٦٢	(فرغ) يكره للطائف وضع يده على فيه كما يكره ذلك في الصلاة
٦٢	(فرغ) يكره للطائف وضع يده على فيه كما يكره ذلك في الصلاة	٦٢	(فرغ) يكره أن يشـبـك أصابعه أو يترقع بها
٦٤	(فرغ) يلزمه أن يصور	٦٤	
	نظره عين لا بطل النظر اليه من امرأة أو أمرد حسن الصورة	٦٤	وإن أقيمت الصلاة وهو في الطواف أو مرضت له حاجة لا بد منها قطع الطواف فإن فرغ بنى
	قال البخاري : إذا كان الطواف فرضا كره قطعه لصلاة الجفازة وللسنة الضحي والوتر وغيرها من الرواتب	٦٥	وأما إذا حدث في طوافه فإن كان عمدا فطريقان (أحدهما) فيه قولان (الجفد) لا يبطل ما مضى من طوافه فيتوضأ ويبني (والطريق الثاني) إن قرب الفصل بنى قولا واحدا
	(فرغ) حيث قطع الطواف في أثناءه يحدث أو غيره - وقلنا يبني على الماضي	٦٦	وإذا فرغ من الطواف صلى ركعتي الطواف وهل يجب ذلك أم لا ؟ فيه قولان (أحدهما) أنها واجبة لقوله تعالى (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) (والثاني) لا يجب لأنها صلاة زائدة
	فريء في السبع بوجهين في قوله (واتخذوا) حاشية من كلام الفخر الرازي في تفسيره	٦٦	
		٦٦	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧٢	والركعتان في الجديد وأنداق الأصحاب أنها سنة والتقديم واجبتان والأظهر الجذب	٧٤	ويسر نهارا كصلاة الكسوف (فرع) يستحب أن يصليهما خلف المقام فإن لم يفعل ففى الحجر تحت الميزاب وإلا ففى المسجد وإلا ففى الحرم
٧٢	قال إمام الحرمين : إذا كان الطواف تفلأ فالأصح أن لا يجب بعده الركعتان ، وقد تسأل هل هما من الطواف أم منفصلتان عنه ؟	٧٤	فإن صلاهما في وطنه أو خارج الحرم من أقطار الأرض صحت وأجزأته
٧٢	(فرع) قال الرافعى : ركعتا الطواف وإن أوجبناهما فليسنا بشرط في صحتها ولا ركنا منه بل يصح الطواف بدونهما	٧٤	(فرع) قد ذكرنا أنه يجوز فعل الصلاة في وطنه وغيره من الأرض
٧٣	قال إمام الحرمين : لا يقتضى وجوبهما أن ينتهى الأمر إلى تنزيلهما منزلة الطواف كشوط من الشواطىء لأن هذا يقتضى كونهما ركعتا من أركان الطواف	٧٥	(فرع) إذا لم يصل الركعتين حتى يرجع إلى وطنه وتفلأ : هما واجبتان فهل يحصل التحلل من الإحرام ؟
٧٣	(فرع) قال أصحابنا : إذا قلنا : ركعتا الطواف واجبتان لم تسقط بفعل فريضة ولا غيرها كما لا تسقط صلاة الظهر بفعل العصر	٧٦	(فرع) أنفق الأصحاب على صحة السعى قبل صلاة ركعتى الطواف ووافق عليه الدارمى
٧٣	(فرع) إذا قلنا : صلاة الطواف سنة جاز فعلها قاعدا مع القدرة على القيام كسائر النوافل	٧٦	(فرع) إذا أراد أن يطوف في الحال طوافين أو أكثر استحب أن يسلى عقب كل طواف ركعتين
٧٤	(فرع) إذا قلنا : صلاة الطواف سنة جاز فعلها قاعدا مع القدرة على القيام كسائر النوافل	٧٦	(فرع) قال أصحابنا : تمتاز هذه الصلاة عن غيرها من الصلوات بشئ ، وهى أنها تدخلها النيابة
٧٤	(فرع) يستحب أن يقرأ في هاتين الركعتين بعد الفاتحة فى الأولى الكافرون وفى الثانية المسد ويجهر فيها أم لا	٧٦	(فرع) قال أصحابنا : تمتاز هذه الصلاة عن غيرها من الصلوات بشئ ، وهى أنها تدخلها النيابة فإن الأجير يصليها وتقع عن المسافر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧٦	(نزع) قال أصحابنا : إذا كان الصبي محرما فإن كان مميزا طاف بنفسه وصلى ركعتين	٧٦	من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه « سئل عنه البخاري فقال : إنما يروى عن ابن عباس موتوا عليه
٧٧	(نزع) يستحب أن يدعوا عقب صلاته هذه خلف المقام مما أحب من أمر الدنيا والآخرة	٧٦	(نزع) في مسائل تتعلق بالطواف : يجوز الطواف في أوقات انتهى عن الصلاة
٧٧	(نزع) قال الشافعي في الأم : متى كان عليه طواف الإفاضة فنوى غيره عن نفسه أو عن غيره تطوعا أو وداها	٧٦	وأما صلاة الطواف فمذهبا جوازها في جميع الأوقات فلا كراهة
٧٨	(الثانية) قال الشافعي في الأم : لو طاف المحرم وهو لابس المخيط ونحوه صح طوافه وعليه الفدية لأن تحريم اللبس لا يمنع صحة الطواف	٧٦	(نزع) أجمع المسلمون على استحباب استلام الحجر الأسود وتقبيل اليد بعده
٧٨	(الثالثة) قال الشافعي في الأم : يكره أن يسمى الطواف شوطا وكرهه مجاهد	٨٠	وأما السجود على الحجر فقال مالك : هو بدعة
٧٨	(الرابعة) اختلف العلماء في التطوع في المسجد بالصلاة والطواف وأيهما أفضل ؟	٨٠	وأعترض القاضي عباس بشفوذ مالك عن الجمهور
٧٨	(الخامسة) حديث أبي داود وفي استفاده عبد الله بن أبي زياد ضعيف ضعفا خفيا	٨٠	(نزع) أما الركن اليماني فمذهبا أنه يستلم ولا يقبل بل يقبل يده بعد استلامه يقال مالك وأحمد يستلمه ولا يقبل يده
٧٩	(السادسة) حديث ابن عباس	٨٠	وقد انفرغ الخلاف بموت القائلين به كالحسن والحسين ابني علي وابن الزبير وجابر وأنس وعروة وأبو الشعثاء

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٨١	(فرع) الانضطباع مستحب عندنا وانكره مالك	٨٣	(فرع) لو حمل محرم محرما وطاف به ونسوى كل منهما الطواف بنفسه
٨١	(فرع) خالف أبو حنيفة ودلوه في اشتراط الطهارة وسر العورة لصحة الطواف	٨٣	(فرع) إذا قطع الصلاة للطواف وبني جاز له البناء
٨١	(فرع) مذهبنا أن الرمل في الطوافات الثلاث الأولى وقال ابن عباس : لا يرمل	٨٤	(فرع) لو بقي شيء من الطواف المفروض ونو طومة أو بعضها لم يصح حتى يتيه ولا يتصل حتى يأتي به
٨١	(فرع) مذهبنا أنه لو ترك الرمل فأتته الفضيلة ولا شيء عليه	٨٤	(فرع) مذهبنا أنه يكفي لنقارن لحجه وعبرته طواف واحد عن الإفاضة وسعى واحد
٨٢	(فرع) الترتيب عندنا شرط لصحة الطواف بأن يجعل البيت عن يساره ويطوف عن يساره ويطوف على يمينه تلقاء وجهه	٨٥	قال الشافعي : احتج بعض الناس في طوافين وسعيين برواية شعبة عن علي
٨٢	(فرع) لو طاف في الحجر ثم يصح عندنا وقال أبو حنيفة	٨٥	(فرع) قد ذكرنا أنه إذا كان عليه طواف فرض فنوى بطوافه غيره أنصرف إلى الفرض
٨٣	(فرع) إذا أتيت الصلاة المكتوبة وهو أثناء الطواف فقلعه ليصاها فصلاها جاز له البناء على ما مضى قال ابن المنذر وبه قال أكثر العلماء إلا الحسن البصري	٨٦	(فرع) قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن ركعتي الطواف تصحان حيث صلاها
٨٣	(فرع) جمعوا على أنه يطاف بالصبي والمريض وبجائزهما الإعطاء	٨٦	(فرع) إذا صلى فريضة عقب الطواف أجزأته عن صلاة الطواف
٨٣	(فرع) مذهبنا أن الشرب في الطواف مكروه أو خلاف الأولى	٨٦	(فرع) يصلى الولي صلاة الطواف عن الولي وقال ابن عمر ومالك لا يصلى عنه
٨٣	(فرع) لو طافت المرأة متنتمة وهي غير محسومة فبقتضى مذهبنا كراهته	٨٦	(فرع) فبين طاف أطرفة ولم يصل لها ثم صلى أسكل

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	طواف ركعتين بهذا جازر بلا كراهة	٩٧	قال القاضي أبو الطيب : إذا وصل المروة في المرة الأولى حصل له مرة من السبع قال : وعوده إلى الصفا ليس بشيء وإنما هو نوصل إلى السعى
٨٦	ولكن الأفضل أن يصلى عقب كل طواف		قال أصحابنا : لو سعى أو طاف وشك في العدد نزل الفرغ لزمه الأخذ بالأقل
٨٧	ثم يسمى وهو ركع من أركان الحج لقوله ﷺ «أيها الناس اسمعوا فإن السعى قد كتب عليكم »	٩٧	(الواجب الرابع) يشترط كون السعى بعد طواف صحيح سواء كان بعد طواف القدوم أو طواف الزيارة
٨٨	ثم يدعو لنفسه بما أحب من أمر الدين والدنيا	٩٧	(مرع) قال صاحب البيان : قال الشيخ أبو نصر : يجوز للمن أحرم بالحج من مكة إذا طاف للوداع لخروجه إلى منى
٨٨	والمستحب إذا صعد المروة أن يفعل إذا صعد المروة مثل ما فعل على الصفا		(مرع) قال أصحابنا : ولو سعى ثم تيقن أنه ترك شيئاً من الطواف لم يصح سعيه
٩٠	معنى كلمة (وحده) هزمهم بغير قتال بل أرسل عليهم ريحا وجنودا لم تروها	٩٨	(فرع) الموالاة بين مراتب السعى سنة على المذهب ولو تخطئ فصل يسير أو طويل بينهن لم يضر وإن كان شهرا أو سنة
٩١	رضي يرقى من باب علم يعلم وأما صفية بنت شمسية فصحابة على المشهور	٩٨	(فرع) الموالاة بين مراتب السعى سنة على المذهب ولو تخطئ فصل يسير أو طويل بينهن لم يضر وإن كان شهرا أو سنة
٩١	خان ابن عمر يقول : اللهم أحني على سنة نبيك ونوعني على ملته وأعدائي من مضلات الفتن	٩٨	(فرع) الموالاة بين مراتب السعى سنة على المذهب ولو تخطئ فصل يسير أو طويل بينهن لم يضر وإن كان شهرا أو سنة
٩٢	خان ابن عمر يقول : اللهم أحني على سنة نبيك ونوعني على ملته وأعدائي من مضلات الفتن	٩٨	(فرع) الموالاة بين مراتب السعى سنة على المذهب ولو تخطئ فصل يسير أو طويل بينهن لم يضر وإن كان شهرا أو سنة
٩٣	خان ابن عمر يقول : اللهم أحني على سنة نبيك ونوعني على ملته وأعدائي من مضلات الفتن	٩٨	(فرع) الموالاة بين مراتب السعى سنة على المذهب ولو تخطئ فصل يسير أو طويل بينهن لم يضر وإن كان شهرا أو سنة
٩٤	خان ابن عمر يقول : اللهم أحني على سنة نبيك ونوعني على ملته وأعدائي من مضلات الفتن	٩٨	(فرع) الموالاة بين مراتب السعى سنة على المذهب ولو تخطئ فصل يسير أو طويل بينهن لم يضر وإن كان شهرا أو سنة
٩٥	قال الماوردي : ولو نكس السعى وبدأ أولا بالمروة وختم السابعة بالصفا ثم تجزه مرة الأولى التي بدأها من المروة ويبقى عليه سابعة	٩٩	(فرع) الموالاة بين مراتب السعى سنة على المذهب ولو تخطئ فصل يسير أو طويل بينهن لم يضر وإن كان شهرا أو سنة
		١٠٠	(فرع) في سنن السعى

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٠٠	(إحداهما) يستحب أن يكون عقبه الطواف وأن يوثقه	١٠٠	السعي بل تمشى جميع المسافة سواء كانت نهرا أو ليلا في الخلوة لأنها عورة
١٠٠	(الثانية) يستحب أن يسعى على طهارة من الحدث والنحو سائرا عورده	١٠٢	(فرع) قال الشيخ أبو محمد الجويني : رأيت الناس إذا فرغوا من السعي صلاوا ركعتين على المروة قال : وذلك حسن وزيادة طاعة ولكن لم يثبت ذلك عن رسول الله ﷺ
١٠٠	(الثالثة) الأفضل أن يحرى زمان الخلوة لسعيه وطوافه وإذا كثرت الزحمة ترك هيئة من هياكل السعي أهون من إيذاء الناس	١٠٢	وقال ابن الصلاح : ينبغي أن يكره ذلك لأنه ابتداء شعار وقد قال الشافعي : ليس في السعي صلاة وعدا الذي قاله ابن الصلاح أظهر
١٠١	الأفضل أن لا يركب في سعيه إلا لعذر كما سبق في الطواف لأنه أشبه بالتواضع	١٠٢	(فرع) قال الدارمي يكره أن يقف في سعيه لحديث ونحوه
١٠١	(الخامسة) أن يكون الخروج إلى السعي من باب الصفا	١٠٢	(فرع) قد سبق في فصل الطواف أنه يسن الاضطباع في جميع السعي وغلط الدارمي في التفرقة
١٠١	(السادسة) أن يرمى على الصفا وعلى المروة تسدر قائمة في كل منهما	١٠٣	(فرع) السعي ركن من أركان الحج لا يتم الحج إلا به ولا يجبر بدم
١٠١	(السابعة) الذكر والدعاء على الصفا والمروة ويستحب أن يقول في مروره بينهما : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم وأنت الأكرم اللهم أنت في الدنيا حسنة الخ	١٠٣	(فرع) قال الشافعي والأصحاب : إذا وقع السعي بعد طواف القدوم وقع ركنا ولا يعاد بعد طواف الإفاضة
١٠١	(الثامنة) يستحب أن يكون سعيه في موضع السعي الذي سبق بيانه سعيًا شديدا فوق الرمل	١٠٣	(فرع) قال أبو سؤر إذا طاف رابعا يلزمه الإعادة وقال أبو حنيفة : إن كان
١٠١	(فرع) أما المرأة ففيها وجهان الصحيح المشهور أنها لا تسعى في موضع		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	بمكة أعاده ولا دم عليه وإن رجع لزمه دم		الاعتبار وقد سبقت المسألة بدلائلها في الباب الأول من كتاب الحج
١٠٤	(فرع) في مذاهب العلماء في حكم السعى	١٠٨	وإن وقع سعيه بعد طواف التقدم فليتكس بمكة إلى وقت خروجهم إلى منى
١٠٤	قال ابن المنذر : إن ثبت حديث بنت أبي تجرة فهو ركن وإلا فهو تطوع	١٠٩	الخطيب المحرم يبدأ بالطبقة والخطيب الحلال يبدأ بالتكبير
١٠٤	عبد الله بن المؤمل تكلموا فيه	١٠٩	ويستحب للمقيم بمكة أن يصعد المنبر محرماً
١٠٥	(فرع) لو سعى قبل الطواف لم يصح سعيه عندها	١٠٩	(فرع) الخطب المشروعة في الحج أربعة
١٠٥	(فرع) مذهبن أن الترتيب في السعى شرط قيوداً بالصفا فلو بدأ بالروء لم يعتد به	١٠٩	(إحداهن) يوم السابع من ذى الحجة بمكة عند الكعبة
١٠٦	(فرع) لو اتبعت الصلاة المكتوبة وهو في أثناء السعى قطعه وسلاها ثم بنى عليه	١٠٩	(الثانية) يوم عرفة بقرن عرفات
١٠٦	ويخطب الإمام اليوم السابع من ذى الحجة بعد الظهر بمكة ويأمر الناس بالفسد إلى منى	١٠٩	(الثالثة) بمنى
١٠٧	وأما حديث الجمع بين الظهر والعصر يوم عرفة فرواه البخاري من رواية ابن عمر ورواه مسلم من رواية جابر في حديثه الطويل أما الأحكام ففيها مسائل :	١٠٩	(الرابعة) يوم النفر الأول بمنى أيضاً
١٠٧	(إحداهن) إذا فرغ المحرم من السعى بين الصفا والمروة فليخلق رأسه أو بصره	١٠٩	قال الشافعي : وإن كان الذي يخطب نفيها قال : هل من مسائل ؟
١٠٨	ويستحب له الاكثار من	١٠٩	(فرع) أيام المناسك سبعة (أولها) بعد الزوال السبع من ذى الحجة
		١٠٩	(وآخرها) بعد الزوال الثالث عشر منه
		١٠٩	فالسبع لا يعرف له اسم مخصوص
		١٠٩	والثامن يسمى يوم التروية

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٠٩	والثاسع يسمى يوم النحر		التروية إلى منى فالسنة أن
١٠٩	والعاشر يوم النحر		يصلوا بها الظهر والعصر
١٠٩	والحادى عشر يوم القر		والمغرب والعشاء والصبح
١٠٩	والثانى عشر يوم النفر الأول	١١٢	(الرابعة) قال الشافعى
١٠٩	والثالث عشريوم النفر الثانى		والأصحاب : فإذا بك بنى
١١٠	(فرع) السنة للخيبة إذا لم		ليلة التاسع وصلى بها
	يحضرالحج بنفسهأن ينصب		الصبح فالسنة أن يبتك بها
	لميرا على الحجيج ينهيم لهم		حتى تطلع الشمس على
	المناسك ويعطيمونه فيها		ثبير
	ينوبهم	١١٢	قال بعض العلماء : يستحب
١١٠	(المسألة الثانية) السنة أن		أن يقول فى مسيره (اللهم
	يخرج الإمام لو نال به والحجيج		الك توجّهت ولوجهك
	الى منى فى اليوم الثامن من		الكريم أردت فأجعل ذنبى
	ذى الحجة		مغسورا وحجى مبرورا ،
١١١	إن كان يوم التروية يوم		وارحمنى ولا تخفينى انك
	جمعة استحب الخروج قبل		على ذلك وعلى كل شيء
	الفجر لكرامة السفر يوم	١١٣	تدير)
	الجمعة بعد الفجر وقبل		سؤال محمد بن أبى بكر
	الزوال		الثقفى لانس بن مالك
١١١	وحيث لا تصلى الجمعة	١١٣	كيف كنتم تصنعون فى هذا
	فالسفر حرام فى أصح		اليوم مع رسول الله ﷺ
	القولين والثانى مكروه	١١٣	فقال ﷺ : بهل المهل منسا
١١١	قال الشافعى فإن بنى بها		فلا ينكر عليه ويكر المسكر
	قرية واستوطنها لرمعون		منا فلا ينكر عليه
	من أهل الكمال أقبلوا الجمعة	١١٣	(الخامسة) قال أصحابنا :
	وصلاعا معهم الحجيج		يستحب إذا وصلوا نهره أن
١١١	(فرع) قال الشافعى		تضرب بها قبة الأمل ومن
	والأصحاب : يستحب لمن		كان له قبة ضربها اقتداء
	أحرم من مكة ولراد الخروج		برسول الله ﷺ
	الى عرفات أن يطوف بالبيت	١١٣	قال الماوردي : ويستحب
	ويصلى ركعتين ثم يخرج		أن ينزل بنهره كما نزل رسول
١١١	(الثالثة) إذا خرجوا يوم		الله ﷺ

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١١٣	حكم التلبية هل الوجوب أو الندب أو هي بمثابة الإحرام في الصلاة يبدأ بها الإحرام في الحج ؟	١١٥	فرغ من الخطبتين أن ينزل فيصلى بالناس الظهر ثم انصرفا بينهما
١١٤	وأما ما يقوله الناس اليوم من دخولها أرض عرفات قبل وقت الوقوف خطأ وبدعة ومنابذة للسنة وأصواب أن يمشوا بمنسرة	١١٦	قال الشافعي والأصحاب : ويسر القراءة وقال أبو حنيفة يجهر كالجمعة
١١٤	إذا زالت الشمس اغتسل الناس بكرة للوقوف وذهب الإمام والناس إلى المسجد المسمى بمسجد إبراهيم <small>عليه السلام</small>	١١٦	قال أصحابنا : فيجوز للأمام المسافر أن يقصر الصلوتين ويجمعهما في وقت الظهر
١١٤	ويخطب الإمام خطبتين فيه قبل صلاة الظهر يبين فيهما كيفية الوقوف وشروطه وآدابه ومنى الدفيع من عرفات إلى مزدلفة	١١٧	فإن كان مكيا فإنه لا يجوز له العصر والجمع إلا إذا قلنا بالقول الضعيف بجواز انقصر في السفر التصدير
١١٤	قال الشافعي : وأما ما عليه في ذلك أن يعنهم ما يلزمهم من هذه الخطبة إلى الخطبة التالية	١١٧	(فرغ) قال الشافعي والأصحاب : إذا دخل الحجاج مكة ونوا أن يقيموا بها أربعاً لزمهم إتمام الصلاة
١١٤	إن كان نقيها قال : هل من سائل ؟ وإن لم يكن نقيها لم يتعرض للسؤال	١١٧	إذا خرجوا يوم التروية إلى منى ونوا الذهاب إلى أوطنتهم عند فراغ مناسكهم كان لهم القصر من حين خرجوا لأنهم انشأوا سفراً تنصر فيه الصلاة
١١٤	قال الماوردي : ويستحب أن يخطب على منبر إن وجد وإلا فعلى مرتفع من الأرض أو على بعير لحديث جابر	١١٧	(فرغ) ويسن له فعسل السفن الراتبة للظهر والعصر كما يسن لغيره من الجامعين القاصرين
١١٥	(المسامحة) قال الشافعي والأصحاب : السنة إذا	١١٧	(فرغ) قال الشافعي والأصحاب لو وافق يوم عرفة يوم الجمعة لم يصلوا الجمعة هناك لأن من شرطها دار الإقامة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١١٨	لم يصل النبي ﷺ الجمعة بعمرات مع أنه ثبت أن يوم عرفة الذي وقف فيه النبي ﷺ كان يوم جمعة	١٢٠	التي وردت في خطبة يوم النحر بمنى
١١٦	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تتعلق بالفصل		مذهبنا أن في خطبة عمرات يخطب الخطبة الأولى قبل الأذان ثم يشرع الإمام في الخطبة الثانية مع شروع المؤذن في الأذان
١١٦	(إحداهما) ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب في الحج أربع خطب وهي :	١٢١	(فرع) مذهبنا ومذهب الجمهور أنه إذا كان الإمام مسائرا فصلى بهم الظهر والعصر يوم عرفة قاصرا قصر خلفه المسافرين
١١٦	يوم السبايع بمكة من ذي الحجة		(فرع) مذهبنا أنه يؤذن للظهر ولا يؤذن للعصر إذا جمعها في وقت الظهر عند عمرات
١١٦	ويوم عرفة بمسجد إبراهيم	١٢١	وقال مالك يؤذن لكل منهما ويقم
١١٦	ويوم النحر بمنى		وقال أحمد وإسحاق : يقيم لكل منها ولا يؤذن لواحدة منهما
١١٦	ويوم النحر الأول بمنى أيضا وبه قال داود	١٢١	وقال أحمد : ليس في السبايع خطبة
١١٦	وقال مالك وأبو حنيفة : خطب الحج ثلاث يوم السبايع والتاسع ويوم النحر الثاني	١٢٢	وقال زفر بن الهذيل : خطب الحج ثلاث يوم الثامن ويوم عرفة ويوم النحر وأما خطبة يوم النحر ففيها أحاديث صحيحة
١١٦	وقال أحمد : ليس في السبايع خطبة		منها حديث ابن عمرو عن الذين جاءوا يسألونه ﷺ عما فعلوا فجعل يقول : اعمل ولا حرج اعمل ولا حرج
١١٦	وقال زفر بن الهذيل : خطب الحج ثلاث يوم الثامن ويوم عرفة ويوم النحر وأما خطبة يوم النحر ففيها أحاديث صحيحة	١٢٢	منها حديث ابن عمرو عن الذين جاءوا يسألونه ﷺ عما فعلوا فجعل يقول : اعمل ولا حرج اعمل ولا حرج
١١٩	سوق الأحاديث المستفيضة		(فرع) السنة أن يصلى يوم التروية بمنى

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٢٢	وصلى ابن الزبير الظهر بمكة وتأخرت عائشة يوم التروية حتى ذهب ثلث الليل	١٢٧	يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي « أو هنا في حديث « من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما » ليست للشك كما أشار إليه مالك بل للتقسيم
١٢٢	واجمعوا على أن من ترك البيت بمنى ليلة عرفة لا شيء عليه	١٢٧	ثم يروح إلى عرفة ويقف والوقوف ركن من أركان الحج
١٢٢	ثم يروح إلى عرفة ويقف والوقوف ركن من أركان الحج	١٢٧	أما الأحكام ففيها مسائل : (إحداهما) إذا فرغوا من صلاتي الظهر والعصر فالسنة أن يسيروا في الحال إلى الموقف
١٢٣	ويستحب أن يستقبل القبلة قال ﷺ (خير المجلس ما استقبل به القبلة)	١٢٧	(الثانية) وقت الوقوف ما بين زوال الشمس يوم عرفة وطلوع الفجر الثاني
١٢٣	ويستحب أن يرفع يديه لحديث ابن عباس وابن عمر « ترفع الأيدي عند الموقفين بمعنى عرفة والمشعر الحرام »	١٢٩	(الثالثة) الوقوف يعرفات ركن من أركان الحج وهو أشهر أركان الحج
١٢٣	ولول وقته إذا زالت الشمس لأن النبي ﷺ وقف بمسجد الزوال وقد قال ﷺ « خذوا عني مناسككم »	١٣٠	ولو وقف وهو سكران فلا يجزئه تغليظا عليه
١٢٣	وإن وقف وهو لا يعلم أنه عرفه فقد أدرك لأنه وقف بها وهو مكلف فاشبهه إذا علم أنها عرفة	١٣١	الجنون المتقطع المتخيل لأعمال الحج إذا أدبت أعمال الحج لا يضر ما دلم كان عاتلا عند فعل الأركان
١٢٣	والسنة أن يقف بعد الزوال إلى أن تغرب الشمس لحديث علي رضي الله عنه	١٣١	وأما حد عرفات فمقابل الشامعي : هي ما جاوز وادي عرفة إلى الجبال القابلة مما يلي بساتين ابن عامر
١٢٤	سبب حديث « من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك »	١٣١	وقال بعض أصحابنا : لعرفات أربعة حدود
١٢٥	حديث « خير الدعاء دعاء		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٣١	(أحدها) ينتهى إلى جادة طريق المشرق	١٣٣	(والثانى) كون الواقف أهلا للعبادة
١٣١	(الثانى) الى حافات الجبل الذى وراء أرض عرفات	١٣٣	وأما سبغه وأدايه فكثيرة
١٣١	(والثالث) الى البساتين التى تلى قرية عرفات	١٣٣	(أحدها) أن يغتسل بنهره بنية الغسل للوقوف
١٣٢	(والرابع) ينتهى الى واد عرنة	١٣٣	(الثانى) أن لا يدخل أرض عرفات إلا بعد صلاتي الظهر والعصر
١٣٢	واعلم أنه ليس من عرفات واد عرنة ولا نمرقولا المسجد المسمى مسجد إبراهيم	١٣٣	(الثالث) الخطبتان والجمع بين الصلاتين
١٣٢	وأما نمره فليس من عرفات بل بقربها	١٣٣	(الرابع) تعجيل الوقوف عقب الصلاتين
١٣٢	وأما مسجد إبراهيم فقد نص الشافعى على أنه ليس من عرفات وأن من وقف به لم يصح وقوفه	١٣٣	(الخامس) أن يكون مفطرا سواء اطلق الصوم أم لا
١٣٢	قال الأزرقى : فى هذا المسجد ذرع سمته من مقدمه الى مؤخره مائة ذراع وثلاث وستون ذراعا	١٣٣	(السادس) أن يكون متطهرا لأنه أكل فلو وقف وهو محدث أو جنب أو حائض أو نفسا أو عليه نجاسة أو مكشوف العورة صح وقوفه
١٣٣	واعلم أن عرنة ونهره بين عرفات والحرم وليسنا من واحد منهما	١٣٤	قال أصحابنا : ولا تشترط الطهارة فى شيء من أعمال الحج والعمرة الا الطواف
١٣٣	وأما جبل الرحمة ففى وسط عرفات	١٣٤	(السابع) السنة أن يقف مستقبل القبلة
١٣٣	(فرع) واجب الوقوف بشرطه شيئان :	١٣٤	(الثامن) أن يطوف حاضرا القلب فارغسا من الأمور الشاغلة من الدعاء
١٣٣	(أحدهما) كونه فى أرض عرفات وفى وقت الوقوف	١٣٤	(التاسع) قال أصحابنا : إن كان يشق عليه الوقوف

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	ملشيا و كان يضعف به عن	١٣٩	(فرع) في التعريف بغير
١٣٤	الدعاء و كان ممن يقتدى به		عرفات
	ويحتاج الناس الى ظهوره	١٤٠	(فرع) من البدع القبيحة
	ليستفى ويقتدى به		ما اعتاده بعض العوام في
١٣٤	واما ما اشتهر عند العوام		هذه الأزمان من ايقاد الشمع
	من الاعتناء بالوتوف على		بجبل عرفة ليلة التاسع أو
	جبل الرحمة الذي هو بوسط		غيرها
	عرفات	١٤٠	(فرع) في مذاهب العلماء في
			مسائل تتعلق بالوتوف
١٣٤	(العاشر) أن يحرص على	١٤٠	(إحداهما) قال ابن المنذر :
	الوتوف بموقف رسول الله		أجمع العلماء على أنه يصح
	ﷺ وهو عند الصخرات		وقوف غير الطاهر من
١٣٥	(الحادى عشر) السنة أن		الرجال والنساء كالجنب
	يكثر من الدعاء والتلليل		والحائض وغيرها
	والتبجيل والاستغفار والنزع	١٤٠	(الثانية) قلنا : لا يصح
	وقراءة القرآن		وقوف المغنى عليه وتسل
١٣٦	ويكره الإفراط في رفع الصوت		مالك وأبو حنيفة يصح
١٣٨	(فرع) ومن الأدعية المختارة	١٤٠	(الثالثة) لو وقف بعرفات
	اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي		وهو لا يعلم أنها عرافات فقد
	الآخرة حسنة وقنا عذاب		ذكرنا أن مذهبنا صحة
	النار		وقوفه
١٣٨	(فرع) ليحذر كل الحذر من	١٤١	(الرابعة) إذا وقف في انهيار
	المخاسمة والمشتامة		ودفع قبل غروب الشمس
	والمنامرة والكلام القبيح		ولم يعد في نهاره الى عرافات
١٣٩	(فرع) استكثر من أعمال		هل يلزمه دم ؟ فيه قولان
	الخير في يوم عرفة وسائر		سبقا
	أيام عشر ذي الحجة	١٤١	(الخامسة) وقت الوتوف
١٣٩	(فرع) الأفضل للوائف أن		بين زوال الشمس يوم عرفة
	لا يستظل بل يبرز للشمس	١٤٢	وطلوع الفجر ليلة النحر
	إلا للعذر		(السادسة) لو وقف ببطن
			عرنة لم يصح وقوفه عندنا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٤٣	وإذا غربت الشمس دفع الى المزدلفة لحديث على كرم الله وجهه	١٤٧	وهي شعب محدود بين جبلين ثبير والصانع
١٤٣	ويستحب أن يؤخذ منها حصى جرة العتبة ويصلى الصبح بالمزدلفة في أول الوقت وتقدمها أفضل لحديث عبد الله بن مسعود « ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لمقاتها إلا المغرب والعشاء بجمع وصلاة الفجر يومئذ قبل ميقاتها »	١٤٨	وأما المشعر الحرام فيفتح الميم
١٤٤	والمستحب أن يدفع قبل طلوع الشمس لحديث جابر فان آخر الدفع حتى طلعت الشمس كره	١٤٨	واختلف العلماء في المشعر الحرام هل هو المزدلفة كلها أم بعضها وهو قرح خاصة
١٤٥	وأما حديث الفضل بن عباس في لقط الحصيات فصحيح	١٤٩	(أما الأحكام) ففيها مسائل
١٤٥	وأما حديث عبد الله بن مسعود مرواه البخاري ومسلم	١٤٩	(إحداها) وهي مقدمة لما بعدها في بيان حديث على رضي الله عنه الذي سبق الوعد به
١٤٦	وأما حديث جابر في الوقوف بالمشعر الحرام فرواه مسلم بلفظه	١٥٠	(الثانية) السنة للأمام إذا غربت الشمس وتحقق فروبها أن يفيض من عرفات ويفيض الناس معه
١٤٦	وأما المزدلفة فسميت بذلك لجيء الناس إليها في زلف من الليل	١٥٠	(الثالثة) السنة أن يسلك في ذهابه الى المزدلفة على طريق المازمين
١٤٦	وأما منى فبكر الميم ويجوز فيها الصرف والتذكير والتأنيث والأجور والصرف	١٥٠	(الرابعة) السنة أن يسير الى المزدلفة وعليه السكنة والوقار على عادة سيره
١٤٧	وأعلم أن منى من الحرم	١٥٠	(الخامسة) السنة أن يؤخروا صلاة المغرب ويجمعوا بينها وبين العشاء في المزدلفة في وقت العشاء

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٥١	قال الشافعي والأصحاب : السنة إذا وصلوا مزدلفة أن يصلوا قبل حظ رحالهم	١٥٤	حصيات لرمى جمرة العقبة يوم النحر وهل يستحب أن يأخذ مع ذلك لرمى أيام التشريق ؟ فيه وجهان
١٥١	قال الشافعي : ولو ترك الجميع بينهما وصلّى كل واحدة فوقيتها أو جمع بينهما في وقت المغرب أو جمع وحده لا مع الأمام	١٥٤	(أحدهما) يستحب وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر فعلى هذا يأخذ سبعين حصاة سبعة لجرمة العقبة وثلاثا وستين لأيام التشريق
١٥٢	واعلم أن هذا ثابت بالأدلة الصحيحة وإجماع المساميين	١٥٤	(والثاني) وهو المشهور لا يأخذ إلا سبع حصيات لجرمة العقبة
١٥٢	(السادسة) إذا وصلوا مزدلفة وحلوا	١٥٥	(فرع) قال جمهور الأصحاب يأخذون الحصى من المزدلفة في الليل لئلا يشتغلوا بالنهار
١٥٣	بانوا بها ، وهذا المبيت نسك بالإجماع	١٥٥	(فرع) قال الشافعي والأصحاب : يستحب أن يكون أخذ الحصى من المزدلفة
١٥٣	من ترك المبيت بمزدلفة بلا عذر وجب عليه دم إذا قلنا المبيت واجب	١٥٦	(فرع) اتفق أصحابنا على أنه يستحب أن لا يكره الحصى بل يلتقطه لأن النبي ﷺ أمر بالتقاط الحصيات له
١٥٤ ✓	(فرع) يحصل هذا المبيت بالحضور في أية بقعة كانت من مزدلفة	١٥٦	(فرع) قال الشافعي : (ولا أكره غسل حصى الجبار ، بل لم أزل أعمله وأحب)
١٥٤	(فرع) قال الشافعي والأصحاب : ويستحب أن يبقى بالمزدلفة حتى يطلع الفجر للأحاديث الصحيحة المشهور	١٥٦	قال أصحابنا : غسله مستحب حتى قال البغوي : يستحب غسله وإن كان طاهرا
١٥٤	(السابعة) يستحب أن يفتسل بالمزدلفة بعد نصف الليل للوقوف بالشعر الحرام	١٥٦	
١٥٤	(الثامنة) قال الشافعي والأصحاب : يستحب أن يأخذ من المزدلفة سبع		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٥٦	(فرع) قال الشافعي والأصحاب السنة أن يكون الحصى صغيرا بقدر حصى الخذف لا أكبر ولا أصغر	١٥٩	قال البيهقي : يعنى إننا نرى تعدو إليك يارب بسرعة في طاعتك تلقا وضيقها
١٥٦	(فرع) قال الشافعي والأصحاب : السنة تقديم الضعفاء من النساء وغيرهن من مزدلفة قبل طلوع الفجر بعد نصف الليل إلى منى ليرموا جمره العقبة قبل زحمة الناس	١٦٠	وإنما صار تلقا من كثرة السير والإقبال الناهوا الاجهاد البالغ في طاعتك
١٥٧	(التاسعة) قال الشافعي والأصحاب : السنة إذا طلع الفجر أن يبادر الإمام والناس بصلاة الصبح في أول وقتها	١٦٠	(فرع) ثم يخرج من وادى محصر مسيرا إلى منى ويستحب أن يسلك الطريق الوسطى الذى تخرج إلى العقبة لحديث جابر
١٥٧	(العاشرة) السنة أن يرتحلوا بعد صلاة الصبح من موضع مبينهم متوجهين إلى المشعر الحرام وهو قرح وهو آخر المزدلفة وهو جبل صغير	١٦٢	(فرع) مناقشة الأحاديث المثبتة للاسراع في وادى محصر والنافية وبين وجه الحق
١٥٨	قال الشافعي والأصحاب : السنة أن يبقوا واقفين على قرح للذكر والدعاء إلى أن يسفر الصبح أسفارا جدا	١٦٢	(فرع) في مذاهب العلماء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة
١٥٨	(الحادية عشرة) إذا أسفر الفجر فالحسنة أن يدعى من المشعر الحرام متوجها إلى منى ويكون ذلك قبل طلوع الشمس	١٦٢	(فرع) في مذاهبهم في الآذان إذا جمع بين المغرب والعشاء في المزدلفة
١٥٩	معنى البيت : (وإليك نعدو تلقا وضيقها)	١٦٣	(فرع) في مذاهبهم في المبيت بمزدلفة ليلة النحر وأنه ليس بركن فلو تركه صح
		١٦٣	وقال خمسة من أئمة التابعين : هو ركن لا يصح الحج إلا به كالوقوف بعمرات
		١٦٣	(فرع) السنة عندنا أن يبقى بمزدلفة حتى يطلع الفجر إلا الضعفة فيستحب لهم الدفع قبل الفجر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٦٣	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب أن يقف بعد صلاة الصبح على قسرح ولا يزال واقفا به يدعو	١٦٧	(لما الأحكام) غنى الفصول مسائل :
١٦٤	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الإسراع في واد محسر	١٦٨	(إحداهما) تحية منى رمى جرة العقبة فلا يبدأ قبلها بشيء بل يرميها قبل النزول وحط الرمل
١٦٤	(فرع) المشعر الحرام المذكور في القرآن وهو قسرح جبل معروف بالمزدلفة	١٦٨	واعلم أن الأعيال المشروعة بعد وصوله منى أربعة رمى الجبرة ثم ذبح الهدي ثم الحلق ثم طوف الإفاضة وترتيبها هكذا سنة
١٦٤	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا غسل حصي الجبار وأن لا يكسرها وقال ابن المنذر : لا معنى لغسلها حيث لم يثبت ذلك عن النبي ﷺ	١٦٨	والسنة أن يرمى بعد ارتفاع الشمس قد رمح
١٦٤	وإذا أتى منى بدأ برمي جبرة العقبة وهو من واجبات الحج لقوله ﷺ (خذوا عنى مناسككم) والمستحب أن يرمى بمثل حصي الخذف وهو بقدر الباقلا	١٦٨	(المسألة الثانية) رمى جبرة العقبة واجب بلا خلاف وليس هو بركن فلو تركه حتى مات وقته صح حجه ولزمه دم
١٦٦	وأما حديث عائشة في إرسال أم سلمة فصحيح والصواب أم سليمان أو أم جندب	١٦٩	(الثالثة) الصحيح المختار في كيفية وقوفه لرمي جبرة العقبة أن يقف تحتها في بطن الوادي فيجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ويستقبل العقبة ثم يرمى
١٦٦	نقل كلام النووي في تهذيب الأسماء في الحاشية	١٧٠	(الرابعة) السنة أن يرمى جبرة العقبة يوم النحر راكبا
١٦٧	تفصيل الأحاديث الواردة عن الفضل بن العباس وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم وبينها وتخريجها	١٧٠	(الخامسة) السنة أن يكبر مع كل حصاة للحديث ويقطع التلبية عند كل حصاة يكبر مع كل حصاة (الله أكبر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد)		
١٧٠	ولو قدم الطلق والطواف على الرمي قطع التلبية بشروعه في اول الطواف وكذا في اول الطلق إذا بدا به	١٧٥	(فرع) لو رمى حصاة الى المرمى وشك هل وقعت فيه أم لا ؟ فتولان مشهوران في الطريقتين
١٧٠	(السادسة) يستحب أن يرفع يده في الرمي حتى يرى بياض إبطه ويسن أن يكون الرمي بيده اليمنى	١٧٥	(فرع) قال أصحابنا : لا يجوز الرمي عن القوس ولا الدفع بالرجل لأنه لا ينطلق عليه اسم الرمي
١٧١	(السابعة) شرط الرمي به أن يكون حجرا فيجوز أن يرمى بالسرور والبرام والكذان والرخام والصوان نص عليه في الأم	١٧٥	(فرع) قال الشافعي : الجسرة مجتمع الحصى لا بأسل من الحصى فمن أصاب مجتمع الحصى أجزاء
١٧١	(الثامنة) السنة أن يرمى بحصى مثل حصى الذئذ وهي في قدر حبة الباذل	١٧٦	(الحادية عشرة) قال الشافعي والأصحاب : يشترط أن يرمى الحصيات في دفعات فلو رمى حصتين أو سبعة دفعة فإن وقعت في المرمى في حلق واحدة حصب حصاة واحدة
١٧٢	فإن رمى بأصغر من ذلك أو أكبر كره كراهة تنزيه وأجزاء باتفاق الأصحاب	١٧٦	وإن ترتبت في الوقوع فالذهب أنها حصاة واحدة لأنها جاءت برمية واحدة
١٧٣	الفرق بين الرمي بالحجر المستعمل وبين الماء المستعمل أن استعمال الماء اثنان له بخلاف الرمي	١٧٦	(فرع) الموالاة بين جمارات أيام التشريق هل يشترط فيها الخلاف السابق في الطواف؟
١٧٣	(العاشرة) يشترط في الرمي أن يفعله على وجه يسمى رميا فاشترط فيه ما يقع عليه اسم الرمي فلو وضع الحجر في المرمى لم يعتد به	١٧٦	(فرع) قد ذكرنا أنه إذا رمى
١٧٤	قال أصحابنا : ويشترط قصد المرمى فلو رمى في	١٧٧	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	سبع حصيات دفعة واحدة حسبت حصاة واحدة	١٧٦	(فرغ) لا يجوز الرمي بالحديد والنحاس والرصاص والذهب والفضة والزرنيخ والكحل
١٧٧	ولو وجب الحد على إنسان مجلد بمائة مشحودة دفعة واحدة حسبت مائة والفرق من وجهين	١٨٤	وإذا فرغ من الرمي بسنح هديه إن كان معه
١٧٧	(أحدهما) أن الحدود مبنية على التخفيف	١٨٤	ويستحب للرجل أن يتسولي ذبا هديه بنفسه لو استتاب امراة أو كتابيا جاز لأتباعها من أهل العباداة
١٧٧	(والثاني) أن المقتصد الإيقاع وقد حصل		واتنقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن ذبح الهدى يختص بالحرم ولا يجوز في غيره
١٧٧	(فرغ) في مذاهب العلماء في رمي جبرة العقبة	١٨١	
١٧٧	(فرغ) مذهبنا جواز رمي جبرة العقبة بعد نصف ليلة النحر والأفضل فعله بعد ارتفاع الشمس	١٨٢	ثم يخلق لما روى أنس « لما رمى رسول الله ﷺ الجبرة وفرغ من نسكه ناول الحائق شقاه الأيمن فخلقته ، ثم اعطاه شقاه الأيسر فخلقته
١٧٧	(فرغ) في مذاهبهم في وقت قطع التلبية يوم النحر		
١٧٨	(فرغ) قد ذكرنا أنه يستحب أخذ حصاة الجبار من مزدلفة وقال مالك وأحمد يأخذ من حيث شاء قال ابن المنذر : ولا أعلم خلافا أنه من حيث شاء أجزاه	١٨٢	وإن كانت امرأة قصرت ولم تخلق لحديث ابن عباس « ليس على النساء خلق »
	(فرغ) أجمعوا على أنه لا يرمى يوم النحر غير جبرة العقبة	١٨٤	(أما الأحكام) ففيها مسائل :
١٧٨	(فرغ) يستحب أن يرمى جبرة العقبة راكبا إن كان دخل منى راكبا ويستحب الرمي ليلا بالتشريق ماشيا	١٨٤	(إحداهما) إذا فرغ الحاج من الرمي والسنح فليخلق رأسه وليقتصر
١٧٨		١٨٥	(الثانية) إذا لم يكن على رأسه شعر بأن كان أصلع أو مقلوبا فلا شيء عليه فلا يلزمه فدية
		١٨٦	قال الشافعي : ولو أخذ من

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	شاربه أو من شعر لحينه شيئا كان أحب إلى		له بعد أن كان حراما كالمطيب واللباس وعلى هذا فلا ثواب فيه ولا تعلق له بالتحلل
١٨٦	(الثالثة) انقضت نسومر الشافعي والأصحاب على أن الحلق هنا لا يحصل إلا بشعر الرأس فلا يحصل بشعر اللحية وغيرها من شعور البدن	١٨٩	والمذهب أنه ركن لا يجبر بدم ولا غيره وببطل الحج بدونه ولا يفوت وقته ما دام حيا لكن أفضل أوقاته سحوة التهار يوم الأسحى
١٨٧	(الرابعة) المراد بالحلق والتقصير إزالة الشعر فيقوم مقامه التنف والآخرى بالتوراة أو بالقص والقطع بالأسنان وغيرها	١٨٩	(فرع) قال أصحابنا : هذا الذي سبق من أحكام الحلق هو كله فبين لم يلتزم حلقه
١٨٧	(الخامسة) الأفضل أن يحلق أو يقصر الجميع دفعة واحدة فلو حلق أقصر ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات أجزاء وفلته الفضيلة	١٩٠	(التاسعة) قد سبق أن الأفعال المشروعة يوم انقصر بعد وصوله من أربعة مرتبة فإن خالف بينها جاز لعديت « افعل ولا حرج »
١٨٨	(السادسة) قال أصحابنا : يستحب أن يبدأ بحلق شق رأسه الأيمن من أوله إلى آخره ثم الأيسر	١٩١	(فرع) وقت الحلق في حق المعتز إذا فرغ من السعي فلو جامع بعد السعي وقبل الحلق — فإن قلنا نسك — فسدت عمرته لوتوع جماعه قبل التحلل (وإن قلنا ليس بنسك لم تنسد)
١٨٨	(السابعة) أجمع العلماء على أنه لا تؤمر المرأة بالحلق بل ومليفتها التقصير	١٩١	(فرع) في مذاهب العلماء هل هو نسك ؟
١٨٩	(الثامنة) هل الحلق نسك ؟ فيه قولان مشهوران (أصحابنا) يلتفت إلى الأصحاب أنه نسك يثاب عليه ويتعلق به التحلل	١٩١	لم يقل أحد بأنه ليس بنسك إلا الشافعي في أحد أقواله
١٨٩	(والثاني) أنه استباحة محظورة وإنها هو شيء أبيع	١٩٢	(فرع) لو أخر الحلق إلى بعد أيام التشريق حلق ولا دم عليه سواء طال زمنه لم لا (فرع) من لا شعر على

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	رأسه لا خلق عليه ولا تدية ويستحب إمرار موسى على رأسه لا يجب وأجمع العلماء على أن الأصل يمر موسى على رأسه	١٩٨	قال الشافعي والمأوردي والأصحاب : إذا مرغ من طوافه استحب أن يشرب من سقاية العباس لحديث جابر
١٩٤	(مرع) مذهبنا أنه يستحب في الحلق أن يبدأ بالشق الأيمن من رأس المخلوق	١٩٨	(مرع) قد ذكرنا أن الأفضل أن يطوف الإفاضة تبس الزوال ويرجع إلى منى فيصلي بها الظهر
١٩٥	(مرع) ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أن من لبس رأسه ولم يذخر حلقه لا يلزمه حلقه، بل يجوزته التقصير كما لو لم يلبس	١٩٩	وقد صح في هذه المسألة أحاديث متعارضة يشغل على كثير من الناس الجمع بينها وقد صنف ابن حزم النذاهري كتابا في حجة النبي ﷺ
١٩٥	(مرع) قال ابن المنذر : ثبت أنه ﷺ لما خلق رأسه قلم أظفاره	١٩٩	قال ابن حزم : ولم بين لى وجه الجمع بين هذه الأحاديث
١٩٥	والسنة أن يخطب الإمام يوم النحر بمنى وهي إحدى الخطب الأربع يعلم الناس الرمي	٢٠٠	فالظاهر أنه ﷺ أفاض قبل الزوال وطاف وصلى بمكة في أول وقتها ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى إماما لأصحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرتين مرة بطائفة ومرة بطائفة أخرى
١٩٦	ثم يفيض إلى مكة ويطوف طواف الإفاضة ويسمى طواف الزيارة	٢٠٠	(مرع) قد ذكرنا أن لطواف الإفاضة خمسة أسماء منها طواف الزيارة وقال مالك يكره
١٩٧	(لما أحكام الفصل) فالسنة إذا رمى وقبح	٢٠١	(مرع) اختلف العلماء في يوم الحج الأكبر منى هو ؟
١٩٧	قال أصحابنا : ويستحب أن يعود إلى منى قبل الظهر فيصلي الظهر بمنى ويكره تأخير الطواف عن يوم النحر وتأخيره عن أيام التشريق		فقبل يوم عرفة والصحيح
١٩٧	(مرع) قد ذكرنا أنه لا آخر لوقت طواف الإفاضة بل		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	الذي قاله الشافعي وأصحابنا وجباير العلماء أنه يوم النحر	٢٠٧	والإتيان بما بقي من الحج وإذا فرغ من الطواف رجع إلى منى
٢٠٢	(مرع) قد ذكرنا أن طواف الإفاضة لا آخر لوقته بل يبقى ما دام حيا ولا يلزمه بتأخير دم	٢٠٧	فإن ترك الرمي في اليوم الأول إلى اليوم الثاني إلى الثالث فالمشهور من المذهب
٢٠٢	وقال أبو حنيفة : إن رجع إلى وطنه قبل الطواف لزمه العود للطواف وعليه دم للتأخير وهو المشهور عن مالك	٢٠٨	فإنما إذا نسي رمي يوم النحر ففيه طريقان من أصحابنا من قال : هو كرمي أيام التشريق
٢٠٢	وإذا رمي وطلق وطاف حصل له التحلل الأول والثاني وبأي شيء حصل له التحلل لا إن قلنا : إن الحلق نسك حصل له التحلل الأول باثنين من ثلاثة	٢٠٨	ومن ترك رمي الجمار الثلاث في يوم لزمه دم لأحديث « من ترك نسكا فعليه دم »
٢٠٣	(أما أحكام الفصل) فقال الشافعي والأصحاب للحج تحللان أول وثان يتملكان برمي جمر العقبة والحلق وطواف الإفاضة	٢٠٨	فإن ترك ثلاث حصصيات فعليه دم لأنه يقع عليه اسم الجمع المطلق فصار كمسا لو ترك الجميع
٢٠٥	وأما العمرة فليس لها إلا تحلل واحد بلا خلاف	٢٠٨	وإن ترك الرمي في أيام التشريق وقلنا بالمشهور إن الأيام الثلاثة كاليوم الواحد لزمه دم كاليوم الواحد .
٢٠٥	(مرع) فبين حديث مشكل يخالف لما ذكرناه ثم ذكر حديث أبي داود عن وهب بن زعبة عن أم سلمة	٢٠٨	وإن قلنا بقوله في الإملاء إن رمي كل يوم مؤقت بيومه لزمه ثلاثة دماء وإن أنشئ إليها رمي يوم النحر لزمه أربعة دماء
٢٠٦	(مرع) قال أصحابنا : إذا تحلل التحللين صار حالاً في كل شيء ويجب عليه	٢٠٩	مسجد الخيف يفتح الخاء المعجمة واسكان المشاة تحت قال أهل اللغة : الخيف ما انحدر غلط الجبل وارتفع عن مسيل الماء

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢١٠	قوله رمى مشروع في يوم احترار من رجم الزاني	٢١٢	(السادسة) ينبغي أن يوالى بين الحصيات في الجمرة الواحدة وأن يوالى بين الجمرات وهذه المواظبات بشرط وإنما هي سنة
٢١٠	(أما الأحكام) ففيها مسائل: (إحداها) قال الشافعي والأصحاب :	٢١٢	(السابعة) إذا ترك شيئا من رمى يوم القربى أو سهوا هل يتداركه في اليوم الثاني أو الثالث
٢١٠	إذا فرغ الحاج من طواف الإفاضة والسمعى إن كان لم يسع بعد طواف القدوم فالسنة أن يرجع إلى منى عقب فراغه فإذا رجع صلى بها الظهر وحضر الخطابة	٢١٢	فإن قلنا : أداء فجيلة أيام منى في حكم الوقت الواحد
٢١٠	ومجموع حصى الرمي سبعون حصاة	٢١٣	وإذا قلنا : إنه قضاء متوزع الأقدار المهيئة على الأيام مستحق ولا سبيل إلى تقديم رمي يوم إلى يوم ولا تخفيفه على الزوال
٢١١	(والثانية) يستحب أن يفتسل كل يوم للرمي	٢١٤	(فرع) لو ترك بعض الأيام وقلنا : يتدارك فتدارك فلا دم على المذهب
٢١١	(الثالثة) لا يجوز الرمي في هذه الأيام إلا بعد زوال الشمس ويبقى وقتها إلى غروبها	٢١٥	قال المتولي : لو ترك ثلاث حصيات من جملة الأيام لم يعلم موضعها أخذ بالأسوا
٢١١	قال أصحابنا : إذا زالت الشمس يستحب تقديم الرمي على صلاة الظهر ثم يرجع فيصلى الظهر	٢١٦	(فرع) لا يفتر الرمي إلى نية على المذهب وفيه وجه عقد فخر نية الطواف ثلاثة أوجه في النية في جميع أعمال الحج
٢١١	(الرابعة) العدد شرط في الرمي فيرمى في كل يوم إحدى وعشرين حصاة إلى جمرة سبع حصيات	٢١٦	(فرع) في الحكمة في الرمي
٢١٢	(الخامسة) يشترط في الترتيب بين الجمرات فبدأ بالجمرة الأولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة ولا خلاف في اشتراطه	٢١٨	ومن عجز عن الرمي بنفسه لمرض مأبوس أو غير مأبوس جاء أن يستنثب من يرمى عنه لأن وقته مضيق

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢١٩	(المسألة الثانية) لو أغشى على المحرم قبل الرمي ولم يكن اثن في الرمي عنه لم يصح الرمي عنه في اغيائه بلا خلاف	٢٢٤	او دم ليطه الواحدة او دم كامل لتركه جنس المبيت
٢٢٠	(فرع) وينبغي ان يستنيب المعاجز حلالا او من قد رمى عن نفسه	٢٢٤	اما من ترك المبيت بمزدلفة او منى لعذر فلا دم وعمر اصناف :
٢٢١	(فرع) إذا رمى النائب ثم زال عذر المستنيب وأيام الرمي باقية فطريقان اصحهما وهو المنصوص لا يلزمه اعادة الرمي بنفسه لكن يستحب له	٢٢٥	(فرع) لو ترك المبيت ناسيا كان كتركه عابدا
٢٢١	(والطريق الثاني) فيه تولان احدهما) يلزمه اعادة الرمية بنفسه ولا يجزئه فعل النائب	٢٢٦	(فرع) ذكر الروياني وغيره انه لا يرخص للرءاء في ترك رمي جمرة العتبة يوم النحر
٢٢٢	وبييت بمنى ليالى الرمي لان النفس تفعل فعل ذلك	٢٢٦	(فرع) قال الروياني : من لا عذر له إذا لم يبيت ليلتي اليومين الاولين من التشريق ورمى في اليوم الثاني واراد النفر مع الناس في النفر الأول
٢٢٣	والساقية بوضع في المسجد ويجعل في حياض ويمسك للشاربين	٢٢٦	والسنة ان يخطب الامم يوم النفر الاول قال الشافعي اليوم الثاني من التشريق والاصحاب : يجوز النفر في ويجوز في الثالث وهذا مجمع عليه
٢٢٣	وكانت الساقية في يد قصي ابن كلاب ثم ورثها منه ابنه عبد مناف ثم منه ابنه هاشم ثم منه ابنه عبد المطلب ثم منه ابنه العباسي ثم منه عبد الله ثم منه علي	٢٢٧	قال الشافعي والاصحاب : ولو لم ينفر حتى غربت الشمس وهو بعد في منى لزمه المبيت بها في تلك الليلة ورمى يومها
٢٢٣	(اما الاحكام) ففيها مسائل مختصرها انه ينبغي ان يرمي بمنى أيام التشريق ويكسره عدم المبيت مد طعام عن ليله	٢٢٨	(فرع) لو نفر من منى متعجلا في اليوم الثاني وغارت قبل غروب الشمس

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	ثم يتبين أنه رمى يوما وبعضه قال الماوردي أنه ثلاثة أحوال :	٢٣٢	إذا فرغ من الحجج وأراد المقام بمكة لم يكلف طواف الوداع
	(أما الأحكام) ففيها مسائل :	٢٣٣	
٢٢٨	(أحدها) أن يذكر ذلك قبيل غروب الشمس ويحرك الرمي قبل الغروب فيلزمه العود إلى منى	٢٣٣	(إحداهما) قال أصحابنا : من فرغ من مناسكه وأراد المقام بمكة ليس عليه طواف الوداع وهذا لا خلاف فيه سواء كان من أهلها أو غريبا
٢٢٨	(والحال الثاني) أن يذكره بعد غروب الشمس اليوم الثالث فليس عليه العود إلى منى لفوات وقت الرمي واستقر الدم في نهته	٢٣٣	(الثانية) إذا خرج بلا وداع وقلنا : يجب طواف الوداع عصى ولزمه العود للطواف بما لم يبلغ مسافة الغصن من مكة ، فإن بلغها لم يجب العود بعد ذلك
٢٢٨	(الحال الثالث) أن يذكره في اليوم الثالث قبل غروب الشمس منه	٢٣٤	(الثالثة) ليس على الحائض ولا على النفساء طواف وداع ولا دم عليها لتركه
٢٢٩	ولما يوم النحر فالأمر فيه أظهر ولا أثر للخروج فيه كما لا أثر له في الخروج في أول التشريق	٢٣٤	(الرابعة) ينبغي أن يقع طواف الوداع بعد جميع الاستغفار ويعقبه الخروج بلا مكث
٢٣٠	(فرغ) قال أصحابنا : إذا نفر من منى التفسير الأول والثاني أنصرف من جمره العقبة راكبا كما هو	٢٣٥	(الخامسة) حكم طواف الوداع حكم سائر أسواق الطواف في الأركان والشروط
٢٣٠	ويستحب إذا خرج من منى أن ينزل بالحصب	٢٣٥	(السادسة) هل طواف الوداع من جملة المناسك أم عبادة مستقلة ؟ فيه خلاف
٢٣٠	(أما الأحكام) فنقل أصحابنا إذا فرغ الحاج من الرمي ونفر من منى استحباب له أن يأتى الحصب وينزل به ويصلي به الظهر والعصر والغروب والعشاء	٢٣٦	(فرغ) قد ذكرنا أنه لا يجوز أن ينفر من منى ويترك طواف الوداع إذا قلنا بوجوبه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٣٦	(فرغ) قال صاحب البيان قال الشيخ أبو نصر في العتيد : ليس على المقيم بمكة الخارج إلى التعميم وداع لادم عليه في تركه هنا	٢٤٠	(فرغ) ذكر الحصن البصري رحمه الله في رسالته المشهورة إلى أهل مكة أن الدعاء يستجاب في خمسة عشر موضعا
٢٣٦	(فرغ) إذا طاف للوداع وخرج من الحرم ثم أراد أن يعود إليه وقلنا : دخول الحرم يوجب الإحرام قال الدارمي : يلزم الإحرام لأنه دخول جديد	٢٤١	وإن كان محرما بالمعصرة وحدها وأراد دخول مكثف ما ذكرناه للدخول في الحج
٢٣٧	(فرغ) أن قلنا : طواف الوداع واجب فترك طوفة من السبع ورجع إلى بلد لم يحصل الوداع فيلزمه الدم بكيله	٢٤١	(أما الأحكام) ففي الفصل مسائلان : (إحصاها) القارن يفعل ما يفعله المفرد للحج
٢٣٧	(فرغ) إذا حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة وأراد الحجاج النفر بعد قضاء مناسكهم فالأولى للمرأة أن تقيم حتى تطهر فتطوف إلا أن يكون عليها ضرر ظاهر في هذا	٢٤٢	(الثانية) إذا كان محسرا بالمعصرة وحدها وأراد دخول مكة فعل ما ذكره في الدخول للحج من الآداب
٢٣٧	(فرغ) قال أصحابنا : إذا حاضت الحاجة قبل طواف الإفاضة ونفر الحاج بعد قضاء مناسكهم	٢٤٣	أركان الحج أربعة الإحرام والوقوف بعرفة وطواف الإفاضة والسعي بين الصفا والمروة
٢٣٨	قال القاضي عياض المالكي : موضع الخلاف بين الشافعي ومالك في هذه المسألة إن كان الطريق آمنا ومعها محرم لها	٢٤٣	وواجباته الإحرام من الميقات والرمي وفي الوقوف بعرفة إلى الغروب والمبيت بالمزدلفة والمبيت بمنى في ليالي الرمي
٢٣٨	فلذا فرغ من طواف الوداع	٢٤٣	وفي طواف الوداع قولان (أحدها) أنه واجب (والثاني) ليس به واجب وسننه : الفصل ، وطواف القنوم والرمل والاصطباغ

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	في الطواف والسمي واستلام الركن وتقبيله ، والسمي في موضع السمي والمشى في موضع المشى ، والخطب والأفكار والأدعية	٢٤٧	(أما الأحكام) ففيها مسائل (إحداها) يستحب دخول الكعبة والصلاة فيها وأصل ما ينبغي أن يصلى ركعتين (فرغ) ينبغي لدخول الكعبة أن يكون متواضعا خاشعا خاضعا لحديث عائشة ولأنه أشرف الأرض ومحل الرحمة والأمان وينفلحها ويصلى في الموضع الذي ذكره ابن عمر
٢٤٣	وأعمال العمرة كلها أركان إلا الحلق - من ترك ركنا لم يتم نسكه ولا يتحلل حتى يأتي به ومن ترك واجبا لزمه الدم ومن ترك سنة لم يلزمه شيء	٢٤٨	(فرغ) قد سبق في باب استقبال القبلة أن مذهبنا جواز صلاة الفرض والنفل في الكعبة
٢٤٤	(وأما أحكام هذه الأقسام) فالأركان لا يتم الحج ويجزى إلا بها فلو ترك شوطا من الطوافات أو من السمي لم يصح حجه وهكذا	٢٤٨	(فرغ) يستحب الاكثار من دخول الحجر والصلاة فيه والدعاء لأنه من البيت أو بعضه
٢٤٤	وأعلم أن الترتيب شرط في هذه الأركان فيشترط تقديم الإحرام على جميعها	٢٤٨	(فرغ) إذا دخل الكعبة فليحفر كل الحفر من الاغترار بما أحدثه بعض أهل الضلالة في الكعبة المكرمة
٢٤٤	وأما الواجبات فمن ترك منها شيئا لزمه الدم ويصح الحج بدونه	٢٤٩	ذكر اسرين كانا في مهد الشرح بطلا الآن
٢٤٥	وأما العمرة فأركانها الإحرام والطواف والسمي والحلق إن جعلناه نسكا	٢٤٩	(فرغ) هذا الذي ذكرنا من استحباب دخول البيت هو فيها إذا لم يتضرر هو ولا يتضرر به أحد
٢٤٥	(وأعلم) أن المصنف جعل الحلق من الواجبات في التنبية ولم يذكره هنا في الواجبات ولا في أركان الحج والصواب أنه ركن إذا جعلناه نسكا	٢٤٩	
٢٤٥	ويستحب دخول البيت لمسا روى ابن عباس رضي الله		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٤٩	(فرع) للجالس في المسجد الحرام الاستقبال الكعبة والنظر إليها والتقرب منها وينظر إليها إيمانا واحتساب وقد جاءت آثار كثيرة في النظر إليها	٢٥٤	وما جاء في زيارة قبره ﷺ ومسجده والسلام عليه وعلى صاحبيه
٢٤٩	فرع ينبغي للحاج المعتبر أن يغتنم مدة إقامته بمكة ويكثر من الأضلاع والطواف والصلاة في المسجد الحرام	٢٥٤	واعلم أن زيارة قبره ﷺ من أهم القربات وأنجح المسامى وليكن من أول تدنوه إلى أن يرجع مستشعرا لمعظمية
٢٥٠	(المسألة الثانية) يستحب أن يشرب من ماء زمزم وأن يكثر منه ، وأن يتخلع منه	٢٥٥	وفي كتاب المدينة أن ذرع ما بين المنبر ومقام النبي ﷺ الذي كان يصلى فيه حين توفي أربعة عشر ذراعاً وشبراً
٢٥١	(فرع) قال أصحابنا : يستحب أن يشرب من نبيذ سقاية العباسي إن كان هناك نبيذ قالوا والنبيذ الذي يجوز شربه ما لم يسكر (لحدیث : فأنبأه ببناء من نبيذ فشرب الخ)	٢٥٥	وأن ذرع ما بين القبر والمنبر ثلاث وخمسون ذراعاً وشبراً دعاء زيارة القبر الشريف
٢٥١	(الثالثة) السنة إذا أراد الخروج من مكة إلى وطنه أن يخرج من أسفلها من ثنية كدى	٢٥٥	قصة الأعرابي الذي جاء القبر الشريف والتي رواها الإمام العتبي شيخ الإسلام الشافعي
٢٥١	(الرابعة) قال المصنف عن الزبير : يستحب أن يخرج ويصره إلى البيت حتى يكون آخر عهده بالبيت .	٢٥٦	(فرع) لا يجوز أن يطاف بقبره ويكره الصاق الظهـ والبطن بجدار القبر
٢٥٢	ويستحب زيارة قبر رسول الله ﷺ لما روى ابن عمر قال ﷺ « من زار قبري وجبت له شفاعتي »	٢٥٧	ويكره مسح باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه لو حضره في حياته ﷺ هذا هو الصواب
٢٥٢	حديث من زار قبري رواه البيهقي ووصفه بالنكاره	٢٥٨	(فرع) يستحب أن يخرج كل يوم إلى البقيع خصوصاً يوم الجمعة ويكون ذلك بعد السلام على رسول الله ﷺ
		٢٥٨	(فرع) ويستحب أن يزور قبور الشهداء بأحد وإنشله

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	يوم الخميس ويبدأ بالحزرة رضى الله عنه		شيثا من الإثر المعمول به من تراب حرم المدينة يخرج به إلى وطنه الذي هو خاراج حرم المدينة -
٢٥٨	(فرع) يستحب استحبها مؤكد أن نأتى مسجد قباء	٢٦١	(فرع) إذا أراد السفر من المدينة والرجوع إلى وطنه أو غيره استحب له أن يودع المسجد بركعتين ويدعو بها الحب ويأتى القبر ويعيد السلام والدعاء المذكورين في ابتداء الزيارة
٢٥٩	(فرع) يستحب أن يزور المشاهد الأثري بالمدينة وهي ثلاثون موضعا يعرفها أهل المدينة فيقصد ما قدر عليه منها	٢٦١	(فرع) مما شاع عند العامة في الشام في هذه الأزمان المنافرة ما يزعمه بعضهم أن رسول الله ﷺ قال : « من زارني وزار قبر أبي إبراهيم في عام واحد شئت له الجنة » وهذا باطل ليس هو مرويا عن النبي ﷺ
٢٥٩	(فرع) ينبغي له في مدة إقامته بالمدينة أن يلاحظ بقلبه جلالته وأنها البلدة التي اختارها الله لهجرة نبيه ﷺ واستيطانه ومدننه وتنزله الوحي	٢٦١	(فرع) اجتمع العلماء على استحب زيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه وعلى فضله
٢٥٩	(فرع) يستحب أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق على جيران رسول الله ﷺ وهم المقيمون بالمدينة من أهلها والغرباء بما أمكنه	٢٦٢	(فرع) اختلف العلماء في المجاورة بكة والمدينة فقال أبو حنيفة : تكره المجاورة بكة
٢٦٠	عن خارجة بن زيد رضى الله عنه أحد فقهاء المدينة السبعة قال : « بنى رسول الله ﷺ مسجده سبعين ذراعا في ستين ذراعا أو ذراعا في ستين ذراعا أو يزيد »	٢٦٢	وقال أحمد وآخرون : تستحب
٢٦٠	(فرع) ليس له أن يستحب	٢٦٣	(فصل) مما تدعو إليه الحاجة صفة الإمام الذي يقيم للناس المناسك ويخطب بهم وقد ذكر الإمام أنقى القضاة أبو الحسن الماوردي

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	في كتابه الأحكام السلطانية بأبى في الولاية على الحجيج	٢٦٤	إذا كان من أهل الاجتهاد (العاشر) يراعى اشباع الوقت حتى يؤمن الفوات ولا يلحقهم من الحث على السير فإذا وصلوا الميقات أهلهم للاحرام وإقامة سنه
٢٦٣	ثم قال : ويلزمه في هذه الولاية عشرة أشياء		
٢٦٣	(أحدها) جمع أناس حتى لا ينفروا		
٢٦٣	(اثنى) ترتيبهم في السير والتزول واعطاء كل واحد منهم مقادرا حتى يعرف فريق مقاده إذا سار	٢٦٥	الأحكام المختلف فيها
٢٦٣	(الثالث) يرفق بهم في السير ويسير بسير أضعفهم	٢٦٦	(أحدها) إذا فعل بعض ما يقتضى تعزيرا أو حدا فإن كان لا يتعلق بالحج لم يكن له تعزيره ولا حده
٢٦٣	(الرابع) يسلك بهم أوضح الطرق وأخصبها	٢٦٦	(الثاني) لا يجوز أن يحكم بين الحجيج فيما يتنازعون فيه مما لا يتعلق بالحج
٢٦٣	(الخامس) يرتاد لهم المياه ويوفر لهم المياه إذا قلت	٢٦٦	(الثالث) أن يفعل بعضهم ما يقتضى فدية فله أن يعرفه وجوبها ويأمره باخراجها
٢٦٣	(السادس) يحرسهم إذا نزلوا ويحوطهم إذا رحلوا حتى لا يتخطفهم مثلص	٢٦٦	وأعلم أنه ليس لأمر الحج أن يتكر عليهم ما يسوء فعله
٢٦٣	(السابع) يكف عنهم من يصدعهم عن السير بقتال إن قدر عليه أو ببذل ما إن أجلب الحجيج إليه	٢٦٧	(ثمر) يجوز أن يقال إن حج : حاج بعد تحله ولو بعد سنين وبعد وفاته أيضا ولا كراهة في ذلك
٢٦٤	(الثامن) يصلح ما بين المتنازعين ولا يتعرض للحكم إلا أن يكون قد فوض إليه الحكم وهو قائم بشروط فيحكم بينهم	٢٦٧	وأما ما روى عن القاسم ابن عبد الرحمن عن عبد الله قال : « لا يقول أحدكم إني ضرورة فإن المسلم ليس بضرورة ولا يقولون إني حاج فإن الحاج هو المحرم » فهو موقوف منقطع
٢٦٤	(التاسع) يؤدب خائبهم ولا يجاوز التفسير إلا أن يؤذن له في الحد فيستوفيه		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٦٧	والمسألة تتخرج على أن بقاء وجه الاشتقاق شرط لصديق المشتق منه أولا ؟ وفيه خلاف مشهور للأصوليين الأصح أنه شرط	٢٧٠	(فرع) أجمعوا أنه يقف عند الجمرتين الأوليين للنداء
٢٦٧	لا يقال عن حج بعد انقضائه حاج إلا مجازاً ، فلا يقال لمن ضرب بعد الضرب ضارب	٢٧٠	(فرع) فحين ترك حصاة أو حصاتين
٢٦٨	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل سبقت	٢٧٠	(فرع) يجوز له التعميل في النفر من متى في اليوم الثاني ما لم تقرب الشمس
٢٦٨	(فرع) إذا رمى حصاة فوقع على محل فتدحرجت بنفسها فوقع في المرمى أجزاءه بالاجماع	٢٧١	(فرع) يجوز لأهل مكة النفر الأول كما يجوز لغيرهم
٢٦٨	(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن أول وقت طواف الإفاضة من نصف ليلة النحر وآخره آخر عمر الإنسان	٢٧١	(فرع) طواف الوداع واجب يجب بتركه دم وقال مالك وداوود ابن المنذر هو سنة لا شيء في تركه
٢٦٨	(فرع) لا يجوز في جمرة التشريق إلا بعد الزوال وبه قال ابن عمر والحصن وعطاء الخ	٢٧٢	(فرع) مذهبنا أنه ليس على الحائض طواف الوداع
٢٦٩	(فرع) ترتيب الجمرات في أيام التشريق	٢٧٢	(فرع) إذا طاف للوداع فشرط الاعتداد به أن لا يقيم بعده لحديث « فليكن آخر عهده بالبيت »
٢٦٩	(فرع) يشترط عندنا تعريق الحصيات	٢٧٢	(فرع) إذا حاضت ولم تكن طافلت للإفاضة وقال مالك : يلزم من تكرارها الإقامة أكثر مدة الحيض
٢٦٩	(فرع) إذا تسرك ثلاث حصيات من جمرة لزمه دم	٢٧٣	باب القوات والإحصار
٢٦٩	(فرع) أجمعوا على الرمي عن الصبي الذي لا يقدر على الرمي لصغره	٢٧٣	ومن أحرم بالحج ولم يقف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد ناته الحج ويلزمه أن يتحلل بأعمال عمرة وهي الطواف والسعي والحلق

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٧٥	قال أصحابنا : وإذا نحل بأعمال العمرة لا ينقلب حجه ولا تجزئه عن عمرة الإسلام	٢٧٨	دم للفوات ، ودم للقران الفات
٢٧٥	قال الشافعي والأصحاب : ومن نحل يلزمه القضاء		(فرع) كما أن العمرة تابعة للحج للفوات في حق القارن فهي أيضا تابعة له في الإدراك في حق القارن
٢٧٥	وفي وجوب القضاء على الفور في السنة التالية وجهان	٢٧٨	(فرع) لو أراد صاحب الفوات استدامة إحرامه إلى السنة الآتية لم يجز لأنه يصير محرما بالحج في غير أشهره
٢٧٦	(فرع) قال أصحابنا : لا فرق في الفوات بين المعذور وغيره لكن يفرقان في الإثم	٢٧٨	(فرع) قال ابن المزيان : صاحب الفوات له حكم من تحل التحلل الأول لأنه لما فاته الوقوف سقط عنه الرسم فإن وطئ لم يفسد إحرامه
٢٧٦	(فرع) إذا أحرم بالعمرة في أشهر الحج وفرغ منها ثم أحرم بالحج ففاته لزمه قضاء الحج دون العمرة	٢٧٩	(فرع) لو انسد حجه بالجماع ثم فاته قال الأصحاب عليه ضمان ، دم للانسداد وهو بئنة ودم للفوات وهو شاة
٢٧٦	(فرع) هذا الذي سبق كله فيمن أحرم بالحج وحده وفاته ، فأما من أحرم بالعمرة فلا يتصور فواتها	٢٨٠	(فرع) في مذاهب العلماء وعن الأسود سألت عمر عن رجل فاته الحج قال : يهل بعمرة وعليه الحج
٢٧٦	وأما من أحرم بالحج والعمرة ففاته الوقوف فإن العمرة تذهب بذهب الحج وفوات بفواته لأنها مندرجة فيه وتابعة له	٢٨١	وإن أخطأ الناس الوصف فوقفوا في اليوم الثامن أو العاشر لم يجب عليهم القضاء
٢٧٦	ولأنه إحرام واحد فلا يتبعض حكمه	٢٨١	وإن غلطوا في المكان بأن قتلوا بغير أرض عرفات يظنونها عرفات لم يجزهم بلا خلاف
٢٧٧	قال أصحابنا : وعليه القضاء قارنا ، ويلزمه ثلاثة دماء :		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٨٢	قال أصحابنا لو شهد واحد أو جماعة برؤية هلال ذي الحجة فردت شهادتهم لزم الشهود الوقوف في اليوم التاسع عندهم والناس يفتنون بعده	٢٨٦	ويجوز للمحرم بالمرءة التحلل عند الإحصار بلا خلاف
٢٨٢	فإن اقتصر وقوف الشهود على الوقوف مع الناس لم يصح وقوف الشهود بلا خلاف عندنا	٢٨٧	قال أصحابنا : وحيث قاتلوا المسلمين أو الكفار فلم يلبس الدروع والمفائر وعليهم الفدية كمن لبس لحر أو برد
٢٨٢	وقال محمد بن الحسن : يلزمهم الوقوف مع الناس وإن كانوا يعتقدونه العاشر	٢٨٧	(فرع) هذا الذي ذكرناه هو فيها إذا صدقهم ولم يجدوا طريقا آخر لها إن وجدوا طريقا غيره لا ضرر في سلوكها لم يكن لهم التحلل
٢٨٢	(فرع) قال الروياني : قال والذي رحمه الله : إذا أحرم الناس بالحج في أشهر الحج بالاجتهاد فبان الخطأ في الاجتهاد خطأ عاما فني انعتاد الأحرام بالحج وجهان	٢٨٨	(والثاني) يلزمه القضاء كما لو سلكه ابتداء ففاته بضلال في الطريق ونحوه
٢٨٢	(أحدهما) ينعقد كذا لو وقفوا في اليوم العاشر غلطا	٢٨٨	(فرع) قال أصحابنا : إذا لم يتحلل بالإحصار حتى فاته الحج فحيث قلنا : لا قضاء عليه يتحلل وعليه دم الإحصار ، وحيث أوجبنا القضاء فإن كان قد زال العدو وأبكته وصول الكعبة لزمه قصدها
٢٨٢	(والثاني) لا ينعقد حجا ويتعدت عمرة	٢٨٨	(فرع) إذا تحلل الحاج مان لم يزل الإحصار فله الرجوع إلى وطنه
٢٨٢	(فرع) في مذاهب العلماء في القلط والوقوف	٢٨٩	(فرع) قال أصحابنا : إذا قال العدو الصائون بعد صدقهم : قد آمناكم وخلينا لكم الطريق ، فإن وثقوا بقولهم فأمّنوا غرهم لم يجز التحلل لمن لم يكن تحلل لا صد ، وإن خالفوا غرهم فلمهم التحلل
٢٨٣	ومن أحرم فاحصره العدو فإن كان العدو من المسلمين فالأولى أن يتحلل ولا يقاتله لأن التحلل أولى من قتال المسلمين		
٢٨٣	معنى الإحصار لغة ونقها بحث من الفخر الرازي مستوفى بحجج العلماء وبخاصة الإمام الشافعي		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٨٩	وإن أحصره العدو عن الوقوف أو السعي	٢٩٢	الحديبية بسبب صد المشركين ثابت في الصحيحين (أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : لا فرق في جواز التحلل بالاحصار بين أن يكون قبل الوقوف أو بعده
٢٨٩	وفي القضاء قولان :	٢٩٢	قال أصحابنا : وإذا كان حصره قبل الوقوف واتسم على إحرامه حتى فاته الحج
٢٨٩	(أحدها) يجب عليه ، لأنه فاته الحج فأنشبه إذا أخطأ الطريق لو أخطأ	٢٩٢	وإن كان الإحصار بعد الوقوف فإن تحلل غذاكوهل له البناء على ما مضى إذا زال الإحصار ؟
٢٩٠	(والثاني) لا يجب عليه لأنه تحصل من غير تفريط فلم يلزمه القضاء كما لو تحلل بالاحصار	٢٩٣	ولو صد عن عرفة ولم يصد عن مكة قال البندنجي والروياتي : نص عليهما في الأم لزمه دخول مكة ويتحلل بعمره
٢٩٠	وإن كان عائدا للهدى ففيه قولان	٢٩٣	(فرع) من تحلل بالاحصار لزمه دم وهو شاة وسبق بيانه في آخر باب ما يجب بمحظورات الإحرام
٢٩٠	(أحدها) لا بدل للهدى لقوله عز وجل : « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى »	٢٩٥	قال المصنف والأصحاب : أما وقت التحلل فينظر إن كان واجدا للهدى ذبحه ونسوى التحلل منذ ذبحه وهذه النية شرط
٢٩٠	(والثاني) له بدل لأنه دم يتعلق وجوبه بإحرام مكان له بدل كتم التمتع	٢٩٦	(فرع) قال المصنف والأصحاب : الحصر ضريان عام وخاص فالعام سبق حكمه والخاص هو الذي يقع لواحد أو شرذمة من الرفقة
٢٩١	فإن قلنا : إنه مخير فهو بالخيار بين صوم ندية الأذى وبين إطعامها		
٢٩١	وإن كان الحصر خاصا بأن يمنعه غريمه ففيه قولان		
	(أحدها) : لا يلزمه القضاء كما لا يلزمه في الحصر العام		
٢٩١	(والثاني) يلزمه لأنه تحلل قبل الاتيان بسبب يختص به فلزمه القضاء		
٢٩١	حديث تحلل النبي ﷺ في		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٩٦	(فرع) إذا تحلل الحصر قال الشافعي والمصنف والأصحاب : إن كان نسكه تطوعاً فلا قضاء	٢٩٨	في الفصل بمسألتان
٢٩٧	قال الروياني : هذا الخلاف مبنى على أنه لو حبس واحد منهم فهل يستقر عليه ؟ فيه قولان أصحهما : لا يستقر	٢٩٨	(إحداهما) الحصر نوعين علم وخاص
٢٩٧	(فرع) ذكرنا أن من تحلل بالاحصر لزمه الدم وهذا متفق عليه عندنا	٢٩٩	(الثانية) في الإحصار بالمرض وقد ثبت فيه أحاديث كثيرة فينبغي تقديمها
٢٩٧	(فرع) قال المصنف والأصحاب : يجوز التحلل من الأحرام الفاسد كما يجوز من الصحيح وأولى	٣٠١	(أما حكم المسألة) فقال أصحابنا : إذا مرض المحرم ولم يكن شرط التحلل فنبس له التحلل بلا خلاف
٢٩٨	قال الروياني وغيره : لو أحصر بعد الوقوف بعرفات ومنع ما سوى الطوائف والسمعى	٣٠٢	ولو شرط أن يقلب حجه مرة عند المرض
٢٩٨	(فرع) لو انسند حجه بالجماع ثم أحصر فتحل ثم زال الحصر والوقت واسع فأمكنه الحج من سنته لزمه أن يقضى الفاسد من سنته	٣٠٣	قال أصحابنا : فإذا وجد المرض هل يصير حلالاً بمجرد وجوده أم يشترط إنشأؤه كالحصر
٢٩٨	(فرع) لو انسند حجه بالجماع ثم أحصر فتحل ثم زال الحصر والوقت واسع فأمكنه الحج من سنته لزمه أن يقضى الفاسد من سنته	٣٠٤	(فرع) إذا صححنا اشتراط التحلل بالمرض ونحوه فأنما ينفع الشرط ويجوز التحلل به إذا كان مقترناً بإحرامه
٢٩٨	(فرع) لو أحصر في الحج أو العمرة فلم يتحلل وجامع لزمته البدنة والقضاء خلاف الصائم المسافر إن ترخص بالجماع لا كفارة عليه	٣٠٤	(فرع) مما استدل به أصحابنا لجواز اشتراط التحلل بالمرض ومسحة الشرط أنه لو نفر صوم يوم أو أيام بشرط أن يخرج منه بقدر صح الشرط
٢٩٨	ومن أحرم فأحصره فريسه وحبسه ولم يجد ما يقضى دينه فله أن يتحلل لأنه يشق	٣٠٥	(فرع) ذكرنا أن إمام الحرمين تأول حديث شعبة أنه يحمل على أن (محلى حيث حبستنى بالموت)

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٠٤	(فرع) قال أصحابنا : التحلل بالرضى ونحوه إذا ما صححناه له حكم التحلل بالاحصاء	٣٠٩	الحج ، وتقتصر رأسها أو ثلاث شعرات (فرع) ليس للأمة المزوجة الأحرام إلا بالذن السيد والزوج جميعا بلا خلاف لأن لكل واحد منهما حقا
٣٠٥	(فرع) قال إمام الحرمين والغزالي في الوسيط قال النبي ﷺ لضباعة الأسلمية (استمرطى أن محلى حيث حبستني)	٣٠٩	(فرع) قال الدارمي : إذا أحرمت في العدة فإن كانت رجعية فلم يراجعها فليس له تحليلها وله منهما من الخروج
٣٠٥	وإن أحرمت العبد بغير إذن المولى جاز للمولى أن يحلله لأن منفعتة مستحقة له فلا يملك إبطالها بغير رضاه	٣١٠	(فرع) لو أذن لزوجته في الأحرام ثم رجع عن الإذن أو اختلفا فأدعت الأذن وأنكره ففيه التفصيل الذي قدمه الشارح
٣٠٦	وإن أحرمت المرأة بغير إذن الزوج فإن كان في تطوع جاز له أن يحلها	٣١٠	(فرع) إذا أرادت الحج قال الماوردي والمصنف وغيرهما : إن كان الحج فرضا جاز لها الخروج مع زوج أو محرم أو نسوة ثقات
٣٠٦	أما الأحكام فقال أصحابنا : ينبغي للمرأة أن لا تحرم بغير إذن زوجها ، ويستحب له أن يحج بها	٣١٠	ويجوز مع امرأة ثقة قال الموردي : ومن الأصحاب من قال : إن كان الطريق أمانا لا يخاف خلوة الرجال بها جاز خروجها بغير محرم
٣٠٧	فإن أحرمت بحج الإسلام بغير إذنه قال أصحابنا : إن قلنا : ليس له منعها من الابتداء فليس له تحليلها	٣١٠	بها جاز خروجها بغير محرم
٣٠٧	وإن قلنا : له منعها فعل له تحليلها فيه قولان مشهوران	٣١١	(فرع) قد ذكرنا تفصيل مذهبنا في حج المرأة وذكرنا أن الصحيح أنه يجوز لها في سفر حج القسرس أن تخرج مع نسوة ثقات أو امرأة ثقة
٣٠٨	(فرع) قال أصحابنا : حيث أبنا له تحليلها لا يجوز لها أن تتحلل حتى يأمرها نأذا أمرها تحلل تحلل المحصر سواء فتدبج الهدى وتنوى عنده الخروج من	٣١١	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١٢	واحتج أصحابنا بحديث عدي بن حاتم قال : بينما أنا عند النبي ﷺ إذ أتى رجل فشكا إليه الفاقة ثم أثاء آخر فشكا تملع السبيل فقال : يا عدي هل رأيت الحيرة ؟ قلت لم أرها وقد أثبتت منها	٣١٦	(فرع) قال أصحابنا : من عليه دين حال وهو موسر يجوز لمستحق الدين منعه من الخروج إلى الحج وحسه
٣١٢	قال ﷺ : فإن طال بك حياة لثرين الظلمينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف السكينة لا تخاف إلا الله	٣١٦	(فرع) حيث جوزنا تحليل الزوجة والولد فتحللا فلهما حكم المتحلل بحصر خاص
٣١٤	وإن أحرم الولد بغير إذن الأبوين	٣١٦	(فرع) قال إمام الحرمين وغيره : قول الأصحاب للسيد تحليل العبد ولزوج تحليل الزوجة وللوالد تحليل الولد ، هذا كله مجاز إذا أحرم وشرط التحليل لفرض صحيح مثل أن
٣١٤	(أما الأحكام) فقال أصحابنا من كان له أبوان أو أحدهما استحب أن لا يحرم إلا بالأبوين أو إذن الحى منهما	٣١٦	يشترط أنه إذا مرض تحلل أو إذا ضاعت نفقته تحلل
٣١٥	(فرع) قال أصحابنا : حيث جوزنا لهما تحليله فهو كتحليل الزوجة فيؤمر الولد بأن يتحلل بما يتحلل به المحصر من النية والذبح والحلق	٣١٨	إذا أحرم ثم ارتد ففيه وجهان (أحدهما) يبطل إحرامه (والثاني) لا يبطل كما لا يبطل بالجنون والموت
٣١٥	(فرع) تحليل الولد من العبرة ومنعه منها كالحدج	٣١٨	(فصل) في مسائل من مذاهب العلماء في الإحصار .
٣١٥	(فرع) إذا أراد الولد السفر لطلب العلم فإنه يجوز بغير إذن الأبوين ، وكذلك السفر للتجارة لأن الغالب فيها السلامة	٣١٨	(فرع) إذا أحرم بالعمرة فأحصر فله التحلل عندنا وعند الجمهور
٣١٥	وفي تعلم فرض الكفالية وجهان	٣١٨	(فرع) يجوز عندنا التحلل بالإحصار قبل الوتوف ويعد سواء أحصر عن الكعبة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	نقط أو عن عرفات فقط أو عنهما		من أهدى شيئا من الإبل والبقر أن يشعره ويقاده فيجمع بين الإقرار والتقليد
٣١٩	(فرع) ذبح هدى الإحصار حيث أحصر سواء كان في الحرم وغيره	٣٢٢	(فرع) قد ذكرنا أنه يستحب كون الشعار في صفحة السنم اليمى نص عليه الشافعى وانفق عليه الأصحاب
٣١٩	(فرع) إذا تحلل بالإحصار فإن كان حجه فريضا بشى كما كان قبل هذه السنة	٣٢٣	(فرع) قال الماوردى قتل الشافعى : فإن لم يكن للبقرة والبدنة سنم أصر موضع سنماها
٣١٩	(فرع) يجوز للمكى التحلل إذا أحصر عن عرفات	٣٢٣	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الأشعار والتقليد في الإبل والبقر
٣١٩	(فرع) ذكرنا أن الأصح عندنا أنه نه منع زوجته من حجة الإسلام		
٣٢٠	باب الهدى		
	يستحب أن قصد مكة حاجا أو معتبرا أن يهدى إليها من بهيمة الأنعام ويحصره ويلبسه	٣٢٤	(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الأشعار في صفحة السنم اليمى
٣٢٠	(أما الأحكام) فاتفقوا على أنه يستحب أن قصد مكة بحج أو عمرة أن يهدى هديا من الأنعام	٣٢٤	(فرع) ذكرنا أن مذهبنا إشعار البقر مطلقا فإن كانت له سنم أشعرت وإلا فلا إشعار
٣٢١	(فرع) يستحب أن يكون الهدى معه من بلده		(فرع) مذهبنا تقليد الفهم للأحاديث السابقة وقال أبو حنيفة ومالك : لا يستحب
٣٢١	فإن كان من الإبل والبقر فالمستحب أن يشعرها في صفحة سنماها الأيمن	٣٢٥	(فرع) يستحب قتل ثلاث الهدى لحديث عائشة
٣٢١	ويقلدها ثعلبين لحديث ابن عباس	٣٢٥	(فرع) إن قلد الهدى وأشعره لم يضر هديا واجبا على المذهب بل يبنى سفة
٣٢١	(أما الأحكام) فاتفق الشافعى والأصحاب على أنه ليس		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٢٥	(فرع) إذا قلد هديه وأشعره لا يصير محرما بذلك وإنما يصير محرما بنيه الإحرام	٢٢١	فيتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره ولو ولدت التي عينها بالفطر أو الهدى تبعا ولدها بلا خلاف
٢٢٦	(فرع) السنة أن يقتل هديه ويشعره عند إحرامه	٢٢٢	(الرابعة) إذا كان لبن الهدى أو الأضحية المنفثورين قدر كفاية الولد لا يجوز حلب شيء منه
٢٢٦	(فرع) قال الشافعي : ويجزى في الهدى الذكور والأنثى لأن المقصود اللحم والذكر أكثر لحما وأجود ويفارق الزكاة حيث لا يجزىء الذكر	٢٢٣	(الخامسة) قال أصحابنا : إن كان في بقاء صوف الهدى المنثور مصلحة لدفع ضرر حر أو برد أو نحوهما
٢٢٧	فإن كان تطوعا فهو باق على ملكه وتصرفه إلى أن ينحر ، وإن كان نفرا زال عنه ملكه وصار للمساكين	٢٢٣	(السادسة) إذا احصر ومعه الهدى المنثور أو المتطوع فيجوز نحر الهدى هناك كما ينحر هدى الإحصار هناك
٢٢٩	(أما الأحكام) ففيها مسائل	٢٢٣	(السابعة) أن تلف الهدى المنثور أو الأضحية المنثورة قبل المحلل بتفريط الزمه ضمانه
٢٢٩	(إحداها) إذا كان الهدى تطوعا فهو باق على ملكه وتصرفه فله ذبحه وأكله وبيعه	٢٢٤	(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا نحر هديا معينا زال ملكه عنه ولم يجز له بيعه
٢٣٠	(فرع) لا يجوز إجارة الهدى والأضحية المنثورين لأنها بيع للمنافع	٢٢٤	(فرع) في مذاهب العلماء في ركوب الهدى
٢٣٠	(المسألة الثانية) يجوز ركوب الهدى والأضحية المنثورين ويجوز أركابهما بالعمارة	٢٢٤	(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا نحر هديا معينا سلبا لم تعيب لا يلزمه إيداله
٢٣١	(الثالثة) إذا ولد الهدى أو الأضحية المتطوعة بهما فالوليد ملك له كالأم	٢٢٤	(فرع) ذكرنا أن المشهور

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	من مذهبنا جواز نرب ما فضل من لبن الهدى عن الولد	٣٣٩	(والوجه الثاني) وهو الصحيح أنه لا يلزمه شيء من ماله لعدم تنصيره
٣٣٤	وإن عطب وخاف أن يهلك نحره وغيب نعله في نفسه وضرب به صفحته	٣٤٠	(الثالثة) إذا اشترى هديا ثم نذر إهداءه ثم وجد به عيبا لم يجز له رده بالميب لأنه تعلق به حق لله تعالى فلا يجوز إيطاله
٣٣٥	وإن اتلفها لزمه الضمان لأنه اتلف مال المسلمين		(فرع) إذا قال : جعلت هذه الشاة أو البينة ضحية أو نذرا أن يضحي بشاة أو بفنة عينها فماتت قبل يوم النحر أو سرق قبل نمكته من ذبحها فلا شيء عليه
٣٣٦	(أما الأحكام) ففيها مسائل :	٣٤١	(فرع) إذا جعل شاة أضحية أو نذر الضحية بشاة معينة ثم ذبحها قبل يوم النحر لزمه التصديق بلحمها ، ولا يجوز له أكل شيء منه
٣٣٦	(إحداهما) إذا عطب الهدى في الطريق وخاف هلاكه قال أصحابنا : إن كان تطوعا فله أن يفعل به ما شاء من ذبح وبيع وأكل وإطعام وتركه وغير ذلك	٣٤٢	وإن كان في ذمته عدى معينة بالتنوق هدى معين
٣٣٧	(فرع) قد ذكرنا أنه إذا عطب الهدى المنذور فلم يفتحه حتى هلك ضيمته وأن أكله ضيمته	٣٤٤	ولو عطب هذا الهدى المتعين قبل وصوله الحرم فنصره رجع الواجب إلى ذمته
٣٣٨	(المسألة الثانية) إذا تلف المهدى الهدى لزمه ضيمته بأكثر الأمرين من قيمة مثله	٣٤٦	(فرع) في شلال الهدى الأضحية وفيه مسائل
٣٣٩	أما إذا تلفه اجنبى فلا يلزمه إلا القيمة	٣٤٦	(إحداهما) إذا ضل هديه أو أضحيته المتطوع بهما لم يلزمه شيء لكن ذبحه مستحب إذا وجد
٣٣٩	وإن لم يجد بالقيمة ما يصلح هديا فوجهان	٣٤٧	(الثانية) الهدى المعين
٣٣٩	(أحدهما) أنه يلزم المهدى أن يشم إلى القيمة من ماله ما يحصل به هدى لأنه أنزله	٣٤٨	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	بالنذر أولا إذا ضل بغير تقصيره لم يلزمه ضمانه	٢٤٩	(فرع) في بيان الأيام المعلومات والمعدودات
٢٤٧	قال أصحابنا : وتأخير الذبح إلى مضي أيام التشريق بلا عذر تقصير يوجب الضمان	٢٥٠	قال صاحب البیان : اتفق المسلماء على أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق وهي ثلاثة بعد يوم النحر
٢٤٨	(فرع) لو عين شاة عن هدى أو أضحية في ذمته وقلنا : يتعين مضمي بأخرى عما في ذمته	٢٥٠	وأما الأيام المعلومات لمذهبنا أنها العشر الأوائل من ذي الحجة إلى آخر يوم النحر باب الأضحية
٢٤٨	(فرع) لو عين من عليه كفارة عبدا عنها لم ينعينه وجهان	٢٥٢	قال الجوهري : قال الأصمعي : في الأضحية أربع لغات : أضحية بضم الهمزة وإضحية بكرها وجمعها أضاحي بشدائد الياء وتخفيفها والثالث ضحية ، وجمعها ضحايا
٢٤٨	(فرع) في وقت ذبح الهدى طريقتان أحدهما أنه يختص بיום النحر والتشريق		
٢٤٩	(فرع) قال أصحابنا : إذا كان مع المعتذر هدى فإن كان تطوعا بأن لم يكن متمتعا أو متمتعا لا دم عليه نفقصد شرط من شروط وجوب الدم فالمستحب أن يذبح هديه عند المروة لأنه موضع تحلله	٢٥٢	(الرابع) أضحاء وجمعها أضحي كإطاة وأطى وبها سمى يوم الأضحي
		٢٥٢	وفي الأضحي لغتان التذكير لغة تيس والثاني لغة تميم
		٢٥٢	الأضحية سنة لحديث ولأن أبا بكر وعمر كانا لا يضحيان
٢٤٩	(فرع) يستحب لمن معه هديان واجب وتطوع أن يبدأ بذبح الواجب	٢٥٢	(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب التضحية سنة مؤكدة وشعار طاهر ينبغي للقادر عليها المحافظة عليها
٢٤٩	(فرع) إذا ذبح الهدى والأضحية فلم يفرق لحمه حتى تغبر وأنن قال الشافعي في مختصر الحج أعاد ، وقال في القديم عليه قيمته	٢٥٢	قال الروياني : لو قال : إن أشترت شاة فله على أن أجعلها ضحية فهو نذر مضمون في الذمة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٥٢	(فرع) قال الشافعي في البويطي : الأضحية سنة على كل من وجد السبيل من المسلمين من أهل المذاهب والقرى وأهل السفر وانحضر والحج بنى وغيرهم من كان معه هدى ومن لم يكن معه هدى	٢٥٨	قال أصحابنا : فإن ضحى قبل الوقت لم تصح التضحية بلا خلاف بل تكون شاة لحم
٢٥٢	(فرع) قال أصحابنا : التضحية سنة على الكعبة في حق أهل البيت الواحد فإذا ضحى أحدهم حصل سنة التضحية في حقهم	٢٥٩	(فرع) قال السدازني : لو قتلوا بعرفات في اليوم العاشر فلما حسبت أيام التشريق على الحقة لا على حساب وقوفهم
٢٥٤	(فرع) في مذاهب العلماء في الأضحية ذكرنا أن مذهبنا أنها سنة مؤكدة في حق الموسر ولا تجب عليه ويدخل وقتها إذا مضى بعد دخول وقت صلاة الأضحية قدر ركعتين وخطبتين	٢٥٩	(فرع) في مذاهب العلماء في وقت الأضحية مذهبنا أنه يدخل وقتها إذا طلعت الشمس يوم النحر
٢٥٧	(أما الأحكام) فقال أصحابنا : يدخل وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم النحر	٢٦٠	(فرع) أيام نحر الأضحية يوم النحر وأيام التشريق
٢٥٨	وأما آخر وثنتين فاتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يخرج وقتها بغروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق وانفقوا على أنه يجوز ذبحها في هذا الزمان ليلا ونهارا	٢٦١	(فرع) مذهبنا جواز الذبح ليلا ونهارا في هذه الأيام جائز لكن يكره ليلا وهو الأصح
٢٥٨	لكن يكره الذبح ليلا في غير الأضحية وفي الأضحية أشد كراهة	٢٦٢	(فرع) إذا فاتت أيام التضحية ولم يضح التضحية المنذورة لزمه ذبحها قضاء
		٢٦٢	ومن دخلت عليه عشر ذي الحجة وأراد أن يضحي فالتسحب أن لا يخلق شعره ولا يقلم أظفاره حتى يضحي
		٢٦٢	(أما الأحكام) فقال أصحابنا : من أراد التضحية لم يدخل عليه عشر ذي الحجة كره أن يقلم شيئا من أظفاره وأن يخلق شيئا من شعر رأسه ووجهه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٦٣	قال أصحابنا : الحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء ليعتق من النار ، وقيسل التشبه بالحرم	٣٦٦	(فرع) في مذاهب العلماء في سن الأضحية
٣٦٣	(فرع) مذهبا أن إزالة الشعر والظفر في العشر لمن أراد التضحية مكروه كراهة تنزيه حتى يضحي	٣٦٧	(فرع) إن قيل : ظاهر حديث جابر أن الجذعة من الضأن لا تجزئ إلا إذا عجز عن المسفة
٣٦٣	وقال مالك وأبو حنيفة لا يكره	٣٦٧	قلنا : هذا مما يجب تأويله لأن الأمة مجمعة على خلاف ظاهرة
	وقال سعيد بن المسيب وربيعه وأحمد وإسحاق وداود يحرم	٣٦٧	والبدنة أفضل من البقر لأنها أعظم
٣٦٤	ولا يجزئ في الأضحية إلا الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم لقول الله تعالى : « ليذكروا اسمي على ما رزقهم من بهيمة الأنعام »	٣٦٧	والبقرة أفضل من الغنم
٣٦٤	(أما الأحكام) فشروط المجزئ في الأضحية أن يكون من الأنعام هي الإبل البقر والغنم	٣٦٧	والشاة أفضل من مشاركة سبعة
٤٦٥	ثم الجذع ما استكمل سنة على أصح الأوجه وأما التي من الإبل فما استكملت خمس سنين ودخل في السادسة	٣٦٨	(أما الأحكام) ففيها مسائل : (إحداهما) البدنة أفضل من البقرة والبقرة أفضل من الشاة والضأن أفضل من المعز وجذعة الضأن أفضل من ثنية المعز
٤٦٥	وأما التي من البقر فهو ما استكمل سنتين ودخل في الثالثة	٣٦٨	(الثانية) التضحية بشاة أفضل من المشاركة بسبع بدنة أو بسبع بقرة وسبع من الغنم أفضل من بدنة أو بقرة
٣٦٦	(فرع) لا تجزئ من المتولد من الظباء والغنم لأنه ليس من الأنعام	٣٦٨	(الثالثة) يستحب التضحية بالأسمن
		٣٦٩	(الرابعة) أفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم البلقاء وهي التي بعضها

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	أبيض وبعضها أسود ثم السوداء	٢٧٤	(الرابعة) لا تجزئ العمياء ولا العموراء التي ذعبت حدقتها وكذا إن بقيت حدقتها
٢٦٩	(فرع) يصح التضحية بالذكر وبالأشئ بإجماع وفي الأفضل منها خلاف	٢٧٤	(الخامسة) العجفاء التي ذهب مخها من شدة هزالها لا تجزئ ولا خلاف
٢٦٩	(فرع) تجزئ الشاة عن واحد ولا تجزئ عن أكثر من واحد لكن إذا ضحى واحد من أهل البيت تأدى الشعار في حق جميعهم	٢٧٤	(السادسة) ورد النهى عن الثولاء وهي المجنونة التي تسليد ولا ترعى إلا ثيلها فتعزل فلا تجزئ بالانفاق
٢٧٠	(فرع) في مذاهب العلماء	٢٧٤	(السابعة) يجرء الفحل وإن كثر نزوانه والأشروان كثر ولادتها ولم يطب لحصها إلا إذا انتهيا إلى العجف اللبن
٢٧٠	مذهبنا أن أفضل التضحية بالبدنة ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز وبه قال أبو حنيفة وأحمد ودأود	٢٧٥	(الثامنة) لا تجزئ مقطوعة الأذن فإن قطع منها شيء ولا بين وبقي مثليا لم يمنع على الأصح
٢٧١	(فرع) يجوز أن يشترك سبعة في بدنة أو بقرة للتضحية سواء كانوا كلهم أهل بيت واحد أو متفرقين ولا يجزئ ما فيه عيب ينقص اللحم كالعموراء والعجفاء التي لا تلحق القطيع في المرعى	٢٧٥	(التاسعة) لا يمنع الكى في الأذن وغيرها على المذهب (العاشرة) لا تجزئ التي أخذ الذئب مقدارا بينا من فخذها بالإسالة إليه ولا يمنع قطع الفلقة اليسيرة من عضو كبير
٢٧٢	(أما الأحكام) ففيه مسائل: (إحداهما) لا تجزئ التضحية بما فيه عيب ينقص اللحم كالريضة فإن كان مرضها يسيرا لم يمنع الأجزاء	٢٧٥	(الخادية عشرة) يجزئ الموجه والخصي
٢٧٢	(الثانية) الجرب يمنع الأجزاء	٢٧٦	(الثانية عشرة) تجزئ التي لا قرن لها ومسكورة سواء دس قرنها أم لا
٢٧٢	(الثالثة) العرجاء إن اشتد عرجها بحيث تسبقها المشاة إلى الكلا الطبيب	٢٧٦	(الثالثة عشرة) تجزئ ذاهبة بعض الأسنان فإن

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	انكسرت جميع أسنانها أو تناثرت فقد أطلق اليغوى وآخرون أنها لا تجزئ	٢٨١	والأصحاب : يستحب أن يذبح هديه وأضحيته بنفسه (فرع) قال أصحابنا : والنية شرط لصحة التضحية
٢٧٦	(الرابعة عشرة) قال أصحابنا : العيوب ضربان ضرب يمنع الأجزاء وضرب لا يمنعه لكن يكره	٢٨١	(فرع) لا تصح تضحية عبد ولا مستولدة ولا مدبر عن نفسه
٢٧٧	قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : كل ما يوجد في كتاب البيان منسوبا إلى المسعودي فإنه غير صحيح النسبة إليه ، وإنما المراد به صاحب الأمانة أبو القاسم الغوراني	٢٨٢	(فرع) لو شحى عن غيره بغير إذن لم يقع عنه (فرع) أجمعوا على أنه يجوز أن يستنبح في ذبح أضحيته مسلما
٢٧٨	قال أصحابنا : ولو أفسار إلى ظبية وقال : جعلت هذه أضحية فهو لغو لا يلزم به شيء بلا خلاف ، لأنها ليست من جنس الضحايا	٢٨٢	والمستحب أن يوجه الذبيحة إلى القبلة
٢٧٨	(فرع) العيوب ستة أقسام : عيب الأضحية والهسدي والمعتقة وعيب المبيع والمستأجرة وأحد الزوجين ورقية الكتارة والغرة الواجبة في الجنين	٢٨٢	(أما الأحكام) فمقتضود الفصل ببيان آداب الذبح وسننه وفيه مسائل
٢٧٩	(فرع) في مذاهب العلماء في عيوب الأضحية	٢٨٢	(إحداهما) يستحب تحديد السكين وأراحة الذبيحة
٢٨٠	والمستحب أن يضحي بنفسه لحديث أنس أن النبي ﷺ ضحي بكششين أملاحين ووضع رجله على صفاحهما	٢٨٢	(الثانية) يستحب إمرار السكين بقوة وتحامل ذهابا وعودا ليكون لرجم وأسهل
٢٨٠	(أما الأحكام) فقال الشافعي	٢٨٢	(الثالثة) استقبال الذابح القبلة وتوجيه الذبيحة إليها هذا مستحب في كل ذبيحة
		٢٨٤	(الرابعة) النسبة مستحبة عند الذبح والرمي إلى الصيد وارسال الكلب ونحوه فلو تركها عبدا أو سهوا حلت الذبيحة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٨٥	واعلم أن الذبح للمعبود وباسمه نازل منزلة السجود وكل واحد منهما من أنواع التعظيم والعبادة المخصوصة بالله تعالى	٢٩٥	قال الرافعي : يجوز أن يذبح من لحم الأضحية وكان ادخلها فوق ثلاثة أيام منها عنه ثم أن رسول الله ﷺ فيه
٢٨٥	إذا قال الذابح : بسم الله واسم محمد وأراد أذبح باسم الله وأبورك باسم محمد فينبغي أن لا يحرم	٢٩٦	(فرع) في مذاهب العلماء في الأكل من الأضحية والهدى الواجبين
٢٨٦	(فرع) قال ابن كج : من ذبح شاة وقال : أذبح لرضاء فلان حلت الذبيحة	٢٩٦	(فرع) الأكل من أضحية التطوع وعديه سنة ليس بواجب
٢٨٦	(فرع) يستحب مع التسمية على الذبيحة أن يمسى على رسول الله ﷺ عند الذبح	٢٩٧	(فرع) قال ابن المزيان : من أكل بعض الأضحية وتصدق ببعضها هل يشاب على جميعها
٢٨٧	(فرع) يستحب أن يقول عند التضحية مع التسمية اللهم منك وإليك تقبل مني	٢٩٧	ولا يجوز بيع شيء من الهدى والأضحية نذرا كان أو تطوعا
٢٨٧	(فرع) في مذاهب العلماء في التسمية على ذبح الأضحية وغيرها من الذبائح وعلى إرسال الكلب وغيرها إلى الصيد	٢٩٨	(فرع) قال أصحابنا : لا يكفي التصديق بالجلد إذا قلنا بالمذهب : إنه يجب التصديق بشيء من اللحم لأن المقصود وهو اللحم
٢٩٠	(فرع) في مذاهبهم في مسائل مما سبق	٢٩٨	ويجوز أن يتنفع بجلدها فيصنع منه الثعلب والخفاف والفراء لحديث عائشة رضي الله عنها « دف ناس من أهل البادية حضرة الأضي »
٢٩٠	وإذا نحر الهدى أو الأضحية	٢٩٩	(أما حكم المسألة) فنسأل الشافعي والأصحاب يجوز أن يتنفع بجلد الأضحية بجميع وجوه الانتفاع
٢٩٠	وإذا نحر الهدى أو الأضحية نظرت فإن كان تطوعا فالمستحب أن يأكل منه		
٢٩٠	وأما النحر الذي يجوز أن يؤكل منه وجهان		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٩٩	(فرع) إذا أعطى الجزار شيئا من لحم الأضحية أو جلدها فإن أعطاه لجزارته لم يجز وإن أعطاه أجرته ثم أعطاه اللحم لسكونه فغيرا جاز	٤٠٣	(السادسة) الأفضل أن يضحي في داره بمشهد أهله
٣٩٩	ويجوز أن يشترك السبعة في بدنة ، وفي بقرة	٤٠٤	(السابعة) مذهبنا أن الأضحية أفضل من مدنة التطوع
٤٠١	إذا نذر أضحية بعينها فالحكم فيها كالحكم في الهدى المنذور في ركوبها وولدها ولبنها وجز صوفها وتلنها وإتلافها	٤٠٤	(الثامنة) مذهبنا أنه لا يجوز لولي اليتيم والسفيه أن يضحي عن الصسبي والسفيه من مالهما
٤٠١	(فرع) فرع في مسائل تتعلق بالياب	٤٠٤	(التاسعة) قال ابن المنذر : أجمعت الأمة على جواز إطعام فقراء المسلمين من الأضحية
٤٠١	(إحداهما) في تعيين الأضحية وغيرها	٤٠٤	(العاشرة) إذا اشترى شاة ونواها أضحية ملكها ولا تصير أضحية بمجرد النية
٤٠٢	ولو كان نذر اعتاق عبد ثم عين عبدا عما التزمه فالخلاف مرتبط على الخلاف في مثله في الأضحية	٤٠٥	(الحادية عشرة) يستحب التضحية للمسافر كالحاضر هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة : لا أضحية على المسافر
٤٠٣	(المسألة الثانية) في جواز الصرف من الأضحية إلى المكاتب وجهان	٤٠٦	باب العقيدة
٤٠٣	(الثالثة) من نذر الأضحية في عام مضى بالتأخير ويلزمه القضاء كمن أخر الصلاة	٤٠٦	العقيدة سنة وهو ما يذبح عن المولود
٤٠٣	(الرابعة) من ضحى بعدد من الماشية استحب أن يفرقه على أيام الذبح	٤٠٦	وإن ذبح عن كل واحد منهما شاة جاز
٤٠٣	(الخامسة) كل التضحية	٤٠٦	والسنة أن يكون ذلك في اليوم السابع

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٦٠٨	أما لفات الصل فالمعتزة مشتقة من المق وهو القطع		الولادة وهل يحسب يوم الولادة من السبعة ؟
٦٠٩	(أما الأحكام) ففيه مسائل : ٤١١		قال المصنف والأصحاب : فلو ذبحها بعد السابع أو قبله وبعد الولادة أجزاء
٦٠٩	(إحداهما) المعقبة مسنجة وسنة متأكدة		وأما الحديث الذي ذكره في عق النبي ﷺ عن نفسه فرواه البيهقي بإسناده عن عبد الله بن محرز عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ عن نفسه بعد النبوة وهذا حديث باطل قال البيهقي : هو حديث منكر
٦٠٩	(الثانية) السنة أن يوق عن الغلام ثمانين ومن الجارية شاة فان عق عن الغلام شاة حصل أصل السنة	٤١٢	إثما تركوا عبد الله بن محرز بسبب حديث عتيقة عن النبي ﷺ عن نفسه بعد النبوة
٦٠٩	(الثالثة) المجزئة في المعقبة هو المجزء في الأضحية فلا تجزئ دون الجذعة من الضأن أو الثنية من الممزر والإبل والبقر	٤١٢	(مرع) لو مات المولود بعد اليوم السابع وبعد التمكن من الذبح فوجهان
٤١٠	(الرابعة) يستحب أن يسمى الله عند ذبح المعقبة ثم يقول : اللهم لك واليه عتيقة فلان	٤١٢	(مرع) يستحب كون ذبح المعقبة في صدر النهار
٤١٠	(الخامسة) يستحب أن تفصل أعضائها ولا يكسر شيء من عظامها فان كسر فهو خلاف الأولى	٤١٢	(التاسعة) قال أصحابنا : إثما يقع عن المولود من تلزمه نفقته من مال العاق
٤١٠	(السابعة) قال جمهور أصحابنا : يستحب أن لا ينصدق بلحيمها نيا بل يطبخه	٤١٣	(العاشرة) قال أصحابنا : حكم المعقبة في التصديق منها والأكل والهدية والإدخال وقدر المأكول وامتناع البيع وتعين الشاة إذا عيئت للمعقبة
٤١١	(مرع) يستحب أن يعطى القابلة رجل المعقبة		(الحادية عشرة) قال أصحابنا :
٤١١	(الثامنة) السنة ذبح المعقبة يوم السابع من	٤١٣	

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	يكره أن يلمطخ رأس المولود بدم العقيقة ولا بأس بلمطخه بخلوق أو زعفران	١٦٤	(الثالثة) يستحب تحسين الاسم والفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن
١١٣	(الثانية عشرة) يستحب خلق رأس المولود يوم سابعه ويستحب أن يتمسك بوزن شعره ذهباً فإن لم يملك ففضة سواء فيه الذكر والأنثى	١١٧	(فرع) مذهبيسا ومذهب الجمهور جواز التسمية باسماء الأنبياء والملائكة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين
١١٤	(الثالثة عشرة) قال المصنف والأصحاب : يكره القدح وهو خلق بعض الرأس للحديث الصحيح	١١٧	عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عن التسمية بأسماء الأنبياء
١١٤	(فرع) فعل العقيقة أفضل من التصديق بشئنا عندنا		(الرابعة) تكره الأسماء القبيحة والأسماء التي ينطير بنتيها في العادة
١١٤	ويستحب لمن ولد له مولود أن يسميه بعبد الله أو عبد الرحمن للحديث من ابن عمر يستحب لمن ولد له أن يؤذن في أذنه	١١٧	(فرع) صح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : (إن أختع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك)
١١٤	اليمين لحديث أبي رافع رضي الله عنه	١١٧	وورد أختع وأفل وأخنى
١١٥	(لما الأحكام) ففيه مسائل :		وورد « رجل تسمى شاهنشاه »
١١٥	(إحداهما) يستحب أن يسمى المولود في اليوم السابع ويجوز قبله وبعده	١١٨	(الخامسة) السنة ، تغيير الاسم القبيح
١١٦	(الثانية) قال أصحابنا : لو مات المولود قبل تسميته استحب تسميته قبل البعوى وغيره : يستحب تسمية السلط لحديث ورد فيه	١١٨	للحديث الصحيح الذي ذكره المصنف
			(فرع) مما تم به البلوى ووقع في الفتاوى التسمية بست التمس أو ست العرب أو ست القصادة أو بست العلماء

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤١٩	والجواب أنه مكروه كراهة شديدة	٤٢٤	يُبْعَثُ مِنْ وَلَدٍ وَغُلَامٍ وَمَسْلُومٍ وَنَحْوِهِمْ بِاسْمِ تَبِيحٍ
٤١٩	وَلَمَّا نَكَتِ الْكَافِرُ مِنْ دَلَالَتِهَا (ثَبِتَ بِدَا أَبِي لَهَبٍ وَف)	٤٢٥	(الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ) السَّفَةُ أَنْ يَحْتَكِ الْمَوْلُودُ عِنْدَ وَلَائِنِهِ بِشَرِّ بَنٍ يَمْضَغُهُ إِنْسَانٌ بِهِ حَكُّ الْمَوْلُودِ وَيَفْتَحُ غَاةَ حَتَّى يَنْزِلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنْهُ
٤٢٠	(فَرَعَ) ثَبِتَ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « تَسْمُوا بِأَسْمَى وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي »	٤٢٥	(الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ) يَسْتَحْبِبُ أَنْ يَهْنَأَ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ بِمَا جَاءَ عَنْ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ عَلِمَ لِنِسَاءِ التَّهْنِئَةِ مَقَالًا : قَالَ : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي الْمَوْحُوبِ لَكَ وَشَكَرْتَ الْوَاهِبِ وَبَلَغَ أَشُدَّهُ وَرَزَقْتَ بَرَّهُ
٤٢١	(فَرَعَ) الْأَدَبُ أَنْ لَا يَذْكُرَ الْإِنْسَانُ كُنْيَتَهُ فِي كِتَابِهِ وَلَا فِي غَيْرِهِ	٤٢٥	(فَرَعَ) ثَبِتَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا فَرَعَ وَلَا غَيْرُهُ »
٤٢١	(فَرَعَ) لَا يُسَمَّى بِاللَّكْنِيِّ بِأَبِي عَيْسَى وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ تَكْنَى بِأَبِي عَيْسَى	٤٢٥	(فَرَعَ) ثَبِتَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا فَرَعَ وَلَا غَيْرُهُ »
٤٢٢	(السَّابِعَةُ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ) وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَنْقِيبِ الْإِنْسَانِ بِمَا يَكْرَهُ	٤٢٨	حُكْمُ الرَّجْبِيَّةِ وَذُبَابِهَا وَمِنْهَا الْعَتِيرَةُ
٤٢٣	(الثَّامِنَةُ) اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الْمُنْقَصِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِذَلِكَ صَلَاحِهِ	٤٢٨	(فَرَعَ) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِ
٤٢٣	(الثَّامِنَةُ) اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الْمُنْقَصِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِذَلِكَ صَلَاحِهِ	٤٢٨	وَمَعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَلَارَى رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِفَاخِرِ صَاحِبِهِ فَيُعْتَرِ كُلُّ وَاحِدٍ عَدُوًّا مِنْ إِلَهٍ فَابْتِغَاءً كَانَ عَقْرُهُ أَكْثَرَ كُنْ غَالِبًا
٤٢٣	(الثَّامِنَةُ) اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الْمُنْقَصِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِذَلِكَ صَلَاحِهِ	٤٢٨	وَمَعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَلَارَى رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِفَاخِرِ صَاحِبِهِ فَيُعْتَرِ كُلُّ وَاحِدٍ عَدُوًّا مِنْ إِلَهٍ فَابْتِغَاءً كَانَ عَقْرُهُ أَكْثَرَ كُنْ غَالِبًا
٤٢٣	(الثَّامِنَةُ) اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الْمُنْقَصِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِذَلِكَ صَلَاحِهِ	٤٢٨	وَمَعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَلَارَى رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِفَاخِرِ صَاحِبِهِ فَيُعْتَرِ كُلُّ وَاحِدٍ عَدُوًّا مِنْ إِلَهٍ فَابْتِغَاءً كَانَ عَقْرُهُ أَكْثَرَ كُنْ غَالِبًا
٤٢٣	(الثَّامِنَةُ) اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ تَرْخِيمِ الْأَسْمِ الْمُنْقَصِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِذَلِكَ صَلَاحِهِ	٤٢٨	وَمَعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَلَارَى رَجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِفَاخِرِ صَاحِبِهِ فَيُعْتَرِ كُلُّ وَاحِدٍ عَدُوًّا مِنْ إِلَهٍ فَابْتِغَاءً كَانَ عَقْرُهُ أَكْثَرَ كُنْ غَالِبًا
٤٢٤	(الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ) بِجَسُورٍ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَخْطِطِبَ مِنْ	٤٢٩	(فَرَعَ) عَنْ أَمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ (اكْتَسَبُوا الطَّيْرَ عَلَى مَكْنَانِهَا) وَهُوَ الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ حَاجَتَهُ إِلَى الطَّيْرِ فَنَفَرَهُ

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	فان اخذ ذات اليمين مضى لحاجته وإن اخذ ذات الشمال رجع		أصحابنا استحباب تسوية السقط وقال مالك: لا يسمى ما لم يستهل
٤٢٠	(فرع) في مذاهب العلماء في العقيقة		باب النذر
٤٢٠	ذكرنا أن مذهبنا أن العقيقة مستحبة	٤٢٢	يصح النذر من كل مسلم بالغ عاقل نافذ التصرف فيما نذره
٤٢١	(فرع) في مذاهبهم في نذر العقيقة	٤٢٤	(فرع) يكره ابتداء النذر ، فان نذر وجب الوفاء به ودليل الكراهة حديث ابن عمر رضى الله عنهما قال « نهى رسول الله ﷺ عن النذر وقال : إنه لا يرد شيئا إنما يستخرج به من البخيل »
٤٢١	(فرع) مذهبنا جواز العقيقة بما تجوز به الأضحية من الإبل والبقر والغنم	٤٢٤	ولا يصح النذر إلا بالقول وهو أن يقول : لله على كذا
٤٢١	(فرع) ذكرنا أنه يستحب أن لا تكسر عظام العقيقة وبه قالت عائشة وعطاء وإن جريح قال ابن المنذر ورخص في كسرها الزهري	٤٢٦	(فرع) لو قال : إن شفى الله مريضى فله على كذا إن شاء الله لم يلزمه شيء
٤٢٢	(فرع) ذكرنا أن العقيقة لا تقوت بتأخيرها عن اليوم السابع	٤٢٦	أما أحكام الفسئل فالملتزم بالنذر ثلاثة أضرب : معصية وطاعة ومباح
٤٢٢	(فرع) لو مات المولود قبل السابع استحبت العقيقة عندنا وقال الحسن ومالك : لا تستحب	٤٢٦	(الأول) المعصية كنذر شرب الخمر أو الزنا أو القتل أو الصلاة في حال الحدث أو الصوم في حال الحيض
٤٢٢	(فرع) مذهبنا أن لا يعق عن القليل من ماله وقال مالك : يعق عنه مئة	٤٢٧	(فرع) كما يلزم أصل العبادة بالنذر يلزم الوفاء بالصفة المستحبة فيها
٤٢٢	(فرع) قد ذكرنا أن مذهب		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٢٨	(الضرب الثاني) وهو ثلاثة أنواع	٤٤١	ابنى ، هل يلزمه الذبح عن ولده لكون الذبح عن الاولاد قرينة
٤٣٨	(الأول) الواجبات فلا يصح نذرها لانها واجبة بإيجاب الشرع فلا معنى لالتزامها	٤٤٢	سئل الغزالي في فتاويه عما لو قال البائع للمشتري إن خرج المبيع مستحقا فله على أن أهيك مائة دينار هل يصح هذا النذر فأجاب بأن المباحات لا تلزم بالنذر
٤٣٨	(النوع الثاني) نوافل العبادات المقصودة وهي المشروعة للتقرب بها وعلم من الشارع الاهتمام بتكليف العباد وابتاعها	٤٤٢	(فرع) فرع لو نذر أن يكسو يتيما قال بعضهم : لا يخرج عن نذره بالتيقن الذمي لأن مطلقة في الشرع يقع للمسلم
٤٣٨	(النوع الثالث) القرابات التي تشرع لكونها عبادات وإنما هي أعمال والخلاف مستحسنة	٤٤٢	وينبغي أن يكون فيه خلاف مبنى على أنه يسلك بالنذر مسسلك واجب الشرع أو مملك جائزه
٤٣٩	(الضرب الثالث) المباح وهو الذي يجوز فعله وتركه شرعا فلم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب كالنوم والأكل والقيام والقعود	٤٤٢	كما لو نذر إعتاق رتبة إن قلنا : مملك جائزه جاز صرفه إلى النفس وإلا فلا
٤٤٠	(فرع) قال أصحابنا : يشترط في نذره القرية المالية كالصدقة والأضحية والاعتاق أن يلتزمها في الذمة	٤٤٢	(فرع) في مذاهب العلماء لعين نذر وشرب الخمر أو الزنا أو نحو ذلك من المعاصي
٤٤١	(فرع) قال البيهقي في باب الاستسقاء لو نذر الإمام أن يستسقى لزمه أن يخرج بالناس ويصلى بهم	٤٤٢	(فرع) إذا نذر صوم الفطر أو الأضحية أو التشريق
	(فرع) نقل القاضي ابن كج وجهين	٤٤٢	(فرع) إذا نذر ذبح ابنه أو ابنته أو نفسه أو أجنبي لم ينعقد نذره ولا شيء عليه
٤٤١	فبين قال : أن شفى الله مريضه فله على أن أنذبح عن	٤٤٣	(فرع) إذا نذر مباحا كلبس وركوب لم ينعقد عندنا ، وبه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	قال مالك وأبو حنيفة وداود، وقال أحمد بن محمد ويلزمه كفارة يمين	٤٤٣	فإن نذر طاعة نظرت - فإن علق ذلك على إصلبة خير أو دفع سوء فاصاب الخير أو دفع السوء عنه لزمه الوفاء بالنذر
	(أحدهما) وهو الأصح عند الغزالي أنه لغو	٤٤٤	(أما الأحكام) فقال لأصحابنا: النذر ضربان (أحدهما) نذر تبرر (والثاني) نذر لجأج وعضب
	(والثاني) يلزمه التصديق به كما قال: على أن اتصدق بمالي	٤٤٥	الأول التبرر وهو نوعان (أحدهما) نذر المجازاة وهو أن يلزم قرية في مقابلة حدث نعمة أو انتفاع بلية كقوله: إن شفى الله مريضى أو نجانا من الغرق أو رزقنى الله ولدا
	(والثالث) يصير ماله بهذا اللفظ صدقة كما لو قال: جعلت هذه الشاة أضحية، وقال المتولى: إن كان المفهوم من هذا اللفظ في عرفهم معنى النذر أو نواه فهو كما لو قال: لله على أن اتصدق بمالي أو اتفقه في سبيل الله	٤٤٦	(النوع) أن يلزمه ابتداء من غير تعليق على شيء (الضرب الثاني) نذر اللجأج والغضب وهو أن يمنع نفسه من فعل أو يحتها عليه بتعليق التزام قرية بالفعل أو بالتبرك ويقال له يمين الخلق ونذر الخلق
	(فرع) قال الرافعى الصيغة قد تتردد فاحتيل نذر التبرر وتحتل اللجأج فيرجع فيها إلى قصد الشخص وإرادته	٤٤٧	(فرع) إذا التزم على وجه اللجأج اعتاق عبد بعيته فإذا قلنا: وأجبه الوفاء بما التزم لزمه إهاتفه كيف كان
	(فرع) نص الشافعى رحمه الله في نذر اللجأج أنه لو قال: إن فعلت كذا فله على نذر حج إن شاء فلان فشاء فلان لم يلزم القاتل شيء	٤٤٨	(فرع) لو قال ابتداء: مالي
	(فرع) إذا قال: إيمان البينة لازمة لى فقد ذكره الأصحاب في هذا الموضع ونكره المصنف في التنبيه وجامعات في باب الإيمان	٤٤٩	قال أصحابنا: كانت في عهد رسول الله ﷺ بالمصالحة للرجال

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٤٩	إذا نذر أن يتصدق بماله لزمه أن يتصدق بالجميع لقوله ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه »	٤٥٧	نقله كالدار بآءه ونقل ثمنه إلى حيث نذر أما الأحكام فغير مسائل :
٤٥٠	ثم في الفصل مسائل	٤٥٧	(إحداهما) إذا نذر أن يهدي شيئا معيناً من ثوب أو طعام أو دراهم أو عبيد أو دار أو شجر لزمه ما سماه
٤٥٠	(إحداهما) إذا نذر أن يتصدق بماله لزمه الصدقة بجميع ماله كما ذكره	٤٥٩	(المسألة الثانية) في الصفات المعتبرة في الحيوان المنذور إذا أطلق النذر
٤٥١	(الثانية) إذا نذر إعتاق رقبة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما	٤٥٩	فيه التناول المبنيان على تاعدة هل يحمل على أقل واجب الشرع أو أقل جائزه
٤٥٢	أما إذا نذر غنائه لا يحمل على خمس دراهم أو نصف دينار بلا خلاف ، بل يجزئه أن يتصدق بدائع ودونه مما يشمول	٤٦٠	(الثالثة) إذا نذر ذبح حيوان ولم يتعرض لهبدي ولا لضحية الخ
٤٥٣	ومنها إذا نذر إعتاق رقبة — فإن نزلنا على واجب الشرع — وجبت رقبة مؤمنة سليمة وهو الأصح	٤٦٢	(الرابعة) إذا قال : لله عليّ أن أضحي ببذنة أو أهدي بذنة قال إلمم الحرمين : البذنة في اللغة مختصة بالواحد من الإبل
٤٥٣	أما إذا نذر أن يعتكف فليس من جنس الاعتكاف واجب بالشرع	٤٦٢	(فرع) لو نذر شاة فجعل بذلها بذنة جائز بلا خلاف
٤٥٣	(المسألة الثالثة) إذا نذر أن يعتق رقبة بعينها لزمه إعتاقها ولا يزول ملكه عنها بمجرد النذر	٤٦٣	(فرع) يجزئ الذكور والأنثى والخصى والفحل في جميع ذلك سواء كان الواجب من الإبل أو البقر أو الغنم بلا خلاف لوقوع الاسم عليه
٤٥٤	وإن نذر هدياً نظرت من سماء كالثوب والعبد والدار لزمه ما سماه	٤٦٤	(فرع) قال أصحابنا : تغليب الكعبة وسترها من
٤٥٥	وإن كان ما نذر مما لا يمكن		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	القربات سواء سترها بالحرير وغيره		قال الغزالي : يلزمه إذا قلنا : صفات الفرائض نفرد بالانعام
٤٦٤	ولو نذر سترها أو تطيبها صح نذره بلا خلاف	٤٧٠	(فرع) إذا نذر أن يزور قبر النبي ﷺ قال القاضي ابن كج فعندي أنه يلزم الوفاء بذلك وجها واحدا
٤٦٤	(فرع) قد ذكرنا أن من نذر هدبا مطلقا لزمه في أصح القولين ما يجزئه في الأضحية	٤٧١	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نذر صلاة مطلقة الأصح عندنا يلزمه ركعتان
٤٦٤	وإن نذر صلاة لزمه ركعتان في أظهر القولين		
٤٦٥	(أما الأحكام) فإن نذر صلاة مطلقة فحينئذ يلزمه قولان مشهوران	٤٧١	(فرع) لو نذر المشي إلى المسجد الحرام لزمه ذلك
٤٦٦	أما إذا نذر إتيان مسجد رسول الله ﷺ أو المسجد الأقصى فمضى لزوم إتيانها قولان	٤٧١	(فرع) إذا نذر أن يصلي في المسجد الحرام فصلى في غيره لم يجزه ذلك
٤٦٦	(فرع) إذا نذر الصلاة في موضع معين لزمه الصلاة ثم إن عين المسجد الحرام تعين وإن عين مسجد المدينة أو الأقصى	٤٧١	(فرع) إذا المشي إلى مسجد غير المساجد الثلاثة وهي الحرام والمدينة والأقصى لم يلزمه ولا ينعقد نذر عندنا
٤٦٦	وفكر إمام الحرمين أنه لو قال : أصلي في مسجد المدينة فصلي في غيره ألف صلاة لم يخرج عن نذره (فرع) سبق أن المذهب في نذر المشي إلى بيت الله الحرام أنه يجب قصده بحج أو عمرة	٤٧٢	(فرع) إذا نذر المشي إلى الصفا والمروة أو منى فمذهبنا أنه يلزمه الحج والعمرة وبه قال أحمد والشيب الملقى
٤٧٠	(فرع) لو قال : لله علي أن أصلي الفرائض في المسجد	٤٧٢	وإن نذر الصوم لزمه صوم يوم لأن أقل للصوم يوم
		٤٧٢	وإن نذر صوم سنة بعينها لزمه صومها متتابعاً
		٤٧٢	وإن انظر لمرض وقد شرط المتتابع ففيه قولان (أحدهما) يقطع المتتابع لأنه انقطع

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	بالختياره (والثاني) لا ينقطع لأنه أظفر بعذر غائبه الفطر بالحيض	٤٧٤	الكلام في حديث خلق الله التربة
٤٧٥	اليوم المعين بالنذر لا يثبت له خواص رمضان سواء عيناه بالنذر أم جوزناه من الكفارة	٤٧٦	(فرع) إذا نذر صوم شهر نظر إن عينه كرجب أو شعبان ، فالصوم يقع متتابعا لتعين أيام الشهر
	(فرع) إذا نذر صوم سنة فله حالان (أحدهما) أن يعين سنة متوالية	٤٧٧	(الحال الثاني) إذا نذر صوم سنة وأطلق
٤٧٨	وإذا أظفر بلا عذر وجب الاستئناف	٤٧٩	(فرع) إذا نذر صوم هذه السنة لزمه صوم باقي سنة التاريخ ولا يلزمه غير ذلك
٤٨٠	وإن نذر أن يصوم في كل اثنين لم يلزمه قضاء اثنين رمضان	٤٨٠	(فرع) لو نذر صوم يوم الخميس مثلا لم يجز الصوم قبله
٤٨١	وكذا لو وقع يوم العيد يوم الاثنين ، فالأصح أنه لا قضاء أيضا	٤٨١	(فرع) إذا نذر صوم العبد أو
٤٨٢	أما إذا لزمه صوم شهرين متتابعين من كفارة فيجب تقديم صوم الكفارة على الاثنين	٤٨٢	أو شهرين متتابعين ثم نذر الاثنين
٤٨٣	إذا نذر صوم شهرا متتابعا أو شهرين متتابعين ثم نذر الاثنين	٤٨٣	(فرع) إذا نذر صوم الدهر انعقد نذره
٤٨٤	إذا نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ففى انعقاد نذره قولان	٤٨٤	ولو عني باليوم الوقت لم يلزمه أيضا لأن الليل ليس يقابل الصوم
٤٨٥	ويستحب القضاء أو يصوم يوما آخر وإن قدم نهرا فلا نذر أربعة أحوال	٤٨٥	وإذا نذر أن يصوم في الحرم لا يجزئه في غيره
	(أحدها) أن يكون مفطرا فيلزمه أن يصوم عن نذره يوما آخر	٤٨٥	(فرع) لو نذر صوم يوم الخميس مثلا لم يجز الصوم قبله
	(الثاني) أن يقدم فلان والناذر صائم عن واجب من قضاء أو نذر لم يتم ما هو فيه (الثالث) أن يقدم هو صائم		(فرع) إذا نذر صوم العبد أو

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	تطوعا أو غير صائم وهو ممسك		(الثالثة) إذا فات الحج لزمه تضاعفه مائتيا
٤٨٦	(الرابع) أن يقدم فلان يوم العيد أو في رمضان	٤٩٤	أما أحكام الفصل عليه مسائل :
	(فرع) أن قل : أن قسم فلان فله على أن أصوم أمس يوم قدمه		(إحداهما) إذا نذر الحج مائتيا
٤٨٦	(فرع) إذا اجتمع في يوم نهران		(الثانية) إذا عجز عن المشي فحج راكبا
	(فرع) أو نذر صوم العيد أو نذرت صوم أيام الحبس لم يتعد		(الثالثة) إذا قدر على المشي فتركه وحج راكبا فقد أساء
	(فرع) لو شرع في صوم تطوع ثم نذر إتمامه ففي الزامه وجهان (الصحيح) أنه يلزمه (الثاني) لا يصح	٤٩٥	(فرع) أما حقيقة المعجز عن المشي فليظاهر أن المراد بها أن يناله به مشقة ظاهرة إذا نذر الحج راكبا
٤٨٧	لو نذر ركوعا لزمه ركعة	٤٩٦	(فرع) إذا نذر أن يحج حائبا لزمه الحج ولا يلزمه الحقاء
٤٨٨	وإن نذر أن يعتكف اليوم الذي يقدم فيه فلان صح نذره		وإن نذر أن يحج في هذه السنة ولو صده عدو أو سلطان بعد إحرامه
٤٩٠	وإن نذر المشي إلى بيت الله الحرام لزمه المشي إليه بحج أو عمرة	٤٩٨	(فرع) إذا نذر حجلا كثيرة اتعقد نذره بشرط الإمكان
	فإن نذر المشي فركب وهو قائل على المشي يلزمه المشي وينتفع عليه مسائل (إحداهما) لو صرح بابتداء المشي من دويرة أهله إلى الفراغ	٤٩٩	(فرع) من نذر الحج لزمه أن يحج بنفسه (فرع) إذا نذر الحج مطلقا أجزاء أن يحج مفردا أو متمتعا أو مقارنا
٤٩١	(الثانية) في نهاية المشي طريقان	٥٠٠	(فرع) من نذر أن يحج

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	وعليه حجة الإسلام نذر للنذر حجة أخرى بلا خلاف (فرع) لو نذر أن يحج في هذه السنة وهو على مسافة شهر من مكة ولم يبق بينه وبين يوم عرفة إلا يوم واحد (فرع) في مسائل تتعلق بكتاب النذر	رقبة وكان عليه رقبة عن كفارة (الخامسة) من نذر أن لا يكلم الأديبين (السادسة) من نذرت عتق رقبة أن عاش لها ولد (السابعة) لو نذر التضحية بهذه الشاة على أن لا يتصدق بلحبها لم يتصدق نذره لم يتصدق بدinar (التاسعة) لو نذر زينا أو شعرا ونحوه ليمرج في مسجد	٥٠١ ٥٠١ ٥٠٢
	(إحداهما) لو نذر أن يضحي بشاة (الثانية) وإن نذر أن يتصدق بدرهم خيرا	(العاشرة) إذا نذر صوم شهر ومات قبل إمكان الصوم	٥٠١ ٥٠٢
	(الثالثة) أن نذر أن شفى مریضه ليحج ماشيا		
	(الرابعة) إذا نذر إعتاق		

بسم الله الرحمن الرحيم

فيه مهم جدا

وقع في الجزء السابع بعض الأخطاء المطبعية نرجو مراجعتها
وسيحان من تفرد بالعصمة والتكبال والجمال والجلال

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢١	٢٢	الخطاب	الكافر
٢٥	١٦	المصبح	المصبي
٨١	٢٥	المروالر - و ذى	المروثرى
١١٨	٧	المثولى	الينوى
١٢٧	٢٤	الجهاد	الحج
١٣٢	١٣	لان الوقت يستغرق	لان الحجة تستغرق الوقت
١٥٧	١٠	معه فى الهدى	معه الهدى
١٥٩	٢٧	حاديث	احاديث
١٦٠	٢٢	جيران	جيران
١٦١	١٩	طاووس	طاوس
١٦٥	٧	وهى ... جواز	وهى بيان جواز
١٦٧	١٤	علته	علته
١٧٢	١٧	لا يلزمه	يلزمه
١٨٢	١٣	ودناه	وداود
١٨٧	١٧	ثلاثة فى الحج	ثلاثة ايام فى الحج
١٨٩	٧	تستقر	يستقر
١٩٥	١١	لا يخرم	يخرم
٢٠٨	٨	مقات	مقات
٢١٤	١٨	كالاكل والصوم	كالاكل فى الصوم
٢١٦	٢٣	إما	إما
٢١٧	٢	هن	من
٢٢٢	١	والوقوف بمزدلفة	والوقوف بعرفة
٢٣٥	٢٤	تمسحب	لمستحب
٢٣٦	٨	هكاه	هكاه
٢٤١	١٢	واجحوا	واحتجوا
٢٤٣	٢٢	عن	عن

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢٤٩	٢٤	بإفلاك	بإفلاك
٢٦٧	١٩	كالقنوسة	كالقنوسة
٢٧٦	١	بالحف	بالحف
٢٨١	٢٣	استمال	استعمال
٢٨٥	٦	البندجي	البندجي
٢٨٨	٢١	المتشوس	المتشوس
٢٩١	٩	اللفاح	اللفاح
٢٩٤	١٥	لم يكن	أم لم يكن
٢٩٥	٢٢	مقتت	مقتت
٢٩٧	١٧	العصوية	العصوية
٢٩٨	١٢	ولا تحرم	ولا تحرم
٣٠٩	١٨	والباس	واللباس
٣١٤	١٠	النفقير	التنفير
٣١٦	١٧	الغرامات	الغرامات
٣٣٧	٨	إلا فلا	وإلا فلا
٣٤٠	٢٣	أبو العلاء	أبو علي
٣٤٨	١١	عبد الله	عبيد الله
٣٦٨	١٨	والفاروق	والفاروق
٣٧١	٤	هن	من
٣٧١	١٦	إنسا	إنسان
٣٧٧	١	عن القديم	في القديم
٣٧٧	١٨	لزمه	لزمه
٣٨٢	٤	تمتنع	تمنع
٣٩١	١٤	بلا خوف	بلا خلاف
٤٠٣	١٣	الإتابة	الإتابة
٤٠٤	٥	عن	في
٤٠٤	٢١	بلا خوف	بلا خلاف
٤٠٦	١٥-١٦	ويعتزل لها	ويعتزل لها
٤١٢	١٠-١١	الجرجاني في البحر	الجرجاني في التحرير
٤١٦	٢٠	قال واحد	قال مالك واحد
٤٢٣	٧	خمس من الإبل شاه	سبع شياه
٤٥٩	١٧	في صحليه	فصحابيه

الخطا والصواب من الجزء الثامن من المجموع

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
١٠١	٢٤	ابن محمد	ابن عمر
١١	٢٥	عبد	عمر
٢٨	١٥	بالبيت	بالبيت
٢٥	٥	ولا يراحموا	ولا يراحموا
٣٧	١٠	بمحجة	بمحجة
٦٥	٢٢	بى	بى
٨٠	١	القاسم : ابن	القاسم بن
٨٠	٢٢	ابناء	ابنا
٨٩	٤٠	المشور	المشهور
١٠٦	١٤	بالقدو	بالقدو
١٠٦	١٤	كان التروية	كان قبل التروية
١٠٩	٢١	القر	القر
١١٢	١٥	اعزب	اغرب
١١٥	١٤	الاسرار	الإسرار
١٢٣	٤	عبد الله	عبيد الله
١٤٦	١٧	لان قيل	لانه قيل
١٦٩	١١	ان شاء	إن شاء
١٧٦	١٩	المروذى	المرودى
٢٠٩	٢٢	غلط	غلظ
٢١٥	٢٢	بالفاء	بالفاء
٢٢٠	١٥	ففر منى	نفر من منى
٢٣٩	١٠	ركعتين الطواف	ركعتي الطواف
٢٥٢	٢١	عيد الله بالتصغير	عيد الله بالتصغير
٢٥١	١٨	الزبير	الزبيرى
٢٦٤	٢٢	عبد الهادى	عبد الكاى
٢٨٣	٥	العادم	العادة
٢٨٣	٢٠	ولحصر	والحصر
٢٩٨	٨	بقضى	يقضى
٢٩٩	٢٢	والمكان	والمكان
٣١٤	٢١	فرصى	فرض
٣٦٠	١٠	بن شتيق	بن سفيان
٣٦٧	١٢	ان قيل	ابن قيل
٣٧٢	١٧	كثيرة وقليلة	كثيرة وقليلة
٣٧٢	٢١	تسحقا	تسحقا
٤٢٨	٢٢	التي تشرع	التي لا تشرع

رقم الإيداع : ١٩٨٣/٤٤٥٥

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالمنطقة الصناعية بالمعاسة
بيروت : ٨٢٦٢٨. الفاكس